مجموعة مؤلفين

قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

الجزء الثاني

الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يركز هذا الكتاب، وهو الجزء الثاني من كتاب **قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني**، على الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور المستقبل الوطني للفلسطينيين، ويتناول بالبحث السياسات الصهيونية في فلسطين في سياق النزوع الكولونيالي، ومسألة يهودية دولة إسرائيل، ويعرّج على قضية "الأبارتهايد المائي"، أي على مؤشرات التوزيع غير العادل لموارد المياه في فلسطين المحتلة، وكذلك على النزاعات المتوقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين جراء الاختلالات السكانية بينهما. كما يرصد الكتاب تطور العلاقات بين الدولة الإسرائيلية و"مواطنيها" الفلسطينيين، والتجربة السياسية الخاصة بعرب 1948، وتصاعد النقد الأكاديمي والفكري للصهيونية في الأوساط الإسرائيلية، ومواقف الإسرائيليين من التحولات العربية الجارية، على أن خلاصة هذا الكتاب تمثلت في دراسات الأوضاع الفلسطينية كالانقسام وعملية السلام والاقتصاد والسينما والإعلام، وتحولات المشروع الوطني في خضم "الثورات" العربية. ويتقصى الكتاب، فضلًا عن ذلك كله السياسات الدولية وحركات التضامن الأممي مع فلسطين، فيستقصي، لهذه الغاية، مواقف الاتحاد الأوروبي وهنغاريا والباسك وإنكلترا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا. وبهذا الشمول يقدم الكتاب للقارئ العربي رؤية متعددة الجوانب لأحوال القضية الفلسطينية اليوم، ويحاول استكشاف ما يمكن اقتراحه لإبقاء جذوة المشروع الوطني متقدة.

المؤلفون المساهمون

أريج صبّاغ - خوري
إغناثيو ألفاريز - أوسوريو
إميل بدارين
إيلان بابِه
إيليا زريق
بارا ميكائيل
بشارة خضر
توفيق حداد

حميد دباشي
خليل ريناوي
روزماري هوليس
زياد كلوت
سارة كولبورن
غازي وليد فلاح
غيولا غازديك
فيرناندو سانشو مارتينيز

ليلى فرسخ
مار هيخون مينديغوثيا
مريم أبو سمرة
مورييل آسيبورغ
نديم روحانا
هيلِل إلفر
هيو لاننغ
يوسف كرباج

السعر: 20 دولارًا
ISBN 978-614-445-086-4



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



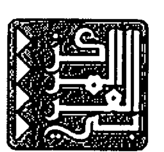
قضية فلسطين
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني

الجزء الثاني

الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني

قضية فلسطين
ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني
الجزء الثاني
الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني

أريج صبّاغ - خوري | حميد دباشي | ليلى فرسخ
إغناثيو ألفاريز - أوسوريو | خليل رناوي | مار هيخون مينديغوثيا
إميل بدارين | روزماري هوليس | مريم أبو سمرة
إيلان بابِه | زياد كلوت | مورييل آسيبورغ
إيليا زريق | سارة كولبورن | نديم روحانا
بارا ميكائيل | غازي وليد فلاح | هيلِل إلفِر
بشارة خضر | غيولا غازديك | هيو لاننغ
توفيق حداد | فيرناندو سانشو مارتينيز | يوسف كرياج



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني/ أحمد جميل عزم ... [وآخ.].

2 ج.: ايض. ؛ 24 سم.

محتويات: ج. 1. في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، ج. 2. الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصور مستقبل المشروع الوطني

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-086-4

1. القضية الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 2. النزاع العربي الإسرائيلي - مؤتمرات وندوات. 3. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948- 4. الهجرة القسرية - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 5. حماس - مؤتمرات وندوات. 6. حركات التحرير - فلسطين - مؤتمرات وندوات. 7. المقاومة الفلسطينية - مؤتمرات وندوات. 8. الفلسطينيون - الهوية - مؤتمرات وندوات. 9. فلسطين المحتلة، 1948- - مؤتمرات وندوات. أ. عزم، أحمد جميل. ب. المؤتمر السنوي لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية (2013: الدوحة - قطر).

956.9405

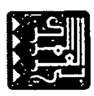
العنوان بالإنكليزية

The Palestinian Cause
and the Future of the Palestinian National Project
Volume Two: Settler Colonialism and the Future Prospects
of the Palestinian National Project

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر


المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 1991837 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس 2016

المحتويات

القسم الثاني
إعادة تصوّر المشروع الوطني الفلسطيني

القسم الثالث
السياسات الدولية والتضامن العالمي

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخريطة

المساهمون

أريج صبّاغ - خوري

طالبة دكتوراه في العلوم الاجتماعية وزميلة بحث في مركز مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. تتركز اهتماماتها البحثية على الذاكرة الجماعية والخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل وعلى بناء السيادة الكولونيالية الاستيطانية في حالة «اليسار الصهيوني» في فلسطين.

إغناثيو ألفاريز-أوسوريو (Ignacio Alvarez-Ossorio)

أستاذ اللغة العربية والدراسات الإسلامية في جامعة أليكانتي في إسبانيا. يتركز اهتمامه البحثي على عملية السلام في الشرق الأوسط والمجتمع المدني والسياسة الإسبانية تجاه القضية الفلسطينية. له مؤلفات عدة عن الشرق الأوسط، منها تقريره عن الثورات العربية (2011).

إميل بدارين

مرشّح للدكتوراه في سياسات الشرق الاوسط. يهتم بحثه الحالي بدراسة تتناول نظرية التغيير والخطاب، حيث يتقصّى فيه شكلَ الخطاب السياسي الفلسطيني منذ النكبة 1947-1948 وحتى الآن.

إيلان بابِه (Ilan Pappe)

مدير المركز الأوروبي للدراسات الفلسطينية وأستاذ في معهد الدراسات العربية - الإسلامية في جامعة إكْسِتِر في إنكلترا. له 15 كتابًا، أهمها **التطهير العرقي في فلسطين**. وسيصدر له **فكرة إسرائيل: السلطة والمعرفة**.

إيليا زريق

أستاذ فخري في علم الاجتماع في جامعة كوينز (أونتاريو/ كندا). حاز في عام 2008 جائزة جامعة كوينز لتميزه في البحث. وتبوّأ في عام 2005 كرسي الأونيسكو في كلية الشارقة للفتيات في الإمارات العربية المتحدة. تتناول بحوثه مجالين: الشرق الأوسط والمراقبة. له كتب عدّة عن الشرق الأوسط.

بارا ميكائيل (Barah Mikail)

كبير الباحثين في مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي (FRIDE)
(Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior)

بشارة خضر

أسس مركز الدراسات والأبحاث في الجامعة الكاثوليكية في لوفان/ بلجيكا، أستاذ زائر في الجامعة الأوروبية في بولندا، وفي الأكاديمية الدبلوماسية المتوسطية في مالطا، وفي المعهد العالي للأعمال في المغرب وفي جامعة القديس يوسف في بيروت وجامعات إسبانية عدة.

توفيق حداد

مرشح دكتوراه في التنمية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، يتركز بحثه على الاقتصاد السياسي للمقاربات النيوليبرالية لفضّ النزاع وبناء الدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مؤلف مشارك ومحرر كتاب **بين السطور: قراءة في إسرائيل والفلسطينيين والولايات المتحدة «في الحرب على الإرهاب»** (بالإنكليزية).

حميد دباشي

أستاذ كرسي هاغوب كيفوركيان للدراسات الإيرانية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا/ نيويورك، وعضو مؤسس لمعهد الأدب المقارن والمجتمع في الجامعة نفسها، وعضو مؤسس لمركز الدراسات الفلسطينية فيها. أسّس مشروع «أحلام أمة»، وهو مشروع فيلم فلسطيني يُعنى بالحفاظ على السينما الفلسطينية.

خليل ريناوي

أستاذ مساعد في دائرة السينما والتلفزيون في جامعات عدة في فلسطين. حاز مؤخرًا شهادة الدكتوراه في الاجتماع السياسي من جامعة برلين الحرة.

روزماري هوليس (Rosemary Hollis)

تعمل أستاذة لدراسة السياسات في الشرق الأوسط، في جامعة سيتي/ لندن. وشغلت سابقًا مديرة البحوث في تشاتم هاوس.

زياد كلوت

محام وكاتب فرنسي، مؤسس مشارك ومدير تنفيذي لشركة سمر ميديا للإعلام الشبكي في العالم العربي. حاصل على ماجستير في القانون الدولي من معهد باريس للعلوم السياسية. كان مستشارًا قانونيًا في مؤتمر أنابوليس لعام 2008 (المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية).

سارة كولبورن (Sarah Colborne)

مديرة حملة التضامن مع فلسطين (المملكة المتحدة). صاحبة تجربة في تنظيم الحركات الاجتماعية وإطلاق الحملات من أجل السلام ومناهضة التدخل العسكري والعنصرية، شاركت في حملات دعم حقوق الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى (1987). وأبحرت في عام 2010 على متن الباخرة التركية مافي مرمره التي سعت إلى فك الحصار عن غزة.

غازي وليد فلاح

أستاذ الجغرافيا الدائم في قسم الإدارة العامة والدراسات المدينية في جامعة أكرون في ولاية أوهايو الأميركية. تركز بحوثه على الجغرافيا الاجتماعية الحَضَرية والسياسية للشرق الأوسط، مع تركيز خاص على فلسطين، وهو رئيس تحرير الدورية الفصلية *The Arab World Geographer*.

غيولا غازديك (Gyula Gazdik)

كبير الزملاء الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدفاعية في الجامعة الوطنية في بودابست. تركز بحوثه بصورة أساس على الصراع

العربي - الإسرائيلي وتاريخ مصر الحديث وسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

فيرناندو سانشو مارتينيز (Fernando Sancho Martínez)

اقتصادي خبير في التعاون الإنمائي وأحد منسقي المشروع في جمعية «بلادي» الفلسطينية. يقوم منذ عام 2006 بتنسيق مشروعات للتعاون الإنمائي وتعميم الوعي من أجل فلسطين ودول عربية أخرى في الشرق الأوسط وعمل على تنفيذ مشروعات مختلفة في أميركا الوسطى والكاريبي.

ليلى فرسخ

رئيسة دائرة العلوم السياسية في جامعة ماساشوستس (بوسطن/ الولايات المتحدة) وأستاذة مشاركة فيها. متخصصة بالاقتصاد السياسي. فازت بجائزة السلام والعدالة من لجنة كامبريدج للسلام.

مار هيخون مينديغوثيا (Mar Gijón Mendigutía)

طالب دكتوراه في الدراسات العربية في جامعة مدريد المستقلة (Universidad Autónoma de Madrid UAM) ومنسقة أكاديمية في جمعية «بلادي» الفلسطينية.

مريم أبو سمرة

فلسطينية - إيطالية شاركت بتأسيس الرابطة الفلسطينية الإيطالية للشباب الفلسطيني (وائل زعيتر) في روما، إيطاليا، وهي رئيستها. هي مؤسّسة ومساهمة فاعلة لحركة الشباب الفلسطيني العابرة للحدود. وتعدّ حاليًا الدكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة أكسفورد، ويتركّز بحثها على الحركات الطلّابية الفلسطينية العابرة للحدود. تشغل منصب محاضرة في كلّية الدراسات الدولية والسياسية في الجامعة الأردنية.

موريل آسيبورغ

أستاذة محاضرة في قسمي الشرق الأوسط وأفريقيا في مركز العلوم والسياسة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين وفي جامعة

برلين الحرة. وهي تدير حاليًا مشروع بحوث عن السياسات يتناول «تغير النخبة والتعبئة الاجتماعية الجديدة في العالم العربي». درست العلوم السياسية والقانون والاقتصاد الدوليين في جامعة ماكسميليانس في ميونيخ.

نديم روحانا

المدير العام للمركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية «مدى الكرمل». أستاذ الشؤون الدولية في جامعة تافتس في بوسطن - أميركا، شغل مناصب أكاديمية متعددة.

هيلِل إلِفر

مديرة مساعدة لمشروع تغير المناخ العالمي والأمن البشري والديمقراطية في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا، حيث تدرّس منذ عام 2002. تبوأت كرسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدبلوماسية البيئية في الأكاديمية المتوسطية للدراسات الدبلوماسية في مالطا. ينصبّ اهتمام منشوراتها على القانون البيئي الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وترابطهما.

هيو لاننغ

رئيس حملة التضامن مع فلسطين (المملكة المتحدة) وكان لسنوات عديدة نائب الأمين العام لاتحاد نقابات الخدمات العامة والتجارية، أحد أكبر الاتحادات النقابية للقطاع العام في المملكة المتحدة. أدّى من خلال منصبه في تلك القطاعات، دورًا أساسيًا في تغيير السياسة في مجلس اتحاد النقابات البريطاني، ولقي الدعم لمقاطعة بضائع المستوطنات الإسرائيلية، كما أطلق حملات مناهضة للشركات المتواطئة مع الاحتلال الإسرائيلي.

يوسف كرباج

متخصص بعلم السكّان والتخطيط المدني في المعهد الوطني للدراسات السكانية في باريس. تنصبّ بحوثه على دراسة سكان العالم، بما في ذلك الأقليات القديمة والجديدة، وعلاقات السياسة والاجتماع والاقتصاد بديناميات السكّان. تخرّج في جامعتيْ السوربون ودوفين الفرنسيتيْن.

موجز الكتاب

هذا الكتاب هو الجزء الثاني من دراسات وبحوث منتخبة قُدّمت في المؤتمر السنوي لمراكز البحوث في المنطقة العربية، الذي نظّمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة - قطر بين 7 و9 كانون الأول/ ديسمبر 2013، وجاء تحت عنوان «قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني»[1]. وانتظمت الدراسات الاثنتان والعشرون في هذا الجزء تحت عنوان فرعي هو «الكولونيالية الاستيطانية وإعادة تصوّر مستقبل المشروع الوطني». وخضعت الدراسات والبحوث للتحكيم والتقويم العلمي من لجان متخصصة قبل نقاشها في المؤتمر وبعده. ويقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام: الصهيونية والكولونيالية في التصور والممارسة، وإعادة تصوّر للمشروع الوطني الفلسطيني، والسياسات الدولية والتضامن العالمي.

يتألف القسم الأول من الكتاب من سبع دراسات، تناقش الصهيونية والكولونيالية وسياساتها في فلسطين، وتمر الدراسات بطيف واسع من القضايا النظرية والتطبيقية، وتعرّج على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين داخل إسرائيل أو في مناطق الضفة وغزة، بما فيها سياسات الأبارتهايد، مع إطلالة على الحالة الديموغرافية في الصراع ومسألة يهودية الدولة والنشاط السياسي وعلاقته بالأكاديميا في حالة إسرائيل.

يبدأ الفصل الأول بدراسة «الصهيونية وادعاءات التميّز عن الكولونيالية

---

(1) للاطلاع على مجريات عمل المؤتمر وجدول محاضراته، انظر تقريرًا وافيًا عنه في: سياسات عربية، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

الغربية» لإيليا زريق (فلسطين)، يناقش فيها ملامح الاستعمار الاستيطاني والجدل الدائر في شأن تجلياته في المشروع الصهيوني في فلسطين، ويعالج منطق الصهيونية ومكانة هرتسل في التأريخ الصهيوني، والخروج على الإجماع الصهيوني ودور اللغة في الهيمنة والتجرد من الإنسانية وإضفاء الطابع الأمني على الدولة. ويقتفي أثر التصورات الصهيونية عن الفلسطينيين والأرض التي يعيشون عليها. ويسعى إلى إظهار أنه على الرغم من وجود انحرافات وتفسيرات مختلفة بعض الشيء للصهيونية بين المتحدثين باسم الصهيونية وأنصارهم، كانت هناك ولا تزال نواة جوهرية ثابتة تصنّف المواقف تجاه الفلسطينيين، من مواطني إسرائيل كانوا أو يقيمون في الأراضي المحتلة: كيفية التأثير في إدارة السكان والسيطرة على الأراضي لضمان الهيمنة اليهودية الدائمة في فلسطين التاريخية. ويؤكد الباحث في دراسته أن المشروع في الأساس علماني ومتجذّر في الشخصية الاستعمارية للحركة الصهيونية وتجلياتها في إسرائيل وفي التوسع اللاحق عبر النشاط الاستيطاني في أراضي 1967. وكي تنجح هذه التجربة، يجب أن يكون هناك خطاب ثابت يجرّد السكان الفلسطينيين الأصليين من الإنسانية. واستخدمت لغة إضفاء الطابع الأمني بطريقة مقنعة لتبرير تعليق حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين. وبدراسة استخدام اللغة، يسعى الباحث إلى إثبات الأساس الأيديولوجي للخطاب الذي شكّل (ولا يزال يغذي) موقف الدولة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

ينطلق الفصل الثاني «الأبارتهيد المائي: الاستخدام غير العادل والتوزيع غير المعقول للمياه في إسرائيل وفلسطين» للباحثة التركية هيلِل إلفِر التي تفترض أنه في السياق الإسرائيلي والفلسطيني، لا يعد تقاسم المياه العذبة مجرد مصدر آخر للصراع في شأن الموارد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل يمثل أيضًا انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية وللقانون المائي الدولي، ولمبادئ القانون الإنساني الدولي. وتحاول الباحثة تحديد إن كانت مبادئ القانون المائي الدولي قابلة للتطبيق في حالة فلسطين وإسرائيل، نظرًا إلى الشروط غير المتوازنة والنشاط غير الشرعي والمظالم التي ترتكبها إسرائيل. وتحاول أيضًا تقديم الحقائق من منظار أن إسرائيل قوة احتلال تقع تحت طائلة القانون الإنساني الدولي الذي يحظر تدمير البنى في الأراضي المحتلة، والذي يكون من شأنه حرمان السكان المدنيين

المحميين قانونيًا من الغذاء والماء، وربما يؤدي إلى تهجيرهم قسرًا. ثم تحاول أخيرًا تقويم الوضع المائي من منظار مبادئ حقوق الإنسان. وتحوي الدراسة أيضًا عرضًا لخريطة مائية - سياسية للمنطقة في فترة ما بعد عام 1967، وكذلك الهيكلية القانونية التي انبثقت من عملية سلام أوسلو التي تحكم مسألة المياه. وتناقش الاستخدام غير المتماثل وغير المنصف لموارد المياه بين الإسرائيليين والمستوطنين والفلسطينيين. ثم تناقش الهيمنة المائية لإسرائيل عن طريق الاحتلال والاستيلاء على النظام المائي الفلسطيني وتدميره في الوقت نفسه الذي تطور فيه نظامًا مائيًا عالي التقنية. وتختم الباحثة دراستها بنظر في مسعى الأمم المتحدة إلى إدراج حقوق المياه ضمن الإطار الواسع لحماية حقوق الإنسان ومدى إمكانية تنفيذ هذه الآلية في السياق الفلسطيني - الإسرائيلي.

في الفصل الثالث «الديموغرافيا والنزاعات في إسرائيل/ فلسطين: توقّعات للمستقبل»، يرصد الباحث يوسف كرباج (فلسطين) معطيات لافتة عن نمط فريد بالحالة الإسرائيلية والفلسطينية لا نلاحظه في أماكن أخرى من العالم، هو أن السكان اليهود في إسرائيل الذين يتمتعون بمعظم جوانب الحداثة (مستوى المعيشة والتعليم والتحضر والعولمة)، يرفضون أحد أهم مؤشرات الحداثة، أي تفضيل عدد أقل من الأطفال، أي الأسرة الصغيرة المكوّنة من طفلين. ويتعزز الطلب على الأطفال بفضل سياسة الدولة في زيادة الخصوبة اليهودية عبر تدابير مباشرة وغير مباشرة. على العكس من ذلك، تتجه الخصوبة الفلسطينية نحو الانخفاض بسرعة في الضفة الغربية والقدس وغزة وداخل إسرائيل ذاتها، نتيجة مجموعة معقدة من عوامل العصرنة وتحول التميّز من الأسرة إلى القيم الفردية وما يسمى «الانتقال المدفوع بالفقر» الذي تسارع بحدة منذ الانتفاضة الثانية. ويركز الباحث على هذا التعارض في اتجاهات الخصوبة ويراها إحدى أهم الظواهر التي يتعيّن ملاحظتها في فلسطين التاريخية، وإن لم تكن بحد ذاتها متعلقة بالمجال السياسي، لكن تداعياتها السياسية الواضحة هي عوامل مدمرة للشعب الفلسطيني، أي على المؤسسات المستقبلية في المنطقة وعلى احتمال تنفيذ حل دولة واحدة أو دولتين. وفي حين أصبح ارتفاع النمو السكاني والخصوبة سلاحًا فاعلًا في يد السلطات الإسرائيلية لتحقيق أهدافها المعلنة أو المخفية، يرى الباحث أن من الصعب أن نتصور كيف يستطيع الفلسطينيون عكس اتجاهاتهم السكانية الحالية

المنخفضة. وربما ليست آخر المفارقات أنهم تخلوا عن الديموغرافيا باعتبارها وسيلة لحماية أرضهم في وقت لا يزال «انفجارهم السكاني» يتصدر عناوين الأخبار بحسب الدراسة اللافتة.

يسعى نديم روحانا وأريج صبّاغ - خوري (فلسطين) في دراستهما، **الفصل الرابع**، «مواطنة استعمارية: تطور العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين» إلى تفحّص تطور الموقف السياسي الجماعي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، منطلقًا أساسًا من منظوراتهم الخاصة. ويقصد الباحثان بالموقف السياسي فهم الفلسطينيين في إسرائيل لحالتهم الجماعية باعتبارهم مجموعة قومية، وتاريخهم الجماعي، وفي المقام الأول، طبيعة علاقتهم السياسية مع إسرائيل. وتتعقب الدراسة مراحل تجربتهم السياسية المختلفة منذ عام 1948، عندما حُوِّلوا إلى أقلية مكلومة في وطنهم ذاته. مع سعي إلى ربط تجربتهم باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي أقيمت دولة أجنبية على أرضه وفقد وطنه وشُرّد. يعرض التحليل في الدراسة تطور التجربة السياسية الجماعية داخل إطار استعماري استيطاني. مع دراسة العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين بوصفها حالة خاصة ومعقدة من السيطرة الاستعمارية الاستيطانية التي جاء فيها شعب أجنبي إلى أرض يدّعي أنها تخصه وحده، فشرّد عمليًا معظم سكانها الأصليين ومنح المواطنة إلى أولئك الذين لم يطردوا. وهكذا، يدلل الباحثان على أن العلاقة بدأت واستمرت كعلاقة استعمارية استيطانية في جوهرها، بيد أن سمات فريدة أخرى لهذه الحالة كانت سببًا في أن أثر السياسات الاستعمارية الاستيطانية كان مخففًا في بعض المجالات ومتفاقمًا في أخرى، لكنه بالتأكيد مشوش غالبًا نتيجة منح المواطنة إلى أولئك الفلسطينيين الذين بقوا على ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح إسرائيل. وجادلت الدراسة بأنه مع فشل «أنموذج المساواة» الذي ركز على علاقتهم مع إسرائيل، وإدراك أن مطلب دولة لجميع مواطنيها لا يتوافق مع دولة يهودية صهيونية، وتشتت آمال تحقيق حل الدولتين، بدأت تتميز مرحلة جديدة بعودة التاريخ إلى الخطاب والوعي السياسيين. وفي هذه المرحلة، يسترشد كثير من الفلسطينيين في خطابهم السياسي بأصول علاقتهم مع إسرائيل، النكبة وعواقبها عليهم وعلى الشعب الفلسطيني. وستركز هذه العملية، إذا ما استمرت، على وعي مواطنتهم الاستعمارية، وستغلق بذلك دائرة في علاقتهم التاريخية مع إسرائيل.

ينطلق **الفصل الخامس** «التداعيات الإقليمية لمطلب إسرائيل باعتراف الفلسطينيين بها دولة يهودية» لغازي وليد فلاح (فلسطين) من مطالبة أعضاء الحكومة الإسرائيلية والطبقة السياسية في إسرائيل على مدى العقد الماضي، الفلسطينيين بقبول تعريف إسرائيل الصهيونية الأصولية لنفسها دولة يهودية. وتبيّن الدراسة أن خطاب الدولة عن «اليهودية» جدّد بعد اتفاق أوسلو وعزّزته حكومة نتنياهو. ويقدّم الباحث شرحًا علميًا لهذا الخطاب من أجندة خفية خاصّة تسعى إلى إقرار الهيمنة الجيوسياسية، فتعرقل في الواقع أي فرصة حقيقية للتوصل إلى حل الدولتين. ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل، وفقًا لحدود ما قبل حزيران/يونيو 1967، دولة «يهودية»، إنما يعني أنهم سيتخلون رسميًا عن 77 في المئة من أراضي فلسطين التاريخية. عندئذ، تستطيع إسرائيل أن تطالب بالـ 23 في المئة الباقية (الضفة الغربية وقطاع غزة) ملوّحة بـ «البطاقة الأمنية»، لتبدّد أي سيادة فلسطينية محتملة على أي بقعة من أرض الوطن الفلسطيني. ويعني هذا الاعتراف أيضًا أن «حق العودة الفلسطيني» الذي يستند إلى القانون الدولي سيلغيه الفلسطينيون أنفسهم، ما يترك تداعيات كارثية على اللاجئين الفلسطينيين أنى يكونوا. وسيصبح مستقبل المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم داخل إسرائيل أكثر غموضًا. وبما أن الفلسطينيين يشكّلون سلفًا – بحسب الدراسة – تهديدًا لـ «يهودية» إسرائيل لأسباب ديموغرافية، فإن إمكان ترحيلهم القسري في عملية تبادل للأراضي في المستقبل يبدو محتمل الحدوث، إذ تعلن إسرائيل أن القيادة الفلسطينية اعترفت بإسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية – أي من يهود العالم، ما يعني ضمنًا أنه لا يمكن أن تكون هناك أقلية مهمة في مثل هذه الدولة المحدّدة عرقيًا.

تتناول دراسة إيلان بابِه، **الفصل السادس**، «النشاط السياسي والأكاديميا: حالة فلسطين»، صعود النقد الأكاديمي والفكري للصهيونية وهبوطه ضمن المجتمع اليهودي في إسرائيل. ظهر هذا النقد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي نتيجة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدأت مع حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وبلغت ذروتها مع الانتفاضة الأولى في عام 1987، فحثت الشكوك في شأن السياسات الداخلية والخارجية والأمنية للدولة على إجراء بحوث أكثر نقدًا في شأن واقع إسرائيل حاضرًا وماضيًا. وأنتج الكشف

عن وثائق سرية جديدة تتعلق بحرب 1948 «تاريخًا جديدًا» بالنسبة إلى مجموعة من المؤرخين المحترفين الذين اعترفوا بالفصول الرئيسة للسردية الفلسطينية عن الحرب، وتبعها تشكيك علماء الاجتماع بالصلاحية الأخلاقية للصهيونية وسياسات الدولة في خمسينيات القرن الماضي. وعُرفت هذه النزعة بـ «ما بعد الصهيونية»، وأثّرت في المنتجين الثقافيين في جميع مناحي الحياة في تسعينيات القرن الماضي. إلا أن أغلبية مثقفي ما بعد الصهيونية تراجعت عن نقدها عند اندلاع الانتفاضة الثانية وموت عملية أوسلو، أو غادرت البلاد. وبحسب الدراسة، استعاد المثقفون والأكاديميون الصهيونيون الحيّزَ العام، وفي الواقع، تبنى هؤلاء نسخة من الصهيونية أكثر تشددًا.

في الدراسة الأخيرة في هذا القسم الأول من الكتاب، الفصل السابع، «آراء في التحول العربي وآراء في الذات: الاستشرافات الإسرائيلية للشرق الأوسط الجديد» لنديم روحانا (فلسطين) رصد لمواقف الإسرائيليين من عملية التحول العربي (الثورات العربية) أخذًا في الاعتبار أن القلق كان ردة الفعل السائدة لدى كثير من الإسرائيليين، مع رصد المصادر المختلفة لهذا القلق، وتعقيدات أخرى تتراوح بين الاستبعاد التام وحتى الازدراء من بعض المعلقين، وإعجاب بعض المتظاهرين الإسرائيليين الذي نزلوا إلى الشارع في صيف 2011 في تظاهرات واسعة تنادي بالعدالة الاجتماعية. وتقترح الدراسة أن تفحّص ردات فعل المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين والقائمين على المؤسسة الأمنية وصنّاع الرأي والأكاديميين، إضافة إلى الجمهور ولدى دراسة تحليلاتهم وافتراضاتهم في شأن عملية التحول العربي، يوفّر فهمًا أعمق للقلق المتعلّق بالتصوّر الذاتي المعقّد لإسرائيل بوصفها ديمقراطية، بينما يراها جيرانها وبعض مواطنيها كيانًا استعماريًا. وربما تساعد هذه التحليلات بحسب الدراسة في كشف سبب مخاوف دولة إسرائيل من تغييرات ديمقراطية حقيقية ربما تصيب الدول العربية وتساهم في رصد تصوّرها موقعها الحالي والمستقبلي في شرق أوسط جديد منخرط في إعادة تحديد نفسه. ترتبط هذه الآراء ارتباطًا وثيقًا بأسلوب تفكير الإسرائيليين في مستقبل صراعهم مع الفلسطينيين، وتتعلّق بصورة عامة بإمكانية بقاء دولة إسرائيل في الشرق الأوسط الجديد. لذلك، تتناول الدراسة التصوّرات لعملية التحول العربي في ثلاثة تحليلات مترابطة: (أ) ردات فعل الحكومة والمؤسسة الأمنية

مع تأكيد مسألة الأمن القومي؛ (ب) الآراء التي ظهرت في شأن الثقافتين العربية والاسلامية، خصوصًا ما يتعلق بالتحول الديمقراطي وكيف تتجذّر هذه الآراء في جوهر المشروع الإسرائيلي؛ و(ج) كيف يتفاعل منظور الأمن والرؤية الثقافية في صوغ تصوّر القوى السياسية المختلفة لمستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط.

أما في القسم الثاني، وفي الدراسة الأولى، **الفصل الثامن**، «تجاوز الانقسام الفلسطيني: الخيارات السياسية والضرورات الوطنية»، فتسعى ليلى فرسخ (فلسطين) إلى التفكّر في شأن نوع الحلول السياسية المطلوبة من أجل التغلب على الانقسام السياسي والجغرافي بين الفلسطينيين. وتحلل السيناريوات السياسية المختلفة المعروضة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لمعرفة أيها الأقدر على حماية الحقوق الفلسطينية والوحدة الفلسطينية، مركّزة على ثلاثة خيارات رئيسة: حل الدولتين ومفهوم الدولة الإسلامية وفكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين. الخيار الأول أقرّه إعلان الاستقلال في عام 1988 وحظي بشرعية دولية مع قبول دولة فلسطين على حدود عام 1967 كدولة غير عضو في الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. الخيار الثاني كان شعارًا أعلنته حركة حماس وبعض الفصائل الإسلامية مثل الجهاد الإسلامي. الخيار الثالث فكرة تعود في أصولها إلى كتابات صدرت عن حركة فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عام 1969 وأقرها رسميًا المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1971. وبقيت في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1988 وتوقيع عملية أوسلو للسلام في عام 1993. وتنطلق الدراسة من مقدمة مركزية مفادها أن حل الدولة الواحدة هو الأقدر على توحيد الجسم السياسي الفلسطيني، إضافة إلى حماية الحقوق الفلسطينية. كما أنه في الموقع الأفضل اليوم ليكون ممكنًا واقعيًا وإن على المدى الطويل. وأبطل هذا الحلّ حلّ الدولتين الذي طالما صُوِّر على أنه واقعي سياسيًا، لكن ثبت أنه مستحيل في الواقع. كما أنه تفوق على فكرة خيار الدولة الإسلامية التي ظلت شعارًا لم يحدد أنصاره أبدًا محتواه الفعلي، كما أن إمكاناته من المرجح أن تبهت بدلًا من أن تتعزز في إطار الربيع العربي.

أما توفيق حداد (فلسطين)، فينطلق في دراسته، **الفصل التاسع** «إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية» من افتراض أن تحليل

الاقتصاد السياسي ينطوي على أدوات فاعلة في مَفْهَمَة الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما تعلّق بحالته التنموية أو بالتكتيكات والاستراتيجيات التي تستخدمها الحركة الوطنية وفاعلوها. وعلى الرغم من أن البحوث الجديدة راحت تطبّق هذا التحليل، تحاشى اتجاه البحوث الفلسطينية العام تناول مثل هذه الأمور، إما عن جهل أو بسبب حساسية سياسية معيّنة أو لاعتبارات أخرى. وما تتناوله الدراسة هنا هو ثلاثة جوانب مترابطة للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لتحديد بعض الفجوات التحليلية وسدّها، في الوقت الذي نعيد تملّك أدوات هذا الاقتصاد السياسي خدمةً للباحثين وممارسي السياسة الفلسطينية على حدّ سواء. وينظر الباحث أولًا في التحديد البنيوي للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بوصفه وظيفة لتقسيم العمل غير مرئية لكنه توافقي بين الجهات المانحة الدولية وإسرائيل في شأن المعايير الأساسية التي تكتنف التنمية الفلسطينية. وهذا ما يلتقطه مفهوم «نظام عملية السلام» الذي يعمل كأداة خطابية وسياسية واقتصادية تفرض نزع تنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهندس الرضا السياسي عن هذا الترتيب. ثم تنظر الدراسة في بعض أسس النمذجة الفكرية التي تلهم جزئيًا هذه السياسات، وتربطها بالتحولات في أجندة التنمية النيوليبرالية المعيارية وتحوّلها من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن. وأخيرًا، ترسم الدراسة الخطوط العامة لتطبيق هذه النمذجة في أنماط المساعدة الدولية المقدّمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على الطريقتين الرئيستين اللتين طُبقت بهما هذه الأفكار: الأنموذج الذي قاده عرفات والأنموذج البيروقراطي - المؤسساتي الذي يعتمد على إنتاج اختيار نخبوي يعود إلى الطبقات الاجتماعية أكثر من اعتماده على القرار الفردي.

تنطلق دراسة **الفصل العاشر** في هذا الكتاب، «المشروع الوطني الفلسطيني في أزمنة الثورات» لزياد كلوت (فرنسا)، من المرحلة الراهنة التي توحي بتطورات عميقة وثابتة، محلية وإقليمية وعالمية، لها أثر عميق وأكيد في القضية الفلسطينية، بعد أكثر من عشرين عامًا على توقيع اتفاقية أوسلو، ونجاح استراتيجيتي «المفاوضات» و«المقاومة المسلحة»، في الحفاظ على الهوية الفلسطينية ووضع الحقوق الفلسطينية في الأجندة العالمية، لكنهما فشلتا في تحرير الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلي واستعماره. وبحسب افتراض الباحث، يوحي الراهن

الموضوعي بأن الفلسطينيين يمكن أن يجبَروا على إعادة التفكير بمدى صلة مشروعهم الوطني بتحصيل حقوقهم وجدواه في ذلك. ولذلك تنشغل الدراسة بتحليل التحولات الجارية التي سيكون على الفلسطينيين أن يواجهوها من الآن فصاعدًا، لأنهم ربما يميلون إلى استكشاف مسارات جديدة نحو تقرير المصير وتطبيق الحقوق الفردية الفلسطينية. وتؤثر جميع العوامل الآتية التي تتناولها هذه الورقة تأثيرًا مباشرًا في المعادلة الإسرائيلية – العربية: العامل الدولي: نظام عالمي متغير، والعامل الإسرائيلي: من سيطرة الصهيونية إلى أزمتها، والعامل الفلسطيني: من الاعتراف الدولي بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى استحالة تجسيده على الأرض، والعامل العربي: أو أثر «الصحوة العربية».

في **الفصل الحادي عشر** «عشرون عامًا من عملية السلام: إعادة تخيّل فلسطين»، يتفحّص إميل بدارين (فلسطين) أثر 20 عامًا من عملية السلام في كيفية تخيّل فلسطين، جغرافيًا وديموغرافيًا، في الفكر السياسي للقيادة الفلسطينية. ويتبنّى في بحثه روحًا نقدية تتجلّى على هيئة التزام بكشف الأحكام الضمنية التي تنطوي عليها لغة السياسة. وينطلق الباحث من افتراض أن عملية السلام شعّبت صورة فلسطين في تفكير الفلسطينيين السياسي. وأدى تخيل فلسطين من خلال أجزائها إلى تحول في الطريقة التي يرى فيها الفلسطينيون فضاءهم وحقوقهم ونضالهم، وأهداف هذا النضال ووسائله. تحول النضال من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة إلى الوطن إلى نضال من أجل الحكم الذاتي وسلطة ضيقة ودولة مصغّرة. ويمثل هذا انتقالًا من رؤيا شاملة إلى أخرى مختزلة. وترتبط هذه الأخيرة – بحسب الدراسة – بحزمة من المفاهيم الخاصة بالدولة تقف وراء مجموعة من المؤسسات والخطابات التي تبرر تحوّل ما كان يُعتبر «موقتًا» في مرحلة معينة إلى هدف «دائم» و«نهائي». وتحلل الدراسة كيف أن لتقطيع فلسطين ككل متخيَّل آثارًا أعمق في الكيفية التي يرى فيها الفلسطينيون أنفسهم «جماعة متخيَّلة».

تنطلق دراسة «السينما الفلسطينية: من المقاومة الثورية الى الانتصار الفني»، **الفصل الثاني عشر**، من قناعة حميد دباشي (إيران) أن من المستحيل فصل حركة التحرر الوطني الفلسطيني عن الأعمال الشعرية والأدبية والفنية والسينمائية بتمظهراتها المنوعة والمتعددة الوجوه، ولا يمكن تخيل القضية الفلسطينية

ومستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية خارج ذلك المدى الرحب من هذا الدفق الإبداعي. تحاج الدراسة في أنه إذا كانت الأعمال الأدبية والشعرية ذات أثر واسع في تجذير القضية الفلسطينية بين الفلسطينيين أنفسهم والعالم العربي الأوسع، فإن الجماليات البصرية والأدائية البارزة في الفن والسينما المعاصرين تتجاوز الحدود القومية والثقافية واللغوية في شكل خاص، وتضطلع بدور أساس في المحافظة على التضامن الكوني مع حركة التحرر الوطني الفلسطينية. ويوسع الباحث في هذه الدراسة اشتغالاته السابقة على الفن والسينما الفلسطينيين ويطوّر أفكارًا من نوع «الصدمة الوطنية» و«واقعية الصدمة» و«أزمة المحاكاة» كي يتمكن من استيعاب الخصوصيات الجمالية للثقافة الفلسطينية الإبداعية. وتناقش الدراسة أيضًا الطبيعة المشتتة لما يحمله الأرشيف الفني من أدلّة لإظهار كيف أصبحت هذه الشظايا تشكل المخزون الرمزي الأوسع الذي يتخيل عبره الفلسطينيون نضالهم ويدعم مقاومتهم ويحددون عبره أطر انتصاراتهم الفنية في شكل مندمج مع تحررهم الوطني.

في الدراسة الأخيرة في هذا القسم الثاني، **الفصل الثالث عشر** «الارتباط المتخيّل: الإعلام العربي العابر للحدود والشتات الفلسطيني في ألمانيا»، يصوغ خليل ريناوي (فلسطين) دراسته انطلاقًا من منهجية العولمة القائلة إن سياق العولمة المحدّد جزء لا يتجزأ من تجربتنا الكونية، بغض النظر عن موقعنا الجغرافي ووسائلنا (الفضائيات والإنترنت) وزماننا. يتناول الباحث بالدراسة الجالية الفلسطينية في ألمانيا، وتبرز هذه الدراسة، استكمالًا للبحث في هذا المجال، آثار الإعلام العابر الحدود، ولا سيما القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت في أوساط هذه الجالية، حيث يتناول محورها الرئيس مدى تعرّض الجالية الفلسطينية في برلين للإعلام العربي العابر الحدود وآثاره وانعكاساته عليها. ويحاول الباحث الإجابة عن سؤالين أساسيين: كيف يستهلك أفراد الجالية الفلسطينية في برلين وسائل الإعلام؟ ما هي آثار استهلاك هذا الإعلام في الجالية، من جيل إلى جيل، من حيث علاقتها بوطنها الأم وبالمجتمع الألماني نفسه؟

أما القسم الثالث من الكتاب فيحوي تسع دراسات تنشغل أغلبيتها في دراسة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية والفلسطينيين وتتبع مواقف دول وكيانات سياسية وحركات شعبية. تعرض أولاها، **الفصل الرابع عشر** «الاتحاد الأوروبي

والقضية الفلسطينية 1957-2014: دبلوماسية ناعمة وواقع صعب» لبشارة خضر (فلسطين) التحوّل التدريجي لموقف أوروبا من الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بين عامي 1957 و2013، انطلاقًا من افتراض أن موقف أوروبا تحوّل بثبات، وإن ببطء، من الإهمال التام للبعد السياسي للقضية الفلسطينية (1957-1967) إلى الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين (1973)، والحاجة إلى «وطن للشعب الفلسطيني» (1977) وحقهم في «تقرير المصير» الذي يجب تحقيقه من خلال مفاوضات «بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية» (إعلان البندقية 1980)، ما يعني «دولة فلسطينية» (إعلان برلين 1999) تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، و«القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية» (بيان الاتحاد الأوروبي لعام 2009). مع عرض مواقف الاتحاد الأوروبي من إدانة احتلال إسرائيل أراضي فلسطينية وسورية وشجب «سياسة الاستيطان» وصولًا إلى تصويت 14 دولة أوروبية في الجمعية العمومية (في عام 2012) كي تصبح فلسطين دولة غير عضو، بينما بدأت دول أوروبية الاعتراف بدولة فلسطين، مثل السويد في عام 2014. وفي ضوء تعرّض السياسات الأوروبية للهجوم من أطراف عدّة، منها لوم الإسرائيليين وعدد من اليهود الأوروبيين أوروبا مرارًا بسبب اعتمادها «دبلوماسية الصوت العالي»، وانحيازها المفترض إلى فلسطين وتبديلها موقفها، حيث باتت مؤيدة للعرب. وفي الوقت ذاته أشار عدد كبير من الباحثين الفلسطينيين والأوروبيين إلى «ضمور نفوذ الاتحاد الأوروبي» وإلى وجود فجوة بين التوقعات والأداء في السياسة الأوروبية المعلنة، شاجبين إما «فشل الاتحاد الأوروبي» أو «الخيانة الأوروبية» لفلسطين. يحاج الباحث في دراسته أن بيانات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من سياساته غير المتسقة وغير المتماسكة (مثل التصويت الأوروبي المتميّز في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تحسين وضع فلسطين)، ساهمت في دعم المطالب الفلسطينية المشروعة، وكان لها أيضًا دور فاعل في الاعتراف العالمي بحقوق الفلسطينيين.

في الفصل الخامس عشر «هنغاريا والقضية الفلسطينية»، يتتبع غيولا غازديك (هنغاريا) العلاقات الهنغارية مع إسرائيل والمواقف المختلفة من القضية الفلسطينية، ويقدم عرضًا وافيًا لتغير المواقف ومحدداتها منذ بدء العلاقات الهنغارية مع الدول العربية في بداية القرن العشرين. وتعرض الدراسة أيضًا الرؤى في شأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في هنغاريا، انطلاقًا من افتراض أن

موقف هنغاريا في شأن هذا الصراع شديد التعقيد، ويمكن وصفه بأنه مزيج من «مناصر للإسرائيليين (إلى حد ما)»، و«مناصر للفلسطينيين (إلى حد ما)» في آن، وذلك اعتمادًا على السياق الاجتماعي لمن يُسألون عن الأمر، مع تقديم أمثلة وافية مشروحة عن الكوامن خلف هذين الموقفين. وتصل الدراسة إلى موقف هنغاريا وعملية السلام، وتؤكد التمييز الواضح بين النخب والعامة في هذا السياق. إذ لا تزال النخب تعتبر العملية شديدة الأهمية، وأن الرأي الرسمي ليس إلا خيارًا واحدًا فقط، السلام وحل الدولتين، الذي يُدعم ويجب السعي إليه عبر الوسائل كلها. ومع ذلك، العامة أكثر تشكّكًا في شأن هذه العملية بعد إخفاق ذريع طوال عشرين عامًا. ليس في الإمكان ملاحظة أي اهتمام جدي في شأن مبادرة السلام الحالية التي تقودها أميركا، ولا تطرح وسائل الإعلام المسألة إلا نادرًا، وفي ما يخص المحادثات فحسب.

يشرح فيرناندو سانشو مارتينيز ومار هيخون مينديغوثيا (إسبانيا) في **الفصل السادس عشر** «حملات التضامن الدولية مع فلسطين: الواقع والمشهد - الحالة في بلاد الباسك»، كيف تبدو حركة التضامن من أجل فلسطين في بلاد الباسك وحملات التوعية المختلفة التي تنفّذ، من خلال استخدام أمثلة عن أعمال قامت بها جمعية «بلادي» وجمعيات باسكية أخرى. علاوة على ذلك، تتطرق الدراسة إلى شبكات محلية وإقليمية ووطنية ودولية أخرى تشهد نشاطًا لبلاد الباسك وتتشارك بالهدف عينه، وصولًا إلى عرض نجاحات التضامن مع فلسطين في هذا المجال والتحديات التي يواجهها. ويصل الباحثان إلى التساؤل: هل حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي ولدت في المجتمع المدني الفلسطيني، حل فاعل في بلاد الباسك وإسبانيا؟ ويعتبر الباحثان أن هذه الحملة إحدى الطرق التي لا غنى عنها، والتي يجب السير عليها، بسبب النجاح الذي تلقاه والتوسع السريع بين الأفراد والمجموعات حول العالم الذين ينضمون إليها. إنها حملة شرعية تناشد المسؤولية الأخلاقية للبشر وأسلوب واضح وفاعل للضغط على إسرائيل كي يكون هناك سلام عادل حقًا.

في دراستها «بريطانيا العظمى والقضية الفلسطينية»، **الفصل السابع عشر**، تتتبع روزماري هوليس (بريطانيا) موقف بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية من خلال مروره بمراحل عدة بين عامي 1914 و2014، تقدم منها تسع مراحل. منذ عام 1917،

عندما أصدر وزير الخارجية آرثر بلفور ما عُرف بـ «وعد بلفور»، وحتى نهاية الانتداب البريطاني في عام 1948، كان البريطانيون ضد تقسيم فلسطين وتمسكوا بفكرة أن بإمكان اليهود والعرب التعايش معًا بطريقة أو بأخرى في دولة ثنائية القومية. بعد حرب 1948 والنكبة وإقامة دولة إسرائيل، صوّر البريطانيون القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين في الأساس، وأصبح الأردن وطنًا لأغلب النازحين بسبب النكبة. وبعد حرب 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، سعى البريطانيون إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي يقضي بتبادل الأرض مقابل السلام، لكنهم لم يتصوروا قيام دولة فلسطينية مستقلة. وفي حلول عام 1980، انضمت بريطانيا إلى دول أوروبية أخرى في إصدار إعلان البندقية الذي دعا إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير. لكن مع بداية عملية أوسلو في عام 1993، بدّل البريطانيون رأيهم وتبنوا فكرة «حل الدولتين» للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتهدف الباحثة في تتبعها تطور موقف بريطانيا، إلى تحري هدفين: الأول تحديد العوامل الكامنة وراء التحولات في سياساتها؛ والثاني توضيح كيف يمكن للتغيرات في «الرواية» البريطانية للقضية الفلسطينية أن تكون بمنزلة مؤشر على كيفية صوغ المسألة في سياق الدبلوماسية الدولية، وكيف تظل رهنًا بالمعايير الآخذة في التطور وحسابات المصلحة الذاتية لأهم الأطراف الفاعلة.

في الفصل الثامن عشر «إسبانيا والقضية الفلسطينية»، يتناول إغناثيو ألفاريز – أوسوريو (إسبانيا) السياسة الإسبانية تجاه القضية الفلسطينية، متعقبًا خطًا متواصلًا منذ فترة التحول الديمقراطي لإسبانيا إلى يومنا هذا، مع بعض التقلبات الناجمة عن تغير الحكومات. وفي هذا الصدد، كانت أكبر التحولات، بحسب الدراسة، تلك التي حدثت في أثناء الفترة الثانية لحكم أثنار (عندما تسبب موقف الحكومة الموالي للأطلسي في المزيد من الانتقادات للسلطة الفلسطينية)، وفي أثناء الفترة الأولى لحكم رودريغيز ثاباتيرو (التي اتسمت بزيادة التشدد تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من أن ذلك لم يسفر عن قدر أكبر من النفوذ على أرض الواقع). يشكل التعاون الإسباني تجاه الأراضي المحتلة مقياسًا موثوقًا لالتزام الحكومات المختلفة، على الرغم من أن هذا الالتزام شهد تراجعًا حادًا منذ عام 2011، وهذا ما يمكن ردّه إلى الأزمة الاقتصادية واستنفاد عملية أوسلو. ويصل الباحث إلى اعتبار أن دعم إسبانيا للقضية الفلسطينية كان بمنزلة عامل محفز لإبراز صورة إسبانيا على

المستوى الدولي، كما عمل على تنشيط العلاقات الثنائية الإسبانية - العربية، بل إن إسبانيا عندما أقامت العلاقات مع إسرائيل أول مرة لم تتضرر كثيرًا لأنها - من بين أسباب أخرى - حافظت على التزامها تجاه القضية الفلسطينية من خلال تأييد المبادرات المختلفة لمصلحة عملية السلام وإقامة دولة فلسطينية من داخل الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته، أصبحت العلاقات الإسبانية - الإسرائيلية وثيقة على مدى الخمسة وعشرين عامًا الماضية من دون أن تصبح إسبانيا رهينة لتطورات عملية السلام أو انتكاساتها، وفقًا للمطالب الإسرائيلية. ويعرض الباحث أيضًا تناقضات سياسة إسبانيا الخارجية، وأبرزها أن احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة وإجراءاتها التوسعية لم تؤثر سلبًا في العلاقات الثنائية بين إسبانيا وإسرائيل، نظرًا إلى أنها لم تعرقل تكثيف التعاون الثقافي والسياسي والاقتصادي الملحوظ تحديدًا في مجالات التجارة والتكنولوجيا (الأمن والبحوث والزراعة والطاقة والبيئة). أصبحت هذه العلاقات أكثر قوة على الرغم من محاولات إسرائيل المستمرة لتغيير طبيعة الأراضي المحتلة عن طريق الاستعمار المكثف للضفة الغربية وتهويد القدس الشرقية وبناء الجدار العازل وتضييق الخناق على قطاع غزة.

أما مريم أبو سمرة فتقدم في بحثها «إيطاليا والفلسطينيين: تاريخ صداقة تلاشت»، **الفصل التاسع عشر**، تحليلًا اجتماعيًا سياسيًا للعلاقات الفلسطينية - الإيطالية بدءًا من تبعات الحرب العالمية الثانية إلى يومنا الحالي؛ وترى أن التغييرات والتطورات في هذه العلاقات التزمت بأنماط التحول والأزمة التي ميّزت التاريخ السياسي لإيطاليا وفلسطين، وسيضيء التدقيق في هذه التحركات العملية الاجتماعية السياسية التي تميز مسارات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى مدى عقود من الزمن، كانت إيطاليا تُعتبر البلد الأوروبي الأكثر تعاطفًا مع فلسطين: مقاربة إيطاليا الإيجابية للقضية الفلسطينية لم تكن نتيجة جدول أعمال سياسي محدد فحسب، لكنها أيضًا نتيجة الضغط المشترك الذي مورس على الهيئات من التضامن الشعبي الإيطالي والنشاط السياسي الفلسطيني (خصوصًا نشاط الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين). منذ بداية التسعينيات، خضع الدعم السياسي الإيطالي للفلسطينيين إلى تحول تدريجي، لكن راديكالي. وحاليًا يمكن اعتبار إيطاليا، في نواحٍ متعددة، أحد أقرب «الأصدقاء» الأوروبيين لإسرائيل. والسبب خلف إعادة التّموضع هذا، كما يجادل البحث، يكمن في

سببين رئيسين: الأول، التحول السياسي والاجتماعي في إيطاليا، فالعملية الطويلة والمستمرة من التكامل الثقافي والاقتصادي والسياسي في السياسات الليبرالية الجديدة العالمية والمشبعة في جدول أعمال الإمبريالية الجديدة التي فُرضت على الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب، وأنتجت هذه العملية إعادة تقويم راديكالي لسياسة إيطاليا الخارجية. تُلهم هذه المسارات السياسية سياسة إيطاليا منذ نهاية الحرب الباردة وجرى مساندتها عن طريق صوغ إطار عمل ثقافي مهيمن قادر على تفسير التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وتبريرها. فيما يخص الفلسطينيين على وجه التحديد، يحاول اللوبي الإعلامي القوي الذي يستغل الدعاية الثقافية، محو الدعم الجماهيري الذي كان الفلسطينيون يتمتعون به على المستوى الشعبي. ثانيًا، إن التغيرات البطيئة، لكن المتواصلة، في ممارسات المنظمات السياسية والرؤية السياسية، التي تبلورت في اتفاق أوسلو، أحدثت تجزئة سياسية واجتماعية قامت بتهميش دور فلسطينيي الشتات في الصراع من أجل التحرر. لم تحبّذ منظمة التحرير الفلسطينية، في نقلتها من حركة ثورية إلى جهاز شبيه بالدولة، الدبلوماسية على حساب النشاط الجماهيري فحسب، لكن، وقبل أي شيء، فإن التجزئة السياسية للمنظمة أثرت بشكل سلبي في النشاط الشعبي، ما أدى إلى شلل النشاط الاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إيطاليا. ويعرض البحث بشكل مبدئي نظرة عامة إلى المقاربة الدبلوماسية الإيطالية تجاه الشأن الفلسطيني، ويقدمها ضمن السياق الدينامي الوطني والإقليمي والعالمي الذي جاءت منه. سيقدم تحليلًا اجتماعيًا للنزعات والتحولات السياسية التي ميزت النشاط الفلسطيني في إيطاليا. ويحاول تقديم تصور لسيناريوات مستقبلية للعلاقات الفلسطينية – الإيطالية.

في دراستها «ألمانيا والقضية الفلسطينية: هيمنة «المسؤوليّة التاريخيّة»، **الفصل العشرون**، تقدم موريل آسيبورغ، **أولًا**، نظرةً مقرّبة إلى الكيفية التي ساهم فيها ماضي ألمانيا النازي وانقسام ألمانيا في تشكيل المواقف والسياسات الألمانية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية. كما تعمد، **ثانيًا**، إلى تحليل العناصر الأساسية لسياسات ألمانيا تجاه فلسطين كما تطوّرت منذ إعادة توحيد شطرَيْ ألمانيا. وتعمل، **ثالثًا**، على اقتفاء بعض التنويعات في هذه السياسات في ظل حكومات ائتلافيّة مختلفة. وتناقش، **رابعًا**، ما إذا كنا نشهد حاليًا تعديلات طفيفة أو تغييرات جوهرية في مواقف ألمانيا.

وتركز، خامسًا، على الكيفية التي كان يتغيّر فيها الرأي العام الألماني ومناقشة سبب عدم ترجمة هذه التغيّرات (أو ترجمتها إلى درجة ضئيلة جدًا) إلى المرحلة التي بلغتها السياسات الألمانية حتى الآن. وتختم، سادسًا، بملخّصٍ ورؤية استشرافية للموقف الألماني من القضية الفلسطينية ومحدداته.

تأتي دراسة «التضامن مع فلسطين: تقويم الوضع في بريطانيا»، **الفصل الواحد والعشرون**، لسارة كولبورن وهيو لاننغ كمحاولة لتفسير لماذا أصبحت فلسطين قضية مركزية لأولئك الذين يعملون في بريطانيا لمحاربة الظلم والاضطهاد وكيف أصبحت الحركة «شأنًا عامًا». ويدرس الباحثان الأسلوب الذي اتبعته حملة التضامن من أجل فلسطين لتعزيز التضامن في بريطانيا، وتقترح في ختام دراستها ملاحظات وإشارات عن بناء حركة من أجل التضامن، في ظل مرحلة الدعم الدولي للفلسطينيين فيها في أعلى مستوياته تاريخيًا، مع الأخذ في الاعتبار أن التحدي الذي تواجهه حملة التضامن من أجل فلسطين هو تحويل ذلك الدعم إلى تضامن فاعل – لبناء حركة ولتحقيق تغيير. إنه كيف يبنى التحالف الضروري لتحقيق الفعل السياسي.

أما الدراسة الأخيرة في الكتاب، **الفصل الثاني والعشرون**، «فرنسا وفلسطين: عندما يرتدي الثبات معنى الغموض» لبارا ميكائيل، فهي عرض تاريخي لعلاقة فرنسا بفلسطين، منذ حملة نابليون بونابرت على مصر في عام 1798، وهي الحملة التي انتهت بدعوته يهودها إلى النزول إلى الشوارع ورفع صوتهم، وصولًا إلى ارتباط فرنسا بتاريخ فلسطين في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وشرح مواقف فرنسا في الحقب اللاحقة من فكرة وجود دولة لليهود في فلسطين. على الرغم من قلة الأمثلة التي نلحظ فيها تقاربًا قويًا بين المصالح الاستراتيجية لفرنسا وإسرائيل، فإن البلدين ارتبطا، في الأعوام العشرين التي أعقبت قيام دولة إسرائيل، بعلاقات ودية وفهم متبادل لمصالحهما المشتركة. ولم يحدث الخلاف الذي أدى إلى سوء تفاهم كبير إلا مع اندلاع حرب 1967. وبحسب الدراسة، لا يزال كثير من مؤيدي إسرائيل يعتبر فرنسا اليوم مثالًا لبلد اختار تبنّي سياسة «مؤيدة للعرب» بسبب إصرارها على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة. لكن تسليط الضوء على موقف فرنسا الحقيقي من القضية الفلسطينية يدل بالأحرى على وجود فجوة كبيرة بين ما تقوله فرنسا وما تفعله في الواقع، وهذا ما تقدم الدراسة على البحث فيه وتحاول إجلاءه.

القسم الأول

الصهيونية والكولونيالية في التصور والممارسة

الفصل الأول

الصهيونية وادعاءات التميّز عن الكولونيالية الغربية(*)

إيليا زريق

> هناك تطابق لا تخطئه العين بين تجارب الفلسطينيين العرب على يد الصهيونية وتجارب السود والصفر والسمر الذين وصفهم إمبرياليو القرن التاسع عشر بأنهم أقل شأنًا ودون البشر[1].

> هذه [إسرائيل] ليست مجتمعًا من «شبكات العنكبوت» أو من أفراد بلا جذور جاءوا لبسط السيطرة على أرض ليست أرضهم برعاية الاستعمار والإمبريالية[2].

يحمل الاقتباسان السابقان للباحث الفلسطيني الراحل إدوارد سعيد والقانونية الإسرائيلية روث غافيسون نظرتين إلى الصهيونية في فلسطين متناقضتين جذريًا. ففي الأول، يرى سعيد علاقة بين الصهيونية والإمبريالية، وفي الثاني، ترفض غافيسون، في دفاع متحمس عن الصهيونية، بشدة أي ارتباط بينها وبين الاستعمار.

(*) مقتبس وبتصرف من فصل في كتاب لم ينشر بعد: Elia Zureik, *Israel's Colonial Project in Palestine: Brutal Pursuit*, Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict (London: Routledge, [2015]).

(1) Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Times Books, 1979).

(2) Ruth Gavison, «Partition - for Zionism's Sake,» *Haaretz*, 10/6/2011, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/partition-for-zionism-s-sake-1.366891> (Accessed 11 June 2011).

وتسهب المناقشة التالية في ملامح الاستعمار الاستيطاني والجدل الدائر عن تجلياته في المشروع الصهيوني في فلسطين.

يعالج هذا البحث، على وجه التحديد: ملامح الاستعمار والجدل الدائر في شأن طبيعة الدولة الإسرائيلية ومنطق الصهيونية ومكان هرتسل في التأريخ الصهيوني والخروج على الإجماع الصهيوني ودور اللغة في الهيمنة والتجريد من الإنسانية وإضفاء الطابع الأمني على الدولة.

أولًا: ملامح الاستعمار

على الرغم من أن الاستعمار مكروه أخلاقيًا بسبب طابعه الاستغلالي والمهيمن، هناك من يرى فيه جانبًا مضيئًا لأنه جلب إلى الشعب المستعمَر عناصر التحديث، وجلب، في الحقيقة، الحضارة. وكما سنرى، يتضح أن هذا هو الموقف الذي اعتمده الصهيونيون الليبراليون (على نقيض الصهيونيين التحريفيين) في تبرير وصمة الاستيطان في استعمار فلسطين. وثمة ارتباط وثيق بين الاستعمار والتمييز العنصري[3]. والواقع أن التمييز العنصري الطويل الأمد نتيجة طبيعية للاستعمار الاستيطاني، كما كانت الحال في جنوب أفريقيا وكما لا تزال مع الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية. ويحدد غلاسر في مقارنته بين التمييز العنصري في جنوب أفريقيا والسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[4] أوجه تشابه وثيق أخلاقي وبنيوي بين النظامين. وبحسب مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ريتشارد فالك الذي يخص بملاحظاته الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «يشكّل الاستعمار تنصّلًا من الحقوق الأساس المتمثّلة في سلامة الأراضي وتقرير المصير. وبات التمييز العنصري يعامَل رسميًا باعتباره جريمة ضد الإنسانية، وأخذ ترسيخ الملامح الاستعمارية والتمييزية للاحتلال الإسرائيلي شكل عملية تراكمية»[5].

---

(3) Abigail B. Bakan and Yasmeen Abu-Laban, «Israel/Palestine, South Africa and the 'One-State Solution': The Case for an Apartheid Analysis,» *Politikon: South African Journal of Political Studies*, vol. 37, nos. 2-3 (2010).

(4) Daryl Glaser, «Zionism and Apartheid: A Moral Comparison,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 26, no. 3 (May 2003).

(5) Richard Falk, «Report of the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the =

يُميز المؤرخ د. ك. فيلدهاوس، وهو من أهم الباحثين في مجال الاستعمار والإمبريالية، بين الاستعمار والاستيطان، وكلاهما منتَج للتوسع الإمبراطوري وبناء الإمبراطورية، وبالتالي مؤثّر في القيم والبنية الاجتماعية في المناطق المستعمرة. وينسب إلى الاستعمار هيمنة وسيطرة أشمل على المنطقة المستوطنة، بينما يعني الاستيطان إعادة إنتاج النماذج الأوروبية لمجتمع المستوطنين في أراض جديدة يُزعم أنها غير مأهولة: «الاستعمار هو استغلالٌ من مجتمع أجنبي ووكلائه الذين احتلوا البلد التابع لخدمة مصالحهم الخاصة، لا مصالح السكان الخاضعين»[6]. ويقدّم فيلدهاوس في كتاباته عن الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط تمييزًا آخر بين ما يُسمّيه مستعمرات الاحتلال ومستعمرات الاستيطان. الأولى هي تلك المستعمرات التي كان يعتقد أنها توفر للمستعمر فوائد استراتيجية واقتصادية لفترة من الزمن. أما الثانية، ككندا وأستراليا، فتشير إلى مستعمرات هدفها الاستيطان. وفي أحوال الشرق الأوسط «لا تنطبق أي من الحالين على فلسطين»، وفق فيلدهاوس[7]. ومع ذلك يشير إلى أن المستوطنين الصهيونيين سيطروا، كما جرى في أستراليا ونيوزيلندا، على الاقتصاد الفلسطيني الحديث، وكان مستوى معيشتهم أعلى من مستوى معيشة السكان الأصليين، واعتمدوا منذ البداية على سياسات الانفصال عن السكان الأصليين، ولاحقًا، عشية تأسيس الدولة، شاركوا في ما يعترِف بأنه «تطهير عرقي».

يختلف الاستعمار الاستيطاني عن المشروعات الإمبريالية الكلاسيكية[8]؛ فهذه الأخيرة تنفذ عسكريًا لجني منافع اقتصادية وكسب دوائر نفوذ آمنة من دون استيطان الأراضي بالضرورة، بينما ينطوي الاستعمار الاستيطاني على احتلال فعلي واستيطان دائم لبلد أو أرض، كما هي الحال في أستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا

Palestinian Territories Occupied since 1967,» (United Nations Document; A/65/331, General Assembly, = 30 August 2010), Accessed 3 January 2011.

(6) David Kenneth Fieldhouse, *Colonialism, 1870-1945: An Introduction* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 4-7.

(7) David Kenneth Fieldhouse, *Western Imperialism in the Middle East, 1914-1958* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2006), p. 117.

(8) Caroline Elkins and Susan Pedersen, «Settler Colonialism: A Concept and its Uses,» in: Caroline Elkins and Susan Pedersen, eds., *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies* (New York: Routledge, 2005).

والأميركتين مثلًا. وفي معظم الحالات، يوفر البلد الأم الحماية والرعاية. وتضمنت هذه المشروعات الواسعة للاستعمار الاستيطاني تشريد السكان الأصليين وإخضاعهم، وأحيانًا إبادتهم؛ هؤلاء الذين حُوِّلوا من أغلبية إلى أقلية، إن لم يكن عدديًا، فعلى الأقل لجهة علاقات القوة. لكن الاستعمار (أو بالأحرى الإمبريالية) يمكن أن يتضمن هو الآخر احتلال أراض عسكريًا وإداريًا من دون استيطان. والهند أيام الحكم البريطاني مثال لذلك. وفي بعض الحالات، يمثّل الاستعمار هجينًا من الاحتلال العسكري والاستيطان، كالاستعمار الفرنسي في الجزائر حتى إخراج الفرنسيين بالقوة من الجزائر بعد حرب دموية. والاحتلال والاستيطان الإسرائيليان في الأراضي الفلسطينية في عام 1967 هما مثال هجين آخر.

يستخدم باتريك وولف الذي يبدي اهتمامًا كبيرًا بعواقب الاستعمار وميوله الإبادية على حقوق الإنسان، مفردتي الاستيطان (Colonisation) والاستعمار (Colonialism) بالمعنى ذاته، ويؤكد أن أفضل طريقة لفهم الاستعمار الاستيطاني هي ألا ننظر إليه كحادث، بل باعتباره «بنية» وعملية تمتد على مر الزمن[9]، وتنطوي على حركة أناس من بلد إلى آخر بغرض إقامة مجتمع مستوطنين على غرار بلد المنشأ - وهو أوروبي بشكل رئيس. وهناك افتراض ضمني في ثنائية الاستعمار/ الاستيطان، هو أن الاستيطان أقل ضررًا في تأثيره في المنطقة المستعمرة. وهنا، كما ذُكر آنفًا، استنادًا إلى عمل فيلدهاوس، يستوطن المستعمرون مناطق لا يقطنها السكان الأصليون. والواقع أن للاستيطان، في رأي بعض الباحثين، تأثيرًا اقتصاديًا مفيدًا في المستعمَر، كما جادل مثلًا منظرو الصهيونية والمستوطنون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي حجة تتكرر حتى يومنا هذا. على نقيض الاستعمار، يُظهر الاستيطان رؤية حميدة، إن لم تكن إيجابية، للنشاط الاستيطاني، مغلّفة باللغة المحايدة المتمثّلة في «الاستقلال والمساواة» بين المستعمِر والمستعمَر، حيث يدّعى أن القصد ليس تهجير السكان المحليين أو

(9) Patrick Wolfe: «Structure and Event: Settler Colonialism, Time, and the Question of Genocide,» in: A. Dirk Moses, ed., *Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation, and Subaltern Resistance in World History*, Studies on War and Genocide; v. 12 (New York: Berghahn Books, 2008), p. 123, and «Palestine, Project Europe and the (un-)Making of the New Jew: In memory of Edward W. Said,» in: Ned Curthoys and Debjani Ganguly, eds., *Edward Said: The Legacy of a Public Intellectual* (Carlton, Victoria: Melbourne University Press, 2007), pp. 313-349.

الهيمنة عليهم، بل العيش معهم جنبًا إلى جنب. ويُستخدم هذا النهج الذي انعكس في التصريحات والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقبل ذلك في إسرائيل ذاتها، لتبرير مصادرة الأراضي العربية بالجملة، وعرقنة (Racialization) السكان الأصليين، والفصل المكاني بين المستعمِر والمستعمَر. وكما سنبين في هذه الدراسة، أكان من حيث الأيديولوجيا أم من حيث النتائج، فمن الصعوبة أن نقبل الفصل البحت بين الاستعمار والاستيطان. ولا بد من أن ينطوي استيطان جماعة مستعمرة أراضي جديدة على فرض وسيطرة على السكان الأصليين بشكل أو بآخر، بغضّ النظر عمّا إذا كان للجماعة المستوطنة علاقات رسمية بعاصمة أجنبية أم لا. وبالتالي، فإن الاستعمار الاستيطاني تسمية أنسب لوصف حالتنا هذه. وتبين الدراسة أن أهم عواقب الاستعمار الاستيطاني هي التعدي على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما حقوق المواطنة، للسكان الفلسطينيين في إسرائيل ذاتها، وكذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن في نهاية المطاف، لا بد من أن يعتمد الاستعمار على شكل من أشكال الرعاية أو الحماية بالوكالة، تلك التي استفاد منها في النهاية المستوطنون الصهيونيون استفادة كاملة في فلسطين إبان الانتداب.

تحظى العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والإبادة الجماعية بقبول متزايد في دراسات حقوق الإنسان. وبوحي من العمل المؤثر للباحث القانوني البولندي رافائيل ليمكين[10] في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سعى باحثون، مثل وولف الآنف الذكر، وغيره[11] إلى تطبيق مفاهيم الإبادة الجماعية التي استخدمها ليمكين في تحليل جرائم الحرب النازية في دراسة وضع الفلسطينيين.

---

(10) Raphaël Lemkin, *Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation, Analysis of Government, Proposals for Redress* (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, Division of International Law, 1944).

(11) Damien Short and Haifa Rashed, «Genocide and Settler Colonialism: Can a Lemkin-Inspired Genocide Perspective Aid Our Understanding of the Palestinian Situation?,» *International Journal of Human Rights*, vol. 16, no. 8 (December 2012); David Lloyd, «Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel,» *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (Special Issue): *Past Is Present: Settler Colonialism in Palestine* (2012); Martin Shaw, «Palestine in an International Historical Perspective on Genocide,» *Holy Land Studies*, vol. 9, no. 1 (May 2010), and A. Dirk Moses, «Empire, Colony, Genocide: Keywords and the Philosophy of History,» in: Moses, ed., *Empire, Colony, Genocide.*

ضمن أنموذج الاستعمار، يمكننا التعرف أيضًا إلى الاستعمار الداخلي أو المحلي (Domestic Colonialism) الذي يعني استغلال جماعة مستوطنة مهيمنة (وذريتها) لسكان أصليين يسكنون معهم في كيان جغرافي سياسي في دولة ما بعد الاستعمار، كما في جنوب أفريقيا وإيرلندا الشمالية[12] وإسرائيل/ فلسطين. يناقش ديفيد ليون، في مقالة حديثة[13] مدى انطباق أنموذج الاستعمار الداخلي على حالة إسرائيل/ فلسطين. ويقول إن الاستعمار الداخلي يميز بين المواطنين والرعايا. وتمثّل سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية شكلًا من أشكال الاستعمار الداخلي، لأن سكانها الفلسطينيين رعايا تسيطر عليهم إسرائيل إقليميًا، لكنهم لا يملكون حقوق المواطنة. قلت في مكان آخر إن الفلسطينيين في إسرائيل، على الرغم من أنهم مواطنون رسميًا، مستعمَرين داخليًا أيضًا من نظام سياسي يقيد وصولهم إلى الموارد (خصوصًا الأراضي والتعليم والسكن بل والوظائف) وممارسة حقوق المواطنة الكاملة[14].

أخيرًا، هناك استعمار جديد يعتمد، باستخدامه مذاهب الليبرالية الجديدة والسوق الحرة، على العلاقات الثنائية بين الدول واستخدام المنظمات فوق الوطنية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات أخرى، لإعادة هيكلة السياسات والثقافات والاقتصادات الداخلية للدول الأضعف (ما بعد الاستعمار بشكل رئيس) من دون احتلالها ماديًا وعسكريًا. ويخفي الخطاب الحالي المحيط بالعولمة شكلًا جديدًا من أشكال الاستعمار الجديد اتسع نطاقه منذ أواخر القرن العشرين[15].

(12) Michael Hechter, *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536-1966*, International Library of Sociology (London: Routledge and Kegan Paul, 1975).

(13) David Lyon, «Identification, Colonialism and Control: Surveillant Sorting in Israel/ Palestine,» in: Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 33 (London; New York: Routledge, 2011).

(14) Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*, International Library of Sociology (London; Boston: Routledge and K. Paul, 1979).

(15) David Lyon, «National Ids in a Global World: Surveillance, Security, And Citizenship,» *Case Western Reserve Journal of International Law*, vol. 42, no. 3 (2010); David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005), and Nancy Fraser, «Reframing Justice in a Globalizing World,» *New Left Review*, no. 36 (November - December 2005).

تُستكمل المقاربتان البنيوية والمقارنة لفهم الاستعمار اللتان نوقشتا آنفًا بمقاربة يهودا شنحاف[16] «ظواهر الاستعمار» التي يعني بها طريقة النظر إلى الواقع الاستعماري وعيشه ممن هم في مجاله، مستعمَرين ومستعمِرين. ودُرِس هذا الجانب التجريبي (Experiential) والذاتي للواقع الاستعماري بشكل دقيق من فرانز فانون (F. Fanon) في كتاباته عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ولا سيما عمله الكلاسيكي المعذبون في الأرض (1967). وكما ستبين هذه الدراسة، يتطلب فهم عنصرية الدولة الإسرائيلية الخوض في الجوانب الذاتية للممارسات العنصرية كما تتجلّى في سياق استعماري. وستسبر هذه الدراسة أيضًا معالم العنصرية في المجتمع الإسرائيلي وتسلط الضوء على خلفية ملاحظة نوريت بيليد أن «أطفال إسرائيل يربون ضمن خطاب عنصري متصلب، خطاب عنصري لا يتوقف عند نقاط التفتيش، بل يحكم العلاقات الإنسانية كافة في هذا البلد»[17]. وعلى النقيض من عنصرية الفرد والجماعة التي تظهر جلية في استطلاعات الرأي العام في إسرائيل، تؤكد الدراسة أن عنصرية الدولة وحاكميتها البيوسياسة تعزز أشكال العنصرية الفردية والجماعية - أحدها يغذي الآخر[18].

ثانيًا: ما هي دولة إسرائيل؟

إجمالًا، لا يزال علم الاجتماع السائد وفيًا لوصف إسرائيل بأنها «رائدة» و«مجتمع مستوطن مهاجر»، ديمقراطي في الأساس[19]، إن لم تكن، كما جرت

---

(16) Yehouda Shenhav, «The Phenomenology of Colonialism and the Politics of 'Difference': European Zionist Emissaries and Arab-Jews in Colonial Abadan,» *Social Identities*, vol. 8, no. 4 (2002).

(17) Nurit Peled-Elhanan: «Legitimation of Massacres in Israeli School History Books,» *Discourse Society*, vol. 21, no. 4 (July 2010), p. 1, and «About Educating towards Racism and the Murder of Children,» (2006) [Hebrew], on the Web: <http://www.mahsanmilim.com/NuritPeledElhanan.htm>, English Translation is available on: <AcademicsforJustice@yahoogroups.com> (Accessed 16 December 2009).

(18) تأمّل مثلًا، استطلاعًا للرأي العام أُجري مؤخرًا يبيّن أن 95 في المئة من اليهود في إسرائيل يعتقدون أن هناك تمييزًا عنصريًا في إسرائيل، وأن ثلثين منهم يقولون إن السكان العرب هم هدف هذه العنصرية، انظر: *Israel Today*, 17/3/2014.

(19) Shmuel Noah Eisenstadt, *Israeli Society*, Publication Series in the History of Zionism and the Yishuv (London: Weidenfeld and Nicolson, 1967).

العادة القول، «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» التي لا تملك إلا القليل من القواسم المشتركة مع مشروعات أوروبا الاستعمارية الاستيطانية[20].

هناك من يرى أن الصهيونية امتداد لما يسمّى قومية الشتات[21]، على الرغم من أنها، باعتراف بعض الصهيونيين، تطورت في ظل «الإمبريالية الأوروبية الرسمية وغير الرسمية»، إذ جهد قادة صهيونيون كبار مثل ثيودور هرتسل وحاييم وايزمان وفشلوا في البداية في «إقناع القادة الأوروبيين بأن اليهود سيشكّلون جماعة المستوطنين البيض في البلاد، باعتبار أنها الجماعة المتعاونة المثالية التي تخدم مصالح القوى الإمبريالية الاستعمارية، كما هي الحال في أستراليا ونيوزيلندا وروديسيا والجزائر»[22].

هدفي في هذا المبحث هو عرض الفروع المختلفة التي تتبنّى (سلبًا أو إيجابًا) المقاربة الاستعمارية أساسًا في وصف إسرائيل. في أوساط أولئك المستعدين لتبنّي منظور استعماري (منهم أقلية من الكتّاب الإسرائيليين)، ترتبط الدولة الإسرائيلية بمجموعة من التسميات[23]؛ فيصف شافير وبيليد المجتمع الإسرائيلي من حيث اجتماعه حول ثلاثة أهداف «متناقضة»: الاستعمار والقومية العرقية والديمقراطية[24]. وفي مقالة حديثة، يؤكد شافير وبيليد بشكل لا لبس

---

(20) للاطلاع على رأي مخالف في شأن الديمقراطية والاستعمار في التجربة الإسرائيلية، انظر: Neve Gordon, «Democracy and Colonialism,» *Theory and Event*, vol. 13, no. 2 (2010), on the Web: <DOI: 10.1353/tae.0.0138> (Accessed 23 July 2013).

عبر توماس عبود عن وضع دراسات العلوم الاجتماعية في شأن إسرائيل بدقة. انظر: Thomas Abowd, «National Boundaries, Colonized Spaces: The Gendered Politics of Residential Life in Contemporary Jerusalem,» *Anthropological Quarterly*, vol. 80, no. 4 (2007).

(21) Anthony D. Smith, «Zionism and Diaspora Nationalism,» *Israel Affairs*, vol. 2, no. 2 (1995).

(22) Arnon Golan, «European Imperialism and the Development of Modern Palestine: Was Zionism a Form of Colonialism?,» *Space and Polity*, vol. 5, no. 2 (2001), p. 141.

(23) من التسميات الكثيرة التي تصف النظام السياسي في إسرائيل، إضافة إلى الديمقراطية ما يلي: الديمقراطية الإثنية، والحكم الإثني، والديمقراطية الجزئية. انظر على التوالي: Oren Yiftachel, *Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006), and Nurit Elstein, «Partial Democracy,» *Haaretz*, 26/12/2011, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/partial-democracy-1.403608> (Accessed 23 July 2013).

(24) Gershon Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*, Cambridge Middle East Studies; 16 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2002), p. 1.

فيه أن المشروع الصهيوني في تجلياته في عامي 1948 و1967 يشكّل مشروعًا استعماريًا: «نعتقد أن الطابع الاستعماري للمشروع الصهيوني بدا بشكل مقنع في الأدبيات العلمية ويجب مواجهته من دون مراوغة. ويوفر هذا الاعتراف إطارًا مفاهيميًا متماسكًا لفهم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة ككيان سياسي واحد»[(25)].

ردد أورن يفتحئيل[(26)] ذات مرة حجة «الضرورة» عند الإشارة إلى الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي قبل عام 1948 بصفته «استعمار البقاء العرقي» أو «استعمار المهجرين [اليهود]»، لكنه كان على استعداد لاستخدام أنموذج الاستيطان عند تحليل السياسات الإسرائيلية الحالية حيال بدو النقب[(27)]. وفي الآونة الأخيرة كان يفتحئيل، في معرض تعليقه على وضع مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل، أكثر انفتاحًا عندما اعترف بأن لدى إسرائيل «مشروع تهويد قائمًا على الهيمنة والاستعمار»[(28)]. وتصف رونيت لنتين إسرائيل بأنها «دولة عرقية» (Racial State) لا «نظام حكم إثنوقراطي»، أو «ديمقراطية عرقية»، أو «مجتمع استيطاني»، أو حتى «دولة عنصرية». ويدين تعريفها للدولة العنصرية لإتيان باليبار[(29)] ودافيد غولدبرغ[(30)] أكثر مما يدين لـ «عنصرية الدولة» لفوكو الذي تحتاج الدولة وفقه إلى الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الداخلية والخارجية باستهداف جماعات محددة تشكل خطرًا على سيادة الدولة وتهددها. وتستند «عرقية الدولة» إلى ملامح ثقافية وعرقية بدلًا من التركيز على المنطق البيولوجي أو اللون باعتباره

---

(25) Horit Herman Peled and Yoav Peled, «Post-Post-Zionism?: Confronting the Death of the Two-State Solution,» *New Left Review*, no. 67 (January- February 2011), p. 117.

(26) Oren Yiftachel, «Israeli Society and Jewish-Palestinian Reconciliation: 'Ethnocracy' and Its Territorial Contradictions,» *Middle East Journal*, vol. 51, no. 4 (Autumn 1997).

(27) Oren Yiftachel, «Epilogue: Studying Naqab/Negev Bedouins: Toward a Colonial Paradigm,» *Hagar: Studies in Culture, Polity and Identities*, vol. 8, no. 2 (2008).

(28) Oren Yiftachel, «Palestinian Citizenship in Israel,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds. *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society* (Haifa: Mada al-Carmel, 2011), p. 128.

(29) Etienne Balibar, «Is there a 'Neo-Racism'?,» in: Etienne Balibar and Immanuel Wallerstein, *Race, Nation, Class: Ambiguous Identities*, Translation of Etienne Balibar by Chris Turner (London; New York: Verso, 1991).

(30) David Theo Goldberg, «Racial Palestinianization,» in: Ronit Lentin, ed., *Thinking Palestine* (London; New York: Zed Books, 2008), pp. 25-45.

المعبّر عن العرق. وفي نهاية المطاف، فإن «الدول العرقية هي دول مراقَبة، تراقب السكان وتبني هيئات سهلة القياد»[31].

يُطلق رونين شامير[32]، من خلال رصده الاستخدام الفاعل لمسؤولي الاستعمار اليهودي للبنية التحتية لحكومة الانتداب، على الديناميات الصهيونية البريطانية في فلسطين في عهد الانتداب اسم «الاستعمار المزدوج»، محاجًّا أن السكان اليهود في البلاد «كانوا ناشطين في الممارسات المادية الملموسة للاستعمار»، في حين قدمت السلطات البريطانية المظلة الاستعمارية السياسية والقانونية والإدارية[33]. ومن الدقّة القول إن تسمية الاستعمار، إذا ما استُحضرت في هذا المجال، تُستخدم عادة في إشارة إلى السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من ناحية أخرى، تُظهر آن ستولر تأكيدًا أكبر في خاتمتها وتستشهد به حنة أرندت (H. Arendt) لتقول إنه إذا عرّفنا الديمقراطية، كما تفعل أرندت، بأنها «الحق في الحصول على حقوق» لشعب بأكمله ضمن سلطة الدولة، فلا يمكن اعتبار الدولة الإسرائيلية دولة ديمقراطية»[34]. وفي مقالة مميزة حديثة، يصف وليد الخالدي إسرائيل بأنها دولة إخضاع، يشبه سلوك المستوطن الاستعماري فيها نظيره في إسبانيا والبرتغال في شبه الجزيرة الإيبيرية في القرن الخامس عشر. ويصوّر الخالدي هذا التشابه بين الاثنين: «بهذه الطريقة الجوهرية نفسها، كانت

---

(31) Ronit Lentin, «Racial State, State of Exception,» *State of Nature* (Autumn 2008), on the Web: <http://www.stateofnature.org/racialState.html> (Accessed 24 July 2010).

(32) Ronen Shamir, *The Colonies of Law: Colonialism, Zionism, and Law in Early Mandate Palestine*, Cambridge Studies in Law and Society (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2000).

(33) Geremy Forman and Alexandre Kedar, «Colonialism, Colonization and Land Law in Mandate Palestine: The Zor al-Zarqa and Barrat Qisarya Land Disputes in Historical Perspective,» *Theoretical Inquiries in Law*, vol. 4, no. 2 (July 2003), p. 499, and Ronen Shamir, «Nation-Building and Colonialism: The Case of Jewish Lawyers in Palestine,» *International Journal of the Legal Profession*, vol. 8, no. 2 (2001), pp. 109-123.

للاطلاع على مناقشة دقيقة في شأن ما إذا كانت الصهيونية استعمارية أم لا، انظر: Forman and Kedar, «Colonialism, Colonization and Land Law».

(34) «Eminent Scholar Ann Stoler Endorses Boycott of Israel,» (Statement Released by Ann Stoler, 10 September 2010), on the Web: <http://pulsemedia.org/2010/09/17/eminent-scholar-ann-stoler-endorses-boycott-of-israel/> (Accessed 23 July 2013).

الصهيونية منذ البداية في موقع الهجوم - حرب استرداد (ريكونكيستا)[35]. وكما في الحالة الإيبيرية، لم يكن هناك أي تفكير جدي بما يجب فعله مع 'المغتصبين' أو 'الغرباء' على الأرض - كانوا ببساطة عقبات تعترض مسيرتها نحو الأمام. ولم تكن الشراكة مطروحة إطلاقًا لأن جوهر البحث كان حقًا أصليًا، حصريًا، غير قابل للطعن، ومقدسًا في الواقع ...»[36].

قطع الجدل في شأن طبيعة إسرائيل شوطًا طويلًا منذ أن كان يُنظر إليها على نطاق واسع، على حد تعبير أبا إيبان، بوصفها «منارة للأمم». ويُعتبر انشغال الباحثة الأنثروبولوجية نادية أبو الحاج بعمل غولدبرغ مثالًا حديثًا للمدى الذي وصل إليه الجدل؛ ففي تعليقها على فكرة غولدبرغ «الفلسطينية العنصرية» (Racial Palestinianization) وأن إسرائيل دولة استعمارية نيوليبرالية، تؤكد أبو الحاج أن أفضل وصف لإسرائيل هو أنها «وجه يانوس»[37]: «إنها نظام يناور ويتحدث بطرائق مختلفة بالعلاقة مع أشكال متغيرة لرأس المال وأشكال متغيرة للتخيلات السياسية العالمية وأشكال متغيرة لنضالات - 'تهديدات' - معارضة على الأرض»[38]. ويُسجَّل لغولدبرغ أنه دفع بمناقشة العِرق أبعد من التركيز المعتاد على دراسة العلاقات العرقية في المجتمعات الليبرالية التي انشغلت بقضايا البياض وعمى الألوان والتمييز. وإضافة إلى الاحتلال وتوسيع المستوطنات، يزعم غولدبرغ أن موقف نزع الإنسانية عن الفلسطينيين في الخطاب الإسرائيلي يكمن وراء مفهوم الفلسطنة العنصرية. فهو يقول في كتاب *The Threat of Race* (تهديد العرق): «الفلسطنة العنصرية هي بالتالي تخيّل لأوضاع المعاصرة بما هي إسقاط للماضي المتصور بمصطلحات سياسة الحاضر. الفلسطيني هو فلسطيني قديم (Philistine) ذو قيم ومصالح ورغبات غير مثقفة، بمعنى حس بدائي بعدم

(35) ريكونكيستا (Reconquista) (بالإسبانية في الأصل) سلسلة من الحروب أنهت الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية وانتهت بسقوط غرناطة في عام 1492. (المترجم)

(36) Walid Khalidi, «The Reconquista of Palestine: From the 1947 United Nations Partition Resolution to the First Zionist Congress of 1897,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 39, no. 1 (Autumn 2009), pp. 30-31.

(37) نسبة إلى الإله «يانوس» الذي يملك وجهين أحدهما ينظر شرقًا وآخر غربًا، والمقصود هنا الازدواجية المتناقضة (المترجم).

(38) Nadia Abu El-Haj, «Racial Palestinianization and the Janus-Faced Nature of the Israeli State,» *Patterns of Prejudice*, vol. 44, no. 1 (2010), p. 29.

التطور في ما بعد الأهواء والدوافع والنزوات والشراسة القديمة والدوافع غير المسؤولة التي تطلقها. ما من دافع للفلسطيني إلا الكراهية والغضب غير المبرر، وهو غير قادر على نسق أرقى للقيم، وعلى سببية أعمق، وعلى المسؤولية كنتاج للاختيار الحر»[39].

يخلص غولدبرغ إلى أن ««الفلسطينية العنصرية» اليوم هي الشكل الأكثر قمعًا والأكثر قهرًا وإهانة والأكثر فتكًا من أشكال الاستهداف والوصم والتبرير العنصري»[40]. لا يُعرَف الفلسطينيون ببساطة أنهم مجموعة عرقية أو فئة مختلفة، بل هم «مجموعة عرقية محتقرة وشيطانية»[41]. واستنادًا إلى فوكو، يلاحظ غولدبرغ أن «سيادة الدولة تدافع عن نفسها قبل كل شيء من أجل تأمين الجماعة، وعنصريتها العرقية (Ethnoraciality)، وحماية نقائها ودوامها وسلطتها التي تتعهد بالوجود من أجلها وتسعى إلى تمثيلها»[42].

بينما تؤيد أبو الحاج وصف غولدبرغ للعنصرية الإسرائيلية، فإنها تبتعد عن اعتبارها «عنصرية ولدت من جديد» تضع «الفلسطينية العنصرية» ضمن مسار تاريخي لم يحدث أبدًا في الدولة الإسرائيلية[43]. ففي حين لم يُعط الفلسطينيون السلطة لرواية تاريخهم، راكم الإسرائيليون، وفق غولدبرغ، بنجاح «رواية تاريخية مضادة» بكسب قبول العالم كدولة ذات سيادة، على الرغم من إنجاز ذلك على حساب الرواية الفلسطينية. وقام تأسيس دولة إسرائيل، وفي الواقع الأيديولوجيات التي شكّلت الصهيونية، على عنصرية استعمارية «من البداية»، على حد تعبير أبو الحاج[44]، لكن قبل كل شيء لا بد من الاعتراف أولًا بنتيجة كون إسرائيل دولة استيطان استعماري. وتطرح أبو الحاج سؤالًا بقولها: ما ينتج من ذلك هو لماذا يجب أن يرضخ الفلسطينيون، كسائر الشعوب المستعمَرة،

---

(39) David Theo Goldberg, *The Threat of Race: Reflections on Racial Neoliberalism* (Malden, MA: Wiley-Blackwell, 2009), p. 126.

(40) Goldberg, «Racial Palestinianization,» p. 39.

(41) المصدر نفسه، ص 42.

(42) المصدر نفسه، ص 28.

(43) Abu El-Haj, p. 29.

(44) المصدر نفسه، ص 32.

لوجود دولة إسرائيل ولا يشككون في شرعيتها؟ وأخيرًا، تشكك أبو الحاج بإشارة غولدبرغ إلى إسرائيل باعتبارها دولة نيوليبرالية؛ إذ شاركت الدولة الإسرائيلية، كونها دولة استعمارية، بنشاط في توسع المستوطنات ودعمها. وينفي هذا التدخل الشديد للدولة أي توصيف للحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أو في إسرائيل ذاتها) بأنه نيوليبرالي. وتختم بالقول إن الدولة الإسرائيلية تحمي المستوطنين عبر جهازها العسكري، إلا أنها «تستثمر في تدمير البنى التحتية وسبل العيش وحياة الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها. وهذا «تهذيب نيكروسياسي[45] لدولة استعمارية ناشطة وتدخلية على الدوام»»[46].

على الرغم من تصنيف إسرائيل أنها «مجتمع استعماري استيطاني»[47]، تميل مناقشات الاستعمار إلى تعميم خصائصه المشتركة بغضّ النظر عن مكان وقوعه؛ هناك خطر إهمال ميزاته الخاصة المشروطة جغرافيًا وتاريخيًا. وبالنسبة إلى بعضهم، تطور الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية 45 عامًا تدريجيًا ليتميز من غيره من الأشكال المألوفة للاستعمار الكلاسيكي. وكما قال أريئيل هاندل[48]، إن استعمار الضفة الغربية ليس مسألة إدارة للسكان باستخدام إطار فوكوي للسياسة الحيوية، بقدر ما هو مسألة سيطرة على الموارد (الأراضي والمياه والأجواء) مع إهمال السكان، أو، كما عبّر تيد سويدنبورغ (T. Swedenburg) سابقًا عن الصهيونية بصفة عامة: «ما يبدو مميزًا في الاستعمار الصهيوني هو أنه، في معظم الأحيان، يعبّر عن غيرية (Altruism) تجاه الأرض لا تجاه السكان الأصليين الذين يعيشون عليها»[49]. كما تبنى نيفي غوردون الموقف الذي يرتكز على الفصل المكاني بين

---

(45) من Necropolitics، وهي العلاقة بين السيادة والسلطة على الحياة والموت. (المترجم)

(46) Abu El-Haj, p. 40.

(47) Yoav Peled, «Towards a Post-Citizenship Society? A Report from the Front,» *Citizenship Studies*, vol. 11, no. 1 (2007); Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), p. 35, and Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians* (New York, NY: Routledge, 2006), pp. 13-31.

(48) A. Handel, «Where, Where to Go, and When in the Occupied Territories: An Introduction to Geography of Disaster,» in: Adi Ophir, Michal Givoni and Sari Hanafi, eds., *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories* (New York: Zone Books, 2009).

(49) Ted Swedenburg, *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1995), pp. 59-60.

المستعمِر والمستعمَر في أوضاع الضفة الغربية، مع عواقب على السكان، كما جاء في هذا الاقتباس الطويل: «أرى أن الاحتلال عمل أعوامًا عدة وفق مبدأ الاستيطان، وأقصد بذلك محاولة إدارة حياة الناس وتطبيع الاستيطان، مع استغلال موارد المنطقة (الأراضي والمياه والعمل في حالتنا). ومع مرور الوقت، قوّضت سلسلة من التناقضات البنيوية هذا المبدأ وأفسحت الطريق في منتصف التسعينيات لمبدأ توجيهي آخر، هو مبدأ الفصل. وأعني بـالفصل التخلّي عن الجهد المبذول لإدارة حياة السكان المستعمرين (باستثناء الأشخاص الذين يعيشون في مناطق التماس أو يمرون بنقاط التفتيش)، مع الإصرار على استمرار استغلال الموارد غير البشرية (الأرض والمياه). ويفسر عدم الاهتمام أو اللامبالاة بحياة المستعمرين، وهو سمة لمبدأ الفصل، زيادة أعمال العنف المميتة مؤخرًا»[50].

إن الإهمال الاستعماري، إن أمكننا تسميته على هذا النحو، هو مسألة مدروسة ومصممة ومخطط لها بدقة شديدة لخنق المجتمع الفلسطيني وإيقاع أكبر قدر من الفوضى في حياة السكان باستخدام ما سمّاه وولف بدقة «المنطق العملي للصهيونية»[51]. والفصل، كسياسة، ما هو إلا جانب مما يسمى الإهمال، لكن ينبغي عدم الخلط بينه وبين أي تصميم حميد. إنه في الواقع شكل من أشكال الفصل العنصري، كما يراه غوردون.

يمكن القول إن إطار فوكو النظري أكثر أهمية لفهم موقف المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مما هو لفهم السياسات الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحتى في الحالة الأولى، فإن التزامات إسرائيل بالحاكمية (Governmentality) من أجل «تطبيع» وضع أقليتها الفلسطينية ذات نطاق مقيد وهي، على عكس التزاماتها حيال السكان اليهود، لا تهدف إلى تطبيع الفلسطينيين عبر الاندماج والمشاركة في الجسم الاجتماعي. ومع أن قوة المراقبة التأديبية هي حجر الزاوية في معاملة إسرائيل لكل مواطنيها، فإن الانقياد هو السلوك اليومي المتوقع من الأقلية الفلسطينية. ويختلف الوضع في الضفة الغربية اليوم جذريًا وينسجم مع ما وضّحه غوردون وهاندل أعلاه. تتصرف إسرائيل كقوة

---

(50) انظر: Neve Gordon, *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press, 2008), p. 19.

(51) Wolfe, «Palestine, Project Europe,» p. 329.

استعمارية «ذات سيادة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا تخضع للمساءلة عن أعمالها أمام من تحكمهم.

ثمة انحراف مثير للاهتمام عن الأنموذج الاستعماري يقدمه إيال وايزمان، المهندس ومخطط المدن وأحد منتقدي ما يُعترف بأنه معاملة إسرائيل الوحشية للسكان الفلسطينيين الأصليين في الضفة الغربية. يقول وايزمان[52]، في رفضه الاستعمار باعتباره أنموذجًا قابلًا للتطبيق، إن سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين يجب أن يُنظر إليها في المقام الأول من ناحية التكوين المكاني. ويزعم أن النزعة الاستعمارية في الأساس، بوصفها تصميمًا تاريخيًا كبيرًا، لا تأخذ في الحسبان أساليب التحدي اليومي على الفضاء كما يمارسه الفلسطينيون والجهات الفاعلة الدولية الأخرى كالمنظمات غير الحكومية في مواجهة الاحتلال، ذلك أن الاستعمار يعطي الكثير من الاهتمام لدور أيديولوجيا الدولة (الصهيونية)، ولا يفسر «التصدعات الكثيرة» في الهيمنة الإسرائيلية على الفلسطينيين، لكن بما أن الفضاء والأرض، كما تبين هذه الدراسة، محوريان للاستعمار بأشكاله المختلفة، فلماذا لا نعترف بالسمات الاستعمارية لطرائق إسرائيل في السيطرة؟ أنا لست مقتنعًا بأن مخاوفه لا يمكن معالجتها بمنظور الاستعمار كما توضح مناقشتنا. ومع ذلك، ما الذي «يحفز» أفعال دولة إسرائيل، إن لم يكن مباشرةً دثار الأيديولوجيا الصهيونية التي جرى شحذها طوال أكثر من قرن باعتبارها وسيلة للسيطرة على الفلسطينيين وطردهم؟ بيد أن منهجية وايزمان، بما أنها تركز على تفصيلات السيطرة، كما سنوضح لاحقًا، مفيدة جدًا في تقويم طبيعة المراقبة الاستعمارية من دون إغفال رؤية الغابة (الاستعمار) لمصلحة الأشجار (التحديات اليومية).

إن ادعاء أن دولة ما ديمقراطية لا يستبعد وجود علاقة بين الاستعمار والديمقراطية؛ فما يسمّى الدول الديمقراطية الأوروبية كان دولًا استعمارية في المقام الأول، وكذلك التجربة الأميركية منذ منتصف القرن التاسع عشر[53]. وكما

(52) Eyal Weizman, «Beyond Colonialism: Israeli/Palestinian Space,» Interview with Konstantin Kastrissianakis, *Re-Public*, 27/9/2007, on the Web: <http://www.re-public.gr/en> (Accessed 27 January 2012).

(53) Alfred W. McCoy, *Policing America's Empire: The United States, the Philippines, and the* =

يوضح غوردون[54]، اقترن الاستعمار بعدد من الأنظمة الديمقراطية التي تمارس مجالات استعمارية على الآخرين. ومع أن غوردون لا يؤيد فكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية، فإنه يبين أن مشروعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنموذج للأنظمة الاستعمارية الديمقراطية، على الرغم من الخواص المذكورة أعلاه. وثمة إشارة مماثلة يوردها مارك دوفيلد (M. Duffield) الذي يحدد، بالعودة إلى جون ستيوارت ميل، مبرر المساعدات الخارجية في التصاميم الإمبريالية التي تضعها الدول الغنية والمتبنية القيم الليبرالية محليًا وتتصرف خارجيًا كـ «ممارسي إمبراطورية»[55]. وبطريقة أعم، حذّر المؤرخ توني جودت من النزعات العدوانية للديمقراطية: «توضح الحرب في العراق أن الديمقراطية، ولا سيما الديمقراطية المسلحة، تقاد بسهولة بالغة إلى الحرب - ما دامت تروي قصصًا من النوع الذي يتناغم مع صورتها الذاتية»[56].

لا أنوي إراقة مزيد من الحبر في مناقشة الجدل الدائر عما إذا كانت إسرائيل مجتمعًا استعماريًا أم لا[57]. فمن المهم لهذه المناقشة أن تسلط الضوء على سبب اعتقادي أنا (وعدد متزايد من الكتّاب) أن سياسات الاستيطان الأصلية للصهيونية التي يعود تاريخها إلى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تُظهر سمات تتوافق مع سمات الأنظمة الاستعمارية المستلهمة من أوروبا[58].

Rise of the Surveillance State, New Perspectives in Southeast Asian Studies (Madison, Wis.: University = of Wisconsin Press, 2009).

(54) Gordon, «Democracy and Colonialism».

(55) Mark Duffield, «Development, Territories, and People: Consolidating the External Sovereign Frontier,» *Alternatives: Global, Local, Political*, vol. 32, no. 2 (April 2007), p. 228, and Anthony J. Hall, *The American Empire and the Fourth World*, McGill-Queen's Native and Northern Series; 34. Bowl with One Spoon; v. 1 (Montreal; Ithaca: McGill-Queen's University Press, 2005).

(56) Tony Judt and Timothy Snyder, *Thinking the Twentieth Century* (London: William Heinemann, 2012), p. 307.

(57) أساسًا، يميل هؤلاء الباحثون الذين يعترفون بالطابع الاستعماري للمجتمع الإسرائيلي، ومن بينهم أولئك الذين يتطابقون مع الكتاب الإسرائيليين الليبراليين، إلى الحد من إمكانية تطبيق الأنموذج الاستعماري على الفترة التي أعقبت حرب 1967 وإقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. للاطلاع على استثناء ذلك، انظر: Gershon Shafir, «Zionism and Colonialism: A Comparative Approach,» in: Ilan Pappé, ed., *The Israel/Palestine Question*, Rewriting Histories (London; New York: Routledge, 2003).

(58) Bashir Abu-Manneh, «Israel in US Empire,» *New Formations*, no. 59 (Autumn 2006).

وكما يستنتج غلين بومان[59]، إنها تمثيل فكري في شكل صهيونية استيطانية هرتسلية وارتباطها بالاستعمار الأوروبي الذي لا يزال يغذي طبيعة السياسات والمعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

ثالثًا: منطق الصهيونية

في لغة حاييم وايزمان، أول رئيس لإسرائيل، الازدرائية سيجري تعزيز المشروع الصهيوني في فلسطين بطريقة تدرّجية مماثلة، «فدان آخر، عنزة أخرى»[60]، وعلى الرغم من المعارضة الفلسطينية. وفي مواجهة الامتلاك الصغير للأراضي عن طريق الشراء، بدأ الاستيطان الصهيوني في فلسطين المنتدبة، ولاحقًا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بممارسات خفية[61] عبر التسلل[62] والترويع والقوة العارية[63] التي بلغت ذروتها في التطهير العرقي في عام 1948،

---

(59) Glenn Bowman, «Making Place for the Palestinians in the Altneuland: Herzl, Anti-Semitism, and the Jewish State,» in: Zureik, Lyon and Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine.*

(60) Said, «Zionism from the Standpoint,» p. 11.

(61) Uri Blau, «The Settler behind Shadowy Purchases of Palestinian Land in the West Bank,» *Haaretz*, 8/6/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/weekend/magazine/the-settler-behind-shadowy-purchases-of-palestinian-land-in-the-west-bank.premium-1.435253> (Accessed 8 June 2012).

(62) يورد آرون شاي مثالًا على استخدام أساليب التسلل من أجل طمس ملكية اللاجئين الفلسطينيين في مناقشته الطريقة التي تمت بها «تسوية» عدد كبير من القرى الفلسطينية (أكثر من 100) في «المنطقة الشمالية» وحدها بالأرض و«إزالتها» من الوجود بين عامي 1965 و1969 بناء على أوامر دافيد بن غوريون، وبالتعاون مع جمعية إسرائيل للمسح الأثري والصندوق القومي اليهودي وإدارة الأراضي الإسرائيلية وعدد من الوزارات: كانت الخطة إجراء العملية بهدوء، من دون الكثير من الصخب. وكان واضحًا للجميع أنه إذا هُدم عدد كبير من القرى في المرة الواحدة، سيكون هناك غضب شعبي عارم. وكانت الخطة «تسوية» منطقة تمتد من أرض الجليل جنوبًا؛ لتشمل كل تل ورابية وكوخ، حيث تصبح الأرض «نظيفة». وكما قال أحد الذين أجريت مقابلة معهم، إن من شأن ذلك منع القرويين العرب من الادعاء يومًا ما بأن: «هذه شجرتي. كانت هذه قريتي». كما صرح هذا الشخص أنه لو كان هناك قرى يهودية مهجورة، فإنها تكون قد دمرت أيضًا، لأن الهدف كان تطهير الأرض. انظر: Aron Shai, «The Fate of Abandoned Arab Villages in Israel, 1965-1969,» *History and Memory*, vol. 18, no. 2 (Fall-Winter 2006), p. 93.

(63) Akiva Eldar, «Netanyahu's Ongoing Acquisition of Lands by Force,» *Haaretz*, 1/11/2011, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/features/netanyahu-s-ongoing-acquisition-of-lands-by-force-1.393069> (Accessed 11 November 2011).

واستمرار مصادرة الأرض والأملاك في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وامتدت عملية الطرد إلى مصادرة وتدمير المناطق المبنية من منازل وقرى بأكملها في عام 1948 ومحاولات مركّزة لمحو الوجود الفلسطيني في البلاد. وهذه السياسة جزء لا يتجزأ من محاولات إسرائيل المستمرة لإفراغ القدس العربية من سكانها، حيث ألغت الحكومة الإسرائيلية، باعترافها هي، حقوق الإقامة لربع مليون عربي من سكان القدس والمناطق المحيطة في الأعوام الأخيرة، كثيرون منهم مهنيون وعمال وطلاب عائدون من دراستهم في الخارج[64]. وكما ظهر في قضايا علنية عدة معروضة على المحاكم ومتعلقة بملكية العقارات في القدس الشرقية، تنطوي عمليات نزع الملْكية هذه على معاملات احتيالية[65].

إن الطبيعة التراكمية المستمرة للمشروع الاستعماري هي ما يوصِّف المشروع الصهيوني منذ بدايته أفضل توصيف، وهي عملية مستمرة بلا هوادة حتى يومنا هذا[66]. إذ تشكل الاستيطان الصهيوني الأول في فلسطين، بدءًا من أواخر

---

(64) Akiva Eldar, «Israel Admits it Revoked Residency Rights of Quarter Million Palestinians since 1967,» *Haaretz*, 12/6/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-admits-it-revoked-residency-rights-of-a-quarter-million-palestinians-1.435778> (Accessed 12 June 2012), and Nir Hasson, «Israel Stripped Thousands of Jerusalem Arabs of Residency in 2008,» *Haaretz*, 2/12/2009, on the Web: <www.haaretz.com> (Accessed 3 December 2009).

(65) Nir Hasson, «The Palestinian Taxi Driver who's Crucial to Jewish Settlement in East Jerusalem,» *Haaretz*, 11/5/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/the-palestinian-taxi-driver-who-s-crucial-to-jewish-settlement-in-east-jerusalem-1.429579> (Accessed 11 May 2012).

في خطوة ذات صلة، توشك وزارة الدفاع الإسرائيلية التي تسيطر ظاهريًا على الأراضي التي احتلتها في عام 1967، على تنفيذ سجل عقاري جديد يتجاهل الطابو العثماني المعمول به، ويهدف إلى إعطاء المستوطنين حق إدراج أسمائهم في السجل الجديد كدليل على الملْكية. وبإغلاق السجل الجديد أمام أصحاب الأرض الفلسطينيين، حرمت إسرائيل هؤلاء فعليًا حق الاستئناف المستند إلى الطابو العثماني. انظر: Chaim Levinson: «Settlers Say they Bought Outpost Land, One Year after Palestinian owner's Death,» *Haaretz*, 3/7/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/settlers-say-they-bought-outpost-land-one-year-after-palestinian-owner-s-death-1.448533>, and «Israel to Begin Recording Settler Land Claims, Deny Palestinians' Right of Appeal,» *Haaretz*, 3/7/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-to-begin-recording-settler-land-claims-deny-palestinians-right-of-appeal-1.448379> (Accessed 3 July 2012).

(66) Meir Margalit: *Seizing Control of Space in East Jerusalem* (Jerusalem: Sifrai Aliat Cag, 2010) [Hebrew]; *Discrimination in the Heart of the Holy City*, Jerusalem Strategic Planning Series; v. 7 (Jerusalem: International Peace and Cooperation Centre, 2006), Available on th Web: <http://www.kibush.co.il/downloads/book-hw.pdf> (Accessed 4 October 2011), and «Settlements and Settlers in the Old City,» *Challenge Magazine*, no. 95 (January-February 2006), and Eldar, «Netanyahu's Ongoing Acquisition».

القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين، أيام الحكم التركي في البداية والبريطاني لاحقًا، واستلهم أيديولوجيا من الاستعمار الأوروبي، على الرغم من عدم وجود بلد أم أو عاصمة يمكن الحديث عنها، لكن هذا، كما سنبين لاحقًا، لا يُبطل اعتبار الصهيونية منذ البداية حركة استعمارية استيطانية. وبسبب قلة عدد المستوطنين والمحاولات الأولى غير الناجحة لاستعمار فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر برعاية البارون دي روتشيلد (Rothschild)، لم يجر التفكير في الاحتلال العسكري بوصفه خيارًا مجديًا. وفي نهاية المطاف، بعد عام 1917، في أعقاب وعد بلفور، نشأ تواطؤ بريطاني - صهيوني دفع جون ستراوسون (J. Strawson) إلى التعليق بأن «القومية اليهودية نمت في رحم الاستعمار البريطاني»[67]. وبكلمات فورمان وكيدار: «لذلك، ومن بداية الحكم البريطاني، دلّت الوثائق الرسمية على سياسة إمبراطورية للاستيطان اليهودي وتسهيل الهجرة واستملاك الأراضي، والاستيطان والتنمية وعناصر السيادة. وإضافة إلى المصالح المتبادلة المتصورة، استندت العلاقة البريطانية - الصهيونية إلى خطاب التطوير والتحديث»[68].

تحتل روث غافيسون مكانًا مركزيًا بين الصهيونيين الليبراليين في الدفاع عن مسألة التوافق بين كون إسرائيل يهودية وديمقراطية في وقت واحد؛ ففي خطاب لها في الولايات المتحدة أمام حشد من رجال القانون قبل عامين، أكدت أن هذا التوافق لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بقي اليهود أغلبية مستقرة، وإلا ستكون الدولة غير مستقرة وتتحول إلى دكتاتورية[69]. وليس واضحًا لماذا الدكتاتورية هي النتيجة الوحيدة لدولة متعددة الأعراق أو ثنائية القومية. تجاهد غافيسون لتمييز إسرائيل من الدول الأخرى المتعددة الأعراق التي تمثل دكتاتوريات وغارقة في الصراع - دول الشرق الأوسط المجاورة خصوصًا.

---

(67) John Strawson, «Reflections on Edward Said and the Legal Narratives of Palestine: Israeli Settlements and Palestinian Self-Determination,» *Penn State International Law Review*, vol. 20, no. 2 (2002), p. 377.

(68) Forman and Kedar, p. 497.

(69) Ruth Gavison, «Israel as a Jewish and Democratic State,» (Interview Given after a Lecture that Was Delivered on 11 February 2011 at the University of California in Los Angeles), on the Web: <http://www.gavison.com/a2624-israel-as-a-jewish-and-democratic-state> (Accessed 23 July 2013).

في رأيها أيضًا، لا يهم ما إذا كانت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين يعيشون في ما أصبح إسرائيل قد «طُردت أو هربت»، فالحقيقة الرئيسة «هي أنهم غادروا [التشديد من عندي]». وهكذا، تُطمس الظروف المحيطة بشتات الفلسطينيين بغية عدم الاعتراف بالدليل التاريخي الدامغ على أنهم طُردوا أساسًا على يد الدولة الإسرائيلية الوليدة، وهذا ما يشهد عليه عدد غير قليل من الباحثين الإسرائيليين، وبالتالي يحق لهم طلب العودة بموجب القانون الدولي. وسمح عدم الرغبة في معالجة هذا الواقع لغافيسون بتجنب الدور الذي قامت به إسرائيل في إيجاد مشكلة اللاجئين والاعتراف بمسؤوليتها الأخلاقية وذنبها. والأهم من ذلك، تستند غافيسون إلى الكلمة السحرية الديموغرافيا الصهيونية لمصلحة الهيمنة العددية اليهودية الدائمة (باعتبارها ضامنة للديمقراطية!) لتبرير منع اللاجئين نهائيًا من ممارسة حقهم في العودة. وهي تتناسى حقيقة أن إسرائيل، استنادًا إلى سلسلة من مشروعات القوانين التي أقرّها الكنيست أو التي يدرسها، تنزلق تدريجيًا إلى الاستبداد على حساب السكان الفلسطينيين الذين يمثّلون الهدف الرئيس لهذه القوانين، لكن السكان اليهود كذلك سوف يتأثرون قريبًا[70].

رابعًا: هرتسل رمز صهيوني!

ممّا له دلالته، كما أشرنا سابقًا، هو أن أهم القادة الصهيونيين سعوا (بلا جدوى) إلى نيل رعاية الدولة العثمانية المتهالكة منذ سنة 1886، عندما دعا هرتسل، منظّر الصهيونية السياسية، في كتابة دولة اليهود: «إذا قبِل جلالة السلطان المعظّم إعطاءنا فلسطين، فإننا نتحمل مسؤولية تنظيم مالية تركيا بالكامل. وسنمثّل لأوروبا جزءًا من السور الأوروبي ضد آسيا ومخفرًا أماميًا للحضارة في وجه البربرية، وعلينا كدولة محايدة أن نظل على اتصال بأوروبا برمّتها التي سيكون عليها أن تضمن وجودنا»[71]. وذهب إلى القول: «سنشكّل

(70) Tal Dahan, *Situation Report: The State of Human Rights in Israel and in the Occupied Territories*, Translated Gila Svirsky, Shaul Vardi and Mairav Zonszein (Jerusalem: Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2012), on the Web: <http://www.acri.org.il/pdf/state2012en.pdf> (Accessed 15 September 2013).

(71) Theodor Herzl, *The Jewish State*, Translated and with Introduction by Henk Overberg =

لأوروبا جزءًا من السد المواجه لآسيا، ونكون بمنزلة رائد الثقافة في وجه الهمجية»[72].

تحتفي أوساط الأكاديميين الإسرائيليين البارزين، مثل العالِم السياسي شلومو أفنيري، بهرتسل الذي يحتل مكانة خاصة أبعد من كونه منظّر الصهيونية الحديثة والحالم بها، حيث أعلن أفنيري في مؤتمر مكرس لهرتسل أن «أعماله ومهاراته التنظيمية» هي التي غيرت التاريخ اليهودي[73]. روّج هرتسل، وهو نتاج المجتمع الأوروبي البرجوازي الليبرالي، آراءه في الرواية الطوباوية *Altneuland* (أرض قديمة جديدة). وعلّق أفنيري في كتاباته عن هرتسل أهمية على الرواية التي يفسرها كبرهان على تسامحه ووعيه بالوجود العربي في البلاد ووعده بمنح العرب حقوقًا وفرصًا متساوية للمشاركة في الانتخابات في الدولة اليهودية المستقبلية[74]. ويرى أفنيري هذه الآراء التي كان قد دافع عنها في وقت سابق قبل ثلاثة عقود في كتابه **صنع الصهيونية الحديثة** (1981)، دحضًا لادعاء أن الصهيونية مرتبطة بالاستعمار أو العنصرية بأي شكل من الأشكال. والواقع أنه، مثل غيره من مثقفي التيار السائد الإسرائيليين، يعتبر الصهيونية حركة «ثورية». وكان فيلدهاوس، من بين آخرين، كما سنرى أدناه، هو الذي رأى خيطًا مشتركًا بين رؤية هرتسل في مطلع القرن العشرين وانتشار الأيديولوجيا الصهيونية الإقصائية مع إنشاء دولة إسرائيل. وظلت وجهة نظر القيادة الصهيونية في عام 1948 هي وجهة نظر هرتسل: يجب أن يكون هناك دولة صهيونية، وكما رآها بن غوريون، لن يكون هناك أي مجال فيها لغير اليهود. وأظهرت حوادث عام 1948 أن التطهير العرقي، لا التعاون، كان الاستراتيجيا الصهيونية[75]. من الصعب قبول

= (Northvale, NJ: Jason Aronson, 1997), pp. 148-149.

(72) ورد في: Golan, «European Imperialism,» p. 143.

(73) Shlomo Avineri: «Avineri on Herzl,» *Haaretz*, 17/6/2010, on the Web: <http://www.jewishagency.org/JewishAgency/English/About/Updates/Personal+Stories/Archive/2010/jun17.htm?variety=hp> (Accessed 17 July 2010), and «Herzl's Vision of Racism,» *Haaretz*, 9/2/2009, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/herzl-s-vision-of-racism-1.269714> (Accessed 29 August 2009).

(74) Shlomo Avineri, «Zionism According to Theodor Herzl,» *Haaretz*, 20/12/2002, on the Web: <http://www.haaretz.com/culture/books/zionism-according-to-theodor-herzl-1.24821> (Accessed 30 April 2010).

(75) Fieldhouse, *Western Imperialism in the Middle East*, p. 345.

التفسيرات الصهيونية السائدة لموقف هرتسل الأخير في مواجهة تصريحه الذي يستشهد به الآخرون غالبًا والمسجل في مذكراته في عام 1895 عن الثمن الذي يجب أن يدفعه السكان الفلسطينيون المحليون للاستعمار الصهيوني: «يجب أن نصادر الملْكية الخاصة للعقارات المخصصة لنا بلطف. وسنحاول إغراء السكان المفلسين عبر الحدود بتحصيل عمل لهم في بلدان العبور، في الوقت الذي نحرمهم فيه من العمل في بلادنا. وسيقف أصحاب الأملاك إلى جانبنا. يجب إجراء عملية الاستملاك وإبعاد الفقراء بسرية وبحذر. ربما يعتقد أصحاب الأملاك أنهم يغشوننا، أي يبيعوننا [الأرض] بأكثر مما تستحق، لكن لا شيء سيباع لهم مرة أخرى»[76].

منذ خمسة وأربعين عامًا، عالج أفنيري في أثناء ركوبه موجة الشهرة بصفته باحثًا في تفسيرات ماركس مسألة الاستعمار في تقارير صحافية عن ماركس التي ظهرت في نيويورك ديلي تريبيون بين عامي 1852 و1862. في مقدمة المجلد الذي حُرر في هذه التقارير، جادل أفنيري بأن كتابات ماركس عن المجتمعات الآسيوية أوضحت تخلّف هذه المجتمعات لجهة نمط الإنتاج الآسيوي المهيمن الراكد[77]. وأصبح هذا موضوعًا ثابتًا في تصريحات أفنيري عن الشرق الأوسط العربي، بما في ذلك المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين. فإسرائيل تُقدَّم بوصفها مجتمعًا حديثًا بنيته الاجتماعية دينامية ولا تتأثر في أي حال بطبيعته الاستعمارية[78]. كان الدور التغييري للاستعمار كما صوّره ماركس، وفق أفنيري، غائبًا في الشرق الأوسط العربي الإسلامي. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى شكل الحكم غير المباشر فيه. لذلك، أعاق الحكم الاستعماري غير المباشر تطور نمط

---

(76) ورد في: Derek J. Penslar, «Herzl and the Palestinian Arabs: Myth and Counter-Myth,» *Journal of Israeli History: Politics, Society, Culture*, vol. 24, no. 1 (March 2005), p. 67.

(77) Shlomo Avineri, ed., *Karl Marx on Colonialism and Modernization; his Despatches [sic] and Other Writings on China, India, Mexico, the Middle East and North Africa* (Garden City, NY: Doubleday, 1968).

لمعالجة أكمل للجدل الدائر في شأن أسلوب الإنتاج الآسيوي وانطباقه على الدولة العربية، انظر: Elia Zureik, «Theoretical Considerations for a Sociological Study of the Arab State,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 3, no. 3 (Summer 1981).

(78) Shlomo Avineri, «Modernization and Arab Society: Some Reflections,» in: Irving Howe and Carl Gershman, eds., *Israel, the Arabs, and the Middle East* (New York: Doubleday, 1972).

الإنتاج الرأسمالي والصراع الطبقي المصاحب له، وترك حكمًا بدائيًا وسلطويًا على حاله، حيث النخب المحلية هي المستفيد الرئيس. والعالم العربي ما بعد الاستعمار هو استمرار لمجتمعات تقليدية حل فيها الجيش «الحديث» محل الأنظمة الاستبدادية القديمة. ويخصص براين تيرنر[79] (B. Turner)، وغيره، مقالة كاملة لانتقاد شرح أفنيري للتناقض بين العالم العربي وإسرائيل. وفي حالة الأخيرة، يشير إلى أن تطور إسرائيل، منذ نشأتها، حظي بتدفق كبير لرؤوس الأموال من الخارج - وهي ميزة بقيت صحيحة حتى يومنا هذا، وجرى تسهيل التشكيل الطبقي في إسرائيل عن طريق الفصل العرقي وتهجير السكان العرب الأصليين. وفي ما يتعلق بالعالم العربي، يشير تيرنر إلى وجود تشابه أفضل بين الاستعمار البريطاني لإيرلندا الشمالية وفلسطين. «ومثلما لاحظ ماركس «تأثيرًا معوّقًا» في استعمار بريطانيا لإيرلندا، كذلك يمكن للمرء أن يجد توقف التنمية في الشرق الأوسط بسبب التأثير المزدوج للاستعمار البريطاني والإسرائيلي»[80].

رسم هرتسل خططًا تفصيلية في عام 1901، وبتجاهل تام لرفاه السكان الفلسطينيين الأصليين، لتأسيس شركة لاند اليهودية العثمانية[81] التي نسخت في وجوه كثيرة شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الشرقية البريطانية؟ وعلى الرغم من أن شركة هرتسل الاستعمارية لم تتحقق، فإن روحها حية في الهيكل المؤسسي للمنظمات الوطنية الصهيونية الرئيسة، ولا سيما الصندوق القومي اليهودي، حيث الممتلكات اليهودية مملوكة للدولة اليهودية بشكل جماعي، وتظل يهودية إلى الأبد، تمشيًا مع ميثاق هرتسل المقترح. واليوم هناك أكثر من 90 في المئة من الأراضي في إسرائيل ملكية يهودية[82]، الأمر الذي يناقض تمامًا أنماط ملْكية الأراضي السابقة، حيث لم تكن هذه الملْكية في عام 1948 تتجاوز 5-7 في المئة من الأرض[83].

(79) Bryan S. Turner, «Avineri's View of Marx's Theory of Colonialism: Israel,» *Science and Society*, vol. 40, no. 4 (Winter 1976-1977).

(80) المصدر نفسه، ص 406.

(81) Walid Khalidi, «The Jewish-Ottoman Land Company: Herzl's Blueprint for the Colonization of Palestine,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 2 (Winter 1993).

(82) Forman and Kedar, «Colonialism, Colonization and Land Law».

(83) Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel*, Translated from the Arabic by Inea Bushnaq (New York: Monthly Review Press, 1976).

ثمة مثال للقراءة الصهيونية المتشددة لهرتسل يعطيه الجغرافي الإسرائيلي أرنون غولان الذي أعلن أن «الصهيونية لم تكن إمبريالية أو استعمارية بطبيعتها، بل حركة تحرر وطني تطورت في شرق أوروبا ووسطها، جنبًا إلى جنب مع غيرها من حركات التحرر الوطني في هذه المنطقة»[84]. وفي الوقت نفسه، رأى أن من الملائم وصف المشروع الصهيوني في فلسطين بأنه «شكل من أشكال الاستعمار غير الرسمي، ازدهر في ظل نظام إمبراطوري رسمي». وربما يسأل المرء ما الذي يشكل «الاستعمار غير الرسمي»؟ في الأساس، ثمة من يقول إن الصهيونيين الذين يفتقرون إلى عاصمة استعمارية رسمية توفر الدعم الاقتصادي والعسكري، اعتمدوا على أنفسهم عبر تكنولوجيتهم ومعرفتهم ورأس مالهم، وتعاونوا مع البريطانيين لتحقيق منافع متبادلة لكليهما. ومن فوائد هذا التعاون يذكر غولان استعداد البريطانيين للسماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ساهمت إلى حد كبير في زيادة عدد السكان اليهود من مجرد 10 في المئة وقت أصدرت بريطانيا وعد بلفور في عام 1917 إلى قرابة 30 في المئة عشية الانسحاب البريطاني من فلسطين أواخر الأربعينيات. وثمة سمة أخرى لما يسمّى الاستعمار غير الرسمي هي نمط التوسع الحضري الصهيوني في فلسطين الذي نما بشكل مستقل عن نظيره العربي. واتخذ النمط الصهيوني «الأنموذج الاستيطاني»، بينما عكس النمط العربي الأنموذج «الاستعماري». والأهم من ذلك، وفق غولان، أن «النظام [الحضري] اليهودي لم يأت للسيطرة على النمط العربي الذي ظل المركز السياسي والاقتصادي والثقافي للسكان العرب الفلسطينيين»[85]. وبحسب غولان، تطور النظامان الحضريان اليهودي والعربي بشكل منفصل تحت وصاية «الاستعمار غير الرسمي». وبالتالي، وفق هذا المنطق، إذا كان هذان القطاعان منفصلين، فهما منفصلان ومختلفان لكن ليسا بالضرورة منفصلين ومتفاوتين. وكان لهذا التصوير للاستعمار الاستيطاني الصهيوني بأنه حميد ولا يعتمد على ما يسمّى الإمبريالية البريطانية الرسمية نتيجة مباشرة مفادها، بحسب غولان[86]، أنه «منذ أواخر الثلاثينيات حتى

(84) Golan, «European Imperialism,» p. 140.

(85) المصدر نفسه، ص 138.

(86) المصدر نفسه، ص 141.

إنهاء حكومة الانتداب في عام 1948، كانت الحكومة البريطانية في فلسطين تميل إلى دعم الجانب العربي». ويتناقض هذا الرأي مع رأي قدّمه المؤرخ الإسرائيلي حاييم جربر[87] ينسب عاملًا سببيًا رئيسًا إلى «المعاملة التفضيلية» التي منحتها بريطانيا للجانبين؛ حيث فضّلت الصهيونيين على مستويات عدة، كما في التعليم والتعاون العسكري والقمع «الوحشي» للسكان العرب. وعلى جبهة مختلفة يقدم دعمًا إلى هذا الموقف جون نايت[88] (J. Knight) الذي يدرس بشكل نقدي الزعم السائد في تأريخ فلسطين بأن الشرطة البريطانية كانت معادية للجالية اليهودية، أو لم تفعل ما يكفي لحمايتها. ويبين، على العكس من ذلك، أنه كان للشرطة والجيش دور فاعل في تعزيز وعد بلفور من خلال توفير تدريب اليهود الفائضين وتسليحهم وتجنيدهم لإخماد الثورة العربية التي استمرت بين عامي 1936 و1939. وعلى وجه التحديد، أبرز نايت دور أوردي وينغيت (O. Wingate) الذي وصفته حوليات الصهيونية بأنه «مؤمن متشدد بالصهيونية [التي] تبنّاها دينًا له»[89]، والذي أُرسل إلى فلسطين في عام 1936 كضابط استخبارات، وأخيرًا أخذ على عاتقه مهمة قيادة ما يسمّى الفرق الليلية الخاصة (يسمّيها آخرون «عصابات القتل اليهودية»[90]) لقتال السكان العرب الأصليين.

إن الادعاءات التي تصوّر التطورات الحضرية الاقتصادية للوسط العربي كانفصال، أو تساوٍ، أو مجرد اختلاف مقارنة بالوسط اليهودي، هي المعيار في الدراسة الصهيونية لمشروع الاستعمار الاستيطاني لإسرائيل. بيد أن هناك أدلة تجريبية مضادة تثبت أن التطور الحضري اليهودي في فلسطين جرى على حساب نظيره العربي، كان ذلك في الاستيلاء على الأراضي أو في إغلاق سوق العمل أمام العمال العرب في فترة ما قبل الدولة، فضلًا عن الحصول على رأس المال.

(87) Haim Gerber, «Zionism, Orientalism, and the Palestinians,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 33, no. 1 (Autumn 2003).

(88) John Knight, «Securing Zion? Policing in British Palestine, 1917-39,» *European Review of History*, vol. 18, no. 4 (2011).

(89) المصدر نفسه، ص 533.

(90) المصدر نفسه، ص 534.

وكما بيّن يعقوبي[91] وليفين[92] ولوكمان[93] (Lockman)، لا تزال العلاقة الحضرية التابعة قائمة حتى يومنا هذا في ما يسمّى المدن المختلطة. يقول يعقوبي: «غالبًا ما يُنظر إلى مصطلح «المدن المختلطة» بوصفه يشير إلى صورة مثالية للحيز الحضري المشترك. لكنه تعبير مضلِّل، لأنه يخفي عن الجمهور الإسرائيلي مدى التفرقة والفقر الذي يعانيه المواطنون العرب الذين يعيشون في مدن، مثل عكا واللد وحيفا والرملة، حيث يشكلون 20-30 في المئة من السكان».

علاوة على ذلك، «هذا الوضع ليس عرضيًا أو تطوريًا أو محايدًا: إنه نتاج سياسة متعمدة، ضمنية غالبًا، لكن صريحة أحيانًا، تعمل وفق المنطق القومي العرقي، وهدفها الرئيس كان ولا يزال الهيمنة السكانية للأغلبية اليهودية على الأقلية العربية في المدن المختلطة»[94].

بالنسبة إلى النقاد، ولا سيما المؤرخ غابرييل بتربرغ الذي يعاتب أفنيري على «ليبراليته الظاهرية»، ليس هناك شيء أبعد عن الحقيقة بخصوص الرواية الصهيونية المعيارية. تثبت آراء هرتسل أن قومية «المستوطنين تهدف إلى إنشاء دولة يهودية في أرض يسكنها مواطنون غير بيض»[95]، و«اعتقاد هرتسل أن امتلاك مشروع استعماري ناجح على النمط الأوروبي في الشرق هو المسار النهائي للقبول في الغرب»[96]. وعبّر عن موقف مغاير لموقف أفنيري عالِم سياسي زميل هو زئيف شتيرنهيل الذي يؤكد في مراجعة نقدية لكتاب بتربرغ أن الصهيونية المستوطنة

---

(91) Haim Yacobi: ed., *Constructing a Sense of Place: Architecture and the Zionist Discourse*, Design and the Built Environment Series (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004); «In-Between Surveillance and Spatial Protest: the Production of Space of the 'Mixed City' of Lod?,» *Surveillance and Society*, vol. 2, no. 1 (2004), and «Separate and Unequal,» *Haaretz*, 17/10/2008, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/separate-and-unequal-1.255647> (Accessed 8 August 2013).

(92) Mark LeVine, *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine, 1880-1948* (Berkeley: University of California Press, 2005).

(93) Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley: University of California Press, 1996).

(94) Yacobi, «Separate and Unequal».

(95) Gabriel Piterberg, *The Returns of Zionism: Myths, Politics and Scholarship in Israel* (London; New York: Verso, 2008), p. 10.

(96) المصدر نفسه، ص 19.

في فلسطين الانتدابية وعواقبها على السكان الفلسطينيين الأصليين يجب أن يُنظر إليها باعتبارها «ضرورة» أملتها الأحوال التاريخية في أوروبا وتجربتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين لم يكن لدى اليهود «مكان يذهبون إليه»[97]. علاوة على ذلك، لهذا السبب ولأسباب أخرى، لا يمكن أن يُنظر إلى الصهيونية باعتبارها شكلًا من أشكال الاستعمار. وكاد شتيرنهيل، وهو معارض شرس للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يفقد حياته على أيدي مستوطنين يهود إرهابيين، استثناء حيث وصف «المستوطنات» بأنها شكل من أشكال «الاستعمار الصهيوني»[98]. ومع ذلك، لا يمكن أن تفسر حجة الضرورة بشكل مقْنع الطرد المنهجي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل ذاتها، واستمرار التمييز الواسع ضد أفرادها. وكما يفترض أن يعرف شتيرنهيل وغيره الآن، كان طرد معظم السكان الفلسطينيين في عام 1948 إلى حد كبير عملًا متعمّدًا حرّض على تطهير البلاد من سكانها العرب.

ساق حجة الضرورة التاريخية أيضًا الباحث القانوني حاييم غانز في **الصهيونية فقط** (2008)، مع إضافة اشتراط أن على الصهيونية (وتجسيدها في شكل إسرائيل) أن تعترف بمسؤوليتها في إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لكن هذا لا يعني أن اللاجئين يستطيعون ممارسة حقهم في العودة.

وفّق محمد علي الخالدي[99] بين آراء هرتسل هذه التي تبدو متناقضة، وأكدها بتربرغ[100]. يجادل الخالدي أساسًا بأن رواية **أرض قديمة جديدة** كانت أداة تبشير تستهدف جمهورًا أوروبيًا على أمل كسب تأييد المؤسسات السياسية في أوروبا. ووفق الخالدي، «لم تُفهم الرواية كعمل يستهدف اليهود في المقام الأول، بل محاولة إقناع تستهدف جمهورًا أوروبيًا غير يهودي»[101]. وكما

(97) Zeev Sternhell, «In Defence of Liberal Zionism,» *New Left Review*, no. 62 (March-April 2010), p. 111.

(98) Zeev Sternhell, «Colonial Zionism,» *Haaretz*, 17/10/2008, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/colonial-zionism-1.255642> (Accessed 5 June 2011).

(99) Muhammad Ali Khalidi, «Utopian Zionism or Zionist Proselytism? A Reading of Herzl's *Altneuland*,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 30, no. 4 (Summer 2001).

(100) Piterberg, *The Returns of Zionism*, pp. 39-40.

(101) Khalidi, «Utopian Zionism,» p. 61.

رأينا آنفًا، في اقتراح إنشاء شركة الأرض اليهودية العثمانية لاستعمار فلسطين وسورية، أخذ هرتسل العظة من المشروعات الاستعمارية الأخرى، مثل شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن التاسع عشر. وقدّم ميثاق شركة هرتسل خططًا مفصّلة لاستملاك الأراضي وتوطين الفلسطينيين خارج وطنهم، وكانت مثل هذه التفصيلات غائبة عن أرض قديمة جديدة.

لم يُعتبر الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للسكان الأصليين قط خيارًا جادًا في الفكر الصهيوني السائد، على الرغم من جهد بريت شالوم (جماعة يهودية ثنائية القومية منشقة نشطت في ثلاثينيات القرن العشرين) ومحاولات أخرى لدمج اتحاد العمال العربي واليهودي الذي تغلبت فيه القومية اليهودية على دعوات متفرقة لتضامن الطبقة العاملة العربية واليهودية. وعلى حد قول غيرشون شافير ويوآف بيليد، «كانت السمة الأبرز للحركة العمالية اليهودية في فلسطين أنها لم تكن حركة عمالية على الإطلاق، بل كانت حركة استعمارية ظلت فيها مصلحة العمال ثانوية قياسًا بمقتضيات الاستيطان»[102]. وتعليقًا على نتائج شافير، ومؤداها أن الأسس التي تقوم عليها الدولة الإسرائيلية يجب أن تكون مفهومة لجهة ما حدث قبل عام 1914 مع إنشاء مستوطنات يهودية خالصة ومجموعات عمل مغلقة، يضيف فيلدهاوس أن وعد بلفور في نهاية المطاف هو ما جعل المشروع الصهيوني ممكنًا[103]. وباستقراء أكثر من نصف قرن لاحق، يمكن القول بثقة إن إسرائيل ما كانت قادرة على تنفيذ سياساتها غير القانونية والتمتع بحصانة من القانون الدولي في شأن معاملتها التمييزية للفلسطينيين لولا حصولها على الدعم الغربي، ولا سيما من الولايات المتحدة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، يوضح زاكاري لوكمان[104] في مقالة نقدية لكنها توفي الأشياء حقّها، أن شافير، في تحليل طرائق المشروع الصهيوني في فلسطين، لم يعط الاعتبار الواجب لدور العنف في تنفيذ المشروع الصهيوني وتأثيره في تهجير السكان الفلسطينيين وطردهم – وكلها عوامل جعلت قيام دولة إسرائيل ممكنًا.

(102) Shafir and Peled, p. 37, and Gershon Shafir, «Israeli Society: A Counterview,» *Israel Studies*, vol. 1, no. 2 (Fall 1996).

(103) Fieldhouse, *Western Imperialism in the Middle East*, p. 127.

(104) Zachary Lockman, «Land, Labor and the Logic of Zionism: A Critical Engagement with Gershon Shafir,» *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2012).

ليس هناك نقص في الكتابات الاحتفالية في شأن الصهيونية، على الرغم من أن المنظور النقدي الذي يتعرض لهجوم مستمر واتهامات بمعاداة السامية، يحقق تقدمًا ويغدو مسموعًا على نحو متزايد في الأوساط الأكاديمية. ويبين كتابان حديثان مزالق تبنّي النسخة المثالية للصهيونية. يقدم إيال تشاورز[105] وجهة نظر فلسفية لفهم المشروع الصهيوني في فلسطين على أنه «حركة وطنية فريدة»، بأنظمة فكرية وأساليب عمل خاصة بها، بينما في كتاب حديث آخر يركز بوعز نيومان على دور الرغبة، بوصفها «حالة وجودية متأصلة»[106] في حدوث الاستعمار اليهودي لفلسطين أوائل القرن العشرين. ويعتمد التحليل في الكتابين على التجربة الفكرية اليهودية في أوروبا ولاحقًا في فلسطين، من دون أي إشارة إلى دراسات مقارنة لمجتمعات المستوطنين. الفلسطينيون غائبون في الصوت والعمل. وهذا الإغفال مقصود، كما يعترف المؤلفان.

يدرس تشاورز الأسس الفلسفية للصهيونية، ويعالج أولًا مفهوم الزمن في الخطاب الصهيوني، ويؤكد أنه يمثّل رفضًا لمفهوم كانط الغائي الخطي للزمن والتقدم بوصفهما عنصرين رئيسين للحداثة. فبتصور الوقت «المجزأ» و«شبه الدوري» كأساس «للتخيلات الزمنية»، يفتح الزمن آفاقًا للمحادثة بين «لحظات بعيدة وتأسيس الهوية على هيئة صور وحوادث ملموسة»[107]، ويجعل الزمن المجزأ من الممكن بالنسبة إلى الفرد والمجتمع استعادة الذاكرة وتقبّل الماضي. ويطرح ثانيًا مفهومًا رئيسًا لـ «التاريخ المقطّع» الذي كان لديه في تقديري حلقة ما بعد الحداثة (Postmodern)، عبر تقديم «صورة من التاريخ بلا شكل وخالية من روايات كلية متماسكة أو بنى أساس داعمة»[108]. يؤخذ «البناء» على أنه استعارة «أساسية» تشير إلى بناء الدولة وبناء البيئة. إذ شرع الصهيونيون في فلسطين في تشكيل الفضاء باعتباره وسيلة لتأكيد تجذّرهم وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى المجتمع. وعلى الرغم من أن العرب الفلسطينيين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة

(105) Eyal Chowers, *The Political Philosophy of Zionism: Trading Jewish Words for an Hebraic Land* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2011).

(106) Boaz Neumann, *Land and Desire in Early Zionism*, Translated by Haim Watzman, Schusterman Series in Israel Studies (Waltham, Mass.: Brandeis University Press, 2011), p. 40.

(107) Chowers, p. 11.

(108) المصدر نفسه، ص 15.

في مطلع القرن العشرين، لم يؤد ذلك بأي وسيلة إلى إعادة تقويم شمولية وأخلاقية للمشروع الصهيوني، لكن جرى إتمام هذا الاحتلال الأولي مع بناء المهارات وصقلها، وهي علامات مميزة للنشاط الاستعماري بشكل عام مهما تكن مقاصده وأغراضه، على حساب تطوير اللغة والمهارات اللازمة لنظام سياسي ديمقراطي.

يزعم نيومان أنه بتركيزه على «الرغبة الصهيونية في أرض إسرائيل»، يطلب أيضًا الشروع في جانب غير مستكشف من الصهيونية. ويتصور الرغبة كسمة «وجودية» كشفت في كتابات أوائل مستوطني القرن العشرين، ويشار إليهم بلغة الصهيونية بوصفهم «روادًا»، لكن هؤلاء أنواع خاصة من الرواد، كما قيل لنا؛ فهم لم يأتوا إلى فلسطين لـ «شق طريق» أو «فتح» أراضٍ جديدة كما فعل غيرهم ممّن يسمَّون روادًا، في أميركا الشمالية وأفريقيا وأماكن أخرى مثلًا. كانوا رواد «بناء» و«إعمار» و«استرداد». وهذه ليست ريادة يمكن ربطها بالاستعمار، لكنه يشير أيضًا إلى أن هؤلاء الرواد شكلوا أقلية ضئيلة (13 في المئة) من المستوطنين، لكنهم شكلوا نواة طبقات النخبة المستوطنة، وفي نهاية المطاف العمود الفقري للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

أُجريت بحوث الكتاب الأخير في أثناء الانتفاضة الثانية في عام 2000. في المقدمة، يؤكد المؤلف مهمته: استكشاف «رغبة» اليهود في الأرض. وكشخص لا يتحدث العربية، يترك للفلسطينيين تقديم روايتهم عن رغبتهم في الأرض. وهذا تناظر مشكوك فيه، وإن كان المؤلف بلا شك قصد توخي النزاهة في دعوة الجانبين لسرد قصصهم. ففي رأي الفلسطينيين، هم مدعوون إلى كشف سبب رغبتهم في الأرض على قدم المساواة مع المستعمرين الجدد، وكأن العيش المستمر في فلسطين أكثر من ألف سنة ليس دليلًا كافيًا على تمسكهم بالأرض. لا يحتاج المرء إلى أن يكون بارعًا في اللغة العربية ليفهم معنى الصورة الأيقونية للاجئين الفلسطينيين الذين طُردوا من ديارهم في عام 1948، وعلى الرغم من ذلك ما زالوا حتى الآن، وبعد أكثر من 60 عامًا، متشبثين بمفاتيح مساكنهم المصادَرة في فلسطين. أرض فلسطين موضوع دائم في التاريخ والأدب الفلسطيني – العربي والأجنبي. ولم ير الفلسطينيون حاجة إلى نظم مدائح في فلسطين، البلد الذي يمثّل بيئتهم الطبيعية واعتبروه أمرًا مفروغًا منه، حتى شُرّدوا منها وشعروا بزحف المشروع الصهيوني على أراضيهم.

يصف نيومان في فصول كتابه كلها رغبة المستوطنين في الأرض بكلمات غامضة ومجازية، بل وإيروسية[109]. تغدو الرغبة في الأرض تأسيسية لوجود المستوطنين، لكن كيف تحدث الرغبة؟ هل هي فطرية؟ هل الرغبة كيان اجتماعي، كما تذكّرنا باحثة الأنثروبولوجيا آن ستولر[110] في كتاباتها عن الاستعمار؟ يحدد بوعز منهجيات نفسية عدة لدراسة الرغبة، يرفضها كلها لأنها تقوم على الصياغة الفرويدية للاوعي الذي ترتبط فيه الرغبة بالعلاقة الأبوية وتحول الحاجات. ويستقر على ما يأتي استنادًا إلى قراءته كتاب *Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia* (**ضد أوديب: الرأسمالية والفصام**) لدولوز (Deleuze) وغاتري (Guattari): «ما يفعله دولوز وغوتري هو رغبة تطهير في جوهرها ومعناها. لا تعرف الرغبة إلا الاشتهاء، التكاثر. إنها طاقة نقية، سيولة لا تعرف أي أصول (أي مستمدة من الحاجات) أو مكان وصول (أي من دون أي مطالب) وليست مرتبطة أساسًا بأي جسم بعينه. هكذا أفهم رغبة الرواد في أرض إسرائيل»[111].

الجدير ذكره أن آراء دولوز في الاستيطان الصهيوني في فلسطين كاشفة، وربما، كما يمكن القول، تتعارض مع آراء نيومان. ففي مقابلة في عام 1982، ظهرت أولًا في مجلة **التحرير** في 8-9 أيار/ مايو 1982 وأعيد نشرها في مجلة **دراسات فلسطينية**، سئل دولوز عن اللقاء الفلسطيني مع الصهيونية، فكان ردّه: «هناك حركتان مختلفتان جدًا داخل الرأسمالية. إنها الآن مسألة سلب شعب ما أرضه وجعله يعمل، استغلاله، من أجل مراكمة فائض: وهذا ما يسمّى عادة مستعمرة. الآن، على العكس من ذلك، إنها مسألة إفراغ أرض من شعبها من أجل تحقيق قفزة إلى الأمام، حتى لو كان ذلك يعني تحويلهم إلى قوى عاملة في مكان آخر. وحدث تاريخ الصهيونية وإسرائيل، مثله مثل تاريخ أميركا، بالطريقة الثانية: كيف تجعل مساحة ما فارغة، وكيف تتخلص من شعب؟»[112].

---

(109) «الرواية الصهيونية لعدد من الرواد (الحالوتسيم) هي قصة وقوع في الحب عاطفيًا، بل وجنسيًا، مع أرض إسرائيل»، انظر: Neumann, p. 52.

(110) Ann Laura Stoler, *Race and the Education of Desire: Foucault's History of Sexuality and the Colonial Order of Things* (Durham: Duke University Press, 1995).

(111) Neumann, p. 30.

(112) Gilles Deleuze, Elias Sanbar, «The Indians of Palestine,» Translated by Timothy S. Murphy, *Discourse: Journal for Theoretical Studies in Media and Culture*, vol. 20, no. 3 (Fall 1998).

هذا بالتأكيد منظور مختلف للصهيونية، لكن هل هو موثوق؟ وماذا يخبرنا عن متاعب أولئك الموجودين في الطرف المتلقي للصهيونية كالفلسطينيين؟ إنه لا يسبر الأساس الاجتماعي للرغبة. لماذا هي رغبة بعض وبعض آخر لا؟ لماذا تُحَمَّل لغة الرغبة بأوصاف تنتقص من السكان الفلسطينيين الأصليين؟

درس كلا المؤلفين فهم ظهور الصهيونية السياسية والقومية اليهودية كظاهرة متأخرة في القرن التاسع عشر، من دون اعتبار «وجهات نظر ضحاياها [الفلسطينيين]»، على حد تعبير عنوان مقالة لإدوارد سعيد[113] جزم فيها أن «إحدى السمات الدائمة للمثالية الأنانية، مع ذلك، هي تصور أن الأفكار مجرد أفكار، وأنها موجودة في عالم الأفكار فحسب. إن الميل إلى اعتبار الأفكار تتعلق بعالم من التجريدات فحسب يتزايد بين من يعتقدون أن الفكرة مثالية في الجوهر وخيرة وغير ملوثة بالرغبات أو الإرادة البشرية». ويذهب سعيد لينوّه بأن «الأفكار السياسية الفاعلة كالصهيونية يجب دراستها تاريخيًا بطريقتين: **الأولى**، نسبيًا كي يمكن إثبات مصدرها وقرابتها ونسبها وانتمائها إلى أفكار أخرى وإلى مؤسسات سياسية؛ والثانية كنظم تراكم عملية (للسلطة والأرض والشرعية الأيديولوجيا) واستبدال (لناس وأفكار أخرى وشرعية سابقة)».

يستحق الأمر تأمّل معنى الزمن في تجربة الاستعمار الصهيوني «الحالية»، وهو موضوع محوري في كتاب تشاورز، يقدم لنا لقطة عن تطور الزمن. يطرح العالم السياسي أمل جمال، زميل تشاورز في القسم نفسه، مفهوم «الزمن العنصري» لـ«دراسة معاملة إسرائيل التمييزية بين مواطنيها الفلسطينيين وأولئك الذين يعيشون في الأراضي المحتلة». ومنطلقه القول، بالاتكاء على كتاب مارتن هايدغر المعروف، لتشاورز الذي يعتمد عليه أيضًا في نقاشه للتهجير، إن التحكم في الزمن ضرورة أساسية للإنسان، تميز البشر من الحيوانات. وتصور الرواية الصهيونية الزمن في التجربة اليهودية على أنه دينامي وأبدي؛ وفي التجربة الفلسطينية بأنه فارغ وساكن ومتقطع. وعلاوة على ذلك، «يتميز الزمن اليهودي الإسرائيلي من الفلسطيني بتبنّي طرائق تهدف إلى كبح تدفق الزمن الفلسطيني أو إعاقته أو تأخيره أو إبقائه ساكنًا»[114].

---

(113) Said, *The Question of Palestine*, pp. 10-11.

(114) Amal Jamal, «On the Troubles of Racialized Time,» in: Yehouda Shenhav and Yossi Yonah, = eds., *Racism in Israel* (Jerusalem: Van Leer Institute and Hakibutz Ha-Meuhad, 2008), p. 376 [Hebrew].

إن غياب أي تركيب جدلي بين واقع فلسطين ومواجهتها مع الصهيونية ثغرة كبيرة في هذين الكتابين؛ فالصهيونية تقدم بوصفها مكتفية بذاتها ومعزولة عن محيطها، وأصولها تظل يهودية خالصة في تجسيدها، وإن كانت أوروبية في إلهامها. وهنا يجدر تكرار اقتباس من غيرشون شافير، وهو الآخر إسرائيلي وطالب بالصهيونية المبكرة في فلسطين. إنه يجسد الصلة بين الاستعمار وفهم الفكرة الصهيونية. ففي محاولات للهروب من الاضطهاد الأوروبي، استطاع المستوطنون اليهود في فلسطين «الهروب من أوروبا، لكن ليس التخلص منها»[115].

خامسًا: الخروج على الإجماع

يقع في صميم الصراع العربي - الإسرائيلي جهد المستوطنين الصهيونيين لإيجاد مجتمع يهودي خالص في فلسطين ومقاومة هذا المشروع الاستعماري، أولًا من السكان العرب الأصليين، ولاحقًا من الدول العربية وغير العربية ... وينظر العرب إلى عمليات البناء الاجتماعي والوطني وبناء الدولة التي تقوم بها إسرائيل بوصفها عمليات تدمير وتشتيت وهدم للمجتمع العربي الفلسطيني[116].

يتناقض تعليق أفيشاي إيرليخ تناقضًا صارخًا مع الادعاءات الاعتيادية لإسرائيل وأنصارها بأن الصراع العربي - الإسرائيلي أساسًا صراع بين دول، وقضية فلسطين مكون عَرَضي لها. وينعكس الموقف الصهيوني السائد حيال الفلسطينيين بأوضح صوره في كلمات غولدا مئير التي أعلنت بوقاحة منذ أكثر من ثلاثة عقود: «ليس هناك شيء اسمه شعب فلسطيني»، وهو تصريح انتُقد بشدة، ووصفه كتّاب إسرائيليون يعترفون بالطابع الاستعماري لاحتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية

= انظر أيضًا كتاب جمال الصراع على الزمن وقوة «المؤقت»: اليهود والفلسطينيون في متاهة التاريخ، الذي علق فيه على مناقشة تشاورز للزمن في الفلسفة الصهيونية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.men-in-the-sun.com/EN/amal-jamal-part-1>.

(115) Gershon Shafir, «Settler Citizenship in the Jewish Colonization of Palestine,» in: Caroline Elkins and Susan Pedersen, eds., *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies* (New York: Routledge, 2005), p. 41.

(116) Avishai Ehrlich, «Israel: Conflict, War and Social Change,» in: Colin Creighton and Martin Shaw, eds., *The Sociology of War and Peace* (London: Macmillan, 1987), p. 122.

منذ عام 1967 بأنه مختلف عما تبين في إسرائيل ذاتها منذ عام 1948؛ يُنظر إلى المشروع الأخير ضمنًا أو صراحة على أنه غير استعماري في جوهره وربما يكون قد تحول إلى استعماري من دون قصد أو بـ «طريق الخطأ» بعد عام 1967، كما في عمل غورنبيرغ[117]. عمومًا، وباستثناء عدد قليل من الكتّاب، كما سنرى أدناه، لا يزال يُنظر إلى المشروع الصهيوني إلى حد كبير في سياقه التاريخي بوصفه غير استعماري إن لم يكن تحرريًا، وأي انحرافات عن أنموذج التحرير هي انحرافات ناجمة عن ضرورة تاريخية. وفي حين لا يُنكر أن يكون لنشوء المشروع الصهيوني في فلسطين التاريخية، وتضم إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، تواريخ ومسارات مختلفة، فإن الطرد ومصادرة الأراضي وتهجير السكان الأصليين - وكلها ملامح الاستعمار الاستيطاني - تظل في كلتا الحالين سمات مشتركة للصهيونية.

على الرغم من أن كتّابًا ماركسيين فلسطينيين وعربًا وغربيين، حللوا إسرائيل تاريخيًا منذ نشأتها من منظور الاستعمار[118]، عمد عدد من كتّاب التيار السائد، ومنهم إسرائيليون، في العقود القليلة الماضية إلى خرق الإجماع المسيطر في شأن طبيعة إسرائيل كما قدمها علماء الاجتماع الإسرائيليون والغربيون، بوضع تشكلها في سياق الاستعمار والصراع اللاحق مع السكان الفلسطينيين الأصليين. إن تنفيذ إعادة البناء الفكري هذه لم يكن سهلًا؛ ففي السابق، كان ربط الصهيونية في الخطاب الأكاديمي بالاستعمار يُعتبر «افتراء»، كما لاحظ عالِم الاجتماع أوري رام[119]، أو كما عبّر بقوة أكبر المؤرخ إيلان بابِه الذي عانى شخصيًا ومهنيًا نتيجة وجهة نظره النقدية للصهيونية، «إن أي إشارة إلى الصهيونية بوصفها استعمارًا تعادل في الخطاب السياسي الإسرائيلي الخيانة وكراهية الذات»[120].

---

(117) Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of Settlements, 1967-1977* (New York: H. Holt, 1977).

(118) Abd al-Wahhab Kayyali, *Palestine: A Modern History* (London: Croom Helm, 1981), and Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-settler State?*, with an Introd. by Peter Buch; Translated from the French by David Thorstad (New York: Monad Press, 1973).

(119) Uri Ram, «The Colonization Perspective in Israeli Sociology: Internal and External Comparisons,» *Journal of Historical Sociology*, vol. 6, no. 3 (September 1993).

(120) Pappé, ed., *The Israel/Palestine Question*, p. 81.

ساهم ناشطون سياسيون وأكاديميون يهود ذوو ميول يسارية في أوائل السبعينيات، من خلال كتاباتهم، في إرساء أسس منظور يهودي نقدي للمجتمع الإسرائيلي بدأ أخيرًا، وإن ببطء، يترك أثرًا ملموسًا في الوسط الأكاديمي. واعتمدتُ على كتابات هؤلاء منذ أكثر من ثلاثة عقود في كتابي **الفلسطينيون في إسرائيل: دراسة في الاستعمار الداخلي** (1979)، ولا حاجة إلى تكرار ذلك هنا كاملًا؛ حيث عالج أوري رام في مقالة صحافية[121] ولاحقًا في كتابه[122] التاريخ الفكري وراء إطار الاستيطان في علم الاجتماع الإسرائيلي. والمناقشة الفورية التالية هي لمحة موجزة عن جهد حفنة من الكتّاب الإسرائيليين الذين يندرجون في هذا التصنيف. ومن أوائل أفراد هذه المجموعة أوري ديفيس، وهو عضو مجموعة ماتسبن التروتسكية المناهضة للصهيونية، ومن أوائل من كشفوا أعمال الصندوق القومي اليهودي باعتباره أداة استعمارية لتجريد الفلسطينيين الأصليين من أراضيهم، وأطلق تسمية التمييز العنصري على معاملة إسرائيل للفلسطينيين قبل فترة طويلة من استخدامها[123]. وكان سمحا فلابان[124] الذي كان ذات يوم عضوًا ناشطًا في حزب يسار الوسط البائد مبام واحدًا أيضًا من أوائل الكتّاب الذين كتبوا منذ أكثر من ثلاثة عقود عن أثر الصهيونية في السكان الأصليين. ومن المهم أن نلاحظ أن فلابان الذي اعترف بأن النضال الفلسطيني شكّل «حركة وطنية»، لم يفسر الصهيونية كمشروع استعماري، وهو نفسه لم يكن معاديًا للصهيونية، بل إنه يذكر في مقدمة كتابه في عام 1979، أن صعود النزعة العسكرية و«تفكك» ما سمّاه القيم العالمية والتقدمية داخل الصهيونية هما اللذان يجب تصحيحهما إذا كان للسلام مع الفلسطينيين أن يتحقق[125]. الكاتب الثالث في مجموعة الكتّاب الإسرائيليين الذين قدّموا بعد عقد من الزمن مناقشة أشمل للصهيونية وتوجهاتها

---

(121) Ram, «The Colonization Perspective».

(122) Uri Ram, *The Changing Agenda of Israeli Sociology: Theory, Ideology, and Identity*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany: State University of New York Press, 1995).

(123) Uri Davis, *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle within* (London; New York: Zed Books, 2003), and Uri Davis, Andrew Mack and Nira Yuval-Davis, eds., *Israel and the Palestinians* (London: Ithaca Press, 1975).

(124) Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979).

(125) المصدر نفسه، ص 13.

الاستعمارية هو عالِم النفس بنيامين بيت هلحمي الذي يربط إسرائيل صراحة بالاستعمار طوال تاريخها. ففي كتابه **الخطايا الأصلية** (1992)، يوضح أنه حتى لو لم تكن نيات المستوطنين الصهيونيين استعمارية منذ البداية، فإن الطريقة التي تكشفت بها الصهيونية في فلسطين، كحال حركات الاستيطان في أي مكان آخر، لا يمكن أن تكون إلا استعمارًا استيطانيًا. وعلى الرغم من أن المشروع الصهيوني لم يكن لديه بلد أمّ لتبنّيه، ولم يكن مدفوعًا بالبحث عن أسواق والحصول على المواد الخام، أعطت رعايته من قوى استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في فترات تاريخية متعاقبة الصهيونيين الزخم المطلوب للمضي قدمًا، مع قليل من الاعتبار الجدي لتطلعات ومعارضة السكان الأصليين الذين اعتُبِروا «فائضًا سكانيًا». ويتابع بيت هلحمي أن «إنشاء السيادة اليهودية في فلسطين لم يكن ممكنًا إلا على حساب [الفلسطينيين]. كان لا بد من القضاء عليهم أو إبعادهم أو طردهم»[126]. إن مسألة هل كانت الصهيونية استعمارية عمدًا أم عن غير عمد قضية خلافية، لأن حالات الاستعمار الاستيطاني كلها تنتهي إلى طرد السكان الأصليين.

في الوقت نفسه تقريبًا، ظهرت على الساحة الأكاديمية ثلاث شخصيات محورية في هذه المدرسة النقدية عُرفوا باسم ما بعد الصهيونية[127]: عالِم الاجتماع غيرشون شافير والمؤرخ بابِه وعالِم الاجتماع باروخ كيمرلينغ. يقول شافير في مقدمة كتابه، **الأرض والعمل وأصول الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، 1882-1914**: «وصلت إلى استنتاج مفاده أن أفضل فهم للمجتمع الإسرائيلي، في معظم تاريخه، لا يكون من خلال التفسيرات المنغلقة الموجودة بل من خلال السياق العام للعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية»[128]. ويجب أن تُفهم هذه

---

(126) Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel* (London; Concord, MA: Pluto Press, 1992), p. 82.

(127) للاطلاع على مناقشة شاملة للجدل الدائر حول ما بعد الصهيونية، انظر: Laurence J. Silberstein: «Problematizing Power: Israel's Postzionist Critics,» *Palestine - Israel Journal*, vol. 9, no. 3 (2002), and *The Postzionism Debates: Knowledge and Power in Israeli Culture* (New York: Routledge, 1999).

(128) Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, Cambridge Middle East Library; 20 (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 11. =

العلاقة عبر النظر في «ملاءمة أنموذج الاستيطان الأوروبي للحالة الإسرائيلية التي تعود إلى بعض أوجه التشابه البنيوي»[129]. ويتابع شافير: «في البداية، كانت الصهيونية تشكيلة من القومية الأوروبية الشرقية، أي حركة عرقية تبحث عن دولة، لكن في نهاية الرحلة، يُستحسن النظر إليها بوصفها مثالًا متأخرًا للتوسع الأوروبي الخارجي الذي استمر بلا انقطاع من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين»[130].

بالنسبة إلى منظور شافير المادي[131] (عكس المثالي)، جوهر الاستيطان الصهيوني الأوّلي لفلسطين يدور حول قضية الأرض والعمل، وكيفية تنفيذ الاستيطان من دون استغلال السكان الأصليين. وأيًا من هذه القضايا - الأرض أو العمل أو السكان - لم تحل من المشروع الصهيوني من دون الفصل العرقي والاستغلال والسلب الصريح، وفي نهاية المطاف التطهير من الفلسطينيين بعد نزع ملْكياتهم.

قدّم بابِه، أكثر الكتّاب الإسرائيليين النقديين غزارة في الإنتاج وعُرف أيضًا بدراسات ما بعد الصهيونية، في سلسلة من الكتب تقويمًا نقديًا للأصول التاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي كما ظهر في التأريخ الإسرائيلي السائد؛ أبقى تركيزه في كتاباته كلها على المكوّن الفلسطيني في الصراع. وهو يرفض ادّعاء التأريخ الصهيوني أن الدافع الأساس للاستيطان اليهودي في فلسطين كان القومية

= في الآونة الأخيرة، تبنى نيفي غوردون موقفًا مماثلًا لافتًا؛ إذ صرح في مقدمة كتابه: «أعتقد جازمًا أن الخلافات الراهنة التي تغذي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يمكن فهمها من دون الأخذ بعين الاعتبار عملية التطهير العرقي التي جرت في أثناء حرب 1948 وبعدها» انظر: Gordon, *Israel's Occupation*, p. 19.

(129) Shafir, *Land, Labor*, p. 10.

(130) المصدر نفسه، ص 8.

(131) راجع تحليل زاكاري لوكمان المهم والشامل لكتاب شافير الذي يقول فيه إنه على الرغم من أن شافير قدم مساهمة مهمة لتسليط الضوء على الأساس المادي للصهيونية، على النقيض من التصور المثالي السائد الذي ساوى الصهيونية المبكرة مع الاشتراكية، افتقر تحليله إلى الاعتراف بالطابع العنيف للتجربة الصهيونية وأثرها في طرد السكان الفلسطينيين الأصليين، في: Lockman, «Land, Labor and the Logic of Zionism».

والاشتراكية. يقول بابه[132] إن من غير الصحيح منهجيًا افتراض وجود علاقة سببية بين أيديولوجيات المستوطنين ونياتهم وكتاباتهم، من ناحية، وما تكشَّف فعلًا على أرض الواقع، من ناحية أخرى. وما يراه بشكل صحيح هو أن الدافع وراء المشروع الصهيوني منذ بدايته الأولى هو الاستعمار والتطهير العرقي كمآل. وعند إجراء تحليل مقارن للاستيطان الصهيوني وغيره من الحركات التبشيرية المسيحية في أفريقيا، يبين بابه أن المظاهر الأيديولوجية لهذه الجماعات التي تأثرت بالاستعمار الأوروبي تحت راية المثالية والتقدم، كذّبتها التطورات الفعلية التي أدت إلى استغلال السكان الأصليين وسلبهم[133].

كان كيمرلينغ عند وفاته في عام 2007 بلغ مكانة بارزة كعالِم ومثقف عام. وهو معروف جيدًا بانتقاداته اللاذعة لأريئيل شارون بوصفه المهندس الرئيس للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ولشن «إبادة سياسية» ضد الفلسطينيين[134]. ويختلف تحليله للصهيونية والوضع في إسرائيل ذاتها إلى حد ما. ففي كتابه المشترك مع جويل مغدال *Palestinians: The Making of a People* (الفلسطينيون: صناعة شعب) (1993)، ليس هناك مكان للاستعمار بوصفه مبدأ تنظيم لشرح المواجهة التاريخية بين الصهيونية والفلسطينيين. والكتاب عبارة عن تمثيل زمني لظهور القومية الفلسطينية، مع تركيز شديد على الجوهر الأصلي (Primordialism) والفئوية الداخلية. وما جعله منعشًا لكثير من القراء هو أن أكاديميًا إسرائيليًا معروفًا قام بكتابته. التقطت مراجعة جان سيلبي (Jan Selby) لكتابات ما بعد الصهيونية الضعف المركزي في منهجية كيمرلينغ، فعبر التأمل في كلماته أن الصهيونية هي «حركة استيطانية فريدة غير ربحية وغير اقتصادية»، يذهب سلبي إلى القول بخصوص تصوير الصهيونية على أنها «مدفوعة حصرًا بالمشاعر القومية، والنتيجة هي أنه [كيمرلينغ] ينتهي إلى قول لا شيء عن النظام الاستعماري العالمي النظامي الذي تشكلت ضمنه الحركة الصهيونية، ولا عن

---

(132) Ilan Pappé, «Zionism as Colonialism: A Comparative View of Diluted Colonialism in Asia and Africa,» *South Atlantic Quarterly*, vol. 107, no. 4 (Fall 2008).

(133) المصدر نفسه، و Ilan Pappé, *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel* (New Haven, [Conn.]: Yale University Press, 2011).

(134) Baruch Kimmerling, *Politicide: Ariel Sharon's Wars against the Palestinians* (London: New York: Verso, 2003).

الاقتصاد السياسي للاستيطان في فلسطين في ظل الاحتلال العثماني والانتداب البريطاني»[135].

يقدّم عالِم الاجتماع جيل إيال[136] تفسيرًا مغايرًا لكنه متعاطف مع الصهيونية، على الرغم من اعترافه بأن الصهيونية كأيديولوجيا متشربة بخطاب استشراقي، وهو رأي يشاركه فيه المؤرخ الإسرائيلي جربر[137] الذي أشرنا إليه سابقًا. ويشير إيال في معرض تعليقه على أعمال سعيد وشافير وآخرين، إلى أن صهيونية المستوطنين جسّدت مواقف منوّعة، بل متناقضة، حيال السكان العرب في فلسطين، افتتانًا واشمئزازًا، تفوقًا وإعجابًا. وفي حين لا ينكر المواقف الاستعمارية للكتّاب الصهيونيين بدءًا من هرتسل، فإن دافع هذه المواقف كان حاجة المستوطنين الصهيونيين إلى النأي بأنفسهم عن الثقافة «الأصلية» للسكان الأصليين «الشرقيين» (العرب واليهود من أصل شرق أوسطي)، وتأسيس هوية منفصلة منعزلة أيضًا عن التجربة الأوروبية في وصم اليهود. وكما عبّر شافير باقتدار، «تمكن» المستوطنون اليهود في فلسطين، في محاولاتهم الهروب من الاضطهاد الأوروبي، «من الهرب من أوروبا، لكن ليس التخلص منها»[138]. وبالنسبة إلى هذا الكاتب، فإن محاولات إيال وغيره، ديريك بنسلار[139] مثلًا،

---

(135) Jan Selby, «Post-Zionist Perspectives on Contemporary Israel,» *New Political Economy*, vol. 10, no. 1 (March 2005).

(136) Gil Eyal, *The Disenchantment of the Orient: Expertise in Arab Affairs and the Israeli State* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006), pp. 33-61.

(137) Gerber, «Zionism, Orientalism, and the Palestinians».

(138) Shafir, «Settler Citizenship in the Jewish Colonization,» p. 41.

(139) Derek J. Penslar, *Israel in History: The Jewish State in Comparative Perspective* (New York: Routledge, 2006).

على الرغم من أن فصل بنسلار «هل الصهيونية حركة استعمارية» يعترف بأن «العناصر الاستعمارية كانت موجودة كذلك في معاملة الأقلية العربية في إسرائيل ومصادرة الدولة لأراضيها»، فإن فحوى فصله فكرية بطبيعتها لا تأخذ في الاعتبار المسائل المادية المهمة المتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال والعنف - المكونات الرئيسة للاستعمار في السعي إلى بناء الدولة. والفصل هو فضح لما يراه تفردًا ثقافيًا للصهيونية وردة فعلها المناهض للاستعمار على أوروبا. ويؤكد أن المواقف الاستعمارية للصهيونيين الغربيين، إن وجدت، كانت موجهة ضد اليهود الشرقيين لا ضد السكان العرب. وهو لا يرى خيطًا يربط السياسات الصهيونية المبكرة والمتأخرة تجاه السكان العرب، أكان في إسرائيل ذاتها أم في الأراضي المحتلة، ولا سيما أن الأخيرة تنطوي على استمرار الاستيلاء على الأراضي والسيطرة على السكان. انظر: المصدر المذكور، ص 91.

لتقديم الصهيونية كخليط من مشاعر متعددة الأوجه بينها مشاعر معادية للاستعمار الأوروبي، لا ينفي أن الهدف النهائي للصهيونية، باستثناء أقلية من ثنائيي القومية (bi-nationalists) الذين هُمِّشوا وحُيدوا، كان دائمًا استعمار الأرض، وضمان أغلبية يهودية كبيرة، مع كون سلب الأراضي ونقل السكان العرب بدائل ملموسة، وكذلك في مواجهة المعارضة العربية، بناء مجتمع منفصل محصن بما سمّاه الرجعي فلاديمير جابوتنسكي «الجدار الحديدي» للانفصال عن جيرانه العرب. وعلى النقيض من المدافعين الآخرين عن الصهيونية، لم يخجل جابوتنسكي من الاعتراف بأن الفلسطينيين أمّة والدعوة إلى المشروع الاستعماري الصهيوني، المشروع الذي لا يمكن أن يدوم إلا باستخدام القوة العارية لمواجهة معارضة العرب له[140]: «إن الاستعمار الصهيوني، حتى بأكثر أشكاله تقييدًا، يجب إمّا أن ينتهي وإمّا أن ينفَّذ ضد إرادة السكان الأصليين. ولا يمكن لهذا الاستعمار، بالتالي، أن يدوم ويتطور إلا بحماية قوة مستقلة عن السكان المحليين - جدار حديدي لا يمكن للسكان الأصليين اختراقه. هذه هي، جملة وتفصيلًا، سياستنا تجاه العرب. وصوغها بأي طريقة أخرى لن يكون إلا نفاقًا»[141].

حتى الآن، لا تزال إسرائيل ملتزمة بالاعتراف بدورها في ما يسمّيه الأنثروبولوجي داني رابينوفيتش «الخطيئة الأصلية» التي أسفرت عن تدمير المجتمع الفلسطيني في عام 1948، الذي أنشئت إسرائيل على بقاياه. ولدى تقديم تفسير نقدي للكتابات الإسرائيلية السائدة، يؤكد المؤرخ بتربرغ أن الطابع الاستعماري للصهيونية و«أسطورتها التأسيسية» تتجلى في ثلاثة «مبادئ أساسية في روايات المستوطنين السائدة»: «... التفرد المزعوم للأمّة اليهودية والبحث الدؤوب عن السيادة في الوطن الموهوب توراتيًا، وتفضيل وعي المستوطنين الصهيونيين على حساب المستعمَرين، وعلى حساب نتائج الاستعمار من قبل المستوطنين وليس نياتهم، وإنكار أن وجود العرب الفلسطينيين على الأرض المخصصة للاستعمار كان العامل الوحيد الأهم الذي حدد الشكل الذي اتخذته أمّة المستوطنين»[142].

---

(140) Ahmad H. Sa'di, «The Borders of Colonial Encounter: The Case of Israel's Wall,» *Asian Journal of Social Science*, vol. 38, no. 1 (2010), and Ian S. Lustick, «Abandoning the Iron Wall: Israel and «the Middle Eastern Muck,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 3 (Fall 2008).

(141) Sa'di, «The Borders of Colonial Encounter,» p. 47.

(142) Piterberg, *The Returns of Zionism*, p. 62.

إلى جانب المحاولات المستمرة لمحو الرواية الفلسطينية في شأن العلاقة التاريخية بالبلد، شارك السياسيون الإسرائيليون على أعلى مستوى في تشويه الوجود الفلسطيني وإخفائه الصريح. وأظهرت البحوث الجارية لطالب الدكتوراه شاي حزكاني[143] أن الرقيب الإسرائيلي، عبر حجب المواد الأرشيفية عن الباحثين، يواصل إخفاء الطبيعة الحقيقية للحوادث التي تلت هجوم 1948 على السكان المدنيين الفلسطينيين وطردهم: «في ظل قيادة رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، كلّف باحثون شرق أوسطيون بارزون في الحكومة بمهمة تقديم دليل يدعم موقف إسرائيل - أي إن الفلسطينيين فروا بمحض إرادتهم ولم يطردوا في عام 1948».

سادسًا: الخطاب والسلطة

1 - لغة التشويش

يجري تصميم اللغة السياسية لجعل الأكاذيب تبدو صادقة والقاتل محترمًا - وهذا ينطبق، مع وجود بعض الاختلافات، على الأحزاب السياسية كلها من المحافظين وصولًا إلى الفوضويين[144].

«عندما أستخدم كلمة ما بلهجة ساخرة إلى حد ما، فإنها تعني ما أختار لها أن تعنيه - لا أكثر ولا أقل»، قال همبتي دمبتي.

- «السؤال هو هل تستطيع جعل الكلمات تعني أشياء كثيرة مختلفة»، قالت أليس.

- «السؤال هو من يكون السيد وهذا كل شيء»، قال همبتي دمبتي[145].

---

(143) Shay Hazkani, «Catastrophic Thinking: Did Ben-Gurion Try to Rewrite History?,» *Haaretz*, 16/5/2013, on the Web: <http://www.haaretz.com/weekend/magazine/catastrophic-thinking-did-ben-gurion-try-to-rewrite-history.premium-1.524308> (Accessed 25 September 2013).

(144) G. Orwell, «Politics and the English Language,» in: Sonia Orwell and Ian Angus, eds., *The Collected Essays, Journalism, and Letters of George Orwell*, 4 Vols. (New York: Harcourt, Brace and World, 1968), Vol. 4: *In Front of your Nose, 1945-1950*, p. 139.

(145) أليس في بلاد العجائب، ورد في: Julie Peteet, «Words as Interventions: Naming in the Palestine: Israel Conflict,» *Third World Quarterly*, vol. 26, no. 1: *The Politics of Naming: Rebels, Terrorists, Criminals, Bandits and Subversives* (2005), p. 153.

يتيح مفهوم ريموند ويليامز[146] (R. Williams) عن «الكلمات الرئيسة»، لروبرت هوم (R. Home) ملاحظة أن مثل هذه الكلمات، من خلال وزنها الخطابي والمهيمن، تقدم منظورات يمكن من خلالها رؤية أهداف الدولة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. «إنها توفر معاني متحولة وبديلة، استُخدمت لأهداف مختلفة، ومخفية في بعض الأحيان، من مصالح مختلفة»[147]. وحلل هوم الكلمات الأربع الرئيسة التي وصفت الخطط البريطانية والصهيونية لاستعمار فلسطين: الاستيطان والنقل والتقسيم والتغيب (Absenteeism). وأصبحت هذه الكلمات أدوات في طرد الفلسطينيين من أراضيهم. وكانت تُستخدم كآلية لتجاوز نظام حيازة الأراضي التقليدي والمشترك لمصلحة الخصخصة. وبتعبير هوم: «غذّت هذه الكلمات الأربع، بتفسيراتها المتحولة، في فترة الانتداب هجومًا من الدولة الاستعمارية التحديثية على نظم حيازة الأراضي المشاع في القرية الفلسطينية (حيث كان يعيش ثلثا السكان الفلسطينيين)، ما مهّد الطريق لمصادرة واسعة النطاق للأرض على يد الدولة الإسرائيلية الوارثة»[148].

---

(146) Raymond Williams, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*, Fontana Communications Series (Glasgow: Collins, 1976).

(147) Robert Home, «An 'Irreversible Conquest'? Colonial and Postcolonial Land Law in Israel/Palestine,» *Social Legal Studies*, vol. 12, no. 3 (September 2003), p. 298.

يبين ألاتوت أن تحولًا في الاستخدام الصهيوني للخطاب العلمي حدث بين أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات. وهذا التحول الذي تزامن مع بيئة سياسية متغيرة في فلسطين حيث مفهوم «وطن قومي لليهود»، كما ورد في وعد بلفور الذي صدر عن الحكومة البريطانية قبل عقدين من الزمن، كان يجري ترجمته في التفكير الصهيوني إلى «دولة يهودية». وبالتالي تزامن التحول في استخدام من الجيوفيزياء إلى الجيولوجيا مع تحول في حاجات المياه المتوقعة من (وطن) محلي إلى نطاق وطني (الدولة القومية). إنه التفاعل بين المعرفة العلمية والحوادث السياسية الذي أدى إلى ما يسميه ألاتوت «الإنتاج المشترك» للدولة:

مكَن التحول لمصلحة تصور الموارد المائية في فلسطين كنظام وطني جغرافي هيدرولوجي واحد من تصور فلسطين كفضاء وطني. لكن الأهم من ذلك هو أن تصورات الفضاء الوطني توسعت بالقدر نفسه، وتلت مباشرة رسم الخرائط الهيدرولوجية المتصورة لفلسطين. وما شيده خبراء المياه شيد كنظام مائي لفلسطين كان له آثار مباشرة في ما كان يتصور أنه حدود الدولة القومية نفسها.

انظر: Samer Alatout, «Imagining Hydrological Boundaries, Constructing the Nation-state: A «Fluid» History of Israel, 1936-1959,» (Ph. D. Dissertation in Progress, Cornell University, Ithaca, 2003), pp. 11-12.

(148) Home, p. 301.

كان لكلمة «استيطان» التي يشير إليها هوم معنيان خاصان في الخطاب الاستعماري البريطاني: أولًا، نصت المادة 6 من ميثاق عصبة الأمم أن على إدارة الانتداب البريطاني «أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجع ... «الاستيطان الوثيق» من اليهود على الأرض، بما في ذلك الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير اللازمة للأغراض العامة»[149]. ويعني «الاستيطان الوثيق» الزراعة المكثفة بواسطة مستوطنات زراعية كبيرة. ويدل المعنى الثاني على استخدام خرائط مساحية لإصلاح مواقع الأراضي وعناوينها، وبالتالي خصخصة ملْكية الأرض وترك الأمر للمحاكم للفصل في المعاملات القانونية. وحددت هذه العملية مرحلة بدء الصهيونيين في نهاية المطاف بالتواصل مع ملّاك الأراضي بغرض شرائها.

أمّا التعبير الثاني الذي درسه هوم (النقل) فكان له دلالات مزدوجة أيضًا. أولًا، كان المقصود منه نقل ملْكية الأراضي؛ «فمن خلال عقود مسجَّلة تعترف بها المحاكم فحسب، وُفِّر الإطار القانوني لشراء الأراضي. وفي غضون عقد من الزمان، كان حجم النقل إلى اليهود، وما صاحبه من عمليات إجلاء للمستأجرين الزراعيين الفلسطينيين، يكشف عن التناقضات في الانتداب ويضع البريطانيين في موقف غير مريح»[150]. واتّبعت إسرائيل الإجراء نفسه بعد عام 1948، في أعقاب طرد الفلسطينيين وفرارهم، ومرة أخرى بعد عام 1967 في الضفة الغربية. في سياق محدد. كان المعنى الثاني للنقل يدل على نقل السكان الفلسطينيين: «بعد عام 1948، اكتسبت كلمة النقل معنى مختلفًا وأكثر خبثًا، ارتبط بسياسة محتملة للطرد المادي المنهجي للفلسطينيين من دولة إسرائيل»[151].

«التقسيم» و«التغيب» كلمتا هوم الثالثة والرابعة الرئيستان، وهو يشير إلى أن معنى كلمة تقسيم كما وردت في قانون الأراضي العثماني تضمّن شيئًا مختلفًا تمامًا عن المعنى الذي اكتسبته في ظل الانتداب البريطاني. فبموجب القانون العثماني، سمح التقسيم «بإعادة تخصيص أراضي القرية المملوكة بشكل مشترك دوريًا. ويمكن امتلاك الأراضي بأحجام وأشكال غير اقتصادية، حيث الموروث

(149) انظر: Forman and Kedar, pp. 496-497.

(150) Home, p. 299.

(151) المصدر نفسه، ص 299.

من العقارات التي كان يعبّر عنها بنسب مئوية ليست له قيمة حقيقية. يجوز إجراء تعديل دوري على الأراضي بطلب ثلثي أصحاب الحصص في أرض غير مقسمة، وكان هذا يسجل في جدول تقسيم رسمي»[152]. لذلك، كان الهجوم على ملْكية الأراضي الجماعية ممكنًا عبر تعريف التقسيم سياسيًا ليعني تقسيم الأراضي بين العرب واليهود.

أخيرًا، كان للتغيب دلالات مزدوجة. فهو أشار أولًا إلى ملّاك الأراضي الذين عُرِّفوا في ظل النظام البريطاني ولاحقًا إسرائيل بأن أملاكهم صودرت بسبب غيابهم و/ أو لأن الأرض بقيت متعطلة لفترة زمنية قصيرة. وبينما كانت ملْكية تلك الأراضي في ظل النظام العثماني في عهدة الدولة وكان أمام أصحاب الأرض الأميرية الأصليين بحدود 90 عامًا لاستعادة ملْكيتها، عمل الصهيونيون بتفسير مختلف لقانون الأراضي؛ فحالما تتولى الدولة أو الصندوق القومي اليهودي الملْكية، تبقى هذه الأراضي يهودية إلى الأبد. وزاد عدد الملّاك الغائبين بشكل كبير بعد الطرد في عام 1948. وكانت أملاك اللاجئين في لحظة معينة تحت سيطرة الحاكم العسكري، وكان يديرها من يسمّى حارس أملاك الغائبين. وهذا يعني هنا أيضًا أن الدولة لا تضع العقارات في إدارة، كما نصت أنظمة الطوارئ البريطانية الأصلية التي قام بعدها النظام الإسرائيلي، بل تنقل ملْكيتها إلى ملّاك يهود وبشكل دائم، وتبعدها عن أصحابها الفلسطينيين الأصليين.

يتضح عمل إدوارد سعيد[153] الذي يؤكد العلاقة بين السلطة والمعرفة - مع إشارة خاصة إلى الخطاب المهيمن للاستعمار - في محاولات إسرائيل المستمرة لمحو الماضي الاستعماري[154] وتصور الحاضر خاليًا من أي علاقة بين فلسطين (طبيعتها وثقافتها والوجود العربي المستمر) والتراث العربي الإسلامي. وما يجعل مهمة الاستعمار ممكنة التنفيذ هو أنه يقوم على علاقات قوة غير متكافئة يستخدم فيها المستعمر التكنولوجيا والخبرة الفنية والاقتصاد المتفوق والقوة العسكرية لفرض طريقة في رؤية المستعمرة ووصفها تُطَبِّع

(152) المصدر نفسه، ص 299.

(153) Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

(154) Neve Gordon, «Zionism, Translation and the Politics of Erasure,» *Political Studies*, vol. 50, no. 4 (September 2002), and Gabriel Piterberg, «Erasures,» *New Left Review*, no. 10 (July-August 2001).

أفعالها وخطابها لدى المستعمَرين. وتلاحظ بتيت في مناقشة الخطاب الاستعماري أن الكلمات «أكثر من انعكاسات بسيطة للواقع، لأنها تحيل إلى قواعد أخلاقية تضمن السلطة وتعيد إنتاجها»[155]. والآثار المترتبة عن ذلك هي نزع الشرعية عن المطالب الفلسطينية وخنق الأصوات المعارضة للاستعمار. وتدرك بتيت في تحليل تسمية الحوادث والأماكن والأفعال في الصراع بين إسرائيل وفلسطين قوة الكلمات: «الكلمات مهمة للغاية بسبب طريقة تجسيدها للدلالة الأيديولوجية وتعميم السمات الأخلاقية. وبعبارة أخرى، وفي أوضاع الصراع، فإن تحديد الكلمات المختارة من معجم واسع لوصف حوادث وأفعال وشعوب وأماكن وظواهر اجتماعية يردد صدى السلطة أو يدعمها أو يعارضها. إنها تشكل العوالم الأخلاقية للمشاركين وإنسانيتهم، وبالتالي توزيع الحقوق في نهاية المطاف»[156].

وهي توضح كيفية نشر المصطلحات الثنائية في الخطاب العام في شأن الصراع: نكبة 1948 للفلسطينيين في مقابل الاستقلال للصهيونيين، والمقاومة في مقابل الإرهاب، والعالم المتحضر في مقابل عالم الإرهاب والظلام الشرير، والقتل والاغتيال في مقابل أعمال القتل المستهدف المشروع على يد الدولة ... إلخ.

في أعقاب اتفاق أوسلو، يبدو أن إسرائيل كثفت استخدامها لما تسمّيه جولي بتيت «الذريعة الخطابية» لإخفاء نياتها الاستعمارية الحقيقية في التعامل مع الفلسطينيين. على سبيل المثال، مع استمرار توسع المستوطنات، جرى الترويج لتسمية تبدو محايدة (Hipardut أو Hafrada وتعني «الفصل» في العبرية) أطلقها يتسحاق رابين في عام 1995[157] بوصفها سياسة رسمية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في الأراضي المحتلة[158]. وفي أثناء عهد شارون ولاحقًا إيهود أولمرت رئيسًا للوزراء في عام 2006، حُورت Hipardut إلى Hitnatkut (وتعني قطع الاتصال

(155) Peteet, «Words as Interventions,» pp. 153-154.

(156) المصدر نفسه، ص 154.

(157) Joseph Massad, «The Language of Zionism,» *Al-Ahram Weekly* (6 May 2010), on the Web: <http://weekly.ahram.org.eg/2010/997/re9.htm> (Accessed 23 July 2013).

(158) *Survey of palestinian Refugees and Internally Displaced persons, 2008-2009* (Bethlehem: Badil Resource Center for palestinian Residency and refugee Rights, 2009).

أو العلاقة)، وتحولت في نهاية المطاف إلى Hitkansut، وتعني التجميع أو التلاقي أو الانعزال[159]. وخدم التجميع (Hitkansut) الذي استعار من التعاليم الروحية اليهودية الأساس الأيديولوجي لسياسات حزب كاديما اليميني في الأراضي المحتلة، وقُدِّم على أنه شكل من أشكال التأمل الذاتي اليهودي الذي لا يهدف إلى تشويه سمعة الآخر كما ادعى نقّاده[160].

عالج تشاورز الذي ناقشنا عمله أعلاه، دور اللغة العبرية وإحياءها من خلال تناقض شخصيتين وطنيتين: الشاعر حاييم بياليك والكاتب آحاد هعام، وكلاهما يُعتبر من كبار القوميين الثقافيين الذين رأوا اللغة أداة للإحياء الروحي. وآحاد هعام (واسمه الحقيقي آشر غينسبيرغ) معروف جيدًا بين الباحثين في التاريخ الفلسطيني بسبب تحذير أطلقه في رسالة في إثر زيارة لفلسطين في العقد الأخير من القرن التاسع عشر من الموافقة على الشعار الصهيوني القائل إن الأرض فارغة وسكانها العرب بدائيون ومتخلفون. من جهته، يرى بياليك اللغة العبرية وسيلة للتعامل مع التوهو التوراتي (الفوضى، العماء): «السبب الأول لوجود اللغة هو تغطية انعدام الشكل بكومة من الكلمات والاستعارات والأوصاف والاتفاقات. تكتنف اللغة البشر في عالم من المعاني التي تطورت من أجل إنكار التوهو، أو الهاوية»[161]. ويصف تشاورز عواقب إخفاء الحقائق المزعجة عبر اللغة عن طريق مثال على أفعال بن غوريون، وهو معجب ببياليك. ففي عام 1949، شكّل بن غوريون لجنة لاقتراح استبدال أسماء البلدات العربية التي طرد سكانها من فلسطين في الفترة 1947-1948. ومن مجموع 533 اسمًا جديدًا اقترحته اللجنة «ترجمت ثمانية أسماء عربية فقط من دون تغيير»[162]. وهكذا، توضع اللغة في خدمة المحو التاريخي والوطني للفلسطينيين. وأشار تشاورز إلى الاستخدام السياسي للغة في سياق الصراع العربي - الإسرائيلي في مناقشته السياسة الإسرائيلية المعاصرة، مثلًا عبر مراقبة أي إشارة إلى النكبة في الكتب المدرسية الإسرائيلية. وهو يعزو

---

(159) Jonathan Cook, «The Sinister Meaning Olmert's «Hitkansut»: Deporting Hamas Members of Parliament,» *Counterpunch*, 21/4/2006, on the Web: <http://www.jkcook.net/Articles2/0239.htm> (Accessed 31 March 2010).

(160) «Hitkansut: «On Language»,» *Forward*, 31/3/2006, on the Web: <http://forward.com/articles/1165/hitkansut/> (Accessed 22 November 2010).

(161) Chowers, pp. 197-198.

(162) المصدر نفسه، ص 301.

جوانب الإخفاء في اللغة العبرية إلى الصراع مع العرب. وليس واضحًا، مع ذلك، هل كانت اللغة العبرية ستوصل وتكشف حقيقة الواقع لو لم يكن هناك مثل هذا الصراع.

يستشهد تشاورز بالحوادث الأخيرة ليقدم، عن طريق ضرب الأمثلة، ملخصًا سريعًا عن كيفية استخدام المسؤولين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي اللغة لنقل رسائل أخرى غير النية الحقيقية لأصحابها. وأطلق على الهجوم الإسرائيلي في عام 1982 على لبنان رسميًا melhemet shalom hagalil، وتعني «الحرب من أجل سلامة الجليل»، وبالتالي قلب معنى كلمة شالوم القوية للغاية رأسًا على عقب. ومضى إلى القول: «إن تعبير hisul memokad الذي يمكن ترجمته إلى «تصفية مركزة» – أي نوع من الزواج بين التعبير الجراحي المنفصل memukad ولغة المبيعات التجارية – هو في الحقيقة «اغتيال مستهدف». وتعني كلمة hisuf (تطوير قديم لكلمة lahsof) فعل كشف أو فضح، لكن الجيش يستخدمها للدلالة على عمل عسكري تجري فيه إزالة بساتين وحدائق ومبانٍ وأسوار الفلسطينيين وهلم جرًا لـ«أسباب أمنية»[163].

أشار ميخائيل سفراد، وهو محامٍ وحقوقي، إلى فساد اللغة العبرية على يد الجيش الإسرائيلي والبيروقراطية كشكل من أشكال «الكلام المزدوج» الغرائبي: «هكذا أصبحت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء «إعدامات مستهدفة». وأُطلق على التعذيب اسم «الضغط البدني المعتدل». وبدلت تسمية الطرد إلى غزة إلى «تحديد مكان الإقامة». وأصبحت سرقة الأراضي الخاصة «إعلان الأراضي المملوكة للدولة». والعقاب الجماعي هو «مساندة للمدنيين»، والعقاب الجماعي بالحصار هو «محاصرة» أو «إغلاق» أو «فصل»[164]. و«يخاطب الاحتلال رعاياه لا بالكلمات، بل بالفعل. إنها ليست لغة مصممة للحوار، بل لخطاب طويل يكون فيه المتكلم هو الفاعل والمستمع هو المفعول به. هذه هي اللغة المشتركة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين»[165].

---

(163) المصدر نفسه، ص 202.

(164) Michael Sfard, «Occupation Double-speak: Zionism's Amazing Revival of the Hebrew Language Has Morphed into an Insidious Instrument of Repression,» *Haaretz*, 12/6/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/opinion/occupation-double-speak.premium-1.435982> (Accessed 13 June 2012).

(165) المصدر نفسه.

أنعش الدور اللغوي بُعدًا آخر للمناقشة، وهذه المرة عن المقارنة المتنامية بين السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ونظام التمييز العنصري السابق في جنوب أفريقيا. وبالنسبة إلى أولئك المولعين بتسمية التمييز العنصري، فإن تجلياته الأكثر وضوحًا في الأراضي المحتلة هي ما يسمّى جدار الفصل وبناء المستوطنات وشق طرق للاستخدام اليهودي حصرًا، ومجموعة كاملة من سياسات ملموسة أخرى ستناقش أدناه. ويشير تقرير صادر عن مجلس أبحاث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا[166]، إلى أن أنموذج الفصل الإسرائيلي يشبه في كثير من النواحي (ويُقال إنه أسوأ من) نظام التمييز العنصري الذي مورس في جنوب أفريقيا، والذي يعني «الفصل» أيضًا باللغة الأفريقية[167]. وعلى الرغم من أن الصهيونيين من مختلف ألوان الطيف الأيديولوجي رفضوا هذا التكافؤ الدلالي تمامًا، كما هو متوقع، سلّط دانيال بلاتمان[168]، رئيس معهد اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية، الضوء على الانزلاق إلى نظام التمييز العنصري؛ فهو يرى دولة تمييز عنصري تذكّر بجنوب أفريقيا القديمة تتطور في إسرائيل نتيجة «تسونامي القوانين العنصرية» التي سنّها الكنيست مؤخرًا. ويستشهد على وجه التحديد بقانون لجنة القبول الذي يحق بموجبه للنواحي التصويت على قبول أو رفض قادمين جدد، وقانون النكبة الذي يفوض الدولة بحجب تمويل برامج المجالس المحلية التعليمية والثقافية التي تحتفل بالنكبة، وينزع قانون المواطَنة مواطَنة أولئك الذين دينوا بالتجسس أو الخيانة. ومن وجهة نظر بلاتمان، فإن هدف هذه التشريعات هو «إنشاء تدريجي لدولة تمييز عنصري في إسرائيل، وفصل اليهود وغير اليهود مستقبلًا على أساس عنصري».

---

(166) Human Sciences Research Council of South Africa, «Occupation, Colonialism, Apartheid?: A Re-Assessment of Israel's Practices in the Occupied Palestinian Territories under International Law,» (Report, Cape Town, South Africa, May 2009), on the Web: <http://www.hsrc.ac.za/Media_Release-378.phtml> (Accessed 31 March 2010).

(167) John Dugard, «Question of the Violation of Human Rights in The Occupied Arab Territories, Including Palestine,» (Report of the Special Rapporteur of the United Nations Commis on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories Occupied by Israel since 1967, Submitted in Accordance with Commission Resolution 1993/2 A Commission on Human Rights Sixtieth Session Item 8 of the Provisional Agenda, 8 September 2003).

(168) Daniel Blatman, «Heading toward an Israeli Apartheid State,» *Haaretz*, 4/4/2011, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/heading-toward-an-israeli-apartheid-state-1.353942> (Accessed 5 April 2011).

ثمة كلمة تحذير جاهرت بها جولي بتيت[169] التي تدعو إلى توخي الحذر والاستخدام «الاستراتيجي» لتسمية التمييز العنصري في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني، بقدر ما هو التشابه مع نظام التمييز العنصري القديم في جنوب أفريقيا صحيح في نقاط عدة: تضع إسرائيل قيودًا على حركة السكان الفلسطينيين، وتسيطر على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى كالمياه، وتستخدم نظام المرور والسياسات القمعية للتصدي لمعارضة الحكم العسكري، وتشجع التبعية الاقتصادية، وتنفذ نظامًا قانونيًا مزدوجًا - قانون يحكم الفلسطينيين الأصليين وآخر للاستخدام الحصري من المستوطنين اليهود - فضلًا عن تفضيل المستوطنين (كما هي الحال في قانون العودة مثلًا)، وسيطرة المستعمرين الحصرية على الأجهزة الأمنية.

إن تحذير بتيت ضد قبول تشابه التمييز العنصري جملة وتفصيلًا تحذير براغماتي ويستند إلى الاعتبارات التالية: أولًا، لن يؤدي استخدام اللغة العرقية في شجب أساليب الاحتلال الإسرائيلية إلى منع الدعم الدولي بالقدر الذي حصل في جنوب أفريقيا، ويرجع ذلك أساسًا إلى معاناة اليهود التاريخية من التمييز والعنصرية، فضلًا عن المحرقة. ربما تكون بتيت مصيبة هنا، باستثناء واقع أن الجدل في شأن العنصرية اليهودية المحلية يسمع الآن في إسرائيل نفسها[170]، حيث تظهر كل بيانات الرأي العام في شأن المواقف حيال السكان العرب بأغلبية ساحقة ارتفاع مستوى تأييد التمييز العنصري بشكل كبير بين الشباب اليهود[171]. علاوة على ذلك، لا تقتصر العنصرية في إسرائيل على مسوح الموقف العام العابرة بل تتخلل أيضًا الهيكل المؤسسي للدولة كالكنيست والسياسات الحكومية[172]. وتكشف دراسة حديثة أجراها علماء

(169) Julie Peteet, «Beyond Compare,» *Middle East Report*, vol. 39, no. 253 (Winter 2009).

(170) Shenhav and Yonah, eds., *Racism in Israel* [Hebrew].

(171) Or Kashti, «Poll: Half of Israeli High Schoolers Oppose Equal Rights for Arabs,» *Haaretz*, 11/3/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/news/poll-half-of-israeli-high-schoolers-oppose-equal-rights-for-arabs-1.264564> (Accessed 11 March 2010), and Yaheli Moran Zelikovich, «Poll: 46% of High-Schoolers Don't Want Equality for Arabs,» (ynetnews, 3 November 2010), on the Web: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3861161,00.html> (Accessed 3 November 2010).

(172) Mada al-Carmel, «Israel and the Palestinian Minority: Political Monitoring Report =

نفس إسرائيليون ارتفاع مستوى إيذاء الذات ونزع الشرعية عن الفلسطينيين[173].

ولا تقتصر انتهاكات الحقوق المدنية على أماكن عيش الفلسطينيين في إسرائيل، فهذه المواقف إزاء الحقوق المدنية ستجتاح القطاع اليهودي أيضًا في نهاية المطاف، على الرغم من اعترافنا بأنها ستأخذ شكلًا مختلفًا وأقل كثافة. وحذّر دافيد لانداو[174]، في مواجهة الهجمات الشخصية والمادية ضد من يسمّيهم يهودًا إسرائيليين ليبراليين، من أن «إسرائيل انزلقت عن غير قصد تقريبًا نحو المنحدر الذي يؤدي إلى المكارثية والعنصرية». وباتت تهمة الفاشية البدائية تُسمع اليوم بتواتر أكبر في إسرائيل[175]. ورأى بلاتمان وجود صلة مباشرة بين العنصرية المعادية للعرب وسيل القوانين التي سنّت مؤخرًا في الكنيست.

وكما هو متوقع، سيكون هناك أولئك الصهيونيون الليبراليون من الحرس القديم الذين يأخذون مسألة بهذا التوصيف ويرددون توصيف أفنيري أن إسرائيل هي «عكس الفاشية» ولديها، مثل الديمقراطيات الأخرى، متطرفون هامشيون يشوهون صورتها. ويعلق أفنيري بأن هذه النزعات العنصرية الموجهة إلى غير اليهود تناقش في الساحة العامة، ولم تترجم حتى الآن إلى قانون يحرم المواطنين

Covering September-November 2009,» (Report; no. 6, Haifa, 2010), on the Web: <www.mada-research.org> (Accessed 9 April 2010); Dana Weiler-Polak, «Civil Rights Report Details Racism in Israel in all its many Shades,» *Haaretz*, 6/12/2009, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/news/civil-rights-report-details-racism-in-israel-in-all-its-many-shades-1.2730> (Accessed 19 December 2009); Sharon Roffe-Ofir, «Report: Current Knesset most Racist of all Time,» *Yediot Aharonot*, 21/3/2010, on the Web: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3865696,00.html> (Accessed 21 March 2010), and Dan Rabinowitz, As'ad Ghanem and Oren Yiftachel, eds., *After the Rift: New Directions for Government Policy towards the Arab Population in Israel: An Emergency Report by an Inter-University Research Team Submitted to Ehud Barak, Prime Minister of Israel* ([Israel: s. n., 2000]) [Hebrew], on the Web: <spirit.tau.ac.il/soc> (Accessed November 2000).

(173) Akiva Eldar, «Don't Confuse us with Facts,» *Haaretz*, 20/5/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/don-t-confuse-us-with-facts-1.291302> (Accessed 30 May 2010), and Daniel Bar-Tal and Yona Teichman, *Stereotypes and Prejudice in Conflict: Representation of Arabs in Israeli Jewish Society* (New York: Cambridge University Press, 2005).

(174) David Landau, «Israel Is Sliding toward McCarthyism and Racism,» *Haaretz*, 29/3/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/national/israel-is-sliding-toward-mccarthyism-and-racism-1.266782> (Accessed 29 March 2010).

(175) Gordon, «Democracy and Colonialism».

الإسرائيليين من غير اليهود من الحقوق الديمقراطية[176]. ويشير غولان[177] في معرض رده على أفنيري، إلى أن ما يجري الحديث عنه هو انزلاق تدريجي إلى ثقافة سياسية فاشية، وأن أنصاره ليسوا شخصيات هامشية بل بينهم وزراء وحاخامون موظفون لدى الحكومة وقادة عدد من الأحزاب اليمينية. وليست الصرخات المتأخرة ضد مثل هذه التصريحات، كتلك التي أطلقها الحاخامون ضد تأجير المنازل لغير اليهود مثلًا، سوى صفعة تحذيرية خفيفة. فمن غير المحتمل أن يُطرد هؤلاء الحاخامون من مركزهم أو يحاكَموا.

في العودة إلى تعليقات بتيت، يبدو أولًا أن هناك دعوات لزيادة (لا لتقليص) المناقشة العامة للعنصرية في إسرائيل بهدف نشرها على نطاق واسع وجعل التشابه مع التمييز العنصري أكثر واقعية ومصداقية، كما فعل غلاسر[178]. ثانيًا، وفق بتيت، وعلى عكس جنوب أفريقيا، لم تعلن إسرائيل قط سياسة صريحة مكتوبة في القانون للتمييز ضد السكان الفلسطينيين، على الرغم من أن المرء ربما يخالف هذا الموقف بعد تشريعات الكنيست الأخيرة التي تهدف إلى تجريم أي ذكر للنكبة، وغيرها من التشريعات التمييزية ذات الصلة التي تستهدف فلسطينيي إسرائيل[179]. لذلك، ودومًا بحسب بتيت، من الصعب على

(176) Shlomo Avineri, «Israel Is the Opposite of Fascist,» *Haaretz*, 15/11/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/israel-is-the-opposite-of-fascist-1.324727> (Accessed 15 November 2010).

(177) Avirama Golan, «More than a Few Fringe Extremists Threaten Israeli Democracy,» *Haaretz*, 17/11/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/more-than-a-few-fringe-extremists-threaten-israeli-democracy-1.325114> (Accessed 17 November 2010).

(178) Glaser, «Zionism and Apartheid».

(179) نشرت مدى الكرمل، وهي منظمة غير حكومية فلسطينية في حيفا، على الإنترنت تقريرًا شاملًا عن تشريعات إسرائيلية صادرة حديثًا وأخرى تنتظر الإقرار، وهي ذات تأثير مباشر في الفلسطينيين داخل إسرائيل. ولوحظ أن ما يقلق منظمات حقوق الإنسان هو ماراثون الأعوام القليلة الماضية، منذ صعود اليمين المتطرف إلى السلطة التي بدأ فيه المشرعون الإسرائيليون سن سلسلة من مشروعات القوانين الهادفة إلى تقليص الحقوق الفردية وإضعافها، والتي تستهدف الفلسطينيين، والضغط لإقرارها. انظر: Mada al-Carmel, «Israel and the Palestinian Minority: Political Monitoring Report, January through March 2011,» (Report; no. 13, Haifa, 2011), on the Web: <www.mada-research.org>.

من القوانين الأخرى التي بيّنها التقرير والجديرة بالذكر قانون الجنسية والدخول الذي جرى تعديله في عام 2005، لكنه سُن في الأصل في عام 2003. ويمنح هذا القانون امتيازات للهجرة اليهودية ويمنع لمّ شمل الأسر الفلسطينية التي يعيش أفرادها على جانبي الخط الأخضر. ويجعل قانون قسم الولاء من =

الجمهور فهم ما يبدو سياسات عنصرية مموهة. ثالثًا، المقارنة الديموغرافية غير متوازنة، إذ يشكل اليهود في حالة إسرائيل أغلبية (لكنها ضعيفة، كما يجب أن نتذكر دومًا، إذا أخذنا في الاعتبار التوازن السكاني بين العرب واليهود غرب نهر الأردن)، مقارنة بالبيض في جنوب أفريقيا الذين لم يتجاوزوا 17 في المئة من السكان في ذروة نظام التمييز العنصري. وتختم بتيت بملاحظة أنه «ربما حان الوقت لتطوير لغة جديدة». لا يمكن أن يفسر «التمييز العنصري» الأيديولوجيا الصهيونية أو الممارسات الإسرائيلية بشكل دقيق. يمكنه أن يقدم، فحسب، نقاطًا عامة للمقارنة، تأطيرًا في مفهوم قوي في الأساس. بيد أن الكلمة الأفريقية لها نظير عبري في كلمة hafrada، وتعني الانفصال عن الآخرين، وفي هذه الحالة الفلسطينيين، والاحتفاظ بمسافة بين الذات وبينهم. وفي اللغة العبرية، غالبًا ما يشار إلى الجدار باسم حاجز hafrada (جدار الفصل). بيد أننا رأينا أعلاه أن لغة جديدة يجري إدخالها، تحت شعار hafrada، لكن نشرها يجري على يد صانعي السياسة الإسرائيليين لتبرير السياسات الإسرائيلية. وآن الأوان لأن يتصدى الباحثون النقديون لهذه المسألة. وهذا لا يعني أن الجدل في شأن الفصل ليس ذا صلة؛ فبحسب آلوف بن[180]، كان لنجاح سياسات الفصل التي اتّبعها شارون ميزة هي إبعاد الفلسطينيين عن أعين الجمهور الإسرائيلي: هم هناك ونحن هنا، وبالتالي هناك قليل من المعرفة لدى الجمهور اليهودي في شأن ما يحدث في غزة والضفة الغربية ومن المسؤول عنه.

= الممكن تجريد الأفراد من جنسيتهم بتهمة «عدم الولاء» للدولة أمرًا ممكنًا. في 29 آذار/ مارس 2011، وافق الكنيست على تعديل قانون الجنسية في القراءة الثالثة الذي يسمح بإسقاط الجنسية عن أي شخص يُدان بتهمة «الإرهاب» أو التجسس أو أي فعل آخر يضر بسيادة الدولة. وفي 22 آذار/ مارس 2011، أقر الكنيست القراءة الثالثة لتعديل الجمعيات البلدية. بموجب القانون، كل من يرغب في الإقامة في بلدة صغيرة في مناطق النقب والجليل التي تحوي أقل من 400 أسرة يجب أن يُقبل من جانب «لجنة القبول» التي يشكلها سكان البلدة أو ممثل عن الوكالة اليهودية أو ممثل عن المنظمة الصهيونية العالمية. إضافة إلى ذلك، يفوض القانون اللجان السالفة الذكر لرفض أي مرشحين لا يعتبرون «ملائمين اجتماعيًا» أو الذين يمكن أن يضروا «النسيج الثقافي» للمجتمع. وتلقى هذه القوانين وغيرها معارضة من منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل وخارجها.

(180) Aluf Benn, «Sharon's Real Legacy - Keeping the Arabs Out of Sight,» *Haaretz*, 13/1/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/sharon-s-real-legacy-keeping-the-arabs-out-of-sight-1.261361> (Accessed 18 January 2010).

أخيرًا، بتيت محققة، مع ذلك، في الإشارة إلى أن الفلسطينيين يواجهون عقبة كأداء في وجه استخدام إسرائيل الفاعل للكلمتين الرائجتين حاليًا («الإرهابيون» و«الأمن») لتبرير سياساتها حيال الفلسطينيين. فالمجتمع الدولي قبِل إلى حد كبير تبريرات إسرائيل بهذا الخصوص.

2- اللغة ومنطق الأمن

«يسمّى الجدار الذي تبنيه إسرائيل حاليًا داخل أراضي الضفة الغربية ... «منطقة التماس» أو «السياج الأمني» أو «الجدار». ويجري تجنب كلمة «إلحاق» لأنها وصف بالغ الدقة ولأنها تمس كثيرًا الحاجة إلى طمس الحقيقة ... يجب مواجهة حقيقة أن ما نشهده حاليًا في الضفة الغربية هو فعل ضم أراض جلي وواضح تحت ستار الأمن ... ولهذا النوع من الضم اسم آخر في القانون الدولي، ألا وهو الغزو»[181].

أصبح منطق الأمن الموشور الأكثر حجية في النظر إلى الاختلاف، وذلك لتصنيف الجماعات التابعة[182].

شغل التحليل الدلالي للخطاب السياسي خبراء العلاقات الدولية منذ أوائل القرن العشرين، عندما أدى حقل التواصل والإعلام الجماهيري دورًا محوريًا في تحليل الحياة السياسية والاجتماعية. ومع تقدم التحليل الكمي والحوسبة لاحقًا، برزت الحاجة إلى فهم معنى الكلمات والتفكير فيها مليًا عبر تطوير طرائق الترميز الدلالي لتحديد النبرة المؤثرة والمحايدة للألفاظ وأنماط التواصل. وابتكر العالِم السياسي أولي هولستي[183] (O. Holsti) في كندا تقنية تحليل مضمون النصوص الكبيرة بتطوير طريقة للترميز وقاموس مؤتمت لترجمة معاني الكلمات الأساس إلى مقاييس كمية. وطوّر علماء النفس مفهوم الاختلاف الدلالي لتعيين قيم كمية للمواقف ومعالجة هذه القيم في تحليل متطور لتحديد العلاقات المتبادلة والعلاقة السببية.

---

(181) Dugard, pp. 6-8.

(182) Robert Blecher, «Citizens without Sovereignty: Transfer and Ethnic Cleansing in Israel,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 47, no. 4 (2005).

(183) Ole R. Holsti, *Content Analysis for the Social Sciences and Humanities* (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1969).

مع نمو شعبية البحث النوعي، طُورت تقنيات تحليل المضمون لتطبيقها في البحوث النوعية ولإقامة اتصالات وأنماط تواصل أيضًا بين المجموعات والأفراد قيد الدراسة. وهناك عدد كبير من البرامج متوافرة للباحثين في العلوم الإنسانية لاستخدامها لهذا الغرض.

يعتمد الكتّاب الذين نتناول أعمالهم أدناه على تحليل تفسيري أكثر وضوحًا للغة يظهر أن الإعلام والخطاب العام، في سياق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يستغلان قوالب نمطية مؤطرة في سياق ثقافي معين ومعزّزة بسلطة مواقف أطراف النزاع. وهذا فارق رئيس بين تحليل المضمون وتحليل الخطاب. فبالنسبة إلى مسعد[184]، ليست المشكلة هي استخدام كلمة بحد ذاته بقدر ما هي «ترجمة» هذه الكلمة باستخدام المعجم الصهيوني لوصف الحقائق على أرض الواقع. لذلك يسير الاستعمار بالنسبة إلى الصهيونية جنبًا إلى جنب مع السلام، وتترجم أي مقاومة للاستعمار على أنها إعلان حرب: «**الاستعمار هو السلام، ومناهضة الاستعمار هي الحرب**» [التشديد في النص الأصلي]. وتحدث مشكلات ترجمة مماثلة في قضايا السيادة والأمن. يشير محامي حقوق الإنسان الإسرائيلي ديفيد كريتزمر بلغة ملطفة إلى أن نزع الصهيونيين ملْكية الأراضي الفلسطينية يُعرّف بمصطلحات الأمن الجماعي، على الرغم من أن ذلك يؤدي إلى ممارسات تمييزية ونزع لملْكية الفلسطينيين: «إن تصوّر الملْكية اليهودية للأراضي والاستيطان آلياتٍ أساسية للحفاظ على الأمن الجماعي اليهودي يعني أن التدابير الأمنية التي تقيد الحريات الأساس للمواطنين العرب ربما تُستخدم لتسهيلها»[185].

ليس هناك شيء جديد في التاريخ الاستعماري بخصوص الربط بين ادعاءات الأمن ومصادرة أراضي السكان الأصليين. هذا حجر الزاوية للاستعمار، والصهيونية ليست إلا مثالًا لكن متأخر عليه. وهكذا نفّذت إسرائيل، باسم الأمن، عددًا من الهجمات الموجهة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة مثل لبنان. وفي ظل الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية، تقدِّم الحجة الأمنية على نحو متزايد لتبرير انتهاكات حقوق

---

(184) Massad, «The Language of Zionism».

(185) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder: Westview Press, 1990), p. 137.

الإنسان بحق المواطنين الفلسطينيين. تقول أميرة هاس[186] بمرارة إنه عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، تتصرف إسرائيل «باسم الأمن، لكن ليس من أجله». وتشير الباحثة القانونية الفلسطينية سميرة إزمير إلى أن القضايا المتعلقة بـ «الديموغرافيا والأراضي المملوكة للعرب وحدود حركة الفلسطينيين وعبورهم والمعارضة السياسية وأشكال معينة من المعرفة والكلام والذاكرة والعلاقة بالماضي» تصبح كلها مخاوف أمنية[187].

يرِد مثال وثيق الصلة بالتحليل اللغوي للادعاءات الأمنية لدى يوناثان مندل الذي يبين أنه عندما يتعلق الأمر بمناقشات الأمن، هناك شبه إجماع بين وسائل الإعلام الإسرائيلية على الامتناع عن التقويم النقدي للمؤسسة العسكرية، وأخذ كلامها على علّاته. وأصبح ذلك ممكنًا عبر الانضباط الذاتي الطوعي من جانب وسائل الإعلام الذي، كما يعلق مندل، يجعل «ممارسة [الصحافة] أكثر خطورة»[188]. فالجيش الإسرائيلي، كما تصوره وسائل الإعلام، «مجبر على القتال» والرد على العنف الفلسطيني، لكن لا يبدأه أبدًا، مع أنه، كما يشير مندل، قتل في الأعوام السبعة الماضية 4485 فلسطينيًا معظمهم من المدنيين. وتُعتبر مصطلحات مثل «التمييز العنصري» و«المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل» و«البانتوستانات» (الأوطان) و«التطهير العرقي» و«النكبة» و«العنصرية» من المحرمات في السياق الإسرائيلي. يدرس نيفي غوردون[189]، من خلال تحليل مواد ثلاث صحف إسرائيلية كبرى قبل عقد من الزمن، دور الصحافة الإسرائيلية في شرعنة وتبرير قتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء؛ حيث أيد ثلاثة أرباع الإسرائيليين الذين شملتهم الاستطلاعات سياسة القتل خارج نطاق القانون،

(186) Amira Hass, «In the Name of Security, but not for its Sake,» *Haaretz*, 20/9/2006, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/in-the-name-of-security-but-not-for-its-sake-1.197668> (Accessed 17 November 2010).

(187) Samera Esmeir, «Introduction: In the Name of Security,» *Adalah's Review*, vol. 4 (Spring 2004), p. 3.

(188) Yonatan Mendel, «Diary,» *London Review of Books*, vol. 30, no. 5 (March 2008), on the Web: <http://www.lrb.co.uk/v30/n05/mend01_.html> (Accessed 23 July 2013), and Sfard, «Occupation Double-speak».

(189) Neve Gordon, «Rationalising Extra-Judicial Executions: The Israeli Press and the Legitimisation of Abuse,» *International Journal of Human Rights*, vol. 8, no. 3 (Autumn 2004).

على الرغم من أن 45 في المئة منهم يعتقدون أن هذه الإعدامات تزيد العنف الفلسطيني، في مقابل 22 في المئة فقط قالوا إن الإعدامات تردعه. ويخلص غوردون إلى أن الصحف، عبر عدم تقديم سياق العنف الفلسطيني وخلفيته بدلًا من تقديمه كمنتج لثقافة طائشة وعنيفة، تضفي شرعية على الإجراءات الحكومية. وأثبتت دراسات مستفيضة في شأن التفجيرات الانتحارية في فلسطين وجود علاقة واضحة بين القمع الذي تمارسه الدولة والتفجير الانتحاري[190]. وتتكشف حملة تشويه سمعة المواطنين العرب ونزع الشرعية عن حقهم في المشاركة في الاحتجاج المشروع، في مقابلات شبه منظمة مع قادة وصحافيين عرب وتحليل مضمون تغطية اثنتين من كبريات الصحف العبرية لاحتجاجات يوم الأرض التي تنظم سنويًا لإحياء ذكرى مصادرة الأراضي العربية وقتل الأمن الإسرائيلية ستة مواطنين عرب في عام 1976. وباعتماد تفسير نمطي للثقافة العربية بأنها عنيفة في الأساس، تظهر النتائج مبالغة منهجية من الصحافة للنيات العنيفة للاحتجاجات العربية التي تحدث عادة مع قليل من مظاهر العنف. ويُصوَّر السلوك العربي الجماعي كتهديد للأمن العام. وعندما يتعلق الأمر بإدخال تغييرات في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأقلية العربية، تقوم الصحافة، كما يخلص الباحثون، بـ «دور أحد العوامل الأساسية لمنع مثل هذه التغييرات عبر تشويه سمعة هذه الفئة من السكان باستمرار»[191].

الأمن ليس دائمًا متعلقًا بالأمن، كما يظهر تقرير صدر مؤخرًا عن الممارسات الإسرائيلية في أكبر معبر حدودي لها في مطار بن غوريون؛ فوفق موظف سابق في المطار، توسعت عمليات المراقبة في المطار، وهي مصممة حاليًا لمواجهة «الوضع الجيوسياسي في المنطقة». وفي الآونة الأخيرة، تهدف عمليات التفتيش والتحقيقات المطوّلة التي تؤدي إلى تأخير لا لزوم له، إلى منع الناشطين والجماعات المؤيدة للفلسطينيين من زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتراوح

---

(190) Robert J. Brym and Bader Araj: «Suicide Bombing as Strategy and Interaction: The Case of the Second Intifada,» *Social Forces*, vol. 84, no. 4 (June 2006), and «Palestinian Suicide Bombing Revisited: A Critique of the Outbidding Thesis,» *Political Science Quarterly*, vol. 123, no. 3 (Fall 2008).

(191) Gadi Wolfsfeld, Eli Avraham and Issam Aburaiya, «When Prophesy Always Fails: Israeli Press Coverage of the Arab Minority's Land Day Protests,» *Political Communication*, vol. 17, no. 2 (2000), p. 129.

«من العمل التطوعي إلى تظاهرات غير عنفية أو أعمال احتجاج لا تشكل أي تهديد أمني للإسرائيليين»[192].

من يتبنّى منطق الأمن وكيف يجري إيصاله إلى الجمهور المستهدف؟

على الرغم من الزخم الجديد الذي حظيت به الدراسات التي تتناول إضفاء الطابع الأمني (Securitisation) بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حيث دخلت أدبيات «الأمن» قبل أكثر من عقد من الزمان من خلال باري بوزان (B. Buzan) وزملائه في مدرسة كوبنهاغن. وعلى الرغم من أن ادعاءات الأمن تنطوي دائمًا على المراقبة، تتجنّب هذه الأدبيات ربط المراقبة بتأطير مسألة الأمن، وبدورها بانتهاكات الخصوصية وحقوق الإنسان. يعرّف بوزان وويفر (Waever) إضفاء الطابع الأمني بأنه «عملية خطابية يجري من خلالها بناء فهم ذاتي مشترك في مجموعة سياسية للتعامل مع شيء ما بوصفه تهديدًا وجوديًا لكائن محدد، وتمكين الدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد»[193]. إن تعريف الأمن بهذه الطريقة هو شكل من أشكال «الخطاب» الهادفة إلى لفت الانتباه إلى تهديد وجودي. ويعرّف بوزان مفهوم الأمن الكلي (macro-securitisation) أيضًا بقوله: «أعني بـ «الأمن الكلي» عملية تهدف إلى، وتنجح حتى حد معين في تأطير القضايا والأجندات والعلاقات الأمنية على نطاق نظام ما. ويستند الأمن الكلي إلى إنشاءات شمولية للتهديدات و/ أو الكائنات المهدد أمنها ... ويمكن أن يكون في شأن مصير مشترك، حيث يقدم الكائن المهدد بعبارات شمولية (بيئة الكوكب، الحضارة الإنسانية)، أو في شأن مشاركة واسعة النطاق للتهديد ذاته على الرغم من أن الكائنات المهددة أساسًا تكون على مستوى الدولة والمجتمع (الإرهاب، المرض)»[194]. وبكلمات ويفر: «ما هو الأمن إذًا؟ بمساعدة نظرية اللغة، يمكن أن

---

(192) Joel Greenberg, «Double Take/Airport Security Designed to Delay: At Ben-Gurion Airport, Profiling is in and Checks are no Longer just about Security,» *Haaretz*, 6/7/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/features/double-take/double-take-airport-security-designed-to-delay-1.449230> (Accessed 8 July 2012).

(193) Barry Buzan and Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security*, Cambridge Studies in International Relations; 91 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003), p. 491.

(194) Giorgi Mekerishvili, «Macro-Securitization, Sovereignty and Hegemony,» (9 January 2008), on the Web: <http://www.shvoong.com/social-sciences/political-science/1742234-macro-securitization-sovereignty-hegemony/> (Accessed 26 September 2011)

نعتبر «الأمن» فعلًا خطابيًا. والأمن في هذا الاستخدام ليس ذا أهمية كدلالة تشير إلى شيء أكثر واقعية، فالكلام نفسه هو الفعل. وبالكلام يجري القيام بشيء ما (كما في المراهنة وقطع الوعود وتسمية سفينة). وبنطق كلمة «الأمن» يحرك ممثل دولة تطورًا معينًا إلى مجال معين، وبالتالي يدّعي امتلاك حق خاص في استخدام كل الوسائل الضرورية لمنعه»[195].

أثار تقويم مجال الأمن الذي يهتم بقضايا الهوية المجتمعية أسئلة في شأن توجهه البنائي الذي يرتكز في تحليل أفعال الكلام (بعد أعمال الفيلسوفين جون أوستن (J. Austin) وجون سيرل (J. Searle)) وإهمال أشكال التواصل الأخرى[196]. إضافة إلى ما سبق، تفترض مدرسة كوبنهاغن أن اللغة تتجاوز تشكيل تصورنا الواقع، وتعامل اللغة كأنها تحيل إلى ذاتها وتساوي بين الادعاءات الكلامية والواقع نفسه. والمهمة الرئيسة للفعل الخطابي، وفق مدرسة «إضفاء الطابع الأمني»، هي إِحداث توافق بين الجمهور و«الفاعل المؤَمِّن». ويردد بلزاك في نقده منهجية الفعل الخطابي التي اعتمدتها مدرسة كوبنهاغن كلمات فيتغنشتاين (Wittgenstein): «في هذا المخطط، ليس هناك مشكلة أمنية إلا من خلال لعبة اللغة»[197]. وللابتعاد عن إطار مرجعي شمولي ذاتي في تحليل إضفاء الطابع الأمني، يقدم نقد بلزاك إطارًا «براغماتيًا» استراتيجيًا يضع إضفاء الطابع الأمني في سياقه من حيث موقع السلطة للمصرح بالادعاءات الأمنية والهوية الاجتماعية لـ «الفاعل المؤمن» وطبيعة الجمهور المستهدف، ويسمح بوجود جماعات معارضة يمكن أن تقدم ادعاءات أمنية بديلة.

الغريب في التوجه اللغوي في دراسات إضفاء الطابع الأمني هو إهمالها الأدبيات الغنية في شأن السلطة واللغة والهيمنة، بحسب تقليد عمل تشومسكي (Chomsky) وهيرمان[198] (Herman)، وكيفية صنع التوافق المجتمعي.

---

(195) O. Waever, «Securitization and Desecuritization,» in: Ronnie D. Lipschutz, ed., *On Security*, New Directions in World Politics (New York: Columbia University Press, 1995), p. 55.

(196) Michael C. Williams, «Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics,» *International Studies Quarterly*, vol. 47, no. 4 (December 2003).

(197) Thierry Balzacq, «The Three Faces of Securitisation: Political Agency, Audience and Context,» *European Journal of International Relations*, vol. 11, no. 2 (2005), p. 181.

(198) Edward S. Herman and Noam Chomsky, *Manufacturing Consent: The Political Economy* =

كما أشير آنفًا، لا توضح أدبيات الأمن العلاقة بين إضفاء الطابع الأمني والمراقبة التي تمارسها الدولة من جهة، والعواقب الإنسانية الناجمة عن التقارب بينهما من جهة أخرى. والأكثر وضوحًا هو غياب ما يدعوه بيتر بورغس[199]، (P. Burgess)، في سياق خطاب عن «الحرب على الإرهاب» وفي الإشارة إلى المقابلة الإسرائيلية/ الفلسطينية، ممارسة الدولة «ترويع الآخرين». وجرت ذات مرة محاولات من بعض الحكومات (مثل كندا) لإدخال مفهوم الأمن البشري ليكمل أمن الدولة والأمن العسكري، إلا أن وزن الدولة واحتكارها وسائل العنف جعلا المخاوف الأمنية الإنسانية تابعة لأمن الدولة[200]. ولا يزال الضغط على أمن الدولة يُلحق خسائر بشرية مرتفعة عبر التطهير العرقي والتوجه نحو تحقيق تجانس للسكان في أجزاء مختلفة من العالم. ونتيجة ذلك، في رأي بعض الباحثين، هي أن سياسات إضفاء الطابع الأمني من الدولة القومية أنجزت عكس مقاصدها الأصلية عبر إطالة أمد الصراع وتقويض أمن الدولة[201].

في الاعتماد على تصور هابرماس (Habermas) لـ «الفعل التواصلي» باعتباره وسيلة لتعزيز الممارسة الديمقراطية في النقاش العام في شأن قضايا الأمن، يشير وليامز إلى أن نظرية إضفاء الطابع الأمني لمدرسة كوبنهاغن لا تزال مرتبطة جدًا بتحليل خطاب أفعال الكلام ولم تعالج حتى الآن الفعل التواصلي عبر الصور والوسائط الإلكترونية، وكيف يمكن أن يؤثر في الجمهور في سياق ثقافي واجتماعي يقع خارج مساحة التفاعل بين الفاعل الخطابي والجمهور المستهدف. وعادة ما يوضع السكان الفلسطينيون خارج هذا الخطاب الذي يجري أساسًا بين متحدث يهودي والجمهور اليهودي. والقصد هو استبعاد الفلسطينيين من المشاركة في النقاش العام في شأن القضايا الأمنية الوجودية كما يعرّفها صناع السياسات اليهود الإسرائيليون. وواقع الأمر، هناك فصل تام بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي بخصوص من الذي يمثّل قضايا المصلحة العامة والأمن.

= *of the Mass Media* (New York: Pantheon Books, 1988).

(199) J. Peter Burgess, «Editor's Comments,» *Security Dialogue*, vol. 33, no. 2 (June 2002).

(200) Elia Zureik and Karen Hindle, «Governance, Security and Technology: The Case of Biometrics,» *Studies in Political Economy*, no. 73 (Spring-Summer 2004).

(201) Klejda Mulaj, «Ethnic Cleansing and the Provision of In/Security,» *Security Dialogue*, vol. 38, no. 3 (September 2007).

3 - اللغة وعملية نزع الإنسانية

لا تقتصر لغة نزع الإنسانية على الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ إذ أعادت حوادث العراق، بعد الكشف عن معاملة محققين أميركيين للسجناء في سجن أبو غريب، ممارسة مألوفة للتعذيب، حيث تبرز الثقافة والدين والعرق في صوغ المواقف الرسمية لمسؤول السجن الأميركي[202]. إن نزع إنسانية الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ممارسة متكررة بين أعضاء المؤسسة الحاكمة، وإلى حد كبير جدًا بين الجمهور عمومًا. بيد أن البيانات التي كشفت في عدد من استطلاعات الرأي العام، تبين أن مواقف الجمهور اليهودي من الشباب والكبار من قضايا المواطنة وحقوق الإنسان لمواطني إسرائيل الفلسطينيين ملطخة بالعنصرية[203]. وعلى حد تعبير نيفي غوردون: «يقدِّم الفلسطينيون في كثير من الأحيان بوصفهم الأشرار: هم كائنات شريرة لا أخلاقية لا تهتم حقًا بقيمة حياة الإنسان. هم المحرضون والمعتدون والمهاجمون والإرهابيون المدفوعون بالعواطف والتطلعات اللاعقلانية والمتعصبة. ومن ناحية أخرى، يصوَّر الإسرائيليون غالبًا أنهم كائنات أخلاقية، حياة الإنسان ذات قيمة كبيرة بالنسبة إليهم، وأنهم يردون للدفاع عن الحياة وتأمينها فحسب، وهم ضحايا تحركهم حسابات عقلانية وهدفهم الرئيس حماية الحياة»[204].

---

(202) على المستوى الأيديولوجي، أصبح كتاب الباحث الأنثروبولوجي رافائيل باتاي العقل العربي (1973) الكتاب المقدس لتعريف الجيش الأميركي بالثقافة العربية، حيث قدم الثقافة العربية على أنها متخلفة وجامدة. وتعرضتُ بشكل مطول لأعمال باتاي قبل ثلاثة عقود. انظر: Zureik, *The Palestinians in Israel*, pp. 82-86.

للاطلاع على مناقشة حديثة لكتاب باتاي بخصوص دور اللغة في العراق، انظر: Seymour Hersh, «Torture at Abu Ghraib,» *New Yorker*, 30/4/2004; Tony Lagouranis and Allen Mikaelian, *Fear up Harsh: An Army Interrogator's Dark Journey through Iraq* (New York: Penguin, 2008), and Lila Rajiva, *The Language of Empire: Abu Ghraib and the American Media* (New York: Monthly Review Press, 2005).

(203) يكفي هنا أن نشير، كما أظهرت بيانات الرأي العام في أيلول/سبتمبر 2010، إلى أنه في الآونة الأخيرة، اعترف نحو ثلثي المراهقين الإسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 عامًا بأن العرب في إسرائيل لا يتمتعون بحقوق كاملة متساوية في إسرائيل، ومن تلك المجموعة، 59 في المئة يعتقدون أنه ينبغي ألا يكون للعرب حقوق متساوية كاملة.

(204) Neve Gordon, «Rationalising Extra-Judicial Executions: The Israeli Press and the Legitimisation of Abuse,» *International Journal of Human Rights*, vol. 8, no. 3 (Autumn 2004), p. 319.

بما أن القانون نادرًا ما يُطبَّق في حالات جنائية تتضمن ضحايا عربًا ووكلاء الدولة، فهذا دليل على أن الاستثناء هو القاعدة. على سبيل المثال، حُكم على الشرطي الذي أطلق النار وقتل مواطنًا عربيًا في أثناء احتجاج في عام 2006 بالسجن 30 شهرًا، وكان هذا استثناء. ويفيد مركز مساواة لحقوق العرب في إسرائيل الذي يتتبع مثل هذه الحوادث، بوجود 45 حالة أطلقت فيها الشرطة النار على مدنيين عرب ولم يجر التحقيق فيها رسميًا[205]. كانت هذه الحالة الوحيدة بإطلاق التي يدان فيها شرطي أو جندي جنائيًا منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر 2000. وعلى الرغم من أن 13 مواطنًا فلسطينيًا في إسرائيل قُتلوا في أثناء التظاهرات، لم توجَّه أي اتهامات ضد أي من رجال الشرطة المتورطين، وأغلق النائب العام القضايا كلها. والأسوأ من ذلك أن أيًا من التوصيات المعتدلة للجنة أور[206] للتحقيق في شأن سبل جَسْر الهوّة بين اليهود والعرب في كثير من نواحي الحياة المختلفة في إسرائيل لم تنفّذها الحكومة[207].

وكما هو متوقع، لا يختلف الوضع عندما يكون الضحايا فلسطينيين من الأراضي المحتلة في عام 1967. وفي ما يلي وصف الصحافي آفي يسسخروف من هآرتس للهيكلية المقسمة عرقيًا لنظام العدالة الجنائية الإسرائيلية: «تبين التجربة والإحصاءات أن تطبيق القانون الإسرائيلي متساهل بشكل ملحوظ عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع العنف ضد الفلسطينيين ... الشعور السائد (الأصيل بشكل مبرر) بين الفلسطينيين في الضفة الغربية هو أن دماءهم بلا ثمن. من الصعب أن تجد فلسطينيًا اليوم يبذل جهدًا للاتصال بالشرطة الإسرائيلية في شأن هجوم للمستوطنين، ما لم تساعده جماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية. ويرى الفلسطينيون في الأراضي أن القانون الإسرائيلي لا يطبَّق إلا إذا تعرض اليهود

---

(205) Jack Khoury, «Supreme Court Doubles Jail Term for Police Officer Convicted of Shooting Israeli Arab,» *Haaretz*, 21/7/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/national/supreme-court-doubles-jail-term-for-police-officer-convicted-of-shooting-israeli-arab-1.303206> (Accessed 28 September 2011).

(206) Or Commission, *Report of the State Commission of Inquiry to Investigate the Clashes between the Security Forces and Israeli Citizens in October 2000* (Jerusalem: Government Printing Press, 2003) [Hebrew].

(207) Marwan Dalal, *October 2000: Law and Politics before the Or Commission of Inquiry*, Edited by Rina Rosenberg; Translation by Gabrielle Rubin (Shafaamr, Israel: Adalah, Legal Center for Minority Rights in Israel, 2003), and Yoav Peled, «Restoring Ethnic Democracy: The Or Commission and Palestinian Citizenship in Israel,» *Citizenship Studies*, vol. 9, no. 1 (February 2005).

للأذى، في حين يجري التعامل مع الحوادث التي يجري فيها قتل الفلسطينيين، أو ضربهم أو جرحهم بعجالة في أحسن الأحوال، وفي أكثر الأحيان، يجري تجاهلها تمامًا»[208].

ليس من غير المألوف أن تصادف تصريحات عنصرية غير مهذبة من قادة إسرائيليين. وبحسب روبرت فيسك[209]، في آب/أغسطس 2000، وصف إيهود باراك الفلسطينيين بالتماسيح. ووصف رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه يعلون الفلسطينيين مرة بأنهم «مظهر سرطاني»، وساوى بين العمل العسكري في الأراضي المحتلة ضدهم و«العلاج الكيماوي». وفي آذار/مارس 2001، دعا وزير السياحة الإسرائيلي في ذلك الوقت، رحبعام زئيفي [الرئيس] عرفات بـ «العقرب». وأشار رافائيل إيتان، رئيس أركان إسرائيلي سابق، إلى الفلسطينيين بأنهم «صراصير في زجاجة». وسمّاهم مناحيم بيغن «وحوشًا ذات رجلين». ومنذ عقد من الزمان، سمّاهم الزعيم الروحي لحزب شاس «الأفاعي»، واقترح أن الله يجب أن يرسل «النمل» الفلسطيني إلى الجحيم. ويكشف تجديد هذه التسميات لروايات أحدث، ففي آب/أغسطس 2010، أعلن الحاخام عوفاديا يوسف نفسه أن «الله ينبغي أن يبتلي» الفلسطينيين «بالطاعون»[210]. وتلتقط الصحافية أميرة هاس منطق العدالة الإسرائيلية عندما يتعلق الأمر بضحايا عرب على أيدي وكلاء الدولة: «لو دعا أي شخص في العالم إسرائيل بـ «الخرّاج»، لأطلقنا موجة من الاحتجاجات، ولكان باحثو معاداة السامية حاضروا عن المفردات التي استعارها النازيون من علم الأمراض وعلم الأحياء الدقيقة (وينطبق ذلك على محمود أحمدي نجاد)، لكن عندما استخدم نائب رئيس وزراء إسرائيل وعضو حزب العمل استعارة مرَضية للحديث عن قطاع غزة هذا الأسبوع («غزة خراج،

---

(208) Tal Dahan, *The State of Human Rights in Israel and in the Occupied Territories: 2009, Report*, Translated by Adina Sacks and Scott Ratner (Jerusalem: Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2009), on the Web: <http://www.acri.org.il/pdf/state2009en.pdf> (Accessed 11 April 2010).

(209) Robert Fisk, *The Great War for Civilization: The Conquest of the Middle East* (New York: Random House, 2005), p. 507.

(210) Y. Oveida, «Israel Rabbi Calls for 'plague' on Mahmoud Abbas,» (BBC, 30 August 2010), on the Web: <http://www.bbc.co.uk/news/world.middle-east-11127402> (Accessed 27 September 2011).

قيح مزعج» في الأصل)، لم ينزعج أحد. يسمح لنا دائمًا بفعل ما لا يُسمح به للآخرين»[211].

كرر نتنياهو، متحدثًا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2011، أن الفلسطينيين يجب أن يعترفوا بيهودية الدولة التي 20 في المئة من مواطنيها ليسوا يهودًا، كشرط مسبق للسلام[212]. وفي خطاب أمام الكنيست عشية زيارته إلى الولايات المتحدة، كرر نتنياهو الشروط نفسها تمهيدًا للمفاوضات مع الفلسطينيين[213]. وأعلن أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، في الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 أن «من دون الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي واللاجئين لن يكون هناك سلام مع الفلسطينيين»[214]. والنتيجة المترتبة عن هذا الموقف واضحة إنه: يستبعد عودة أي لاجئ فلسطيني إلى دياره في إسرائيل، وأنه يسلب المواطنين غير اليهود في الدولة حقوقهم العالمية.

يشكّل الفلسطينيون ما يسمّيه الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبن هذا النوع من الأحياء[215] الذين لا تنطبق عليهم القوانين العالمية للإنسانية، كما يقول. وبالنسبة إلى إسرائيل، يستحق الفلسطينيون، ولا سيما أولئك الذين يقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن يوجدوا في أحوال «الحياة العارية». الحد الأدنى من الوجود مسموح، لكن غير مستحسن. ويجري على الدوام تعليق للقانون عندما يتعلق الأمر بتصحيح المظالم الفلسطينية. وسرعان ما تستشهد إسرائيل

---

(211) Amira Hass, «Israel's Qassam strikes on Gaza: Vilnai Is Depending on Israelis' Total Indifference to Our Qassams: Our Soldiers' Nearly Daily Firing on Gaza Civilians, Regularly Wounding and Sometimes Killing them,» *Haaretz*, 29/12/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/israel-s-qassam-strikes-on-gaza-1.333950> (Accessed 29 December 2010).

(212) Israel Ministry of Foreign Affairs (IMFA), «Remarks by PM Benjamin Netanyahu to the U. N. General Assembly,» (23 September 2011), on the Web: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Speeches+by+Israeli+leaders/2011/Remarks_PM_Netanyahu_UN_General+_Assembly_23-Sep-2011.htm> (Accessed 17 September 2007).

(213) Ethan Bronner, «Israel Leader Outlines Points before U.S. Trip,» *New York Times*, 16/5/2011, on the Web: <http://www.nytimes.com/2011/05/17/world/middleeast/17mideast.html?ref=global-home> (Accessed 17 May 2011).

(214) IMFA, «Remarks by PM Benjamin Netanyahu».

(215) Giorgio Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*, Translated by Daniel Heller-Roazen, Meridian (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998).

عادة بـ «الأمن القومي» لتبرير أفعالها القاتلة. حياة المواطنين الفلسطينيين في الدولة في حالة دائمة من الطوارئ، حيث الاستثناء من التطبيق الشامل للقانون هو القاعدة. وينظر إلى الحياة في إسرائيل، كدولة استعمارية، بشكل أفضل من منظور عرقي، حيث الإثنية والعرق يحكمان معاملة مواطنيها.

في أحسن الأحوال، يعامَل الفلسطينيون في إسرائيل بوصفهم «مجتمعًا مشتبهًا به» يجب أن تراقبه عن كثب مختلف مؤسسات الدولة والجمهور اليهودي. يبقى المشروع الصهيوني في حالة استنفار قصوى (Full Throttle)، تماشيًا مع ما حلم به مؤسسو الدولة، فالقيادة الحالية والمستقبلية لن يهدأ لها بال حتى يخفض الوجود الفلسطيني في إسرائيل بشكل ملحوظ، ما يعني، وفق آخر تصريحات لليبرمان في الأمم المتحدة، مبادلة الأراضي بسكانها العرب في إسرائيل بدولة فلسطينية بانتوستانية في الضفة الغربية. ولهذا، فإن محادثات السلام الجارية بين الفلسطينيين وإسرائيل مشروع وهمي لتحقيق سلام حقيقي، ما لم تستسلم القيادة الفلسطينية تمامًا للإملاءات الإسرائيلية والضغط الأميركي، أو حتى توافق إسرائيل على تسوية حقيقية.

استنتاجات

اقتفى هذا البحث أثر التصورات الصهيونية عن الفلسطينيين والأرض التي يعيشون عليها، وأظهر أنه في حين وجدت انحرافات وتفسيرات مختلفة بعض الشيء للصهيونية بين المتحدثين باسم الصهيونية وأنصارهم، كانت هناك ولا تزال نواة جوهرية ثابتة تصنّف المواقف تجاه الفلسطينيين، من مواطني إسرائيل كانوا أم يقيمون في الأراضي المحتلة: كيفية التأثير في إدارة السكان والسيطرة على الأراضي لضمان الهيمنة اليهودية الدائمة في فلسطين التاريخية. وكحال المشروعات الاستعمارية عمومًا، جرى التفكير في تبادل الأراضي ومصادرتها وتهجير السكان أو تبادلهم أو طردهم تمامًا. وفي بعض الأوقات الحاسمة مارستها القيادة الصهيونية بأطيافها السياسية المختلفة. ومع التطهير العرقي، وصلت هذه الممارسات إلى ذروتها عشية إقامة الدولة في عام 1948، ويجري الآن المجاهرة بها وممارستها حيال الضفة الغربية.

أكدتُ أنه على الرغم من أن هذه المواقف تعكس أيديولوجيا خاصة بالصهيونية يجري صوغها بشكل متزايد بلغة الأمن واسترداد الأراضي والدعوات الدينية، فإن المشروع في الأساس علماني ومتجذر في الشخصية الاستعمارية للحركة الصهيونية وتجلياتها في إسرائيل 1948 وفي التوسع اللاحق عبر النشاط الاستيطاني في أراضي 1967. وكي تنجح هذه التجربة، يجب أن يكون هناك خطاب ثابت يجرّد السكان الفلسطينيين الأصليين من الإنسانية. واستخدمتُ لغة إضفاء الطابع الأمني بطريقة مقنعة لتبرير تعليق حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين. وبدراسة استخدام اللغة، أثبتنا الأساس الأيديولوجي للخطاب الذي شكّل (ولا يزال يغذي) موقف الدولة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

الفصل الثاني

الأبارتهيد المائي: الاستخدام غير العادل والتوزيع غير المعقول للمياه في إسرائيل وفلسطين

هيلِل إلفِر

يُعدّ الشرق الأوسط أحد أكثر مناطق العالم جفافًا ونُدرة في المياه، وله تاريخ طويل من الصراعات على المياه يمتد إلى خمسة آلاف عام. وتفاقم الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، إلى جانب النزاع الإثني والديني المتواصل، أو تحجب، المشكلات المعتادة المرتبطة بأهمية الموارد الطبيعية من قبيل النفط والماء. وفي الأعوام الأخيرة، ونظرًا إلى التأثيرات غير الملائمة الناجمة عن التغير المناخي، أصبحت نُدرة المياه العذبة مصدر قلق لمخططي الأمن القومي في المنطقة وغيرها. وفي السياق الإسرائيلي والفلسطيني، لا يُعدّ تقاسم المياه العذبة مجرد مصدر آخر للصراع على الموارد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل يمثل أيضًا انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية وللقانون المائي الدولي ومبادئ القانون الإنساني الدولي.

ولّدت العلاقة المعقدة العميقة المستمرة بين إسرائيل والفلسطينيين أحد أكثر الصراعات عداوة وطولًا في عصرنا. وثمة احتمال أكبر للوصول إلى طريق مسدودة في مسألة المياه أكثر مما هو بالنسبة إلى أي من جوانب الصراع الأخرى. وعلى الرغم من هذا، لم تعُامل المياه في الأغلب بعتبارها جانبًا بارزًا في المواجهة بين الطرفين. وعلى الرغم حتى من المظالم القاسية ونُدرة المياه ومشكلات الصرف الصحي المهددة الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغزة، فإن

المياه لم تعُامل عمومًا كجانب بارز من جوانب المواجهة بين الشعبين، إذ تمثل مسألة المياه عبئًا على قابلية حياة الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومع ذلك أُهملت فعليًا حتى وقت طويل في معظم المحادثات المتعلقة بالصراع. ويبدو المجتمع الدولي غير مكترث بالحاجة إلى التعامل مع المياه باعتبارها إحدى القضايا الكبرى التي يجب معالجتها في أي مسعى جدي لإقامة سلام دائم وعادل. إن قتل المتظاهرين وإصابتهم وهدم المنازل هي من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان. وفي المقابل، إن الآبار الجافة وقنوات المجاري المكشوفة والافتقار إلى نظام جر المياه النظيفة، هي حوادث غير مثيرة، ما يفسر عدم اهتمام الوسائل الإعلامية بها. ويبدو أن الفلسطينيين أنفسهم غير قلقين بما يكفي في شأن سرقة إسرائيل مياههم الجوفية وسوء استخدامها لها. ورأى بعضهم أن عدم الاهتمام النسبي هذا يعود إلى أن معظم كميات هذه المياه هي مصادر تحت الأرض غير مرئية مباشرة[1].

جرى مؤخرًا تجاوز هذا الإهمال، وأصبح ينظر إلى المياه على نحو متزايد باعتبارها قضية بالغة الأهمية. ففي العقود الأخيرة أو نحو ذلك، أدى تزايد السكان إلى تزايد استعمالات المياه نظرًا إلى أسلوب الحياة الحديث واستخدام التكنولوجيا، علاوة على أن التغير المناخي جعل نُدرة المياه العذبة مشكلة عالمية رئيسة. وبموازاة التوجهات العالمية، أصبح الأبارتهيد المائي والمظالم في الأراضي الفلسطينية، أكثر من السابق، موضوعًا ظاهرًا وقابلًا للنقاش بين الأكاديميين الذين يعملون على مسألة مياه الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني[2].

---

(1) على سبيل المثال في: Raja Shehadeh, *Occupier's Law: Israel And the West Bank.*

يكرس المؤلف 45 صفحة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي في الضفة الغربية، وصفحة واحدة فقط لمصادرة إسرائيل المياه. انظر:

Hilal Elver, «Palestinian/Israeli Water Conflict and Implementation of International Water Law Principles,» *Hastings International and Comparative Law Review* (*HICLR*) vol. 28, no. 3 (Spring 2005), p. 423, Footnote 4.

(2) إلى جانب الكتب الأكاديمية العديدة تعمل جهات عدة وتنشر تقارير شاملة عن الأبارتهيد المائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منها: منظمات غير حكومية فلسطينية مثل الحق، مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في حالات الطوارئ EWASH؛ ومنظمات غير حكومية دولية مثل العفو الدولية، أوكسفام، أنقذوا الأطفال، مشروع الكوكب الأزرق؛ ومنظمات دولية مثل منظمة الصحة =

ثمة ثلاثة أهداف للتحليل الذي أقدمه في هذه الدراسة: أولًا، تحديد إن كانت مبادئ القانون المائي الدولي قابلة للتطبيق في حالة فلسطين وإسرائيل، نظرًا إلى الشروط غير المتوازنة، والمظالم والنشاط غير الشرعي الذي ترتكبه إسرائيل. تحاجج الدراسة بأن المبادئ المحورية في القانون المائي الدولي، «الاستخدام العادل للموارد المائية المشتركة» و«التعاون الدولي»، مستحيلة التحقيق تقريبًا إذا ما أخذنا في الحسبان السياق السياسي الإسرائيلي والفلسطيني.

ثانيًا، تقديم الحقائق من منظور يعتبر إسرائيل قوة احتلال تقع تحت طائلة القانون الإنساني الدولي الذي يحظر تدمير البنى في الأراضي المحتلة، والذي يكون من شأنه حرمان السكان المدنيين المحميين قانونيًا من الغذاء والماء، وربما يؤدي إلى تهجيرهم قسرًا. إن إسرائيل مسؤولة بوصفها قوة احتلال عن حُسن حال السكان المحليين، بما في ذلك ضمان تزويدهم بمياه كافية وخدمات صرف صحي والحفاظ على صحتهم العامة وسلامتهم. وأهملت إسرائيل مسؤولياتها أو تصرفت خلافًا لهذه المسؤوليات المُلقاة على عاتقها بموجب القانون الإنسان الدولي، كما انتهكت قرارات الأمم المتحدة في شأن حماية المياه وإتاحتها مع البنى التحتية الكافية لخدمات الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الهدف الثالث تقويم الوضع من منظور مبادئ حقوق الإنسان. إن السيطرة الإسرائيلية الحصرية تقريبًا على جميع مصادر الثروة المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والناجمة عن الاحتلال المديد تشكل عقبة رئيسة أمام وصول الفلسطينيين إلى حقهم في المياه وخدمات الصرف الصحي، وعاملًا في الإنكار المتواصل لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. إن لانتهاكات حقوق المياه والصرف الصحي تأثيرات سلبية في حقوق أخرى مثل الحق في مستويات معيشية ملائمة والحق في الصحة والحق في الغذاء والحق في العمل، وقبل أي شيء، الحق في تقرير المصير. وإجمالًا، أدّى الاستخدام والتوزيع غير المتساويين للمياه والتسعير

= الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة حول العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

غير العادل للمياه المستخرجة من الخزانات الجوفية للضفة الغربية للفلسطينيين والمستوطنين اليهود غير الشرعيين، إلى اعتماد شامل للفلسطينيين في وصولهم إلى المياه على الشروط التي تفرضها إسرائيل، وهذا كله يفهم على نحو أفضل كـ «أبارتهيد مائي»[3]. وثّقت هذه الحقائق على الأرض منظمات حقوق إنسان دولية معترف بنشاطها ونزاهتها، ومنظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي[4].

أبدأ بالموارد المائية المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأعرض خريطة مائية - سياسية للمنطقة في فترة ما بعد عام 1967، والهيكلية القانونية التي انبثقت من عملية سلام أوسلو التي تحكم مسألة المياه. وأناقش بعدها الاستخدام غير المتكافئ وغير المنصف لموارد المياه بين الإسرائيليين والمستوطنين والفلسطينيين في مناطق مختلفة مثل الضفة الغربية والمنطقة (ج) والقدس الشرقية وغزة. ثم أناقش في تقديمي الهيمنة المائية لإسرائيل عن طريق الاحتلال والاستيلاء على، وتدمير، النظام المائي الفلسطيني وتدميره في الوقت نفسه الذي تطور فيه نظامًا مائيًا عالي التقنية. هذا يقود التقديم إلى النظر في الاعتبارات البيئية وتأثير التغير المناخي في الموارد المائية. وفي النهاية أختم التقديم بتأملٍ وجيز في مسعى الأمم المتحدة إلى إدراج حقوق المياه ضمن الإطار الواسع لحماية حقوق الإنسان، وإمكان تنفيذ هذه الآلية في السياق الفلسطيني - الإسرائيلي.

أولًا: الموارد المائية المشتركة والسياسة المائية بعد عام 1967

هناك موردان مائيان رئيسان مشتركان بين إسرائيل والفلسطينيين:

- المياه السطحية: حوض نهر الأردن، أي نهر الأردن ونهر اليرموك اللذان تتشاركهما إسرائيل ولبنان والأردن وسورية والفلسطينيون. وعلى الرغم من الضغط الاقتصادي والوطنية التنافسية، يوفر نهر الأردن مثالًا ساطعًا للأهمية

---

(3) استخدم مفهوم الأبارتهيد المائي في تقرير أصدرته في عام 2013 منظمة الحق، وهي منظمة حقوق إنسان فلسطينية، والتقرير بعنوان: Elisabeth Koek, *Water for One People Only: Discriminatory Access and 'Water-Apartheid' in the OPT* (Ramallah, Palestine: Al-Haq, 2013), on the Web: <http://www.alhaq.org/publications/Water-For-One-People-Only.pdf>.

(4) «West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development,» (Report; no. 47657-GZ, World Bank, Washington, DC, April 2009), on the Web: <http://unispal.un.org/pdfs/47657-GZ.pdf>.

الاستراتيجية للمياه بوصفها موردًا نادرًا. إنه أحد أصغر الأنهار طولًا (200 ميل) إلى جانب أنه نهر متوسط الغزارة.

- **موارد المياه الجوفية:** تتكون من الخزانات الجوفية الجبلية التي تمتد من الضفة الغربية إلى إسرائيل وهي ثلاثة أحواض (الغربي والشرقي والشمالي الشرقي)؛ وثمة خزان جوفي ساحلي يوازي شاطئ البحر المتوسط تعدّ نهايته الجنوبية المورد الوحيد لغزة من المياه العذبة.

الخزانات الجوفية الجبلية، وهي المياه الجوفية المشتركة الأكثر إثارة للنزاع القانوني والسياسي في المنطقة، تقع بشكل رئيس تحت أراضي الضفة الغربية. وتتمتع الضفة الغربية بمناخ شبه رطب حيث الهطولات المطرية الغزيرة تزوّد الخزان الجوفي بمعدلات عالية من المياه الجوفية. كما تتمتع ببنية جيولوجية تحت الأرض ذات قدرة على خزن المياه الصالحة للشرب.

ترشح المياه الجوفية وتنفذ إلى إسرائيل عبر الخط الأخضر، لكن الخزان الجوفي المركّب برمته يقع تحت سيطرة إسرائيل كليًا نظرًا إلى الشروط والأوضاع التي فرضها الاحتلال المديد. هذه الكتل المائية الثلاث (الغربي والشرقي والشمالي الشرقي) التي تشكل الخزان الجوفي الجبلي المركزي هي المصادر المائية الأكثر أهمية والتي يبلغ حجمها 600 مليون متر مكعب تقريبًا، أي 60 في المئة من الموارد المائية لإسرائيل. ومن بين هذه الأحواض الثلاثة يعدّ الخزان الجوفي الغربي الاحتياطي المائي الجوفي الأكثر نقاء وغزارة في المنطقة.

في أعقاب حرب عام 1967، تغيرت على نحو دراماتيكي الخريطة المائية - السياسية للشرق الأوسط، حيث كسبت إسرائيل موارد مائية مهمة عبر استيلائها على اثنين من منابع نهر الأردن الثلاثة، ووصلت إلى ضفة النهر بأكمله، وسيطرت على مناطق تغذية الخزانات الجوفية الجبلية التي تزوّد إسرائيل حاليًا بثلث حاجاتها من المياه العذبة. وباحتلالها مرتفعات الجولان السورية، سيطرت إسرائيل أيضًا على رافد بانياس. وبعد غزو لبنان في عام 1982، حافظت إسرائيل على سيطرة فاعلة على رافد الحاصباني وعلى نهر الليطاني الاستراتيجي. وعندما انسحبت من الجنوب اللبناني كله تقريبًا في عام 2000، فقدت السيطرة المباشرة على هذه المياه.

حُرم الفلسطينيون منذ عام 1967 الوصول إلى نهر الأردن بسبب احتلال إسرائيل وادي نهر الأردن، وأصبحت تتحكم حاليًا بـنهر الأردن كله. وحتى لو استطاع الفلسطينيون الوصول إلى النهر فلن يكون لذلك قيمة كبيرة، إذ سيكون عليهم التعامل مع جدول موحل مالح قليلًا ما عاد ملائمًا للاستخدام المثمر، بسبب مشروعات التطوير والتنمية العديدة التي نفذتها بشكل أحادي الدول المتشاطئة على النهر: إسرائيل وسورية والأردن. يضاف إلى ذلك أن في دول الحوض الثلاث معدلات نمو سكاني تُعدّ من بين أعلى المعدلات في العالم.

لم تسمح إسرائيل للفلسطينيين بحفر بئر واحدة في الحوض الغربي من الخزان الجوفي الجبلي نظرًا إلى ضمها فعليًا الضفة الغربية بعد حرب 1967. ويُطلب من الفلسطينيين أن يمروا، من أجل السماح لهم بالحفر، عبر عملية ترخيص مرهقة تتحكم فيها السلطات الإسرائيلية. ومعظم طلبات الترخيص يرفض بداعي الاستخدام الزائد والحاجة المتزايدة، وبسبب البيروقراطية المرهقة والعدائية.

خلافًا للادعاءات الإسرائيلية، تُعدّ فلسطين غنية فعليًا بالموارد المائية، لكن التوزيع غير المتساوي للمياه يفيد المستوطنين الإسرائيليين، في حين يكافح الفلسطينيون للحصول على أبسط الحاجات المائية. وعلى الرغم من التوقع التحذيري بعدم كفاية مخزونات التزود بمياه الشرب بحلول عام 2040 استنادًا إلى النمو السكاني المتوقع في فلسطين والأردن وإسرائيل، فإن المياه ليست نادرة في المنطقة ولم تكن كذلك[5].

ذكرت دراسة أعدها البنك الدولي أن «حوالى 85 في المئة من تغذية الخزان الجوفي الغربي بالمياه العذبة المتجددة عالية الجودة تنبع من الأراضي الفلسطينية، لكن الجيش الإسرائيلي يحدد للفلسطينيين 6 في المئة فقط من هذا المورد النفيس، ولو حظي الفلسطينيون بالوصول إلى مجرد نصف الحصيلة المستدامة من هذا الخزان الجوفي فإن تزويد المياه الكلي في الضفة الغربية سيتضاعف»[6].

(5) «Thirsting for Justice: Israel's Control of Water in the Occupied Palestinian Territory,» on the Web: <http://www.thirstingforjustice.org>.

(6) Susan Koppelman and Zayneb Alshalalfeh, *Our Right to Water: The Human Right to Water in Palestine* (Ottawa: Blue Planet Project, 2013).

يتموضع الخزان الجوفي على جانبي الخط الأخضر، لذلك من المفترض أن تكون لمياهه صفة الموارد الدولية، على الرغم من أن إسرائيل والمستوطنين في الضفة الغربية والفلسطينيين يطالبون حصريًا باستخدامها والسيطرة عليها. إجمالًا، تسيطر إسرائيل حاليًا على مياه نهر الأردن كلها؛ وتستخدم 85 في المئة من مياه الخزانات الجوفية ضمن أراضي الضفة الغربية، في حين يتلقى الفلسطينيون 15 في المئة فقط.

ثانيًا: اتفاقية أوسلو ولجنة المياه المشتركة

كانت المياه إحدى المجموعات الخمس في القضايا التي يجب حلها في عملية التفاوض في أوسلو. وفي عام 1995، وبموجب الملحق الثالث من الاتفاقية، أسست هيئة المياه الفلسطينية، لكن المسألة الجوهرية المتعلقة بإدارة نظام المياه في الضفة الغربية أُرجأها الطرفان إلى المراحل النهائية من المفاوضات. وكان من المفترض بما سُمّي مفاوضات الوضع النهائي أن تبدأ في أواسط عام 1996، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن. وأكد إعلان الملحق الثالث وبشكل ضبابي، وهو لم يُنفذ أبدًا، أن المبدأ النواة في القانون المائي الدولي المتعارف عليه يتطلب «التعاون» بغية تحقيق «المنفعة العادلة من المياه المشتركة».

في ظل إطار أوسلو، أسست إسرائيل والسلطة الفلسطينية لجنة المياه المشتركة كي تدير شؤون الخزانات الجوفية الجبلية الحدودية وتدعم التطوير المستدام لقطاع المياه الفلسطيني. ظلت اللجنة تجتمع بانتظام كي تدير ما سُمّي «الموارد المائية المشتركة»، وهو أسلوبٌ يعني أنه حوفظ على التعاون الدولي حتى خلال أعمال العنف إبان الانتفاضة الثانية (2000-2005)، وهذا أمر لم تصل إليه أي لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة أخرى إبان فترة الاضطراب هذه.

وفقًا للقانون المائي الدولي، تعمل اللجان المشتركة بهدف التعاون بين البلدان المتشاطئة، لكن إذا كانت الأطراف على هذا القدر من اللاتساوي واللاتكافؤ، يصبح الواقع الفعلي للتعاون الدولي عرضة لخطر التسوية المذلّة. وتتألف لجنة المياه المشتركة من عدد متساوٍ من الفلسطينيين والإسرائيليين ولها وظيفة تتمثل بالموافقة على المشروعات الفلسطينية المتعلقة بالمياه. ويجب أن

تحظى القرارات بالإجماع، وهذا يمنح إسرائيل الفيتو على أي قرار. يضاف إلى ذلك أن المشروعات المخصصة للمنطقة (ج) من الضفة الغربية تتطلب تصريحات من 13 قسمًا من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وكان هذا الطابع الإشكالي للجنة المياه المشتركة عرضة لانتقاد عدد من خبراء السياسات المائية باعتباره «هيمنة تلبس ثوب التعاون» و«مظهر خادع عن التعاون»[(7)]، بل وحتى «أبارتهيد مائي»[(8)]. وشرح جان سيلبي (Jan Selby) عمليات اللجنة طوال سبعة عشرة عامًا، مستخلصًا أن اللجنة عملت كجزء من الجهاز الأيديولوجي للهيمنة الإسرائيلية.

نشأت الصعوبات التي تعترض سبيل التأسيس والاستخدام التعاوني لموارد المياه المشتركة بخصوص عدد من أحواض الأنهار في المنطقة مثل النيل والفرات ودجلة، حيث الدول المتشاطئة غير متكافئة أيضًا في القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، لكن كل حالة تختلف دراماتيكيًا عن الحالة الأخرى تبعًا لاختلاف الأوضاع السياسية والمائية والاقتصادية. وطبقًا لاكتشافات أساسية وصلت إليها دراسة سيلبي، فإن التعاون المائي غير محايد سياسيًا أبدًا، وليس حميدًا دائمًا، حيث يتناقض أحيانًا مع أهداف السلام والتنمية المستدامة. وفي حالة إسرائيل وفلسطين، أورد سيلبي ملاحظات عدة متميزة تكشف العواقب المختلفة لعلاقات القوة غير المتكافئة[(9)]:

- ارتبط التعاون المائي الإسرائيلي - الفلسطيني بتفاقم خطر في أزمة التزود بالمياه عند الفلسطينيين، إذ مارست إسرائيل الفيتو في اللجنة ورفضت كل طلب فلسطيني منفرد لحفر آبار جديدة في الحوض الغربي من الخزان الجوفي الجبلي، وتمت الموافقة على شبكات مياه محلية صغيرة فحسب. وفي أثناء ذلك، أنشأت إسرائيل تحسينات متكررة في أنظمة المياه الأكثر ضخامة في مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية.

---

(7) *Troubled Waters - Palestinians Denied Fair Access to Water: Israel - Occupied Palestinian Territories* (London: Amnesty International, [2009]), on the Web: <https://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/027/2009/en/e9892ce4-7fba-469b-96b9-c1e1084c620c/mde150272009en.pdf>.

(8) Jan Selby: «Water Cooperation - or Instrument of Control?,» (Global Insights, Policy Brief; 5, March 2013), and «Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee,» *Water Alternatives*, vol. 6, no. 1 (2013), pp. 1-24.

(9) المصدر نفسه.

- وافقت سلطة المياه الفلسطينية على نحو مكشوف على كل طلب إسرائيلي لإنشاء مرافق مياه جديدة لإمداد مستوطنات الضفة الغربية. حصل هذا الأمر باعتراف محمود عباس (رئيس السلطة الفلسطينية) وهذا يمثل أول دليل على منح السلطة الفلسطينية ضمنيًا موافقتها الرسمية على أجزاء من برنامج توسيع الاستيطان.

- لم يقف المانحون الدوليون في وجه استخدام إسرائيل لجنة المياه المشتركة كأداة للسيطرة. وعرف بعض المانحين أن الموافقة على المشروعات مرتبطة بالموافقة الضمنية للسلطة الفلسطينية على البنى التحتية للمستوطنات، لكنهم فضلوا البقاء صامتين في هذه القضية.

نتيجة لإطار أوسلو، كان لدى السلطة الفلسطينية أساس ضعيف للاستناد إليه في تحدي مصادرة إسرائيل للمياه طوال الأعوام العشرين المنصرمة. وفي الواقع، تدهور مدى وصول الفلسطينيين إلى المياه وخدمات الصرف الصحي منذ أوسلو. ونظرًا إلى القيود الكثيرة فإن ما يزيد قليلًا على ثلث الأراضي الصالحة للري في فلسطين هي مروية فعليًا، وهذا يكلف الاقتصاد خسارة 11000 فرصة عمل كل سنة و10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وانكمشت مساهمة قطاع الزراعة في الاقتصاد من 28.5 في المئة في عام 1993 إلى 5 في المئة في عام 2013. ونتيجة ذلك، أُنهك هذا البعد الحيوي للاقتصاد الفلسطيني[10].

بعد الإخفاقات في إحراز تقدم عبر عملية سلام أوسلو، نشأت معظم التوترات الشديدة بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل بفعل التوسع الدراماتيكي في المستوطنات الإسرائيلية. إن استخدام المستوطنين الجائر والكثيف للمياه أضاف عقبة سياسية كبرى إلى التحدي الهائل السابق لحل الصراع الأساسي. وإن تطوير أنظمة تجهيز وتركيب مائية قوية وفاعلة وإنشاء آبار أعمق في المستوطنات اليهودية تسبب بجفاف الآبار الفلسطينية الأقدم.

(10) Visualizing Palestine and EWASH, «Not Enough Water in the West Bank?,» (Jadaliyya (Website), 26 March 2013): <http://www.jadaliyya.com/pages/index/10732/not-enough-water-in-the-west-bank>.

ثالثًا: مخطط الاستهلاك المائي
الأبارتهيد المائي والتمييز العنصري

هناك تضارب مهم في نسب الاستهلاك المائي وشروطه بين الإسرائيليين والمستوطنين والفلسطينيين. ونلاحظ أشنع حالات التمييز عند المقارنة بين المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والمجتمعات المحلية الفلسطينية المجاورة. ففي حين أن معدل استهلاك المياه في إسرائيل نفسها يصل إلى حوالى 300 ليتر لكل فرد في اليوم، وهو يتجاوز بأربع مرات معدل الاستهلاك الفلسطيني، نجد أن استهلاك المستوطنين الإسرائيليين أعلى بكثير. فعلى سبيل المثال، تستهلك مستوطنات كاليا وميتزي شاليم ما يزيد على 700 ليتر لكل فرد في اليوم، في حين أن القرى الفلسطينية الأقرب إليها تحظى بـ 20 ليترًا فقط لكل فرد في اليوم. ونتيجة ذلك، تعدّ المجتمعات المحلية الفلسطينية جافة فعليًا، وتكشف عن فروق صارخة مع المستوطنات الإسرائيلية الخصبة الخضراء المحاذية لها.

طبقًا لتقرير أصدرته منظمة العفو الدولية، فإن «المستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم 450000 الذين يعيشون في الضفة الغربية يستخدمون من المياه ما يقارب أو يزيد على ما يستخدمه السكان الفلسطينيون البالغ عددهم 2.3 مليون». وفي الضفة الغربية، هناك 400000 فلسطيني تقريبًا يعيشون في مجتمعات محلية، نظام المياه فيها إمّا محدود جدًا أو لا توجد فيها مياه جارية[11].

يشير تقرير البنك الدولي إلى أنه بعد الفاقد المتسرب من الشبكة فإن معدّل الاستهلاك المائي الصافي في المنازل الفلسطينية هو 50 ليترًا (13.2 غالون) لكل شخص في اليوم. وهذا الرقم يمثل 50 في المئة أقل من الحصة اليومية الدنيا التي تنصح بها منظمة الصحة العالمية والبالغة 100 ليتر[12]. وكي نضع هذه الكمية القليلة من المياه في سياق محدد، علينا أن نلاحظ أن حمامًا سريعًا للفرد يستهلك 50 ليترًا من المياه، وأن تنظيف المرحاض يستهلك 9 ليترات (2.4 غالون)[13].

---

(11) *Troubled Waters - Palestinians Denied Fair Access to Water.*

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه.

في المقابل، أصبح وادي نهر الأردن موقعًا للصناعة الزراعية في المستوطنات تدر ملايين عدة من الدولارات. ويتلقى كل واحد من المستوطنين البالغ عددهم 9400، ما يزيد على ستة أضعاف ما يتلقاه الفلسطيني. والأسواق الأوروبية مليئة بالسلع الزراعية الآتية من المستوطنات على الرغم من عدم شرعية هذه المستوطنات. وعلى سبيل المثال، كل حبة خوخ من المستوطنات يستهلكها المواطنون البريطانيون تعادل 140 ليترًا من المياه الفعلية التي اختُلست من حصص الفلسطينيين.

أخيرًا، بعد ضغط كبير من الرأي العام، أصدرت الجماعة الأوروبية قانونًا في تموز/ يوليو 2013 يقيد بيع منتوجات المستوطنات في الأسواق الأوروبية[14]. وقبل ذلك بأعوام عدة، أوضحت محكمة العدل الأوروبية أن منتوجات المستوطنات ليست مؤهلة للمعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

1 - المنطقة (ج): سياسة الحلقة المفرغة

يتجلى التمييز في سياسة إسرائيل الروتينية القائمة على تدمير البنى التحتية الضرورية للمياه والصرف الصحي العائدة إلى الفلسطينيين، خصوصًا في المنطقة (ج)، ومساحتها 60 في المئة من الضفة الغربية، حيث تمارس إسرائيل سيطرة إدارية وعسكرية تامة وتتموضع فيها المستوطنات الإسرائيلية كلها. تُعدّ المنطقة (ج) تحت خطر بالغ بسبب الندرة المزمنة للمياه، وتتلقى أقل من 30 ليترًا للفرد في اليوم، وتدفع ثمنًا غاليًا للمياه، وليس فيها شبكات ولا مرافق تخزين كافية للمياه، وتعتمد على مياه ذات جودة منخفضة. إن 150000 أو ما يقارب ذلك من الفلسطينيين الفقراء جدًا الذين يعيشون في المنطقة (ج) مضطرون إلى دفع أربعة أضعاف السعر المتوسط لكل ليتر مقارنة بالمرتبطين بشبكة مياه. هذا يعني أن الفلسطينيين ينفقون حصة لا تصدّق من أجورهم تبلغ ثلث دخلهم الإجمالي من أجل الحصول على المياه. ونتيجة ذلك يتقلص عدد السكان الفلسطينيين تدريجًا، في حين يتواصل نمو المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية بمعدل سريع. وكانت

(14) »EU Takes Tougher Stance on Israeli Settlements,» *Guardian*, 16/7/2013.

مسألة الوصول إلى الخدمات الأساس، مثل المياه والصرف الصحي، الشرارة التي أطلقت موجة النزوح بعد أن أصبحت معيشة الفلسطينيين غير مستدامة على نحو متزايد، وتنقصها أسباب الحياة.

طوال الأعوام الثلاثة الماضية، تزايد تدمير مقوّمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، خصوصًا في حالات الآبار والأحواض المائية السطحية. وأُجبر الفلسطينيون في غياب البدائل الأخرى على بناء مرافق مياه/ صرف صحي صغيرة الحجم من دون رخص إسرائيلية، أما إسرائيل فتقوم بتدميرها على نحو روتيني بدعوى أنها منشآت «غير شرعية». ففي عام 2012 وحده، دمرت إسرائيل 35 حوضًا سطحيًا لتجميع مياه الأمطار تستخدمها المجتمعات المحلية الفلسطينية، من بينها 20 في منطقة الخليل وتلال الخليل الجنوبية. وفي عام 2011، دمرت 15 حوضًا سطحيًا، وخلال 18 شهرًا تاليًا دمرت 29 حوضًا آخر. وفي كثير من هذه الحالات، دُمرت الأحواض القديمة التي كثيرًا ما خدمت أجيالًا من أجداد قاطني هذه المجتمعات. ومؤخرًا، رُممت هذه الأحواض بمساعدة أوروبية. وتبين الأحواض السطحية أن سكن الفلسطينيين في هذه المناطق استمر طويلًا قبل عام 1948. وعادة، تكون المجتمعات المحلية التي دُمّرت أحواضها السطحية على مسافة قصيرة من المستوطنات والنقاط الاستيطانية غير المرخصة التي تتمتع بتزويد كافٍ وموثوق من المياه. وفي الفرصة نفسها، تدمر الإدارة المدنية وبشكل دائم تقريبًا الخيم الفلسطينية وحظائر الحيوانات ومرافق تخزين الغذاء. وتستند هذه المعلومات إلى بيانات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة حاخامات من أجل حقوق الإنسان ورابطة الحقوق المدنية في إسرائيل[15].

يوضح ديفيد هيرست (David Hearst) في صحيفة الغارديان[16] الآثار التدميرية لهذه السياسة: إذا أطاع القرويون الفلسطينيون القانون فإنهم لن يستطيعوا بناء أحواض سطحية لتجميع مياه الأمطار، لكن إذا أخفقوا في المحافظة على الأراضي الزراعية بالري الكافي فسيصادرها الجيش الإسرائيلي بشكل روتيني! هكذا يجد

(15) «Drying Out the Palestinians,» *Haaretz*, 10/12/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/opinion/drying-out-the-palestinians-1.483747>.

(16) «West Bank Villager's Daily Battle with Israel over Water,» *Guardian*, 14/09/2011, on the Web: <http://www.the guardian.com/environment/2011/sep/14/west-bank-villagers-battle-water>.

ساكنو قريتي أم نير والتواني، والقرى الأخرى التي تشكّل منطقة سوسية، أنفسهم في مواجهة سياسة الحلقة المفرغة، فإذا امتثلوا للقانون لن يكون في إمكانهم بناء أحواض سطحية ولن يقدروا على تجميع حتى مياه الأمطار، وإذا فشلوا في استخدام أراضيهم زراعيًا فإنهم سيخسرونها في أي حال. تحتاج عمليات البناء إلى تصاريح، وإذا حصلوا عليها فذلك يكون في مناطق مثل مقالع الحجارة حيث يستحيل استثمارها زراعيًا. وبموجب قانون آخر، فإن الأرض التي لا تستخدم ثلاثة أعوام تؤول ملكيتها إلى إسرائيل!

مؤخرًا، وبحسب توثيق تقرير حديث للأمم المتحدة[17]، صادر مستوطنون إسرائيليون عددًا من ينابيع المياه التي تعتمد عليها مجتمعات محلية فلسطينية كمصدر وحيد للمياه العذبة. فمن بين 56 ينبوعًا جاريًا ذكرها التقرير، تبين أن 30 منها يسيطر عليها المستوطنون بشكل كامل، والـ 26 الباقية تقع تحت خطر استيلاء المستوطنين عليها. حُرم الفلسطينيون من الوصول إلى مناطق الينابيع بسبب تصرفات التهويل والتخويف والتهديدات والعنف التي يمارسها المستوطنون، إلى جانب عوائق مادية مثل الأسلاك الشائكة والبوابات. وكثيرًا ما قام مستوطنو يتسهار بالإضرار بمنطقة نبع الشعرة الذي يُعد المصدر المائي الوحيد لقرية مادما قرب نابلس، وذلك على طول الأنبوب الذي ينقل المياه إلى حوض التخزين في القرية. تحدث مثل هذه الاعتداءات بشكل منتظم ومن دون عقاب، وذلك مؤشر إلى مدى تورط قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن فصل المجتمعات المحلية الفلسطينية عن البنى التحتية وإعلان الجيش الإسرائيلي مساحات واسعة مناطق عسكرية وتدمير الأحواض المائية السطحية، كل ذلك جزء من سياسة متعمدة منذ أوائل السبعينيات. والهدف واضح، طرد من يمكن طرده من الفلسطينيين من الضفة الغربية (خصوصًا في المنطقة (ج) لإبقائها تحت السيطرة المدنية والعسكرية الإسرائيلية) وتسهيل الاستيطان اليهودي وتسريعه، وبالتالي جعل مسألة ضم هذه المناطق إلى إسرائيل أمرًا ممكنًا جدًا.

(17) United Nations, Human Rights Council, Twenty-second Session, «Report of the Independent International Fact-Finding Mission to Investigate the Implications of the Israeli Settlements on the Civil, Political, Economic, Social and Cultural Rights of the Palestinian People Throughout the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem,» on the Web: <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/FFM/FFMSettlements.pdf>.

يعارض الاتحاد الأوروبي السياسات الإسرائيلية في المنطقة (ج)، ويعتبرها أمرًا يقوّض حل الدولتين. ويستند أيضًا في موقفه إلى القانون الدولي الذي يحظر تدمير البنى الذي يؤدي إلى ترك السكان المحميين من دون غذاء وماء ويفضي إلى تهجيرهم القسري. وتستلزم المبادئ الأخلاقية الأساسية، إلى جانب تفادي الاصطدام المباشر بالداعمين الفلسطينيين، توقف إسرائيل وإقلاعها عن تدمير الأحواض المائية السطحية التي تُعد ضرورية لوجود كثير من المجتمعات المحلية الفلسطينية[18].

2- جدار مائي أم جدار فصل عنصري؟

ينشأ المزيد من تقليص القدرات المائية الفلسطينية من «جدار الفصل العنصري» الذي أقامته إسرائيل الذي منع مالكي الأراضي الزراعية من الوصول إلى 136 بئرًا تزوّدهم بمليون متر مكعب من المياه سنويًا. وتسبب بناء الجدار بإغلاق 46 نبعًا و96 دونمًا من المياه الجوفية. وفي الضفة الغربية، تسبب الجدار بتدمير حوالى 50 بئرًا للمياه الجوفية و200 حوض مائي سطحي وعزلها عن مالكيها. كانت هذه المياه تستعمل لتلبية الحاجات الزراعية والمنزلية لما يزيد على 122000 من السكان. ونتيجة ذلك، فقد أكثر من 7000 عائلة فلسطينية تعيش على الزراعة موارد رزقها. في عام 2003، بلغت الخسائر التي تعرض لها المزارعون الفلسطينيون بسبب تحويل الجدار للموارد المائية 2200 طن من زيت الزيتون، و50000 طن من الفاكهة و100000 طن من الخضروات. وعلى سبيل المثال، يتموضع احتياطي مائي في قرية عتيل في طولكرم عُزِل بسبب الجدار عن المجتمع المحلي الذي يخدمه. هذا مجرد مثال واحد من أمثلة كثيرة. وثمة قرى كثيرة تعاني الوضع نفسه في المنطقة الممتدة بين الجدار والخط الأخضر، وتحاول إسرائيل ضمها إليها في انتهاك لخريطة الطريق المفترض أن تقود الطرفين إلى السلام، وانتهاك القانون الدولي أيضًا.

يتموضع عدد من منابع الآبار الجوفية الأكثر أهمية في الضفة الغربية بمحاذاة شرق الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الضفة. وبنت إسرائيل الجدار لا

---

(18) انظر الهامش (16) ص 112 من هذا الكتاب.

لتضم الأرض فحسب بل لتضم الكثير من هذه الآبار ما يؤدي إلى تحويل المياه إلى إسرائيل وإفادة المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية. فـ «الجدار ليس جدار فصل عنصري فحسب، بل هو جدار مائي أيضًا»(19). وبنيت بعض أكبر المستوطنات الإسرائيلية فوق الحوض المائي الجوفي الجبلي الغربي الذي يقع في وسط المنطقة الزراعية الشمالية للضفة الغربية؛ وهذه هي بالضبط النقطة التي يقطع فيها الجدار عمق الأراضي الفلسطينية حيث يحيط بالمصدر المائي الحيوي ويضمه.

3- القدس الشرقية

إن مستويات المعيشة في القدس الشرقية محفوفة بالمخاطر. ويعود هذا الأمر جزئيًا إلى إصرار إسرائيل على اعتبار المقدسيين الفلسطينيين مجرد «مقيمين موقتين» يتمتعون بحق محدود في الرجوع إلى القانون.

لا يسمح القانون الإسرائيلي لحوالى نصف عددهم، المقدر بـ 260000، الارتباط بشبكة المياه لأنهم، بشكل رئيس، لا يملكون رخصًا رسمية لمنازلهم (وهذه الرخص يستحيل تقريبًا على الفلسطينيين الحصول عليها)، ما يقودهم إلى إنشاء وصلات غير قياسية وغير مرخصة، ويدفعون تقريبًا ضعفي سعر المتر المكعب من المياه. وعلى الرغم من أن 80 في المئة من المقدسيين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر.

4- التسبب في التبعية المائية وبيع المياه

أجبرت عرقلة إسرائيل تطوير قطاع المياه الفلسطيني الفلسطينيين على الدخول في حالة اعتماد على شراء المياه من إسرائيل. ونتيجة عدم الوصول بكفاية إلى مياه الصنابير النظيفة أو إلى نقاط التعبئة المحلية، فإن كثيرًا من الأسر الفلسطينية تشتري مياه الصهاريج غالية الثمن، وتُجمِّع المياه من الينابيع غير المحمية، وتعوِّل على جمع مياه الأمطار الشتاء.

---

(19) Palestinian Hydrology group, «Water and Sanitation Hygiene (Wash), Monitoring Project,» (Technical Report; 7, March 2003) <www.palestinecenter.org>; <http://Oxfam.org>, and <http://www.global policy.org>.

يُرجع معظم القرويين بداية معركته مع إسرائيل من أجل المياه إلى عام 1982 عندما حوَّل وزير دفاع إسرائيل آنذاك أريئيل شارون أنظمة المياه في الضفة الغربية إلى إشراف شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) بسعرٍ اسمي يبلغ شيكلًا واحدًا. يشتري الفلسطينيون في الضفة الغربية أكثر من نصف حاجتهم المائية المنزلية من ميكوروت بأسعار باهظة. ويعتمد سعر مياه الصهاريج على بُعد المسافة عن أقرب نقطة تعبئة وعلى الوقت من السنة وعلى البائع. ففي فصل الصيف مثلًا، تزيد مكيوروت قيودها تغذية مجتمعات محلية فلسطينية عديدة بالمياه وتتركها تحت عجز خطر، وصار قاسيًا جدًا خلال الأعوام الأخيرة إذ يؤدي إلى اضطراب اجتماعي، خصوصًا في مخيمات اللاجئين في منطقة بيت لحم.

تقوم ميكوروت أيضًا بإمداد المستوطنات غير الشرعية بأكثرية مياهها من آبار في داخل إسرائيل ومن 42 بئرًا تسيطر عليها وتشغّلها في الضفة الغربية، منتهكة بذلك القانون الدولي.

تضع التبعية إلى إسرائيل في الإمداد بالمياه الفلسطينيين في موقف هش لا يمكن قبوله. تقوم ميكوروت على نحو متكرر بقطع إمداد المياه عن القرويين الفلسطينيين وجوارهم. وإذا كان صحيحًا أن إسرائيل تبيع الفلسطينيين مياهًا أكثر مما هي مُلزَمة بتقديمه تبعًا لفقرة المياه في اتفاقية أوسلو 2 (المادة 40)، فالقضية تتمثل في أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من تطوير قطاع المياه من آبار فلسطينية جديدة، من المفترض أن عملية أوسلو أجازتها.

أدت هذه السياسة المائية إلى تهجير قسري للسكان الفلسطينيين. ونظرًا إلى القيود المفروضة على الوصول إلى المياه في وادي نهر الأردن، أو إلى 30 في المئة من مياه الضفة الغربية، تناقص عدد السكان الفلسطينيين هناك، ومعظمهم من البدو، من 400000 في عام 1967 إلى 56000 حاليًا.

5- البنى التحتية المائية والتلوث ومشروعات المجاري

يعتمد توفير الكفاية من المياه وخدمات الصرف الصحي للسكان الواقعين تحت الاحتلال على وجود خدمات البنى التحتية. ففي انتهاك للقانون الإنساني

الدولي، قيدت إسرائيل بشدة التنمية الواسعة النطاق للبنى التحتية مثل محطات معالجة مياه الصرف في فلسطين. وتسيطر إسرائيل بشكل حصري على المنطقة (ج) التي تمثل 60 في المئة من الضفة الغربية المحتلة (22 في المئة من فلسطين التاريخية)، وهي منطقة توسع استيطاني استعماري كثيف وتهجير قسري للسكان، كما تُعد ملائمة لمشروعات تطوير واسعة النطاق. ونتيجة ذلك، حصل عدد قليل من الفلسطينيين على تصاريح بناء.

يرتبط ثلث المنازل الفلسطينية فقط في الضفة الغربية بشبكة المجاري. وتقع التحسينات في نوعية الصرف الصحي تحت عبء صعوبة الحصول على تصاريح بناء تصدرها إسرائيل، إذ تخضع للمعالجة 6.33 في المئة من إجمالي 65 مليون متر مكعب مياه صرف صحي من البلدات والقرى الفلسطينية، في حين تذهب البقية إلى البيئة المحيطة من دون معالجة. تعالج إسرائيل حوالى ستة ملايين متر مكعب من مياه المجاري من مدن الضفة الغربية القريبة من الخط الأخضر، مع أنها رفضت إعادة المياه المعالجة إلى الفلسطينيين كي يعيدوا استخدامها في الزراعة، على الرغم من أنها تواصل فرض رسوم على السلطات الفلسطينية بسبب هذه المعالجة.

في المقابل، يُنتج المستوطنون الإسرائيليون من مياه الصرف الصحي أكثر مما يُنتجه 2.62 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، وهذا عائد إلى استهلاكهم الزائد للمياه وإلى أسلوبهم في الحياة الباذخ نسبيًا. وثمة مستوطنات إسرائيلية عدة في الضفة الغربية لا تعالج مياه الصرف الصحي بل تطلقها في البيئة، ما يلوث احتياطيات المياه الجوفية والحقول الزراعية، فهذه المياه تتدفق كمياه صرف خام إلى جداول الضفة الغربية ووديانها.

يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل شيّدت مناطق صناعية في الضفة الغربية ورحّلت صناعات ملوثة عدة من أراضيها إلى مناطق فلسطينية وراء الخط الأخضر. تضخ هذه المناطق الصناعية مياه الصرف الصناعية والنفايات الصلبة في الأراضي الزراعية الفلسطينية القريبة، مهددة البيئة وصحة الفلسطينيين العامة، وملوثة مياههم الجوفية. وفي معظم الحالات، يكون السبب وراء ترحيل مثل هذه الصناعات هو الامتثال لرغبة الإسرائيليين في ما يخص الآثار السيئة لهذه

الصناعات في حياتهم ومعيشتهم. ويضاف إلى ذلك أن المصانع الإسرائيلية المرحَّلة إلى فلسطين لا تطبق القوانين البيئية الإسرائيلية. ونتيجة لذلك كله فإن نقل النشاط الصناعي الإسرائيلي الملوث إلى الأرض الفلسطينية ليس مجرد اغتصاب للأرض بل يتضمن أيضًا تهرّبًا من معايير البيئة والعمل. ولا شك في أن كثيرًا من الشركات تتأثر بمثل هذه الحوافز.

6- البدو

البدو، هم المجتمع المحلي الأصلي الرئيس في صحراء النقب، وهم يخضعون لاعتبارات سياسية تمييزية تركت عشرات آلاف المواطنين البدو في إسرائيل من دون مياه الصنابير وأنظمة الصرف الصحي الملائمة، وأجبرتهم على هجر أراضيهم. ويحصل البدو على مياه الشرب من صهاريج المياه التي توفرها لهم سلطة المياه الإسرائيلية التي قررت وضع الصهريج على مسافة ثمانية كيلومترات بعيدًا عن القرية. والخيار البديل من ذلك هو أن يشتري المقيمون مياه الشرب من عائلات منعزلة تعيش على بعد أربعة كيلومترات، لكن هذا الخيار الثاني معقد نظرًا إلى وجود منازعات بين بعض القرويين وتلك العائلات. والأكثر أهمية هو أن هذه العائلات تدفع ثمنًا للمياه أعلى من السعر الذي تضعه سلطة المياه الإسرائيلية.

تُعدّ المياه بالنسبة إلى البدو مثالًا جوهريًا للتمييز الصارخ في إسرائيل بين المواطنين اليهود والمواطنين العرب. وأصبحت اللامساواة في حقوق المياه في القرى البدوية غير المعترف بها موضوعًا لقضايا قانونية في المحاكم. وعندما تحكم المحكمة العليا الإسرائيلية بأن للمواطنين البدو في إسرائيل حقًا «في الوصول بالحد الأدنى» إلى المياه بدلًا من «الحق المتساوي» فإنها تكون قد رسّخت فكرة أن حكم القانون لا يطبق على المواطنين البدو. والوضع الناتج بفعل ذلك غير مقبول في بلد يدّعي الديمقراطية، لكنْ يبدو أنه وضع يلائم بلدًا يعرِّف نفسه «دولة يهودية»[20].

---

(20) Sawsan Zaher, «The Unequal Right to Water in Unrecognized Bedouin Villages,» (1 March 2013), on the Web: <http://972mag.com/the-unequal-right-to-water-in-unrecognized-bedouin-villages/66932/>.

7- غزة

على الرغم من أن غزة لا تتصل جغرافيًا بالضفة الغربية، فإنها تظل جزءًا مكملًا للكيان الفلسطيني، وهي بعيدة عن الاكتفاء الذاتي المائي. لذلك فإن أي حل يُعنى بمتطلبات المياه للفلسطينيين يجب بالضرورة أن يأخذ في الحسبان حاجات قطاع غزة، إلى جانب الضفة الغربية.

إن موارد المياه المتاحة في الضفة الغربية منوعة جدًا قياسًا إلى الموارد المائية المُتاحة في غزة. فالضفة الغربية الغنية نسبيًا بالمياه تعتمد بشكل متزايد على الإمدادات التي تزوّدها بها إسرائيل، في حين أن غزة الفقيرة بالمياه مجبرة على البحث عن مياهها الخاصة بها.

اتبعت إسرائيل سياسة تفتيت الكيان الفلسطيني، الأمر الذي جعل من المستحيل على الفلسطينيين في غزة الوصول إلى مخزونات المياه في الخزانات المائية الجوفية الواقعة تحت أراضي الضفة الغربية، في الوقت الذي أهملت فيه إسرائيل إمداد الفلسطينيين بأي كمية إضافية من المياه من الخزان الجوفي الساحلي، بما يضمن لهم حصة «عادلة ومنصفة». تزود إسرائيل حاليًا الفلسطينيين بخمسة ملايين متر مكعب في السنة على الرغم من أن هذه الكمية أبعد ما تكون عما يستحقه الفلسطينيون وما يحتاجون إليه.

يضاف إلى ما سبق أن إسرائيل لا تكتفي باستخراج حصة غير متلائمة من المياه من الخزان الجوفي الساحلي لمصلحتها الخاصة فحسب، بل تحاصر سكان قطاع غزة أيضًا وتمنعهم من الوصول إلى مياه وادي غزة، وهو جدول مياه أمطار طبيعي ينبع من جبال الخليل ويسيل ليصب في البحر المتوسط. ولا تفرض إسرائيل قيودًا على استخراج المياه من أراضي قطاع غزة، إلا أن الفلسطينيين لا يتلقون حصة عادلة من مياه الحوض الجوفي الساحلي نظرًا إلى أن إسرائيل تستغل أعالي المنبع، إذ إن 95 في المئة من مياه الحوض الجوفي الساحلي الواقع تحت أراضي القطاع تُعدّ غير ملائمة للاستهلاك البشري بفعل التلوث الناجم عن تملح مياه الخزان الجوفي وفسادها بالنترات الصادرة عن مياه المجاري الخام غير المعالجة، علاوة على زيادة تسرّب مياه البحر. وعلى الرغم من ذلك، فإن 80 في المئة من مياه الشرب في غزة تأتي من هذا الخزان الجوفي.

أصدر فريق الأمم المتحدة في فلسطين تقريرًا جاء فيه أن الخزان الجوفي الساحلي الذي يعتمد عليه قطاع غزة بالكامل تقريبًا يمكن أن يصبح غير ملائم كليًا بحلول عام 2016، وستلحق به أضرار غير قابلة للإصلاح بحلول عام 2020[21]. ويبدو أن الوضع في غزة يتخذ طابع الجريمة، حيث هناك 1.6 مليون إنسان في غزة ليس لديهم خيار إلا استخدام المياه الملوّثة، وهذا هو السبب وراء كون نسبة الأمراض المميتة المرتبطة بالمياه عالية جدًا بين أطفال غزة. وأصدر قسم الأوبئة، التابع لوكالة الأونروا في غزة، تقريرًا قال فيه إن الإسهالات والإسهالات النازفة الشديدة والتهابات الكبد التي يتسبب بها الافتقار إلى مياه آمنة وصرف صحي كافٍ تظل السبب الرئيس للحالات المرضية ضمن الأمراض المُعدِية التي تصيب أكثر سكان المخيمات في قطاع غزة.

طبقًا للقانون الدولي، فإن لقطاع غزة حقًا في حصة عادلة ومعقولة من المياه من الخزان الجوفي الساحلي في إسرائيل. كما أن من المهم ملاحظة أن لمدينة غزة حقًا في أن تتزوّد بأفضل طريقة بالمياه كما هي حال المدن الأخرى. ومعظم المدن، مثل نيويورك أو لندن أو جنيف أو القدس (وكلها ذات مناخ أكثر من رطب) لا تتزوّد بالمياه من داخل حدودها كمدن. وعلى الرغم من ذلك، فإن موقف إسرائيل كان لأعوام طويلة هو أن مدينة غزة يجب أن تلبي حاجاتها المائية بالتركيز على بناء محطات تحلية مياه البحر، وهذه المحطات باهظة التكاليف وغير مستدامة وسريعة العطب وتشتغل على الوقود الأحفوري غير الملائم للبيئة. وقبلت السلطة الفلسطينية في الأعوام الأخيرة هذا الموقف الإسرائيلي، متجاهلة نصيحة خبراء المياه وحقوق الفلسطينيين التي يكفلها القانون الدولي[22].

إن تكلفة تحلية المياه باهظة (13 دولارًا أميركيًا لكل متر مكعب، أو 50 شيكلًا إسرائيليًا جديدًا) وتتسبب بضغط مالي كبير على العائلات ذات الدخل المنخفض، حيث تسود في القطاع معدلات فقر وبطالة عالية. وتنفق بعض العائلات ما يصل إلى ثلث دخلها على المياه، ولا يمكن لحوالى 17 في المئة من

(21) United Nations, *Gaza in 2020 A Liveable Place?: A Report by the United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territory* (Jerusalem: Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), 2012), p. 11.

(22) Koppelman and Alshalalfeh, *Our Right to Water.*

السكان تحمّل شراء مياه الشرب المكررة (حوالى 300000 نسمة)، لذلك يعتمد هؤلاء على آبارهم أو حتى على مياه الصنابير التي من المرجح أن تكون ملوّثة إذا أخذنا في الاعتبار الحالة المزرية للخزان الجوفي.

أجبرت مياه الصنابير الملوثة عائلات كثيرة في قطاع غزة على شراء المياه المكلفة والثمينة التي تزوّدهم بها مرافق المياه التابعة للبلديات الساحلية، وهذا يكلفهم 50 شيكلًا إسرائيليًا جديدًا لكل متر مكعب واحد، ما يلقي عبئًا كبيرًا على الدخل المتوسط للعائلة[23]. في ظل هذه الأوضاع والقيود المفروضة على استيراد مياه إضافية بفعل الحصار، يستهلك معظم الغزيين ما يقل كثيرًا عن 100 ليتر في اليوم لكل شخص، وهو المعيار العالمي بحسب منظمة الصحة الدولية. وفي بعض مناطق القطاع يُخفّض المعدل الوسطي اليومي لاستهلاك المياه إلى 20 ليترًا لكل شخص، علمًا أن هذا الرقم هو الذي حددته منظمة الصحة الدولية باعتباره الكمية الضرورية «للبقاء في الأمد القصير» إبان الكوارث الإنسانية، لكنه بالكاد يفي بأغراض الحياة كمعيار في الأمد الطويل.

لا يوجد في قطاع غزة بنية مائية كافية وافية. فمنازل ثلث عائلات غزة، تقريبًا، غير متصلة بشبكة المجاري التابعة للبلدية ويعتمدون على المجاري المكشوفة أو الحفر التي تفيض غالبًا في الشوارع نظرًا إلى أن هذه العائلات غير قادرة على تحمل مصاريف الصيانة اللازمة. يُطلق نحو 90 مليون متر مكعب من مياه الصرف الخام أو المعالجة جزئيًا يوميًا في البحر المتوسط من غزة، مسببة خطرًا على عامة الناس، خصوصًا في الصيف، عندما تعج شواطئ القطاع بالعائلات. وتتسرب كميات كبيرة من مياه المجاري إلى الخزان المائي الجوفي مساهِمة في تلوّث إضافي في مياهه الجوفية.

تسارع نقص المياه في قطاع غزة بفعل الضرر المتكرر الذي لحق بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في سياق عمليات الجيش الإسرائيلي[24]، حيث دمّرت إسرائيل 306 آبار على الأقل في منطقة الوصول المقيد (ARA) منذ عام

(23) Kock, *Water for One People Only.*

(24) UN Special Rapporteur Report: A/HR/22/35/Add.1, p. 11.

2005[25]. وترفض مبادئ القانون الإنساني استخدام مبرر الضرورة العسكرية من أجل استهداف مرافق المياه والصرف الصحي خلال العمليات العسكرية. ووفقًا لتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة[26]، فإن إسرائيل استهدفت خلال الأسابيع الثلاثة من الهجوم المعروف بـ «عملية الرصاص المسكوب» (بين 27 كانون أول/ ديسمبر 2008 و18 كانون ثاني/ يناير 2009) البنية التحتية للمياه والصرف الصحي «بشكل متعمد وممنهج»، ودمرت ما يزيد على 30 كلم من شبكات المياه، إضافة إلى 11 بئرًا في قطاع غزة، وألحقت أضرارًا بما يزيد على 6000 خزان مغلق و840 من وصلات المياه إلى المنازل. ونتيجة ذلك كله فإن حوالى 800000 شخص، أي نصف السكان، تُركوا موقتًا من دون قدرة على الوصول إلى المياه الجارية. وبعد ثمانية شهور من «عملية الرصاص المسكوب»، ظل ما يقرب من 10000 شخص في قطاع غزة من دون مياه جارية كافية.

ظلت محطة الطاقة الوحيدة في غزة تعمل بثلث قدرتها منذ أن قصفتها إسرائيل في عام 2006. وخفضت إسرائيل منذ عام 2007 إمداد قطاع غزة بالكهرباء من شبكتها الخاصة، فأضعف هذا النقص أداء أنظمة المياه والمجاري في القطاع. وعلى غرار ما حصل في حزيران/ يونيو 2012 يُعاني السكان في غزة فترات انقطاع الطاقة الكهربائية بين 8 و11 ساعة في اليوم وفق برنامج تقنين، ما يؤدي إلى أن 40 في المئة من السكان يحصلون على المياه مرة واحدة في كل أربعة أيام، و35 في المئة مرّة واحدة كل ثلاثة أيام. تحسن الوضع إلى حد ما لكن ليس بشكل مطرد.

تفاقم العجز المتكرر في غزة - الذي سبق وتسبب للمقيمين بانقطاع الكهرباء مددًا قصيرة تقارب 8 ساعات يوميًا - على نحو دراماتيكي في مستهل أواخر عام 2013 عندما أغلقت محطة الطاقة الرئيسة أسابيع عدة بعد جدل في شأن الأسعار

---

(25) Emergency Water Sanitation and Hygiene Group (EWASH), December 2012.

(26) United Nations, Human Rights Council, Twelfth Session, «Human Rights in Palestine and Other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict,» (A/HRC/12/48, 23 September 2009), on the Web: <http://unispal.un.org/unispal.nsf/5ba47a5c6cef541b802563e000493b8c/25184e52d3e5cdba8525763200532e73?OpenDocument>.

بين المنظمتين السياسيتين الفلسطينيتين. قالت حماس إنها ما عادت تتحمل أكثر شراء الوقود بعد أن سحبت السلطة الفلسطينية منها الإعفاءات الضريبية التي سمحت بها سابقًا، الأمر الذي فاقم العجز الشديد السابق الذي تسبب به أولًا الحصار الإسرائيلي المفروض في عام 2007، ولاحقًا إغلاق الجيش المصري الأنفاق التي كانت تستخدم كقنوات إمداد بعد خلع محمد مرسي من الحكم في صيف 2013. وانقطع في إثر ذلك التيار الكهربائي بين 12 و16 ساعة في اليوم. وفي بعض الأحيان، كان الإمداد بالطاقة لا يتخطى ست ساعات يوميًا فقط.

كذلك، عقّد نقص الإمدادات الطبية الأمور. «إنها أسوأ فترة عرفتها منذ 18 عامًا أمضيتها في الخدمة»، هكذا قال محمد الكاشف، مدير التعاون الدولي في وزارة الصحة في حكومة غزة. وأضاف «إنها كارثة ... توقفنا عن إجراء كثير من العمليات غير الاضطرارية في المشافي لتوفير إنفاق الأدوية والتجهيزات ذات الاستعمال الواحد». أطلق انهيار الخدمات العامة إنذارات كارثية بحدوث أوبئة مرضية، ووزّعت السلطات في غزة الحمير لترحيل النفايات ونقلها بعد أن أجبرت على سحب 50 عربة قمامة من الخدمة. اندفع حوالى 8000 غالون من مياه المجاري الخام إلى منازل عديدة بعد أن ملئت الشوارع في منطقة الزيتون - شرق الفقيرة جدًا في مدينة غزة حيث يعيش 3000 شخص. وقع الحادث بعد نقص الوقود الذي تسبب في توقف المولدات الاحتياطية في محطة الضخ القريبة[27]. وامتدت هذه الحالة شهورًا عدة وسط شتاء بارد استثنائي، وأجبر الغزيون على العيش وسط مياه المجاري الفائضة. وأخيرًا، بمساعدة الحكومة القطرية، تم التغلب على هذه الحالة الرهيبة. كانت هذه الحادثة مؤشرًا إلى هشاشة وضع السكان في غزة، الذين عاشوا تحت شروط الحصار أعوامًا عدة.

باختصار، فاقم الحصار المفروض منذ منتصف 2007 ندرة المياه ونقص مرافق الصرف الصحي الكافية. قيدت إسرائيل دخول مواد البناء عبر المعبر الوحيد المسموح له بالعمل كجزء من الحصار غير القانوني الذي تفرضه على القطاع. وتسبب هذا الأمر في عقاب جماعي لسكان غزة عبر حرمانهم من أبسط المعايير المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتعريض متعمد لصحة السكان. ويُعد

---

(27) <http://uk.news.yahoo.com/video/gaza-faces-disaster-power-cuts-151603024.html>.

مثل هذا العقاب الجماعي انتهاكًا فاضحًا للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم شؤون الاحتلال العسكري.

رابعًا: أفكار مضلِّلة عن المياه: إسرائيل والأزمة المائية الملفقة والغَسْل الأخضر[28] والنزعة البيئية الزائفة

هناك بضع أفكار مضلِّلة عن قضايا المياه وعلاقتها بإسرائيل والفلسطينيين. أولًا، وخلافًا للبروباغندا الإسرائيلية، فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة غنية فعليًا بالثروات المائية، لكن التوزيع غير المتساوي لحقوق المياه يستعمل لمنفعة إسرائيل، في حين يُجبر الفلسطينيون على الكفاح من أجل الوصول إلى أبسط حقوقهم في المياه. ولأن المياه تعامل كشأن عالي الحساسية السياسية في إسرائيل، يخضع كل بند من السياسة الحكومية في علاقته بالمياه للتفكير الدقيق، ويجري التلاعب به إلى حد ما من أجل تقوية الحجة التي تخدم المصلحة الذاتية ومضمونها شد الانتباه إلى إدارة إسرائيل أنظمة المياه بتقنية عالية. ومؤخرًا ادعت إسرائيل ببعض العجعجة أن البلاد حلت مشكلاتها المائية وأنها مستعدة لبيع الفلسطينيين المياه الإضافية.

كما ذكرنا سابقًا، الخزان الجوفي الجبلي هو أحد أهم موارد المياه في المنطقة كونه يتغذى من مياه الأمطار الغزيرة نسبيًا التي تهطل على الضفة الغربية، خصوصًا في محيط رام الله التي تتلقى متوسط هطول مطري يبلغ 700 ملم في السنة، وهذا يساوي ما يهطل حول إدنبره - وهذه الكمية تزود إسرائيل بما يصل إلى ربع إمداداتها من المياه العذبة. وعلى الرغم من التوقعات التحذيرية في شأن عدم كفاية إمدادات مياه الشرب بحلول عام 2040، استنادًا إلى النمو السكاني المتوقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وإسرائيل، فمن غير المرجح على ما يبدو أن تكون مياه الشرب نادرة. هناك ما يكفي من المياه في المنطقة لتلبي حاجة كل شخص وفق توصيات الحد الأدنى لمنظمة الصحة العالمية والبالغ 100 ليتر للفرد في اليوم، وحتى من دون استهلاك أكثر من 25 في المئة من الإمدادات المتاحة.

---

(28) الغسل الأخضر (Green-Washing) مصطلح يشير إلى تحسين جهة ما لصورتها البيئية ظاهريًا(غَسل) في حين تترك ممارساتها أثرًا بيئيًا سيئًا [المترجم].

ثمة تضليل آخر يكمن في الزعم أن الفلسطينيين لا يرغبون أو لا يقدرون على إدارة موارد المياه، وأن عدم الكفاءة هذا يلوث مياه إسرائيل. وتزعم إسرائيل أيضًا أنها طوّرت حلولًا لمشكلاتها المائية وترفض السلطة الفلسطينية قبول الحل الذي تقترحه إسرائيل، حتى إن بعض الكتّاب الإسرائيليين يلوم العالم العربي بأكمله ويتهمه بسرقة المياه. ففي صحيفة نيويورك تايمز، يصرّ الكاتب الصحافي المعروف توماس فريدمان، حين يكتب عن سورية واليمن، على أن إسرائيل ليست السبب في المشكلات المائية الخطرة التي تواجه الشرق الأوسط، بل عدم كفاءة المسؤولين العرب وفسادهم، فهم يمنعون الحفر غير القانوني للآبار ويقومون بحفر الآبار في حدائقهم الخلفية[29]. لكن المشكلة أكثر تعقيدًا من ذلك، فالتقرير الأخير للبنك الدولي عن مستقبل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، خصوصًا في المنطقة (ج)، يوضح أنه في ما يخص التنمية الزراعية تنشأ القضايا الأساسية من تدخل إسرائيل في مدى وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الخصبة ومياه الري، وهذا الأمر يُضعِف التوقعات في شأن التنمية المستقبلية للفلسطينيين[30].

تصف أليس غراي (Alice Gray) أيضًا، وهي إحدى الخبيرات بقضايا البيئة في الضفة الغربية، السياسة الإسرائيلية بـ «الأحادية البيئية، فهي تمنع الفلسطينيين من بناء محطات معالجة مياه المجاري بأنفسهم، ومن ثمّ تقاضيهم بموجب القانون الدولي على التلوث عابر الحدود». وهذا جزء آخر من الحلقة المفرغة. وطبقًا لما تقوله غراي فإن هذه السيرورة تعمل كما يأتي[31]: «يجب على الفلسطينيين أن يدفعوا لقاء بناء محطات معالجة مياه المجاري في إسرائيل، ومن ثم تعالج إسرائيل المياه بحسب أعلى المعايير التي تفوق مواصفات القانون الدولي (على حساب الفلسطينيين) وتستخدم الفائض من أجل الزراعة. وفي هذه الأثناء توجِد

(29) Philip Brodie, «Op-ed: Just Blame Israel - the World Bank Does,» (Arutz Sheva (Website), 21 October 2013) <http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/13988#.UwvXhxZCiu4>.

(30) World Bank, «West Bank and Gaza Area C and the Future of Palestinian Economy,» (Report; no. AUS2922, 2 October 2013), on the Web: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/E5B9C3E9592A5E7285257BFE004A5369>.

(31) Belen Fernandez, «Whitewashing Apartheid with Israel's Dirty Water,» (AlJazeera, 1/7/2013).

انطباعًا خاطئًا بأن الفلسطينيين يفتقرون إلى التنظيم والمؤسسات والخبرة التقنية والإرادة الكفيلة بإدارة التأثيرات البيئية فيهم، ومن ثم يحتاجون إلى إسرائيل الحديثة المتطورة المسؤولة بيئيًا للقيام بذلك من أجلهم. هذه تعمية وغسل أخضر لعملية سرقة منهجية للموارد، وعقبة أمام التنمية والتطوير تدمر الأراضي من الناحية الفعلية».

1 - منظومة المياه الإسرائيلية عالية التقنية

اقتصاد المياه في إسرائيل معروف جيدًا نظرًا إلى كفاءة الإسرائيليين في هذا الموضوع، خصوصًا ما يتعلق باستعمال المياه في الزراعة مثل الري بالتنقيط، وتوزيع المياه الموجهة بحواسيب، وتصاميم معالجة مياه الصرف، وتكنولوجيا التناضح العكسي، وهذه مجرد أربعة أمثلة عن التطور التكنولوجي الإسرائيلي. وكان «جعل الصحراء تزدهر» عبر جلب المياه من شمال إسرائيل الرطب نسبيًا إلى الصحراء الجنوبية مشروعًا وطنيًا ضخمًا وناجحًا دعمته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. كما أن إعادة استعمال مياه الصرف المعالجة لأغراض زراعية واستيراد المياه العذبة بواسطة الصهاريج والحاويات ومشروعات التحلية واسعة النطاق، لا تزال تحظى بالاستحسان الدولي في ما يخص السياسة المائية الإسرائيلية.

تُعرف «الخطة الكبرى لتحلية المياه» في إسرائيل بأنها إحدى قصص النجاح على مستوى العالم في ما يخص المياه. والهدف منها زيادة فاعلة في إنتاج المياه الصالحة للشرب بواسطة تقنية التناضح العكسي. ففي عالم تصبح فيه موارد المياه العذبة محدودة على نحو متزايد، أصبحت إسرائيل رائدة وبارزة في تطوير التكنولوجيا الضرورية لتحويل المياه المالحة إلى مياه صالحة للشرب[32]، لكنّ هذه الطريقة تهمل دور تحلية المياه في إعادة شحن الكيماويات إلى البحر مع ما ينتجه من اختفاء أنواع حية بحرية من الشاطئ الإسرائيلي على المتوسط.

في الواقع، قدمت إسرائيل مساهمات مفيدة في تقانات الحفاظ على المياه مثل الري بالتنقيط، لكن «تطوير هذه 'الابتكارات التقنية' كلها يرافقه تمييز إثني

(32) Anav Silverman, «Israeli Innovation: Helping to Solve Global Water Issues,» *Algemeiner,* 13/8/2012.

في ما يخص الوصول إلى المياه وحقوق المياه». ففي ما يخص ازدهار الصحراء، أشارت غراي إلى مفارقة مضمونها أن السعي في سبيل «الحلم الصهيوني يمضي يدًا بيد مع تدهور بيئي خطر» يتخذ شكل الضخ الجائر لمياه الخزان الجوفي الساحلي وغيره من المشروعات[33].

القصة غير المعروفة كثيرًا عن اقتصاد المياه الإسرائيلي هي أنه على الرغم من الملاك الوظيفي المدرب جيدًا والأنظمة المتطورة الملائمة، فإن الإطار المؤسساتي المعقد لصنع القرار قاد في الأغلب إلى التردد، وأدّى إلى تنفيذ تدريجي لسياسات مائية، ومع مرور الزمن إلى تبني سياسات غير ملائمة[34].

2- التعاون المائي: مشروع وصْل البحر الأحمر بالبحر الميت

في كانون الأول/ ديسمبر 2013، انسجامًا مع الأولوية التقنية، أعلن البنك الدولي بفخر عن اتفاقية مائية نادرة بين إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية. ولأن منطقة الشرق الأوسط ليست منطقة يشيع فيها التعاون بين الدول، خصوصًا في ما يتعلق بالمياه، فإن أخبار «اتفاقية التعاون المائي» تصدرت عناوين وسائل الإعلام العالمية. وفي حين غمر السرور البنك الدولي والسلطات الرسمية في البلدان الثلاثة بهذه الاتفاقية، يشكك بعض الناشطين البيئيين والمختصين بمياه الشرق الأوسط فيها نظرًا إلى الخشية من التأثيرات غير الملائمة للمشروع في البيئة والمنظومات البيئية الهشة، وتداعياته على النزاعات السياسية الدقيقة على الأرض. كما شكك بعض الخبراء الإسرائيليين مفترضًا أن الباعث الرئيس على إبرام الاتفاقية هو المصلحة الجيوسياسية المرتبطة بدعم الأردن. ونظر منتقدو الاتفاقية إلى «إنقاذ البحر الميت»، الذي أُعلن كمسوّغ رئيس للاتفاقية، على أنه ثانوي.

تدعو الاتفاقية إلى تحويل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت المهدد جديًا بالجفاف. كان نهر الأردن يغذي سابقًا البحر الميت بالمياه الكفيلة

---

(33) انظر الهامش 30 ص 125 من هذا الكتاب.

(34) Nancy Murray, «The High Cost of Israel's Water Policies,» (Mondoweiss (Website), 7 December 2013).

باستدامته، لكن هذه المياه كانت تتناقص بمرور الأعوام نظرًا إلى تحويل مياه النهر من إسرائيل والأردن وسورية.

يستجيب المشروع أيضًا إلى النقص الحاد في المياه العذبة النظيفة، خصوصًا في الأردن. فمن الأهداف الرئيسة للمشروع الالتزام ببناء محطة تحلية مياه جديدة في العقبة (الأردن)، حيث تحول المياه المالحة الآتية من البحر الأحمر إلى مياه عذبة. وستقوم شركة خاصة ببناء مشروع التحلية وتشغيله على أساس تجاري. ويقضي المخطط أن يمر خط الأنابيب حصريًا عبر أراضي الأردن من محطة التحلية في العقبة من أجل تفادي القوانين التنظيمية البيئية الصارمة في إسرائيل. وعبّرت منظمة «أصدقاء الأرض فرع الشرق الأوسط» عن قلقها أيضًا، مشيرة إلى أن حجم المياه التي سوف تضخ في البحر الميت لن يكون كافيًا كي تبقى البحيرة، وأن المشروع في الواقع مجرد ذريعة لبناء محطة تحلية وبيع المياه منها بربح.

ستنتج محطة التحلية المقترحة المياه لإسرائيل والأردن، مانحة كلًا منهما بين 8 و13 مليار غالون من المياه سنويًا. وفي سياق ذلك، وبحسب نيويورك تايمز[35] يتوقع الفلسطينيون «أن يكونوا قادرين على شراء ما يصل إلى 8 مليارات غالون من المياه العذبة الإضافية من إسرائيل بأسعار تفضيلية»[36]. وعلى الرغم من أن 25 ميلًا من شاطئ البحر الميت يقع في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل فإن الفلسطينيين لا يتمكنون حاليًا من الوصول إلى البحر الميت، لكن بإمكانهم الادعاء أنهم سيحصلون على حقوقهم الشاطئية في المستقبل عندما تقوم دولة فلسطينية في آخر المطاف. أمّا في هذه الأثناء فإنهم مجبرون على شراء المياه من محطة التحلية الإسرائيلية بأسعار مرتفعة.

3- خصخصة المياه

يتزايد في الأعوام الأخيرة تسليع المياه وخصخصتها على الصعيد العالمي. ويمتد نفوذ الخصخصة ليؤثر بالتدريج في الموارد المائية في فلسطين عبر الدفع مسبقًا للحصول على المياه. في عام 2007 كان برنامج الإصلاح والتنمية

(35) *New York Times*, 8/12/2013.

(36) Isabel Kershner, «A Rare Middle East Agreement, on Water,» *New York Times*, 9/12/2013.

الفلسطيني التابع للبنكين البريطاني والدولي مبادرًا في مجاراة الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية. ويُعد الضغط على الفلسطينيين لفتح حدودهم أمام الاقتصاد الإسرائيلي ودمج إسرائيل في اقتصاد المنطقة أولوية رئيسة لإسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولي، وكثيرًا ما حدث هذا الأمر بين الحين والآخر. إن دعم تسليع المياه والدفع المسبق لقاء الحصول عليها من أجل «تغطية التكاليف» أو، ما هو أسوأ، التمهيد للمضاربات الساعية وراء الربح، هو تطبيق متطرف للدوغما النيوليبرالية إذا أخذنا في الاعتبار وضع فلسطين.

تتطابق المياه مسبقة الدفع تمامًا مع خطة برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني الرامية إلى تطوير البنى التحتية المحلية بأموال المانحين ومن ثم تحويلها لاحقًا إلى أرباح خاصة من طريق البيع. في الأمد الطويل، من المرجح أن تعاني الخدمات والناس هذه السياسة، فالقصص الراعبة المرتبطة بذلك حدثت مؤخرًا في كثير من البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء. وتحت شعار النزعة الإنسانية، تستثمر أموال المانحين وتطوَّر شبكات المياه وتحسَّن الخدمات وتشبع حاجات المستهلكين، ومن ثمّ يقفز القطاع الخاص إلى المشهد ليخفّض الخدمات، في حين أن الاستثمار العام الإيجابي الذي سبق ذلك يقدم الأساس والركيزة للأرباح الخاصة[37].

كما هي الحال في أماكن كثيرة أخرى، يخصخص اقتصاد المياه في إسرائيل من دون نقاش عام في شأن مضاعفات وضع السيطرة على اقتصاد المياه في أيدي القطاع الخاص. ودفع الاعتماد الكثيف على الإمداد في إدارة المياه الناشطين البيئيين في إسرائيل إلى دق جرس الإنذار والتعبير عن القلق من أن السياسات الراهنة غير مستدامة. إن إنشاء اقتصاد مياه غير مستدام سيفضي في الأمد الطويل إلى عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على تأمين مياه نظيفة وبيئة صحية سليمة لجميع مواطنيها بأسعار مقبولة»[38].

يتباهى الإسرائيليون بإنجازاتهم في مجال الكفاءة المائية في الزراعة التي

(37) Koppelman and Alshalalfeh, *Our Right to Water.*

(38) Tamar Keinan, «Water Justice: Water as a Human Right in Israel,» Translated from Hebrew by Ilana Goldberg (Global Issue Paper, no. 15, Heinrich Böll Foundation, Tel Aviv, March 2005).

أكثر ما تجلّت في جعل الصحراء تزدهر. أمّا حقيقة أن الزراعة تستهلك 50 في المئة تقريبًا من الموارد المائية، وتنتج أقل من 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وتؤمن القليل من فرص العمل، فذلك كله لا يُذكر ولا يُقدّم بوصفه قضية حقوق مياه أو عدالة في المياه. وحذّر كثيرون في الحركة البيئية من تحويل الإعانة الحكومية الحالية لقطاع المياه إلى الزراعة بسبب الخشية من أن فقدان الأراضي الزراعية من شأنه أن يتحول إلى مشروعات تطوير إسكانية وصناعية.

4- جدار الفصل وأثره البيئي

عرّض جدار الفصل هيدرولوجيا المناطق المجاورة له وبيئتها للخطر الشديد. وهذا النمط من الأذى ليس جديدًا أو فريدًا، ففي أي مكان في العالم، يمكن أن يؤدي عزل الموقع الطبيعي وتفتيته إلى تأثيرات مؤذية تطال تنوع الحياة النباتية والحياة الحيوانية ووفرتهما، ويمكن أيضًا أن يكونا كارثيين على أمن المياه في المنطقة لأن وجود حياة نباتية طبيعية مستدامة غالبًا ما يكون ضروريًا من أجل الحفاظ على توازن مستوى إشباع التربة بالماء وجودة المياه الجوفية. يضاف إلى ذلك أن الجدار يمكن أن يعوّق التدفق الطبيعي للمياه المتدفقة في مسارات جريانها المعتادة مسببًا الفيضان وجرف التربة وتدمير الموائل الطبيعية.

في آب/ أغسطس 2012، نشرت سلطة الحدائق والمواقع الطبيعية في إسرائيل تقريرًا يشجب بناء جدار الفصل في قرية بتّير بسبب المخاطر التي يحملها على التكامل المائي والبيئي للمنطقة[39]. فمثل هذه المخاطر، في منطقة تتعطش للمياه، ربما تكون مؤذية إلى حد كبير لأنها ستجعل إسرائيل تواجه نتائج أفعالها التي يمكن أن تؤثر في أحد أكثر اهتماماتها الأمنية القومية: الوصول الطويل الأمد إلى المياه العذبة والتزوّد بها. وكثيرًا ما اعترفت إسرائيل بأن أمنها القومي مكافئ لأمنها العسكري، لذا فإن الخطر الناشئ عن الجدار يمكن أن يهدد أمن الأمة في إمداداتها ومواردها المائية العذبة التي تعتمد عليها إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

(39) انظر: Report of the Israel Nature and Parks Authority (Hebrew), Cited in: «Water Security, National Security and Israel's Separation Wall: The Case of Battir,» (International Water Law Project Blog).

في عام 2007 قدمت قرية بتّير شكوى إلى المحكمة العليا الإسرائيلية وطلبت من وزارة المالية الإسرائيلية تغيير مسار الجدار. ولا يزال على المحكمة العليا الإسرائيلية إصدار قرار نهائي في القضية. وفي حين أن القرار الأولي للمحكمة هو مجرد نصر موقت لسكان بتّير، يُعدّ المرحلة الأخيرة في ترسيخ الاستثناء من أولوية الأمن العسكري. ربما يكون هذا القرار علامة على الانتقال من قاعدة الأمن العسكري لدى المحكمة العليا إلى ارتقاء نحو اعتبارات الأمن المائي والبيئي. سيكون القرار النهائي بالغ الأهمية بالنسبة إلى قرية بتّير، وربما إلى فلسفة التشريع المتعلقة بالأمن القومي. وبصرف النظر عن النتيجة النهائية المرتقبة فإن القرار الأولي الذي يقضي بأهمية التأثيرات البيئية هو إنجاز في المعركة المستمرة من أجل الاعتراف بالأمن البيئي والمائي كجزء مكمِّل للأمن القومي.

خامسًا: التغير المناخي وموارد المياه الإسرائيلية - الفلسطينية

نظرًا إلى التأثيرات الحاصلة - ومن المتوقع أن تحصل - من التغير المناخي في موارد المياه، خصوصًا في المناطق الجافة وشبه الجافة مثل الشرق الأوسط، فإن «التغير المناخي يغير طبيعة عدم الاستقرار المائي العالمي». وتُلاحَظ أزمنة المناخ حاليًا في الشرق الأوسط، ويتوقع أن يصبح الوضع أشد قسوة. ومن المرجح أن يعمل التغير المناخي كما لو أنه «مُضاعِف تهديد» يُفاقم ندرة المياه والتوترات في شأن المياه عند الأمم المرتبطة بموارد مائية وجغرافيا وحدود سياسية مشتركة. ومن المرجح أن يواجه السكان الفقراء، المعرضون للضرر والموجودون بأعداد كبيرة في المنطقة، أعظم المخاطر.

يمكن أن يؤدي نقص المياه وارتفاع مستويات سطح البحر إلى هجرة كثيفة، خصوصًا من المناطق الجافة وشبه الجافة في الشرق الأوسط. وتوضح السيناريوات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) وغيره من المنظمات أن نصف متر (قُرابة 19 إنشًا) ارتفاعًا في مستوى سطح البحر، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى تشريد حوالى مليونين إلى 4 ملايين مصري في حلول عام 2050. كما أن مياه الشرب التي يستفيد منها 1.5 مليون فلسطيني في قطاع غزة ستكون معرضة لمزيد من التلوث بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، ودخول مياه البحر إلى مصدرهم المائي الوحيد وهو الخزان الجوفي الساحلي. كذلك فإن الاضطراب

الاقتصادي عبر المنطقة، نظرًا إلى تدهور الإنتاج الزراعي بفعل التأثيرات المناخية في موارد المياه، يمكنه أن يؤدي أيضًا إلى اضطراب سياسي أكبر ربما يُهدد الأنظمة الحالية ومن ثم يؤثر في العلاقات الداخلية والحدودية. تُلقي هذه العوامل ضغطًا كبيرًا على المنطقة برمّتها وعلى العلاقات الحدودية المتوترة مسبقًا، مع احتمال تعزيز مزيد من توترات و/ أو نزاعات على نطاق واسع(40).

في ما يخص شرق البحر المتوسط، وضمن إطار زمني حتى عام 2080، «من المتوقع ازدياد درجات الحرارة المتوسطة بين 3 إلى 5 درجات مئوية». وتأثيرات التغير المناخي الأخرى المتوقعة في المنطقة هي كما يأتي(41):

- انخفاض 20 في المئة في الهطول المطري في حلول نهاية القرن.

- ربما يؤدي الانخفاض في تدفق الينابيع وتغذية المياه الجوفية إلى انخفاض في إمدادات المياه بنسبة 10 في المئة أو أكثر في حلول عام 2050.

- زيادة في التبخر النتحي في حدود 20 في المئة.

- تفاوت أكبر في درجات الحرارة بين الفصول.

- المزيد من حوادث الطقس القاسية كالقحط والفيضان.

- ارتفاع لافت في مستوى سطح البحر: يتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر المتوسط بين 30 سنتم ومتر واحد في نهاية القرن، مسببًا فيضانات المناطق الساحلية على طول الدلتا المصرية.

- من المتوقع أن تُزاح الأقاليم الحيوية (Biomes) المتوسطية نحو الشمال بمقدار 300 إلى 500 كلم إذا حدثت سخونة بمقدار 2.5 درجة مئوية، ما يعني أن المنظومات البيئية المتوسطية في إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية والأردن ربما تصبح أكثر تصحرًا.

- زيادة الأمراض المنقولة بالحشرات والأوبئة والوفيات.

---

(40) Ladeene Freimuth [et al.], *Climate Change: A New Threat to Middle East Security* (Amman: Friends of the Earth Middle, 2007).

(41) المصدر نفسه.

يجب أن تنضم إسرائيل، بوصفها دولة متطورة، إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الملتزمة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وستؤدي المساعدة من مانح ثالث دورًا مهمًا في تسهيل التكيف في بلدان مثل مصر وفلسطين والأردن. ويحتاج الأمر إلى تخطيط في الأمد القصير والمتوسط والطويل على أساس التعاون العابر الحدود. إن القدرة المحلية على تقديم طاقة نظيفة تكنولوجيًا وحلول لمسائل المياه ربما تمكن بلدان المنطقة من أن تصبح جزءًا من الحل الأوسع والأشمل الذي يهدف إلى معالجة التغير المناخي الكوكبي.

من المرجح أن تفرض تأثيرات التغير المناخي عقبات جديد بين إسرائيل والفلسطينيين، خصوصًا أن اتفاقات المياه الأخيرة ليست ملائمة. ففي الاتفاقية الموقتة حددت إسرائيل والسلطة الفلسطينية الحاجات الفلسطينية المستقبلية من الموارد المائية بـ 70 إلى 80 مليون متر مكعب في السنة، لكن هذه الحاجات حُددت على مدى عقدين سابقين، اعتمادًا على الخزان الجوفي الجبلي. إن المزيد من الحوادث الطقسية ستعني أن مياه الأمطار ستجري على سطح الأرض بسرعة أكبر. وبالتالي، سيكون امتصاص المياه أقل في الخزان الجوفي الجبلي، وهذا سيصعّب أكثر على إسرائيل والسلطة الفلسطينية عملية تقاسم مياه هذا الخزان، وبكل بساطة ستكون المياه المتوافرة أقل.

يضاف إلى ما سبق، يشكل الاستغلال المفرط مصدر قلق حقيقيًا. ففي الخزان الجوفي الساحلي، ونظرًا إلى الضخ الجائر حتى الآن، حدثت زيادة في ملوحة المياه. وإذا تجاوز الضخ من موارد المياه الجوفية حدّ «الإنتاجية الآمنة» فربما يسبب ازدياد ملوحة الخزان الجوفي ويؤثر في إمكانات تغذيته، ما قد يؤدي في النهاية إلى ضرر دائم. وفي حين أن السلطة الفلسطينية مقيدة حاليًا في استخراج المياه من الخزان الجوفي الجبلي من دون الحصول على موافقة إسرائيلية مسبقة، ونظرًا إلى أن الموارد المائية تصبح نادرة على نحو متزايد، فإن ضرورة القيام بالضخ ورجحانه من المحتمل أن يزداد.

إن تزايد الحاجات المنزلية والزراعية ستجبر السلطة الفلسطينية على استخراج كميات أكبر من الخزان الجوفي الجبلي، وعلى السعي الحثيث إلى الوصول أول مرّة إلى مياه نهر الأردن، خصوصًا أن المفاوضات في شأن هذه القضايا العالقة من المتوقع أن تُخاض في إطار «مباحثات السلام» الإسرائيلية -

الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، حُوِّلت المياه العذبة في نهر الأردن السفلي. ولا يدخل غير مياه المجاري، إلا القليل من المياه العذبة إلى الضفة الغربية الفلسطينية. ويتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى خفض الهطول المطري في وادي الأردن، ما يجعل من المستحيل على إسرائيل الحفاظ على طرائقها الزراعية الراهنة وعلى إمدادها الفلسطينيين بالمياه، ويستحيل أيضًا على سكان ضفتي النهر أن يسمحوا بسحب ما يكفي من مياه النهر للحفاظ عليه وإدامته. وستكون الأفعال المستقلة والمشتركة ضرورية من الطرفين لمعالجة التأثيرات المناخية والحاجات المائية. وسيكون من الواجب على إسرائيل خصوصًا أن تقوم بإصلاحات كبيرة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، تظل السلطة الفلسطينية وإسرائيل على خلاف في شأن قضية حقوق المياه وقاعدة تقاسم الحصص.

مع تأثيرات التغير المناخي في موارد المياه، فإن القطاع الزراعي الذي يعتمد بكثافة على الزراعة المروية سيصاب بشدة. وستتعرض أرزاق المزارعين الفقراء الأردنيين والفلسطينيين للخطر على نحو متزايد. وبالنسبة إلى الفلسطينيين في غزة، يمكن أن يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر نهاية لإنتاجهم الزراعي نظرًا إلى الخسارة المرجحة للخزان الجوفي الساحلي باعتباره مصدر الإمداد بالمياه للأغراض المنزلية والزراعية. ومن المرجح أن يسبب ارتفاع مستويات سطح البحر بفيضان كبير في المناطق المدينية والريفية.

سيواجه الطرفان صعوبات إضافية في تلبية الحاجات التي يفرضها التزايد السكاني. والتصاعد المتوقع في نقص الموارد بسبب أزمة المناخ يمكن أن يؤدي بدوره إلى استياء أكبر من السلطات الحكومية وإلى تصاعد الجماعات المتطرفة إلى أبعد من الحد الموجود حاليًا، و/ أو إلى تغيرات محتملة - أو سقوط - أنظمة حكومية أو إلى دول فاشلة. أكد الخبراء العسكريون الأميركيون هذه الحقائق وأوضحوا أن من المرجح أن يفاقم المناخ أوضاع أولئك الذين يعيشون في شروط هامشية، ويقود بالتالي إلى عدم استقرار سياسي أكبر وإلى «أرجحية الدول الفاشلة»[42].

---

(42) Committee on National Security Implications of Climate Change for U.S. Naval Forces, *National Security Implications of Climate Change for U.S. Naval Forces* (Washington, DC: National Academies Press, 2011).

في الضفة الغربية، يعتمد نحو 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حاليًا على زراعة الكفاف. وستؤدي قلة تغذية المياه في الخزان الجوفي الجبلي إلى مياه أقل في الينابيع التي هي المصدر المائي الرئيس للزراعة. ومع عدم وجود صناعة أو سياحة، وقلة فرص العمل في الدول المجاورة، يجد الفلسطينيون أنفسهم في وضع الاعتماد المتزايد على زراعة الكفاف في رزقهم. ويجب عليهم - بمساعدة جيرانهم في المنطقة وخارجها - أن يتعلموا ممارسات بديلة في استخدام الأراضي، مثل السياحة البيئية.

في قطاع غزة ليست الزراعة وحدها في خطر، بل ومياه شرب 1.6 مليون شخص. فالخزان الجوفي الساحلي، وهو مورد المياه الوحيد في القطاع، استغل على نحو بالغ ويعاني حاليًا مستويات ملوحة في بعض المناطق تتجاوز معايير منظمة الصحة العالمية. إن ارتفاع مستويات سطح البحر بسبب التغير المناخي يعرّض هذا الخزان إلى خطر أعظم (أي إلى قابلية أقل كمصدر للمياه في المستقبل). ربما تؤدي هذه العوامل إلى أزمات سياسية واقتصادية أكبر مع تناقص الإمداد بالمياه. إن القليل من المياه المتوافرة للأغراض الزراعية سيعني على الأرجح أن لا يستطيع الغزيون تصدير الأغذية إلى إسرائيل وأوروبا من أجل الحصول على العملة الصعبة الضرورية لبقائهم ككيان قابل للحياة.

سادسًا: الاعتراف بحق الإنسان في الماء

اقترحت الأمم المتحدة اعتماد حق الإنسان في الماء، مشيرة خصوصًا إلى الحق «في مستوى معيشي كافٍ»، الوارد في المادة 11/ 1 من «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» المعتمد منذ عام 1976، وإلى الحق «في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه»، المذكور في المادة 12/ 1. أبرمت إسرائيل هذا العهد في عام 1991. إن الحق في الماء يبدو أكثر وضوحًا وتفصيلًا في التعليق العام رقم 15/ 1 لعام 2002 في «لجنة الأمم المتحدة في شان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»: «الحق في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش بكرامة وهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى».

إن التطورات المستجدة في الاعتراف العالمي بحق الإنسان في الماء ومرافق الصرف الصحي أعطى زخمًا جديدًا للحملات المطالبة بالعدالة المائية عالميًا، لكن من غير المرجح إلى حد كبير أن يكون لقرارات الأمم المتحدة فاعلية في إنهاء التوزيع غير المتساوي للمياه بين إسرائيل وفلسطين، وأن تدفع إسرائيل إلى تفسير انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين المائية. وهذه الانتهاكات الإسرائيلية للحق في الماء ومرافق الصرف الصحي تتخذ عددًا من الأشكال. إن الاحتلال بمجمله والمنطقة (ج) والجدار والتوزيع غير المتكافئ للمياه وتدمير الأحواض والآبار المائية والحصار على غزة، كلها من بين أخطر الانتهاكات لحقوق الفلسطينيين الأساسية.

من غير المرجّح أن تؤدي قرارات الأمم المتحدة وحدها إلى إنهاء الانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين بالماء ومرافق الصرف الصحي، إلا أن اعتراف الأمم المتحدة بهذا الحق يستخدم نقطة انطلاق للحملات الرامية إلى ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل من أجل إنهاء هذه الانتهاكات. وتشير إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بوصفها «أراضي متنازع عليها» وتصرّ على أنها لهذا السبب غير ملزمة بحكم هذه الأراضي وفق القانون الدولي. وتزعم إسرائيل أيضًا أنها غير مسؤولة عن حقوق الإنسان للفلسطينيين، خصوصًا في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، لكن الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لا توافقانها على هذا الزعم.

إن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واضحة في أن «التزامات الدولة الطرف بموجب العهد تنطبق على الأراضي والسكان كافة الواقعين تحت سيطرتها المباشرة. وتكرر اللجنة موقفها في أنه حتى في حال النزاع المسلح أو الاحتلال يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها جزءًا من المعايير الدنيا لحقوق الإنسان، يجب أن تكون مضمونة وفق القانون الدولي العرفي، كما أن القانون الإنساني الدولي يوصي بها، ويُضاف إلى ذلك أن قابلية تطبيق قواعد القانون الإنساني لا تعترض بحد ذاتها سبيل تطبيق العهد أو محاسبة الدولة بموجب المادة 2 (1) على أفعال ممثليها ووكلائها».

نبهت «لجنة الأمم المتحدة في شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» أيضًا إلى أنها «قلقة خصوصًا في شأن الوصول المحدود للفلسطينيين في الأراضي المحتلة إلى المياه وتوزيعها، وذلك نتيجة الإدارة والاستخراج والتوزيع غير العادل للموارد المائية المشتركة التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية». كما دعت «لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري» إسرائيل إلى «ضمان الوصول المتساوي إلى المياه للجميع من دون أي تمييز». إن على إسرائيل والسلطة الفلسطينية التزامات باحترام وحماية وإنفاذ حقوق الفلسطينيين الإنسانية في مياه شرب نظيفة ومرافق صرف صحي كافية.

إن مفهوم الأمم المتحدة عن الماء بوصفه حقًا إنسانيًا، غير معروف كثيرًا في إسرائيل. ويدرك عموم الجمهور أن 90 في المئة من المواطنين الإسرائيليين يتمتعون بتدفق الماء إلى منازلهم. وليس من شأن كثيرين أن يدركوا إنكار حقوق المياه للقرى البدوية غير المعترف بها. وقلة منهم فحسب تعلم كم هي كمية المياه المتاحة للفلسطينيين والأردنيين - وإن كانوا يعلمون أن هناك نقص مياه في هذه الأماكن. عندما يفتح الإسرائيليون الصنابير فإنهم يتوقعون أن المياه ستدفق دومًا على الرغم من أن قلقهم يزداد شيئًا فشيئًا بخصوص جودة المياه، لذلك فإنهم إمّا يكررون مياه الصنابير أو يشترون مياه معبّأة. ويعتقد مجمل الإسرائيليين أن لديهم بنية تحتية مائية متطورة تشمل شبكة وطنية للمياه العذبة واستخدامًا كثيفًا لمياه الصرف المعالجة لأغراض زراعية، لكن عموم الإسرائيليين غير مهتمين تحديدًا بالحاجة إلى الحفاظ على المياه. هناك تأييد عام، بل حتى توقع بأن الحلول التكنولوجية مثل تحلية مياه البحر متاحة ومرغوبة للحفاظ على نوعية حياتهم.

خلاصة

إن حماية كمية المياه وجودتها ومنع التلوث من الأمور البالغة الأهمية للمستقبل، كما أن لها مضاعفات جيوسياسية كبيرة. إذا كان حل الدولتين لا يزال قابلًا للحياة وممكنًا، وهذا ما يبدو أقل ترجيحًا، فإن التحكم باستخدام الخزانات الجوفية وحمايتها سيكون ذا أهمية حيوية لكلا الطرفين بالعلاقة مع ترسيم الحدود بينهما. كان القادة الإسرائيليون واضحين في اعتبار أن التحكم بالمياه الفلسطينية واستخدامها هو شرط مسبق لأي اتفاقية مستقبلية. كما ترفض القيادة الإسرائيلية

بشدة تطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئه المتعلقة بالموارد المائية المشتركة لأنها تمنح حقوقًا متساوية للأطراف المتشاطئة على الموارد. وإذا لم ينبثق مثل هذا الحل فإن المبادئ العامة للقانون الدولي التي تجعل من الوصول إلى مياه كافية حقًا من حقوق الإنسان هي التي ستصبح الحاكمة في هذا الصدد.

في عام 2013 أعلنت الحكومة الإسرائيلية بفخر أن ليس ثمة أي نقص في المياه بفضل نظامها المائي المتطور، وتضيف أنها مستعدة لبيع جيرانها المياه[43]. وتعتقد الحكومة الإسرائيلية أن فائض المياه حاليًا والتطور التكنولوجي يساعدان في الوصول إلى اتفاقية سلام مع الفلسطينيين. وتساق المناقشة التالية بهذا الصدد: «نظرًا إلى 'الحاجات الملحة' للسلطة الفلسطينية إلى المياه والإمداد الإسرائيلي المتزايد بالمياه بسبب تحلية مياه البحر، وإلى الحاجة المشتركة بين الطرفين للتعامل مع مياه المجاري غير المعالجة، يمكن أن تخدم قضية المياه كحافز للتوصل إلى اتفاقية سلام شاملة في المستقبل»[44]. هذه الطريقة في النظر إلى مباحثات السلام عبر مرآة المياه محفوفة بالمخاطر إلى حد ما، إذا أخذنا في الحسبان التقارير المعترف بها دوليًا التي تقول خلاف ذلك اعتمادًا على واقع أن الاحتلال واتفاقية أوسلو 2 الموقتة شرعنتا إلى حد ما الاستخدام غير العادل وغير المتساوي للمياه بين الطرفين.

مؤخرًا، وفي خطاب أمام الكنيست، لفت رئيس البرلمان الأوروبي الانتباه إلى الجانب المتعلق بالموارد المائية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مشددًا على أن المياه هي إحدى أهم قضايا الوضع النهائي التي تتطلب المعالجة في مباحثات السلام الراهنة، لكنه انتقد إسرائيل في ما يخص نماذج استهلاك المياه والتوزيع غير المنصف لها وحثّ على اتباع سياسات أكثر اتصافًا بالعدالة[45]. وعلى الرغم من أن هذا الرأي لا يجد آذانًا كافية تصغي إليه بين المسؤولين الإسرائيليين فإن ثمة التزامًا قويًا ببلاغة القول في موضوع تقاسم المياه، بل وتلهج إسرائيل بنغمة

---

(43) David Horovitz, «How Israel Beat the Drought,» *Time of Israel*, 26/2/2013, on the Web: <http://www.timesofisrael.com/how-israel-beat-the-drought/>.

(44) Sharon Udasin, «Use Water as Stepping Stone Toward Peace,» *Jerusalem Post*, 19/3/2013, on the Web: <http://www.jpost.com/Enviro-Tech/Use-water-as-stepping-stone-toward-peace-306886>.

(45) Moshe Apelblat, «Sharing Water Resources and Preventing Pollution,» *Jerusalem Post*, 23/2/2014.

تتحدث عن تكنولوجيا المياه ومهارات الإدارة التي يمكن أن يوفرها «التعاون» لجيرانها، خصوصًا الفلسطينيين.

في المقابل، يعتبر الفلسطينيون أن السياسة المائية التي تتبعها إسرائيل هي اغتصاب للمياه، ويربطون مباشرة بين الحرمان الواسع لهم من حقوقهم المائية واستراتيجية التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وهذا يُعد «شهادة واضحة على دوافع اسرائيل الاستعمارية والعنصرية»[46]. إن لسياسة إسرائيل المائية عواقب تزيد على مجرد توفير المياه، حتى لو افترضنا أنها توفرها على أساس غير مجاني. «إن لها مسارًا بنيويًا يمكن وصفه بأنه مسار استعماري يعوّق السيادة على الموارد الطبيعية، خصوصًا الأرض والمياه»[47]. لذلك فإن التعاون، أو خطط التحلية المتطورة أو تدوير المياه أو التغلب على الندرة، ليست كلها إلا أحد وجهي العملة. إذا لم يكن هناك احتلال واغتصاب للمياه والأراضي فلن يكون هناك نقص حاد بالمياه ومشكلات اقتصادية ناجمة عنه في فلسطين.

---

(46) Koek, *Water for One People Only*, on the Web: <http://www.alhaq.org/publications/Water-For-One-People-Only.pdf>.

(47) Lauren McCauley, «Israel's 'Water-Apartheid' in the Occupied Palestinian West Bank,» (Informed Comment (Website), 11 April 2013), on the Web: <http://www.juancole.com/2013/04/apartheid-occupied-palestinian.html>.

الفصل الثالث

الديموغرافيا والنزاعات في إسرائيل/فلسطين: توقّعات للمستقبل

يوسف كرباج

هناك طرائق عدة لتحليل التركيبة السكانية في فلسطين التاريخية، أو بتعبير أدق بالنسبة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية؛ ففي الدول «العادية» يركّز المرء على عدد السكان وحجم النمو الطبيعي والهجرة وبنية العمر والجنس، وبالتالي على توقّع عدد السكان في المستقبل ودراسة تأثيره في التعليم والعمل والصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية كلها. بيد أن إسرائيل وفلسطين ليستا ما يمكن وصفه بدولة «طبيعية»؛ فحدودهما غير محددة، وعدد سكانهما لا يزال في تقلّب. كما يعيش عدد كبير من الفلسطينيين بشكل دائم خارج الحدود، والشتات الإسرائيلي نفسه يتزايد باستمرار.

هناك تداخل بين إسرائيل وفلسطين من خلال تاريخهما المشترك - والحافل بالصراع - وجغرافيتهما المشتركة، وحاضرهما ومستقبلهما السياسي مترابطان بشدة؛ إذًا سيكون من السذاجة البالغة فصل التركيبة السكانية الإسرائيلية عن التركيبة السكانية الفلسطينية.

بالنسبة إلى فلسطين «التاريخية» (أو أرض إسرائيل)، كان هناك دائمًا مشروع إسرائيلي ومشروع فلسطيني مضاد، حيث النمو ودينامية السكان مكوّنان أساسيان. في المشروع الصهيوني، كانت الزيادة في عدد السكان اليهود وما صاحبها من تناقص عدد السكان الفلسطينيين هدفًا استراتيجيًا منذ

بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، قبل صراع 1948 وبعده.

كان هذا المشروع الديموغرافي، ولا يزال، «سكانيًا» (زيادة السكان) وضد تحديد النسل (زيادة الخصوبة والمواليد). والأسباب واضحة: قلة السكان اليهود الأصليين في البداية دفعت إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على الهجرة. وهذه حقيقة معروفة جيدًا وطالما أُذيعت وأُخضعت للدراسة المستفيضة، لكن مكوّن الخصوبة، أي القدرة على ولادة الأطفال بأعداد كبيرة، أكثر تأثيرًا، وإن يكن أقل تناولًا.

من وجهة النظر هذه، سجلت إسرائيل الراهنة (في عام 2014) سلسلة من النجاحات؛ فالخصوبة اليهودية في إسرائيل مرتفعة جدًا (وفق المعايير الغربية والعالمية)، ليس لدى اليهود المتزمتين والمتدينين (ربع السكان) فحسب، بل أيضًا لدى شرائح المجتمع كلها. وكنتيجة مباشرة، انخرط الفلسطينيون أيضًا في «معركة أرقام»، أو «حرب مُهود» حتى قبل إقامة دولة إسرائيل في عام 1948. ولحماية أنفسهم من الهجرة اليهودية، كان لديهم ثروة وحيدة هي الخصوبة، لأن هجرتهم من الخارج اقتصرت على عدد قليل جدًا من المهاجرين العائدين.

إن دور الديموغرافيا في تشكيل مستقبل الدول مسألة مطروقة باستمرار، ولن نسهب فيها لأنها دُرست على نطاق واسع. والتساؤل السياسي الرئيس اليوم، في فلسطين وإسرائيل على السواء: هل سيكون هناك دولة واحدة أم دولتان، وفي هذه الحالة، كيف سيكون شكل الدولة الفلسطينية؟ إن الديناميات السكانية للسكان اليهود والفلسطينيين تمارس تأثيرًا كبيرًا في القرارات بهذا الخصوص، ولا سيما من السلطات الإسرائيلية. ومن هنا تأتي أهمية التوقّعات السكانية على المديين المتوسط والطويل.

أولًا: نظرة سريعة إلى الماضي

على امتداد فترة طويلة، منذ بداية الانتداب البريطاني حتى الانتفاضة الثانية (1922-2000) اعتُبر النمو السكاني ومعدل الخصوبة الفلسطيني شذوذًا في أنموذج التحوّل الديموغرافي، حيث كان ارتفاع مستويي التعليم والتحضر لدى الفلسطينيين وانخفاض مستوى الدخل يفترضان خصوبة أقل من المسجلة فعلًا،

لكن الخصوبة اليهودية الإسرائيلية أيضًا حالة شاذة، لأنها جمعت العوامل كلها التي تحول دون الخصوبة (التعليم والتحضر والانفتاح والعولمة ومستوى المعيشة). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه العوامل، ظلت الخصوبة اليهودية مرتفعة، والمحير أكثر أنها مستمرة في الزيادة؛ فإجمالي معدل الخصوبة ارتفع من 2.6 طفل لكل امرأة في عام 1990 إلى 3.04 في عام 2012، وهو ضعف معدل دول أوروبا الغربية. واللافت أن هذا المعدل بين يهود الشتات هو 1.5 فقط. وبالتالي، من المرجح أن يتجاوز المعدل اليهودي المعدل الفلسطيني، وهذا أكيد حيال معدل فلسطينيي 1948 الذي يبلغ الآن 3.32، ولاحقًا سيتجاوز معدل فلسطينيي الضفة الغربية والقدس (3.8) الذي يتناقص بسرعة. تسير خصوبة الفلسطينيين واليهود باتجاهين متعاكسين. والحقيقة أن الخصوبة الفلسطينية ارتفعت في أثناء الانتفاضة الأولى، إذ اعتبرت سلطات منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات نفسه أنها وسيلة فاعلة لمواجهة الاحتلال والاستعمار. وجميعنا يتذكر تصريح عرفات الذي قال فيه إن الرحم الفلسطيني هو السلاح الأقوى وإن على الأسرة الفلسطينية أن تنجب 12 طفلًا، اثنان للزوجين وعشرة لـ «القضية»، لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا، والخصوبة الفلسطينية لم تقاوم الانتفاضة الثانية. وتختلف الأرقام قليلًا بين تقديرات وزارة الصحة التي تستند إلى تسجيل المواليد، وتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تستند إلى الإحصاءات والمسوحات السكانية. لذلك، على الرغم من ارتفاع النسبة إلى 3.8، فهو ليس بعيدًا عن الخصوبة اليهودية. وفي غزّة قصة أخرى، إذ يبلغ إجمالي معدل الخصوبة 4.9، مثل نظيره في اليمن، البلد العربي ذي معدل الخصوبة الأعلى، لكن هذا المعدل يتناقص حتى في غزّة، إذ كان أعلى من 8 في الفترة 1987-1993.

ثانيًا: أحدث الاتجاهات

على الرغم مما سبق، تبقى أرقام السكان في الكيانين مجردة. وهذه الأرقام تصبح أكثر واقعية عندما ندرسها في المناطق المتنازَع فيها لا في البلاد ككل. وتصبح المنافسة الديموغرافية في الواقع شديدة جدًا في مناطق النزاع: الضفة الغربية والقدس الشرقية. أما في غزة فالوضع مختلف، إذ ما عاد هناك منافسة ديموغرافية منذ عام 2005، مع رحيل آخر المستوطنين اليهود.

يُظهر الشكل 3-1 ارتفاع عدد السكان المستوطنين من 41000 في عام 1977 ليناهز أو يتجاوز 600000 مع نهاية عام 2013، أي 15 ضعفًا. ففي الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، يبلغ معدل نمو المستوطنين اليهود الآن 5 في المئة سنويًا، أي ضعف المعدل الفلسطيني (2.6 في المئة). وأسباب الزيادة المذهلة لدى المستوطنين اليهود:

- انخفاض معدل الوفيات بسبب ارتفاع متوسط العمر وصغر نسبة الأشخاص المعمرين.

- ارتفاع الخصوبة إلى أعلى من المعدل الفلسطيني.

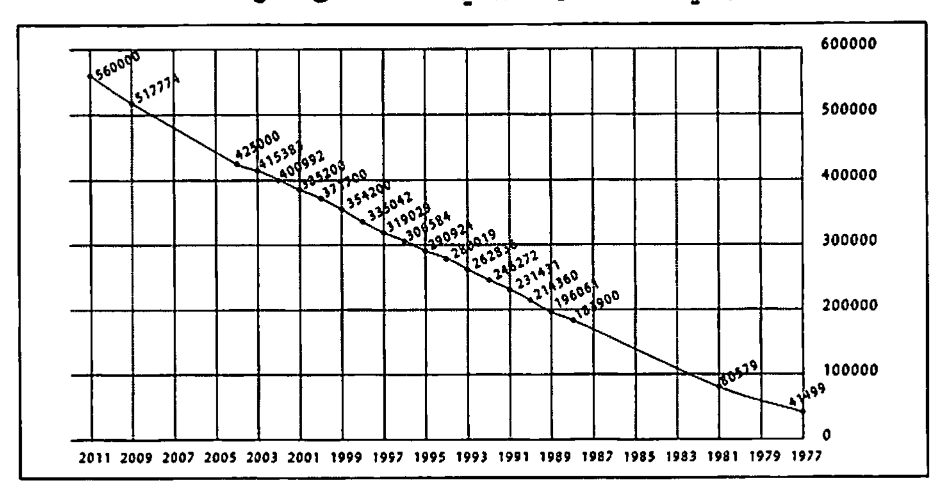
- هيكل العمر.

- الجنس بين الشاب (الشكل 3-2).

- ارتفاع معدل الهجرة: تدفق 5000 وافد جديد إلى الضفة الغربية ذاتها في عام 2012، ويرتفع هذا الرقم إذا حسبنا القدس الشرقية. وجاء قسم من المهاجرين من الجانب الآخر للخط الأخضر (4300) والباقي من الخارج مباشرة. وعلى العكس من ذلك، يتناقص عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية بسبب الهجرة، كما يتضح من مسح الهجرة العالمية للأُسر في منطقة المتوسط لعام 2010 الذي أجراه الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

الشكل (3-1)

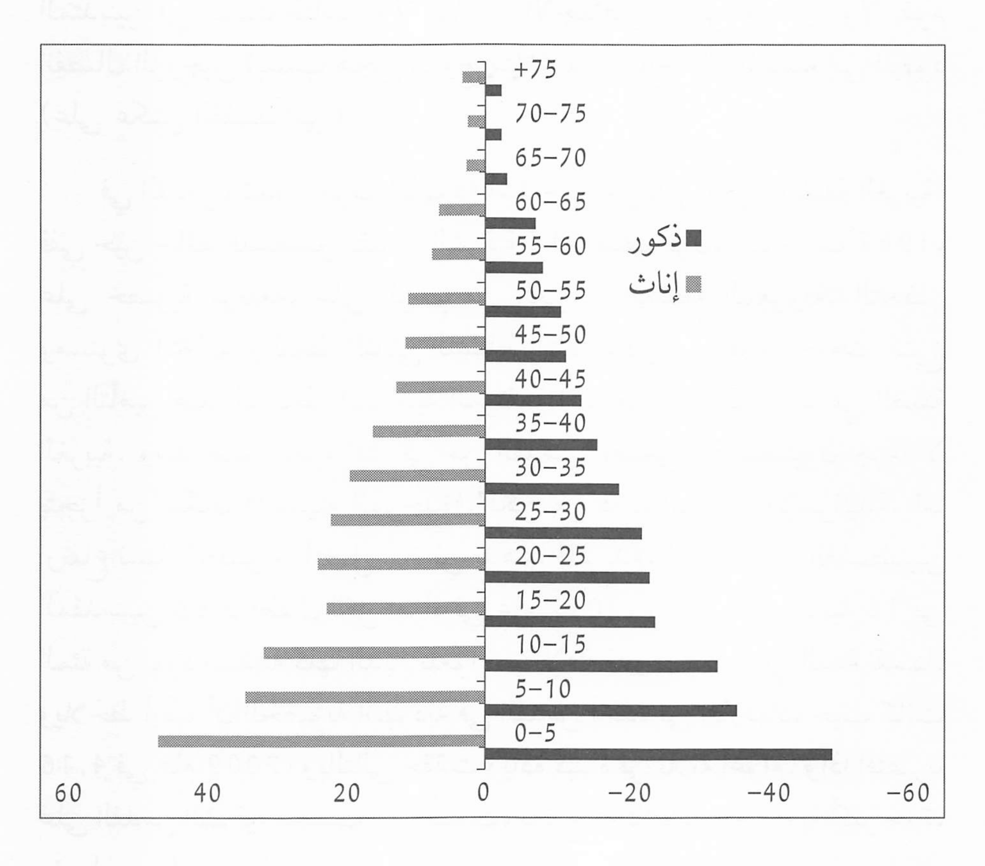
المستوطنون اليهود في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) 1977-2011



الشكل (3-2)

هيكل العمر - الجنس للمستوطنين اليهود

في الضفة الغربية (2010)



لكن الهجرة لا تروي القصة بأكملها؛ إذ إن معدل خصوبة المستوطنين مرتفع جدًا، بحد ذاته ومقارنة بالخصوبة الفلسطينية. وتتيح المجموعة الإحصائية 2013 للمكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل مثل هذه المقارنات للخصوبة بين المستوطنين اليهود والفلسطينيين في الضفة الغربية «المتنازَع فيها»، حيث شهدت خصوبة المستوطنين تزايدًا طوال العقود الأربعة بعد حرب 1967. وفي عام 2012 بلغت (من دون القدس الشرقية) 5.05 طفل لكل امرأة، وهذا أكثر من معدل أفريقيا جنوب الصحراء (4.80). وفي المقابل، بالكاد وصل معدل فلسطينيي الضفة الغربية إلى 3.80 أطفال، أي

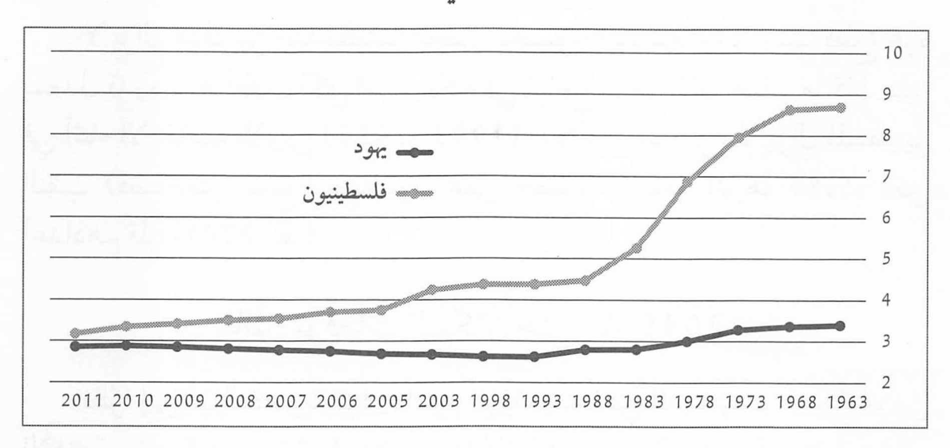
أقل بـ 1.3 طفل لكل امرأة مقارنة بالخصوبة اليهودية. وترجع هذه الخصوبة المرتفعة إلى انخفاض الأعمار عند الزواج للمستوطنين الإناث والذكور على حد سواء. كما أن معدل منع الحمل أيضًا منخفض، ولا سيما بين اليهود المتدينين في المستوطنات. ولا يمارَس الإجهاض إلا في ما ندر، ولا يقوم انفصال الزوجين (بسبب هجرة الزوج مثلًا) بدور مانع كبير بالنسبة إلى اليهود (على عكس الفلسطينيين).

في القدس، تبدو «حرب المُهود» أشد حتى من باقي أجزاء الضفة الغربية؛ ففي حين حافظ فلسطينيو القدس الشرقية قرابة نصف قرن، منذ حرب 1967، على خصوبة مرتفعة، على الرغم من العوامل المثبطة المعروفة: التحضر ومستوى التعليم والنمط الثالثي للنشاط الاقتصادي ... فإنها جاءت كنوع من التأمين ضد المخاطر السياسية المرتفعة أكثر من أي مكان آخر في الضفة الغربية. ومنذ ضم الجزء الشرقي من القدس، أضحى الفلسطينيون جزءًا لا يتجزأ من سكان «المدينة الموحدة»، لكن من دون الجنسية الإسرائيلية. أما ارتفاع نسبة الخصوبة، أفضل أداة في يدهم، فلم يدُم، إذ كان لدى الفلسطينيين المقدسيين 3.65 أطفال لكل امرأة في عام 2012، وبالتالي أقل بنسبة 16 في المئة من يهود المدينة كلها الذين بلغوا نسبة لافتة قدرها 4.32 في السنة نفسها. ويلاحَظ أيضًا أن الخصوبة اليهودية في القدس آخذة في الازدياد، حيث كانت 4.16 في عام 2009، وبالتالي حققت زيادة كبيرة في ثلاثة أعوام. وإذا اقتصرنا على القدس الشرقية فحسب التي ضُمت، تصبح اختلافات الخصوبة أكثر حدة، وتصل بين المستوطنين، وعددهم ربع مليون نسمة، إلى مستوى مرتفع بشكل لا يصدق قدره 5.50 أطفال لكل امرأة وتجاوز المعدل الفلسطيني بنسبة 50 في المئة.

حتى وقت ليس بعيدًا، في ستينيات القرن العشرين، كانت الخصوبة الفلسطينية في إسرائيل تُعتبر شذوذًا ديموغرافيًا يقارب الرقم القياسي العالمي البالغ 9 أطفال لكل امرأة. وبالتالي كان لدى فلسطينيي 1948 (وهم 17 في المئة من سكان إسرائيل في 4 حزيران/ يونيو 1967) أطفال أكثر بثلاث مرات مما كان لدى اليهود الشكل (3-3) والشكل (3-4).

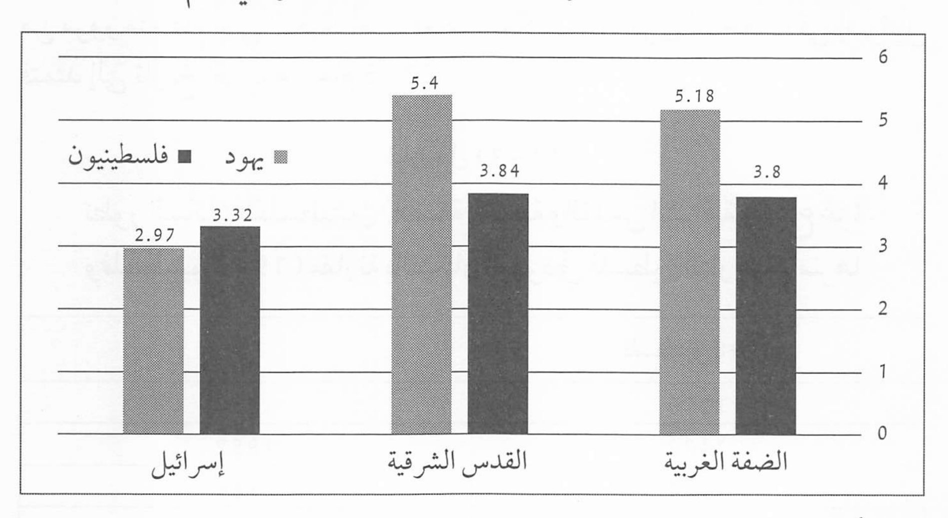
الشكل (3-3)

الخصوبة لدى اليهود وفلسطينيي 1948 (1960-2011)



الشكل (3-4)

اختلاف معدلات الخصوبة بين الفلسطينيين واليهود في عام 2010



أُعيد صوغ المشهد الديموغرافي في إسرائيل بشكل كامل؛ فبعد تراجع طفيف، عادت الخصوبة اليهودية إلى الارتفاع. وحتى في أدنى مستوياتها كانت 2.6 طفل، أي أعلى كثيرًا من معدل الإحلال البالغ 2.1، وهي الآن بحدود 3.04 (أعلى لليهود المصنفين بحسب الدِّين). وبالعكس، انخفض إجمالي معدل الخصوبة لفلسطينيي 1948 إلى الثلث ليصل إلى 3.3 اليوم، ولا يزال أعلى ببضع

نقاط عشرية من الخصوبة اليهودية، لكن ليس لفترة طويلة، والتقارب بين خصوبة اليهود وفلسطينيي 1948 مسألة أعوام لا عقود.

لا يزال هناك بين الفلسطينيين بعض الخصوبة المرتفعة، ولا سيما قطاع غزّة بمعدل قدره 4.9 أطفال لكل امرأة، لكنه في تراجع، وهو الآن نصف ما كان عليه في أثناء الانتفاضة الأولى (1987-1993). وداخل اسرائيل، لا يزال فلسطينيو النقب (قضاء بئر السبع) يحافظون على خصوبة مرتفعة قدرها 5.85، لكن أعدادهم قليلة (220 ألفًا).

ثالثًا: توقّعات السكان حتى عام 2048

نظرًا إلى أن الخصوبة تؤدي اليوم دورًا مهيمنًا في الديناميات السكانية، من الأهمية رؤية كيف سيؤثر اختلاف معدلاتها في عدد السكان المستقبلي وفي قضايا بناء الدولة في إسرائيل - فلسطين ككل الجدول (3-1). وتحقيقًا لهذه الغاية، وضعنا توقعات المجموعات السكانية المختلفة حتى عام 2048، بما يعنيه من مرور مئة عام على النكبة. أما توقعات المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل فتمتد إلى تاريخ أقرب هو عام 2035.

الجدول (3-1)

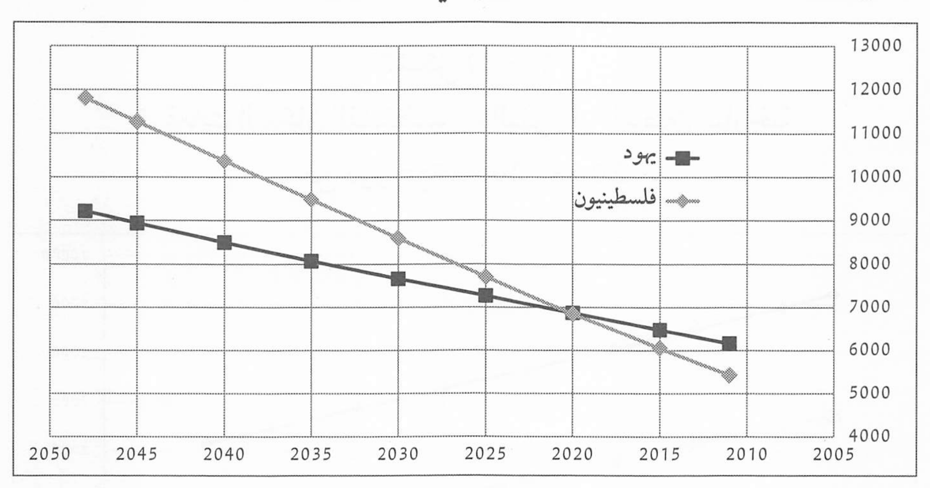
تطور السكان الفلسطينيين (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وفلسطينيو 1948) مقارنة بالسكان اليهود في فلسطين التاريخية بأسرها

غزة	فلسطينيو 1948
1658	1276
1882	1400
2186	1528
2510	1676
2849	1836
3193	1995
3531	2145
3849	2290
4025	2379

يبين الجدول (3-1) أن عدد الفلسطينيين في عام 2020، في كامل المشهد، سيكون مساويًا لعدد اليهود: 6.9 ملايين (على الرغم من أن هناك من يدّعي أن ذلك حدث فعلًا في أوائل عام 2012، من دون الأخذ في الاعتبار تباين اتجاهات الخصوبة). وربما يساعد الشكل (3-5) في إثبات أن دولة واحدة على كامل فلسطين التاريخية لا يمكن تصورها، إن كان هناك من لا يزال بحاجة إلى هذا الإثبات. فالفلسطينيون، بطبيعة الحال، لن يقبلوها على الإطلاق. وبالنسبة إلى الإسرائيليين أنفسهم، سيصبح الاحتلال الذي أدى أساسًا إلى نشوء مشكلة ديموغرافية معقدة، أكثر خطورة في المستقبل. كيف يمكن أن نتصور 9.2 ملايين يهودي (46 في المئة) يسيطرون على أغلبية فلسطينية مكونة من 11.8 مليون فلسطيني في عام 2048؟ هذه أدلة الفلسطينيين ومعظم الإسرائيليين على حد سواء، ومع ذلك ثمة أقلية إسرائيلية تقدم رأيًا مخالفًا مؤداها أن دولة واحدة ممكنة، وبالتحديد على أسس ديموغرافية.

الشكل (3-5)

توقعات السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية 2011-2048



رابعًا: أي مستقبل من دون غزة؟

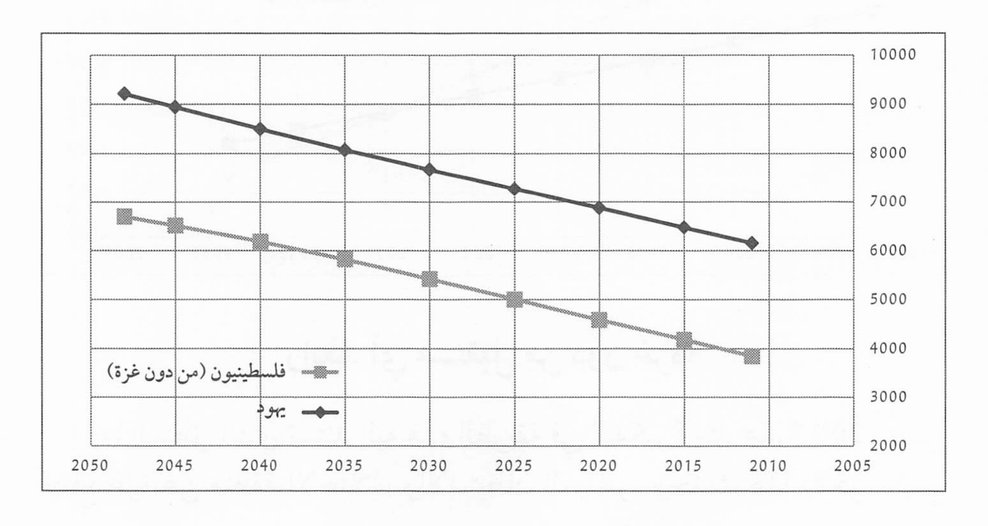
ما المنطق الذي تستند إليه هذه الطريقة في التفكير؟ منذ عام 2005، فُصل قطاع غزة عن منطقة الاحتلال والاستيطان المباشر. وحدث هذا بشكل رئيس

لأسباب ديموغرافية. واعتبر رئيس الوزراء آنذاك أريئيل شارون أن 8000 مستوطن لا يمكن أن يواجهوا 1.5 مليون فلسطيني إلى الأبد.

لكن الآثار المترتبة عن فصل مصير غزة تتجاوز كثيرًا تلك الأرقام المجردة. وبالتالي ماذا يمكن أن تكون وجهات النظر الديموغرافية في إسرائيل وفلسطين إذا فُصلت غزة الشكل (3-6). ومع الحفاظ على كامل الأراضي تقريبًا (ناقص 360 كلم²)، سيبقى في إسرائيل في عام 2048 أغلبية يهودية مريحة (9.2 ملايين يهودي في مقابل 6.7 ملايين فلسطيني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وإسرائيل). والآثار السياسية واضحة، حيث يصبح من الممكن تصور دولة واحدة بأغلبية سكانية يهودية، على الرغم من صعوبة إدارتها. وإلى جانب ذلك، يبين اتجاه المنحنيات اليهودية والفلسطينية أن التفوق العددي بعد عام 2048 سيبقى لليهود. وبطبيعة الحال، فإن وضع الأقلية الفلسطينية مفتوح أمام كثير من الأسئلة التي تتجاوز نطاق هذه الدراسة لأنها تشمل متغيرات ديموغرافية إضافية. هل هذا تطهير عرقي آخر؟ هل هو تقسم لقاعدة الفلسطينيين الرئيسة إلى عدد معين من الأوطان/ البانتوستانات؟

الشكل (3-6)

توقعات السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية من دون غزة 2011-2048

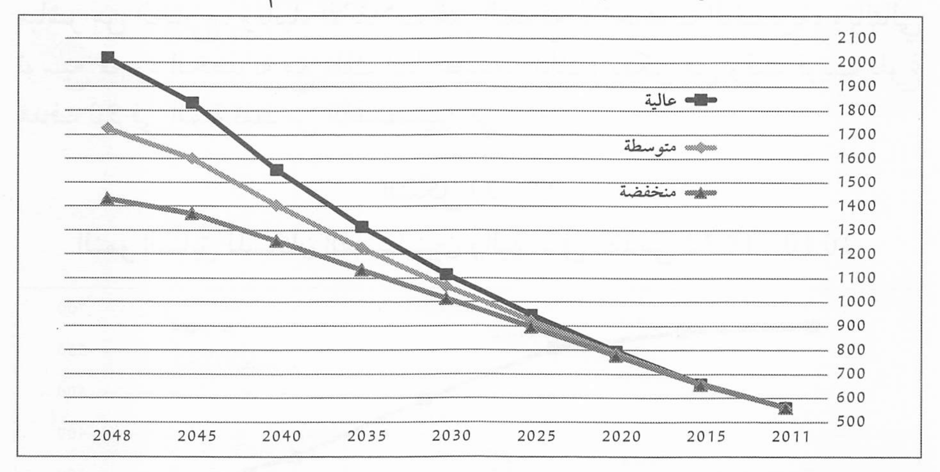


خامسًا: الارتفاع غير المتوقع لعدد السكان المستوطنين في الضفة الغربية والقدس

يعرض الشكل (3-7) ثلاثة أنواع من النمو السكاني للمستوطنين بين عامي 2011 و2048 استنادًا إلى افتراضات مختلفة للخصوبة والهجرة (وسيناريو واحد للعمر المتوقع). ويبين الشكل (3-8) نسبة المستوطنين إلى مجموع سكان الضفة الغربية. ويكاد يكون من المستحيل أن نتخيل بحكم تباين الخصوبة كيف سيمثّل المستوطنون حصة كبيرة من سكان الضفة الغربية.

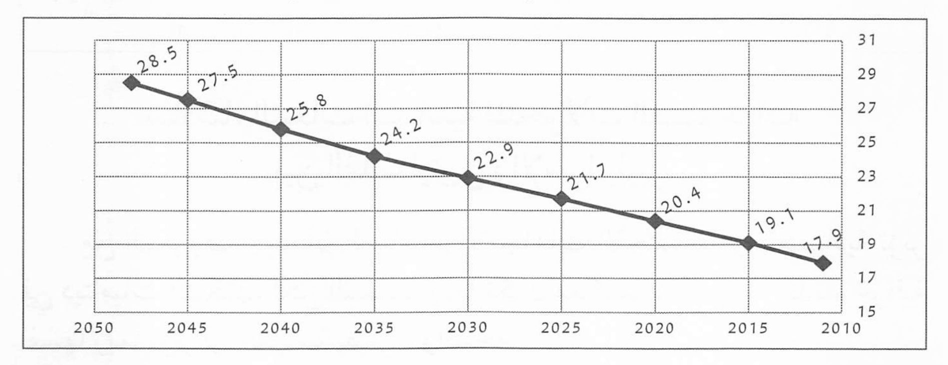
الشكل (3-7)

تقديرات لنمو السكان المستوطنين لغاية عام 2048



الشكل (3-8)

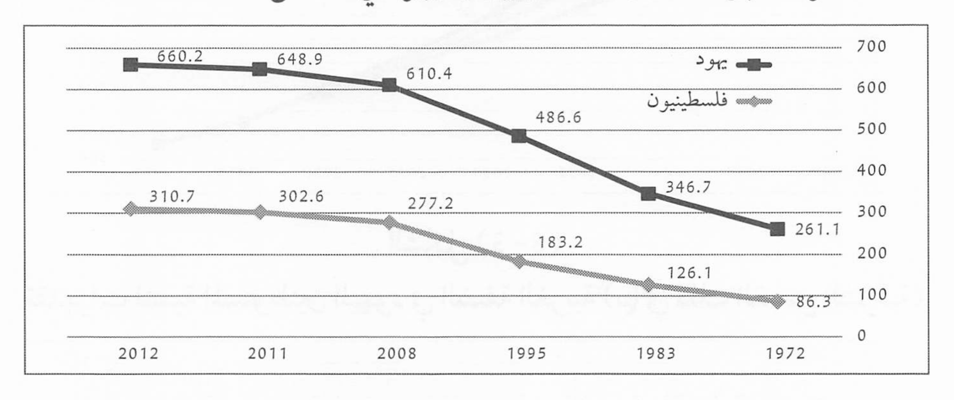
تقديرات لنسبة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)



يمثل مستوطنو القدس أقل قليلًا من نصف إجمالي عدد المستوطنين: 260000 مستوطن اليوم. وكانت هجرة اليهود إلى المدينة المقدسة الأداة المفضلة في إبقاء فلسطينيي القدس دون عتبة 30 في المئة «المقبولة». واليوم، تحتل نسبة الفلسطينيين في المدينة «الموحدة» بأسرها المرتبة الأعلى. وبالنسبة إلى الإسرائيليين، كانت التوقّعات قاتمة قبل عقد من الزمن. لذلك، توقّع الديموغرافي سيرجيو ديلا بيرغولا زيادة النسب الفلسطينية إلى درجة ربما يحث معها «تحول محتمل لأغلبية سكان القدس من الأجزاء اليهودية إلى الأجزاء العربية (وغيرها)». وفي ذلك الوقت، كان يُعتقد أن التباين الكبير في النمو يمكن أن يقوض «أسرلة» المدينة المقدسة، لكن في الآونة الأخيرة غير عاملان هذا التوزيع: **أولًا**، زيادة البناء في المستوطنات التي جذبت مستوطنين هاجروا من إسرائيل ذاتها وبشكل مباشر من الخارج، و**ثانيًا**، الانقلاب غير المتوقع لاتجاهات الخصوبة، وبالتالي توسيع فجوة الخصوبة مع تلك الفلسطينية. لذلك، يمكن في وقت قريب بلوغ هدف 30 في المئة فقط من الفلسطينيين في القدس.

الشكل (3-9)

النمو السابق للسكان الفلسطينيين واليهود في القدس 1972-2010



سادسًا: التبعات السياسية للتحولات الديموغرافية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

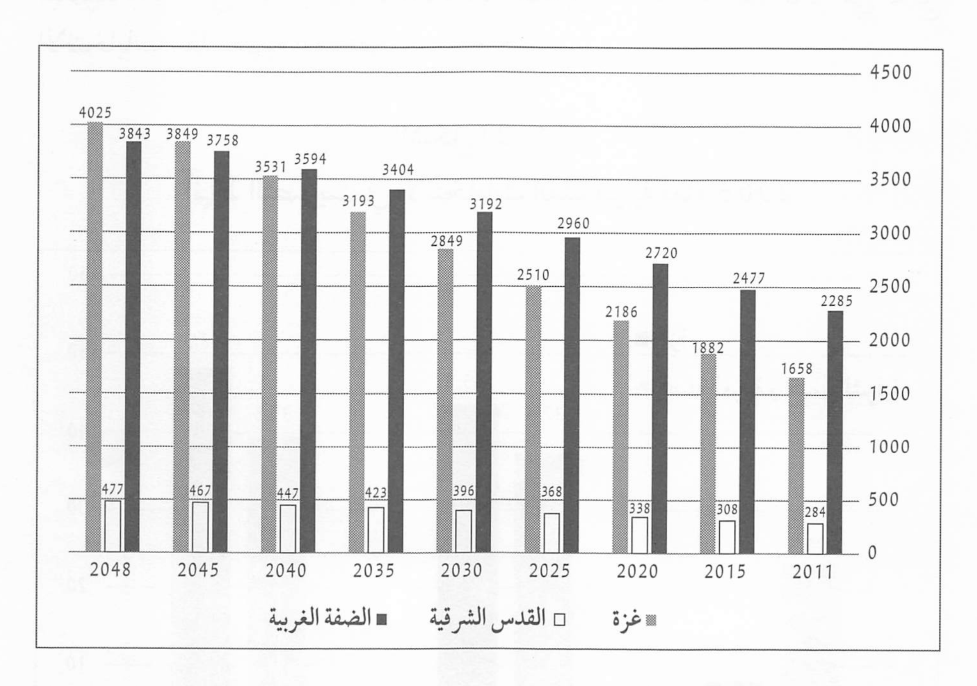
من المعروف جيدًا أن السياسة والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في ديناميات السكان، لكن المعادلة ربما تكون معكوسة، فالعوامل الديموغرافية نفسها ربما تؤثر في السياسة بصورة واضحة.

بالنسبة إلى الفلسطينيين، ربما توسع اختلافات الخصوبة بين الضفة الغربية وقطاع غزة الفجوة التي بدأت مع الفصل الفعلي لغزة في عام 2006. ومن الآن فصاعدًا، حتى عام 2048، سيكون النمو السكاني في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) أقل منه في غزة. الشكل (3-10) وفي الضفة الغربية، الخصوبة أقل والهجرة الخارجية كبيرة جدًا. والوضع نفسه في القدس الشرقية أسوأ أيضًا، حيث تعمد السلطات والمستوطنون الإسرائيليون إلى التضييق على الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة. وعلى العكس، فإن الهجرة من قطاع غزة منخفضة جدًا، لذلك ستشهد زيادة السكان فيها ارتفاعًا كبيرًا.

الشكل (3-10)

تقديرات السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وغزة

2011-2048



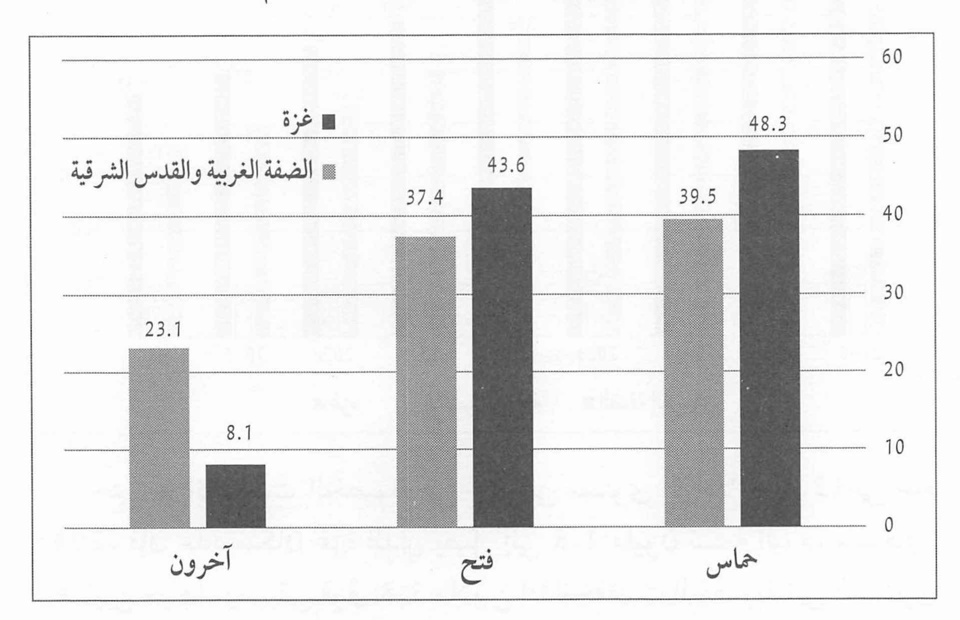
حتى لو انخفضت الخصوبة في غزة إلى مستوى الإحلال (2.1) في عام 2048، فإن عدد سكان غزة الذي يصل إلى 1.8 مليون نسمة اليوم، سيتجاوز 4 ملايين حينها. وسيبقى فوق 3.8 ملايين إذا انخفضت الخصوبة إلى المستوى

اللبناني أو الأوروبي الحالي. وفي الحالة الأكثر تطرفًا، أي ثبات الخصوبة، سوف يتجاوز 5 ملايين نسمة.

ما هو الأثر السياسي المحتمل لاتجاهات الخصوبة المتباينة بين غزة والضفة الغربية؟ إذ أظهرت الانتخابات الفلسطينية الأخيرة في عام 2006 انقسامًا سياسيًا مهمًا بين شطري الأراضي الفلسطينية المحتلة الشكل (3-11)؛ حيث فازت حماس بأغلبية شبه مطلقة في غزة (48.3 في المئة)، بينما حصلت في الضفة الغربية على 39.5 في المئة فقط. وبطبيعة الحال، فإن المواقف السياسية وترجمتها إلى أنماط انتخابية ظواهر عابرة، ولا يمكن افتراض دوام هذه الأنماط إلى الأبد. ومع ذلك، فإن التحولات الديموغرافية للسكان (وبطريقة أو بأخرى الهيئة الانتخابية) من الضفة الغربية إلى غزة التي تبلغ حصتها من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة 39 في المئة الآن وسوف تقترب من الأغلبية المطلقة (48 في المئة) في عام 2048 الشكل (3-12)، ربما تؤثر في نتائج الانتخابات الفلسطينية المستقبلية.

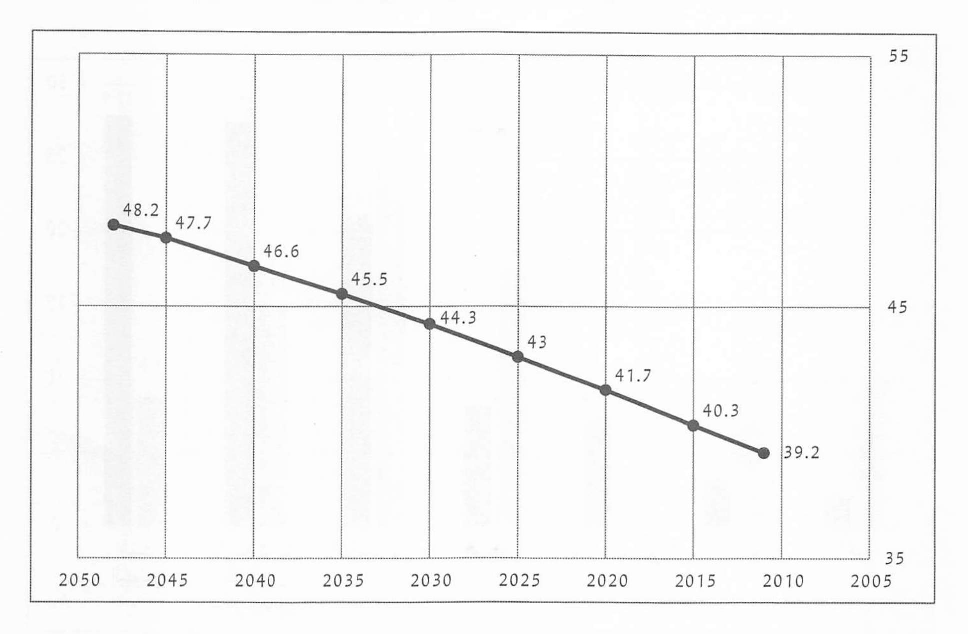
الشكل (3-11)

أنماط التصويت في الانتخابات الفلسطينية لعام 2006



الشكل (3-12)

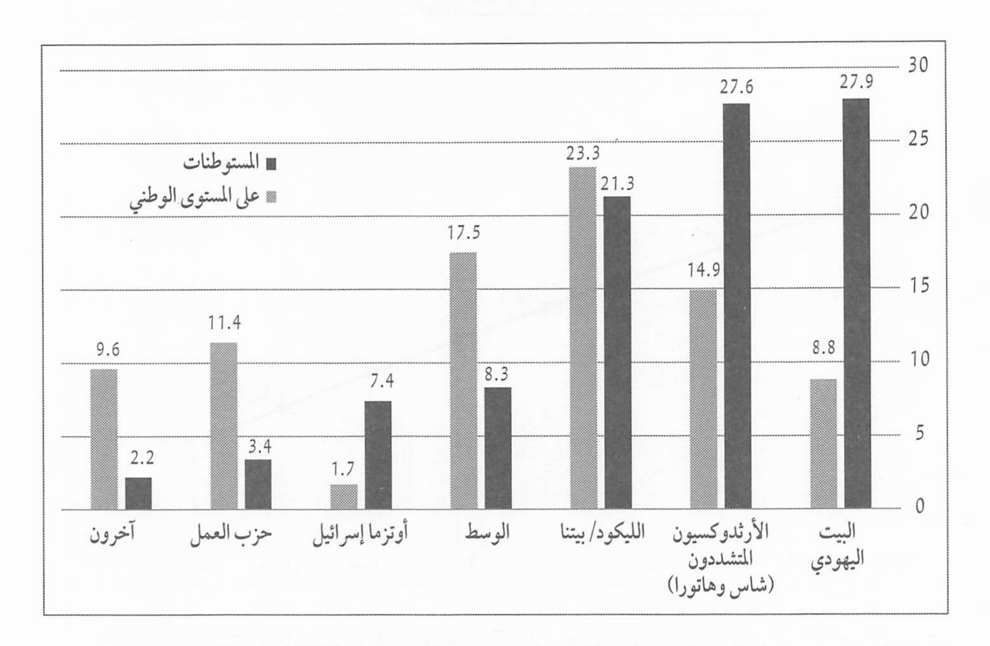
تقديرات لنسبة الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة لغاية عام 2048



في انتخابات الكنيست في عام 2009، صوّت المستوطنون الإسرائيليون بأغلبية ساحقة لأحزاب اليمين المتطرف ولليمين والأحزاب الدينية؛ وهو اتجاه ضُخّم مؤخرًا. وفي انتخابات الكنيست في عام 2013، حصل حزب اليمين المتطرف «البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بنيت على 12 مقعدًا وعلى أكبر عدد من الأصوات، وكان الحزب الأول في المستوطنات الشكل (3-13). وبالتالي ازداد إجمالي عدد ناخبي الأحزاب المؤيدة الضم إلى 84 في المئة: البيت اليهودي (28 في المئة)؛ الليكود/ بيتنا (حزب أفيغدور ليبرمان) (21 في المئة)؛ الأرثوذكس المتشدّدون (28 في المئة)؛ أوتزما إسرائيل (Otzma Le Yisrael) (حزب كاهانا سابقًا) (7 في المئة). لذلك، ربما يترجم التحوّل في عدد السكان من «الخط الأخضر» إلى المستوطنات آليًا إلى زيادة ناخبي الأحزاب اليمينية والقومية والدينية. ومن المرجح أن يرتفع عدد المستوطنين من 0.6 مليون نسمة حاليًا إلى 1.7 مليون نسمة (18 في المئة من السكان اليهود في عام 2048) وفق «المتغير المتوسط» للتوقعات السكانية. وأثر هذا التحول في نتائج الانتخابات الآتية واضح وضوح الشمس الشكل (3-14)، والشكل (3-15).

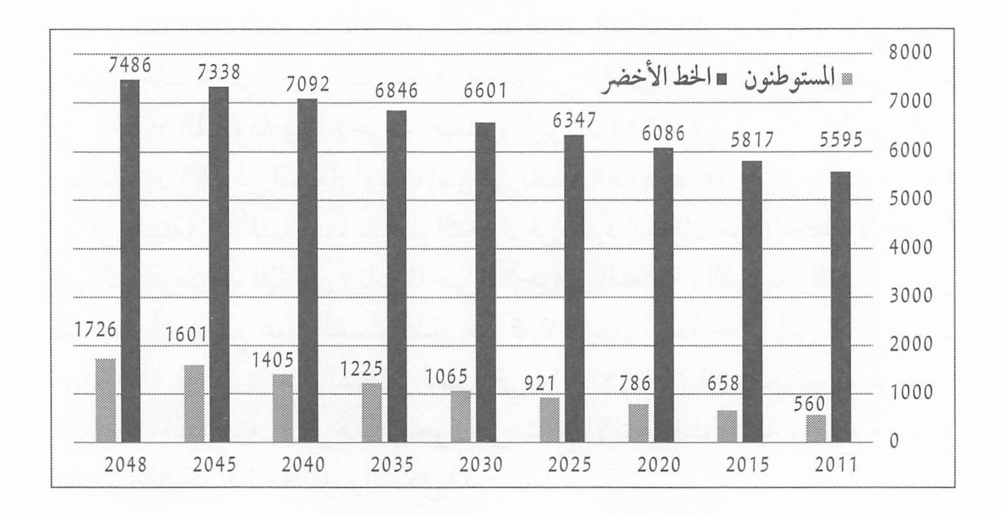
الشكل (3-13)

أنماط التصويت في الكنيست الإسرائيلي لعام 2013



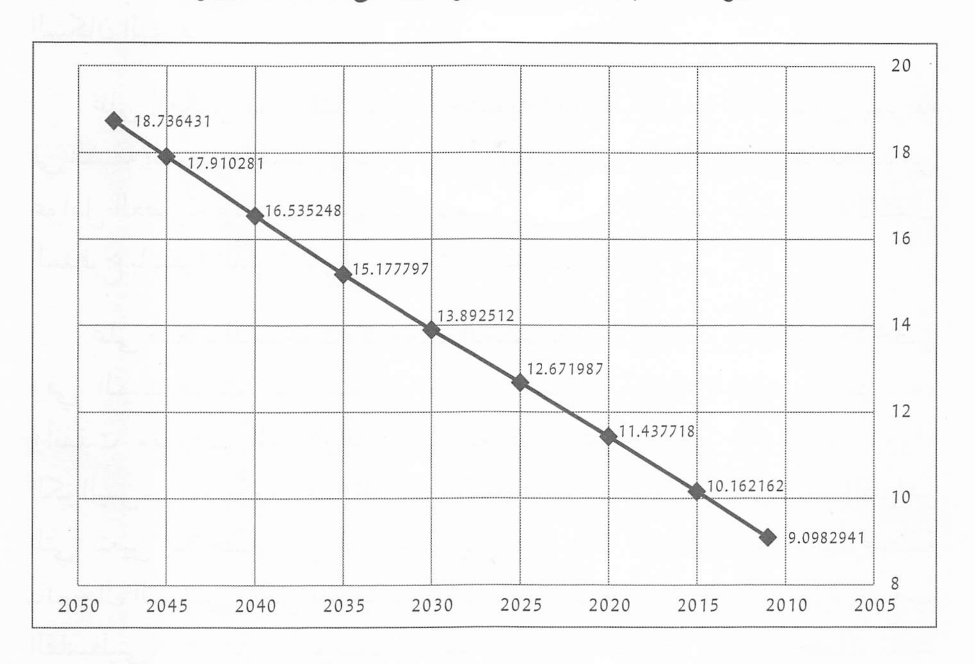
الشكل (3-14)

النمو السكاني وراء الخط الأخضر وفي المستوطنات



الشكل (3-15)

تقديرات لنسبة السكان المستوطنين من السكان اليهود



خاتمة

يتميز تاريخ إسرائيل وفلسطين الديموغرافي الحديث بتضاد الاتجاهات الديموغرافية؛ فعلى صعيد الفلسطينيين يتسارع التحوّل الديموغرافي وتخفّض معدلات الخصوبة، عكس التوقعات كلها. وأصبح هذا الاتجاه مهمًا حقًا اعتبارًا من بداية الانتفاضة الثانية في عام 2000. وبالنسبة إلى يهود إسرائيل، على العكس، الخصوبة في تزايد الآن بالنسبة إلى مجموع السكان، خصوصًا في مناطق الاحتكاكات، الضفة الغربية والقدس.

نمط فريد لا نلاحظه في أماكن أخرى من العالم، السكان اليهود في إسرائيل الذين يتمتعون بمعظم جوانب الحداثة (مستوى المعيشة والتعليم والتحضر والعولمة)، يرفضون أحد أهم مؤشرات الحداثة: عدد أقل من الأطفال، أي الأسرة الصغيرة المكوّنة من طفلين. فالتقليدية أو العائلية تتغلب على العصرنة عندما يتعلق الأمر بالديموغرافيا. كما أن الطلب على الأطفال تعزز بفضل سياسة

الدولة في زيادة الخصوبة اليهودية عبر تدابير مباشرة وغير مباشرة. وأنفقت مليارات الدولارات لهذا الغرض، لمكافأة ارتفاع الطلب على الأطفال من السكان اليهود.

على العكس من ذلك، تتجه الخصوبة الفلسطينية نحو الانخفاض بسرعة في الضفة الغربية والقدس وغزة وداخل إسرائيل ذاتها، نتيجة مجموعة معقدة من عوامل العصرنة وتحول التميز من الأسرة إلى القيم الفردية وما يسمى «الانتقال المدفوع بالفقر» الذي تسارع بحدة منذ الانتفاضة الثانية.

على صعيد السياسات، شُجّعت الخصوبة الإسرائيلية وراء الخط الأخضر وفي المستوطنات عبر سياسة سكانية حكومية لزيادة الخصوبة اليهودية، وأنفقت مليارات الدولارات لهذا الغرض. على الرغم من ذلك، ووراء الكواليس، ربما يكون هذا العكس لاتجاهات الخصوبة إحدى أهم الظواهر التي يتعين ملاحظتها في فلسطين التاريخية، وإن لم تكن بحد ذاتها متعلقة بالمجال السياسي، لكن تداعياتها السياسية الواضحة هي عوامل مدمرة للشعب الفلسطيني، أي على المؤسسات المستقبلية في المنطقة وعلى احتمال تنفيذ حل دولة واحدة أو دولتين. وفي حين أصبح ارتفاع النمو السكاني والخصوبة سلاحًا فاعلًا في يد السلطات الإسرائيلية لتحقيق أهدافها المعلنة أو المخفية، من الصعب أن نتصور كيف يستطيع الفلسطينيون عكس اتجاهاتهم السكانية الحالية المنخفضة. وربما ليست آخر المفارقات أنهم تخلوا عن الديموغرافيا باعتبارها وسيلة لحماية أرضهم في وقت لا يزال «انفجارهم السكاني» يتصدر عناوين الأخبار.

المراجع

1- العربية

كرباج، يوسف. «الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية فلسطين.» **مجلة الدراسات الفلسطينية**: السنة 16، العدد 63، صيف 2005.

2 - الأجنبية

Books

Clarens, Katia. *Une Saison à Gaza: Voyage en territoire assiégé*. Paris: J.-C. Lattès, 2011.

Clarke, John I. [et al.] (eds.). *Population and Disaster*. Oxford; New York: Blackwell; International Geographical Union, Commission on Population Geography, 1989. (Institute of British Geographers Special Publications Series; 22)

Courbage, Youssef and Emmanuel Todd. *A Convergence of Civilizations: The Transformation of Muslim Societies Around the World*. Translated by George Holoch. New York: Columbia University Press, 2011.

Courbage, Youssef and Philippe Fargues. *Christians and Jews under Islam*. Translated by Judy Mabro. London; New York: Tauris, 1997.

Dalen, Kristin and Jon Pedersen. *The Future Size of the Palestinian Population of the West Bank and Gaza Strip*. Oslo: FAFO, 2004. (FAFO-Report; 433)

Faitelson, Yaakov. *Demographic Trends in the Land of Israel (1800-2007)*. Jerusalem: Institute for Zionist Strategies (IZS), 2008.

Geries, Sabri. *Les Arabes en Israël*. Précédé de les Juifs et la Palestine par Eli Lobel. Paris: F. Maspero, 1969. (Cahiers libres; 151-152)

Kanaaneh, Rhoda Ann. *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*. With a Foreword by Hanan Ashrawi. Berkeley: University of California Press, 2002. (California Series in Public Anthropology; 2)

Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank. Researched and Written by Yehezkel Lein in Collaboration with Eyal Weizman; Edited by Yael Stein. Jerusalem: B'Tselem, 2002. On the Web: <http://www.bteslem.org/English/Publications/Summaries/Land_Grab_2002.asp>.

Migration Survey in the Palestinian Territory, 2010. Ramallah, Palestine: Press Release, 2010.

Palestinian Central Bureau of Statistics and League of Arab States. *Palestinian Family Health Survey, 2006: Final Report*. Ramallah, Palestine: The Bureau, 2007.

Portugese, Jacqueline. *Fertility Policy in Israel: The Politics of Religion, Gender, and Nation*. Westport, Conn.: Praeger, 1998.

Reich, Bernard and Gershon R. Kieval (eds.). *Israeli Politics in the 1990s: Key Domestic and Foreign Policy Factors*. New York: Greenwood Press, 1991. (Contributions in Political Science; no. 285)

Roy, Sara. *The Gaza Strip: The Political Economy of De-development*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995.

Schmelz, Usiel Oskar, Paul Glikson and Sergio DellaPergola (eds.). *Papers in Jewish Demography, 1981: Proceedings of the Demographic Sessions Held at the 8th World Congress of Jewish Studies, Jerusalem, August 1981*. Jerusalem: Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University of Jerusalem, 1983. (Jewish Population Studies; no. 16)

Statistical Abstract of Israel, 2013. [Jerusalem]: Central Bureau of Statistics, 2014.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. *World Population Prospects as Assessed in 2012*. New York: United Nations, 2014.

Zimmerman, Bennett, Roberta Seid and Michael L. Wise. *The Million Person Gap: The Arab Population in the West Bank and Gaza. Ramat Gan, Israel*: Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, 2006. (Mideast Security and Policy studies; no. 65)

Periodicals

Anson, Jon and Avinoam Meir. «Religiosity, Nationalism and Fertility in Israel.» *European Journal of Population*: vol. 12, no. 1, March 1996.

Courbage, Youssef. «Les Enjeux démographiques en Palestine après le retrait de Gaza.» *Critique international*: no. 31, 2006.

_______. «Reshuffling the Demographic Cards in Israel/Palestine.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 28, no. 4, Summer 1999.

DellaPergola, Sergio. «Jerusalem's Population, 1995-2020: Demography, Multiculturalism and Urban Policies.» *European Journal of Population*: vol. 17, no. 2, 2001.

Fargues, Philippe. «Protracted National Conflict and Fertility Change: Palestinians and Israelis in the Twentieth Century.» *Population and Development Review*: vol. 26, no. 3, September 2000.

Hass, Amira. «On finit par se demander pourquoi on a mis des enfants au monde: Cette «double autorité» qui écartèle les Palestiniens.» *Le Monde Diplomatique*: Octobre 2008.

Khawaja, Marwan. «The Fertility of Palestinian Women in Gaza, the West Bank, Jordan and Lebanon.» *Population-E*: vol. 58, no. 3, 2003.

_______. «The Recent Rise in Palestinian Fertility: Permanent or Transient?.» *Population Studies*: vol. 54, no. 3, November 2000.

_______ and Sara Randall. «Intifada, Palestinian Fertility and Women's Education.» *Genus*: vol. 62, no. 1, January - March 2006.

_______, Shireen Assaf and Yara Jarallah. «The Transition to Lower Fertility in the West Bank and Gaza Strip: Evidence from Recent Surveys.» *Journal of Population Research*: vol. 26, no. 2, June 2009.

Zimmerman, Bennett and Sergio DellaPergola. «What Is the True Demographic Picture in the West Bank and Gaza?: A Presentation and a Critique.» *Jerusalem Issue Brief*: vol. 4, no. 19, March 2005. On the Web: <http://jcpa.org/brief/brief004-19.htm>.

Documents

Baskin, Gershon. «Palestinian Beware: Unilateralism Is Gaining Steam in Israel.» (Amin (Arabic Media Internet Network, 16 October 2005). On the Web: <http://www.amin.org/eng/uncat/2005/oct/oct16-0.html>.

Chamie, Joseph and Barry Mirkin. «The Million Missing Israelis.» (Middle East Channel (Website), June 2011): <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2011/07/05/the_million_missing_israelis>.

Courbage, Youssef. «Israel's Capacity to Absorb Palestinian Refugees: Demographic Aspects and Scenarios, 2008-2058.» (Working Paper, 2008).

Ettinger, Yoram. «From Demographic Fatalism to Demographic Optimism.» (Ettinger Report, 23 June 2011).

Conferences

Completing the Fertility Transition (Expert Group Meeting, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2002).

«New Generations and the Future of International Migration: South of the Mediterranean.» (Workshop 14, Third Mediterranean Social and Political Research Meeting, Montecatini Terme and Florence, 20-24 March 2002).

الفصل الرابع

مواطنة كولونيالية استيطانية
ماهية العلاقة بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيين

نديم روحانا وأريج صبّاغ - خوري

مقدمة

يسعى هذا الفصل إلى إعادة فحص العلاقة بين إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين فيها، كما يقدم قراءة بديلة مقرًّا إجرائية مواطنتهم ومقترحًا في الوقت نفسه الكولونيالية الاستيطانية إطارًا تحليليًا مركزيًا لفهم هذه العلاقة المركبّة وتطوّرها.

نتقصّى في هذا الفصل المراحل المختلفة للتجربة السياسيّة الجمعية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1948، عندما تحوّلوا من كونهم جزءًا طبيعيًا من نسيج شعب يخوض نضالًا مزدوجًا: **الأوّل** ضد مشروع كولونيالي - استيطانيّ، هو المشروع الصهيوني الذي كان يعمل على إقامة «وطن قومي يهودي» في وطنهم، **والثاني** من أجل الاستقلال من الحكم الكولونيالي البريطاني، أصبحوا أقلّيّة في وطنهم تحت السيطرة الكاملة للدولة الصهيونية حديثة النشوء. كما سنقوم بمَوْضَعة تجربتهم كجزء لا يتجزّأ من شعب فلسطين عندما كان وطنهم جزءًا لا يتجزأ من العالم العربي قبل عام 1948، وتجربتهم ما بعد 1948 عندما تم عزلهم بإحكام عن باقي شعبهم، وعن العالم العربي.

علاقة إسرائيل بمواطنيها الفلسطينيّين خاصة ومعقّدة، تحكمها سيطرة

كولونياليّة استيطانيّة جاء بها شعب أجنبي إلى أرض يدّعي أنّها تخصه وحده، وشرّد أغلبيّة سكّانها الأصليين، وأقام دولة منحت المواطَنة لأولئك الذين لم يتم تهجيرهم لأسباب يتعلق معظمها بالأوضاع الدولية المحيطة بالاعتراف الدولي بالدولة الكولونيالية الاستيطانية. ونزعم أنه على الرغم من أن هذه العلاقة بدأت واستمرت كولونياليّة استيطانيّة في جوهرها، فإن قرار إسرائيل منحهم المواطنة خفف من وطأة أثر السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة في بعض الحالات (ومفاقمتها في حالات أخرى).

يتطلب فهْم تطور المكانة السياسيّة الجماعيّة للفلسطينيين داخل إسرائيل وحالتها الراهنة وضع هذه المكانة في سياق الإطار عام للصراع بين الحركة الصهيونيّة، بوصفها حركة كولونياليّة استيطانيّة ذات ميّزات قوميّة، والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة. كان الفلسطينيّون (بمن فيهم أولئك الذين أصبحوا، لاحقًا، مواطني إسرائيل) جزءًا من النسيج الفلسطينيّ الاجتماعيّ والسياسيّ قبل عام 1948، وعانوا إسقاطات الهجرة الصهيونية وتوسّع المستعمرات الاستيطانية في وطنهم، وقاوموا ما اعتبروه بحقّ مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًّا يسعى إلى الاستيلاء على أرضهم ووطنهم. لم يتحدد اختلاف المصير السياسيّ للفلسطينيين في إسرائيل بعد عام 1948 عن مصير باقي الفلسطينيّين بسبب ما فعلوه أو ما لم يفعلوه جماعيًّا، إنما كانت المخطّطات الصهيونيّة ومدى نجاح تنفيذها هي ما حدد، على وجه العموم، مصيرهم.

في الحقيقة، ثمّة نقص في البحوث التاريخيّة التي تتناول الأوضاع التي مكّنت هؤلاء الفلسطينيّين من البقاء في الجزء الذي أقيمت عليه دولة إسرائيل، سواءً كان ذلك في مدنهم وقراهم الأصليّة أم كمهجّرين داخليّين أُجبِروا على مغادرة مدنهم وقراهم، فلجأوا إلى بلدات عربيّة أخرى[1]. إلى ذلك، فإنهم يرون مصيرهم نتاجًا لعدم إكمال عمليّة التطهير العرقيّ التي جرت خلالها تهجير الأغلبية العظمى من أبناء شعبهم من وطنهم، نحو الدول المجاورة.

بعد حرب عام 1948 واتفاقات الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة

(1) أخذت هذه الأوضاع في الظهور الآن فحسب باعتبارها موضوعًا لبحث تاريخيّ مهم، يسعى إلى تسليط الضوء على العقد الأول الحرج من تجربة الفلسطينيّين تحت السيطرة الإسرائيلية.

المجاورة، بقي في الدولة الصهيونيّة نحو 156 ألف فلسطيني، شكّلوا نسبة 18 في المئة من المجموع السكّانيّ العام لدولة إسرائيل في عام 1948[2]. بقيت مجمعّات وأحياء عربيّة صغيرة في عدد من المدن الفلسطينيّة الرئيسة التي هُجّر سكّانها الفلسطينيّون، في يافا والرملة واللدّ وعكّا وحيفا (كان كثير ممن بقوا في هذه المدن من المهجّرين الداخليين)[3]، بينما تمّ تطهير مدن أخرى من سكّانها الفلسطينيّين بالكامل، كما حصل في صفد وطبريّا وبيسان[4].

على الرغم من أن العرب الذين تمكّنوا من البقاء، بطريقة أو بأخرى، في داخل الدولة الصهيونيّة حصلوا على الجنسيّة الإسرائيليّة، فإن حدود الحقوق والواجبات لمواطَنتهم خضعت لمنظومة كولونياليّة استيطانيّة وجهتها المصالح القوميّة للدولة الصهيونية التي اعتمد مستقبلها على استجلاب ملايين المستوطنين اليهود المواطنين في بلدان أخرى. من هنا، وفي عام 1948، فُرض الحكم العسكريّ الصارم وأنظمة الطوارئ على المواطنين الفلسطينيّين مباشرة بعد تأسيس الدولة اليهوديّة[5]. وبينما ادّعت إسرائيل أنّها فرضت

---

(2) Nadim N. Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven: Yale University Press, 1997), p. 30.

(3) للاستزادة عن الفلسطينيّين في هذه المدن، انظر: Areej Sabbagh-Khoury, «Palestinians in Historic Palestinian Cities: A Settler Colonial Reality,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society, Second Volume*, 2nd ed. (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, [2015]), and Daniel Monterescu and Dan Rabinowitz, eds., *Mixed Towns, Trapped Communities: Historical Narratives, Spatial Dynamics, Gender Relations and Cultural Encounters in Palestinian-Israeli Towns*, Re-Materialising Cultural Geography (Burlington, VT: Ashgate, 2007).

(4) للاطّلاع على الاعتبارات التاريخيّة للتطهير العرقيّ الذي مورِس ضد الأغلبية العظمى من الفلسطينيّين في المناطق الفلسطينيّة التي أقيمت عليها إسرائيل، راجعوا:

ن. مصالحة، حد أقصى من الأرض وحد أدنى من العرب: إسرائيل، والنقل، والفلسطينيين، 1949-1996 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)؛ Ilan Pappé, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld, 2006); Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), and Walid Khalidi, ed.: *All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Research and Text Sharif S. Elmusa and Muhammad Ali Khalidi (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992), *and Palestine Reborn* (London; New York: I. B. Tauris; 1992).

(5) للاستزادة عن الحكم العسكريّ وأنظمة الطوارئ، انظر: Yair Bäuml: «The Military Government,» in: Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied =

الحكم العسكريّ على السكّان العرب لدوافع أمنيّة، استُخدم الحكم العسكريّ في الواقع لإقامة جهاز مهمته تحقيق أهداف المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ في مقابل الفلسطينيّين الذين أصبحوا مواطنين[6]. وتضمّنت الأهداف الأكثر وضوحًا السيطرة على الأراضي، والتحكّم بالتوازن الديموغرافيّ، والتحكّم بالاقتصاد، وإبقاء السكان العرب تحت سيطرة المجتمع اليهوديّ الكاملة. لكن كان المطلوب من هذا الجهاز أن يطبّق السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة ضدّ المواطنين الفلسطينيين، لذا تولّدت حاجة إلى إدخال بعض التعديلات على النظام الكولونيالي الاستيطاني الإسرائيلي ليتخطى وضع مواطنة الفلسطينيين، وبذلك نتج نظام كولونيالي استيطاني يتميّز من حالات كولونياليّة استيطانيّة أخرى. نحن ندّعي أنه تحت هذا الحكم العسكريّ وُضعت الأسس لنمط جديد من المواطَنة تحمل خصائص محدّدة، نسمّيها الآن «المواطَنة الكولونياليّة الاستيطانيّة».

تتقصّى هذه الدراسة مراحل تطوّر المواطنة الكولونياليّة الاستيطانية في أربع مراحل تاريخية، وتتفحّص البنى الكولونياليّة الاستيطانيّة التي شكلت المواطنة الكولونيالية، كما تتناول الردود السياسية للمجتمع الفلسطيني في مواجهة هذه البنى. يُناقش المبحث الأوّل المواطَنة تحت الحكم العسكريّ (1948-1966)، وهي الحقبة المبكرة التي تشكّلت في أثنائها أسس المواطَنة الكولونياليّة؛ ويسلّط المبحث الثاني الضوء على تنامي هيمنة ما نسمّيه «أنموذج المساواة» (Equality Paradigm) وهي المرحلة التي سعت خلالها القوى السياسيّة المهيمنة داخل المجتمع الفلسطينيّ إلى تحقيق المساواة داخل دولة إسرائيل بين سبعينيات القرن الماضي وتسعينيّاته، من دون تَحَدٍّ لهُويّتها اليهوديّة -

---

Social Research, 2011), pp. 47-57; «The Discrimination Policy towards the Arabs in Israel, 1948-1968,» in: *Iyunim Bitkumat Israel* (*Studies in Israeli and Modern Jewish Society*) (Sede-Boker: Ben-Gurion Research Institute for the Study of Israel and Zionism, 2006), pp. 391-413 (Hebrew), and *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions Among its Arab Citizens: The Formative Years: 1958-1968* (Haifa: Pardes, 2007) (Hebrew), and Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel*, Translated from the Arabic by Inea Bushnaq (New York: Monthly Review Press, 1976). =

(6) للاطّلاع على الجدل في شأن التسويغات الأمنيّة للحكم العسكريّ، انظر: Shira Robinson, *Citizen strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State*, Stanford Studies in Middle Eastern and Islamic Societies and Cultures (Stanford, California: Stanford University Press, 2013).

الصهيونيّة أو تناولٍ لبنيتها الكولونيالية الاستيطانية. يتناول المبحث الثالث ولادة برنامج سياسيّ جديد، ظهر بعد اتّفاق أوسلو في عام 1993، ودعا إلى تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إثنيّة إلى دولة ديمقراطيّة لجميع مواطنيها. بعد انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 2000، شهدت هذه الحقبة ظهور المطالَبات بحقوق جماعيّة في صفوف النخب السياسيّة والمهنية العربية. خلال هذه الحقبة، لم تصف النخب السياسية والأكاديمية علاقة إسرائيل بمواطنيها العرب بالكولونياليّة الاستيطانيّة بشكل مباشر، إلا أن هذه النخب استحضرت المنظور الكولونيالي الاستيطاني بالتدريج لوصف هذه العلاقة. ويعرض المبحث الرابع والأخير المرحلة الأحدث في تجربة المواطنين الفلسطينيّين السياسية، أي ما نسمّيه «عودة التاريخ»، التي تولّدت في موازاة التراجع التدريجيّ لمنظومة حلّ الدولتين وتلاشي «منظومة المساواة». في هذه الحقبة، يعود الوعي الكولونيالي الاستيطاني إلى الظهور بشكل أكثر وضوحًا.

قبل أن نبدأ بعرض هذه المراحل، نودّ التشديد - بإيجاز - على نقاط ثلاث: أولًا، على الرغم من أن كلّ واحد من المباحث الأربعة يتناول فترة تاريخيّة منفصلة، فإننا لا نفترض وجود تطور خطي من «نمط» معيّن من التفكير السياسيّ والتجربة السياسيّة إلى «نمط» آخر. فهذا ليس ادعاءً يعتمد النموّ والتطوّر (Developmental Argument)، بل نحن نسعى ببساطة إلى تعقّب ظهور منظومات مختلفة كمنظومة المساواة على سبيل المثال، التي سيطرت في حقبة تاريخيّة محدّدة، وظهور منظومات جديدة تتحدى ما سبقها («دولة جميع مواطنيها» كتحّد لـ «أنموذج المساواة» في الدولة القائمة). ثانيًا، لا تتميّز الحقبة هذه بالضرورة بهيمنة مطلقة لمنظومة واحدة من التفكير السياسيّ، بل على العكس من ذلك، تعددت الخطابات ووجهات النظر في المراحل كلها. وما نسعى إليه هنا هو تسليط الضوء على بروز وجهات نظر في كل مرحلة تتحدى ما سبقها. ثالثًا، نتجت كلّ مرحلة من هذه المراحل من تفاعلات مرّكبة بين قوى سياسيّة واجتماعيّة، حصلت كتطوّرات داخليّة داخل المجتمع الفلسطيني، وتطوّرات إقليميّة، ومن السياسات الصهيونية. لا نزعم أنّنا سنعرض تحليلًا لهذه التفاعلات، لكننا نشير إلى الخصائص الأساسيّة للسياق التاريخيّ لكلّ مرحلة.

أولًا: أُسُس المواطَنة الكولونياليّة
حقبة الحكم العسكريّ

على الرغم من أن أغلبيّة الفلسطينيّين رأت في احتلال القوّات الصهيونيّة لوطنهم وإفراغ البلاد من سكّانها العرب تطوّرًا موقّتًا، تعود بعده الأمور إلى نصابها وسابق عهدها، شكّل العقدان الأول والثاني مرحلة فارقة وُضِعت فيهما أُسُس العلاقة بين الدولة الإسرائيلية ومواطنيها العرب، ورسمت ميزات المواطنة الكولونياليّة الاستيطانية.

بالنسبة إلى أغلبية السكّان العرب، كانت إقامة دولة يهوديّة على أرضهم تعني أن غرباء، ومعظمهم من أوروبا، جاءوا لحكمهم وسلب وطنهم منهم. لذا، لم يرَ الفلسطينيون الدولة الجديدة دولتهم، ولم ترهم الدولة الجديدة - في المقابل - جزءًا من مشروعها، بل كان الأمر مخالفًا لذلك، إذ عوملوا وكأنهم عقبة تقف دون تحقيق الصهيونية أهدافها المتمثلة باستعمار البلاد لإقامة دولة الشعب اليهوديّ عليها. وكي تتغلّب إسرائيل على هذه العقبة، أي وجود من بقي من الفلسطينيين ضمن حدودها، وضعت الأسس القانونيّة والسياسيّة والثقافيّة لتحقيق أهدافها الكولونياليّة الاستيطانيّة. إلا أن المواطَنة الإسرائيليّة التي حصل عليها هؤلاء الفلسطينيون، والتي يصفها إعلان الاستقلال الإسرائيلي بصفتي «كاملة ومتساوية»، أنتجت تحديات عرقلت تنفيذ السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة تجاههم بشكل علنيّ ومباشر. في حقيقة الأمر، كان لقرار منْح المواطَنة للسكّان الأصليّين أثر حاسم في ديناميّة العلاقات بين إسرائيل ومواطنيها الفلسطينيّين، وبين إسرائيل والفلسطينيّين عمومًا، وفي مكانة إسرائيل وشرعيّتها في المجتمع الدوليّ.

جاء منح المواطنة، جزئيًا، استجابةً للمطالب الدولية لتسهيل قبول خطة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تقسيم فلسطين، ولم تعترض المجموعات الصهيونية المختلفة على منح المواطنة للفلسطينيين، لأن هؤلاء كانوا جماعة صغيرة غير منظمة، ولا يمثلون - برأي الإسرائيليين - تهديدًا ديموغرافيًا لهيمنة الأغلبية.

تضمّنت المواطنة التي منحت للفلسطينيين واحدة من أبرز ميزاتها، وهي الحق السياسي في التصويت والترشّح. كما مُنح معها جزئيًا بعض الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية. لكن، في الوقت نفسه، اتبعت إسرائيل سياسات أفرغت المواطنة من مضمونها، وجعلت من المواطنة الحقيقية أمرًا غير ممكن. وبعد «التخلّص» من معظم الفلسطينيين الواقعين تحت سيادة إسرائيل، عمد المشروع الكولونيالي الاستيطاني إلى التحايل على مواطنة الفلسطينيين الذين بقوا، إذ توجّب على إسرائيل التعامل معهم كمواطنين. لكن تجاهلت إسرائيل مواطنتهم عندما فتحت أبواب البلاد للهجرة اليهودية، وأغلقتها أمام الفلسطينيين الذين هُجِّروا من البلاد، وعندما أسّست لسيادة يهودية حصرية في وطن بات يعتبر الآن وطنًا للشعب اليهودي وحده، وعندما شدّدت على الهيمنة الصهيونية التي أكدت السيطرة اليهودية الحصرية على الأرض والحيز، وعندما قامت بمأسَسة وقَونَنة الدولة كدولة يهودية صهيونية، في حين أن 18 في المئة من سكانها عرب.

كانت الأهداف الكولونياليّة الأشد وضوحًا تتعلّق بالمسائل الآتية: الاستيلاء على الأرض والحيّز، كبت الثقافة الفلسطينية ومحو التاريخ والأثر العربي في البلاد، والتحكم في التركيب الديموغرافي لضمان أقل نسبة ممكنة من العرب، والسيطرة السياسيّة وإستغلال الموارد الاقتصاديّة، وتطوير البنْية التحتيّة النفسية والمعرفية لتبرير المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ.

لتحقيق الأهداف الأربعة الأولى (إلى جانب أهداف أخرى)، فرضت إسرائيل حكمًا عسكريًا على السكّان العرب الفلسطينيّين بين عامي 1948 و1966[7]، وعَزلت بعض التجمّعات السكنيّة العربيّة في إسرائيل عن بعضها الآخر، وعن العالم العربيّ، وعن الجمهور اليهوديّ، على امتداد جيل كامل تقريبًا.

تجاوزت الدولة الإسرائيلية اعتبارات الأمن القومي التي تدّعي أنها واجهتها من المواطنين الفلسطينيين؛ إذ لا علاقة لكثير من الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها تحت الحكم العسكري بالمعنى التقليدي للأمن القومي. ولا يمكن فهم كيفية استخدام «الأمن القومي» لتبرير تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، إلا إذا عُرِّف الأمن القومي بمفاهيم كولونيالية على النحو المبيّن أدناه. وفي ما يأتي نناقش الأهداف الأربعة الأولى التي تحقّقت تحت الحكم العسكري، في إطار كولونيالي استيطاني.

---

(7) Bäuml, «The Military Government,» and Jiryis, *The Arabs in Israel.*

1 - السيطرة على الأراضي والاستيلاء على الحيّز

ربّما يكون الوجه الأبرز للمشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ، من وجهة نظر الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، هو الاستيلاء المتواصل على حيّزهم[8]. منذ سنواتها الأولى، سعت الدولة الإسرائيلية إلى الاستيلاء على غنائم الحرب، بما في ذلك أراضي العرب وممتلكاتهم وعقاراتهم الخاصة والعامة، ومزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم ومصارفهم التي تركها الفلسطينيّون وراءهم، ونقلتها إلى الملْكيّة اليهوديّة.

جرى هذا الاستيلاء على الأرض والحيّز بوسائل مختلفة، وفي بعض الأحيان على نحوٍ علنيّ وصريح، وأعطيت عملية الاستيلاء هذه اسمًا هو جزء لا يتجزأ من المشروع الصهيونيّ: التهويد، ويعني تحويل الحيّز الفلسطينيّ إلى حيّز يهوديّ[9]. ومن خلال إجراءات تستغل القانون للأهداف الكولونياليّة الاستيطانيّة المكشوفة، نُقل الكثير من الأراضي العربية إلى الصندوق القوميّ اليهوديّ (كيرين كييمت)، وصارت ملْكيّة حصريّة لـ «الشعب اليهوديّ» الذي يشمل يهودًا ليسوا مواطني إسرائيل (وبطبيعة الحال يَستثني مواطني إسرائيل من غير اليهود). نُفّذ ذلك من خلال عمليّات تلاعُب قانونيّة وُثّقت بدقّة في الأدبيّات البحثيّة[10]. على سبيل المثال، مَكّنت المادّةُ 125 من أنظمة الطوارئ الإسرائيليّة (الأنظمة ذاتها التي عمل

(8) Lorenzo Veracini, «Introducing: Settler Colonial Studies,» *Settler Colonial Studies*, vol. 1, no. 1 (2011), pp. 1-12 and Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), pp. 387-409.

(9) رأى المواطنون الفلسطينيون عمليّات «التهويد»، والسياسات التي تطبّقها مشروعًا عنصريًا. واشتكى كثير من الإسرائيليّين أيضًا من النغمة العنصريّة للمصطلح. لذا، يجري في أحيان كثيرة استخدام مصطلحات «نظيفة» نحو: «تطوير الجليل» أو «تطوير النقب» لتوصيف المشروعات التهويديّة. انظر: Rassem Khamaisi, «Territorial Dispossession and Population Control of the Palestinians,» in: Elia Zureik, David Lyon and Yasmeen Abu-Laban, eds., *Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power* (London; New York: Routledge, 2011); Ghazi Falah, «The Facts and Fictions of Judaization Policy and its Impact on the Majority Arab Population in Galilee,» *Political Geography Quarterly*, vol. 10, no. 3 (July 1991), and Yousef Tayseer Jabareen, «National Planning Policy in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(10) Alexander Kedar, «The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and Palestinian Landholder, 1948-1967,» *International Law and Politics*, vol. 33, no. 4 (2000), and Walter Lehn and Uri Davis, *The Jewish National Fund* (London; New York: Kegan Paul International, 1988).

بموجبها الانتداب البريطانيّ) الحاكمَ العسكريّ من الإعلان عن «إغلاق» منطقة معيّنة لأسباب أمنيّة غير محدّدة، واستُخدِمت هذه المادّة إبّان الحكم العسكريّ لمنع المواطنين العرب من الوصول إلى أراضيهم. وعندما لم تُستصلح الأرض لسنوات، صادرتها الدولة «قانونيًّا»[11]. في السنوات الثلاث الأولى بعد إقامة دولة إسرائيل، أنشئت 305 مستوطنات يهوديّة، قام كثير منها على أراضٍ مصادَرةٍ من الفلسطينيّين[12]. في المقابل، لم تُقَم أيُّ بلدة فلسطينيّة حتّى يومنا هذا (باستثناء التجمعات البدويّة التي أقيمت بغية إجلاء العرب البدو عن أراضيهم وإجبارهم على السكن في هذه البلدات)[13].

تعرّض الحيز الفلسطيني لعملية محو مادية ورمزية، فهُدمت بشكل كامل مئات البلدات العربية التي كان يقطنها فلسطينيون ممن تركوا بيوتهم في التطهير العرقي الذي جرى في أثناء حرب 1948، وطُمس الدليل المادي على وجودها[14]، واستمرت هذه العملية بقوة بعد حرب 1967، وشملت القرى كلها مع استثناءات قليلة. والحيز الذي لم يُمحَ ماديًا تم محوه رمزيًا، ويكشف مثال قرية عين حوض الصارخ شدة «الدافع إلى المحو» المسيطر في الفكر والتطبيق الصهيونيين. وعين حوض واحدة من القرى الفلسطينية القليلة التي لم تمحَ ماديًا، بعدما طُرد سكانها الفلسطينيون وأصبحوا لاجئين في البلدان العربية أو مهجّرين في الداخل[15] (أقام كثيرون منهم مخيمات خارج بلدتهم مباشرةً). بقيت منازل القرية ومشاهدها الطبيعية من دون مساس تقريبًا. وعلى نحوٍ فيه الكثير من السخرية، جرى تحويل عين حوض إلى «قرية فنّانين» إسرائيليين، وهي تُعْرَف الآن باسمها العبريّ «عين

---

(11) Bäuml, *A Blue and White Shadow*, and Jiryis, *The Arabs in Israel*.

(12) Yousef Tayseer Jabareen, «Emergency Regulations,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), pp. 67-73.

(13) Ismael Abu-Saad, «The Indigenous Palestinian Bedouin of the Naqab: Forced Urbanization and Denied Recognition,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), on the Web: <http://mada-research.org/en/files/2011/09/ebook-english-book.pdf> (Accessed 18/6/2014).

(14) A. Golan, *Changing the Space - War's Results: Previous Arab Spaces in the State of Israel (1948- 1950)* (Be'er Sheva: Ben Gurion Heritage Institute, 2001) (Hebrew).

(15) لمزيد من المعلومات عن مهجّري الداخل، انظر: Areej Sabbagh-Khoury, «The Internally Displaced Palestinians in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011), and Hillel Cohen, *The Present Absentee: Palestinian Refugees in Israel since 1948* (Jerusalem: Van Leer Jerusalem Institute, 2000) (Hebrew).

هود» في محاكاة للاسم العربيّ الأصليّ، لكن بعد اضفاء الطابع العبري على لفظه وطريقة كتابته. وبعد تحويلها إلى قرية يهوديّة، سُلخت مكوّناتها ذات الحضور الفلسطينيّ الشديد من هُويّتها الثقافيّة، وبطبيعة الحال من هُويّتها السياسيّة والوطنيّة[16]. وهكذا، حتى لو وجد الحيز الفلسطيني ماديًا بقوة، فإنه يُمحى رمزيًا، ليجعل القرية مثالًا حيًا على قوة النزوع الصهيوني إلى المحو[17].

بصورة مشابهة، جردّت الأحياء الفلسطينيّة التي بقيت في عدد من المدن التي هُجّر سكّانها في عام 1948 من هويّتها القوميّة، واستخدمت لتوطين المهاجرين اليهود[18]. خضعت هذه الأحياء لمسار مشابه من المحو الرمزيّ؛ فبينما بقيت الأحياء سالمة في بناياتها وجوانبها المادّية، جرى محو هُويّتها السياسيّة وتاريخها الثقافيّ، وأصبحت مفصولة عن شخصيتها الوطنيّة الأصلية في الوعي الكولونيالي الاستيطاني الناشئ، وتحوّلت، ببساطة، إلى أحياء يهوديّة، كحيّ القطمون في القدس، وحيّ الفنّانين في البلدة القديمة في يافا[19]. واستُخدم الكثير من البيوت والمباني الفلسطينية، المبنية وفق طابع معماري عربي فريد، لتوطين المهاجرين

(16) ثمّة مسارات مشابهة للمحو الرمزيّ حصلت في أماكن فلسطينيّة أخرى كما في حالة يافا والقدس.

(17) لمزيد من المعلومات عن قصة عين حوض، انظر: David Grossman, *Sleeping on a Wire: Conversations with Palestinians in Israel*, Translated from the Hebrew by Haim Watzman (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1993), and Susan Slyomovics, *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998).

لإكمال قصة عين حوض تجدر الإشارة إلى أن بعض سكانها العرب، ممن تجمعوا على جزء من أراضي البلدة الواقعة خارجها، بنى تجمّعًا صغيرًا أصبح واحدًا من القرى العربية غير المعترف بها. واعترفت الدولة بالبلدة في عام 1996 بعد صراع قانوني طويل، وأصبحت تعرف بـ «عين حوض»، مع تأكيد اللفظ والمعنى العربي التقليدي للبلدة الأصلية لتمييزها من البلدة الحالية المهودة عين هود.

(18) Haim Yacobi, «The Architecture of Ethnic Logic: Exploring the Meaning of the Built Environment in the 'Mixed' City Of Lod - Israel,» *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*, vol. 84, nos. 3-4 (2002).

(19) Daniel Monterescu, «The Bridled Bride of Palestine: Orientalism, Zionism, and the Troubled Urban Imagination,» *Identities: Global Studies in Culture and Power*, vol. 6, no. 6 (2009), and Mark LeVine: «Planning to Conquer: Modernity and its Antinomies in the 'New-Old Jaffa',» in: Haim Yacobi, ed., *Constructing a Sense of Place: Architecture and the Zionist Discourse*, Design and the Built Environment Series (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2004), and *Overthrowing Geography: Jaffa, Tel Aviv, and the struggle for Palestine, 1880-1948* (Berkeley: University of California Press, 2005).

اليهود، ومرت هذه البيوت بعملية مشابهة لمحو هويتها الوطنية مع الحفاظ على «الطابع الأصيل»، وتعرف في السوق العقارية اليوم بـ «البيوت العربية»، وهذا يمنحها قيمة سوقية أعلى.

لم تتوقّف الأمور عند هذا الحدّ، إذ انسحبت عملية المحو على المساجد الفلسطينيّة التي لم يَجْرِ هدمها، بل جرى تحويل بعضها إلى أمكنة للاستخدامات العامّة، كمطاعم أو حانات في بعض الأحيان[20] . وطال محو الحيّز الخريطة الفلسطينيّة، كأسماء الشوارع والجبال والوديان والجداول، وجرت عمليّة تهويد الخريطة بطريقة مدروسة، فحدّدت لجنة حكوميّة عمليّة إطلاق الأسماء الجديدة واتّخذت قرارات هدفها محو التاريخ الفلسطينيّ أو إخفاء الأصول الفلسطينيّة للمَواقع المختلفة وتمويهها[21]. واختيرت أحيانًا أسماء يهودية جديدة كان صداها مشابهًا للأسماء الفلسطينيّة الأصليّة، لخلق الانطباع أن الأماكن الفلسطينيّة كانت يهوديّة في الأصل، والآن استرجعها اليهود، أي أصحابها الأصليّون.

تحاكي عملية محو الهُويّة والأسماء المسار الذي تبنّته دولة إسرائيل تجاه الفلسطينيّين الذين بقوا في وطنهم، من خلال منحهم المواطَنة، وفي الوقت ذاته محاولة محو تاريخهم وهُويّتهم. ومن الأدلة على المحو الكولونيالي الاستيطاني الأسماء التي تستخدمه إسرائيل، رسميًا وإعلاميًا، للإشارة إلى المواطنين الفلسطينيين، مثل «عرب إسرائيليون»، و«عرب إسرائيل»، و«أقليات». لعقود مضت، كان مكتب الإحصاء الإسرائيلي يشير إليهم بمصطلح «غير اليهود»، ويطلق عليهم أحيانًا، باستخفاف، لقب «عربنا». العامل المشترك في هذه المصطلحات كلها هو أنها تمحو هُوية الفلسطينيين القومية، وتتنكّر لهُويتهم الفلسطينيّة، وتوضح في الوقت ذاته أنّهم ليسوا إسرائيليين تمامًا. وفي الواقع، يعكس الاسم السياسة الإسرائيلية نفسها تجاههم باعتبار أن إسرائيل لا تعترف بهم بوصفهم جماعة قومية، وبهذا المعنى نفذت المحو الرمزي ضد المكان والشعب الذي بقي في الوطن الفلسطيني، إضافة إلى المحو الرمزي.

(20) Jonathan Cook, «Israeli Eradication of History: Disappearing Mosques,» *Al-Akhbar*, 9/7/2012, on the Web: <http://english.al-akhbar.com/node/9554> (Accessed 15/11/2013).

(21) Meron Benvenisti, *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*, Translated by Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley: University of California Press, 2000).

كان دافع المحو الذي جرى من خلاله محو السكان الأصليين عبر تدمير مئات البلدات التي أبقاها اللاجئون الفلسطينيّون من ورائهم، مركزيًا لأنه يخدم جملة من الأهداف الكولونياليّة الاستيطانية: قطع العلاقة بين الفلسطينيّين وتاريخهم وأراضيهم، وسدّ الطريق على أحلام اللاجئين بالعودة إلى وطنهم، وإخفاء آثار مشروع الطرد والسلب عن عيون الجمهور اليهوديّ.

2- التاريخ والثقافة

طبقت عملية مماثلة لمحو الحيز على التاريخ والثقافة، لكن ديناميات القوة بين الدولة والفلسطينيين في هذا الميدان تجلّت بطريقة مختلفة، فنفذت عملية مزدوجة سعت إلى طمس تاريخ واحد هو التاريخ الفلسطيني، واستبداله بتاريخ آخر هو التاريخ اليهودي. ووجّهت عمليتا الطمس والاستبدال إلى المجتمعين العربي واليهودي بطرائق مختلفة. كان مهمًا القيام بهذه العملية المزدوجة التي نفذت باستخدام مؤسسات الدولة القوية مثل وسائل الإعلام والتعليم والأجهزة العسكرية المصممة بعناية في المجتمع اليهودي، وكذلك العربي، لكن لأسباب مختلفة. فالمستوطنون اليهود الذين تحولوا على مر السنين إلى سكان محليين في المكان مع الجيلين الإسرائيليين الثاني والثالث، كانوا بحاجة إلى بنية معرفية تبرر مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين. لذلك أصبح محو آثار الفلسطينيين المادية، وتاريخهم وثقافتهم أيضًا، أساسيًا لمنظومة التبرير النفسية والمعرفية. هكذا، لم تُمحَ الأماكن الجغرافية فحسب، بل طالت العملية الإحداثيات الزمنية التي حددت تاريخ البلاد، فأعيد تعيينها جذريًا لتأكيد التاريخ اليهودي التوراتي، وللتقليل من أهمية التاريخ العربي منذ القرن السابع، حيث يُرسم فعليًا خط زمني متواصل بين التاريخ التوراتي والتاريخ الصهيوني الحديث[22]. لكن، بقدر ما لهذه المنظومة التبريرية من أهمية، يقع تفسيرها خارج نطاق هذه الدراسة. مع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن جهاز الدولة، ولا سيما في الأعوام التأسيسية من الحكم العسكري وبعده بكثير، كان دقيقًا في محاولاته محو التاريخ والثقافة الفلسطينية بين صفوف مواطنيه العرب.

---

(22) المصدر نفسه.

تحكّمت الدولة بجهاز التربية والتعليم الذي شمل منهاجًا تدريسيًّا رسميًّا وآخر غير رسميّ للعرب واليهود، وقامت كذلك بإخضاع جهاز التعليم العربيّ لرقابة جهاز الاستخبارات الأمنيّة[23]. وخضع تاريخ ما قبل عام 1948 وتهجير الفلسطينيّين واقتلاعهم لإسكات تامّ في مناهج التعليم المُعَدّة للعرب واليهود. وسادت الرواية الصهيونية للتاريخ تمامًا. يصف روحانا وصباغ - خوري حالة الإسكات في المجتمع العربي نفسه[24]، في مناخ من الخوف في ظل الحكم العسكري، ويحاولان تفسير الصمت في مواجهة الحوادث المؤلمة على أنه الطريقة التي تعامل بها المجتمع مع الخوف الذي شعر به تجاه مصيره. واستمر الصمت عمومًا في الوسط الأكاديمي الإسرائيلي حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وشهد بعض التغيرات مع ظهور ما بات يعرف بـ «ما بعد الصهيونية»، و«علم الاجتماع الجديد»[25]، لكن ما زال مستمرًا في المنهاج المدرسي. في موازاة ذلك، ومن خلال التاريخ الشفويّ والقصص العائليّة عن النكبة، حافظ المواطنون الفلسطينيّون بشكل عام على لبّ روايتهم في مواجهة هيمنة الرواية الصهيونيّة التي تسعى إلى التسيّد على الحيّز الرسميّ العامّ.

استُخْدِم دافع المحو الكولونياليّ كذلك ضدّ الثقافة الفلسطينيّة، ولا سيّما المَرافق التي تحتاج إلى الدعم الرسميّ، كالمسرح والجمعيّات الثقافيّة، والإنتاج الثقافيّ وما شابه. وعلى غرار التاريخ الفلسطينيّ، تحوّلت الثقافة الفلسطينيّة التي تضرب جذورًا عميقة في الهُويّة والرواية الفلسطينيّة، إلى ضربٍ من المحظورات. لم يُمْحَ الاسم «فلسطين» من الخرائط والإعلام والموادّ التعليميّة والتربوية فحسب، بل أزيل من الخطاب العامّ أيضًا؛ واستمرت عملية إخفاء «الشعب الفلسطينيّ» عن عيون الجمهور اليهوديّ، واستُبدِلَ اسمه على نحو تلطيفي بأسماء مثل «اللاجئين العرب»، و«عرب أرض إسرائيل»، أو «المحلّيّين» وأسماء أخرى مشابهة. شمل

---

(23) Majid Al-Haj, *Education, Empowerment, and Control: The Case of the Arabs in Israel*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany: State University of New York Press, 1995).

(24) Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History in a Settler-Colonial Context: The Case of the Palestinians in Israel,» in: Nadim N. Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State* (New York: Cambridge University Press, [In Press]).

(25) انظر مثلًا: Laurence J. Silberstein, *The Postzionism Debates:Knowledge and Power in Israeli Culture* (New York: Routledge, 1999).

هذا المحو، كما ذكرنا سابقًا، تسمية المواطنين الفلسطينيّين أنفسهم، إذ مُنِحوا أسماء مختلفة في مسعى إلى محو جذورهم التاريخيّة وارتباطهم بوطنهم، وإنكار هُويّتهم الوطنيّة، وتفادي سماع كلمة «فلسطين».

كان أحد الأهداف بعيدة المدى، والمدمرة لهذا المشروع الكولونياليّ الاستيطانيّ، محو العلاقة بين الفلسطينيّين ووطنهم. جرى توصيف الفلسطينيّين - ولا سيّما في سياق وجودهم على الأرض كـَ «غرباء» و«غزاة» و«متسلّلين»، وتوصيفات أخرى تتنكّر لعلاقتهم الأصيلة بوطنهم. وتمت إعادة توصيف المهاجرين المستوطنين بأنهم السكّان الأصليين، ليحلّوا محل السكان الذين تمت إزالتهم من خلال التهجير ومن خلال وسائل رمزيّة.

كانت الثقافة الفلسطينية، مثلها في ذلك مثل التاريخ الفلسطيني الذي تم حفظه في الحيز الخاص، عصيّة على الإلغاء لأن جانبًا كبيرًا منها تطوّر خارج حيز الدولة الرسمي. تم تطوير النتاج الثقافي في الشعر والأغاني الشعبيّة والأدب والفنون الجميلة، والحفاظ عليه. وعمل المجتمع الفلسطيني على تغذية الثقافة خصوصًا، لأنه كان من السهل الهروب من الرقابة في ظل الحكم العسكري إلى الحيّز الخاص. إلى ذلك، روَّجَ الفلسطينيّون، بقيادة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في تلك الفترة، للثقافة الفلسطينيّة في دوريّاته الأدبيّة وإصداراته الأخرى، وفي الاجتماعات العامة، طالما بقي المحتوى الثقافيّ بعيدًا عن المجال السياسيّ الصريح.[26] لذلك، أصبحت أشكال التعبير الثقافيّة رافعة مركزيّة في التعبير عن الرواية الفلسطينيّة، ووسيلة مركزيّة في تنمية الهُويّة الفلسطينيّة التي لم تعد للظهور مجدّدًا في صفوف المواطنين العرب بشكل صريح، إلاّ في أوائل السبعينيّات[27].

3 - المحو الديموغرافيّ

كان واضحًا لجميع التيارات داخل الحركة الصهيونيّة (وتحديدًا للتيّار المركزيّ المتمثّل في الحركة الصهيونيّة العمّاليّة وقادتها برئاسة بن غوريون)، أن

---

(26) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».

(27) المصدر نفسه، و Fatma Kassem, *Palestinian Women: Narrative Histories and Gendered Memory* (London; New York: Zed Books, 2011).

إقامة الدولة اليهوديّة تستوجب التخلّص من أكبر عدد من السكّان الفلسطينيّين. على الرغم من أن تيارات راديكالية في «اليسار الصهيونيّ»، مثل مباي في ذلك الوقت، لم تتفق مع هذا الرأي على المستوى التصريحي، إلا أنها شاركت بشكل فاعل في ممارسات التطهير العرقي[28]. لكن، على امتداد المداولات الشاملة في شأن مستقبل العرب (وما بات يُعرف بـ «المسألة العربية» في الخطاب الصهيوني حتى عام 1948)[29]، ولا سيما مسألة ترحيلهم[30]، لم تعتبر مسألة التصفية الجسدية خيارًا للتخلص من الفلسطينيين. لذا، لم تستخدم الصهيونية التصفية الجسدية للتخلّص من سكان فلسطين الأصليين، كما فعل بعض مشروعات الاستعمار الاستيطاني الأخرى. صحيح أن مذابح كثيرة حدثت ضد الفلسطينيين[31]، نوقش بعضها حتّى في الرواية الصهيونية للتاريخ، لكننا نتفق مع المؤرخين الذين يحاولون أن يثبتوا أن هدف الكثير من تلك المذابح لم يكن التصفية الجسدية، بل الإجلاء الجسدي للفلسطينيين من فلسطين[32]. استخدمت المذابح استراتيجيًا لترويع الفلسطينيين ودفعهم إلى مغادرة مدنهم وقراهم. ويمكن للمرء أن يطلق على تلك العملية الاستراتيجية من التخلص الديموغرافي اسم «الإلغاء الديموغرافي» أو «المحو الديموغرافي» لتمييزها من «التصفية الجسدية». ونتفق مع وولف[33] في أن منطق الإلغاء الديموغرافي، المشابه لحالات استعمار استيطاني أخرى لكن بأساليب مختلفة، هو جزء لا

(28) Areej Sabbagh-Khoury, «Colonization Practices and Interactions at the Frontier: Ha-Shomer Ha-Tzair Kibbutzim and the Surrounding Arab Villages at the Margins of the Valley of Jezreel/Marj Ibn 'Amer, 1936-1956,» (Ph. D. Dissertation, Tel-Aviv University, Tel-Aviv, 2015).

(29) انظر مثلًا: Yosef Gorny, *Zionism and the Arabs, 1882-1948: A Study of Ideology*, English Translation by Chaya Galai (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1987).

(30) انظر مثلًا: مصالحة، حد أقصى من الأرض وحد أدنى من العرب، و Pappé, *The Ethnic Cleansing*.

(31) Saleh Abdel Jawad, «Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War,» in: Eyal Benvenisti, Chaim Gans and Sari Hanafi, eds., *Israel and the Palestinian Refugees* (Berlin; New York: Springer, 2007).

(32) انظر مثلًا: Saleh Abdel Jawad: «Zionist Massacres,» and «The Arab and Palestinian Narratives of the 1948 War,» in: Robert I. Rotberg, ed., *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*, Indiana Series in Middle East Studies (Bloomington: Indiana University Press, 2006).

(33) Wolfe, pp. 387-409.

يتجزأ من الأيديولوجيا الصهيونية، مع أنه تجلّى بأشكال مختلفة منذ نشوء الحركة الصهيونية. ما أن أخليت الأراضي التي احتلتها القوات اليهودية من معظم سكانها الفلسطينيين حتى سعت إسرائيل إلى الحفاظ على هذا «الإنجاز»، وعملت على توطين المهاجرين اليهود في الأماكن العائدة إلى الفلسطينيين. وشكل قانون العودة وقانون المواطنة معًا أسس الحصول على المواطنة في إسرائيل. فوفقًا لقانون العودة لعام 1950، تعتبر الهجرة إلى إسرائيل حقًا مطلقًا لليهود وأفراد عائلاتهم. وبالتوازي مع قانون العودة وتجنيد المهاجرين اليهود الناشط والشرس أحيانًا (وقبول حتى مهاجرين غير يهود لهم صلات عائلية محددة مع يهود)[34]، مُنع الفلسطينيون الذين طردوا، أو أولئك الذين غادروا تحت وطأة الحرب، من العودة إلى بيوتهم أو إلى أي مكان آخر في البلاد (باستثناء بضعة آلاف شملها «لمّ الشمل» بشروط صارمة)[35]. أما الذين حاولوا العودة عبر اجتياز الحدود بعد وقف إطلاق النار فاعتبروا «متسللين»، وقتل كثير من الأشخاص الذين حاولوا العودة[36]. ضمنت هذه الخطوات، بقوة القانون، استكمال قلب التركيبة الديموغرافية للبلاد منذ بدايات فترة الحكم العسكري.

بقيت القيود الديموغرافيّة الكولونياليّة - الاستيطانية على عودة اللاجئين العرب مستمرّة، بل تفاقمت أخيرًا من خلال إقرار قوانين تحرم أزواجًا معينين لمواطنين عرب من الحصول على المواطنة الإسرائيليّة. وقام الكنيست الإسرائيليّ بسَنّ قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (مرسوم موقّت 2003) الذي فرض حظرًا على لَمّ شمل العائلات في حالة زواج فلسطينيّ/ ة من مواطني إسرائيل من فلسطينيّ/ ة من سكّان المناطق الفلسطينيّة التي احتُلّت في عام 1967، ليصبح من المستحيل على هذه العائلات السكن معًا على نحوٍ قانونيّ في إسرائيل. ومنذ سَنّ القانون، وعلى الرغم من أن اسمه يشي بطبيعته الموقّتة، يقوم البرلمان الإسرائيليّ

---

(34) انظر: Ian S. Lustick, «Israel as a Non-Arab State: The Political Implications of Mass Immigration of Non-Jews,» *Middle East Journal*, vol. 53, no. 3 (Special Issue on Israel) (Summer 1999).

(35) انظر: Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs*, with a Foreword by Roger Baldwin (Washington, DC: Middle East Institute, 1958).

(36) Benny Morris, *Israel's Border Wars, 1949-1956: Arab Infiltration, Israeli Retaliation, and the Countdown to the Suez War* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1993).

بتمديد سَرَيانه دوريًّا، محوّلًا إيّاه إلى مركّب ثابت في الإطار القانونيّ الإسرائيليّ المتعلّق بالهجرة[37].

على الرغم من المحو الديموغرافي الكبير الذي جرى، ما زالت إسرائيل مسكونة بالهاجس الكولونيالي الاستيطاني نفسه، أي ما يُعرف في اللغة الصهيونية الإسرائيلية باسم «الشبح الديموغرافي»، في إشارة إلى زيادة عدد المواطنين الفلسطينيين، وهي زيادة تقتصر أساسًا على النمو الطبيعي[38]. وعرض الساسة الإسرائيليون على مر الأعوام أفكارًا سياساتية مختلفة للتعامل مع هذا «الشبح»، تضمنت كلها عنصرًا مشتركًا، هو المزيد من الإلغاء الديموغرافي بوسائل منوّعة[39].

4- قوانين التنظيم السياسيّ واستبداد الأغلبيّة

كي تتمكّن من تطبيق سياساتها الكولونياليّة الاستيطانية، طبقت إسرائيل أنظمة الطوارئ للحيلولة دون قيام المواطنين الفلسطينيّين بتنظيم أنفسهم على المستوى السياسيّ القوميّ. استخدمت هذه الأنظمة لمنع التنظيم القومي السياسي والجماعي، ولفرض قيود على حقوق المواطنين الفلسطينيّين وحرياتهم[40]. في الوقت ذاته، تعرّض المواطنون العرب لمحاولات إسرائيلية حثيثة للتسلط الكولونيالي على عملهم وتنظيمهم الحزبي، إضافة إلى ثقافتهم ووعيهم. على سبيل المثال، حاولت الأحزاب الرئيسة آنذاك، خصوصًا حزب «مباي» (سلف

---

(37) M. Masri, «Family Reunification Legislation in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(38) Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*, with a Foreword by Hanan Ashrawi, California Series in Public Anthropology; 2 (Berkeley: University of California Press, 2002).

(39) درست إسرائيل على مر السنين خططًا منوعة للحد من عدد المواطنين العرب. وطرح سياسيون كثر، في الآونة الأخيرة، خططًا لترويج فكرة تبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية، بما فيها مثلًا «تبادل السكان» الذي يتضمن ضم الأرض مع المستوطنين اليهود، في مقابل الأرض مع المواطنين العرب، انظر: David Newman, «The Geopolitics of Peacemaking in Israel-Palestine,» *Political Geography*, vol. 21, no. 5 (2002), and Chaim Kaufmann, «When All Else Fails: Ethnic Population Transfers and Partitions in the Twentieth Century,» *International Security*, vol. 23, no. 2 (Fall 1998).

(40) Jiryis, *The Arabs in Israel*.

حزب العمل)، إقامة قوائم عربيّة تابعة وخاضعة لها، لجذب الأصوات العربية وخدمة أَجِنْدة الحزب، لكنّها لم تقبل العرب أعضاءً نظاميين في الحزب العامّ[41].

في الوقت ذاته، قامت الدولة بإخراج منظّمات سياسيّة عربيّة مستقلّة إلى خارج القانون، كما يظهر جليًّا في تجربة حركة «الأرض»، عندما قامت مجموعة من الناشطين العرب المنخرطين في إطار حركة «الأرض» بتأسيس «القائمة الاشتراكيّة» بغية خوض الانتخابات البرلمانيّة في عام 1965. وقبل الانتخابات، أعلنت إسرائيل الحركة «تنظيمًا غير قانونيّ» بسبب نشاطها السياسيّ وسعيها إلى تنظيم الفلسطينيّين في إسرائيل كجزء من الشعب الفلسطينيّ ومن الأمّة العربيّة. شكّلت مساعي حركة الأرض للمشاركة في الانتخابات الإسرائيليّة المحاوَلة الفلسطينية المنظّمة الأولى للمشاركة في الانتخابات كحزب عربيّ، بخلاف المشاركة كحزب يهوديّ عربيّ (الحزب الشيوعيّ على سبيل المثال). لكن أحبطت المحكمة العليا الإسرائيليّة هذا المسعى، معتمدة على ادّعاء «الديمقراطيّة التي تدافع عن نفسها»[42].

بعد إجهاض هذه التجربة، لم تنطلق محاولات مشابهة لمدّة جيل كامل تقريبًا. في عام 1984، سعت القائمة التقدّميّة للسلام (وهي قائمة عربية فيها بعض المجموعات اليهودية) برئاسة محمّد ميعاري (الناشط السابق في حركة «الأرض») إلى المشاركة في الانتخابات. لكن لجنة الانتخابات المركزيّة شطبتها وحظرت عليها المشاركة. التمست القائمة حكم المحكمة العليا، التي قبلت الالتماس وسمحت لها بالمشاركة في الانتخابات. في ضوء ذلك، سَنَّ الكنيست المادّة (7أ) من «قانون الأساس: الكنيست» في عام 1985، التي منحت لجنةَ الانتخابات المركزيّة صلاحيةَ شطب أيّ قائمة تشمل أهدافها وأفعالها، على نحوٍ علنيّ أو ضمني، «نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة» أو نفي طابعها الديمقراطيّ، أو التحريض على العنصريّة. جرى تعديل المادّة في عام 2002، ودُمج المركّبان في مركّب واحد، مغيرًا لغة القانون لينُصَّ على «نفي وجود إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطية»، وأضيف مركّب دعم الكفاح المسلّح من دولة عدوّة أو منظّمة

---

(41) Ian S. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*, Modern Middle East Series; no. 6 (Austin: University of Texas Press, 1980).

(42) Rouhana, *Palestinian Citizens.*

إرهابيّة[43]. يضيّق هذا البند بشكل جدّي حدود المشاركة السياسيّة العربيّة. ومن خلال هذا القانون الذي سنّته الأغلبيّة، صار تحدّي الهيمنة الصهيونيّة أمرًا غير قانوني، كالمطالَبة مثلًا على نحوٍ صريح (أو ضمنيًّا بحسب لغة القانون) ألّا تكون إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ وإنّما دولة مواطنيها، أو دولة تمثّل مجموعتين قوميّتين (عربيّة ويهوديّة) ضمن نظام ثنائيّ القوميّة. وهكذا، ضمنت الأغلبيّة الصهيونيّة اليهوديّة أن الأهداف الصهيونيّة التي وُضعت أُسُسها خلال الحكم العسكريّ، مثبتة ومستمرة وإن بأشكال مختلفة.

يمثّل الدمج بين القوانين الديموغرافيّة وقوانين التنظيم السياسيّ القاعدةَ البنيويّة لمواصلة استبداد الأغلبيّة. فمن جهة، يتم ضمان وجود أغلبيّة يهوديّة داخل إسرائيل في المستقبل المنظور بفضل القوانين الديموغرافيّة القائمة (وقانون المواطَنة في الأساس)، ومن جهة أخرى، تكفل هذه الأغلبيّة، بالقوانين، امتيازاتها الكولونياليّة[44]، وتضمن أن يشكّل أي تحدّ لمصادر هذه الامتيازات وجذورها (المتمثّلة في أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ لا دولة كلّ مواطنيها) مخالَفة للقانون. في الوقت ذاته، غُرست منظومة من الخوف في صفوف المواطنين الفلسطينيّين كان لها تأثير في الخطاب والتنظيم السياسيَّيْن لسنوات طويلة[45]. وجرى تصميم وتطبيق منظومة ذكيّة من المراقبة المُحْكَمة للمحافظة على السيطرة الكولونياليّة التامّة[46]. وتتكشّف تباعًا تفصيلات عملية تجنيد أفراد المجتمع ليتجسّس بعضهم على بعض، في مقابل حصولهم على حقوق أساسية[47].

(43) Masri, «Family Reunification Legislation in Israel».

(44) Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, «Dominance, Tolerance Space and the Privileged Situation,» in: Hanna Herzog and Kinneret Lahad, eds., *Knowledge and Silence: On Mechanisms of Denial and Repression in Israeli Society* (Jerusalem: Van Leer Jerusalem Institute; Hakibbutz Hameuchad Publishing House, 2004) (Hebrew).

(45) Areej Sabbagh-Khoury, «Palestinian Predicaments: Jewish Immigration and Refugee Repatriation,» in: Rhoda Ann Kanaaneh and Isis Nusair, eds., *Displaced at Home: Ethnicity and Gender among Palestinians in Israel* (Albany, NY: State University of New York Press, 2010).

(46) Nadera Shalhoub-Kevorkian, «Settler Colonialism, Surveillance, and Fear,» in: Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens*.

(47) Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian collaboration with Zionism, 1917-1948*, Translated by Haim Watzman (Berkeley: University of California Press, 2008).

ثانيًا: أنموذج المساواة وبذور تحدي الدولة اليهودية

مع إلغاء الحكم العسكري في عام 1966، تمكّن المواطنون الفلسطينيون من التنقل من دون الحاجة إلى تصريح عسكري. لكن عندما تجوّلوا في وطنهم، وجدوا فضاءً «جديدًا» قد تبدّل ليضم أغلبية من اليهود وأقلية من العرب، فتحوّل المشهد الجغرافي بفعل تدمير معظم القرى الفلسطينية وتهويد المدن الفلسطينية في آن.

أوجدت احتمالات التحرك بحرية فرصًا جديدة للعمل والتعليم وإعادة التنظيم السياسي. وتحوّل نظام السيطرة المباشرة، بموجب النظام العسكري، بالتدريج إلى نظام تحكّم جديد وغير مباشر[48]. وأثّر الإخضاع الكولونيالي، مصحوبًا بالخوف الذي غرسه، عميقًا في الخطاب السياسي وفي التنظيم السياسي والثقافي[49]. وفيما كان الفلسطينيون يتكيّفون مع الحقائق الجديدة، اندلعت حرب حزيران/ يونيو 1967 وانتهت باحتلال إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، واضعةً بذلك كامل فلسطين تحت سيطرتها، وجاعلةً الاتصال بين الفلسطينيين، في جميع أنحاء فلسطين، ممكنًا أول مرة منذ جيل كامل، وإن تمّ هذه المرة تحت السيطرة الصهيونية.

بدت آثار احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 متناقضة في الظاهر. فمن ناحية، مكّنَ هذا الاحتلال تجديد الاتصالات بين الفلسطينيين المعزولين في إسرائيل والفلسطينيين الآخرين، وساهم في بعث القومية والتاريخ الفلسطينيين من سباتهما، وأنعشهما بين الفلسطينيين في إسرائيل بعد 19 عامًا من العزلة عن الشعب الفلسطيني والعالم العربي، وأنهى العزلة المحكمة عن المجتمع العربي داخل إسرائيل، موفرًا نافذة - وإن كانت ضيقة - على العالم العربي عبر الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن ناحية أخرى، أبرز هذا الاحتلال

(48) Yair Bäuml, «Military Government and the Process of Its Abolishment, 1958-1968,» *New East*, no. 3 (2002) (Hebrew).

(49) Areej Sabbagh-Khoury: «Palestinian Predicaments,» and «Between the Right of Return and the 'Law of Return': Contemplation on Palestinian Discourse in Israel,» (Master's Thesis, Tel-Aviv University, Tel Aviv, 2006).

الحقوق التي حصل عليها الفلسطينيون كمواطنين في إسرائيل، مقارنة مع غياب صارخ لحقوق أساسيّة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967. وأكدّت القيادة العربية السياسية المهيمنة داخل إسرائيل، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، المكانة السياسية الخاصة للفلسطينيين في اسرائيل، مقارنة مع الفلسطينيين تحت الاحتلال، كما أكدت فرادة الفلسطينيين في إسرائيل بصفتهم «مواطنين».

في هذا السياق، هيمن «أنموذج المساواة» الذي قاده الحزب الشيوعي الإسرائيلي على الخطاب السياسي بين سبعينيات القرن المنصرم وبدايات تسعينياته. تجاوب أنموذج المساواة مع تحقيق المواطنة للفلسطينيين في إسرائيل، والمتحررين من الحكم العسكري، ومع مطلب إنهاء الاحتلال وإقامة دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإبراز المكانة المتباينة للمجتمعين الفلسطينيين. وسيطر شعار «المساواة ولا أقل من المساواة» على الخطاب السياسي السائد في ما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين.

شدّد أنموذج المساواة، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، على التمييز في توزيع الموارد في مجالات مثل التعليم وموازنات الحكم المحلي الحكومية والخدمات الحكومية والفرص الاقتصادية، فضلًا عن حقوق الإنسان. وكانت إحدى القضايا الرئيسة التي ظهرت في هذا الإطار الزمني مصادرة الأراضي العربية، وهي عملية تسارعت في عهد الحكم العسكري، واستمرت حتى في سبعينيات القرن الماضي. وانطلاقًا من أسباب تاريخية، شكّل الحزب الشيوعي الإسرائيلي القوة السياسية المهيمنة بين السكان العرب[50]، كونه الحزب السياسي

---

(50) كما ذكر آنفًا، لم تسمح إسرائيل بظهور الأحزاب العربية القومية أو المنظمات السياسية (أو حتى المنظمات الثقافية) خلال فترة الحكم العسكري وفي ما بعد بكثير. سمح للحزب الشيوعي الإسرائيلي بالعمل لأسباب متعددة: كان حزبًا عربيًا - يهوديًا مع هيمنة يهودية، ووافق على خطة الأمم المتحدة للتقسيم، ودعم إنشاء دولة يهودية في فلسطين وفقًا لتلك الخطة، كما أبقى القنوات مفتوحة مع الاتحاد السوفياتي الذي دعم خطة التقسيم. مع ذلك، اعتبر الحزب (وما زال) خارج الإجماع الإسرائيلي - الصهيوني، وبناء عليه بقي تحت أنظار جهاز الدولة. لنقاش تفصيلي عن العلاقة بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية، انظر: Elie Rekhess, *The Arab Minority in Israel: Between Communism and Arab Nationalism, 1965-1991* (Tel Aviv: University of Tel Aviv, 1993) (Hebrew).

غير الصهيوني الوحيد بقيادة فلسطينية مميزة (إلى جانب القيادة اليهودية)، وكونه الحزب الذي سمحت إسرائيل بتنظيمه بين المواطنين العرب، فأصبح ملجأ لكثير من العرب الذين عارضوا إسرائيل وسياساتها، من دون أن يكونوا، بالضرورة، من أتباع أيديولوجيا الحزب، بل اختلفوا معه في قضايا مركزية مثل تأكيد الحزب أهمية الصراع الطبقي في الحالة الإسرائيلية - الفلسطينية، وقبوله قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة. إلى ذلك، أُسست في عام 1977 الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وهي تحالف ضم جماعات عربية وقادة مجتمع بارزين وجماعات يسارية يهودية، وكان الحزب الشيوعي الإسرائيلي العمود الفقري لهذه الجبهة[51].

ركزت الجبهة على مسألتين محوريتين: أولًا، السلام مع الفلسطينيين في إطار حل الدولتين في حدود عام 1967، لتصبح أحد أول الأحزاب السياسية في الشرق الأوسط بأسره التي ترفع شعار «دولتين لشعبين» (موقف التزم وجهة نظر الاتحاد السوفياتي الواضحة في هذه المسألة)؛ وثانيًا، المساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وأصبحت المسألتان لأعوام المكونات المحورية لتوافق سياسي واسع داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.

تمسك الخطاب السائد بين الفلسطينيين، بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفي ما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بأنموذج المساواة من دون الاعتراض على الإطار السياسي القائم، أي من دون الاعتراض على مفهوم الدولة اليهودية. في الواقع، لم يشرح هذا الأنموذج آثار المساواة في هوية الدولة وهيكليتها، وطرائق اندماج الجماعة العربية في هذه الهيكلية. كان هذا ممكنًا نتيجة التركيز أساسًا على المعنى المحدود للمواطنة، أي المتعلق بتوزيع الموارد وحقوق الإنسان. وكان ذلك يعني، في الواقع، مقاربة مستقبلية تقوم على قبول خطة الأمم المتحدة للتقسيم، وتأكيد السعي إلى المساواة في إطار الدولة اليهودية التي توسّعت أوسع بكثير من تلك الخطة. لكن الدولة نفسها لم تعترف بالفلسطينيين جزءًا من مشروعها الخاص، واستبعدتهم على الرغم من أنهم مواطنين من الجماعة التي

(51) المصدر نفسه، و Audi Adiv, «Israel's Communist Party: At the Crossroads, 1948-2012,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2015).

تنضوي ضمن الـ «نحن» التي سعت الدولة إلى أن تشملها[52]، وبقيت تحرمهم من مواردهم ذاتها، وأبرزها الأرض. لذلك، لم يستطع النضال من أجل المساواة في إطار أنموذج المساواة أن يطوّر تحديًا للمشروع الاستعماري المدمر الذي حاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأرض. وفي عملية مقاومة السكان الفلسطينيين الأصليين، أصبحت الأرض - في عيون المستعمَرين - رمزًا للصراع، وشُحنت بدلالات عاطفية إضافية.

جاء الإضراب الوطني في يوم الأرض في 30 آذار/ مارس 1976 في إطار ردة الفعل على العملية الكولونيالية للاستيلاء على الأراضي[53]. دعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية، أول منظمة تدعي تمثيل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، إلى إضراب وطني في رد على استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية وخطط «تهويد الجليل» الجديدة. مثّل إضراب يوم الأرض أول عمل جماعي يؤديه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل. ونتيجة للإضراب والتظاهرات المحلية المختلفة، وتدخل قوات الجيش والشرطة، سقط خمسة رجال وامرأة من الفلسطينيين، وأصيب عدد بجراح، وجرى اعتقال المئات. منذ ذلك الحين، تحولت ذكرى يوم الأرض يومًا وطنيًا تخلده مركبّات الشعب الفلسطيني كلها، من موجودين على أرضهم أو منفيين خارجها. كما جسّدت حوادث يوم الأرض الصراع المتواصل بين دولة تمثل مشروعًا كولونياليًا استيطانيًا والسكان الأصليين على الأرض. لكن، وكما هي الحال مع الصراعات الأخرى، تم حجب الطبيعة الكولونيالية الاستيطانية للصراع في سياق خطاب المساواة الذي اكتسب صدقية بفضل المواطنة التي منحتها إسرائيل للعرب في عام 1948. وبناءً عليه، تمّ تأطير الإضراب في سياق صراع ضد الكولونيالية الاستيطانية.

---

(52) في مداولات بالغة الأهمية للفصل -7أ من القانون الأساسي: الكنيست، درس الكنيست الإسرائيلي الاحتمالات المختلفة لما يجب أن تكون عليه إسرائيل: دولة للشعب اليهودي (في إسرائيل وخارجها)، أو دولة لمواطنيها، أو دولة للشعب اليهودي ومواطنيها. وصوت بأغلبية ساحقة لتكون دولة الشعب اليهودي. انظر روحانا لمناقشة نقاش الكنيست وقراره، وآثاره في الفلسطينيين: Rouhana, *Palestinian Citizens.*

(53) نبيه بشير، حول تهويد المكان: المجلس الإقليمي مسغاف في الجليل (دراسة أولية لحالة) (حيفا: مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2004)، و Khalil Nakhleh, «Yawm al-Ard (Land Day),» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011).

حدّد أنموذج المساواة خطاب المواطنين الفلسطينيين المهيمن ونضالهم من أجل المساواة في المجالات المختلفة. وبالتالي، كانت قضايا المساواة في الموارد المخصصة للتعليم (الأقل ارتباطًا بمسألة الحق في تحديد السياسات التعليمية للمجموعة)، والعمالة، وميزانيات السلطات المحلية، وغيرها، مركزية بالنسبة إلى هذا الأنموذج. كما شاعت مظاهر مكافحة التمييز في مجالات الحياة المختلفة. في بدايات الثمانينيّات، قامت لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في إسرائيل (التي تتشكل من رؤساء البلديات العرب، وأعضاء الكنيست العرب، وأمناء ورؤساء الأحزاب السياسية، وبعض قادة المنظمات غير الحكومية) بتأسيس لجان فرعية للصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، بهدف التحقيق في أوجه عدم المساواة، وتوفير المعلومات لجماعات المناصرة[54]. في 24 حزيران/ يونيو 1987، أعلن عن «يوم المساواة» يوم إضراب وطني احتجاجًا على التمييز ودعوةً إلى المساواة. استمر هذا النهج حتى بعد ظهور تحدي هذا الأنموذج في التسعينيّات. وبناءً عليه، أُسس عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة والساعية إلى تحقيق المساواة، أبرزها «مركز مساواة» أو المركز لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل الذي يدافع عن المساواة في المجالات المختلفة، و«مركز عدالة» أو المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل الذي يستخدم الوسائل والأدوات القانونية في عمله من أجل النهوض بالحقوق المتساوية. صارت هاتان المنظمتان من المنظمات الأكثر والأفضل تمويلًا (من المانحين الدوليين)، والأكثر نشاطًا بين المنظمات غير الحكومية العاملة في المجتمع العربي. وركّزت منظمة «سيكوي» (كلمة عبرية تعني فرصة) غير الحكوميّة أخرى (جمعية عربية يهودية غير حكومية تمولها صناديق تابعة لعائلات يهوديّة أميركيّة) على بيان مظاهر التمييز من دون أي طعن في أسسه الأيديولوجية والبنيوية، فتقصّي جذور هذا التمييز يقود إلى فحص المنطلقات والأسس الكولونيالية الاستيطانية التي تشكلت بحسبها مواطنة الفلسطينيين كمواطنة كولونيالية.

في الوقت نفسه الذي سيطر فيه أنموذج المساواة على الخطاب السياسي، وحدّد توجّهات السياسة العربيّة الداخليّة ما بعد اتفاق أوسلو حتى أواسط

---

(54) Muhammad Amara, «The Higher Follow-Up Committee for the Arab Citizens in Israel,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* (2011).

التسعينيّات، تعرّض هذا الخطاب لانتقادات سياسية مختلفة في المجتمع العربي في إسرائيل، على أساس محدوديته. أولًا، ادعّى كثيرون أن الحزب الشيوعي الإسرائيلي أكّد إلغاءه البعد القومي في الصراع بين الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية لمصلحة الصراع الطبقي. وعلى الرغم من أن الحزب حارب التمييز القائم على أساس قومي، فإنه صبّ الكثير من الاهتمام على مصالح الطبقة العاملة من اليهود والعرب، وعلى النضال من أجل المساواة الطبقية. في الوقت نفسه، شدّدت القوى القومية – التي ظهرت في البداية كجمعيات محلية – على المكوّن القومي والامتيازات التي يحظى بها اليهود بغض النظر عن مكانتهم الطبقية في بنية الدولة اليهودية. ودارت هذه الفكرة حول نشاط بعض هذه الجمعيات، وإن لم تكن جلية أحيانًا، فتبين أنه مستحيل تحقيق المساواة داخل الدولة اليهودية. كما بدأ بعض الأكاديميين تسليط الضوء على التناقض بين فكرة الدولة اليهودية ومبدأ المساواة.

ثانيًا، على الرغم من العمل السياسي المهّم الذي أنجز ضمن أنموذج المساواة على المستويين العيني والكلي (Micro and Macro)، كان نطاق العمل محصورًا بقيود أيديولوجية للقوة المركزية في هذا الأنموذج – الحزب الشيوعي الإسرائيلي – وتحديدًا من خلال نهجه الناظر إلى الأمام في تشديده على مكافحة التمييز على حساب التعامل مع توجه العدل التاريخي الذي يشدد على العدل التعويضي، ويلقي الضوء على بُنى القوّة التي تولّد أو تنتج عدم المساواة. تركز النضال ضد مصادرة الأراضي، في معظمه، على وقف المزيد من مصادرة الأراضي، أو النضال ضد خطط جديدة لمصادرة مزيدٍ من الأراضي، بدلًا من النضال من أجل استعادة الأراضي المصادرة في نطاق توجه العدالة التعويضية التي تستحضر إلى الواجهة التاريخ والغبن التاريخي، وتؤسّس لعلاقة جديدة تستبدل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين باعتبارها نظامًا كولونياليًا استيطانيًا. ثالثًا، يركز أنموذج المساواة على الموارد والخدمات والفرص، ويبقى بعيدًا عن القضايا الأساس التي تهمّ السكان العرب، والتي تنطلق من جوهر علاقتهم بإسرائيل كمشروع كولونيالي استيطاني، كالامتيازات الممنوحة لليهود، والمواطنين وغير المواطنين في مقابل المواطنين العرب، وبنى الدولة وهويتها، وشرعية إسرائيل كدولة يهودية، وحقوق الفلسطينيين المقتلعين في العودة.

واجه هذا الأنموذج تحديات سياسية على جبهات مختلفة: الأولى، تم عرض إطار مفاهيمي مختلف لفهم الصراع بين الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية من حركة «أبناء البلد» التي عقدت مؤتمرها الوطني الأول في عام 1972[55]. رأت هذه الحركة في نفسها امتدادًا للحركة الوطنية الفلسطينية في المنفى، ولم تعترف بشرعية قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، أو بشرعية الدولة اليهودية. واعتبرت حركة «أبناء البلد» الصهيونية حركة كولونيالية استيطانية، وتبنّت الخطة السياسية التي عرضتها في الأصل منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من طريق إقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين كلها، تضمن المساواة الكاملة بين المسيحيين واليهود والمسلمين. وخلافًا للحزب الشيوعي الذي اعتُبر حزبًا سياسيًّا إسرائيليًّا، والذي قَبِل قواعد الدولة اليهودية وشرعيتها، أكدت حركة «أبناء البلد» الجوانب الكولونيالية الاستيطانية التاريخية للعلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين، واجتذبت تأييدًا من النخب والطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية، لكنها أخفقت في تحقيق دعم شعبي واسع، وبقي أثرها الرئيس في ترويجها الأفكار والخطاب السياسي في الحيز العربي العام، بينما لم تنعكس قوتها في الفاعلية السياسية. إلى ذلك، كانت الحركة قوية بما يكفي لاستفزاز أتباع أنموذج المساواة في أوقات زمنية مختلفة، ما تسبب بالملاحقة والاضطهاد من جهاز أمن الدولة. كما تمثل التأثير الرئيس للحركة في تحدي الإطار السياسي المهيمن الذي قاده الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إذ ذكّرت المجتمع والنخب السياسية الفلسطينية باستمرار بالقضايا الجوهرية التي تقع في لب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. في التسعينيّات، انضمت أجزاء من هذه الحركة إلى حزب سياسي جديد تنافس على القيادة السياسية للمواطنين العرب، في حين رفض آخرون الاعتراف بشرعية الدولة المبّطن بحسب رأيهم، واستمروا في مقاطعة الانتخابات البرلمانية.

ازداد التحدي لأنموذج المساواة منذ منتصف الثمانينيّات. في عام 1982، ظهرت الحركة التقدمية للسلام على الساحة السياسية[56]، وفشلت محاولات

---

(55) A. Haidar, «The Nationalist Progressive Movement,» in: Rouhana and Sabbagh-Khoury, eds., *The Palestinians in Israel* ([2015]).

(56) المصدر نفسه.

جهات إسرائيلية بإخراجها خارج القانون، إذ قضت المحكمة العليا بقانونية القائمة التقدمية للسلام، وبإمكانها خوض انتخابات الكنيست. وعلى الرغم من الحملة الشرسة التي شنها الحزب الشيوعي الإسرائيلي للتشكيك في مصداقية الحزب الجديد، نجح هذا الحزب في كسر طوق هيمنة الحزب الشيوعي على الحقل السياسي الفلسطيني في إسرائيل. تميزت القائمة التقدمية للسلام بتأكيدها عروبة الهوية الوطنية الفلسطينية في إسرائيل، ومنظورها القومي للصراع (في مقابل المنظور الطبقي للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). على الرغم من عملها ضمن حدود المواطنة الإسرائيلية، فإنها شدّدت على الانتماء الفلسطيني للمواطنين العرب، مقللة من شأن كونهم مواطنين إسرائيليين، ومعلنة بوضوح أن ولاءها الأول هو للقضية الفلسطينية[57]. لذلك، اعتبرت القائمة الخصم الأقوى للحزب الشيوعي الإسرائيلي ولأنموذج المساواة الذي قاده هذا الحزب. وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تستدعِ الإطار الكولونيالي الاستيطاني، فإنها كانت أكثر توافقًا مع هذا الإطار المفاهيمي. تكوّنت القائمة التقدمية للسلام من منظمات قومية عربية محلية انضم إليها أفراد من الجناح اليساري اليهودي، واحتفظت بمقاعد في الكنيست بين عامي 1984 و1992، عندما فشلت في الحصول على الدعم الكافي للحصول على مقعد في الكنيست[58].

في الفترة نفسها، أي منذ الثمانينيّات فصاعدًا، اكتسبت الحركة الإسلامية تأييدًا متزايدًا داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل[59]، وباتت لاعبًا سياسيًا ظاهرًا داخل المجتمع العربي بشقّيها، الجنوبي الذي يشارك في الانتخابات البرلمانية والشمالي الذي يقاطعها. وركّزت الحركة على تعزيز مجتمع مكتفٍ ذاتيًا («المجتمع العصامي» كما يسميه الشّق الشمالي من الحركة) وتوفير الخدمات المحلية، ودعم الحاجات الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير الخدمات للأماكن الإسلامية المقدسة. بالنسبة إلى هذه الحركة، كانت

---

(57) Rouhana, *Palestinian Citizens*.

(58) المصدر نفسه، و Ilan Pappé, *The Forgotten Palestinians: A History of the Palestinians in Israel* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2011).

(59) Issam Aburaiya, «The 1996 Split of the Islamic Movement in Israel: Between the Holy Text and Israeli-Palestinian Context,» *International Journal of Politics, Culture, and Society*, vol. 17, no. 3 (March 2004), pp. 439-455.

مسألة المساواة مجرد اهتمام براغماتي، لأن هدف الحركة - أيديولوجيًا - إقامة دولة إسلامية في فلسطين.

خلاصة القول، سعت القوى السياسية المهيمنة على المواطنين الفلسطينيين إلى تحقيق المساواة الكاملة لهؤلاء المواطنين من دون تحدي البنية الصهيونية للدولة. وفشلت هذه القوى في الحصول على التزام لفظي من الدولة لمثل هذا الهدف. أكدت حالة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفشله في إنجاز المساواة في إطار الدولة الصهيونية كما سعى إليها، في ضوء تزايد تركيز الدولة على هويتها اليهودية، جوهر الكولونيالية الاستيطانية للدولة الإسرائيلية لكثير من الفلسطينيين، بشكل غير مقصود.

ثالثًا: دولة لجميع مواطنيها والحقوق الجماعيّة

لا ندّعي وجود تطور خطّي من أحد أنماط الموقف السياسي الجماعي إلى نمط آخر. بل على العكس، حصلت تطورات تدريجية لأنماط جديدة احتلت مركز الصدارة، وتنافست مع الأنماط أو النماذج الموجودة. وفي العادة، تتزامن الأنماط الجديدة مع تطورات تاريخية كبرى، تحفز على طرائق تفكير جديدة. وهكذا، جاء اتفاق أوسلو في عام 1993 بما تبين أنه أمل كاذب بأن حل الدولتين للصراع يمكن أن يتحقق.

كان للأعوام القليلة الأولى بعد أوسلو آثار كبيرة، ومتناقضة أحيانًا، في الفكر والتنظيم السياسيين للمواطنين الفلسطينيين. وكان من نتائج هذا الاتفاق المباشرة أن حظي أنموذج المساواة بمصادقة كبيرة على السلام مع الفلسطينيين وقيادتهم الشرعية، منظمة التحرير الفلسطينية، والمساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفّر اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، واكتساب إطار الدولتين رواجًا قويًا، ولو ضمنيًا، دعمًا كبيرًا لأنموذج المساواة. وبدأت حكومة يتسحاق رابين (1992-1995) تتحدث علنًا عن التمييز الموجود (كانت تنفيه عادة الحكومات السابقة). وتحدثت حكومة رابين علنًا عن الحد من تمييز الدولة ضد المواطنين العرب في شتى المجالات[60]. في الوقت ذاته، فتح هذا التطوّر

(60) Tamir Sorek, «Public Silence and Latent Memories: Yitzhak Rabin and the Arab-Palestinian Citizens of Israel,» *Israel Studies Review*, vol. 28, no. 1 (Summer 2013).

الباب أمام المزيد من الأسئلة الجوهريّة عن مستقبل المواطنين العرب، وبات واضحًا - في حال نجاح عملية أوسلو - أن هؤلاء سينتهون مواطنين إسرائيليّين داخل دولة إسرائيل. وبذلك، بدأ الإحساس بالحالة الموقّتة التي تغلغلت، حتى الآن، في الكثير من مركّبات الإجماع حول مستقبلهم السياسيّ بالتلاشي، ما طرح سؤالًا عن مكانتهم السياسيّة وعلاقتهم بدولة إسرائيل، اقترن بثلاث قضايا: معنى المساواة في ظل الدولة اليهودية واستحقاقاتها السياسيّة (ما طرحها أنموذج المساواة وما تعامل معها)، والمكانة الجماعيّة والحقوق الجماعيّة للمواطنين العرب داخل دولة إسرائيل، ومسألة هُويّة الدولة.

صار التحدّي الذي تواجهه النخَب الفلسطينيّة عرض رؤية ديمقراطيّة تمنح مدلولًا سياسيًّا ودستوريًّا حقيقيًّا للمساواة، وتعالج في الوقت ذاته أحد أهمّ الملفّات التي بقيت تحت السطح وهي شرعيّة الدولة اليهوديّة التي لم يقبلها الفلسطينيّون عمومًا[61]. تجسّد هذا التحدّي بوضوح في ولادة حزب جديد، وضع في صلب برنامجه السياسيّ تحويل إسرائيل «دولة لجميع مواطنيها»[62]. تَشَكّل هذا الحزب من تحالف بين ناشطين سياسيّين بارزين انفصلوا عن الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ في إثر نقد ذاتيّ مستمد من سياسة «غلاسنوست» الذي سادت موسكو في أواخر الثمانينيّات وأدت إلى سقوط جدار برلين، إضافة إلى كوادر من حركة أبناء البلد، وآخرين من الحركة الوطنيّة التقدّميّة، وعدد من أعضاء منظّمات وطنيّة أخرى. رَئِس الحزبَ، أو التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، قائد كارزماتي هو عزمي بشارة، الذي عرفه العالم العربيّ أحد أهمّ مفكريه.

(61) Nadim N. Rouhana, ed., *Attitudes of Palestinians in Israel on Key Political and Social Issues: Survey Research Results* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, 2007), on the Web: <http://mada-research.org/en/2007/10/30/attitudes-of-palestinians-in-israel-on-key-political-and-social-issues-survey-research-results-english-2007>.

(62) لم يطرح الحزب على نحو صريح أنّه يسعى إلى تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى دولة ديمقراطيّة لجميع مواطنيها، بل قام بالتشديد على القسم الأخير وهو «دولة جميع مواطنيها»، تفاديًا لوضعه خارج القانون بحسب القوانين الإسرائيليّة التي لا تسمح لأيّ حزب بالمشاركة في انتخابات الكنيست إذا نفى وجود إسرائيل كدولة يهوديّة. في حقيقة الأمر، قامت لجنة الانتخابات المركزيّة بشطب الحزب، إلاّ أنّ المحكمة العليا أصدرت قرارًا يلغي هذا الشطب. انظر: Masri, «Family Reunification Legislation in Israel,» and Nimer Sultany and Areej Sabbagh-Khoury, *Resisting Hegemony: The Azmi Bishara Trial* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, 2003).

استقطب هذا التجمّع نُخَبًا عربيّة ومثقّفين عربًا ويهود، وطرح تحدّيًا جِدّيًا هو مفهوم الدولة اليهوديّة. إضافة إلى برنامجه السياسيّ، وأساسه المطالبة بالمواطنة الديمقراطيّة في دولة لجميع مواطنيها لا لمجموعة واحدة فقط، وبخلاف الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، يعلّق التجمّع الوطنيّ الديمقراطي أهمّيّة كبرى على تعزيز المجتمع العربيّ وتمكينه من خلال مؤسسات تُبنى على أساس قوميّ في الحيّز العامّ: منظّمات غير حكوميّة ومؤسّسات ثقافيّة وتنظيمات سياسيّة وقيادة وطنيّة منتخَبة في إطار لجنة متابعة عليا لشؤون المواطنين العرب، لم ينتخب أعضاؤها بصورة مباشرة حتّى الآن.

شكلت الفكرة الديمقراطية البسيطة، المتمثّلة في دولة لجميع مواطنيها، تحدّياتٍ جوهريّةً للصهيونيّة ولمفهوم الدولة اليهوديّة. وظهر التناقض الجوهري بين إسرائيل دولة يهوديّة والادّعاء أنها دولة ديمقراطيّة إلى واجهة خطاب المواطنين الفلسطينيّين السياسيّ. شكّلَ هذا التناقض موضوع سجالات أكاديميّة أشار فيها كثير من الأكاديميّين الإسرائيليّين إلى «توتّر» وليس إلى تناقض بين تعريف الدولة كيهوديّة وتعريفها كديمقراطيّة[63]، بينما ادّعى أكاديميّون آخرون (وأغلبيتهم عرب) وجود تناقض جوهريّ لا يمكن جسره[64]. وقدّمت نظريّات طُرحت داخل المؤسّسة الأكاديميّة الإسرائيليّة لتسوية التناقض وحتّى لتبديده، على غرار مفهوم «الديمقراطية الإثنيّة» الذي عرضه سامي سموحة، أحد كبار علماء الاجتماع الإسرائيليين[65]، وتبناها أكاديميون إسرائيليون آخرون على نطاق واسع، بينما رفض كثير من الباحثين العرب، وبعض الباحثين الإسرائيليّين،

---

(63) Ruth Gavison, «Jewish and Democratic? A Rejoinder to the «Ethnic Democracy» Debate,» *Israel Studies*, vol. 4, no. 1 (Spring 1999), and Sammy Smooha, «Types of Democracy and Modes of Conflict Management in Ethnically Divided Societies,» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (October 2002).

(64) Azmi Bishara: «Reflections on October 2000: A Landmark in Jewish-Arab Relations in Israel,» *Journal of Palestine Studies*: vol. 30, no. 3 (Spring 2001), pp. 54-67, and «Zionism and Equal Citizenship: Essential and Incidental Citizenship in the Jewish State,» in: Rouhana, *Israel and its Palestinian Citizens*; As'ad Ganim, Nadim N. Rouhana and Oren Yiftachel, «Questioning «Ethnic Democracy»: A Response to Sammy Smooha,» *Israel Studies*, vol. 3, no. 2 (Fall 1998), and Rouhana, *Palestinian Citizens*.

(65) Sammy Smooha, «Ethnic Democracy: Israel as an Archetype,» *Israel Studies*, vol. 2, no. 2 (Fall 1997).

هذه النظريّة واعتبروها تمرينًا أكاديميًّا يائسًا ومدفوعًا بأَجِنْدة سياسيّة في محاولة لتغليف التناقض الجوهريّ وغير القابل للحل[66].

ترك التفاعل الدينامي بين الأكاديميّ والسياسيّ، والنقاشات السياسيّة الناشطة التي شارك فيها أكاديميّون وسياسيّون عرب ويهود، بصماته على الخطاب الإسرائيليّ العامّ. أيّدت أغلبية الجمهور العربيّ خطاب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، إذ اتّفق مع معنى دولة جميع مواطنيها الذي طرحه، من دون التزام خطّ التجمع في مسائل أخرى. وأدرج بعض أشد مناصري «أنموذج المساواة» حماسة في خطابهم السياسيّ مفهوم دولة جميع مواطنيها، وطرحوا الأسئلة الجوهريّة عن المساواة، والتناقض بين يهودية دولة إسرائيل وديمقراطيّتها. وكانت ردّات الفعل داخل المجتمع اليهوديّ منوّعة، تراوحت بين ما رأى في شعار «دولة لجميع مواطنيها» تهديدًا مصيريًّا للدولة اليهوديّة، وما سعى إلى التوفيق بين هذا الشعار وتعريف إسرائيل، «الدولة اليهوديّة والديمقراطيّة». كانت إحدى أهم نتائج هذا النقاش أن هذا التناقض بين مصالح الدولة اليهوديّة والمواطنة المتساوية صار في الوعي العربيّ السمة المحددة للعلاقة بين المواطنين الفلسطينيّين ودولة إسرائيل.

على الرغم من أن شعار «دولة جميع مواطنيها» دفع مسألة يهوديّة الدولة إلى واجهة النقاش السياسيّ والفكريّ في المجتمعين العربيّ واليهوديّ، فإنّه لم يذهب إلى حد اعتماد خطاب كولونياليّ استيطانيّ على نحوٍ واضح عند الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حين تجلّت سياسات إسرائيل كمشروع كولونياليّ استيطانيّ بوضوح وصراحة في أدبيات حزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، إلا أن الكولونياليّة الاستيطانيّة، بشكلها هذا، لم تكن محوريّة في الخطاب السياسيّ للحزب.

---

(66) عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله، فلسطين: مواطن. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)؛ Nadim N. Rouhana, ««Jewish and Democratic»? The Price of a National Self-Deception,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 35, no. 2 (Winter 2006), and Amal Jamal: «Beyond «Ethnic Democracy»: State Structure, Multicultural Conflict and Differentiated Citizenship in Israel,» *New Political Science*, vol. 24, no. 3 (2002), pp. 411-431, and «Nationalizing States and the Constitution of 'Hollow Citizenship': Israel and its Palestinian Citizens,» *Ethnopolitics*, vol. 6, no. 4 (2007), pp. 471-493.

بدأ الخطاب الكولونياليّ - الاستيطاني في الظهور بقوّة في سياق المطالَبة بالحقوق الجماعيّة. ولقي تشدّيد التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على التنظيم على أساس قوميّ، وعلى الحكم الذاتيّ الثقافيّ، وعلى التمكين القوميّ، أصداء واسعة وأثر في صفوف النخب المثقّفة والأكاديميّة. وبتفاعل متفاوت مع هذا الفكر الجديد، تشكّلت ثلاث مجموعات في الفترة ذاتها تقريبًا (2005-2007) على هيئة «مراكز تفكير»، لتفحّص مسألة المكانة الجماعيّة المستقبليّة للمواطنين الفلسطينيّين في إطار حلّ الدولتين مستقبلًا[67]، وأصدرت المجموعات ثلاث وثائق في عامي 2006 و2007، تعرف باسم «وثائق الرؤية المستقبليّة» التي أكّدت أن الفلسطينيّين في إسرائيل يطالبون بحقوقهم الجماعيّة، من طريق المطالَبة بالحقوق القومية في داخل إسرائيل، كونها دولة ثنائيّة القوميّة أو متعدّدة الثقافات[68]. كانت ردّة فعل النخب السياسيّة اليهوديّة تجاه هذه الوثائق، التي أشارت إلى إسرائيل كمشروع كولونياليّ استيطانيّ، قويًّا ومتوعّدًا، لأن الدولة اليهوديّة لا يمكن أن تكون ديمقراطيّة.

ساهمت هذه الوثائق في إحياء الخطاب الكولونياليّ الاستيطانيّ وتصعيده عند بعض النخب الفلسطينيّة. وعرضت وثيقة حيفا، على وجه الخصوص، التي أيّدها مئات القادة المجتمعيّين والأكاديميّين والمثقّفين، عرضت أنموذج للمصالحة بين الإسرائيليين (وليس الصهيونيّة) والفلسطينيّين على نحوٍ ينسجم مع حالات كولونياليّة استيطانيّة أخرى مشابهة. ومهم أن نشير هنا إلى أن هذا النقاش في شأن طبيعة الحقوق الجماعيّة، ولا سيّما الخطاب المتجدّد عن الكولونياليّة الاستيطانيّة، بقي محصورًا داخل دوائر النخب الفلسطينيّة الضيّقة، ولم يتغلغل في الوعي العام، وإن كنّا نرجّح أن شرائح واسعة من المجتمع الفلسطينيّ تُدرك ضمنيًّا

(67) الوثائق هي: «التصوُّر المستقبليّ» الذي أصدرته اللجنة القطْريّة لرؤساء السلطات المحلّيّة العربيّة في إسرائيل: <http://www.bitterlemons.net/docs/future-vision-english.pdf>؛ «الدستور الديمقراطيّ» الذي أصدره مركز عدالة: المركز القانونيّ لحقوق الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل: <http://adalah.org/Public/files/democratic_constitution-english.pdf>، و«وثيقة حيفا» التي أصدرها مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة: <http://mada-research.org/en/files/2007/09/haifaenglish.pdf>.

(68) Elie Rekhess, *The Arab Minority in Israel: An Analysis of the «Future Visions» Documents* (New York: American Jewish Committee, 2008).

أن إسرائيل تجسّد مشروعًا كولونياليًّا استيطانيًا. إلا أن الأمر الذي أعاد النشاط إلى الوعي الكولونياليّ الاستيطانيّ هو ما نسمّيه «عودة التاريخ»[69]، والذي تزامن - من دون مصادفة - مع الإدراك المتزايد بأن المساواة داخل الدولة اليهوديّة أمر غير قابل للتحقيق، وبأن الوصول إلى حل الدولتين مرّ وانتهى.

رابعًا: عودة التاريخ ووعي المواطنة الكولونيالية

خلال السنوات الخمسة عشر الماضية أو نحوها، شهدنا مرحلة جديدة من تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، نشير إليها باسم «عودة التاريخ». تتميز هذه المرحلة بالصوت القوي للتاريخ الفلسطيني، على عكس المراحل الأخرى التي تميّزت بنماذج متنافسة، كأنموذج المساواة أو «دولة لجميع مواطنيها»، تميزت هذه المرحلة بهيمنة «عودة التاريخ» بين الفلسطينيّين. ثمة وعي متزايد بين الفلسطينيين على اختلاف توجهاتهم الحزبية بأن أصول مواطنتهم متجذرة في الحوادث التاريخية للنكبة. وأخذ الوعي المتزايد بالنكبة وعودتها إلى الحاضر يلقي بظلاله على مفهوم المواطنة.

في عام 1998، أي في الذكرى الخمسين للنكبة، بدأت بعض المنظّمات الفلسطينيّة في إسرائيل بالتنسيق لمسيرة النكبة مع فلسطينيي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967. انطلقت المسيرة الأولى في 15 أيار/ مايو، يوم استقلال إسرائيل بحسب التقويم الميلادي، ويوم إحياء الفلسطينيين ذكرى النكبة (لا يتوافق مع التقويم العبري الذي تتبعه إسرائيل في احتفالها بيوم استقلالها). في العام التالي، بدأت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل بتنظيم «مسيرة العودة» سنويًّا، مختارةً قرية فلسطينية مهجرةً مختلفة في كل سنة. سعت هذه المسيرة إلى استحضار قضية تهجير الفلسطينيين من مدنهم أيضًا، وانطلقت المسيرات في يوم الاستقلال الإسرائيلي نفسه وفق التقويم العبري لتذكير الإسرائيليين بأنَ «يوم استقلالكم هو يوم نكبتنا»، وهو شعار روّجت له الجمعية منذ أول مسيرة عودة. وشكلت هذه المسيرة التنظيم الجماعي أول إحياء لذكرى النكبة يخرج إلى الحيز الرسمي العام[70].

---

(69) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».

(70) للاطلاع على نقاش عن الفرق بين الحيز الرسمي والحيز غير الرسمي، انظر: أريج =

وبينما يشدّد الفلسطينيون في الأراضي المحتلة في عام 1967، وفي أماكن شتاتهم بشكل عام، على الاحتفال بإحياء ذكرى النكبة، يؤكد خطاب الفلسطينيين في إسرائيل، زيادة على ذلك، مسألة العودة، كما ترمز إليها بقوة العودة «الجماعية» الرمزية الضخمة إلى إحدى البلدات المهجرة ليوم واحد. أصبح الوصول إلى القرى المهجرة «امتيازًا» ممكنًا بفضل المواطنة الإسرائيلية، وهو امتياز لا يملكه فلسطينيون آخرون. ويعكس هذا الفعل الجماعي الذي تتيحه قدرتهم على الوصول إلى بلدة مهجرة، قوة عودة التاريخ، ويشكل في الوقت محفزًا لهذه العودة. يعلن المواطنون العرب «الحداد» عندما تحتفل دولة إسرائيل باستقلالها، وتحكي المسيرات الضخمة والمنظمة، التي تحيط بها الشرطة، والخطب عن الوطن والعودة، قصة نوع مختلف من المواطنة تسببت به النكبة. وخلافًا لنشاط إحياء الذكرى الذي يعقده الفلسطينيون في أماكن أخرى، يطرح إحياء ذكرى النكبة في إطار المواطنة سؤالًا مختلفًا: ما الذي فعلته هذه الدولة بنا؟ لا يُطرح هذا السؤال في سياق التمييز والمواطنة المتساوية (ولا من باب مناهضة التمييز أو المطالبة بالمواطنة المتساوية)، فما تبرزه مسيرة العودة، إضافة إلى قضية اللاجئين والعودة الفلسطينية، هو الجوهر الكولونيالي الاستيطاني لمواطَنتهم، بما فيها عمليات التشريد التي ارتكبتها «دولتهم» بحقهم، ورفضها السماح لهم بالعودة، وتقديم بلداتهم لمواطنين يهود.

يشكل تنظيم المسيرة داخل إسرائيل، في يوم الاستقلال الاسرائيلي نفسه، تحديًا جديًا لرواية الدولة اليهودية وتاريخها. خلال العقود الخمسة الأولى من استقلال دولة إسرائيل، احتفل الإسرائيليون بيوم الاستقلال من دون تحدٍ جماعي (من فلسطينيي إسرائيل) ملموس لروايتهم. لكن مسيرات العودة صارت تذكيرًا حيًا لحقيقة الكولونيالية الاستيطانية التي كانت وراء تشريع الدولة «قانون النكبة» في عام 2011، وهو القانون الذي يخول الحكومة رفض تمويل أي منظمة أو مؤسسة أو بلدية تعلن الحداد في ذكرى تأسيس دولة إسرائيل[71].

= صبّاغ - خوري، «بين حق العودة و«قانون العودة»: التأمل في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل «المأزق الفلسطينية»،» (أطروحة ماجستير، جامعة تل أبيب، تل أبيب، 2006) (بالعبرية).

(71) انظر: Jillian Kestler-D'Amours, «Israel Criminalizes Commemoration of the Nakba,» (Electronic Intifada (Website), 29 March 2011), on the Web: <http://electronicintifada.net/content/israel-criminalizes-commemoration-nakba/9289> (Accessed 18/6/2014).

تحولت مسيرات العودة واحدة من أهم النشاط الجماعي الذي بادر إليه الفلسطينيّون في إسرائيل منذ النكبة. وعلى مدى أعوام، كان يوم الأرض الذي يحتفل به سنويًّا منذ عام 1976، وغالبًا بالإضرابات الوطنية التي تحفّز العمل الشعبي الجماعي للمواطنين الفلسطينيين. لكن يدل ظهور مسيرة العودة، بعد أكثر من جيلين على النكبة، ونجاحها على عودة التاريخ، ويمثلان التغير في الفهم العام لمعنى المواطَنة.

نعتقد أن عودة التاريخ، وانشغال الفلسطينيين المتنامي بتاريخهم، كانا عاملي دفع يقفان وراء عودة ظهور مرحلة مختلفة في فهم مواطنتهم؛ وهو أنها مواطنة كولونيالية استيطانية تم اكتسابها في إطار كولونيالي استيطاني. وهذا، في الواقع، يُغلق الدائرة التي بدأت بوجهة النظر نفسها بعد النكبة مباشرة. لا ندّعي أن الشخص العادي يعبّر عن وضع مواطنته بمصطلحات كولونيالية استيطانية، لكننا نقول إن صورة دولة إسرائيل في أذهانهم هي أنها دولة استولت على وطنهم بالقوة، باسم الشعب اليهودي، ووضع المواطنة الحقيقية محفوظ فيها لليهود، بينما مواطنتهم - على الرغم من الحقوق التي تمنحها - مفرغة من مضمونها. وعلى الرغم من أن هذا الشعور بالمواطنة المفرغة وصفيّ وليس تحليليًا، نقول إن هذا الوصف هو نتيجة السياسات الكولونيالية الاستيطانية التي وصفناها، وإن هناك وعيًا متزايدًا بالعلاقة بين المواطنة المفرغة والحقائق الكولونيالية الاستيطانية.

ثلاثة عوامل ساهمت في ظهور وعي الحالة الكولونيالية الاستيطانيّة وعلاقتها بالنكبة: **الأول** هو استحالة النماذج السابقة ضمن الدولة الصهيونية. فيبدو أن أتباع أنموذج المساواة يؤمنون باحتماليته بسبب جذورهم الأيديولوجية. فهم شيوعيون قبلوا بقرار تقسيم فلسطين وشرعية السيادة لدولة يهوديّة. ويعتقدون مصدقين أن المساواة ممكنة إذا غيرت إسرائيل سياساتها. لكن العملية الكولونيالية الاستيطانيّة المتواصلة - خصوصًا في ما يتعلق بالأرض والحيّز والثقافة والديموغرافيا والموارد والخدمات وفرص العمل - وضعت حدًا في الوعي العام لصحة هذا التفكير في داخل إسرائيل الصهيونية. إن المخطّطات الأخيرة لمصادرة المزيد من الأراضي من المواطنين الفلسطينيين البدو في القسم الجنوبي من البلاد، ونقلها

إلى المواطنين اليهود[72]، سلطت الضوء على حقيقة أن الحفاظ على دولة يهودية يستلزم عملية من السياسات الكولونيالية الاستيطانيّة المستمرة التي تنقل الموارد من المستعمَر إلى المستعمِر. وخلافًا لأنموذج المساواة، قُدِّم أنموذج «دولة جميع مواطنيها» في المقام الأول، لا لأن منظريه اعتقدوا إمكان تحقيقه، وإنما لتحدي الصهيونيّة، وإظهارها مناقضة لمبدأ الديمقراطية الأساس. ساهم هذا الأنموذج في تعميق الوعي بين الجماهير الفلسطينية بالتناقض بين المساواة والصهيونية. وأبرزت ردة فعل الجمهور اليهودي، الرافض بشدة وثائق «التصورات المستقبليّة» المعتمدة على هذا الأنموذج، ما كان واضحًا أصلًا وهو استحالة المساواة في نظام صهيوني. **الثاني** هو أن قناعة الجمهور المتزايدة، سواء بين الفلسطينيين أم الإسرائيليين (ولكلٍّ أسبابه الخاصة)، بفشل اتفاق أوسلو وبأن حل الدولتين بات ضربًا من الوهم، أدّت إلى بعث خطاب بدائل التقسيم، بما في ذلك حل الدولة الواحدة مع مساواة العرب واليهود في فلسطين كلها. تعيد مناقشة بدائل التقسيم الرواية السابقة للتقسيم والنكبة التي تلتها، ويعتبر التاريخ في نقاش هذه البدائل ضروريًا، ويُستعاد سؤال شرعية التقسيم وتداعياته في ما يتعلق باقتلاع الفلسطينيين والامتيازات اليهودية والوعي المتزايد في شأن الخصائص الكولونيالية الاستيطانيّة للدولة اليهودية. أما **الثالث** فهو أنه في اللحظات الحرجة، وحين تصرف العرب كمواطنين، عاملتهم الدولة كرعايا لمشروع كولونيالي استيطاني. إضافة إلى ما وصفناه أعلاه، ولا سيّما خلال فترة الحكم العسكريّ، يكفي تقديم مثال واحد على هذه المعاملة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد التي جرت في تموز/ يوليو من العام نفسه، انطلق فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة في تظاهرات تطورت وتحولت إلى ما عرف بالانتفاضة الثانية. في الأيام الأولى، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى في القدس وأماكن أخرى، فتظاهر الفلسطينيون في إسرائيل تضامنًا مع الفلسطينيين في الضفة وغزة. خرجوا في مسيراتهم بوصفهم مواطنين، للاحتجاج على مقتل فلسطينيين آخرين، ولدعم قضية قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة. عاملتهم إسرائيل بشكل لا يختلف كثيرًا عن معاملتها الفلسطينيين غير المواطنين، فقُتِل منهم 13، وجُرِح العشرات، واعتقل المئات. والمثير للاهتمام أن هؤلاء

---

(72) Amara, «The Higher Follow-Up Committee for the Arab Citizens».

الفلسطينيين تصرفوا كمواطنين أيضًا حين طالبوا بلجنة تحقيق رسمية في مقتل المواطنين الـ 13، لا في الأوضاع المحيطة بمقتل مئات الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، في أثناء الفترة نفسها.

احتلت لجنة أور التي أسست إستجابة لمطالب الجمهور الفلسطينيّ الحثيثة قبيل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للتحقيق في مقتل المواطنين العرب، احتلّت موقعًا مركزيًا في جلسات الاستماع العلنية حتى نُشر تقريرها في عام 2003[73]. لكن، بدلًا من الاستفادة من إجراءات اللجنة والتقرير والتعامل معها كفرصة تاريخية للتعامل مع الجذور السياسية للمشاعر العميقة من الظلم، أظهرت السلطات الإسرائيليّة، بشكل متناقض، أن المواطنة في الواقع لا توفر أي حماية. كان أحد المطالب الأساس للجمهور العربي محاكمة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين العرب. لكن السلطات الإسرائيليّة، وبعد مداولات قانونية مطوّلة، اختارت إغلاق ملف التحقيق في عام 2008 بسبب عدم كفاية الأدلة، وهذا ما تراه منظمات حقوق الإنسان مناقضًا لتقرير لجنة أور[74]. أثبت هذا القرار للفلسطينيين أن إسرائيل لا تأخذ مواطَنتهم على محمل الجد. وكانت التظاهرة ضد قرار السلطات الإسرائيلية إغلاق الملف في عام 2008 واحدة من أكبر تظاهرات المواطنين الفلسطينيّين منذ قيام دولة اسرائيل.

لم تظهر هذه الحادثة أن المساواة غير ممكنة فحسب، بل أظهرت أيضًا أن الفلسطينيين سيعاملون كرعايا في الدولة الكولونيالية الاستيطانيّة أكثر منهم كمواطنين، في لحظات الأزمات التي يمكن أن تعتبر تحدّيًا لنظام الدولة الكولونيالي الاستيطاني. هذه اللحظات، المتكررة في تجاربهم الشخصية (في المطار ونقاط العبور مثلًا) وخبراتهم الجمعية (مع الشرطة ومصادرة الأراضي وقوانين الهجرة، ...)، كانت حاسمة في استدعاء وعي الفلسطينيين بأن علاقتهم بإسرائيل هي، في الحقيقة، علاقة كولونيالية استيطانية.

(73) The State Commission of Inquiry into the Clashes between Security Forces and Israeli Citizens (2003), on the Web: <http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside_ index.htm> (Accessed 15/11/2013).

(74) International Center for Transitional Justice (ICTJ), «Israel: Time to Heed Victims' Call for Justice,» (4 October 2010), on the Web: <http://ictj.org/news/israel-time-heed-victims-call-justice>.

خلاصة

حاولنا أن نطرح هنا صوغًا جديدًا لتحليل نوع مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل، تلك المواطنة التي نسمّيها «المواطنة الكولونيالية الاستيطانية». كما حاولنا أن نظهر أن أسس هذه المواطنة وُضعت خلال العقدين الأولين منذ النكبة، عبر فرض الحكم العسكري بين عامي 1948 و1966. تتبعنا علاقات الفلسطينيين بالدولة الإسرائيلية من وجهة نظرهم، من خلال التركيز على خطاباتهم السياسية وتنظيمهم الجماعي، ورأينا أن الخطاب والتنظيم السياسيَين الفلسطينيَين مرّا بمراحل مختلفة. ويبدو الآن أن المرحلة الراهنة تعود إلى نقطة الانطلاق التي تمثلت بإحساس عام بأن نوع المواطنة التي يحملونها مواطنة كولونيالية استيطانيّة.

خلال عقود الحكم العسكري، حاول الفلسطينيون العيش بكرامة، والحفاظ على جذورهم في وطنهم. ومع امتلاك القليل من القوة، ازدادت المقاومة للسياسات الكولونيالية الاستيطانية بعد التجربة المؤلمة لفقدانهم شعبهم ووطنهم، والخوف من الطرد من منازلهم. رَمَز الحكم العسكري إلى حكم أجنبي بالنسبة إليهم، ومع ذلك منحوا المواطنة من دولة وصفوها بأنها «احتلتهم». حجبت هذه المواطنة، إلى جانب تطورات إقليمية أخرى كظهور أنموذج حل الدولتين في الخطاب الدولي في شأن الصراع، الجوهر الكولونيالي الاستيطاني لعلاقة الفلسطينيين بإسرائيل. وبالتالي، حاول هؤلاء الفلسطينيون عبثًا التعامل ضمن أطر مختلفة، من أجل أن يكونوا مواطنين متساوين. في أولى المراحل بعد الحكم العسكري، مارس الفلسطينيون خطاب المساواة من دون تحدّ لما يعنيه هذا لهوية الدولة ومبناها. لكن، ومنذ منتصف التسعينيات، ظهر إطار سياسي آخر طالب بـ«دولة لجميع مواطنيها»، مؤكدًا أن إسرائيل لا يمكن أن تكون دولة لجميع المواطنين، وأن تكون في الوقت نفسه دولة يهودية. وصار خطاب «دولة لجميع مواطنيها» مقبولًا عند التوجهّات السياسية المختلفة بين المواطنين الفلسطينيين كنقيض للصهيونية.

مع فشل «أنموذج المساواة» الذي ركز على علاقتهم مع إسرائيل، والإدراك العميق بأن دولة كل المواطنين لا تتوافق مع الدولة اليهودية الصهيونية، ومع تلاشي

الآمال في تحقيق اتفاق الدولتين، بدأت مرحلة جديدة تميزت بـ«عودة التاريخ»[75] إلى الخطاب والوعي السياسيين. في هذه المرحلة، تسترشد الخطابات السياسية لعدد من الفلسطينيين في إسرائيل بأن أصول علاقتهم بإسرائيل تعود إلى النكبة وتداعياتها. وإذا استمرت هذه العملية، فإنها تسلط الضوء على الوعي بوضعهم الكولونياليّ الاستيطانيّ، وبالتالي إغلاق الدائرة في علاقة الفلسطينيين التاريخية بإسرائيل، والعودة إلى المربع الأول.

(75) Rouhana and Sabbagh-Khoury, «Memory and the Return of History».

الفصل الخامس

التداعيات الإقليمية لمطلب إسرائيل باعتراف الفلسطينيين بها دولة يهودية

غازي وليد فلاح

على مدى العقد الماضي، طالب أعضاء الحكومة الإسرائيلية والطبقة السياسية في إسرائيل الفلسطينيين بقبول تعريف إسرائيل الصهيونية الأصولية لنفسها «دولة يهودية». تبين هذه الدراسة أن خطاب الدولة عن «اليهودية» جرى تجديده بعد اتفاق أوسلو وعزّزته حكومة نتانياهو. وتقدم مثالًا عن كيف أن لهذا الخطاب أجندة خفية خاصّة تسعى إلى إقرار الهيمنة الجيوسياسية، فتعرقل في الواقع أي فرصة حقيقية للتوصل إلى حلّ الدولتين. ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بإسرائيل وفقًا لحدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 دولة «يهودية»، إنما يعني أنهم سيتخلون رسميًا عن 77 في المئة من أراضي فلسطين التاريخية. عندئذ، تستطيع إسرائيل أن تطالب بالـ 23 في المئة الباقية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ملوّحة بـ «البطاقة الأمنية» لتبدّد أي سيادة فلسطينية محتملة على أي بقعة من أرض الوطن الفلسطيني. ويعني هذا الاعتراف أيضًا أن «حق العودة الفلسطيني» الذي يستند إلى القانون الدولي سيلغيه الفلسطينيون أنفسهم، ما يترك تداعيات كارثية على اللاجئين الفلسطينيين أنّى كانوا. وسيصبح مستقبل المواطنين الفلسطينيين وأراضيهم داخل إسرائيل أكثر غموضًا. وبما أن الفلسطينيين يشكّلون سلفًا تهديدًا لـ «يهودية» إسرائيل لأسباب ديموغرافية، يبدو إمكان ترحيلهم القسري في عملية تبادل للأراضي في المستقبل محتمل الحدوث، إذ تعلن إسرائيل إن

القيادة الفلسطينية اعترفت بإسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية - أي من يهود العالم، ما يعني ضمنًا أنه لا يمكن أن تكون هناك أقلية مهمة في مثل هذه الدولة المحدّدة عرقيًا.

الغرض من هذه الدراسة هو البحث في التداعيات الإقليمية (Territorial) لمطالبة الحكومة والطبقة السياسية الإسرائيلية باعتراف السلطة الفلسطينية بإسرائيل «دولة يهودية.» وما أعنيه بالتداعيات هو الثمن الإقليمي الذي سينتج من هذا الشكل من الاعتراف (إذا أقرته القيادة الفلسطينية) من ناحية التخلي عن أجزاء من الوطن الفلسطيني، وما من شأنه أن ينذر بمصير الفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل وخارجها، لاجئين أكانوا أم لا. هل من شأن ما يسمى الاعتراف «التاريخي» أن يتيح للفلسطينيين العودة إلى منازلهم المفقودة؟ أم سيجعلهم طي النسيان عالقين في انتظار مستقبل أكثر غموضًا؟ ما هي الأهمية المكانية لمثل هذا الاعتراف بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية المرتقبة - إن وجدت - بعد انتهاء محادثات السلام؟

أزعم أن هذا المطلب، الذي تسعى حكومة نتنياهو إلى تحقيقه، يحركه أساسًا هدف أو حافز صهيوني متكرّر وقديم: أي الرغبة في السيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية وإضافتها إلى مساحة إسرائيل السيادية. وفي هذه الحالة، يتم ذلك من خلال الموافقة الفلسطينية الفاعلة. ربما لا طائل من انخراط الفلسطينيين الذين يسعون إلى حق تقرير المصير في جدال إسرائيلي - صهيوني داخلي عن كيفية تعريف دولتهم التي لا تزال من دون حدود؛ إذ استمر هذا النقاش لأعوام عدة بين الإسرائيليين أنفسهم ونتج منه الكثير من الكلام الذي توّجه إقرار الكنيست قانونينْ في عام 1992، ما أدى في النهاية إلى تعريف إسرائيل دولة «يهودية وديمقراطية»، ويُعرف هذان القانونان بـ «قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته» و«قانون الأساس: الحرية المهنية»[1]. لا بد من أن تكون السلطة الفلسطينية قد تعلّمت من مفاوضات اتفاق أوسلو أن مطالب إسرائيل التي لا حصر لها لن تنتهي أبدًا.

(1) حسن جبارين، «المفهوم الدستوري لـ «الدولة اليهودية الديمقراطية»،» في: هنيدة غانم وأنطوان شلحت، محرران، في معنى الدولة اليهودية (رام الله، فلسطين: مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2011)، ص 42.

وطلب الجانب الإسرائيلي باستمرار من الفلسطينيين الامتثال للأجندة الإسرائيلية ولمجموعة مطالبها. وسعى المفاوضون الإسرائيليون في دورة أيلول/ سبتمبر 2013 من محادثات السلام، ومن خلال مطالبتهم بالسيطرة على وادي الأردن (من خلال إنشاء نوع من «المقاطعة الأمنية على قمة الجبل»)[2]، إلى إعادة تنشيط رؤية قديمة لسياسة تسعى إلى تحقيق السيطرة الفاعلة على فلسطين بأكملها، وهو الهدف القديم الذي لا يزال حيويًا (ويكون أحيانًا ضمنيًا أو خفيًا) للتنقيحين الصهيونيين وأبيهم الروحي زئيف جابوتنسكي[3]. من غير المتوقع إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في ظل حكومة نتنياهو، حتى ولو وافق الرئيس محمود عباس على المطلب الأخير هذا الذي شدّد عليه نتنياهو مرة أخرى يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، متذرّعًا بالذكرى السادسة والتسعين لوعد بلفور الذي يدعم «تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين»[4]. وهذا في واقع الأمر خدعة أو حيلة لتضليل القيادة والجماهير الفلسطينية لتوهّمها أن بعض القبول المفترض لإسرائيل دولة ليهود العالم سيتيح قيام دولة فلسطينية في فلسطين. إلاّ أنه بدلًا من ذلك، سيمهّد الطريق أمام قبول سيطرة إسرائيل على المنطقة، بدءًا من البحر ووصولًا إلى نهر الأردن. وهذا هو استنتاجي الرئيس في هذه الدراسة.

تبنيتُ في أطروحتي العامة مقاربة تستند جزئيًا إلى منهج النظرية المؤسّسة[5] (Grounded Theory). وجمعت في هذا الصدد الكثير من البيانات والتصريحات التي أدلى بها القادة الفلسطينيون والإسرائيليون، إضافة إلى أعضاء في الطبقة السياسية

---

(2) «Talks Focused on Temporary Borders, Security,» (International Middle East Media Center, 6/9/2013), on the Web: <http://www.imemc.org/article/66080> (Accessed 25 September 2013).

(3) هنيدة غانم، «مقدمة في معنى دولة يهودية،» في: غانم وشلحت، محرران، ص 23.

(4) Haviv Retting Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border' in Jordan Valley,» *Times of Israel*, 3/11/2013, on the Web: <http://www.timesofisrael.com/pm-israel-must-have-security-border-in-jordan-valley/> (Accessed 4 November 2013).

(5) النظرية المؤسسة هي منهجية في العلوم الاجتماعية تعتمد على بناء النظرية من خلال تحليل البيانات. يتبنى الباحث فيها مسلكًا استقرائيًا بحتًا ينتقل فيها من البيانات إلى النظرية وليس من النظرية إلى تحليل البيانات. (المترجم)

انظر: Vera Bitsch, «Qualitative Research: A Grounded Theory Example and Evaluation Criteria,» *Journal of Agribusiness*, vol. 23, no. 1 (Spring 2005), and Juliet Corbin and Anselm Strauss, *Basics of Qualitative Research: Techniques and Procedures for Developing Grounded Theory* (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, Inc, 2013).

الإسرائيلية، وفي مراحل مختلفة من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وجرى تحليل هذه البيانات نقديًا قبل التوصل إلى الاستنتاجات النهائية. استفادت هذه الدراسة من مشروع بحثي استمرّ ثلاثة شهور كنتُ قد أجريته بين شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2010، حين رصدتُ ست صحف يومية أنموذجية في الولايات المتحدة الأميركية. ودعمًا لتحليلي، استخدمت عددًا من الاقتباسات الحرفية لأشخاص شاركوا بشكل مباشر في مفاوضات عام 2010؛ وكانت تلك الاقتباسات مرتبطة بالحوادث الجارية حينها. وبما أن واشنطن تُعتبر من أهم اللاعبين في جمع الفلسطينيين والإسرائيليين لإجراء محادثات مباشرة، يمكن اعتبار تغطية الصحف اليومية الأميركية - وما يتصدّرها من تصريحات تتعلق بهذه المحادثات - مصدرًا حيويًا لهذا النوع من البحوث وجمع البيانات.

كثيرًا ما استخدمت الحكومات الإسرائيلية كلها والطبقة السياسية الصهيونية الخطابات المختلفة لإضفاء الشرعية على وجود دولتها ولشيطنة أعدائها. ويشمل أحد الخطابات القديمة عبارة «إن إسرائيل لن تعترف أبدًا بمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل». وبعدما اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود في إطار اتفاق أوسلو في عام 1993[6]، تقدّمت إسرائيل بالمزيد من المطالب من الفلسطينيين. على سبيل المثال، أصدر رئيس الوزراء نتنياهو في كانون الثاني/ يناير 1998 - ليلة زيارته واشنطن العاصمة - قائمة بمطالب من الفلسطينيين تتضمّن إجراء تغييرات في عبارات معينة في الميثاق الفلسطيني قبل أن توافق إسرائيل على إعادة نشر قواتها في بعض المناطق الريفية في الضفة الغربية وتسليمها إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. وبعد إعلان الرئيس عرفات عن إجراء التغييرات المطلوبة في الميثاق للرئيس الأميركي بيل كليتون في أثناء زيارته غزة في كانون الأول/ ديسمبر 1998، رفضت حكومة نتنياهو تنفيذ تعهّدها بإعادة نشر قواتها في المناطق الريفية الفلسطينية في الضفة الغربية. وصرّح في حينها عضو الكنيسيت أحمد الطيبي الذي كان مستشار عرفات للشؤون الإسرائيلية، قائلًا: «لن يفي نتنياهو التزاماته،

---

(6) Burhan Dajani, «The September 1993 Israeli-PLO Documents: A Textual Analysis,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 3 (Spring 1994).

حتى إذا قام جميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني بغناء نشيد البيتار»[7]. تكذّب أفعالهم وعودهم السابقة. وهذا تكتيك مألوف.

مر عقدان على أوسلو (1993)؛ وها هي إسرائيل لا تزال تحتل الضفة الغربية وتفرض الحصار على قطاع غزة. لم يحرزْ أي تقدّم حقيقي، بل على العكس من ذلك، تتمتع إسرائيل بقوة تتيح لها فرض أجندتها في المحادثات والمطالبة باستمرار تنازلات جديدة من الفلسطينيين، وصولًا إلى دفع الفلسطينيين إلى الاستسلام للمطالب الإسرائيلية - الصهيونية. وفي مجال آخر دقّقتُ بالتفصيل الاتفاقيات المختلفة الموقعة بين السلطة الفلسطينية (أيام ياسر عرفات) والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو[8]، وأظهرتُ رفض إسرائيل المتكرر تنفيذ حتى هذه الاتفاقات التي وقعتها. ولتفسير استراتيجية إسرائيل التفاوضية، لا بد من الأخذ في الاعتبار علاقات القوة بين الطرفين المفاوضين. إنها بالكاد لعبة متكافئة، ولا يمكن أن تكون كذلك. فإسرائيل تتمتع فعليًا، بوصفها قوة احتلال، بدعم غير مشروط من واشنطن، يمكّنها من أن ترفض بكل سهولة (أيًا كانت الذرائع المقدمة) الوفاء بالتزاماتها، باستخدام المفاوضات لنسج شبكة مألوفة من الذرائع والأكاذيب. ليس أسلوبها هذا مجرد تكتيك لـ «كسب الوقت،» لكنه أيضًا خفة يد سياسية تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الصهيونية المتأصلة والمتمثلة في حيازة الحد الأقصى من الأراضي والسيطرة عليها. كما أن الطبقة السياسية الإسرائيلية قادرة على الإفلات من ذلك من دون الحاجة إلى القلق إزاء ما يمكن فرضه من عقوبات حقيقية. ومع ذلك، عندما يرفض القادة الفلسطينيون الرضوخ إلى المطالب الإسرائيلية، تصفهم عادةً القطاعات المختلفة في إسرائيل بأنهم غير مؤهلين لأن يكونوا «شركاء إسرائيل في السلام».

---

(7) نسبة إلى إسم حركة الشباب الصهيونية التنقيحية التي أنشأها فلاديمير جابوتنسكي في عام 1923. [المحرر]

انظر: «News Analysis Palestinian Covenant Retakes the Stage as Matter of Debate,» (Jewish Telegraphic Agency (JTA), 21 January 1998), on the Web: <http://www.jta.org/1998/01/21/archive/news-analysis-palestinian-covenant-retakes-the-stage-as-matter-of-debate-2#ixzz2eL9ptJAp> (Accessed 8 September 2013).

(8) Ghazi-Walid Falah, «Peace, Deception, and Justification for Territorial Claims: The Case of Israel,» in: Colin Flint, *The Geography of War and Peace: From Death Camps to Diplomats* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2005), p. 314.

من المفترض أن تكون إسرائيل الآن مستعدة لتقديم ما يُطلق عليه مصطلح «الحل الجزئي» للفلسطينيين في صيغة «دولة موقتة»، يتّفق على حدودها في مرحلة ما في المستقبل من دون أن تُنهي الاحتلال الآخذ في الاتساع وفرضه «حقائق على أرض الواقع». وهذه في رأيي حيلة إسرائيلية أخرى لكسب المزيد من الوقت من أجل ترسيخ المستوطنات في هذا الجزء من فلسطين؛ أي القدس وباقي الضفة الغربية. ولا بد من مقارنة هذه الأهمية المركزية للاستيطان الإسرائيلي، كأداة رئيسة تخدم الهدف السياسي الأسمى لحيازة الأراضي، بتاريخ فلسطين وحِيَل الاحتلال الصهيوني وخدعه وزَيفه منذ فترة ما قبل الدولة وحتى يومنا هذا. وما يثير الاهتمام هنا هو الإيمان الأسطوري بالأرض والقوة الذي يؤمن به العديد في إسرائيل[9]. ففي حزيران/ يونيو 1946، نشرت سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين مخطّط موريسون - غرادي (Morrison-Grady) لتقسيم فلسطين الذي خصّص لليهود منطقة تمثل 17 في المئة من مساحة فلسطين على طول السهول والوديان الساحلية، بينما كانت حصة العرب 40 في المئة. ترك هذا المخطط القدس وجزءًا كبيرًا من صحراء النقب تحت الحكم البريطاني (تمثل كلتا المنطقتان 43 في المئة من فلسطين المنتدبة)[10]. ومن الجدير بالذكر أن تقرير اللجنة الملكية لعام 1937 اقترح ضم صحراء النقب إلى منطقة الدولة العربية بدلًا من الدولة اليهودية. واليوم، لا يزال يسود إيمان قوي بين الإسرائيليين بأن المهم هو الحقائق على الأرض، حيث كان مخطط الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين الذي قُدم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، والذي اقترح ضم صحراء النقب إلى الدولة اليهودية، حصيلة ليلة واحدة من النشاط الاستيطاني: أي جرى إنشاء 11 مستوطنة (أو بؤر استيطانية بشكل أدق) في صحراء النقب خلال ليلة واحدة (6-7 تشرين الأول/ أكتوبر 1946). لا يزال هذا النوع من «فرض الحقائق على الأرض» يمثل أنموذجًا لكثيرين في إسرائيل، في دعم سياسات الاستيطان مهما اعتبرها المجتمع الدولي غير قانونية، حتى وهم يتحدثون عن «السلام». ومن المؤكد أن سياسات الاستيطان الإسرائيلية تزداد حدّة بالتزامن مع الحديث عن «السلام»، فهم مصمّمون على فرض «حقائق

(9) Ruth Kark, «Jewish Frontier Settlement in The Negev, 1880-1948: Perception and Realization,» *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 3 (July 1981), p. 350.

(10) Great Britain, Colonial Office, *Palestine: Statement of Information Relating to Acts of Violence*, Cmd; 6873 (London: H.M. Stationery Off., 1946).

على الأرض لا رجعة فيها». ومن خلال هذه البراغماتية في سياسة القوة، يظل المواطنون الإسرائيليون وطبقتهم السياسية غير قادرين على رؤية الحقائق المطروحة على الطاولة (ليس على «الأرض» المُحتلة): أي إن الفلسطينيين قاموا بتنازلات تاريخية حقيقية للتوصل إلى نوع من الاتفاق مع الإسرائيليين المحتلين من خلال المطالبة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تمثل أقل من ربع وطنهم الأصلي، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق المأخوذة عنوةً في أثناء حرب 1967، لكن من الواضح أن هذا العجز عن رؤية الحقائق - إن وُجد - مختلق. فالطبقة السياسية الإسرائيلية والناخبون الداعمون لها يعرفون جيدًا أنه عندما يتعلّق الأمر بالأرض في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تحضر المسلّمة السارية: «القوة تفرض الحق»؛ إذ إن هذه البديهية لم تتغير بشكل أساس بعد أن عصفت، ولا تزال، اضطرابات عمليات انتقال السلطة في المنطقة مؤخرًا، إذ يؤمن 70 في المئة من الإسرائيليين بأن على إسرائيل إبقاء قوات عسكرية وأمنية بصورة دائمة في وادي الأردن الذي يقع على الحدود الشرقية لفلسطين التاريخية[11].

أولًا: الجغرافيا السياسية الإسرائيلية في «الشرق الأوسط الجديد»

يكمن جوهر الجغرافيا السياسية الإسرائيلية في الشرق الأوسط المتغير في الحفاظ على التركيز القديم للأيديولوجيا والسياسة الصهيونية للسيطرة على الأرض والمياه وكل ما يتعلق بـ «الأمن». وأعتقد أن بإمكاننا القول إن إسرائيل لا تزال «إسرائيل القديمة» أيًا كانت التشكيلات الجديدة التي ربما تنبثق في الشرق الأوسط «الجديد» من اضطرابات عنيفة وواضحة. بغية الحفاظ على هيمنتها وقبضتها الخانقة على التطلّعات الفلسطينية، ترصد إسرائيل في أي من أبعاد التحولات المحتملة بنقل السلطة في سورية والأردن ولبنان وليبيا ومصر التي ربما تحميها، من أي تغييرات ممكنة، في الوقت الذي تواصل فيه سعيها إلى تحقيق أهدافها الأساس المتمثلة في الهيمنة اليهودية داخل الدولة وعلى الفلسطينيين. أما إظهار الرغبة في إجراء «محادثات السلام» مرة أخرى لتفادي الانتقادات، فذلك لا يعدو

(11) «Why Israel Opposes International Forces in the Jordan Valley,» (A Project of the Jerusalem Center for Public Affairs (JCPA), Beit Milken, 2013), on the Web: <http://jcpa.org/why-israel-opposes-international-forces-in-the-jordan-valley/> (Accessed 3 November 2013).

كونه حيلة ازدواجية تتقنها الطبقة السياسية في إسرائيل وتمارسها بهدف الإبقاء على موقفها الأصولي - الصهيوني الملتزم بالنمو المتزايد بصفتها «دولة يهود العالم المحاصرة» في ظل وضع تشهد فيه المنطقة غليانًا لم يكن من الممكن التنبؤ به. صحيح أن الشرق الأوسط يعيش حالة اضطراب وتغيير، إلا أن تلك الحالة لا تنطبق على إسرائيل. ففي اجتماع وزاري عقد يوم 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، تفيد التقارير أن نتنياهو - إذ كان يشير إلى الذكرى السادسة والتسعين لوعد بلفور (1917) - صرّح بشرطه لتحقيق السلام، وهو أن الفلسطينيين «عليهم أن يعترفوا بحق اليهود في إقامة دولة خاصة بهم في موطنهم ... وأن رفضهم الاعتراف بنا هو أصل الصراع ... وهذا يعني أن عليهم [الفلسطينيين] أن يقروا، في إطار تسوية نهائية، بإلغاء مطالبهم الوطنية (حق العودة وغيره من الحقوق الوطنية) من دولة إسرائيل»[12].

من اللافت في هذا الصدد المخطّط التوجيهي الذي يعرف بـ «إسرائيل 2020»[13] وهو مخطّط شامل لتنمية إسرائيل في القرن الحادي والعشرين، يدمج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالتزامن مع تحديد الأهداف بعيدة الأمد وسيناريوات التنمية المستقبلية ومبادئ التخطيط بمشاركة ثلاث عشرة وزارة. وتبنّت الحكومة الإسرائيلية توصيات هذا المخطط جزئيًا في عام 2005 ضمن المخطط التوجيهي الوطني 35[14]، وعليه اعتمدته قانونيًا. يطرح مخطط «إسرائيل 2020» رؤية لتنمية واسعة النطاق، لامركزية جزئيًا، تهدف إلى زيادة مستمرة أبدًا في عدد اليهود في الدولة، تتحقّق أساسًا من خلال الهجرة المتواصلة وتشجيعها وتنظيمها بشكل فاعل. يقدّم المخطط ركيزة أساسية لهذه السياسة كما يظهر في نصه: «يتوقع سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي أن تصبح إسرائيل في الأجيال القادمة مركز جذب ديموغرافي للشعب اليهودي ... سيعيش نحو نصف

---

(12) اقتباس من: Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border'».

(13) A. Mazor [et al.], «Israel 2020: Master Plan for Israel in the 21st Century,» (Technion Israel Institute of Technology, Data Processing Depatment, 1997), on the Web: <ftp://ftp.sni.technion.ac.il/Israel2020/Israel%202020_Taktzir.pdf> (Accessed 30 October 2013).

(14) NMP 35, «National Master Plan 35,» (Laboratory for Contemporary Urban Design, Dept. of Geography, Tel Aviv University, 2005), on the web: <http://www.lcud.tau.ac.il/lexicon/article/national-master-plan-35> (Accessed 30 October 2013).

اليهود في إسرائيل، بمن فيهم ثلثا جيل الشباب ... يجب على السياسة الوطنية أن تضمن قدرة الدولة على استقبال موجات الهجرة المستقبلية من خلال الحفاظ على احتياط لأراضٍ شاسعة»[15]. هذه عبارة مشفرة عن توسّع المستوطنات في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، كما جرى تصوّره منذ ستة عشر عامًا. ويؤكد المخطط ما يلي: «من الضروري أن تلتزم إسرائيل بذل جهد تنموي غير مسبوق لتلبية حاجات سكانها المتزايدين وإتاحة استمرار هجرة اليهود إليها ...»[16]. واحصت دراسة داشيفسكي وشيسكن[17] (Dashevsky and Sheskin) أن التعداد الأساس ليهود العالم يصل إلى حوالى 13.750.000، منهم 5.580.000 - أي 40 في المئة - يعيشون في إسرائيل. وبالتالي، هناك 60 في المئة من تعداد اليهود الأساس لا يعيشون في دولة يهود العالم، ويشكلون هدفًا رئيسًا للهجرة الإسرائيلية وسياسة «الموطن الثاني». ويشمل ما يسمى «التعداد الأساس» «الأشخاص ذوي النسب اليهودي الذين لا يدّعون الهوية الدينية أو العرقية حاليًا»[18].

أيا كانت التغييرات في «الشرق الأوسط الجديد»، الذي هناك من يعتقد أنه يولد الآن، تظل سياسة المستوطنات الإسرائيلية ثابتة وغير قابلة للتغيير، بل تبقى بمنأى عن هذه التحولات السياسية المحتملة التي تشهدها المنطقة، والتي ربما تكون أساسية. ويتجلى ذلك أيضًا في الافتقار الواضح إلى الاهتمام على مستويات سياسية عليا بالوضع المتوتر في سورية. فبدلًا من ذلك، يُعيد نتنياهو سلسلة من الاتهامات ضد إيران باعتبارها قوة أساسية في رؤيته للسياسة الخارجية. وبالنسبة إلى الوضع المضطرب في مصر، تبدي إسرائيل على نحو متناقض اهتمامًا أقل من المتوقع بالتغييرات التي تجري هناك منذ خلع مبارك. ولعل ما يمكننا أن نسترشد به هو أنه أيًا كانت التغييرات، لن - ولا تستطيع أن - تفيد التطلّعات الفلسطينية لإقامة دولة حقيقية. وفي هذا المعنى، يظل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني داخل ما يشبه «الكبسولة» الجغرافية السياسية في منطقة تعاني تداعيات الصراع.

---

(15) Mazor [et al.], p. 2.

(16) المصدر نفسه، ص 1.

(17) Arnold Dashefsky and Ira Sheskin, eds., *American Jewish Year Book, 2012* (New York: Springer, 2013), pp. 271-274, on the Web: <http://goo.gl/FQOg7A> (Accessed 30 October 2013).

(18) المصدر نفسه، ص 274.

تحتاج هذه السياسة الإسرائيلية إلى ابتلاع القضية الفلسطينية، وسيخدمها موضوع الدولة الفلسطينية من دون شك، من خلال الادعاء الكاذب عن الاستعداد لإجراء «محادثات السلام» في ظل مواصلة خطط زيادة عدد المستوطنات وتعزيز السيطرة. ويتضمّن ذلك نوعًا جديدًا من الجدار «الأمني» على طول نهر الأردن، «الحدود الشرقية الضعيفة» الخارجية، والداخلية نوعًا ما لإسرائيل تنفيذًا للأيديولوجيا المكانية الصهيونية القديمة والتنفيذ الملموس للسياسات، إضافة إلى حاجز بين مصر وإيلات، وآخر بين سورية وهضبة الجولان المحتلة: «كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ينوي أن يأمر ببناء جدار على طول حدود وادي الأردن، مماثل للجدار العنصري الفاصل بين الضفة الغربية وإسرائيل. ومن المقرر البدء في بناء جدار وادي الأردن بعد الانتهاء من بناء جدار وسور على طول الحدود المصرية - الإسرائيلية. وتشمل الخطة تسريع إنشاء جدار مشابه في هضبة الجولان المحتلة»[19]. وهذا التزام مكاني ملموس بالتصوّر التوجيهي لـ «إسرائيل الكبرى.» أما السبب الذي صُرّح به رسميًا لهذا التوجه فيكمن في الخوف من محاولة تسلل اللاجئين السوريين إلى إسرائيل من الأردن. حذّر نتنياهو في عام 2011 لجنة في الكنيست من الخطر المفترض للتسلل عبر الحدود الأردنية: «علينا الحفاظ على الوجود الإسرائيلي في الوادي [الأردن] وعلى الحدود المصرية وعلى طول الحدود الأردنية، لذا تدرس الحكومة إمكانية بناء سور»[20]. وتكرّر هذا المنطق «الأمني» وراء تلك السياسة في مقطع فيديو أصدره مركز القدس للشؤون العامة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013[21] مشددًا على أن «إسرائيل يجب أن تدافع عن نفسها بنفسها».

اللافت بشكل خاص خرائط المخطط التوجيهي «إسرائيل 2020» التي تحمل عنوانًا فرعيًا «التداعيات المكانية لسيناريو السلام»[22]، وتوضح هذه

(19) «Netanyahu Speeds up Construction of Wall Along Jordan Valley Border,» (Middle East Monitor (MEM), 4 November 2013), on the Web: <http://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/8130-netanyahu-speeds-up-construction-of-wall-along-jordan-valley-border> (Accessed 4 November 2013).

(20) Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border'».

(21) «Why Israel Opposes International Forces in the Jordan Valley».

(22) Mazor [et al.], p. 3.

الخرائط أنواع التحرّكات عبر أي حدود يقرّها «السلام» النهائي: باتجاه الضفة الغربية وما وراءها نحو الأردن، وإلى لبنان وسورية، مع إنشاء «شبكة إقليمية» تحتضن «مشروعات مكانية مشتركة» و«نقاط التقاء» (بما في ذلك بيروت وعمّان ودمشق)، تُحكم السيطرة عليها القوة الإسرائيلية وسياساتها ... ويجري تصور كل ذلك ضمن مساحة هيمنة متبدّلة «حيث لن تكون إسرائيل «جزيرة» في بيئة عدائية بعد الآن». ربما تعتبر العبارة الأخيرة خطابًا أنموذجيًا، إلا أنها أيضًا عبارة مشفّرة تهدف إلى تعزيز الهيمنة الإسرائيلية وتحصينها والتغلّب على وضعها الجيوسياسي المحاصر كـ«جزيرة» استيطانية استعمارية في المنطقة منذ تأسيسها.

لكن في الوقت الراهن، يبدو أنها تسعى إلى ابتلاع القضية الفلسطينية الأساس، وأي قرار يحيد عن الأيديولوجية الصهيونية الأساس المتعلّقة بالسيطرة على الأراضي والمياه مهما يحدث في مصر ولبنان وسورية. وفي الواقع يعني «الابتلاع» منع أي قرار محتمل من التأثر بالحوادث الجارية في «الجوار» الأوسع. وينعكس هذا الابتلاع المكاني فعليًا على الأرض في خطط حالية لبناء الجدار العازل لـ «إسرائيل الكبرى» على طول نهر الأردن وبين الجولان المحتلة وسورية[23]، يكمله الجدار العازل قرب إيلات. تميل الحوادث الجارية في مصر وسورية وباقي دول المنطقة إلى حجب المعاناة الفلسطينية وتأجيل البحث فيها على ما يبدو، وذلك على الرغم من تحركات إدارة أوباما التي تظهر وكأنها تنشط «عملية السلام» المتعثرة منذ وقت طويل. وفي مثل هذه الدبلوماسية الزائفة، يتفوّق المظهر على كل شيء. فإذا اعتقد صناع السياسة الإسرائيليون أن إحدى اشتباكات القوى الأساس الحالية تحدث بين حلفاء الشيعة وحلفاء السُنّة [24]، فستسعى إسرائيل غالبًا إلى تعزيز علاقتها بالجانب السنّي من هذا الصراع، كما ينعكس في معارضة إسرائيل الدائمة لإيران ودعمها المحتمل خلف الكواليس للقوات المعارضة للحكومة في الحرب الأهلية السورية. يفترض أن ذلك في مصلحة الأمد الأطول لـ «دولة يهود العالم الحصينة»، مهما يظهر وأيًا كان

(23) «Netanyahu Speeds up Construction of Wall Along Jordan Valley Border».

(24) Robert Fisk, «How the Sunni-Shia Schism Is Dividing the World,» *Independent*, 23/10/2013, on the Web: <http://www.independent.co.uk/news/world/politics/how-the-sunnishia-schism-is-dividing-the-world-8899780.html?origin=internalSearch> (Accessed 25 October 2013).

«الضغط» الظاهري الذي تضعه سياسة الولايات المتحدة في المستقبل القريب. يختتم المخطّط التوجيهي «إسرائيل 2020» باقتباس من روبرت ف. كينيدي: «ربما يتجاوز المستقبل مرمى بصرنا، لكنه لا يتجاوز نطاق سيطرتنا.» ويهتمّ المخطط بمشروع جديد عنوانه «إسرائيل 2050.» ربما يكون هذا الاقتباس رمزيًا للتعبير عن العزم الثابت لدى نخبة إسرائيل السياسية والعسكرية والمؤسسية على الحفاظ على سياسة إسرائيل الصهيونية القديمة في مواجهة الصمود الفلسطيني والمقاومة وما قد ينذر به الشرق الأوسط «الجديد» في ما يتجاوز الأرض والسكان الذين تتحكم بهم إسرائيل.

ثانيًا: «يهودية» الدولة وكابوس إسرائيل الديموغرافي

في نقده كتاب دافيد كريتزمر[25] (David Kretzmer) عن الوضع القانوني للعرب في إسرائيل يقول إيليا زريق[26]: إن «... كريتزمر نفسه ينتهك هذا المبدأ [أي إطار عمل الاقتصاد السياسي] في ما يتعلّق بدراسة الأسس التاريخية والأيديولوجية للنظام القانوني الإسرائيلي، ما جعله يستنتج موافقًا أن وصف الدولة اليهودية 'لا يقبل الجدال'». واعتبر أن امتداد ذلك لوصف إسرائيل «دولة يهودية» حقيقة من المسلّمات، ما جردها من الخلفية التاريخية الديموغرافية التي أدت إلى تأسيسها. ولوضع وصف بسيط وأكثر دقة لإسرائيل كـ «دولة يهودية» بغض النظر عن الأيديولوجيا وكلمة «الأمن» الشائعة، ربما يكون مقبولًا لو جرى افتراض أن حركة ما قبل 1948 الصهيونية أتت إلى فلسطين الخالية حيث أسّست دولتها وأحضرت اليهود ليستقروا في تلك الأرض الخالية، أي عملية استعمار الأراضي القفار، لكن ذلك لا ينطبق على هذه الحالة، حيث كان العرب الأصليون يسكنون فلسطين منذ الأزل، وهم أحفاد الكنعانيين منذ فجر التاريخ الذين شكلوا أغلبية سكان البلاد[27]. تشير الحقائق إلى أنه في ليلة تأسيس إسرائيل في عام 1948،

---

(25) David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder: Westview Press, 1990).

(26) Elia Zureik, «Prospects of the Palestinians in Israel: I,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 22, no. 2 (Winter 1993), p. 94.

(27) Michel Fred Abcarius, *Palestine through the Fog of Propaganda*, With an Introduction by E. L. Spears (London; New York: Hutchinson and co., ltd., 1946).

كان العرب الفلسطينيون يشكلون نحو ثلثيْ سكان البلاد ويملكون أكثر من 93 في المئة من الأرض[28]. تجدر الإشارة إلى حقيقة بسيطة من التاريخ يجري عادة تجاهلها أو حجبها. وبعبارة أخرى، لم يكن من الممكن إنشاء إسرائيل دولة أغلبية سكانها من اليهود من دون استخدام القوة لخفض عدد السكان الأصليين إلى ما يقل عن 50 في المئة. يجب إدراج هذا التحليل في ما يبدو اليوم حقيقة بديهية في وصف إسرائيل وتعريفها كـ «دولة يهودية» من منظور ديموغرافي. أما واقعة طرد القوات اليهودية ما يقارب 750.000 فلسطيني من موطنهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أثناء حرب النكبة في عام 1948[29] وما أعقبها من أعوام من أجل تحقيق الأغلبية اليهودية للدولة الجديدة[30]. ومن اللافت أنه نقل عن كبيرة المفاوضين الإسرائيليين وزيرة العدل تسيبي ليفني، في مؤتمر صحفي عقد يوم 30 تموز/ يوليو 2013 في واشنطن العاصمة، إلى جانب وزير الخارجية الأميركية جون كيري والمفاوض الفلسطيني صائب عريقات، قولها: «... إننا لا ننوي الجدال في شأن الماضي، لكننا نريد اجتراح الحلول وصنع القرارات من أجل المستقبل»[31].

كانت ليفني تعلم ما تشير إليه، وكانت تذكر بذلك الجانب المظلم من التاريخ الذي امتد إلى عدة عقود، أي طرد إسرائيل الفلسطينيين بطريقة مدروسة ومخططة ... تأمل ليفني أن يُنسى ذلك ويُحذف من أجل «المستقبل المشرق» الذي هي على استعداد لتقديمه. وهذا ينطبق أيضًا على قائد صهيوني آخر، شمعون بيريز الذي نُقل عنه قوله إنه في أثناء أعوام محادثات أوسلو، كان يرى أن أي حل للصراع يتضمّن مسألة الحدود يجب أن ينطلق من الوضع القائم ويسير قُدُمًا نحو المستقبل: «... يجب على الحدود [...] أن تعكس توزيع السكان كما

(28) Ghazi-Walid Falah, «Pre-state Jewish Colonization in Northern Palestine and its Impact on Local Bedouin Sedentarization, 1914-1948,» *Journal of Historical Geography*, vol. 17, no. 3 (1991), p. 296.

(29) Ghazi Falah, «The 1948 Israeli-Palestinian War and Its Aftermath: The Transformation and De-Signification of Palestine's Cultural Landscape,» *Annals of the Association of American Geographers*, vol. 86, No. 2 (June 1996).

(30) Ghazi-Walid Falah, «War, Peace and Land Seizure in Palestine's Border Area,» *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 5 (2004).

(31) U. S. Department of State, Office of the Spokesperson, «Kerry, Tzipi Livni, Saeb Erekat on Middle East Peace Talks,» (30 July 2013), on the Web: <http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/texttrans/2013/07/20130730279713.html#ixzz2edxN8gpX> (Accessed 15 September 2013).

هم اليوم ... كل محاولة لرسم الحدود تلمس وترًا حساسًا لأسباب استراتيجية أو وطنية أو دينية»[32]. كان يشير إلى مصير مئات آلآف المستوطنين اليهود الذين يسكنون الأراضي المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت ذاته، تجاهل تمامًا مصير أكثر من خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في المنفى خارج فلسطين كنتيجة مباشرة لتأسيس إسرائيل في عام 1948.

أودّ هنا أن أؤكد جانبًا مهمًا من خطاب القائدين الإسرائيليين (ليفني وبيريز)، إضافة إلى عدد من الأكاديميين الإسرائيليين، بمن فيهم كريتزمر: إن وصف إسرائيل بالـ «دولة اليهودية» مسألة ملاءمة أيديولوجية بالنسبة إليهم. ونظرًا إلى الإحصاءات الديموغرافية الحالية التي تفيد بوجود نحو ستة ملايين يهودي داخل ما يسمى الأراضي الإسرائيلية والمستوطنات في الضفة الغربية، نجد أنهم يستفيدون من الوضع الديموغرافي الراهن. من الواضح أن هناك رغبة محدودة في تغيير ذلك من دون ضغط خارجي حقيقي. لن تزعم بريطانيا العظمى أبدًا أنها دولة «إنكليزية». ولن تصف إسبانيا نفسها أبدًا بأنها «دولة إسبانية». وبالتأكيد لن تسعى الولايات المتحدة أبدًا إلى وصف نفسها كـ «دولة أنكلوساكسونية مسيحية». وتايلاند، ذات الأقلية المسلمة الكبيرة في الجنوب، لن تجرؤ على وصف نفسها بالـ «دولة التايلاندية العرقية البوذية». ولن تصف اليونان نفسها «دولة عرقية يونانية، مسيحية أرثوذوكسية.» كما لن تجرؤ بلغاريا – ذات أكبر أقلية مسلمة وأكبر تعداد لغجر الروما في الاتحاد الأوروبي – على تعريف نفسها بالـ «دولة العرقية البلغارية، المسيحية الأرثوذكسية».

وحده في إسرائيل، الدولة التي أنشئت بالقوة في عام 1948 على أرض مستعمَرة من دولة أخرى في ذلك الحين، أصبح هذا الوصف مع مرور الوقت بديهيًا وعلامة مميزة لأحد خطابات إسرائيل المهيمنة. ويُعتبر تقديم وصف بديل مثل «دولة لجميع مواطنيها» غير قانوني وانتهاكًا لمنطق وجود إسرائيل. فعلى أسس عرقية ودينية، لا يمكن أن تكون دولة لجميع مواطنيها. وهي إلى حد كبير دولة يهود العالم مجتمعين جزئيًا في أرضها المحتلة في فلسطين. إن

---

(32) David Newman, *Boundaries in Flux: The 'Green Line' Boundary between Israel and the West Bank - Past, Present and Future*, Edited by Clive Schofield, Boundary Briefings; vol. 1, no. 7 (Durham, UK: International Boundaries Research Unit, University of Durham, 1995), p. 1.

إسرائيل بحكم تعريفها منذ تأسيسها بالحديد والنار هي دولة «يهود العالم»، وهي ديموغرافيًا أكبر كثيرًا من الأغلبية اليهودية المكوّنة من ستة ملايين و330 ألفًا يعيشون حاليًا في الدولة(33).

انظر مثلًا إلى مداولات المحكمة العليا الإسرائيلية في شأن محاولة منع التجمع الوطني الديمقراطي من المشاركة في انتخابات الكنيست (2003). فوفقًا لحسن جبارين(34)، اعترض ممثل النائب العام الإسرائيلي على وصف إسرائيل بـ «دولة لجميع مواطنيها»، وهذا على حد قوله أحد أعمدة البرنامج السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي. ويعتبر أن الوصف يلغي وجود إسرائيل باعتبارها دولة «يهودية وديمقراطية». وصوتت المحكمة العليا بأغلبية 7 مقابل 4 لمصلحة التجمع، وإن لم يكن تمسكًا بمبدأ المساواة الذي يتضمنه وصف «دولة لجميع مواطنيها»، لكن لأسباب أخرى. ووفقًا لجبارين (35)، كان الحكم مبنيًا على عدم وجود أدلة كافية لتظهر للدولة أن نشاط التجمع في برنامجه السياسي انتهك مبادئ إسرائيل التوجيهية: ضمان أغلبية ديموغرافية يهودية وقانون العودة واعتماد اللغة العبرية لغة رسمية للدولة والرموز اليهودية والعطلات الوطنية للدولة، واعتبار القوانين الداخلية اليهودية والتراث اليهودي أجزاء لا تتجزأ من ثقافة الدولة والحياة الدينية(36).

من المحير وغير الواضح إشارة المحكمة العليا الإسرائيلية إلى قضية الأغلبية الديموغرافية اليهودية حتى لا يُتهم أحدهم بانتهاك قوانين الدولة. فكيف يضمن الفلسطينيون الذي يعيشون في إسرائيل أن تستمر الأغلبية اليهودية في الدولة وبأي طريقة؟ كيف ذلك إن لم يكن من خلال إجراء متطرف، أي أن يقرروا تعقيم أنفسهم لخفض خصوبتهم؟ ومن غير الواضح أيضًا كيف يمكن أن يُتهم أحدهم بانتهاك قانون العودة لعام 1950، لكن إن انتُهك، سيُحرم المتهم من دخول البلاد بحسب أصله

(33) Yaakov Faitelson, *Demographic Trends in the Land of Israel* (Jerusalem: Institute for Zionist Strategies, 2013) p. 5, (In Hebrew), on the Web: <http://www.theettingerreport.com/Demographic-Scare/Demographic-Trends-in-the-Land-of-Israel.aspx> (Accessed 8 September 2013).

(34) جبارين، ص 43.

(35) المصدر نفسه، ص 43.

(36) المصدر نفسه، ص 43.

العرقي (باستثناء حالة نوام تشومسكي (Noam Chomsky)، فخلفيته اليهودية لم تساعده في منع الجمارك على الحدود الإسرائيلية من رفض دخوله إلى إسرائيل والضفة الغربية في أيار/ مايو 2010 بسبب آرائه السياسية)[37]. وسُنّ قانون العودة وقانون الجنسية لعام 1952 بقصد تعبير المشرّعين عن فكرة كون إسرائيل «دولة يهودية»، ومن أجل تمكين يهود العالم من الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية فور وصولهم. وللمفارقة، فإن مصطلح «العودة» المثقل أيديولوجيًا، موجّه إلى اليهود، وليس إلى العرب الفلسطينيين الذين نزحوا أو طُردوا من منازلهم في أثناء حرب 1948 أو كانوا مقيمين في البلاد سابقًا. فبالنسبة إليهم، يؤكد قانون الجنسية لعام 1952 أن «العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل من خلال الإقامة أو الميلاد أو التجنيس»[38]. ليست هذه هي القوانين الوحيدة التي سُنّت لعرقلة حصول الفلسطينيين على المواطنة أو احتمال العودة إلى الوطن. ولا يسمح نطاق هذه الدراسة بشرح القوانين كلها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تخفيف العنصر العربي في إسرائيل، لذا سأكتفي هنا بذكر قانونين: قانون الجنسية لعام 1952 الذي عدّل في عام 1980 لتعزيز استبعاد أهلية الحصول على الجنسية الإسرائيلية لمن لديهم حقوق المواطنة في «دول التسلل» المجاورة (أي الأردن ولبنان وسورية). ينص البند الخامس في المادة الثالثة (أ) على حق الحصول على المواطنة الإسرائيلية إذا «لم يكن الشخص مواطنًا في إحدى البلاد المذكورة في قائمة قانون منع التسلل». وفقًا لزريق[39]، يُقصي هذا القانون نحو مليونيْ لاجئ فلسطيني يعيشون في الأردن في مكان ميلادهم (أو ميلاد آبائهم) بسبب مواطنتهم الحالية. إضافة إلى ذلك، يمنع هذا القانون أيضًا الفلسطينيين الباقين في لبنان وسورية من ممارسة حقهم في العودة بناءً على مواد أخرى نافذة المفعول في قانون الجنسية، خصوصًا المادة التي تربط بين المواطنة وتاريخ الوجود في البلاد[40]. وسُن قانون آخر يتعلق بالجنسية والدخول إلى إسرائيل (الأمر الموقت) في عام 2003 لتحقيق

---

(37) Amira Hass, «Noam Chomsky Denied Entry into Israel and West Bank,» *Haaretz*, 16/5/2010, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/national/noam-chomsky-denied-entry-into-israel-and-west-bank-1.290701> (Accessed 8 September 2013).

(38) Kretzmer, p. 36.

(39) Zureik, p. 93.

(40) المصدر نفسه، ص 93-94.

تفوّق إسرائيل ديموغرافيًا من خلال حرمان الفلسطينيين من لم شملهم وعائلاتهم. يمنع هذا القانون منح الإقامة أو المواطنة إلى أي من فلسطينيي الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 الذين تزوجوا مواطنين/ مواطنات من إسرائيل. ويؤثر القانون في آلاف العائلات وعشرات الآلاف من الأفراد. في عام 2006، تحدّى مركز عدالة [وهو المركز القانوني لحماية الأقلية العربية في إسرائيل] (المكوّن من مجموعة من المحامين الفلسطينيين) هذا القانون في المحكمة العليا الإسرائيلية. جاء حكم المحكمة بأغلبية 6 مقابل 5 أصوات في قرار من 263 صفحة، رفضت فيه المحكمة التماس مركز عدالة، ووافقت بشكل فاعل على أكثر قوانين دولة إسرائيل عنصرية. ووفقًا لجبارين[41]، وصف النائب العام الفلسطينيين المقيمين في أراضي 1967 المحتلة بأنهم «أعداء أجانب»؛ وبالتالي قيل إن دخولهم إلى إسرائيل سيؤثر سلبًا في النظام العام. وفي الواقع، يشكل هذا القانون عقابًا جماعيًا للفلسطينيين.

عندما كان نتنياهو وزيرًا للمالية، صرح في مؤتمر في مدينة هرتسيليا بأنه لا يمكنه رؤية مستقبل يحاول فيه «أي إسرائيلي عاقل» أن يجعل من الفلسطينيين مواطنين إسرائيليين أو «مستعبدين»[42]. وأضاف قائلًا: «إذا كانت هناك مشكلة ديموغرافية - وهي موجودة بالفعل - فتتعلق بعرب إسرائيل الذين سيظلون مواطنين إسرائيليين»[43]. ووفقًا له، إذا اندمج عرب إسرائيل ووصلوا إلى نسبة 35-40 في المئة من عدد السكان، لن تكون هناك دولة يهودية، بل ستكون دولة ثنائية القومية. وإذا ظلت نسبة العرب 20 في المئة مع توتر العلاقات واندلاع العنف، سيضر ذلك أيضًا بالنسيج الديموغرافي للدولة. وبالتالي، هناك حاجة إلى سياسة توازن بين الحالتين[44]. وأضاف قائلًا في المؤتمر نفسه: إن «الجدار العازل» الذي يبنى حاليًا من شأنه أن يساعد في منع «التدفق الديموغرافي» للفلسطينيين من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967[45]. ومن المفارقات أن نتنياهو لن يمانع في

---

(41) جبارين، ص 46.

(42) Gideon Alon and Aluf Benn, «Netanyahu: Israel's Arabs Are the Real Demographic Threat,» *Harretz*, 18/12/2003, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/news/netanyahu-israel-s-arabs-are-the-real-demographic-threat-1.109045> (Accessed 25 September 2013).

(43) المصدر نفسه.

(44) المصدر نفسه.

(45) المصدر نفسه.

تحسين معايير التعليم لدى عرب إسرائيل[46]. لم يفسر كرمه في هذه المسألة، لكننا نعلم جميعًا أن النظرية الديموغرافية تفترض وجود رابط بين مستوى التعليم ومعدّل الإنجاب: ستساعد زيادة التعليم على المدى البعيد في تقليل حجم الأسرة وبالتالي خفض النمو الطبيعي لهذه الشريحة من سكان إسرائيل. كان رد عضو الكنيست عزمي بشارة على هذه الخطبة معتدلًا جدًا في لهجته، فقال: «إن وصف السكان الأصليين لهذه الأرض كمشكلة ديموغرافية يعتبر وصفًا عنصريًا في أي بلد طبيعي أو غير طبيعي»[47]. أما رد عضو الكنيست العربي الآخر أحمد الطيبي، فكان أكثر سخطًا وقوة، حيث قال: «إن قنبلة نتنياهو الزمنية الديموغرافية هي قنبلة كريهة وعنصرية ... قريبًا سيقيم نتنياهو وأتباعه حواجز على مداخل القرى العربية لربط أرحام النساء العربيات ورشهن بمواد قاتلة للحيوانات المنوية لمنعهم من الحمل»[48]. في حين وصفت عضو حزب العمل داليا إتسيك (Dalia Itzik) نتنياهو بعد تعبيره عن هذه الآراء بأنه «مهووس بإضرام الحرائق المتسلسلة»[49]، ونُقل عن عضو الكنيست يوسي ساريد (Yossi Sarid) قوله إن «من المدهش أن نرى كيف يمكن لكبار القادة أن يظهروا عنصريين صغارًا»[50].

إن مفهوم «الخطر الديموغرافي» - في رأيي - مصطنع إلى حد كبير، يعرضه الأكاديميون الإسرائيليون المحافظون والصحافيون وأعضاء الأحزاب السياسية اليمينية الذين يستمتعون جميعًا باللعب بالأرقام واختلاق «الحقائق» بدلًا من التعامل مع الوقائع الحقيقية. لا وجود لمثل هذا الخطر على نظام يحكمه اليهود مهما كانت التركيبة الديموغرافية داخل الدولة. فعلى سبيل المثال، ضمت إسرائيل سكان القدس الشرقية الفلسطينيين - الذين يشكلون حاليًا ثلث ما يقرب من 730000 نسمة من سكان المدينة[51] - ومع ذلك لا يملك هؤلاء الفلسطينيون العرب حق التصويت، إذ حُرموا منه، ولا يشاركون في انتخابات الكنيست، لذا

(46) المصدر نفسه.
(47) المصدر نفسه.
(48) المصدر نفسه.
(49) المصدر نفسه.
(50) المصدر نفسه.
(51) Evgenia Bystrov and Arnon Soffer, *Israel: Demography, 2012-2030* (Haifa: Chaikin Chair in Geostrategy, University of Haifa, 2012), p. 30.

لا يعتبرون جزءًا من النظام السياسي، حتى إذا كانت مناطقهم المحلية تخضع إلى السيادة الإسرائيلية. إن الفئات السياسية الإسرائيلية بارعة للغاية في إصدار التشريعات لضمان السيطرة ولا يهمها إذا كان هذا يسمى تمييزًا عنصريًا. أزعم أن خطاب «الخطر» هو أداة مصممة لإثارة قلق السكان اليهود العلمانيين إلى حد كبير ولتبرير أي إجراءات تمنح اليهود مزايا إضافية لكونهم مواطنين في الدولة، بينما تعزّز القوانين العنصرية ضد العرب. وفضلًا عن ذلك، ما هو الخطر المحتمل على ما يسمى بـ «الشخصية اليهودية» للدولة؟ هل سيتزاوج العرب واليهود؟ هل سيجبرون اليهود على التخلي عن ديانتهم أو مغادرة البلاد؟ بالطبع لا.

تفيد إحصاءات بيستروف وسوفر[52] (Bystrov and Soffer) بأن اليهود الأرثوذكس واليهود المتزمتين (الحريديم) يتزايدون عددًا ويهاجرون إلى الداخل في أعداد متزايدة، ما يفرض خطرًا متوقعًا على «الصهيونية العلمانية» السائدة وهيمنتها. وتقول بعض وسائل الإعلام والأكاديميون في إسرائيل إن اليهود الأرثوذكس والمتزمتين يشكلون نوعًا من أنواع الخطر المتنامي على الحياة الإسرائيلية العلمانية الحديثة والسائدة (إلى جانب عرب فلسطين «البدائيين»)، ما يدفع إسرائيل إلى الوراء في اتجاه مرحلة ما قبل الحداثة في المشرق.

ثالثًا: تجاوز فخ اتفاق أوسلو

مقارنة موقفي نتنياهو وعباس من إسرائيل كـ «دولة يهودية»

«سألوني قبل الإنتخابات إذا كنت سأحترم [إتفاقيات أوسلو]».

«قلت أنني سأحترمها، ولكنني سأفسر الإتفاقيات بطريقة تسمح لي بوضع حد لهذا الجري نحو حدود 1967».

«لقد وضعت في واقع الأمر حدًا لإتفاقيات أوسلو».

هذه كلمات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مقتبسة في صحيفة لوس أنجلوس تايمز في 3 أيلول/ سبتمبر 2010[53]، عندما وافق على تجميد النشاط الاستيطاني في أثناء الفترة الرئاسية الأولى لأوباما. على الرغم من عدم

(52) المصدر نفسه.

(53) *Los Angeles Times*, 3/9/2010, p. A25.

الثقة كثيرًا في كلامه وهو من معارضي اتفاق أوسلو حينها[54]، توجد حقائق على أرض الواقع تكشف عن مدى تجاهل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وجود هذه الاتفاقات، ومع ذلك استمرت في النشاط الاستعماري المكثف الذي يهدف إلى تقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية. ووفقًا لتقرير أصدرته مؤخرًا منظمة أوكسفام[55] (OXFAM) بعنوان «20 حقيقية: 20 عامًا منذ اتفاق أوسلو»، سارعت إسرائيل في توسيع نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية، وفي القدس الشرقية. وفي ما يأتي مقتطفات من التقرير تشير إلى جزء صغير فحسب مما حدث ولما يزل في الضفة الغربية:

«زاد عدد المستوطنين الإسرائيلين بأكثر من الضعف، من 262500 في عام 1993 إلى ما يزيد على 520000 اليوم في الضفة الغربية، بمن فيهم 200000 في القدس الشرقية». «تتحكم المستوطنات الإسرائيلية المتنامية بما يزيد على 42 في المئة من أراضي الضفة الغربية». «بني خُمس المستوطنات على أراض فلسطينية خاصة». «على الرغم من استئناف المفاوضات، إلا أن الحكومة الإسرائيلية وافقت خلال الشهر الماضي على إنشاء ما لا يقل عن 3600 وحدة استيطانية جديدة». «تتحكم إسرائيل بـ 80 في المئة من موارد المياه الفلسطينية. كما دمرت إسرائيل أكثر من 15000 مبنى فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1993». «رفضت الحكومة الإسرائيلية أكثر من 94 في المئة من طلبات التصاريح الفلسطينية في الأعوام الماضية». «على مدى الشهر الماضي، دمرت إسرائيل ما لا يقل عن 36 مبنى فلسطينيًا، ما أدى إلى تشريد 11 عائلة». «تقيدت حركة الفلسطينيين المدنيين بشكل كبير تحت نظام يتألف من حوالى 550 نقطة تفتيش وحواجز وبوابات إسرائيلية»[56].

ينبغي عدم التقليل من مدى تأثير هذا النشاط في الحياة اليومية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، فضلًا عن المقيمين في غزة تحت الحصار.

---

(54) «Does Netanyahu Really Support the Two-State Solution?,» (Fact Sheet, Institute for Middle East Understanding (IMEU), New York, 2013), on the Web: <http://imeu.net/news/article0023751.shtml> (Accessed 26 September 2013).

(55) «20 Facts: 20 Years since the Oslo Accords,» (OXFAM, [2013]), on the Web: <http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf> (Accessed 26 September 2013).

(56) المصدر نفسه.

لا يستلزم اتفاق أوسلو اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل كـ «دولة يهودية». فوفقًا لأنطون شلحت[57] (Anton Shalhat)، تزايد التركيز على طلب إسرائيل الاعتراف بها كـ «دولة يهودية» بين عامي 2000 و2010، خصوصًا بعد تولي حكومة نتنياهو الحكم في أيار/ مايو 2009. وتحقيقًا لذلك، رُفع مستوى هذا الطلب ليكون البند رقم خمسة في محادثات إسرائيل مع الفلسطينيين في شأن تحديد الموقف النهائي للمفاوضات، وهذا إلى جانب قضايا الحدود والاستيطان والقدس واللاجئين الفلسطينيين والترتيبات الأمنية. يقتبس شلحت كلام مصادر من وزارة الخارجية الإسرائيلية يفيد بأنه «من أجل إجراء المفاوضات، لم تشترط إسرائيل قط الاعتراف بها كدولة يهودية، لكن قبول إسرائيل كدولة قومية لليهود يُعدّ مفتاح السلام الحقيقي»[58]. إن كلمة «اليهود» هنا ترادف جميع يهود العالم الذين يقدّر عددهم اليوم بحوالى 14 مليون نسمة[59].

في مشروع بحثي، راقبت بحرص ست صحف يومية أميركية (شيكاغو تريبيون، كولومبوس ديسباتش، لوس أنجلوس تايمز، ذا بلين ديلر (كليفلاند)، نيويورك تايمز، واشنطن بوست) خلال ثلاثة شهور (أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، في أثناء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حين وافقت إسرائيل على تجميد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. كنت مهتمًا بجمع الاقتباسات من هؤلاء القادة الذين شاركوا في المحادثات بشكل مباشر وما قالوه وكيفية فرز حديثهم وتقديمه في مجموعة من الصحف اليومية الأميركية. وكما يشير الجدول (5-1)، حصل كلام نتنياهو على مساحة في هذه الصحف أكثر من تلك التي حصل عليها جميع القادة الآخرين وأهم المشاركين، بمن فيهم الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والرئيس محمود عباس ومبعوث الولايات المتحدة الخاص للسلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل. وفي الواقع، بمجموع 73 اقتباسًا، حصل كلام نتنياهو على تغطية تساوي مجموع الاقتباسات عن أوباما وميتشل وعباس معًا.

(57) أنطوان شلحت، «انعكاس «الدولة اليهودية» ودلالاته في مرآة القراءات الإسرائيلية،» في غانم وشلحت، محرران، في معنى الدولة اليهودية.

(58) المصدر نفسه، ص 138.

(59) Dashefsky and Sheskin, eds., pp. 271-274.

الجدول (5-1)

توزيع الاقتباسات في ست صحف يومية أميركية عن أهم المشاركين في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية بين أيلول/ سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2010

المصادر	وزيرة الخارجية كلينتون	رئيس الوزراء نتنياهو	الرئيس عباس	الرئيس أوباما	سيناتور ميتشل
شيكاغو تريبيون	5	9	5	2	3
كولومبوس ديسباتش	4	12	1	5	2
لوس أنجلوس تايمز	6	19	11	7	2
نيويورك تايمز	10	17	4	6	4
ذا بلين ديلر	5	3	3	2	1
واشنطن بوست	11	13	6	5	4
المجموع	41	73	30	27	16

المصدر: دراسة المؤلف. انظر النص.

من الواضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي حصل على فرص لعرض نسخته من القصة على القراء أكثر من التي حصل عليها الرئيس الفلسطيني. وفي ما يأتي بعض الاقتباسات المختارة من تعليقات نتنياهو عندما طلب الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية»:

«إن اليهود ليسوا غرباء عن وطننا هذا، فتلك هي أرض جدودنا ... لكننا ندرك أن هناك شعبًا آخر يشاركنا فيها. وأتيت إلى هنا اليوم لأتوصل إلى تسوية تاريخية تمكّن كلا الشعبين من العيش بسلام وأمن وكرامة»[60]. هنا في بداية المحادثات، لم يقل نتنياهو أي شعبين يقصد، لكنه ذكر شعبًا واحدًا فقط ولم يقل شيئًا عن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم.

(60) *New York Times*, 2/9/2010, p. A12.

في بداية المفاوضات، ناشد نتنياهو الرئيس عباس – في ما يتعلق بالاعتراف المحتمل بدولة فلسطينية مستقلة – قائلًا: «نتوقع منكم الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية لليهود». وأطلق على هذا «الاعتراف المتبادل» مصطلح العنصر «الذي لا غنى عنه» في الاتفاق النهائي[61]. وفضلًا عن ذلك، قال عن هذا الاعتراف المتبادل: «إذا طُلب منا الاعتراف بدولة فلسطينية، من الطبيعي والملائم أن يعترف الفلسطينيون بدولة الشعب الإسرائيلي كدولة يهودية»[62]. بعد مرور أسبوعين، نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز[63] اقتباسًا أقرب إلى التوسل إلى عباس: «قلها فحسب». «قل نعم للدولة اليهودية». وبعد مرور شهر تقريبًا من دون أن يحصل نتنياهو على ما يريده من عباس، بدأ يتحدث بمصطلحات عامة: «هناك اتفاق عام في إسرائيل على الهوية اليهودية وديمقراطية دولة إسرائيل؛ وهذا هو أساس وجودنا»[64]. «إذا قالت القيادة الفلسطينية بشكل قاطع لشعبها إنها تعترف بإسرائيل كدولة قومية لليهود، سأكون مستعدًا للاجتماع بوزارتي وطلب المزيد من تعليق البناء لفترة محدودة». «مثلما يتوقع منا الفلسطينيون أن نعترف بدولة فلسطين كدولتهم القومية، يمكننا أن نتوقع منهم الاعتراف بالدولة اليهودية كدولتنا القومية». «لا شك في أن هذه الخطوة للسلطة الفلسطينية من شأنها أن تكون بمنزلة إجراء لبناء الثقة وفتح أفق جديد من الأمل والثقة بين قطاعات عريضة من الشعب الإسرائيلي الذي فقد الأمل في رغبة الفلسطينيين في إنهاء الصراع في ظل حوادث العقد الأخير»[65].

مع مرور الأيام، كان من الواضح أن هذه الجولة من المفاوضات لن تؤدي إلى أي نتائج، فبدأ نتنياهو في تغيير لهجته. وقرب نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، بعد مرور شهرين تقريبًا على بدء المفاوضات وقيام جورج ميتشل برحلات عدة من واشنطن العاصمة إلى القدس ورام الله، غير نتنياهو منهجه وألمح إلى أنه يلقي باللوم على الجانب الفلسطيني في عدم إحراز أي تقدم في المحادثات لأنهم

---

(61) *Washington Post*, 3/9/2010 p. A1.

(62) *Chicago Tribune*, 8/9/2010, p. A20.

(63) *Los Angeles Times*, 19/9/2010, p. A.

(64) *New York Times*, 11/10/2010, p. A4.

(65) *Washington Post*, 12/10/2010, p. A7.

لم يعترفوا بإسرائيل كـ «دولة يهودية»: «لن يكون شركاؤنا في السلام مستعدين فعلًا لإنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم مع إسرائيل إلا إذا كانوا على استعداد للاعتراف بشرعية الدولة اليهودية»[66]. ومن المثير للاهتمام أنه قبل عشرين يومًا من انتهاء ما أمرت به حكومة نتنياهو من تجميد للنشاط الاستيطاني لمدة ثلاثة شهور، أدرك نتنياهو على ما يبدو أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة ونزع إلى تجديد النشاط الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية. وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، نشرت عنه صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** اقتباسًا يقول فيه: «لا ترى إسرائيل علاقة بين العملية الدبلوماسية وسياسة التخطيط والبناء في القدس»[67].

كيف كان للرئيس عباس أن يرد على مطالبات نتنياهو المستمرة ليعترف بإسرائيل كدولة يهودية؟ بالنسبة إليه، كان وقف إسرائيل النشاط الاستيطاني نقطة أساسية لاختتام المفاوضات بنجاح - وليس خطابة نتنياهو عن الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات عرق واحد، أو في الواقع «دولة شعبية» لـ «شعب يهودي» منتشر في العالم، فقال: «لن نعترف بإسرائيل كدولة يهودية»[68]. في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2010، بعد مرور شهر على بدء المفاوضات، كان نبذ عباس لهذه الفكرة أكثر تفصيلًا، حيث قال: «ما هي «الدولة اليهودية؟» نحن ندعوها «دولة إسرائيل». ولكم أن تدعوها كما شئتم، لكنني لن أقبلها ... يمكنكم أن تسموا أنفسكم الجمهورية الصهيونية أو العبرية أو القومية أو الاشتراكية، سمّوها كما شئتم فأنا لا أكترث لذلك»[69]. من الواضح أن الرئيس عباس كان يسخر من مسألة الصفة اليهودية برمّتها؛ إذ قال بعد مرور أسبوعين: «يمكن لإسرائيل أن تدعو نفسها الإمبراطورية اليهودية الصهيونية الإسرائيلية»[70].

من المفاجئ حقًا أن الرئيس عباس لم يذكر كلمة «احتلال» مرة واحدة في الثلاثين اقتباسًا الذين لاحظتهم له في الصحف في أثناء فترة البحث. بالطبع

---

(66) *New York Times*, 25/10/2010, p. A6.

(67) *Los Angeles Times*, 10/11/2010, p. A3.

(68) *Chicago Tribune*, 13/9/2010, p. A19.

(69) *Washington Post*, 3/10/2010, p. A14.

(70) *Los Angeles Times*, 19/10/2010, p. A6.

لم تكن لديه أي سيطرة على ما نقلته تلك الصحف، لكنه مع ذلك أوضح أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي هو العقبة الرئيسة أمام تحقيق السلام، وأن من الصعب عليه أن يستمر في التفاوض مع نتنياهو إذا واصل الإسرائيليون بناء المستوطنات. في ما يأتي الاقتباسات التي تؤكد هذا الموقف: «لا يمكنني القول إنني سأترك المفاوضات، لكن الاستمرار سيكون صعبًا للغاية إذا أعلن نتنياهو البدء في البناء»[71]. «يجب على إسرائيل الاختيار بين السلام واستمرار المستوطنات»[72]. «أمام إسرائيل اختيار واحد؛ إما السلام وإما المستوطنات»[73]؛ «عندما تولى أوباما الرئاسة، كان هو من أعلن أن النشاط الاستيطاني يجب أن يتوقف. إذا قالتها أميركا وأوروبا والعالم بأكمله، هل تريدني ألا أقولها؟»[74].

مع نهاية ثلاثة شهور من المفاوضات العقيمة، نشرت صحيفة شيكاغو تريبيون لعباس قوله: «إذا لم يوقف بناء المستوطنات بالكامل في الأراضي الفلسطينية كلها، بما في ذلك القدس، فلن نقبل هذا»[75]. ومع حلول الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2012، انسحب الفلسطينيون من المفاوضات بعد أن أدركوا أن إسرائيل لم تكن تنوي أن تقدم أي شيء في المقابل، بل إنها ستحصل على المزيد من التنازلات من ناحيتهم. واستمر رفض الرئيس عباس التفاوض مع حكومة نتنياهو ثلاثة أعوام ما دامت إسرائيل مستمرة في النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. وتخلّى مؤخرًا عن هذا الطلب وعاد إلى طاولة التفاوض على الرغم من أن إسرائيل مستمرة بوضوح في المخططات المختلفة لتوسيع المستوطنات أمام العالم بأكمله. تعلم الحكومة الإسرائيلية أن واشنطن ربما تصف ذلك بأنه «غير مفيد» (وهي في حد ذاتها صفة ملطفة مذهلة ومتسامحة في الواقع تجاه السياسات الإسرائيلية)، لكنها لن تحرك ساكنًا للضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف نشاطها الاستيطاني المتزايد.

---

(71) *Los Angeles Times*, 23/9/2010, p. A3, and *Plain Dealer*, 24/9/2010, p. A8.

(72) *Chicago Tribune*, 26/9/2010, p. A40.

(73) *Columbus Dispatch*, 27/9/2010, p. A3.

(74) *Washington Post*, 19/10/2010, p. A15.

(75) *Chicago Tribune*, 22/11/2010, p. A15.

رابعًا: التداعيات الإقليمية

فكر في موقف افتراضي يقبل فيه الرئيس عباس - الذي قال له نتنياهو علنًا في عام 2010: «الرئيس عباس، أنت شريكي في السلام»[76] - تحدي تسمية إسرائيل بـ «الدولة اليهودية». ماذا يمكن أن تكون الآثار الإقليمية المترتبة عن هذا الاعتراف من ناحية الطرفين؟ ما هو مكسب إسرائيل المحتمل من مثل هذا الاعتراف؟ أو بعبارة أخرى، ما الذي ربما يبقى من فلسطين التاريخية ليستعيده الفلسطينيون من أجل إقامة دولة خاصة بهم؟ وكيف تكون طبيعة هذه الدولة المقتطعة حتمًا؟

يقول جون أغنو (John Agnew): إن «في النظرية السياسية وجهين لتعريفات الدولة. يتعلق أحدهما بممارسة السلطة من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية المركزية. أما الثاني فيتضمن الترسيم الواضح للأرض التي تمارس بها الدولة سلطتها»[77]. دعوني أطبق هذين الوجهين للدولة على كلا الجانبين وأفترض أن نتنياهو لم يلقَ معارضة من حزبه الليكود أو من أعضاء التحالف الآخرين الذين يعترضون علنًا على إقامة الدولة الفلسطينية[78]. ولنفترض أيضًا أن نتنياهو لن يتمادى في «كرمه» أكثر مما صرّح من قبل في خطبته المعروفة في حزيران/ يونيو 2009 في جامعة بار إيلان، حيث يزعم دعمه أول مرة لإقامة دولة فلسطينية تحت شروط جرّدت الدولة المقترحة من أي سيادة حقيقية وشروط مصاحبة أخرى لا يمكن لأي قائد فلسطيني أن يقبلها حتى إذا أراد ذلك. وإلى جانب أمور أخرى، صرح حينها: «ستكون الدولة منزوعة السلاح وستتحكم إسرائيل بحدودها ومجالها الجوي»[79]. هذا الشرط من شأنه أن يجعل من المستحيل لعباس أو أي قائد آخر في المستقبل أن «يمارس السلطة من خلال مجموعة من المؤسسات السياسية المركزية» لأن الفلسطينيين لن يكون لديهم جيش خاص. ستكون الدولة

---

(76) *Los Angeles Times*, 2/9/2010, p. A1.

(77) John Agnew, «The Territorial Trap,» in: John Agnew and Stuart Corbridge, *Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy* (London; New York: Routledge, 1995), p. 78.

(78) «Does Netanyahu Really Support the Two-State Solution?,» on the Web: <http://imeu.net/news/article0023751.shtml> (Accessed 26 September 2013).

(79) المصدر نفسه.

مختلة وظيفيًا بشكل أساسي. ومع ذلك لن تُفرض أي قيود على استمرار جيش إسرائيل القوي وتخزين أسلحة الدمار الشامل. وحتى مع وجود عدد معتدل من قوات الشرطة، سيصعب على هذه الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة أن تؤدي وظائفها بسبب تقسيم أراضيها الحالي الناتج من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، التي تطالب إسرائيل بالإبقاء على معظمها. ونتيجة كل ذلك، لا يمكن تطبيق الوجه الثاني لتعريف الدولة المتعلق بالترسيم الواضح للأرض. وفضلًا عن ذلك، تبغي إسرائيل الآن وضع نظام إنذار عسكري في جبال الضفة الغربية وجدار عازل على طول وادي الأردن، وهو نوع من «المعتزل العسكري الأمني»، وبالتالي تزيد من الإخلال بسلامة سيادة أي أراضٍ فلسطينية[80].

دعونا نركز هنا على الوجه الثاني لتعريف الدولة ونطبقه على إسرائيل. تظل إسرائيل اليوم - وغالبًا في المستقبل القريب أيضًا - من دون حدود مرسومة وثابتة رسميًا. وهذا يعني أن حدود الخط الأخضر لم تعد حدود إسرائيل. تعني مطالبة الفلسطينيين بالموافقة على السيطرة الإسرائيلية على المجال الجوي لفلسطين وحدودها الأرضية أن إسرائيل يمكنها أن تمارس سلطتها السيادية على كيانين ممتدين من البحر المتوسط إلى نهر الأردن. وبالتالي تسيطر إسرائيل بشكل فاعل على فلسطين التاريخية كلها.

أما بالنسبة إلى أكثر المسائل تعقيدًا في الصراع برمته، أي مصير اللاجئين الفلسطينيين - الذين زاد عددهم على 5 ملايين لاجئ يقيمون خارج فلسطين التاريخية وعدد منهم في قطاع غزة وحتى داخل إسرائيل نفسها - فليس لدى نتنياهو ما يقدمه إلا الرفض التام: لن يسمح لهؤلاء اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم (وهم لاجئون أيضًا) بممارسة حقهم القانوني المعترف به دوليًا للعودة إلى الأراضي التي أجبروا وعائلاتهم على تركها عند تأسيس إسرائيل في عام 1948-1949[81]. بعبارة أخرى، لن تتحمل إسرائيل أي مسؤولية لطرد هذه

(80) Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border'»; «Why Israel Opposes International Forces in the Jordan Valley,» and «Netanyahu Speeds up Construction of Wall Along Jordan Valley Border».

(81) «Does Netanyahu Really Support the Two-State Solution?,» on the Web: <http://imeu.net/news/article0023751.shtml> (Accessed 26 September 2013).

الشريحة العريضة من الفلسطينيين من أرضهم. إن التداعيات الإقليمية المترتبة عن ذلك كبيرة. فهذا الجزء من فلسطين الذي يشكل 77 في المئة من فلسطين التاريخية سيؤخذ ويغلق أمام اللاجئين الفلسطينيين العائدين، ربما باستثناء عدد «رمزي» صغير. ربما تسمح إسرائيل بعودة بعض العائلات على نطاق ضيق من خلال قوانينها الخاصة بلم الشمل، لكن ليس على أساس أي اتفاقية منفصلة. وبكلمات أخرى، ستحتفظ إسرائيل بـ 77 في المئة من فلسطين التاريخية بفضل كونها جزءًا من أراضي «الدولة اليهودية،» ويمكنها الحصول على الكثير من الدعم الدولي إذا اعترف الفلسطينيون بدولة إسرائيل القومية كـ «دولة يهودية.» إن سيطرة إسرائيل على المناطق الحدودية مع الأردن واستمرارها في فرض الحصار على غزة ربما يؤثران أيضًا في عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يختارون العودة إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة. ومن المؤكد أن الشروط التي يضعها نتنياهو على أي «دولة فلسطينية» مستقبلية ستعوّق عددًا من الفلسطينيين من اختيار العودة إلى مثل هذه الدولة المحاصرة والمحدودة وسيفضلون العيش في مكان آخر بدلًا من أن يكونوا تحت رحمة «الاحتلال الجديد» من إسرائيل.

ما هو تأثير اعتراف الرئيس عباس بإسرائيل كـ «دولة يهودية» في المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل الذين تصل نسبتهم اليوم 20 في المئة من إسرائيل؟ استبعد اتفاق أوسلو الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل لكونهم مواطنين إسرائيليين[82]. لكن من خلال مطالبة عباس بالاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية» للمضي قدمًا نحو حل دائم للصراع، تمنت إسرائيل (ولا تزال تريد) أن تعقد صفقة ماهرة من شأنها أن تضمهم إلى «صفقة» جديدة.

في ما يأتي السيناريو المحتمل كما أراه: سيسر إسرائيل كثيرًا أن تخلّص نفسها من أم الفحم وطيبة وعدد من البلدات الفلسطينية الأخرى في الشمال الإسرائيلي على طول الخط الأخضر، من أجل تحويل التركيبة الديموغرافية والتوازن الديموغرافي في المنطقة. لا يزال كل ذلك مجرد أمنية تذكر في مناسبات

---

(82) Ameer Makhoul, «1948 Internally Displaced Persons Palestinians,» (Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights Is an Independent, Ramallah, [2013]), on the Web: <http://www.badil.org/en/al-majdal/item/1022-1948-internally-displaced-persons-palestinians> (Accessed 27 September 2013).

عدة. فعلى سبيل المثال، في كانون الأول/ ديسمبر 2008، قالت تسيبي ليفني بصفتها وزيرة الخارجية في حكومة إيهود أولمرت إن إقامة دولة فلسطينية سيمثل حلًا للتطلعات القومية لعرب إسرائيل كما اقترحت ليفني نقل عدد من البلدات الإسرائيلية العربية إلى الجانب الفلسطيني من الحدود، ورفض الفلسطينيون هذا الاقتراح[83].

لكن الأهم من ذلك أنه في أثناء مفاوضات أوسلو، لم تكن إسرائيل تريد ضم عرب إسرائيل الفلسطينيين في ذلك الوقت، لأن الإسرائيليين أرادوا أن يضمنوا ألا يتحدث عرفات (أو عباس الآن) بالنيابة عنهم ويدافع عن حقوقهم كفلسطينيين، لأن هؤلاء الفلسطينيين يعتبرون قانونيًا مواطنين إسرائيليين يقيمون داخل الخط الأخضر. وفي أوسلو، قبل الفلسطينيون هذا الشرط لأنهم أرادوا أن يثبتوا لإسرائيل أنهم لا يطالبون بأي مناطق من الأراضي داخل الدولة الإسرائيلية قبل حرب 1967، وأن مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية بحل الدولتين يقتصر فحسب على الأراضي المحتلة في أثناء حرب 1967. ومع ذلك، إذا اعترف عباس بإسرائيل كـ «دولة يهودية،» وهو ما أقدمه هنا كفرضية، ستتوقع منه إسرائيل أن يمثل جميع الفلسطينيين حول العالم، داخل إسرائيل [!] وخارجها، وذلك حتى يكون المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل ملزمين بهذا الاعتراف، أي إنه ستكون لديه السلطة لاتخاذ قرارات معينة في المفاوضات في ما يتعلق بوضع بلداتهم وأراضي أجدادهم.

أفترض أن إسرائيل ستُسرّ بالتأكيد بضم هؤلاء المواطنين الفلسطينيين في الدولة الإسرائيلية إلى الحل النهائي للصراع - لكن من دون إعطائهم الفرصة لإبداء رأيهم في المسألة. وبالتالي يشعر فلسطينيو إسرائيل الذين يرغبون بالتأكيد في البقاء حيث هم الآن - أي على أراضي أجدادهم داخل الدولة الإسرائيلية قبل 1948 وقبل تأسيس إسرائيل - يشعرون بقلق بالغ إزاء الصفقة التي ربما يعقدها عباس أو أي قائد آخر من السلطة الفلسطينية في المفاوضات بعد الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة

---

(83) Ali Abunimah, «A Dangerous Shift on 1967 Lines,» (AlJazeera, 24 January 2011), on the Web: <http://www.aljazeera.com/palestinepapers/2011/01/201112411450358613.html> (Accessed 27 September 2013), and Gregg Carlstrom, «Expelling Israel's Arab Population?,» (AlJazeera, 24 January 2011), on the Web: <http://www.aljazeera.com/palestinepapers/2011/01/2011124105622779946.html> (Accessed 27 September 2013).

يهودية»، وإزاء احتمال «مقايضة» محلياتهم أو مبادلتها مقابل مجمعات استيطانية في الضفة الغربية، أي نوع من «تبادل الأراضي.» ليس بالضرورة أن تحركهم هذه الصفقة فعليًا من مكانهم، لكن السيناريو المتوقع هو نقل الحدود - خط صلاحية «الدولة الفلسطينية» الجديدة - غربًا حتى مسافة معينة لضمهم (بلدات وقرى محددة ومجاورة للخط الأخضر) إلى هذا الكيان الفلسطيني الجديد. سيكون ذلك نوعًا من الغش السياسي على مستوى الحدود «القومية» التي تمت «إعادة تعديلها» الآن. وسوف تحصل إسرائيل على فائدة مضاعفة أو ثلاثية: ستخفض عدد العرب الفلسطينيين داخل الدولة الإسرائيلية بحوالى 10 أو 15 في المئة إن لم يكن أكثر من ذلك، ما سيضعف من القوة الانتخابية للفلسطينيين في إسرائيل وبالتالي يقلل من حجم الكتلة النقدية المكونة من «غير اليهود» في «الدولة اليهودية.» وستتمكن الفئات السياسية الإسرائيلية من مواصلة تعريف إسرائيل كـ «دولة يهودية وديمقراطية» بعد أن قل عدد العرب الفلسطينيين في حدودها التي جرت «إعادة تعديلها» تماشيًا مع سياسة «حُسْن التخلص منهم». كما أن ذلك سيقلل من انتقاد الرأي العام العالمي إسرائيل وداخل الشرائح الليبرالية في المجتمع اليهودي الأميركي، الذي تزايد شعوره بالضيق من الاتهامات بأن إسرائيل تعامل مواطنيها من العرب الفلسطينيين بشكل غير عادل وغير ديمقراطي.

الملخص الختامي

حاولت في هذه الدراسة أن أظهر أن احتمالات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما كان متصورًا في ضوء اتفاق أوسلو وعلى أساس قراري الأمم المتحدة رقم 242 و338، لم ولن يمكن تحقيقها لأن إسرائيل لا تزال تتبع أيديولوجية صهيونية مبنية على التحكم في فلسطين التاريخية برمتها. وطالبت إسرائيل بالاعتراف بها كـ «دولة يهودية» وأكدت طلبها الأساس وأوشكت على تحقيقه في ظل هذه الأيديولوجيا. وكما ذكرت من قبل، انعكس ذلك بوضوح في حديث نتنياهو إلى وزارته في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 في الذكرى السادسة والتسعين لوعد بلفور، الوثيقة التأسيسية الكلاسيكية للدولة اليهودية[84]. توضح هذه الدراسة البحثية أنه كان لنتنياهو رئيس الوزراء الذي يرئس حزب الليكود اليميني - الذي

(84) Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border'».

لا يزال أعضاؤه يدافعون عن موقفهم برفض الدولة المنفصلة للفلسطينيين - دور أساسي في مد المفاوضات من دون نهاية حاسمة، وبالتالي كان من الواضح أنه يتبع خطى سلفه يتسحاق شامير الذي قال بعد تركه السلطة في عام 1992 إنه إذا ظل رئيسًا للوزراء: «كنت سأجري المفاوضات في شأن الحكم الذاتي لمدة 10 أعوام وفي خلال ذلك الوقت كنا سنصل إلى نصف مليون [مستوطن في الضفة الغربية المحتلة]»(85). وبالفعل قام نتنياهو وحكومات إسرائيلية أخرى تعاقبت بعد أوسلو بمد المفاوضات مع الفلسطينيين وكثفوا السياسة الاستيطانية ونجحوا خلال العشرين سنة الماضية في الوصول إلى ما مجموعه اليوم 520000 مستوطن يهودي إسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية.

استخدمتُ بيانات من دراسة تناولت ست صحف يومية أميركية خلال ثلاثة شهور في عام 2010، عندما شارك المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون في محادثات السلام بوساطة السيناتور جورج ميتشل ووزيرة الخارجية حينها هيلاري رودام كلينتون. لم يتم إحراز أي تقدم في ذلك الوقت بخصوص إصرار إسرائيل على الاعتراف بها كـ «دولة يهودية»، ولم يسلك الرئيس عباس - مدعومًا بشركائه والرأي العام الفلسطيني - هذا الاتجاه. وكانت حجتي الأساسية في هذه الدراسة البحثية هي أن مطالبة إسرائيل بالاعتراف بها كـ «دولة يهودية» تشكل فخًا سياسيًا ستكون له عواقب مباشرة وغير مباشرة على المسعى الفلسطيني نحو حق تقرير المصير(86)، وسيقوّض بشكل كبير حق عودة الفلسطينيين - وهو الحق الذي سجل في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948(87)، والذي أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويًا 40 مرة على الأقل(88). إن الاعتراف بإسرائيل كـ «دولة يهودية» يعني أن الفلسطينيين

---

(85) Clyde Haberman, «Shamir Is Said to Admit Plan to Stall Talks 'for 10 Years',» *New York Times*, 27/6/1992, on the Web: <http://www.nytimes.com/1992/06/27/world/shamir-is-said-to-admit-plan-to-stall-talks-for-10-years.html> (Accessed 26 September 2013).

(86) Ghazi Falah and David Newman, «State Formation and the Geography of Palestinian Self-Determinstion,» *Tijdschrift voor economische en sociale geografie*, vol. 87, no. 1 (February 1996).

(87) W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, *The Palestine Problem in International Law and World Order* (Essex, England: Longman, 1986), p. 178.

(88) Nawaf Salam, «Between Repatriation and Resettlement: Palestinian Refugees in Lebanon,» *Journal of Palestinian Studies*, vol. 24, no. 1 (Autumn 1994), p. 21.

أنفسهم سيلغون - بناء على هذا الاعتراف - حق أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في العودة إلى منازلهم السابقة -ما من شأنه أن يحرر إسرائيل من أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن الحوادث التي جعلتهم لاجئين أو شعبًا منفيًا لأجل طويل.

على المدى البعيد، خططت إسرائيل وتمكّنت بالقوة والحيلة من السيطرة على أكثر من 77 في المئة من فلسطين التاريخية، باستخدام حجة «اليهودية» السياسية - الديموغرافية. يذكرنا هذا بالخلل الكامن في خطة الأمم المتحدة للتقسيم في عام 1947، التي اقترحت منح اليهود 56 في المئة من فلسطين في الوقت الذي بلغ فيه مجموع حيازة اليهود للأراضي في فلسطين ما لا يزيد على 6.8 في المئة[89].

أما نسبة 23 في المئة المتبقية من فلسطين، التي تتمثل في المنطقتين المنفصلتين في الضفة الغربية وقطاع غزة - الجزء الفلسطيني الذي يتوقع أن يكون مستقبل الدولة الفلسطينية في كتلة فلسطينية إن جاز التعبير - فتسعى إسرائيل إلى استخدام حجة ثانية ألا وهي «الأمن» المفترض. يُذكر أمن الدولة المزعوم لتبرير استمرار سياسات الاستيطان الاستعمارية الحالية في الضفة الغربية وتضييق الخناق على غزة. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء حكومة التحالف الإسرائيلية أعلنوا صراحةً أن الفلسطينيين ينبغي ألا يحصلوا على أي حقوق لإقامة دولتهم في هذه الكتلة الفلسطينية، إلا أن الفئات السياسية الإسرائيلية تود أن تقنع البيت الأبيض والحكومات الغربية بأن عليهم «السيطرة» على هذه الأراضي من أجل الأمن والبقاء «القومي» التي تتضمن إلى حد كبير وادي الأردن[90]. وفي النهاية، تترك حجتي «اليهودية» و«الأمن» الفلسطينيين من دون أي احتمال ملموس لإقامة دولة قابلة للبقاء. وبدلًا من ذلك، يكمن بديل لعملية التحول إلى «بانتوستان» في جنوب أفريقيا وراء هذه الرؤية للهيمنة

---

(89) Falah, «Pre-state Jewish Colonization in Northern Palestine,» and Ghazi Falah, «Re-Envisioning Current Discourse: Alternative Territorial Configurations of Palestinian Statehood,» *Canadian Geographer*, vol. 41, no. 3 (September 1997).

(90) Gur, «PM: Israel Must Have 'Security Border'», and «Why Israel Opposes International Forces in the Jordan Valley».

الإسرائيلية على فلسطين[91]. تأمل إسرائيل الآن أن تمد الوضع الراهن أطول فترة ممكنة في ظل الأحوال الحالية بهدف إرهاق القيادة الفلسطينية لتقبل بتسوية انتحارية لسحق «المقاومة الراديكالية» الفلسطينية التي تعارض بيع هذا الوطن. وبمساعدة من الإدارة الأميركية، ستتطلع تل أبيب على الأرجح إلى صوغ معاهدات سلام جديدة ومنفصلة مع أهم الدول العربية في المنطقة من أجل الدعم المفترض لهذا الحل.

(91) Ghazi-Walid Falah: «Peace, Deception, and Justification for Territorial Claims,» and «Dynamics and Patterns of the Shrinking of Arab Lands in Palestine,» *Political Geography*, vol. 22, no. 2 (February 2003).

الفصل السادس

النشاط السياسي والأكاديميا: حالة فلسطين

إيلان بابِه

تتناول هذه الدراسة صعود النقد الأكاديمي والفكري للصهيونية وهبوطه ضمن المجتمع اليهودي في إسرائيل. ظهر هذا النقد في أواخر ثمانينيات القرن الماضي نتيجة التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بدأت مع حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وبلغت ذروتها مع الانتفاضة الأولى في عام 1987، فحثت الشكوك في شأن السياسات الداخلية والخارجية والأمنية للدولة على إجراء بحوث أكثر نقدًا في شأن واقع إسرائيل، حاضرًا وماضيًا. وأنتج الكشف عن وثائق سرية جديدة تتعلق بحرب 1948 «تاريخًا جديدًا» بالنسبة إلى مجموعة من المؤرخين المحترفين الذين اعترفوا بالفصول الرئيسة للسردية الفلسطينية عن الحرب، وتبعها تشكيك علماء الاجتماع بالصلاحية الأخلاقية للصهيونية ولسياسات الدولة في خمسينيات القرن الماضي. وعُرفت هذه النزعة بـ «ما بعد الصهيونية»، وأثّرت في المنتجين الثقافيين في كل مناحي الحياة في تسعينيات القرن الماضي. إلا أن مثقفي ما بعد الصهيونية تراجعوا في أغلبيتهم عن نقدهم لدى اندلاع الانتفاضة الثانية وموت عملية أوسلو، أو غادروا البلاد. واستعاد المثقفون والأكاديميون الصهيونيون الحيزَ العام. وفي الواقع، تبنى هؤلاء نسخة من الصهيونية أكثر تشددًا.

خلال عقد التسعينيات، أضحت الجامعات الإسرائيلية مسرحًا لنقاش مثير وصاخب دار في شأن التاريخ الإسرائيلي والسوسيولوجيا الإسرائيلية، وفي

أواخر العقد، انتقل هذا النقاش إلى المجال العام عبر عدد من المقالات التي نُشرت في الصحف الرئيسة وعبر عدد من الجدالات الحامية التي دارت في شأن هذه الموضوعات في الإعلام الإلكتروني. لو نظرنا عن كثب إلى الحقول الأخرى خلال تلك الفترة، لوجدنا أن هذا النقاش خرج عن النطاق الأكاديمي المختص إلى مجالات الفنون والسينما والشعر والأدب والصحافة. وكانت السمة الأبرز لهذا النقاش في استعداد عدد كبير من اليهود في إسرائيل إلى إعادة تقويم الأيديولوجيا المهيمنة في الدولة اليهودية - الصهيونية. صحيح أن حدّة هذا النقد تباينت، ومقدار الشجاعة التي كان يعبّر بها عنه أيضًا، إلا أنه كان يأتي من أناس عرّف بعضهم عن نفسه بأنه صهيوني، في حين قدّم بعض آخر نفسه كمعادٍ للصهيونية.

جرت على حركة النقد هذه تسمية «ما بعد الصهيونية»، وكما في حال «ما بعد الحداثة»، كان هذا النقد يهدف إلى إيجاد أيديولوجيا بديلة، إلا أن تفكيك الأيديولوجيا الصهيونية السائدة كان أسهل كثيرًا من تقديم بديل متّسق. ولم يستقطب نقاش «ما بعد الصهيونية» أحدًا في إسرائيل خارج إطار الطبقات التي تعمل في الكتابة وتنغمس في الجدالات الثقافية. بهذا المعنى، كان هذا النقاش عبارة عن ممارسة نخبوية ذات تداعيات محتملة أوسع على المجتمع ككلّ.

أولًا: النقاش الأكاديمي/ الباحثون ما بعد الصهيونيين

في أواخر الثمانينيات، نشر عدد من الباحثين الإسرائيليين - مقيمون في داخل البلد وخارجه - دراسات عن المجتمع اليهودي في فلسطين - إسرائيل تاريخًا وواقعًا، جاءت مناقضة للسردية الصهيونية السائدة وللتاريخ الإسرائيلي الرسمي. فدحضت هذه الكتابات أقدس «الحقائق التاريخية» بالنسبة إلى السردية الصهيونية وشكّكت في صدقيتها أمام الأجيال الحالية. إضافة إلى ذلك، قام هؤلاء الباحثون بنقد الدور الذي أدته المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في تشكيل صورة الصهيونية عن نفسها وفي توصيفها الواقع الفلسطيني. أدّت هذه البحوث، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تفكيك أعمال المؤرخين الذين هيمنوا في الماضي على الكتابة الأكاديمية الإسرائيلية عن تاريخ فلسطين وعن المجتمع اليهودي المعاصر.

تحوّل هؤلاء الباحثون بسبب بروزهم على الساحة العامة إلى ظاهرة ثقافية حقيقية. قامت الصحافة المحلية، في تلك الأيام كما اليوم، بالإشارة إليهم تحت تسمية «الباحثون ما بعد الصهيونيون»، وهو تعبير - مع أنه مرفوض من بعض هؤلاء الكتّاب أنفسهم - يعبّر بشكل عملي ومختصر عن ماهية ما يفعلونه، وهو المصطلح الذي سنستعمله في هذه الدراسة[1]. على الرغم من أن بعض هؤلاء الباحثين نشر أعمالًا تؤرخ لنشوء حركتهم، فإننا سنحاول أن نحدد أهم السمات السياسية والأكاديمية التي تطبع هذا التيار القائم والذي يعبّر عن نقد إسرائيلي داخلي للأيديولوجيا الصهيونية.

1- الخلفية السياسية

منذ عام 1948، تحدّى الباحثون والكتاب الفلسطينيون السردية التاريخية والأيديولوجيا الصهيونيتين في أدبياتهم الأكاديمية والشعبية. وجرى قبول هذا التحدي السردي من عناصر هامشية ضمن النظام السياسي الإسرائيلي، إلا أنه اكتسب زخمًا بعد حرب 1967 وتطوّر في اتجاهين: اتجاه نخبوي ضمن اليسار الصهيوني واتجاه شعبي داخل مجتمع اليهود المهاجرين من شمال أفريقيا، إضافة إلى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

نشأ التيار النخبوي في إطار اعتراض أخلاقي على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الاتجاه لم يكن معاديًا للصهيونية البتة، على العكس، كان قائمًا على التزام قوي بالمواقف الصهيونية الأساسية التي تحظى بتوافق. وما دامت منظمة التحرير الفلسطينية وفية لأهدافها الاستراتيجية، فإن اليسار الصهيوني لم يكن ليقبل قط بالمواقف الفلسطينية الأساسية في المسائل المركزية، كمصير لاجئي 1948 ومستقبل القدس. تمّت مأسسة هذا التيار النخبوي في عام 1978، حين أُسّست حركة «السلام الآن» التي نشأت في البداية كمجموعة ضغط من أجل السلام مع مصر، ثمّ برزت بشكل مثير للإعجاب في معارضتها حرب لبنان، خصوصًا بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982.

---

(1) كتب السوسيولوجي الإسرائيلي أوري رام أكثر البحوث شمولية في موضوع «ما بعد الصهيونية»: Uri Ram, «The Post-Zionism Debate: Five Comments of Clarification,» *Davar - Masa*, 8/7/1994.

ظلّت الحركة ناشطة طوال فترة الانتفاضة الأولى (1987-1993)، لكن نشاطها خبا وصارت شبه صامتة في ظلّ حكومة رابين (1993-1995).

لم تشكّل ردة فعل الحركة على حرب لبنان - ولاحقًا، على الانتفاضة - خروجًا على التصوّر الصهيوني للواقع. وبشكل أكثر تحديدًا، كان نقد حركة «السلام الآن» وما زال موجّهًا حصرًا إلى السياسات الإسرائيلية التي تلت حرب 1967، والهمّ الأساس للحركة يتمحور حول تأثير هذه السياسات - أو تأثيرها المحتمل - في الشخصية الأخلاقية الإسرائيلية.

انضمّ عدد من الأكاديميين إلى هذه الحركة، إلا أن وجودهم فيها لم يُحدث أي تغييرات في الأعمال البحثية السائدة في شأن تاريخي فلسطين وإسرائيل وواقعهما. لكن هذه الحركة، وكما سنرى لاحقًا، شكّلت نقطة بداية لعدد من مخرجي السينما وكتّاب المسرحيات بالخصوص لتطوير رؤاهم الخاصة «ما بعد الصهيونية» عن الحياة في إسرائيل. بيد أن التغير الجذري في الطريقة التي ينظر بها الإسرائيليون إلى «المسألة العربية» أو إلى «الفلسطينيين»، أو إلى المشروع الصهيوني برمّته، لم يحدث إلا حين اعتنق الأكاديميون مواقف غير صهيونية أو معادية للصهيونية كتلك التي كان يحملها، على مدى أعوام، الحزب الشيوعي في إسرائيل.

أما التيار الثاني في إطار هذا التحدي السياسي الذي برز بعد عام 1967 فكان أعمق تأثيرًا في صوغ العالم النظري للباحثين ما بعد الصهيونيين[2]. كان هذا الاتجاه في عمقه عبارة عن احتجاج اجتماعي على الظلم الذي ألحقته الدولة بالجماعات اليهودية المحرومة، خصوصًا تلك ذات الأصل الشمال الأفريقي (مزراحي). في تلك الفترة، حاول عدد من الناشطين الشباب المتحمسين تقليد أشكال التمرد التي قام بها الأفارقة الأميركيون حين أسسوا في بداية السبعينيات منظمة «الفهود السود». وعبّرت الحركة اليهودية الشرقية عن مطالب اجتماعية بتوزيع أعدل للموارد الاقتصادية للدولة وبدور أكبر في تعريف هوية البلد الثقافية. فشل أعضاء هذه الحركة في تحريك اليسار الإسرائيلي، إلا أنهم جذبوا اهتمام

---

(2) Ilan Pappé, «Critique and Agenda: Post-Zionist Scholars in Israel,» *History and Memory*, vol. 7, no. 1 (Spring-Summer 1995), pp. 66-90.

اليمين الذي استغل الحركة الاحتجاجية وتلاعب بها بمهارة لتحويلها إلى حركة شعبية عارمة جاءت بمناحم بيغن إلى الحكم في عام 1977. هكذا، خسر اليسار الإسرائيلي قسمًا مهمًا من جمهوره الانتخابي الطبيعي، ولم يكن في يد اليسار أكثر من أن يعبّر عن قضاياه بالطريقة الأكاديمية.

لم تكن محنة اليهود الشرقيين العامل الوحيد الذي ولّد تفكيرًا جديدًا ضمن المؤسسة الأكاديمية؛ حيث ساهم بروز حسٍّ واضح بالهوية الوطنية لدى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في صوغ الأجندة «ما بعد الصهيونية» في الأكاديميا الإسرائيلية. وأدى الفلسطينيون في إسرائيل دورًا أساسًا في تذكير الجمهور الإسرائيلي بوجود سردية مضادّة للسردية الصهيونية، وافسحوا الطريق أمام جميع الذين يشعرون بأن السردية التاريخية الصهيونية همّشتهم، وبأن تواريخهم زُيفت في المناهج المدرسية والجامعية.

كان هذا التيار الثاني، تحديدًا، هو الذي غيّر الجامعات في إسرائيل؛ حيث قام عدد كبير من أفراد المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بتبني قضايا المجموعات المهمّشة وبتقديم سردياتها، بواسطة البحث التاريخي والسوسيولوجي، على أنها سرديات صحيحة بالمعنى العلمي. في الوقت نفسه، جرت محاولة لربط ثلاث من أهمّ الفئات المحرومة في إسرائيل، الفلسطينيون واليهود الشرقيون والنساء، بغية إنشاء جبهة سياسية مشتركة. ومع أن هذه المحاولة السياسية تمخّضت عن فشل كامل، فإنها ظلّت رؤية رائجة بين الأعضاء الأكثر تفاؤلًا ضمن حركة الاحتجاج الأكاديمية. نضجت هذه التفاعلات بعد حرب لبنان في عام 1982 حين بدا أن النقاش العام عن الحرب يشجّع الروائيين والمخرجين والمسرحيين والموسيقيين والشعراء والفنانين على بناء تفسير غير صهيوني للواقع التاريخي والحالي.

2- الخلفية الأكاديمية

من الناحية الزمنية، يبدو أن أولى المحاولات الأكاديمية في هذا الإطار كانت تسعى إلى إعادة كتابة كتب التاريخ في إسرائيل. إلا أنه سرعان ما ذهبت هذه الحركة النقدية (وهذا ربما يكون أمرًا طبيعيًا) إلى ما هو أبعد من مساءلة

«الحقيقة»، وبدأت تبحث في الطريقة التي جرى من خلالها بناء هذه «الحقيقة» وتقديمها عبر المؤسسة الأكاديمية. في إثر ذلك، كُشف الدور الأيديولوجي للمؤسسة الأكاديمية بشكل منهجي وتوثيقي. وحاول الباحثون النقديون، بالاعتماد على الوقائع البحتة، استخلاص ما اعتبروه الطبيعة الحقيقية للمشروع الصهيوني في فلسطين وإعادة كتابة فصول التاريخ الإسرائيلي. نظروا إلى التاريخ من وجهة نظر الضحية، وقُدّمت الصهيونية على أنها حركة ظالمة. وبشكل خاص، أعاد هؤلاء الأكاديميون كتابة تاريخ التعامل الإسرائيلي - أو بالأحرى سوء التعامل الإسرائيلي - مع العالم العربي والفلسطينيين في الماضي والحاضر. أثارت الصورة الناتجة من هذه البحوث ردات فعل غاضبة من شخصيات عامة ومعلقين صحافيين، إذ كانت صورة تجهلها أغلبية الإسرائيليين. في هذه السردية، تُقدَّم السياسة الإسرائيلية والصهيونية تجاه الفلسطينيين والمجتمعات العربية المحيطة، في الماضي والحاضر، كسياسة عدوانية، بل وحشية وغير إنسانية في بعض الحالات، وغير قابلة للتبرير بالمقاييس الأخلاقية. قام باحثون، من بينهم بني موريس، بتحميل الأكاديميا المحلية المهيمنة مسؤولية إخفاء هذه الوقائع والحقائق المزعجة عن العموم وطمسها.

كانت إحدى نتائج عملية المراجعة هذه انبثاق ثورة صغيرة على المستوى المنهجي داخل الأكاديميا الإسرائيلية، وكانت هذه الحركة المنهجية ذات طابع نسبوي وبعد حداثي، وتأثرت بالتطورات النظرية العالمية في مجال العلوم الإنسانية. كما في عدد من المراكز الأكاديمية في العالم الغربي، عبّرت هذه الحركة عن نزق تجاه المغالطات والأوهام التي أوجدها «التنوير» و«الحداثة» والمفاهيم الغربية الأخرى التي ترمز إلى انتصار العلم والمنطق على المفاهيم «غير المتحضرة» التي تصدر من خارج العالم الغربي. قام الباحثون الذين تحدوا السردية الرسمية، أوري رام مثلًا، باعتماد منهج يشكك في مفهوم الحقيقة والمعلومة، خصوصًا الحقيقة والمعلومة التي تصوغها في إطار قومي النخبة وأكاديميو البلاط التابعون لها.

على اعتبار أن الأكاديميا الإسرائيلية جزءٌ لا ينفصل عن الأكاديميا الغربية، لم يكن غريبًا أن يعتنق المؤرخون وعلماء الاجتماع الإسرائيليون تجاه تاريخهم النظرة التشكيكية والذاتية والعابرة نفسها إلى التخصصات التي راجت في الغرب. وسمحت هذه المنهجية للأكاديميين الإسرائيليين برواية التاريخ من وجهة النظر

الفلسطينية واليهودية الشرقية والنسوية، تمامًا كما حاول الباحثون الأميركيون التعبير عن الواقع المتعدد الثقافات في مجتمعهم.

ثانيًا: إعادة النظر في حرب 1948

بدأ التحدي الأكاديمي مع نشر مجموعة من الكتب الجديدة تعيد صوغ تاريخ حرب 1948. قبل ظهور هذه الأدبيات الجديدة، كانت الحرب وفترة الانتداب البريطاني بكاملها (1922-1948) تُدرّس حصرًا في الأقسام الجامعية المختصّة بالتاريخ الصهيوني. بالنسبة إلى هذه الأقسام، كانت حوادث 1948 تتويجًا لمسار غائي طويل لخلاص الشعب اليهودي ونهضته، وكان دور المؤرخين مقتصرًا على إعادة تركيب هذه «المعجزة» التي بدأت مع نشوء الحركة الوطنية اليهودية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، واكتملت بحرب «التحرير» في عام 1948 ضد البريطانيين. واختيرت التعابير الإسرائيلية التي توصّف الحرب بشكل حريص بغية إعطاء الصهيونية موقعًا مشابهًا لباقي حركات التحرر الوطني في العالم الثالث - لهذا السبب، لم يكن من الممكن أن يجري الكلام في هذا السياق عن حرب ضد العرب.

لا يشي التعبيران المستعملان في إسرائيل لتوصيف حرب 1948 «أزمأوت» (الاستقلال عن البريطانيين) و«شهرور» (التحرر من عتق المنفى)، بأي صراع مباشر مع العالم العربي. هذا لا يعني، بالطبع، أن «العرب» لا يظهرون في التأريخ الإسرائيلي لحرب 1948.

حين تُروى قصة حرب 1948 وأعوام الانتداب السابقة عليها، أو يجري تدريسها والكتابة عنها، يُذكر الجانب العربي كإحدى المشقات التي كان يتعين على اليهود التعامل معها. على طول هذه السردية، فإن الرسالة واضحة: انتصر اليهود في فلسطين على الرغم من الصعوبات كلها، ولم يكن التفاوت في القوى واضحًا يومًا كما كان في عام 1948 حين واجه المجتمع اليهودي، المؤلف من كثيرين ممن نجوا من المحرقة والقادرين بالكاد على القتال، حكومة بريطانية معادية وعالمًا عربيًا موحّدًا يستعدّ لشن حرب إبادة عليهم. كان النصر، إذًا، إعجازيًا بفضل عبقرية دافيد بن غوريون وبطولة الجنود في الميدان. بقي على المؤرخين

مهمة إعادة تركيب هذه البطولة في ساحة المعركة، وتتبّع القرارات التكتيكية التي اتُّخذت في هذا المفصل أو ذاك، وهم كانوا حريصين على عدم التشدد في انتقاد قرارات القيادة وخياراتها آنذاك[3].

أُوكلت مهمّة توصيف سردية الجانب العربي وتحليلها إلى الباحثين الإسرائيليين من أصولٍ شرقية، إلا أنهم بدوا غير مهتمين بحرب 1948. مثلًا، أنهى يهوشواع بوراث الذي كتب أفضل الأعمال المتوافرة عن الجانب الفلسطيني بحوثه في عام 1939، معفيًا نفسه من المهمّة الحساسة التي تتمثّل في معالجة موضوع تعامل الصهيونيين مع الفلسطينيين في عام 1948[4]. بعد ذلك بأعوام عدة، حين قام مؤرخ إسرائيلي رائد آخر، آنيتا شابيرا، بدراسة موضوع استعمال الحركة الصهيونية العنف، جرى تجنّب التطرّق إلى استعمال القوّة خلال حرب 1948[5]. في الواقع، تجنّب العدد القليل من المؤرخين الشرقيين الذين كتبوا عن حرب 1948 بالكامل الكلام على الفلسطينيين في تلك الحرب، مكتفيًا بتحليل المناورات السياسية والعسكرية التي قامت بها دول العالم العربي خارج فلسطين قبل الحرب وبعدها. لم تُظهر هذه الكتابات أدنى استيعاب لأهمية «النكبة» وموقعها من وجهة نظر الجانب الفلسطيني، ومنها كتاب ايتامار رابينوفيتش السبيل الذي لم يُطرق: **المفاوضات العربية المبكرة** (1991). بالمعنى نفسه، حين قامت أجيال لاحقة من الباحثين من أصول شرقية بالتعامل مع موضوع منظمة التحرير الفلسطينية، لم يأخذوا – باستثناء موشيه شيميش[6] – عام 1948 نقطة انطلاق لبحوثهم. هكذا، مُحي فلسطينيو 1948 من الساحة الأكاديمية في إسرائيل.

كان غياب المأساة الفلسطينية عن التوثيق التاريخي الإسرائيلي مؤشرًا إلى النظرة الاستشراقية الإسرائيلية العامة. كانت النظرة التأريخية إلى الفلسطينيين، حتى الثمانينيات، نظرة أحادية وقائمة على صور نمطية مغرضة للجانب الفلسطيني.

---

(3) للمزيد انظر: Pappé, «Critique and Agenda».

(4) Yehoshua Porath: *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918-1929* (London: F. Cass, [1974]), and *The Palestinian Arab National Movement* (London; Totowa, NJ: F. Cass, 1977), vol. 2: *1929-1939*: *From Riots to Rebellion.*

(5) Anita Shapira, *The Dove's Sword* (Tel-Aviv: Am Oved, 1993) (in Hebrew).

(6) Moshe Shemesh, *The Palestinian Entity, 1959-1974: Arab Politics and the PLO* (London; Portland, OR: F. Cass and Co.,1988).

لم يُذكر السكان المحليون في أواخر العهد العثماني إلا استطرادًا كمركّب هامشي في المساحة الجغرافية للأرض «الموعودة» و«الفارغة» التي تنتظر خلاصها. أما بعد عام 1948، فصُوِّر الفلسطينيون كإرهابيين وخطر «تكتيكي». لم يُنظر إلى الفلسطينيين كخطر «استراتيجي» أو وجودي قادر على تهديد وجود دولة إسرائيل. غير أنه، حتى في إطار هذه الصورة الشيطانية، لم يعطَ الفلسطينيون أي دور مستقل خاص بهم، بل قُدّموا على الدوام بيادق في المؤامرة العربية الشاملة لتدمير الدولة اليهودية. كان من الضروري أن يقدّم الفلسطينيون كـ «جزء» من مخطط أكبر. ولو اعتُرف بهم كمجموعة وطنية صغيرة وضعيفة، لكنها مستقلّة وتقاتل دفاعًا عن حقوقها، لناقض ذلك صورة الصهيونية عن ذاتها كالطرف المستضعف، إضافة إلى الأسطورة الصهيونية عن «القلّة التي هزمت - بإعجاز - الكثرة».

كان هناك سبب إضافي لعدم البحث بدقّة في الدور الفلسطيني في عام 1948. كان المؤرخون الإسرائيليون يعرفون الطبيعة غير المحاربة للمجتمع الفلسطيني، وهو واقع يناقض الصورة البطولية التي نشأت في إسرائيل في شأن الحرب. ادّعى التأريخ الإسرائيلي أن الفلسطينيين فرّوا ولم يقاتلوا، لكن، ما داموا هربوا ولم يخوضوا معركة في وجه الصهيونيين، فأين هو هذا العنصر البطولي في حرب 1948؟ إضافة إلى ذلك، حتى لو لم يقم المؤرّخ برواية قصة عن البطولة الفلسطينية، فإنه سيجد نفسه ملزمًا برواية سردية عن المأساة الفلسطينية. لهذه الأسباب، فإن الطريقة الأمثل للتصرف مع هذا المأزق كانت في تجنب التعامل الأكاديمي مع جانبي الرواية، إذا كان ذلك ممكنًا، تجنب الحديث عن حرب 1948 بالمطلق.

جرى أول تغيير أساسي في الطريقة التي يُنظر بها إلى الفلسطينيين في الأكاديميا الإسرائيلية حين صار الباحثون الإسرائيليون مستعدين للتعامل مع حرب 1948 كموضوع تاريخي، مع تحليل جانبي القصة وعدم الاستنكاف عن تقديم رؤية نقدية لسلوك جميع الأطراف التي شاركت في الصراع وفي الحرب. كانت النتيجة، كما شرحت في كتاب يلخّص النظرة الإسرائيلية المحدثة إلى حرب 1948[7]،

(7) Ilan Pappé, *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-51* (London; New York: I. B. Tauris, 1992).

صورة تأريخية مختلفة تمامًا عن تلك التي تنشرها المؤسسات الدراسية والثقافية والأكاديمية في إسرائيل. تبنّت هذه النظرة الجديدة عناصر أساسية من السردية التاريخية الفلسطينية، لكنها أضافت أيضًا فصولها الخاصة إلى هذه السردية. بشكل عام، قامت أعمال المراجعة التاريخية هذه بانتقاد السلوك الإسرائيلي خلال حرب 1948 (من دون ادعاء أن سلوك الحكومات العربية والفلسطينيين خلال الحرب كان مثاليًا).

يمكن بوضوح أن يُقرأ من خلال كتابات المؤرخين الجدد عدم رضا هؤلاء المؤرخين عن السياسات اليهودية والإسرائيلية في أثناء الحرب. وهم يرفضون الافتراضات الأساس التي بُنيت عليها الذاكرة الجماعية الإسرائيلية تجاه الحرب. في المحصّلة، شكّل مجموع هذه الكتابات هجومًا مباشرًا على الأساطير التأسيسية لدولة إسرائيل.

ادّعت أولى هذه الأساطير أن إسرائيل كانت واقعة تحت خطر الإبادة عشية الحرب. فدحضت الأعمال التاريخية الحديثة هذه الأسطورة عبر توضيحها أن المجتمع اليهودي في فلسطين كان قد عقد تفاهمات ضمنية مع المملكة الأردنية الهاشمية، البلد العربي الذي كان يملك أكثر الجيوش فاعلية على تخوم فلسطين. وتمكّنت القيادة اليهودية، بفضل هذا الاتفاق مع الأردن، من تحييد الجبهة الشرقية خلال الحرب. إضافة إلى ذلك، لم يعانِ المجتمع اليهودي في فلسطين أي دونية عسكرية في الميدان، واستفاد من عدم قدرة العالم العربي، نظرًا إلى تشتته، على القيام بفعل حقيقي يتجاوز الخطابات الحربية ضد الدولة اليهودية. كان الجو الدولي أيضًا في مصلحة الصهيونيين، إذ دعمت الدولتان العظميان إسرائيل، كما فعل - بسبب الهولوكوست - أغلب الرأي العام العالمي.

الأسطورة الثانية التي فُنّدت في الأعمال التاريخية الجديدة تتعلق بهجرة الفلسطينيين أرضهم «طوعًا». تتحدّث هذه الكتب، بدرجات متباينة من الاقتناع، عن أعمال تهجير جماعية ومخططة ارتُكبت في حقّ الفلسطينيين قبل بدء القتال وخلاله وبعده. ترافق هذا التهجير مع تدمير 400 قرية فلسطينية على الأقل والعشرات من الأحياء المدينية، إضافة إلى مجازر عدة (يفوق عددها كثيرًا المجزرةَ الوحيدة التي تعترف بها الدولة اليهودية، أي مجزرة دير ياسين).

أخيرًا قامت الأعمال التاريخية الجديدة بتحدّي أسطورة إسرائيل باعتبارها دولة تسعى إلى السلام، وتصويرها كطرف متعنت يرفض الرغبة العربية في البحث عن تسوية محتملة بعد انتهاء القتال في عام 1948. عُرضت فكرة السلام أوّلًا عبر الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة رقم 194 (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948) ومؤتمر السلام الذي عقدته هيئة الأمم المتحدة في لوزان/ سويسرا في ربيع 1949. في المؤتمر، كانت الوفود العربية مستعدة لقبول القرار 194 كأساس للتفاوض، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت. نتيجة ذلك، قامت الإدارة الأميركية بتأنيب إسرائيل بسبب موقفها الرافض، غير أنها استسلمت بعد فترة وجيزة للضغط اليهودي الداخلي في أميركا وانطفأت مبادرة السلام بأكملها.

قامت هذه الصورة الجديدة عن تاريخ إسرائيل على المواد الأرشيفية التي أصبحت في متناول الباحثين بفضل قوانين رفع السرية عن الوثائق في إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة. غير أن المؤرخين الإسرائيليين الذين تفحصوا هذه الوثائق لم يصلوا جميعًا إلى النتائج عينها، وهذا يدفعنا إلى افتراض أن «التاريخ الجديد» في إسرائيل كان أيضًا نتيجة استعداد المؤرخين الإسرائيليين الشباب للاعتراف بصحة الادعاءات التي ساقها الفلسطينيون على مدى أربعين عامًا. هذا الانفتاح كان نتيجة حرب 1982 التي لم تحظ بتوافق عام في إسرائيل، ونتيجة الانتفاضة. في بعض الحالات، كان الاعتراف بالجانب الآخر من الرواية، وصولًا إلى اعتماده كرواية صحيحة، نتيجةً لموقف أيديولوجي معين، في حالات أخرى، كان هذا السلوك نتيجة اعتماد المنهجية ما بعد الحداثية متعددة السرديات في دراسة التاريخ، وبالنسبة إلى صنف ثالث من المؤرخين، كان الأمر مزيجًا من العاملَين.

ثالثًا: «نزع الصهيونية» عن حقب أخرى

عاد هؤلاء «المؤرخون الجدد» في إسرائيل، كما سُمّيت مجموعة الباحثين التي تكتب عن فترة 1948، إلى ما قبل عام 1948 وقاموا بدراسة بدايات التاريخ الصهيوني. أجرى هذه البحوث، أساسًا، علماء اجتماع إسرائيليون وظّفوا نظريات ومنهجيات لم يستعملها أقرانهم، وسمحت باستبدال ادعاءات أيديولوجية أكثر حدّة وتثبيتها. سمح الإطار النظري لهؤلاء الباحثين بأن ينظروا

إلى الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية من دون اتهامهم باعتماد الخطاب الفلسطيني في شأن المسألة[8]. غير أنه، حتى لو لم يُعتمد على العدسة الكولونيالية في تحليل المشروع الصهيوني، فإن استعمال الأدوات المنهجية الموضوعية سمح لعلماء الاجتماع، بمساعدة من نظريات الهيمنة والإخضاع، بدراسة الطبيعة الدكتاتورية والعشوائية للنظام السياسي اليهودي كما تطور خلال فترة الانتداب البريطاني[9]. أوجدت هذه المنهجيات الموضوعية خطابًا احترافيًا تعترف به اليوم أغلبية الباحثين الذين يكتبون عن الصهيونية، باستثناء أولئك الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة بالمؤسسة الصهيونية. هكذا تحوّلت تعابير «تخليص الأرض» إلى «الاحتلال» و«عوليه» إلى «مهاجر» و«العمل العبري» إلى «ترحيل» ... إلخ[10].

قام «المؤرخون الجدد» أيضًا بتحليل مراحل زمنية لاحقة وبدأوا «إعادة تركيب» مرحلة أوائل الخمسينيات. مرة أخرى، كان علماء الاجتماع هم من رسموا صورة تتحدى الذاكرة الوطنية الجماعية التي قدّمت إسرائيل وعاءً استوعب كلّ الشتات اليهودي الذي عاش فيه بسعادة إلى الأبد. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه تمثّلت في ذبح «البقرة» الأكثر قداسة في إسرائيل - الأمن يأتي قبل كل شيء. رفض علماء الاجتماع تبريرات الحكومة التي كانت تدّعي أن الاعتبارات الأمنية واعتبارات الدفاع الوطني كانت وحدها هي التي دفعت باليهود الآتين من شمال أفريقيا إلى هامش الجغرافيا والمجتمع، وهي التي فرضت نظامًا للفصل العنصري على الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل. فُضحت هذه السياسات باعتبارها سياسات عنصرية وقومية. وكما أسلفنا، ربطت أغلبية هؤلاء الباحثين بين سوء معاملة اليهود الشرقيين والتمييز القائم ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. في هذا

---

(8) على سبيل المثال، انظر: Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series; no. 51 (Berkeley, [Calif.]: Institute of International Studies, University of California, 1983), and Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, Cambridge Middle East Library; 20 (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1989).

(9) من الأمثلة المعروفة: Sammy Smooha, *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkeley: University of California Press, 1978), and Yonathan Shapira, «The Historical Origins of Israeli Democracy,» in: Ehud Sprinzak and Larry Diamond, eds., *Israeli Democracy under Stress*, Israel Democracy Institute Policy Study (Boulder, Colo.; London: Lynne Rienner Publishers, 1993).

(10) عن موضوع التعابير المستخدمة، انظر: Pappé, «Critique and Agenda».

المجال، كان كتاب إدوارد سعيد الاستشراق نقطة انطلاق مهمة لتفكيك النظام الإسرائيلي باعتباره نظامًا «استشراقيًا»[11].

حصل أيضًا تقدّمٌ ملحوظ في البحوث في مجالات أخرى متعلقة بمعاناة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ونُشرت أعمال نقدية عن هذا الموضوع في الماضي، لكن التطوّر الأساس في هذا المجال كان ذا شقّين: انطوى على تقويم نقدي للعلاقات العربية - اليهودية داخل الدولة، إضافة إلى عامل أكثر أهمية هو أن عدد الأكاديميين الفلسطينيين في إسرائيل الذين أرادوا البحث في تاريخهم زاد بشكل كبير[12]. هذا على الرغم من أن عدد الفلسطينيين الذين يدرّسون في الجامعات الإسرائيلية لا يزال محدودًا للغاية ولا يتجاوز عشرين أستاذًا من مجموع 900 أستاذ[13].

ذهب علماء السياسة إلى ما هو أبعد من ذلك، فقاموا بربط التاريخ بالحاضر وبدأوا تقويم دولة إسرائيل على أنها مجتمع عسكري. اعتمد هؤلاء الباحثون بشكل كبير على بحوث المؤرخين، مثل بني موريس، الذين نبشوا الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية لفترة 1948 وعقد الخمسينيات حتى يوثّقوا بدقة وعناية للاعتداءات والتجاوزات التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي. وجرى توصيف سياسة «الردّ» التي مارستها إسرائيل في الخمسينيات، وهي أسطورة تربى عليها أكثر الإسرائيليين (إسرائيل لا تبدأ أبدًا بالاعتداء)، عبر بني موريس (1993)، كسياسة عنيفة وعدوانية من سياسات التوسع الإسرائيلي. قدّم علماء السياسة هؤلاء تحليلات تُظهر إسرائيل كلاعب فاعل - بدلًا من لاعب يقوم بردّة الفعل فحسب - في الخريطة الإقليمية. كما أُرجع عدم الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط أيضًا إلى أفعال إسرائيل، بدلًا من الاكتفاء بلوم «الجذرية العربية» أو «التعنت العربي»[14].

---

(11) Ella Shohat, *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation* (Austin: University of Texas Press, 1989).

(12) مثلًا، راجع عزمي بشارة: Azmi Beshara, «On the Question of the Palestinian Minority in Israel,» *Theory and Criticism*, no. 3 (1993), pp. 7-20 (in Hebrew).

(13) Dan Rabinowitz, «Oriental Nostalgia: The Transformation of the Palestinians into «Israeli Arabs»,» *Theory and Criticism*, no. 4 (Fall 1993), pp. 141-152 (in Hebrew).

(14) انظر: Uri Ben-Eliezer, *The Emergence of Israeli Militarism 1936-1956* (Tel-Aviv: Dvir, 1995) (in Hebrew).

لم تترك موجة النقد الجديدة حتى مسألة الهولوكوست، ذات الحساسية الشديدة، وجعلتها موضوعًا للبحث الأكاديمي. وركّز الباحثون بشكل خاص على دراسة سلوك القيادة اليهودية خلال فترة الهولوكوست. في كتاب توم سيغيف المليون السابع نجد أن القيادة اليهودية المحلية في فلسطين، عشية الهولوكوست، كانت مهتمة فحسب بإنقاذ اليهود الذين كانوا مستعدين إلى الهجرة إلى فلسطين، أو الذين كانوا قادرين - جسديًا وفكريًا - على المساهمة في إنجاح المجتمع اليهودي في فلسطين. وفي كتاب إيديت زارتال من الكارثة إلى السلطة نكتشف أنه كان لليهود المولودين في فلسطين سلوك فوقي ومهين تجاه الناجين من الهولوكوست ومحنتهم، وهو سلوك سيترك ندوبًا عميقة في نفوس أولئك الذين نجوا من المحرقة وتمكنوا من الوصول إلى فلسطين.

مع نهاية العقد، خرجت حركة «ما بعد الصهيونية» من الأكاديميا إلى المجال العام. وبدأ هذا التحول بالظهور على الحد الفاصل بين الأكاديميا والأدب والسينما والمسرح، حيث فكك عدد كبير من الكتب العلمية دور الأيديولوجيا الصهيونية في ميادين غير الأكاديميا. قام الكتّاب بتحليل دور الصهيونية في الروايات والأفلام والمسرح. وضعت هذه الأعمال الأسس لمجال الدراسات الثقافية في إسرائيل، وكانت قادرة على التواصل بسهولة أكثر مع العالم خارج البرج العاجي الأكاديمي. تعبّر كتب إيلا شوحاط التي ذكرناها أعلاه، ونوريت غيرتز[15] ويتسحاق لأور[16] دليلًا ممتازًا على فهم التغير الذي طرأ على نظرة هيئات ثقافية عدة في إسرائيل إلى الصهيونية وضحاياها، ولأجل تقويم أهمية هذا التحوّل ومعناه أيضًا.

رابعًا: تأثير تحدّي «ما بعد الصهيونية»

مع بداية الألفية الثالثة، صار في الإمكان تقويم التأثير الذي مارسته ما بعد الصهيونية، باعتبارها ظاهرة ثقافية، في مجمل المجتمع الإسرائيلي. ولأن ما بعد الصهيونية لم تتطور إلى خيار سياسي أو إلى موقف سياسي، ظلّت عبارة عن طريقة

(15) Nurit Gertz, *Motion Fiction: Israeli Fiction in Film* (Tel-Aviv: Open University of Israel, 1993) (in Hebrew).

(16) Yitzhak Laor, «Ephraim Goes to the Army,» (A Play Staged in 1989).

تفكير يمكنها أن تؤثّر في المجالات الإنسانية الأخرى، وأهمها التعليم والإعلام. كان الأكاديميون ما بعد الصهيونيين قادرين، بحكم مناصبهم الاستشارية، على التأثير في المناهج والكتب التعليمية والأفلام الوثائقية التي تُعرض على شاشة التلفزيون، وإلى حدٍّ ما في الخطاب العام عبر الإعلام المكتوب والإلكتروني.

إذا نظرنا إلى أسماء المستشارين الذين استخدمتهم صناعة الأفلام الوثائقية في النصف الثاني من التسعينيات، نجد هنا وهناك أسماءً لباحثين نقديين ومنفتحين قدّموا مشورتهم في صناعة منتجٍ يصل إلى ملايين البيوت في إسرائيل، لكننا نتكلّم هنا على «معلومات مفتوحة»، بمعنى أننا غير قادرين على معرفة تأثير هذه الرسالة الجديدة في المتلقّين.

غير أن التأثير الأكبر لما بعد الصهيونية كان في مجال النظام التعليمي؛ ففي تلك الأعوام، دُعي الباحثون إلى المساهمة في كتابة المناهج الدراسية، لكن من الصعب أيضًا، ومن المُبكر بالتأكيد، أن نحكم على تأثير هذه المشاركة. إضافة إلى ذلك، لم ينضم المربون في إسرائيل إلا حديثًا إلى موجة البحث عن الذات الأكاديمية والثقافية هذه، وقلّة من هؤلاء المعلمين مستعدة لتفكيك النظام التعليمي وكشف الدور المهيمن للأيديولوجيا في ثناياه. من الأسباب التي تردع المعلمين عن الخوض في هذا الاتجاه أن محاولة تفكيكية من هذا النوع تتطلب قدرًا معينًا من المعرفة في مجال النقد ما بعد الحداثي والنيوماركسي، وهي أدبيات لا تبدو ملائمة لتأسيس منهج تعليمي بديل ومتّسق. بالفعل، ما دام الباحثون النقديون غير قادرين على تقديم نظام تعليمي بديل - مبني على التعددية الثقافية أو الماركسية أو مناصرة الفلسطينيين أو حتى نظام إنسانوي ببساطة - فسيظلون عاجزين عن إقناع الجمهور العريض بأهمية النقد الذي يكتبونه.

بالمعنى العمومي، يمكن القول إن الروايات والمسرحيات والأفلام التي تتجاوز بشكل جدي السردية الصهيونية وتصويرها السلبي للعرب لم تكن قد احتلّت مع نهاية التسعينيات مكانًا بارزًا في ميدان الأدب الإسرائيلي. ولا يمكن أخذ هذه الأعمال على أنها تعبّر عن موقف ثقافي مهيمن: فهي لا تنتمي إلى المجموعة المهيمنة ضمن صانعي الثقافة الإسرائيلية. على الرغم من ذلك، يمكن تلخيص الظاهرة ما بعد الصهيونية على النحو التالي: إن هؤلاء «المؤرخين الجدد»

والشعراء والكتّاب والمخرجين والمسرحيين موجودون ضمن النظام الذي ينتج ويشكّل الهوية الثقافية لإسرائيل، وهم بالتأكيد حازوا تأثيرًا ما خلال هذه الأعوام، مع أنه تأثير محدود نظرًا إلى موقعهم الهامشي.

كان النقد «ما بعد الصهيوني» أحد تمظهرات أزمة الهوية التي مرّ بها المجتمع اليهودي في إسرائيل، بعد أن واجه فعليًا احتمال السلام في عام 1993؛ إذ إن السلام قادر على إضعاف اللّحمة التي تربط المجتمع، وعلى تسعير الخلاف الداخلي والصراع، خصوصًا حين يكون تماسك المجتمع قائمًا على وجود عدو خارجي مشترك. إضافة إلى ذلك، يدفع الرخاء الاقتصادي النسبي والهدوء المجموعات المحرومة إلى المطالبة بحصتها، ويكشفان التوتر الذي لا يمكن حلّه بين الرغبة - أو التظاهر - في كون إسرائيل دولة ديمقراطية والإصرار على الحفاظ على دولة - أمّة يهودية. يتطلب السلام الحقيقي تغييرًا جذريًا وعميقًا في العقلية الإسرائيلية وفي النظرة إلى العرب بشكل عام، وإلى الفلسطينيين بشكل خاص. تثبت الظاهرة التي شرحناها أعلاه أن عددًا قليلًا من الأفراد، الذين يملكون إمكانية التواصل مع الجمهور عبر الجامعات والصحافة والمتاحف قدّم نقطة انطلاق لتحوّل من هذا النوع. تتمثّل نقطة التحول الرئيسة في قبول حقيقة أن الأصوات التي تتحدى الحقائق المكرسة في إسرائيل يمكن تفسيرها بطريقة غير صهيونية، أو، على الأقل، أن الهوية الثقافية لإسرائيل هي في الحقيقة غير صهيونية وتعددية.

تُصاغ الهوية الثقافية لمجتمع ما عبر الوقائع التاريخية والمعاصرة من جهة، وعبر ما يمكن تسميته الـ «وعي الثقافي» الذي يُنتج «من فوق» من جهة أخرى. يقوم هذا «الوعي الثقافي» في بعض الأحيان بتحوير الواقع، وهو يحاول باستمرار أن يغيره. يمكن تلخيص الهوية الثقافية لإسرائيل مع نهاية العقد ما بعد الصهيوني، أي في بدايات الـ 2000، بأنها منتج ثقافي صاغه التراث والجغرافيا البشرية لأرض فلسطين، من جهة، و«الوعي الثقافي» الصهيوني من جهة أخرى، الذي ما زال يحاول أن يسبغ على الأرض هوية جديدة. لكن الواقع على الأرض يتحدى هذه المحاولة الصهيونية - عبر الفلسطينيين، داخل إسرائيل وخارجها، كما عبر المجموعات الثقافية المحرومة ضمن الدولة. هذا الفشل لم يكن في فرض هوية جديدة على الأرض بالقوّة - فالصهيونية وإسرائيل عاملا تغيير شديدا الفعل -

لكنه كان فشلًا في التوصل إلى مصالحة مع ضحايا النجاح الصهيوني، ومع نتائج هذا التغيير الكبير في طبيعة البلد وهويته. لا تزال القدرة على التحدي موجودة، ويستعملها بكثرة الفلسطينيون الذين يعيشون داخل البلد وخارجه، ويهود جُلبوا قسرًا إلى إسرائيل من دول عربية أيضًا، وكذلك يستعملها عدد صغير من الأفراد، مثل كاتب هذا النص، الذين ولدوا في البلد بعد تأسيس الدولة وهم الآن يعبّرون عن معارضتهم للنظام القائم.

خلال ما سميته «العقد ما بعد الصهيوني»، لم يجرِ دحض الهوية الصهيونية للأرض والمجتمع فحسب عبر «المؤرخين الجدد» أو الروائيين المعادين للصهيونية؛ حيث ساهمت عوامل عدة مثل المطالب السياسية للمجموعات المحرومة واستمرار الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة وعملية السلام في عملية تحويل الصهيونية إما إلى شيء خارج التاريخ وإما، وهذا أسوأ، إلى مفهوم لا يمكن تطبيقه إلا عبر سياسة عدوانية مثل التي يعتمدها المستوطنون. بدأت هذه التحولات في عام 1977، حين جرى، أول مرة، تحدّي هيمنة النخبة السياسية الأشكنازية، ثم استمرت مع حرب لبنان في عام 1982 والانتفاضة الفلسطينية، ووصلت إلى ذروتها مع اغتيال رابين في عام 1995 وانتخابات 1999. لكن، حتى قبل هذه الحوادث الجسام، كانت هجرة اليهود من الدول العربية قد ساهمت في صبغ المجتمع اليهودي بهوية ثقافية «شرق أوسطية». وجرى اقتلاع الثقافة العربية من الجيل الأول من المهاجرين بوسائل قسرية – إذ حُرموا، مثلًا، حق استعمال لغتهم الأم، العربية، في العلن – لكن هذه الثقافة استمرت عبر الموسيقى العربية التي كانت تُسمع في البلدات المبنية حديثًا كما في الطعام والفولكلور. اليوم، تظهر هذه الثقافة على السطح من جديد عبر الأدب والشعر والسياسة. في هذه الأعمال الأدبية، يمكن تمييز حنين إلى الجذور «العربية»، وإن يكن ممزوجًا، في بعض الحالات، بكراهية وعنصرية تجاه الفلسطينيين والعرب عمومًا. أدّى هذا إلى خليط متناقض وغير منطقي تُغذّيه باستمرار الأحزاب الأشكنازية السياسية الحاكمة. غير أنه لو حُرّرت الرغبة في كشف الهوية الثقافية الحقيقية والأصيلة لشعب هذه الأمة من حصرية التفاسير القومية للتاريخ، ستصير هذه الرغبة قوّة فاعلة في نزع صفة الصهيونية عن إسرائيل.

خامسًا: أفول عقد «ما بعد الصهيونية»

جرى تعطيل التطوّرات التي وصفناها أعلاه في أيلول/ سبتمبر 2000 مع انطلاق الانتفاضة الثانية التي كانت تداعياتها في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص في إسرائيل نفسها، على حركة النقد ما بعد الصهيونية من الشدة، حيث إنها تستدعي إعادة النظر في الافتراضات التفاؤلية التي سقناها أعلاه. على الرغم من ذلك، ما زلنا نعتقد أن إسرائيل مرّت بعقدٍ «ما بعد صهيوني» طوال التسعينيات تقريبًا. انضم بعضهم إلى هذه الحركة لأهداف تكتيكية أو متعلقة بالتماشي مع الأفكار الدارجة، حيث كانت «ما بعد الصهيونية» تمثّل، في آنٍ معًا، «موضة» دارجة ووسيلة مجدية من أجل تقديم صورة أكثر سلمية عن إسرائيل إلى العالم. لكن بعضًا آخر في هذه الحركة النقدية كان يعتبر بصدق أن الأيديولوجيا الصهيونية عائق أمام السلام والتطبيع في إسرائيل وفي فلسطين.

بعد مرور بضعة أسابيع على تشرين الأول/ أكتوبر 2000، كان الخطاب العام في إسرائيل قد أُعيد تشكيله ضمن حدود إجماعية صارمة. انضوى الجميع تحت عباءة الخطاب الجديد القائم على الوحدة، ومن ضمنهم مجالات الإنتاج الثقافي التي ذكرناها. في تلك الفترة، خرج كثير من الأفراد الذين سمّيناهمَ «بعد صهيونيين» ليعترفوا بـ«ذنبهم» ويكفّروا عنه، مؤكّدين ولاءهم للصهيونية، ومعلنين عدم ثقتهم بالفلسطينيين وعداءهم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل[17].

كشف الخطاب العام الجديد عن شعور بالارتياح في إسرائيل؛ إذ انتهى عقد من التشتت والفرقة، وحلّت محلّه الوحدة، وهي وحدة استوعبت حتى حركة المستوطنين في الأراضي المحتلة. يكفي أن نورد أربعة أمثلة لتأكيد هذه النزعة الجديدة، وتأتي هذه الأمثلة كلّها من المكان الذي كان يُعتبر معقل «ما بعد الصهيونية»: الأكاديميا.

- **المثال الأول** يكشف عدم التسامح في الأكاديميا الإسرائيلية، وظهر في طريقة تعامل جامعة حيفا، والأكاديميا الإسرائيلية بشكل عام، مع خبر اكتشاف

---

(17) نُشرت محاضرات من هذا النوع أُلقيت في جامعة حيفا في الصحيفة الحيفاوية المحلية: كول بو، 11/ 5/ 2001.

تلميذ ماجستير في الجامعة مجزرة ارتُكبت خلال حرب 1948. ناقشنا هذه القضية بالتفصيل في مكان آخر[18]، لكننا نوردها هنا كعلامة على انتهاء التعددية وحرية الرأي في الأكاديميا الإسرائيلية. كتب تيدي كاتز رسالة الماجستير في عام 1998، لكنها لم تُنشر حتى بدايات عام 2000. وثّق كاتز مجزرة ارتُكبت في قرية الطنطورة خلال ليل وفجر 22-23 أيار/ مايو 1948، ذهب ضحيتها حوالى 250 فلسطينيًا. اعتمد الباحث بشكل أساس على التاريخ الشفوي، فأجرى مقابلات مع اليهود والفلسطينيين الذين شهدوا المجزرة أو وصلتهم أخبارها. تعرّض كاتز للمقاضاة من قدامى المحاربين في الوحدة الإسرائيلية التي ارتكبت المجزرة، وحين وصلت القضية إلى المحكمة، تبرّأ كاتز بدايةً من بحوثه واعترف بأن بعضها ملفّق، ثم قام بسحب اعترافه هذا بعد أقل من يوم.

أثارت القضية جدالًا أكاديميًا وقانونيًا في إسرائيل، إذ ادّعت جامعة حيفا أن رسالة الماجستير تشوبها أخطاء، لكنها لم تحدّد ما إذا كان كاتز قد لفّق المجزرة. وجدنا، كما وجد غيرنا ممن قرأوا الرسالة بتمحيص وحقّقوا في الأدلّة المقدمة، أنها كانت رسالة ماجستير ممتازة، ونحن مقتنعون بلا أدنى شكّ في أن اليهود في الطنطورة قتلوا أكثر من 200 فلسطيني في عام 1948.

- **المثال الثاني** يتعلّق بتقرير أعدّته مؤسسة أكاديمية شديدة الوسطية: جامعة هرتسيليا العابرة الاختصاصات، وهي شيء يشبه «دار التقاعد» للأكاديميين الإسرائيليين المعروفين الذين ينتمي أغلبهم إلى حزب العمل. حدّد التقرير الذي طلبته حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل في عام 1988 الأجندة القومية للأعوام المقبلة، وتضمّن توصية مضمَّنة ترحيل الفلسطينيين من إسرائيل إذا تضاعفت نسبتهم من إجمالي السكان (من 20 في المئة إلى 40 في المئة)، وإعادة التعبئة القومية إلى النظام التعليمي - وهي توصية دعمتها بحماسة وزيرة التعليم آنذاك ليمور ليفنات[19].

- **المثال الثالث** قرار وزيرة التربية المذكورة بتطهير المنهاج التعليمي من أي كتب يُشتبه في تأثّرها بالأدبيات ما بعد الصهيونية.

---

(18) Ilan Pappé, «The Tantura Case in Israel: The Katz Research and Trial,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 30, no. 3 (Spring 2001), pp. 19-39.

(19) نشر ملخص عن التقرير في: هآرتس، 27/ 3/ 2001.

- المثال الأخير دعوة أطلقها أعضاء بارزون في الكنيست لطرد الأساتذة «ما بعد الصهيونيين» من الجامعة[20].

سادسًا: الأعوام العشرة الأخيرة (2003-2013)

في كتاب سيصدر قريبًا[*] بعنوان فكرة إسرائيل[21]، نشرح بالتفصيل انتشار العقلية الصهيونية الجديدة وتوسّعها في الأكاديميا الإسرائيلية وفي الميادين الثقافية الأخرى. سنحاول في ما يأتي تلخيص ما جرى في الأكاديميا الإسرائيلية خلال العقد الأخير بشكلٍ مختصر.

جرى بشكل عام قمع الأصوات الأكاديمية النقدية وإسكاتها بصورة كاملة تقريبًا، وكان مردّ ذلك إلى الرقابة الذاتية جزئيًا، وفي حالات أخرى، كما مع المؤرخ بني موريس والفيلسوف الراحل إيلان غور - زئيف، كان الدافع هو الندم على اعتناق وجهة نظر «ما بعد صهيونية» في يوم من الأيام. هكذا يصف غور - زئيف استدارته والأسباب التي دفعته إليها: «كنت جزءًا من موضة غير متسامحة كان من المفترض أن أتعاون معها، بل وأن أكون أحد أبرز أبطالها ... ما كنا ندعو إليه كان عداء السامية»[22].

لكن العامل الأهم كان الترهيب الذي مارسته المنظمات غير الحكومية المدعومة من الحكومة، وأهمها «مرصد الأكاديميا الإسرائيلية» و«ايم تيزو» (القسم الأول بالعبرية من مقولة ثيودور هيرتسل المعروفة «إذا أردت، فلن يكون الأمر حلمًا»). تقوم هذه المنظمات بالضغط على المحاضرين الذين تعتبرهم «ما بعد صهيونيين» في الصف، وعبر الإدارة الجامعية التي تتعاون معها، وبفضل صمت زملائهم. ووصّف كاتب هآرتس أور قشتي هذا الواقع بدقّة[23]: «في مواجهة

(20) يديعوت أحرونوت، 21/ 5/ 2001.

(21) Ilan Pappé, *The Idea of Israel: A History of Power and Knowledge* (London; New York: Verso, 2014).

(22) راجع المقابلة معه، في: «The New Anti-Semitism: A Threat to the Spirit of Freedom and Humanity,» *Makor Rishon*, 23/7/2010.

(23) هآرتس، 16/ 10/ 2013.

(*) لم يكن كتاب فكرة إسرائيل قد صدر حين إعداد هذا الكتاب.

حملة (المنظمات الصهيونية) اليمينية لإعادة تشكيل الواقع، لم ترفع الأكاديميا - باعتبارها مؤسسة قائمة على قيم مثل التشكيكية والتسامح والتعددية - أي صوت، أقلّه ليس في العلن. يقلّ باطراد عدد الأكاديميين الذين يعتبرون النشاط العام جزءًا من عملهم. لكن حتى المنظمات الأكبر، مثل مجموعات الأساتذة والجامعات والأكاديمية الإسرائيلية للإنسانيات والعلوم، تحاول دومًا منع أي تعبير يوصّف الوجه القبيح بازدياد للمجتمع الإسرائيلي. الرقابة الذاتية والميل إلى الامتثال وسيلتان أكثر فاعلية من القمع المباشر».

ما زالت هناك حفنة من الأكاديميين الذين يجهدون للتمسّك بآرائهم. ينتمي بعض هؤلاء إلى قسم العلوم السياسية في جامعة بن غوريون في النقب، إلا أن القسم مهدد بالإقفال بسبب العدد المرتفع نسبيًا للأصوات النقدية فيه[24].

لكن التطوّر الأبرز يتمثّل في التأريخ الجديد لحرب 1948؛ هذه الموجة الجديدة لا تنفي الاكتشافات التاريخية التي وثّقها «المؤرخون الجدد» في الثمانينيات، وهي تقبل بأن الفلسطينيين هُجّروا وارتُكبت فظائع في حقّهم، إلا أنهم يبررون هذه الممارسات كأفعال بطولية لأمة تحارب من أجل البقاء. في مقالة أخيرة، قمنا بمراجعة الكتابات الحديثة للمؤرخين الإسرائيليين الشباب الذين يبحثون في حرب 1948، ووجدنا أنهم يوافقون، من دون أي تردد أخلاقي، على ضرورة المشروع الصهيوني وشرعيته لاجتثاث العرب من فلسطين في تلك السنة، فيما يتراجع النظام التعليمي إلى السردية الصهيونية القديمة في شأن حرب 1948، كحرب واجهت القلّة فيها كثرةً وانتصرت فيها بإعجاز، بينما قرر الفلسطينيون بغباء ومن تلقاء أنفسهم، المغادرة، تتصرّف الأكاديميا المحترفة في إسرائيل كمجلس حكماء مغلق يكتب عن التطهير العرقي ويمدحه[25].

لا يزال التفكير المختلف موجودًا لدى منظمات غير حكومية وأفراد شجعان يعملون على هوامش المجتمع اليهودي. يمكن مشاهدة هؤلاء وهم يتظاهرون ضد جدار الفصل العنصري في بعلين، وضد هدم البيوت في الشيخ جرّاح في

---

(24) انظر: هآرتس، 5/ 10/ 2012.

(25) انظر: Ilan Pappé, «The Vicissitudes of the 1948 Historiography of Israel,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 39, no. 1 (Autumn 2009), pp. 6-24.

القدس، وضد التهجير القسري للبدو في النقب وجنوب الخليل. على الرغم من قلة عدد هؤلاء الناشطين، فإنهم مصدر أمل بنشوء حركة معارضة أكثر تأثيرًا في المستقبل[26].

أما بالنسبة إلى الأكاديميين الذين تنقصهم الشجاعة والأوفياء للصهيونية، فصار عدد كبير منهم اليوم جزءًا من فريق شكّلته الحكومة الإسرائيلية في عام 2005 لتحسين صورة إسرائيل في الخارج. وسُمّيت حملة الحكومة «حملة ماركة إسرائيل»، واستُثمرت فيها ملايين الدولارات لإظهار إسرائيل واحة للديمقراطية والثقافة المثالية والحياة الجيدة بشكل عام. في عام 2013، كان هناك حاجة إلى استثمار ملايين إضافية من الدولارات لأن الحملة فشلت. ونصح الأكاديميون في جامعة تل أبيب الحكومة بعدم محاولة السعي إلى الفوز في النقاش ضد الفلسطينيين، بل الدفاع عن إسرائيل عبر إسكات عدوّها الرئيس والجديد: آلاف الشباب في الفضاء الإلكتروني الذين يصوّرون إسرائيل دولةً قمعية واستعمارية، ويخشى الأكاديميون من أن رسالة هؤلاء ربما تقتنع بها، في نهاية المطاف، الحكومات الغربية[27].

من المبكر أن نقرّر ما إذا كان الاتجاه الصهيوني الجديد داخل إسرائيل سيستمر وسيهيمن على الساحة المحلية. نحن نخشى من أن هذا ما سيحصل، وأن «ما بعد الصهيونية» لن تعدو أن تكون طرفة ربما تتحوّل، في المستقبل البعيد، إلى فصل من واقع جديد في إسرائيل وفلسطين. مع الأسف، يشير اضمحلال القوة السياسية والثقافية لليسار الصهيوني إلى أن عقد الانفتاح في تاريخ الدولة اليهودية ربما يُستبدل بحقبة مظلمة لا يُعرف ما إذا كانت ستطول أو تقصر، وتهيمن خلالها «الصهيونية الجديدة»، وهي نسخة أصولية متشددة من الصهيونية تحل محل «ما بعد الصهيونية»[28].

---

(26) انظر: Pappé, *The Idea of Israel*, pp. 150-151.

(27) المصدر نفسه، ص 295-315.

(28) انظر: Ilan Pappé, «Israel at a Crossroads: Between Civic Democracy and Jewish Zealotocracy,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 29, no. 3 (Spring 2000), pp. 33-44.

الفصل السابع

آراء في التحول العربي وفي الذات
الاستشرافات الإسرائيلية للشرق الأوسط الجديد

نديم روحانا

إنه لتعبير متحفّظ أن الدولة الإسرائيلية والمجتمع في إسرائيل يتابعان عن كثب وبقلق ما صار يعرف بـ «الربيع العربي» (أسميه في هذا البحث عملية التحول العربي)، خصوصًا الحالة المصرية. وفي حين ربما تراقب هذه العملية أي دولة ترتبط مصالحها الوطنية بالتطورات في العالم العربي، يتسم حذر الدولة وقلق المجتمع في حالة إسرائيل بالشدة التي لا مثيل لها. وفي الوقت الذي ربما تنظر حكومات ترتبط مصالحها الوطنية بعملية التحول العربي، مثل الولايات المتحدة، إلى أثر الحوادث في المصالح الوطنية من خلال أنموذج النظرية الواقعية للقوة، ربما يعمد قسم من الجمهور إلى منظور مختلف لدى دراسة أثر عملية التحوّل العربي، مثل دعم التحول الديمقراطي والرغبة في الحرية والحكم الديمقراطي. إلا أن ذلك لا ينطبق على إسرائيل، حيث إن هناك تطابقًا كبيرًا بين الدولة والرأي العام.

تعود جذور الحذر الخاص بإسرائيل إزاء عملية التحول العربي إلى حقيقة أنه ليست المصالح الوطنية للدولة وحدها هي التي تتعرض للخطر بسبب تلك التطورات، بل أسس أمنها القومي أيضًا. فمن المحتمل، فعلًا، أن يتأثر حتى إمكان بقاء الدولة. وتتشاطر الحكومة والجمهور الإسرائيلي هذا الموقف، لذلك أشار عدد من المراقبين إلى أن المخاوف في شأن الأمن القومي باتت قلقًا عامًا.

صحيح أن القلق من عملية التحول العربي كان ردة الفعل السائدة لدى كثير من الإسرائيليين، إلا أنه لا بد من الإقرار بتعقيدات المصادر المختلفة لهذا القلق، إضافة إلى تعقيدات ردات الفعل الأخرى التي تتراوح بين الاستبعاد التام وحتى الازدراء من بعض المعلقين، وإعجاب بعض المتظاهرين الإسرائيليين الذي نزلوا إلى الشارع في صيف 2011 في تظاهرات واسعة تنادي بالعدالة الاجتماعية. فضلًا عن ذلك، يوفّر تفحّص ردات فعل المسؤولين الحكوميين الإسرائيليين والقائمين على المؤسسة الأمنية وصنّاع الرأي والأكاديميين، إضافة إلى الجمهور ولدى دراسة تحليلاتهم وافتراضاتهم في شأن عملية التحول العربي، فهمًا أعمق للقلق المتعلّق بالتصوّر الذاتي (Self Perception) المعقد لإسرائيل بوصفها ديمقراطية، بينما يراها جيرانها وبعض مواطنيها كيانًا استعماريًا. وربما تساعد هذه التحليلات في كشف سبب مخاوف دولة إسرائيل من تغييرات ديمقراطية حقيقية في الدول العربية، قد تساهم في رصد تصوّرها لموقعها الحالي والمستقبلي في شرق أوسط جديد منخرط في إعادة تحديد نفسه. ترتبط هذه الآراء ارتباطًا وثيقًا بأسلوب تفكير الإسرائيليين في مستقبل صراعهم مع الفلسطينيين، وتتعلّق بصورة عامة بإمكان بقاء دولة إسرائيل في الشرق الأوسط الجديد.

لذلك، تتناول هذه الدراسة تصوّرات عملية التحول العربي في ثلاثة تحليلات مترابطة:

- ردات فعل الحكومة والمؤسسة الأمنية مع تأكيد مسألة الأمن القومي.

- الآراء التي ظهرت في شأن الثقافتين العربية والاسلامية، خصوصًا ما يتعلق بالتحول الديمقراطي وكيف تتجذّر هذه الآراء في جوهر المشروع الإسرائيلي.

- كيف يتفاعل منظور الأمن والرؤية الثقافية في صوغ تصوّر القوى السياسية المختلفة لمستقبل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط.

يولي هذا البحث البعد الثاني اهتمامًا خاصًا، لأنه يبدو أن الآراء الثقافية بمعناها الواسع – مهما تنوّعت محدّداتها الاجتماعية والسياسية وجذورها الأيديولوجية – تؤثر في الآراء في شأن الأمن القومي والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وتساهم في تكوينها.

أولًا: أمن إسرائيل القومي وعملية التحول العربي

غالبًا، يجري التحليل الأمني السائد ضمن «الأنموذج الواقعي» حيث المؤتمنون على مصالح الأمة هم من يسعون لتحقيق المصالح التي تحدّدها القوة[1]. يحدّد تحقيق توازن القوى سلوك الدولة بغض النظر عن المبادئ الأخلاقية. وليست دولة إسرائيل استثناء لتلك القاعدة، إذ تسعى بوضوح إلى الهيمنة وبطريقة يمكن إثباتها، وذلك جزء لا يتجزأ من عقيدة الردع التي تتبناها. ويلاحظ الباحث إيهود عيران[2] أن سبب ذلك يعود إلى أن دولة إسرائيل تدّعي أن هناك تفاوتًا بين قوتها وضعف الدول العربية المتمادي الذي حال دون مواجهة ما يعدّه كثيرون دولة غير مشروعة بين ظهرانيها[3]. ومهما يكن الإطار الذي يستخدمه الإسرائيليون للدفاع عن مشروعية إسرائيل، عقائديًا كان (مثل الحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين) أم سياسيًا (مثل قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947) أم اجتماعيًا - نفسيًا (حجة الضحية التاريخية)، يُدرك الإسرائيليون عند مستوى معين أن تأسيس دولتهم في وطن أمة أخرى، تتسبب بالتهجير القسري لأغلبية أفراد تلك الأمة إلى خارج وطنهم، وإخضاع كثيرين آخرين إلى الاحتلال، ما يطرح أسئلة جدّية في شأن شرعية دولتهم في عيون كثيرين في المنطقة.

لا يغفل السياسيون والعلماء الإسرائيليون السجالات في شأن استخدام أشكال مختلفة من القوة مثل «القوة الناعمة»[4] أو أسس أخرى للقوة[5]. إلا أن هذه التحليلات منفصلة عن أنموذج أمن إسرائيل لأسباب خارج نطاق هذا البحث، غير أنها متعلقة بالمأساة التاريخية لإنشاء إسرائيل في قلب المنطقة العربية

---

(1) Hans J. Morganthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1973), pp. 3-15 and 167-177.

(2) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة حيفا وباحث في المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية Mitvim. (المترجمة)

(3) Ehud Eiran, «The Arab Spring: Opportunities,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 8, no. 1 (2012), on the Web: <http://pij.org/details.php?id=1414>.

(4) Joseph S. Nye, «Soft Power,» *Foreign Policy*, no. 80 (Autumn 1990), pp. 53-171.

(5) Michael Barnett and Raymond Duvall, «Power in International Politics,» *International Organization*, vol. 59, no. 1 (Winter 2005), pp. 39-57.

على حساب وطن عربي، وفي ضوء سلبهم المستمر أمام أعين الآخرين الساهرة في المنطقة، منذ ذلك الحين.

لذلك، ليس من المستغرب أن يسيطر البعد الأمني على الرؤية الرسمية والشعبية لعملية التحوّل العربي، خصوصًا في مصر، ولاحقًا في سورية. فقوّم محلّلو الأمن والاستراتيجيا وكثير من المعلقين في إسرائيل تأثيرَ عملية التحوّل العربي الراهنة في الكثير من الدول العربية، إضافة إلى تركيا وإيران في سياق التأثير في قوة إسرائيل الإقليمية وموقعها الدولي. وجرى نقاش الشكل الجديد للقوة الإقليمية وموقع إسرائيل فيها على نحو تفصيلي (وبذل اهتمام بالغ بإمكانية فقد السيطرة في سورية، خصوصًا على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية)[6].

كمن أحد المفاهيم التنظيمية لتحليل التشكّل الإقليمي في استخدام ثنائية الاعتدال مقابل التطرّف (أو الراديكالية) وتأثير عملية التحوّل العربي في صراع القوة بين «المحور الراديكالي» أو «محور المقاومة» بقيادة إيران وعضوية سورية وحزب الله وحماس، والمحور المعتدل أو «المحور البراغماتي» بقيادة مصر مبارك والمملكة العربية السعودية والأردن، الذي عُرِف أيضًا بالهلال السنّي. يشكّل الانقسام السنّي - الشيعي، الذي يتقاطع مع الثنائية الراديكالية/ المعتدلة، من الخطوط المفضّلة لتفسير إعادة التشكيل الإقليمي الجديد[7].

هناك مسائل ربما تتطابق تمامًا مع المصالح الإسرائيلية أو تتعارض معها، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصنيف الثنائي بين معتدلين وراديكاليين - إيجابًا أو سلبًا. وبالتالي، فإن الاستقرار الإقليمي والعلاقات الحسنة بإسرائيل والعمل في ظل

---

(6) على سبيل المثال، يبحث ديفيد فريدمان وافرايم أسكولاي وأميلي لاندو تأثير الحروب الداخلية في انتشار أسلحة الدمار الشامل، خصوصًا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فيرون أن التطورات الجديدة في مصر ستقلل فرص انضمام مصر إلى المعاهدة الدولية للأسلحة الكيميائية (التي اشترطت مصر لانضمامها حتى الآن أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار). ويواصلون أن الاضطرابات تزيد من احتمال وصول مجموعات غير حكومية، مثل حزب الله، إلى تلك الأسلحة. انظر: David Friedman, Ephraim Asculai and Emily B. Landau, «The Turmoil in the Arab World: Implications for WMD,» in: Yoel Guzansky and Mark A. Heller, eds., *One Year of the Arab Spring: Global and Regional Implications* (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2012), p. 61.

(7) انظر على سبيل المثال: Gallia Lindenstrauss, «Turkey and the Arab Awakening: The Glass Half Full, the Glass Half Empty,» in: Guzansky and Heller, eds., p. 57.

النفوذ الاستراتيجي الأميركي والغربي (أو بالأحرى النفوذ الأميركي - الإسرائيلي وإن كان لا يذكر علانية) كلها موضوعات موازية «للمحور المعتدل» وتساعد في الترويج لما بات يعرف في الشرق الأوسط بـ «عملية السلام» منذ دبلوماسية كيسنجر المكوكية في سبعينيات القرن العشرين[8]. يمثل المحور الراديكالي، أي «المقاومة»، بديلًا للموضوعات المذكورة أعلاه. بالتالي، جرى تحليل عملية التحول العربي من خلال تأثيرها في هذه الثنائية وموقع كل دولة بوصفها «معتدلة» أو «راديكالية» بالنسبة إلى قوة إسرائيل الإقليمية[9].

تشكّل مصر متغيرًا رئيسًا في المعادلة الإسرائيلية في الحساب الأمني. وأصبحت تنحية الرئيس حسني مبارك والغموض الذي اكتنف النظام الجديد الناشئ مصدر قلق كبير للحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي. ويصف مارك هيلر[10] ردة فعل إسرائيل الأولية على عملية التحوّل العربي بأنها «توتّر يكاد يكون قلقًا»، لأن القادة الذين أُطيح بهم في البداية كانوا شخصيات معروفة، إضافة إلى أن إدراك مبارك لمصالح مصر الوطنية كان متطابقًا مع مصالح إسرائيل الحيوية: التمسك باتفاقات كامب ديفيد (1978) ومواجهة الإسلاميين المتشدّدين وقمع الإرهابيين والتنسيق مع الولايات المتحدة. ويرى شلومو بروم[11] أن خطط الدفاع الاستراتيجي لإسرائيل منذ اتفاقات كامب ديفيد متجذّرة في افتراض المواجهة

---

(8) انظر: Aaron David Miller, «The False Religion of Mideast Peace,» *Foreign Policy* (May-June 2010), on the Web: <http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/04/19/the_false_religion_of_mideast_peace>.

(9) من اللافت أن تسيبي لفني هاجمت علنًا هذه الثنائية واقترحت ثنائية جديدة قائمة على الديمقراطية، وقالت «كل مجتمع عربي يجب أن يقرر ... فإن اختاروا أن يكونوا جزءًا من العالم الحر ويشكلوا ديمقراطية، سينضمون إلينا .. عندئذ، يصبح حل الدولتين ممكنًا». وأضافت: إن «إسرائيل جزء من العالم الحر ومعسكر المعتدلين». إن نتائج اختيار بلد ما الانضمام إلى العالم الحر ليصبح ديمقراطية «سيكون «معنا»، أي إسرائيل. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vPrKV172dVY>

في حين يرى بروم أن هذه النظرة الثنائية للشرق الأوسط العربي، التي سادت في إسرائيل قبل وقت طويل من انطلاق عملية التحول العربي، تتسم بالتبسيط المبالغ فيه. ويورد أمثلة سورية وتركيا وقطر التي تتحدى هذا التصنيف في أحد المحاور. انظر: Shlomo Brom, «Regional Implications of the Arab Spring,» in: Guzansky and Heller, eds., p. 39.

(10) Mark A. Heller, «Israeli Responses to the Arab Spring,» in: Guzansky and Heller, eds., p. 75.

(11) Brom, p. 39.

على جبهة عربية واحدة. وضمِن خروج مصر من محور المواجهة العسكرية موارد إسرائيل الدفاعية وبسّط خططها الدفاعية. بينما تثير عودة مصر إلى حسابات إسرائيل الدفاعية أعباء أمنية جديدة على تخطيط إسرائيل الاستراتيجي.

في ضوء الشكوك الكثيرة التي تعتري حسابات الأمن القومي والتقويمات المختلفة بسبب متغيرات عدّة، مثل موقع النظام المصري الجديد من الثنائية أعلاه، ومستقبل الحرب الأهلية في سورية وطبيعة النظام البازغ وتأثير عملية التحول العربي في الأردن، فمن غير المستبعد أن يتوصّل مختلف المحلّلين المتخصّصين بالقضايا الأمنية إلى استنتاجات متباينة. صحيح أن الرأي السائد في إسرائيل أن أمن إسرائيل القومي تأثر سلبًا في المدى البعيد، في إثر إطاحة نظام مبارك وتبوّء الإسلاميين السلطة. ويرى آخرون أن مراكز القوة في إسرائيل تحسّنت نتيجة عملية التحول العربي. ويرى عيران[12] أن عدم الاستقرار الحالي يضعف الدول العربية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا. من ناحية أخرى، تضعف عملية التحول العربي الدول والمجموعات التي واجهت إسرائيل، ولا سيما سورية وإيران (وفقدت الأخيرة، وفقًا لاستطلاعات الرأي العام، شعبيتها بين الجماهير العربية بسبب دعمها النظام السوري). وعلى الرغم من التوتر الأخير في العلاقة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأميركي، ستزداد أهمية إسرائيل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بسبب الاضطرابات الداخلية التي تعصف بالدول العربية وفقدان الولايات المتحدة حلفاءها المؤيدين لسياساتها في مصر واليمن. أخيرًا يرى عيران أن ضرورة تركيز الموارد في المسائل الداخلية ربما يدفع بعض الدول مثل الأردن والمغرب ومصر إلى السعي لإقامة علاقات أوثق بإسرائيل (لنيل الرضى الأميركي على ما يبدو).

هنا تصبح المزاعم الثقافية في شأن العالم العربي والإسلام والعلاقة بين الإسلام والديمقراطية وفي شأن ما يعرف في الأدبيات بنظرية «السلام الديمقراطي» وطبيعة عملية التحول العربي مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بحسابات الأمن الإسرائيلي. إلا أن محدّدات مهمة في مقاربة إسرائيل المستقبلية للمنطقة (وسياستها نحو الفلسطينيين) لا تقل أهمية عن هذه المزاعم، إضافة إلى آرائها في موقعها في المنطقة وعلاقتها بالعالم العربي والثقافة العربية. وهي محدّدات تشير

---

(12) Eiran, «The Arab Spring,» on the Web: <http://pij.org/details.php?id=1414>.

بوضوح إلى كيفية تفاعل الدول العربية مع هكذا مقاربة. وفي ما يأتي الآراء الثقافية للمجتمع الإسرائيلي.

ثانيًا: الآراء الإسرائيلية في الثقافتين العربية والإسلامية

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن بحث المزاعم الثقافية في شأن المجتمعات الأخرى ينطوي على مخاطر منهجية ونظرية محتملة، ليس أقلّها الوقوع في فخ إخضاع المجتمع موضوع البحث للصور النمطية بناء على افتراضات أيديولوجية وميول منهجية، هي الميول نفسها التي يحاول المرء الكشف عنها. وتكمن إحدى وسائل التعامل مع المخاطر المحتملة في إظهار العيوب المنهجية وبعض الافتراضات التي ربما تؤثر في التحليل.

منهجيًا، لا أدّعي أنني راجعتُ مراجعة منتظمة التصريحات الإسرائيلية عن عملية التحوّل العربي، بل ركّزت بحثي على تصريحات الاتجاه السائد، أي تصريحات من يمين الوسط ويسار الوسط ضمن السياسة الإسرائيلية. إلا أنني عرضتُ أيضًا بحوثًا أكاديمية لباحثين إسرائيليين تناولوا التغطية الإعلامية وحلّلوا المواقف الإسرائيلية والبيانات العربية والتمثيل العربي. لا تتطرّق هذه الدراسة إلى مواقف اليمين المتطرّف ولا الأحزاب غير الصهيونية.

أشاطر رأي كثيرين في أن الصهيونية حركة استيطان استعمارية، وإن كنت لا أشك في كونها حركة قومية أيضًا. صحيح أني أؤمن أن الصهيونية، شأنها شأن المشروعات الاستيطانية الاستعمارية كلها، تملك خصائص فريدة - هي خارج نطاق هذا البحث - إلا أن العقيدة الصهيونية وسياساتها وممارساتها تشاطر حركات استيطانية استعمارية أخرى صفات مشتركة. وتتضمّن هذه الصفات المشتركة تطبيق استنتاجات من دراسات استعمارية على جذور المزاعم الثقافية الإسرائيلية في شأن العرب - وهم السكان الأصليون الذي شرّدهم هذا المشروع الاستيطاني الاستعماري. إنني أدرك تمامًا أن هناك آراءً عدة مختلفة في إسرائيل في الثقافة (الثقافات) العربية والإسلام. غير أنه توجد غالبًا، في المسائل الجوهرية، سمات مشتركة بين أطياف واسعة من المجتمع، ما يستحق الحديث عن «الآراء الإسرائيلية».

لن أحاول اقتفاء آثار الصهيونية على نحو دقيق بدءًا من قدوم الاستيطان اليهودي الأوروبي إلى فلسطين ضمن السياق الاستعماري الأوسع، ولن أسعى إلى تفسير آراء القادة الصهيونيين في السكان العرب المحليين عند ولادة المشروع. على الرغم من «مهمّة التحضير» (Civilizing Mission) لم تكن مركزية في العقيدة الصهيونية، كما كانت في الحركات الاستيطانية الاستعمارية الأخرى في أرجاء العالم، فإنّ هذه الرسالة استخدمها الصهيونيون مرارًا في حوارهم مع القوى الأوروبية ليثبتوا لهم أن المشروع الصهيوني ربما يفيد «السكان الأصليين المتخلّفين»، أو ربما يخدم مصالح السياسة الخارجية الأوروبية على أقل تقدير. وكان ثيودور هيرتسل نفسه يؤمن أن دولة إسرائيل سوف «تشكّل قسمًا من حصن أوروبا ضد آسيا وتكون موقعًا متقدّمًا للحضارة يكون مضادًّا للهمجية»[13]. وهكذا، اتخذ الصهاينة الأوائل موقفًا حازمًا مفاده أنهم، هم القادمون من وسط أوروبا، يؤيدون القيم الأوروبية. وكما تشير الأميركيتان جينا لويد ولورا بوليدو، «فقد أكّد قادة الصهيونية صلاتهم ببريطانيا والولايات المتحدة دائمًا، وصوّروا إسرائيل بوصفها حصن الحضارة الغربية وسط سكان عرب محليين يعدّون «بدائيين ومتخلّفين»، هذا إذا اعترف بهم إطلاقًا»[14]. أما مشروع إحلال المهاجرين اليهود فحدث لاحقًا[15].

اعتمد نظام تبرير القهر والاستيطان في فلسطين الذي لجأ إليه الصهيونيون على إلغاء السكان الفلسطينيين الأصليين، بدءًا من إنكار مجرّد وجودهم، وصولًا إلى إنكار السيادة القومية. وأدت سياسة الإنكار هذه التي اتسمت بها حركات استيطانية استعمارية أخرى، إلى آراء تحتقر السكان الأصليين وهي في صلب المشروع الصهيوني الاستعماري. وهكذا، تكمن نقطة الانطلاق في كون أي مشاعر تتجاوز الآراء السلبية العميقة نحو العرب والأشكال السلبية لمقاومتهم، تثير حيرة أخلاقية لمن يمارسون الاستيطان الاستعماري بحقهم. وفي الواقع، تشير

(13) David Lloyd, «Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/ Israel,» *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no .1 (2012).

(14) David Lloyd and Laura Pulido, «In the Long Shadow of the Settler: On Israeli and U. S. Colonialisms,» *American Quarterly*, vol. 62, no. 4 (2010). p. 799.

(15) Oren Yiftachel, «Epilogue: Studying Naqab/Negev Bedouins-Toward a Colonial Paradigm?,» *HAGAR Studies in Culture, Polity and Identities* vol. 8, no. 2 (2008).

لويد وبوليدو عند ذكرهما الكاتب التونسي الفرنسي ألبير ميمي (Albert Memmi) «من الناحية الأيديولوجية، يبرّر الإعلان المستمر عن دونية المستعمَرين حقيقةَ أنه حتى أقل شخص عادي بين المُسْتَعْمِرين يتبوّأ موقع تفوّق هيكلي»[16]. فلا يمكن فصل الآراء الإسرائيلية في العرب عن المشروع الاستيطاني الاستعماري لأنه كما بين الباحث الأسترالي باتريك وولف أنه «في ما يتعلّق بالسكان الأصليين، فإن مكان تواجدهم يحدّد من يكونون[17] وليس رؤيتهم لذاتهم فحسب»[18]. صاغت تصوّرات الأوروبيين الاستشراقية عن شرق أوسط غريب وأقلّ شأنًا وغير متحضّر، التفكيرَ الصهيوني بالسكان المحليين في فلسطين وعزّزت غيرية الفلسطينيين وتهميشهم.

اللافت في بعض التمثيلات الغاية في السلبية للعرب عند كبار المسؤولين بمن فيهم رؤساء الوزراء، فكانت مواصلة استخدام تلك الآراء حتى بعد أن جرى انتقادها. ولأن تلك التمثيلات تتطابق مع الافتراضات الثقافية والصور السلبية المنتشرة عن العرب بين شرائح المجتمع الإسرائيلي كافة، يجري ذكر تلك التمثيلات بصراحة من دون مراعاة أو محاولة التلميح إليها. وكثيرًا ما يعبّر عن تلك المزاعم من خلال استعارات يراها كثيرون عنصرية.

في عام 1996، قال إيهود باراك، عندما كان وزيرًا للخارجية، في خطاب ألقاه أمام المجلس الاستشاري القومي لعلاقات الجماعة اليهودية (National Jewish Community Relations Advisory Council) إن الإسرائيليين «لا يزالون يعيشون في فيلا حديثة وعامرة في وسط الأدغال، وهو مكان تسود فيه قوانين مختلفة. وليس هناك أمل لمن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ولا رحمة للضعفاء»[19]. وأصبحت استعارة «الفيلا في الأدغال» متداولة في الخطاب السياسي الإسرائيلي.

---

(16) Lloyd and Pulido, p. 801.

(17) ما يعني أن الفلسطيني يصبح «من هو» بسبب «أين هو»، بسبب هويته والعلاقة الجدلية بينه وبين المكان الذي يعيش فيه. (المترجمة)

(18) Patrick Wolfe, «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), p. 388.

(19) Israeli Ministry of Foreign Affairs: <http://www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/1990_1999/1996/2/FM+Barak-+Address+to+NJCRAC+-+Feb+11-+1996.htm>.

يذكر يوري أفنيري أن باراك استخدم هذه الاستعارة مرارًا في المناقشات الداخلية، مضيفًا أن هذه الاستعارة «تشبه على نحو لافت مواقف استيطانية استعمارية قديمة ونسخة من مجاز ثيودور هيرتسل (مؤسس الصهيونية الحديثة) «الجدار ضد الهمجية»»[20].

كانت هذه الاستعارة مركزية في تحليلات الإسرائيليين عملية التحول العربي وتفسيراتهم الحوادث الأخيرة في العالم العربي. وفي دراسة نقدية لتغطية الإعلام الإسرائيلي لعملية التحول العربي، يذكر نيف غوردن أن استعارة «الفيلا في الأدغال» هي عمومًا العدسة التي جرت من خلالها تغطية عملية التحوّل العربي[21]، ويستشهد على سبيل المثال بصحافي بارز يعبّر عن الحنين إلى جورج دبليو بوش، وبآخر ينسب جذور المشكلة إلى رحيل الدول الاستعمارية من الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية.

في الواقع، يبدو أن «روح الأدغال» تنبثق فجأة من عمليات تصوير العرب لدى كثيرين من الأكاديميين والمعلّقين والصحافيين، إذ يكتب غوردن مثلًا، لدى تلخيصه التحليل الإعلامي لعملية التحوّل العربي: «قصارى القول إن المسألة هي صراع قبيلة ضد أخرى أو شكل من الإسلام يحاول إحراز الأسبقية على الشكل الآخر[22]». ويمكن للمرء تصور صراع قبائل ضد قبائل أخرى ومذهب ديني ضد آخر والشيعة ضد السنّة وضد القاعدة وقاتل يُنحّى ليحل محله قاتل آخر، كما هو الحال في الأدغال[23].

يجري هذا «الشجار في الأدغال» مثل الصراع الفعلي في الأدغال، أي كما عبّر عنه إيهود باراك في الاقتباس أعلاه «في قوانين الغابة لا توجد رحمة للضعفاء». وقادت عبارة «لا رحمة للضعفاء» إلى عبارة ثقافية شعبية أخرى تصف

---

(20) Uri Avnery, «Barak: Israel Is a Villa in the Jungle,» *Arab News*, 17/7/2002.

(21) Neve Gordon, «A Villa in the Jungle: The Arab Awakening through the Lens of the Israeli Media,» *Middle East Law and Governance*, no. 3 (2011), pp. 105-117.

(22) المصدر نفسه.

(23) على سبيل المثال، أخبر زفي يهسكلي(Zvi Yeheskli)، وهو معلق تلفزيوني معروف و«خبير في الشؤون العربية» المشاهدين عن الثورات المصرية، قائلًا: «لا تخدعكم روح البرادعي الفينية النمساوية، فإن الإخوان المسلمين وراؤه»، وذلك في 30 كانون الثاني/ يناير 2011.

العالم العربي وهي استعارة «المجاوَرَة القاسية»[24] التي يستعملها السياسيون الإسرائيليون مرارًا. لا يستعمل باراك ونتنياهو وإسرائيليون كثيرون آخرون فحسب هذه الاستعارة، بل يستعملها كذلك من يسعون إلى إظهار فهمهم تجربة إسرائيل، مثل الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز وآرون ديفيد ميلر، مستشار ستة وزراء خارجية أميركيين في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية[25]. ومثل استعارة «الفيلا في الأدغال»، تتسرّب استعارة «المجاورة القاسية» إلى الخطاب السياسي الذي يتناول إسرائيل والعرب، مع تقبّل دولي الآن لها، لأنها نسخة مخفّفة من استعارة الأدغال الأصلية الأكثر عنصرية ووضوحًا.

هكذا تستحضر عملية التحوّل العربي صورة العالم العربي بوصفه أدغالًا مخالفة للقانون أو مجاورة قاسية، بينما تمثل إسرائيل على النقيض من ذلك الفيلا - أي حصن الديمقراطية وحكم القانون. إلا أنه حتى إذا كانت هذه هي المزاعم التي يطلقها كثير من الإسرائيليين على العرب، ألا يمكن لهذه الأدغال أن تتغير؟ أم أن الأدغال جزء من الشخصية العربية؟ ألا يمكن أن يتعلم العرب حكم القانون ويخوضون عملية التغير الديمقراطي؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هو السبب؟

---

(24) وصف باراك إسرائيل في خطاب ألقاه في جمعية أصدقاء جيش الدفاع الإسرائيلي بأنها «معقل لقيم العالم الحر في جوار قاس حيث لا توجد رحمة للضعيف ولا فرصة ثانية لمن لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم». كما ذكر نتنياهو أن الحوادث المتتالية في العالم العربي تقدم إلى إسرائيل «تذكيرًا بنوع الجوار الذي نعيش فيه». انظر: Philip Podolsky, «Netanyahu: We Live in a Tough Neighborhood,» *Times of Israel*, 5/2/2012.

(25) يكتب توماس فريدمان، على سبيل المثال، أن بنيامين نتنياهو «يبذل قصارى جهده ليبرز كل خطر محتمل على إسرائيل ويبين خصوصًا أن لا شيء تفعله إسرائيل غيّر أو ربما يبدل الكراهية العربية الثابتة نحو الدولة اليهودية أو الطبيعة الهوبزية [نسبة إلى الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس الذي أيد الحكم المطلق للجوار]» نتنياهو لا يفتقر إلى الأدلة. انظر: Thomas Friedman, «The Full Israeli Experience,» *New York Times*, 8/12/2012.

ويكتب ميلر ليفسر جذور قلق إسرائيل من الحوادث في مصر: «بعد التعامل مع الإسرائيليين طوال 40 عامًا، تعلمت عدم إنكار أو الاستخفاف بمخاوفهم الجوهرية أبدًا. وكما ذكرني رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين ورئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو في مناسبات مختلفة لا يعيش الإسرائيليون في ضاحية مشجرة في واشنطن بل في جوار قاس للغاية». انظر: Aaron David Miller, «Why Israel Fears a Free Egypt,» *Washington Post*, 4/2/2011.

من المقولات الأكثر كشفًا عن العرب المندمجين في الخطاب السياسي الإسرائيلي أن «العرب هم العرب أنفسهم والبحر هو البحر نفسه». وتُنسب هذه العبارة إلى رئيس الوزراء السابق يتسحاق شامير، وتكشف عن اعتقاده أن آراء العرب عن إسرائيل متجذرة في طبيعتهم ولا علاقة لها بما تقوم به إسرائيل. ولن يغير العرب هذه الآراء، وستبقى على ما هي عليه. أما آثار هذه المقولات فتكمن في أن هذه الآراء عن إسرائيل متجذّرة في الثقافة العربية. وحتى لا نفترض أن شامير كان يمثل رأي الأقلية في هذا الإعلان الثقافي الغاية في الصراحة عن العرب، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الحالي أكد هذا الرأي بوضوح أكبر[26]. إنه اعتقاد تشاطره النخب السياسية والثقافية الحاكمة، لكن ربما ليس بالقدر الذي يؤمن به يسار الوسط لأن التصريح، كما يجري تناوله أدناه، متوافق مع معارضة التسوية مع العرب[27].

لماذا لا تقدّم المشاهد في مصر وتونس واليمن صورًا جديدة عن «العربي»؟ عندما كان العالم يراقب بإعجاب، في المرحلة الأولى من عملية التحول العربي على الأقل - حتى عزل حسني مبارك - ألا يواجه كثيرون من الإسرائيليين صعوبات لتغيير نظرتهم عن العرب؟ ليس لدينا أدلّة متناسقة للرد على هذا السؤال. إذ كانت ردات الفعل منوعة. عبر بعضهم عن إعجابهم بالشباب الذي قادوا التظاهرات ورأوا أن إسرائيل يجب أن تدعم الحركات الديمقراطية، بينما لم يستطع آخرون أن ينظروا أبعد من ميولهم الثقافية. السؤال هو لماذا رفضت أغلبية الإسرائيليين تصديق أنه يمكن بالفعل للمجتمعات العربية المشاركة في التجارب الديمقراطية، بينما وحدهم، بضعة إسرائيليين عبّروا عن دعمهم الحركات الديمقراطية؟

للبدء بالإجابة عن هذا السؤال، أعرض شهادة لافتة لهاغاي إلعاد (Hagai El-Ad)، المدير العام لرابطة الحقوق المدنية في إسرائيل. يلخص إلعاد في مقالة

(26) قال نتنياهو في أول اجتماع أسبوعي عقده مجلس الوزراء بعد وفاة شامير، إن شامير كان مصيبًا في مقولته المعروفة. وأضاف قائلًا: «في ما يخص تصريحاته عن جيران (إسرائيل) ... بالطبع، يوجد اليوم عدد أكبر ممن يدركون أن هذا الرجل شهد وفهم أمورًا أساسية وحقيقية». انظر: Barak Ravid, «Watch: Netanyahu Eulogizes Former Prime Minister Yitzhak Shamir,» *Haaretz*, 1/7/2012.

(27) بالفعل، إن شامير الذي استخدم مرارًا تلك العبارة التي صاغها بنفسه، امتنع بوصفه عضوًا في الكنيست ممثلًا لحزب الليكود بقيادة بيغن عن التصويت على اتفاقات كامب ديفيد في عام 1979. وعارض لاحقًا مؤتمر مدريد عندما كان رئيسًا للوزراء، لا بل أن إدارة بوش ضغطت عليه للحضور في عام 1991.

نشرها في الصحيفة الإسرائيلية اليومية معاريف ليلة واحدة من التغطية التلفزيونية الإسرائيلية للحوادث في مصر في أثناء الأسبوع الحاسم من التظاهرات الجماهيرية، وذلك قبل فترة طويلة من بدء أي نقاش عن صعود القوى الإسلامية[28]. وفي ما يأتي تلخيصه للتغطية: «العالم العربي ليس ناضجًا للديمقراطية. ونظام مبارك قوي وستفشل التظاهرات. لو أنهم كانوا قد قمعوا الاضطرابات كما يجب لما سقط نظام مبارك. يا لها من همجية. هل هكذا يطلقون النار على المواطنين؟ كيف تخلّى الأميركيون عنه! يا لهم من ساخرين! كيف أن الأميركيين لا يفهمون أن العرب غير ملائمين لنظام ديمقراطي لأنهم سذّج. يثبت العراق هذه النقطة. والواقع أن إيران تفعل ذلك ...»[29]. يشير إلعاد، الذي يرى أن الحوادث في مصر شجاعة ووطنية وملهمة، إلى أنه بالنسبة إلى المعلقين الإسرائيليين «من الواضح أن الديمقراطية أكبر من أن تلائمهم فأنتم تعرفون العرب. [على أقصى تقدير يجب أن يحصلوا على] شيء من الإصلاح لتخفيف القبضة، لكنهم من دون حاكم قوي ... يفقدون السيطرة»[30]. يجمع هذا التقرير المتبصّر ثلاثة تعابير اعتمدتها وسائل الإعلام تعكس جوهر الموقف الاستيطاني الاستعماري نحو العرب:

- الديمقراطية غير ملائمة للمجتمعات العربية (الإسلامية في الواقع). والحاكم القوي هو الملائم؛

- لذلك يجب أن يسحق النظام التظاهرات على نحو وحشي ليبقى في السلطة؛

- غير أنه ما أن تسحق التظاهرات حتى يصبح واضحًا أن القادة العرب الذين يطلقون النار على مواطنيهم لا يستطيعون أن يكونوا ديمقراطيين.

إن المفارقة المذكورة أعلاه هي في جوهرها المفارقة الاستيطانية الاستعمارية ذاتها، لكن في شكل مختلف: يبدأ الاستيطانيون الاستعماريون مشروعهم برسالة تمدين (Civilizing Mission). وللقيام بذلك، يستعمرون الأرض ويعينون حكّامًا محليين فاسدين وغير ديمقراطيين يخدمون مصالح المستعمرين.

---

(28) Haggai El-Ad, «Those Who Are not Ready for Democracy,» *Maariv*, 30/1/2011 (Hebrew).

(29) المصدر نفسه.

(30) المصدر نفسه

وعندما يقاوم السكان المحليون عملية الاستعمار والسلطة الاستعمارية يعتبرون إرهابيين متوحشين. وتبرهن هذه المقاومة مدى افتقارهم إلى التمدّن ما يبرّر القمع الاستعماري «لأن السكان الأصليين غير ملائمين للديمقراطية». وفي الوقت نفسه، يحافظ المستعمرون على جوهرهم بوصفهم الوكلاء الديمقراطيين للحضارة.

على الرغم من أن الإسرائيليين ليسوا المستعمرين في حالة عملية التحول العربي، تستند ردات فعلهم إلى المنطق الاستعماري نفسه. إنهم يرون أن هناك حكامًا فاسدين وغير ديمقراطيين (مثل مبارك) يخدمون مصالح إسرائيل. وعندما يثور السكان الأصليون - حتى ولو من دون اللجوء إلى العنف - ضد حاكم فاسد وغير ديمقراطي فإنهم لا يسعون حقًا إلى نيل الديمقراطية ويجب قمعهم. وإذا قمعهم حكامُهم، فإن ذلك يبين مدى افتقار العرب بطبيعتهم إلى الديمقراطية، وأنه «لا مجال للرحمة في هذه الأراضي». وتؤكد هذا الحلقة المفرغة أن إسرائيل جزيرة للديمقراطية في بحر الاستبداد هذا وهي فيلا في الأدغال. وتتكرّر هذه الحاجة إلى تأكيد التفوّق في ملاحظة لويد (Lloyd) الذي يقول: «يعتمد الادّعاء المتكرّر أبدًا بتفوق المستعمرة، في نظام حكمها وفي القيم الاجتماعية والأخلاقية، على السكان الذين شرّدوا وعلى الدول المحيطة، على توكيد قلق لوضع المستعمرة بوصفها ممثلة «قيم التحضّر» في «منطقة متخلّفة»»[31]. يبدو أن إسرائيليين كثيرين يعتقدون أن العرب غير مستعدّين للديمقراطية، وأن الديمقراطية والإسلام متعارضان. ويبدو أن وجهة النظر الثقافية هذه متأصّلة في الوعي الإسرائيلي. إن تلخيص هاغاي لليلة واحدة من التغطية للتلفزيون الإسرائيلي، يتوافق على نحو كبير مع التقارير الأخرى. وبينت دراسة غوردن أن «أغلبية المعلّقين ترى أن الدول العربية في المنطقة غير مستعدّة للديمقراطية ... وتملك التغطية بعدَيْن يكونان صريحيْن أحيانًا ومستتريْن في مناسبات أخرى: فمن ناحية، يجري النظر إلى الإسلام السياسي (الذي يحرز النصر وفقًا للتحليل) والديمقراطية بأنهما متناقضان، والعرب غير مستعدّين للديمقراطية من ناحية أخرى»[32]. وعلى نحو مماثل، يرى المعلّق المعروف [العضو الحالي في الكنيست ممثّلًا لحزب وسطي] عوفر شيلاه (Ofer Shelah)، أن شرائح واسعة في المجتمع الإسرائيلي تؤمن بأن

(31) Lloyd, «Settler Colonialism and the State of Exception,» p. 68.

(32) Gordon, p. 112.

«الديمقراطية ليست للعرب». ويكتب ما سمعه على لسان ضابط عسكري رفيع المستوى علّق قائلًا: «إنهم غير جاهزين بعد. ما نحتاجه في الدول العربية هو أنظمة مستقرّة، لا أنظمة ديمقراطية»(33). وتكرّرت هذه الملاحظة مرة أخرى في الأسابيع الأولى من التظاهرات الحاشدة ضد حسني مبارك.

هناك نظرة تسود المجتمع الإسرائيلي على نطاق كبير، عن الطبيعة غير الديمقراطية للعرب، إلى درجة أن حتى المثقفين البارزين ذوي الميول اليسارية ربما يعبّرون عنها جهارًا بوصفها «مسألة رأي آخر» في السوق الحرة للأفكار. وهكذا يعرض يارون لندن، الشخصية الإعلامية اليسارية وأحد صنّاع الرأي، ملاحظتَه عن الإسلام والديمقراطية بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 في الولايات المتحدة، فرأى أن غياب الديمقراطية هو العامل المشترك الوحيد في أكثر من 20 بلدًا، تفوق نسبة المسلمين فيها الـ 85 في المئة وفي 20 دولة أخرى يمثل المسلمون 50 في المئة من سكانها كحد أدنى. وفقًا للندن، صحيح أن تلك الدول تشهد اختلافات شاسعة في اللغة والانتماء الإثني والتفاوتات الاجتماعية، إلا إنه لا بد من مواجهة حقيقة، وإن لم تكن صائبة سياسيًا، ألا وهي أن هناك علاقة بين الإسلام والافتقار إلى الديمقراطية وأن «دين محمد ينشئ ثقافة تملك أجسامًا مضادة قوية تقاوم الديمقراطية»(34).

لماذا تترسّخ وجهة النظر هذه بقوة، ولماذا تتسلّل الآراء الازدرائية نحو العرب إلى المجتمع الإسرائيلي؟ إذ بينت دراسة شاملة عن تمثيل العرب في المجتمع الإسرائيلي - في الإعلام والخطاب العام والأدب وقصص الأطفال والكتب المدرسية والمسرح والسينما وفي الاستقصاءات - أن التمثيل غاية في السلبية ويجري اعتماده في سن مبكرة؛ أما من الناحية التاريخية فبدأ مع الاستعمار اليهودي في فلسطين(35). وفي حين كشفت الدراسة تغلغل تمثيلات العرب الازدرائية في المجتمع الإسرائيلي، افتقرت الدراسة إلى التحليل التاريخي،

---

(33) Ofer Shelah, «Democracy Is not for Arabs,» *Maariv*, 1/2/2012.

(34) Yaron London, «Islam, Authoritarianism, and Terror,» (Ynet, 30 October 2011), on the Web: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-1260228,00.html>.

(35) Daniel Bar-Tal and Yona Teichman, *Stereotypes and Prejudice in Conflict: Representations of Arabs in Israeli Jewish Society* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005).

وبالتالي، لم تعرض إلا فهمًا محدودًا لجذور هذه التمثيلات. واستخدم الباحثون إطار تحليل الصراعات لتفسير نتائجهم، مرتكبين خطأ شائعًا في هذا المجال، حيث يجري اعتماد التحليل المتّسق لطرفي الصراع، بينما أُهمل السياق التاريخي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ثمة وسيلة ممكنة واحدة للإجابة عن السؤال في شأن انتشار التمثيلات السلبية عن العرب في المجتمع الإسرائيلي هي التساؤل عما إذ كان الوضع سيختلف في سياق استعماري. فبغضّ النظر عن المنظور الأيديولوجي والنظم التبريرية للاستعمار، ألا يمكن للمستعمرين الآتين من بلدان أجنبية الاستيلاء على السلطة وتأسيس وطن حصري لهم على تلك الأراضي، بينما يحتفظون بآراء إيجابية عن السكان الأصليين؟ وكيف يستطيع المستعمرون التوفيق بين هذه العملية والكرامة الإنسانية للسكان الأصليين؟ وإذا كان المستعمرون الصهيونيون يرون في الفلسطينيين المحلّيين عقبة تعوّق مشروع إنشاء دولة يهودية، كيف يمكن للإسرائيليين تجنّب الآراء السلبية في الفلسطينيين؟ وكيف يمكن تأطير مقاومة السكان المحليين للاستعمار بوصفها إرهابًا ووحشية كما هو الحال في الأدغال؟ تقدّم تأملات ألبير ميمي في شأن الدينامية الاستعمارية إطارًا يتيح استكشاف تلك المسائل. إذ رأى ميمي أن العنصرية الاستعمارية «مؤلّفة من ثلاثة مكونّات أيديولوجية: المكوّن الأول هو الفجوة بين ثقافة المستعمِر وثقافة الخاضع للاستعمار؛ أما المكوّن الثاني فيتضمّن استغلال هذه الفروق لمصلحة المستعمِر؛ في حين أن المكوّن الثالث هو استخدام هذا الاختلاف المفترض بوصفه معايير لحقيقة مطلقة»[36]. فتطرح إسرائيل نفسها بأنها ديمقراطية ودبلوماسية وعقلانية من خلال تمسّكها بمزاعمها التي ترى العرب والفلسطينيين «مختلفين» عن الغرب، إلى درجة «يعجزون» فيها عن تحقيق الديمقراطية من ناحية، وتصويرها العرب عاجزين عن قبول الديمقراطية ويتّسمون بالعنف ثقافيًا من ناحية أخرى.

أرى أن عنف دولة إسرائيل جزءٌ لا يتجزأ من الصهيونية، وضروري لبلوغ

---

(36) David Lloyd, «Israeli State of Exception,» *Settler Colonial Studies*, vol. 2, no. 1 (2012), p. 67.

أهداف المشروع وهو وسيلة لتحقيقها. وما الآراء السلبية عن العرب المترسّخة في المجتمع الإسرائيلي إلا وجه آخر للصهيونية ملازم لاستعمار الوطن الفلسطيني. أما عنف الدولة الاستيطانية الاستعمارية فتعبير عن القلق الكامن الذي لا تستطيع المجتمعات الاستعمارية تفاديه، لأنها «تعاني انعدام الأمان بسبب تملّك غير مشروع البتة»[37].

علاوة على ذلك، تولّت الصهيونية استعمار فلسطين على نحو ناشط منذ إنشائها في أواخر القرن التاسع عشر. وسلب المشروع الصهيوني بفاعلية المنازل والأراضي العربية، مع بذل جهد واضح للتشريد بدرجات متفاوتة. وفي الحقيقة، يرى كثيرون من يهود إسرائيل أفعال إسرائيل في الضفة الغربية (أفعال «المستوطنين») مجرّد عملية سلب.

السؤال هنا، هل تستطيع الصهيونية تكوين مجموعة آراء مختلفة عن العرب؟ فتصوير العرب بوصفهم متخلّفين وغير قادرين على تحقيق الديمقراطية من شأنه أن يمكّن الإسرائيليين من الاحتفاظ بسلطة استعمارية بوصفها وطنًا متفوّقًا وحديثًا في الشرق الأوسط. وهكذا تضع الآراء الإنسانية الإيجابية المعقّدة عن العرب الأفراد الإسرائيليين والمجموعات الإسرائيلية، على نحو أو آخر، في صراع مع العقيدة الصهيونية. وهناك من سيدّعي أنه كان في وسع الصهيونية أن تكون مختلفة لو أن العرب تعاونوا، بينما يرى آخرون «أنه لم يكن لدينا ببساطة أي خيار تاريخي آخر». وفي ما يأتي، ستتناول الدراسة كيف يحسم صنّاع الرأي الذين يميلون إلى اليسار، هذه المواقف المختلفة، في ما يتعلق بالديمقراطية في العالم العربي.

ثالثًا: السلام الديمقراطي ودعم الديمقراطية في العالم العربي

عبّر بعض الشخصيات العامة عن الإعجاب بالتظاهرات والتغييرات في العالم العربي، بل رأى في التغيير فرصة لتحسين علاقات إسرائيل بالعالم العربي، فيما عبّر آخرون عن دعم التحوّل الديمقراطي.

---

(37) Lloyd and Pulido, p. 797.

سنتناول هذه الآراء في سياق الافتراضات الرئيسة لنظرية السلام الديمقراطي من دون نسيان واقع إسرائيل الاستعماري الذي أنتج الآراء المتجذّرة عميقًا عن المجتمعات العربية، التي ذكرتْ آنفًا، فتبين على ما يبدو، أن الديمقراطية الحقيقية في هذه المجتمعات تتناقض والمصالح الاستعمارية الإسرائيلية.

ترى نظرية السلام الديمقراطي التي طُرحت في تسعينيات القرن العشرين، أن الديمقراطيات لا تخوض الحروب بعضها ضد بعض[38]. وتلقى النظرية بعض الاهتمام بسبب تداعياتها لحل الصراع الدولي. وطُرحت بناء على بحث تجريبي تناول الحروب بين الدول منذ عام 1815 وادعت أنها تثبت نتيجة تجريبية جوهرية هي أن «الديمقراطيات نادرًا ما تخوض الحرب الواحدة ضد الأخرى». وعلى الرغم من النواقص المنهجية المتعلّقة بالتعريفات العملية لـ «الحرب» و«الديمقراطية»، واجهت النظرية نقّادها بتحدّ كبير. وفسّرت النظرية النتائج التجريبية بمصطلحات مثل الاحترام والثقة التي تحظى بها الديمقراطيات بعضها تجاه بعض، والقواعد الداخلية لحل الصراعات في ما بينها، والمؤسسات الديمقراطية المسؤولة أمام الجمهور ومجموعات المصالح وتوافر المعلومات التي تحول دون شن هجمات مباغتة.

لم يكن تحدّي النظرية الأكثر إقناعًا مستندًا إلى النقد المنهجي فحسب، بل قام على الجدل أن التفسيرات النظرية لا تحتمل الاختبار التجريبي[39]. حتى لو قبل المرء هذا التحدي، يبقى النقاد بحاجة إلى عرض تفسيرهم النظري للنتائج التجريبية. إن التفسير البديل هو أن السلام تحقّق بين الديمقراطيات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الهيمنة الأميركية وضغط الولايات المتحدة وقدرتها على المحافظة على السلام في معسكرها[40].

على الرغم من النواقص المنهجية والانتقادات النظرية، اخترقت نظرية السلام الديمقراطي الخطاب العام في شأن الحرب والسلام. لا شك في أنها

---

(38) Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*, with the Collaboration of William Antholis [et al.] (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993).

(39) Sebastian Rosato, «The Flawed Logic of Democratic Peace Theory,» *American Political Science Review*, vol. 97, no. 4 (November 2003), pp. 585-602.

(40) المصدر نفسه.

تلائم جيدًا مفهوم الحرب لتحقيق التغيير الديمقراطي مثل الحرب على العراق، مع افتراض أنه إذا عمّت الديمقراطية أرجاء الشرق الأوسط فستحلّ دول المنطقة صراعاتها على نحو سلمي.

يتعلق هذا الجدال بالآراء الإسرائيلية في عملية التحوّل العربي؛ إذ جادل بنيامين نتنياهو أنه كي يثبت السلام، تحتاج الدول إلى أنظمة ديمقراطية. وبدا أن إسرائيليين كثيرين آخرين يؤيدون هذه النظرية. ينقسم القادة السياسيون والمحللون الأمنيون والباحثون الإسرائيليون الذي أطلقوا تصريحات منسجمة مع نظرية السلام الديمقراطي قسميْن: شجّع القسم الأول التغيير الديمقراطي في العالم العربي، لكن اقتصر هذا التشجيع ضمنًا على ذلك النوع من الديمقراطية الذي يضع البلاد في المعسكر المؤيد للأميركيين وفي السياق العربي - الإسرائيلي في معسكر تحقيق السلام مع إسرائيل. في حين ادعى القسم الثاني أن التغييرات في العالم العربي غير ديمقراطية.

أصبحت شعارات الانضمام إلى «معسكرنا» أو «أن تصبحوا مثلنا» أو قبول إسرائيل دولة يهودية، الإشارات التي كان يبحث عنها الإسرائيليون المؤيدون للتغييرات الديمقراطية في الدول العربية. وهكذا يستند تأييد تسيبي ليفني للتغيير الديمقراطي إلى الافتراض أن الدول الديمقراطية ستكون «معنا». وتعليقًا على الشبان العرب الذي نزلوا إلى الشوارع، قالت ليفني: إن «إسرائيل تمثل القيم نفسها التي يناضل [هؤلاء الشباب] من أجلها ... الحرية واقتصاد أفضل وحياة أفضل للشباب. لذا نأمل ألا تكون إسرائيل عدوًا لهم»[41].

كتب عوديد عيران (Oded Eran) (مدير معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب وسفير إسرائيل الأسبق في الأردن): إن إسرائيل يجب أن تدعم «عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي، لأنه في المدى البعيد، عندما يحظى الشعب العربي بمستوى تعليمي أعلى وينعم بمساواة بين الجنسين وبمستوى معيشة أفضل، سيقبل بوجود إسرائيل أكثر مما تقبله الجماهير الجاهلة والمندفعة

(41) مقابلة مع تسيبي ليفني وبرنارد هنري ليفي، تولى المؤلف تحرير نص المقابلة، انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.youtube.com/watch?v=vPrKV172dVY>.

(التي نراها حاليًا)[42]. ويرى إيهود عيران من جهة أخرى أن «الربيع العربي» يتيح فرصة لتغيير صورة المنطقة العربية، من صورة «الأدغال» التي تكون إسرائيل فيها «الفيلا» والعرب خانعين ومتخلّفين (الذي يكون السلام معهم محفوفًا بالخطر) إلى منطقة تنعم بقوة داخلية وحيوية. وبطريقة مماثلة، هناك احتمال كبير أن تتغير الآراء العربية عن إسرائيل، لأن أي اتفاقات مستقبلية مع إسرائيل يجب أن تحظى بالدعم العام، ولأن الجيل الجديد من العرب يتحدّى التقاليد القديمة[43].

يجب أن يؤدي التغيير الديمقراطي في العالم العربي، الذي يستحق الدعم الإسرائيلي، إلى تحسين العلاقات مع إسرائيل. ويلخص الصحافي الأميركي ديفيد إغناطيوس (David Ignatius) تلك المسألة جيدًا، حين يدّعي أن أغلبية المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون أن «العلاقات بالعرب ستسوء تدريجًا، ربما لعقود عدة، قبل أن تتجذّر الديمقراطية حقًا، وربما عندئذ، يكون الجمهور العربي جاهزًا لقبول الدولة اليهودية[44]».

أما المجموعة الثانية فتمثل الرأي الذي طرحه رئيس الوزراء نتنياهو، أي الدعم التام للديمقراطية، وبين مرارًا أن «الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضًا»، وعارض التنازل عن أراضٍ لأنظمة غير ديمقراطية، على أساس أنه لا يمكن الوثوق بها[45]. لذلك ليس مستغربًا إعلانه أن «مصر التي تؤمن بالقيم الديمقراطية لن تشكّل أبدًا تهديدًا للسلام. على العكس من ذلك، فإذا كنا قد تعلمنا شيئًا من التاريخ الحديث، فهو أنه كلما تعزّزت أسس الديمقراطية، تعزّزت أسس السلام. إن السلام بين الديمقراطيات متين والديمقراطية تعزّز السلام»[46]. غير أن المشكلة هنا مختلفة، ووفقًا لأحد المعلقين في صحيفة هآرتس «لا يثق نتانياهو بقدرة العرب على تأسيس ديمقراطيات. ويرى أن العالم العربي لا يتقدّم نحو الديمقراطية بل في

---

(42) Oded Eran, «Shocks in the Middle East and their Effects on Peace,» *Yisrael Hayoum*, 21/1/2011 (Hebrew), on the Web: <http://www.israelhayom.co.il/site/newsletter_opinion.php?id=5496&newsletter=31.01.2011>.

(43) Eiran, «The Arab Spring,» on the Web: <http://pij.org/details.php?id=1414>.

(44) David Ignatius, «Israel's Arab Spring Problem,» *Washington Post*, 6/7/2012.

(45) Avi Shlaim, «An Israeli Spring?,» *Spectator* (25 February 2012).

(46) خطاب نتنياهو في الكنيست في 2 شباط/ فبراير 2011: Israeli Frontline (Website), 5 February 2011: <http://www.israelifrontline.com/2011/02/netanyahus-speech-whither-egypt.html>.

الواقع، يتقهقر إلى الخلف»[47]. لذلك، صحيح أن نتنياهو يدعم فكرة الديمقراطية في مصر، لكنه يرى أن البلاد تتقهقر إلى الخلف - بعيدًا عن الديمقراطية.

مثال آخر هو عاموس يادلين الذي يتبنّى وجهة نظر أكثر تمايزًا ودقة، فهو معجب باستعداد الجماهير للتضحية من أجل الديمقراطية، لكنه يرى أن ما بدأ ربيعًا عربيًا انتهى بقوى إسلامية. لذا لم تكن تلك ثورة أدّت إلى الديمقراطية، لذا يجب أن يثبت العالم العربي أنه قادر على تحقيق الديمقراطية. ومرّة أخرى، تحظى الديمقراطية في العالم العربي بالدعم الخطابي، إلا أن الديمقراطية ليست ما يحدث حاليًا. ومن ناحيته، عبّر شلومو أفنيري عن إعجابه بالمحتجين الشباب (ولا سيما باستخدامهم المتقن شبكات التواصل الاجتماعي)، لكنه يرى أن هؤلاء لا يمثلون المجتمع المصري: «الحقيقة القاسية هي أن ثورة ميدان التحرير كانت ثورة الطبقة الوسطى المتعلّمة التي لا تمثل أغلبية المجتمع المصري»[48]، لكن المجتمع المصري متخلف ومتدين، اختار الأحزاب الإسلامية، لا الديمقراطية.

في رأيي، إن ما ينبثق عن منظور المجموعتيْن، هو أن المسألة الرئيسة عن عملية التحوّل العربي ليست مسألة الديمقراطية، بل إمكان التحول من أنظمة استبدادية إلى ديمقراطيات أن يجعل دولة عربية تخضع، أم لا، للهيمنة الأميركية، وإمكان النظام الجديد أن يقبل عقد صلح أو يحافظ على سلام (قائم) مع إسرائيل. هذه بالطبع حسابات مشروعة مستندة إلى الأنموذج الواقعي. وطرح موشي أرينز، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، ذلك صراحة: «يُصنع السلام مع الطغاة»، وقصد بالطبع السلام مع الطغاة العرب الذين يلبّون شروط إسرائيل. ويذكّر قرّاءه طبعًا بـ «الحقيقة المزعجة» كون إسرائيل توصّلت إلى عقد السلام مع طاغيتين - في مصر والأردن. ثم يقول صراحة: «لم تصر الحكومات الإسرائيلية أبدًا على أنها لن تتفاوض إلا مع حكومة عربية منتخبة ديمقراطيًا. ربما الافتراض الضمني هو أن الأسهل لحكومة دكتاتورية تلبية شروط إسرائيل الأساسية، إلا أن ذلك يكاد يكون مستحيلًا لحكومة منتخبة ديمقراطيًا»[49].

---

(47) Barak Ravid, «Netanyahu: Arab Spring Pushing Mideast Backward, not Forward,» *Haaretz*, 24/11/2011.

(48) Shlomo Avineri, «Spring but not European Style,» *Haaretz*, 16/12/2011.

(49) Moshe Arens, «Can Israel Only Make Peace with Dictators?» *Haaretz*, 1/2/2011.

إذًا، يبدو أن دعم الديمقراطية خطابيًا يُخفي أهدافًا مختلفة ويعتمد على موقف الديمقراطيات الجديدة من إسرائيل. ويهدف هذا الخطاب إلى اظهار صورة ذاتية متنوّرة جديرة بالفيلا. فمن الصعب رؤية الدولة نفسها ديمقراطية متنوّرة وفي الوقت نفسه ضد الديمقراطية - حتى إذا كانت تلك الديمقراطية لا تعزّز مصالح إسرائيل الوطنية. إنه هدف نبيل تدعمه الشعوب المتنورة كلها. ولتجنب هذا التناقض، هناك من لا يؤيدون الديمقراطية في العالم العربي إلا إذا كانت تعني أن النظام الجديد «معنا»، وأولئك الذين يدّعون أن «هذه ليست ديمقراطية حقًا». وفي كلتا الحالين التناقض محسوم.

رابعًا: تداعيات عملية التحول العربي على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني

يتطرّق هذا المبحث إلى كيفية تأثير عملية التحوّل العربي في آراء الإسرائيليين بمستقبل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، حيث تتأثر رؤية الإسرائيليين بما يحدث في العالم العربي. وهذه الرؤية، كما حاولت توضيحها، تتأثر بدورها بالوقائع السياسية - مثل مشروع إسرائيل الاستعماري والحروب التي تلت ذلك والمجالات الضيقة للتفاعل بين العرب واليهود في فلسطين التاريخية وأماكن أخرى. ليست هذه الدراسة محاولة لصوغ سلسلة تحليلات سببية. إن السلوك السياسي والأمن القومي أكثر تعقيدًا من عملية وضع مسارات سببية تحدّد طريقة تطورها؛ إذ تتفاعل التمثيلات الاجتماعية مع التطورات السياسية وتتأثر بالإعلام العالمي والتدفق الحر للمعلومات والتطورات الاستراتيجية الرئيسة وغيرها من التطوّرات. لكن ما أودّ تأكيده هو أن هناك نقطة انطلاق سببية أعتبرها نقطة انطلاقي في هذا التحليل. إسرائيل هي حصيلة مشروع استعماري وضعته الصهيونية بمساعدة الدول الغربية، وهي أداة استمرار استيطان استعماري لا هوادة فيه. ومن دون نقطة الانطلاق هذه من الصعب فهم تعقيد رؤية إسرائيل لعملية التحول العربي وليس من السهل تفسيرها، وشرح كيف تشكّل هذه التصوّرات سياساتها في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

بالفعل، إذا كان حجر الأساس الطارئ في عملية صنع إسرائيل السلام مع الفلسطينيين هو قبول إسرائيل بوصفها دولة للشعب اليهودي، فلا بد من رصد

سياق تاريخ تأسيس إسرائيل، ما يُتيح فهمًا فعليًا لسبب تحفيز هذا الشرط. فهذا الشرط ليس تكتيكيًا، بل هو متجذّر في إدراك المجتمع الإسرائيلي أن دولته أنشئت على وطن آخرين. وكما أشير أعلاه، تشعر المجتمعات الاستيطانية الاستعمارية بقلق دائم في ما يتعلق بافتقارها إلى موطن أصلي. وفي حالة إسرائيل، لاحظ أورن يفتاحئيل (Oren Yiftachel) وجود «أسطورة مهيمنة ولدت مع الصهيونية هي أن الأرض ملك الشعب اليهودي. وتطور شكل حصري من القومية الإثنية لتحويل اليهود المهاجرين إلى سكان أصليين وإخفاء وجود شعب فلسطيني على الأرض قبل وصول اليهود الصهيونيين، أو تهميشه»[50]. إن المطالبة الصهيونية باعتراف الفلسطينيين بإسرائيل دولة يهودية متأصلة في الحاجة إلى الاعتراف بحقهم المزعوم بملكية أرض فلسطين كسكان أصليين بغية حسم قلق عدم الانتماء.

فهم بعض القادة الصهيونيين باكرًا، خصوصًا المؤرخين التنقيحيين، الأسلاف الأيديولوجيين لحزب الليكود الحالي، شرط قبول شروط إسرائيل - المعبّر عنه حاليًا بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. وأدركوا أن ذلك الاعتراف سيحقّق بعد إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين بالقوة، وليس بالإقناع أو بالتفاوض.

في دراسة مهمة بعنوان «الجدار الحديدي»، يشرح زئيف فلاديمير جابوتنسكي فلسفة الاعتراف القسري[51]. وهذه الدراسة، مصدر استعارة «الجدار الحديدي»، شائعة الاستعمال في الخطاب السياسي في إسرائيل، وأساس في الفكر السياسي التنقيحي، بما في ذلك في الدعوة التي يعتمدها حزب الليكود وفي ممارسته أيضًا.

يرى جابوتنسكي أن العرب، شأنهم شأن جميع الشعوب الأصليين، لن يقبلوا استعمار أرضهم (كما يقول)، وسيقاومون الاستيطان الاستعماري لأن «كل شعب أصلي في العالم يقاوم المستعمِرين ما دام هناك أمل ولو ضئيل، في التمكن من التخلص من خطر خضوعهم للاستعمار. وهذا ما يفعله العرب في فلسطين وما سيدأبون على القيام به ما دام هناك بصيص أمل بأنهم سيتمكنون من

---

(50) Oren Yiftachel, «Democracy or Ethnocracy: Territory and Settler Politics in Israel/ Palestine,» *Middle East Report*, vol. 207 (1998), p. 9.

(51) انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.marxists.de/middleeast/ironwall/ironwall.htm>.
للحصول على نسخة كما نقلها ونقحها ليني برينر. نشر المقالة في الأصل في عام 1937:
Vladimir Jabotinsky, «The Iron Wall (We and the Arabs),» *Jewish Herald* (26 November 1937).

منع تحويل «فلسطين» إلى «أرض إسرائيل»[52]. لكنه يرى أيضًا أنه حتى إذا استمرّوا في مقاومتهم، يمكن التوصّل إلى اتفاق، إلا أنه يستحيل أن يكون ذلك الاتفاق طوعيًا من السكان الأصليين. إذًا، كيف يمكن التوصل إلى ذلك الاتفاق؟ يجيب جابوتنسكي: إن «الطريقة الوحيدة لبلوغ هذا الاتفاق هو الجدار الحديدي، أي سلطة قوية في فلسطين لا تكون قابلة للإذعان لأي ضغط عربي. بعبارة أخرى، تكمن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاق في المستقبل، هي التخلي عن أي فكرة تنطوي على السعي إلى عقد اتفاق في الوقت الحاضر. يرمز «الجدار الحديدي» إلى الخوف المستمر الذي يشعر به المشروع الاستعماري الاستيطاني. ويبدو أن هذه المقاربة الأيديولوجية هي التي توجّه الحكومة الإسرائيلية الحالية وأن عملية التحول العربي عززت فلسفة هذه المقاربة. إذا حذفنا العبارتيْن الصريحتيْن والصادقتيْن في كلام جابوتنسكي: «الاستعمار اليهودي» و«المقاومة العربية»، فسنجد مطابقة واضحة بين المبادئ التوجيهية المطروحة في «الجدار الحديدي» والسياسة الراهنة.

في مقابلة حديثة مع موشيه يعالون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أجرتها صحيفة هآرتس في 1 كانون الثاني/ يناير 2011، قال ردًّا على سؤال عن برنامج الليكود السياسي في شأن حلّ الدولتين: «يسأل الناس عن الحلّ، هذا ليس السؤال الصحيح. من الصعب التحدث عن حل. يجب أن نتحدث عن إدارة الصراع ... متى سيحلّ السلام؟ لنتأمل في الجدار الحديدي لجابوتنسكي، حتى يدرك آخر أعدائنا أننا هنا إلى الأبد. إننا نحقق ذلك بالصمود لا بالانسحابات. وحتى ذلك الحين يجب العيش وفق تسوية موقتة لا نسيطر فيها عليهم ... ينعمون بالاستقلال السياسي. ربما تسمّيه استقلالًا أو حكمًا ذاتيًا أو دولة أو الإمبراطورية الفلسطينية الجديدة»[53]. كذلك أبلغ نتنياهو في مقابلة معه نشرتها هآرتس في حزيران/ يونيو 2012 أن الصراع مع الفلسطينيين «غير قابل للحلّ لأنه لا يتعلق بالأرض... إن جذور الصراع في مكان مختلف تمامًا. وبانتظار اعتراف أبو مازن بإسرائيل بوصفها دولة يهودية، ما من طريقة للتوصّل إلى اتفاق»[54]. إلا أن الصحافي

---

(52) المصدر نفسه.

(53) Jonathan Lis, «Israel's Vice PM Will Answer Haaretz Readers' Questions in Real Time,» *Haaretz*, 1/1/2013.

(54) Etgar Keret, «Netanyahu Says there's no Solution to the Israeli-Palestinian Conflict,» *Haaretz*, 15/6/2011.

واصل توجيه الأسئلة وسأل عن خطة عملية لتعزيز «عملية السلام». فرد نتنياهو فورًا قائلًا: «الخطة العملية لتعزيز عملية السلام هي تأكيد هذا في كل فرصة».

هكذا يُعد تعذّر حلّ الصراع مسألة أيديولوجية واستراتيجية ومحسوبة. ولدى مقارنة هذه الاستراتيجية مع توجيهات جابوتنسكي بعيدة المدى، التي تكمن في التخلي الآني عن البحث عن اتفاق، للتوصل إلى اتفاق، يجب أن تواجه العرب بجدار حديدي حتى يستسلموا.

وفقًا لهذه الآراء، سيتحقّق السلام مع الفلسطينيين عندما يقبل الفلسطينيون شروط إسرائيل، خصوصًا لأنها تتعلق بحقوق الشعب اليهودي في تأسيس دولة يهودية في فلسطين، وهذا ما يدّعي جابوتنسكي أنه من المذل جعل الفلسطينيين يقبلونه طواعية. وفقًا لهذا المنطق، إذا عزّزت عملية التحول العربي قوة الفلسطينيين، سيتعين على إسرائيل تكثيف مواجهتها وضمان الهيمنة - من خلال وسائل عدة كرفع وتيرة النشاط الاستيطاني وإعادة تثبيت الردع في غزة أو ربما جعل الحياة لا تحتمل لملايين الفلسطينيين - قبل موافقة الفلسطينيين على شروط إسرائيل.

هذا الفهم لتأثير عملية التحول العربي في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني متوافق مع تحليلات كثيرة تناولت هذا الموضوع؛ إذ أشار المراقبون إلى تنامي شعبية الليكود وتراجع اليسار الإسرائيلي منذ بدء عملية التحول العربي. وفي مناخ يحجم فيه الفلسطينيون (والعرب عمومًا) عن قبول شروط إسرائيل للجدار الحديدي، عندها على وجه التحديد يجب تطبيق سياسات الجدار الحديدي. وبما أن اليسار يعجز عن تصوّر اتفاقات مع القوى الإسلامية، يصبح منطق الجدار الحديدي هو البديل القابل للحياة.

يُرينا تحليل آري شافيت، أحد أكثر المعلّقين الصحافيين تأثيرًا في إسرائيل[55]، أن بعد سقوط الرئيس مبارك في مصر وانتخاب مرسي «أصبح الإسرائيليون مقتنعين تمامًا أن الجوار التي يعيشون فيه هو جوار متشدّدين دينيين لن يتسامحوا مع بلدنا أبدًا. إذ هتفت الغرائز السليمة لأمة ليست غبية بأن ما كان قد ولّى إلى غير رجعة، وأن السلام القديم، وهو خيبة بحد ذاته، انتهى». ورأى أنه لهذا السبب، مات اليسار الإسرائيلي مرة أخرى. أما ألوف بن، الصحافي والكاتب ورئيس

---

(55) Ari Shavit, «The Folly of Israel's Center Left,» *Haaretz*, 27/12/2012.

تحرير صحيفة هآرتس، فيعتقد أن نتنياهو حوّل «الاضطراب الإقليمي» إلى فرصة سياسية[56]. كيف فعل ذلك؟ يبلغ رئيس الوزراء الجمهور الإسرائيلي أنه «ثبت الآن من دون أدنى شك أنه لا يوجد من نتحاور معه ولا شيء نتحدث عنه، وأن أي أرض تخليها إسرائيل تصبح في النهاية قاعدة لهجمات إرهابية ضدّها - كما يحدث حاليًا في سيناء». هكذا انتهت عقيدة اليسار القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام. ولا بد من التوضيح أن المعادلة التي يكرّرها اليمين: «لا يوجد من نتحاور معه في الجانب الآخر»، أي إنه لا يوجد فلسطينيون مستعدّون للتفاوض، تحمل معنىً أيديولوجيًا محدّدًا، وتعني أنه لا يوجد أحد في الجانب الآخر يعرب عن الاستعداد لقبول شروط إسرائيل كما يحدّدها التنقيحيون.

هناك تقويم سائد على نطاق واسع يفيد أن عملية التحول العربي تزيد من صعوبة تحقيق السلام مع الفلسطينيين والعرب عمومًا؛ إذ ترى الباحثة أنات كورتس (Anat Kurz)، التي كتبت عن تأثير الربيع العربي في الصراع الإسرائيلي - العربي، أن إدارة الصراع (لا حسمه) يجب أن يكون هدف إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لأنه لا أمل في تحقيق اختراق[57]. وعلى الأرجح، لن تقدّم إسرائيل أي تنازلات إقليمية بسبب البيئة الأمنية الجديدة المرتبطة بصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، وسيكون الفلسطينيون أكثر حزمًا تجاه إسرائيل استجابة للمشاعر الشعبية، كما ستكون الحكومات العربية الإسلامية الجديدة أقل ودًّا معها. وعلى الأرجح، لن يطلق الغرب مبادرات جديدة في هذه البيئة الجديدة. وفي موجز التقرير لمؤتمر هيرتسيليا السنوي الثاني عشر، في شأن مسائل الأمن القومي الإسرائيلي، وعنوانه «في عين العواصف: إسرائيل والشرق الأوسط»، كتب محرّرو التقرير أن «تحويل الشرق الأوسط إلى معقل للإسلام السياسي الراديكالي بدعم الجماهير العربية يضع حدًّا لتوقعات تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية ويحول دون التعاون في وضع خطط استراتيجية مع دول رئيسة في المنطقة»[58].

---

(56) Aluf Benn, «Springtime for the Israeli Right as Well,» *Haaretz*, 16/12/2011.

(57) Anat Kurz, «The Arab Spring and the Israeli-Palestinian Arena,» in: Guzansky and Heller, eds., p. 67.

(58) Danny Rothschild and Tommy Steiner, «The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of the Storms,» (Summary Report of the Annual Herzliya Conference: The Balance of Israel's National Security, Herzliya, Israel, 30 January - 2 February 2012).

خلاصة

تتسم الآراء والتصوّرات الإسرائيلية في عملية التحوّل العربي بالتعقيد. واستخدمت المؤسسة الأمنية التي عهد إليها تقويم مصالح إسرائيل الوطنية أنموذجًا واقعيًا ضيقًا عند تحليلها التحوّلات الرئيسة عبر الشرق الأوسط. وتتأثر آراء الإسرائيليين وتصوراتهم عن الحوادث على نحو شديد بالتمثيلات الثقافية الإسرائيلية عن العرب التي تطوّرت بوصفها جزءًا لا يتجزأ من مشروع الصهيونية الاستيطاني الاستعماري. وتؤدي التقويمات الأمنية والتصورات الثقافية معًا إلى الاعتماد على فلسفة «الجدار الحديدي» مع العرب، وهو بديل شعبي من مفاوضات السلام وقابل للحياة بالنسبة إلى كثير من الإسرائيليين.

إن ردات فعل الإسرائيليين على عملية التحول العربي مفهومة إذا استخدم المرء منظور الأنموذج الصهيوني (أي الاستعماري) الذي يتسبّب بتشويه الآخر واستبدال المصدر الحقيقي لمشاعر القلق والمخاوف الذي يكمن في سلب أرض الآخرين بالخوف من «الفيلا في الأدغال». وتفسّر هذه المخاوف ومشاعر القلق الاستعمارية دعمَ الطغاة ووضع افتراضات ثقافية محدّدة تلامس العنصرية، إن لم تكن عنصرية سافرة ضد السكان الأصليين والقلق من تغييرات ديمقراطية حقيقية في «المجاورة القاسية».

يُنظر إلى الإسرائيليين خارج هذا الأنموذج بأنهم متورّطون في صراع لا نهاية له، يكلّفهم، ويكلّف ضحاياهم خصوصًا، ثمنًا بشريًا باهظًا. إن الهدف الذي يسعى التنقيحيون إلى تحقيقه - إرغام العرب على قبول شروط الاستسلام التي تريدها إسرائيل - لا يمكن تحقيقه ويؤدي إلى التشاؤم الذي يحس به الجميع.

هل توجد طريقة للخروج من هذا الشرك ؟ أجل هناك مخرج، إلا أن هذه قصة أخرى.

القسم الثاني

إعادة تصوّر المشروع الوطني الفلسطيني

الفصل الثامن

تجاوز الانقسام الفلسطيني
الخيارات السياسية والضرورات الوطنية

ليلى فرسخ

ظل واقع الانقسام الفلسطيني محبِطًا تمامًا لبعض الوقت. وكان أوضح تجلياته الشقاق بين حماس وفتح منذ عام 2007 الذي تكرّس على الأرض في الفصل بين غزة والضفة الغربية الذي أنشأته إسرائيل منذ عام 1991. وعلى الرغم من المحاولات المنوعة للمصالحة بين الطرفين السياسيين الرئيسَين، إلا أن السلطة الفلسطينية بقيت قائمة في رام الله، واستمرت حماس في حكم قطاع غزة. لكن الربيع العربي واتفاقات المصالحة الثلاثة الموقعة بين حماس وفتح منذ عام 2011، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، التي سُمّيت عملية «عمود السحاب» (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012)، كل ذلك لا يبدو أنه نجح في دفع الطرفين إلى ردم فعلي للفجوة السياسية بينهما. وكان نجاح حماس في صدّ الهجوم الإسرائيلي وإعادة تأكيد الحق الفلسطيني في المقاومة المسلحة عزز دعمها السياسي بين الفلسطينيين ومكانتها الوطنية والإقليمية. أما زيارة خالد مشعل التاريخية إلى قطاع غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2012، فأكدت صعود نجمه باعتباره الوجه الجديد للحركة الوطنية الفلسطينية، من دون النجاح في دفع فتح إلى الجلوس معه لتحديد شروط الحقبة السياسية الجديدة.

الانقسام الفلسطيني ليس محصورًا في نطاق القيادة السياسية فحسب، بل تكرّس أيضًا جغرافيًا واجتماعيًا منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993. تشظى

فلسطينيو الضفة الغربية على أراضيهم بفعل ما يزيد على 99 نقطة تفتيش، واحتُجزوا في ما يزيد على ثماني مناطق سكنية رئيسة شبيهة بالبانتوستانات التي كانت في جنوب أفريقيا[1]. ولم يكن في استطاعة فلسطينيي الضفة الغربية الوصول إلى غزة التي حوصرت منذ عام 2006. كما لم يسمح للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بالذهاب إلى الأراضي المحتلة أو بالحفاظ على الروابط الاقتصادية مع تلك الأراضي، وهي الروابط التي تعززت بين عامي 1970 و1990. وكانت علاقتهم باللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية تمر بشكل رئيس عبر وسائط التواصل الاجتماعي حيثما أتيح ذلك. أما الفلسطينيون في الشتات، في أوروبا أم في الولايات المتحدة أم في العالم العربي، فحافظوا على تماسٍ بفلسطين عبر نشاطهم أو بقوا صامتين. ومن الناحية السياسية، ظلّت مكوّنات الشعب الفلسطيني المختلفة عاجزة عن إسماع صوتها على نحو جماعي منذ آخر لقاء للمجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1988.

في ضوء هذا الواقع المستمر، تسعى هذه الدراسة إلى التفكر في نوع الحلول السياسية المطلوبة من أجل التغلب على هذا الانقسام السياسي والجغرافي. وستقوم الدراسة بتحليل السيناريوات السياسية المختلفة المعروضة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي لمعرفة أيها الأقدر على حماية الحقوق والوحدة الفلسطينية. وستركز الدراسة على ثلاثة خيارات رئيسة: حل الدولتين ومفهوم الدولة الإسلامية وفكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين. الخيار الأول أقرّه إعلان الاستقلال في عام 1988 وحظي بشرعية دولية مع قبول دولة فلسطين على حدود عام 1967 كدولة غير عضو في الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. والخيار الثاني كان شعارًا أعلنته حماس وبعض الفصائل الإسلامية مثل الجهاد الإسلامي. والخيار الثالث فكرة تعود في أصولها إلى كتابات صدرت عن فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في عام 1969 وأقرها رسميًا المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1971[2]،

(1) Leila Farsakh, «Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?,» *Middle East Journal*, vol. 59, no. 2 (Spring 2005), pp. 230-245.

(2) Leila Farsakh, «The One State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict: Palestinian Challenges and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 64, no. 1 (Winter 2011), pp. 20-45.

وبقيت تمثل البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى عام 1988 واتفاق أوسلو في عام 1993.

من المهم ملاحظة أن هناك، على الدوام، توترًا عميقًا بين هذه الخيارات السياسية الرئيسة. وهذا التوتر لا ينبع ببساطة من المزاعم المرتبطة بكل خيار والقائلة إنه أفضل الخيارات لحماية الحقوق الفلسطينية ولتمثيل المكّونات الفلسطينية المختلفة، بل يكمن أيضًا في مزاعم كل خيار بأنه يجمع بين الولاء للمبادئ الفلسطينية الأساس (الثوابت الفلسطينية) والواقعية السياسية. وغالبًا ما يقصد بالواقعية الحاجة إلى الأخذ بالحسبان طبيعة الإجماع الدولي والإطار القانوني المتاحين لحل الصراع، إضافة إلى وحشية السلطة والقمع الإسرائيليين. وفي هذا الصدد، كانت المشكلة في أغلب الأحيان تحديد الحق الذي يجب أن يُعطى الأولوية باسم حماية الحقوق الأخرى كلها ويكون «واقعيًا» سياسيًا؛ هل الأولوية لحق العودة على حق الدولة، لحق الدولة - الأمة على، أو قبل، حقوق المواطنين، وهل أولويات المقيمين بلا دولة في الأراضي المحتلة مقابل أولئك الذين يعيشون في داخل أراضي 1948 أو في الشتات. حاجّ القادة الفلسطينيون السياسيون في أغلب الأحيان بأن تحديد أي الخيارات يمكن أن يكون الأفضل لحماية الحقوق الفلسطينية والوحدة الفلسطينية لا يمكن أن ينفصل عن اعتبارات تفاوت القوى أو السياسة الواقعية، وواقع التقسيم. لكن حال القضية الفلسطينية اليوم تكشف عن أن تحقيق الوحدة الفلسطينية والحقوق الفلسطينية لا يمكن أن يبقى رهينة السياسة الواقعية وينبغي ألا يكون كذلك.

المقدمة المركزية التي تنطلق منها هذه الدراسة هي أن حل الدولة الواحدة هو الأقدر على توحيد الجسم السياسي الفلسطيني، إضافة إلى حماية الحقوق الفلسطينية. كما أنه في الموقع الأفضل اليوم ليكون ممكنًا واقعيًا وإن على المدى الطويل. وأبطل هذا الحل حلّ الدولتين الذي صُوِّر على أنه واقعي سياسيًا، لكن ثبت أنه مستحيل في الواقع. كما أنه تفوّق على فكرة خيار الدولة الإسلامية التي ظلت شعارًا لم يحدد أنصاره أبدًا محتواه الفعلي، كما أن إمكاناته من المرجح أن تبهت بدلًا من أن تتعزز في إطار الربيع العربي.

لكن لا يمكن التغاضي عن التحديات التي تواجه حل الدولة الواحدة من وجهة النظر الفلسطينية. فعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت

تؤيده، إلا أنها استخدمته شعارًا في الأغلب وليس برنامجًا سياسيًا واضحًا. إن إعادة تبنّي هذا الحل اليوم كمشروع سياسي تتطلب إعادة التفكير في طرائق جديدة للنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير. وعلى نحو أكثر تحديدًا، إن التفكير في حل الدولة الواحدة يتطلب بالضرورة أن تنقل الحركة السياسية الفلسطينية وقيادتها النضالَ السياسي من نضال موجّه نحو قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى نضال يركز على الوصول إلى حقوق سياسية متساوية ضمن فلسطين التاريخية. إن التخلص من أنموذج الدولة الفلسطينية كهدف واستراتيجيا للنضال الفلسطيني من أجل تقرير المصير ليس مهمة سهلة مع ذلك. وهذا عائد إلى أن جميع الفصائل السياسية الفلسطينية، فتح أو فصائل اليسار (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب الشعب)، إضافة إلى حماس تواصل تبنّي هذا الأنموذج[3]. كما أنه يحظى بموافقة المجتمع الدولي والنظام القانوني الدولي. زد على ذلك أن إقرار حل الدولة الواحدة يتطلب اليوم صياغة استراتيجية جديدة قانونية وسياسية من أجل حماية الحقوق الفلسطينية. كما يتطلب دراسة المسائل الصعبة المتصلة بشكل الدولة ودستورها وأساسها الديمقراطي وكيفية معالجة المسألة اليهودية (أي حقوق اليهود كأفراد وجماعة ضمن الدولة الواحدة في فلسطين) بطرائق أكثر عمقًا مما كانت عليه الحالة تاريخيًا.

أولًا: حل الدولتين
الواقعية السياسية والحقوق الفلسطينية

صُوّر حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني باعتباره الحل السياسي الواقعي الوحيد؛ حلٌّ يؤسس في الإطار القانوني الدولي إلى جانب اعتبارات السياسة الواقعية. وفي الواقع، إن أساس فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين هو قرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947 الذي كان المصدر القانوني لشرعية دولة إسرائيل ولشرعية دولة فلسطين التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في عام 1988 وقُبلت كدولة غير عضو في الأمم المتحدة في عام 2012. ومن وجهة النظر الفلسطينية، استغرقت فكرة الدولة الفلسطينية أعوامًا من التحضير كي يتسنى

---

(3) انظر مقابلة مع خالد مشعل في: «Khalid Mishal: The Making of a Palestinian Islamic Leader,» (Interviewed by Mouin Rabbani), *Journal of Palestine Studies*, vol. 37, no. 3 (Spring 2008), pp. 59-73.

لأغلبية الشعب الفلسطيني قبولها كحلٍّ عملي واقعيًا وموثوقٍ سياسيًا في ما يخص الحقوق الفلسطينية.

منذ عام 1974 كانت إقامة دولة فلسطينية وسيلة سعت القيادة الفلسطينية من خلالها إلى تأكيد الحق الفلسطيني في تقرير المصير والعودة، وذلك في أعقاب حرب 1967. وعلى الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل السياسي الفلسطيني الرئيس، حدّدت في الأصل هدفها في عام 1964 على أنه تحرير كامل فلسطين، وفي عام 1971 عن طريق إنشاء دولة ديمقراطية تضم المسيحيين واليهود والمسلمين، إلا أنها تخلّت في الواقع عن هذه الفكرة لأسباب سياسية منوّعة[4]. ففي عام 1974، في الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني، تبنّت منظمة التحرير رسميًا هدفًا لها ليس هو مجرد التحرير أو العودة بل أيضًا «إقامة نظام وطني شعبي مكافح مستقل على كل جزء محرر من فلسطين» و«سلطة وطنية» ستواصل عملية التحرير وتؤسس «دولة فلسطينية ديمقراطية»[5].

حققت فكرة الدولة الفلسطينية أربع وظائف مهمة للنضال السياسي الفلسطيني لا يمكن إغفالها بسهولة: **أولًا**، أصبحت حاملًا للدفاع عن تقرير المصير الفلسطيني في سياق تاريخي أعطى الأولوية لسيادة الدول على حقوق الإنسان وحيث لا يمكن حماية الأفراد من دون الانتماء إلى دولة - أمة. إنه المشروع الذي سعى عبره ياسر عرفات إلى الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه في ضوء قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي أنكر وجود أي مسألة فلسطينية. فهذا القرار الذي شكل أساس مبادرات السلام كلها في المنطقة منذ حرب 1967 لم يعترف بقرار الأمم المتحدة رقم 181، ولم يشر إلى الفلسطينيين بالاسم، بل، ببساطة، باعتبارهم لاجئين بحاجة إلى حل إنساني لا بوصفهم جماعة قومية في نضال سياسي من أجل التحرر الوطني.

ثانيًا، قدمت فكرة دولة فلسطينية، وإن تكن غير معرّفة الحدود، إطارًا لتنظيم المقاومة الفلسطينية. فمنذ عام 1968 عملت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على

---

(4) Farsakh, «The One State Solution and the Israeli-Palestinian Conflict».

(5) انظر: 12th Palestinian National Council Resolutions, 9 June 1974.

إنشاء مؤسسات الدولة الفلسطينية قبل قيامها على الأرض(6)، وتصرّفت من خلال مؤسساتها السياسية المنوعة وهيكليتها الانتخابية وخدماتها الاقتصادية، باعتبارها دولة في المنفى. فالمقاتلون الفلسطينيون في لبنان والأردن إبان الستينيات والسبعينيات، إلى جانب المقاومة الفلسطينية في الضفة وغزة، وجدوا جميعهم في المنظمة تعبيرهم السياسي وحاميهم، وفي حلم الدولة الفلسطينية، مهما تكن غير محددة بدقة، هدفهم السياسي ومعنى نضالهم من أجل العودة.

ثالثًا، أصبحت الدولة الفلسطينية المستقلة وسيلة إنجاز وتحقيق الحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق العودة، والحقوق السياسية للمواطنة التي طالما أُنكرت في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى العالم العربي، والحقوق الاقتصادية في النمو والتطور. وعلى الرغم من أن مفهوم الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين كان مرتبطًا بالتسوية في شأن حقوق الأراضي الفلسطينية وليس توفير العدالة الكاملة في مسألتي النكبة والنكسة، إلا أنه ضمِن السيادة الفلسطينية، ولا يزال كثيرون يعدّون هذه السيادة الفلسطينية جوهرية لأنها وفّرت الوسيلة لجمع اللاجئين كافة - حتى ولو على جزء من فلسطين التاريخية فحسب، ولحماية المواطنين الفلسطينيين، وأن يكونوا مستقلين عن تلاعب البلدان العربية، ويعيشوا بكرامة وإن لم يكن بعدالة كاملة.

رابعًا، أصبح مفهوم الدولة الفلسطينية ثمن التسوية التاريخية الفلسطينية مع إسرائيل، والعملة الوحيدة التي يمكن استخدامها في نظام دولي أيد حق الأمم، لا الأفراد، في تقرير المصير، وأكد أن الحل الوحيد للصراع العربي - الإسرائيلي هو التقسيم (تقسيم فلسطين). في عام 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية قبولها رسميًا بقراري الأمم المتحدة 242 و181، وبالتالي قبولها رسميًا بمبدأ الأرض مقابل السلام وبحل الدولتين باعتباره الحل الوحيد للصراع العربي - الإسرائيلي. وأصدر المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الاستقلال، مؤشرًا بذلك إلى قراره إقامة الدولة على الأرض، وهي الدولة التي بناها في المنفى طوال الأعوام العشرين السابقة، والعيش بسلام مع إسرائيل.

---

(6) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997), and Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston: Beacon Press, 2006).

أدت عملية سلام أوسلو إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، ووفرت اعتراف إسرائيل بالوجود الوطني (القومي) الفلسطيني وعودة قسم من القيادة المنفية إلى جزء من فلسطين. لكن سلام أوسلو الذي مضى عليه عشرون عامًا تقريبًا أثبت أن حل الدولتين إشكالي أخلاقيًا من وجهة النظر الفلسطينية، ومستحيل التنفيذ سياسيًا من وجهة نظر عملية. وأدى إلى تشظية الشعب الفلسطيني عبر إعادة النظر في القضية الفلسطينية وحصرها بالضفة الغربية وقطاع غزة، واستبعاده الفلسطينيين الموجودين في داخل إسرائيل وفي الشتات من الحل. ومن الناحية المؤسساتية، أعطى حل الدولتين بحسب سلام أوسلو الأولوية للسلطة الفلسطينية على حساب منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني الأكثر تمثيلًا للشعب الفلسطيني. ومن الناحية السياسية، ثبت أنه نخبوي وإقصائي وليبرالي جديد؛ إذ تخلى في هذه التسوية عن حق عودة الفلسطينيين وعن وحدتهم لمصلحة الواقعية السياسية ووعد السيادة. وأوجد عمليًا بانتوستانات غير قابلة للحياة اقتصاديًا، وغير متصلة جغرافيًا، حيث لا يمكنها أن تصبح دولة ذات سيادة.

ثانيًا: الدولة الإسلامية

كان ظهور حركة حماس في كانون الأول/ ديسمبر 1987 باعثًا على بروز فكرة إقامة دولة إسلامية بوصفها وسيلة لحماية الحقوق الفلسطينية وبديلًا أكثر مشروعية من التقسيم. حاجّ قادتها بأنها أكثر تناغمًا مع ثقافة أغلبية الفلسطينيين وإيمانها. واعتبرت حماس والجهاد الإسلامي أن فلسطين أرض وقف؛ أي أرض لا يمكن امتلاكها أو القبول بتسوية في شأنها. وعرّفوا رسالتهم بأنها تحرير فلسطين التي حدّدوها بكامل المنطقة من النهر إلى البحر.

لكن من المهم ملاحظة أن فكرة إقامة دولة إسلامية ليست محورية في خطاب حماس، حيث ركزت الحركة أكثر على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وعلى أَسْلَمة المجتمع الفلسطيني. ولأنها تتبع تقاليد تفكير الإخوان المسلمين في البلدان الأخرى، ترى حركة حماس أن أسلمة المجتمع مقدمة ضرورية لأي دولة إسلامية والوسيلة الوحيدة لتحديد شكلها، لكن بياناتها وأدبياتها ظلت في الواقع غامضة ملتبسة كما هو حال أدبيات حركة الجهاد الإسلامي في هذا الموضوع؛ إذ يفهم

من الدولة الإسلامية بصفة عامة أنها متوافقة مع التقاليد الإسلامية وتطبق الشريعة وتكون جزءًا من المجتمع السياسي المسلم الأوسع (الأمة)، مع أن المفاهيم كلها الضرورية لذلك لا تزال تحتاج إلى توضيحات غير ملتبسة.

تبين تجربة الأعوام العشرة الماضية أن حماس تغير موقفها، لتصل إلى القبول بالتقسيم كحل للصراع مع إسرائيل (أو هدنة) في المدى المتوسط. وقبِل خالد مشعل عرض الأمم المتحدة في شأن فلسطين وإعلان دولة فلسطينية. وكشفت تجربة حكم حماس في غزة منذ عام 2007 عن إرادة، إن لم يكن عن توق ولهفة، للحكم والسيطرة على حساب المصالحة والتحرير الكامل لفلسطين. ويمكن للمرء أن يحاجّ بأن تجربة حكم حماس في غزة منذ عام 2007 قدمت لمحة عما يمكن أن تكون عليه دولة إسلامية، وإن لم تسمّها حماس أبدًا بهذا الاسم. وتشهد الأعوام الستة الماضية على قدرة حماس على الحكم والحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، وإن بواسطة القمع. وأظهرت حماس تكيفًا ومرونة في وجه الحصار الإسرائيلي والتزامًا بالمقاومة العسكرية. ونجحت في نطاق قطاع غزة في دمج وظائف الحكومة المسيطرة وجباية الضرائب وإدارة السكان وضبط الحدود وترويض الجماعات المقاتلة. وبغض النظر عن الطلب من السكان التقيد بالمظهر العام والولاء للتعاليم الإسلامية، لا تبدو حكومة حماس مختلفة كثيرًا عن حكومة عباس في رام الله أو أي نظام سلطوي في البلدان العربية الأخرى. إن تشريعاتها ليست بأي حال أكثر إسلامية أو ديمقراطية من تلك التي في رام الله أو عمّان.

هذا يعني أن من الأرجح أن تستبعد فكرة إقامة دولة إسلامية بعض الفلسطينيين بدلًا من أن تشمل جميع أولئك الذين يرغبون في العودة وجميع الذين يسكنون على الأرض الفلسطينية. فهي لن تعامل المسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين أو خارجها كمواطنين متساوين تمامًا. ومن شأنها أن تستبعد اليهود، حتى لو قالت حماس، كما يقول ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، أنها سوف تقبل جميع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين قبل عام 1947. هي ستقبل المسيحيين واليهود بوصفهم ذميين، وبذلك تتيح لهم الحماية لكن ليس المساواة السياسية (لن يكون بمقدورهم الحكم أو التشريع). من الناحية النظرية والأخلاقية، إن دولة قائمة على أساس الانتماء الديني تكون

رهينة التمييز ضد جميع أولئك الذين هم غير مسلمين، وتتخلى عن الحقوق المدنية وحقوق الأقليات[7].

ثالثًا: حل الدولة الواحدة

يبقى حل الدولة الواحدة هو الحل الأفضل لحماية حقوق الفلسطينيين والحفاظ على وحدتهم. فمن وجهة نظر أخلاقية، يُحاجّ أن فكرة الدولة الواحدة «أسمى» من خيار الدولتين لأنها تسمح بإحياء مفهوم السيادة الشعبية، أي المفهوم اللصيق بحق السكان الأصليين للأرض. كما أنها في الموقع الأفضل لتحقيق الحقوق الفلسطينية، المدنية والسياسية، من حل الدولتين أو الدولة الإسلامية. فهذا الحل يعترف بـ «حق العودة» كما أقره القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ويحمي هذا الحقّ، فيسمح لجميع اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم بالعودة إلى أراضيهم[8]. كما يُدخل الفلسطينيين في إسرائيل إلى المعادلة السياسية التي استبعدتهم منها عملية أوسلو، ويضمن وحدة الضفة الغربية وغزة. وطبقًا لما يقوله عمر البرغوثي، فإن حل الدولة الواحدة يوفر عدالة نسبية، إذ يمكّن الضحايا من العيش مع ظالميهم على قدم المساواة، على الرغم من الظُلم الذي وقع في الماضي[9]، ويأخذ في الاعتبار وجود اليهود ومعيشتهم على الأرض ويتيح مصالحة معهم لا على أساس التقسيم بل على أساس مبادئ شاملة قوامها المساواة السياسية والمدنية للجميع.

---

(7) لا يزال من الواجب النظر في المدى الذي ستصله حماس في تطوير مواقفها، على غرار ما فعلت الأحزاب الإسلامية في مصر وتونس التي عدلت مواقفها كثيرًا في ما يخص دور الأقليات في مجتمعاتها المعنية. تتحدث هذه الأحزاب عن تأسيس دولة إسلامية بشكل أقل مما تتحدث عن مجتمع إسلامي فيه حكومات ديمقراطية قابلة للمساءلة والمحاسبة.

(8) تبعًا لتقديرات رسمية، عدد اللاجئين الفلسطينيين اليوم 6.8 ملايين ممن فرت عائلاتهم من بيوتها أو طردت في عام 1948، منهم 4.3 ملايين مسجلون في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). انظر: *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons, 2004-2005* (Bethlehem: Badil Resource Center for Paltestinian Residency and Refugee Rights, 2006), on the Web: <http://www.badil.org/Refugees/facts&figures.htm>.

(9) عمر البرغوثي، «الدولة الديمقراطية العلمانية هي الحل الوحيد الممكن والأمثل،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 19، العدد 76 (خريف 2008)، ص 18-625 و Ali Abunimah, *One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse* (New York: Macmillan, 2007).

لكن تحديد الشكل الدقيق للدولة الواحدة، فضلًا عن دستورها، ليس مهمة سهلة أبدًا. وهذا يعود بدرجة كبيرة إلى أن أنصار حل الدولة الواحدة لم يتفقوا دومًا، أو لم يجروا نقاشًا واسعًا على صعيد المجتمع، في شأن كيفية التوفيق بين الحقوق الفردية والحقوق القومية ضمن كيان سياسي وحيد؛ كيان يضم الفلسطينيين والإسرائيليين. وبتعبير آخر، في شأن كيفية حماية الحقوق السياسية الفردية للمواطنين في التمثيل والمساواة جنبًا إلى جنب مع حقوقهم الجماعية في التحدث بلغتهم الأم، وحماية ثقافتهم وتعريف أنفسهم بوصفهم أمة سيحكمها أبناؤها. يضع أنصار حل الدولة الواحدة في أذهانهم عادة أحد أنموذجين: إما دولة ديمقراطية علمانية أو دولة ثنائية القومية. الأنموذج الأول يعطي الأولوية للحقوق الفردية على الحقوق الجماعية، ويترك لترتيبات دستورية خاصة توضح بلا لبس الطرائق التي يمكن عبرها حماية حقوق الجماعات[10]. ويختلف أنموذجهم عن الشعار الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية قبل عام 1988، بقدر ما يشدد على علمانية الدولة (تحدث برنامج المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1971 عن دولة ديمقراطية لا عن دولة علمانية بالتحديد). لكنهما معًا يعلنان أن قومية هذه الدولة فلسطينية وعربية. الأنموذج الثاني، يتصور أنصار الدولة الواحدة أنها على غرار الأنموذج البلجيكي أو السويسري، هي، كما يتخيلون، دولة فدرالية أو كونفدرالية تحمي المؤسسات السياسية والثقافية الإسرائيلية والفلسطينية وتمنحها استقلاليتها الذاتية ضمن دولة ديمقراطية ثنائية القومية (الدفاع والسياسة الخارجية مشتركان، الأمن الداخلي منفصل، حكومة محلية، فرض ضرائب على المستوى المحلي). وهذه الدولة هي بالتأكيد ضد الصهيونية لكن ليس ضد اليهود أو الإسرائيليين[11].

في حين أن الحالة الأخلاقية للدولة الواحدة جذابة ومنشودة، لكن ليس من

---

(10) المصدران نفسهما، و Ghada Karmi, *Married to Another Man: Israel's Dilemma in Palestine* (London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2007).

(11) انظر على سبيل المثال: برهان غليون [وآخرون]، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)؛ Amal Jamal, *Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics; 35 (Abingdon, Oxon; New York: Routledge, 2011), and Nadim N. Rouhana, *Palestinian Citizens in an Ethnic Jewish State: Identities in Conflict* (New Haven: Yale University Press, 1997).

البيّن أنه يمكن تبنّيها باعتبارها مشروعًا سياسيًا واضحًا. وكي تصبح حاملًا للنضال السياسي الفلسطيني تحتاج إلى أن تكون قادرة على تنفيذ الوظائف الأساس الأربع التي أدتها فكرة الدولة الفلسطينية لهذا النضال حتى الآن، وتحتاج إلى أن تصبح مشروعًا سياسيًا متسقًا، لا مجرد مثال، قادرًا على:

- تعبئة السكان الفلسطينيين دعمًا له،

- حماية الحقوق السياسية الفلسطينية،

- توفير استراتيجيات سياسية وقانونية محددة وواقعية كفيلة بالتغلب على الإجماع القانوني الدولي على التقسيم. بمعنى ما، لم توضع هذه الفكرة أبدًا في موقع جيد لإنجاز ذلك، خصوصًا أن حل الدولتين جُرِّب وفشل.

1- التمثيل الفلسطيني والتعبئة

بلغة الحراك والتعبئة، كان ثمة نشاط متصاعد تأييدًا لفكرة الدولة الواحدة في المجتمعات الفلسطينية الأربعة [الأراضي المحتلة، اللاجئون، الشتات، الفلسطينيون في داخل إسرائيل]، وإن بقوة متفاوتة. وتصاعد هذا النشاط منذ عام 2000 انطلاقًا من الإحباط من عملية سلام أوسلو والانقسام الذي أدت إليه، والخشية من مفاوضات كامب ديفيد في عام 2000 وما تحمله من مخاطر التنازل عن حق العودة الفلسطيني، ونتيجة عنف الرد الإسرائيلي على الانتفاضة الثانية. كان هذا النشاط، إلى حد كبير، لامركزي وبلا قيادة، إضافة إلى مرونته وشعبيته وسعيه إلى إضعاف الثقة بالتصور الذي قدمته عملية سلام أوسلو للصراع باعتباره بين جماعتين قوميتين متساويتين وكيانين متميزين في حاجة إلى الفصل بينهما على نحو قابل للحياة. فسعى هذا النشاط إلى إعادة موضعة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في إطار كولونيالي، على غرار ما أشارت إليه تاريخيًا الحركة الوطنية الفلسطينية (انظر ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، وقراراتها ...)، لكن هذه المرة بالاستناد إلى المشابهة مع الفصل العنصري (الأبارتهيد) في جنوب أفريقيا. يحاجّ داعمو فكرة الدولة الواحدة بأن إسرائيل دولة فصل عنصري، دولة يجب محاسبتها أمام القانون الدولي ومقاطعتها حتى تقوم بإلغاء سياساتها العنصرية والكولونيالية. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الداعمين يضعون حملتهم ونضالهم في إطار النضال من

أجل الحقوق السياسية، لا من أجل الدولة بحد ذاتها. في كلتا المقاربتين يختلف هؤلاء الداعمون عن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية قبل عام 1988.

2- اللاجئون

يمثل اللاجئون الجمهور الأكثر دعمًا لحركة الدولة الواحدة. والأكثر تعبيرًا والأقوى صوتًا من بينهم أولئك الذين يعيشون في لبنان وسورية والأردن، وغالبًا ما يقدمون حملتهم من أجل فكرة الدولة الواحدة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حق العودة[12]. يستند هذا النشاط إلى القواعد الشعبية ويهتم بفتح فضاءات من أجل التمثيل الشعبي، ويسعى إلى تجنب الأحزاب السياسية الجامدة ويركز على اللاجئين بصفتهم مواطنين. جرت مبادرات عدة في لبنان قامت بها طوعًا منظمات وناشطون سياسيون سعيًا إلى ربط اللاجئين بعضهم ببعض عبر التغلب على العوائق الجغرافية[13]. لكن تأثيرهم في القيادة كان محدودًا لأن اللاجئين بعيدون عن أن يكونوا جمهورًا موحدًا في ظل قيادة واحدة كما كان الأمر في السبعينيات.

3- الشتات

كان الفلسطينيون الذين يعيشون في الغرب، الناشطون منهم والطلاب والأكاديميون، الصوت الأقوى من أجل حل الدولة الواحدة، ولعلّ إدوارد سعيد أكثر من يُذكر من بين فلسطينيي الشتات نظرًا إلى دفاعه عن الدولة الواحدة في خلال التسعينيات[14]. ومنذ ذلك الحين طوّر كثيرون المناقشة في شأن هذا الحل ووصلوا إلى جمهور أوسع في جميع أنحاء العالم[15]. وكان العمل التنظيمي الأكثر أهمية على مستوى القواعد من أجل الدولة الواحدة هو بين الطلاب والناشطين

---

(12) انظر على سبيل المثال الجسم الجديد الذي نشأ في لبنان تحت اسم «الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الثوابت».

(13) انظر أيضًا: Karma Nabulsi, *Palestinians Register: Laying Foundations and Setting Directions: Report of the Civitas Project* (Oxford: Nuffield College, University of Oxford, 2006).

(14) Edward W. Said, *The End of the Peace Process: Oslo and After* (New York: Vintage Books, 2001).

(15) انظر: Karmi, *Married to Another Man*; Abunimah, *One Country*, and Virginia Tilley, *The One-State Solution: A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2005).

في المملكة المتحدة وكندا، وعلى نحو متزايد في القارة الأوروبية تتبعها الولايات المتحدة. وعلى مثال الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا، عوّل هؤلاء الناشطون على ثلاث استراتيجيات مهمة تُعدّ محورية في نجاح أي حركة باتجاه الدولة الواحدة: **أولًا**، هم يشددون على ما يرون أنه طبيعة الحكم الإسرائيلي «القائم على الفصل العنصري» من أجل إظهار كيف أن حل الدولة الواحدة هو الطريقة الوحيدة للخروج من الإقصاء وعدم المساواة اللذين تمارسهما الدولة الراهنة. **ثانيًا**، يستند عملهم إلى مبادرات تعاون تتضمن يهودًا وإسرائيليين وعربًا وفلسطينيين، وبذلك يبينون الأهمية المحورية للامتداد والوصول إلى الجانب الآخر، الإسرائيلي بقدر العربي والمقيم في الغرب، ويبينون معقولية مثل هذا الامتداد ما إن يكون المرء خارج الأراضي المحتلة. **ثالثًا**، هم يعولون على حملات العصيان المدني؛ فالاعتصامات الطلابية في كثير من الجامعات الأميركية والبريطانية خلال الحرب الأخيرة على غزة، أعادت التركيز على القضية الفلسطينية على المستوى الدولي. حملة «أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي» التي انطلقت من جامعة تورنتو في عام 2004 تُعدّ الآن حدثًا دوليًا كبيرًا يشمل أكثر من 40 جامعة في أكثر من عشرين بلدًا في أميركا الشمالية وأوروبا والضفة الغربية. وتبنّوا حملة المقاطعة لإسرائيل وفرض العقوبات عليها [مقاطعة، سحب استثمارات، عقوبات] (BDS) وأهدافها الثلاثة المتمثلة في حق العودة وإنهاء الاحتلال وإنهاء التمييز العنصري في داخل إسرائيل، وبذلك يعيدون التركيز على النضال من أجل الحقوق السياسية بدلًا من إقامة الدولة بحد ذاتها. كما يوفر ذلك مثالًا للصلة الرمزية بين أولئك الذين في داخل فلسطين وفي خارجها.

4- الأراضي المحتلة

في الضفة الغربية وغزة، شرعت منتديات متفرقة ومنوعة بالحديث عن خيار الدولة الواحدة باعتباره خيارًا ضروريًا يتعذر تجنبه في النضال السياسي الفلسطيني اليوم[16]. ووجدت بضعة استفتاءات أجريت في شأن هذه المسألة

(16) استنادًا إلى عمل ميداني أُجري في عام 2010. انظر أيضًا: علي الجرباوي، «كي لا يكون المأزق الفلسطيني قدرًا محتومًا،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 19، العدد 76 (خريف 2008)، ص 7-17. =

في الأراضي المحتلة أن أكثر من 40 في المئة من الفلسطينيين اليوم يؤيدون حل الدولة الواحدة المعرَّفة على نحو ضبابي بأنها تستلزم عيش اليهود والمسيحيين والمسلمين بعضهم مع بعض[17]، لكن قومية الدولة ودستورها لا يزالان غير محددين، لأن معظم الناشطين الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وغزة يواصل التركيز على مجابهة الاحتلال، لا على تعريف النتيجة النهائية لهذه المجابهة. الجديد في هذا النشاط هو تعويله المتزايد على النشاط المدني على مستوى القواعد الشعبية، بدلًا من النزعة العسكرية، وتشديده على الفصل العنصري الذي يتصف به الحكم الإسرائيلي. يمكن رؤية هذا النشاط في الحملة لإنهاء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي والتظاهرات الأسبوعية ضد الجدار في قريتي نعلين وبعلين، وفي الدعوة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتأييد حملة «مقاطعة، سحب استثمارات، عقوبات». هذا الأمر وافقت عليه أكثر من 170 منظمة من منظمات المجتمع المدني في غزة والضفة الغربية بما في ذلك منظمات نسائية وطلاب وناشطون سياسيون على مستوى القواعد الشعبية. ومع أن هذه الحملة لا تتخذ موقفًا بتبني الدولة الواحدة، إلا أنها أصبحت أداة تنظيمية فاعلة من أجل إعادة التركيز على القضية الفلسطينية في أنحاء العالم كلها على أساس حقوق الفلسطينيين وليس إقامة الدولة بحد ذاتها. ونجحت الحملة في شد الانتباه إلى انتهاك إسرائيل الحقوق الفلسطينية وتأطير هذا الانتهاك في إطار تحليلي يقوم على «الفصل العنصري»، إضافة إلى جعل شركات دولية كثيرة تغلق مشروعاتها نهائيًا في إسرائيل. لكن، خلافًا لتجربة مناهضة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لا تحاول حركة «مقاطعة، سحب استثمارات، عقوبات» توعية الإسرائيليين أو تغيير آرائهم. فهي غير مهتمة إلى حد بعيد بانخراط الإسرائيليين فيها، حيث يؤكد أنصارها أن العقوبات الدولية الناجحة هي الكفيلة وحدها بجعل الإسرائيليين يقفون في مواجهة ألوان عدم المساواة التي أنتجتها

= وانظر أيضًا مطبوعة Regaining the Initiative in Fall 2007، مشروع رعته مجموعة الدراسات الاستراتيجية الفلسطينية طوال 12 شهرًا، وشمل أحزابًا سياسية منوعة وممثلين عن المجتمع المدني من داخل الأراضي المحتلة وخارجها، حيث كان هذا المشروع أقرب بيان شبه رسمي يدعو القيادة إلى اعتبار جدي، وإن ليس تبنيًا، للدولة الواحدة كخيار بديل من فشل حل الدولتين.

(17) (Birzeit University, Center for Development Studies). *Survey on Final Status Issues* (March 2007).

الطموحات الصهيونية، وفي المآل، يضعون أيديهم في أيدي الفلسطينيين لأجل العدالة والمساواة للجميع[18].

5 - الفلسطينيون في إسرائيل

هؤلاء هم الجمهور الفلسطيني الأكثر أهمية الذي يؤطر النضال الفلسطيني حاليًا بلغة الحقوق السياسية المتساوية لا لغة الدولة بحد ذاتها. تُعدّ حملة عزمي بشارة السابقة في إسرائيل، الداعية إلى دولة لجميع مواطنيها، النشاط الأهم الذي أدّى دورًا مهمًا في تغيير مصطلحات النضال الفلسطيني وتعبيراته إلى نضال قوامه الحقوق لا مجرد تقرير المصير الوطني[19]. وساعدت في تعبئة الشباب للعمل في حملة الدولة الواحدة، وغالبًا في الغرب. لكن، على الرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل هم في الموقع الأفضل لقيادة حركة الدولة الواحدة، إلا أنه ليس واضحًا إلى أي حد هم مستعدون أو راغبون في القيام بذلك إذا ما أخذنا بالحسبان المدى الذي وصل إليه عنف إسرائيل ضد أي إشارة إلى التضامن بين الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر وخارجه؛ هذا العنف الذي ظهر في إطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار على الفلسطينيين في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، أو في القضية القانونية التي رُفعت ضد عزمي بشارة[20] في عام 2008. وقادت التهجمات على بشارة والتجمع الوطني الديمقراطي إلى خروج بشارة إلى المنفى، وتركت فلسطينيين كثيرين في إسرائيل من دون قيادة. لكن ثمة إشارات منوعة إلى أن مجموعات متعددة تعمل بجد في إطار الحملة من أجل الحقوق السياسية، كما يمكن أن نلحظه في أعمال المنظمات والمراكز مثل «عدالة» و«مدى الكرمل» و«بيان حيفا» ... وغيرهم[21].

---

(18) PACBI and BDS Campaign Website: <www.pacbi.org> and <www.bdsmovement.net>. Read among others: Nancy Murray, «Dynamics of Resistance: The Apartheid Analogy,» *MIT Electronic Journal of Middle East Studies* (Spring 2008).

(19) انظر على سبيل المثال: عزمي بشارة، من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2005)، وغليون [وآخرون]، حول الخيار الديمقراطي.

(20) Nadim N. Rouhana, ed., *Attitudes of Palestinians in Israel on Key Political and Social Issues: Survey Research Results* (Haifa, Palestine: Mada al-Carmel-Arab Center for Applied Social Research, 2007), on the Web: <http://www.mada-research.org/publications/sruan2.htm>.

(21) المصدر نفسه.

رابعًا: الاستراتيجيات القانونية والبراغماتية السياسية

يكمن التحدي الحقيقي الذي يواجه النشاط المتنامي من أجل حل الدولة الواحدة في مدى قدرته على التأثير في القيادة ودفعها إلى تبنيه. وشجع الربيع العربي المجتمع والشباب الفلسطينيين على تحدي القيادة الفلسطينية كي تصبح أكثر تمثيلًا مطالب الفلسطينيين ومصالحهم. فمنذ عام 2011، نزل الفلسطينيون إلى الشوارع مطالبين بإنهاء الانقسام السياسي بين فتح وحماس وإنهاء عملية أوسلو. وحشد الشبان الفلسطينيون في داخل الأراضي المحتلة قواهم مع أولئك الذين في خارج هذه الأراضي من أجل المطالبة بانتخابات جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني وإجراء نقاش واسع على صعيد المجتمع عن مستقبل النضال الفلسطيني. وتظاهروا لمواجهة خطط الحكومة الفلسطينية في التقشف وضد ارتفاع الأسعار. وهم يشددون على خطاب الحقوق، لا خطاب الدولة، خطاب يحفظ حق العودة بقدر ما يحفظ الحق في الحصول على حكومات قابلة للمساءلة والمحاسبة؛ خطاب يصوغ النضال الوطني الفلسطيني في القرن الواحد والعشرين[22].

يبدو أن القيادة الفلسطينية سمعت هؤلاء، وإن تكن فتح وحماس (إلى حد كبير) تحاولان احتكار النقاش السياسي بدلًا من دمقرطته كما يريد الشعب. وعد محمود عباس بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الأراضي المحتلة، إضافة إلى مناقشة طرائق إصلاح التمثيل في المجلس الوطني الفلسطيني. وفي خطابه في الأمم المتحدة (2012) أعلن أن عملية سلام أوسلو فُرّغت من مضمونها وقضت إسرائيل على حل الدولتين. كذلك طالب المجتمع الدولي بمقاطعة إسرائيل، متبنيًا رسميًا بالتالي، أول مرة، دعوة المجتمع المدني الفلسطيني في حملة «مقاطعة، سحب استثمارات، عقوبات». في هذه الأثناء، شددت حماس على دور المقاومة، لا المفاوضات، باعتبار المقاومة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الفلسطينية. وكان انتصارها في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 قد قوّى رسالتها عن عقم الانخراط مع إسرائيل في

---

(22) Leila Farsakh, «Palestinians Imposing Agenda on Abbas,» (Policy Brief; 13, Al-Shabaka, November 2012), on the web: <http://al-shabaka.org/policy-brief/politics/palestinians-imposing-agenda-abbas>.

حل الدولتين. وإبّان عودته إلى غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2012 شدد خالد مشعل على أن فلسطين ستُحرَّر من النهر إلى البحر. وعلى الرغم من حقيقة أن القيادة الفلسطينية في ظل محمود عباس تواصل الالتزام اللفظي بحل الدولتين، لا يبدو، في الأفق، الاستقلال الفلسطيني على الأرض. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية دفعت لعقد مفاوضات في عام 2013 بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية بهدف الوصول إلى اتفاق نهائي، لكن ليس ثمة صفقة جرى الوصول إليها أو من المرجح الوصول إليها في المستقبل القريب.

لذلك تبدو القيادة الفلسطينية مهيأة للإصغاء إلى حنين الفلسطينيين للتحرر وحل الدولة الواحدة، حتى لو لم ينبذوا بعد حل الدولتين. فمن شأن حل الدولة الواحدة أن يكون أفضل حماية لحق العودة الفلسطيني، وأن ينهي الاحتلال وبنية السيطرة الإسرائيلية العنصرية والاستعمارية وأن يوفر المساواة الكاملة لمواطني إسرائيل الفلسطينيين. لكن تبقى مسألة إن كان حل الدولة الواحدة المعروض حاليًا يختلف بأي شيء عن الحل الذي اقترحته منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1971 ودعا إلى إنشاء دولة ديمقراطية يعيش ضمنها اليهود والمسيحيون والمسلمون بعضهم مع بعض على أساس متساوٍ؟ ذلك الأنموذج لم يقبل بأن يحوز اليهود حقوقًا قومية أو أن لإسرائيل الحق في الوجود كما اعترفت به منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993. وليس ثمة مناقشة لما العمل مع الثقافة الإسرائيلية التي ترعرعت وتطورت طوال الأعوام السبعين الماضية، وما العمل مع اليهود الحريصين على لغتهم وثقافتهم ويريدون البقاء في فلسطين ناطقين باللغة العبرية، لا بصفتهم مستعمرين أو فلسطينيين.

ليست هذه هي حال داعمي الدولة الثنائية القومية أو دعوة عزمي بشارة لتحويل إسرائيل إلى دولة لجميع مواطنيها. هؤلاء الداعمون يتمركزون بين الفلسطينيين المواطنين في داخل إسرائيل أو يعيشون في الغرب. ويبدو أنهم يستمدون إلهامهم من تقرير الأقلية الصادر عن «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين» (UNSCOP) في عام 1947. اقترح هذا التقرير إنشاء دولة فدرالية بمواطنة كاملة لليهود والعرب وبرلمان ذي مجلسين، مجلس يقوم على التمثيل النسبي، وآخر على التمثيل الإثني المتساوي، وبذلك تُحمى الحقوق الفردية والفئوية [الإثنية] للذين يعيشون في فلسطين. حظي هذا الاقتراح يومها بـ 50 في المئة من أصوات

الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنه وضع على الرف. واليوم، يحاول بضعة من أساتذة القانون إحياءه ليصبح مقبولًا من الفلسطينيين والإسرائيليين، من الناحية القانونية والسياسية[23]. يمكن أن يساعد إحياء هذا الاقتراح أيضًا في التغلب على الإجماع الدولي على التقسيم باعتباره أخفق في الوصول إلى مرحلة التنفيذ.

لذلك ثمة استراتيجيات قانونية لتأييد حل الدولة الواحدة والمحاجّة لأجله، لكن تبقى العقبة الرئيسة في فكرة الدولة الواحدة هي كيف يمكن التحدث عن حقوق اليهود في فلسطين من دون الإقرار بالاستيطان أو الصهيونية. عالج هذه المسألة ومحّصها عدد من الباحثين التقدميين في إسرائيل وخارجها[24]، في حين أن قلة من الفلسطينيين درست هذه المسألة بلغة أكثر شمولًا واستيعابًا. وتجنب حل الدولتين هذه المسألة عبر الإقرار بالتقسيم، لكن مشروعًا سياسيًا يقر الدولة الواحدة لا يمكن أن يتجنبها ولا أن يبقي عليها في إطار مناقشات السبعينيات.

يتطلّب بناء حركة الدولة الواحدة في فلسطين والعالم العربي إعادة النظر في مفهوم القومية والمواطنة وحق «الآخر» في كيان سياسي منفرد. وأظهرت تجارب الدول العربية المستقلة والسلطة الفلسطينية المحدودة أيضًا، بوضوح أن الدولة بحد ذاتها ليست ضمانة للحقوق السياسية. فالربيع العربي أظهر أولوية المواطنين على الدولة، وجعل الدولة قابلة للمساءلة أمام مواطنيها، ويؤكد فكرة حقوق المواطنين المتساوية والحاجة إلى إيجاد وسيلة مؤسساتية لحماية هذه الحقوق، بصرف النظر عن مطلب السيادة على الأراضي.

---

(23) انظر: George Bisharat, «Maximizing Rights: The State Solution to the Palestinian- Israeli Conflict,» *Global Jurist*, vol. 8, no. 2 (2008); Abunimah, *One Country*, and George Bisharat, «Between Utopism and Realism: Evaluating Obstacles to the One Two States Solution» and Michael Lynk, «Partition, Federalism and the Future of Israel/Palestine,» Papers Presented at: «Israel/Palestine: Mapping Models of Statehood and Paths to Peace,» (Conference, York University, Toronto, 22-24 June 2010).

(24) انظر على سبيل المثال: Yehouda Shenhav, *Beyond the Two-State Solution* (London: Polity Press, 2012); Ella Shohat: *Taboo Memories, Diasporic Voices*, Next Wave (Durham: Duke University Press, 2006), and «Travelling 'Postcolonial': Allegories of Zion, Palestine and Exile,» *Third Text*, nos. 80-81 (May-July 2006), pp. 287-291; Gil Anidjar, *The Jew, the Arab: A History of the Enemy*, Cultural Memory in the Present (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2003), and Amnon Raz-Krakotzkin, *Exil et souveraineté: Judaïsme, sionisme et pensée binationale*, préface de Carlo Ginzburg; traduit de l'hébreu par Catherine Neuve-Église (Paris: La Fabrique éd., 2007).

خامسًا: التحرك إلى الأمام
تحويل الأفكار إلى واقع سياسي

يُظهر الزخم المتنامي لحل الدولة الواحدة بين الفلسطينيين رغبة في تجاوز مأزق حل الدولتين. وتكمن قدرة فكرة الدولة الواحدة في أنها تعرض بديلًا سياسيًا أسمى من الناحية الأخلاقية، وينسجم سياسيًا مع الحقوق والمطالب الفلسطينية، وواقعيًا من حيث الأراضي إذا ما أخذنا في الاعتبار سيطرة إسرائيل على كامل الأرض الواقعة بين النهر والبحر، لكن، يبقى التحدي الكبير الذي يواجه حل الدولة الواحدة هو تحديد كيف يمكن أن يصبح هذا الحل مشروعًا سياسيًا عمليًا يحظى بموافقة النخب السياسية الفلسطينية، إضافة إلى السياسيين والمواطنين الإسرائيليين. يمكن للمحامين والحقوقيين أن يقدموا تبصرًا في الشكل الدستوري للدولة الثنائية القومية، ويمكن للناشطين أن يحسّنوا ويروّجوا حالتها الأخلاقية أمام الإسرائيليين والفلسطينيين الراغبين في العيش على الأرض بشكل متساوٍ، إلا أنه ليس من الواضح تمامًا أن حل الدولة الواحدة يستطيع حشد الدعم له من الإسرائيليين أو الفلسطينيين العاديين، هذا عدا عن قادتهم السياسيين. وكي يفعل ذلك يحتاج داعموه إلى دراسة ثلاث قضايا مركزية ليست معالجتها بالأمر السهل:

1 - المسألة اليهودية

تُعنى القضية الأولى بالمسألة اليهودية، أي ارتباط اليهود بفلسطين ورغبتهم في العيش فيها من دون أن يصبحوا بالضرورة عربًا. وفي حين أنه ليس ثمة مكان للصهيونية في حل الدولة الواحدة، إلا أننا كفلسطينيين سنحتاج إلى مواجهة واقع الهوية والثقافة الإسرائيليتين، واجتراح طريقة لنزع صهيونية الدولة من دون التوقع أو المطالبة بأن يصبح كل إسرائيلي عربيًا أو أن يهاجر أو أن يقبل أن يصبح مواطنًا من الدرجة الثانية. هذا يستلزم معالجة مسألة القومية الإسرائيلية وكيفية التعامل مع وجودها. ويبدو ضروريًا قبول وجود اليهود في فلسطين وبُعد الشتات لديهم، إضافة إلى أصلهم الغربي وروابطهم الثقافية معه، في الوقت نفسه الذي تُرفض فيه هيمنتهم[25]. لكن ذلك ليس بالمهمة السهلة، إذ إن العنف والإقصاء اللذين

(25) Raz-Krakotzkin, *Exil et souveraineté.*

تمارسهما إسرائيل على الفلسطينيين لم يتوقفا بعد. وترى قلّة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل[26] أن المسألة تكمن في الانخراط مع الإسرائيليين الذين لا يكتفون برفض العمل مع الفلسطينيين فحسب في تصور حل الدولة الواحدة المساواتي، بل يواصلون أيضًا قمعهم.

إحدى طرائق معالجة هذه المشكلة هي في رد الاعتبار إلى مفهوم اليهود العرب. فمثل ذلك يستطيع أن يمكّن الإنسان العادي العربي والفلسطيني من رؤية الشعب اليهودي كجزء من التراث العربي، وليس كنتاج غربي غريب، وبالتالي كشعب يجب العيش معه لا طرده أو إنكاره. يتطلب هذا الأمر إعادة استكشاف الدور الذي قام به اليهود في الثقافة العربية والنظر إليه بلغة نقدية لا لغة رومانسية أو إقصائية[27]. على سبيل المثال، ثمة حاجة ملحة إلى نشر المعرفة وتوسيعها في شأن دور اليهود العرب في حركة الاستقلال الوطني في خلال عشرينيات القرن العشرين، وبمعارضتهم الصهيونية في فلسطين كما في العراق أو المغرب أو الجزائر أو مصر[28]. ويجب ألا تقتصر إعادة الاستكشاف هذه على المجال السياسي فحسب، بل عليها أن تشمل أيضًا ميادين أخرى مثل الفنون والأدب والعلوم ... إلخ. ومن المهم على قدم المساواة إعادة فحص دور المجتمعات والحكومات العربية في النفي التعسفي لمجتمعات محلية يهودية راسخة منذ مدة طويلة في بلدان مثل العراق أو اليمن بعد قيام إسرائيل. إن إقامة تحالفات مع إسرائيليين، وإن في الوسط الأكاديمي بشكل رئيس، يزداد صوتهم علوًا وهم من أصل عربي ولا يتجنّون تحدي دولتهم أو يأنفون من إعادة الانخراط بتراثهم العربي، هو الأمر الوحيد الذي بإمكانه مساعدة الحركة ضمن العالم العربي وبين الإسرائيليين أيضًا. إن اليهودي العربي هو جزء من الثقافة العربية بقدر ما هو جزء من الثقافة الإسرائيلية، حتى لو أنكرت هذه الأخيرة ذلك[29].

---

(26) Jamal, *Arab Minority Nationalism in Israel.*

(27) انظر: Shohat: *Taboo Memories*, and «Travelling 'Postcolonial',» pp. 287-291, and Yehouda Shenhav, *The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion, and Ethnicity*, Cultural Sitings (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2006).

(28) انظر: Adam Shatz, «Leaving Paradise,» *London Review of Books* (November 2008).

(29) Shenhav: *The Arab Jews*, and *Beyond the Two-State Solution.*

في هذا الصدد، يبقى التحدي الكبير هو إرادة الإسرائيليين ورغبتهم في الانخراط في مثل هذا النقاش. وتنكر الصهيونية والقومية الإسرائيلية أي دور للعرب في هويتهما التي طالما عززوها باعتبارها هوية غربية أوروبية. إن بناء تحالفات مع الإسرائيليين، الشرقيين والغربيين[30]، ومع المنظمات التقدمية غير الحكومية مثل زوخروت (ذاكرات) وغيرها ممن ينتقدون الصهيونية ويدافعون عن الدولة الواحدة، أمر ضروري في هذا السياق، لكنه لا يكفي. فكي يصبح حل الدولة الواحدة جذابًا للإسرائيليين لا بد من معالجة مخاوفهم الوجودية من الانقراض، إضافة إلى تعقيد هويتهم اليهودية التي هي نتاج الغرب بقدر ما هي نتاج الشرق. إحدى الطرائق للقيام بذلك هي الاهتمام بمطلب اليهود في تقرير المصير بدلًا من إنكاره عليهم. إن القيام بذلك من دون إنكار الحقوق الفلسطينية والقومية الفلسطينية يتطلب تخليص مفهوم تقرير المصير من علاقته بالأراضي. بتعبير آخر، إنه يتطلب القبول بوجود العواطف القومية والثقافة القومية للفلسطينيين والإسرائيليين، ورغبتهم في الحكم القومي والاستقلال الذاتي لكن من دون أراضٍ يتحكمون بها أو يسيطرون عليها. هذا يعني تماهي القوى في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، تلك القوى التي تريد إنشاء أنموذج ثنائي القومية يضمن الحقوق السياسية الفردية والجماعية ضمن دولة واحدة. إن النضال في جنوب أفريقيا ضد الفصل العنصري والعمل من أجل عدالة انتقالية ومحاولة إيجاد أمة قوس قزح، كل ذلك مما يوفر لنا بعض المفاتيح في هذا السياق، ويبين أن التاريخ لا يمكن إبطاله أو تدميره بل يحتاج إلى أن يبنى بطرائق أخلاقية.

2- عدم توازن القوى

يكمن هذا التحدي الثاني الذي يواجه مدى عملية حل الدولة الواحدة في معالجة عدم توازن القوى الحالي في الصراع. تبقى إسرائيل الطرف الأكثر قوة ويمكنها أن تواصل استعمار الأرض الفلسطينية من دون رادع. ربما تكون إسرائيل خسرت رأسمالها الأخلاقي في الأعوام العشرة المنصرمة لكنها تواصل

---

(30) أو أكاديميين أمثال: إيلان بابه، أمنون رازكراتوزلكين، ياهودا شينهاو، سامي شيطريت، إيلا شوحاط، حاييم بريشيت ...، وبعضهم وقّع إعلان مدريد ولندن في شأن الدولة الواحدة في عام 2007.

التمتع بدعم الغرب واللاعبين الكبار في المنطقة مثل مصر وتركيا، وإن بصمت. ولّدت حركة «مقاطعة، سحب استثمارات، عقوبات» دعمًا دوليًا متزايدًا نظرًا إلى طريقتها اللاعنفية في مقاومة الاحتلال، وخطت خطوات إلى الأمام في جعل بعض الشركات الإسرائيلية يخسر عقودًا دولية رابحة، لكنها (الحركة) لم تؤثر في الاقتصاد الإسرائيلي على نحو مهم. ومن غير المرجح أن يحصل مثل هذا التأثير إذا لم تتلقَ مثل هذه الحملة دعمًا إقليميًا ودوليًا. وهذا يتطلّب بدوره الحشد والتعبئة ضمن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبلدان العربية وتركيا من أجل قطع العلاقات مع إسرائيل بسبب انتهاكها القانون الدولي. كما يستلزم حشد هذه البلدان من أجل حل الدولة الواحدة، لكن هذا الحشد لا يمكن أن يحدث قبل أن توافق القيادة الفلسطينية على حل الدولة الواحدة باعتباره برنامجها السياسي.

3- الانقسام الفلسطيني

هنا يكمن التحدي السياسي الكبير الثالث أمام حل الدولة الواحدة، أي إرادة القيادة الفلسطينية في تبنّيه. إنه الأمر الأكثر صعوبة إذا ما أخذنا بالحسبان الواقع الحالي للانقسام السياسي الفلسطيني. أظهرت القيادة الفلسطينية، فتح أو حماس (إلى حد بعيد)، التزامًا صارمًا بفكرة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين. تعمل هذه القيادة ضمن شروط عملية سلام أوسلو حتى لو أن حماس تواصل انتقاد هذه العملية. وفي الواقع تخلت القيادة عن التحرير الشامل لفلسطين، أي عن فكرة دولة ديمقراطية وحيدة على كامل فلسطين التاريخية. وثمة اهتمام ضئيل بحل الدولة الواحدة، وهذا يعود إلى حد كبير إلى أسباب سياسية براغماتية. تتضمن هذه الأسباب عدم رغبة القيادة الإسرائيلية في النظر في مثل هذا الخيار، وغياب إجماع قانوني و/ أو سياسي دولي لمصلحة هذا الحل. فمنذ صدور قراري الأمم المتحدة 181 و242 كان الإجماع الدولي حول حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو التقسيم. يضاف إلى ذلك أن القيادة الفلسطينية أظهرت حرصًا شديدًا للحكم واحتكار السلطة على حساب الحاجة إلى إنهاء الانقسام السياسي ضمنها. تعطي فتح وحماس الأولوية لحصد مكاسب سياسية في ظل الظرف الإقليمي الذي يضع الإسلاميين ويحرضهم ضد العلمانيين. تتكل فتح على دعم الغرب لتمكينها من الوصول إلى دولة فلسطينية. وتسعى حماس إلى رَسْملة الصعود الإقليمي لحركة الإخوان المسلمين، وتحكّمها

الفاعل في غزة، من أجل تأكيد قدرتها على أن تكون سيدة في القطاع. ويُستخدم خيار الدولة الواحدة أكثر كتهديد لجذب إسرائيل إلى الامتثال لاتفاق أوسلو وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، أو لإجبارها على تخفيف الحصار المفروض على غزة. هذا يعني أن خيار الدولة الواحدة لا يستخدم كخيار سياسي استراتيجي للخروج من المأزق السياسي الراهن.

ليس ممكنًا لحل الدولة الواحدة أن يصبح عمليًا من دون القيام أولًا بإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني. وهذا من غير المرجح أن يتم من دون انتخابات جديدة وضمّ حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب جهد إقليمي لتنفيذ اتفاقات المصالحة. كما لا يمكن أن يتم أيضًا من دون نقاش واسع في شأن كيفية إيجاد مجتمع ديمقراطي في فلسطين، وتحسين حكم القانون وجعل القادة قابلين للمساءلة أمام السكان. وهذا يتطلّب بدوره مناقشة جدية لمضمون الهوية الفلسطينية وطبيعية حقوق المواطنة وكيفية ضمّ أولئك الذين في الشتات وفي الضفة الغربية وغزة وفي داخل أراضي 1948 إلى جسم سياسي مستقل سيد وجيد التمثيل، كما كان المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما يتطلب نقاشًا في شأن المواطنة التي تذهب أبعد من القومية والدين، ولا تنحصر في هوية إسلامية وحيدة، وأبعد من انقسامات الشيعة والسنّة أو المسلمين واليهود التي طالما كانت سهلة الاختراق تاريخيًا. إننا بحاجة إلى قبول اختلافاتنا بدلًا من إنكارها باسم الوحدة الوطنية. نحتاج أجسامًا سياسية تمثيلية وحكومات قابلة للمساءلة يمكنها إعادة تعريف سياسة التحرر الفلسطينية في القرن الواحد والعشرين.

هذه هي، جزئيًا، رسالة الربيع العربي ووعده؛ أن تصبح الدول قابلة للمساءلة أمام المواطنين ولا تقوم بتعيين هويتهم أو حريتهم. إنها إعادة تأهيل لهوية إنسانية بحق تذهب أبعد من الهوية العربية الرومانسية وتلتمس بعدًا كوزموبوليتيًا شاملًا (عالميًا)، لكن التفتح السياسي للربيع العربي لم يحافظ على رسالته الأصلية. فالعالم العربي اليوم أكثر انقسامًا مع تفاقم الشقاقات الدينية والإثنية. إن الصراع بين العلمانيين والإسلاميين السياسيين يمكنه أن يحوِّل أي مناقشة لحل الدولة الواحدة إلى أمر فائض على الحاجة، فضلًا عن كونه ممكنًا. وسيمر المزيد من الزمن قبل أن يحصل التأثير البعيد المدى للربيع

العربي في تأكيد حق جميع المواطنين بحقوق سياسية متساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الإثنية.

هذا يعني أن من غير المرجح أن يتخلى المدافعون عن حل الدولة الواحدة عن حلمهم، فهم بحاجة إلى إيجاد طرائق لجذب القيادة نحو إعادة التفكير في الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي العمل استراتيجيًا على طرائق لحشد المجتمع الإسرائيلي لمصلحة فكرة الدولة الواحدة، واجتراح استراتجيات إقليمية ودولية يمكنها تعزيز حال البديل المتمثل بالدولة الواحدة. ومن المرجح أيضًا أنهم سيعترفون بالحاجة إلى اجتراح فكرة قيادة جديدة قادرة على البناء على عمل منظمة التحرير الفلسطينية بما يدفع إلى الأمام قضية الدولة ثنائية القومية. وفي هذا الصدد، للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل دور مركزي. إنهم في الموقع الأفضل للوصول إلى الجمهورَين الفلسطيني والإسرائيلي. إنهم في المفصل التاريخي أيضًا الذي وضعهم في الموقع الملائم لإعادة تأهيل النضال التحرري الفلسطيني ودمجه برسالته التحريرية الأصلية التي تخلت عنها عملية سلام أوسلو. يبقى رؤية كيف يستطيع هؤلاء المدافعون عن حل الدولة الواحدة الإمساك بالزمام والعمل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ومخيمات اللاجئين والموجودين في الشتات من أجل إعادة تأهيل الجسم السياسي الفلسطيني. إن حل الدولة الواحدة غير معين بدقة بعد، لكنه في الصورة ويُعمل لأجله على نحو متزايد. وما يظلّ لمصلحته هو حقيقة أن حل الدولتين ربما جُرِّب وفشل. وربما يبدو الخيار الوحيد طوباويًا، لكن ليس إلى حد بعيد.

الفصل التاسع

إعادة إدراج الاقتصاد السياسي في تحليل السياسات والحركة الفلسطينية(*)

توفيق حداد

ينطوي تحليل الاقتصاد السياسي على أدوات فاعلة في مَفْهَمَة الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أكان ما تعلّق بحالته التنموية أم ما تعلّق بالتكتيكات والاستراتيجيات التي تستخدمها الحركة الوطنية وفاعلوها. وعلى الرغم من أن البحوث الجديدة راحت تطبّق هذا التحليل، يتحاشى اتجاه البحوث الفلسطينية العام تناول مثل هذه الأمور إما عن جهل وإما بسبب حساسية سياسية معينة أو لاعتبارات أخرى. وما تتناوله هذه الدراسة هو ثلاثة جوانب مترابطة للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لتحديد بعض الفجوات التحليلية وسدّها، في الوقت الذي نعيد تملّك أدوات هذا الاقتصاد السياسي خدمةً للباحثين وممارسي السياسة الفلسطينية على حدّ سواء. وتنظر هذه الدراسة أولًا في التحديد البنيوي للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفه وظيفةً لتقسيم للعمل غير مرئي لكنه توافقي بين الجهات المانحة الدولية وإسرائيل في شأن المعايير الأساس التي تكتنف التنمية الفلسطينية. وهذا ما يلتقطه مفهوم «نظام عملية السلام» الذي يعمل كأداة خطابية وسياسية واقتصادية تفرض نزع تنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتهندس الرضا السياسي عن هذا الترتيب. ثم تنظر هذه الدراسة في بعض أسس النمذجة الفكرية التي تلهم

(*) ترجمة ثائر ديب.

جزئيًا هذه السياسات وتربطها بالتحولات في أجندة التنمية النيوليبرالية المعيارية وتحوّلها من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن. وأخيرًا، ترسم هذه الدراسة الخطوط العامة لتطبيق هذه النمذجة في أنماط المساعدة الدولية المقدَّمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على الطريقتين الرئيستين اللتين طُبقت بهما هذه الأفكار: الأنموذج الذي قاده عرفات والأنموذج البيروقراطي - المؤسساتي الذي يعتمد على إنتاج اختيار نخبوي يعود إلى الطبقات الاجتماعية أكثر من اعتماده على القرار الفردي.

أعادت عملية أوسلو بناء العلاقات الفلسطينية مع إسرائيل والعالم الخارجي، وبين الفلسطينيين أنفسهم على نحو جذري، لكن على الرغم من مرور عقدين من الزمن منذ توقيع اتفاق أوسلو، لا يزال على الحركة الفلسطينية أن توضح تمامًا مدى إعادة البناء هذه، واستيعاب ما تعنيه لحركتهم والاستراتيجيات المعتمدة في نضالهم.

مما يتسم بضعف خاص هو التفسير والبحث الأكاديمي المرتبطان بالاقتصاد السياسي الجوهري. ثمّة، على سبيل المثال، كميات كبيرة من المعلومات والبيانات عن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضع حقوق الإنسان، لكن هذه المعلومات تُستهدَف وتُحدَّد وتميل إلى أن تؤطَّر ضمن سياسة موجَّهة محدَّدة؛ عادة تكون في هذه الحال «تحسين الأداء الاقتصادي» ووظائف «حوكمة» السلطة الفلسطينية، أو بدلًا من ذلك «الدفاع عن حقوق الإنسان».

بيد أن هذه المقاربات ذات السياسة الموجّهة كثيرًا ما تُغفل الغابة لترى هذه الشجرة أو تلك، لذلك لا يزال من الضروري تمامًا جمع رواية تاريخية موثوقة عن أعوام أوسلو والتحولات التي أحدثتها في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وفي الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أن مساهمات مهمة في هذه اللوحة بدأت بالظهور[1]. بل إن الحاجة إلى هذه الرواية تشتدّ كثيرًا في هذه

---

(1) من الأدبيات التي قدمت مساهمات قيمة في الاقتصادي السياسي لتحليل الحالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، انظر: Sara Roy: *The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1995), and «De-development Revisited: Palestinian =

الفترة التي يعاني فيها المجتمع الفلسطيني الانقسام والتفتت المكلفين، مع اتساع الاغتراب بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين. يُضاف إلى ذلك أن الوضع المحلي المعقّد الناشئ على الأرض، خصوصًا ما تعلّق بالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وتوفيرها ما يزيد على الثلث من كل الوظائف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتمويلها المستمد بصورة ساحقة من مصادر إسرائيلية ودولية، إنّما يوجد تعقيدات لا يسهل حلّها.

يبقى الاقتصاد السياسي، في هذا الصدد، أداة مهمة في السعي، على أقلّ تقدير، إلى تحديد وتفسير بنية الوضع الفلسطيني وأسبابه، وربما تبيان السبيل إلى فهم حال العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، وما يمكن أن يشكل الأساس لرؤية بديلة حقّة.

ملاحظة في شأن الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي حقل واسع، له مدارسه المتنافسة في مدى التأويل ونطاق التركيز، وسنستخدم هذا المصطلح، لأغراضنا هنا، بمعناه الواسع الذي يشير إلى محاولات في معرفة وتفسير «العلاقة بين الاقتصادي والسياسي ومن ثمَّ بينهما وبين المجال الواسع من المؤسسات والممارسات الاجتماعية - الثقافية»[2]. وهذا يعني أنه محاولة لفهم الكل الاجتماعي للواقع الفلسطيني في الأراضي المحتلة اليوم من خلال تحليل كيفية التقاط ديناميات السلطة والسيطرة ضمن العلاقات الاجتماعية بين الطبقات والطبقات الفرعية. وتنبع فائدة تعريف فنسينت موسكو من قدرته على تأطير الاقتصاد السياسي من حيث البنية والعلاقات التي تشكل دعامة السيطرة الاجتماعية والبقاء: «**الاقتصاد السياسي هو دراسة ما تشهده الحياة الاجتماعية من سيطرة وبقاء.** وتشير السيطرة على وجه التحديد إلى التنظيم

Economy and Society since Oslo,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 28, no. 3 (Spring 1999); Mushtaq = H. Khan, George Giacaman and Inge Amundsen, eds., *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*, Routledge Curzon Political Economy of the Middle East and North Africa Series; 2 (London; New York: Routledge Curzon, 2004); Jamil Hilal, *The Formation of the Palestinian Elite: From the Palestinian National Movment to the Rise of the Palestinian Authority* (Ramallah: Muwatin; Amman: al-Urdun al-Jadid, 2002).

(2) Vincent Mosco, *The Political Economy of Communication*, 2nd ed. (London: Sage Publications, Ltd., 2009).

الداخلي الذي ينتظم الأعضاء أفرادًا وجماعات، في حين يعني البقاء الوسائل التي ينتجون من خلالها ما يحتاجون إليه لإعادة إنتاج أنفسهم. وعمليات السيطرة هي عمليات سياسية بالمعنى العريض لأنها تنطوي على التنظيم الاجتماعي للعلاقات داخل المجتمع. أما عمليات البقاء فاقتصادية في جوهرها لأنها تتعلق بإنتاج ما يحتاج إليه المجتمع لإعادة إنتاج نفسه»[3].

يحظى عزل مفهومَي السيطرة والبقاء بأهمية كبيرة في الحالة الفلسطينية، لأنهما يعبّران عن عمليات أساسية جارية في القلب من نضال الحركة الفلسطينية اليوم. ويمكن القول إن إطار عملية السلام - تقنياتها وديناميانها - يدور في الواقع حول رؤى السيطرة والبقاء وتفسيراتهما المتنازع فيها بين إسرائيل والمجتمع الدولي المانح والحركة الوطنية الفلسطينية؛ ذلك أنها منخرطة كلها في ما تمارسه الحكومة من «علم التدخّل وتقنيته» في واقع الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذا ما استعرنا تعريف فوكو للاقتصاد السياسي[4]. وهي في هذا الصدد تعبير عن «الحوكمة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم؛ أي عن تلك العمليات السياسية والاقتصادية الأساسية والمترابطة الجارية في العلاقات الاجتماعية الفلسطينية وبين الطبقات الاجتماعية، التي تولّدها تدخلات فاعليها المختلفين السياسية، وتفضي إلى سيطرة سياسية على الشعب الفلسطيني وإلى بقائه الاقتصادي.

من المهم أن نلاحظ أولًا أن تناولًا من هذا النوع لا يمكن إلا أن يكون تناولًا خاطفًا ومتعجّلًا نظرًا إلى تعقيد الموضوع وعمقه. وتنبع الاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة من مشروع بحث أكاديمي أكبر ينكبّ عليه الكاتب الآن على هيئة أطروحة للدكتوراه تشمل فحصًا أعمق لسجل الأدلّة. ولا يسع هذه الدراسة بالتالي سوى رسم الخطوط العريضة لما يجري في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة والأسس الفكرية التي يقوم ذلك عليها.

ثانيًا، ثمّة أسباب حقيقية لافتقار البحوث الفلسطينية إلى التحليل الاقتصادي السياسي؛ ففي العقود القليلة الماضية، شهدت المسارات الفكرية الواسعة غير

---

(3) المصدر نفسه، ص 25 [التشديد لي].

(4) Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller, eds., *The Foucault Effect: Studies in Governmentality with Two Lectures by and an Interview with Michel Foucault* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

الخاصة بفلسطين صعود المقاربات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية وما بعد البنيوية في الأكاديميا على حساب الاقتصاد السياسي، خصوصًا تلك المقاربات المرتبطة بالخطاب الماركسي في أنواع الاقتصاد السياسي، الذي اتُّهم بأنه مفرط في حتميته أو، في المقابل، إقصائي حيال أسئلة الهوية والفاعلية، من بين انتقادات أخرى. كما كان لبروز الاقتصاد الكلاسيكي الجديد والليبرالية الجديدة وتجليات الاقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) على مدى تسعينيات القرن العشرين وفي القرن الحالي تأثيرها الخاص في البحوث المتعلقة بالاقتصاد والحوكمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يضاف إلى ذلك تحديات أيديولوجية ونظرية وتنظيمية داخلية تواجهها مدارس اقتصادية سياسية شتّى، كما يواجهها الفاعلون السياسيون التقدميون منذ نهاية الحرب الباردة.

في السياق الفلسطيني، تزداد المشكلة سوءًا لكون التحليل الاقتصادي السياسي قادرًا على المضي إلى قلب مسائل سياسية واقتصادية حساسة وأساسية بالنسبة إلى تكتيك حركة التحرر الوطني واستراتيجيتها؛ حيث يبقى للسرية والتكتيك والاستراتيجيا القيمة المميزة بالفعل في تنظيم مشروع وطني في أوضاع الاحتلال الاستعماري والتشريد المعقدة، ولا سيما بالنظر إلى القائمة الطويلة من الأعداء الذين يقفون في وجه التحرر الفلسطيني، لكن في الوقت نفسه، وبقدر ما تمثّل السياسة والتحرر الوطني إرادة شعبية، وبغية تجنب سيطرة هذا الفصيل أو ذاك الحصرية على المؤسسات والموارد الوطنية، لا بدَّ من أن تبزغ من المطالب الشعبية سياسات واسعة توضع قيد التنفيذ، وتنظمها أشكال من المحاسبة تتمتع بحد أدنى من الديمقراطية، وهذا شرطٌ نادرًا ما تحقق في السياق الفلسطيني.

من ثم، هنالك حاجة شديدة إلى استعادة التحليل الاقتصادي السياسي، لأن إسرائيل والمجتمع الدولي المانح تملّكا هذا التحليل واستخدماه بوعي في مقاربتهما المجتمع الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، في محاولةٍ للسيطرة على الكيان السياسي الفلسطيني والتلاعب به والتدخل فيه وفقًا لمصالحهما ورؤاهما الخاصة. لذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى استعادة السيطرة على أدوات التحليل وتحويلها باتجاه الأهداف الوطنية الديمقراطية.

تُقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتعلق كلٌّ منها بجانب من الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة لتحديد بعض الفجوات التحليلية وسدّها. ينظر **المبحث الأول** في التحديد البنيوي للاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بوصفه تابعًا لضرب من تقسيم العمل الخفي إنما المتوافق عليه بين الجهات الدولية المانحة وإسرائيل في شأن المعايير الأساس للتنمية الفلسطينية. وينظر **المبحث الثاني** في الأسس الفكرية لنمذجة هذه السياسات، ويربطها بالتحولات في التنمية النيوليبرالية المعيارية وأجندة حل الصراعات لدى العاملين في مجال التنمية الدولية. ويرسم **المبحث الثالث** الخطوط العامة لتطبيق هذه النماذج من المساعدات الدولية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تركيز على الطرائق التي طُبِّقَت بها هذه الأفكار عند الحركة الوطنية الفلسطينية.

أولًا: تميز التنمية الفلسطينية

1- دور إسرائيل

من المفيد أن نبدأ الإجابة عن مشاغل بحثنا بالإشارة إلى أن الأوضاع الاقتصادية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست عشوائية مطلقًا. وعلى العكس من ذلك، وكما سبقت الملاحظة، درستها إسرائيل والجهات الدولية المانحة، كما درست التلاعب بها، بعناية باعتبارها جزءًا من انخراطها المتواصل مع الكيان السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية على مدى أجيال، ولا سيما خلال الإطار الزمني لما يُشار إليه عادة باسم «عملية السلام»، أي منذ عام 1993 والوقت الحاضر.

إن تورط إسرائيل وتلاعبها بالسياسة الفلسطينية والوقائع الاجتماعية معروفان وبديهيان ويتجليان في تاريخ محاولاتها سحق الحركة الفلسطينية، في فلسطين التاريخية كان أم في الشتات، في الوقت الذي تروّج لبعض النخب بوصفها قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويشهد الدور الذي تقوم به شبكة الاستخبارات الإسرائيلية الواسعة، وبصورة أكثر تحديدًا عقيدة إسرائيل العسكرية والسياسية والاقتصادية، على الاهتمام المتواصل بمقاربة تسعى إلى الحفاظ على

سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة والحيلولة دون بروز نواة قاعدة تنموية فلسطينية حقيقية.

وصفت سارة روي مقاربة إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها واحدة من مقاربات «نزع التنمية»؛ وهذه حالة معينة من حالات التنمية محكومة بتحديد سياسي بعينه لم يُستخلَص من تحليل عقلاني للقوى الاقتصادية/ قوى السوق الفاعلة. إن نزع التنمية، بحسب روي، يتميز بنفي التحول والتكامل والتوليف البنيوي العقلاني، حيث تصبح العلاقات الاقتصادية ونُظُم الربط متباينة ومفككة (بخلاف سوء ترابطها الذي نجده في التخلف)، ثم تبقى كذلك، ما يحول دون أي تناسق عضوي، أو ترتيب منطقي للاقتصاد أو أجزائه المكونة. على عكس التخلف الذي يتسم نزع التنمية ببعض ملامحه، فإنّ هذا الأخير يحول، على المدى الطويل دون إمكانية قيام تنمية تابعة بملمحيها الأساسين: تطوير القدرة الإنتاجية التي من شأنها أن تسمح بتراكم رأس المال (خصوصًا في القطاع الصناعي الحديث) وإقامة تحالفات سياسية واقتصادية حيوية ومستدامة بين الاقتصادات التابعة والمهيمنة والاقتصاد التابع والنظام المالي الدولي عمومًا[5].

إن ما يدفع تمييز روي نزع التنمية بوصفه معاكسًا لـلتخلف، هو رغبتها في تسليط الضوء على التحديد السياسي النوعي الذي يَسِمُ السياسات الإسرائيلية التي تدور حول الضرورات الكولونيالية للمستوطن الصهيوني، وتفرّق السياق الفلسطيني عن الحالات الكولونيالية والنيوكولونيالية الاستغلالية الأكثر «كلاسيكية» التي تميل عمومًا إلى إقامة مستعمرة متخلفة أو مستعمرة سابقة. وفي هذا الصدد، يجدر النظر إلى هيمنة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة لا على أنها معنية في المقام الأول بأي ضرورة اقتصادية معينة من ضرورات استغلال مواردها وعملها أو استخراج فائض القيمة في حد ذاتها (على الرغم من أن هذين الأمرين يحصلان في النهاية)، بل على أنها تتركّز على مشروع سياسي (هو الصهيونية) يحدد بدوره سلسلة من القيود السياسية والاقتصادية التي تقيد الأراضي الفلسطينية المحتلة والحركة الوطنية عمومًا وترمي إلى تحقيق هذا الهدف السياسي (دولة يهودية في فلسطين التاريخية). أما التجزئة الاقتصادية والجغرافية

---

(5) Roy, *The Gaza Strip*, pp. 129-130.

للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم وجود قدرات صناعية إنتاجية إلى حدّ كبير، وتدهور قطاعها الزراعي وعدم سيطرتها على مواردها (الأرض والمياه والمجال الكهرومغناطيسي)، وتبعيتها الكاملة لإسرائيل وعجزها التجاري حيالها - كلّ ذلك يسم حال الأراضي الفلسطينية المحتلة «المنزوعة التنمية» - فهي عواقب هذا التحديد السياسي، ومن الواضح أنها ليست «إخفاقات» يولّدها السوق.

من الأهمية أن نبقي في الأذهان هذه الخصوصية المحددة لأن طبيعة النشاط الاقتصادي الفلسطيني الذي دشّنته عملية أوسلو فشل في تحدي هذا الوضع الأساس. وفي الواقع، وكما ستشرح روي في وقت لاحق[6]، فإن «إعلان المبادئ» كان من شأنه أن يعجّل عملية نزع التنمية، وهو ما أدى إلى تدهور الحياة الاقتصادية الفلسطينية والعزل وإضعاف العلاقات الاقتصادية بين الاقتصادَين الفلسطيني والإسرائيلي، وتزايد الانقسامات داخل سوق العمل الفلسطينية، مع ما ارتبط بذلك من نشوء نمط من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ما كان للدمار الذي أُنزل خلال الانتفاضة الثانية و«الإصلاح»، ثم ما تلاه من ممارسات «بناء الدولة»، أن يفعل شيئًا أيضًا في تحدي التحديد السياسي الأساس في نزع التنمية الذي أُجبرت عليه تنمية الدولة الفلسطينية. وهذا يعني أن إسرائيل ظلت الجانب الذي يفرض استراتيجية نزع التنمية التي يجب أن تُقرَأ، حين تُجْمَع مع طموحاتها الاستيطانية الاستعمارية، على أنها محاولة لترسيخ «دولة يهودية» في فلسطين التاريخية، مع حدّ أدنى من الوجود الفلسطيني، ذلك الوجود الذي، إذا ما كان له أن يبقى، لا يمكن التسامح معه إلا إذا كان في حال من التشرذم والخضوع. حتى حال التخلف ذاتها أُعيقت (على الرغم من وجود عدد من خصائصها) نظرًا إلى وجود الفلسطينيين في هامشِ مركزٍ لا يريد لهم أن يبدأوا من التخلف. لذلك، تتدخل إسرائيل على نحو متواصل كي تمنع تلاحم الطاقات الفلسطينية الكفيلة بإيجاد استراتيجيات الصمود والمقاومة. ولهذا السبب لا يمكن السماح بالسيادة، بوصفها نقيض الحكم الذاتي، لأن من شأن ذلك أن يوجد الأحوال الملائمة لتنظيم شكل «عقلاني» من أشكال التنمية، أو شكل «ناضج»، على أقل تقدير، من أشكال التخلف.

(6) Roy, «De-development Revisited».

2- دور الجهات الدولية المانحة؟

بيد أن حال الاقتصاد السياسي الفلسطيني لا تتحدد بالسياسات الإسرائيلية وحدها. وثمة أجزاء رئيسة من التحديد السياسي لتنظيم الأراضي الفلسطينية المحتلة وطابعها البنيويين تستمد أيضًا من سياسات المجتمع الدولي إزاء القيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني كما أطلقتهما عملية أوسلو.

لا يزال ما يُمّيز المحدد السياسي لمساهمات الجهات الدولية المانحة في حالة التنمية الفلسطينية بحاجة إلى صَوغ. وشهدت الأعوام الأخيرة انطلاق بحوث نقدية في دور المانحين الدوليين في التنمية الفلسطينية. وخلف الفكرة العريضة التي مفادها أن المساعدات المالية والتقنية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تيسّر الإطار العام لعملية السلام وتدعمه، نجد أن التدقيق في ممارسات المساعدات الدولية لم تمض عمومًا أبعد من التركيز على إخفاقاتها في مواجهة السياسات الإسرائيلية وانتهاكها الاتفاقات الموقّعة، لكنها فشلت في التوصيف الدقيق للطبيعة السياسية لهذه السياسات. وبدلًا من ذلك أُطِّرَت مساهماتها في شروط فشلت في أن تقوّم دوافع المانحين الدوليين وفاعليتهم ذلك التقويم النقدي الكافي.

هناك، على سبيل المثال، البحث العلمي الذي قامت به مؤخّرًا آن لي مور[7] وسحر تغديسي راد[8] لتفحّص سياسات المساعدات الدولية المقدّمة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ترسم لي مور لوحةً تفسّر فشل مقاربات المانحين الدوليين لعملية السلام؛ لوحة تتّسم بـ «الإثم السياسي والمال المهدور». وبعد أن تعزو بصورة دبلوماسية «بداية نهاية» عملية السلام إلى «حوادث تتصل في المقام الأول بإسرائيل» وبـ «دعم الولايات المتحدة الذي لا يتزعزع لحليفتها»، تصف الوضع المتدهور بأنه ذلك الوضع الذي: «يجد فيه المجتمع الدولي نفسه في مأزق رهيب. ولعل التفاؤل والآمال التي تولّدت في عامي 1993 و1994 هي التي حالت دون

(7) Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo: Political Guilt, Wasted Money*, Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict; 1 (London; New York: Routledge, 2008).

(8) Sahar Taghdisi-Rad, *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?*, Routledge Political Economy of the Middle East and North Africa Series (New York, NY: Routledge, 2011).

أن يكون أحد على الجانب الدولي قادرًا على التفكير بـ «الاستغناء» عن العملية. يبدو أن رهانات التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط مهمة للغاية، وثمّة استثمار شخصي ورأسمالي هائل وظّفه أصحاب المصلحة جميعهم»[9].

مستخدمةً هذا التصوير، تمضي لي مور لتؤكد أيضًا أن «واحدًا من مقاصد بحثها الرئيسة» تبيان أنه لمّا كان ... «ليس للمجتمع الدولي بأسره إلا تأثير هامشي في السياسة الإسرائيلية أو في جهد الوساطة الأميركية، باتت المساعدات للفلسطينيين تستخدم كـ 'ورقة التوت' لعدم قدرتها على دفع عملية السلام قُدُمًا إلى الأمام سياسيًا، وكغطاء لديناميات عملية السلام التي تتحكم بها إسرائيل والولايات المتحدة إلى حدّ بعيد»[10].

بالنسبة إلى لي مور، ليست المساعدات، إذًا، إلا ورقة توت لإزاحة المسؤولية عن كاهل أصحابها، ولا تكاد تكون أداة سياسية تهدف إلى تشكيل الواقع الفلسطيني سياسيًا. وبروحية مشابهة، تتناول تغديسي راد تدخّل الجهات المانحة في بناء الدولة، مركّزةً على تناقضات هذه الجهات وعدم اتساقها: «على الرغم من أنَ لزيادة تركيز الجهات المانحة على بناء المؤسسات [كدالّة للجهد الدولي في «بناء الدولة»] ما يبررها في حد ذاتها، كانت في فلسطين خطوة في غير أوانها، حين لم يكن ضعف المؤسسات العقبة الحقيقية التي تعترض التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية، بل تكثيف العناصر المرتبطة بالاحتلال التي كانت الجهات المانحة ترفض معالجتها [...] وما يشير إليه هذا النقاش هو أن سلوك المانحين الفعلي على الأرض لا يأخذ في الاعتبار قوى الصراع ... حتى بعد اندلاع الانتفاضة واشتداد الصراع، ويفشل في دمج هذه القوى المهمة في برامج الجهات المانحة ومشروعاتها»[11].

هنا أيضًا، ينطوي تصوير المانحين وهم «يداورون» الصراع و«يقعون في مأزق رهيب»، أو «يفشلون في أن يأخذوا بالحسبان قوى الصراع» على مجموعة من الافتراضات في شأن فاعلية المانحين ومقاربتهم ومطامحهم السياسية

(9) Le More, p. 11.

(10) المصدر نفسه، ص 13-14.

(11) Taghdisi-Rad, pp. 10-11.

والاقتصادية الخاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخّل في المسرح الفلسطيني. والسؤال هو هل يمكن النظر إلى ممارسة المانحين الدوليين في شأن الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها لا تعدو أن تكون في حقيقتها عشرين عامًا من «مداورة» الصراع؟ كيف نفسّر طبيعة ممارسة المانحين السياسية خلال عملية السلام ونوصّفها، أكان في طورها الباكر (قبل كامب ديفيد) أم في تجليها الأخير، من دون أن نكون اختزاليين، أو قطعيين أو ساذجين؟ بأي طريقة يرتبط ذلك بدور إسرائيل في هيكلة نزع التنمية وفرضها وبطموحات إسرائيل السياسية الأوسع المتعلقة بالاستعمار الصهيوني؟

3 - التحديد البنيوي للاقتصاد السياسي الفلسطيني: خطوط عريضة

تقترح هذه الدراسة أن الاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حدّده بنيويًا، أولًا وقبل كلّ شيء، وضع القضية الفلسطينية ضمن النظام السياسي الدولي الأوسع المرتبط بالقوى الإمبريالية (خصوصًا الولايات المتحدة، ويليها الاتحاد الأوروبي) وتفسيرها الخاص للضرورات الجيوسياسية والاقتصادية الكلية الإقليمية.

من دون إعادة العمل في ما تناوله الآخرون بمزيد من العمق[12]، لا حاجة إلى القول إن الولايات المتحدة، باعتبارها القوة المهيمنة الوحيدة في العالم والمهندس والداعم الرئيس لعملية السلام، تعتمد استراتيجيًا على الوصول الآمن إلى احتياطيات الوقود وشبكاته في الشرق الأوسط، ليس من أجل المنفعة الاستخراجية ذاتها فحسب، بل أكثر من ذلك، من أجل السيطرة على طموحات منافسيها: الاتحاد الأوروبي واليابان، والآن بشكل خاص الصين التي تعدّ قوة صاعدة. وكان ضمان هذه السيطرة قد اعتمد تاريخيًا على استراتيجيا مشتركة لدعم الدكتاتوريات العربية الموالية للولايات المتحدة من جهة («دول الاعتدال العربي») والدولة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية من جهة أخرى التي تعتمد

---

(12) انظر: Gilbert Achcar: *Eastern Cauldron: Islam, Afghanistan, Palestine and Iraq in a Marxist Mirror*, Translated by Peter Drucker (London: Pluto, 2004), and *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, Translated from the French by G. M. Goshgarian (Berkeley: University of California Press, [2013]).

عضويًا على الداعم الإمبريالي كغطاء سياسي لأجندتها الصهيونية. ومن خلال الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي (إذا لزم الأمر) لكلا الجناحين -على الرغم من التفوّق والأرجحية التي تُعطى لإسرائيل في النهاية - يُحبَط الزخم الديمقراطي لدى شعوب المنطقة العربية بنجاح، ويُحافظ على استخراج النفط وحماية شبكاته كما على الهيمنة العالمية، ويُعاد توزيع عائدات النفط الخليجية في البورصات الغربية والمجمعات الصناعية العسكرية. هكذا تسير الإمبراطورية الأميركية.

في هذا السياق، تنشأ الحاجة إلى تدبّر التطلعات الوطنية الفلسطينية وتخريبها، وربما تصفيتها، نظرًا إلى ارتباط القضية الفلسطينية بكلا جناحي استراتيجيتها الإمبراطورية: الروابط بين الشعب الفلسطيني والمحيط العربي يُعيد باستمرار طرح السؤال عن أشكال الإخضاع الإمبريالي الغربي المختلفة في المنطقة. وبالمثل، فإن المقاومة الفلسطينية إزاء وجود إسرائيل الاستيطاني الاستعماري لم تتوقف قط، على الرغم من التطهير العرقي الذي طاول معظم الفلسطينيين في عام 1948.

في حين مالت الولايات المتحدة تاريخيًا إلى أن تنفي نفيًا قاطعًا وجود الشعب الفلسطيني وشرعية قيادته، كان لسلسلة من الحوادث في النهاية أن تدفع دوائر السياسة الأميركية إلى البحث عن مقاربات بديلة في تدبّر القضية الفلسطينية. وبحلول عام 1993، حين وُقِّع اتفاق أوسلو، كان قد جرى بنجاح احتواء «القومية العربية الراديكالية» أو هزيمتها؛ واختفى النفوذ الإقليمي الذي كان للقوى العظمى المنافسة، وضعفت الوطنية الفلسطينية إلى حد كبير. وعلى هذه الخلفية، اقتضت رغبة الولايات المتحدة في إقامة «نظام عالمي جديد» في ظل هيمنتها على السوق، حل النزاعات الإقليمية وإنشاء ترتيبات للأمن السياسي الإقليمي. وانطوت النتيجة الطبيعية لهذه السياسات المحلية على تطبيع وجود إسرائيل في المنطقة والتكامل معها، مع توسّع نطاق اختراق الولايات المتحدة للأسواق ليطاول أنحاء العالم العربي كلها.

هكذا يجد التحديد البنيوي الأساس لـ «عملية السلام» مبرر وجوده في ضرورات واضحة لدى الولايات المتحدة والمعسكر الأوروبي الغربي، بوصفها

دالّة من دوال أوضاع تاريخية محددة وحاجاتها السياسية والاقتصادية، تلك الحاجات التي لم تتغير جوهريًا خلال السنوات العشرين التي مضت على توقيع إعلان المبادئ، على الرغم من المراجعات التي جرت منذ ذلك الحين[13].

من هنا، يجب النظر إلى «عملية السلام» باعتبارها الجهاز والإطار السياسي الخطابي اللذين مكّنا من تفكيك كثير من التقنيات والعمليات التي سعت إلى التدخل في الجسم السياسي الفلسطيني، تحت عباءة «حلّ النزاعات» المزعومة.

بالطبع، كان «حلّ النزاعات» هنا جزءًا من القشرة الخطابية الليبرالية التي تغلّف هذه العمليات، والتي تعكس في الممارسة وبمزيد من الدقة شكلًا من أشكال «إدارة الصراع»، أو حتى «تصفيته» لمصلحة طرف واحد، الطرف الإسرائيلي. وكما أكد عمرو ثابت، «حاولت عملية أوسلو أن تزيل من المعادلة مبدأ العدالة»، تجسيدًا لرؤية مفادها تغيير العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية على أساس «قمع النزاع أو تسويته بالوسائل القسرية، أو عن طريق المساومة والتفاوض اللذين تتحدد نتيجتهما بحسب ميزان القوى»، وذلك بدلًا من «تغيير العلاقات عن طريق حلّ المشكلات التي كانت قد أدت أصلًا إلى هذا السلوك النزاعي»[14]. وفي هذا الصدد، فإن عملية السلام «اتخذت مقاربةً مدفوعةً بدافع النفع في الأساس (المنافع - التكلفة)، بعكس المقاربة التي توجهها القيمة وترتكز إلى مفهوم «المنافع - الاستحقاق».

هكذا يغدو مسرح العلاقات الاجتماعية الفلسطينية بين الطبقات الاجتماعية الفلسطينية، وتأكيد السيطرة عليه مع اهتمام خاص بمدى «راديكالية» قيادته السياسية، مجالين رئيسين تسعى إسرائيل والجهات المانحة الدولية إلى أن تمارس فيهما أقصى قدر من التأثير بقصد أن تنتهي «اللعبة» نهاية بعينها. لذلك يجب النظر إلى التحولات القوية التي تفرضها عملية أوسلو على الاقتصاد

---

(13) بالطبع، مع غزو الولايات المتحدة العراق وأفغانستان، ولاحقًا مع تفجر روح العصر الثورية العربية، اشتدت ضرورة حماية المصالح الجيوسياسية الأميركية في أرجاء المنطقة. ومن الواضح أن التشديد على تقبل الضرورات النيوليبرالية في «الانفتاح» قد قل في حين ازداد التشديد على حماية ما للولايات المتحدة من مواطئ قدم إقليمية باقية فوق رمال سريعة التحرك.

(14) Amr G. E. Sabet, «The Peace Process and the Politics of Conflict Resolution,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 4 (Summer 1998).

الفلسطيني والطبقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية على أنها نتيجة مباشرة لهذه الديناميات/المتجهات السياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها «عملية السلام» ككل.

4- نظام عملية السلام

من المفيد، على هذا الأساس، أن نتصور أن الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة موجود في ظل تحديد بنيوي معين لما ستشير إليه هذه الدراسة بالعبارة الفضفاضة «نظام عملية السلام».

المقصود بـ «النظام» ترتيب بنيوي هرمي، له أبعاده الرسمية وغير الرسمية، نظّمته الجهات المانحة وإسرائيل، ويعتمد في النهاية على القوة السياسية والعسكرية والمالية القسرية، ويمكنه أن يتيح التدفقات المادية والإعلامية والمالية المختلفة أو يقيدها.

كان لنظام عملية السلام الذي قام في أعقاب إعلان المبادئ (ولا يزال) جناحان أساسيان: يتكون الجناح الأول من ترتيبات عسكرية وجغرافية وسياسية واقتصادية أوجدتها الاتفاقات المختلفة التي تم التوصل إليها بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، على النحو الذي فسرتها به إسرائيل بوصفها القوة ذات السيادة في نهاية المطاف. ويجسّد هذا الجناح تضافر تطلعات الطبقة الرأسمالية والنخب السياسية والعسكرية الصهيونية المتنافسة، ضمن توجّه نيوليبرالي صاعد وموالٍ للغرب. والطابع الأساس لهذا الجناح من جناحي النظام هو طابع القوي الذي يفرض، بسبب سيطرة إسرائيل المادية على الأرض وتفوّقها التخطيطي والاستخباراتي والعسكري. فضلًا عمّا لديها من قوى كبرى تيسّر أمورها من خلال سيطرتها على مدفوعات المقاصة[15] للسلطة الفلسطينية، والحدود والحواجز ذات الطبيعة المزدوجة، في جوهرها: الفرض والتيسير. وباستثناء المساعدات الدولية، شكّلت إيرادات المقاصة

(15) تتكون إيرادات المقاصة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة والمكوس النفطية التي يشكل كل منها ما يقارب ثلث المجموع. ثمة مقدار صغير إضافي من إيرادات المقاصة يأتي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مثل ضريبة الدخل وضريبة الشراء.

الإسرائيلية أكثر من 60 في المئة من إيرادات السلطة الفلسطينية بين عامي 1995 و2000[16].

يتكون الجناح الثاني لنظام عملية السلام من الدول المانحة الغربية والمؤسسات المالية الدولية (IFIs) وممارساتها المتعلقة بتقديم المساعدات. ولهذا الجناح مجموعته الخاصة من المصالح المتنافسة التي تهيمن عليها مصالح الولايات المتحدة، وتصوّره للكيفية التي يجب أن يجري وفقها «حلّ النزاعات» و«التنمية» من خلال التوسع النيوليبرالي الإقليمي. والدور الأساس لهذا الجناح من النظام هو دور التيسير - ماليًا وتقنيًا/ تدريبيًا وفي مسائل الحوكمة - للسلطة الفلسطينية باعتبارها كيانًا سياسيًا. ولجناح المانحين الدوليين بين جناحي النظام صلاحيات فرض غير مباشرة، تتجلّى في قدرته على حجب هذه التدفقات أو تقييدها أو اختيار مستفيدين آخرين. وبين عامي 1994 و1999، ضُخّ 3.62 مليارات دولار أميركي من المساعدات الدولية إلى السلطة الفلسطينية، أتى من الولايات المتحدة حوالى 15 في المئة منها، و42 في المئة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[17]. وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة 215 دولارًا أميركيًا بين عامي 1994 و2000، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم[18].

لذلك كان الأساس الاقتصادي لنظام عملية السلام قائمًا، أولًا وقبل كلّ شيء، ضمن القدرات المالية الهائلة التي يحوزها هذا النظام على الشعب الفلسطيني وقيادته، والتي حلّت محل التدفقات المالية التي كانت تأتي منظمةَ التحرير الفلسطينية من دول الخليج ومن استثمارات أخرى، في حقبة ما قبل حرب الخليج في عام 1991.

الغرض من إدخال «نظام عملية السلام» كنظام لا كمحصلة لجهد مكوّناته الفردية، تأكيد الأطر الأيديولوجية الواسعة المشتركة والتوجهات السياسية

(16) Arie Arnon, «Israeli Policy towards the Occupied Palestinian Territories: The Economic Dimension 1967-2007,» *Middle East Journal*, vol. 61, no. 4 (Autumn 2007).

(17) Stanley Fischer, Patricia Alonso-Gamo and Ulric Erickson von Allmen, «Economic Developments in the West Bank and Gaza since Oslo,» *Economic Journal*, vol. 111, no. 472: *Features* (June 2001).

(18) قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators Database).

والهياكل المؤسسية والمصالح الاقتصادية التي تميز جهد إسرائيل والدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية الغربية، في ما يتعلق بكيفية مقاربة الأراضي الفلسطينية المحتلة والقيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني. وكان تقسيم العمل بينهم لغرض «بناء السلام» اسميًا، ثم «بناء الدولة»، قد شكّل قوة الفرض التي يتمتع بها هذا النظام، على الرغم من وجود تفضيلات وتفسيرات ومصالح فردية لكل فاعل، ولا سيما في ما يتعلق بعملية «نهاية اللعبة» (دولة؟ سلسلة من البانتوستانات/ المحميات؟ تطهير عرقي للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة؟)، لكن هذه الخلافات الداخلية يجب أن يُنظر إليها باعتبارها خارجية بالنسبة إلى التداخل والتوافق الشاملين اللذين أبدتهما هذه الجهات الفاعلة في مواجهة الفلسطينيين، كما بالنسبة إلى الإطار العملي وطريقة العمل اللذين تشاطرتهما هذه الجهات كمظهر من مظاهر تفسيراتها الخاصة لبناء السلام وبناء الدولة النيوليبراليين. وكان لعملية بناء السلام/ بناء الدولة النيوليبرالية في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ذاك الشأن المتناقض الفصامي للغاية، حيث، من ناحية يستعير أفكارًا فضفاضة من مفهوم «السلام الليبرالي» كي ينظّم آلياته الأساس - فكرة أن الممارسة السياسية الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق الحرة هما الأكثر ملاءمة لإيجاد الأوضاع الأكثر مواءمة لتحقيق الاستقرار والسلام والازدهار داخل الدولة وفي ما بين الدول على حد سواء. ومن ناحية أخرى، في حين كانت إثارة هذه الموضوعات مفيدة في تسويق عملية أوسلو لدى المكوّنات المحلية والدولية في أعوامها الأولى، فإن سجل ممارستها الحافل كان أي شيء ما عدا كونه ليبراليًا أو سلميًا، بما في ذلك في المجالين السياسي والاقتصادي. وفي الواقع، برز طابع واضح غير ليبرالي ميز بناء السلام/ بناء الدولة وروّج له عن وعي إسرائيل والمانحون، إذ لم ترَ هذه القوى أي تمثيل سياسي ديمقراطي حقيقي أو ترتيبات اقتصادية منصفة قادرة على أن تفضي إلى «تسوية سلمية» تتواءم مع مصالحها. علاوة على ذلك، سعت هذه الممارسات غير الليبرالية بنشاط إلى أن تعكُس وجهة المكاسب الديمقراطية الحقيقية (ولو المحدودة) التي أحرزتها الحركات الشعبية في الانتفاضة الأولى، جنبًا إلى جنب مع الطابع السياسي التقدمي للتشكيلات الاقتصادية والسياسية التي أنشأتها هذه الحركات. لكن بغضّ النظر عن الطابع الليبرالي/ غير الليبرالي، فإن الطبيعة الشبيهة بالنظام التي تسم الممارسات الإسرائيلية وممارسات الجهات المانحة إزاء الفلسطينيين هي ما يهمّنا هنا. إذ سهّلت إقامة هؤلاء الفاعلين نظامًا

ومحافظتهم عليه، على وجه التحديد، الدينامية الشبيهة بدينامية «الشرطي الصالح/ الشرطي الطالح» التي أجبرت الطبقات الاجتماعية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية على الانخراط فيها: إسرائيل «المتنمّرة الرافضة، المخيفة»؛ المانحون الدوليون؛ الميسّرون المحبّون للغير الذين يحاولون مساعدة الفلسطينيين في تحقيق أهدافهم التي طالما أُنكرَت عليهم. ولو لم يشكّل هذا الترتيب نظامًا، يعمل كلا مكوّنيه جنبًا إلى جنب وبالتراضي، لأدّت سياسات إسرائيل خلال عملية السلام إلى معارضة صريحة من مسانديها الغربيين الرئيسين الذين يسددون الفاتورة كاملة، ويحافظون على أوسع العلاقات الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية مع إسرائيل. وهذه معارضة مهمة لا تزال تنتظر أن نشهدها.

على أي حال، لا بد لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني ككل، من أن تختبر هذا النظام وتنخرط معه كنظام، عمدًا أو مصادفةً، لأنه ليس لديها أي خيار إلا تحمّله إذا ما أرادت أن يُسمح لها بالوجود في الأراضي الفلسطينية المحتلة في المقام الأول، وبأن تعمل في المقام الثاني.

في هذا الصدد، كانت إسرائيل والمجتمع الدولي، الحارس للمشروع الوطني الفلسطيني كما فرضه ويسّره نظام عملية السلام، على المستوى المؤسساتي والسياسي والمالي والجيوستراتيجي.

إن ما عناه تضافر سياسات إسرائيل الجيوسياسية التقييدية والقسرية وخريطتها العسكرية التي تنتظم حول مطامح المستوطنين الاستعمارية و«أمنهم» ونزع التنمية الفلسطينية من جهة أولى، وتقيد الدولة المانحة بهذا الإطار العام والالتزام به في عملها من جهة أخرى، هو أن بيد إسرائيل والمانحين الدوليين أوراقًا استراتيجية حاسمة في تحديد شكل التنمية الفلسطينية وطبيعتها، بل إن في أيديهم اثنتين من المهمات الأساسية الثلاث التي يعتقد أن على الدولة القيام بها، وفقًا للأدبيات المدرسية في الاقتصاد السياسي للدول. ووفقًا لجوناثان غودهاند، المتخصص بالاقتصاد السياسي للتنمية، «تنجز الدول ثلاث وظائف أساسية هي توفير الأمن والتمثيل والرفاه»[19]. ولما كانت إسرائيل والمجتمع الدولي الممسكين في النهاية

---

(19) Jonathan Goodhand, *Aiding Peace?: The Role of NGOs in Armed Conflict*, Project of the International Peace Academy (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2006).

بعنان «الأمن» و«الرفاه» الفلسطينيين، فإن مسألة «التمثيل» هي الوظيفة الأساس الوحيدة التي تُرك للسلطة الفلسطينية القيام بها، مع خضوع هذه الوظيفة أيضًا لمعايير صارمة تقيدها.

هكذا، كان أنموذج «بناء السلام» الذي أُنشئ في أعقاب إعلان المبادئ مؤثّرًا، إن لم يكن حاسمًا، في وضع المعايير والأطر الأساس لطائفة من النشاط الوطني الفلسطيني. وشمل ذلك رسم حدود الخطاب والنشاط السياسيين المقبولين والطبيعة القانونية والنوعية للنشاط الاقتصادي والحوكمة، ومدى تدفق رأس المال والمعلومات وتوازنه وتخصيصه وتخصيص الريع، وحتى تصميم وشدّة كثير من الأطر القانونية. وفي هذا الصدد، كان هذا النظام أصلًا سبب قدر كبير من ضيق فضاء السياسة الفلسطينية الذي يمسّ القضايا الحاسمة للحركة الوطنية الفلسطينية.

على هذا الأساس، كان نظام عملية السلام نظامًا يقوم وظيفيًا على تقسيم العمل بين إسرائيل والمجتمع الدولي، حيث ساهم كل جناح بطرائق مختلفة في قيام أنموذج لـ «حلّ النزاعات» حافظ على موقع إسرائيل المسيطر وامتيازاتها، وغالبًا ما صيغ وراء غطاء خطابي يركّز على ضرورات «أمن» إسرائيل. لذلك لا يمكن شطب الانخراط الدولي في عملية السلام بسهولة عن طريق «مداورة الصراع»، بل لا بد من اعتباره انخراطًا نشيطًا في النزاع، وإن كان ذلك بطرائق أقل وضوحًا.

على الرغم من صحّة جوانب من نقاش لي مور وراد تغديسي، فإنهما تخطئان موضع التركيز والتوقعات في ما يتعلق بدور المعونة المقدَّمة من المانحين الدوليين. وبدلًا من النظر إلى ما فشلت ممارسات الجهات المانحة في محاولته أو إنجازه - مثل التدخل لضمان التوصل إلى تسوية سلمية عادلة، بما في ذلك محاسبة إسرائيل على أفعالها وانتهاكاتها للاتفاقية الموقعة - لا بد من الاهتمام بما فعله المانحون خلال هذه الأعوام وبالغايات التي انتهت إليها هذه الأموال فعليًا.

حين ننظر إلى ممارسات الجهات المانحة في هذا الضوء، نجد أنها كانت مُكْتَنَفَة برسالة سياسية محددة مفادها تسهيل قيام ترتيبات داخلية وظيفية بين الفلسطينيين يمكن أن تحدّ من سوء أوضاعهم الإنسانية، بينما هي تقيم ما يفترض

بها أن تقيمه من قاعدة اجتماعية من شأنها أن تدعم عملية السلام، والواقع السياسي الجديد الذي يُقام على أرض الواقع، وذلك أساسًا في شكل السلطة الفلسطينية. ولم تكن هذه الرسالة لضمان الإنصاف أو العدالة في المفاوضات على نحو يقف قبالة القوة الإسرائيلية، كما ربما افترض بعضهم. لذلك فإن اعتبار مجتمع المانحين مسؤولًا عن شيء ما عاد به أو ينخرط فيه معيب منطقيًا، ويتجاهل علاوة على ذلك ضرورة لوم الجهات المانحة على ما ستناقشه هذه الدراسة من ممارسات شريرة أكثر ضررًا بكثير: تدخلات في المجال الاقتصادي السياسي تهدف إلى الهندسة الاجتماعية والتلاعب بالطبقات الاجتماعية الفلسطينية، من خلال أشكال من استيعاب النخبة.

في هذا الصدد، يجب أن نقرأ دور المجتمع الدولي في نظام عملية السلام على أنه مدفوع بهدف هندسة التمثيل السياسي الفلسطيني الذي يُعدّ للترتيبات الأمنية السياسية التي أعطى المجتمع الدولي إسرائيل امتياز تحديدها. والحال، أن الجهات الدولية المانحة كُلِّفَت بأن تجمع العنصر الثالث والأخير من وظائف الدولة (التمثيل السياسي)، من خلال وكالة بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت في هذه الحال، وكالة لغير الدولة، وطابعها الجغرافي والسياسي المقيد معروف إلى حدّ كبير مقدمًا[20]. ومع سيطرة إسرائيل النهائية على البُعد «الأمني»، وسيطرتها والجهات المانحة النهائية على بُعد الرفاه، بقيت وظيفة التمثيل السياسي للكيان الفلسطيني العنصر الرئيس الأخير الذي عني به نظام عملية السلام ومهندسوها، ذلك العنصر الخاضع جوهريًا لتقسيم العمل الإسرائيلي - الدولي، على أمل أن يُمَكِّن على المدى الطويل من تولّيه مسؤولية الأمن كاملة، والمسؤولية الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي إطار الترسيم الإسرائيلي لحدوده.

---

(20) على الرغم من أننا لا نستطيع أن نكرس اهتمامًا بهذا الأمر في هذه الدراسة، فإن خطة ألون هي التي ترسم على نحو جوهري معالم المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية وخريطة السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمكن القارئ أن يجد تحليلًا عميقًا لخطة ألون وكيف يتكامل اتفاق أوسلو ويحقق رؤيته، انظر: Gilbert Achcar, «Zionism and Peace: From Allon Plan to Washington Accords,» *New Politics* (New Series), vol. 5, no. 3 (Summer 1995).

ثانيًا: الأسس النظرية للهندسة الاجتماعية

بعد أن تناولنا التحديد السياسي الأساس للمقاربتين الإسرائيلية والدولية تجاه القيادة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني وتطويرهما خلال عملية السلام، لنلتفت الآن إلى الممارسات ذاتها.

السؤال، ما الذي يمكن قوله، أبعد من الضرورات السياسية والجيوسياسية التي وصفناها، عن الطرائق التي حاولت الجهات الدولية المانحة أن تترجم بها رؤيتها السياسية إلى ممارسة عملية؟

الإجابة عن هذا السؤال تفرض علينا أن نستقصي الأدوات الفكرية والسياسية المختلفة التي تُملي رؤية العالم لدى المجتمع الدولي، في ما يتعلق بالتنمية وتسوية النزاعات وبناء السلام وبناء الدولة بشكل عام. والحال أن المحاولة التي رمت إلى هندسة تمثيل سياسي فلسطيني قابل للحياة من خلال التلاعب بالنخب السياسية والطبقات الاجتماعية الفلسطينية، كجزء من ترتيب واسع ومُجَزًّأ شبيه بالدولة، وكأمر واقع في ظلّ الهيمنة الإسرائيلية والدولية، كانت قد عرفت طورين رئيسين: طور ما قبل الانتفاضة (الثانية)؛ وطور ما بعدها.

أَمْلَت المقاربتين كلتيهما وعلى نحو عميق أسسٌ أيديولوجية وسياسية مشتركة تعكس أفكارًا أوسع تعود إلى العقدين الماضيين، كما تعكس التحولات التي اعترتها. ويجدر بنا التوقف هنا كي ننظر في بعض هذه الأفكار الأساسية، للتشديد على أن السياسات المتّبعة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تنشأ من فراغ، بل أَمْلَتْها مجموعة واسعة من الأفكار الناشئة في ذلك الوقت في الاقتصاد ودراسات التنمية والاقتصاد السياسي للنزاعات المسلحة خصوصًا.

لم يكن ذلك الفرع الذي يدرس «التنمية» وممارستها بمنأى قط عن الأجندات السياسية، منذ قيامه كأداة للاستغلال الاستعماري، إلى صيرورته بعد الحرب العالمية الثانية ملطِّفًا يقف في وجه انتشار الشيوعية السوفياتية، أكان داخل أوروبا الغربية نفسها أم في العالم الثالث. بيد أن النوع الذي برز بعد الحرب الباردة من هذا المسار العام شهد تطور هذا الإرث إلى أشكال جديدة كانت لمصلحة ممارسيه الغربيين. و«التنمية» كما مارستها الدول الصناعية الغنية، بوصفها مرآة

لديناميات سياسية ونظرية واسعة تفعل فعلها، عكست تحولًا في الإطار المفهومي شهدته الأعوام الأخيرة من مقاربات تتبنى نماذج تنموية شبيهة بالكينزية، إلى مقاربات نيوليبرالية في توجّهها. وهذا يعني أن التحول السياسي الواسع الذي يجري عالميًا - من نماذج التنمية المتمركزة على الدولة التي تعتمد على التدخل الحكومي في الاقتصاد باعتباره الموازن لإخفاقات السوق (الكينزية)، إلى أنموذج سعى إلى ردّ الدولة إلى الخلف وتوزيع وظائفها على عوامل السوق التي تتوسطها أيدي القطاع الخاص (النيوليبرالية) - كان جاريًا طوال الأعوام الأربعين الماضية، وشُعِرَ به بحدّة في العالم النامي، ولا سيما في التفاعل بين هذه البلدان والجهات الفاعلة في التنمية، سواء الدول الغربية أم المؤسسات المالية الدولية.

مع زيادة إملاء النيوليبرالية النماذج التنموية التي تدعمها المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، كان لا بد من أن تحذو حذوها سلسلة واسعة من التحولات الفكرية والتنظيمية في نهاية المطاف.

بدايةً، كان لا بد للانقسام «الزائف» بين السياسة والاقتصاد أن يغدو أشد وضوحًا في سياسات التنمية، شأنه شأن الانقسام «الزائف» الموجود داخل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي اعتمدت عليه الليبرالية الجديدة. هكذا رفع من شأن أسطورة مقاربة «علمية» وتقنية بحتة للتنمية الاقتصادية، مقاربة بعيدة عن الاعتبارات السياسية، حتى باتت مؤسسة مثل البنك الدولي تدّعي أنها غير مسيسة ومستودعًا للخير المحض والمعرفة التقنية الرامية إلى الارتقاء بالمجتمعات النامية (في أواسط تسعينيات القرن العشرين أطلق البنك الدولي على نفسه اسم «بنك المعرفة»، حرفيًا).

في الحقيقة، كان ثمة وراء رياح التغيير النيوليبرالية الجديدة مجموعة من الافتراضات الأولية والسياسية للغاية في ما يتعلق بطبيعة الإنسان والتنظيم الاجتماعي ودوافع البشر نحو الارتقاء بأنفسهم، هي افتراضات تضرب بجذورها في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

يصف هوارد شتاين[21] خمسة مكوّنات موجودة ضمنًا أو صراحة في كل نظرية كلاسيكية جديدة:

---

(21) Howard Stein, *Beyond the World Bank Agenda: An Institutional Approach to Development* (Chicago: University of Chicago Press, 2008).

- الإنسان هو فرد عقلاني حَيْسوب يسعى بصورة طبيعية إلى تعظيم منفعته الذاتية (الإنسان الاقتصادي)؛

- تتحدد خيارات الإنسان بشكل فردي، وتهدف أيضًا إلى التعظيم الذاتي (الفردانية المنهجية)؛

- الأسواق «تنظّم ذاتها» وتبلغ «أمثلية باريتو»، أي في الحالة التي لا يقدر أحد أن يكون أفضل حالًا من دون أن يجعل أحدًا أسوأ حالًا (قبول التوازن كحالة طبيعية)؛

- سلوك الفاعل تحدده سلفًا مجموعة من القواعد المفترضة (التفكير الاستنباطي العقلاني)؛

- ينشأ سلوك الفاعل تلقائيًا من مجموعة من مؤشرات السوق (التفكير البديهي)[22].

عندما تُجمع هذه الأفكار إلى التصور الذي مفاده أن الأسواق لا الدول، هي التي يجب أن يُترك لها أن تحدد مسار التنمية البشرية، يكون مفهوم الدولة النيوليبرالية قد وُلِد. هكذا تعكس التدخلات التنموية المنظَّمة في شأن هذه المبادئ دافعًا إلى تفكيك الدولة ووظائفها، وفتح هذه الدول أمام التجارة الدولية، لتزيد بذلك منافع البلدان الشمالية الصناعية، والحدّ من كل شكل من أشكال الحمائية وخصخصة الأصول المملوكة للقطاع العام وتحرير الأسواق، من بين سياسات أخرى. ومن المفترض أن إطلاق العنان للأسواق، ودافع الأفراد إلى التعظيم الذاتي في إطار جهازٍ للدولة منصف لكنه في حدّه الأدنى، كان المبرر وراء دعم المؤسسات المالية الدولية لـ «إجماع واشنطن»، وهو عبارة عن مجموعة معدّة مسبقًا من الإصلاحات التي تنادي بها هذه المؤسسات في كثير من المسارح في أنحاء العالم النامي، وغالبًا ما يكون ذلك من خلال حامل سياسات التكيف الهيكلي (SAPs).

بالطبع، لم يكن الواقع الذي نجم عن هذه السياسات في أنحاء العالم النامي ذلك الواقع الوردي. وليس الفساد وضعف النمو وصعود الأوليغارشيات ونهب

---

(22) مقتبس من: المصدر نفسه، ص 60-61.

أصول الدولة واشتداد التفاوت بين الأغنياء والفقراء، إلا بعض التداعيات المدمرة لليبرالية الجديدة وبرامج التكيف الهيكلي. وحين اضطر اقتصاديو التيار السائد إلى الاعتراف بضعف أداء هذه السياسات، جرى تنقيح إجماع واشنطن ليغدو «إجماع ما بعد واشنطن» الذي تركت أثرها فيه تيارات اقتصادية مؤسساتية مختلفة. وفشلت هذه التنقيحات في مساءلة المنطق الكامن وراء النمو الذي تقوده السوق والتجارة الحرة، لكنها رأت أنه كي «تُقْلِع» هذه السياسات، لا بد لها أن تكون مصحوبة بمجموعة ملائمة من المؤسسات على الأرض وضمن المؤسسات الحاكمة التي يُفترض بها أن تنظمها. هكذا ولدت أجندة «الحكم الرشيد»، مؤكدةً تدابير مكافحة الفساد والشفافية وإطلاق مبادرات التنمية المحلية ... وغيرها.

هنا لم يقتصر أمر المؤسسات على تصورها بوصفها المؤسسات الرسمية للدولة، بل تعدّاه إلى تصورها على أنها أيضًا المؤسسات غير الرسمية للكيفية التي ينظّم بها المجتمع نفسه ويتوسّط نزاعاته. ويعود الفضل إلى كبير اقتصاديي البنك الدولي سابقًا، جوزيف ستيغليتز، في الدفاع عن مقاربة للتنمية أشد تطورًا، وترى العملية برمّتها على أنها تهدف إلى تحقيق «تحول واسع في المجتمع»[23]. حاول ستيغليتز تغيير المقاربة الأساس لسياسة التنمية السائدة من مقاربة تتناول موضوعها على أنه عملية آلية إلى مقاربة تستخدم مفهوم المنظومة[24]. وفي حين تنظر المقاربة الأولى إلى موضوعها على أنه آلة خطية وموجهة نحو الإنتاج، تتناول المقاربة الأخرى العملية التنموية على أنها عضوية مؤلفة من أنظمة مختلفة، تتسم بالمرونة ويمكن تعلّمها.

أظهرت أفكار ستيغليتز توقًا مؤسساتيًا إلى أن تبلغ التنمية «أعماق المجتمع» حيث يشمل التحول «طريقة تفكير الأفراد وتصرفهم»[25]. وكانت بداية ستيغليتز تأكيد حاجة الخاضعين للتنمية إلى المشاركة في عمليات التنمية و«امتلاكها»، حيث يمكن للأسواق أن تعمل على نحو أفضل، ويمكن لمجتمع جديد أن يبرز

(23) Joseph Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies, and Processes,» (Paper Given at 1998 Prebisch Lecture, UNCTAD, Geneva, 19 October 1998), p. 72.

(24) Mark Duffield, *Global Governance and the New Wars: The Merging of Development and Security* (London; New York: Zed Books, 2001), p.10.

(25) Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development».

إلى حيز الوجود من خلال اصطفائية السوق. وتصوّر ستيغليتز عالمًا لا يكون فيه قبول سياسات المؤسسات المالية الدولية نتاج المشروطية الضاغطة للحقبات السابقة، بل من احتضان الحكومات والمجتمعات هذه السياسات احتضانًا واعيًا، إذ ترى مصالحها الشخصية مرتبطة بهذه الأنواع من السياسات والروابط[26]. وبتكثيف ملكية المجتمعات المتلقية ومشاركتها بين شريحة المجتمع المتلقي المستقرة على الأقل، يُنظَر إلى «رأس المال الاجتماعي» لدى الدولة على أنه مُحْكَم، وإلى التنمية على أنها أكثر استدامة.

عندئذٍ يغدو بناء الترتيبات المؤسسية مع البنى المحفّزة المدمجة فيها أمرًا حاسمًا في «التشغيل». ويغدو القطاع الخاص وقطاع الدولة (القطاع العام) والمجتمع والأسرة وحتى الفرد هدفًا لحوافز سياسة تنموية مع اعتمادهم الملازم على اصطفائية السوق. وهنا، يُنظَر إلى القطاع الخاص باعتباره عامل التغيير الرئيس في التنمية، ويُنظر إلى الدولة على أنها قوة تنظيمية مكملة تسهّل تكاليف المعاملات وتخفضها وتجعلها سلسة.

أخيرًا، يؤكد ستيغليتز دمج كل شرائح التنمية، في حين يجري دمج المنظومة ككل في رأس المال العالمي. «يجب للاستراتيجيا أن تكون متّسقة، على كل مستوى، مع البيئة المنغرسة فيها، أكان على المستويات العليا أم على المستويات الدنيا. ويجب على الاستراتيجيات كلها أن تكون منغرسة في البيئة العالمية الدائمة التغير»[27].

كان لا بد لتطور الفكر النيوليبرالي من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن، من أن يكون له تداعياته على الكيفية التي يتصور بها التفكير النيوليبرالي مسألة «النزاع» و«الحيلولة دون وقوع النزاعات» أو «حلّها».

يتوصل بول كولير، المدير السابق لقسم بحوث التنمية التابع للبنك الدولي في الفترة 1998-2003، من تحليله الحروب داخل الدول إلى نتيجتين تتسمان بأهمية خاصة بالنسبة إلى دراستنا: فهو يقرر، أولًا، أن «النزاعات يُرَجَّح أن تنجم عن الفرص

(26) John Lloyd, «Eastern Reformers and Neo-Marxist Reviewers,» *New Left Review* (Series I), no. 216 (March-April 1996).

(27) Stiglitz, «Towards a New Paradigm for Development».

الاقتصادية أكثر ممّا يمكن أن تنجم عن المظالم بكثير»[28]؛ إذ يُقال إن جماعات معينة تستفيد من الصراع ماديًا أو من حيث المكانة والسلطة، لذلك تكون لها مصلحة في إطلاق شرارة الصراع وإدامته («الجشع علاوة على المظالم»). ويرى، ثانيًا، أن «الحرب الأهلية تؤخّر التنمية كثيرًا» في حين أن «إخفاقات التنمية تزيد كثيرًا من احتمال الحرب الأهلية»[29]. وإذا ما تُركت البلدان الفقيرة من دون علاج، فمن المرجح أن تعلق في «فخّ النزاع» حيث يتحمل تكاليف الحروب غير المقاتلين داخل البلد، وأهل البلد في المستقبل والجيران (الحرب بوصفها «تنمية بالمقلوب»)[30].

اقترح كولير علاجات لهاتين القضيتين، وصاغ بعض المفاهيم الأساسية الموجودة الآن في قدر كبير من حلّ النزاعات وبناء السلام الدوليين المعاصرين. ورأى أن من الممكن معالجة «الجشع علاوة على المظالم» بإطلاق سياسات تغير بفاعلية «حوافز الصراع الاقتصادية»، في الوقت الذي يجري فيه «الحدّ ... من القوة الاقتصادية للمجموعات التي تميل إلى الاستفادة من استمرار الاضطراب الاجتماعي»[31]. أما «فخ النزاع»، فيمكن تداركه «باستخدام المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية استخدامًا ذكيًا وقويًا»[32]. وفي ضوء ذلك، تعمل «الروافد الحكومية والتفضيلات التجارية والاستراتيجيات التي تضغط على الموارد المالية للجماعات المتمردة والتدخلات العسكرية»، إضافة إلى زيادة المساعدات، باعتبارها الأدوات الرئيسة لحل النزاع. وتُبرَّر هذه السياسات استنادًا إلى المنطق الإنساني، حيث «يحتاج أحدٌ ما إلى تمثيل مصالح جميع هؤلاء الناس الذين خسروا من الحرب الأهلية». وما إن يُتاح لأدوات حلّ النزاع هذه أن تترسخ، حتى يكون طريق الشروع في «بناء السلام» قد فُتحت.

---

(28) Paul Collier, «Doing Well Out of War,» Paper Presented at: Conference on Economic Agendas in Civil Wars, London, 26-27 April 1999, p. 1.

(29) Paul Collier, «Development and Conflict,» (Centre for the Study of African Economies, Department of Economics, Oxford University, October 2004), on the Web: <http://www.un.org/esa/documents/Development.and.Conflict2.pdf>.

(30) Paul Collier [et al.], *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*, World Bank Policy Research Report (Washington, DC: World Bank; [New York]: Oxford University Press, 2003).

(31) Collier, «Doing Well out of War».

(32) Collier, «Development and Conflict».

بنيت هذه الأفكار من اتجاهات أخرى واسعة في التنمية وطابعها النيوليبرالي، بما في ذلك صعود مفهوم «الأمن البشري»، المنبثق عن تقرير التنمية البشرية لعام 1994. وشدد «الأمن البشري» على أمن الأفراد أكثر من تشديده على أمن الدولة، مع التركيز على مجموعة منوعة من القضايا الاجتماعية والتنموية (الفقر، النزوح، الإيدز، الانهيار البيئي، والإقصاء الاجتماعي). وفي حين جرت العادة على وضع هذه القضايا برعاية الدولة وترك مصيرها تابعًا للقضية الأوسع؛ قضية التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة وتوفير الخدمات الاجتماعية/ الرفاهية، وتأطيرها بمعزل بعضها عن بعض، وفصلها عن التنمية الاقتصادية، فُتِحَ المجال أمام استهدافها الفردي من شبكات الجهات التنموية الفاعلة المختلفة. وهنا أيضًا، يبدو أن تأطيرًا خطابيًا معنيًا بالقيم الإنسانية التقدمية واتفاقات حقوق الإنسان المختلفة ساعد في تسهيل تقويض المقاربة التنموية التي تقودها الدولة.

ثالثًا: الاقتصاد السياسي لبناء السلام/ بناء الدولة في الممارسة

بعد أن أوجزنا بعض النقاشات والأسس الفكرية التي تُملي توجهات الدول المانحة في التنمية وحل النزاعات، لنرَ الآن كيف تُرجمت هذه الأفكار وتحوّلاتها في السياق الفلسطيني المرتكز على عملية السلام. والحال أن مجرد وصف هذه الأسس النظرية في حل النزاعات وبناء السلام وبناء الدولة لا بدَّ من أن يستحضر تعويذات هذه الأجندات في المجال الفلسطيني.

في الواقع، إن إنتاج تمثيل سياسي فلسطيني مذعن إزاء نزع التنمية والسيطرة السياسية والاقتصادية الإسرائيلية يتداخل مع الدَّفع النيوليبرالي باتجاه هندسة ودمج طبقات سياسية واجتماعية في قالب سياسي محدد على النحو الذي يحدده تموضعه الجيوسياسي الدولي والإقليمي. وهذا يعني أن كلّ ممارسة حية للنيوليبرالية والتنمية التي تشجعها يصوغها تحديد سياسي معين للنظام الإمبراطوري الجيوسياسي. وعلى هذا الأساس، يجب أن تُقرأ ممارسة المانحين الدوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أنها محاولة لصوغ الترتيبات المؤسسية والحوكمية لجهاز السلطة الفلسطينية وتيسيرها، لتتوافق مع هذه الأجندة. ويشمل هذا تلزيم الحاجات الأمنية الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية وإطلاق ترتيبات اقتصادية وطبقية تستجيب لذلك، وإقامة أنموذج دينامي لـ «نزع» التنمية، يبدو كما لو أنّه «ملك» فلسطيني.

بدلًا من النظر على وجه التحديد في تحول هذه الأفكار إلى سياسة، من الأفضل أن نحدد المقاربتين الرئيستين المستخدمتين في محاولة هندسة تمثيل سياسي فلسطيني مذعن قابل للحياة، من خلال التلاعب بالنخب السياسية والطبقات الاجتماعية الفلسطينية. على المستوى الاستراتيجي، تتقاسم هاتان المقاربتان كلتاهما - ما قبل الانتفاضة وما بعدها - الأهداف المشتركة الموصوفة، على الرغم من أنه على المستوى التكتيكي كان فشل الجهد الأول (الذي انتهى في كامب ديفيد) قد فرض مراجعة أدت إلى الثانية. وليس مصادفةً أن هذه المراجعة التكتيكية عكست أيضًا مراجعات جارية لممارسة التنمية وتطبيقها العملي عمومًا، في انتقالها من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن، وما صاحب ذلك من تأكيد للإصلاح المؤسسي.

غير أن التكتيكين كانا متشابهين في مقاربتهما الممارسة الخاصة بحل النزاعات بعقلية حاولت تشغيل الافتراضات الكلاسيكية الجديدة في شأن طبيعة الإنسان، والنزاع ومحفزاته. فما الذي عناه هذا؟

بدلًا من أن يضع المجتمع الدولي وإسرائيل في أيدي الفلسطينيين أدوات تنميتهم الخاصة، في أوضاع تُمكّنهم من ممارسة قدراتهم، وضعا قدرات منتقاة في أيدٍ منتقاة، وفي أحوال منتقاة. وجرى ذلك، بحسب الاعتراف الصريح الذي أدلى به جان لوي سربيب، نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لغرض إنتاج «ثمار السلام» المشتهاة وتوزيعها، تلك الثمار التي اعتُبِرَت أساسية لنجاح إعلان المبادئ: «كان من المفهوم أن أفضل فرصة لنجاح السلام، الذي من شأنه أن يعود بالنفع ليس على الشعب الفلسطيني والإسرائيلي فحسب، بل على المنطقة ككل، هي في التوصيل السريع والملموس لـ «ثمار السلام»»[33].

على الجانب الفلسطيني، كان من المفترض بـهذه «الثمار» أن «تقدم فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني»[34] مع نية للتوصل إلى تسوية سياسية داخلية دائمة بين الطبقات الاجتماعية والجهات الفاعلة الفلسطينية.

---

(33) World Bank, «West Bank and Gaza: An Evaluation of Bank Assistance,» (Report; no. 23820, Operation Evaluation Department, Washington, DC, 7 March 2002).

(34) World Bank, *Emergency Assistance Program for the Occupied Territories*, 2 vols. (Washington, DC: World Bank, 1994), vol. 1: *Investment Program*, p. 7.

يشير مفهوم «التسوية السياسية» هنا إلى توازن القوى أو توزيعها بين الجماعات والطبقات الاجتماعية المتنافسة، الذي تستند إليه كل دولة[35]. وهو مفهوم أثار اهتمامًا متزايدًا في الأعوام الأخيرة نظرًا إلى الفكرة المدرسية التي تؤكد أن التسوية السياسية الأساسية على وجه الضبط، لا «تخطيط المؤسسات»، هي التي تقرر النتائج السياسية والتنموية[36]. هذا الاستنتاج الرئيس الذي توصلت إليه الأدبيات الاقتصادية السياسية يعني في الممارسة أن جهاز «الدولة» يستخدم قدرته على تخصيص نخب مختارة بريوع شتّى، لغرض التوصّل إلى توافق بينهم على أن العمل لاستمرار عملية السلام أكثر فائدة بالنسبة إليهم من الاستمرار في محاربة إسرائيل. ويجب أن نلاحظ أن ما ينطلق منه منطق عملية السلام والجهد الدولي الرامي إلى إقامة السلام هو السعي إلى تحقيق تسوية سياسية بين الطبقات الاجتماعية الفلسطينية وليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

في هذا الصدد، أظهر مفهوم «ثمار السلام» المنطق البدائي الذي انطوى عليه أنموذج «حل النزاعات» في الممارسة؛ فما كان مقصودًا باستخدام أدوات فجّة مثل الحوافز المالية، هو أن يختبر الفلسطينيون، أو فلسطينيون منتقون على الأقل، نِعَم عملية السلام الاقتصادية التي من شأنها أن تشحذ شهيتهم لعمليات تُديم سلامهم الخاص. وكان يُعتقد أن من شأن الحوافز الاقتصادية والسياسية التي قدّمتها العملية إلى المشاركين فيها أن تخفي طبيعة الصراع السياسية والمظالم الأساس الشديدة المتركزة على العدالة، التي سُكِتَ عنها على مدى عقود، مع أنها موثقة جيدًا في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

هذا الأنموذج النيوليبرالي في بناء السلام هو بالضبط ما جرت محاولته في مرحلة ما قبل الانتفاضة من عملية السلام. وكانت المساعدات الدولية خلال الفترة الأولى من عمر أوسلو (1993-2000) قد استهدفت طبقات اجتماعية فلسطينية بعينها في محاولة لدمجها في اقتصاد سياسي جديد ومتطور كان يجب

---

(35) Mushtaq H. Khan, «State Failure in Weak States: A Critique of New Institutionalist Explanations,» in: John Harriss, Janet Hunter, and Colin M. Lewis, eds., *The New Institutional Economics and Third World Development* (London; New York: Routledge, 1997), and Mushtaq H. Khan and Jomo Kwame Sundaram, eds., *Rents, Rent-seeking and Economic Development: Theory and Evidence in Asia* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2000).

(36) Jonathan Di John and James Putzel, «Political Settlements,» (Issues Paper, Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), June 2009).

لعملية السلام أن توجده وتتكشّف عنه. وتركّز التوجّه الرئيس على إقامة السلطة الفلسطينية باعتبارها الجهاز الذي يمكن لبيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية في الشتات وللنخب المحلية أن تتعايشا فيه وتبدآ بصوغ خبراتهما ومصالحهما المشتركة. والحقيقة كان يجب استيعابهما كليهما في بنية مؤسسية تضمن قيودها القانونية أن لا تُلَبّى الحاجات التنموية الفلسطينية إلا على النحو الذي تتيحه إسرائيل. لكن هذا كان ثانويًا إزاء مهمة «تمليك» الفلسطينيين جهازًا شبيهًا بالدولة تكون مهمته الأساس شراء عناصر مختلفة من الطبقات الاجتماعية والسياسية الفلسطينية، لربطها بالاقتصاد السياسي الناشئ المرتبط بنظام عملية السلام ذاته الذي تسيطر عليه إسرائيل والجهات المانحة باعتبارها الضامن النهائي لتدفقات رأس المال. هكذا كان منطق «التنمية» الفلسطينية من خلال بناء السلام أن تظل هذه التنمية محدّدةً بشكل أساس عن طريق الروابط العمودية مع إسرائيل والجهات الدولية المانحة، لا عن طريق أي روابط أفقية يمكن لأجزائها المشتتة والمتشظية أن تقيمها في ما بينها. وفي مثل هذا السياق، تعمل السلطة الفلسطينية كمقاول تلزّمه إسرائيل تلك المسؤوليات التي سعت إسرائيل إلى التخلص منها - الوظائف الأمنية المباشرة وبعض الوظائف المدنية - وكلها مكلفة سياسيًا وأيديولوجيًا واقتصاديًا لإسرائيل والصهيونية على نطاق أوسع، ولا يكفي أي منها لتلبية حقوق الفلسطينيين أو توقعاتهم.

يصعب هنا أن نمضي عميقًا في وصف بنية التسوية السياسية البالغة التعقيد والحساسية التي صيغت وفق «أنموذج بناء السلام» الأول، والدور المحدد الذي أدّاه المجتمع الدولي في محاولته ترسيخها، لكن ما يجب التشديد عليه هو المنطق الأساس الذي تصور مهندسو هذا المخطط أن يشتغل وفقه؛ إذ تصورت إسرائيل والمجتمع الدولي عرفات بصفته الصائغ البدئي لأول تسوية سياسية بين الفلسطينيين، مع النظر إلى دورهما باعتباره تيسيرًا للسُبل الأبوية الزئبقية التي عُرف بها (عرفات). واعتُبر الزعيم الفلسطيني الشخصية المركزية (بل الوحيدة) التي يمكنها أن تحقق التوافق وتعطي الجهاز والترتيب مسحة المصداقية التي يحتاجان إليها كي «يعملا». هكذا نظرت إسرائيل والمجتمع الدولي إلى عرفات على أنه الزعيم الأبوي الأوتوقراطي الضروري، القادر على صوغ صفقة نخبوية بالطريقة التي يراها ملائمة. وعملت إسرائيل والمجتمع الدولي على تيسير قدراته

«الشرائية» باستخدام المساعدات (تكاليف انطلاق السلطة الوطنية)، وعقود مربحة للبنية التحتية للدولة والاستثمارات الاقتصادية، وحسابات مصرفية رئاسية بريوع احتكارية، حيث يتوافر له هامش المناورة هذا على وجه التحديد. ومن خلال هذه الضروب من الشراء، كان على النومنكلاتورا الفلسطينية الناشئة حديثًا(*) أن ترسّخ نظام حكم فلسطينيًا قابلًا، نظريًا، للتسوية السياسية مع إسرائيل، أو للحفاظ على الوضع القائم على الأقل. وبذلك نشأت «برجوازية دولة» بوصفها اللاعب الاقتصادي المسيطر في الاقتصاد الفلسطيني على حساب برجوازية سوق أكثر بدائية بكثير ولا مدخل لها إلى تخصيص الريع، وعلى حساب الأغلبية العظمى من الفاعليات الاقتصادية المحرومة (95 في المئة من السكان على الأقل) التي تعمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يقل مستخدَموها عن 10، وتملكها أُسر في الأغلب.

عندما فشل هذا الأنموذج في تحقيق النتائج المتوقعة - حين رفض عرفات في النهاية إملاءات كامب ديفيد - روجعت التكتيكات (لا الاستراتيجيا) وفقًا للأسس المؤسساتية الجديدة التي سبق وصفها. وصُوِّرَ عرفات فجأةً كعقبة أمام هذه الخطط، وبُذِلَ الجهد لإزاحته تدريجيًا عن السلطة. وبدلًا منه، اختارت الجهات المانحة سياسةً أقل اعتمادًا على زعيم فرد يعد بإجماع فلسطيني، وأكثر اعتمادًا على بنية مؤسسية يفترض أن بمقدورها أن تنتج، بمرور الوقت، طبقة سياسية أكثر استقرارًا، يمكن التنبؤ بسلوكها وضبطها والاتكال عليها في إنجاز مهمتها التاريخية. شدد المانحون الدوليون على «بناء الدولة» وحشد كامل من «الإصلاحات» المؤسساتية، من ضمن أجندة الحكم الرشيد في الوقت الذي راحوا يتلاعبون بالمتنافسين داخل النخبة، لتبرير التحول 180 درجة في شأن المكانة المركزية التي كان يحتلها عرفات في خططهم. فبعد أن أعطى موافقته على قيام السلطة الفلسطينية في المقام الأول، ويسّر أول تسوياتها السياسية البدائية، بلغ دوره التاريخي نهايته. ولا يقتصر أمر عرفات على رفضه إبداء التوافق التام مع نظام عملية السلام وما كان ينتظره من القيادة السياسية، ذلك أن هناك أدلة تشير إلى أنه حاول الالتفاف على الطبيعة الشبيهة بالسكة الحديد التي تسم التنمية الفلسطينية في ظل نظام عملية السلام، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال الفساد

(*) أي الطبقة المستفيدة من النظام. (المحرر)

والمحسوبية بين مساعديه الموثوقين كما يُفترَض وأجهزة حركة فتح الصعبة المراس، بغية توسيع هامش مناورته. وهذا ما جعل منه متمردًا وشيكًا، كان لا بد من وأده في المهد، من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة.

هكذا صيغت تسوية سياسية جديدة ثانية في النهاية كعاقبة للتعديل الانتقالي الذي جرى في أعقاب وفاة عرفات (اغتيالًا على الأرجح). وعلى الرغم ممّا شهده المسار العضوي لتطور الحركات الاجتماعية الفلسطينية السياسي من استيلاء حماس على جهاز «الدولة» بعد فوزها في انتخابات عام 2006، خطفت إسرائيل والجهات المانحة هذا الانتصار بعيدًا لتدرأ ما كان حينئذٍ نهج حماس السياسي الإصلاحي والمقاوم، والوسط الاجتماعي البديل الذي يدعمه، والذي برز من تجمعات اقتصادية سياسية واجتماعية ساخطة في المجتمع الفلسطيني موجودة خارج جهاز السلطة الفلسطينية، وشبكاتها الرعائية المفضلة هي في القطاع الخاص.

أدى الانقلاب الذي حاولت وكالة الاستخبارات المركزية [الأميركية] تدبيره ضد حماس، ونفّذته من خلال أعتى المرتزقة بين عناصر حركة فتح، إلى تقسيم بين الضفة الغربية التي «تحكمها» فتح وقطاع غزة الذي «تحكمه» حماس، ما أطلق أيدي إسرائيل والمانحين ليحاولوا إعادة صوغ التسوية السياسية الثانية الجديدة في الضفة الغربية، وعلى أساس أشدّ رسوخًا. ومع قص أجنحة حماس وفصائل المقاومة إلى حد بعيد، ومع وجود زعيم أضعف كثيرًا على رأس فتح، وشخصية مثل سلام فياض متشبث بالأجندة النيوليبرالية/ الإصلاحية والحكم الرشيد، باتت إسرائيل والمجتمع الدولي في وضع أفضل يُمكّن إسرائيل من إدارة العمليات الحساسة التي رعتها وقدمتها في ما يتعلق بالهندسة الاجتماعية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة كما يحلو لها.

هكذا شهدت التسوية السياسية في فترة ما بعد الانتفاضة الثانية اتساع مجموعة الجهات الفاعلة النخبوية، داخل السلطة الفلسطينية (التي بلغ عدد موظفيها في ذلك الحين 180.000 موظف) أو بين الرأسماليين المحليين الذين سبق أن كانوا مهمَّشين في الترتيب السابق، وسيطر عليهم رأس المال الآتي من الشتات. وإلى جانب عمليات التمويل والتوريق وتوفير الائتمان المرن الذي يسّرته المساعدات

الدولية المخصصة لـ «بناء الدولة»، أَمْكَنَ لمصالح النخبة الجديدة أن تتماسك بشكل أكثر استقرارًا حول جهاز شفاف للسلطة الفلسطينية يشبه الدولة مع الريوع الاستراتيجية التي كانت واثقةً من تمتعها بها كجناح «معتدل» في الانقسام بين فتح/ حماس. وبإطلاق هذه الآليات المالية، سعى المجتمع الدولي إلى استيعاب تناقضات نزع التنمية في العلاقات الاجتماعية بين الفلسطينيين باستخدام قوى «السوق». وبذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والمقاومة يمكن أن يكونا رافعة ورافعة مضادة لمصالح العلاقات الطبقية الفلسطينية، وديناميات «السوق»، والقسر الذي تولّده هذه العمليات.

أفكار ختامية

إن الترتيبات الأساسية هذه هي التي تحدد الهندسة الأولية للسلطة والسيطرة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم.

لا بد لكل مناقشة جادة للحركة الفلسطينية وآفاقها المستقبلية من التعامل مع هذه الحقائق إذا ما أريد لها أن تساهم في تشكيل رؤية بديلة للتنظيم الاجتماعي - السياسي والاقتصادي الفلسطيني.

على الرغم من إقرارنا بأن هذه الخطوط العامة التي رسمناها للديناميات الاقتصادية السياسية المتنافسة تبقى اختزالية في تصويرها هذه الديناميات، فإنها مفيدة في تصور تنظيم القوى المنخرطة في السيطرة وإعادة الإنتاج الاجتماعية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، فإنها تعيد وضع أدوات الاقتصاد السياسي التحليلية في مكانها الصحيح في المركز من تحليل الحركة الفلسطينية، وحيث يجب أن تكون إذا ما كان الفاعلون الفلسطينيون والمتضامنون معهم جادين في وضع الأساس البديل.

على هذا الصعيد، لن يكون سهلًا قطع العقدة المستعصية التي عقدها نظام عملية السلام وتداعياته التي ترتّبت عن العلاقات الاجتماعية الفلسطينية، وليس من المرجح على أي حال أن نجد مثل هذا القطع في «صندوق» الديناميات

القائمة لدى الفاعلين السياسيين الفلسطينيين المعاصرين. والطبيعة الريعية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، تلك الطبيعة التي يعبّر عنها توفير الريوع الاستراتيجية لاثنين من الفصائل السياسية الكبرى عن طريق داعمين خارجيين أقوياء، تحُول بقوة دون قيام كيان مستقل وديمقراطي ومعتمد على نفسه. أما تداخل الفصل الجغرافي مع التنميط السياسي، فيعني رفض قيام تجربة مشتركة بين الفاعلين السياسيين، في حين تقف الشكوك المتبادلة لدى كل جماعة تجاه الجماعة الأخرى حجر عثرة أمام أي محاولة لتغيير الوضع الراهن. ولعلّ هذه اللوحة القاتمة أن تكون، أكثر من أي شيء آخر، الإنجاز الحقيقي لنظام عملية السلام واحتضانه الحنون للاقتصاد السياسي. وبدلًا من أن يجلب «السلام» حرية الشعب ووحدته على أرض واحدة، أقام اقتصادًا سياسيًا جديدًا وحصّنه ورفعه؛ اقتصاد التقسيم الاستعماري على جزر متضائلة ذات استقلال زائف يأسرها ماديًا واقتصاديًا وذهنيًا بكثير من المعاني.

مراجع إضافية

Books

Bouillon, Markus E. *The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict*. London; New York: I. B. Tauris, 2004.

Johnson, John H. and Sulaiman S. Wasty. *Borrower Ownership of Adjustment Programs and the Political Economy of Reform*. Washington, DC: World Bank, 1993. (World Bank Discussion Papers; 199)

Sundaram Jomo Kwame and Ben Fine. *The New Development Economics: After the Washington Consensus*. New Delhi: Tulika Books; London: Zed Books, 2006.

Periodical

Duffield, Mark. «Getting Savages to Fight Barbarians: Development, Security and the Colonial Present.» *Conflict, Security and Development*: vol. 5, no. 2, August 2005.

Conference

«Civil Conflict, Crime and Violence.» (World Bank's Development Economic Research Group (DECRG) Launch Conference, World Bank, Washington, DC, 22-23 February 1999).

الفصل العاشر

المشروع الوطني الفلسطيني في أزمنة الثورات

زياد كلوت

مرّ على اتفاق إعلان المبادئ، المعروف بـ «أوسلو 1» أيضًا، بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (1993) أكثر من عشرين عامًا، وأصبح هذا الاتفاق يرمز إلى الأخطاء والعجز المستمرين في «عملية السلام» التي يفترض أن تفضي إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وجاءت هذه المفاوضات بعد عقود من أشكال الكفاح المسلح المختلفة ضد إسرائيل، من دون أن يؤدي ذلك إلى وضع نهاية للعنف بين الفريقين. وفي حقيقة الأمر، كانت «المفاوضات» و«المقاومة المسلحة»، منذ الأيام الأولى للمشروع الصهيوني، تمثّل الركيزتين الأساسيتين للعلاقة العربية الفلسطينية مع إسرائيل. ويمكن اعتبار أن هاتين الاستراتيجيتين نجحتا في الحفاظ على الهوية الفلسطينية ووضع الحقوق الفلسطينية في الأجندة العالمية، لكنهما فشلتا في تحرير الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلي واستعماره.

أما اليوم، فتوحي تطورات عميقة وثابتة، محلية وإقليمية وعالمية - يمكن وصف بعضها بأنه «ثورة»[1] - أن الفلسطينيين يمكن أن يُجبروا على إعادة التفكير في مدى صلة مشروعهم الوطني بتحصيل حقوقهم وجدواه في ذلك.

---

(1) يجب فهم كلمة «ثورة» هنا بمعناها الأكثر شيوعًا، لا على أنها سياسية فحسب، بل بوصفها «تغييرًا دراماتيكيًا واسع النطاق في الظروف والمواقف والأفعال»، قاموس أكسفورد.

ستحلل هذه الدراسة التحولات الجارية التي سيكون على الفلسطينيين مواجهتها من الآن فصاعدًا، لأنهم ربما يميلون إلى استكشاف مسارات جديدة نحو تقرير المصير وتطبيق الحقوق الفردية الفلسطينية. وتؤثر العوامل الآتية كلها التي تتناولها هذه الدراسة تأثيرًا مباشرًا في المعادلة الإسرائيلية – العربية:

- العامل الدولي: نظام عالمي متغير.
- العامل الإسرائيلي: من سيطرة الصهيونية إلى أزمتها.
- العامل الفلسطيني: من الاعتراف الدولي بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى استحالة تجسيده على الأرض.
- العامل العربي: أثر «الصحوة العربية».

أولًا: العامل الدولي: نظام عالمي متغير

نادرًا ما تمتع سكان الأرض المقدسة، نتيجة عيشهم في قلب أرض الديانات التوحيدية الثلاث، بالسيادة التامة على أرضهم. وشهدوا، على مر القرون، الكثير من الفتوحات، وتحمّلوا الكثير من الظلم وتدخّل القوى الأجنبية. وفي الواقع، لم تكن هذه البقعة الصغيرة من الأرض يومًا حرة تمامًا من التأثيرات والتدخلات الأجنبية.

هكذا كانت قضية فلسطين دائمًا مسألة دولية، لذا لا بد من تحليلها على هذا الأساس: فتطور الصراع على فلسطين، إلى حد كبير، تعبير عن صراع بين القوى الدولية وانعكاس ميزان قوى دولية متحرك دائمًا. لذا يجب تصوّر نشوء الصراع العربي – الإسرائيلي والمحاولات اللاحقة لتسويته وفق شروط حل الدولتين ضمن نطاق وضع موقت معين:

- سيطرة قوى غربية على العالم العربي، ما شكّل إلى حد بعيد، الصراع العربي – الإسرائيلي ووضعه في إطار تعبيره المعاصر.
- لكن حال القوى هذه تتعرض اليوم لتحدٍّ يتمثل بضعف ملحوظ في سيطرة الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا على امتداد العالم، إضافة إلى بروز دول جديدة ترقى إلى مراكز نفوذ معززة.

- في حين ما زال من المبكر جدًا استخلاص ما إذا كان هذا النظام (أو الفوضى) العالمي الناشئ سيفيد في النهاية حقوق الفلسطينيين ومصالحهم أم سيضرّ بها، يمكن أن نلاحظ مبدئيًا أنه أكثر حساسية للخطاب والتجربة الفلسطينية.

1 - من وعد بلفور إلى تراجع الهيمنة الأميركية على العالم العربي

مر قرن تقريبًا بين إعلان وعد بلفور (1917) وأحدثِ محاولة لإحياء مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي غضون هذا القرن، أصبح العالم مكانًا مختلفًا تمامًا: فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت القوى الأوروبية تستعمر نحو 85 في المئة من العالم، بما في ذلك أجزاء كبيرة في المنطقة العربية. ومنذ ذلك الوقت، شهد قاطنو أرض فلسطين خصوصًا، والعالم العربي عمومًا، انهيار الإمبراطورية العثمانية وتراجع الحكمين الاستعماريين البريطاني والفرنسي ونهايتهما، وبروز الولايات المتحدة، بعد أربعة عقود من الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في بيئة عالمية غير مستقرة، ومن ثم انتكاساتها اللاحقة.

على الرغم من النضالات الكثيرة التي خاضتها الشعوب العربية لتحقيق سيادتها على الأراضي العربية، وعلى الرغم من الدعوات إلى النهضة العربية، يبدو من العدل القول إن تلك الشعوب عانت خلال الأعوام المئة الماضية أشكالًا مختلفة من الهيمنة الغربية، فضلًا عن أن التدخل الأوروبي والأميركي في الشؤون الداخلية العربية قوّض إلى حد كبير حقوقهم وتطلّعاتهم السياسية.

في الحقيقة، لا يمكن فهم النجاحات الصهيونية وتجسّدها في إنشاء إسرائيل إلا في ضوء الهيمنة الأوروبية والأميركية اقتصاديًا وسياسيًا طوال القرن العشرين، وكذلك في ضوء تاريخهم وسياستهم اللذين تحتل تجربة الحرب العالمية الثانية والإبادة اليهودية فيهما موقعًا مركزيًا. إذ شكلت تلك الحوادث في الواقع، إلى حد كبير، تاريخ الولايات المتحدة وأوروبا الحديث وسياستهما[2] وثقافتهما[3].

---

(2) للاطلاع على شرح أثر مجموعات الضغط اليهودية الأميركية (اللوبي) في السياسة الخارجية الأميركية، راجع، على سبيل المثال: John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, *The Israeli Lobby and U.S. Foreign Policy* (New York: Farrar Straus and Giroux, 2007).

(3) احتلت الإبادة اليهودية، في النصف الثاني من القرن العشرين، حيزًا مهمًا في التربية والثقافة =

لا يمكن على المستوى السياسي فهم مؤتمر مدريد (1991) واتفاق أوسلو (1993 و1995) الذي وُقع من بعده، والذي أطلق «عملية سلام»[4] بطيئة ومهلكة، إلا في ضوء «السلام الأميركي» (Pax Americana) الذي حاول جورج بوش الأب وبيل كلينتون فرضه بعد انهيار الكتلة الشرقية والحرب العراقية الأولى. وتابع كلينتون نهج سلفه بوش، حين ورث وضعًا جعل الولايات المتحدة الراعي الوحيد لـ «السلام» بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية[5].

لكن يبدو أن أحدث المستجدات تشير إلى أن الهيمنة الأميركية، بلا منازع، في الشرق الأوسط بدأت تصل إلى نهايتها: فإخفاقات الأميركيين في أفغانستان والعراق وانسحابهم منهما وعجزهم (و/ أو إحجامهم) عن فرض وجهات نظرهم في النزاع في سورية هي مؤشرات قوية إلى فقدان بطيء، لكن حقيقي، لنفوذهم في هذه المنطقة العربية.

مع ذلك، من غير الواضح كيف، أو متى، سيكون لضعف النفوذ الأميركي تأثير أكبر في الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة، في الوقت الحالي، في تقديم دعمها العسكري والمالي إلى حليفتها الرئيسة في المنطقة، أي إسرائيل، وأن تبذل قصارى جهدها للمحافظة على مصالحها الاستراتيجية في الخليج العربي. وعلى الرغم من ذلك، فإن خسارة الولايات المتحدة نفوذها في باقي المنطقة العربية جارٍ، وهذا ما يبينه إحجامهم (الأميركيين)، أو عجزهم عن التدخل في الدول المجاورة التي تواجه حاليًا أوضاعًا فوضوية (سورية ومصر والعراق).

= في الولايات المتحدة وأوروبا. ووفقًا لبعض النقاد أصبح هذا الحيز مفرطًا وحُرف لخدمة غايات سياسية؛ إذ استنكر العالِم الأميركي فينكلشتاين ما سماه استغلال معاناة اليهود في كتاب استفزازي عمدًا، بعنوان صناعة الهولوكوست: تأملات في استغلال المعاناة اليهودية: Norman G. Finkelstein, *The Holocaust Industry: Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering: With a New Foreword and a New Postscript* (London; New York: Verso, 2001).

(4) انظر: Rashid Khalidi, *Brokers of Deceit: How the US Has Undermined Peace in the Middle East* (Boston, Massachusetts: Beacon Press, [2013]).

(5) بقي الاتحاد الأوروبي وروسيا قوتين ثانويتين في جهد تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، على الرغم من مشاركتهما منذ البداية في «عملية السلام»، ولا سيما بوصفهما أساسًا عضوين في اللجنة الرباعية لإحلال السلام و/ أو مانحين.

2- ظهور نظام (فوضى) عالمي جديد

كما سبق أن أشرنا، منذ قرن من الزمن، عندما بدأت تظهر أولى علامات الصراع الصهيوني - العربي، كان العالم، إلى حد كبير، يرزح تحت سيطرة قوتين استعماريتين (بريطانيا العظمى وفرنسا)، واستُبدل هذا الوضع لاحقًا بانقسام هذا النفوذ بين كتلتين متنافستين: الشرق والغرب. أما اليوم، فيتألف المشهد الدولي من 196 دولة مستقلة ذات مساحات وقوى مختلفة جدًا. وفي حين أن الولايات المتحدة لا تزال مهيمنة سياسيًا وعسكريًا، فما هي إلا دولة من الدول، في هذا المشهد المتغير.

من وجهة نظر اقتصادية، يتعرض موقع الولايات المتحدة المركزي لتحدٍّ من القوى الصاعدة الحديثة التي تستفيد غالبًا من موارد طاقة ومن قوى عاملة أكثر تأهيلًا وأقل كلفة. كما أن ثمة تشديدًا على أن إعادة توزيع الثروة عالميًا كان نتيجة الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008، والتي ألحقت ضررًا شديدًا بالاقتصادَين الأميركي والأوروبي، وساهمت في زيادة مديونيتهما، وجعلتهما أكثر اعتمادًا، بصورة متزايدة، على الاقتصادات الخارجية.

تُعدّ دول مجموعة بريكس (BRICS)[6] مرشحة عمومًا لتكون الفاعلين الاقتصاديين العالميين الرئيسين الجدد. وللحديث بعمومية أكثر، يبدو أن مركز الاقتصاد العالمي ينتقل باتجاه آسيا. وجدير بالذكر أن الأسواق الناشئة تنمو أيضًا في أماكن عانت في الماضي الهيمنة الغربية و/ أو الاستعمار (أفريقيا وأميركا الجنوبية والخليج). وفي كثير من الحالات، لم تتأثر تلك الأماكن مباشرة بتجربة الحرب العالمية الثانية، وبالنسبة إليه تعُدّ القضية الإسرائيلية - الفلسطينية من بقايا الحقبة الاستعمارية. كما أن لبلدان أخرى من الدول التي تحرز تقدمًا على الصعيد الدولي علاقة أكثر بعدًا من ذلك بكثير مع إسرائيل و/ أو مع فلسطين (الصين مثلًا).

يبدو أن تأثير تلك البلدان في القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، في هذه المرحلة الحاسمة، يبقى محدودًا، باستثناء تلك الحالات المعروفة العرضية،

(6) كلمة بريكس تجمع الحرف الأول من أسماء دولها الأعضاء: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا.

لكن البارزة، من التضامن الآتي من بلدان مثل تركيا[7] وجنوب أفريقيا[8]. وعلى الرغم من ذلك، تكفي حقيقة أن تلك البلدان تتحدى على المستوى الدولي النظام «العالمي القديم» الذي كان يخضع يومًا للهيمنة الأوروبية والأميركية - والذي تميز بالدعم العضوي لإسرائيل - وهذا عامل تغيير محتمل في اللعبة.

3- أين سيكون موقع الصراع العربي - الإسرائيلي في هذا النظام (الفوضى) العالمي الجديد؟

إن التأثير المستقبلي لهذا النظام (الفوضى) العالمي الجديد في الصراع العربي - الإسرائيلي غير محدد نوعًا ما، ويعتمد اعتمادًا بارزًا على ثلاثة متغيرات:

- استعداد الولايات المتحدة - وأوروبا بدرجة أقل - وقدرتهما على الاحتفاظ بموقعهما المركزي في ما يخص القضية العربية - الإسرائيلية؛

- قدرة الدول الصاعدة على تحويل مواقعها الاقتصادية المعززة التي تحققها على المستوى العالمي إلى مواقع للتأثيرات السياسية، ورغبتها في ذلك[9]؛

- رغبة تلك البلدان الصاعدة في أن يكون لها كلمة في الصراع العربي - الإسرائيلي.

- هكذا، يصعب جدًا على مستوى حكومي بحت، تقويم الكيفية التي سيتطور بها موقع القضية الفلسطينية في الأجندة السياسية الدولية. لكن، يمكن للمرء في الوقت الحالي القول بحق إن مكانة النقاش الإسرائيلي - الفلسطيني في

---

(7) بعد هجوم القوات الإسرائيلية على أسطول بحري تركي صغير وهو في طريقه إلى غزة في 31 أيار/ مايو 2010، تنامت حركة التضامن في تركيا كثيرًا، واتخذت حكومة أردوغان تدابير انتقامية غير مسبوقة ضد إسرائيل.

(8) تزور وفود المؤتمر الوطني الأفريقي بانتظام الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤكدة تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ومشيرة إلى أوجه الشبه بين نظام الفصل العنصري (الأبارتهيد) في جنوب أفريقيا والتمييز الذي يعانيه الفلسطينيون نتيجة السياسات الإسرائيلية.

(9) إن المصالح التجارية والسياسية، ولا سيما في الصراع العربي - الإسرائيلي، مرتبطة بقوة كما أثبتت تجربة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات (BDS)، على سبيل المثال، وتركيزها على المقاطعة، أو أهمية سياسات التعاون الاقتصادي الأوروبية بالنسبة إلى إسرائيل.

المجتمعات المدنية والرأي العام على المستوى الدولي نمت نموًّا ملموسًا في الأعوام الأخيرة لمصلحة المطالب الفلسطينية.

أصبحت القضية الفلسطينية في الحقيقة، بطريقة مدهشة، «قضية عالمية» كما بينت الأساطيل البحرية التي أُرسلت تضامنًا مع الفلسطينيين في غزة، أو التظاهرات الحاشدة التي جرت في أنحاء العالم في أثناء الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة في عام 2008، أو النجاحات المتزايدة لحركتي المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (على إسرائيل) والتضامن الدولي (مع الشعب الفلسطيني).

كما بيّن ألان غريش[10] في كتاب حديث عن الفهم المتغير للقضية الفلسطينية عالميًا، يُعدّ هذا جزئيًا نتيجة ثورة إعلامية تبين بكفاءة الانقلاب العكسي الذي يحدث في علاقات الشمال والجنوب.

احتكرت القوى الغربية أساسًا الخطاب خلال قرنين من الزمن، علميًا كان أم تاريخيًا أم صحافيًا. وللتعبير عن ذلك بكلمات استعمارية نقول: تشكّل الخطاب السائد إلى حد كبير على يد «الرجل الأبيض» الذي كان، حتى بعد سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية بوقت طويل، هو من يلتقط الصور وينقل «أخبار العالم»، في حين كان «الآخرون» هم من تُلتقَط صورهم، أو تُكتب عنهم التقارير.

كانت قناة الجزيرة الفضائية الرائدة في عكس الخطاب الإعلامي وتغيير موشور «أخبار العالم». وأُنشئ لاحقًا كثير من القنوات الأخرى ووكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية في أنحاء مختلفة من العالم العربي، وفي الصين وروسيا. وغيرت قناة الجزيرة أيضًا قواعد اللعبة في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بجعلها وجهة النظر العربية مسموعة عالميًا. وفي هذا الصدد، كان نقلها أخبار اجتياح الإسرائيليين غزة في عام 2008-2009 نقطة تحول كبير، ذلك أن الصور التي بثتها الجزيرة انتشرت عالميًا في وقت منعت فيه الحكومة الإسرائيلية الصحافيين الأجانب من الوصول إلى قطاع غزة، محاولة منها فرض رقابتها الإعلامية على مجريات الحوادث.

---

(10) Alain Gresh, *De quoi la Palestine est-elle le nom?* ([Brignon; Paris]: LLL, Les Liens qui libèrent, 2010).

إذا تحدثنا بمزيد من العمق، زادت الثورة الرقمية[11] قدرة كل فرد وجماعة على تطوير وعي جديد في شأن القضايا العالمية والهويات المتعددة الوجوه والأشكال الجديدة لشبكات التضامن والنشاط، لتمكّن كل شخص من التصرف بفاعلية بتجاوز القيود المادية والجغرافية.

إن مقارنة التغطية الإعلامية لحوادث عامي 1948 و1949 وحوادث 2007-2008 في فلسطين وفهمها وأثرها السياسي الدائم هي تجربة منيرة. ففي عامي 1948 و1949، كان العالم يخضع لسيطرة القوى الغربية (والاتحاد السوفياتي)، وكانت الصحافة والإذاعة مصدرَي المعلومات الرئيسين، لذا لم تكن التجربة الفلسطينية في تلك الحوادث - النكبة - مسموعة تقريبًا خارج العالم العربي. وعلى العكس من ذلك، كان الخطاب السائد في الغرب يصورها بأنها «حرب الاستقلال» الإسرائيلية - قصة بلد فتي ضعيف يحارب من أجل البقاء ضد الجيوش العربية المعتدية. وعلاوة على ذلك، استغرقت النكبة الفلسطينية نصف قرن لتكتسب شرعية وجمهورًا على المستوى الدولي. وبعدها، أي في عام 2008، في عالم جديد مضطرب يتميز بقوى وخطابات متنافسة وبكثرة القنوات الإعلامية، لم يستغرق خمسة أيام لشجب الرواية الإسرائيلية التي سادت في البداية عن الحوادث، والتي زعمت فيها أن اجتياح غزة كان ردًا على خرق حماس لوقف النار، وأعمال الجيش الإسرائيلي كانت لحماية المدنيين الفلسطينيين. لكن منذ الأيام الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر وحتى نهاية العمليات العسكرية الإسرائيلية في منتصف كانون الثاني/ يناير 2008، كانت صور المجازر التي ارتكبها الإسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين في غزة هي التي استأثرت بالمشهد «الإعلامي».

أما في معركة الخطابات والأفكار والصور، فيعدّ تاريخ جنوب أفريقيا المعاصر مثالًا مشجّعًا للفلسطينيين. فجنوب أفريقيا التي تحملت في ما مضى حكم «الأبارتهيد» هي اليوم أبرز قوة سياسية واقتصادية في القارة الأفريقية،

---

(11) تشير الثورة الرقمية إلى تقدم التقانة، من الأجهزة الإلكترونية والآلية التناظرية إلى التقانة الرقمية المتاحة حاليًا. بدأت هذه الحقبة في ثمانينيات القرن العشرين، وما زالت مستمرة. وتشير الثورة الرقمية أيضًا إلى بداية حقبة المعلومات المتميزة بسيطرة شبكة الإنترنت. ويطلق على الثورة الرقمية أحيانًا اسم «الثورة الصناعية الثالثة».

وفاعل دولي في «العالم الجديد». والجدير بالذكر أن كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل العدالة والمساواة أصبح مصدر إلهام في العالم كله - بما في ذلك البلدان التي صُوّر فيها نيلسون مانديلا يومًا بأنه «إرهابي».

أكد مانديلا، وهو شخصية بارزة في أنحاء العالم ورمز لكفاح الجنوب ضد الاستعمار وظلم الرجل الأبيض، علنًا في مناسبات كثيرة أن معارضة الأبارتهيد والالتزام بالقضية الفلسطينية يجب أن يكونا جهدًا مشتركًا، لأنهما وجهان لعملة واحدة.

استغل الفلسطينيون حديثًا سابقة نظام «الأبارتهيد» ونقاط تشابهه مع الفصل والتميز المفروضين عليهم لمصلحة قضيتهم. فعلى سبيل المثال، كان هذا الأنموذج مركزيًا لترسيخ شرعية دعوة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات لمقاطعة إسرائيل. فالنضال ضد الاستعمار والكفاح من أجل العدالة والمساواة في «العالم الجديد» هما في الحقيقة خطاب ثاقب (Perforative Discourse)، ربما يكون قادرًا على توحيد القوى العالمية بفاعلية خلف الفلسطينيين أكثر من شعار الدولتين أو المزاعم الدينية المتنافسة على الأرض المقدسة.

ثانيًا: العامل الإسرائيلي/ من سيطرة الصهيونية إلى أزمتها

اعتُبرت الصهيونية في العالم العربي دائمًا أيديولوجيا استعمارية أجنبية لا جذور لها في التجربة العربية. وما يهم الشعب العربي أكثر هو نتيجتها المباشرة التي تمخضت عن اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وتجريدهم من أبسط حقوقهم الإنسانية الأساس.

يختلف فهم الصهيونية جدًا في أوروبا والولايات المتحدة اللتين هيمنتا سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا في القرن العشرين، فاعتبر فيهما ظهور هذه الأيديولوجيا التي غالبًا ما صُوّرت بتعابير مثالية سريالية بأنها مشروعة[12]. لذا، لم تُنتقد إسرائيل خارج العالم العربي إلا حديثًا، قبل أن يبدأ الإسرائيليون والصهاينة أنفسهم بإدراك أن «الحلم الصهيوني» وصل إلى نهايته.

---

(12) صور كثيرون من أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة وأوروبا قيام إسرائيل في الواقع بأنه «معجزة».

1- هيمنة الخطاب الصهيوني

مالت الحكومات والرأي العام في العالم غير العربي، على مدى نصف قرن تقريبًا، إلى التمسك بالتاريخ والخطاب الإسرائيليين، وبالتالي اعتبار المزاعم والأعمال الإسرائيلية بأنها تتمتع بشرعية متفوقة. وكان ذلك نتيجة مجموعة كبيرة من الأسباب، من ضمنها الأسباب الآتية:

- الاعتقاد بضرورة حماية اليهود بإنشاء دولة لهم بعد الجرائم الجسيمة التي ارتكبت ضدهم في أوروبا في أثناء الحرب العالمية الثانية.

- وجود اليهود التاريخي في الأرض المقدسة الذي عزز الزعم الصهيوني بالحق في أرض فلسطين.

- الشرعية الدولية والقانونية التي منحت لدولة إسرائيل بفضل خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة.

- الإيمان بأن الدولة اليهودية الفتية أُنشئت في بيئة إقليمية معادية، ويجب بالتالي دعمها ماليًا وعسكريًا.

- استخدام الاتهام بمعاداة السامية على نطاق واسع بوصفه طريقة لتكذيب أي انتقاد يوجه إلى الصهيونية وإسرائيل.

احتل هذا الدعم جزءًا أساسيًا في تاريخ الأرض المقدسة المعاصر: فبفضل الدعم الكبير الذي قدمته الدول الأوروبية والولايات المتحدة تبنّت الجمعية العامة القرار رقم 182 في الأمم المتحدة وتمكّنت إسرائيل من تطوير برنامج نووي وتمتعت بمساعدة مالية وعسكرية مستمرة وأخيرًا دُعمت «عملية سلام» لتحمي مصالحها.

2- ارتفاع النقد المناهض لإسرائيل دوليًا

كان تزايد النقد المناهض لإسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة عملية متأخرة وتدريجية. وفي حين كان تطور ميزان القوى الدولي - وعلى المشهد الإعلامي الدولي (الذي تطرقنا إليه في الفقرة 3 سابقًا) بلا شك عاملًا رئيسًا في تقدمه، هناك عاملان آخران مركزيان في تغيير الأفكار المتعلقة بإسرائيل وممارساتها:

- ولّدت أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي المستمرة من الحكومة والجيش الإسرائيليين في النهاية شعورًا متزايدًا بالرفض في العالم الغربي، وأدّت إلى خسارة الإسرائيليين التفوق الأخلاقي الذي تمتعوا به في البداية هناك.

في حين كانت الحروب العربية - الإسرائيلية الثلاث الأولى تُفهَم في الغرب بأنها نتيجة الاعتداءات أو الهجمات العربية، «فإن إسرائيل خسرت، مع اجتياح لبنان والانتفاضة، عمليًا المكانة السياسية الرفيعة كلها التي كانت قد احتلتها يومًا؛ وباتت فلسطين وشعبها أصحاب اليد العليا أخلاقيًا»[13]. ومن الواضح أن انتفاضة عام 1987 شكلت نقطة تحول للجمهور الغربي الذي حظي أخيرًا بفرصة رؤية الفلسطينيين أول مرة بأنهم ضحايا، وذلك بفضل صور الأطفال الذين يواجهون وحشية الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- في النهاية، تحدى عمل «المؤرخين الجدد» الإسرائيليين التاريخ الإسرائيلي الرسمي عن «حرب الاستقلال» لعام 1948، وأثبت إلى حد بعيد الرواية الفلسطينية عن الحوادث، وهي الرؤية التي سادت أصلًا في العالم العربي مدة نصف قرن[14].

إن تطور مصطلحات النقاش في شأن إسرائيل/ فلسطين في بلد مثل فرنسا، يوضح الكثير في هذا الصدد؛ إذ كان على فرنسا دائمًا، بوصفها البلد الذي يضم أكبر جاليتين يهودية ومسلمة في أوروبا، والذي شاركت حكوماته في الماضي في الإبادة اليهودية وحرب الجزائر، أن تتعامل مع كلتا الحساسيتين ومع النقاشات المحتدمة في شأن هذا الصراع. فكان الخطاب الصهيوني حتى عام 1967، أي العام الذي قرر الرئيس الفرنسي ديغول فيه إنهاء الدعم العسكري الذي كانت فرنسا تقدمه إلى إسرائيل منذ عام 1947، مسيطرًا سيطرة ساحقة في هذا البلد. وحتى بعد ذلك الحديث بكثير، ظل انتقاد إسرائيل مستحيلًا تقريبًا أو مقتصرًا على الأوساط الراديكالية أو الهامشية. ومن المثير جدًا أنه يكفي أن محللًا جيو - سياسيًا فرنسيًا مرموقًا نشر كتابًا في عام 2003 تساءل فيه عما إذا كان انتقاد إسرائيل مسموحًا به[15]، ومن غير المستغرب أن الكتاب أثار ردات فعل قوية جدًا.

---

(13) Edward W. Said, *La Question de Palestine* (New York: Vintage, 1992), Preface, p. xi.

(14) انظر على سبيل المثال: Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld, 2006).

(15) Pascal Boniface, *Est-il permis de critiquer Israël ?* (Paris: R. Laffont, 2003).

على أي حال، يبدو أن سياسات الخط المتشدد في إسرائيل هي التي قوّضت في نهاية المطاف مصالح إسرائيل - وفي صميمها «حل الدولتين» - الأمر الذي أدّى إلى انتقاد أكثر قبولًا وأوسع للأعمال غير القانونية التي تقوم بها «الدولة اليهودية» المزعومة. وفي الحقيقة، دفع السعي العنيد للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عددًا متزايدًا من المحللين(16) والمثقفين(17) البارزين إلى الاستنتاج بأن إسرائيل تواجه مأزقًا.

3 - أزمة الصهيونية

حدث في الأعوام الأخيرة تغير ملحوظ، فبدأ يزداد النقد الموجه إلى إسرائيل والشك في مستقبلها في أوساط مؤيديها التقليديين وبين الشخصيات الإسرائيلية ذاتها. وحظي تحديدًا كتابان يتنبآن، أو يصرحان، بنهاية «الحلم الصهيوني» باهتمام واسع في إسرائيل والولايات المتحدة. ففي عام 2008، نشر المتحدث باسم الكنيست أبراهام بورغ كتابًا بعنوان **لقد انتهى الهولوكوست، وعلينا أن ننهض من رماده**(18)، رأى فيه أن الإسرائيليين فقدوا، نتيجة صدمة الحرب العالمية الثانية، القدرة على الثقة بأنفسهم وبجيرانهم وبالعالم المحيط بهم. ووفقًا له، أدى عدم الثقة إلى نشوء نزعة قومية متزايدة، وإلى نشوء وباء العنف الذي تعانيه إسرائيل ويتردد صداه في أنحاء العالم.

قدم الصحافي والمعلق الأميركي بيتر بينارت(19) كتاب **أزمة الصهيونية** إلى الجمهور الأميركي. وشرح في كتابه، وهو ابن مهاجرين يهود من جنوب أفريقيا، أن تعميق احتلال الضفة الغربية يعرض الديمقراطية الإسرائيلية للخطر، ويصرف بذلك عددًا متزايدًا من اليهود الليبراليين الشباب عن الصهيونية. ووفقًا لبينارت، فإن الحلم الصهيوني الليبرالي - الحلم بدولة تحمي الشعب اليهودي وتتعلق بالمُثل الديمقراطية - قد يموت.

---

(16) Sylvain Cypel, *Les Emmurés: La Société israélienne dans l'impasse*, cahiers libres (Paris: La Découverte, 2005).

(17) Régis Debray, *A un ami israélien*, avec une Réponse d'Élie Barnavi, café Voltaire ([Paris]: Flammarion, 2010).

(18) Avraham Burg, *The Holocaust Is Over; We Must Rise from its Ashes* (New York: Palgrave Macmillan, 2008).

(19) Peter Beinart, *The Crisis of Zionism* (New York: Times Books; Henry Holt and Co., 2012).

في الواقع، لدى قطاعات كبيرة من المعلقين غير العرب مرحلتان في ما يخص إسرائيل: ما قبل عام 1967 وما بعده، وتجد الصهيونية حدودها ضمن حدود إسرائيل كما اعترف بها القانون الدولي. وبعبارة أخرى، تحافظ الصهيونية على شرعيتها طالما بقيت إسرائيل «يهودية وديمقراطية».

هذا هو سبب بقاء أنموذج الدولتين حيويًا للصهيونيين البراغماتيين: فـ«الحلم الصهيوني» يمكنه الاستمرار بظهور كيان سياسي فلسطيني مجاور لإسرائيل يحكم السكان العرب الذين ما زالوا مستقرين هناك. وهكذا، فأزمة الصهيونية هي أيضًا، إلى حد بعيد، مرآة النزعة المتشككة المتزايدة تجاه حل الدولتين. فإسرائيل والصهيونية، في المقام الأول، تبقيان مقبولتين أخلاقيًا ضمن هذا الإطار.

تؤكد دراسة للمقالات المنشورة بعد الذكرى السنوية العشرين لاتفاق أوسلو، في الحقيقة، أن عدم الثقة بحل الدولتين بات شائعًا. وفي ضوء هذا التطور، لافتًا إصرار الإدارة الأميركية على مواصلة تأكيدها أن «حلًا متمثلًا بدولتين قابلتين للحياة هو الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينتهي بها هذا الصراع ... وليس هناك خيار آخر»[20]. حل يشدد على إنكار وجود فجوة متزايدة وخطرة بين الحقائق على الأرض وخطاب سياسي متكرر لا جدوى منه.

ثالثًا: العامل الفلسطيني/ من الاعتراف الدولي بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى استحالة تجسيده على الأرض

أثبت مطلع القرن الحادي والعشرين للفلسطينيين وجود تناقض: يزيد الاعتراف الدولي بالمشروع الوطني الفلسطيني القدرة على تكريس حق تقرير

(20) في الثلاثين من تموز/ يوليو 2013، قدم وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في افتتاح المؤتمر الصحافي في وزارة الخارجية الأميركية لدى استئناف مفاوضات السلام، الملاحظات الآتية: «إنني، في الوقت الذي أتفهم فيه هذه الشكوك، لا أشاطر أصحابها الرأي، ولا أظن أن لدينا الوقت لها. وأعتقد بقوة أن القادة والمفاوضين والمواطنين الذين يضعون جهدهم في هذا المسعى يستطيعون أن يصنعوا السلام لسبب بسيط: لأنهم يجب أن يفعلوا ذلك. إن حلًا متمثلًا بدولتين قابلتين للحياة هو الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينتهي بها هذا الصراع، وليس هناك كثير من الوقت لتحقيق ذلك، وليس هناك خيار آخر». للاطلاع على النص الكامل لـ «ملاحظات» جون كيري «على محادثات عملية السلام»، يرجى العودة إلى موقع وزارة الخارجية الأميركية الرسمي على الرابط: <http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/07/212553.htm>.

المصير الفلسطيني على قطع الأرض الصغيرة التي وفّرها الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فيما، وبصورة أعمق، تظهر الوطنية الفلسطينية أنها تواجه مأزقًا في الوقت الحالي.

1- الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية الجماعية والفردية

كان الاعتراف بالحقوق الفلسطينية الجماعية والفردية نتيجة كفاح طويل. فعلى المستوى العربي، احتاج الفلسطينيون إلى بضعة عقود حتى يتحرروا - بالتدريج، لكن ليس تمامًا - من الوصاية العربية التي كانت مفروضة عليهم، ويظهروا بوصفهم حركة وطنية مستقلة؛ أما على المستوى الدولي، فاحتاجت منظمة التحرير الفلسطينية إلى عقدين من الزمن، بعد قبولها مبدأ «حل الدولتين»، حتى تمكّنت من جعل مطلبها بحق تقرير المصير مطلبًا مقبولًا لدى أغلبية كبيرة من العالم والرأي العام الدولي.

على الرغم من أن تجريد الفلسطينيين من أرضهم وحقوقهم لم يكن قط موضع شك في العالم العربي، شعبيًا ورسميًا، فإن الأمر استغرق الحركة الوطنية الفلسطينية بعض الوقت حتى تنفصل عن الحركة القومية العربية وتتمايز عنها. وظهر المشروع الوطني الفلسطيني فعلًا، بوصفه قوة سياسية متمايزة، على رماد الحركة القومية العربية، بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعد هزيمة عام 1967. فقبل ذلك الوقت كان مصير الفلسطينيين مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالكفاح الأوسع للثوريين والتقدميين العرب من أجل التحرير والاستقلال، وهو الكفاح الذي اتخذ شكل حركة عروبية ثورية لفترة من الزمن[21].

على الرغم من ذلك، يمكن تتبع أولى التجليات القوية لحركة وطنية

(21) على سبيل المثال، كان الاصطفاف الأولي لحركة القوميين العرب بقيادة جورج حبش (والتي أسست في عام 1951) على الأيديولوجيا القومية العربية التي مثلها جمال عبد الناصر توضيحًا مثاليًا لهذا التطور. ومن ثم أعادت العناصر الماركسية في حركة القوميين العرب تشكيل فرعها الفلسطيني في منتصف الستينيات باسم الجبهة القومية لتحرير فلسطين. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1967، اتحدت الجبهة القومية مع فصيلين آخرين لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش.

فلسطينية ناشئة، منذ أيام الحكم العثماني[22]، والبريطاني في فلسطين[23]. لكن، يستطيع المرء القول، ولديه أسباب كافية لذلك، إن النكبة وخسارة الفلسطينيين وطنهم، وعيشهم في منفاهم منذ زمن طويل هي ما شكل في النهاية الهوية والكفاح الفلسطينيين. أما سياسيًا، فإن تأسيس حركة فتح في أواخر الخمسينيات في الكويت، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية الأولى في عام 1964 في القاهرة، كانا موحِّدين للفلسطينيين، حيث اتحدت الفصائل والنقابات الفلسطينية كلها في منظمة التحرير الفلسطينية، وساعدت الشخصية المركزية لياسر عرفات الذي سرعان ما أصبح رئيس اللجنة التنفيذية في المنظمة، في تطوير حس الانتماء المشترك بين الفلسطينيين المبعثرين في أنحاء العالم.

دعمت الحكومات العربية كلها لزمن طويل مسعى منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين بكاملها، إلى أن اعترفت مصر بإسرائيل بتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978. لكن بعد إعلان الجزائر في عام 1988 الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987، أصبح حل الدولتين المثال الجديد السائد في المنطقة. وأكدت مبادرة السلام العربية الصادرة عن القمة العربية التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت، في عام 2002 هذا الموقف الذي أصبح مشتركًا بين البلدان العربية والإسلامية: يمكن تحقيق تطبيع مع إسرائيل في مقابل انسحاب كامل من الأراضي المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) و«تسوية عادلة» لأزمة اللاجئين الفلسطينيين استنادًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

خارج العالم العربي، تمتعت الحركة الوطنية الفلسطينية زمنًا طويلًا بدعم الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار، التي تحول معظمها إلى دول

---

(22) من أجل مراجعة لتأسيس صحيفة فلسطين في عام 1911 وتأثيرها المستمر في الكفاح ضد الصهيونية، انظر على سبيل المثال: Rashid Khalidi, *Palestine: Histoire d'un État introuvable: Essai*, traduit de l'américain par Élise Argaud, Bleu (Arles: Actes Sud, 2007), pp. 156-172.

(23) انظر، على سبيل المثال، الثورات العربية بين عامي 1936 و1939 التي سحقها الجيش البريطاني في النهاية: المصدر نفسه، ص 173-196.

في الخمسينيات والستينيات. لكن الاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير المصير استغرق زمنًا أطول في البلدان الغربية. وفي الحقيقة، إن القبول ببراديغم الدولتين (قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب إسرائيل) ونبذ الإرهاب يسّرا الاعتراف العالمي بشرعية الحقوق الفلسطينية. وفي هذا الصدد، شكل إعلان الجزائر في عام 1988 وإعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 نقطة تحول: فمنذ تلك اللحظة بدأ الاعتراف بحق الفلسطينيين في إنشاء دولة يتحول إلى مطلب مقبول على نطاق أوسع.

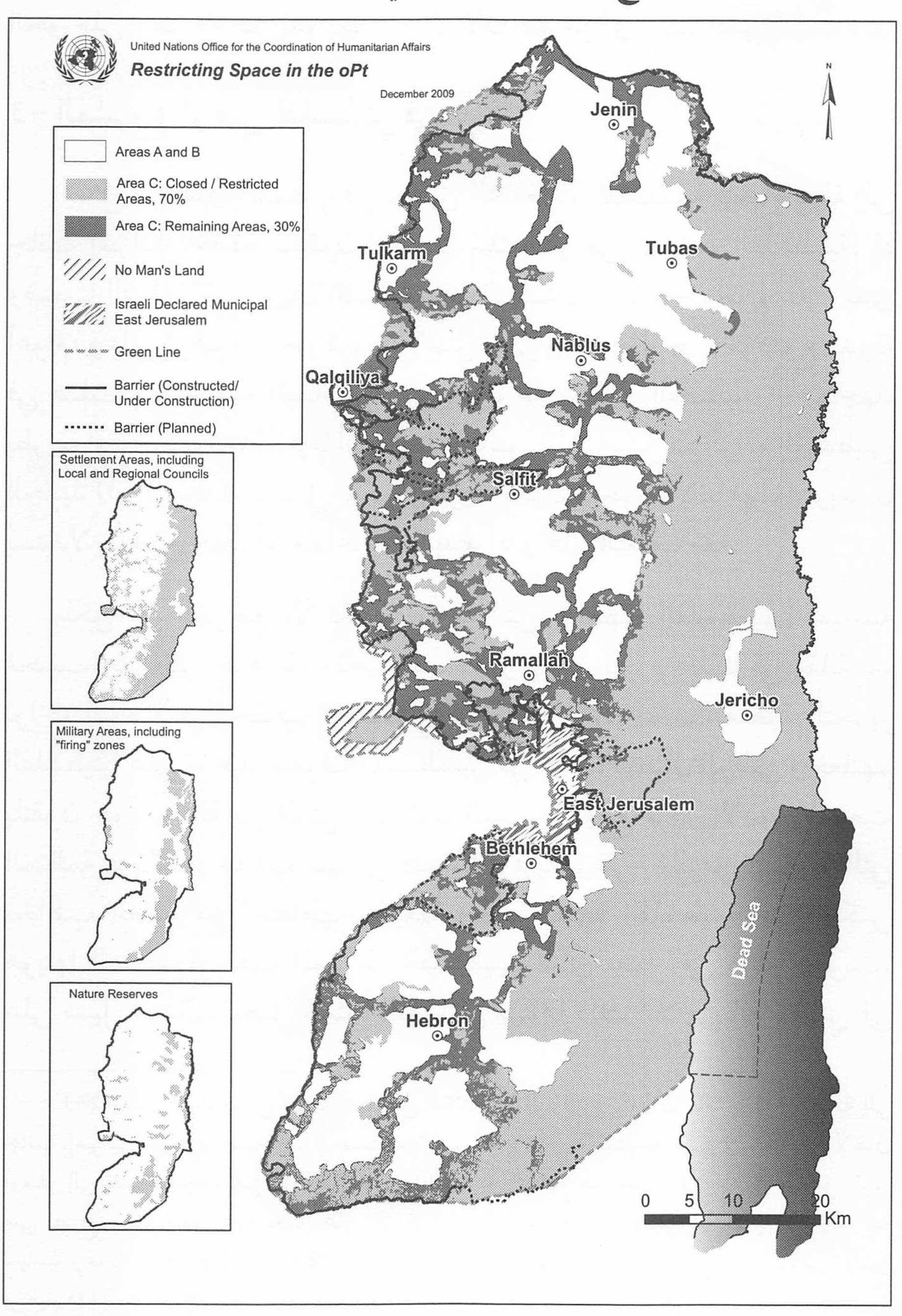
علاوة على ذلك، بعد أن قرر محمود عباس أخذ قضية الدولة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بين عامي 2011 و2012، أكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 11/ 37 الذي اعترف بفلسطين دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، أن المجتمع الدولي - باستثناءات قلة لافتة تشمل الولايات المتحدة وإسرائيل - كان مستعدًا لقبول الدولة الفلسطينية بين أقرانها. لكن لسوء الحظ، ما زال من غير الممكن إنشاء الدولة الفلسطينية على أرض الواقع.

2- استحالة ظهور دولة فلسطينية

أحدث مآسي الشعب الفلسطيني هي أن مشروع الاستيطان الإسرائيلي، أي الزمن الضروري لبناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أثبت أنه عملية أسرع بكثير وأكثر حسمًا من المسلسل الدبلوماسي الطويل الذي أدى أخيرًا إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في إنشاء دولة. ففي عام 1993، عند بداية «عملية السلام» في أوسلو، كان عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة 220 ألفًا، ما جعل تحقيق حل الدولتين معقولًا، وإن كان يتطلب التنفيذ الصعب تبادلًا للأراضي واللجوء إلى إحداث تغييرات ديموغرافية باللجوء إلى انتقال محدود للسكان إلى مناطق أخرى غير مناطق إقامتها الحالية. لكن بعد 20 عامًا، أي في عام 2013، وصل عدد المستوطنين إلى 550 ألفًا، ويجعل عددهم في مناطق رمزية واستراتيجية في الضفة الغربية (القدس، المستوطنات المقامة فوق الموارد المائية) هذا الهدف وهميًا.

الخريطة (10-1)

توزيع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية



باختصار، على الرغم من أن المعارضة الرسمية لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم أصبحت هامشية، باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن تجسيد هذا الحق على أرض الواقع يبدو بعيد المنال الآن أكثر من أي وقت مضى[24].

3- المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق

يمثل الإخفاق المستمر في تحقيق التطلعات الفلسطينية بإنشاء دولة إلى جانب إسرائيل حقيقة سيكون لها، بلا شك، أثر في السياسة الفلسطينية. إذ وضعت القوتان السياسيتان الفلسطينيتان الرئيستان، فتح وحماس، على مدى أعوام، وعلى الرغم من تعارضهما الاستراتيجي والأيديولوجي، موضوع الدولة في صلب برنامجيهما السياسيين. وسيكون على هذين الفصيلين أن يواجها، بطريقة أو بأخرى، تحديًا: فإما أن يلائما خطابيهما السياسيين مع الواقع الفلسطيني الجديد (أو أن يجدا الوسائل لعكسه بطريقة تكون ملحوظة لأتباعهما)، وإما أن يُستبدلا بفاعلين جدد، أو جماعات جديدة، أقدر على التكيف معه.

لكن من المرجح ألا تكون الأزمة التي يواجهها الفلسطينيون سياسية فحسب، بل أكثر جوهرية. ونحن، كما أشار رمزي بارود حديثًا في مقالة له، نواجه اليوم فناء للخطاب الفلسطيني الجماعي: «... عملت منظمة التحرير الفلسطينية على توحيد صفوف الفلسطينيين في مسيرة النضال الوطني وجعلتهم يلتقون حول جملة من المثل والثوابت السياسية. ومع مرور الأعوام نجحت المنظمة في نسج خطاب سياسي فلسطيني فريد ومليء بالرموز الثورية التي تخاطب العالم مع احتفاظها بطابعها وخصوصيتها الفلسطينية التي تعكس هويتها المتجذرة. فكان المدرّس الفلسطيني الذي يعمل في دولة الكويت، على سبيل المثال، يحمل المثل ذاتها التي يتبناها ذلك اللاجئ الفلسطيني في

(24) هناك إغراء يمكن تفهمه يدفع إلى إعلان حل الدولتين ميتًا لأن إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل سيكون مستحيلًا. توصلت مقالات كثيرة نشرت لمناسبة الذكرى العشرين لاتفاق أوسلو إلى تلك النتيجة. لكن الإدلاء بمثل هذا التصريح الجازم غير ممكن لأن من المستحيل تقرير متى يصبح وضع متفق عليه بعمق على الأرض نتيجة المستوطنات الإسرائيلية نهائيًا لا رجعة فيه سياسيًا وعمليًا. وبعد قول هذا، يعتقد الكاتب أن فرصة الوصول إلى حل للصراع على أساس دولتين وتنفيذ هذا الحل قد فاتت.

أحد المخيمات في لبنان، والتي يتشبع بها طالب فلسطيني يدرس في إحدى الجامعات الروسية، وصولًا إلى العامل المياوم البسيط في قطاع غزة، لكن ولّى ذلك العهد وانقضى، حيث أدّت عوامل عدة إلى تقويض الخطاب الجماعي الفلسطيني وتفتيته»[25].

بعبارة أخرى، ما قد يكون على المحك من الآن وصاعدًا، بالنسبة إلى الفلسطينيين، ليس صوغ هدف مرضٍ وقابل للتحقيق فحسب، بل حماية الحس الفلسطيني السليم بالانتماء والهوية أيضًا.

أبرز كاتب هذه المقالة بحق مسؤولية عملية أوسلو عن هذا التشرذم في الخطاب الفلسطيني والهوية والمجتمع (نشرت المقالة لمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتفاق أوسلو)، وكان عام 1993 نقطة انعطاف للفلسطينيين. ووفقًا لبارود: «كان قبول القيادة الفلسطينية بتوقيع اتفاق أوسلو في 13 أيلول/ سبتمبر 1993 أمرًا متوقعًا، غير أن السرعة التي قبلت بها القيادة الفلسطينية ذلك لم تكن متوقعة، ما مثل أزمة لا تقل مرارة عن الهزائم العسكرية العربية السابقة. [....]. إن الهزائم في ساحة المعارك كانت تؤدي في أغلب الأحيان على مر التاريخ إلى حدوث تغيير جذري في المشهد السياسي، غير أن مسار أوسلو كان عنوانًا للهزيمة وتكريسًا لواقع مرير؛ إذ أثبت التاريخ أيضًا أن الهزيمة النفسية أشد وقعًا ومرارة من الهزيمة في ساحة المعركة».

لا شك في أن مسار أوسلو أوجد في عام 1993 انشقاقًا كبيرًا بين الفلسطينيين[26]. وجاء الانشقاق الثاني في عام 2006 بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أدت إلى فوز حماس. ففي ذلك الوقت، اتخذت السلطة الفلسطينية قرارًا بإعطاء «عملية السلام» وداعميها الدوليين (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) أولوية على نتيجة الانتخابات. ونجم عن ذلك نزاع طال أمده بين فتح

---

(25) Ramzy Baroud, «Ramallah, Gaza and the Identity Crisis,» (Counterpunch, 12 September 2013).

(26) انتقد فلسطينيون كثر توقيع اتفاق أوسلو 1 بقسوة، واعتبروه تنازلًا عن الحقوق الفلسطينية. وجاء الاعتراض عليه أيضًا من شخصيات فلسطينية بارزة (إدوارد سعيد وحيدر عبد الشافي وحنان عشراوي) وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية (الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين).

وحماس، وعزز الفجوة بين الضفة الغربية وغزة، ما أوجد انقسامًا جديدًا كبيرًا بين أبناء الشعب الفلسطيني.

في غضون ذلك، أحدثت ثمانية عشر عامًا من إدارة السلطة الفلسطينية لمساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية المحتلة مزيدًا من تقطع الصلات مع أغلبية الشعب الفلسطيني، أي اللاجئين ومن يعيش في الشتات خارج الأراضي الفلسطينية. وأما في داخل تلك الأراضي، فالقيود التي فرضها المانحون الدوليون على السلطة الفلسطينية جعلتها، على نحو متزايد، مسؤولة أمامهم أكثر مما هي مسؤولة أمام شعبها (ما زال الفلسطينيون ينتظرون منذ عام 2006 إجراء انتخابات عامة جديدة).

باختصار، من المحزن أن عملية أوسلو أخفقت في منح الفلسطينيين دولة، وساهمت كثيرًا في تقويض الديمقراطية الفلسطينية.

أخيرًا، لا بد من الحكم على إرث المشروع الوطني الفلسطيني، كما صيغ تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، على أساس قدرته على جعل معادلة «شعب واحد/ أرض واحدة/ حكومة واحدة» معادلة واقعية.

على المرء أن يقر في عام 2013 أن تلك المعادلة، كما صيغت وفي الوضع الراهن للأمور هي معادلة مستعصية: فليس في الحقيقة ثمة شعب فلسطيني موحد، بل جماعات فلسطينية منوّعة ومشتتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي العالم العربي وفي أنحاء العالم. وليس ثمة أرض فلسطينية واحدة، بل أجزاء منفصلة من الأرض داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وهي تعيش تحت سيادة سلطة أجنبية أو حكمها. وليس ثمة حكومة فلسطينية واحدة، بل كيانات سياسية عدة متنافسة تدّعي تمثيل الفلسطينيين أو حمايتهم داخل وطنهم أو خارجه.

في ضوء هذه العناصر، يمكن التأكيد أن المشروع الوطني الفلسطيني في صيغته المعاصرة، الذي ظهر مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رماد القومية العربية، ليس في متناول أحد. ويمكن لحوادث الصحوة العربية أن تجعل منه مشروعًا مهملًا.

رابعًا: العامل العربي: أثر «الصحوة العربية»

كانت «الصحوة العربية»[27] أو «الثورات العربية» موضع تعليق على نطاق واسع؛ إذ من المستحيل، في لحظة مفصلية، أخذت فيها هذه السلسلة الثورية في التاريخ العربي مسارات مأساوية، أن نقرر ما سيكون إرث الانتفاضات التي بدأت في شوارع تونس ومصر، وانتقلت بسرعة على امتداد المنطقة. لكن لا بد من الاعتراف بأن هذه اللحظة التاريخية اتصفت بتغييرٍ رئيس: تحول الشعب العربي والفرد العربي من موضوعات للسياسة الإقليمية والدولية إلى فاعلين ناشطين في تقرير مصيرهم.

سياسيًا، تجدر الإشارة إلى أن الصحوة العربية أثرت تأثيرًا كبيرًا في المسار العادي للشؤون الفلسطينية. وتؤثر الديناميات الأساسية الفاعلة في العالم العربي برمّته أيضًا في الجماعات الفلسطينية على نحو أكثر ديمومة لكن أقل ظهورًا. وأخيرًا، في حين يبدو مسار هذه الثورات تحديًا للنظام والحدود الموروثين من القوى الاستعمارية والدكتاتوريات العربية، هناك فرصة قوية لأن تضطر القضية الفلسطينية أيضًا إلى إعادة صوغ ذاتها في المستقبل بناء على حدود متغيرة.

1- الأثر السياسي الواضح (2011-2013)

أثّر الإعصار الإقليمي الذي أشعلته تضحية محمد بوعزيزي بنفسه في تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2011 تأثيرًا كبيرًا في القادة السياسيين الفلسطينيين وعلاقتهم بإسرائيل بين عامي 2011 و2013.

أعطت حماس وفتح في فترة قصيرة - يبدو أنها توقفت الآن - الانطباع

---

(27) يُعد تعبير «الصحوة العربية» (Arab Awakening) مفضلًا هنا على الإشارة السائدة إلى «الربيع العربي». فالتخوف مع هذا التعبير الأخير هو أنه يشير إلى لحظة تاريخية أجنبية، أي تعبير «ربيع الشعب» الذي ظهر في أوروبا بعد الثورة الفرنسية. وليس لدينا، في هذه اللحظة المفصلية، أي سبب للاعتقاد أن هذا الموشور الأوروبي ملائم لتحليل الحوادث التي تهز العالم العربي منذ بداية الثورة التونسية في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفي ضوء عدم اليقين الحالي كله، يبدو تعبير «الصحوة العربية» أدق، إذ بعد عقود من التهميش بدأت المجتمعات العربية والأفراد العرب يتحولون إلى فاعلين رئيسين في حاضرهم ومستقبلهم.

لأتباعهما أنهما راغبتان في منح المصالحة الوطنية أولوية على أولوياتهما السياسية الداخلية، لكن الانعطافة في نهاية شتاء 2011/ 2012 حدثت في لحظة تزامن فيها سقوط الرئيس التونسي بن علي وتبعه فورًا سقوط الرئيس المصري حسني مبارك - دعامة «عملية السلام» الأساسية في المنطقة - مع نشر **الجزيرة والغارديان** «أوراق فلسطين»، وهي آلاف عدة من الوثائق السرية المتعلقة بالمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. وزعزعت هذه الحوادث غير المتوقعة السلطة الفلسطينية وتحالفاتها التقليدية المفضلة. وفي نهاية آذار/ مارس 2011، كان «الربيع العربي» قد وصل إلى بشار الأسد في سورية، وأضعفه، وهو أحد داعمي حماس الرئيسين. وفي ذلك الوقت، بدا القادة السياسيون العرب تحت ضغط شعوبهم بدرجات مختلفة، وبالتالي كانوا ميالين جدًا إلى استرضائهم (الشعوب) لمنع حدوث أي اضطراب شعبي[28].

تفاوض ممثلون عن فتح وحماس سرًا في نيسان/ أبريل 2011 في القاهرة، وتوصلوا إلى اتفاق مصالحة أول. وفي ما بعد، وقّع خالد مشعل اتفاقًا آخر مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مطلع شباط/ فبراير 2012 في الدوحة، ووضع هذا الاتفاق محمود عباس على رأس حكومة موقتة مكلّفة بتنظيم انتخابات في وقت متأخر من عام 2012. وفي أيار/ مايو 2012، وقّعت حماس وفتح اتفاقًا ثالثًا أقدم أساسًا على خطوات لتنفيذ اتفاق الدوحة السابق، ولا سيما تسجيل ناخبين جدد في قطاع غزة وتأليف حكومة موقتة.

عمومًا، على الرغم من هذه المساعي الدبلوماسية، فإن مصالحة فتح - حماس لم تتحقق فعليًا، حيث لم تُجرَ أي انتخابات حتى الآن. ويبقى الفلسطينيون تحت حكم سلطتين سياسيتين مختلفتين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وربما يكون استئناف محادثات «السلام» برعاية الولايات المتحدة، التي أعلن عنها في صيف 2013، ضربة جدية لهذه الفترة الفاصلة من المصالحة. ومع ذلك، تثبت حقيقة القيام بمحاولات المصالحة هذه حقيقة تأثير البيئة الثورية العربية في السياسة الفلسطينية.

(28) جرت في الواقع بعض التظاهرات في رام الله وغزة في ذلك الوقت.

2- الديناميات الأساس الفاعلة

تخفي الجوانب الأروع من الصحوة العربية، التي تتبلور اضطرابًا سياسيًا وعنفًا، آليات تحوّل المجتمعات والأفراد العرب بطريقة سيكون لها تأثير طويل في المنطقة. ومن المنطقي أن نفكر أن هذه التغيرات التي سنناقشها باختصار في ما يأتي، تفعل فعلها في فلسطين أيضًا:

- يبدو أن شعار «الشعب يريد» المعروف الذي تردد في شوارع مدن عربية كثيرة منذ عام 2011، يعكس أولًا إرادة الناس في أن تكون لهم كلمة في حاضرهم ومستقبلهم. وبعبارة أخرى، يتطلع الناس إلى أن يصبحوا فاعلين أساسيين، مواطنين، في بلدانهم. ولأن الأمر كذلك، فإن هذا الشعار الذي تبناه ملايين المتظاهرين في المنطقة، يتحدى مباشرة الدول العربية المركزية التي أقامت نفسها ضد الأمة[29]، أي ضد الشعب، بل بالأحرى عبر حكم تسلطي وسيطرة الجيش والأجهزة السرية والبيروقراطية وجهاز أيديولوجي قوي وعبادة شخصية الزعيم.

ليست السلطة الفلسطينية وحماس مختلفتين عن تلك الأنظمة السياسية التسلطية التي ووجهت في تونس ومصر وسورية وغيرها. وفي الحقيقة، فإن سيادة الشعب مصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء منذ عام 2006. وأظهر المجتمع المدني الفلسطيني، حتى قبل ذلك، علامات قوية عن توقه إلى إحداث فرق خارج إطار السياسة الفلسطينية التقليدية[30]. وبطريقة ما، فإن هذا الاتجاه هو استحضار للانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإن بشكل جديد، وهي الانتفاضة التي كانت حركة شعبية حقيقية.

- وفقًا لجيلبير الأشقر[31]، الثورات العربية هي، قبل كل شيء، نتيجة

---

(29) انظر: Burhan Ghalioun, *Le Malaise arabe: L'Etat contre la Nation*, cahiers libres-essais (Paris: La Découverte, 1991).

(30) انظر، على سبيل المثال، دعوة المجتمع المدني الفلسطيني إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد إسرائيل، على الموقع الإلكتروني: <http://www.bdsmovement.net/call>.
بيان حركة Gaza Youth Breaks Out على الموقع الإلكتروني: <http://gazaybo.wordpress.com/manifesto-0-1/>.

(31) Gilbert Achcar, *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising*, Translated from the French by G.M. Goshgarian ([Berkeley: University of California Press, 2013]).

اختلال اقتصادي: استمرار البنى السياسية والاقتصادية العاطلة التي أخفقت في فسح المجال لطاقات المجتمعات العربية الإنتاجية لتتطور كفاية لتلبية حاجاتهم، وبالتالي حكمت على الشعب العربي بالتخلف والإفقار.

في هذا الصدد، يولّد عجز السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية (أو حماس في قطاع غزة) عن السماح بتطوير اقتصاد مستدام تحت الاحتلال الإسرائيلي، ويمكنه أن يلبي حاجات الفلسطينيين، احتمالًا كبيرًا بعدم الاستقرار. وهذا هو سبب أهمية مواصلة تقديم المعونة الدولية لاستمرار السلطة الفلسطينية (كما أن دعم حلفاء حماس حيوي لها): فلولا دعم المانحين الدوليين لهذين الكيانين السياسيين لكان من المحتمل جدًا أن ينهارا.

- بعد إعدام صدام حسين ومقتل معمر القذافي واعتقال حسني مبارك والجرائم التي يرتكبها نظام الأسد، من الصعب الاعتقاد أن أنظمة القومية العربية، التي قُوضت أصلًا تقويضًا جديًا في صدمة عام 1967 وحرب الخليج في عام 1991، ستستمر في المسلسل التاريخي الذي بدأ في عام 2011.

إن القضية الفلسطينية التي كانت تاريخيًا في صلب الكفاح العربي من أجل الاستقلال، ستتأثر بلا شك نتيجة طي هذه الصفحة من التاريخ العربي بطريقة تبقى مجهولة. وأما في ما يخص الأجيال الشابة من العرب والفلسطينيين، فثمة شك في ما إذا كان من الممكن أن تبقى الانتماءات والأيديولوجيات والعقائد السياسية التقليدية جذابة مثلما كانت لأجيال أقدم في ضوء تجليات إخفاقات القومية العربية ومبالغاتها التي ظهرت على نحو صارخ في الأعوام الأخيرة.

من الآن فصاعدًا، سيشكل مسلسل الحوادث الذي بدأ في عام 2011 الركيزة التأسيسية لصحوة ملايين الشباب العرب السياسية وهويتهم السياسية، حيث يمثل الشباب أغلبية الشعب العربي[32]. ومن المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات

---

(32) وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يقدر أن 60 في المئة من إجمالي السكان العرب هم في سن دون 25 عامًا. وأما الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا فيكونون أكبر فئة عمرية بين فئات السكان العرب، ويمثلون أكثر من ثلث مجموع عدد السكان في المنطقة العربية.
انظر: United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau for Arab States, *Arab Human Development Report, 2009: Challenges to Human Security in the Arab Countries* (New York: UNDP, 2009), on the Web: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2009e.pdf>.

بشدة في بنية هؤلاء الأفراد العقلية وفي خياراتهم وتصرفاتهم في المستقبل. وفي هذا الوقت، يبدو بالقدر ذاته، أن هناك رفضًا قويًا بين الفلسطينيين الشباب للقوى السياسية الفلسطينية التقليدية(33)، ما يفتح الطريق أمام نشوء أفكار وأشكال جديدة من التعبئة والأعمال الجماعية المبتكرة.

3 - المشروع الوطني الفلسطيني في بيئة عربية مضطربة

يصعب أن نتخيل أن المأساة السورية لن تؤثر تأثيرًا كبيرًا ومديدًا في القضية الفلسطينية. وفي الحقيقة هذه هي الحال أصلًا: فباعتبار سورية تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين، فإن هذه الفئة الضعيفة من السكان تعاني حاليًا معاناة مباشرة نتيجة هذا الصراع الدموي الذي دام طويلًا، مثل معاناة الشعب السوري.

لكن لا يمكن للمرء، قبل نشوب هذه الحرب المدمرة بزمن طويل، أن ينكر أن سورية كانت في طليعة القومية العربية والعقيدة البعثية وتعريف «الأمة العربية» الذي يحتل النضال من أجل فلسطين فيها مكانة مركزية. كانت المنطقة التي قسمت في النهاية إلى سورية ولبنان وفلسطين/ إسرائيل والأردن، عند كثير من العرب، وطنًا واحدًا كبيرًا يشترك باللغة ذاتها وبتاريخ مشترك وثقافة مشتركة هو بلاد الشام (أو سوريا الكبرى). وإضافة إلى المعاناة الإنسانية غير المحتملة التي ينطوي عليها ذلك، فإن تقسيم سورية إلى كيانات جزئية مختلفة ستكون صدمة أخرى للروح العربية.

في الحقيقة، دُمر في الأعوام العشرين الماضية مركزان رئيسان من مراكز التاريخ والثقافة والهوية العربية: العراق وسورية. وهكذا، ليست فلسطين وحدها

---

(33) ربما تكون حركة Gaza Youth Breaks Out وبيانها في عام 2011 أحد أروع التعبيرات عن هذا الشعور بالرفض واليأس الذي يشترك به الشباب الفلسطينيون على نطاق واسع. هنا مقتطفات منه: «تبًا لإسرائيل... تبًا لحماس... تبًا لفتح... تبًا للأمم المتحدة... تبًا للأونروا... تبًا للولايات المتحدة! (...) هناك ثورة تنمو في داخلنا، استياء وإحباط هائلان في داخلنا وسيدمراننا إذا لم نجد طريقة لتصريف هذه الطاقة في شيء يمكن أن يتحدى الوضع الراهن، ويعطينا نوعًا من الأمل». النص الكامل للبيان متاح على الموقع الإلكتروني: <http://gazaybo.wordpress.com/manifesto-0-1/>.

هي التي تنزف اليوم، بل قلب العالم العربي أيضًا، حيث يعاني ملايين العراقيين والسوريين معاناة مباشرة من نزاعات حادة جدًا، فضلًا عن أرتال من مئات آلاف اللاجئين السوريين الذين يتدفقون إلى البلدان المجاورة فيزيدون في زعزعة استقرارها. ووفقًا لوكالات الأمم المتحدة، هناك نحو مليوني لاجئ سوري: وهذه أكبر أزمة لاجئين تواجهها الأمم المتحدة في تاريخها.

هكذا، ما عادت القضية الفلسطينية المأساة الأساس التي تشكل السياسة والهوية العربيتين. إذ اعتاد الفلسطينيون على اعتبارهم الضحايا الرئيسين للإمبريالية والاستعمار الغربيين، وإضافة إلى ذلك تمتعوا، في معاناتهم الشديدة التي لا تنتهي، بجرعة عالية من الرمزية والتعاطف اللذين جاءا مع المعاناة. وأما اليوم، فيبدو واقع الحال العربي وكأنه سيتخذ مسارًا آخر. فالعالم العربي، في مواجهته الكثير من الانقسامات والصراعات، عرضة لعملية كثيفة من التدمير والتفكيك. فهناك دول تضعف، وتظهر أشكال جديدة من التضامن (أو تعاود الظهور): دينية أو اقتصادية أو إثنية أو قبلية ... إلخ.

هكذا يصبح الترحيل القسري أيضًا نمطًا متواصلًا في المنطقة العربية، ما يضع الولاء لدولة فردية موضع تساؤل، ويقوي الحاجة إلى تطبيق أشكال أخرى من الحماية للذين يعيشون هناك.

في الواقع، يبدو أن الصحوة العربية وصلت إلى مرحلة أصبحت فيها الدول العربية والأمم وحدودها في الميزان[34]. فالحدود التي فرضتها القوى الاستعمارية[35] فرديًا، والتي استمرت نتيجة الحكم التسلطي المركزي للدكتاتوريين العرب، تتهاوى الآن: يبدو أن سورية والعراق علقتا في منتصف عملية من التفكيك على أساس خطوط دينية وإثنية؛ وليبيا، بعد سقوط القذافي، ممزقة من جديد بين طرابلس وإقليم برقة. وكان لبنان (الذي لم يعرف الدكتاتورية في التاريخ الحديث) منقسمًا دائمًا وفق خطوط إقطاعية، ومفتقدًا وجود دولة عملية ... إلخ، لذا لن يكون مستغربًا أن نرى

(34) انظر، على سبيل المثال، تصورًا لما يمكن أن يشكل الحدود المستقبلية في العالم العربي:
Robin Wright, «Imagining a Remapped Middle East,» *New York Times*, 28/9/2013, on the Web: <http://www.nytimes.com/2013/09/29/opinion/sunday/imagining-a-remapped-middle-east.html?smid=fb-share&_r=0>.

(35) مع اتفاقية سايكس - بيكو المعروفة وشديدة الرمزية في عام 1916.

السيناريو السوداني يتكرر في الأعوام الآتية في مناطق أخرى من العالم العربي[36].

اختصارًا، نشهد اليوم إضعافًا لقدرة الدول العربية على الحياة[37]، ما قد يؤدي إلى إعادة تركيب العالم العربي على أساس خطوط جديدة. وستجبر فلسطين والفلسطينيون على الاندماج بهذا الاتجاه البنيوي، خصوصًا أنهم يواجهون انقسامًا عميقًا، ويفشلون في إيجاد أرض متصلة يمكن أن يمارسوا سيادتهم الكاملة عليها، ولأن الجزأ الأكبر من الشعب الفلسطيني ما زال يعيش خارج الأرض الفلسطينية التي يعترف القانون الدولي بها أرضًا فلسطينية.

في النتيجة، ربما سيكون على الحركة الوطنية الفلسطينية، في هذا السيناريو، أن تعيد تجديد نفسها قبل حتى أن تعطى الفرصة لإعادة «فلسطين» إلى دولة – أمة عملية.

(36) أخيرًا، بعد حربين أهليتين واتفاق سلام واستفتاء، انفصل جنوب السودان عن السودان في 9 تموز/يوليو 2011.

(37) انظر على سبيل، من بين أمثلة أخرى على هذا التحليل: Nawaf Obaid, «The Weakening Viability of Arab Nation States,» on the Web: <http://www.project-syndicate.org/commentary/the-weakening-viability-of-arab-nation-states-by-nawaf-obaid>.

الفصل الحادي عشر

عشرون عامًا على عملية السلام
إعادة تخيّل فلسطين

إميل بدارين

«أعتقد أن الضفة الغربية وغزة هي فلسطين»
الرئيس الفلسطيني محمود عباس.
تشرين الثاني/ نوفمبر 2012

في أيار/ مايو 2013، باتت كلمة «فلسطين» إشارة تدلّ على نسخة من فلسطين مخفّفة موجودة على «خرائط غوغل». وباستخدام «غوغل» الكلمة ذاتها، استبدل بالكل الذي يشير إليه هذا المرجع التاريخي بعضًا من أجزائه وأحلّها محلّه؛ كما نشر صورة مضللة وعمّمها. ورحبت القيادة الفلسطينية بهذه الخطوة ورأت فيها ثمرة ملموسة لـ «النصر السياسي» في الأمم المتحدة، ذلك النصر الذي تُوِّج بالاعتراف بـ «فلسطين» دولة غير عضو في عام 2012. وعلى الرغم من أن الخريطة الجديدة واضحة وصريحة في تمثيلها أجزاء صغيرة فحسب من فلسطين، لا تزيد على ربع حجمها الأصلي، هُلّل لها باعتبارها نصرًا.

تتقصى هذه الدراسة أثر عشرين عامًا من عملية السلام في كيفية تخيّل فلسطين، جغرافيًا وديموغرافيًا، في فكر القيادة الفلسطينية السياسي. ويشاطر هذا التحليل الفكر ما بعد البنيوي روحَه النقدية التي تتجلّى على هيئة التزام بكشف الأحكام الضمنية التي تنطوي عليها لغة السياسة[1]. وكان تحليل عبد الرحيم

(1) William E. Connolly, *The Terms of Political Discourse* (Oxford: Blackwell, 1993).

الشيخ أحوال ما بعد أوسلو قد أوضح على نحو لافت كيف لم تفضِ عملية «نزع فلسطينية» القضية الفلسطينية إلى شيء إلا «انتقال زائف» أثبت أنه مضر بالسردية الفلسطينية ذاتها من نواحٍ عدة[2]، لكن ما لم يُطرَح، وما لم يُجَب عنه تاليًا، هو السؤال عن الكيفية التي جرى فيها هذا الانتقال.

ما أراه هو أن عملية السلام شعّبت صورة فلسطين في تفكير الفلسطينيين السياسي. وأدى تخيّل فلسطين من خلال أجزائها إلى تحول في الطريقة التي يرى فيها الفلسطينيون فضاءهم وحقوقهم ونضالهم، وأهداف هذا النضال ووسائله. وتحوّل النضال من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة إلى الوطن إلى نضال من أجل الحكم الذاتي وسلطة ضيّقة ودولة مصغّرة. ويمثل هذا انتقالًا من رؤية شاملة إلى أخرى مختزلة ترتبط بحزمة من المفاهيم الخاصة بالدولة تقف وراء مجموعة من المؤسسات والخطابات التي تبرر تحوّل ما كان يُعتبر «موقتًا» في مرحلة معيّنة (في عام 1974) إلى هدف «دائم» و«نهائي».

تنطلق هذه الدراسة من تحليل المجاز الحركي المستعمل في تصريحات الشخصيات السياسية المنخرطة في عملية السلام لرؤية الكيفية التي يشكّل بها عدسةً يُنظَر من خلالها إلى وضع الأولويات والتصنيفات. كما تتقصى تأثير التجريدات المجازية وما تستلزمه من أفعال في المفاهيم الأساسية في الخطاب الفلسطيني. أما في المبحث الأخير، فأحلل تمثيل الوجود المادي والفكري لفلسطين في الخطاب ثم أتابع لأتفحص كيف شُيّئت الأرض والجسد الإنساني من خلال عمليات شبيهة بعمليات السوق.

---

(2) يرى الشيخ أن التغيير الذي طرأ على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية في العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة أضر بالقضية الفلسطينية. أولًا صعود أسلوب وطني فلسطيني مابعد كولونيالي، لكن من دون توافر للشروط المابعد كولونيالية في المقابل (حيث إن إسرائيل مستمرة في الهيمنة على جميع جوانب الحياة الفلسطينية تقريبًا). ثانيًا إضعاف «روح الجماعة المتخيلة الفلسطينية» وإقرار «الطابع اليهودي» لإسرائيل. ثالثًا التغير الذي طرأ على دور المجتمع المدني الفلسطيني من مقاومة الاحتلال/الاستعمار إلى تأدية دور الوسيط بين الشعب الفلسطيني والجهاز القمعي لشبه الدولة الفلسطينية الجديدة. رابعًا التغير الأخطر في نظري هو استبدال ثقافة الاستذكار الجمعي بالنسيان الجمعي. وأخيرًا عدم تقديم «مابعد أوسلو» أي حل للمسألة الفلسطينية. انظر: Abdul-Rahim Al-Shaikh, «Palestine: The Tunnel Condition,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 3, no. 4 (2010), pp. 485-486.

أولًا: إرجاء متحرك

كانت القيادة الفلسطينية التي تورطت في عملية السلام منذ تسعينيات القرن الماضي مرهقة نفسيًا. ويصف أحمد قريع (أبو علاء)، وهو من كبار المفاوضين/السياسيين الفلسطينيين، إنجازات الفلسطينيين بأنها «بمثابة أبنية شامخة بلا سقوف، أو قل بمثابة أشجار زينة منزلية بلا جذور عميقة، عرضة للاقتلاع من أماكنها بسهولة، الأمر الذي كان يعزز حلم العودة ويسقيه من عصارة هذه المشاعر القوية بالنفي وهذه الأحاسيس الدفينة باللامواطنة»[3]. وتمثّل هذه الهشاشة النفسية المتواصلة أساس التفكير الانتقالي والموقت بحثًا عن أرضية ثابتة.

تتوافق فكرة الترتيبات الانتقالية التي ربما «تؤدي» إلى تقرير المصير الفلسطيني مع «المرحلي» الفلسطيني وتتردد في شتى مستويات السياسة الفلسطينية.

أرست الحركات الفلسطينية في الشتات سياستها وهويتها، بدايةً، على مفاهيم الثورة والكفاح المسلح. والحال، أن أولئك الذين انخرطوا في الكفاح المسلح سُمّوا «الثوار». ولم يدخل التفكير الانتقالي حيز الممارسة إلا حين بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تنظر إلى الدبلوماسية باعتبارها بديلًا من الكفاح المسلح. إلا أن القيادة الفلسطينية حاولت، على الصعيد المفهومي، أن تجمع بين المفاهيم الثورية – التي تطورت منذ عام 1948 – والبراغماتية. ومن هنا محاولة تلك العبارة المنطوية على مفارقة ساخرة، عبارة «الواقع الثوري»، التقاط وتعميم الميل السياسي الجديد الذي بات جزءًا من «الواقع» ذاته الذي يُفترض بما يُدعى «الثورة» أن تتحداه وتقاومه.

تقرّب هذه العبارة «الثوريين» من «الممكن» و«الواقعي» لتشكّل ذاتًا جديدة هي «الثوريون الواقعيون». وبُنِيَ هذا «الممكن» وهذا «الواقعي» على أنهما يتطوران خلال مراحل موقتة. وتكشّف هذا الربط عن إطار مفهومي جديد سُمّي «منهجية حرق المراحل»، خطوة خطوة، لكسر «اللاءات» الإسرائيلية و«تسجيل

---

(3) أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 1- مفاوضات أوسلو، 1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 18.

سابقة»[4]. وبتنا نعرف الآن، بإدراك متأخر، أن المعنى المشحون لهذه العبارة كان عنصرًا حاسمًا في الجهد المبذول من أجل سحب النضال من أجل التحرر من قائمة الأفعال الممكنة وإحلال المفاوضات محلها، لا بوصفها السبيل «الوحيد» الممكن قُدُمًا فحسب، بل بوصفها أيضًا «ممرًا إجباريًا» يُحتّم على الفلسطينيين عبوره[5].

كانت المراسم الدبلوماسية المسمّاة «عملية السلام»، التي اتخذت شكل سلاسل متشعبة من لقاءات التفاوض والإعلانات والقمم والمؤتمرات وتبادل الرسائل والخطب وما إلى ذلك، قد بوشرت على أمل الوصول إلى صفقة تفاوضية مع إسرائيل، لكن هنا أيضًا ينتمي السلام إلى عالم الأفكار، ما يجعله تفسيرًا طارئًا أو مشروطًا. غير أن المنظور الليبرالي - الواقعي الغربي بخصوص السلام يهيمن على المخيلة البانية للسلام ومخططاته. ويتكشف السلام الليبرالي الواقعي في حركة «داخلية» محسوبة لكائنات آلية تُدعى «عملية». وزوِّدت هذه الكائنات الآلية بوقود من المراسم المُديمة لذاتها منذ مؤتمر مدريد في عام 1991، علنًا وبالسر على حدّ سواء. أما المجاز في كلمة «عملية»، بوصفها سلسلة حوادث محسوبة وممكننة، فمنْح الخطوات الفعلية لصنّاع القرار المنخرطين سياقًا تحليليًا ودليلًا مرشدًا.

بناءً على حسابات السلام الليبرالية - الواقعية العقلانية (كما يُفترَض)، جرى تكوين المرحلة التي تلت إعلان المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993 وتخيّلها حتى قبل أن تبدأ. فمثّل إعلان المبادئ بالنسبة إلى الفلسطينيين «رحلة جديدة نحو مستقبل جديد» واللحظة التي «بدأ فيها السلام»[6] و«فاتحة الطريق نحو الاستقلال وإنشاء الكيان والمجد»[7]. ورأى الفلسطينيون أنفسهم جزءًا من عملية «تقود إلى» دولتهم وتقرير مصيرهم على جزء من فلسطين الانتدابية.

حكم منطق الحركة التفكير السياسي والترتيب والأولويات. وقسّمت العملية، في أساسها، إلى مرحلتين متعاقبتين: الأولى «فترة انتقالية لا تتجاوز

---

(4) انظر: المصدر نفسه، ص 19.

(5) انظر: المصدر نفسه، ص 44.

(6) I.I, The Secret Oslo Singing Ceremony: Speeches (20 August 1993), 141-142.

(7) قريع، ص 49.

الخمسة أعوام وتؤدي إلى تسوية دائمة»[8]. كل شيء في هذه المرحلة «الانتقالية» بعيد عن الاستقرار وقابل للتفاوض، الأمر الذي أفرز خليطًا من المفردات الحركية والملتبسة تهدي العمل وترشده. وبرر مبدأ «التحرك قُدُمًا» إعادة تصنيف قضايا مركزية معينة في الصراع ضمن قضايا «الحل النهائي»، «المعقدة» باعتبارها تعوّق التقدم والحركة. وهذا ما أفضى إلى تأجيل قضايا الحل النهائي وتقرير المصير وإرجائه. ويمكن اعتبار التصريح التالي مثالًا أنموذجيًا يوضح كيف بنى مفهوم الحركة إطار صنع السلام (يُرجى الانتباه إلى التشديدات التي أضفتها).

- بالنظر إلى ما يتطلبه السلام من فعل منسّق، اتفقت الأطراف على بلورة خطوات عملية على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية ... من أجل تعجيل المفاوضات على المسارات كلها[9].

- عملية السلام هي السبيل الوحيد لضمان الأمن والسلام لإسرائيل والفلسطينيين والدول المجاورة[10].

- عدنا إلى سبيل السلام التي سبق أن ساروا عليه[11].

- منذ ثلاثة أعوام يمضي الفلسطينيون والإسرائيليون قُدُمًا في الطريق المؤدية إلى سلام دائم[12].

تحولت «الحقوق الوطنية» الفلسطينية إلى «قضايا عالقة» و«قضايا الحل الدائم» و«قضايا جوهرية». ولا تزال طبيعة هذه القضايا بحاجة إلى أن تُعالج وتُقرر من خلال كائنات السلام الآلية، أي مراسم صنع السلام التي أُقيمت على أنها «الخيار الوحيد» لحل الصراع.

(8) I.4, Palestinian-Israeli Declaration of Principles on Interim Self-Government Authority (Washington 13 September 1993), 145-150, Article 1.

(9) J.13, Blair House Joint Communiqué: The US, Egypt, Israel, Jordan and the Palestinian Authority (Washington DC., 12 February 1995), 239-240.

(10) K.5, Declaration of the European Council on the Middle East Peace Process (June 1996), 275-276.

(11) K.20, Statement by President Clinton Announcing the Middle East Summit (Washington, DC, 29 September 1996), 294.

(12) K.24, US President Clinton on the Washington Summit, White House News Conference (Washington, 2 October 1996), 297.

ما إن توضع العملية قيد الحركة حتى تتدفق عبر الخطاب قوة مؤسساتية وبنيوية كبيرة للحفاظ على جريانها. والتحرك «قدمًا» و«التقدم» و«الاندفاع» أرفع منزلة من أضدادها الضمنية (خلفًا، الرجوع، السكون). وبناء عليه، يبدو اتخاذ التدابير لـ «إنقاذ» و«حماية» و«إحياء» العملية بحد ذاتها أمرًا مرغوبًا فيه وقابلًا للدفاع عنه أخلاقيًا[13]. هكذا، يعمل صنّاع السلام على «إنقاذ عملية السلام وحمايتها وإعادتها إلى مسارها»[14] وضمان «عدم عودتها إلى الوراء» بصنوف الفعل (العنيف) المختلفة. فالعنف الممارَس باسم السلام يُرى باعتباره إجراءات يحكمها المنطق السليم لـ «مكافحة الأفعال كلها التي تهدف إلى تدمير عملية السلام، خصوصًا الإرهاب والعنف، والوقوف بحزم في وجه كل هذه الأفعال ووضع حدّ لها»[15]. تمثّل تأثير هذا الفهم بإعادة تنظيم العلاقة بين المحتَل/ المستعمَر والمحتل/ المستعمِر عبر بنى قضائية ومؤسساتية. وتوقع نقّاد مثل إدوارد سعيد وجوزيف مسعد ما يستتبعه «سلام» منظمة التحرير الفلسطينية - إسرائيل[16]. ورأى مسعد أن اعتراف المنظمة بإسرائيل في عام 1993 «يعادل منح الشرعية النهائية للدولة اليهودية بأن لها 'الحق' أن تكون دولة فصل عنصري وذلك من الشعب الذي مارست ضده سياساتها العنصرية ولا تزال تمارسها ...»[17]. وهذا ما سأشير إليه لاحقًا باسم منطق الاستبطان الذي يمضي أبعد من مجرد إدراك الشرط الاستعماري - الاستيطاني ليصل إلى وضع يغدو فيه الواقع مشكّلًا من أفق خيالي وحسابات سياسية.

من المهم تفسير الكيفية والسبل التي أنتجتْ بها أفكارُ الحركة الإيجابية تصورات معينة للسلام، وكذلك الكيفية التي جرى بها تبرير تدابير عملية معينة.

---

(13) See Doc.2100, Saving the Two-State Solution Implementing a Settlement Freeze, November 2007; Doc.1451, Plan to Revive the Political Process Between Israelis and Palestinians, February 2007.

(14) L.10, President Yasser Arafat, Address to the Conference in Gaza (15 March 1997), 338-339;

(15) J.13.

(16) انظر: Edward W. Said, *The End of the Peace Process: Oslo and After*, 2nd ed. (London: Granta, 2002), and Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians* (New York, NY: Routledge, 2006).

(17) Massad, *The Persistence of the Palestinian Question*, p. 97.

وبوجه عام، ظهر السلام في صورة شيء لا يتوقف عن الحركة والتحول، «ينمو» و«يحصّن» و«يُبنى»؛ ويحتاج إلى «أسس متينة» و«شروط مادية». كما أنَّ له «أعداء» و«أصدقاء»؛ وهو مزعزع أيضًا وفي خطر مستمر من «أعداء السلام». وهذا ما يوجب على صنّاع السلام القيام بفعلين متضادين: «البناء والحماية» و«المكافحة والإزالة». وأعلنت الأطراف التزامها «مكافحة الأفعال كلها التي تهدف إلى تدمير عملية السلام، خصوصًا الإرهاب والعنف، والوقوف بحزم في وجه هذه الأفعال كلها ووضع حدّ لها»[18]. هكذا يُبنى السلام بوصفه متوقفًا على الأمن ومشروطًا به.

كان من شأن هذه التصورات للسلام القائمة عند تقاطع البناء/ التدمير أن تحفز بناء موقع للذات غير السلمية التي تعمل بوصفها آخر أساسيًا، حيث يقف «أعداء السلامّ» (الآخر) في وجه «حلفاء» السلام، وأن تملي أفعال «التدمير» و«العنف» وقواها العميقة وتضعها على قائمة العناصر «المطلوبة» لصنع السلام. فعلاوة على «تعزيز الأمن والاستقرار» يتوجب على صنّاع السلام أيضًا «منع أعداء السلام من تحقيق هدفهم الأول، وهو تدمير الفرص الحقيقية للسلام»[19]. وقسم السعيُ وراء السلام العنفَ إلى نوعين: واحد من الداخل، لا يُعدّ عنفًا البتّة بل فعل «شرعي ومطلوب»، أما النوع الآخر فيصنّف بصورة آلية على أنه عنف، إن لم يكن إرهابًا.

نازعت فكرتا «العدو» و«العنف» المضطربتان والملتبستان طبيعةَ السلام. فإذا كان العنف يخدم أعداء السلام، كما أعلن البرلمان الأوروبي، كيف يمكن لأعمال العنف المرتكبة باسم السلام ألا تخدم الأعداء؟ حقيقة الأمر، إن عملية السلام أسبغت على العنف شكلًا وشرعية بوصفه وسيلة لـ «إنقاذ» و«حماية» السلام و«وضع عملية السلام على المسار»[20]. وهذا التقسيم التحليلي بإطاره المسبق الذي يحظى بالقبول ويقوم على ثنائيتي الشرعي/ غير الشرعي والبناة/

(18) I.13, Agreed Articles to Be Included in the Gaza-Jericho Agreement (9 February 1994), 157- 160.

(19) J.26, Summit of Sharm El-Sheikh, Final Statement (13 March 1996), 269.

(20) K.2, European Parliament, Directorate-General for Committees and Delegations, European Positions and Initiatives Concerning the Middle East Process Since October 1995 (7 May 1996), 272-274, and L.10, President Yasser Arafat, Address to the Conference in Gaza (15 March 1997), 338-339.

والمدمرين هو الذي يحدد الأفعال الجديرة باسم العنيفة أو غير العنيفة. ولا شك في أن هذا من العوامل المهمة التي أذكت ما يُعرف باسم الانقسام بين فتح وحماس[21].

أنتج هذا النمط من التفكير مقولات ثنائية جديدة في المجتمع الفلسطيني، مثل مناهض لأوسلو/ مؤيد لأوسلو، مع السلطة الفلسطينية/ ضد السلطة الفلسطينية، عنيف/ غير عنيف، مقاومة/ تسوية، قانوني/ خارج القانون، براغماتي/ أيديولوجي، واقعي/ غير واقعي، إلى آخر هذه الثنائيات التي زادت التفكك السياسي الفلسطيني، ذلك التفكك الذي لا يشكّل انقسام فتح - حماس إلا مثاله الأكمل. وعادة يشير النصف الآخر من الثنائية إلى قوة مناهضة للسلام تقف عقبة في وجه التقدم. وبذلك تبدو إعاقة المرء حركة عملية السلام بكونه «بعيدًا عن البراغماتية» و«غير واقعي» أمرًا يستحق اللوم والعقاب والإقصاء. وكل ما لا ينسجم مع منظومة السلام هذه يُنظَر إليه على أنه «يهدد السلام والاستقرار»[22]. ويقتضي تحقيق «مستقبل من السلام والأمن والاستقرار» أن يكون صنّاع السلام في آنٍ معًا مقاتلين لا يترددون في «مواصلة مكافحة الإرهاب»، ويعمل صنّاع على «شق الطريق أمام مستقبل فلسطيني - إسرائيلي خال من الإرهاب والعنف»[23]. كان للافتراضات المسبقة الواثقة المستمدة من أنموذج بناء السلام الواقعي - الليبرالي أن تتغلب على غياب اليقين الذي تنطوي عليه الدينامية الداخلية للحركة.

ثانيًا: إعادة التفكير في تصورات قديمة

من الطبيعي أن يكون لاقتران التجريدات المجازية وما تستتبعه من أفعال تأثيراته في مفاهيم أساسية في الخطاب الفلسطيني. ولهذا لا بد من السؤال عن المعنى والموقع اللذين تكتسبهما مفاهيم ناظمة معينة مثل فلسطين والتحرير والعودة والمقاومة في هذا الدفق الخطابي الجديد.

---

(21) للوقوف على علاقات فتح - حماس، انظر: As'ad Ghanem, *Palestinian Politics after Arafat: A Failed National Movement* (Bloomington: Indiana University Press, 2010), pp. 143-169.

(22) I.2, PLO and Israel, Exchanged Letters of Mutual Recognition (1 September 1993);142.

(23) K.1, PLO-Israel Permanent Status Negotiations, Joint Communiqué, First Session (Taba, 6 May 1996), 271; emphasis added.

يحُول البروز الذي يمتاز به «الانتقال والحركة» كقاعدة دون إمكانية الإفصاح والتأويل؛ ذلك أن الإمكانية ذاتها باتت مقيدة بمراسم السلام ومحل تفاوض. وهذا يعني أن تخيّل الذات ليس تأملًا فيها بل عملية تحليل معقدة لا تنتهي، وإسقاط وإعادة إسقاط قائمان على مرجعية السلام ومراسمه. وباتت هذه المراسيم ركيزة أساسية أخرى. ووضع الفلسطينيون أنفسهم في أوضاع موقتة بعيدة عن اليقين خلال «المرحلة الانتقالية» في أجزاء من الضفة الغربية وغزة (غزة - أريحا أولًا) بينما كانوا يتطلعون إلى فرص توفرها مراسم السلام من أجل مزيد من التمدد في المكان والمكانة.

إن الابتهال أو الدعاء المترع بالحركة في صور مجازية، مثل «نقل الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات» و«الانسحاب المتزامن للحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية» و«الانسحاب فورًا من جميع المناطق المأهولة» و«الانسحاب في مراحل متفق عليها بين الطرفين إلى مواقع إعادة انتشار» ... وغيرها[24]، صاغ طبيعة الأفعال المتصوَّرة. ومثل هذه المجازات راسخة في الخطاب الفلسطيني المنادي بالسلام (كما يُفترض)؛ وحازت الأسبقية على المفردات الثورية ومفردات تقرير المصير. من هنا انبثقت قضية منافسة، هي «قضية السلام الحقيقي»، على أجندة منظمة التحرير الفلسطينية التي بدّلت لاحقًا مبرر وجودها الأصلي كحركة تحرر؛ وأصبح هدفها دعم قضية السلام الحقيقي ودفعها على أساس العدل والشرعية الدولية[25].

طُوي إحلال «قضية السلام» (أو «السلام المشرّف»[26]) محل «منطق التحرر» على إمكانية إعادة تأويل العلاقة بين المحتل والواقع تحت الاحتلال (الفلسطينيون والإسرائيليون على التوالي). فأعيد إنتاج علاقة المحتل - والواقع تحت الاحتلال على صيغة نزاع بين طرفين لا يمكن تسويته إلا بالمفاوضات المباشرة: «لا نرى سبيلًا لتسوية أي نزاع من دون

---

(24) H.25, Palestinian Delegation, 'outline of Model of the Palestinian Interim Self-government Authority (PISGA) (Washington DC., 14 January 1992), 59-60.

(25) H.27, The Palestinian Delegation, Opening Statement to the Multilateral Talks (Moscow, 28 January 1992), 62-64.

(26) I.3, PLO Executive Committee, Statement on the Declaration of Principles (Tunis, 12 September 1993), 143-144.

محادثات مباشرة بين أطراف ذلك النزاع»[27]. باختصار، كان ترتيب التبديل كالتالي: حلّ النزاع محل الصراع، وقبل ذلك حلّ الصراع محل الاحتلال، وحلّ الأخير محل الفتح والإمبريالية. تشمل العلاقة النزاعية تباينًا في الآراء في شأن «قضايا أساسية» معينة، لا ترقى لأن تكون قضية وطنية، والتزامًا بحل «القضايا الأساسية كلها ... من خلال المفاوضات»[28]. إن المصطلح «قضايا أساسية» مضلل جدًا ويوحي خطأً بأن القضايا «الأخرى» حُلّت، ما يقلل كثيرًا من عمق المشكلة.

حلّت «التسوية السلمية» و«حلّ النزاع» محل منطق التحرير بالكامل. وتوضح مثل هذه العبارات مدى استبطان الفلسطينيين للصيغة الإسرائيلية الخاصة بـ «ترتيبات الحكومة الذاتية» و«التنسيق» و«الحكم الذاتي» لـ «سكان المناطق»، تلك الصيغة التي تمنح هؤلاء السكان «فرصة لتسيير شؤونهم الخاصة بهم في معظم المجالات»[29]. إلا أنه يجب أن نتذكر أن استبطان شيء لا يعني بالضرورة قبوله، بل المضي معه على أنه أمر واقع. ومن المؤكد أن القيادة الفلسطينية صاغت أنموذجًا مشابهًا من الحكم الذاتي ووافقت عليه، هو أنموذج يشمل إقامة «سلطة جديدة» «تمكّن الشعب الفلسطيني من السيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها مما يؤثر في حياتهم ومصيرهم»[30].

لم توضع نتيجة التدابير العملية التي اتُخذت لإيجاد «سلطة جديدة» لا تتمتع إلا بالقليل من ترتيبات الحكم الذاتي الإداري موضع بحث جدي أو تحليل نقدي في أي يوم من الأيام. والحال أن اتفاق أوسلو يحدد نطاق المجالات[31]

---

(27) G.8, Bassam Abu-Sharif: Prospects of A Palestinian-Israeli Settlement, in Pal Docs. Vol. 1 (Algiers, 7 June 1998), 310-311, and Doc.3597, Agreement, 1 December 2008.

(28) I.2, PLO and Israel, Exchanged Letters of Mutual Recognition (1 September 1993), 142.

(29) H.29, The Israeli Delegation Memorandum to the Palestinians Regarding Authority (20 February 1992), 65-66, and H.42, News Conference, Palestinian Delegation to the Middle East Peace Talks (Washington, DC., 15 September 1992),100-104.

(30) H.32, Palestinian Interim Self-government Authority, «PISGA» - Plan (3 March 1992), 73.

(31) تضم «المجالات» تقريبًا جوانب حياة الفلسطينيين اليومية كلها. والصلاحيات المنقولة هي في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والرفاه الاجتماعي والضرائب المباشرة والسياحة، ومجالات أخرى يوافق عليها: I.4, 1993: article iv,149.

بطريقة وظيفية خدمية، بل إن الاتفاق القائم على المجالات عمل على نزع مركزية السلطة الفلسطينية إزاء إسرائيل وحوّلها إلى مجرد «تنسيق» مباشر لا يقتصر على السلطة الفلسطينية الأساسية فحسب، بل جعل أيضًا لكل جهاز سلطة علاقاته المستقلة ظاهريًا مع إسرائيل. وأُسقِط كل نقاش جدي في شأن العواقب الممكنة لتحل محله الأساليب البلاغية الخطابية التي سرعان ما تناقضت مع الممارسات الملموسة، مثل التمسك بالثوابت الوطنية، وأن الوضع الجديد «لا يخل بأي شكل من الأشكال بممارسة [الفلسطينيين] حقهم المشروع في تقرير مصيرهم»[32]، وما إلى ذلك.

عند معاينة سبيل التطور التاريخي للخطاب الفلسطيني، يصعب أن تفوتنا التحولات الملحوظة التي ينطوي عليها. ولو قارنا الصورة التي رسمها الفلسطينيون لأنفسهم في أواخر الستينيات والسبعينيات مع تلك التي رسموها في التسعينيات، لاتضح لنا عمق هذا التغيير؛ إذ حلّ «حارس بوابة السلام العربي - الإسرائيلي»[33] محل «طلائع معركة التحرير»[34]. يعبّر هذان البناءان الفلسطينيان المتضادان تمامًا للقضية الفلسطينية عن مدى التحول تعبيرًا مقتضبًا ومُحكمًا. وقطع الخطاب طريقًا طويلة من «الثورة الشعبية» و«التحرير» و«تقرير المصير» إلى وضع بات في المعيار هو الممارسات الأقل «شعبية»، فضلًا عن التدابير السرية والمبطنة.

أتت عملية السلام بشبكة إضافية من المؤسسات الوسيطة (مكاتب ومراكز ولجان ولجان فرعية[35]) لإدارة علاقة المحتل والواقع تحت الاحتلال. وبدلًا من إنهاء مؤسسات الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته «المدنية» القائمة منذ

(32) H.32, Palestinian Interim Self-government Authority, «PISGA» - Plan (3 March 1992), 73.

(33) I.9, Foreign Minister Peres, Letter to Norwegian Foreign Minister Holst Regarding Jerusalem (Jerusalem, 11 October 1994), 154.

(34) PNC session 2, Cairo, 31 May-4 June (Arabic), 1965.

استقيت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني بتاريخ 10 شباط/ فبراير 2012: <wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3239>

(35) من الأمثلة: «التنسيق» و«مكتب الارتباط» و«اللجنة المشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية» و«اللجنة الفرعية الإقليمية المشتركة للشؤون المدنية» و«مركز التنسيق والتعاون البحري» و«اللجنة الفرعية للطيران» و«الوزارات».

عام 1967، تعايشت تلك المؤسسات الوسيطة معها، بل «مكّنت» مؤسسات الاحتلال التقليدية تلك الوسيطة الجديدة و«شرعنتها»[36].

يمثل انتشار المؤسسات الوسيطة تقسيمًا للعمل وإنابةً به بين المؤسسات القائمة والأخرى الجديدة. وبذلك، أُعيد من جديد توزيع عملية إدارة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال برمتها. وأُسبغ على تدفق المعلومات والسلطة عن طريق المؤسسات الوسيطة شكلًا جديدًا عبر آليات التنسيق والتعاون والارتباط وما شابه. وهي آليات ترسّخ علاقات السلطة الدقيقة وتخدمها، تلك العلاقات التي تراقب استمرار «تبادل المعلومات بين الطرفين»[37] وتخدمه وتتيح لمؤسسات الاحتلال التقليدية تحديث معلوماتها المفصلة عن رعاياها الواقعين تحت الاحتلال. كما يشير انتشار المؤسسات الوسيطة، بأثر رجعي، إلى استبطان فلسطيني لتفوق مؤسسات الاحتلال في تقرير الشؤون الفلسطينية ومساراتها. ويكفل جوهر هذه التدابير سيطرة إسرائيلية محكمة وبعيدة المدى على الإطار الجديد للمؤسسات المدارة فلسطينيًا.

بدلًا من إنهاء الهيمنة الإسرائيلية (ليس الاحتلال فحسب)، دفعت عملية السلام هذه الهيمنة بعيدًا بإجبارها الواقعين تحت الاحتلال على التنسيق والتعاون معه. والحال أن الاسم العربي الشائع لهذه المؤسسات الوسيطة، وهو الارتباط، يلتقط الأمر التقاطًا دقيقًا؛ إذ سادت علاقةٌ فلسطينية - إسرائيلية قائمة على التبعية والهيمنة المجالات كلها التي يمكن تصوّرها (الاقتصاد والجيش والقضاء والمجال الثقافي ... إلخ) في الوضع الفلسطيني الراهن. وهذا ما تنطق به وقائع ومؤشرات سجل المفاوضات والاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وجرت قَوننة هذه العلاقة في اتفاقات ومعاهدات عملت على مأسسة السيطرة والهيمنة الإسرائيليتين[38] بدعوى صيغ للتنسيق والتعاون مبهمة وملتبسة.

---

(36) J.6, Early Empowerment Agreement: Preparatory Transfer of Power and Responsibilities Signed Between the PNA and Israel, in: Pal. Docs. Vol. II (Gaza 19 August 1994), 212-223, Article vi.

(37) I.19, Gaza-Jericho Autonomy Agreement (Cairo Agreement) (4 May 1994), 181; Annex i. And J.6, Early Empowerment Agreement: Preparatory Transfer of Power and Responsibilities Signed Between the PNA and Israel (Gaza 19 August 1994), 212-223; Article x, Annex iii.

(38) Edward W. Said, «A Morning After,» *London Review of Books*, vol. 15, no. 20 (1993), on the Web: <http://www.lrb.co.uk/v15/n20/edward-said/the-morning-after>.

كان التعاون مع إسرائيل من المحرّمات في الخطاب الفلسطيني. وأعدم الفلسطينيون كثيرًا من أبناء جلدتهم بسبب «التعاون». ومع اتفاق أوسلو وخريطة الطريق في عام 2003، خصوصًا التعاون الأمني، بات التعاون منهجيًا ومعتادًا. ومن الجدير بالذكر أن التعاون يعني عملًا وقصدًا مشتركين، وتوسطًا للمسافة النفسية بين الطرفين المعنيين، وتحريفًا لواقع علاقة المحتل - الواقع تحت الاحتلال بإظهارها في قناع شيء آخر. ولم يقتصر استبطان آليات التنسيق والتعاون على صعيد التفاعلات اليومية الدقيقة، بل بات معيارًا في إطلاق الأحكام أيضًا. ولن يكون من الصعب توضيح هذه النقطة عبر مثال أو اثنين. تذمرت السلطة الفلسطينية، مثلًا، من المداهمات الإسرائيلية للبلدات الفلسطينية بسبب «غياب التنسيق المسبق» مع السلطة الفلسطينية، وليس بسبب المداهمات أو «مهمات» القوات الإسرائيلية بحد ذاتها[39].

جاء تطبيق التنسيق - التعاون بعملية إقصاء لشريحة واسعة من الشعب الفلسطيني بدت غير منسجمة مع قالب عملية السلام، وشكّلت «آخر» فلسطينيًا داخليًا. وشمل كثير من اللقاءات الأمنية تبادلًا صريحًا للمعلومات والتحليل السياسي لوضع حماس وغزة، خصوصًا منذ عام 2006. وراحت اللغة تصوّر «الآخر الداخلي» على أنه تهديد أمني وعقبة كأداء تعوّق حركة عملية السلام[40].

والحال أن الرقابة على «الجوامع» والسيطرة على «الزكاة» و«قتل الفلسطينيين» والحبس وانتهاكات حقوق الإنسان باتت، عمليًا، إجراءات فلسطينية راسخة في التعامل مع «الآخر الداخلي». كذلك أضحى «رصد التحريض ومتابعته في الجوامع والمدارس والجامعات والتجمعات السكنية والصحافة المحلية» نشاطًا اعتياديًا[41]. والمفارقة أن برامج التدريب الأميركية - الأوروبية «الكثيفة في حقوق الإنسان»[42] (كما يُفترض) لم تحُل دون انتهاكات حقوق الإنسان. وكما يقول

(39) Doc.2918, Letter from Salam Fayyad to General William Fraser, 9 July 2008.

(40) انظر: Doc.640, Meeting Minutes, Erekat -Sneh/Dangot, West Jerusalem (Inbal Hotel), 19 June 2006.

(41) انظر: Doc.640, Meeting Minutes, Erekat -Sneh/Dangot, West Jerusalem (Inbal Hotel), 19 June 2006; Doc.160, Egypt Support to the Palestinian Security Sector, and Doc.173, Central Operation Room for Northern and Southern Provinces, 9 February 2004 (Arabic).

(42) Keith Dayton, «Keynote Address at Soref Symposium» (Washington Institute for Near East Policy, 2009), 7.

الجنرال كيث دايتون: «جماعة الاستخبارات [في السلطة الفلسطينية] جيدون. الإسرائيليون يحبونهم. يقولون إنهم يعطون بالقدر نفسه الذي يأخذونه منهم، لكنهم يسببون بعض المشكلات للمانحين الدوليين لأنهم يعذبون الناس»[43]. تُبرز الطريقة التي يعبّر بها الجنرال عن التعذيب والدعم لامبالته الراسخة (كممثل لمشروعات أميركية وأوروبية) حيال التعذيب واهتمامه الأشد بتمويل مهماته في الضفة الغربية وغزة.

استبطن جهاز الأمن الفلسطيني اللغة الأمنية الإسرائيلية إلى درجة تحويل أعمال المقاومة إلى أداة «لضعضعة الرئيس [عباس] وإثارة المشكلات بشكل عام»[44]. وتقيم هذه الصيغة صلةً إيجابية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والسياسة الفلسطينية الداخلية من شأنها المساعدة في تأويل أفعال المقاومة ضد الاحتلال على أنها ضد القيادة الفلسطينية. وبهذه الطريقة، لم يُفضِ تبدّل «روح «الجماعة المتخيلة» الفلسطينية إلى التخلي عن فلسطينيي الشتات والموجودين في دولة إسرائيل فحسب - كما رأى عبد الرحيم الشيخ - بل أوجد آليات إضافية لإقصاءات جديدة أيضًا[45].

باختصار، استوعب السلام الليبرالي - الواقعي، أو إطار السلام الأميركي - الأوروبي، السلطةَ الفلسطينية وضمّها إليه. ويتعاظم الاعتقاد منذ عام 2002 بأن تطبيق تعاليم هذا السلام والقيام «بكل ما هو ممكن لبناء مؤسسات [الدولة]» هو السبيل الوحيد نحو دولة فلسطينية[46].

ثالثًا: اختفاء فلسطين ككل متخيّل

تُعد عملية السلام فصلًا أساسيًا في تاريخ الخطاب الفلسطيني على الصعد كلها. وقد أدّت دورًا مهمًا في إنتاج وتعديل واستبدال مفاهيم ذات توجّه قوامه الأفعال، مثل فلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية أو الثوابت بالرطانة السياسية

---

(43) Doc.4676, Meeting Summary, Dr. Saeb Erekat - LTG Keith Dayton, NAD Ramallah, 24 June 2009.

(44) انظر: Doc.4676, Meeting Summary, Dr. Saeb Erekat - LTG Keith Dayton, NAD Ramallah, 24 June 2009.

(45) Al-Shaikh, «Palestine: The Tunnel Condition,» p. 485.

(46) Doc.4827, Meeting Minutes, Saeb Erakat-David Hale, NAD (Jericho, 17 September 2009).

اليومية. وعلى الرغم من مواصلة مثل هذه المفاهيم تنظيم الخطاب الفلسطيني الرسمي، إلا أن محتواها العميق تحول وأُعيد إنتاجه من جديد. وهذا ما سأشير إليه بـ «منطق الاستبدال».

حلّت «دولة فلسطين» المتخيلة - في الضفة الغربية وغزة - محلّ فلسطين المتصوَّرة ككل متكامل، كما افتُرض بها أن تحل محل منظمة التحرير الفلسطينية أيضًا[47]. واعترضت صورة فلسطين المجازية الجديدة هذه صورة الشعب الفلسطيني كـ «جماعة متخيلة»، إذا ما استخدمنا عبارة بندكت أندرسن[48]، وأضفت مزيدًا من الإبهام على موقع الخاضع الفلسطيني. بعبارة أخرى، أضفت هذه الصورة المجازية الجديدة مزيدًا من غياب اليقين على طبيعة علاقات القوة في إنتاج الخطاب الذي يشكل الأفراد الفلسطينيون جزءًا منه. وهذا ما أفضى إلى إدخال تعديلات مكملة في الجمل، بين قوسين في بعض الأحيان (مثلًا «الفلسطينيون (الذين يحيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة)») لتحديد من هو مشمول ومن هو مقصي ومن رأيه مهم[49].

عبّرت السلطة الفلسطينية عن رضاها بـ «حدود 1967 كـ 'أساس للحدود'»[50]. ومن الملائم هنا التوكيد بشدة على المجاز الموجَّه في عبارة «أساس للحدود» من حيث تمثيله مرونة فهم الفلسطينيين لـلثوابت وإلى أي حد يمكن الوصول بعد ذلك. فالخريطة المتخيلة لفلسطين الجديدة مضطربة في الوعي السياسي الفلسطيني، ومن هنا ذلك القلق الناجم عن عدم التحديد في تعابير مثل «تعديلات طفيفية» على حدود 1967 وتبادل الأراضي والمقايضة والضم وإعادة الانتشار وما إلى ذلك[51]. وذهب رئيس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس في مقابلة مع القناة الثانية الإسرائيلية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 إلى أبعد من المعنى المفهوم ضمنًا لفلسطين كما

(47) Doc.3597, Agreement, 1 December 2008.

(48) Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Rev. Ed. (London; New York; Verso, 2006).

(49) انظر: المصدر نفسه. الأقواس موجودة في النص الأصلي.

(50) Doc. 2731, Letter from Abu Alaa to Condoleezza Rice, 15 June 2008.

(51) انظر: Doc. 2731, Letter from Abu Alaa to Condoleezza Rice, 15 June 2008.

ورد في مبادئ عملية السلام؛ وقال بوضوح إن «فلسطين الآن في نظري في حدود الـ1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، هذا هو الوضع الآن وإلى الأبد ... أعتقد أن الضفة الغربية وغزة هي فلسطين، والأجزاء الأخرى هي إسرائيل». كما شدد على عدم وجود حق له في العودة والعيش في بيته الأصلي في صفد الذي احتل في عام 1948: «زرت صفد مرة من قبل، لكنني أريد أن أراها، من حقي أن أراها، لا أن أعيش فيها». هذا بالطبع خيار شخصي، لكن التأويلات تأتي من داخل النص والسياق، فعند الحديث من موقع الخاضع الذي يتحدث منه «رئيس الـ» ومن على منبر تلفزيون إسرائيلي، لا يمكن أن تفوتنا الرسائل السياسية المتعلقة بحق العودة.

لا بد أن لتصورات مثل «أساس الحدود» و«المقايضة» تغلغلاتها العميقة في السردية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية والتصور المكاني لفلسطين. وينطوي إقرار هذه التصورات على اعتراف ضمني بحق إسرائيل في أملاك اللاجئين خلف حدود 1967 (خصوصًا الأراضي التي صنّفتها إسرائيل أملاك غائبين)[52]، فضلًا عن تدخّله العميق بحق اللاجئين في استعادة أملاكهم[53]. وهنا يتضارب مسعى منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية المتزامن لاستعادة الممتلكات والمقايضة. ولا يعني هذا الانتقاص من قيمة الحق نفسه وإنما من سياسة السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية تجاهه. وتعي القيادة بالتأكيد هذه المعضلة نظرًا إلى تشديد تحليل سري قامت به وحدة دعم المفاوضات على النتائج التي سيرتبها مبدأ التبادل على حقوق اللاجئين[54].

انتهى رسميًا الحديث عن قضية فلسطين في كلّيتها في عام 1993؛ ذلك أن منطق التقسيم اخترق الكلّية وقطّعها إلى «قضايا» عدة و«قضايا فرعية» و«مطالب» خاضعة للموافقة عليها أو عدمها.

تشعّبت مسألة فلسطين إلى أجزاء عدّة وفق ترتيب تنميطي صنّفها إلى «قضايا

---

(52) انظر: Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE) and Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *Ruling Palestine: A History of the Legally Sanctioned Jewish-Israeli Seizure of Land and Housing in Palestine* (Bethlehem: COHRE and Badil, 2005), pp. 41-55.

(53) انظر: Lex Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1998).

(54) Doc.3001

جوهرية» (شملت الأرض واللاجئين والقدس والأمن والمياه) و«قضايا عامة» (شملت قضايا ما بين الدولتين: تعويضات واقتصاد وتجارة ومالية وبنية تحتية وخدمات وطاقة وسياحة ونقد وما إلى ذلك)[55]. وأُعطيت كل قضية فرعية مسارًا معينًا؛ فعلى سبيل المثال، قُسمت «قضية اللاجئين» ما بين مسار تال بيكر/ صائب عريقات ومسار إيهود أولمرت/ أبو مازن. وبذلك استولى أربعة «رجال» على حق تقرير مصير قرابة 5 ملايين لاجئ من خلال «خطوط حمراء [فلسطينية] مبهمة»[56].

أدرجت كلّ قضية ضمن مخطط حسابي - قضائي عماده النسب والأرقام وقرارات الأمم المتحدة والبراغماتية[57]. لنأخذ، مثلًا «قضايا» الأرض والقدس واللاجئين، حيث قُلّصت «قضية الأرض» إلى مساحة الأرض المحتلة في عام 1967 وباتت مسألة نسب وتبادلات ومقايضات. كما قُسمت القدس إلى «شرقية وغربية»، «يروشاليم والقدس» و«أرض وترتيبات»[58]. أما «قضية اللاجئين» فتوزعت بين مجموعة من الخيارات: العودة إلى إسرائيل والعودة إلى الدولة الفلسطينية المفترضة والتعويض أو التوطين في أماكن إقامتهم الراهنة أو في دولة ثالثة[59]. وفي ما يخص خيار العودة، فُضِّلت مجموعة معينة من اللاجئين على الباقين، حيث فضّلت السلطة الفلسطينية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[60]. في هذه الأثناء، كان يجري إنتاج هذه الخيارات بوصفها وسائل لغض النظر عن إمكانية العودة بالتزامن مع بذل مزيد من الجهد في تسويق خيار عدم العودة. وسأعود إلى هذا الأمر.

---

(55) Doc.2093, Memorandum, Recommendations for Negotiations Structure and Process, 4 December 2007.

(56) Doc.3460, Progress on the Refugee Negotiations, 25 October 2008.

(57) إن البراغماتية الفلسطينية ذات صلة بالإدراك الإسرائيلي لـ «البراغماتية» التي تلخصها على أفضل وجه العبارات التالية التي تفوه بها المفاوضون الإسرائيليون: «انسوا أمر الحقوق» و«الحقائق على الأرض» انظر: Doc.2499, Briefing Notes for Technical Briefing to US Consulate Summary of TC Negotiations, 15 May 2008.

(58) Doc.2003, Minutes from 8 Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), 5h00 pm. Mount Zion Hotel, West Jerusalem, 31 November 2007.

(59) انظر: Doc.2003, Minutes from 8 Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), 5h00 pm. Mount Zion Hotel, West Jerusalem, 31 November 2007.

(60) ناقشت السلطة الفلسطينية أمر عودة أكثر من 50000 (5000 ضرب 10 أعوام) وأقل من مليون، أي ما معناه ربما، عودة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وحده.

تمثّل القضايا الجوهرية والعامة جزءًا من «قالب» من «المواقف» و«العروض والعروض المضادة» الخاضعة للموافقة أو عدمها[61]. وعُبّر عن التباين بين المواقف الإسرائيلية والفلسطينية على أنه «فجوات»، وبلغة المفاوضين/ الساسة الفلسطينيين: «إننا ننظر في مواقف الطرفين بغية ردم الفجوة بينهما»[62]. وكان عريقات قد ردد ذلك: «نحن جميعًا نعلم ما ستكون عليه نهاية اللعبة (حدود 1967 مع تعديلات طفيفة ...). إنها قضية مقايضات يمكن الموافقة عليها بسرعة»، و«مقايضات في القضايا وبينها»[63]. وتعبير الفجوات استراتيجي ومضلل في الوقت ذاته، كونه يقلل زورًا من شأن الاختلاف ويدسّ انطباعًا مفاده أن العملية «تسير قدُمًا» (منطق الحركة) وأن «المقايضات» (منطق السوق) جارية على قدم وساق لإبقاء العملية مندفعة إلى الأمام[64].

هيمن التحول من التمثيل الوطني للقضية الفلسطينية إلى مفاوضات حسابية - قانونية شبيهة باقتصاد السوق على إنتاج أجهزة جديدة لخدمة هذا الهدف، مثل دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ووحدة دعم المفاوضات والتقليل من شأن أخرى قديمة مثل دائرة شؤون اللاجئين. ولا شك في أن هذه الصيغة تخلّت عن موقع الفدائيين واستبدلت به جيشًا من البيروقراطيين: «إدارة ظلّ من «المستشارين» و«سماسرة الحلول» (قانونيون ومفاوضون وخبراء ومستشارون ... إلخ) على حد قول ممثل منظمة التحرير الفلسطينية سابقًا في لبنان شفيق الحوت[65]. وهذه الفسيفساء المنوعة من البنية التحتية و«الخطاب المتحول» تأسيسية على نحو متبادل. ونشأت من

---

(61) Doc.3610, Meeting Minutes, Erekat-Welch, Washington, D.C., 2 December 2008, and Doc.2826, Minutes of the General Plenary Meeting, King David Hotel, West Jerusalem, 20 June 2008.

(62) Doc.2454, Meeting Minutes, Jerusalem/King David Hotel, 31 March 2008.

(63) Doc.1815, Meeting Summary, Erekat - Prodi, King David Hotel, 10 July 2007, and Doc.4861, Meeting Minutes, Dr Saeb Erekat - Sen. George Mitchell, United States Mission to the United Nations, 24 September 2009, SE.

(64) Doc.2093, Memorandum, Recommendations for Negotiations Structure and Process, 4 December 2007.

(65) Shifiq al-Hout, *My Life in the PLO: The Inside Story of the Palestinian Struggle*, Edited by Jean Said Makdisi and Martin Asser; Translated by Hader al-Hout and Laila Othman (London; New York: Pluto Press, 2011), p. 271.

قلب هذا الجمع المشوّش لغة تقنية وسياسية ومؤسسات فرعية ولجان فرعية ومقولات ... إلخ[66].

يرتبط هذا التحول ارتباطًا وثيقًا بالعلاقة بين المؤسسات السابقة في منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسات فلسطين الجديدة والفلسطينيين الذين تمثلهم السلطة الفلسطينية. وفي حين تشكل السلطة الفلسطينية «امتدادًا» لمنظمة التحرير، «تستمد شرعيتها» منها وتُبقيها «مرجعيتها السياسية والتشريعية»[67] من الناحية الرسمية، يُتوقَّع من المنظمة أن تحدد بنية السلطة الفلسطينية مسبقًا. إلا أن الوضع ليس كذلك؛ إذ مُنحت إسرائيل الحق (على الأقل) بإبداء رأيها في تصميم بنية السلطة الفلسطينية وواجباتها وصلاحياتها التشريعية والتنفيذية[68]. وعلى سبيل المثال، فإنّ دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أنها لا تزال قائمة إسميًا، لا تظهر بتاتًا في سجل المفاوضات.

كان شكل مؤسسات السلطة الفلسطينية، عمليًا، موضع تقييد و«تمكين» من السياسات والمؤسسات الإسرائيلية، ما أدى إلى تأرجح منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية وتجاذبها بين خطاب رسمي وآخر عملي، ما جعل الساسة الفلسطينيين في مأزق. ولم يكن واضحًا متى يجب التحدث من موقع المنظمة ومتى يجب التحدث من موقع السلطة؛ ومن هنا إدخال الخط المائل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية). ويفيدنا هذا الخط المائل بالكثير عن الوضع الشائك الذي يكاد يستحيل فيه التمييز الفعلي بين الكيانين، في الوقت الذي لا يزال يمكن التبديل بينهما وإحلال واحدهما محل الآخر. والفصل الضروري بخط مائل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية هو فصل يزرع البلبلة لكنه مفيد في الوقت ذاته، إذ اتضح أنه يمكّن القيادة من أن تتموضع استراتيجيًا في موقعين اثنين. فمن جهة، حافظت هذه القيادة على تمثيل حصري للشعب الفلسطيني دونما محاسبة مقابل ذلك. ومن جهة أخرى، علّقت حقوق منظمة التحرير الفلسطينية

---

(66) انظر على سبيل المثال: Doc.1739, Terms of the Third Party Intervention.

(67) J.1, The Palestinian Authority Political Programme (28 May 1994), 207.

(68) وضع «أوسلو 2» بنية السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. انظر: J.17, Palestinian-Israeli Agreement on the West Bank and Gaza Strip ('Oslo II') (Washington, 20 September, 1995).

ومؤسساتها. ولذلك، غدت السلطة الفلسطينية، ممثَّلةً بنخبة صغيرة، هي اللاعب الفعلي بينما كانت تتحدث من موقع منظمة التحرير الفلسطينية. والخلاصة، أن منظمة التحرير الفلسطينية ما عادت تمثل الآن أكثر من مشرّع لقرارات يتخذها في العادة عدد قليل من القادة غير الممثِلين ومؤسسات تحت الاحتلال تتولى أمر تقرير مصير الشعب الفلسطيني برمته.

رأى هذا اللاعب أن إسرائيل، خصوصًا بعد الانتفاضة الأولى، تُبدي ميلًا إلى «الحل الوسط على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967»[69]. والتعبير عن التسوية على 22 في المئة من فلسطين التاريخية بوصفه «حلًا وسطًا» هو قمة المفارقة، بل افتراض فاسد. وما تستدعيه عبارة «الحل الوسط» هو معاني «المساواة» و«وجود طرفين» و«مصالح متوازنة للطرفين» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كما تفرض على الفلسطينيين إعادة تأطير الحقوق الفلسطينية لتصير «تنازلات» إسرائيلية، و«تسوية» و«مكتسبات»[70].

وجّهت المفاهيم والآليات التي اعتمدت عليها منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية لعب القوى في التفاعلات القائمة بينها وبين الدول الأخرى (خصوصًا إسرائيل). وأول أمر على هذا الصعيد هو أن تعبير «التسوية السلمية» مضلل؛ ذلك أن المعنى المشحون في كلمة تسوية يستدعي دلالات المساواة والعدل. وفي حين ربطت السلطةَ الفلسطينيةَ علاقةُ «تكافؤ» و«شراكة» و«وجود طرفين» ضمن العلاقات المتينة القائمة أصلًا بين الدول (خصوصًا العلاقات الدولية بين إسرائيل والولايات المتحدة)، فُرض عليها التصرف بموجب إدراك خاطئ لإمكانات دولة متخيلة لا تُطال على أرض الواقع. وأوجد أنموذج المفاوضات تكافئًا زائفًا: طرفان متساويان يجلسان على طاولة المفاوضات للتفاوض في شأن مواقفهما، «مواقفنا» مقابل «مواقفكم»[71]. وكان من المنطقي أن يضع هذا الترتيب العبء على كاهل الطرف الفلسطيني، ويتوقع منه التبادل «بالتساوي» وإلا اعتبره مرائيًا وغير شريك، كما يتوقع من منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية

---

(69) قريع، ص 77.

(70) انظر: المصدر نفسه، ص 77، 98 و199.

(71) Doc.2176, Minutes from 11th Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), The King David Hotel, West Jerusalem, 20 November 2007.

أن تبذل «جهدًا» و«تعطي» بقدر ما «تأخذ»، مهما يكن ما تملكه في الأصل زهيدًا أو معدومًا كي تبادل به.

إن اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية على مفاهيم ومفردات دولتية (مثل الوزارات والوزراء والأمن القومي والحكومات والانتخابات وما إلى ذلك) من دون وجود نظام دولة موافق في العالم الفعلي، أوجد صورة مشوّشة عن الواقع وإدراك الذات التي لا هي كيان دولة ولا حركة تحرر. وهذا ما أفقد منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية قوة اللادولة التي تتمتع بها، أو قيّدها على الأقل. وحساب القوة هذا يختلف عن قوة إسرائيل حيال منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية، فهو دفق منظّم من العلاقات والأفعال المكنونة في نظام العلاقة التي تجرد منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية من قدراتها الأصلية كمنظمة تحرير وككيان ليس دولة بالطبع. وفي حين استميلت منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية لتكون في موقع الخاضع المضلَّل بوصفها كيان دولة، انحسرت قدرتها على المناورة من الداخل. وهذا بالضبط ما حدّ من وسائل النضال ضد قوة الاحتلال.

تسير القوة والمقاومة جنبًا إلى جنب. و«حيثما وجدت القوة، توجد المقاومة، ومع ذلك، أو لذلك بالأحرى، لا تكون هذه المقاومة أبدًا في موقع خارجي بالنسبة إلى القوة»[72]. والمقاومة، في أشكالها كلّها، هي القدرة الفلسطينية على مقاومة قوة الاحتلال والاستعمار، ولذلك لا تكون خارجهما. بيد أن القدرة على المقاومة تنشأ عن أنظمة وقواعد مختلفة. وتتولّد قوة الاستعمار (الكلاسيكية) من جهاز الدولة، في حين تنبع القوى المناهضة للاستعمار من جهاز هو جهاز لادولة. وطبيعة اختلاف القوتين تجعل من الصعب التنبؤ بأفعال المقاومة من حيث حجمها وشكلها. ومن هنا، فإن مواءمة المقاومة مع القوة التي يفترض بها في الأصل أن تتحداها وتفككها، تقطع ما بينهما من وشائج التضاد وتجعل الأولى أكثر قابلية للاستمالة. هكذا قلّصت بنية شبه الدولة التي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيها عقب عملية أوسلو إمكانات المقاومة.

---

(72) Michel Foucault, *The History of Sexuality, Volume I: An Introduction,* Translated by Robert Hurley (New York: Pantheon Books, 1978), p. 95.

يتلخص جوهر المسألة الفلسطينية في إقامة بنية استعمارية استيطانية في فلسطين ترتكز على منطق القضاء على بنية السكان الأصليين الاجتماعية ومصادرة أرضهم وطرد نحو مليون فلسطيني وسلب وطنهم في وضح النهار[73].

نبذت الدبلوماسية الأميركية فكرة التعامل مع القضايا الجوهرية وتبنّت النهج الإسرائيلي الأحادي الجانب، مع التعاون مع السلطة الفلسطينية، بوصفه الطريق الفضلى قدُمًا. يظهر هذا جليًا على وجه خاص في توجّه أوباما الدبلوماسي؛ إذ مارست «محادثات التقريب» ضغطًا على السلطة الفلسطينية «لتسير مع العملية» بقبول ما تقدمه إسرائيل أيًا كان[74].

يتوخّى هذا التحليل للصراع، عبر العدسات الإسرائيلية (والأميركية)، غاية عامة تتمثّل في إيجاد «دولة» فلسطينية على ما يُتّفق عليه مع السلطة الفلسطينية في ما يخص كل موضوع فرعي من دون الاتفاق على «القضايا الجوهرية»، أي دولة ذات «حدود موقتة»[75].

لا تتيح عملية السلام، إجمالًا وفي تصميمها، إلا للقضايا العامة أن تكون موضوع تفاوض، ما يعني أن الدَّخل أقل من المشكلة الفعلية على الدوام، والتالي أي نتيجة هي دومًا أقل من اتفاق على القضايا الشاملة أو الجوهرية.

---

(73) الاستعمار الاستيطاني، وفقًا لباتريك وولف، صيغة مميزة من الاستعمار: «إن الاستعمار الاستيطاني استئصالي بطبيعته» من حيث أهدافه وطرائقه في إقامة مستعمرات استيطانية جديدة على أرض مجتمعات السكان الأصليين ذاتها. وباعتباره كذلك، فإن هذا الاستعمار ليس مجرد مشروع ينشأ دفعة واحدة بل عملية متواصلة من الإحلال والاستئصال. انظر: Patrick Wolfe: «Settler Colonialism and Elimination of the Native,» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (2006), p. 1, and *Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event*, Writing Past Colonialism Series (London; New York: Cassell, 1999), and Joseph Massad, *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians* (New York, NY: Routledge, 2006), p. 100.

(74) Doc.4844, Meeting Minutes, Dr. Saeb Erekat - Sen. George Mitchell, State Department, 2 October 2009.

(75) Doc.485, Memorandum: 'German Model', from NSU to Dr. Nabil Shaath, from NSU 23 June 2002; Doc.4882 Meeting Minutes, Saeb Erekat (SE) - Robert Serry (RS), NAD Ramallah 13 October 2009, and Doc.2942, Minutes from Bilateral US-PAL Session Post Annapolis, State Department, Washington, DC, 16 July 2008.

رابعًا: النضال بالوسائل كلها أم بغير العنيفة؟

محمد دحلان: وقلنا لحماس إنهم إذا فكروا مجرد تفكير بـ نشاطات إرهابية بعد الاتفاق، فسوف نسحقهم. لهم حق النضال بوسائل أخرى - أما العنف فلا[76].

يقيم القانون الدولي صلة مباشرة بين تقرير المصير و«شرعية» النضال «بالوسائل كلها» ضد القوى التي تقمع حق الشعوب في تقرير مصيرها بناء على قرار الهيئة العامة للأمم المتحدة رقم 2649 XXV. ولا يُميِّز هذا القرار تحديدًا، أي تمييز، بين وسائل عنيفة ووسائل غير عنيفة، لذا عبّر الفلسطينيون عن حقهم في استعمال «الوسائل كلها» في التوصل إلى تقرير مصيرهم. لكن تبيّن أن التمييز العنف/ اللاعنف قضية شائكة في الخطاب الفلسطيني. وفي عام 1993 أعادت منظمة التحرير الفلسطينية نبذ الإرهاب[77] وتعهدت باتخاذ تدابير واسعة تتجاوز التعريف المتعارف عليه للإرهاب (وإن كان موقع جدل)، ضد «أعمال العنف الأخرى»[78]. وعلى الرغم من التعهد، بقي أنموذج اللاعنف على هامش خطاب منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية إلى حين ظهور ما يسمى «شروط الرباعية» في عام 2006[79]. عندها بدأت عبارات مثل «ثقافة اللاعنف» و«وسائل لاعنفية لحل الصراع» تسجل حضورًا متواترًا في الوثائق والخطط وسجل المفاوضات، والأهم من ذلك في الشارع[80].

---

(76) Doc.38, Permanent Status Negotiations, 18 September 2000, Kind David Hotel Jerusalem.

(77) أدانت منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1986 «عمليات الإرهاب كلها». انظر: «The Cairo Declaration on the PLO and Terrorism and Read by PLO Chairman Yasir Arafat, 7 November 1985, Cairo, in Documents and Source Material,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 15, no. 2 (Winter 1986), pp. 208-218.

(78) 1.2, PLO and Israel, Exchanged Letters of Mutual Recognition (1 September 1993), 142.

(79) طالبت الرباعية «كل أعضاء الحكومة الفلسطينية المقبلة الالتزام باللاعنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق». انظر: Statement By Middle East Quartet, 30 January 2006.

(80) Doc.1987, Minutes from 5th Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), Mount Zion Hotel, West Jerusalem, 31 October 2007, and Doc.2162, Letter by Mahmoud Abbas to Condelezza Rice, Ban Ki-moon, Sergey Lavrov, Javier Solana, Dimitrij Rupel, Benita Ferrero-Waldner, 16 January 2008.

هذا لا يعني أنه لم يتم تدارس النضال اللاعنفي في حالة فلسطين. كان مبارك عوض رائدًا في =

كانت الثمرة الأهم لهذه اللغة قيام رابطة اعتباطية بين اللاعنف ومبدأ الشرعية: تدعو إلى وقف العنف بصورة دائمة: في حين تُعيد حكومة الوحدة الوطنية تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والمعترف به دوليًا [كذا] في مقاومة الاحتلال بالطرائق المشروعة، فإنها تمدد وقف إطلاق النار الفلسطيني أحادي الجانب مع إسرائيل[81]. ويتوجب على جميع الأطراف [الفلسطينية] القيام بأمرين: قبول ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها؛ ورفض العنف واستعمال الوسائل الديمقراطية وحدها في تنفيذ برنامجه[82].

المفارقة أن النضال العنيف بات همًا فلسطينيًا بقدر ما هو همٌّ إسرائيلي. وصُوِّر «نجاح» النضال العنيف ضد الاحتلال كتهديد لخط منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية السياسي وقيادتها. على سبيل المثال، اعتبرت السلطة الفلسطينية الانسحاب الإسرائيلي من غزة تهديدًا لسياستها في التفاوض وإشارة إلى «نجاح العناصر العنيفة»[83]. ووقف رئيس حكومة السلطة الفلسطينية السابق سلام فياض ضد فتح معابر غزة لأن «الرسالة ستكون أن الصواريخ تؤتي أُكلها. وأخبرت رايس أن تضغط على إسرائيل بهذا الخصوص لكنها لم تصل معهم إلى نتيجة»[84].

على الرغم من الإبهام الذي يلف كلمات وعبارات مقحمة مثل «عنف» أو «وسائل مشروعة» أو «وسائل ديمقراطية»، فإن أيًا منها لم يُراجَع ضمن سياقه. ومثل هذا الإغفال يفسح المجال بصورة استراتيجية أمام اعتبار كل فعل غير المفاوضات فعلًا عنيفًا. واستبعد الرئيس عباس أي خيار «عنيف» في مقاومة

= التنظير للاعنف، إلا أنه بالتقريب بين النضال اللاعنفي والكفاح المسلح، خلط بينهما؛ أي إن اللاعنف يدل على نضال خالٍ من الوسائل المسلحة وحدها. هذا لا يقصي العنف بحد ذاته، انظر: Mubarak E. Awad, «Non-violent Resistance: A Strategy for the Occupied Territories,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 13, no. 4 (Summer 1984), pp. 22-36.

(81) Doc.1674, Key Points on the Palestinian Unity Government's Platform, 9 May 2007.

(82) Doc.1962, Minutes from 2nd Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), Crown Plaza Hotel, West Jerusalem, 15 October 2007, YAR.

(83) Doc.177, Memo, Gaza Withdrawal Plan, NSU, 29 February 2004.

(84) Doc.2330, Meeting Minutes, Regular Meeting between Salam Fayyad and Tony Blair, 11 March 2008.

الاحتلال، مشددًا: «لا نريد أن نستخدم القوة، ولا السلاح، بل الدبلوماسية والسياسة والمفاوضات، نريد أن نستخدم المقاومة السلمية»[85].

باختصار، تمثّلت المحصلة النهائية بفهم مخفَّف لوسائل النضال. ذلك أنَّ عبارات مثل وسائل «مشروعة» أو «ديمقراطية» أو «غير عنيفة» تهدف إلى الانتقاص من القوة المنقوصة أصلًا التي تُركت للواقعين تحت الاحتلال في مقاومة محتلهم مما تسمح به الصيغة البدهية التي تعتبر «الوسائل كلها» مشروعة في مقاومة الاحتلال الأجنبي. وهذا يجرد الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال من حقهم في استعمال العنف باعتباره وسيلة مقاومة ضد الاحتلال، بينما يواصل الاحتلال الإسرائيلي إنزال عنفه بالفلسطينيين، كما يواصل استعمال «الوسائل كافة» لتعزيز هيمنته. ويجب أن نبقي في أذهاننا أن «الكفاح المسلح» ليس إلا جانبًا واحدًا من جوانب العنف.

سوق سلام مجازية

وضعت الحرب المعالم التقريبية للسلام المفترض؛ إذ أقرّ مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة عقب حرب حزيران/ يونيو 1967 القرار رقم 242 الذي يحدد شروط «سلام عادل ودائم» (مفترَض) بين الدول العربية وإسرائيل، ودعا (القرار) الأخيرة إلى «سحب القوات المسلحة من (أراضٍ) الأراضي التي احتلتها في النزاع [حرب 1967]»، بما يتوافق ومبدأ «عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب» من أجل «إنهاء ادعاءات أو حالات الحرب كلها». تتوافق هذه الصيغة في جوهرها مع التفسير الواقعي للسلام؛ فتقرّب بين «الأرض» و«عدم الاحتراب»، ويحيل الأرض والسلام إلى كيانين قابلين للتحويل والتبادل في ما بينهما. وتتردد في النص الضمني العنصري لهذا القرار أصداء التصور الغربي والإسرائيلي لغير الغربيين، فلا عجب إذًا أن يُطَالَب الفلسطينيون بالتنازل عن العنف البدائي والهمجي والانضمام إلى ركب الإسرائيليين والأميركيين الحضاري عبر المحادثات والمفاوضات كما أشار مسعد[86].

---

(85) Mahmoud Abbas, Interview on Israeli TV Channel II, interviewee Udi Segal, 1 November 2012, on the Web: <youtube.com/watch?v=RWa0hUcTUFA&feature=player_embedded>.

(86) Massad, *The Persistence of the Palestinian Question*, p. 96.

تمثل الاستعارة المشحونة[87] في العبارة «أرض/ منطقة من أجل السلام» اللبنة الأولى بين لبنات منطق السوق في عملية السلام التي تضع الأرض والسلام موضع مساومة ومقايضة. تجمع العبارة بين مفهومين ينتميان إلى دلالتين مجازيتين مختلفتين وإلى قواعد صوغ مختلفة. ذلك أنَّ للأرض وجودًا ماديًا يمكن قياسه كميًا، أما السلام فتخيلي ونوعي. ووفقًا لهذا، يصبح القيام بحسابات رياضية عن الأرض أمرًا ملموسًا أكثر من العمل على فكرة السلام. من هنا تعلو أنواع الأسئلة اللوغارثمية كلها: مقدار الأرض المطلوب؟ نوع السلام الذي يمكن إقامته في مثل هذه المنطقة من الأرض؟ إذا كان السلام معادلًا للأمن، ما مقدار الأرض التي يجب ضمها لأسباب «أمنية»؟ ... وهكذا. علاوة على ذلك، شجّع الإغفال المدروس لـ «أل التعريف» على استعمال عبارات مجازية كـ «عملي»[88] (عشراوي 1993) أو «عقلية السوق»[89] (عريقات 2008) لتحديد كمية السلام وطبيعته. كان «صنّاع» السلام على وعي تام بموقعهم ضمن مخطط شبيه بالسوق.

أُنتج دور «صنّاع» السلام من خلال مفردات معينة تستخدم في السوق مثل «وسيط» و«لاعبين» و«شركاء»، وكلها تتماشى مع الأعمال أو التجارة أكثر منها مع تقرير الشؤون الوطنية والتاريخية[90]. وتضمّن موقف الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها «وسيطًا شريفًا» موقعًا مثلث الأطراف: المشتري والبائع الفلسطيني والإسرائيلي، احتلت فيه الولايات المتحدة موقع الوسيط.

بيد أنه هنا، أيضًا، بلغ أسلوب السوق ومفرداته أدنى المستويات. فتقارير وحدة دعم المفاوضات وتحليلاتها تعج بعبارات مثل: «يتوجب تشغيل مبادرة

---

(87) للوقوف على النقاش النظري بالنسبة إلى الاستعارة، انظر على سبيل المثال:
Petr Drulák, «Motion, Container and Equilibrium: Metaphors in the Discourse about European Integration,» *European Journal of International Relations*, vol. 12, no. 4 (December 2006); George Lakoff and Mark Johnson, *Metaphors We Live by* (Chicago: University of Chicago Press, 2003), and Michael J. Shapiro, «Metaphor in the Philosophy of the Social Sciences,» *Cultural Critique*, no. 2 (Winter 1985-1986), pp. 191-214.

(88) H.55, Opening Statement of the Palestinian Spokesperson Hanan Ashrawi, Delegation News Conference (Washington, 6 May 1993), 133.

(89) Doc.2618, Minutes from Plenary Session on Territory Post Annapolis, Inbal Hotel, West Jerusalem, 21 May 2008.

(90) Doc.2942, Minutes from Bilateral US-PAL Session Post Annapolis, State Department, Washington, DC, 16 July 2008.

السلام العربية وتسويقها»[91]، «'تسوق' بين المفاوضين الفلسطينيين»[92]، «سيكون صعبًا 'تسويق' مبادرة 'أميركية فحسب' بين اللاجئين الفلسطينيين»، «"شراء" جماعات اللاجئين في الدول المضيفة»[93]، «بيع الأفكار»، «أكثر قابلية للبيع»[94]. أو على حدّ قول خبير خرائط إسرائيلي: «القادة يتساومون ونحن ننتج خريطة»[95].

ترتكز علاقة التبادل في مبدأ «أرض/منطقة مقابل السلام» على منطق السوق. وبناء على ذلك، نما تدريجيًا مزيد من مفردات السوق وتصاعدت أهميته، وتسرّب إلى اللغة السياسية مسوّقًا للربط بين الأرض/السلام. يمثل الإقرار الفلسطيني الضمني لـ «الأرض مقابل السلام» (أي للقرار 242) في عام 1974 بداية استبطان الخطاب لمنطق السوق. ولاحقًا، مُطّ هذا المنطق ليتجاوز موضوعيه الأصليين (الأرض/السلام) لينظّم البشر واللغة والحقوق القانونية. وصبغت السجل الدبلوماسي شبكة أفعال مثل: يعرض، يعطي، يأخذ، يطلب، يدفع مقابل، يأخذ كرزمة، يعقد صفقة، يتبادل أراضي، يستأجر، يعوّض، يقايض، يبيع، يشتري، يرحّل[96] ... إلخ. بذلك أصبحت الأرض والبشر والأفكار سلعًا والمفعول به لهذه الأفعال. وهذا ما توضحه الأمثلة التالية:

- لدينا عروض وعروض مضادة بالنسبة إلى اللاجئين ...[97].

- كنّا قد دفعنا مقدّمًا. وبُرّئت ذمتنا في ما يخصّ الأمن ... يريدوننا أن ندفع

(91) Doc.5194, Non-Paper, Activating the Arab Peace Initiative, the Palestinian Role.

(92) Doc.2095, Memorandum, Options for Structuring Negotiations Committees, 4 December 2007.

(93) Doc.2937, Letter From NSU to Dr. Saeb Erekat and Mr. Ahmed Qurei, The Implications of the 'American-led Mechanism' Proposal on Refugees, 15th July 2008.

(94) Doc.419, N.A.

(95) Doc.3424, «Minutes of Technical Meeting on Territory, Monday, 7 September 2008, Inbal Hotel, West Jerusalem,» on the Web: <ajtransparency.com/files/3424.pdf>. (Accessed 10 August 2012).

(96) للوقوف على مفهوم الترحيل، انظر: Nur Masalha, *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in Zionist Political thought, 1882-1948* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

(97) Doc.4861, Meeting Minutes, Dr Saeb Erekat - Sen. George Mitchell, United States Mission to the United Nations, 24 September 2009, SE.

16 مرة ثمن الشيء ذاته. أعطوهم [أي العائلات التي هدمت إسرائيل بيوتها في القدس] بقجة لاستئجار شيء ...[98].

- يتوجب أن يدفع لهم سلام [فياض] - وليس أنتم أو الأردنيون[99].

يتوجب وضع تحليل هذه الشبكة من العلامات داخل نظامها الأعرض الذي توجهه السوق والموضوعات التي تعمل عليها. ويشير تمحيص الأوراق الفلسطينية إلى موضوعين رئيسين: الأرض والبشر.

أولًا، باتت الأرض متغيرًا بفعل العمليات الشبيهة بعمليات السوق. وتمثّل الخطاب الفلسطيني عبارة «الأرض مقابل السلام» كعنصر أساس في «الشروط المرجعية» لعملية السلام[100]. ونُظر إلى الأرض على أنها «الجوهر الحقيقي لعملية السلام»[101]. أما مقدار الأرض المطلوب لتحقيق السلام فأمر تتوسطه عمليات السوق. وهذا ما عمل على تعزيز صيغة السلام عبر التجزئة والعمل في الوقت ذاته على النيل من إمكانية الطرائق الأخرى؛ إذ كُرِّس قدر هائل من الطاقة والجهد والوقت من أجل مساومة على «مقدار» الأرض التي يجب مقايضتها باسم السلام. تُظهر الأمثلة التالية كيف جرى التعبير عن الأرض الفلسطينية بوصفها محض أرقام ونسب مجردة معزولة عن معانيها التاريخية والوطنية، خصوصًا في سياق القدس:

صائب عريقات: إذن يتوجب عليه السؤال: 1967؟ مقايضة؟ بأي نسبة؟ لديكم مختلف العروض. هل يمكن لخبرائكم تحديد رقم؟ الشيء ذاته ينطبق على القدس ... حتى البلدة القديمة يمكن تسوية أمرها [مناقشًا فقدان السيادة في البلدة القديمة] ما عدا الحرم أوما يسمونه جبل الهيكل، حيث تحتاج هناك إلى إبداع أناس مثلي.

---

(98) Doc.4882 Meeting Minutes, Saeb Erekat (SE) - Robert Serry (RS), NAD Ramallah 13 October 2009, RS.

(99) انظر: Doc.4882 Meeting Minutes, Saeb Erekat (SE) - Robert Serry (RS), NAD Ramallah 13 October 2009, SE.

(100) H.32, Palestinian Interim Self-government Authority, 'PISGA'- Plan (3 March 1992), 73.

(101) H.31, The Palestinian Delegation Press Conference with Hanan Ashrawi, Official Spokesperson (25 February 1992), 70.

صائب عريقات: قرار بصدد أي نسبة. نحن عرضنا 2 في المئة. إذًا ماذا تكون النسبة ...0.07 في المئة. إنها جزء من المقايضة لو حصلنا على السيادة. وإلا فلا[102].

هنا عرض وعرض مضاد:

صائب عريقات: نعم، فعلنا [قدّمنا عرضًا مضادًا]. بالنسبة إلى الأرض، عرضنا 1.9 في المئة من الضفة الغربية.

ي . د: هذا ليس عرضًا مضادًا لـ «رزمتنا». فهو لا يتعلق إلا بالأرض وحدها.

صائب عريقات: لكننا قدّمنا عروضًا مفصلة عن اللاجئين والأرض والقدس ... إلخ. وقدمنا أوراقًا مفصلة عن القضايا كلها[103].

صائب عريقات: ما بقي هو المبادلات المطلوبة. عندما تحدث أولمرت عن 6.5 في المئة مقابل 5.8 في المئة، ووافق أبو مازن على المقايضة في القدس الشرقية، وكان ذلك بالغ الأهمية. الشيء ذاته مع الأمن ... بالنسبة إلى اللاجئين، كانت هناك نقاشات في شأن أعداد الذين سيعودون إلى إسرائيل على مدى عدد من الأعوام. الصفقة هناك[104].

أنت تعرف هناك مبادلات ضمن القضايا وبينها ... لذلك إذا ما اتفقنا على شيء، فذلك ورقة لا أعلن عنها حتى يُعلن عن القضية الأخرى[105].

ثانيًا، من الشائع التفكير في البلد/ الأرض[106] بطريقة وضعية؛ لكن العملية نفسها طُبّقت أيضًا على الجسد البشري (تبادل السكان والأسرى) وعلى المفاهيم واللغة. وأنشأ أسلوب السوق في التفاوض أفكارًا وتخيّلات. مثلًا، أعيد بناء

(102) Doc.4899, Meeting Minutes, Dr Saeb Erekat - Sen George Mitchell, 21 October 2009.

(103) Doc.3651.

(104) Doc.2437, Minutes from Plenary Session Post Annapolis, Sheraton Plaza Hotel, West Jerusalem (not Verbatim).

(105) Doc.4861, Meeting Minutes, Dr Saeb Erekat - Sen. George Mitchell, United States Mission to the United Nations, 24 September 2009, SE.

(106) لاحظ أن الأرض Land والمنطقة Territory ليسا مترادفين في اللغة القانونية.

«الحقوق الوطنية» الفلسطينية لتصير شيئًا قابلًا للتحويل إلى أرقام ونسب وقيم ومؤشرات مالية، أي أغراض قابلة للتبادل. يضرب هذا التوجه بجذوره في القرار رقم 242 وفي ما تقوله الدبلوماسية الأميركية (أو لا تقوله) عن اللاجئين. يتجاهل البند 2/ ب من القرار رقم 242 أي إشارة إلى القرار رقم 194 لمصلحة «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

غطى جانب السوق من السلام جانبه الإنساني وأعطاه هيئة وجود رقمي ضمن معادلة حسابية – قضائية. وسندقق الآن بأمر فئة بشرية «اللاجئين» لمعاينة كيف توسطت قواعد السوق ما يتعلق بها.

لموضوع اللاجئين عمومًا هالة سياسية قوية تُحيط به، وله في سياقه الفلسطيني تفريعات سياسية وتاريخية أكبر يولّدها السياق التاريخي. ذلك أن هوية اللجوء الفلسطيني متعددة الطبقات لأسباب حددتها البيئة السياسية التي يجد المرء نفسه فيها وكيفية تفاعله معها. مثلًا تتكون هوية اللجوء الفلسطيني من لجوء في الدول المضيفة، ولجوء تحت الاحتلال في الضفة الغربية وغزة، ولجوء داخلي في إسرائيل، ولاجئين مواطنين في الحالة الأردنية، ولاجئين للمرة الثانية أو الثالثة[107]. لذلك، تتكشّف صورة اللاجئ عن ذاته عبر مجموعة معقدة من القواعد والقوانين المتعددة الأبعاد الناشئة عن التاريخ المفهومي لكل مفهوم (مثل اللاجئ/ القانون الدولي، الفلسطيني/ منظمة التحرير الفلسطينية ... إلخ).

أُعيدَ، في الوقت ذاته إسقاط الطريقة التي ينظر الآخرون بها إلى اللاجئين من ضمن الإطار الداخلي للآخر. وترتب عن ذلك تنافس على تمثيل اللاجئين الفلسطينيين، إنما من دون موافقتهم (مثل منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية مقابل الأردن). واليوم، يقع مصير اللاجئين تحت رحمة أفراد ومؤسسات صغيرة غير ممثِلة وواقعة تحت الاحتلال.

على الرغم من أن اللاجئين يمثلون قرابة نصف الشعب الفلسطيني، إلا أن حضورهم في عملية السلام والخطاب السياسي الفلسطيني هو ذلك الحضور

(107) من اللاجئين الفلسطينيين من لجأ مرتين، مثل اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على مغادرة العراق في عام 2007؛ ويحصل السيناريو نفسه اليوم في سورية.

المجازي: فهم أشبه بسلعة فعلية يمكن بيعها وشراؤها والمساومة عليها. ولا يحضرون إلا كأشياء، لم تمثّل قط وليست قادرة على التدخل لأنها تُركت خارجًا منذ البداية. وشكّل اللاجئون وحقوقهم «أوراق مساومة» بيد السلطة الفلسطينية كما تشير ياء المتكلم: «هذه أوراقي في المساومة»، على حد قول مفاوض فلسطيني[108]. وتدّعي السلطة الفلسطينية حق الكلام باسم اللاجئين المقصيين. وقُدِّم السكان المغتربون الذين هم مصدر الرواية والهوية والنضال الفلسطيني كعبء وعائق في وجه السلام. وترتب عن ذلك أن مثّل اللاجئون موقعًا خاضعًا صامتًا ومنزوعة إنسانيته، ما جعلهم محض شيء خاضع للمساومة. وهذا ما ساعد المحاور الإسرائيلي ليس في صوغ عودة اللاجئين على أنها شأن تفاوضي «غير واقعي» فحسب، بل على اختزال التعويضات أيضًا إلى «مبلغ مقطوع». و«الطريقة الوحيدة لتيسير 'شراء' أسهم جماعات اللاجئين المختلفة هي التشديد على العدل الفردي ... النجاح ... منوط بقدرتنا على تسويق مقترح قرار لدى جماعات اللاجئين ... بيع اقتراح تقوده الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن يشكل تحديًا كبيرًا»[109]. و«إعادة [اللاجئين] غير واقعية برمتها ... أنا أوافق على مبلغ مقطوع ... يمكن أن توكل إلى الحكومة الفلسطينية مهمة توزيع الأموال ... هذا ما يمكن أن يُباع للإسرائيليين والفلسطينيين»[110].

نظرًا إلى تقسيم المسألة الفلسطينية بين «مسارات» و«قضايا»، قُسّمت «قضية/ مسار» اللاجئين بين أربعة «رجال» ومسارين: «عباس - أولمرت» و«عريقات - بيكر». وظهر موقع اللاجئين ضمن الإطار الحسابي - القضائي للمفاوضات مبهم المرجعية، فمن المؤكد أنه ليس هناك تعريف لمن هو اللاجئ في العملية الدبلوماسية[111]. وعلاوة على ذلك، فإن «الخطوط الحمراء» الفلسطينية و«المرجع» في ملف اللاجئين ليست ثابتة ومبهمة، وعادة ما يجري التعامل معها «بالسر»[112]. يكشف هذا جزئيًا كيف جرى تغييب اللاجئين؛ ذلك أن

---

(108) Doc.3284

(109) انظر المرجع ذاته ZC.

(110) انظر المرجع ذاته TL.

(111) Doc.3651

(112) Doc.3460, Progress on the Refugee Negotiations, 25 October 2008; Doc.2437, Minutes from Plenary Session Post Annapolis, Sheraton Plaza Hotel, West Jerusalem (not Verbatim), and =

غياب المرجع والمبادئ الملتبسة والسرية هي آليات فاعلة في عملية عدم التعبير عن مسألة اللاجئين عبر تهميش أصحابها وتمثيلهم، ما يخفض موقعهم ومكانتهم في اتخاذ القرارات السياسية والملموسة.

تبين المفردات المستعملة في خطاب بعض المثقفين الفلسطينيين عمق تهميش اللاجئين. خذوا هاتين العبارتين الدالّتين: «إشراك فلسطينيي الخارج»، «تفعيل دور الشتات». يرى سري نسيبة، مثلًا، أن حق العودة يخالف «المصلحة العامة»، لذلك فإن – «سيناريو الخيار الأمثلَ» يتطلب إسقاط ذلك الحق أو تحقيقه في مكان آخر. الحلول الوحيدة التي يقترحها لمن ليسوا على استعداد للتلاؤم مع هذا القالب هو المطالبة بـ «إهمالهم» أو «إخراجهم من أي صفقة»[113]. تجهض تعابير نسيبة سلفًا كل احتمال لخيار العودة.

صُنفت مسألة اللاجئين ضمن «قضايا الحل النهائي»، ولذلك أرجئت إلى مفاوضات لاحقة، وكانت قد طرحت للنقاش في قمة كامب ديفيد/ طابا في عامي 2000/ 2001. وكان الرئيس الأميركي بيل كلينتون قد عرض تصوّره للحل بما بات يُعرف بطروحات كلينتون[114]. وموقف الولايات المتحدة الأميركية من مسألة اللاجئين منذ ذلك الحين هو عبارة عن إعادة إنتاج لهذه الطروحات التي تحول دون حق العودة ودون أي ذكر لمسؤولية إسرائيل عن تلك المسألة برمتها. وهي تطالب بشدة «بصيغة لحقّ العودة تبيّن جليًا عدم وجود حق عودة محدد إلى إسرائيل ذاتها، لكنها لا تنقض طموح الشعب الفلسطيني بالعودة إلى المنطقة»[115].

عملية الاستبدال الخطابي شغّالة في مسألة اللاجئين. وها هي «خريطة الطريق» التي تمثل تطبيقًا عمليًا لنظرية بناء السلام، تستبدل بحق العودة «حلًا عادلًا

Doc.3048, «Minutes from Bilateral and Trilateral US-PAL-ISR Sessions Post Annapolis Washington, DC, 29 July 2008». =

(113) Sari Nusseibeh, *What Is a Palestinian State Worth?* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011), pp. 140-142.

(114) قدم الفلسطينيون والإسرائيليون تحفظاتهم على طروحات كلينتون. انظر: قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، و Avi Shlaim, *Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations* (London; Brooklyn, NY: Verso, 2009).

(115) Doc.48, «Meeting with President Clinton, 23 December 2000, White House».

ومنصفًا وواقعيًا يُتّفق عليه لمسألة اللاجئين». وكما سبق أن أشرت، تُعدّ «خريطة الطريق» عنصرًا جوهريًا في الشروط المرجعية الفلسطينية، ولذلك لا مشاحّة في القول إن الفلسطينيين أقروا حلًّا «واقعيًا» لمسألة اللاجئين. وثمة إنزياحات نصّية جرت كي يتم الوصول إلى مثل هذا الحل الواقعي؛ إذ أعاد مسؤولون فلسطينيون تأويل القرار رقم 194 على نحو جعل «العودة إلى ديارهم» «عودة إلى إسرائيل، تطبق بما يتماشى مع كوتا سنوية متفق عليها وخلال مدة زمنية متفق عليها»[116]. وهذه الصيغة اللغوية تستبطن كل الاستبطان تأويل «العودة» الإسرائيلي المهيمن، وما إذا كانت ستقبل باللاجئين داخل إسرائيل أم لا، وتحديد مكانة أولئك الذين قد تقبلهم (مثلًا مهاجرين، أم مواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة). ثانيًا، تحط عبارة «العودة إلى إسرائيل» من منزلة حق العودة. وبكلمات مبسطة، أُضعف حق اللاجئين بالاختيار بين العودة أو عدمها وبات مشروطًا برغبة إسرائيل.

علاوة على الانزياح النصي، جرى التخطيط لانزياح مؤسساتي. إذ اقتُرحت مؤسسة جديدة دُعيت بـ «الآلية الدولية» كي تحلّ محلّ المؤسسة القائمة، «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين»، وفصل قضية اللاجئين عن القانون الدولي[117]. ويمكن أن نعد «مسوّدة اتفاقية» فلسطينية مثالًا على الآراء الفلسطينية الداخلية في شأن القضية[118]. فالآلية المفترضة تتشكل من فلسطين وإسرائيل والدول المضيفة (الأردن ولبنان وسورية)، إضافة إلى دول أخرى (دول مانحة ومستقبلة مثل كندا) وتقودها الولايات المتحدة الأميركية؛ ولديها ثلاث مهام رئيسة: «المساعدة في تنسيق التحقيق المنظم والآمن لخيارات الوجهة الدائمة التي ستعرض على اللاجئين الفلسطينيين»؛ «المساعدة في إعادة التأهيل»؛ «حل مطالب اللاجئين الفلسطينيين كلها وفقًا للإجراءات والمعايير والمدد الزمنية التي تقررها الآلية الدولية»[119].

---

(116) Doc.3597, Agreement, 1 December 2008.

(117) يتماشى إنشاء مؤسسة جديدة مثل «الآلية الدولية» مع موقف إسرائيل الهادف لقطع الصلة بين قضية اللاجئين والقانون الدولي ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حيث تعتبر إسرائيل الأخيرة «جزءًا من المشكلة». انظر: Doc.2437, Minutes from Plenary Session Post Annapolis, Sheraton Plaza Hotel, West Jerusalem (not Verbatim), TL.

(118) Doc.3597, Agreement, 1 December 2008.

(119) انظر Doc.3597, Agreement, 1 December 2008. =

يعزل المبدأ الرئيس للآلية مسألة اللاجئين الفلسطينيين عن ظاهرة اللاجئين العالمية، ويمثّل اللاجئين الفلسطينيين كحالة خاصة خارج القوانين والقواعد الدولية. وكان هذا الهدف قد تحقق جزئيًا في خمسينيات القرن العشرين عندما أقصي الفلسطينيون من «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»[120] وتُرِك للآلية الدولية أن تكمل إنجاز هذا الهدف عمليًا. ومن المهم التشديد أيضًا على النقص في الموارد الثابتة وعلى طبيعة الآلية المزمعة التابعة المتوقفة على حسن نيّة المتبرعين؛ فهي ليست دعوة، بل إطار ذو مهمات طوعية كما تشير مجازات مثل «يساعد» و«يعين». وإضافة إلى ذلك، فإنها تزيح المسؤولية بتحويلها من الطرف الذي تسبب بالمشكلة أصلًا (إسرائيل)[121] إلى أطراف أخرى. أما المهمة الثالثة فتقصي القانون الدولي ذلك الإقصاء الصارخ (تحديدًا القرار رقم 194)، واضعة شروطًا ومعايير جديدة. إن «الآلية الدولية» هي «المنبر الحصري للتعامل مع مطالب اللاجئين الفلسطينيين»[122]. وهذا منظور يحيد القانون الدولي فعليًا، كما يصفح عن إسرائيل بوضوح.

إضافة إلى خريطة الطريق، اقترحت الدول العربية في كانون الأول/ ديسمبر 2002 ما سمّي «مبادرة السلام العربية» لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، طالبت فيها بـ «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194»[123]. وإقحام عبارتي «يُتفق عليه» و«ووفقًا لـ» بوجود القرار 194 هو إقحام بلاغي، وليس إقرارًا لحقوق

= يعتمد حل قضية اللاجئين من وجهة النظر الأميركية على ثلاثة أشياء: (1) «الدولة الفلسطينية»، (2) «آليات دولية جديدة»، (3) و«التعويض». انظر: «President Bush Discusses Israeli-Palestinian Peace Process, Jerusalem,» (White House, 10 January 2008), on the Web: <http://georgewbush- whitehouse. archives.gov/news/releases/2008/01/20080110-3.html>.

(120) تم استقاء المعلومات من الموقع الإلكتروني، تاريخ 12 تموز/ يوليو 2012: UNHCR, «The 1951 Refugee Convection and Text of the 1967 Protocol Relating to the Status of Refugees,» (2010), Article I/C, D, E, on the Web: <www.unhcr.org/3b66c2aa10.html>.

(121) هناك بحث تاريخي جدي ووافٍ يثبت مسؤولية إسرائيل ونيتها المبيتة لطرد الفلسطينيين من بيوتهم في 1947-1948، انظر: Ilan Pappé, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: One World, 2006).

(122) UNHCR, «The 1951 Refugee Convection.»

(123) «مبادرة السلام العربية للعام 2002»، على الموقع الإلكتروني: <http://news.bbc.co.uk/2/ hi/middle_east/1844214.stm, article 2/b>.

اللاجئين بل لإتاحة المجال أمام تفسيرين اثنين، يخاطب كل منهما جمهورًا معينًا؛ حيث يشدد التفسير الأول على أن «194» معد للاستهلاك الداخلي (خصوصًا اللاجئين)، فيما يشدد التفسير الآخر على «ما يُتفق عليه» و«وفقًا لـ» كي يلغي خيار العودة ويسوّق المبادرة لدى إسرائيل وممولي السلام. ليس موقف مبادرة السلام العربية من مسألة اللاجئين إلا تحديثًا لما جاء في القرار 242 بهذا الصدد.

حفزت مبادرة السلام العربية إعادة تأويل فلسطينية لـ «حق العودة» من خلال عدم الإشارة في اللغة السياسية إلى القرار 194 والقانون الدولي أو استعمالهما كمجرد إضافات. وتحقق ذلك بخطوتين: غطت الخطوة الأولى مسألة اللاجئين بنص مبهم، بينما استبدلت الثانية بالقرار المحدد الذي يتناول حقوق اللاجئين أمرًا آخر عامًا، هو مبادرة السلام العربية. ترك هذا الإقحام الملتبس مصير اللاجئين عرضة للمساومات وانعدام اليقين. وشكل التفويض العربي الرسمي بالمتاجرة بحقوق اللاجئين غطاءً لبراغماتية السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية.

ما إن ساندت الدول العربية الـ 22 مبادرة السلام العربية حتى باتت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية إلى «اتفاق على حل» لمسألة اللاجئين محط تشجيع وترويج في الحيز العام من دون أي تردد. كان الفلسطينيون في الواقع قد اقترحوا أقل من حق العودة في الجولة الأولى من مفاوضات «كامب ديفيد» في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000: «إذا تحدثنا نحن عن عودة أربعة ملايين لاجئ فإن ذلك يعني كارثة لإسرائيل، وهذه غير مقبولة. لكن نحن نطالب بحق العودة، وأن تكون هناك عودة معتبرة ... ونحن على ثقة بأن اللاجئين في كل من سورية والأردن لن يعودوا»[124]. قامت المطالبة بالعودة على فرض أن أغلبية اللاجئين «لن يعودوا» إلى فلسطين إذا ما لفق راعو السلام بدائل مغرية تحل محل العودة. وعلى هذا الأساس، حُوِّلت العودة إلى لفتة رمزية لا تعدِّل الظلم العميق ولا تُحِقّ الحقوق الوطنية أو الإنسانية للفلسطينيين.

لم يخضع حق العودة وحده للمساومة، بل صيغت أيضًا اللغة التي تدّل عليه

(124) عباس مقتبس في: أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: من أوسلو إلى خريطة الطريق: 2 - مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستوكهولم)، 1995-2000 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006)، ص 243.

حيث تكون هي الأخرى على تلك الشاكلة. مثلًا، اقترحت السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية إسقاط ذكر القرار رقم 194 إذا ما وافقت إسرائيل على إضافة مبادرة السلام العربية إلى الشروط المرجعية[125]. بالمثل، كانت قضية اللاجئين ورقة متاجرة وثانوية بالنسبة إلى قضايا الحل النهائي الأخرى مثل القدس والأرض، الأمر الذي تبيّنه الجملة التالية: «فليتقدموا في شأن القدس والأرض وسوف نتقدم في شأن الأمن واللاجئين»[126]. هكذا أحيلت مسألة اللاجئين وحقوقهم واللغة التي تعبّر عن ذلك إلى الدرجة الثانية أو الثالثة وباتت عرضة للمتاجرة.

التأويل الفلسطيني الجديد للقرار رقم 194 هو ذاته، أكان على صعيد الخبراء أم على صعيد المستوى السياسي الأرفع. مثلًا، جاء في الرسائل الإلكترونية الداخلية في شرح موقع قضية اللاجئين في مبادرة السلام العربية: «الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 194 تشدد على حقيقة أن الحل الذي سيوجد يجب أن يستند إلى القانون الدولي ويحترم خيار اللاجئين. هذا أفضل ضمان لأي حل كي يكون عادلًا ويراه اللاجئون على أنه كذلك». و«أن تتم الموافقة عليه» يعني أن على القرار أيضًا أن يتكيف مع الحقائق الحالية والمصالح والشواغل المشروعة للأطراف المختلفة المؤثرة في القضية، ومن بينها، على وجه الخصوص، إسرائيل والدولة الفلسطينية القادمة»[127].

بهذه الروح ذاتها، قارب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية محمود عباس قضية اللاجئين من خلال مبادرة السلام العربية: «تمثل مبادرة السلام العربية ما يقارب إجماعًا شاملًا ... كثير من الناس يقللون من شأن البند المتعلق باللاجئين أو يبالغون به: يقولون إنه لا يكفي، أو يفسرونه على أنه يعني عودة خمسة ملايين لاجئ. كلاهما غير صحيح. تصدق اللغة بقولها 'عادل ومتفق عليه'. ولذلك أوصي بأن تركزوا على مبادرة السلام العربية». ويضيف «بالنسبة إلى أعداد اللاجئين، من غير المنطقي مطالبة إسرائيل بأخذ خمسة ملايين، أو حتى مليون. هذا سيعني نهاية إسرائيل. هم قالوا 5000 على مدى خمسة أعوام. هذا

(125) Doc.3284

(126) Doc.2769, SE.

(127) Doc.3271, «N.A. Palestinian Refugees».

حتى أقل من لمّ شمل العائلات، وهو ليس مقبولًا»[128]. ويجب أن يكون التركيز على مبادرة السلام العربية، «إنها الأساس» (قال عباس). و«مبادرة السلام العربية هي معادلة وبنود (مطالب...)، أي إن المعادلة هي انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة مقابل تطبيع عربي وإسلامي كامل، البنود/ المطالب هي اللاجئون». وكما قلنا، قرار عادل ومتفق عليه يستند إلى القرار 194. مع التشديد على متفق عليه. هذا ما قاله[129].

تُقصي قراءة عباس الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين عن حقهم الفردي في العودة. فبالنسبة إليه، عودة «حتى مليون» لاجئ ستعني «نهاية إسرائيل». يدل هذا على استبطان مضمر واعتراف ضمني بإسرائيل كـ «دولة يهودية»[130] في الحسابات السياسية للقيادة. ومن المؤكد أن السلطة الفلسطينية أبدت لامبالاتها حيال الطريقة التي تعرّف بها إسرائيل نفسها كما جاء على لسان مفاوضي السلطة الفلسطينية: «إذا أردتم تسمية دولتكم دولة إسرائيل اليهودية، تستطيعون تسميتها ما تشاءون»[131]. «هذا قراركم. نحن [منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية] نعترف بدولتكم كيفما أردتم [أن تعرّفوها]»[132]. بالأرقام، يتحدث الفلسطينيون عن عودة أقل من مليون لكن أكثر من 25 ألف لاجئ إلى «إسرائيل»[133].

هكذا يُعاد إنتاج التبسيط النسبي في التشريع القانوني الخاص بمسألة اللاجئين من خلال مزيد من التعابير الغامضة مثل «متفق عليه» و«وفقًا لـ»

---

(128) Doc.4507, «Meeting Minutes, President Abbas Meeting with the Negotiations Support Unit, 24 March 2009».

(129) تم استقاء المعلومات في 10 آب/ أغسطس 2012: Doc.1669, «N.A. Email.»

(130) انظر: Ahmad Samih Khalidi, «Why Can't the Palestinians Recognize the Jewish State?,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 40, no. 4 (Summer 2011), pp. 78-81.

(131) Doc.2003, Minutes from 8 Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis), 5h00 pm. Mount Zion Hotel, West Jerusalem, 31 November 2007, SE.

(132) Doc.2002, Minutes from 7 Negotiation Team Meeting (In Preparation for Annapolis) Crowne Plaza Hotel, West Jerusalem, 12 November 2007, YAR.

(133) يردد أيضًا صائب عريقات التالي: «قال محمود عباس بالنسبة إلى اللاجئين نحن بحاجة إلى عدد معقول، ليس 5 ملايين، لكن ليس 1000 أيضًا. أبو مازن قال. أنا مستعد للشوط النهائي. أنا أدرك أن هناك الكثير من القرارات المؤلمة التي يتوجب أخذها، لكنني مستعد لفعل ذلك. آمل أن يكون لدي شريك في إسرائيل»: Doc.4625, Meeting Minutes, Dr. Saeb Erakat Meeting with the Negotiations Support Unit, 2 June 2009.

و«حلول واقعية» و«كوتا سنوية» و«مدة زمنية» التي ترد في مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. كما أنها تغطى بألفاظ ونصوص تهدف إلى تقويض حق العودة. ولأجل ذلك قُسمت قضية اللاجئين إلى أربعة حلول منفصلة: تعويض، توطين، إعادة توزيع، و«بعض» العودة إلى إسرائيل[134]. في الواقع، يفكر الفلسطينيون بعودة رمزية[135] لأنهم يعتبرون «أن التطبيق الكامل لحق العودة بعيد الاحتمال». ولذلك، ركز الخطاب على إيجاد صيغة تمكّن «رؤيتها كخيار واقعي» من أجل «تسويقها» لدى اللاجئين[136]. خلال ذلك، كان التشديد على خيارات اللاعودة وزيادتها إلى أقصى حد سبيلًا لتقليص عدد العائدين المحتمل[137].

أُبعد اللاجئون منذ البداية ولم يُمنحوا قط فرصة للتدخل، فضلًا عن وضع الأجندة؛ وتسابق آخرون للتمثيل وتصميم «العروض» بالنيابة عنهم ثم البحث عن وسائل «تسويق [مثل هذه العروض] محليًا ودوليًا». ولأغراض التسويق، جرت التوصية بـ «وحدة علاقات عامة» جديدة ونوع من «الحد الأدنى من التنسيق مع تجمعات اللاجئين»[138]. استعاض هذا النظام عن التمثيل بحد أدنى من التنسيق، ما يعني بعبارات أدق، إنكارًا مدروسًا لأي تمثيل وافٍ.

عُقد في 14 أيلول/ سبتمبر 2008 اجتماع حمل عنوان Progress Meeting on Refugees لمناقشة الخيارات «المُتاحة» أمام اللاجئين بالتفصيل. «ولم يكد» كبير

---

(134) Doc.2344, Basic Outline of Refugee Issues, and Doc.2436, Meeting Minutes, Jerusalem/ King David Hotel, 31 March 2008, AA.

(135) كما يتضح من مذكرات وتوصيات وحدة دعم المفاوضات، بذلت السلطة الفلسطينية/ وحدة دعم المفاوضات قصارى جهدها للخروج بحل براغماتي ورمزي لقضية اللاجئين. أولًا، اعترفت السلطة الفلسطينية/ وحدة دعم المفاوضات «بالمخاوف الحقيقية» لإسرائيل حيال «قدرتها على استيعاب» العائدين الفلسطينيين، وبناء عليه القبول بالتفاوض على عدد العائدين: Doc.3028, Israel's Capacity To Absorb Palestinian Refugees Demographic Scenarios 2008-2058.

ثانيًا، اقترحت توصية أخرى إيجاد «خيارات [جديدة] لإعادة التوطين... من أجل تخفيف الضغط الواقع على إسرائيل...»: Doc.2930, Note to the Attention for Dr. Saeb Areikat: The Implications of the 'American Led Mechanism' Proposal.

(136) Doc. 2731, Letter from Abu Alaa to Condoleezza Rice, 15 June 2008.

(137) Doc.2344, Basic Outline of Refugee Issues, and Doc.2436, Meeting Minutes, Jerusalem/ King David Hotel, 31 March 2008, AA.

(138) Doc.3548, Draft Note: Proposal for a Palestinian Refugee Communication Unit.

المفاوضين لدى منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية «يعترض على أي شيء» على قائمة الاتفاق والاختلاف الإسرائيلية. ولم يكن لنقاط الاختلاف كبير علاقة بعودة اللاجئين إلى ديارهم لأن العودة خُفّضت إلى مجرد مسألة رمزية من دون خطط ملموسة لتنفيذها. وتركز الاختلاف على قضايا ثانوية، على الرغم من أهميتها، كالصياغة اللغوية (مثل الإشارة إلى القرار 194 ومبادرة السلام العربية مقابل دولتين لشعبين)، والإشارة إلى «اللاجئين اليهود»، وكيفية صوغ مسألة المسؤولية عن محنة اللاجئين، ومنح اللاجئين الفلسطينيين مواطنة فلسطينية[139]، والرفض الإسرائيلي للتعويض وتفضيلها أن «تبقى ضبابية» في شأن المساهمة الإسرائيلية في التعويض للاجئين أم للدول المضيفة[140].

صُنفت مسألة هوية المسؤول عن خروج اللاجئين في عام 1948 بين القضايا «المتنازع عليها». بل رُبطت هذه المسؤولية مباشرة بالروايتين الفلسطينية والإسرائيلية. وترفض إسرائيل الاعتراف بأي مسؤولية إزاء هذا الخروج على الرغم من تزايد الأدلّة الشاهدة على مسؤوليتها كما وثّقها عدد من المؤرخين الإسرائيليين. وساندت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي مساندة تامة، ورأت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس أن «المسؤولية تعبير مشحون» وأنها «مسؤولية المجتمع الدولي، وليس إسرائيل»، ودفعت الفلسطينيين إلى «التلميح إلى المسؤولية من دون استعمال الكلمة أو قولها»[141]. لكن منظمة التحرير الفلسطينية/ السلطة الفلسطينية اعتبرت قضية المسؤولية «ورقة يُتاجر بها»، وصرّح عريقات بوضوح: «عندما طرحتْ قضية المسؤولية، أخبرتك أني لا أستطيع. هذه أوراقي التي أتاجر بها»[142].

في النهاية يجب أن نتذكر أن الرواية الفلسطينية والنضال الفلسطيني والهوية

---

(139) للتأكيد، كان رئيس السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية يسجل وهو يقول: «بإمكان كل اللاجئين الحصول على مواطنة فلسطينية (الخمسة ملايين) إذا هم أرادوا...»: Doc.4507, «Meeting Minutes, President Abbas Meeting with the Negotiations Support Unit, 24 March 2009».

(140) Doc.3651, TB.

(141) Doc.2942, Minutes from Bilateral US-PAL Session Post Annapolis, State Department, Washington, DC, 16 July 2008.

(142) Doc.3048, «Minutes from Bilateral and Trilateral US-PAL-ISR Sessions Post Annapolis Washington, DC, 29 July 2008».

الفلسطينية الواعية تطورت في المنفى ومن خلال المنفيين. وكما يرى إدوارد سعيد: «المنفى هو الشرط الأساس للحياة الفلسطينية، ومصدر ما هو متطور ومتخلف في شأنها، على حدّ سواء ...»[143]. وتظهر المفارقة في الطريقة التي مثّلت بها «عملية أوسلو» مسألة اللاجئين وتعاملت معها. هكذا نُفي المنفي وهُمش وأُقصي من جديد، لكن هذه المرة بمشاركة أهله.

خاتمة

الآن، بعد خمسة وستين عامًا على النكبة، ما عاد يُنظر إلى مسألة فلسطين على أنها «كلٍّ متخيل»، في حين يمارس الفلسطينيون السياسة ويصنعون قرارات مصيرية. بل قُسّمت المسألة إلى قضايا متنازع عليها وقضايا فرعية بين الطرفين. ولهذا نتائجه العميقة على كيفية رؤية الفلسطينيين لأنفسهم كـ «جماعة متخيلة» وأسلوب نضالهم ووسائله. نتيجة ذلك، أعيد تخيل نصف الشعب الفلسطيني على الأقل من جديد. وبعد عملية تكيف خطابي مديدة، الفلسطينيون اليوم في المنفى مهمشون ومقصيون، بل ممثلون على أنهم مشكلة وعبء وورقة مساومة وعقبة أمام السلام والتقدم. كما تحول النضال من قضية تحرر وطني إلى نزاع على قضايا معينة يمكن تسويتها بالوسائل الدبلوماسية؛ أي بالمفاوضات وحدها.

لم تؤدِ الأعوام العشرون الماضية من عملية السلام إلى أي شيء إلا إلى مزيد من العزل والمعاناة الإنسانية والظلم. كما عززت بنى الاستعمار الاستيطاني. وما عاد ثمة غنى عن إعادة تخيل فلسطين ككل جغرافي وديموغرافي بغية فتح آفاق جديدة أمام رواية جامعة وتصفيةٍ للاستعمار الاستيطاني ومستقبل أفضل للجميع.

Edward W. Said, *The Question of Palestine* (New York: Vintage Books, 1992), p. xxviii. (143)

الفصل الثاني عشر

السينما الفلسطينية
من المقاومة الثورية إلى الانتصار الفني

حميد دباشي

من المستحيل فصل حركة التحرر الوطني الفلسطيني عن الأعمال الفنية: الشعرية والأدبية والسينمائية، بتمظهراتها المنوّعة والمتعددة الوجوه. ولا يمكن تخيل القضية الفلسطينية ومستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية خارج ذلك المدى الرحب من هذا الدفق الإبداعي. فشعر فدوى طوقان ومحمود درويش وروايات غسان كنفاني وإميل حبيبي وأنطوان شماس، وأعمال منى حاطوم وطارق الغصين وإميلي جاسر الفنية، وسينما ميشيل خليفي وإيليا سليمان ومي المصري وغيرهم تُدمج بالقضية الفلسطينية كجزء من المشهد العريض الوطني والإقليمي والعالمي الآخذ في الاتساع. ويمكن المرء أن يحاجّ أن إذا كان للأعمال الأدبية والشعرية أثر واسع في تجذير القضية الفلسطينية بين الفلسطينيين أنفسهم والعالم العربي الأوسع، فإن الجماليات البصرية والأدائية البارزة في الفن والسينما المعاصرين تتجاوز الحدود القومية والثقافية واللغوية في شكل خاص، واضطلعا بدور أساس في المحافظة على التضامن الأممي مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

في عملي السابق على الفن والسينما الفلسطينيين طوّرت أفكارًا من نوع «الصدمة الوطنية» و«واقعية الصدمة» و«أزمة المحاكاة» كي أتمكّن من استيعاب الخصوصيات الجمالية للثقافة الفلسطينية الإبداعية[1]. وأود هنا أن أوسّع من

---

(1) انظر مقدمتي لـ: *Dreams of a Nation: on Palestinian Cinema*, Edited with an Introduction by Hamid Dabashi; Preface by Edward Said (London; New York: Verso, 2006).

هذه الأفكار، وأن أناقش الطبيعة المشتتة لما يحمله أرشيفنا الفني من دلائل لإظهار كيف أصبحت هذه الشظايا تمثل المخزون الرمزي الأوسع الذي يتخيل عبره الفلسطينيون نضالهم ويدعم مقاومتهم، ويحددون من خلاله أطر انتصاراتهم الفنية في شكل مندمج مع تحررهم الوطني.

أولًا: السينما الفلسطينية: الأرشيف والسياسة والجماليات

كيف نفهم السينما الفلسطينية - السينما الوطنية لشعب بلا دولة؟ فالفلسطينيون شعب بلا دولة، وهم يعيشون مواطنين من الدرجة الثانية في جزء من وطنهم يسمى أراضي 1948 أو ما يسمى إسرائيل. ويعيشون تحت الاحتلال في مناطق أخرى من وطنهم احتلتها إسرائيل في عام 1967. ويعيشون في ما يعتبر أكبر سجن على الأرض في قسم آخر من بلدهم يدعى «غزة»، ويعيشون في مخيمات لاجئين وما هو أبعد منها في العالمين العربي والإسلامي وفي باقي أنحاء المعمورة كلاجئين في المنافي أو في الشتات - وحالمين بالرجوع يومًا ما إلى بلاد أجدادهم. وفي هذه المناطق كلها يصنع الفلسطينيون الأفلام - القصيرة والطويلة، الوثائقية منها والروائية.

تنتمي السينما الفلسطينية إلى شعب «قوم» موقوف في لحظة «بناء الأمة» التي تحول اسم العلم «القوم» إلى اسم مجرد «قومية»، وبالتالي تحول التجريد السياسي لشعب إلى حال الدولة. وفي الأحوال العادية يتمأسس هذا التجريد السياسي ويعبّر عنه في عدد منوع من السجلات كشركات الخطوط الجوية (البريطانية والتركية) والمطارات (مطار كينيدي أو هيثرو) ومكاتب مراقبة جوازات السفر التي هي الوجه الأول والأهم الذي يسمح لجهاز أمني إلكتروني لا يسمح لنا برؤيته إلا في شكل غير مباشر عبر تعابير الموظف الذي يأخذ منا الجوازات ويمررها في شريط إلكتروني وينظر إلى شاشة كومبيتر، متجاهلًا كليًا وجودنا، كما لو أننا غير موجودين. إن عدم تمكننا وعدم السماح لنا برؤية شاشة الكومبيتر، إلا عبر العينين المحققتين - فيما نحن ننتظر بصبر وربما بقلق (بحسب نوع جواز السفر الذي سلّمناه) الإذن لنا بالدخول، ربما كان التعبير الأصلي عن جهاز الدولة الذي يحوّل الشعب إلى قومية - دولة. ليس لدى فلسطين شركة طيران أو مطار أو موظفين لمراقبة الجوازات، وعندما تدخل إلى

فلسطين عليك أن تمر عبر مطار بن غوريون أو نقطة مراقبة أللنبي أو عبر مخيم رفح للاجئين.

في نقطة المراقبة التي لا يُسمح فيها للشعب أن يمارس تجريده السياسي بالتحول إلى دولة، فإن أرشفة سجلات الولادة أو شهادات الملكية العقارية أو الأفلام، ليست عملية متشظية فحسب، بل عملية دمج للحاضرين الغائبين - الموجودين غير الموجودين. يمكنك جمع أكبر عدد من الأفلام الفلسطينية، لكنها تمامًا مثل الفلسطينيين، بالنسبة إلى غولدا مئير، ليست موجودة.

لماذا توجد الأرشيفات في العادة؟ إنها ممتلكات تعود وتمتلك أصحابها. فهي تضم تاريخًا لا يلبث أن يصبح أرضًا خصبة لرعاية الوعي بالذات ونموّه، الأمر الذي يقود إلى جوانية منحوتة كليًا، من دونها لا يمكن لشعب أن يسمح لنفسه بالتنعم برفاهية نسيان ذاته عندما يصبح له دولة. لذلك الناس محكومون، إن لم يكن لديهم أرشيف يتذكر كل شيء، الأمر الذي جعل السينمائي الفلسطيني ميشيل خليفي يصنع فيلمًا بعنوان «ذكريات خصبة» (1980)، وجعل الشاعر محمود درويش يكتب قصيدة بعنوان «ذاكرة للنسيان» (1982).

جيل بعد جيل يؤثر السينمائيون بعضهم في بعض، لكن كيف؟ سئل كمال الجعفري في مقابلة معه عن أين يضع نفسه في السينما الفلسطينية فأجاب: «لقد شاهدت أفلامًا لميشال خليفة وإيليا سليمان وأفلامًا أخرى لمخرجين فلسطينيين، لكنني أرى أن ما ألهمني لصنع الأفلام هو فيلم إيليا سليمان 'سجل اختفاء'، وذلك على الرغم من أني لا أقول إنني جزء من الحركة السينمائية في فلسطين ولا أرى نفسي منتميًا إلى أي حركة. وأجد أنه من الإشكالي جدًا أن يعلن الناس غالبًا عن 'سينما فلسطينية'، فلا توجد صناعة مثل هذه. إننا مجموعة من الأفراد نعيش في أرجاء العالم يقوم كل منا بين فترة وأخرى أو في كل عامين بصناعة فيلم. إن الوضع أحيانًا يثبط الهمم»[2].

صحيح أن ليس هناك صناعة، لكن هل هناك صناعة سينما في إيران أو الهند

(2) انظر: Nasrin Himada, «This Place they Dried from the Sea: An Interview with Kamal Aljafari,», (Montreal Serai), on the Web: <http://montre alserai.com/2010/09/28/this-place-they-dried-from-the-sea-an-interview-with-kamal-aljafari/>.

أو الولايات المتحدة؟ فما علاقة صناعة السينما في بوليوود بسينما ماني كاول التي تنتمي إليها سينما الجعفري بأواصر القربى أكثر من أي سينما أخرى. وماذا عن إيران؟ ما علاقة سينما عباس كياروستمي بماكينة البروباغندا الإيرانية التي تشمل صناعة السينما، أو سينما جيم جرموش بهوليوود؟ إن صانعي الأفلام في أنحاء العالم كلها، مثلهم مثل الجعفري، يقعون تحت رحمة التمويل الاتفاقي وغيره من الموارد، إلا أن ما يقوله منطقي جدًا، بالضبط لأن عدم وجود البنية التحتية الذي يشير إليها هو غياب إمكان النسيان، حيث يمكن الفنان أن يبدع من دون العودة إلى مخزون بلده، ومن دون إمكان أن يكون هناك بالفعل سينما فلسطينية ليس بالمعنى السياسي بل بالمعنى الجمالي.

يتمتع الفن برفاهية وامتياز التغلب على سياسته نفسها، لكن من دون الأرشيف الذي يضمن للفنان هذا الامتياز، لن يتمتع الفن بهذه الرفاهية، وبدلًا من التغلب عليها سيكون عليه أن يخضع طوعًا أو كرهًا لسياسته أو لسياسة خصمه. وسيُحرم الفن من فضاء العبث الضروري له وسيكون حدسه الجمالي باهتًا إذا ما أُرغم على التعبير الصارخ عن سياسته كي يكون مندمجًا بحركة تحرره الوطنية. فعلى هذه السياسة أن تكون متضمنة في الحدس الجمالي للفنان وليست عملًا يخرجه الفنان من كمه.

في عام 2012 أقيم في ميلانو احتفال كبير للسينما والفن والثقافة الفلسطينية، برعاية من مكتب رئيس البلدية، لأن هذه المدينة احتفلت في العام السابق بالثقافة الإسرائيلية. إن هذه المزاوجة بين السينما الفلسطينية والسينما الإسرائيلية هي المثال الأبغض على المبالغة الدائمة في تسيس السينما الفلسطينية، حتى لا يعود في الإمكان تخيل سينمائي فلسطيني يستيقظ في الصباح أو يخلد إلى النوم في الليل ويفكر في أي شيء غير إسرائيل أو تحرير وطنه. الفن دائمًا يتجاوز سياسته أو يحتويها في أطر مرجعية أسمى وأكبر، لكن من دون أرشيف متراكم ومنسي يصبح الفن في خدمة سياسته ويحملها في أكمامه بدلًا من أن تقبع في لاوعي الفن الإبداعي. ولعل لهذا السبب يُطلق ميشيل خليفي اسم «الزنديق» على أي عمل شخصي جدًا يقوم به.

للتغلب على هذه العقبة اعتمدت سينما إيليا سليمان على نثريات متقطعة من الذكريات غير المتصلة التي تجتمع معًا في لحظة عبثية لاخطية هي دائمًا بدائية

وغير متبلورة ولا زمنية وذات مذاق لاحق. وكما يظهر هذا السرد اللاخطي، على السينمائيين الفلسطينيين أن يتفادوا السياسة المعاصرة لوطنهم كي يستطيعوا أن يصنعوا أفلامًا مستقبلية. ولنأخذ فيلم كمال الجعفري «ميناء الذاكرة» (2010) الذي يسعى إلى تقديم سرد لا يجنح إلى تقديم النماذج أو تمثيل (شيء لآخر) ما يعيد إيجاد فضاء لا يطلق عليه تسميات، أو باختصار صنع فيلم لا يهدف إلى عرضه كدليل في محكمة العدل الدولية في لاهاي على أن إسرائيل سرقت فلسطين. وفي غياب هكذا تحد، تحولت مهرجانات الأفلام السينمائية كلها التي شارك فيها سينمائيون فلسطينيون بالضرورة إلى محكمة. ومن الذي يستطيع أن يلوم مثل هذا التوقع وبأي حق؟ هل يمكن أن تصنع نجوى نجار فيلمًا مثل «المر والرمان» (2008) يتحدث عن زوجة أسير سياسي فلسطيني ربما انجذبت إلى رجل آخر من دون أن يعتبر ذلك تعرضًا بإرادة الفلسطينيين المعانين في السجون الإسرائيلية. إلا أن «الليمونة» السياسية يمكن دائمًا أن تتحول إلى «ليموناضة» جمالية. في فيلم كمال الجعفري «ميناء الذاكرة» هناك تداخل بصري بين الروائي والوثائقي أطلقت عليه في سياقات أخرى تعبير الحقيقة الخيالية أو الغرائبية (Factasy)[3]. فعالم يافا المختفي أصبح حقيقة في ذاته وما عادت الأطلال برهانًا، بل باتت الشكل الذي تظهر فيه الحكاية وكأنها في الفراغ. ويغدو الخطر الداهم بفقدان بيتهم الذي تتعرض له حياة سليم وأسرته لا يرمز إلا للحادثة نفسها. وهنا يسيطر الغموض السطحي على سلوك الشرطة المعادي. وهنا تبدو المؤشرات كلها متشظية ومجازية، لكن من دون أن تكون رمزية وشمولية ولا هي على الإطلاق تمثيلية، وهي تهزأ بالتالي بالتمثيليات الشمولية (بما فيها، لكن ليس حصرًا، الأشياء التي يسمونها «الدولة اليهودية»).

ثانيًا: الأمم المتناثرة

بين إيليا سليمان وكمال الجعفري، نشاهد بسهولة نمطًا من السينما الفلسطينية تفادى الوقوع في «فخ الصراع العربي - الإسرائيلي» السهل، وذلك بواسطة قوة التشظي أو مشهد الأطلال - الروح التي قرأ بها والتر بنجامين الدراما الألمانية أو «مشروعه المقنطر» في روح كاميراتهما. لكن هذا لا يعني أن سينميتهما ليست

---

(3) انظر: Hamid Dabashi, *Close up: Iranian Cinema, Past, Present, and Future* (London; New York: Verso, 2001).

سياسية. فهل يمكن أن تكون السينما الفلسطينية غير سياسية؟ وماذا يعني بالضبط الفيلم غير السياسي في هذه الحال؟ الفن السياسي ليس خلوًّا من العاطفة الداخلية والشكلانية الجمالية، لكن إذا أصبحت السينما مرادفًا لحركة تحرر وطنية لا يعود في وسعها أن تشكل المخيلة المعنوية لهذه الحركة. فيلم إيليا سليمان «الزمان الباقي: صراع الحاضر والغائب» (2010) هو أول وآخر فيلم يمكن أن يصنعه فلسطيني عن النكبة، ففي هذا الفيلم يضع سليمان حدًا لأي محاكاة للصدمة الوطنية.

إن تحدي التغلب على سياسة التحرير بجماليات انعتاقية أوجد فرصًا هائلة لصانعي الأفلام الفلسطينيين. يقول كمال الجعفري في المقابلة السابقة نفسها: «أنا أجمع وأسجل ما هو موجود في محيطي المباشر، من أمكنة وأشخاص وأتعامل مع الصوت تمامًا كما أتعامل مع الصورة. وهذا ما يجعلهما وثائقيين بمعنى أن ذلك هو ما أجده، لكنني لست سينمائيًا وثائقيًا. أستمع إلى الشريط الصوتي الموجود في حياتنا اليومية ولن تكون في حاجة إلى إضافة مؤثرات صوتية و«موسيقى» إلى فيلمك. فكل ما تريده موجود. بالنسبة إلي - على سبيل المثال - الصوت الآتي من جهاز التلفزيون مصدر عظيم للموسيقى. الصوت هو عملية تأليف. وأنا أبحث عما يشبه بلدي المفقود، وهو ما أصبح بحثًا عن السينما. يقول أدورنو إنه بالنسبة إلى إنسان ما عاد لديه بلد، الكتابة هي مكان للعيش. وأنا أقول إنه بالنسبة إلى الفلسطيني السينما هي وطن»[4].

هل كان هذا تصريحًا سياسيًا أم مانيفستو (بيانًا) سينمائيًا؟

الجواب: كلاهما معًا - من دون أن يكون أحدهما على حساب الآخر. لكن ما أنجز من خلال هذا التناقض الظاهري هو فتح آذاننا على صوت فلسطين من دون أن نضع كلمة فلسطين إلى جانب أو في ظل ما يدعوه الصحافيون والسياسون الصراع العربي - الإسرائيلي.

جماليًا أدّت أزمة المحاكاة في السينما الفلسطينية إلى ما سميته سابقًا «واقعية الصدمة»، حيث يكون من المستحيل القيام بتجريد سينمائي كون الموضوع الذي يظهر من خلال هكذا سينما لا يمكن تجريده[5]. لكننا في سينما إيليا سليمان

(4) Himada, «This Place They Dried From The Sea».

(5) انظر مقدمتي لـ: *Dreams of a Nation.*

وكمال الجعفري نشهد نمطًا من التجريد البصري يتجاوز الحداثة السينمائية عبر ترك الموضوع الذي يلمح إليه حقيقيًا وعالميًا انطلاقًا من طبيعة الموضوع نفسه، وذلك عبر كونه مثالًا وليس من خلال قرار.

يقوم فيلم كمال الجعفري «ميناء الذاكرة» (2010) ببذل كل جهد لطرح موضوعه، عبر مقاومة القراءة السياسية له، وذلك بوضع السياسة تحت عباءة الجماليات. اللقطة الافتتاحية في الفيلم توفر جمالية سينمائية يبرهن فيها التعفن عن نفسه ونرى في تجذّره مؤشرًا على مدى قِدَمه وعلى الحق في ملكية الأرض. وهو بذلك يتمكن من صنع حيّز جواني مكاني يطارد المرء، لا يمكن ببساطة تخيّله في السينما الفلسطينية قبله، إنه يفعل في الحيّز المكاني والصوت ما يفعله إيليا سليمان بالزمن والسرد، ولعلها من المصادفات الغريبة أن كلاهما صنع تحفته السينمائية في عام 2010.

يملك هذا النمط من التجريد السينمائي القدرة الذاتية على العالمية من دون الوقوع في عجرفة الشمولية الذاتية. لنعد الى كمال الجعفري: «ما هي قيمة أن نتفرج على شخص يغسل يديه؟ هذا هو ما أراه. إنها عمتي وأنا أجد أن الطريقة التي تغسل بها يديها جميلة وأنيقة. وذلك على الرغم من أنني كلما عرضت ذلك في مكان ما، وجدت شخصًا يقول: «أختي تغسل يديها بهذه الطريقة» أو «أنا أعرف شخصًا يفعل الشيء نفسه»، وليس لذلك أي علاقة لكون المرء فلسطينيًا. أنا لا أود أن أفسر ما أهمية غسل اليدين أو إذا كان ذلك يمثل شيئًا آخر. أنا أجد الصورة ذات قيمة في حد ذاتها. وأشعر بالسعادة عندما يشاركني الناس هذا الانجذاب. والناس الذين يقدّرون ذلك ويربطونه بأمر آخر، يتواصلون مع ما أشعر به. إن هذه العناصر هي إلى حد كبير تعبير عن ميل خاص. وفي هذا المشروع المحدد ما حاولت فعله هو أن أعطي هذه الطقوس، أو هذه العناصر من الحياة اليومية لشخصياتي، إذا شئت، معنًى سينمائيًا. بالنسبة إلي صنع فيلم هو إلى حد كبير بحث في حياة هؤلاء، وبالطبع المكان الذي عاشوا فيه، والذي هو مكاني وبلدي أيضًا ... وجزء من الكيفية والمكان اللذين أبحث بهما عن لغة سينمائية»[6].

يمكن القول إنه قبل فيلم كمال الجعفري «ميناء الذاكرة» لم يقم أي

---

(6) Himada, «This Place They Dried From The Sea».

فلسطيني بغسل يديه أمام الكاميرا أو خلفها. تبدو هذه الحركة (غسل الأيادي) هنا، بلغة دريدا، مزيجًا من الأثر والطيف في آن - حيث منذ المشهد الأول يشكل الخراب الموت والوجود في آن منذ أن وضعت اللبنة الأولى. إن الطيف هنا هو البناء الذي كان، والذي منذ ولادته كان يترقب موته وتحوّله إلى أطلال. ففي ذلك المشهد، الطيفي هو المبنى (البناية) الذي كان موجودًا، والذي منذ ولادته يتوقع موته وخرابه. وفي ذلك المشهد يشي الطيف بأثره ويصبح شبحًا لعظمته المادية. والأهم بالنسبة إلينا أن سياسته تصبح جماليته وبرانيته تصبح جوانيته. ولا يعود هناك واقعية أو حداثة، بل طيف (يقر) بأثره ويصبح موجودًا. ولا يمكن للموساد أو أمان أو الشين بيت أن يكتشفوا ذلك، لأن اللغة السينمائية والمعنى السينمائي هما بالضبط نقطة الانطلاق، حيث لا يعود الموضوع الفلسطيني مجرد طرح سياسي أو تهديد وجودي - أطلق ليعوم في موطنه الطبيعي حيث كانت فلسطين ولا تزال وحيث ستكون فلسطين قبل الاحتلال وفي أثنائه ومن بعده.

أختم بتأملات الجعفري نفسه عن الأطلال - الحيّز التي هي سينمائية وسياسية - في آن، بل إنها أحرزت مستوى من التجريد الميتافيريقي يجعلها دائمة التسامي الذاتي: «لقد بحثت فترة طويلة عن مصادر تمويل ميناء الذاكرة، وتطلّب الأمر نحو ثلاث سنوات كي أجد الموارد التي تمكنني من تصوير الفيلم. وكلما ذهبت إلى ذلك المكان كنت آمل بأن المبنى الذي ذكرته لا يزال قائمًا. هذه الأبنية القديمة التي تراها في أفلامي آيلة إلى الاختفاء، إذ يتم تدميرها. إنها بالنسبة إلي شاهد على مدينة كانت قائمة يومًا. فيافا لم تعد مدينة: إنها مجرد شارعين في جنوب تل أبيب، ورغبتي في التقاط اختفائها هي بالطبع قوية جدًا، فأنا أعرف أنها لن تكون هناك غدًا. وهكذا يصبح جزء من عملي، كصانع أفلام، أن ألتقط شيئًا وأحتفظ به. وهو يصبح بهذا المعنى، وثيقة. يقف البناء هناك في وسط الشارع. إنه شاهد على كل ذلك الدمار وهو تعبير عما عانيناه منذ عام 1948 أو في الحقيقة في المئة السنة الأخيرة».

«وأنا أعامل هذا المكان المحدد تمامًا كما أعامل شخصياتي، وهناك انجذاب سينمائي بينها. أي بين هذه الأشياء والشخصيات، والفيلم هو إلى حد كبير عن المكان الذي انتزع منه المكان: إنه عن أن تكون هناك ولا تكون هناك

في آن. أنا أعرف أن هذه الأبنية ستزول من الواقع، لذا أحتفظ بها على الأقل في فيلمي»[7].

ثالثًا: الشذرات كرموز

إن تشظي البراهين الأرشيفية للثورات التي تُخاض وتُهزم اليوم تتوافق مع التشظي للمكان الذي نسميه وطننا ومع المنفى، حيث يصبح الفن الفلسطيني عالميًا بطبيعته، ومن خلال هذه العالمية تصبح فلسطين الوطن الأمثل لانتفاضاتنا المستقبلية كلها.

إن الأهمية الرمزية الثابتة للأرشيف الفلسطيني لا تقتصر على فلسطين؛ ذلك أن لها دلالات أبعد كثيرًا من هكذا مواقع محددة. فلنأخذ، على سبيل المثال، الأكراد في دول - أمم عدة أو اللاجئين الأفغان في إيران أو الأقباط في مصر والأمازيغ في المغرب والقبيلة في الجزائر والأرمن في تركيا والمسلمين في يوغسلافيا ورومانيا والروهنجيا في بورما وبنغلادش. ولنأخذ الوضع المعلق في كشمير أو السكان الأميركيين الأصليين، ومناطق تجمعات الآسيويين واللاتين (ذوي الأصل الأميركي اللاتيني أو الإسباني) في الولايات المتحدة. فالمركزية تستند إلى الشمولية والشمولية شرط الاستبداد. ولا يتوجه الرد في الحقيقة إلى تصور شذرات الشعوب تلك، بل إلى تفكيك الدولة - الأمة كلها كموقع، كما يظهر في أعمال خوان غويتيسولو وإميل حبيبي ومالكوم إكس وفرانز فانون وخوسيه مارتي وإدوارد سعيد.

أكد والتر بنجامين أهمية الزمن في صنع الحكاية الرمزية وتحوّل التاريخ إلى حالة تعفن طبيعية. لكن إضافة إلى الوقت، ثمة دور مساوٍ للمكان في صناعة رؤية متناثرة للتاريخ - ما يؤدي إلى افتراض وجود «وطن» وبالتالي منفى - فالمنفى شرط التشظي - من أدورنو إلى إدوارد سعيد - أو ربما كما تمثله أفضل تمثيل سينما إيليا سليمان الذي بسبب فلسطينيته الفاقدة للأرض أصبح يمثل الصورة المتشظية لوطنه.

(7) المصدر نفسه.

الفصل الثالث عشر

«الارتباط المتخيّل» الإعلام العربي العابر للحدود والشتات الفلسطيني في ألمانيا

خليل ريناوي

وفقًا لمنهجية العولمة، أصبح سياق العولمة المحدّد جزءًا لا يتجزأ من تجربتنا الكونية، بغض النظر عن موقعنا [الجغرافي] ووسائلنا (الفضائيات والإنترنت) وزماننا. فالعولمة في رأي أرجون أبادوراي سياق حتمي لا مفر منه[1]. كما أن ادعاء أساسًا في هذه المنهجية ينص على أن العولمة تغير «قوانين اللعبة» بطريقة تنشر فيها سبل الاتصال الأساس والتبادل الثقافي[2]. وإضافة إلى ذلك، من الآثار البارزة لهذه الظاهرة الانعزال الثقافي الذي تواجهه الأقليات الإثنية - القومية التي تقيم في عدد من البلدان، عن الثقافة العامة لأكثرية السكان[3]. ولا تتجلى آثار

---

(1) Arjun Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*, Public Worlds; 1 (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1996).

(2) J. Fiske, «The Cultural Economy of Fandom,» in: Lisa A. Lewis, ed., *The Adoring Audience: Fan Culture and Popular Media* (London; New York: Routledge, 1987); Ien Ang, «Culture and Communication: Towards an Ethnographic Critique of Media Consumption in the Transnational Media System,» *European Journal of Communication*, vol. 5, no. 2 (June 1990), and Asu Aksoy and Kevin Robins, «Peripheral Vision: Cultural Industries and Cultural Identities in Turkey,» *Paragraph*, vol. 20, no. 1 (March 1997).

(3) Aksoy and Robins, «Peripheral Vision». and Khalil Rinnawi, «Cybernauts of Diaspora: Electronic Mediation through Satellite TV: The Case of Arab Diaspora in Europe,» in: Andoni Alonso and Pedro Oiarzabal, eds., *Digital Diasporas* (Reno: University of Nevada Press, 2010).

ظاهرة العولمة في حال العرب المقيمين في ألمانيا فحسب، لكن في أماكن أخرى في أوروبا وغيرها[4]. كما تتبدى آثار ذلك في صفوف الأقلّيات الأخرى التي تقيم في ألمانيا، ولا سيما الأتراك والأكراد[5]. وتُبرز هذه الدراسة، استكمالاً للبحث في هذا المجال، آثار الإعلام العابر الحدود، ولا سيما القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، في أوساط هذه الجالية، إذ يتناول محورها الرئيس مدى تعرّض الجالية الفلسطينية في برلين للإعلام العربي العابر الحدود وآثاره وانعكاساته عليها. كما سنجيب في هذه الدراسة عن سؤالين:

- كيف يستهلك أفراد الجالية الفلسطينية في برلين وسائل الإعلام؟

- ما هي آثار استهلاك هذا الإعلام في الجالية، من جيل إلى جيل، من حيث علاقتها بوطنها الأم وبالمجتمع الألماني نفسه؟

أولًا: الجالية الفلسطينية في برلين

يسهل تحديد الأحياء التي يقطنها «الأجانب» في برلين، فهم يقيمون عادة في مناطق فقيرة، تزدحم أسطح المنازل فيها بأطباق التقاط البث الفضائي - كما لو أن بحرًا منها يغمر الحي. وتُعدّ الجالية الفلسطينية في برلين جالية «جديدة»، مقارنة بالجالية التركية التي تقيم في ألمانيا منذ خمسينيات القرن العشرين وستينياته[6]. فمعظم أفراد هذه الجالية فلسطينيون جاءوا من لبنان خلال «الحرب الأهلية» بين

---

(4) Noureddine Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain: Comparing Al-Jazeera, the BBC and CNN,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 32, no. 6 (2006); Zahera Harb and Ehab Bessaiso, «British Arab Muslim Audiences and Television after September 11,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 32, no. 66 (2006), and Dina Matar, «Diverse Diasporas, One Meta-Narrative: Palestinians in the UK Talking about 11 September 2001,» *Journal of Ethnic and Migration Studies*, vol. 32, no. 6 (2006).

(5) Verena Stolcke, «Talking Culture: New Boundaries, New Rhetorics of Exclusion in Europe,» *Current Anthropology*, vol. 36, no. 1 (Special Issue): *Ethnographic Authority and Cultural Explanation* (February 1995); David Theo Goldberg, «Introduction: Multicultural Conditions,» in: David Theo Goldberg, ed., *Multiculturalism: A Critical Reader* (Cambridge, Mass.: Blackwell Publishers, 1994); Jenny B. White, «Turks in the New Germany,» *American Anthropologist*, vol. 99, no. 4 (December 1997), and Asu Aksoy and Kevin Robins, «Banal Transnationalism: The Difference that Television Makes,» (Working Paper Series; WPTC-02-08, University of Oxford, Transnational Communities Programme, Oxford, 2002).

(6) Aksoy and Robins, «Peripheral Vision».

عامي 1973 ومنتصف الثمانينيات بموجب قانون اللجوء الألماني وقانون اللجوء السياسي الألماني [1980][7]. ولا يُعرف بالتحديد عدد الفلسطينيين المقيمين في ألمانيا، لكن وفقًا لتقرير أعدَّته سوزان أكرم وتيري رمبل في عام 1999، هناك حوالى 45.000 لاجئ من أصل عربي - معظمهم فلسطينيون يقيمون في برلين[8]. وعلى العكس من الجوالي العربية التي تقيم في أنحاء أخرى من أوروبا، تفتقر هذه الجالية إلى بنى دعم محلية تتعامل مع الشؤون الثقافية والرعائية ... إلخ. وبما أن أفراد هذه الجالية يتمتعون بصفة لاجئ، فهم أقلية اجتماعية لا تنسجم مع محيطها. كما أن هناك سمة أخرى تميز أفراد الجالية الفلسطينية في برلين، ولا سيما منذ التسعينيات، هي درجة التسيس العالية ذات الصلة المباشرة بالانقسامات الفكرية والعقائدية والنزاعات التي يزخر بها العالم العربي. وعزّز استهلاك الجالية لوسائل الإعلام العربية زخم هذه الديناميات الفكرية والعقائدية.

ثانيًا: اعتبارات نظرية

تعتمد هذه الدراسة على نقطتين نظريتين أساسيتين: أولاهما مستمدّة من الأدبيات السوسيو - سياسية، وتُعالج هذا الموضوع ببُعده الجماعي. وتأتي النقطة النظرية الثانية للانفصال من البحث السيكولوجي، وتشدد على البُعد الفردي.

في النقطة النظرية الأولى للانفصال، تصبح التعددية الثقافية ذات صلة، ذلك أن التبادل السكاني والهجرة الجماعية الناجمين عن إعادة تشكيل الحدود الوطنية، حدثا في بلدان عدة منذ سبعينيات القرن الماضي. وأدّت هذه التحركات السكانية إلى إيجاد أقليات إثنية - قومية تسعى إلى الحفاظ على هويتها وإرثها

(7) اللاجئ هو شخص أُجبر على مغادرة وطنه والبحث عن ملجأ في مكان آخر. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، يعرف اللاجئ بصورة أكثر تحديدًا (في المادة A1) بصفته شخصًا موجودًا خارج وطنه وغير قادر على العودة إليه لأسباب وجيهة خوفًا من اضطهاده بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى جماعة اجتماعية خاصة أو بسبب معتقده السياسي.

(8) M. S. Akram and T. Rempel, «Temporary Protection for Palestinian Refugees: A Proposal,» Paper Presented at: The Stocktaking Conference on Palestinian Refugee Research in Ottawa, Canada, 17-20 June 2003.

الثقافي ولغتها الأم[9]. واكتسب هذا الانعزال الثقافي، في نطاق المناخ الفكري والثقافي ما بعد الحداثي منذ نهاية الثمانينيات، درجة كبيرة مهمة من الشرعية[10]. ولم تكن هذه الشرعية واضحة لعلماء الاجتماع الذين ينافحون لمصلحة نهاية براديغم «بوتقة الانصهار» فحسب[11]، بل أقرّ بها المجتمع التشريعي الذي قبِل بمبدأ أن علاقة المرء بثقافته، ولا سيما اللغة التي يستخدمها الناس للتعبير عن أنفسهم، يمكن أن تكون قوية وضرورية جدًا، حيث لا يمكن للأفراد التخلّي عنها[12]. لذلك، يصبح مفهوم التعددية الثقافية الفاعل الأهم في هذا الواقع.

في هذا السياق، يصنّف غريلو[13] (Grillo) نوعين من التعددية الثقافية: ضعيفة وقوية. تحيل الأولى إلى فكرة أن الأقليات الإثنية تشارك الأكثرية في القيم والمعايير الأساس وأنماط التوظيف والرعاية الصحية وأنظمة التعليم نفسها. أما الفروق الثقافية والممارسات والمعتقدات المتمايزة والتقاليد الدينية واللغة، فمسموح بها في المجال الخاص. ومن ناحية أُخرى، تقرّ التعددية الثقافية القوية بالفروق الثقافية في المجال العام، مثل توفير مدارس أو مستشفيات منفصلة للمسلمين في شتّى الدول الأوروبية. في حين أن الصيغة الضعيفة للتعددية الثقافية تُعدّ المثال الغربي على نطاق واسع، وكانت أساس تشكيل السياسات الفرنسية، نزعت بريطانيا أكثر نحو تعددية ثقافية قوية.

---

(9) David Morley and Kevin Robins, *Spaces of Identity: Global Media, Electronic Landscapes, and Cultural Boundaries* (London; New York: Routledge, 1995), and Clifford Geertz, *Available Light: Anthropological Reflections on Philosophical Topics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000).

(10) Diana Crane, «Introduction: The Challenge of the Sociology of Culture to Sociology as a Discipline,» in: Diana Crane, ed., *The Sociology of Culture: Emerging Theoretical Perspectives* (Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell Publishers, 1994); Douglas Kellner, «Postmodernism as Social Theory: Some Challenges and Problems,» *Theory, Culture and Society*, vol. 5, no. 2 (June 1988), and Mike Featherstone, *Undoing Culture: Globalization, Postmoderism and Identity*, Theory, Culture and Society (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 1995).

(11) Pierre L. van den Berghe, *The Ethnic Phenomenon* (New York: Elsevier, 1981), and B. Kimmerling, *Immigrants, Settlers, Natives: The Israeli State and Society between Cultural Pluralism and Cultural Wars* (Tel Aviv: Am Oved, 2004) (Hebrew).

(12) John Rawls, *Political Liberalism*, John Dewey Essays in Philosophy; no. 4 (New York: Columbia University Press, 1993).

(13) R. Grillo, *Transnational Migration and Multiculturalism in Europe* (Oxford: Economic and Social Research Council, 2001).

أما الثانية فمستمدّة من البحث السيكولوجي، وتشدد على البُعد الفردي. ويشمل ذلك استراتيجيات يستخدمها الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات أقلية ومهاجرة في حيواتهم اليومية في المجتمعات المضيفة[14]. فعلى سبيل المثال، تأخذ المنهجية السيكولوجية المتعددة الثقافات في الاعتبار الصلات القائمة بين السياق الثقافي والسلوك الفردي لأفراد الأقليات، ولا سيما جوالي المهاجرين[15]. ووفقًا لهذه المنهجية، تواجه جماعة الأقلية المهاجرة مشكلتين: الأولى الاتصال والمشاركة في المجتمع المضيف، والثانية الحفاظ على هويتها وإرثها الثقافي الأصليين. وقدّم بيري[16] في هذا السياق أنموذجًا يستند إلى المواقف الثنائية تجاه قضيتين: قيمة الحفاظ على هوية المرء المتميزة، وقيمة الحفاظ على العلاقات مع المجتمع المضيف. ونتيجة ثنائية المواقف هذه، ربما يطور أفراد الجماعة الأقلية استراتيجيات تثاقف تستهدف أيًا من الأهداف الأربعة: الاستيعاب أو الانفصال أو التهميش أو الاندماج[17].

في هذا السياق، ترى صوفي بودي - غندرو[18] أن استمرار كراهية الأجانب، في فرنسا، والمواقف النيوكولونيالية والاعتقاد القوي أن المعاملة بالمثل للجميع هي استجابة ملائمة، حالت دون نجاح مؤسسات الدولة في التصدّي بقوة للتمييز من خلال سياسات ملائمة. لذلك لن تحظى بالنجاح المحاولات الخجولة الراهنة التي تقوم بها المؤسسات هنا وهناك في أنحاء فرنسا، إلا حين يصبح

---

(14) D. Lockwood, «Social Integration and System Integration,» in: George K. Zollschan and Walter Hirsch, *Social Change: Explorations, Diagnoses, and Conjectures* (Cambridge, Mass.: Schenkman Pub. Co., 1964); H. Esser, «Assimilation, Integration and Ethnic Conflict: Can They Be Influenced Via Communication?,» in: H. Sahatz, C. Holtz-Becha and J-U. Nieland, eds., *Migrants, and the Media: New Challenges and the Integration Function of Press and Broadcasting* (Wiesbaden: Westdeutcher Verlang, 2000) (German), and B. Pfetsch, *In Russia We Are Germans and now We Are Russians: Dilemmas of Identity Formation and Communication among German-Russians Aussidler* (Berlin: Wissenschaftszentrum Berlin fur Sozialforschung, 1999) (German).

(15) John W. Berry, «Immigration, Acculturation and Adaptation,» *Applied Psychology*, vol. 46, no. 1 (January 1997), Elite Olshtain and Gabriel Horenczyk, eds., *Language, Identity and Immigration* (Jerusalem: Magner press, 2000).

(16) Berry, «Immigration».

(17) المصدر نفسه.

(18) Sophie Body-Gendrot, «Living Apart or Together with our Differences? French Cities at a Crossroads,» *Ethnicities*, vol. 2 no. 3 (September 2002).

المجتمع المدني أكثر انفتاحًا للمفاوضات التي تتناول «الحق في المدنية»[19]، وأكثر تسامحًا في التعبير عن الفروق الإثنية في الحيز العام[20].

في نطاق النقاش أعلاه، يؤدي الإعلام العابر الحدود دورًا مهمًا في هذه السياقات بربطه هذه الأقليات بثقافتها وإرثها الصادرة من دولها الأم. ولهذا الربط جوانب جماعية وفردية. أما النتيجة الرئيسة لهذه النزعات فتهدّد وتتحدّى صيغة الدولة – الأمة بتعزيزها النزعات الطائفية في صفوف المجتمعات المختلفة التي تكوّن بمجموعها الدولة – الأمة.

ثالثًا: الإعلام العابر الحدود الجديد والنظام الثقافي

يقودنا هذا إلى آثار المنظمات والممارسات الإعلامية والثقافية في إحداث تحوّل في الحيّزين الثقافي والهوياتي. ويمكن لدراسة الإعلام أن توفر رؤية ثاقبة عما يحدث في هذين البعدين في شتّى مظاهرهما المعاصرة.

علينا أولًا الأخذ في الاعتبار تحوّلات أوسع تحصل في صناعات الإعلام المعاصرة وأسواقها: التحوّلات المتصلة بتطوير تقنيات «تجاوز الفضاء» الحديثة، مثل القنوات الفضائية والإنترنت، التي كان من ثمارها المهمّة إنشاء أحياز جديدة للاتصال والثقافة عابرة الحدود في القارات وعبرها. ويمكن الآن في هذا النظام الإعلامي الجديد تحويل المشاهدين الذين كانوا مهمّشين في الماضي، بوصفهم «اهتمامات أقلية»، في أنظمة البث الوطنية، إلى عناصر مهمة في خدمات عابرة الحدود قادرة على احتضان اهتمامات الشتات وهوياتها.

خضع المشهد الإعلامي العربي لتحوّلات ثورية منذ تسعينيات القرن الماضي. وكانت الآثار الرئيسة لهذه التحولات العولمة والظاهرة العابرة الحدود. وكان التطور الأبرز في مجال التلفزيون العربي، حيث قُوّضت في بداية

(19) مصطلح طوره المفكر الفرنسي هنري ليفيفر، وهو بمنزلة دعوة إلى إعادة بناء السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالمدينة. وللقيام بذلك، هناك حاجة إلى إعادة بناء موازين القوة وعلاقاتها التي تُعد مدماكًا أساسيًا لإيجاد الحيز المديني، عن طريق تحويل القوة والسيطرة من رأس المال والدولة إلى السكان المدينيين.

(20) Body-Gendrot, «Living Apart or Together».

التسعينيات الهيمنة التاريخية لمؤسسة البث الحكومية - نتيجة البث القرصاني والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة[21]. ونتيجة ذلك حدث انتشار للقنوات التلفزيونية التجارية في العالم العربي، فضلًا عن افتتاح فضائيات عربية، مثل «الجزيرة» و«العربية»، وبالطبع قنوات دينية جديدة مثل «إقرأ». وحاليًا هناك أكثر من 50 قناة فضائية تسعى كلها إلى تقديم برامجها إلى الجوالي العربية في أنحاء العالم كلها، باستخدامها الأقمار الصناعية وروابط شبكة الإنترنت. وأصبح إعداد البرامج الموجّهة إلى الشتات العربي - الإسلامي جزءًا لا يتجزأ من ممارسات تنظيم أوقات البرمجة. كما أصبح هذا المنطق الجديد للتسويق العابر الحدود جليًا في أنماط إنتاج أخرى مثل برامج التسلية والمعلومات العامة.

في الأساس، يمكّن الإعلام العربي مشاهدي التلفزيون العربي ومستخدمي الشبكة العنكبوتية في العالم العربي وفي الشتات من المشاركة في مسائل ثقافية ودينية وقومية. وتُعدّ هذه المشاركة مهمة بصورة خاصة للشتات العربي الذي يقيم عمومًا في بيئات غربية غير عربية وغير إسلامية [22]، إذ يمكن العرب أينما وُجدوا في العالم أن يكونوا أفرادًا في مجتمع فعلي متخيل وغير مرئي عبر الإعلام العربي العابر الحدود[23]. ويشير البحث الميداني إلى أن أعضاء هذا المجتمع الفعلي ما عادوا أقلية مهمّشة، بل هم أفراد أكثرية عبر التلفزيون وشبكة الإنترنت، بما أنهم أفراد في مجتمع فعلي. كما أن هذه الجماعات ما عادت هامشية وتبقى أقلّ اندماجًا (ثقافيًا) في مجتمعاتها المضيفة، فهم معرّضون بصورة بارزة لهذه المجتمعات الفعلية، ويرسخون بذلك هامشيتهم المجتمعية[24]. فعلى سبيل المثال يرى مارك سيجويك أن شبكة الإنترنت لا

---

(21) Naomi Sakr, *Satellite Realms: Transnational Television, Globalization, and the Middle East* (London: I. B. Tauris, 2001), and Khalil Rinnawi, *Instant Nationalism: McArabism, al-Jazeera, and Transnational Media in the Arab World* (Lanham: University Press of America, 2006).

(22) Marwan M. Kraidy, «Arab Satellite Television Between Regionalization and Globalization,» *Global Media Journal*, vol. 1, no. 1 (Fall 2002).

(23) Rinnawi, *Instant Nationalism.*

(24) Mark Sedgwick, «Marginal Muslims in CyberSpace: The Implications of the Web for Traditionalists, and of Traditionalists on the Web for Islam,» paper presented of: «The Middle East in Globalizing World,» (Fourth Nordic Conference on Middle Eastern Studies; Oslo, 13-16 August 1998); Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain»; Harb and Bessaiso, «British Arab Muslim»; Matar, «Diverse Diasporas,» and Rinnawi, «Cybernauts of Diaspora».

تجعل المسلمين الغربيين يحسّون بأنهم أقلية، وذلك بزيادة تواتر اتصالهم ومداه. فالاتصال بالقضايا العربية الذي كان محصورًا في الماضي في مسجدهم المحلي، ربما يمتد الآن عبر القارات، حيث تنتشر المعلومات، ويجري التصرف أحيانًا بناء عليها بسرعة. وبجعلها العرب والمسلمين لا يحسّون بأنهم أقلية، لا تزيد شبكة الإنترنت من إحساسهم بهويتهم كعرب ومسلمين فحسب، بل من ثقتهم بأنفسهم أيضًا[25].

توصّلت دراسات ميدانية عدة عن الشتات العربي في أوروبا إلى النتيجة نفسها في ما يتّصل بالآثار المهمة للإعلام العربي العابر الحدود في الشتات العربي في الغرب منذ التسعينيات. ومن ضمن هذه دراسات ميدانية عن المجتمعات العربية والمسلمة في المملكة المتحدة[26]. وثمة مساهمة أخرى مهمة هي البحوث التي أجريت في أوساط المهاجرين المسلمين في فرنسا، مثل الدراسة التي أجراها نبيل الشايبي[27] على الجيل الجديد المتحدر من شمال أفريقيا إلى فرنسا، والتي يناقش فيها كيف يتداول الشباب من أصل شمال أفريقي في فرنسا، بواسطة الراديو والموسيقى، ويدرسون أشكالًا ثقافية مختلفة ويوائمونها لإيجاد مكان خاص بهم في الثقافة الفرنسية. ويرى أن ذلك الإنتاج يوضح قيمة الإعلام باعتباره موقعًا تُرفض فيه الأشكال الثقافية الأحادية، وتنصهر فيه الإثنيات الهجينة. وعزّز هذه النزعة أيضًا عمل أمبارو هيورتاس بايلين ويولاندا مارتينيز سوارزون عن النساء المغاربيات في إسبانيا[28]، إذ رأت الباحثتان أن استهلاك الإعلام الناطق بالعربية يعكس الحاجة إلى الحفاظ على الصلة العاطفية بالثقافة الأم. وأما في البلد المضيف، فالوصول إلى الإعلام محدود نظرًا إلى المستوى المنخفض للأدوات التكنولوجية في المنزل، والادعاء بأن هذا «لمصلحة العائلة». إلا أن سلوك

---

(25) Sedgwick, «Marginal Muslims in CyberSpace».

(26) Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain»; Harb and Bessaiso, «British Arab Muslim,» and Matar, «Diverse Diasporas».

(27) N. Echchaibi, «We Are French too, but Different: Radio, Music and the Articulation of Difference among Young North Africans in France,» *International Communication Gazette*, vol. 63, no. 4 (August 2001) pp. 295-310.

(28) Amparo Huertas Bailén and Yolanda Martínez Suárez, «Maghrebi Women in Spain: Family Roles and Media Consumption,» *(OBS*) Observatorio* (Special Issue) (2013), on the Web: <http://obs.obercom.pt/index.php/obs/article/view/667> (Accessed 30 August 2013).

المراهقين يقارب جيل «الجسر». ويكشف بيترز ودي هاينتز[29] في دراستهما الفريدة عن العلاقات بين الاندماج واستخدام الإعلام في صفوف الأقليات الإثنية في هولندا، عن النتيجة نفسها بين الشبان الأتراك والمغاربة والسوريناميين والأنتيليين في هولندا. وخلصا إلى أن إجراء المشاركة أو الاندماج في المجتمع الهولندي متصل باستخدام أربعة أنواع من الإعلام: الراديو والتلفزيون والإعلام المطبوع والإنترنت[30]. وأخيرًا تظهر ميريا جورجيو[31] في دراستها التي تعتمد على البحث الجماعي المركّز في ثلاث عواصم أوروبية: لندن ومدريد ونيقوسيا، أن استهلاك الإعلام في صفوف المشاهدين الناطقين بالعربية يسلك منحى سياسيًا ويساهم في طمس الحدود بين المواطنية والهوية.

بناء على ذلك، نرى أن الاقتلاع الواسع النطاق للناس وإعادة إيجاد مجتمعات ذات إثنية أو لغة مشتركة طمسا الحدود بين الهويات الاجتماعية والقومية عبر الإعلام العابر الحدود، وأدى هذا إلى فتح إمكانات لانتماءات وروابط خارج الدولة القومية والدولة التي يعيشون فيها، ما أدى إلى بروز ما يطلق عليه روبن كوهِن «الولاء الشتاتي» - توالد «هويات عابرة الحدود لا يمكن احتواؤها بسهولة في نظام الدولة - الأمة»[32]. ويستخدم أرجون أبادوراي المصطلح نفسه ليصف، من ضمن أمور أخرى، اقتلاع الناس وإيجاد «أوطان مخترعة»[33]. وفي هذا السياق يرى بنتاك أن للإعلام دورًا جوهريًا في تشكّل الهوية القومية، ووجهة النظر هذه مسهبة في نظرية بنيدكت أندرسون عن المجتمع المتخيل[34].

تستند الفرضية الرئيسة التي تعززها هذه الدراسة إلى ما يطلق عليه ريناوي

---

(29) A. L. Peeters and L. d'Haenens, «Bridging or Bonding? Relationships between Integration and Media Use among Ethnic Minorities in the Netherland,» *Communications*, vol. 30, no. 2 (July 2005).

(30) المصدر نفسه.

(31) Myria Georgiou, «Between Strategic Nostalgia and Banal Nomadism: Explorations of Transnational Subjectivity among Arab Audiences,» *International Journal of Cultural Studies*, vol. 16, no. 1 (January 2013).

(32) Robin Cohen, *Global Diasporas: An Introduction* (London: UCL Press, 1997), pp. 174-175.

(33) Appadurai, pp. 301-302.

(34) Lawrence Pintak, «Border Guards of the «Imagined» *Watan*: Arab Journalists and the New Arab Consciousness,» *Middle East Journal*, vol. 63, no. 2 (Spring 2009).

«العروبة الفورية»[35] (Mc-Arabism)، إذ يمكن ربط أثر العولمة الناجم عن نشوء الإعلام عبر الحدود في المجتمع العربي في ألمانيا، بفكرة «مجتمع متخيل»، كما اقترحها أندرسون[36]. ويوحي هذا بأن القومية الفورية، مثل «العروبة الفورية» هي شكل لمجتمع متخيل مكوّن أساسًا من عرب داخل العالم العربي، فضلًا عن عرب الشتات. ووفقًا لأندرسون، فإن نشوء قومية جديدة هو نتيجة عملية «إعادة تخيل» أملته تحوّلات خطرة في الضمير والإعلام في نطاق حديث. وكانت الدول القديمة (المتخيلة) نتيجة عملية إعادة تخيل مموضعة ضمن نشوء القومية المعاصرة التي تستند إلى فلسفات التضامن الإثنوي. وحدثت عملية التخيل هذه ضمن نطاق التغيرات الاجتماعية الجذرية التي حدثت عقب الثورة الصناعية. وأما في حالة الأقلية العربية في ألمانيا، فإن دخول الإعلام العابر للحدود عامل قوي له تأثير في عملية إعادة التخيل المبنية على حنين الناس إلى ماضٍ عاشوه في وطنهم الأم. وفي نهاية المطاف، فهو متخيل باعتباره مجتمعًا، ذلك أنه، وبغض النظر عن اللامساواة والاستغلال المتفشيين، فإن الأمّة تُتصور دومًا بأنها رفاقية أفقية عميقة[37].

في ضوء النقاش أعلاه، من المفيد معرفة إن كانت آثار الإعلام العابر الحدود تختلف وفقًا لسلسلة الأجيال عمومًا، وتحديدًا ما يتعلق بحال الدراسة التي نحن في صددها. لذا نفترض أن الجيل الأول من المهاجرين هو الذي صاغ «التماسك المتخيل» لأمّة عربية عبر اتصاله بالإعلام العربي: أظهر أبناؤهم «حالًا انفصامية» تختلف عن تجربتهم، ويبدو هذا بوضوح في عاداتهم الإعلامية. وسنتناول هذه الفروق بالشرح في المبحث التالي.

رابعًا: النتائج

تشمل هذه الدراسة تحليل استهلاك الإعلام والممارسات الثقافية لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في برلين. وأُخذ الإعلام والممارسات الثقافية في الاعتبار من منظورين:

---

(35) Rinnawi, *Instant Nationalism.*

(36) Benedict R. O'G. Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London; New York: Verso, 1993).

(37) المصدر نفسه.

- الاستهلاك، تحليل نوعي معمّق لاستخدام أفراد مختلفين من المجتمع الفلسطيني في برلين للإعلام العربي وغير العربي.

- آثار أنماط الاستهلاك الإعلامي هذه في المستويات المختلفة ضمن المجتمع الفلسطيني.

إن دراسة الإعلام وسيلة تمكّن من اكتساب بصيرة لقضايا أعمق تتعلق بالثقافة والهوية والمجتمع في الشتات المتغير. وتمشيًا مع هذا التوكيد، تستند بيانات الدراسة إلى مقابلات ذات أسئلة مفتوحة أُجريت وجهًا لوجه مع 50 عائلة في برلين على مدى أربعة شهور في صيف 2009. واختير المشاركون عشوائيًا، وجميعهم من اللاجئين الفلسطينيين.

1- الأنماط العامة للاستهلاك الإعلامي

تُظهر البيانات، عمومًا، أن وسائل الإعلام الجماهيري جزء لا يتجزأ من حيواتهم وأداة لا غنى عنها. وشعر المشاركون بأن الإعلام لا يؤدي دورًا مهمًا في تمضية الوقت فحسب، لكنه الأداة الرئيسة التي تصلهم بأوطانهم وتبقي على إحساسهم بالانتماء إلى تراثهم. وتكشف المقابلات عن درجة عالية من التكيف مع الإعلام. وأجمع المشاركون تقريبًا، ولا سيما الآباء، أنهم يشاهدون التلفزيون بكثرة، فيما يمضي الجيل الناشئ ساعات طويلة في تصفّح الإنترنت. وينتمي معظم الآباء إلى الجيل الأول، وهو عمومًا لا يعمل ويعيش على المعونة الرعائية التي يتلقونها من الدولة بوصفهم لاجئين. لذلك لديهم الكثير من وقت الفراغ «لقتله». وذكرت هذه العائلات كلها أن الإعلام الإلكتروني، وليس المطبوع، مصدرهم الوحيد للمعلومات. ولهذا أسباب عدة، حيث لا يوجد إعلام مطبوع بالعربية في برلين. كما أن الصحف العربية كانت متوافرة في الماضي، لكن معظم الآباء أميون و/ أو غير معتادين قراءة الصحف. أما الأطفال في سن الدراسة فقالوا إنهم يقرأون الصحف الألمانية أحيانًا، لكنهم لا يقدرون على قراءة العربية بطلاقة.

أما التلفزيون، فوسيلة الإعلام الرئيسة التي يعتمد عليها الآباء لمتابعة التطوّرات من حولهم، والأهم تلك التي تحدث في الوطن. وهم يعتمدون على التلفزيون لمعرفة الأخبار وللتسلية أيضًا، فهم معتادون على برامج التسلية التي

تبث من وطنهم أكثر من التي تعرضها وسائل الإعلام الأخرى. ويقول غسّان، وهو فلسطيني في الرابعة والخمسين من عمره: «عادةً ما يكون كل استهلاكي الإعلامي بمتابعة قناتي الجزيرة والعربية وقنوات تسلية عربية أخرى مثل MCB وMBC، ويشاهد القناتين الالمانيتين ARD وZDF أحيانًا. ويضيف: «لا تتوافر لي صحف عربية، فهي غير موجودة هنا، كما أني لا أطالع الصحف الألمانية لأني لا أجيد قراءة الألمانية. وأما بخصوص الإنترنت فبعيد عن عالمي، إلا حين أتحدث عبر 'سكايب' مع أقربائي في لبنان». وأما النساء اللواتي جرت مقابلتهن فيمضين ساعات أطول في مشاهدة التلفزيون بسبب بقائهن لساعات طويلة في اليوم في المنزل. وفي هذا الصدد قالت عائشة، وهي في السابعة والأربعين: «أصبح التلفزيون صديقي المفضل. أمضي الساعات تلو الساعات في مشاهدته، وأنتقل من محطة إلى أخرى، ومن دراما عربية إلى أخرى تركية. وحين لا يتوافر ما يثير اهتمامي أنتقل إلى قناة روتانا لمشاهدة فيديو كليب عربية، أو إلى قناة طرب لأستمع إلى مطربات الحنين المفضّلات لدي، مثل أم كلثوم ووردة». وتوصّل ميلادي إلى نتائج مشابهة في دراسة أجراها بين أفراد الجالية العربية في بريطانيا[38].

أما النتيجة العامة الثانية فكانت «الأنماط المزدوجة» للاستهلاك الإعلامي؛ إذ من ناحية يستهلكون الإعلام الألماني الذي يتلقونه عبر القنوات المحلية، مثل «زد دي أف» و«أي آر دي» و«سات 1» التي يبقون مطّلعين من خلالها على حالات الاقتصاد والطقس والمواصلات وقضايا أخرى تهمهم في حيواتهم اليومية في ألمانيا، فضلًا عن برامج التسلية مثل الأفلام والمسلسلات التلفزيونية. وتتضح هذه النزعة أكثر في صفوف الجيل الناشئ. ومن ناحية أخرى، يستهلكون كثيرًا الإعلام الناطق بالعربية الذي يتلقونه عبر أطباق الأقمار الصناعية (نايل سات و/ أو أرابسات). ويشرح حسين، ابن الخامسة والثلاثين، قائلًا: «العائلات العربية كلها التي أعرفها تقريبًا تستطيع التقاط الإعلامَين الفضائيين الألماني والعربي. فالإعلام الألماني يساعدني في الاطلاع على آخر مستجدّات ما يحدث هنا في ألمانيا، ويجعل حياتي اليومية أسهل، لكن في الوقت نفسه أشعر بالعزلة والاغتراب من دون القنوات الفضائية التي تبث من العالم العربي».

(38) Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain».

2- الفجوات الجيلية - الثقافية

تشير النتائج إلى فجوات جيلية مهمة. ففي حين يُعدّ التلفزيون «مَلك الإعلام» عند الآباء، يبقى الإنترنت الوسيلة الأهم للجيل الناشئ. وربما تُعزى هذه النزعة جزئيًا إلى الفروق في مستويات التعليم بين الجيلين. فمعظم الآباء وصل إلى ألمانيا بمستويات تعليم دنيا، ما حال دون استخدامه الحاسوب لتصفّح الإنترنت. أما الجيل الناشئ فحصل على مستوى تعليم أعلى، بعدما التحق بالمدارس بعد هجرته إلى ألمانيا. والسبب الثاني يُعزى إلى حقيقة أن الجيل الناشئ «ذو توجه حاسوبي» مثل أقرانه في ألمانيا وغيرها من الدول. وفي هذا الصدد، يقول محمد البالغ تسعة عشر عامًا: «معظم الشباب العرب في سنّي وأصغر بقليل، بما في ذلك الأطفال، لديه معرفة بالإنترنت. نحصل على معظم أخبارنا عن العالم العربي من مواقع الأخبار الإلكترونية العربية، إضافةً إلى الدردشة عبر الإنترنت مع أقربائنا وأصدقائنا في وطننا الأم. إننا نعرف تقريبًا كل ما يجري هناك. وليس لآبائنا أي معرفة تقريبًا بالإنترنت، فهم يفضّلون مشاهدة التلفزيون على الإنترنت الذي يتصورون أنه آلة متطورة جدًا». وتشير هذه الفروق إلى فجوات جيلية أشد عمقًا لها آثار مختلفة في كلا الجيلين.

ثمة نتيجة أخرى في إطار الفجوات الجيلية - الثقافية في أنماط استهلاك التلفزيون بين الجيلين. وأفاد الآباء أنهم يشاهدون التلفزيون معًا، ومع أبنائهم أحيانًا في غرفة المعيشة، حيث التلفزيون متّصل بالفضائيات العربية. وعلى هذا النحو تختبر العائلة نوعًا من «المشاهدة الجماعية». أما الأبناء فأفادوا أنهم عادة يشاهدون التلفزيون وحدهم في غرف نومهم، حيث التلفزيون متّصل بالقنوات التلفزيونية الألمانية، فيختبرون نوعًا من «المشاهدة الفردية». وهذا ما يدلّ على وجود فجوات جيلية - ثقافية بين الجيلين. وتتضح هذه الفجوة الجيلية - الثقافية في مستوى آخر لمشاهدة التلفزيون من حيث نوع المحتوى التلفزيوني الذي يشاهده عادة الجيلان. فكشفت المقابلات عن مشاهدة الآباء القنوات العربية في أغلب الأحيان، وقلة مشاهدتهم القنوات الألمانية، ويعود هذا في الأساس إلى عدم إتقانهم الألمانية جيدًا، فضلًا عن أنهم لا يشعرون بالانتماء الثقافي نفسه. والعكس كان صحيحًا في صفوف الأبناء الذين يشاهدون برامج تلفزيونية ألمانية أكثر وبرامج عربية أقل. والأهم من ذلك هو أن الآباء شعروا أيضًا بأن القنوات

العربية تمتاز بصدقية أكثر في بث الأخبار عن القضايا العربية، مقارنة بالقنوات الألمانية. وفي شأن هذه النقطة رأى ميلادي وحرب وبسيسو أن النتائج هي نفسها في صفوف عرب الشتات في بريطانيا[39]. كما كان من الصعب على الأبناء مشاهدة القنوات العربية، ولا سيما الأخبار والقضايا الراهنة، بسبب العربية الفصحى المستخدمة بدلًا من اللهجة العربية المحكية - ما يجعل من الصعب جدًا على هؤلاء الأبناء فهم ما يقال والبقاء مهتمّين.

على العكس من آبائهم، اندمج الأطفال الذين وفدوا إلى ألمانيا سريعًا في الثقافة الألمانية عبر المدارس التي التحقوا بها وتعلّموا فيها اللغة سريعًا، فانغمس في الثقافة الألمانية لقسم كبير من النهار، كما أنهم على تماسّ دائم باللغة والثقافة الألمانيتين. ولا يستطيع معظمهم قراءة العربية أو كتابتها. وكثيرون منهم لا يجيدون التكلم بالعربية، خصوصًا الذين تراوحت سنّهم بين الرابعة والثامنة عشرة. ومن الملاحظ أن أفراد الجيل الأول، رجالًا ونساء، يهتمّون كثيرًا بمشاهدة قناة الجزيرة، فيما تلقى القنوات العربية الأخرى شعبية واسعة بين صفوف الجيل الناشئ[40]. وأظهرت المقابلات التي أُجريت أن عادات مشاهدة التلفزيون عند الأبناء شملت في معظمها البرامج التلفزيونية الألمانية. ولوحظ أنهم حتى عندما يشاهدون القنوات العربية، فإنهم يشاهدون برامج التسلية، ولا سيما الموسيقى. وقال شاب في الثامنة عشرة: «أشاهد برامج الموسيقى العربية فحسب، ولا سيما فيديو كليب الموسيقى العربية المألوفة لدي».

إن انغماس الجيل العربي الشاب في الثقافة الألمانية ونمط عيشها شبيه بانغماس الأجانب الآخرين المقيمين في ألمانيا، مثل الشباب الأتراك أو الأكراد الذي يشعرون بأنهم إلى حد ما جزء من المجتمع الألماني. فمن ناحية هم أشبه بأقرانهم الألمان من حيث استهلاك الحياة اليومية، ويستهلكون محتوى الإعلام والثقافة الألمانيين (المسلسلات التلفزيونية، الأفلام، والفيديو كليب على قناة MTV، كما أنهم مندمجون في نمط حياة الشباب المعاصر من حيث الملبس والمأكل ومرافق الحياة الأخرى، لكن على الرغم من ذلك، عبّر هؤلاء الشبان عن

(39) Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain,» and Harb and Bessaiso, «British Arab Muslim».

(40) Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain».

اهتماماتهم الخاصة بوصفهم غرباء يعيشون في هامش المجتمع الألماني. لذلك، تشير نتائج بحثنا إلى أن السائد في نزعة الشباب الفلسطيني المقيمين في ألمانيا هو مشاهدة القنوات التلفزيونية الألمانية، مثل RTL وSAT1 ومحطات تلفزيونية تجارية أخرى. وأما بالنسبة إلى البرامج التي يشاهدونها فتشير نتائج بحثنا إلى أنهم يشاهدون بصورة رئيسة الأفلام والمسلسلات والبرامج الموسيقية، فضلًا عن البرامج التلفزيونية الواقعية التي تنتجها شركات إعلامية ألمانية وغربية.

زعم كثير من الأطفال أنهم يشاهدون برامج عربية مع آبائهم، إذا ما أُعلموا مسبقًا أن البرنامج سيكون شائقًا. وفي هذا الصدد، قالت فتاة في السادسة من عمرها: «أشاهد أحيانًا أفلامًا أو مسرحيات مصرية مع والدتي، لكنني لا أفهم دائمًا ما يُقال، وعلى والدتي أن تترجم أو تشرح لي». كما شاهد الأطفال والشباب بعض الأخبار مع آبائهم، ولا سيما في أثناء الأزمات في فلسطين ولبنان. وعادة طلبوا من آبائهم شروحًا أو ترجمات، على الرغم من أن القنوات العربية تعرض عادة كمًا كبيرًا من الصور والمشاهد المصوّرة التي تتيح للأطفال فهم ما يشاهدونه. وقال معظم أفراد الجيل الثاني أن تلك الحوادث ساعدتهم في فهم تراثهم وثقافتهم، كما جعلتهم يشعرون بأنهم جزء من العالم العربي. وفي هذا الشأن قال فتى في السابعة عشرة: «بعد مشاهدة البرامج بالألمانية ليومين متتاليين فقط، أشعر بالحاجة إلى مشاهدة برامج بالعربية كي أفهم ما يجري في العالم العربي، ولتحسين مهاراتي باللغة العربية بمشاهدتي بعضًا من تراثي».

بدا أن أبناء اللاجئين الفلسطينيين في برلين الذين تخطّوا الثامنة عشرة يميلون إلى الإحساس بالحاجة إلى الارتباط بتراثهم العربي، فأصبحوا أكثر اهتمامًا بإتقان اللغة العربية. وبدا أن ذلك تزامن مع انتقالهم من مقاعد المدرسة إلى القوة العاملة، وذكر كثيرون منهم كيف يعامل الألمان العرب. وإضافة إلى ذلك، أفصح كثيرون عن أنهم عوملوا، في أعقاب حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، بطريقة مختلفة أو بريبة. ويقود ذلك بعض الأطفال إلى البحث عن أجوبة عبر القنوات التلفزيونية العابرة الحدود. وذكر أحد المشاركين، وهو في الثامنة عشرة: «كوننا أجانب لم نختبر أي مشكلات مع الطلاب الألمان قبل حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، خصوصًا مع أصدقائي في المدرسة. وأما الآن يشكل الطلاب الألمان، في فترة الاستراحة، جماعة ويؤلف الطلاب العرب جماعة أخرى منفصلة، وبذا فهم لا يجالسوننا».

كان للانتفاضة الثانية التي اندلعت في تشرين الأول/ أكتوبر 2000 والحرب في لبنان في عام 2006 والحرب على غزة في فترة 2008-2009 دور مهم، ذلك أن الأبناء، فضلًا عن آبائهم، يعكفون أكثر على مشاهدة التلفزيون. فكما يستقي الألمان معلوماتهم من وسائل الأخبار الألمانية، ووفق منظور إسرائيلي في المقام الأول، يشعر الشبان العرب بأن عليهم مشاهدة الأخبار وفق منظور عربي. وفي هذا الصدد علّق فتى في الخامسة عشرة: «أنا الآن أكثر اهتمامًا وارتباطًا بالأخبار والقضايا الفلسطينية لأني فلسطيني قبل أي شيء آخر. وحين يتّهمنا الطلاب الألمان نحن الفلسطينيين بمهاجمة إسرائيل وارتكاب أعمال إرهابية، فمن المهم أن أقرأ الحقائق الفعلية التي تكون عادة على العكس مما يسمعه الألمان. أريد أن أجادل وأدافع عن الفلسطينيين».

3- آثار أنماط الاستهلاك الإعلامي الجديدة

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود نزعتين رئيستين في صفوف الجالية الفلسطينية في برلين في ما يخص آثار الاستهلاك الإعلامي الجديدة، ولا سيما تلك الواردة من العالم العربي. تتلخص النزعة الأولى في «العودة إلى الإسلام» والتقاليد وسبل الحياة الإسلامية، وهي تعبير قوي عن الشعور بانتماء أكبر إلى الأمة العربية، ثقافة وتراثًا، في ما يعرف بـ «الارتباط المتخيل»، وهذا ما برز في معظم المقابلات. وتُردّ هذه السياقات إلى عوامل عدة، يشمل أوّلها الحوادث السياسية والعسكرية التي وقعت في الشرق الأوسط في العقد الأخير، مثل الانتفاضة الفلسطينية والحرب في أفغانستان والحرب في العراق بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والحرب في لبنان في عام 2006 والحرب الأخيرة على غزة في فترة 2008-2009. أما العامل الثاني فهو الموقف العدائي في صفوف سكان الدول الغربية للأقليات العربية والإسلامية، وهذا ما أصبح جليًا في مجالات الحياة اليومية لتلك الأقليات في الشتات. والعامل الثالث في هذا السياق هو التغطية العدائية والمتحيزة للشؤون العربية والإسلامية في وسائل الإعلام الغربية، ما أدى إلى نشوء مواقف تشكيكية في صفوف الجوالي العربية المقيمة في الغرب، فضلًا عن العالمين العربي والإسلامي. وأخيرًا يمكننا القول إن الإعلام العربي العابر الحدود، مثل قناة الجزيرة، وثورة الإنترنت، إضافة إلى تكنولوجيات الإعلام العالمية الحديثة أتاحت لفلسطينيي الشتات الاطلاع على إعلامهم الخاص.

4- «العودة إلى الإسلام»

تدل نتائج دراستنا على جانبين من مظاهر «العودة إلى الإسلام» في صفوف هذه الجالية: **أولهما** «عودة أصولية إلى الإسلام» يمكن ملاحظتها أكثر في جيل الآباء، لكن لاحظنا في صفوف جيل الشباب «عودة عملية أكثر إلى الإسلام»؛ فبينما يشدد الجيل الأول على بُعد المحتوى لتأثير استهلاك الإعلام العربي عبر الأقمار الصناعية في المستوى الديني، يشدد جيل الشباب على الأبعاد الشكلية والبنيوية لتأثير استهلاك إعلام الفضائيات العربية في المستوى الديني. فقال الشبان الذين أُجريت معهم مقابلات إنهم يشعرون بحسّ انتماء إلى المجتمع الإسلامي وثقافته وتراثه أقوى من ذي قبل. وتستند هذه المشاعر أساسًا إلى حاجتهم إلى ممارسة الميزات الأساس للثقافة الإسلامية، وتنتج في الأساس بسبب المواقف العدائية التي يعبّر عنها المجتمع المضيف تجاههم. إلا أن جيل الآباء يشعر بالحاجة إلى ممارسة طريقة الحياة الدينية الإسلامية وتعلّمها بأسلوب مشبع بالحنين.

عمومًا، إن العيش في بيئة مسيحية في المقام الأول، لا يوفر لهؤلاء الذين أُجريت مقابلات معهم فرصة اختبار طريقة الحياة الإسلامية من وجهة دينية أو، وهذا هو الأهم، من منظور اجتماعي وثقافي. فهم ما عادوا ينعمون بالأجواء الاحتفالية للأعياد الإسلامية ورمضان وغيرها من الاحتفالات والتقاليد الاجتماعية – الدينية التي اعتادوها في العالم العربي. فقبل إدخال الفضائيات العربية إلى ألمانيا، لم يكن العرب قادرين على الإحساس بوجود عيد، ولم يختبروا النواحي الثقافية كلها المرتبطة بحدث كهذا. وفي الحقيقة، كان العيد يمرّ أحيانًا من دون أن يحسّ به أحد. وهذا جلي في قول أحد المشاركين: «أحد الأسباب التي جعلتني أُشاهد الفضائيات العربية هو أن يتمكّن أطفالي من فهم دينهم الإسلامي، ولا سيما في الأعياد ورمضان». وغني عن القول أن وكالات الإعلام الألمانية لا تذكر الأعياد الإسلامية. وفي المقابل تخصّص الفضائيات العربية نسبة كبيرة من برامجها في وقت حلول الأعياد، وهي عامل مركزي في برمجيات الفضائيات. وفي الحقيقة تكون المنافسة حادة للحفاظ على اهتمام المشاهدين في ساعات الصيام عبر المسلسلات الترفيهية. ويقول شاب في هذا الصدد: «أشاهد [البرامج] العربية في رمضان أو في الأعياد الأخرى فحسب، لأنها تبثّ عددًا من البرامج الترفيهية

مثل 'جميل وهناء' أو 'أبو الهنا' وبالطبع 'باب الحارة'[41] والمسلسلات التركية الأخرى على قناة MBC 4. وبدت هذه النزعة العملية أكثر وضوحًا في صفوف الجيل الناشئ، فعلى سبيل المثال يقول أحمد، وهو شاب في التاسعة عشرة: «لم أكن متدينًا قط، ونادرًا ما كنت أصلّي. الآن أفهم الإسلام، تحديدًا من الفضائيات العربية، وعدت إليه بطريقة ما. أستطيع أن أصلي وأعي آثاره ومعانيه من أشياء كثيرة أختبرها في حياتي اليومية، لكنني في الوقت نفسه أواصل ممارسة أسلوب الحياة اليومية الألمانية».

علاوة على ذلك، لا تعمل الفضائيات العربية على توفير أجواء هانئة للفلسطينيين في برلين في الأعياد فحسب، وتحديدًا في شهر رمضان، لكنّها أيضًا تشد الناس إلى دينهم وتراثهم[42]. كما تيسّر الفضائيات العربية على المقيمين في ألمانيا متابعة الصلاة في رمضان، وتُعلِمهم بأوقات الإفطار، في حين كان هؤلاء قبل وجود الفضائيات العربية غير قادرين على الصيام في رمضان لعدم توفّر مواقيت للصلاة لديهم. ولوحظت هذه النقطة تحديدًا بين أفراد الجيل الأول الذين عادوا إلى الإسلام، كما عبّرت عن ذلك إحدى الأمهات بوضوح بقولها: «منذ أن بدأت الفضائيات ببثّها أصبحت قادرة على إيجاد أجواء احتفالية لأطفالي في الأعياد، ولا سيما في شهر رمضان. كما يمكنني تعليمهم العادات وصلاة التراويح وكيف يستمتعون بها. كما أني الآن أعرف بالضبط مواقيت الصلاة والصيام وأتقيّد بها». كما أن للفضائيات دورًا تؤدّيه في توعية الناس عن القيم والأعراف التي يشملها الإسلام، ولا سيما الآباء. ومن بين أغلب الذين أجريت معهم المقابلات، وفي طليعتهم الآباء، تتابع الأسر عددًا كبيرًا من البرامج الدينية، وهذا واضح في تعليق أحد المشاركين: «أشاهد دائمًا البرامج الدينية على الفضائيات العربية، ولا سيما قناة 'المناجاة' وقناة 'إقرأ'، مثل خطبة الجمعة أو أي برامج دينية أخرى

(41) أحد أشهر المسلسلات السورية الذي سجل إقبالًا واسعًا على مدى تاريخ التلفزيون العربي في الدراما السياسية، وبدأ بثه على شاشة MBC منذ رمضان 2007 واستمر حتى هذه السنة بحلقات جديدة تروي قصة المقاومة السورية والفلسطينية والاستعمار الغربي في العالم العربي، هذا على المستوى السياسي. أما على المستوى الاجتماعي فيركز المسلسل على نمط الأصالة والحنين في الحياة العربية آنذاك بأسلوب إيجابي.

(42) Miladi, «Satellite TV News and the Arab Diaspora in Britain,» and Harb and Bessaiso, «British Arab Muslim».

على قناة 'الجزيرة'، حيث يناقشون قضايا ومسائل دينية. فبهذه الطريقة يقدمون إلينا أجوبة عن مشكلاتنا اليومية من خلال الدين، وهذا ما لا نجده بسبب عدم وجود مرجعيات دينية هنا». كما تعلّم برامج الفضائيات العربية العائلات العربية، ولا سيما الآباء، ما يجوز وما لا يجوز من المنظور الديني، إذ يتعلمون هذه الأمور من البرامج الدينية المنوعة، ليس كمشاهدين بلداء، بل كمشاركين. وتشير عبارة «مشاركين» إلى بعض البرامج التي تستضيف شيخًا مسلمًا، وتُتاح للجمهور فرصة الاتصال بالبرنامج وطرح أسئلة تتعلق بحيواتهم اليومية. وفي هذا الشأن قالت إحدى العائلات: «نحن (الأم والأب) نتابع البرامج الدينية التي تعلّمنا الصواب من الخطأ وفقًا للشريعة، ويمكننا الآن تلقين أولادنا ذلك». ونتيجة ذلك، تعلم الفضائيات العربية الآباء ما يمكنهم أن يلقنونه لأطفالهم عن الإسلام[43].

5- «الارتباط المتخيل»: القومية الفورية - العروبة الفورية

شهد العرب في الوطن والشتات، منذ بداية عام 1990، ظاهرة جديدة بسبب سهولة وصولهم إلى شبكة هائلة من الفضائيات العربية وروابط الإنترنت. ومكّنهم ذلك من الاطلاع على كمّ مميز من الثقافة العربية أول مرة، ما انعكس على البرامج الترفيهية والأخبار والبرامج الوثائقية[44]. وكما ذكرنا أعلاه، يخلص مجمل البحث في هذا المجال إلى أن أهم آثار هذه الظاهرة يقوّي الإحساس بالعروبة والقومية العربية عبر مشاركة أكبر للجماهير العربية في الشؤون العربية الناجمة عن الإعلام الجديد[45]. ومضى آخرون إلى أبعد من ذلك في هذا الاتجاه بادعائهم أن هذا التأثير يفوق الحس القومي العربي المألوف، فيشكّل، بحسب وصف أندرسون، نوعًا من القومية الفورية. ويطلق ريناوي على هذا النوع من القومية «العروبة الفورية»[46]، ويرى أنها ترتكز على «ارتباط متخيل»، فيما يسمّيها بنتاك «الوطن المتخيل»[47]،

(43) Harb and Bessaiso, «British Arab Muslim».

(44) Jon B. Alterman, *New Media New Politics?: From Satellite Television to the Internet in the Arab World*, Policy Paper; no. 48 (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1998); Sakr, *Satellite Realms*; and Rinnawi, *Instant Nationalism*.

(45) Alterman, *New Media New Politics?*, and Sakr, *Satellite Realms*.

(46) Rinnawi, *Instant Nationalism*.

(47) Pintak, «Border Guards of the «Imagined» *Watan*».

مشيرًا إلى التأثير الفوري الذي يختبره العرب في أي مكان آخر عندما يستهلكون الإعلام الفضائي العربي أو الإنترنت أو أي إعلام آخر عابر الحدود.

لنكون أكثر تحديدًا، يمكننا القول إن استنتاجاتنا تشير إلى نوعين من «الارتباط المتخيل»: أوّلهما «ارتباط متخيل حنيني» بين جيل الآباء، وهذا نوع من متخيل الانتماء القومي الذي يستند أكثر إلى تجربة حنين. كما لاحظنا في صفوف الجيل الناشئ وجود «ارتباط متخيل وطني»، وهو النوع الثاني، يستند إلى رغبة في الانتماء إلى مجتمع وطني متخيل، وإلى ثقافة وطنية متخيلة ناجمة عن المواقف العدائية التي يعبّر عنها المجتمع المضيف تجاههم. فعلى سبيل المثال، تُشير استنتاجاتنا إلى أن شريحة كبيرة من شبابنا الفلسطيني الفتي تشاهد برامج النقاشات السياسية على قناتي «الجزيرة» و«المنار»، فضلًا عن المسلسلات «الوطنية»، مثل «باب الحارة» أو «عمر المختار»، التي «تحفّزهم على تبنّي مواقف ومشاعر وطنية»، كما يقول أحمد، البالغ من العمر 21 عامًا. ونرى في هذا السياق أن استهلاك رسائل الإعلام الوطني الواردة من تقارير الأخبار اليومية للفضائيات العربية، التي تتحدّث عن معاناة الفلسطينيين وغيرهم من العرب في أمكنة أخرى من الشرق الأوسط، فضلًا عن البرامج التلفزيونية والبرامج الوثائقية عن العرب والغرب أو الصراع العربي - الإسرائيلي في الشرق الأوسط التي تبثّها الفضائيات العربية من ناحية، واستهلاك «المسلسلات التلفزيونية الوطنية» على قناة MBC1، أو أي برامج ترفيهية من العيار الثقيل، كل ذلك يقوي «الارتباط الوطني المتخيل» في صفوف الجيل الشاب من جهة ثانية. لكن في الوقت نفسه، يستهلك هؤلاء الشبان محتويات إعلامية عالمية وألمانية (ولا سيما الترفيهية)، بوصفهم جزءًا من المجتمع الألماني.

حين أُثيرت، في المقابلات مع الجيل الأول، مسألة التأثيرات الناجمة عن استهلاك الإعلام العربي العابر الحدود، قال هؤلاء إنهم أحسّوا أكثر من ذي قبل بالانتماء إلى العالم العربي وثقافته وتراثه، وهذا يعود في الأساس إلى شعورهم بالحنين. وكان ناصر، وهو في الخامسة والخمسين، أكثر وضوحًا في شأن هذه النقطة حين قال: «بعد التعرض المطوّل لمختلف القنوات الفضائية العربية، أشعر بأني عدت إلى مجتمعي العربي الأصلي. إضافة إلى ذلك، فإني أعرف اليوم أكثر عن العالم العربي، لذا أحسّ فعلًا أنني أعيش هناك وليس هنا في ألمانيا».

ومضى آخرون إلى أبعد من ذلك حين قالوا إن هذه القنوات التلفزيونية تكاد تكون «نسمات الهواء المنعش» الوحيدة التي تسمح لهم بالعودة إلى ثقافتهم وتراثهم العربيين. وفي هذا الشأن تقول نسرين، وهي في السابعة والأربعين: «خلال مشاهدتي مسلسل 'باب الحارة'، أشعر بالثقافة العربية الحقيقية التي أحنّ إليها دومًا». ونخلص إلى القول هنا إلى أن «الارتباط المتخيل» بين أفراد الجيل الأول ينشأ أساسًا من الحنين الذي يحسّون به عبر المسلسلات التلفزيونية العربية والإسلامية ومحتوى إعلامي آخر يذكّرهم بوطنهم.

لكن المقابلات مع الجيلِ الناشئ تكشف عن تأثير مغاير تمامًا، فهذا «الارتباط المتخيل» هو أكثر تخيلًا عما هو بين الآباء. فابناء هذا الجيل لم يعيشوا، خلافًا لآبائهم، في المجتمع العربي «الحقيقي» وثقافته، ذلك أن بعضهم وُلد في ألمانيا، بينما وفد آخرون إلى ألمانيا وهم في سنّ مبكرة. لكن الأكثر أهمية أن ذلك الارتباط يستند أكثر إلى معلومات عن وطنهم وثقافتهم ودينهم وتراثهم، أكثر من استناده إلى الحنين، لأن معظمهم عاش جل حياته في ألمانيا. فعلى سبيل المثال، قالت فاطمة، وهي في الحادية والعشرين: «تردني التقارير التي تبثها الفضائيات العربية إلى شعبي، وهذا ما يحفزني على الإحساس أكثر بالتضامن مع ما يجري في العالم العربي، ولا سيما في فلسطين والعراق ولبنان. وحين أشاهد أحيانًا التقارير الإخبارية عن تلك الأماكن على قناة 'الجزيرة' أو قناة 'المنار'، أشعر بالحاجة إلى الذهاب هناك والقتال ضد أعداء الأمّة العربية».

في ألمانيا اليوم جيلان يتميزان بدرجات متفاوتة من حيث إتقانهما اللغة وأنماط الحياة المتباينة. فالجيل الأول يستهلك المنتوجات المادية الألمانية/ الغربية مع المنتوجات القومية – الثقافية والإسلامية – العربية الوافدة عبر الإعلام الوطني العابر الحدود. أما الجيل الثاني من الجالية الفلسطينية الألمانية، فله هويته الخاصة التي تكوّنت في مستوى واحد ضُبط على إيقاع مع/ ضد كلتا الهويتين الألمانية والعربية. وبنظرة مدققة نجد أن هذا الارتباط متخيل بوضوح. وبعبارة أخرى، أدت أنماط استهلاك الإعلام الجديد وردة الفعل العدائية للمجتمع المضيف لتلك الأنماط (ولا سيما بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001)، إلى حدوث «حالة فصام» في صفوف هذا الجيل الذي يتعرّض أفراده من ناحية للمحتوى العربي – الإسلامي عبر الإعلام الذي يؤثر فيهم ويحيلهم إلى تقاليدهم

العربية والإسلامية. ومن ناحية أخرى، تحول عدائية المجتمع المضيف لهم دون انصهارهم أو إحساسهم بالتضامن مع القيم الغربية أو نمط العيش الغربي. فهم لا يستطيعون الشعور بالتضامن مع كل أوجه هذا المحتوى (ولا سيما تلك الأوجه التقليدية والمتعصبة). لذا، سيكون أحد توجّهات البحث المستقبلي في هذا السياق محاولة إجراء تحليلات أكثر عمقًا لكلا الجيلين في ما يخصّ الاندماج في المجتمع الألماني أو الانفصال عنه.

ملاحظات ختامية

من الاستنتاجات المهمة الرئيسة لهذه الدراسة أنه لا شكّ في أن تمكّن الجالية الفلسطينية في برلين من الوصول إلى محتوى الإعلام العربي - الإسلامي العابر الحدود بواسطة وسائل الإعلام العربية العابرة الحدود، أثّر فيها بصورة جماعية جلية على المستويين الديني - الثقافي والقومي - الثقافي، وحوّل تعرّض أفرادها للإعلام العربي إلى مجتمع متخيل. وفي حين يشكّل الإعلام العربي العابر الحدود ومحتواه جزءًا لا يتجزّأ من حياة الجيل الأول في ألمانيا، لم يستمد الجيل الثاني صور الإعلام ومحتواه تلك من العالم العربي فحسب. وبكلمة أُخرى نرى أنه بينما تشكل «الارتباط المتخيل» للأمة العربية لدى الجيل الأول من المهاجرين عبر اتصاله بالإعلام العربي، يعود الارتباط المتخيل في صفوف أفراد الجيل الناشئ أساسًا إلى رغبتهم في البقاء على اطلاع على ثقافتهم ودينهم بغرض زيادة إحساسهم بالانتماء إلى شيء لم يختبروه. فهذا الجيل يُظهر تعاطفًا ليس مع العروبة فحسب، بل أيضًا مع طبقته الاجتماعية في المقام الأول، ولا سيما مع فئات فيها ذات أصول إقليمية أو إثنية غير عربية، أو مزيج «ثقافة ثالثة» عابرة الحدود، إضافة إلى كونه جزءًا من المجتمع الألماني.

القسم الثالث

السياسات الدولية والتضامن العالمي

الفصل الرابع عشر

الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية (1957-2014)

دبلوماسية ناعمة وواقع صعب

بشارة خضر

تعجّ الذاكرة الفلسطينية بحوادث مرتبطة بأوروبا: الحملات الصليبية (1099-1290) وحملة نابليون على مصر وفلسطين (1798-1799) وإنشاء أولى القنصليات الأوروبية (القرن التاسع عشر) والوعود الأوروبية المنكوثة للشريف حسين (1915) واتفاقية سايكس - بيكو السرية (1916) ووعد بلفور (1917) والانتداب البريطاني في فلسطين (1922-1948) وخطة تقسيم فلسطين برعاية الغرب (1947)، وأخيرًا اعتراف أغلبية الدول الأوروبية بدولة إسرائيل. باختصار، يمكن القول إن أوروبا كانت «جزءًا لا يتجزأ من القضية الفلسطينية»[1] منذ بدايتها.

منذ عام 1948، كان الشغل الشاغل للدول الغربية تأمين وجود دولة إسرائيل وتعزيزه، لحمايتها من محيطها العربي. وكان يُنظر إلى «النكبة» الفلسطينية - النفي القسري لثلثي الشعب الفلسطيني - على أنها «أضرار جانبية». وأصبحت القضية الفلسطينية بالنسبة إلى كثير من الأوروبيين «مشكلة لاجئين» يجب التعامل معها باعتبارها «قضية إنسانية».

---

(1) Alexandra Bell [et al.], *The Obama Moment: European and American Perspectives*, Edited by Álvaro de Vasconcelos and Marcin Zaborowski (Paris: European Union, Institute for Security Studies, 2009), p. 178.

يوفر السياق التاريخي في أوروبا والتحول الجيوسياسي في العالم العربي بعض القرائن لفهم التعاطف الأوروبي الأول مع الحركة الصهيونية؛ إذ ولّدت المحرقة اليهودية في أوروبا شعورًا كبيرًا بالذنب: فشعرت الدول الأوروبية والرأي العام الأوروبي عمومًا، أن عليها «دَيْنًا أخلاقيًا» تجاه إسرائيل، في حين أنه كان يُنظر إلى الحوادث في العالم العربي، في سياق التحرر من الاستعمار، على أنها معادية جدًّا للغرب بشكل عام، وللمصالح الأوروبية بشكل خاص: الثورة المصرية في عام 1952 وتأميم شركة قناة السويس (1956) وحرب التحرير الجزائرية (1954-1962) وإسقاط المملكة العراقية الهاشمية الموالية للغرب (1958)، إضافة إلى حوادث مأساوية أخرى.

في هكذا سياق، تعززت أهمية إسرائيل الاستراتيجية: تصوّر كثير من الأوروبيين إسرائيل على أنها ليست «ملجأ آمنًا» لليهود فحسب، بل «درعًا» أيضًا ضد بيئة مضطربة معادية للغرب و«معقلًا» لحماية المصالح الأوروبية. وتعتبر مشاركة إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 دلالة واضحة على الدور الذي ستؤديه «الدولة اليهودية» الوليدة. هذه هي الصورة العامة عشية معاهدة روما (1957).

لا تسعى هذه الدراسة إلى العودة إلى الحوادث التي سبقت عام 1957؛ إذ جرى تناولها بإسهاب في مئات من الكتب وتطرّقت إليها في كتابي **أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم**[2]، لكن الغرض هنا عرض التحوّل التدريجي لموقف أوروبا إزاء الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بين عامي 1957 و2013.

أرى أن موقف أوروبا تحوّل بثبات، وإن ببطء، من الإهمال التام للبعد السياسي للقضية الفلسطينية (1957-1967) إلى الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين (1973) والحاجة إلى «وطن للشعب الفلسطيني» (1977) وحقهم

(2) Bichara Khader, *L'Europe et la Palestine: Des Croisades à nos jours*, comprendre le Moyen-Orient (Paris; Montréal: L'Harmattan; Louvain-la-Neuve: Bruylant-Academia; Genève: Fides et Labor; [s.l.]: CGRI, 2000).

ترجمه إلى العربية مركز دراسات الوحدة العربية: بشارة خضر، **أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى اليوم**، ترجمة منصور القاضي؛ مراجعة جورج أبي صالح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

في «تقرير المصير» الذي يجب تحقيقه من خلال مفاوضات «بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية» (إعلان البندقية 1980)، ما يعني «دولة فلسطينية» (إعلان برلين 1999) تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، و«القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية» (بيان الاتحاد الأوروبي لعام 2009)[3]. وفي تصريحات أخرى عدّة، دان الاتحاد الأوروبي احتلال إسرائيل أراضي فلسطينية وسورية وشجب «سياسة الاستيطان» وأكد الحاجة الملحة إلى «حل الدولتين» وشدّد على ضرورة وجود دولة فلسطينية مجاورة قابلة للحياة. وقامت 14 دولة أوروبية بالتصويت في الجمعية العمومية (2012) كي تصبح فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، بينما بدأت دول أوروبية مثل السويد الاعتراف بدولة فلسطين في عام 2014.

تعرّضت السياسات الأوروبية للهجوم من أطراف عدّة. ولام الإسرائيليون وعدد من اليهود الأوروبيين[4] أوروبا مرارًا بسبب اعتمادها «دبلوماسية الصوت العالي» وانحيازها المفترض إلى فلسطين وتبديلها موقفها[5]، حيث باتت مؤيدة للعرب. في الوقت ذاته أشار عدد كبير من الباحثين الفلسطينيين والأوروبيين إلى «ضمور نفوذ الاتحاد الأوروبي»[6] وإلى وجود فجوة بين التوقعات والأداء في السياسة الأوروبية المعلنة، شاجبين إما «فشل الاتحاد الأوروبي»[7] وإما «الخيانة الأوروبية» لفلسطين[8].

إلا أن حجتي هنا أقل صرامةً، فإنا أرى بالفعل أن بيانات الاتحاد الأوروبي، على الرغم من سياساته غير المتسقة وغير المتماسكة (كالتصويت الأوروبي

---

(3) في كلمة ألقاها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في الكنيست في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، ردد بشجاعة موقف الاتحاد الأوروبي في شأن القدس، عاصمة «الدولتين».

(4) تجمّع في 29 أيار/مايو 2002 آلاف اليهود في بروكسل في بلجيكا، تضامنًا مع إسرائيل وشجبًا للموقف الأوروبي الداعم للفلسطينيين، وربطوه بالموقف المناهض للسامية.

(5) Ilan Greilsammer and Joseph Weiler, *Europe's Middle East Dilemma: The Quest for a Unified Stance*, Studies in International Politics (Boulder: Westview Press, 1987), p. ix.

(6) انظر: B. A. Roberson, ed., *The Middle East and Europe: The Power Deficit* (London; New York: Routledge, 1998).

(7) Laurence Bernard, «Faillite de l'Union Européenne en Palestine,» *Le Monde Diplomatique* (November 2013), p. 9.

(8) انظر كتاب ستيفان هسل والنائبة في برلمان الاتحاد الأوروبي فيرونيك دوكايزر: Stéphane Hessel et Véronique De Keyser, *Palestine, la trahison européenne* (Paris: Fayard, 2013).

المتميز في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تحسين وضع فلسطين)، ساهمت في دعم المطالب الفلسطينية المشروعة، وكان لها أيضًا دور فاعل في الاعتراف العالمي بحقوق الفلسطينيين.

إلا أن الاتحاد الأوروبي، ببقائه تابعًا مخلصًا للولايات المتحدة وشريكًا صغيرًا في عملية السلام، وبفشله في فرض إكراه غير عنيف (Non-violent Coercion) على إسرائيل على الرغم من انتهاكاتها المتكرّرة للقانون الدولي، وباكتفائه بتقديم المساعدات المالية إلى الفلسطينيين في ظل غياب حل دائم، فشل في إظهار وضوح الهدف وفي ممارسة دور قيادي في الشرق الأوسط. فترك في النهاية الولايات المتحدة تتولّى زمام القيادة وما يرافق ذلك من تداعيات مأساوية لاستمرار الاحتلال وتفاقم الاستعمار الاستيطاني الزاحف، ما أدى، كما سنبين لاحقًا، إلى انهيار خطط السلام كلها.

أولًا: المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (1957-1967)

إهمال تام

وقّعت الدول الأوروبية الأعضاء الست المؤسسة معاهدة روما في عام 1957، أي بعد عام واحدة فقط على حرب السويس وفي خضم حرب التحرير الجزائرية. وفي مثل تلك الأوضاع لم تكن إسرائيل مجرد «حليف»، وإنما كانت شبه عضو في الأسرة الأوروبية وحصنًا للديمقراطية الغربية ومثالًا للشجاعة ورمزًا للحداثة. ويكفي النظر إلى عناوين عدد من الكتب المنشورة في تلك الفترة. وكان واضحًا أن التعاطف الأوروبي الرسمي والشعبي مع إسرائيل لا يقبل الجدل. كان الاتحاد السوفياتي إحدى الدول الأولى التي اعترفت قانونيًا بدولة إسرائيل[9]، في حين قدمت ألمانيا إلى إسرائيل دعمًا ماليًا ضخمًا عبر «التعويضات» الألمانية[10]،

(9) انظر: Benjamin Pinkus, *The Soviet Government and the Jews, 1948-1967: A Documented Study General*, Editor Jonathan Frankel (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984), and Dominique Vidal, «L'URSS «sioniste»? Moscou et la Palestine, 1945-1955,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 28 (1988), pp. 81-103.

(10) Shahram Chubin, ed., *Germany and the Middle East: Patterns and Prospects* (London: Westview Press, 1987).

ووفّرت فرنسا التكنولوجيا النووية والمساعدة العسكرية[11]، وساهمت دول أوروبية أخرى أيضًا في مد يد العون إلى إسرائيل، ووقّعت المجموعة الأوروبية اتفاقية اقتصادية أولى مع إسرائيل في عام 1964.

لم يهتم أحد بحقيقة أن الفلسطينيين الذين لم يكونوا مسؤولين عن «المحرقة» أُرغموا على تحمّل العبء الأكبر وتلقي العقاب على إثم لم يرتكبوه. وعلّقت المسألة الفلسطينية أو اعتبرت قضية إنسانية يجب أن تعالجها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

لكن كان من غير الملائم التحدث في تلك الفترة عن سياسة خارجية أوروبية لأنها ببساطة لم تكن موجودة. وظلت قضايا السياسة الخارجية حكرًا على الدول القومية، بينما نيطت بالمجموعة الأوروبية مهمة تعزيز التكامل الاقتصادي فحسب، كونه يشكل مسارًا لتوطيد السلام بعد حربين عالميتين مدمرتين. وبرز انعدام التنسيق هذا في عام 1967، عندما وقف بعض الدول الأوروبية من المجموعة الأوروبية (ألمانيا وهولندا) مع إسرائيل، بينما قرّرت دول أخرى (فرنسا بقيادة الجنرال ديغول)[12] فرض حظر على الأسلحة على الأطراف المتحاربة ومنها إسرائيل. وبعد أعوام من الدعم الفرنسي إلى إسرائيل، وضع التحوّل الذي طرأ على سياسة ديغول حدًا للعلاقة المميزة معها.

لذلك، ربما تكون حرب 1967 التنبيه الأول في الصراع العربي - الإسرائيلي. وبدأ الدعم الأوروبي إلى إسرائيل بالتراجع، لكن الاعتراف الأوروبي بالمحنة وبحق الفلسطينيين لم يأتِ بعد.

على العموم، كان الشغل الشاغل للمجموعة الأوروبية خلال الفترة الأولى هذه هو تعزيز عملية التكامل الداخلي. وفي القضايا الخارجية، قادت الولايات المتحدة الكتلة الغربية وتبوّأت العلاقات معها موقع الأولوية مقارنة بالدور الخارجي للمجموعة الأوروبية. وعلاوة على ذلك، لم تكن المجموعة الأوروبية

---

(11) Samy Cohen, *De Gaulle, les gaullistes et Israël*, histoire et actualité (Paris: A. Moreau, 1974).

(12) Claudine Rulleau, *La Politique arabe de la France de De Gaulle à Valéry Giscard d'Estaing* (Paris: Copernic, 1980).

في وضع قانوني يؤهلها للتحرك «كوحدة» في مسائل السياسة الخارجية بسبب الطبيعة الحكومية المشتركة لصنع القرار.

ثانيًا: المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (1967-1980) ظهور طرف فاعل

كانت تلك الفترة شديدة الأهمية، وشهدت تحسنًا كبيرًا في السياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. اتّسمت بإنشاء «التعاون السياسي الأوروبي» (1970) و«اندلاع حرب أكتوبر» (1973) و«أزمة النفط الأولى» (1973) و«بدء الحوار العربي - الأوروبي (1974) و«التحول التدريجي للسياسات الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية».

لا شك في أن الصراع العربي - الإسرائيلي كان عاملًا حاسمًا في إنشاء التعاون السياسي الأوروبي؛ ففي الاجتماع الأول لوزراء الخارجية الأوروبيين الستة، في ميونيخ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، صُنّف الصراع العربي - الإسرائيلي بين أهم الأولويات. وبعد سنة واحدة، اعتمدت الدول الأعضاء الست «وثيقة شومان» (1971) التي دعت إلى «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة» مقابل «اعتراف الدول العربية بإسرائيل»، وهي صيغة تشبه، بخلاف الوثائق الأوروبية الأخرى، الخطة العربية التي أُعلنت بعد مرور 30 عامًا على وضعها (2002). وبعد هذا التقرير، أصدرت المفوضية الأوروبية، في عام 1971، «أول بيان رسمي لها» في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي، أكّدت فيه الموافقة على «القرار 242» الصادر عن مجلس الأمن الذي يدعو إلى «سلام عادل في الشرق الأوسط»[13].

لم ترد في البيان الأول المذكور آنفًا أي إشارة إلى «الشعب الفلسطيني» بحد ذاته. ففي ذلك الوقت، لم تستطع المجموعة الأوروبية المضيّ أبعد من قرار مجلس الأمن 242 الذي أكد ضرورة تحقيق تسوية عادلة لـ «مشكلة اللاجئين».

(13) Anders Perssons, «Legitimizing a Just Peace: EU's Promotion of the Parameters of Just Peace in the Middle East,» (JAD-PbP Paper; no. 9, Lund University, November 2010), p. 8.

في عام 1972، انضم إلى المجموعة الأوروبية ثلاثة أعضاء جدد: بريطانيا وإيرلندا والدانمارك، ولم تكن أيٌّ من الدول الثلاث هذه متحمسة جدًا لدور خاص للمجموعة الأوروبية في السياسة الخارجية، حيث رأت بريطانيا العظمى، تحديدًا، أن على الولايات المتحدة رسم المسار وتولّي زمام القيادة، في حين تبقى المجموعة الأوروبية بعيدة. لكن حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 وأزمة النفط الأولى التي أعقبتها والحصار المفروض على هولندا (16 تشرين الأول/ أكتوبر)، وهي صديقة لإسرائيل، أخذت المفوضية الأوروبية على حين غرّة؛ إذ اكتشف الأوروبيون فجأة مدى اعتمادهم على إمدادات الطاقة، وبالتالي قابليتهم للتأثر بحوادث الشرق الأوسط، الأمر الذي ولّد وعيًا متجدّدًا بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لمعالجة القضية الفلسطينية وإرضاء الرأي العام العربي الغاضب من لين الغرب تجاه إسرائيل، إن لم يكن من تواطئه معها.

بعد شهر واحد من حرب 1973، اجتمعت المجموعة الأوروبية في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط. وفي إعلان المجموعة، رأى وزراء الخارجية التسعة أن على اتفاقية السلام أن تكون مبنية على «عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة» وعلى «احترام استقلال الأراضي السيادية لكل دولة في المنطقة». والأهم، إنه، وأول مرة، استُخدم مصطلح «الفلسطينيين» صراحة، في وثيقة رسمية، وجرى الاعتراف بـ «حقوقهم المشروعة» من خلال «سلام عادل ودائم».

يُعتبر هذا البيان منعطفًا كبيرًا في السياسة الشرق الأوسطية للمجموعة الأوروبية، ما يدل على موقف أوروبي أكثر توازنًا. وكما هو متوقع، أثنى القادة العرب على هذا الإعلان بينما كانت ردة الفعل الإسرائيلية قاسية وحادّة واصفة البيان بأنه غير منتج وفي غير وقته، وداعية المجموعة الأوروبية إلى عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط.

على الرغم من أن الدعوات الأوروبية إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سبقت أزمة النفط الأولى (تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، ليس هناك من شك في أن أزمة النفط والحظر المفروض على بعض الدول الأوروبية شكّلت محفّزات إضافية لتعزيز انخراط أوروبا في الصراع العربي - الإسرائيلي، بشكل رئيس عبر الحوار الأوروبي - العربي.

جاءت مبادرة إطلاق «حوار عربي - أوروبي»[14] من العرب. وعلى الرغم من أن الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة وهولندا قوبل بغضب شعبي عارم، أراد العرب، بعيدًا عن الرغبة في إلحاق الأذى بالاقتصاد الأوروبي الذي يعتمدون عليه إلى حد كبير، أن يبيّنوا الحاجة الملحة إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي الطويل الذي يحوّل انتباههم عن حاجات أكثر إلحاحًا، ويستنفد مواردهم المالية ويعوّق تنميتهم. ووردّت هذه الدوافع في «إعلان إلى أوروبا الغربية» الصادر عن القمة العربية في الجزائر في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 الذي سعى إلى التواصل مع أوروبا، في بادرة حسن نيّة.

كلّفت قمة الجزائر أربعة وزراء عرب بتقديم عرض «الحوار» إلى القمة الأوروبية التي عقدت في كوبنهاغن بين 10 و14 كانون الأول/ ديسمبر 1973. وكان هدف العرب ضمان الدعم الأوروبي لحل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي، وهو شرط ضروري للاستقرار الدائم في المنطقة ولقدر أكبر من الأمن لأوروبا نفسها.

رحّبت المجموعة الأوروبية بالعرض العربي، حيث كانت مصالح أوروبية كثيرة على المحك: أمن إمدادات الطاقة والوصول إلى أسواق استهلاكية كبيرة وإعادة تدوير المال في الاقتصادات الأوروبية، وكلها تتطلّب نهجًا أكثر تعاونًا. وفرض حل الصراع العربي - الإسرائيلي نفسه كأولوية قصوى. لذلك، فإن الاعتقاد أن العرب استخدموا نفوذ «النفط» لخطف الحوار وتحويله إلى «ساحة لمناقشة القضية الفلسطينية» افتراض خاطئ تمامًا. صحيح أن الأوروبيين اعترفوا بـ «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1973 قبل الحوار الأوروبي - العربي، إلا أن هذا الحوار ساهم في بلورة موقف أوروبي أكثر موضوعية.

الواقع أنه بين عامي 1974 و1980، أصبحت اللهجة الأوروبية أكثر وضوحًا ودقة، وباتت المجموعة الأوروبية نفسها أكثر حزمًا واستقلالًا، متحمّلة مخاطر

---

(14) انظر: بشارة خضر، «الحوار العربي الأوروبي،» شؤون عربية، السنة 13، العدد 1 (ربيع 1993)، ص 4-40؛ أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي: الفكر والمسار والمستقبل، وجهة نظر عربية (القاهرة: المكتبة الإنكليزية المصرية، 1976)، ص 260، و Alan R. Taylor, «The Euro - Arab Dialogue: Quest for an Interregional Partnership,» *Middle East journal*, vol. 32, no. 4 (Autumn 1978).

استعداء الولايات المتحدة[15]؛ إذ «كانت ردّة فعل وزير الخارجية الأميركي غاية في الحدّة تجاه ما رآه خرقًا للجبهة الغربية المناهضة لمصدّري النفط العربي»، ومارست واشنطن ضغطًا قويًا على أقرب حلفائها (بريطانيا وألمانيا وهولندا وإيطاليا) «للتخلي عن محاولاتهم للتعاطي مباشرة مع العالم العربي»[16]، لكن المجموعة الأوروبية لم تخلف وعدها.

في البيان الختامي للاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار العربي - الأوروبي في شباط/ فبراير 1977، أعلنت المجموعة الأوروبية عن «معارضتها سياسة إنشاء المستعمرات وأي محاولة من جانب واحد لتعديل وضع القدس». وفي حزيران/ يونيو 1977، في المجلس الأوروبي في لندن، دعا أعضاء المجموعة الأوروبية التسعة إلى «وطن للشعب الفلسطيني» الذي يجب أن يشارك في المفاوضات «بطريقة ملائمة».

إلا أن عام 1977 كان مصيريًا لسببيْن: يكمن السبب الأول في فوز حزب الليكود في الانتخابات التشريعية وتولّي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة؛ والسبب الثاني زيارة السادات الدراماتيكية إلى القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977. تبنى بيغن خطًا أكثر تشدّدًا، حيث دعم الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة كونها «أرض إسرائيل» (إيريتس يسرائيل)، وفي الوقت الذي انتهكت فيه مبادرة السادات المحرّمات كلها وأشادت بها وسائل الإعلام الغربية بوصفها أحدثت اختراقًا كبيرًا، فوجئت المجموعة الأوروبية وأُحرجت. من الواضح أنها لم تكن مستاءة من مبادرة السادات، بيد أنها لم ترد أن تظهر أنها تبارك مبادرة دينت بالإجماع تقريبًا في العالم العربي. وظهر هذا الإحراج في صوغ ردة فعلها على الزيارة في أثناء القمة؛ إذ رحّبت «بالمبادرة الشجاعة» للرئيس السادات من ناحية، لكنها دعت من ناحية أخرى إلى «تسوية شاملة» تأخذ في الاعتبار «حقوق الأطراف كافة واهتماماتهم».

في الجمعية العامة للأمم المتحدة (كانون الأول/ ديسمبر 1978) أكدت المجموعة الأوروبية، من دون أن تسحب دعمها لاتفاق كامب ديفيد، أن «مشكلة

(15) Elena Aoun, «European Foreign Policy and the Arab-Israeli Dispute: Much Ado about Nothing?,» *European Foreign Affairs Review*, vol. 8, no. 3 (2003).

(16) Greilsammer and Weiler, p. 34.

الفلسطينيين» أمر حاسم للصراع وأنها «ترتبط بشكل مطرد بحل شامل للصراع في الشرق الأوسط». وتكرّر هذا الإصرار على «تسوية شاملة» في إعلان باريس في 26 آذار/ مارس 1979، ولا بد من أنه تأثر بالموقف الفرنسي في ظل حكم الرئيس فاليري جيسكار ديستان.

لكن حتى عام 1979، تجنّبت المجموعة الأوروبية بحذر ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. ورُفع هذا الحظر في إعلان البندقية في 13 حزيران/ يونيو 1980، وشكل ذلك تحولًا كبيرًا في سياسة المجموعة الأوروبية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ويبني هذا الإعلان القابل للتطور على بيانات سابقة لكنه يذكر أول مرة منظمة التحرير الفلسطينية «التي يجب إشراكها في المفاوضات».

مرة أخرى، أثار بيان المجموعة الأوروبية حنق دولة إسرائيل. وفي 15 حزيران/ يونيو 1980 وفي أثناء اجتماع عادي لمجلس الوزراء الإسرائيلي، أقرّت الحكومة: «يدعونا الإعلان، نحن وبلدان أخرى، إلى الانخراط في عملية السلام، وإشراك الميليشيات النازية العربية المعروفة باسم منظمة التحرير الفلسطينية فيها»[17]. وفي تصريح عنيف أمام الكنيست في 19 حزيران/ يونيو 1980، دان شامير ما سمّاه «انحياز» المجموعة الأوروبية، واعترض على ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، وهي بحسب وصفه «منظمة قتلة»، ولم يرَ أي حاجة إلى دولة فلسطينية لأن هناك أصلًا دولة فلسطينية، في «الأردن». ومن شبه المستحيل أن يكون هناك تصريح أكثر وضوحًا.

ثالثًا: المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (1980-1990)
انحسار الدور الأوروبي

شهد موقف المجموعة الأوروبية، خلال العقد الماضي، تطورًا تدريجيًا ملحوظًا، حيث اعترفت المجموعة بأن «المشكلة الفلسطينية» ليست مجرد مشكلة لاجئين، وبأن لدى الشعب الفلسطيني حقوقًا مشروعة في تقرير المصير و«وطن»

(17) اقتباس عن: Greilsammer and Weiler, p. 49.

و«المشكلة الفلسطينية أساسية» في الصراع والمستوطنات غير شرعية ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب أن «تشارك في أي مفاوضات». وعلى الرغم من أن المجموعة الأوروبية لم تذكر منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها «الممثل الوحيد» للشعب الفلسطيني، فإن من الواضح أن ذلك العقد كان «لحظة فلسطينية بامتياز». ولا عجب أن تنشر مجلة تايم مقالة من ست صفحات بعنوان «الفلسطينيون: مفتاح السلام في الشرق الأوسط»[18].

لكن العقد التالي أثبت أنه عقد الحصاد المر، حين وضعت الولايات المتحدة الأميركية حدًا لاستقلالية السياسة الخارجية الأوروبية ومنحت إسرائيل ما يكفي من الدعم لغزو لبنان واقتلاع منظمة التحرير الفلسطينية وإجبارها على الخروج إلى المنفى. وساهم الاضطراب الإقليمي وتحوّل النظام الدولي في نجاح الاستراتيجيات الأميركية والإسرائيلية.

عند إصدار إعلان البندقية، كان الشرق الأوسط غارقًا في الاضطراب والفوضى. انتُقدت مصر على معاهدة السلام الأحادية الجانب مع إسرائيل وعُزلت في النظام الإقليمي العربي. وكانت الحرب الأهلية في لبنان مستعرة. وزادت الحرب العراقية - الإيرانية من استقطاب الدول العربية. إنها لحظة ملائمة لتحرك إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل إبطال المكاسب الدبلوماسية. وبعد إعلان البندقية، أصدرت إسرائيل التحذير التالي: «لن يبقى شيء من إعلان البندقية إلا ذكراه المريرة»[19].

كان التهديد صريحًا، لكن إسرائيل كانت تنتظر لحظة مواتية. وبالفعل، وفّرت لها بداية الثمانينيات فرصة ذهبية، حيث كان النظام العربي في حالة فوضى تامة، وكان لبنان والعراق غارقين في الفوضى، ومصر محيّدة تمامًا. وفي عام 1982، اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان في نيّة واضحة لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية وبُنيَتها التحتية السياسية والعسكرية.

على الساحة العالمية، كان النظام الدولي ينزلق من جديد في مشاحنات غاضبة، ولا سيما بعد انتصار ريغان. وأثار إحياء الحرب الباردة بعد أعوام من

---

(18) Perssons, p. 11.

(19) بيان مجلس الوزراء الإسرائيلي في شأن إعلان البندقية، 15 حزيران/ يونيو 1980.

«الانفراج» توترات جديدة مع الاتحاد السوفياتي وقلّص بطريقة غير مباشرة استقلال السياسة الخارجية الأوروبية وهامش مناورتها. ووجّه انتخاب مارغريت ثاتشر في بريطانيا (1979) وفرانسوا ميتران (1981) في فرنسا ضربة قاضية لمحاولة المجموعة الأوروبية تبنّي سياسة بديلة من سياسة الولايات المتحدة الأميركية. ولطالما كان ميشيل جوبير، وزير الخارجية الفرنسي في أثناء رئاسة جيسكار ديستان يتذكر تهديد كيسنجر بـ «قتل الحوار الأوروبي - العربي في المهد».

من الواضح أن رياح التغيير، إقليميًا ودوليًا، كانت تهب لمصلحة إسرائيل. فبعد عام واحد فقط من إعلان البندقية، اغتيل في حزيران/ يونيو 1981 نعيم خضر، أول ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في بلجيكا والشخص الرئيس في الحوار العربي - الأوروبي. وفي 7 حزيران/ يونيو قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي «تموز»، وأعلنت في كانون الأول/ ديسمبر 1981 ضم مرتفعات الجولان. وفي تموز/ يوليو 1982 اجتاحت لبنان وعاصمته بيروت وأجبرت ياسر عرفات على مغادرة البلاد واحتلت جنوب لبنان. كانت إسرائيل تنتقم وتفرض سياساتها الأحادية مدعومة بسياسة أميركية راضية، لا بل متواطئة، يشجعّها نظام عربي مشظى.

شهدت المجموعة الأوروبية الحوادث بقلق، وإن كان بصمت. ساندت مارغريت ثاتشر الولايات المتحدة ورفضت أي مبادرة أوروبية من شأنها أن تخالفها. بينما شارك فرانسوا ميتران في مناورات انفرادية سعت إلى الحدّ من التعاون السياسي الأوروبي الناشئ. ورفض كلود شيسون، المفوض الأوروبي السابق ووزير الخارجية الفرنسي، في أثناء زيارته إلى إسرائيل، أي مبادرة أوروبية في الشرق الأوسط. ولم يتردد بعد بضعة أيام، في أثناء زيارته إلى القاهرة (كانون الثاني/ يناير 1982) وإلى دول الخليج (شباط/ فبراير 1982)، في القول صراحة إن: «إعلان البندقية بات جزءًا من الماضي. من الآن فصاعدًا، نحن نتكلم عن 'دولة فلسطينية'»[20]. ومما لا شك فيه، أن فرنسا كانت تسعى إلى صوغ دور محدد لنفسها، يتجاوز السياسة الأوروبية المشتركة.

(20) *Le Monde*, 5/1/1982.

على هذه الخلفية، كانت إسرائيل وجهة زيارة ميتران الأولى إلى الشرق الأوسط (3-5 آذار/ مارس 1982). وتجنّب ميتران في خطابه انتقاد السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو إدانة الضم الأخير لمرتفعات الجولان، لكنه لم يرفض فكرة إقامة «الدولة الفلسطينية»، وإنما «في الوقت الملائم» (le moment venu).

أرسل المجلس الأوروبي، وتخطته الدبلوماسية الفرنسية الاستباقية، تيندمانس في بعثة لتقصي الحقائق (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو 1982). وشكل تقريره تحولًا كبيرًا في سياسة المجموعة الأوروبية عبر دعوة الأوروبيين إلى تقديم الدعم الكامل لمعاهدة كامب ديفيد التي تشكل «الصيغة الأنسب لحل القضية».

لكن في 6 حزيران/ يونيو 1982، اجتاحت إسرائيل لبنان. وكان من الطبيعي أن تدين المجموعة الأوروبية هذا الاجتياح ملوِّحة بإمكانية فرض عقوبات (إعلان بون في 9 حزيران/ يونيو 1982). وبعد بضعة أيام، طالبت المجموعة الأوروبية إسرائيل رسميًا بالرد على «10 طلبات أوروبية» تطالبها، من بين أمور أخرى، بأن «تحترم اتفاقات جنيف»، وألا تضمر «نوايا هجومية» و«أن تلتزم بوقف إطلاق النار». وكان رد إسرائيل فظًا وسلبيًا. ومع ذلك، لم يفرض إعلان بروكسل الصادر عن المجموعة (29 حزيران/ يونيو 1988) أي عقوبات، بل لم يطرحها في الأساس.

مع نهاية عام 1982، بات لدى المراقب انطباع بأن المجموعة الأوروبية فقدت هامش المناورة المستقلة وباتت بلا دفة قيادة. فالعرب انتقدوا سياستها لأنها لم تمض بعيدًا في معاقبة إسرائيل على ممارساتها غير القانونية، بينما كان الإسرائيليون مقتنعين بأن الأوروبيين يديرون ظهرهم لهم والأميركيين غاضبون من سعي أوروبا للفعل والظهور.

وجدت المجموعة الأوروبية نفسها في موقف مربك. وبهذه المعارضة الشرسة من إسرائيل والولايات المتحدة، جرى تقييد الاستقلال الخارجي للمجموعة الأوروبية بشدة، بينما تأثر إجماعها الداخلي سلبًا بشجار الدول الأعضاء. فبعض تلك الدول كان إما مترددًا في استعداء الولايات المتحدة (مثل بريطانيا العظمى) وتنفير إسرائيل (هولندا وألمانيا) وإما معارضًا لأوْرَبة قضايا السياسة الخارجية (مثل فرنسا).

لذلك، لا عجب أن تحاول بعض الدول الأوروبية تجاوز المجموعة الأوروبية وإطلاق مبادرات ملائمة خاصة بها. وكان هذا هو حال الإعلان عن «المبادرة الفرنسية - المصرية» (تموز/ يوليو 1982) التي سعت إلى إصدار قرار جديد يعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يربط فيه القرار 242 باعتراف حق الفلسطينيين بتقرير المصير ويدعو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لإجهاض هذه المبادرة، طرح الرئيس ريغان رؤيته الخاصة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي. ففي الأول من أيلول/ سبتمبر 1982 ألقى أول خطاب رئيس له في شأن هذا الصراع، وقال إن الولايات المتحدة ستعارض ضم إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة. والأفضلية الأميركية، كما قال، هي حكم ذاتي للفلسطينيين ضمن نوع من الارتباط بين الضفة الغربية وغزة والأردن[21].

كانت هذه العودة المفاجئة إلى الخيار الأردني خروجًا واضحًا على القانون الدولي وعلى إعلان البندقية الأوروبي والمواقف العربية في شأن الصراع. وفي الحقيقة، رفضت القمة العربية هذا الخيار الأردني ضمنيًا بعد أيام قليلة في اجتماعها في مدينة فاس المغربية (8-9 أيلول/ سبتمبر 1982). وجددت خطة فاس العربية تأكيد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، ودعت إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وتضمنت اعترافًا ضمنيًا بحق إسرائيل في الوجود (المادة 7).

كانت خطة الرئيس ريغان تهدف بوضوح إلى تقويض المبادرة الفرنسية - المصرية بغية إحباط الالتزامات الأوروبية السابقة وأخذ زمام المبادرة، لكن المجموعة الأوروبية، في ردة فعلها على مجزرة صبرا وشاتيلا في 20 أيلول/ سبتمبر 1982، أعربت عن «صدمتها» بعد مذبحة الفلسطينيين الأبرياء، وطالبت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من بيروت الغربية، وحيّت، بشكل يدعو إلى

---

(21) انظر: William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*, 3rd ed. (Washington, DC: Brookings Institution Press; Berkeley: University of California Press, 2005), pp. 255-256.

الاستغراب، «المبادرة الأميركية الجديدة» التي تقدم فرصة «لحل القضية الفلسطينية سلميًا». من المؤكد أن الرئيس ريغان دق المسمار الأخير في نعش استقلال المجموعة الأوروبية وأجبرها على العودة إلى الحظيرة.

بين عامي 1983 و1986، كان جدول أعمال المجموعة الأوروبية مثقلًا بقضايا مرتبطة بتحوّلها الداخلي (السوق الموحدة) والتوسع الثالث مع انضمام إسبانيا والبرتغال (1986) وكلاهما معروف بعلاقاته القوية بالعالم العربي.

في الشرق الأوسط، كانت إسرائيل تشدد قبضتها على الأراضي المحتلة. وأخذت المستوطنات تتكاثر في كل مكان في قطاع غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. وفي هذا السياق اعتمد الاتحاد الأوروبي القانون (3363/ 86) في شأن نظام التعرفة الجمركية المطبق على الأراضي المحتلة. ولم يلاحظ باحثون كثر هذه الخطوة التي كان لها أهمية سياسية، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي اعتبر الأراضي المحتلة وحدة إقليمية متمايزة. وفهمت إسرائيل الرسالة وفعلت ما بوسعها لعرقلة صادرات المنتوجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الأوروبية، ما أدى إلى توجيه البرلمان الأوروبي تهديدًا بعدم الموافقة على بروتوكولات التعاون الثلاثة الموقّعة مع إسرائيل.

تركت الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت في عام 1987 تأثيرًا كبيرًا في آراء صنّاع السياسات الأوروبيين. ولعلّي أجرؤ على القول إن تحول الرأي العام حيال الصراع بدأ مع الانتفاضة. فياسر عرفات الذي تجاهلته أوروبا حتى ذلك الحين، تلقى دعوة من الحكومة الإيطالية (3-4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، قبل أيام قليلة فقط من إعلان استقلال فلسطين في الجزائر (12-15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988).

اتسمت ردة فعل الاتحاد الأوروبي على إعلان الاستقلال بالصوغ المحكم والتوازن (إعلان 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، حيث يعكس قرار الفلسطينيين، كما نص عليه الإعلان، إرادة الشعب الفلسطيني لتأكيد هويته القومية.

جرى رد الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، ما أثار استياء إسرائيل الشديد، حتى إن أعتى حلفاء إسرائيل، الولايات المتحدة الأميركية،

أعلنت أنها تبدأ «حوارًا جادًّا مع منظمة التحرير الفلسطينية». ومرة أخرى، دعي الرئيس عرفات إلى مدريد (كانون الثاني/ يناير 1989) وباريس (2-4 أيار/ مايو 1989) حيث أطلق عددًا من بوادر «حسن النية». وفي المقابل، اعتبر الاتحاد الأوروبي، في إعلان مدريد (حزيران/ يونيو 1989) أنه «ينبغي ألا تكون منظمة التحرير الفلسطينية مرتبطة بعملية السلام فحسب، بل لا بد من أن تشارك مشاركة كاملة فيها». وسيعقب هذا التطوّر خلاف مع إسرائيل في شأن إغلاق الجامعات والمراكز التعليمية الفلسطينية، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إصدار قرار تقديم المساعدات إلى المؤسسات التعليمية الفلسطينية.

مع ذلك، كانت نهاية عام 1989 حافلة بتغييرات جذرية في أوروبا نفسها. فسقوط جدار برلين (1989) مهّد الطريق لإعادة توحيد ألمانيا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 1990 إيذانًا ببدء عهد جديد. ومع انهيار النظام الثنائي القطبية بانهيار الاتحاد السوفياتي وإعادة توحيد ألمانيا، تحول المشهد الجيوسياسي للاتحاد الأوروبي فجأة، وانهار النظام الداخلي الثنائي الدعامة (فرنسا وألمانيا).

مع شعور فرنسا بأنها تفقد الوزن والنفوذ في أوروبا نفسها لمصلحة ألمانيا، عقد فرانسوا ميتران المؤتمر الوزاري الأوروبي - العربي في باريس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1989) لموازنة الدور الألماني الذي كان قد تعزّز حديثًا في شرق أوروبا ووسطها. وهكذا، بعد أعوام من السبات، جرى إحياء الحوار العربي - الأوروبي لكنه، لسوء الحظ، لم يدم طويلًا، بل قُتل في مهده هذه المرة جراء الغزو العراقي المغامر والأخرق للكويت (2 آب/ أغسطس 1990). وبدأ الغرب بالتحضير للرد.

رابعًا: الاتحاد الأوروبي وعملية السلام (1990-2014)

الخروج من الثلاجة

أظهرت الصفحات السابقة أنه بعد مرحلة فاعلة ومستقلة نسبيًا في السبعينيات بلغت ذروتها في إعلان البندقية، شهدت الثمانينيات تبدّد استقلال السياسة الخارجية الأوروبية والإجماع الداخلي الأوروبي على السواء. وقلّص إنعاش العلاقات الأوروبية - الأطلسية، خلال عهد ريغان - ثاتشر، الاستقلال الخارجي

للاتحاد الأوروبي، بينما أضعف طغيان السياسات الوطنية على الإجماع الأوروبي نفوذ الاتحاد الأوروبي وجاذبيته. يضاف إلى تلك العوامل القصور المؤسسي للاتحاد في مجال صنع قرارات السياسة الخارجية، ما يضعف قدرته على العمل باستقلالية لاتخاذ قرارات شرعية نيابة عن أعضائه وتحديد الأولويات وصوغ سياسات متسقة[22].

واضح أن الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من إنشاء الخدمة الخارجية الأوروبية، لم يحقق بين عامي 1990 و2010 استقلالًا خارجيًا أو قدرة مؤسسية كافية يسمحان له بأن يكون لاعبًا عالميًا ذا تأثير كبير في تطور الصراع العربي - الإسرائيلي. وظل الاتحاد، في نهاية المطاف، «لاعبًا ثانويًا» وشريكًا صغيرًا للولايات المتحدة الأميركية، يكمل ببساطة الدور الأميركي في المنطقة.

1- الطريق إلى مؤتمر مدريد (تشرين الأول/ أكتوبر 1991)

أخذ غزو الكويت (2 آب/ أغسطس 1990) المجتمع الدولي على حين غرة. ابتداء من 8 آب/ أغسطس، أعلنت الولايات المتحدة أنها بصدد إرسال قوات إلى المملكة العربية السعودية، وحذت بريطانيا العظمى حذوها. وتمسكت فرنسا بموقف أكثر حذرًا، معلنة أنها «تود حل المشكلة داخل المجتمع العربي»[23]. ودان الاتحاد الأوروبي الغزو وفرض في 4 آب/ أغسطس 1990 حصارًا على العراق. وتركت القرارات الأخرى لتقدير كل دولة عضو.

بعد أيام قليلة من الغزو، اتضح أن الولايات المتحدة كانت تُعدّ لهجوم عسكري. وانطلقت «عاصفة الصحراء» (كانون الثاني/ يناير 1991). وتضررت البنية التحتية العسكرية والصناعية العراقية بشدة وطُرِد الجيش العراقي من الكويت.

ليس هذا هو المكان الملائم لإلقاء اللوم على أي طرف أو لمناقشة إن كان هناك سياسة بديلة يجب اعتمادها، لكن تظل الحقيقة الأكيدة هي أن إنشاء مثل هذا

---

(22) انظر: Charlotte Bretherton and John Vogler, *The European Union as a Global Actor*, 2nd ed. (London; New York: Routledge, 2006).

(23) Khader, *L'Europe et la Palestine*, pp. 288-297.

التحالف المؤلف من 28 دولة بقيادة الولايات المتحدة كان مستحيلًا لو لم تكن الكويت دولة نفطية مهمة ولو لم تكن موجودة في منطقة تنعم بأهمية جيوسياسية وجغرافية اقتصادية كبيرة مرتبطة بالمصالح الغربية.

لهذا السبب دفعت ردة الفعل العسكرية الغربية على الغزو العراقي العربَ لطرح سؤال بسيط: لماذا الكويت وليس فلسطين؟ كان السؤال شاملًا وضاغطًا إلى درجة وصل معها الشعور الشعبي لدى العرب بمناهضة الأميركيين إلى ذروة غير مسبوقة، باستثناء الكويت ودول الخليج الأخرى التي كانت ممتنة بشكل مفهوم للولايات المتحدة[24]. ولم يكن ذلك تعاطفًا مع صدام حسين أو كراهية للكويت، البلد الذي كان يشغِّل أكثر من 300 ألف فلسطيني: كان مجرد ردة فعل شعبية ضد سياسات الكيل بمكيالين الغربية غير المنسجمة.

كانت حرب الخليج عرضًا أميركيًا للقوة وكشفت، في المقابل، الضعف العسكري المتأصل وانعدام وحدة الهدف لدى الأوروبيين. لكن المشاعر المعادية للغرب في العالم العربي كانت موجهة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء.

كان يتعين القيام بمبادرة ما، في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي، لإرضاء العالم العربي. وفي غياب أي مبادرة أوروبية، خاطب الرئيس بوش الكونغرس الأميركي، في 6 آذار/ مارس 1991، معلنًا أنه سيعقد مؤتمرًا دوليًا في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي من أجل التوصل إلى سلام شامل «يرتكز على قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام». وأضاف: «حان الوقت لوضع حد للصراع العربي - الإسرائيلي».

بالفعل، عقد المؤتمر رسميًا في مدريد في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 برعاية مزدوجة من الولايات المتحدة وروسيا (التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، أي قبل أيام قليلة فقط من المؤتمر). ولم يعقد المؤتمر تحت مظلة الأمم المتحدة، ولم تشارك منظمة التحرير

(24) Bichara Khader, *Le Monde arabe expliqué à l'Europe: Histoire, imaginaire, culture, politique, économie, géopolitique* (Paris: L'Harmattan; Louvain-la-Neuve: CERMAC, Academia-Bruylant, 2009), pp. 315-335.

الفلسطينية، ولم يتمكن الفلسطينيون من إرسال وفد مستقل، ومُنِع فلسطينيو القدس من المشاركة بناء على طلب إسرائيل. وكان الانحياز واضحًا من البداية.

شارك الاتحاد الأوروبي كأي وفد آخر وأوكلت إليه رئاسة إحدى الفرق العاملة المعنية بالتعاون الاقتصادي. وعلى الرغم من أن جولات المفاوضات عقدت في واشنطن، كان على الاتحاد الأوروبي أن يدفع الثمن من ناحية المساعدة المالية للفلسطينيين.

2- الاتحاد الأوروبي في عملية السلام

في بداية التسعينيات، شهد الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي تغييرات مهمة. إذ أعدت في عام 1992 سياسة خارجية وأمنية أدت إلى زيادة الأهلية القانونية للاتحاد. وفي عام 1997، بعد توقيع معاهدة أمستردام، أُنشئت «وحدة تخطيط السياسات والإنذار المبكر»، وجرى تبسيط عملية صنع القرار مع تطبيق تصويت الأغلبية المؤهلة. وفي عام 1999، بدأت هيئة خارجية أوروبية عملها بإدارة الممثل الأعلى. وهدفت هذه التغييرات إلى تحسين الكفاءة السياسية وزيادة الحضور الأوروبي على الساحة الدولية. وعمل الممثل الأعلى الأول، خافيير سولانا، والثاني، كاثرين أشتون، بوصفهما «وزيري خارجية الاتحاد الأوروبي»، ما منح هذا الأخيرة أهمية أكبر.

على الرغم من أن الدور السياسي الأوروبي في عملية السلام كان محدودًا، أخذ الاتحاد الأوروبي على محمل الجد التزامه بالمساهمة في «التعاون الاقتصادي»، كرئيس فريق عمل التنمية الاقتصادية وكرئيس مشارك (مع النرويج) للجنة الاتصال المعنية بتنسيق المساعدة للشعب الفلسطيني.

بعيد إطلاق مفاوضات السلام، نشر الاتحاد الأوروبي بيانين:

- دعم الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- مستقبل العلاقات والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط.

كان الهدف تشجيع مشروعات التعاون الإقليمية وتقديم مساعدة مالية إلى الشعب الفلسطيني. وبالفعل، موّل عدد من دراسات الجدوى الخاصة

بمشروعات التعاون الإقليمي، لكنها بقيت في أدراج المفوضية لعدم إحراز تقدم في المفاوضات، لكن المساعدة المالية الأوروبية إلى الفلسطينيين بقيت منتظمة ومتسقة. وأصبح الاتحاد بوضوح ممول عملية السلام، ملتزمًا بنحو 3.3 مليار يورو في الفترة 1994-2014 وقرابة 5 مليارات للفترة 1994-2013 بأكملها، بما في ذلك مساهمة الدول أعضاء الاتحاد «الأونروا».

لا شك في أن مثل هذا المبلغ الكبير من المال ساهم في تخفيف معاناة الفلسطينيين، وجنّب السلطة الفلسطينية انهيارًا تامًا، وساعد في بناء بعض البنى التحتية المهمة وتعزيز نشاط المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك ثمة اعتقاد واسع، في الأوساط البحثية، أن هذه المساعدات «تحملت تكاليف الاحتلال واحتواء العنف في غياب حل للصراع»[25].

هناك بعض الحقيقة في هذا القول، لكن من الصحيح أيضًا أن الاتحاد الأوروبي ساهم كثيرًا في تعزيز المجتمع المدني الفلسطيني، وفي دعم الحكم الرشيد وتكريس شرعية السلطة الفلسطينية عبر دعوتها للمشاركة، كشريك مستقل، في سياساته المتوسطية كلها (الشراكة الأورومتوسطية (1995)، سياسة الجوار الأوروبية (2004)، الاتحاد من أجل المتوسط (2008))، وعبر التوقيع مع منظمة التحرير الفلسطينية (بالنيابة عن السلطة الفلسطينية) اتفاقية شراكة (1997)[26] وخطة عمل (أيار/ مايو 2005)، ومن خلال زيارات رفيعة المستوى قام بها أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الأراضي الفلسطينية.

لكن إسرائيل استفادت أيضًا من التعاون الاقتصادي الأوروبي، حيث وقّع اتفاق شراكة في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، ومنذ ذلك الحين ظلت إسرائيل شريكًا تجاريًا مهمًا للاتحاد الأوروبي الذي يستورد 35 في المئة من الصادرات

---

(25) Rosemary Hollis, «The Basic Stakes and Strategies of the EU and Member States,» p. 39, and Alain Gresh and Isabelle Avran, «Bilan et perspectives de l'aide européenne,» in: Muriel Asseburg [et al.], *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*, Edited by Esra Bulut Aymat, Chaillot Papers; no. 124 (Paris: European Union Institute for Security Studies, 2010), p. 39, and Muriel Asseburg and Volker Perthes, eds., *The European Union and the Palestinian Authority: Recommendations for a New Policy* (Ebenhausen: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1998), p. 147.

(26) انظر: Erwan Lannon, «L'Accord d'association intérimaire entre la Communié Européenne et l'OLP: Institutionnalisation progressive des relations euro-palestiniennes,» *Revue des affaires européennes, Law and European Affairs*, no. 2 (1997), pp. 160-190.

الإسرائيلية وتشكّل صادراته 50 في المئة من الواردات الإسرائيلية. لكن العلاقات لم تكن سلسة على الدوام. والحقيقة أن خلافًا تجاريًا وتّر العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية عندما نشرت المفوضية في عام 1998 بلاغًا في شأن قواعد المنشأ[27]. وأوضحت المفوضية في البلاغ أن المنتوجات الصادرة من المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة لا تستفيد من المعاملة التفضيلية التي تحظى بها صادرات إسرائيل. ومن الواضح أن إسرائيل تحايلت على طلب الاتحاد الأوروبي في الأعوام الخمسة عشر الماضية، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى إثارة هذه المسألة مرة أخرى في عام 2013.

على الجبهة الدبلوماسية، وبغية تعزيز الاعتراف الخارجي به، رشح الاتحاد الأوروبي «أول مبعوث خاص إلى الشرق الأوسط» في عام 1996 في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. لكن دينامية السلام كانت آنذاك آخذة في النفاذ. كان المبعوث الأول هو الإسباني ميغيل أنخيل موراتينوس والثاني البلجيكي مارك أوت، وكلاهما دبلوماسي بارز وسفير سابق في إسرائيل. وكانت مهمتهما إقامة اتصالات مع الأطراف المختلفة، لتقديم المشورة والمساعدة والمساهمة في تنفيذ الاتفاقات. وعلى الرغم من تقييدهما بقيود قدرات الاتحاد الأوروبي ذاتها من حيث صنع قرار السياسة الخارجية، اعتبرت مساهمتهما إيجابية (اتفاقية الخليل، كانون الثاني/ يناير1997 وصياغة قواعد السلوك، نيسان/ أبريل 1997 ... إلخ).

لكن سرعان ما بدأت عملية السلام بالتعثر. ففي حين كان المفاوضون الفلسطينيون يتفاوضون مع نظرائهم الإسرائيليين، كانت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تتكاثر. وقسّم اتفاق أوسلو الأراضي إلى المناطق أ و ب و ج، حيث سيطرت إسرائيل على الجزء الأكبر منها، تاركة للسلطة الفلسطينية قطعة صغيرة من الأرض، لكنها الأكثر اكتظاظًا بالسكان. وعلى الجانب الفلسطيني، لم يتردد أولئك الذين رفضوا ما سمّوه «استسلام أوسلو» في المشاركة في هجمات انتحارية انتقامًا من القمع والعنف الإسرائيليين، ما ساهم في جمود العملية برمتها.

---

(27) European Commission, *Implementation of the Interim Agreement on Trade and Trade-Related Matters between the European Community and Israel: Communication from the Commission to the Council and the European Paliament*, SEC Documents, 1998/0695 final (Brussels: EC, 1998).

أدت مفاوضات واي بلانتيشن (Wye Plantation) (21-23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998) إلى توقيع مذكرة واي ريفير (Wye River) (23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998). وعلى الرغم من أن السفير موراتينوس كان حاضرًا، اتضح أن الاتحاد الأوروبي لم يكن له رأي يذكر في تطور المفاوضات. والحقيقة أن البرلمان الأوروبي، وحتى قبل مفاوضات واي بلانتيشن، أعرب في قرار له بتاريخ 13 آذار/ مارس 1998 عن أسفه لأن «الاتحاد الأوروبي لم يشارك في أي مناقشات مهمة».

انتهت الفترة الانتقالية لاتفاق أوسلو في حلول عام 1999. كان يفترض إعلان دولة فلسطينية، وكان بإمكان الاتحاد الأوروبي الدفع في هذا الاتجاه. أما فعليًا، فإنه ضغط على ياسر عرفات لعدم التصرف من جانب واحد، لكنه وعد في إعلان برلين (26 آذار/ مارس 1999) بأنه سوف يدرس «الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت الملائم». وعلى الرغم من الصياغة المخففة للإعلان، كانت ردة الفعل الإسرائيلية قاسية كالعادة. ففي بيان رسمي، أعرب رئيس الوزراء عن أسفه لأن أوروبا «التي لاقى ثلث الشعب اليهودي حتفه فيها ... تفرض حلًا يعرّض الدولة اليهودية للخطر».

3 - الاتحاد الأوروبي وانحراف عملية السلام (2000-2002)

انتُخب إيهود باراك رئيسًا لوزراء إسرائيل في عام 1999، ووعد بالانسحاب من لبنان وبإحلال السلام مع الفلسطينيين. لكنه عندما ذهب إلى كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000 لحضور جولة أخرى من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، كان قد خسر الأغلبية الحكومية. ربما أراد الرئيس كلينتون تعزيز حظوظه، لكن من دون جدوى: فشلت مفاوضات كامب ديفيد واندلعت الانتفاضة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2000. وشاركت مصر في محاولة أخيرة لإنقاذ عملية السلام ونظمت محادثات طابا في كانون الثاني/ يناير 2001. وجرى التوصل إلى اتفاق شامل تقريبًا (انظر وثيقة موراتينوس)، لكن الليكود ربح الانتخابات الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2001، ومع ترشح أريئيل شارون لرئاسة الوزارة، انهارت عملية السلام برمتها.

ردّ الاتحاد الأوروبي في مناسبات عدة، معربًا عن اهتمامه وداعيًا كلا الطرفين إلى أخذ زمام القيادة. وعرض وساطته لتخفيف حدة التوتر. وتقدمت

دول أوروبية منفردة، بينها ألمانيا (حزيران/يونيو 2001)، وشاركت في الدبلوماسية المكوكية.

فاجأت الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001 الولايات المتحدة. وأطلقت هذه «الأعمال الإرهابية الشريرة والدنيئة»، كما وصفها الرئيس بوش، ما يسمى «الحرب على الإرهاب» التي كان أول فصولها غزو «أفغانستان».

كانت «الحرب على الإرهاب» نعمة كبيرة لإسرائيل ولعنة كبيرة للفلسطينيين. ووصف شارون، بدهاء كبير، ياسر عرفات بأنه «ابن لادن» إسرائيل لنزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية. وحذا الرئيس بوش حذوه وتجاهل ببساطة رئيس السلطة الفلسطينية. ووضع هذا الموقف الولايات المتحدة في خلاف مع الاتحاد الأوروبي والعالم العربي بأسره. بيد أن الاتحاد الأوروبي لم يكن في وضع يسمح له باستعداء الولايات المتحدة علنًا. أما الدول العربية، فعقدت قمتها في بيروت في 27 آذار/مارس 2002 وأطلقت مبادرة خاصة تقترح على إسرائيل «تطبيع كامل للعلاقات» مقابل «الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة». وكانت تلك خطوة لم يكن يحلم بها أي إسرائيلي.

مع ذلك تمثل رد شارون بعد يومين (29 آذار/مارس 2002) في إرسال جيشه لإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية، نكاية بالاتحاد الأوروبي والعالم بأسره. وانتقامًا لذلك، شنت بعض الجماعات الفلسطينية المتطرفة هجمات انتحارية، ما صب الزيت على النار وأعطى شارون مبررًا آخر لتشديد قبضته على الأراضي الفلسطينية. وتعرض للدمار عدد من المرافق والبنية التحتية الممولة من الاتحاد الأوروبي مثل مطار غزة الذي افتتح في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. وكان عرفات نفسه محتجزًا عسكريًا في مقاطعته شبه المدمرة في رام الله. ووقف الغرب والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، موقف المتفرج على هذا الإذلال المفروض على الزعيم الفلسطيني من دون أن يحرك ساكنًا، ولم ينجح حتى في الإفراج عنه. ستبقى الذاكرة الفلسطينية، إلى أجيال قادمة، تتذكر كيف أظهر الغرب كل هذا التهاون في علاقاته بإسرائيل.

في مفارقة واضحة، احتجزت إسرائيل الرسوم الجمركية والضرائب التي تجبيها نيابة عن السلطة الفلسطينية. وبدأ الاتحاد الأوروبي على الفور يقدم دعمًا

مباشرًا للموازنة. وفي حزيران/ يونيو 2006 أنشأت المفوضية الأوروبية آلية دولية موقتة بناء على طلب اللجنة الرباعية لتيسير تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني القائمة على الحاجات: وتم صرف 107.5 ملايين يورو في عام 2006 وحده من خلال هذه الآلية الجديدة التي انتهى العمل بها في عام 2008 واستبدلت بالآلية الفلسطينية - الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية (Mécanisme Palestino-Européen de Gestion et d'Aide Socio-Economique) دعمًا لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية الثلاثية.

4- الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية (2002-2005)

في نهاية عام 2002، انهارت عملية السلام تمامًا. وأدرك الاتحاد الأوروبي أن الوضع خرج عن السيطرة، وعلى المجتمع الدولي أن يعيد العملية إلى مسارها الصحيح، لذلك أُنشئت اللجنة الرباعية في آذار/ مارس 2002، وأعلنت رسميًا خريطة طريق تدعو إلى حل الدولتين (16 حزيران/ يونيو 2002). وكما يؤكد دانيال ماوكلي: «صادقت خريطة الطريق على عدد من المواقف الأوروبية»[28]، حيث ساهم الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء في صوغها. وبعد أيام، دافع الرئيس بوش عن فكرة «دولة فلسطينية مستقلة» (خطاب 24 حزيران/ يونيو 2002)، بعد ثلاثة أعوام من حديث الاتحاد الأوروبي عن «الدولة الفلسطينية» في إعلان برلين (1999).

في غضون ذلك، كانت الولايات المتحدة، الغارقة أصلًا في أفغانستان، تستعد لغزو العراق (آذار/ مارس 2003). وقسّم الغزو الأوروبيين إلى معسكرين. وقامت الولايات المتحدة في 30 نيسان/ أبريل 2003 بإصدار النسخة النهائية من خريطة الطريق، بعد شهر واحد فقط من غزو العراق وبعد أيام قليلة من تعيين محمود عباس أول رئيس للوزراء (19 آذار/ مارس 2003). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، صادق مجلس الأمن بدوره على خريطة طريق اللجنة الرباعية. وبما أن الاتحاد الأوروبي عضو كامل العضوية في اللجنة الرباعية، اعتُرف به بوصفه «فاعلًا سياسيًا» و«شريكًا على قدم المساواة»، لا «مموِّلًا» لعملية السلام

---

(28) Daniel Mockli, «The Middle East Conflict, Transatlantic Ties and the Quartet,» in: Asseburg [et al.], p. 67.

فحسب. لكن، ظلت اللجنة الرباعية، على العموم، شأنًا أميركيًا. وليس من قبيل المصادفة اختيار توني بلير، الحليف المخلص للولايات المتحدة في أثناء الغزو الأميركي للعراق، مبعوثًا خاصًا للجنة الرباعية.

لذلك على الرغم من إعادة الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية وغزو العراق، لم توضع القضية الفلسطينية على الرف، لكن الهجمات الإرهابية التي استهدفت إسبانيا (آذار/ مارس 2004) وبريطانيا (تموز/ يوليو 2005) «أثرت في المزاج العام» ... كما نوّهت روزماري هوليس بذكاء، وجادل بعض الأوروبيين أن «حل الصراع العربي - الإسرائيلي من شأنه أن يساعد في مكافحة ظاهرة التطرف الإسلامي»، بينما أكد آخرون أن «محنة الفلسطينيين ليست إلا ذريعة للعنف المعادي للغرب والإرهاب المحلي»[29].

أيًا كان التفسير، أصبح واضحًا في كثير من الأوساط الأوروبية أن القضية الفلسطينية لا تزال «كبرى المذلات» في العالم العربي، تؤجج مشاعر الاستياء والغضب والعداء للغرب. ولهذا السبب حاول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الصعاب كلها، إبقاء القضية الفلسطينية على قيد الحياة، والسلطة الفلسطينية واقفة على قدميها، لكن بالنسبة إلى الأميركيين والإسرائيليين، أصبح عرفات حجر عثرة، و«عقبة أمام السلام». ولهذا السبب لا يزال سبب وفاته في مستشفى باريسي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 موضع تكهنات مستمرة.

بعد وفاة عرفات، حل محله محمود عباس على رأس منظمة التحرير الفلسطينية، و«أعيد تأهيل» السلطة الفلسطينية تمامًا في نظر الغرب. وفي حين تجاهل الرئيس بوش عرفات من قبل، فإنه دعا محمود عباس إلى الولايات المتحدة في 26 أيار/ مايو 2005، وفي مؤتمر صحفي مشترك دافع الرئيس بوش عن فكرة «حل دولتين ناجع»، «يضمن التواصل الجغرافي للضفة الغربية»، «وعلاقات مفيدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة»، وبالتالي تبني الموقف القديم للاتحاد الأوروبي في شأن القضية الفلسطينية.

على الأرجح، ليس ثمة رابط بين هذه الرؤية الأميركية الجديدة والانسحاب

---

(29) Hollis, «The Basic Stakes and Strategies,» p. 36.

الإسرائيلي من قطاع غزة؛ إذ أعلن شارون «خطة فك الارتباط» في كانون الأول/ ديسمبر 2003، وأقرّها مجلس الوزراء الإسرائيلي في 6 حزيران/ يونيو 2004 قبل تشريعها في آب/ أغسطس 2005. وخلافًا لأولئك الذين يعتقدون بسذاجة أن فك الارتباط هذا كان فألًا حسنًا للمستقبل بوصفه «خطوة أولى» في الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، فمن الواضح أن هذه الخطوة كانت تهدف ببساطة إلى تعزيز الأمن الإسرائيلي وتخفيف الضغط عن القوات الإسرائيلية. والحقيقة أن المستوطنين اليهود في غزة، البالغ عددهم 8.000 مستوطن نُقلوا وأُسكنوا في أغلبيتهم في الضفة الغربية المحتلة. وسهَّل انتقال المستوطنين من قطاع غزة عملية إغلاق القطاع. وفي عام 2014، لا يزال الحصار يسمّم حياة 1.800.000 فلسطيني تحت عيون المجتمع الدولي وبصره.

ودفع ذلك الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء «بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية لمعبر رفح» (EUBAM)[30] لمساعدة الفلسطينيين في تسهيل مرور الناس وضمان حسن سير العمل في المعبر. وبعد سيطرة حماس على غزة في عام 2007، جرى تعليق البعثة.

لكن الاتحاد الأوروبي قام بمبادرة أخرى أواخر عام 2005، وأسس «بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأراضي الفلسطينية» (EUPOL COPPS) بهدف تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية وتقديم المشورة إليها وتجهيزها.

رسميًا، كان دافع الاتحاد الأوروبي إلى المساهمة في بناء الشرطة الفلسطينية هو مساعدة الفلسطينيين في الوفاء بالتزاماتهم بموجب خريطة الطريق لعام 2003، ولا سيما «إعادة النظام» و«محاربة الإرهاب»[31].

(30) انظر: Esra Bulut, «The EU Border Assistance Mission at the Rafah Border Crossing Point (EUBAM),» in: Esra Bulut [et al.], *European Security and Defence Policy: The First Ten Years (1999-2009)*, Preface by Álvaro de Vasconcelos; Edited by Giovanni Grevi, Damien Helly and Daniel Keohane (Paris: Institute for Security Studies, European Union, 2009), pp. 299-309.

(31) انظر: Muriel Asseburg, «The ESDP Missions in Palestinian Territories (EUPAL COPPS, EUBAM Rafah,» in: Muriel Asseburg and Ronja Kempin, *The EU as a Strategic Actor in the Realm of Security and Defence?: A Systematic Assessment of ESDP Missions and Operations*, SWP-Studie; S 2009, 32 (Berlin: SWP, 2009), pp. 84-99.

بدأت البعثة في عام 2006 وتزامنت تقريبًا مع فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية. ثم توقفت حتى عيَّن محمود عباس «حكومة طوارئ» في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، أُعيد تفعيل البعثة، لكنها اقتصرت على الضفة الغربية.

من الواضح أن بناء قوة مدنية فلسطينية فاعلة وإصلاح قطاع الأمن يصب في مصلحة الفلسطينيين. إلا أن المسألة الأكثر إشكالية هي كون الاتحاد الأوروبي أعطى دعمه بشكل غير مباشر لتعزيز التعاون الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية ونظيراتها الإسرائيلية، الأمر الذي فسّره كثير من الفلسطينيين أنه محاولة لتعزيز «التطبيع بين إسرائيل والفلسطينيين» من أجل المصالح الأمنية الإسرائيلية. لكن إذا كان على الفلسطينيين الوفاء بالتزاماتهم (استعادة النظام ونبذ العنف)، فماذا عن التزامات إسرائيل؟ إن هذه المعاملة غير المتساوية تَمثُل في المقاربة الغربية لعملية السلام برمتها. وفي هذا السياق، وبغية إدراك مدى اللاتكافؤ، تكفي قراءة خطتي العمل اللتين وقعتهما إسرائيل والسلطة الفلسطينية (2004)[32].

5- الاتحاد الأوروبي والانتخابات الفلسطينية (كانون الثاني/ يناير 2006): مأزق أوروبي كبير

وجّه الانتصار المدوّي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في عام 2006 ضربة كبرى ليس لحركة فتح فحسب، بل لداعمي السلطة الفلسطينية الحالية في الغرب أيضًا. وعلى الرغم من أن المراقبين الغربيين اعتبروها انتخابات حرة وشفافة، ساند الاتحاد الأوروبي، في تناقض تام مع مبادئه المعلنة وأجندة الإصلاح الخاصة به وتعزيزه الديمقراطية[33]، الولايات المتحدة وإسرائيل في

(32) إن الإحالة المتواصلة في خطة العمل الأوروبية - الفلسطينية إلى «الأمن والإرهاب» توحي بأن «الإرهاب الفلسطيني» هو العائق الوحيد أمام السلام. انظر: Raphaël Porteilla, «Les Relations entre l'Union Européenne et la Palestine depuis 1995: Des Enseignements lourds d'ambiguïtés,» in: Laurent Beurdeley, Renaud de La Brosse and Fabienne Maron, eds., *L'Union européenne et ses espaces de proximité*, voisinages européens; 1 (Bruxelles: Bruylant, 2007), pp. 265-297.

(33) Bichara Khader, *The European Union and the Arab World: From the Rome Treaty to the Arab Spring*, Papers IEMed; 17 (Barcelona: IEMed, 2013).

قدمت نسخة عربية مختصرة إلى مؤتمر معهد الدوحة في شأن الربيع العربي، كانون الأول/ ديسمبر 2012.

فرض شروط غير مسبوقة على حماس: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف وقبول الاتفاقات السابقة، بما فيها اتفاق أوسلو. لم يحدث قط أن فرضت شروط مماثلة على أي حكومة إسرائيلية.

لكن، في الوقت نفسه، قرر الاتحاد الأوروبي في 18 حزيران/ يونيو 2007 دعم قرار الرئيس الفلسطيني في تشكيل «حكومة طوارئ» من دون قاعدة قانونية، ما زاد من عزلة حماس.

وبمقاطعة حماس وعزلها، ساهم الاتحاد الأوروبي بصورة غير مباشرة في الصدع الفلسطيني الداخلي، وتجاهل قوة سياسية واجتماعية مهمة، وزاد تطرف هذه المنظمة الإسلامية، وأغلق قناة اتصال ضرورية معها، وأخيرًا، أضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على استخدام نفوذه وتأثيره.

دفعت هذه التطورات المملكة العربية السعودية إلى التدخل والتوسط بين حماس وفتح. وجرى التوصل إلى اتفاق في مكة في 8 شباط/ فبراير 2007 لتأليف حكومة وحدة وطنية. رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل هذا الاتفاق. وحذا الاتحاد الأوروبي حذوهما على الرغم من جهده المبذول لإقناع الولايات المتحدة بأن هذا الرفض سيكون بمنزلة «فرصة ضائعة» لمصالحة الفلسطينيين، ولنزع فتيل التوتر ووضع حد للحصار غير المقبول على غزة. وبهذا التبني الكامل لوجهات النظر الإسرائيلية والأميركية في شأن حماس، سجل موقف الاتحاد الأوروبي حيال حماس تحولًا عن مقاربته الشاملة التقليدية للصراع العربي - الإسرائيلي، وأضعف أوراق اعتماد أوروبا بوصفها «مروّجًا للديمقراطية».

لم يعوض الألم الذي أصاب حماس أي مكسب كبير للسلطة الفلسطينية من ناحية تقدم جدول أعمال السلام، بل على العكس، شددت إسرائيل قبضتها على الأراضي المحتلة عبر زحف استيطاني، فيما سيطرت حماس على غزة انتقامًا مما اعتبرته «تعطيلًا انتخابيًا»، وطردت حركة فتح من القطاع. وللمفارقة، فإن الفلسطينيين، على الرغم من عدم امتلاكهم دولة مستقلة، لديهم منذ عام 2007 حكومتان: في غزة وفي رام الله.

بُعَيد سيطرة حماس على غزة، كتب وزراء الخارجية في 10 دول أوروبية متوسطية أعضاء في الاتحاد الأوروبي رسالة إلى توني بلير، المبعوث الخاص

المعيّن حديثًا إلى اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، أكدوا فيها أن سيطرة حماس يمكن أن تكون «للمفارقة» خبرًا جيدًا لأنها أظهرت «عمق الأزمة في فلسطين». وأثنى الوزراء على اعتدال محمود عباس: «عبر إصراره على السلام والحوار لمكافحة الإرهاب بشجاعة، يعتبر رئيس السلطة الفلسطينية 'دعوة للتفاؤل'»[34].

بعد بضعة شهور، في كانون الأول/ ديسمبر 2008، شنّت إسرائيل هجومها المدمر (عملية الرصاص المصبوب) على قطاع غزة المزدحم بالسكان، «انتقامًا» من صواريخ حماس على المدن الإسرائيلية. وأدى الهجوم إلى مقتل أكثر من 1300 فلسطيني (مقابل 11 إسرائيليًا قتلوا أو جرحوا جراء الصواريخ التي أطلقت من غزة)، فضلًا عن تدمير عدد من المرافق المموّلة من الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه[35].

استمر الهجوم الإسرائيلي شهرًا واحدًا تقريبًا. وأُنهي عشية تولّي أوباما الرئاسة في واشنطن. ولم يعلن الاتحاد الأوروبي شيئًا تقريبًا لوقف الأعمال العدائية على الرغم من الاحتجاج الشعبي. وصيغت الإدانات، اللفظية كالعادة، بعناية كبيرة طالبة «ضبط النفس» و«الرد المتلائم». ولم يطالب الاتحاد الأوروبي بالتعويض عن تدمير البنية التحتية التي موّلها، على الرغم من أن بعض البرلمانيين الأوروبيين الشجعان طالب بذلك. إن مثل هذا الموقف الخجول لم يساهم في تغيير السلوك الإسرائيلي الذي غض الطرف بقلق عن بيانات الاتحاد الأوروبي، بل وتناقض مع اعتبار الاتحاد الأوروبي «سلطة معنوية» و«قوة للخير».

6- الاتحاد الأوروبي ورئاسة أوباما (2009)

مع انتخاب الرئيس أوباما، بلغ التقارب الأوروبي - الأميركي في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي «أعلى مستوى له على الإطلاق»[36]. ففي خطابه في القاهرة في 4 حزيران/ يونيو 2009 تبنّى أوباما تقريبًا موقف الاتحاد الأوروبي من

(34) *Le Monde*, 10/7/2007.

(35) CIDSE: The EU's aid to the Occupied Palestinian Territories, Policy
CIDSE: The Deepening crisis in Gaza, Policy Paper, June 2009

(36) Rosemary Hollis, «European Responses to Obama's Middle East Policy,» *Policy Brief*, no. 38 (February 2010).

القضية الفلسطينية. وهذا المقتطف من خطابه بليغ جدًا في هذا الصدد: «فلا يمكن نفي أن الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه عانى أيضًا في سعيه إلى إقامة وطن خاص له، وتحمّل الفلسطينيون آلام النزوح على مدى أكثر من 60 عامًا، حيث ينتظر عدد منهم في مخيمات اللجوء. يتحمل الفلسطينيون الإهانات اليومية - صغيرة كانت أم كبيرة - الناتجة من الاحتلال، وليس هناك أي شك في أن وضع الفلسطينيين لا يطاق، ولن تدير أميركا ظهرها لتطلعات الفلسطينيين المشروعة ألا وهي تطلعات الكرامة ووجود الفرص ودولة خاصة بهم».

يمكننا بسهولة العثور على «الكلمات المفتاحية» لهذا الخطاب في تصريحات الاتحاد الأوروبي السابقة على الأعوام الأربعين الماضية. فعبر التعهد بموقف أكثر تعاطفًا في شأن الفلسطينيين واعتماد سياسة أميركية أكثر توازنًا، بالكلام على الأقل، تبنّى أوباما تمامًا موقف الاتحاد الأوروبي الذي طالما اعتبر حل الصراع العربي - الإسرائيلي «مفتاحًا» لحل عدد من الصراعات الأخرى في المنطقة.

شجعت مبادرة أوباما الجديدة الاتحاد الأوروبي على إعادة إحياء عملية السلام. ففي كلمة للممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، في 12 تموز/ يوليو 2009، حث مجلس الأمن على «الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مع تسوية نهائية أو من دونها»[37]. وتقدم الاتحاد الأوروبي في إعلانه الصادر في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2009 خطوة أخرى إلى الأمام في صوغ موقفه؛ إذ أكد إعلان بروكسل ضرورة «حل الدولتين» مع دولة إسرائيل «ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيًا وقابلة للحياة»، مضيفًا أن الاتحاد الأوروبي «لن يعترف بأي تغيير في حدود ما قبل 1967 بما في ذلك حدود القدس، ما عدا تلك التي يتفق عليها الطرفان». وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي «لم يعترف أبدًا بضم القدس الشرقية»، وأن «المستوطنات والجدار الفاصل وهدم المنازل وأعمال الإخلاء غير شرعية بموجب القانون الدولي».

بصراحته الشديدة في شأن عدم شرعية المستوطنات ووضع القدس، نأى الاتحاد الأوروبي بنفسه عن الموقف الأميركي الأكثر غموضًا في شأن هذه القضايا. لذلك، مشكلة الاتحاد الأوروبي ليست في عدم وضوح موقفه، بل عدم قدرته على

(37) رويترز، 12 تموز/ يوليو 2009.

ترجمة تصريحاته إلى أفعال. فما فائدة تكرار إصراره على احترام القانون الدولي ما دام لا يجري دعم خطابه بعقوبات ضد الانتهاكات؟ هنا تكمن الصعوبة.

هناك مثالان يؤكدان عدم التطابق بين الخطاب الأوروبي والممارسة الأوروبية:

- **العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل:** صحيح أن الدول الأوروبية أدّت دورًا أساسًا في تأسيس إسرائيل وتعزيز وجودها قبل عام 1948 وبعدها، إلا أن تعاون الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل يعود إلى ستينيات القرن الماضي، وعُزّز عبر اتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في عام 1975 ضمن إطار السياسة المتوسطية الشاملة، ثم «اتفاقية الشراكة» في عام 1995 في إطار الشراكة الأورومتوسطية، وخطة العمل في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2004 في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وهي أول خطة عمل يجري إقرارها على الإطلاق.

منذ عام 1957، ظلت إسرائيل شريكًا تجاريًا مهمًا. وكان تعميق التجارة والتعاون دائمًا «هدفًا أساسيًا للاتحاد الأوروبي»: ففي الواقع، يمثل إجمالي التجارة الأوروبية الإسرائيلية نحو ثلث إجمالي التجارة الإسرائيلية (36 مليار يورو في عام 2012). كما يرى كثير من الدول الأوروبية في إسرائيل، «عضوًا زميلًا في الغرب»[38]، ما يتيح للإسرائيليين ولوج السوق الأوروبية الموحدة للاستفادة من السفر من دون تأشيرة، والمشاركة في نظام الملاحة العالمي الأوروبي (غاليليو) وفي عشرات البحوث التي يموّلها الاتحاد الأوروبي.

بمثل هذه العلاقة التجارية والعلمية المكثفة، يملك الاتحاد الأوروبي ما يكفي من النفوذ لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لتحقيق الهدف الأوروبي المعلن، وهو حل الدولتين. لكنه في الواقع، تجنّب دائمًا استخدام مثل هذا النفوذ. ومن الواضح أنه لا يملك «رغبة قوية في مقاطعة إسرائيل أو معاقبتها» لأنه دومًا يدعو إلى «المشاركة البنّاءة»، وما يعرف بـ «المسافة المتساوية» من الطرفين[39].

---

(38) Nathalie Tocci, «The Conflict and EU-Israeli Relation,» in: Asseburg [et al.], p. 56.

(39) Charles Gheur, «L'Union européenne face au conflit israélo-palestinien,» *Etudes*, vol. 399 (September 2003), pp. 94-104

هكذا وجد الاتحاد الأوروبي نفسه عالقًا في مفارقة لا تُحتمل: فهو من ناحية كثيرًا ما ندد بممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة، ومن ناحية أخرى حسّن تدريجًا علاقاته بها. فقبل أيام قليلة فقط من الهجوم الإسرائيلي على غزة، وضع مجلس الاتحاد (8 كانون الأول/ ديسمبر 2009) المبادئ التوجيهية لتطوير علاقاته وتعزيز حواره السياسي مع إسرائيل بحلول ربيع 2009.

في النهاية، عُلقت قضية الترقية في فترة 2009-2011 بسبب اعتراض عدد من البرلمانيين عليها نتيجة الهجوم الإسرائيلي. إلا أن المؤسسات الأوروبية كلها خضعت لمجموعات ضغط مؤيدة لإسرائيل، حتى أن مجموعة أصدقاء إسرائيل أنشأت في شباط/ فبراير 2012، برلمانًا يهوديًا أوروبيًا افتراضيًا مؤلفًا من 120 عضوًا يسعى بوضوح إلى الترويج للمصالح الإسرائيلية في الاتحاد الأوروبي في شأن عدد من القضايا المختلفة. لكن المفاوضات استؤنفت في عام 2012: وجرى حظر كلمة «ترقية» من قاموس الاتحاد الأوروبي، لكن من الواضح أن العلاقات بين الاتحاد وإسرائيل تعززت بشدة.

يتعلق النزاع الوحيد الذي اندلع بين الجانبين (في عام 2013) باستبعاد صادرات المستوطنات من الاتفاق التفضيلي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ورفض الاتحاد تمويل نشاط البحوث في الهيئات والجامعات الإسرائيلية المُقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأتت هذه الخطوة نتيجة للضغط البرلماني الشعبي على الاتحاد الأوروبي بسبب السياسة الأوروبية المتهاونة في ما يتعلّق بمنتوجات المستوطنات المصدّرة إلى الأسواق الأوروبية، ما يمثل انتهاكًا صارخًا للتشريعات الأوروبية. وهذه المسألة ليست هامشية، إذ إن قيمة هذه الصادرات يقارب 230 مليون يورو في عام 2012[40]. وكما هو متوقع، أثارت هذه المبادرة الجريئة الأولى موجة من الاحتجاجات في إسرائيل التي رأت في ذلك «تدخلًا غير مقبول». وتوترت العلاقات إلى درجة إطلاق دعوات إلى «عملية سلام بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي»[41].

---

(40) وفقًا لتقرير نشرته 22 منظمة غير حكومية واقتبسه ستيفان هسيل وفيرونيك دوكايزر.

(41) Seth Mandel, «An Israel-EU Peace Process?,» (Commentary, 9 August 2013), on the Web: <http://www.Commentary Magazine.com /2013/08/09>.

- انقسامات الدول الأوروبية في الأمم المتحدة: إن التصويت الأوروبي في الجمعية العامة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) في شأن مسألة ترقية الوضع الفلسطيني في الأمم المتحدة مثال آخر على عدم اتساق الموقف الأوروبي؛ إذ انقسمت دول أوروبا بالتساوي تقريبًا في شأن هذه القضية، حيث أيدت 14 دولة المسعى الفلسطيني من أجل الترقية، وامتنعت 12 دولة عن التصويت، وصوتت دولة واحدة ضده (جمهورية التشيك)[42]. وبرر أولئك الذين امتنعوا عن التصويت أو عارضوا هذه الخطوة موقفهم على أساس المسافة المتساوية من الجميع والتوقيت والفرصة. فالخطوة الفلسطينية، برأيهم، كانت سيئة التوقيت وأحادية الجانب. لكن ألم يكن الضم الإسرائيلي للقدس وهضبة الجولان أحاديًا، لا بل غير مشروع؟ ألم تكن إقامة المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري أحادية وغير مشروعة؟ ألم يكن سحب المستوطنات من قطاع غزة أحادي الجانب؟ ليست الحجة عارية من الصحة فحسب، بل وتقوّض تماسك الاتحاد الأوروبي في نظر العالم الخارجي، وهي إشارة واضحة إلى التناقض الكبير في مواقف الدول الأوروبية حيال القضية الفلسطينية.

7- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية (2013-2014)
تحول في سياسة أوروبا

أبرزت استقالة سلام فياض (12 نيسان/ أبريل 2013) من منصبه كرئيس للوزراء التوترات المتزايدة داخل السلطة التي تقودها فتح، وشددت أيضًا القيود المفروضة على «السلام الاقتصادي» من دون «حل سياسي». وفشل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية في إقناع فياض بالبقاء أو الضغط على محمود عباس لرفض الاستقالة.

اكتسب فياض تقدير القوى الغربية وثقتها؛ فمنذ تعيينه رئيسًا للوزراء في عام 2007، دافع عن القانون والنظام في الضفة الغربية وحارب الفساد وركز على بناء مؤسسات الضفة الغربية. وأصبح هدفًا لرجال فتح البارزين، المستاءين من قوته

(42) نال الفلسطينيون في الجمعية العامة دعمًا غير مسبوق من 138 دولة لمصلحة الترقية، وامتناع 41 عضوًا عن التصويت و9 أصوات ضدها.

والمنتقدين للدعم القوي الذي تلقاه من الغرب وإسرائيل. وتحمل أيضًا وطأة الاستياء الشعبي من تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية.

لكن استقالة فياض لم تكن نتاج الصراع الداخلي ضمن السلطة الفلسطينية فحسب، بل كانت أيضًا دلالة على أن بناء الدولة في حال استمرار الاحتلال وصل إلى طريق مسدودة. وبالنسبة إلى عدد من الفلسطينيين، فُسّر شعار الاستقرار بأنه مزيد من التعاون الأمني مع إسرائيل التي لا تزال قوة محتلة. وهو يعني أيضًا عدم التصالح مع حماس لأن إسرائيل أوضحت دائمًا أنه إذا تحركت السلطة الفلسطينية تجاه حماس، فإنها تبتعد عن السلام مع إسرائيل.

ليس سرًا أن الاتحاد الأوروبي راهن على سلام فياض واعتمد على «سياسته الواقعية»، لكن عندما استقال، امتنع الاتحاد عن الإدلاء بتصريحات عامة، وترك الرد لوزراء الخارجية الأوروبيين. وأعرب وليام هيغ، وزير الخارجية البريطاني، عن «أسفه» لفقدان «شريك مقرب في محاولات أوروبا لدعم بناء الدولة الفلسطينية». وتحدث وزير الخارجية الألماني، غيدو فيسترفيله، في السياق نفسه، مشيدًا برئيس الوزراء الفلسطيني المنتهية ولايته لأنه «وضع الأساس لنظام دولة فلسطينية».

في الوقت نفسه تقريبًا، عادت إلى الواجهة مسألة وسم منتوجات المستوطنات الإسرائيلية (وضع علامات خاصة لتمييزها من تلك التي تنشأ من إسرائيل ذاتها). فمنذ أعوام عدة، كان هناك ضغط متزايد على الاتحاد الأوروبي لمنع منتوجات مستوطنات الأراضي المحتلة من دخول الأسواق الأوروبية ومعاقبة الشركات الأوروبية التي تعمل في المستوطنات أو تتعاون معها[43]. وفي كانون الثاني/ يناير 2013، دعا رؤساء البعثة الأوروبيون في الجانب الفلسطيني الاتحاد الأوروبي إلى وقف المشروع الاستيطاني الإسرائيلي «المنهجي والمتعمد والاستفزازي»، ومنع الشركات الأوروبية من العمل في المستوطنات أو تقديم الدعم المالي لها.

استجابة لهذا الضغط، أوصى الاتحاد الأوروبي رسميًا في شباط/ فبراير

(43) في قرار بتاريخ 10 نيسان/ أبريل 2002، طالب برلمان الاتحاد الأوروبي من المجلس الأوروبي بتعليق اتفاقية الشراكة مع إسرائيل إلا أنه لم يلق أذنًا صاغية.

2013 بوضع علامات خاصة على منتوجات المستوطنات. وفي 12 نيسان/ أبريل 2013، أرسلت مجموعة من 13 وزير خارجية أوروبيًا، بينهم وليام هيغ (بريطانيا) ولوران فابيوس (فرنسا)، رسالة إلى كاثرين أشتون، معربين عن دعمهم للمبادئ التوجيهية الأوروبية المتعلقة بمسألة وضع العلامات الخاصة.

بعد بضعة أيام، بعث 19 من كبار السياسيين الأوروبيين السابقين من أنحاء أوروبا كلها، وبينهم الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية رومانو برودي، رسالة أخرى (نيسان/ أبريل 2013) إلى كاثرين أشتون، داعين إلى «دور سياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، يتلاءم مع دوره الاقتصادي». وحذّرت الرسالة بلهجة مذهلة في وضوحها من أن «السياسة الغربية الحالية ترسّخ الاحتلال ولن تغفر الأجيال اللاحقة للأوروبيين سماحهم ليس بتطور الوضع إلى هذه النقطة من التوتر الحاد فحسب، بل أيضًا عدم اتخاذهم اليوم أي إجراء لمعالجة التدمير المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير». لم يحدث من قبل أن تحدّث ساسة أوروبيون بارزون سابقون بهذا الوضوح والصراحة والشجاعة[44].

في 8 تموز/ يوليو 2013، كتبت كاثرين أشتون إلى خوسيه مانويل بوروزو، رئيس المفوضية الأوروبية، وغيره من كبار المسؤولين الأوروبيين، رسالة مفادها أن المفوضية يجب أن تضع مبادئ توجيهية بشأن وضع العلامات الخاصة على المنتوجات لتمييز المنتوجات القادمة من المستوطنات من تلك التي يجري إنتاجها في إسرائيل ذاتها. وفي 19 تموز/ يوليو 2013، صدر قرار أوروبي مهم يحظر التمويل أو الاستثمارات للمؤسسات التي تعمل في المستوطنات. وهذه خطوة غير مسبوقة عكست بوضوح الشعور المتزايد بالإحباط في الاتحاد الأوروبي مع استمرار عرقلة إسرائيل لعملية السلام وتَواصُل نشاطها الاستيطاني. وبلغ الاستياء من السياسات الإسرائيلية حدًا دفع المفوض الأوروبي، ستيفان فول في آذار/ مارس 2013، وفي «تعبير غير مسبوق عن الاستياء»، إلى تقديم قائمة مفصلة من 82 مشروعًا مموّلًا من الاتحاد الأوروبي بقيمة 30 مليون يورو، دمرتها إسرائيل في الأراضي المحتلة في الفترة 2001-2011.

(44) Dimitris Bouris and Tobias Schumacher, «The EU Becomes Assertive in the Middle East Peace Process,» (Open Democracy, 25 July 2013), on the Web: <www.opendemocracy.net/europa./eu-becomes-ass/>.

أراد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى، عبر إسماع صوته بشكل أفضل، إثارة قضية الأرض التي تقع في صميم الصراع العربي - الإسرائيلي.

كما جرت العادة، أعرب الأميركيون عن رفضهم. وضغط جون كيري على الاتحاد الأوروبي، في أيار/ مايو 2013، مطالبًا إياه بعدم عرقلة جهده لإعادة بدء مفاوضات السلام. لكن الاتحاد الأوروبي لم يرضخ. وأثار كيري القضية مرة أخرى، في 7 أيلول/ سبتمبر 2013، في اجتماع فيلنيوس مع نظرائه الأوروبيين، طالبًا منهم تأجيل تفعيل القرار المقرر في 1 كانون الثاني/ يناير 2013، لكن مرة أخرى، من دون جدوى.

وكما هو متوقع، كانت ردة فعل إسرائيل على خطوة الاتحاد الأوروبي فظة ووصفتها بأنها «استفزازية وتأتي بنتائج عكسية»، وبأنها «حماقة». ودانها وزير الاقتصاد نفتالي بينيت المتطرف، بوصفها «هجومًا إرهابيًا» من الاتحاد الأوروبي، «يقتل فرص السلام كلها ويعرّض العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي للخطر»[45].

لم يتراجع الاتحاد الأوروبي، في حين رضخت إسرائيل للضغط الأميركي وقبلت استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. لذلك، نجح الاتحاد بشكل غير مباشر، عبر تبني موقف أكثر حزمًا في شأن مسألة المستوطنات، في تبليغ رسالته: إذا لم تغير إسرائيل مسارها، ستتعرض للأذى.

إن تذكرنا أن الاتحاد الأوروبي في العقود الخمسة الماضية نادرًا ما عاقب إسرائيل، فعلينا أن نعترف بأن عام 2013 شكل تحولًا كبيرًا في السياسة الأوروبية حيال الصراع، وهذا مؤشر على صمود الاتحاد الأوروبي في وجه الضغط الأميركي والإسرائيلي.

ملخص واستنتاجات

- في الأعوام الخمسين الماضية، لم يظهر الاتحاد الأوروبي الذي يعرف بأنه عملاق اقتصادي، كفاعل سياسي حاسم في الصراع العربي - الإسرائيلي، باستثناء الفترة الممتدة بين عام 1972 وإعلان البندقية (1980). في تلك الفترة، اعتمدت

---

(45) «Israël s'insurge contre les sanctions des européens,» *Le Figaro*, 8/9/2013, p. 8.

المجموعة الأوروبية موقفًا سياسيًا في شأن القضية الفلسطينية، بشكل مستقل عن الولايات المتحدة. ولعلي أزعم حتى أن فلسطين أصبحت قضية محورية في التعاون السياسي الأوروبي الوليد. تشير البيانات الأوروبية المختلفة بشأن قضية فلسطين، وبوضوح، بين عامي 1972 و1980 إلى زيادة الوعي بمركزية القضية الفلسطينية. لكن دعم المجموعة الأوروبية لحقوق الشعب الفلسطيني لم يكن فوريًا، ولا مضمونًا. وحقيقة الأمر أنه تطور بسرعة السلحفاة، لكن في الاتجاه الصحيح، وبلغ ذروته في إعلان البندقية. وأدّى الحوار العربي - الأوروبي الذي أطلق في عام 1974، دورًا أساسًا في هذا المسار.

سمحت العوامل الداخلية والدولية المواتية للمجموعة الأوروبية بالتخلي عن خلافاتها الداخلية وإظهار درجة كافية من الاستقلالية الخارجية. أولًا، أدركت المجموعة أن الصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط يهدد مصالحها لجهة عدم الاستقرار منذ أمد بعيد والارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، وانقطاع إمدادات النفط، وأعمال الإرهاب المتفرقة داخل أوروبا. ثانيًا، اكتشفت المجموعة الأوروبية مدى علاقاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية المتعددة الأوجه مع العالم العربي الذي يعتبر، على الرغم من كل شيء، «ابن عمها التاريخي» و«جارها الجغرافي»[46]، لذلك لم يستطع الأوروبيون إدارة ظهرهم للمنطقة وتعريض مستقبلهم للخطر. ثالثًا، لم تتمكن المجموعة الأوروبية من مواصلة دعمها التقليدي لإسرائيل في انتهاك تام لقيمها المعلنة (احترام حقوق الإنسان) والقانون الدولي (رفض احتلال أراضي الآخرين) وتعريض تماسكها للخطر.

على الساحة الدولية، كان هناك في السبعينيات «فترة انفراج» مع مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد كمنتدى متعدد الأطراف لمعالجة مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالأمن، كضبط التسلّح وتدابير بناء الثقة وإنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وساهمت هذه المنظمة في التخلص من البرودة التي ألقت الحرب الباردة ظلالها على العلاقات الدولية وأتاحت للمجموعة الأوروبية الاستفادة من هامش مناورة معين.

---

(46) بشارة خضر، أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار، نقله إلى العربية جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993).

علاوة على ذلك، أقنع انتخاب جيمي كارتر في الولايات المتحدة (1977-1981) واهتمامه المتزايد بشؤون الشرق الأوسط الأوروبيين بأنهم كانوا على المسار الصحيح، وأن التشارك مع العالم العربي كان جزءًا من مسعى جماعي.

- شهدت الثمانينيات نكسة في استقلالية المجموعة الأوروبية. فمع انتخاب ريغان، بدأت الولايات المتحدة تأكيد قيادتها واحتلت المواجهة بين الشرق والغرب مرحلة مركزية. وعادت المجموعة الأوروبية إلى الحظيرة، وقلصت استقلاليتها الخارجية.

على المرء أن يضيف إلى هذا العامل الركود الكبير في أسعار النفط، وتشظي النظام العربي نفسه، وتفشّي الصراعات (الحرب الأهلية في لبنان وتهميش مصر والحرب العراقية - الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان، وغيرها من الحروب والاضطرابات).

كانت أيضًا فترة تغيير داخلي في أوروبا نفسها: التوسع الثاني (اليونان 1981) والتوسع الثالث (البرتغال وإسبانيا 1986) وإنشاء السوق الموحدة والاتحاد الأوروبي.

كان الشيء الجديد الوحيد في شأن فلسطين هو النظام التفضيلي الذي منحه الأوروبيون من طرف واحد للصادرات الزراعية الفلسطينية في عام 1986. وعلى الرغم من طبيعة الاتفاق (بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية) الاقتصادية، فإنه كان ذا بُعد سياسي واضح.

على مستوى الرأي العام الأوروبي، شهدت نهاية الثمانينيات تحولًا كبيرًا مع تنامي التعاطف الأوروبي مع محنة الفلسطينيين، ولا سيما بعد اندلاع الانتفاضة الأولى.

- مع مؤتمر مدريد (1991) واتفاق أوسلو المؤقت (13 أيلول/ سبتمبر 1993)، تخلى الاتحاد الأوروبي عن الدبلوماسية العالية لما يسمى «عملية السلام» إلى الولايات المتحدة الأميركية. لم تكن مسألة اختيار: اضطر الاتحاد الأوروبي تقريبًا إلى تأدية «دور ثانوي» والابتعاد عن الأنظار.

دعم الاتحاد الأوروبي، المهمش سياسيًا، المفاوضات اقتصاديًا، عبر

مساعدة اقتصادية ثابتة للسلطة الفلسطينية وللأونروا والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وأدرج أيضًا السلطة الفلسطينية في الشراكة الأوروبية المتوسطية الجديدة (مؤتمر برشلونة 1995). وعيّن مبعوثًا خاصًا أوروبيًا إلى الشرق الأوسط (1996) لضمان حضور أكبر للاتحاد الأوروبي ولزيادة التأثير في المفاوضات. ولأن الفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو انقضت من دون نتائج مهمة في مفاوضات عملية السلام، دعا الاتحاد الأوروبي، في إعلان برلين (1999)، إلى إنشاء «دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية»، وهي نقطة تحول حقيقية في سياسته تجاه القضية الفلسطينية.

على العموم، اتسمت التسعينيات بتهميش سياسي في مفاوضات السلام على الرغم من نشاط مبعوثين خاصين للاتحاد الأوروبي، ميغيل أنخيل موراتينوس ومارك أوت، في حين لم يوجد تمويله السلطة الفلسطينية الوليدة «ثقافة التبعية» فحسب، بل دعم الاحتلال أيضًا، ما ساهم بشكل غير مباشر في الجمود مع غياب أي ضغط على إسرائيل.

- لم يبشر العقد الذي بدأ في عام 2000 بالخير لعملية السلام؛ إذ انهارت مفاوضات كامب ديفيد كما كان متوقعًا (تموز/ يوليو 2000). وأدرك الفلسطينيون أن إسرائيل كانت تلجأ إلى التسويف لمضاعفة الحقائق المنجزة على الأرض، وجعل الدولة الفلسطينية المتوقعة تكاد تكون حلمًا غير قابل للتحقق. واندلعت الانتفاضة الثانية - انتفاضة الأقصى. وشاركت مصر في مبادرة أخيرة بتنظيم محادثات طابا (كانون الثاني/ يناير 2001). ولم يحدث من قبل أن بدا الاتفاق قريبًا جدًا، في معظم القضايا تقريبًا، كما كشفت وثيقة موراتينوس.

أشارت عودة الليكود إلى الحكم في إسرائيل إلى انهيار الدبلوماسية؛ إذ قتلت سياسة «القبضة الحديدية» التي مارسها شارون أي إمكانية للتوصل إلى اتفاق في وقت قريب. ووجه انتخاب الرئيس جورج بوش في الولايات المتحدة ضربة قاتلة للدبلوماسية؛ فهو (أي بوش) وصف الرئيس عرفات بأنه «راع للإرهاب» مستخدمًا لغة إسرائيل، ورفض التعامل مع السلطة الفلسطينية.

كان الاتحاد الأوروبي قلقًا ومنزعجًا من تدهور الوضع في الأراضي المحتلة: قرر زيادة مساعداته الإنسانية ودعم الموازنة، للمساهمة في إنشاء اللجنة

الرباعية وخريطة الطريق الخاصة بها والمشاركة بشكل أكبر في بناء المؤسسات والإصلاح الفلسطيني.

لكن عندما فازت حماس في الانتخابات التشريعية (2006)، وقف الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل والولايات المتحدة، وقرر مقاطعة الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا (في تناقض تام مع تأييده الكامل للرئيس مرسي عندما خلعه الجيش المصري في 3 تموز/ يوليو 2013).

بالتمسك بالموقف الأميركي في شأن حماس، حكم الاتحاد الأوروبي على نفسه بالعزلة وانعدام الصلة وإضاعة معظم الرصيد المتراكم في الفترات السابقة. وبذل المبعوث الخاص الثاني في منطقة الشرق الأوسط، مارك أوت، قصارى جهده لتعزيز حظوظ أوروبا في المنطقة، لكن صورتها «كمروّجة للديمقراطية» كانت قد تشوّهت. لم يُتهم الاتحاد الأوروبي كثيرًا بازدواجية المعايير فحسب، بل بكونه مسؤولًا جزئيًا عن الصراع الفلسطيني الداخلي أيضًا، وتطرّف حماس وسيطرتها على قطاع غزة، والهجوم الإسرائيلي الذي أعقب ذلك في عملية «الرصاص المصبوب» (كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009).

- في الأعوام الأخيرة (2010-2014)، بدا الاتحاد الأوروبي محبطًا. وعلى الرغم من أن عددًا من المراقبين الأوروبيين كتب مرثية عملية السلام، ظل الخطاب الرسمي على ما كان عليه: إعادة عملية السلام إلى الطريق الصحيحة، وهي تمنٍّ لا يرافقه أي شروط أو حوافز كبيرة. وهنا، نلمس عيبين رئيسين في دبلوماسية الاتحاد في المنطقة: **الأول** متعلق بسياسة الاتحاد حيال إسرائيل؛ إذ على الرغم من مئات التصريحات في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي، والإدانات المختلفة للممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، تبقى الحقيقة أن الاتحاد الأوروبي غير قادر تمامًا أو غير راغب في اللجوء إلى استخدام الشروط أو الحوافز المتاحة لديه. ليس لدى الاتحاد الأوروبي رغبة في أي شيء قد يبدو وكأنه فرض عقوبات أو معاقبة لإسرائيل، وليس هذا فحسب، بل لا يمكنه استخدام المجموعة الواسعة من الحوافز لأن إسرائيل تتمتع أصلًا بحرية تجارية في دخول الاتحاد (السوق)، والسفر من دون تأشيرة (التنقل) وتنعم بموقع فريد في برامج الاتحاد الأوروبي للبحث والابتكار (المال).

يتعلق العيب الثاني بالفجوة بين الموقف الرسمي والشعور الشعبي؛ فهناك شعور سائد بأن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي بعيدة عن الشعور الشعبي الذي يُعتبر نقديًا للسياسات الإسرائيلية بصورة متزايدة[47]، والذي أصيب بالإحباط جراء التهاون الواضح للاتحاد الأوروبي مع هذا البلد. على الرغم من أن مثل هذا التفاوت واضح على الأقل منذ الأعوام العشرين الماضية، إلا إنه يتغير بسرعة. وأزعم، في هذا الصدد، أن قرار الاتحاد الأوروبي، في تموز/ يوليو 2013، لوضع العلامات على منتوجات المستوطنات الإسرائيلية، هو استجابة لضغط المجتمع المدني الأوروبي وحملة المقاطعة إلى حد كبير.

على الرغم من التحديات والقيود والعيوب كلها، لم تكن سياسات التصريح الأوروبية غير منتجة أو غير مفيدة تمامًا. ففي حين أن الولايات المتحدة لم تضطلع بالدور المتوقع منها كوسيط نزيه، ساعد نهج الاتحاد الأوروبي الأكثر توازنًا ليس في مساندة المطالب الفلسطينية المشروعة فحسب، بل أيضًا في تحديد جدول الأعمال، وكان له دور أساس في الاعتراف بحقوق الفلسطينيين عالميًا.

لذلك من الممكن التحدث عن «مكسب أوروبي سياسي»[48] في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، يستند إلى تأكيد المبادئ التوجيهية المفاهيمية (سلام عادل وتقرير المصير الفلسطيني وحل الدولتين ... إلخ)، وعن إعادة صوغ القانون الدولي (عدم مشروعية سياسة الاستيطان والضم وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ... إلخ).

ربما ننتقد بلا شك دور الاتحاد الأوروبي باعتباره «فاعلًا سياسيًا عاجزًا وقاصرًا» لجهة غياب القيادة والوضوح والكفاءة والإجماع الداخلي والاعتراف الدولي. لكن علينا الاعتراف بأن القضية الفلسطينية كانت، منذ عام 1972، قضية جوهرية بالنسبة إلى التعاون السياسي الأوروبي، وساهمت، إلى حد كبير،

---

(47) انظر نتائج الاستطلاع الذي أجرته شركة استطلاع الرأي البريطانية ICM في عام 2011 لمصلحة مركز دراسات الجزيرة، ومرصد الشرق الأوسط (Middle East Monitor) ومركز أبحاث مسلمي أوروبا (Europe Muslims Research Center)، كانون الثاني/ يناير 2011، إذ أظهر أن 41 في المئة من البالغين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون أن «القمع الإسرائيلي للفلسطينيين أكبر عقبة أمام السلام» (ص 1).

(48) Alain Dieckhof, «The European Union and the Arab-Israeli Conflict,» in: Christian-Peter Hanelt, Felix Neugart and Matthias Peitz, eds., *Europe's Emerging Foreign Policy and the Middle Eastern Challenge* (Munich: Guetersloh, 2002), p. 151.

في صوغ سياسة خارجية أوروبية مشتركة، وبأن الاتحاد الأوروبي، في التحليل النهائي، كان يملك رؤية استشرافية أوضح من باقي المجتمع الدولي. ويلخّص الجدول أدناه السجل الوثائقي لتصريحات الاتحاد الأوروبي في شأن القضية الفلسطينية ويقدم برهانًا واضحًا على ما قدمته من رأي.

(الجدول 14-1)

تطور موقف المجموعة الأوروبية في شأن القضية الفلسطينية 1972-2013

عام	تصريحات المجموعة الأوروبية
1970	كانت القضية الفلسطينية بالنسبة إلى المجموعة الأوروبية مشكلة لاجئين.
1971	دعت المجموعة الأوروبية إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة.
1973 (6 تشرين الثاني/ نوفمبر)	اعترفت المجموعة الأوروبية بالمطالب المشروعة للفلسطينيين.
1977 (المجلس الأوروبي لندن)	دعت المجموعة الأوروبية إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني.
1980 (إعلان البندقية، حزيران/ يونيو 1980)	أضافت المجموعة الأوروبية ذكر منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب إشراكها في المفاوضات.
1986	اعتمد الاتحاد الأوروبي قاعدة في شأن الصادرات الزراعية الفلسطينية.
1989 (إعلان مدريد)	يجب أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة في عملية السلام.
1994	بدأ الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية.
1995	أدخل الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية في الشراكة الأورومتوسطية.
1999 (إعلان برلين)	أيد الاتحاد الأوروبي إقامة دولة فلسطينية ورفض ضم القدس الشرقية.
2009 (اجتماع بروكسل)	أصر الاتحاد الأوروبي على حل الدولتين واعترف بالقدس عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية.

يتبع

تابع

2012 (10 كانون الأول/ ديسمبر)	أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن الاتفاقات بينه وبين إسرائيل لا تطبق على الأراضي المحتلة.
2013 (حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو)	وضع العلامات الخاصة على منتوجات المستوطنات ورفض تمويل الكيانات الإسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة.

بناء عليه، مع أنني أتفق مع الملاحظة التي كثيرًا ما يبديها الباحثون[49] في شأن الفجوة بين التوقعات والقدرات أو بين الخطاب والواقع، أعتقد أيضًا أن لدى الخطاب في بعض الأحيان بعض القوة وليس بلا معنى تمامًا. وإسرائيل تفهم ذلك جيدًا: يكفي قراءة ردات فعلها القوية على التصريحات الأوروبية في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي.

إن فشل الاتحاد الأوروبي في ترجمة خطابه إلى أفعال لا ينبع من عدم جدوى هذا الخطاب بل من القيود المؤسسية والاختلافات بين المفوضية والمجلس والبرلمان الأوروبي، وتباين أولويات وذكريات الدول الأعضاء، وإحجام الاتحاد الأوروبي عن استخدام نفوذه واستقلاليته الخارجية المحدودة. وساهمت هذه العوامل كلها في الحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير في الحوادث وتعزيز فاعليته.

تعرض الاتحاد الأوروبي للإعاقة في علاقته مع إسرائيل، جراء رفضه الضغط والعقوبات بحجة أن المشاركة البناءة أفضل خيار مع إسرائيل التي هي «واحدة منا»، أي أحد أعضاء «الأسرة الغربية». وساهم هذا التردد في «ثقافة الإفلات من العقاب» التي جعلت إسرائيل صماء وعمياء تمامًا. وشوّه هذا التهاون الأوروبي صورة الاتحاد باعتباره «سلطة معيارية»، ولم يكن بالتأكيد مفيدًا لعملية السلام نفسها.

كما أن علاقة الاتحاد الأوروبي بالسلطة الفلسطينية تتسم بالإشكالية هي الأخرى. فعبر تمويل السلطة الفلسطينية، أبقاها الاتحاد الأوروبي واقفة على

(49) انظر الكتاب الذي حرره عزرا بيلوت أيمات، لا سيما مقالة ناتالي توكي: Tocci, pp. 55-63. وانظر كذلك: محمد هشام محمد إسماعيل، «موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية: في الفترة من 1993 إلى 2009،» (ورقة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011).

قدميها. لكنه، في الوقت نفسه، ساهم في نشوء «ثقافة تبعية» في فلسطين، لا تسمح بالشفافية والمساءلة.

حان الوقت لأن يجري الاتحاد الأوروبي تغييرًا في المسار والأسلوب والموقف والطريقة والأدوات. ولا يعني وضع عملية السلام على المسار الصحيح[50]، بأي حال من الأحوال، استئناف المفاوضات، بل الانخراط في بناء السلام[51]، وليس في حفظ الاستقرار فحسب. ويجب أن يفهم الاتحاد الأوروبي المركزية الجيوسياسية والنفسية والرمزية للقضية الفلسطينية بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي. ونظرًا إلى أن صدمات القضية الفلسطينية تركت ندوبها على المنطقة وخارجها، ونظرًا إلى مواكبة الأنظمة الاستبدادية وكذلك الحركات الدينية المتطرفة للصراع، ونظرًا إلى التأثير السام في العلاقات بين أوروبا والعالم العربي، وعلى الصعيد العالمي، بين الغرب والعالم الإسلامي[52]، فإن السلام الدائم والعادل في فلسطين ليس مصلحة فلسطينية أو إسرائيلية أو عربية فحسب، بل هو قبل كل شيء مصلحة عالمية. ولهذا السبب ينبغي عدم ترك مسألة إقامة «سلام عادل» تحت رحمة تجار الحروب.

تمثّل المبادرة الأوروبية لعام 2013 للضغط على إسرائيل (وسم منتوجات المستوطنات) واعتراف السويد ودول أوروبية أخرى، كفرنسا وإسبانيا وإيرلندا وإنكلترا، بالدولة الفلسطينية (2014) خطوات في الاتجاه الصحيح تُعيد الاتحاد الأوروبي إلى دفة القيادة. لكن على الاتحاد أن يصبح أكثر حزمًا مع إسرائيل عبر اعتماد مقاربة قائمة على حقوق الإنسان لفرض الامتثال للقانون الدولي.

نحن في حاجة ماسة إلى انتفاضة ثالثة، إنما انتفاضة مختلفة تمامًا عن الانتفاضتين اللتين سبقتاها، يجب أن تكون انتفاضة على حد قول الصحافي

---

(50) انظر: Sarah Anne Pennick, «On the Right Track: Challenges and Dilemmas of EU Peace-Keeping in the Middle East,» (JAD-PbP Working Paper; no. 6, March 2010).

(51) Annika Björkdahl and Oliver Richmond, «The EU Peacebuilding Framework: Potentials and Pitfalls in the Western Balkans and the Middle East,» (JAD-PbP Working Paper; no. 3, June 2009).

(52) «يرتبط نمو التطرف الإسلامي والعداء غير المسبوق تجاه أمريكا في العالم الإسلامي ارتباطًا مباشرًا باستمرار إراقة الدماء بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والتفكير خلاف ذلك أحمق وخطير»، انظر: Jimmy Carter, *Palestine: Peace not Apartheid* (New York: Simon and Schuster, 2006).

الأميركي توماس فريدمان[53]: «يقودها الاتحاد الأوروبي وغيره من الأطراف المناهضة للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، في جميع أنحاء العالم؛ انتفاضة تقوم على المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات[54] وتؤثر في جيوب كل إسرائيلي». يملك الاتحاد الأوروبي بعض النفوذ: إذ يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي إلى حد كبير على صادراته إلى أوروبا، إضافة إلى الاستثمارات الأوروبية في الصناعات التقنية. ووفقًا لوزير المالية الإسرائيلي يائير لبيد، نقلًا عن توماس فريدمان: «حتى مقاطعة محدودة التي تقلّص الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا بنسبة 20 في المئة من شأنها أن تكلّف إسرائيل أكثر من 5 مليارات دولار سنويًا والآلاف من فرص العمل».

بالفعل، قرر عدد من صناديق الاستثمار والشركات الكبرى سحب استثماراتها من بنوك إسرائيل وشركاتها الكبرى. وتشارك نقابات العمال وعدد كبير من الجامعات في حملة المقاطعة، لا بهدف نزع الشرعية عن دولة إسرائيل نفسها، لكن لـ «جعلها تشعر بعدم الأمان أخلاقيًا»[55]. فعلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الحليف المخلص لإسرائيل، أن يُفهما الإسرائيليين أن مرحلة الإفلات من العقاب ولّت، وأنه لا يوجد أحد فوق القانون الدولي. على إسرائيل أن تدرك أن مواصلة بناء المستوطنات والإمعان في إذلال الفلسطينيين يشوّهان صورة إسرائيل ويحبطان أصدقاءها، ما يحفز حملات المقاطعة.

لا تزال القضية الفلسطينية، وأكثر من أي وقت مضى، اختبارًا لصدقية الاتحاد الأوروبي وتماسكه واتساقه. فإذا فشل في تعامله مع القضية الفلسطينية بشكل فاعل، فإنه لن يفقد مصداقيته فحسب، بل ربما يصبح ببساطة، حل الدولتين الذي يعتبر الاتحاد الأوروبي مدافعًا قويًا عنه، مجرد ضرب من الخيال.

---

(53) Thomas L. Friedman, «The Third Intifada,» *New York Times*, 4/2/2014, p. 7.

(54) Omar Barghouti, *Boycott, désinvestissement, sanctions: BDS contre l'apartheid et l'occupation de la Palestine* (Casablanca: Tarik Editions, 2012).

(55) Friedman, «The Third Intifada».

الفصل الخامس عشر

هنغاريا والقضية الفلسطينية[1]

غيولا غازديك

أولًا: لمحة تاريخية

على الرغم من اهتمام الصحافة الهنغارية المتزايد بالشؤون الشرق الأوسطية ومؤلّفات مستشرقيها المعروفين، كان للمملكة الهنغارية صلات تجارية وسياسية محدودة جدًا مع المنطقة[2]. كانت معرفة مجتمع الشرق الأوسط والإسلام معتمدة بشكل أساس على الأتراك. وكانت مصر أول بلد عربي أقامت معه هنغاريا

---

(1) الدراسة مستندة بشكل جزئي إلى تحليل نُشر في الدورية الخاصة بالمعهد الهنغاري للشؤون الدولية: Gyula Gazdik and Erzsébet N. Rózsa, «Hungary and the Israeli-Palestinian Conflict,» *Foreign Policy Review*, vol. 9 (2013), pp. 96-106.

واستند هذا التحليل إلى استبيان موسع طرحه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (European Council for Foreign Relations) عن الآراء المعروفة في هنغاريا في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد ترجمها إلى العربية يزن الحاج، كاتب ومترجم سوري.

(2) كانت صيغة الحُكم في هنغاريا - مع انقطاعات قصيرة - حتى إعلان الجمهورية في عام 1946، ملكيةً. ولفترة تاريخية طويلة، كانت المملكة الهنغارية جزءًا من إمبراطورية هابسبورغ التي تحولت إلى المملكة النمساوية - الهنغارية في عام 1867. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، انهارت المملكة المزدوجة، وكنتيجة لاتفاقية تريانون في عام 1920، خسرت هنغاريا التاريخية ثلثَيْ أراضيها. وحتى عام 1945، كان البلد بمنزلة «مملكة بلا ملك»، حيث كان الوصي على العرش هو حاكم الدولة. وبعد الاستيلاء الشيوعي على الحُكم، قام دستور عام 1949 بتغيير اسم البلاد إلى الجمهورية الشعبية الهنغارية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ومع بداية الحقبة مابعد الشيوعية، تغير الاسم إلى الجمهورية الهنغارية.

علاقات دبلوماسية في عام 1928، وتلاها العراق بعد سبعة أعوام. وبعد عام 1945، أي في فترة النظام الدولي الثنائي القطبية، كان ثمة تنافس متعاظم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مجالات التأثير في هذه المنطقة.

دخلت الجمهورية الشعبية الهنغارية إلى المعسكر الاشتراكي، ما ساهم في رسم سياستها الخارجية. وكما هي حال البلدان الأوروبية الشرقية الأخرى، أقامت هنغاريا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ومع معظم الدول العربية التي استقلّت حديثًا. وكانت السياسة الرسمية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته تتّسم بتضامن متعاظم مع حركات التحرر المناهضة للاستعمار، وما تُسمّى البلدان ذات التوجه الاشتراكي في المنطقة.

في إثر حرب حزيران/ يونيو 1967، عمدت بلدان الكتلة الاشتراكية، باستثناء رومانيا، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وبالنسبة إلى هنغاريا كان هناك نوع من الازدواجية، حيث قطعت الحكومة العلاقات الدبلوماسية وأبقت على العلاقات التجارية. وكانت الانتقادات الموجَّهة إلى السياسة الإسرائيلية أكثر اعتدالًا مقارنة ببعض البلدان الأوروبية الشرقية الأخرى. ويمكن تفسير هذه السياسة الحذرة، بشكل أساس، من خلال الروابط القوية بين المهاجرين الهنغاريين في إسرائيل والجماعة اليهودية الهنغارية. ودعمت الحكومة الهنغارية قرار مجلس الأمن الأممي رقم 242 الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1967 الذي أرسى مبادئ تسوية للسلام. ودعمت السياسة الخارجية الهنغارية، مثل البلدان الأوروبية الشرقية الأخرى، مواد القرار الذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلّة.

وفقًا لهذا القرار، عمدت البلدان الاشتراكية بدايةً إلى اعتبار القضية الفلسطينية «مشكلة لاجئين»، لكن مقاربتها تغيرت تدريجيًا، لتعمد مع النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي إلى تعزيز علاقاتها السياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية. وتحفّزت هذه العملية جراء التغيرات في استراتيجيا منظمة التحرير بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973؛ إذ تقدّمت المنظمة بخطوات حذرة نحو الحل السياسي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. أما في ما يخص مسألة الاعتراف الدولي، كان عام 1974 بمنزلة انطلاقة لمنظمة التحرير

الفلسطينية؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1974، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها «ممثِّلة للشعب الفلسطيني» إلى المشاركة في مناقشة الأمور المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الاجتماعات الدورية العامة المنعقدة بجميع أعضائها. وفي الشهر ذاته، أعلنت القمة العربية في الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هي «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير صفة عضو مراقب، كما أعادت تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

بعد حرب عام 1973، تلقّى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مزيدًا من الدعوات إلى بلدان العالم الاشتراكي. وفي آب/ أغسطس 1974، ونتيجة محادثاته في موسكو، أُعلن عن افتتاح مكتب تمثيلي للمنظمة في العاصمة السوفياتية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر، قام الزعيم الفلسطيني بزيارة هنغاريا. وكانت إحدى نتائج محادثاته الاتفاق في نيسان/ أبريل 1975 على تأسيس «مكتب منظمة التحرير الفلسطينية» في بودابست. وتمتع أعضاء المكتب بحصانة دبلوماسية، لكن من دون أن تكون لديهم صلاحية التعامل في المسائل القنصلية والعسكرية. وبطبيعة الحال، كان تأسيس المكتب معادلًا للاعتراف الهنغاري الرسمي بالمنظمة. ورغب الشركاء الفلسطينيون في أن تأتي الموافقة على تأسيس المكتب من اللجنة المركزية للحزب الذي كان الحزب الحاكم آنذاك، أي، حزب العمال الاشتراكي الهنغاري، لكن رُفض الأمر، وتبعًا للممارسة السوفياتية المعتمَدة، جاءت الموافقة على التمثيل من لجنة التضامن الهنغارية. ومُنح المكتب الصفة الدبلوماسية بعد سبعة أعوام. وابتداءً من السبعينيات، أصبحت القضية الفلسطينية أحد أبرز الموضوعات في خطاب السياسة الخارجية في هنغاريا أيضًا، حيث جرى تغطيتها ومناقشتها بشكل واسع في التجمعات السياسية والصحافة والتلفزيون الرسمي[3]. كما استقبلت المؤسسات الهنغارية التعليمية العليا أعدادًا متزايدة من الطلاب الفلسطينيين. واستقر كثير منهم في هنغاريا، وأصبحوا أعضاء مقبولين في المجتمع المحلي.

(3) كانت شهرة المراسل الهنغاري السابق في الشؤون الدولية، ألايوس شروديناك وسمعته المحترَمة تقومان بشكل أساس على تغطيته المتعمقة للحالة الفلسطينية ومقابلاته مع ياسر عرفات، من بين آخرين.

مع تطوّر العلاقات الثنائية، اتّسم عام 1988 بأهمية كبيرة. في تشرين الثاني/ نوفمبر، وفي جلسته التاسعة عشرة غير العادية المنعقدة في الجزائر العاصمة، أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الاستقلال، وأعلن قيام دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس. وخلال بضعة شهور، اعترف أكثر من مئة دولة إما بالدولة الفلسطينية ذاتها، أو بالإعلان المتعلّق بها. وانقسمت البلدان الاشتراكية في شأن هذا الإعلان؛ فعلى سبيل المثال، اعترف الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا بإعلان الدولة فحسب، بينما اعترفت ألمانيا الشرقية وفيتنام وكوبا والصين بالدولة الفلسطينية كاملةً. ووفقًا للمقاربة السوفياتية آنذاك، لم يكن من الممكن إنهاء عملية بناء الدولة الفلسطينية إلا بعد سلام شامل في الشرق الأوسط[4]. وعلى الرغم من ذلك، عندما قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة هنغاريا في آذار/ مارس 1989، كان هذا هو أساس الصيغة الدبلوماسية التي وافقت هنغاريا فيها على رفع درجة تمثيل البعثة الفلسطينية إلى سفارة، تحت اسم سفارة دولة فلسطين. لكن التفسير الأساس لهذا القرار دل على أن الحكومة الهنغارية أرادت، عبر هذه الخطوة، تهدئة ردات الفعل العدائية للدبلوماسيين العرب في بودابست بسبب نية الحكومة في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

على الرغم من غياب العلاقات الدبلوماسية، كان ثمة ارتباطات اقتصادية وثقافية وسياسية متنامية بين هنغاريا ودولة إسرائيل، حيث فتح البلدان مكاتب تمثيلية في بودابست وتل أبيب في عام 1987، وبعد عامين، في أيلول/ سبتمبر 1989، أعادا تكريس العلاقات الدبلوماسية بينهما. كانت هنغاريا البلد الأول من الكتلة الاشتراكية يعيد علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. ودُعمت هذه الخطوة من ميخائيل غورباتشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي. حدثت هذه التغيرات خلال الزلزال السياسي في أوروبا الشرقية الذي أدى إلى انهيار الإمبراطورية السوفياتية.

بعد التغيير السياسي، حاولت الحكومات الهنغارية، كما كانت عليه الحال مع الدول مابعد الشيوعية الأخرى، الانفتاح على بلدان الخليج و«أنظمة

(4) Szovjetunió - palesztin állam, MTI [Soviet Union-Palestinian State, Hungarian Telegraph Agency, MTI] , 18 November 1998, on the web: <http://archiv1988tol.mti.hu/docview.faces> (Accessed 16 September 2011).

معتدلة» أخرى في المنطقة. وخلال هذه الفترة، تعاظمت أهمية إسرائيل أيضًا في أولويات السياسة الخارجية الهنغارية. وبالتوازي مع هذه العملية، تضاءلت الصلات الثنائية السابقة مع الفلسطينيين. ودعمت الحكومة الهنغارية مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، وفقًا لاتفاقية مدريد («الأرض مقابل السلام»)، والمحادثات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط التي بدأت في موسكو في عام 1992. كما رحبت هنغاريا باتفاق أوسلو (1993 و1995) الذي كرس الحكم الذاتي الفلسطيني على الأراضي التي احتلتها إسرائيل. كان التواصل الدبلوماسي مع السلطة الوطنية الفلسطينية محدودًا جدًا. ووفقًا لاتفاق أوسلو، لم يكن مسموحًا للسلطة الوطنية الفلسطينية ببعثات دبلوماسية «كلاسيكية» في الخارج. وتمكّنت منظمة التحرير الفلسطينية من جعل الاتفاقات «لمصلحة» السلطة الوطنية الفلسطينية في حقول الاقتصاد والثقافة والعلم والتعليم، وفي إنجاز خطط التنمية ومساعدات المتبرّعين. وسمح اتفاق أوسلو بإنشاء مكاتب تمثيلية للبلدان الأجنبية في أراضي الحكم الذاتي. وساهم القانون الفلسطيني الأساسي لعام 2002 في تعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية في العلاقات الخارجية. كما أجازت لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية تعيين ممثّلين «في بلدان أجنبية ومنظمات دولية ووكالات أجنبية»، وقبول أوراق اعتماد الممثلين الأجانب[5]. وفتحت هنغاريا مكتبًا تمثيليًا لها في رام الله في آب/ أغسطس 2000، برئاسة سفير فوق العادة ومطلق الصلاحية، منتدَب إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وبحسب الموقع الإلكتروني للمكتب، فإن الخدمة القنصلية مُدرَجة أيضًا ضمن واجباته[6]. كانت هنغاريا البلد الأول الذي يفتح قنصلية فخرية في أراضي الحكم الذاتي في بيت لحم عام 2009. ومن جهة أخرى، وتحت اسم سفارة دولة فلسطين، ثمة تمثيل فلسطيني في بودابست برئاسة سفير. وكان هناك اجتماعات عالية المستوى، منها محادثات الرئيس الهنغاري السابق، لاتشلو سوليوم، مع نظيره الفلسطيني محمود عباس في آذار/ مارس 2008 في رام الله. وردّ عباس الزيارة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته. وبناء على

(5) «2002 Basic Law,» (Palestinian Basic Law, Ratified in Ramallah, 29 May 2002), on the Web: <http://www.palestinianbasiclaw.org/basic-law/2002-basic-law> (Accessed 22 September 2010).

(6) Representative Office of Hungary in Ramallah, Palestinian National Authority, on the Web: <http://www.mfa.gov.hu/kulkepviselet/PS/en/mainpage.htm>.

دعوة الرئيس التالي لهنغاريا، بال شميت، قام الرئيس الفلسطيني بزيارة هنغاريا مجددًا في آذار/ مارس 2011.

في الأعوام الأخيرة، قدّمت هنغاريا مساعدة إلى الفلسطينيين عبر قنوات مختلفة. وعلى الرغم من أنها ليست من الدول المتبرعة لوكالة الأونروا، يمكننا الادعاء بأنها أدّت دورًا ثانويًا، بشكل غير مباشر، عن طريق المفوضية الأوروبية. وتتمثل المساعدة الهنغارية إلى الفلسطينيين في مساعدات طوارئ مباشرة وفي إطار برامج التعاون الإنمائي الدولي. وضمن هذه البرامج الخاصة بالتعاون والتنمية الدولي المدعومة أوروبيًا، كانت الأراضي الفلسطينية ضمن «المناطق المستهدَفة» الأربع التي تعهّدت هنغاريا بدعمها. وفي مسوَّدة موازنة الدولة المتوقَّعة لعام 2013، أنفقت هنغاريا 150 مليون فورنت هنغاري (ما يقارب نصف مليون يورو) في مشروعات مماثلة[7]. وفي عام 2010، إضافةً إلى المقاعد المموَّلة من الدولة في التعليم العالي الهنغاري (الأشد تنوّعًا ضمن نطاق الدول خارج الاتحاد الأوروبي) والـ 27 مليون فورنت (90 ألف يورو تقريبًا) وهو مبلغ المساهمة في ترميم كنيسة المهد في بيت لحم، جرى تدريب ضباط قوى أمنية في هنغاريا.

ثانيًا: رؤى في شأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في هنغاريا

موقف هنغاريا من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني شديد التعقيد، ويمكن تسميته بأنه مزيج من «مناصر للإسرائيليين (إلى حد ما)» و«مناصر للفلسطينيين (إلى حد ما)» في آن معًا، اعتمادًا على السياق الاجتماعي لمن يُسأل عن الأمر. وعلى أي حال، ثمة سمة خاصة أيضًا، هي بالتحديد خطٌ متجذّر بعمق بين المثقّفين الهنغاريين، يمتد على مراحل تاريخية كما يؤثر في المقاربات في شأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني أحيانًا. من جهة، كان هناك «المدينيون» الذين ينحدر كثير منهم من أصول يهودية، والذين كانوا يهدفون إلى تسريع عملية التحديث، وتبني المزيد من عناصر قيم الديمقراطية - الليبرالية الغربية. واليوم، يتميزون بكونهم ليبراليين وليبراليين - اشتراكيين. أما في ما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي،

---

(7) «T/7655 számú törvényjavaslat Magyarország 2013 évi költségvetéséről [Draft Law No. T/7655 on Hungary's 2013 Budget],» on the Web: <http://www.mkogy.hu/irom39/07655/adatok/2013_tvjav_0615.pdf> (Accessed 21 January 2013).

فيتعاطف هؤلاء المثقفون بشكل متزايد مع «إسرائيل الديمقراطية». ومن جهة أخرى، كان ثمة داعمون لما يُسمى العُرف «الشعبي». وكان هؤلاء المثقفون الذين ينحدر كثير منهم من جذور ريفية، يركزون على أن التنمية لا تنجح إلا في حال كان التحديث متناغمًا مع القيم الوطنية. وكانوا يدعمون «طريقًا ثالثة» بين الرأسمالية والشيوعية. وبعد تغيير النظام في عامي 1989-1990، كان لهم تأثير عظيم في المنتدى الديمقراطي الهنغاري، أول حزب حاكم بعد حقبة الشيوعية. وكان لهم حلفاء بين ممثلي «اليسار القومي» أيضًا. أما في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، فكان ثمة تعاطف متزايد مع الفلسطينيين في هذا المعسكر. ويجدر القول إن أحد أعظم المفكّرين السياسيين في هنغاريا في القرن العشرين، إستيفان بيبو (1911-1979) الذي انتمى إلى هذا الجانب كذلك، كتب دراسة مهمّة في شأن هذا الصراع في السبعينيات.

عند الاتجاه الهنغاري المتعاطف و«المناصر للإسرائيليين (إلى حد ما)»، لا تزال العوامل الحاسمة هي الذكريات الحية للمحرقة النازية، بسبب حضور جماعة يهودية قوية نوعًا ما في هنغاريا، والتبني الحزبي لهم، والاعتبارات الخارجية وسياسات الأمن. إن المحرقة خط أحمر لا جدال فيه بالنسبة إلى معظم النخب والشعب عمومًا. قبل المحرقة، عاش أكثر من 800.000 يهودي في هنغاريا، وفي أراضٍ استعيدت بشكل موقت خلال الحرب العالمية الثانية. كانت هذه إحدى أكبر الجماعات اليهودية في أوروبا. ونتيجة للخدمة في معسكرات العمل القسري والترحيل إلى معسكرات التجمع، قُتل ثلثا الجالية اليهودية الهنغارية. ومات معظمهم بعد عمليات الترحيل الكبيرة التي بدأت في صيف عام 1944. ومؤخّرًا، اندلعت جدالات شرسة بين السياسيين والمؤرّخين بخصوص مسؤولية السلطات الهنغارية آنذاك في عمليات الترحيل. وهناك من ادّعى أن البلاد خسرت استقلالها فعليًا بعد الاحتلال الألماني في آذار/ مارس 1944. وبالتالي، فإن الاحتلال النازي فحسب هو المسؤول الوحيد عن مأساة الجالية اليهودية الهنغارية. وعلى عكس هذه المقاربة، يُلْمح كثير من السياسيين والمثقفين إلى وجود استمرار دستوري بعد الاحتلال. ويؤكدون أن السلطات الهنغارية والشرطة وقوى أمنية أخرى تعاونت بشكل فعلي مع الشرطة السرية الألمانية في تنظيم عمليات الترحيل. وأشاروا أيضًا إلى آثار القوانين المناهضة للنازية قبل الاحتلال.

وصرح الرئيس الهنغاري، يانوس أدير، في كلمته أمام البرلمان الإسرائيلي في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لولادة الدبلوماسي السويدي راؤول فالنبيرغ، إننا «نتألم حتى الآن لأن الدولة الهنغارية أخفقت في حماية» المواطنين اليهود[8]. ومضت البعثة الهنغارية في الأمم المتحدة شوطًا أبعد حين قدّمت أول اعتذار رسمي عن المحرقة في مؤتمر نُظّم في المقر الرئيس للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه[9]. ومن المعروف أن المحرقة قضية ذات حساسية شديدة بالنسبة إلى الجماعة اليهودية في هنغاريا، التي يصل عدد أفرادها إلى ما يقارب الـ 100.000، يعيش معظمهم في بودابست. وفي الوقت الذي لا يُشك في هذه المأساة التاريخية على الصعيد الشعبي، ثمة «سأم» يُمكن ملاحظته في بعض شرائح المجتمع في ما يتعلّق بالمحرقة.

---

(8) كلمة رئيس الجمهورية، يانوس أدير في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لولادة راؤول فالنبيرغ في البرلمان الإسرائيلي، 17 تموز/ يوليو 2014. على الموقع الإلكتروني:
<http://www.keh.hu/speeches/1624-Speech_of_the_President_of_the_Republic_Janos_Ader_at_the_ceremony_commemorating_the_100th_anniversary_of_the_birth_of_Raoul_Wallenberg_at_the_Israeli_Parliament> (Accessed 9 January 2014).

كان من المقرر أساسًا أن يشارك المتحدث باسم البرلمان الهنغاري لاتشلو كويفر في المناسبة الاحتفائية بالدبلوماسي السويدي الذي أنقذ حياة آلاف اليهود في بودابست خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، لكن وفقًا للصحافة الإسرائيلية، قام المتحدث باسم الكنيست بإلغاء الدعوة لنظيره الهنغاري بعد أن علم أنه شارك في حفل تكريمي بمؤلف معادٍ للسامية في هنغاريا. انظر: Stuart Winer, «Knesset Speaker Uninvites Hungarian Counterpart over Attendance at Memorial for Nazi Collaborator,» *Times of Israel*, 24/6/2012, on the Web: <http://www.timesofisrael.com/outraged-knesset-speaker-cancels-visit-of-his-hungarian-counterpart> (Accessed 9 January 2014).

وأنكر مدير مكتب المتحدث باسم البرلمان الهنغاري تلقيهم إشعارًا رسميًا يُفيد بإلغاء الزيارة، وقال إن المتحدث ألغى الزيارة في وقت سابق بسبب إقرار رحلة الرئيس إلى إسرائيل. انظر: «Kövér irodája: levelet nem kaptak, és amúgy is Áder megy [The Bureau of Kövér: They Did not get a Letter, anyway It Is Áder Who Is Traveling],» (MTI, 24 June 2012), on the Web: <http://nol.hu/belfold/kover_irodaja__levelet_nem_kaptak__es_amugy_is_ader_megy_?ref=sso> (Accessed 9 January 2014).

(9) قال السفير كسابا كوروسي: «ندين بالاعتذار للضحايا لأن الدولة الهنغارية كانت مذنبة بما يخص المحرقة. أولًا، لأنها أخفقت في حماية مواطنيها من الدمار، وثانيًا لأنها ساعدت وأمنت مصادر مالية للسفاح». وأضاف: «كانت مؤسسات الدولة الهنغارية مشاركةً [في المسؤولية] عن المحرقة. ويجب أن يصبح هذه الاعتذار الذي قدمته الدولة لهنغارية اليوم جزءًا من الذاكرة والهوية القوميتين»، انظر: MIT, «Hungary Apologizes at UN for Role in Holocaust, Says Ambassador ,» (Politics.HU, 24 January 2014), on the Web: <http://www.politics.hu/20140124/hungary-apologizes-for-role-in-holocaust-at-un-says-ambassador> (Accessed 6 February 2014).

في أيام حُكم النظام الشيوعي، كانت الاعتقادات الدينية تُقمَع أيديولوجيًا، ولم تكن الخلفيات الإثنية تؤخذ في الاعتبار. وعلى الرغم من ذلك، هناك من لاحظ أن كثيرًا من الأشخاص الأعلى مرتبة في «حزب العمال الهنغاري»، أي الحزب الشيوعي الحاكم قبل عام 1956، كان من أصول يهودية. وبعد تغيير النظام، ومن بين الأحزاب السياسية كلها، كان تحالف الديمقراطيين الأحرار هو الأكثر تماهيًا مع الجماعة اليهودية. وفي العقدين الأخيرين، وخلال الدورات الثلاث لحكومة التحالف الليبرالية - الاشتراكية، كانت السياسة الخارجية الرسمية مناصرة للإسرائيليين، لكن يمكننا الآن، في ظل حكومة التحالف الحالي التي يقودها اتحاد التحالف المدني الهنغاري - الديمقراطي الشبابي، أن نصفها بكونها «مناصرة للإسرائيليين عمليًا». ولا يفترض النظر إلى سبب السياسة المناصرة للإسرائيليين من حزب يمين الوسط (الشعبي) الحاكم ضمن السياق المحلي بالضرورة، بل في ضوء التطوّرات الدولية. ثمة جماعة تميل إلى أن تكون مناصرة للإسرائيليين على أساس إيمانها الديني، مثل أعضاء كنيسة الإيمان. وإن هذه الجماعة المسيحية الأنغليكانية هي رابع أكبر كنيسة في هنغاريا. إضافة إلى ذلك، ثمة جماعة من الناس الملتزمين الذين انغمسوا في دعم عميق لإسرائيل على أساس التزامات عابرة للأطلسي. وفي الجانب الآخر من الطيف، غالبًا ما ينخرط أعضاء أحد الأحزاب في البرلمان، حزب يوبيك الذي يُعتبَر حزبًا قوميًا من اليمين المتطرف، في قضايا تُعدّ معادية للسامية عمومًا، حتى لو ادعى قادة الحزب أنهم غير معادين للسامية[10]. وغالبًا ما تُذكر جماعات اليمين المتطرّف في الصحافة وعند السياسيين حينما يكون الحديث في شأن تزايد المعاداة للسامية في هنغاريا[11].

---

(10) اسم الحزب [يوبيك Jobbik] «تلاعب على المعنى»: فمفردة «jobb» تعني «يمين» (بالمعنى السياسي)، لكنها تعني أيضًا «أفضل»، حيث تحمل مفردة «jobbik» معنى جازمًا يعني تقريبًا «أفضل إلى حد بعيد».

(11) عندما قدم السفير الهنغاري الجديد أوراق اعتماده إلى الرئيس الإسرائيلي في بدية شباط/ فبراير 2014، طرح شمعون بيريز قضية معاداة السامية المتزايدة في هنغاريا. وأجاب السفير أن من «المؤلم» أن يكون هناك، بعد أعوام كثيرة بعد المحرقة، عنصريون ومعادون للسامية في هنغاريا، وأشار إلى أن الحكومة تعارض معاداة السامية، وتؤمن خطًا ساخنًا خاصًا، حيث يبلغ عن حوادث معاداة السامية بشكل مباشر. انظر: Greer Fay Cashman, «Peres Greets New Envoys from Hungary, Turkmenistan, Micronesia, and Serbia,» *Jerusalem Post*, 2/3/2014, on the Web: <http://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Peres-greets-new-envoys-from-Hungary-Turkmenistan-Micronesia-and-Serbia-340222> (Accessed 9 February 2014).

إن «الموقف المناصر للفلسطينيين (إلى حد ما)» على الصعيد الشعبي، ومن النخب السياسية بدرجة ما كذلك، يمتلك جذورًا تاريخية واجتماعية أيضًا، مع لمحةٍ من حاضر الظلم الاجتماعي. وإلى درجةٍ ما، فإن حالات الظلم الموجَّهة إلى الفلسطينيين في وسائل الإعلام في حقبة الحرب الباردة لا تزال حاضرة في ذاكرة الأجيال الأكبر سنًا في المجتمع. ويتأثّر الدعم الشعبي للمسألة الفلسطينية بالتغطية الإعلامية الانتقائية لموضوعات مهمّة بعينها، كما في الحالات المثيرة للجدل في إسرائيل، وقضية الدولة الفلسطينية. وبإمكان مشاهدي التلفزيون وقرّاء الصحف اليومية والأسبوعية ملاحظة أن التقارير من الأراضي الفلسطينية المحتلة نادرة نسبيًا. وبسبب الصعوبات المالية بشكل أساس، لم تُترجَم أعمال أدبية فلسطينية إلى الهنغارية. فالمؤلفون الإسرائيليون معروفون بشكل أكبر لدى القراء الهنغاريين. وبسبب الجماعة اليهودية والروابط التاريخية، تنشط السفارة الإسرائيلية بشكل أكبر في تنظيم البرامج الثقافية والعلمية من التمثيل الفلسطيني الذي يعاني، أيضًا، تواضع الإمكانات المالية. وثمة متعاطفون مع القضية الفلسطينية في قطاعات مختلفة من المجتمع، لكن غالبًا ما تنظّم تظاهرات التضامن من القوى السياسية الراديكالية[12].

يظهر الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على الأجندة بدايةً، وفي معظم الأحيان، في سياق الجدالات السياسية المحلية، وهنا تكون للجماعة اليهودية أعظم سلطة للتأثير. وقيل إن ثمة إجماعًا سياسيًا بين معظم النخب السياسية وفي ما يتعلق بسياسة هنغاريا الخارجية تجاه إسرائيل، إجماعًا سياسيًا مناصرًا

---

(12) خلال حوادث مثل هذه، يحاول المتحدثون بشكل عام توسيع الطيف السياسي. ويمكن ملاحظة هذا الأمر، على سبيل المثال، حينما قام يوبيك بتنظيم تظاهرة احتجاجية ضد الهجوم الإسرائيلي على غزة واحتلال الأراضي الفلسطينية أمام السفارة الإسرائيلية في بودابست في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. ولم يكتفِ المتحدثون بانتقاد إسرائيل والولايات المتحدة، بل انتقدوا أيضًا وزير الشؤون الخارجية الهنغاري بسبب دعمه «الجبان» لموقف الاتحاد الأوروبي في شأن غزة. وقال زعيم الحزب، غابور فونا، «وبينما تتحدث إسرائيل بشكل مستمر عن المحرقة، فإنها تُدير أكبر معسكر اعتقال في العالم بمساعدة الولايات المتحدة - معسكر الاعتقال هذا اسمه غزة». إن الاتحاد الأوروبي شديد الشجاعة في انتقاد الاقتصاد الهنغاري لكنه «شديد الجبن» حينما يتعلق الأمر بإدانة الاعتداء الإسرائيلي. كما أضاف أن هنغاريا هي «فلسطين أوروبا». انظر: «Jobbik Demonstrates at the Israeli Embassy,» (Hungarian Ambiance, 21 November 2012), on the Web: <http://www.hungarianambiance.com/2012/11/jobbik-demonstrates-at-israeli-embassy.html> (Accessed 7 February 2014).

للإسرائيليين في النتيجة، كما أن ثمة دعمًا شعبيًا جوهريًا، غالبًا ما يكون مدفوعًا بالعواطف. ومن بين التفسيرات الممكنة لمواقف التعاطف، سيكون أقواها «التعاطف مع الظلم التاريخي»، وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يكون الأكثر ارتباطًا بالجماعة اليهودية (غير المتماهية دومًا مع إسرائيل)، فإنه حاضر بشكل واضح تجاه الفلسطينيين أيضًا. وإن هذا الأمر معتمد (في حالة إسرائيل) على نوعٍ من الذنب/ المسؤولية القومية، تتشارك فيه النخب بشكل واضح وصارم والشعبُ أيضًا، بشكل أساس، على الرغم من إمكانية ملاحظة نوع من «السأم» أحيانًا. وإن هذا الأمر مدعوم بتأثير الناخبين المحليين والمصالح القومية المُدرَكة. ولا يمكن التقاط تأثير الاتحاد الأوروبي وواشنطن بشكل مباشر. وكذلك، لا يتضح الحُكم في شأن الطرف الذي يجب أن يقع عليه اللوم في ما يخص المأزق الطويل للمحادثات، بما أنه ليس المأزق المطروح على الأجندة، بل هي المسألة المتعلقة بالطرف المُحق. وعلى الرغم من هذا، فإن بعض وسائل الإعلام التي تكون عادة القنوات المناصرة للإسرائيليين بشكل صريح، لا تزال تطرح المسألة، لكن الطرف المُلام هو الفلسطينيون عادةً. وإن إحدى أكبر المسائل هي تلك المتعلقة بما إذا كان انتقاد إسرائيل يعني معاداة السامية، أو إن كان بالإمكان فصل مثل هذه الانتقادات عن تلك الملاحظات أو الانحيازات ... إلخ، التي تطرحها جماعات هامشية، تكون جماعات شديدة المحلية أحيانًا في سياق الجماعة اليهودية و/ أو إسرائيل. وإن هذا الصراع بعيد عن الوصول إلى نهاية قريبة.

ثالثًا: هنغاريا وعملية السلام

في ما يتعلّق بمدى الأهمية التي تُسبغها هنغاريا على السعي النشيط المستمر من أجل سلام إسرائيلي - فلسطيني، يجب تأكيد التمييز الواضح بين النخبة والعامة؛ إذ لا تزال النخب تعتبر العملية شديدة الأهمية، ويقوم الرأي الرسمي الهنغاري على أن ليس أمام الطرفين إلا خيار واحد فقط، هو السلام وحل الدولتين، وهو ما يجب السعي إليه عبر الوسائل المختلفة. ومع ذلك، فإن العامة أكثر تشكّكًا في شأن هذه العملية بعد إخفاق كبير طوال عشرين عامًا. ليس في الإمكان ملاحظة أي اهتمام جدي في شأن مبادرة السلام الحالية التي تقودها أميركا، ولا تطرح وسائل الإعلام المسألة إلا نادرًا، وفي ما يخص المحادثات فحسب.

ليس ثمة اختلاف كبير بين الجهد الوطني وجهد الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن السياسة الخارجية الهنغارية الرسمية تقتفي خطوات الاتحاد الأوروبي في ما يخص مبادئ التوجيه. وعلى الرغم من هذا، وفي ما يخص حال عملية سلام الشرق الأوسط، في الإمكان أحيانًا ملاحظة أن خلاصات الاتحاد الأوروبي لا تؤثر في الممارسة السياسية. فعلى سبيل المثال، جرى تجاهل وثيقتين مهمتين أصدرهما مجلس الاتحاد الأوروبي، عدا عن قرارات اجتماعَيْ كانون الأول/ ديسمبر 2009 وأيار/ مايو 2012، في هنغاريا، من دون أي ردة فعل رسمية في شأن أي منها. وبما أن كلتا الوثيقتين عبرت عن انتقاد قاسٍ وقلق في ما يخص السياسات الإسرائيلية، لم يكن ثمة ردة فعل من المصادر الرسمية الهنغارية. ويبدو أن بهدف تجنّب التعارضات بين عضوية هنغاريا في الاتحاد الأوروبي والتزاماتها من جهة و«الموقف المناصر للإسرائيليين (إلى حد ما)» الذي تتبنّاه النخب السياسية من جهة أخرى، تمّت غربلة القضايا «الإشكالية» والصمت حيالها. ولاحظت قرارات اجتماع كانون الأول/ ديسمبر 2012 لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تغيرًا طفيفًا يتعلّق بوجود تصريح على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية[13]. وفي عام 2011، وقبل أن يعمد محمود عباس إلى طرح قضية الاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة، كان الدبلوماسيون الهنغاريون شديدي النشاط في محاولة لتقديم موقف مشترك بين أعضاء الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من إخفاق هذه المحاولة وعدم انحياز تصريح كاثرين أشتون إلى أي من الطرفين، كانت هنغاريا، بحماسة، تتبع سياسة عدم اتخاذ موقف[14].

---

(13) «Martonyi János: egyensúlyt teremt a külügyminiszterek által elfogadott EU dokumentum [János Martonyi: The EU Document Accepted by the EU Foreign Ministers Creates a Balance],» (11 December 2012), on the Web: <http://www.kormany.hu/hu/kulugyminiszterium/hirek/martonyi-egyensulyt-teremt-a-kulugyminiszterek-altal-elfogadott-dokumentum> (Accessed 9 September 2013).

(14) خلال النقاش العام في الجلسة الـ 66 للجمعية العمومية للأمم المتحدة، شدد رئيس المجلس الأوروبي، هرمان فان رومبوي، على أهمية حل الدولتين، الذي يجب أن يستند إلى حدود عام 1967 (lines-GY. G) «مع تبادل أراض باتفاق الطرفين». كما أكد أهمية الدعم المالي لـ «عملية بناء الدولة» للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكنه لم يأت على ذكر العرض الفلسطيني المقدم إلى الأمم المتحدة. انظر: «Address by Herman Van Rompuy President of the European Council 66th United Nations General Assembly General Debate,» (European Council, the President, New York, 22 September 2011), on the Web: <http://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/66/EU_fr.pdf> (Accessed 24 September 2011).

كان ثمة آراء لأربع مجموعات بين بلاد الاتحاد الأوروبي بما يخص العرض الفلسطيني المقدم =

امتنعت هنغاريا عن التصويت عندما قُبلت فلسطين في المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو كدولة عضو في عام 2011[15]. وتكرر هذا الموقف مجددًا في عام 2012، حينما عرض محمود عباس مسألة الدولة الفلسطينية في الهيئة العامة للأمم المتحدة.

في ما يتعلق بالربيع العربي، شاركت هنغاريا عمومًا الرؤية القائلة إن «الانتقال الديمقراطي في العالم العربي يقدّم فرصة تاريخية لأن هذا الجزء من العالم بدأ يشق طريقه إلى التحديث والدمقرطة». وخلال حديث يتعلق بهذه الملاحظة، أضاف وزير الدولة للشؤون الخارجية تشولت نيميث أن «بإمكان الغرب أن يؤدي دورًا مهمًّا في هذه العملية، لأن بإمكانه، قبل أي شيء، تمهيد

= إلى الأمم المتحدة. تتضمن المجموعة الأولى تلك البلدان التي دعمت المقاربة الأميركية - الإسرائيلية (محادثات ثنائية إسرائيلية - فلسطينية، معاهدة سلام، عضوية فلسطينية في الأمم المتحدة). وتنتمي إلى هذه المجموعة ألمانيا وجمهورية التشيك وإيطاليا وهولندا والبرتغال والمملكة المتحدة. في المجموعة الثانية، نجد الدول التي لم تدعم العضوية الكاملة لكنها رغبت في تغيير وضع فلسطين في الأمم المتحدة. اقترحت فرنسا وإسبانيا ترقية الوضع الفلسطيني إلى دولة مراقب غير عضو، بينما أرادت دول أخرى من هذه المجموعة، مثل سلوفينيا واليونان، ترقية وضع فلسطين من دون أن تضع الأمر في إطار ملموس. وشملت المجموعة الثالثة الدول التي اكتفت بالتشديد على أهمية المحادثات في شأن حل الدولتين. واكتفت البلدان في المجموعة الرابعة بالتعامل بشكل غير مباشر مع النية الفلسطينية، أو لم تتعامل مع الأمر على الإطلاق، مثل هنغاريا وسلوفاكيا ولاتفيا وبولندا. انظر: Gazdik Gyula, «A Palesztin ENSZ-csatlakozási szándék és kihatásai [Palestinian UN Bid and its Consequences],» (ZMNE Stratégiai Védelmi Kutató Központ elemzések, 2011/10), on the Web: <http://193.224.76.4/download/svki/Elemzesek/2011/SVKK_Elemzesek_2011_10.pdf> (Accessed 13 October 2011).

في خطابه، قال الرئيس الهنغاري آنذاك، بال شميت: إن «هنغاريا تنأى بنفسها كليًا» بما يخص خطاب فان رومبوي، المتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأراد تأطير موقف بلاده في موضوعات ثلاثة، «خصوصًا الربيع العربي، التنمية المستدامة، ومنع الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها» انظر: «Statement by H.E. Mr. Pál Schmitt President of the Republic of Hungary at the General Debate of the 66th Session of the United Nations General Assembly,» (Permanent Mission of the Republic of Hungary to the United Nations, New York, 23 September 2011), on the Web: <http://gadebate.un.org/sites/default/files/gastatements/66/HU_en.pdf> (Accessed 24 September 2011).

(15) وتجدر الملاحظة إلى أن المؤتمر العام لمنظمة اليونيسكو في عام 2011 كان برئاسة دبلوماسية هنغارية هي كاتالين بوغياي التي انتقدت لقبول فلسطين دولة عضوًا، على الرغم من حقيقة أن هنغاريا امتنعت عن التصويت أيضًا. انظر: Lázár György, «UNESCO, Palesztina és a furcsa magyar szavazat [György Lázár: UNESCO, Palestine and the Strange Hungarian Vote],» (Amerikai Népszava, 10 December 2011), on the Web: <http://nepszava.com/2011/12/velemeny/lazar-gyorgy-unesco-palesztina-es-a-furcsa-magyar-szavazat.html> (Accessed 12 December 2011).

الطريق بما يخص الديمقراطية واقتصاد السوق»[16]. بالنسبة إلى هنغاريا، ليس ثمة رابط يمكن إيجاده بين الربيع العربي والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، على الرغم من حقيقة أن الرأي الإسرائيلي الذي انتشر مع بداية الربيع العربي كان يشير إلى أن الناس تتظاهر ضد حكّامها الفاسدين، لا ضد إسرائيل. بمعنى آخر، إن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ليس هو المشكلة الفعلية في المنطقة. واستمرت هذه الحُجّة قائمة حتى أيار/ مايو 2011، حينما قام الفلسطينيون بتنظيم تظاهرات باتجاه الحدود الإسرائيلية، لتختفي بهدوء لاحقًا. أما في ما يتعلق بالربيع العربي، فكان ثمة اتجاهان مرتبطان بهنغاريا، فمن جهة، كانت هنغاريا مستعدة لمشاركة تجربتها مع البلدان العربية التي تشهد عملية انتقالية[17]، ومن جهة أخرى، أطلقت الحكومة الهنغارية سياسة جديدة تحت عنوان «الانفتاح على الشرق»، يؤكد من خلال إطارها العام - خصوصًا في الاقتصاد، التجارة، التدريب، التعليم العالي - السعي إلى تكريس العلاقات مع البلدان العربية.

(16) «Németh Zsolt izraeli partnerével, Daniel Ajalonnal tárgyalt (Minister of State for Foreign Affairs Zsolt Németh Talked with his Israeli Counterpart, Deputy Foreign Minister Daniel Ayalon),» (Kormányportál-Kormányzat-Külügyminisztérium, 16 August 2011), on the Web: <http://www.kormany.hu/hu/kulugyminiszterium/parlamenti-allamtitkarsag/hirek/nemeth-zsolt-izraeli-partnerevel-daniel-ajalonnal-targyalt> (Accessed 11 September 2012).

خلال محادثاته بما يخص العرض الفلسطيني المقدم إلى الأمم المتحدة، شدد تشولت نيميث أيضًا على أن هنغاريا كانت ضد سياسة اتخاذ الخطوات من طرف واحد.

(17) Martonyi János, «diplomáciára minden körülmények között szükség van. Előadás a nagyköveti értekezleten [Diplomacy Is Necessary in Every Circumstances-Lecture at the Annual Meeting of Hungarian Ambassadors],» (Kormányportál-Kormányzat-Külügyminisztérium, 22 August 2012), on the Web: <http://www.kormany.hu/hu/kulugyminiszterium/hirek/martonyi-janos-diplomaciara-minden-korulmenyek-kozott-szukseg-van> (Accessed 27 August 2012).

الفصل السادس عشر

حملات التضامن الدولية مع فلسطين: الواقع والمشهد (في بلاد الباسك)

فيرناندو سانشو مارتينيز ومار هيخون ميندیغوثيا

في هذه البحث القصير، أود أن أشرح كيف تبدو حركة التضامن من أجل فلسطين في بلاد الباسك وحملات التوعية المختلفة التي تُنفّذ، من خلال أمثلة عن أعمال قامت بها جمعية «بلادي» وجمعيات باسكية أخرى. إضافة إلى ذلك، سأتطرق إلى شبكات محلية وإقليمية ووطنية ودولية أخرى تشهد نشاطًا لبلاد الباسك وتتشارك بالهدف عينه. وفي الخاتمة، أعرض نجاحات التضامن مع فلسطين في هذا المجال والتحديات التي يواجهها هذا التضامن.

أولًا: حركة التضامن في بلاد الباسك

في ما يخص حركة التضامن في بلاد الباسك، نُشر عمود في صحيفة *DEIA* يحوي أفكار الصحافي والنائب عن حزب الباسك الوطني، خوان كارلوس رودريغيز الذي اعتبر أن من المهم إلقاء الضوء عليها كونه يتعامل مع الموضوع الذي نناقشه؛ إذ قال إن في ستينيات القرن العشرين كانت أغلبية المجتمع مؤيدة لإسرائيل، والسبب، كما لاحظ الكاتب، جاذبية الكيبوتز ومثاليته عند كثير من اليساريين الذين كانوا معجبين بهذه التجربة ويعتبرونها تجربة يسارية واشتراكية، ما دفع كثيرًا منهم إلى زيارة الكيبوتزات والعمل فيها فترات قصيرة. ومن جانب آخر، كانت ذكريات المحرقة لا تزال حاضرة وتتنامى مع نشر الصور الأولى

لمعسكرات الاعتقال النازية. إضافة إلى ذلك، كان هناك انتشار واسع للأدب والسينما «المؤيدة لليهود»، مثل فيلم «الرحيل» (Exodus) (بطولة أشهر نجوم السينما في ذلك الحين بول نيومان) و«ميلا 18» (Mila 18) (إخراج ليون يوريس).

يمكن القول إنه كان ينظر إلى اليهود باعتبارهم ضحايا أوروبا، وكان الفلسطينيون غير مرئيين، خصوصًا أن ما سببته الصهيونية من حوادث في فلسطين وقيام دولة إسرائيل، لم تكن قد دوّلت بعد. وكانت الأخبار الوحيدة عما يجري هناك عامة جدًا لأنها لم تكن تنمّ عن معرفة حقيقية بماجريات الأمور، وغير ذات جدوى.

بهتت الصورة الخاطئة لإسرائيل باعتبارها بلدًا رياديًا بفضل الانتفاضة في عام 1987. ويمكننا القول إن منذ تلك اللحظة وصاعدًا، بدأت وسائل الإعلام الجماهيرية الباسكية بتقديم المعلومات بشكل مباشر، وتضمّن ذلك تغيرًا في الوعي الاجتماعي أنتج، لاحقًا، حركة التضامن مع فلسطين.

نستطيع القول اليوم إن ثمة شعورًا عامًا بالتضامن مع الفلسطينيين في المجتمع الباسكي، وأن جزءًا ملحوظًا من هذا المجتمع قريب من أو مرتبط بشكل وثيق بحركة الاستقلال الباسكي اليساري، ولديه قاعدة اجتماعية ناشطة جدًا. وعلى الرغم من هذا الواقع، تُعتبر إسرائيل مرجعًا لبعض السياسيين المحافظين الوطنيين الذين يسعون نحو الاستقلال. فيما يخص هذا الموضوع، نذكر أن اللوبي الإسرائيلي موجود في عدد من المجالات على كلا المستويين المحلي والإقليمي في إسبانيا، لكن ليس بطريقة قوية ومؤثرة كما هو الحال في بلدان أوروبية أخرى.

ثانيًا: حملات رفع مستوى الوعي والتضامن

من الضروري التذكير هنا بأن منشأ جمعية «بلادي» فلسطيني بامتياز، حيث أُسست بفضل جهد عائلتين مختلطتين من الفلسطينيين الذين جاءوا إلى هنا طلابًا في سبعينيات القرن العشرين ثم تزوجوا من سيدات باسكيات واستقروا بشكل دائم.

تعمل جمعية «بلادي» منذ أكثر من عشرة أعوام في عدد من المجالات

لتقريب الفلسطينيين إلى المجتمع، خصوصًا المجتمع الباسكي، من خلال نشاط ومشروعات مختلفة.

في البداية كان عمل «بلادي» مشتركًا مع جمعيات ومؤسسات أخرى في مشروعات ميدانية في «التعاون من أجل التطوير». أما في فلسطين، وفي إطار الأولويات التي نريد إقامتها، فقررنا أن نركز على مشروعات التوعية التي تهدف إلى نشر سبب وأصل ما يحدث في فلسطين، في المجتمع والجانب الخفي الذي لا يعرَض، والإرث الثقافي والتاريخي، وتوضيح الصور النمطية. وحالما نحقق ذلك، نقدم الأدوات إلى الناس من أجل أن يعملوا ويصبحوا مشاركين في رفع مستوى الوعي. شعرنا بعد هذا القرار بأننا نتعاون بشكل فاعل ومباشر وعلى نحو مطرد. والنتائج التي حققناها هي أقرب إلى أهدافنا المقارنة مع تلك التي شاهدناها في مجالات أخرى. يعود ذلك إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية التي أُسّست في فلسطين تمتلك بنية ليست الأنسب، وذلك لأنها لم تكن وفية للمعنى الحقيقي للتعاون ولم تتضمن إرادة سياسية. يمكننا القول إن المفهوم الأخير هذا اضمحل وراء ما يسمى «التعاون». وينبغي ألا ننسى أن الروابط الوثيقة بين «بلادي» والمواطنين الفلسطينيين تتيح الاطلاع بشكل مباشر على الأحوال والحوادث الراهنة، وبالتالي التعرف إلى الواقع بشكل فوري.

تقوم «بلادي» بأكثر من نشاط بأسلوب يستوعب عددًا من المجالات. يمكن لمثالنا التالي أن يكون مفيدًا لفهم ما تقوم به الجمعيات الأخرى أيضًا:

- نقوم بنشر وثائق عن وضع السكان في فلسطين، تاريخيًا وسياسيًا، مخاطبين البيئة الأكاديمية من ضمن حملات التوعية. كما نقدّم منشورات بهدف نشر الثقافة الفلسطينية، مثل إصدار قصص محكية. إضافة إلى ذلك قدمنا، وبالاشتراك مع «جمعية السلام والكرامة» (Peace and Dignity Association)، أساليب أخرى من التوعية، مثل إنتاج رسوم كرتونية وفيلم وثائقي بعنوان «إعداد جدول الأعمال» (Agenda Setting) عن التغطية الإعلامية المخصصة لفلسطين.

- ننظم وننسق منتديات ودورات ولقاءات ومحادثات وطاولات مستديرة ومنابر سينمائية وبعثات إلى فلسطين للتعرف عن كثب إلى التطورات الأخيرة.

- إن رفع مستوى الوعي جزء كبير ومهم من عملنا، من خلال المؤتمرات والمحاضرات التي يلقيها أعضاء «بلادي» في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات.

- اللقاءات مع الأحزاب السياسية ونقابات العمال والمؤسسات ... إلخ لمصلحة حملات بعينها أو من أجل التوصل إلى اتفاقات تصب في مصلحة فلسطين.

- الاشتراك مع شبكات محلية وإقليمية ووطنية أخرى من أجل فلسطين.

- الاشتراك من خلال الشبكات في إجراءات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات والحملات العامة والإعلامية، من أجل ممارسة الضغط على الحكومات المختلفة (المحلية والإقليمية والوطنية) لإدانة حالات معينة.

ثالثًا: الشبكات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية

نعمل في جمعية «بلادي» بشكل فاعل مع عدد من شبكات تضامن مع فلسطين، منها الشبكة الرئيسة MEWANDO، أي «الشرق الأوسط من دون حروب واضطهاد» (Middle East Without Wars and Oppressions)، وهي شبكة مؤلفة من خمس منظمات من المجتمع الباسكي المدني، يمتد نشاطها إلى أكثر من عشرة أعوام. وفي يومنا هذا تتكون، إضافة إلى جمعيتنا، من «مؤسسة السلام والتضامن» (Peace and Solidarity Foundation) التي تنتمي إلى نقابة العمال CCOO التي هي أكبر نقابة في إسبانيا، وكذلك المكتب التنسيقي للمنظمات غير الحكومية من أجل التطوير في بلاد الباسك، و«جمعية السلام مع الكرامة» (Association Peace with Dignity, SODePAZ). عند انطلاق عمل الشبكة نفّذ عمل مشترك مع شبكتي «المنظمة الفلسطينية غير الحكومية» (Palestinian Non Governmental Organization PNGO)، و «مركز المعلومات البديلة» (Alternative Information Center)، ولاحقًا مع «جمعية المقاطعة الوطنية» (Boycott National Committee BNC). كان ثمار هذه الإجراءات تنظيم ما يسمى مبادرة مدينة بيلباو (Bilbao) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008.

من نشاطنا الذي قمنا به: تنظيم ندوات، نشر عدد من المواد المكتوبة التي تدوّن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها دولة إسرائيل، زيارات وفود إلى فلسطين منذ عام 2011 (تضم صحافيين ومحامين ونقابات عمال وهيئات مدنية) والاجتماع في فترة تسعة أيام، بجدول أعمال منظم، إلى ممثلين عن المجتمع الفلسطيني ومنظمات فلسطينية، وسمحت هذه الزيارات بالتعرف عن قرب إلى الوضع في فلسطين.

إن ما نحققه في «شبكة الشرق الأوسط من دون حروب واضطهاد» هو أن المزيد من وسائل الإعلام الجماهيرية والجامعات والأحزاب السياسية في بلاد الباسك تأخذ في الاعتبار موقفنا مما يخص فلسطين. ونراهن بقوة على حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، وبناء على هذا، هناك التزام بالبيان الذين يدعم تلك الحملة من نقابات العمال كلها في بلاد الباسك، وأصبح هذا الالتزام ممكنًا بعد حملات التوعية مع نقابات العمال، خصوصًا أن بلدية بيلابو كانت قد منحت الشركة الفرنسية المتعددة الجنسيات VEOLIA مقاولات فرعية في النقل المحلي، وهي شركة كانت تقوم بشكل متزامن ببناء الترام في القدس الشرقية. وقامت بلدية بيلابو أخيرًا بفسخ عقدها مع الشركة، كما فعل المدن الأخرى في العالم. كان الضغط الذي مارسناه مؤثرًا، لكن بشكل نسبي. لأنه في محصلة الأمر، تفوّقت الدواعي الاقتصادية على حقوق الإنسان. ومع ذلك، يمكننا تحقيق الاستفادة القصوى من هذا الوضع عن طريق إنشاء علاقات مع نقابات العمال، حيث إننا توصلنا إلى توقيع بيان صُوّت عليه بالإجماع.

إن «شبكة الشرق الأوسط من دون حروب واضطهاد» عضو أيضًا في شبكة SAREA (شبكة في لغة الباسك)، وهي شبكة إقليمية من أجل فلسطين وجزء أيضًا من RESCOP (شبكة التضامن في دولة إسبانيا ضد الاحتلال في فلسطين) التي تجمع حركات التضامن مع فلسطين من كل أنحاء إسبانيا، حيث يفوق عدد جمعيات المجتمع المدني التي تعمل من أجل فلسطين الخمس وثلاثين جمعية. والنشاط الذي يُقام يناقَش ويُبحث ويُتفق عليه من خلال RESCOP، ودائمًا من خلال التواصل المباشر مع فلسطين ومع الأشخاص المسؤولين في جمعية المقاطعة الوطنية في أوروبا. إن هذه الشبكة فاعلة جدًا وتساعدنا في إيجاد نهج مشترك للعمل، نستطيع من خلاله تركيز طاقاتنا كلها.

خاتمة: إمكانات النشاط والتحديات الحالية

إننا في «بلادي» نؤمن، وبشكل راسخ، بأن العمل كشبكة أفضل وسيلة لتوحيد الجهد من أجل تحقيق نتائج أفضل. الاتحاد يولّد القوة، وهذا الاتحاد مهم جدًا في هذه الحالة من أجل فلسطين كي يضغط على الحكومات المختلفة أو كي يؤثّر في وسائل الإعلام الجماهيرية بطريقة أكثر فاعلية.

أستطيع القول اليوم إنه في بلاد الباسك وإسبانيا، تُعتبر حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي ولدت في المجتمع المدني الفلسطيني، حلًا فاعلًا بشكل واضح، وإحدى الطرائق أيضًا التي لا غنى عنها، والتي يجب السير بها، وذلك بسبب النجاح الذي تلقاه والتوسع السريع في عدد الأفراد والمجموعات في العالم الذين ينضمون إليها. إنها حملة شرعية تناشد المسؤولية الأخلاقية للبشر، وهي أسلوب واضح وفاعل للضغط على إسرائيل كي يكون هناك سلام عادل حقًا.

الفصل السابع عشر

بريطانيا العظمى والقضية الفلسطينية

روزماري هوليس

من بين الدول الأعضاء كلها في الاتحاد الأوروبي، تحظى بريطانيا باهتمام خاص في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية، بسبب دورها التاريخي في نشأة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني؛ هذا الدور الذي كان يقوم على ثلاثة عناصر رئيسة: الأول تعهد الحكومة البريطانية في عام 1917 بـ «النظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين» (وعد بلفور)، وهو ما أُدرج لاحقًا في شروط الانتداب البريطاني في فلسطين؛ والثاني الدور الذي أدّته بريطانيا في تقسيم الإمبراطورية العثمانية السابقة بعد انهيارها في الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي وضع أساس نظام الدولة العربية المعاصرة؛ أما الثالث فكان الخطوات التي اتخذتها بريطانيا لحكم الانتداب في فلسطين بين عامي 1922 و1948 ثم التخلي عنه، ما هيّأ الأوضاع بشكل فاعل لحدوث النكبة الفلسطينية نتيجة حرب 1948 وزرع إسرائيل في أرض فلسطينية.

تتباين الآراء في شأن ما إذا كان دور بريطانيا التاريخي يحتفظ بأهميته في الجهد المعاصر لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فمن وجهة النظر العربية، تمثل معاناة الفلسطينيين في أثناء الانتداب البريطاني الذي انتهى بالنكبة ظلمًا عميقًا يتطلب الإنصاف والاعتراف على أقل تقدير، إذا كان للصراع المعاصر أن يُحل. ومن وجهة النظر البريطانية، أصبحت القضية الفلسطينية في عهد الانتداب أحد الأوجه المؤسفة العديدة للماضي الإمبريالي الذي لا يمكن التراجع عنه، لكن يمكن إصلاحه بطريقة أو بأخرى وفقًا للفكر الرسمي، وذلك إذا اتفق الإسرائيليون والفلسطينيون على

تقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين بناءً على حدود ما قبل حزيران/ يونيو 1967 بين إسرائيل من ناحية والضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية أخرى. أما من الجانب الإسرائيلي، فهناك من يؤيد وجهة النظر هذه، لكن هناك شبه إجماع على المستوى الرسمي على عدم إمكانية التراجع عن حدود 1967 في حد ذاتها، حتى إذا أمكن النظر في إقامة «دويلة» فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وغزة.

لكن أيًا كان موقف المرء، فإن الأهمية المعاصرة لبريطانيا بالنسبة إلى إدارة القضية الفلسطينية أو حلّها محدودة، لأسباب ليس أقلها ما كان للبريطانيين من قوة لم يبق منها اليوم إلا القليل. فهُم يشغلون مقعدًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، لكن هذه المكانة تتضاءل في ذلك المجال وغيره قياسًا إلى الولايات المتحدة والصين وروسيا. وبصفتها دولة قيادية في الاتحاد الأوروبي، لديها دور في صوغ مواقف الاتحاد الأوروبي، لكنها ربما تختار ألا تكون جزءًا منه، أو على الأقل تحيل نفسها إلى هامشه. وعلى نحو مماثل في حلف شمال الأطلسي، تُعد بريطانيا واحدة من قوى لاعبة عدة. ومن الناحية الاقتصادية، تحتل بريطانيا مرتبة مهمة في هيئات دولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية، إلا أن هذه الهيئات ليست ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى مصير الفلسطينيين، على الرغم من أنهم يعتمدون على المساعدات الاقتصادية من بريطانيا وغيرها للعيش تحت الاحتلال أو في مخيمات اللاجئين التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

ما هي إذًا قيمة تحليل تطور دور بريطانيا في المسألة الفلسطينية على مر الزمن؟ ردًا على هذا السؤال، يفيد الرأي الذي تبنيّته هنا بأن الطريقة التي تطورت بها «رواية» البريطانيين عن القضية الفلسطينية منذ بدايات القرن العشرين مفيدة، فهي مؤشر على كيفية صوغ المسألة في سياق الدبلوماسية الدولية وكيف ظلت رهنًا بالمعايير الآخذة في التطور وحسابات المصلحة الذاتية لأهم الأطراف الفاعلة في العالم.

لتتبع تطور الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية وتحديد السمات المميزة للرواية الفلسطينية، نقسم الفترة بين عامي 1914 و2014 إلى تسع مراحل: **الأولى** مرحلة التكوين بين عامي 1914 و1922 التي تشمل الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور وتقسيم الإمبراطورية العثمانية؛ **الثانية** مرحلة الانتداب، بين عامي 1922

و1939؛ **الثالثة** مرحلة الحرب العالمية الثانية، ونهاية الانتداب وحدوث النكبة بين عامي 1939 و1948؛ **الرابعة** فترة انسحاب بريطانيا من إمبراطوريتها حول العالم، والقومية العربية وتوحيد نظام الدولة العربية، بين عامي 1948 و1967؛ **الخامسة** مرحلة حرب حزيران/ يونيو وحرب تشرين الأول/ أكتوبر بين العرب وإسرائيل و«الطفرة النفطية»، بين عامي 1967 و1980؛ **السادسة** مرحلة حرب لبنان والانتفاضة الأولى في ثمانينيات القرن العشرين؛ **السابعة** مرحلة «عملية السلام في الشرق الأوسط» في التسعينيات؛ **الثامنة** مرحلة العقد الذي يشمل حوادث 11 أيلول/ سبتمبر وقيادة توني بلير، بين عامي 1997 و2007؛ **التاسعة** مرحلة الحقبة المعاصرة بين عامي 2007 و2014، حيث يفيد أدق وصف لمواقف بريطانيا وسياساتها تجاه فلسطين بأنها هوامش في موقف الاتحاد الأوروبي/ المجموعة الرباعية ونهجهما، وبأنها تتسم بالقول لا الفعل وتكاد تعتمد كليًا على الولايات المتحدة لعقد صفقة إسرائيلية - فلسطينية لإنهاء الصراع.

إن تحديد هذه المراحل وطريقة وصفها يشمل مكانة بريطانيا المتغيرة في السياق العالمي، والتحولات المصاحبة في الأولويات البريطانية، والنفوذ في الشرق الأوسط وما يتعلق به من تعديلات في الرواية البريطانية للقضية الفلسطينية.

أولًا: الحرب العالمية الأولى ووعد بلفور وتقسيم الإمبراطورية العثمانية

يجب فهم وعد بلفور في سياق الحرب العالمية الأولى، حين شاركت بريطانيا في هذه الحرب باعتبارها قوة إمبريالية لديها ممتلكات متراكمة من الأراضي الشاسعة حول العالم تُصنف وتُدار بالطرائق المختلفة كمستعمرات وأراضٍ خاضعة للحماية ودول ومناطق نفوذ محمية حيث العلاقات بين المركز (بريطانيا) والإدارات المحلية للمناطق المستعمرة تختلف بحسب المصلحة.

استندت ذروة الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر إلى إنتاج المواد الخام في المستعمرات ليُعاد تصنيعها في المصانع البريطانية وتحوّل إلى سلع تُباع في العالم. ولم يقد اختراع المحرك البخاري التصنيع فحسب، بل أيضًا بناء السكك الحديد التي فتحت بلدانًا وقارات بأكملها. أما مفخرة بريطانيا، فكانت

إقامة الإمبراطورية الهندية تحت الحكم البريطاني مع الملكة فكتوريا بصفتها السلطة العليا أو «الإمبراطورة».

كانت القيم الفيكتورية بمنزلة السمة المميزة للإمبراطورية البريطانية في أوجها؛ أي كانت مزيجًا من أخلاقيات العمل البروتستانتية وحماسة تبشيرية تدّعي الورع لـ«تمدين» الآخرين («عبء الرجل الأبيض») وقناعة بأن البريطانيين ينعمون بالقوة والثروة لأنهم يمتلكون صفات لا مثيل لها لدى الآخرين. وبالطبع كانت عقدة التفوق البريطاني طبقية؛ إذ آمنت الطبقة الحاكمة البريطانية - وأصحاب الأراضي ذوو الألقاب الذين تزاوجوا وتداخلوا مع أقطاب الصناعة الجدد والممولين - بصفاتها القيادية وغرستها في أبنائها عبر نظام المدارس (المعروف باسم «نظام المدارس العامة») الذي ولّد المرونة والثقة بالنفس من خلال قسوة المناهج الدراسية التي جمعت بين الرياضة ودراسة الكلاسيكيات.

يجب أن نتذكر أيضًا أن في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت العنصرية هي القاعدة السائدة بشكل إيجابي، وكانت تُعتبر «علمية». راقب موظفو الخدمة لدى الاستعمار البريطاني رعاياهم في ظل الإمبراطورية وصنّفوهم تصنيفات عنصرية، ما أوجد تسلسلات هرمية وسمات لوصف الشعوب والمجتمعات التي تقابلهم في العالم. سادت هذه المواقف في أثناء الحرب العالمية الأولى. وبالقدر نفسه، لم يتوقع البريطانيون على الإطلاق طبيعة وسرعة الانحدار الذي أضعف مكانتهم في العالم في القرن العشرين.

هذا هو السياق الذي صدر فيه وعد بلفور. ومما ينم عن عقلية إمبريالية هو أن وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور تطرق إلى فكرة اليهود كشعب ومنحهم مباركة الحكومة البريطانية لإقامة وطن قومي لهم في مكان ما في العالم لم يكن للبريطانيين حينئذ سلطة رسمية عليه. كذلك الحال بالنسبة إلى الأسلوب المتعالي الذي استُخدم للإشارة إلى سكان فلسطين الأصليين في وعد بلفور كالآتي: «تنظر حكومة جلالة الملك بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جليًا ألا يجري أي شيء من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة بالفعل في فلسطين، أو من حقوق اليهود ومركزهم السياسي في أي بلد آخر».

لم يُمنح الفلسطينيون هوية خاصة بهم حتى من باب المجاملة، ليس حتى كعرب.

صدر وعد بلفور في صيغة خطاب من وزير الخارجية إلى روتشيلد - الذي كان قياديًا بارزًا في الترويج للحركة الصهيونية - بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. كان المنطق وراء هذا الخطاب مستمدًا من افتراض بريطاني بأن القادة اليهود البارزين يمكنهم المساعدة في إقناع الأميركيين بالمشاركة في الحرب ومن ثم المساعدة في كسر حال الجمود لدى الجانب الغربي (الأوروبي). كما عبّر الخطاب عن تفكير هؤلاء المسيحيين البريطانيين الذين اعتبروا أن عودة اليهود إلى صهيون تتماشى مع نبوءات الكتاب المقدس. وفي الوقت ذاته، أعجبت الفكرة هؤلاء البريطانيين (بمن فيهم بلفور) الذين كانوا يشعرون بالقلق إزاء معدل هجرة اليهود من روسيا وأوروبا الشرقية إلى بريطانيا.

كان خطاب بلفور واحدًا من ثلاثة تعهدات متناقضة تهدف إلى دعم الجهد الحربي البريطاني وتقسيم ما بقي من الإمبراطورية العثمانية المترنحة. وثاني هذه التعهدات كان في المراسلات بين السير هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، والشريف حسين في مكة. وبناءً عليها، افترض الأخير أنه وأبناءه سيحصلون على المساعدة البريطانية لتحقيق الاستقلال العربي في قلب المنطقة العربية. أما ثالث التعهدات، فكان صفقة سرية عُقدت بين البريطانيين والفرنسيين (اتفاقية سايكس - بيكو في عام 1917) ليتقاسموا المنطقة التي تضم بلاد ما بين النهرين وبلاد الشام (أو سوريا الكبرى، بما فيها فلسطين).

بالتالي، في حين تعهد البريطانيون ظاهريًا بدعم السعي العربي نحو الاستقلال، كانوا ينوون السيطرة بشكل كامل على المناطق التي أصبحت العراق والأردن وفلسطين الانتدابية. لكن بسبب ضغط الولايات المتحدة في أعقاب الحرب، اضطر البريطانيون إلى التعهد ظاهريًا بدعم فكرة تحقيق المصير والموافقة على النظام الإلزامي لعصبة الأمم[1]. وبناءً عليه، كان يتوقع منهم رعاية إقامة الدول المستقلة في مناطق تُقسّم بينهم بوصفهم القوة الإلزامية. والأهم من ذلك

(1) لمزيد في شان مفهوم تحقيق المصير وتفسيراته، انظر: Victor Kattan, *From Coexistence to Conquest: International Law and the Origins of the Arab-Israeli Conflict, 1891-1949* (London; New York: Pluto Press, 2009), chap. 5.

أن التعهدات الواردة في وعد بلفور أُدرجت في الانتداب البريطاني في فلسطين وأكدتها عصبة الأمم في 24 تموز/ يوليو 1922، ما جعل إقامة وطن لليهود هناك شرطًا قانونيًا. بعد مرور شهر، حصلت بريطانيا على موافقة عصبة الأمم لإعفاء المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن - المعروفة باسم إمارة شرق الأردن - من أحكام الانتداب المتعلقة بإقامة وطن قومي لليهود.

بالتالي، في بداية الانتداب على فلسطين، برز العرب المقيمون شرق نهر الأردن في تفكير البريطانيين بصفتهم شعبًا في طريقه إلى إقامة دولة مستقلة، حتى إن بريطانيا نصّبت عبد الله ابن الشريف حسين أميرًا (وأصبح في ما بعد ملكًا على «المملكة الأردنية الهاشمية») - ونصّبت ابنه علي ملكًا على العراق. كانت هذه القرارات شكلًا من أشكال التعويض عن تهاون البريطانيين في أثناء غزو الحجاز تجاه مؤسس السعودية عبد العزيز بن سعود، كما أنها وفّرت أتباعًا لممارسة السلطة البريطانية في إمارة شرق الأردن والعراق. لكن لم توضع أي أحكام بخصوص تطور الاستقلال العربي في فلسطين؛ فهناك، وفقًا لشروط الانتداب، كان يتوقع من بريطانيا أن تُعدّ الشعب للحكم الذاتي مع تسهيل إقامة وطن قومي لليهود. لكن بغض النظر عن هذه المتطلبات المتناقضة، جعل البريطانيون من أولوياتهم ممارسة سلطتهم الخاصة في المنطقة باستخدام أساليب طُورت في أجزاء أخرى من الإمبراطورية[2].

ثانيًا: الانتداب على فلسطين (1922-1939)

لا تسمح المساحة هنا بذكر هذه التفصيلات والفترات المتتالية لتطور الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية. وبالتالي يكفي تحديد بضعة عناصر رئيسة. الواضح أن البريطانيين كانوا في أثناء فترة حكمهم كقوة إلزامية في فلسطين، لا يزالون في وضع إمبريالي إلى حد كبير، وكانوا يديرون فلسطين كما يديرون المستعمرات في مناطق أخرى، متجاهلين صك الانتداب الذي كان يُتوقع منهم على أساسه إقامة إدارة تضم سلطة تشريعية وتمثل السكان المحليين[3]. ومن المؤكد أنهم استشاروا

(2) Zeina B. Ghandour, *A Discourse on Domination in Mandate Palestine: Imperialism, Property and Insurgency* (Abingdom, [England]; New York: Routledge, 2010).

(3) انظر: Moti Golani, *The End of the British Mandate for Palestine, 1948: The Diary of Sir Henry Gurney*, St. Antony's Series (Basingstoke, England; New York: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 72-73.

شخصيات محلية واختاروا بعضًا منها لضمها إلى هيئة استشارية لتسهيل التعاون المحلي مع الإدارة البريطانية. لكن بالنسبة إلى العرب المحليين، كان هذا استعمارًا، خصوصًا أن الحكم البريطاني سهل هجرة اليهود وحيازة الأراضي على حسابهم[4].

على عكس العرب، كان لمجتمع اليهود قيادة متماسكة ومكرسة لبناء وطنهم القومي، وبالتالي كانوا أفضل تنظيمًا، ولديهم جدول أعمال أكثر تماسكًا من نظرائهم العرب الذين كانوا على الرغم من ذلك يشكلون الأغلبية العظمى من السكان في بداية الانتداب، وثلثي السكان على الأقل في أعوامه الأخيرة. والأهم من ذلك أن السكان اليهود والمهاجرين الجدد استفادوا من أحد أهم أوجه الحكم البريطاني، ألا وهو البرنامج الشامل لتحديد ملكية الأراضي وتسجيلها وتنظيمها في أنحاء المنطقة كلها[5]. استند تنفيذ هذا البرنامج إلى دراسة أجراها سريعًا ضابط استعماري بريطاني أُحضر من مصر لتقويم حال الزراعة في فلسطين. وقال الضابط إن الممارسات الزراعية الفلسطينية بدائية بشكل ميؤوس منه وتحتاج إلى إصلاح شامل. إضافة إلى ذلك، لم تتماشَ ملكية الأراضي تحت القانون العثماني مع القيم البريطانية للملكية الخاصة على أنها «جيدة» في حد ذاتها. وبالتالي تمكن أعضاء المجتمع اليهودي من حيازة الأراضي - في إطار الترتيبات البريطانية الجديدة - بطريقة كان العرب بطيئين في مواكبتها أو معارضتها.

نشب عداء عربي تجاه هجرة اليهود والإحباط الناجم عن فشل السلطات البريطانية في الاستجابة لمطالبهم بإنشاء جمعية تمثل العرب. واندلعت أعمال عنف شاملة بين العرب واليهود في عامي 1920 و1921 ومرة أخرى في عام 1929 بعدد أكبر من الإصابات، ما جعل البريطانيين يعززون وجودهم العسكري. وبدا أن البريطانيين لم يستنتجوا أن الوضع غير قابل للاستمرار[6].

لكن في ثلاثينيات القرن العشرين، بدّل ظهور النظام النازي في ألمانيا السياق الدولي للقضية الفلسطينية؛ إذ أدّى تشجيع هتلر في العشرينيات[7] إلى دعوات

---

(4) Ghandour, Chap. 2.

(5) المصدر نفسه.

(6) A. J. Sherman, *Mandate Days: British Lives in Palestine, 1918-1948* (London: Thames and Hudson, 1998), p. 80.

(7) Kattan, pp. 11-12.

أكثر إلحاحًا ويأسًا لهجرة المزيد من اليهود إلى فلسطين. وتسبب جهد البريطانيين لاحتواء التدفق بانقلاب النشطاء الصهيونيين ضدهم، بينما ألقى العرب اللوم على البريطانيين بسبب تقويتهم المشروع الصهيوني على حسابهم. وعندما ثار العرب في عام 1936 ضد السلطات البريطانية، قمع البريطانيون الثورة بشدّة ووحشية ناجمة عن خبرتهم في قمع المعارضين في أماكن أخرى من الإمبراطورية. تسببت الأساليب المستخدمة - بما فيها الاحتجاز من دون محاكمة وهدم المنازل والقصف الجوي والإعدام وحصار القرى المقاومة - في وضع سوابق تبناها لاحقًا الإسرائيليون للتحكم بالمقاومة الفلسطينية بعد عام 1967.

في مواجهة ثورة 1936، أوصت لجنة تحقيق بريطانية (لجنة بيل) بتقسيم فلسطين بين دولة عربية ودولة يهودية، في ما عدا القدس وبيت لحم والناصرة وبحيرة طبرية، أي الأماكن التي تهم المسيحيين في العالم، والتي ظلت في يد السلطة البريطانية. نص الاقتراح أيضًا على أن تتحد الدولة العربية مع إمارة شرق الأردن. كما اقترح المخطط تحويل السكان في ما بين الدولتين. وبعبارة أخرى، بشرت لجنة بيل ببعض المفاهيم التي ظهرت في المناقشات عن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في القرن الحادي والعشرين.

رفض العرب مخطط لجنة بيل، كما رفضه الصهيونيون أيضًا عقب وقوع بعض الخلافات. أما بالنسبة إلى السلطات البريطانية، فكان التقسيم القسري في وجه المقاومتين العربية واليهودية مشروعًا أكبر من أن يتم، خصوصًا عندما كان احتمال نشوب الحرب في أوروبا يلوح في الأفق. على أي حال، كما ورد في «الكتاب الأبيض» البريطاني في شأن فلسطين عام 1939: «إن حكومة جلالة الملك ... ترغب في أن تشهد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في نهاية المطاف، حيث يجب أن يتشارك في السلطة شعبا فلسطين - العرب واليهود - من خلال حكومة يتم فيها تقاسم المصالح الأساسية لكل منهما»[8].

كما قال المؤرخ روجر لويس، حتى نهاية الانتداب، كان البريطانيون يفضلون أن تصبح فلسطين في الأساس دولة ثنائية القومية، وهو المفهوم الذي تبنّاه قسرًا (ومن دون فاعلية في نهاية المطاف) وزير الخارجية إرنست بيفن في

(8) ذكر في: المصدر نفسه، ص 117.

نهاية الانتداب[9]. وانشغل البريطانيون بالحرب العالمية الثانية في الفترة بين عامي 1939 و1945.

ثالثًا: الحرب العالمية الثانية ونهاية الانتداب والنكبة (1939-1948)

اعتبارًا من نشوب الحرب العالمية الثانية (1939)، اضطر البريطانيون إلى التركيز على بناء الجهد الحربي ودعمه، لتفادي أولًا الغزو الألماني لبريطانيا نفسها. ومرة أخرى أصبح السعي إلى جلب الأميركيين هدفًا بريطانيًا رئيسًا. في البداية، اتخذت الاستجابة الأميركية شكل المساعدات، بما في ذلك إقراض البريطانيين أصولًا عسكرية في مقابل تأجير بعض الممتلكات البريطانية الإمبريالية في العالم. وفي نهاية المطاف، شارك الأميركيون بالفعل في الحرب. وانتصر الحلفاء بفضل مشاركة الأميركيين، إلى جانب المساهمة السوفياتية الحاسمة في محاربة النازيين. ومع ذلك، فإن التكلفة الإجمالية التي تكبّدتها بريطانيا في الحرب أصابتها بالشلل، على الرغم من أنها كانت في الحلف المنتصر، إذ إنها أفلست وأُجهدت في النهاية.

كانت السياسة البريطانية في فلسطين في أثناء الحرب تدور حول الحفاظ على استقرار نسبي، بما في ذلك إدارة معدّل هجرة اليهود. ونظرًا إلى الاضطهاد الممنهج لليهود على أيدي النازيين وحلفائهم والأنظمة العميلة في أوروبا، حتى بلغ ذروته من خلال أهوال المحرقة، ازداد الضغط لتوفير الأمان للاجئين اليهود في فلسطين. ونتيجة ذلك، واجه الجهد البريطاني للحد من الهجرة مقاومة يهودية في فلسطين وانتقادات ضارية من الولايات المتحدة. وفي نهاية الحرب، أصر الأميركيون على أن يسمح البريطانيون بدخول ما لا يقل عن 100.000 لاجئ يهودي بصفة مُلحة.

كما أتى الضغط للسماح بزيادة هجرة اليهود من دوائر معينة في بريطانيا،

---

(9) William Roger Louis, *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays* (London; New York: I. B. Tauris, 2006), essay on «The End of the Palestine Mandate», pp. 418-447.

تحركه جزئيًا حقيقة أن أعضاء الجالية اليهودية ساهموا في الجهد الحربي للحلفاء من خلال الانضمام إلى قواتهم، داخل القوات المسلحة أو في وحدات قتالية متخصصة وتابعة لهم.

في ظل هذه الأوضاع أدرك البريطانيون أنه ما عاد بإمكانهم إدارة فلسطين، فسلّموا القضية إلى الأمم المتحدة المؤسسة حديثًا في ذلك الوقت خلفًا لعصبة الأمم. أيدت بعثة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين الانتدابية إلى دولة يهودية وأخرى عربية، ما عدا القدس وبيت لحم اللتين ستخضعان لهيئة منفصلة في الأمم المتحدة. أقرت الجمعية العمومية هذه الخطة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، وتشير السجلات إلى أن البريطانيين كانوا يأملون في أن يأتي التصويت عكس ذلك وأن يتدخل الأميركيون مباشرة لإنقاذ الموقف. لكنهم شعروا بخيبة أمل في كلتا الحالتين، واعتبروا أنهم غير قادرين على تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، لذا أعلن البريطانيون قرارهم بالانسحاب.

في أعقاب الحرب مباشرة، تحركت القيادة اليهودية في فلسطين استعدادًا للاستقلال، وأعلنت قبولها بخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، واعتبرت رفض العرب للخطة مبررًا ضروريًا ليأخذوا بالقوة ما لم تقدمه إليهم الاتفاقية.

وفقًا لاعتراف البريطانيين أنفسهم في ذلك الوقت، غضوا الطرف عن بدايات النزوح القسري للفلسطينيين، وحسنوا موقف المجتمع اليهودي والوحدات المقاتلة بشكل فاعل من خلال طلب مساعدتهم وتعاونهم في إجلاء أنفسهم من فلسطين[10]. وكانت النتيجة النكبة وقيام دولة إسرائيل في حرب 1948 على 77 في المئة من أرض فلسطين الانتدابية، أي أكثر كثيرًا من نسبة 56 في المئة التي كانت خطة الأمم المتحدة للتقسيم قد منحتها للدولة اليهودية المفترضة. مما لا شك فيه أن هذه النتيجة مثلت إخفاقًا للبريطانيين ولرؤية بيفن على وجه الخصوص. ففي أثناء حرب 1948، كان بيفن يأمل في أن يستولي الأردن على معظم «فلسطين العربية»، على الرغم من أنه كان يتطلع إلى قيام دولة فلسطينية (ثنائية القومية) مستقلة[11].

---

(10) انظر: Golani, pp.148-159 esp.

(11) Louis, p. 444.

رابعًا: انسحاب بريطانيا من إمبراطوريتها/ القومية العربية (1967-1948)

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، احتل الحلفاء ألمانيا، لكن سرعان ما أدت الخلافات الأيديولوجية والطموحات التنافسية إلى نشوب خلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أخذ شكل الحرب الباردة بين القوتين العظميين، ما أدى إلى إنشاء حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو. انقسمت أوروبا في الوسط، وقُسّمت ألمانيا، وأصبحت برلين مدينة مقسّمة. أما في باقي أنحاء العالم، فتنافست القوتان العظميان على النفوذ، ودافع السوفيات عن قضية الاشتراكية، بينما تبنى الأميركيون الرأسمالية.

في هذا السياق، انضم البريطانيون إلى المعسكر الغربي وأصبحوا من أهم أعضاء حلف شمال الأطلسي. لكن شاغلهم الأهم كان الإمبراطورية البريطانية المتداعية؛ إذ حازت الهند استقلالها في عام 1947، وبالتالي أوقفوا استغلال الجيش الهندي وأسطوله البحري كأدوات لبسط النفوذ البريطاني في المحيط الهندي وما حوله. وسرعان ما اكتسب الاستقلال عن الحكم الإمبريالي لبريطانيا (وفرنسا) زخمًا في أفريقيا وشرق آسيا والعالم العربي. وفي بعض الأماكن، ولا سيما في الجزائر واليمن، كان القتال من أجل الاستقلال دمويًا. أما في مصر، فأطاح القوميون الملكية التي تدعمها بريطانيا في عام 1952، ما أدى إلى ظهور جمال عبد الناصر زعيمًا للقومية العربية.

أدت كراهية بريطانيا وفرنسا لهذه الظاهرة بصفة عامة، ولعبد الناصر على وجه الخصوص، إلى تواطئهما مع إسرائيل سرًا لمحاولة السيطرة على قناة السويس في حرب 1956. وتعرضت القوى الثلاث للإذلال عندما تدخل الأميركيون لإجبارها على الانسحاب. لكن بينما استخلص الفرنسيون من هذه التجربة أن عليهم الإبقاء على بعض المسافة بينهم وبين الأميركيين مع بقائهم في التحالف الغربي، قرر البريطانيون أنهم لن يخاطروا مرة أخرى بعلاقتهم بواشنطن من خلال انتهاج سياسات معارضة بشكل مباشر.

على أي حال، مثلت أزمة السويس أحلك أوقات النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط. وفي عام 1958، أُطيحت المملكة الهاشمية في العراق، وفي الأردن اضطر البريطانيون إلى قبول دور أقل تأثيرًا من أجل الإبقاء على المملكة

الهاشمية هناك. ونتيجة انقلابات متعاقبة في العراق وسورية، برز الدور القيادي لحزب البعث العربي العربي الاشتراكي في بغداد ودمشق. ولجأت مصر الناصرية والعراق وسورية إلى موسكو بدلًا من واشنطن لتكون الراعي المفضل في الحرب الباردة وهُيّئت الأوضاع لنشوب حرب 1967 بين العرب وإسرائيل.

في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كان البريطانيون يدركون أن طريقة انتهاء الانتداب مثلت فشلًا للسياسة البريطانية، وكانت النكبة مصدر ألم دائم واستياء للقومية العربية. استمر البريطانيون أعوامًا في مناقشة تبعات السعي وراء مصالحهم الأخرى في المنطقة. وبصفة عامة في الأعوام التي تلت النكبة، تحدث البريطانيون عن «القضية الفلسطينية» و«المشكلة الفلسطينية» التي كانت تتمحور حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ومن بين حوالى 900.000 فلسطيني من سكان فلسطين الانتدابية في عام 1947، فر ما يقرب من 720.000 أو طُردوا إلى البلدان المجاورة في حلول عام 1948. وفي أثناء القتال بين دولة إسرائيل والعرب في عام 1948، سيطر الأردن (مع دعم وتشجيع من البريطانيين) على الضفة الغربية، وسيطرت مصر على قطاع غزة، بما في ذلك مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، في كلتا الحالين.

احتلت مصر والأردن مكانة بارزة في حسابات البريطانيين تتعلق بمصالحهم في الشرق الأوسط بعد عام 1948. فمن ناحية، كان يُنظر إلى الملك عبد الله (ملك الأردن) بصفته أكثر الحكام العرب ودّية مع البريطانيين الذين اعتبروا بدورهم أن الأردن هو مفتاح تسوية السلام العربية - الإسرائيلية التي من شأنها موازنة إسرائيل واستيعاب نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، كان البريطانيون يدركون أن المصريين يعتبرون الملك عبد الله دمية بريطانية، وتوقعوا أن يعارض المصريون أي اتفاق على الحدود بين إسرائيل والأردن[12]. اهتم البريطانيون بتفكير المصريين لأن قناة السويس تهمهم. وإضافة إلى ذلك، أراد البريطانيون إعادة تقويم علاقاتهم في الشرق الأوسط في أعقاب إجلائهم من فلسطين وحدوث النكبة التي ألقوا بسببها اللوم على الصهيونيين والأميركيين، لا على أنفسهم.

بعد كارثة أزمة قناة السويس، تحول تفكير البريطانيين شرقًا نحو حماية

(12) Louis, essay on «The End of the Palestine Mandate», pp. 418-447.

مصالحهم النفطية في منطقة الخليج، تُحركهم دبلوماسيتهم وحساباتهم المسبقة في علاقاتهم مع الحكومات والأنظمة العربية، مع استبعاد الفلسطينيين كشعب بلا دولة، ولم يعتبروا إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964 سببًا لإعادة النظر في هذا الموقف. ومثلهم مثل منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، اعتبر البريطانيون حتى عام 1967 أن الدول العربية من أهم صنّاع القرارات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي ومن ثم الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكنهم كانوا قلقين تجاه الاستقرار في الدول العربية، وفي الأردن على وجه الخصوص، معتبرين أن فلسطينيي الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين في شرق النهر يمثلون مصدرًا محتملًا لزعزعة الاستقرار، وأن القضية الفلسطينية التي لم تُحل بعد تمثل ورقة ضغط محتملة أيضًا لبسط النفوذ السوفياتي في الدول العربية.

خامسًا: حربا 1967 و1973 والطفرة النفطية (1967-1980)

على عكس الفرنسيين الذين أصبحوا المورد الرئيس للأسلحة إلى إسرائيل في الأعوام التي سبقت حرب 1967 مباشرة، لم يقم البريطانيون علاقة حميمة مع إسرائيل في هذا الشأن أو غيره قبل عام 1967. وعندما نشبت الحرب، كان الأميركيون هم الذين سارعوا إلى دعم إسرائيل ولحق بهم الفرنسيون بوصفهم المورد الرئيس للأسلحة إلى إسرائيل. وفي الوقت ذاته، كان الاتحاد السوفياتي المصدر الرئيس للدعم العسكري إلى مصر وسورية والعراق، وهي الدول التي كانت تقع حينها في دائرة النفوذ السوفياتي في المنطقة.

كان أهم مخاوف بريطانيا في الستينيات هو التوسع السوفياتي في العالم العربي وتأثير القومية العربية ومعاداة الإمبريالية في علاقتها بعرب الخليج، حيث كان الثوار اليمنيون الذين نجحوا في إطاحة الوجود الاستعماري البريطاني في عدن في عام 1967 يتلقون الدعم من عبد الناصر، أما الثوار الذين كانوا يقاومون حكم سلطان عُمان المدعوم من بريطانيا فكانوا يحظون بدعم اليمن ومن ثم دعم السوفيات. ووفقًا للدبلوماسيين البريطانيين العاملين في الخليج، كان من الواضح أنها مسألة وقت قبل أن يضطر البريطانيون إلى الانسحاب من الخليج[13].

---

(13) Anthony Parsons, *They Say the Lion: Britain's Legacy to the Arabs: A Personal Memoir* (London: J. Cape, 1986).

بناء على هذه الخلفية، كان لنتائج حرب حزيران/ يونيو 1967 بعض المزايا للبريطانيين، حيث وجّهت الحرب ضربة قوية إلى مصر وسورية، لم تتعاف منها قضية القومية العربية تمامًا حتى الآن. لكن استيلاء إسرائيل على الضفة الغربية من الأردن لم يكن مُرضيًا لبريطانيا، وطوال عقد أو أكثر بعد ذلك، أيّدت السياسة البريطانية المفاوضات في شأن إعادة الأراضي المحتلة إلى الأردن. كان الأميركيون هم من قادوا الوساطة في وقف إطلاق النار الذي أنهى حرب 1967، لكن في الأمم المتحدة، صاغ السفير البريطاني اللورد كارادون النسخة الإنكليزية من نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الداعي إلى تسوية عن طريق التفاوض استنادًا إلى مبدأ تبادل الأراضي (المحتلة) مقابل السلام بين إسرائيل وجيرانها. كان هذا القرار بمنزلة أساس لسلام عربي - إسرائيلي شامل. ومع ذلك ظهر الفلسطينيون في الوثيقة الأصلية مجرد مشكلة لاجئين، لا كقضية وطنية ترتكز على حق تقرير المصير.

ظل القرار 242 من دون تنفيذ، وفي عام 1973 حاربت مصر وسورية - من دون مشاركة الأردن هذه المرة - مرة أخرى، وشكلت المكاسب التي حققتها مصر في سيناء أساس المعاهدة اللاحقة بين مصر وإسرائيل في عام 1979 بوساطة الولايات المتحدة. صوّت البريطانيون لتبني القرار رقم 338 في نهاية حرب 1973، لكنهم لم يشاركوا في صوغ الاتفاق بين مصر وإسرائيل. وقلق البريطانيون بشدّة إزاء توقّف إمدادات النفط العربي في عام 1973، حتى إنهم امتثلوا للمقاطعة العربية لإسرائيل، كما تفادت الشركات البريطانية التي تربطها عقود اقتصادية مع الخليج السعي وراء فرص تجارية مع إسرائيل.

سادسًا: حرب لبنان والانتفاضة الأولى (في الثمانينيات)

مع استمرار الحرب الباردة واندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979 والغزو السوفياتي لأفغانستان ونشوب الحرب الإيرانية - العراقية (1980-1988)، وُضعت منطقة الخليج في دائرة الضوء. وعلى الرغم من أن البريطانيين تركوا الخليج في عام 1971 وفقدوا امتيازاتهم النفطية الكبرى بعد تأميم النفط، إلا أنهم أعادوا تنظيم صفوفهم واستفادوا من الفرص الجديدة للاستثمار وبيع الأسلحة وبناء مشروعات البنية التحتية التي تموّلها عائدات النفط العربي.

شهدت الثمانينيات أيضًا تغييرًا كبيرًا في الرواية البريطانية عن القضية الفلسطينية. من ناحية، دان البريطانيون أعمال الإرهاب التي يرتكبها الفلسطينيون سعيًا منهم إلى إعلاء شأن قضيتهم، ومن ناحية أخرى، انضموا إلى دول أوروبية أخرى في الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وتفضيل إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات لحل الصراع (إعلان البندقية). وخدم الالتفات إلى القضية الفلسطينية المصالح التجارية والدبلوماسية البريطانية في العالم العربي، لكن البريطانيين كانوا يفتقرون إلى القدرة على القيام بما هو أكثر من الإدلاء بتصريحات، خصوصًا عندما كان الأميركيون يتجاهلونها.

في الوقت ذاته، أثارت الحرب الأهلية في لبنان - بمشاركة الفلسطينيين - مخاوف جديدة؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية استمرت بعد انتقالها من الأردن إلى لبنان في عام 1971 في حرب العصابات ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية. وعندما قام الإسرائيليون بغزو لبنان في عام 1982، في حركة جريئة للقضاء على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كان البريطانيون من ضمن الداعين إلى انسحاب إسرائيل. لكن الأميركيين هم من قادوا الوساطة في إجلاء قيادة المنظمة إلى تونس.

تماشيًا مع إعلان البندقية، سعى بعض المسؤولين البريطانيين إلى بدء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. لكن رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر عارضت الحوار «مع الإرهابيين» واستخدمت حق الفيتو ضد أي مشاركة جادة مع قيادة المنظمة.

إن ما بدّل الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية بشكل أكثر حسمًا كان الانتفاضة الأولى التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر 1987، حين أثّرت في الرأي العام البريطاني التغطية الإعلامية للنساء والشباب والأطفال الفلسطينيين المسلحين بالحجارة فحسب في مواجهة الجنود الإسرائيليين وأسلحتهم ودباباتهم ومدرعاتهم. وحتى تلك اللحظة لم يلتفت الشعب البريطاني كثيرًا إلى محنة الفلسطينيين، باستثناء ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من عمليات اختطاف وما شابه ذلك. لكن اعتبارًا من الانتفاضة، حصل الفلسطينيون على التعاطف بوصفهم ضحايا الاحتلال والتوسع الإسرائيليين. وبادرت الحكومة البريطانية إلى دعوة الإسرائيليين إلى الامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان.

سابعًا: عملية السلام في الشرق الأوسط (في التسعينيات)

بعد غزو العراق للكويت في عام 1990، انضم البريطانيون إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة وطرد العراقيين في عام 1991. تزامنت هذه الحرب مع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وبدء حقبة جديدة من قوة أميركية لا تضاهى في الشرق الأوسط، وأبعد منه. وجد البريطانيون دورًا محددًا تحت مظلة الولايات المتحدة، داعمة احتواء العراق وتوقيع عقود دفاعية جديدة مع عرب الخليج.

تنفيذًا لتعهد قُدِّم للعرب في عام 1990، استضاف الأميركيون - بالتعاون مع الروس - مؤتمر مدريد للسلام الذي جمع إسرائيل والدول العربية في تشرين الأول/ أكتوبر 1991. كانت هذه بداية ما يسمى «عملية السلام في الشرق الأوسط». لم تكن بريطانيا ممثلة في مدريد، على الرغم من أن المجتمع الأوروبي (الذي أصبح الاتحاد الأوروبي بعد ذلك) كان مدعوًّا بصفة مراقب. تمت دعوة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني الذي انضموا تحت إشرافه أيضًا إلى المفاوضات التالية في واشنطن. لكن منظمة التحرير الفلسطينية لم تتلق الدعوة، وسبّب استبعادها قيام رئيسها ياسر عرفات باتخاذ مبادرة القنوات الخلفية في أوسلو، ما نتج منه اتفاق أوسلو في عام 1993.

في البداية لم يكن للبريطانيين دور مباشر في هذه العمليات، باستثناء ما مثّله الاتحاد الأوروبي في المحادثات المتعددة الأطراف التي صاحبت المفاوضات الثنائية. لكن في هذا السياق، سعت الدول الأعضاء الأوروبية، بما فيها بريطانيا، إلى تحسين صورتها من خلال رعاية مشروعات محددة للتنمية الفلسطينية وبناء القدرات، وتوسعت هذه المشروعات سريعًا كجزء من عملية أوسلو. وركز الدعم البريطاني للحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق التي أعيد فيها نشر القوات الإسرائيلية تدريجيًا في غزة والضفة الغربية على التمويل والأمن (تدريب الشرطة).

طوال فترة الأعوام الخمسة التي تولى فيها الفلسطينيون الإدارة المدنية في مناطق الحكم الذاتي - ما يسمى المنطقة (أ) - وتعاونوا مع الإسرائيليين في الأمن الداخلي للمنطقة (ب) اللتين تشكلان معًا ما لا يزيد على 20 في المئة من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة، تولى الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة

في تمويل السلطة الفلسطينية التي أُسّست حديثًا. وفي أثناء هذه الفترة، قدم البريطانيون مساهمتهم بالتعاون مع دول أخرى من أعضاء الاتحاد الأوروبي. كما كانوا ناشطين في صوغ التصريحات المتعاقبة للاتحاد الأوروبي في شأن التقدم المحرز في عملية السلام.

ضمن موقف الاتحاد الأوروبي في شأن القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، كان البريطانيون يحتلون الوسط بشكل عام طوال التسعينيات، مع ميل الهولنديين والألمان نحو الجانب المؤيد لإسرائيل وميل الفرنسيين والإسبانيين واليونانيين إلى الجانب المؤيد لفلسطين. في ذلك الوقت، قال مسؤولو الاتحاد الأوروبي إن البريطانيين أدّوا دورًا بنّاءً في رأب الصدع بين المواقف المختلفة[14]. وكانت النتيجة النهائية، بين عامي 1993 و1997 على الأقل، الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان أكثر انتقادًا للإسرائيليين - خصوصًا في أثناء تولي بنيامين نتنياهو منصب رئيس الوزراء (1996-1999) - مقارنة بالموقف الأميركي، خصوصًا بالنسبة إلى مسألة توسيع المستوطنات.

في هذه الفترة، لم يدعُ البريطانيون إلى إقامة دولة فلسطينية على وجه التحديد، لكنهم مضوا في مجاراة تصريحات الاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، شهدت التسعينيات انتقال البريطانيين أخيرًا من موقف معاملة القضية الفلسطينية باعتبارها «مشكلة لاجئين» - وهو الموقف الذي تبنوه منذ عام 1948 - إلى تبني فكرة حل الدولتين[15]، وهذا يشير إلى أن تركيزهم الرئيس كان على حل الصراع وليس على حقوق الفلسطينيين في حد ذاتها.

ثامنًا: مرحلة توني بلير (1997-2007)

أصبح توني بلير رئيسًا للوزراء في أيار/مايو 1997، وظل في هذا المنصب حتى حزيران/يونيو 2007 عندما حلّ محله الرجل الذي أصبح خصمه اللدود في حزب العمال، غوردون براون. في أثناء العقد الذي حكم فيه بلير، كان موقف بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية متأثرًا بطموحات بلير الخاصة ليضع

(14) مقابلات أجرتها المؤلفة مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة.

(15) Rosemary Hollis, *Britain and the Middle East in the 9/11 Era*, Chatham House Papers (Chichester, UK; Malden, Mass.: Wiley-Blackwell; London: Chatham House, 2010), Chap. 4.

بصمته في التاريخ. وبما أنه كان واضحًا أن الأميركيين يقودون مهمة حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ونظرًا إلى الصداقة التي جمعت بين بلير والرئيس الأميركي بيل كلينتون، استغل بلير نفوذه في واشنطن ليقترح مبادرات مختلفة ومصممة لتعزيز الدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة بين طرفي الصراع.

ترك بلير وزير الخارجية روبن كوك ليعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وحافظ على سياسة أكثر ليونة مع الإسرائيليين، بينما تواصل مع واشنطن بدلًا من بروكسل في هذه المسائل. واقترح واستضاف الاجتماعات بين وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت ونتنياهو أو عرفات أو كليهما. وفي إحدى المرات، عندما تصدى نتنياهو لكوك لانتقاده توسيع المستوطنات، اتصال به بلير هاتفيًا لتهدئة مخاوفه[16].

بعد أن دفعت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش إلى إعلان «الحرب على الإرهاب،» سارع بلير إلى التعهد بتقديم دعمه، واغتنم رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون الفرصة لعزل ياسر عرفات، على أساس أن الأخير كان قد حرض على الإرهاب في أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية. أبقى الدبلوماسيون البريطانيون وبعض الشخصيات الأوروبية الأخرى على اتصالهم مع ياسر عرفات، لكن تركيز بلير تحول إلى إيجاد دور لبريطانيا في غزو أفغانستان ثم في تحضيرات الولايات المتحدة لغزو العراق. وبالطبع كان أكثر قراراته ضرورة إشراك بريطانيا في حرب العراق إلى جانب الأميركيين في عام 2003.

كما ناقشنا سابقًا، توترت العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة بسبب معارضة الأوروبيين غزو العراق. ونتج من هذه المسألة برمتها - إلى جانب توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي لتشمل دول أوروبا الشرقية الأقل ميلًا إلى انتقاد سياسات الولايات المتحدة - تغيير الآراء في شأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في الاتحاد الأوروبي. فبدلًا من الاصطفاف وفقًا لمواقفهم تجاه إسرائيل والفلسطينيين، حدد الأوروبيون مواقفهم من حيث القرب من موقف واشنطن من هذه المسائل، كون بريطانيا الأكثر قربًا إلى الولايات المتحدة.

(16) انظر: المصدر نفسه، ص 74.

عندما أعلن بوش تأييده لحل الدولتين في حزيران/ يونيو 2002، اغتنم جميع الأوروبيين هذه الفرصة وشرعوا في صوغ ما عُرف لاحقًا باسم «خريطة الطريق» لتحقيق هذا الهدف. وكان بلير من بين الذين أرادوا إصدارها فور الانتهاء من إعدادها في كانون الأول/ ديسمبر 2002، لكن شارون تفوّق عليهم جميعًا من خلال إقناع الأميركيين بتأخيرها، وأُصدرت في 30 نيسان/ أبريل 2003 بعد غزو العراق. كما أحبط شارون بلير عند محاولته عقد مؤتمر في لندن عن إصلاح الإدارة الفلسطينية في كانون الأول/ ديسمبر 2002، حيث حرم الإسرائيليون القيادة الفلسطينية من تصاريح الخروج منعًا لحضورها المؤتمر.

أصيب الفلسطينيون بعد ذلك بإحباط متزايد من «عملية السلام» التي ركزت على إصلاح السلطة الفلسطينية، وتدريب قوات أمن فلسطينية جديدة لمنع شن المزيد من الهجمات على الإسرائيليين. وفي نهاية فترة حكم بلير، تورّط البريطانيون أكثر في الجهد الرامي إلى تغيير وضع الفلسطينيين وحاولوا إقناع الإسرائيليين بعقد صفقة معهم، وكان من الممكن اتهامهم بالانحياز إلى إسرائيل. على أي حال كانوا يُعتبرون خدامًا أوفياء لواشنطن لا أطرافًا فاعلة مستقلة.

في هذا السياق، أُدرجت حماس في القائمة البريطانية للمنظمات الإرهابية، ما جعل من المستحيل تقريبًا التعامل مع أعضاء المنظمة عندما فازت حماس في الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006. وفي نيسان/ أبريل، استضافت لندن اجتماعًا للجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة)، تقرر عدم التعامل مع حماس ما لم تستوف شروطًا معينة. وفي الوقت ذاته، أصبح بلير نفسه أكثر صخبًا في شأن موضوع «التطرف» في المنطقة برمتها. وفي أثناء الحرب الإسرائيلية - اللبنانية في صيف 2006، رفض بلير الدعوة إلى وقف إطلاق النار فورًا، متمنيًا أن يرى الإسرائيليين يسحقون قوات حزب الله قبل نهاية القتال.

قبل تنحّي بلير مباشرة، أُعلن أنه سيصبح المبعوث الجديد للجنة الرباعية في الشرق الأوسط، ما اعتبرته واشنطن بمنزلة هدية لبلير، ومع ذلك أوضح بوش أيضًا أن من المتوقع من بلير أن ينشغل بالتنمية الاقتصادية في فلسطين وأن يترك حل الصراع فعليًا لواشنطن.

كان لإرث حقبة بلير والموقف البريطاني من القضية الفلسطينية أربعة وجوه: **أولًا**، ضاعت فرصة محتملة لطرح قضية الحقوق والدولة الفلسطينية، لأن بلير لم يستخدمها كمقابل لتأييد واشنطن في مسائل أخرى كالعراق مثلًا. **ثانيًا**، عانت سمعة بريطانيا في المنطقة بسبب ارتباطها الوثيق بسياسات الولايات المتحدة التي كانت تفتقر بشدة إلى الشعبية وتُعتبر منحازة تمامًا إلى إسرائيل. **ثالثًا**، تخلت بريطانيا عن دورها «المحوري» (وهو المصطلح الذي استخدمته بريطانيا) بين الاتحاد الأوروبي وواشنطن، وبدلًا من ذلك، قادت الاتحاد الأوروبي نحو استيعاب واشنطن بدلًا من القيام بدور موازن في القضية الفلسطينية. **رابعًا**، عززت بريطانيا تطور عملية السلام نحو إدامة الاحتلال لا لإنهائه.

تاسعًا: الحقبة المعاصرة (2007-2014)

في أثناء الفترة القصيرة لحكم غوردون براون كرئيس للوزراء، كان هناك تغيير طفيف في الموقف البريطاني تجاه القضية الفلسطينية، جاء، إلى حد كبير، عن طريق مبادرة وزير الخارجية ديفيد ميليباند الذي رأى أن في إمكان بريطانيا والاتحاد الأوروبي فعل المزيد لإظهار معارضتهما لحملة المستوطنات الإسرائيلية. وبموجب قانون الاتحاد الأوروبي، تُستثنى السلع المُنتجة في المستوطنات الإسرائيلية من الإعفاءات الضريبية التي تنطبق على المنتوجات الإسرائيلية الأخرى المُصدرة إلى الاتحاد الأوروبي. ومستفيدًا من هذا القانون، سعى ميليباند إلى تعزيز الشروط على السلع كلها لتُصنف بحسب مصادرها وطلب رسوم على السلع الصادرة من مستوطنات الضفة الغربية. منذ ذلك الحين يجري تطبيق هذا النهج في دول أخرى في الاتحاد الأوروبي بقدر أكبر من الصرامة، كما يحظى بالمزيد من اهتمام المفوضية الأوروبية.

عندما حل الائتلاف المحافظ الليبرالي الديمقراطي محل حزب العمال في عام 2009، استمر ويليام هيغ وزير الخارجية الذي تلا ميليباند في مبادرته، لكن لم يعتبر أي من هيغ أو رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني مسألة تستدعي اهتمامًا خاصًا. وبدلًا من ذلك، قرر كاميرون التمييز بين حكومته وحقبة بلير من خلال إعطاء الأولوية لتعزيز التجارة فوق الاعتبارات الأخرى للسياسة الخارجية. وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، قام الائتلاف

بتحويلها إلى واشنطن بكل بساطة، واضعًا آماله في إدارة أوباما في أثناء فترته الرئاسية الأولى، ثم في جهد وزير الخارجية الأميركي جون كيري لإحياء عملية السلام.

يعني النهج الذي تبنّته بريطانيا في الأعوام القليلة الماضية أن من مصلحة إسرائيل كدولة ديمقراطية تسهيل إقامة الدولة الفلسطينية حتى لا تتحول إلى دولة قائمة على التمييز العنصري. كما أشار البريطانيون إلى عدم شرعية المستوطنات والتغييرات التي أحدثها الإسرائيليون على الأرض في الضفة الغربية المحتلة. وأعلنوا أيضًا أن الوضع في غزة تحت الحصار لا يمكن أن يستمر، لكنهم لم يحاولوا إجراء حوار مع حماس.

وفقًا لما يُروى من أدلة، لا تعتقد وزارة الخارجية البريطانية أن الإسرائيليين سيوافقون على اتخاذ خطوات من شأنها أن تتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيًا وقابلة للحياة في الضفة الغربية وغزة. وبشكل غير رسمي، لا يؤمنون بقدرة القيادة الفلسطينية على قيادة شعبها نحو الاستقلال. بعبارة أخرى، يرى البريطانيون الوضع كما رأوه عندما انسحبوا من الانتداب في عام 1948: أصعب من أن يُحل، وبالتأكيد لن تحله بريطانيا على أي حال.

خلاصة

مر موقف بريطانيا تجاه القضية الفلسطينية بعدد من المراحل منذ وعد بلفور لروتشيلد في عام 1917. ومنذ تلك اللحظة حتى نهاية الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1948، كان البريطانيون يعارضون تقسيم فلسطين وتمسكوا بفكرة أن اليهود والعرب يمكنهم بطريقة أو بأخرى أن يتعايشوا معًا في دولة ثنائية القومية.

بعد حرب 1948 والنكبة وإقامة دولة إسرائيل، صوّر البريطانيون القضية الفلسطينية على أنها مشكلة لاجئين في الأساس، وكانت الأردن وطنًا لأغلب النازحين بسبب النكبة. وبعد حرب 1967، عندما استولت إسرائيل على الضفة الغربية (وغزة)، سعى البريطانيون إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي يقضي بتبادل الأرض مقابل السلام، لكنهم ظلوا لا يتصورون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وبحلول عام 1980، كانت بريطانيا مستعدة للانضمام إلى دول أوروبية

أخرى في الدعوة إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وهو الحق الذي كان من المفترض أن يتيحه الانتداب. يوحي ذلك باهتمامها باسترضاء الرأي العام العربي بخصوص هذه المسألة أكثر مما يوحي بالتزام إيجابي بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

في أواخر التسعينيات، على خلفية عملية أوسلو، أصبح البريطانيون يدافعون عن حل الدولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ومع ذلك، كان الهدف حل الصراع والحد من تفاقم الوضع أكثر من كونه واجبًا أخلاقيًا. وأخيرًا، بحلول عام 2014، أصبح البريطانيون يرون أن حل الدولتين هو الخيار الوحيد لحل الصراع، لكنهم لا يتوقعون تطبيقه. وبالتالي لا تُعتبر الدولة الفلسطينية هدفًا رئيسًا في أي مرحلة، وليست غاية في حد ذاتها، بل تُعتبر وسيلة لتحقيق غاية أخرى، تحقيق الاستقرار في المنطقة أو إنهاء فصل مؤلم في التاريخ أو تحقيق مكسب سياسي.

مراجع إضافية

Asseburg, Muriel [et al.]. *European Involvement in the Arab-Israeli Conflict*. Edited by Esra Bulut Aymat. Paris: European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2010. (Chaillot Papers; no. 124)

Freedman, Lawrence and Jeffrey H. Michaels. *Scripting Middle East Leaders: The Impact of Leadership Perceptions on US and UK Foreign Policy*. London: Bloomsbury, 2013.

الفصل الثامن عشر

إسبانيا والقضية الفلسطينية

إغناثيو ألفاريز - أوسوريو

أولًا: سياسات إسبانيا الخارجية في شأن القضية الفلسطينية

كان دعم إسبانيا للقضية الفلسطينية واحدًا من الأركان الأساسية لسياستها في الشرق الأوسط[1]، حيث حقق هذا الموقف الثابت نتائج إيجابية، ومكّن إسبانيا من القيام بدور فاعل في عملية السلام والمنطقة الأوروبية المتوسطية من خلال تقديم نفسها كجسر بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي وإسرائيل. وعلى صعيد السياسة الخارجية الإسبانية، كان لافتًا التوافق بين الأحزاب السياسية على الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وهذا ما يتفق معه أيضًا الرأي العام على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، قامت حكومات إسبانيا - بعيدًا عن توجهاتها السياسية - بإدانة سياسات الأمر الواقع التي انتهجتها إسرائيل على مدى الأعوام الخمسة وأربعين الماضية. وساعد هذا التضامن مع القضية الفلسطينية في إبراز صورة إسبانيا دوليًا، كما عمل على تعزيز علاقاتها بالدول العربية.

---

(1) لا تتطرق هذه الدراسة إلى حالات الأحزاب القومية الثانوية، بما فيها حزب الباسك القومي وحزب التقارب والاتحاد الكتالوني. وبشكل عام، دعمت هذه الأحزاب السياسة الخارجية الإسبانية في شأن القضية الفلسطينية، لكنها في الوقت ذاته اعتبرت إسرائيل أنموذجًا يُحتذى لنجاحها في بناء دولة قومية، انظر: Carmen Lopez Alonso, «Changing Views of Israel and the Israeli-Palestinian Conflict in Democratic Spain (1978-2006),» (CES Working Paper; no. 149, Center for European Studies, Harvard University, 2007), p. 4.

في أثناء دكتاتورية فرانكو، دعمت إسبانيا الحقوق القومية للفلسطينيين كوسيلة لبناء علاقة مميزة مع العالم العربي. وبعد استعادة الديمقراطية في إسبانيا، أيّدت الحكومات المتعاقبة حلًا للصراع العربي - الإسرائيلي وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، كما أيدت إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بالحدود التي كانت موجودة قبل حرب حزيران/ يونيو 1967. وبعد إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في عام 1986، استغلت إسبانيا الوضع الجديد لتكسب المزيد من النفوذ باقتراح سلسلة من المبادرات، مثل مؤتمر مدريد للسلام والعملية الأوروبية المتوسطية في برشلونة.

1- سنوات فرانكو (1939-1975)

في أثناء دكتاتورية فرانكو، وُضِع بعض المبادئ التوجيهية لسياسة إسبانيا الخارجية في الشرق الأوسط، ولم تُعدّل هذه المبادئ التوجيهية حتى استعادة الديمقراطية. حدد فرانكو «السياسة تجاه العرب» بناءً على عوامل مختلفة، مثل الحاجة إلى كسر عزلة إسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم تحسين فرص الدولة في الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة التي كانت قد أسست حديثًا في ذلك الوقت. ومن أجل الحصول على الدعم الدولي، طبقت إسبانيا عددًا من «سياسات مرحلية واستبدالية» مبنية على تحسين العلاقات مع أميركا الجنوبية والعالم العربي (خصوصًا مع مصر وسورية والأردن والسعودية والعراق وليبيا)[2]. شجعت هذه العلاقات المحسنة عوامل عدة مختلفة، بما فيها التعاطف الذي أبداه فرانكو والجيش الأفريقي مع العالم الإسلامي بسبب ما مر به من تجارب في أثناء الحماية الإسبانية في المغرب؛ والتوجهات داخل العالم العربي نحو ربط إسبانيا بالأندلس؛ وعدم وجود طموحات استعمارية إسبانية في الشرق الأوسط؛ والمشاعر المعادية للفرنسيين والبريطانيين التي دعمها فرانكو؛ ووجود ضباط جيش في الحكومات العربية والإسبانية[3].

(2) Maria Dolores Algora Weber: «El aislamiento exterior de España: Las Políticas de sustitución' del régimen franquista,» *Critica Storica* (Mayo 1993), and *Las Relaciones hispano-árabes durante el régimen de Franco: La Ruptura del aislamiento internacional (1946-1950)*, biblioteca diplomática española, Estudios; 12 (Madrid: Ministerio de Asuntos Exteriores, 1995).

(3) Algora Weber, *Las Relaciones hispano-árabes durante el régimen de Franco*, p. 268.

من أهم الموضوعات الرئيسة لهذه السياسة كان رفض إسبانيا الاعتراف بدولة إسرائيل بعد إقامتها في عام 1948، إضافة إلى موقفها في أثناء الحرب الأولى بين العرب وإسرائيل (1948). وقررت دبلوماسية فرانكو أنه من أجل الحفاظ على علاقة خاصة مع الدول العربية، تحتاج إسبانيا إلى إبقاء مسافة واحدة إلى حد ما بين العرب وإسرائيل التي كانت قد رفضت فرانكو بشكل قاطع نظرًا لعلاقاته الوثيقة مع دول المحور الألماني - الإيطالي في أثناء الحرب[4]. وأظهر نظام فرانكو أيضًا عدم ثقته بشكل صريح في التوجهات الاشتراكية (أو حتى المُحبة للشيوعية) لبعض القادة الصهيونيين مثل دافيد بن غوريون وغولدا مئير[5]. وبعد انضمامها إلى الأمم المتحدة، رفضت إسبانيا محاولات إسرائيلية عدة للتقارب بغرض إقامة علاقات دبلوماسية كاملة[6]، إلى جانب أسباب أخرى، لأنها ربما تُعتبر «صفعة للدول العربية»[7].

على خلفية الحرب الباردة، رأى فرانكو أهمية أن تتحالف إسبانيا مع الولايات المتحدة للحد من الاختراق السوفياتي للبحر المتوسط. ومع ذلك، أدى وفاق الستينيات إلى إعادة نظر الدولة في هذا الموقف. ومنذ ذلك الحين، شرعت إسبانيا في انتهاج «سياسة أكثر طموحًا وتنوعًا في عملها، مثل الضغط المحايد وخطاب تنموي متعاطف مع مشكلات العالم الثالث»[8].

---

(4) Antonio Marquina Barrio and Gloria Inés Ospina, *España y los judíos en el siglo XX: La Acción Exterior*, espasa-universidad; 6 (Madrid: Espasa Calpe, 1987).

عندما ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة ما كان يسمى بـ «القضية الإسبانية» يوم 11 أيار/ مايو 1949، أعلن السفير الإسرائيلي أبا إيبن: «نحن نرى أن النقطة المركزية التي لا مفر منها هي ارتباط هذا النظام بالتحالف النازي الفاشي الذي أدى إلى تآكل الأسس الأخلاقية للحياة المتحضرة وأنزل بالجنس البشري عقابًا فظيعًا ومدمرًا».

(5) María Dolores Algora Weber, «España en el Mediterráneo: Entre las relaciones hispano-árabes y el reconocimiento del Estado de Israel,» *Revista CIDOB d'Afers Internacionals*, nos. 79-80: *La Política árabe y mediterránea de España* (December 2007), pp. 28-30.

(6) José Antonio Lisbona, *España-Israel: Historia de unas relaciones secretas*, grandes temas (Madrid: Temas de Hoy, 2002), and Isidro González García, *Relaciones España-Israel: Y el conflicto del Oriente Medio*, colección historia biblioteca nueva (Madrid: Biblioteca Nueva, 2001).

(7) Antonio Marquina, «Política exterior,» in: *Historia de España* (Madrid: Gredos, 1985-1995), vol. 13: *España actual*, pte. 3: *España y el mundo (1939-1975)*, p. 553.

(8) José Luis Neila, *España y el Mediterráneo en el siglo XX: be los acuerdos de cartagena al proceso de Barcelona*, serie historia contemporánea (Madrid: Sílex, 2011), p. 388.

حددت دبلوماسية فرانكو موقف إسبانيا تجاه القضية الفلسطينية بمجرد انتهاء حرب 1967، حين احتلت إسرائيل القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. من ناحية، كان موقف إسبانيا مبنيًا على المطالبة بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة (كما ينص قرار مجلس الأمن رقم 242) وعلى دعم إسبانيا لمبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، كان الموقف مبنيًا على وضع شرطين للتقارب الدبلوماسي بين إسبانيا وإسرائيل: أن تتحسن العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي وتدويل القدس[9]. كما ألمحت إسبانيا إلى مسؤوليتها التاريخية لحماية الأماكن المقدسة. بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، قررت وزارة الخارجية الإسبانية إرسال وفود إلى العراق والكويت والسعودية لضمان تدفق النفط إلى إسبانيا. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، صوتت إسبانيا لمصلحة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني.

على الرغم من ذلك كله، حدث في أثناء فترة حكم فرانكو أن «عانت سياسة الصداقة تجاه العالم العربي خطابًا تجاوز أعتاب الخطاب المتخيل الشائع عن الأندلس والجسر بين الغرب والعالم العربي وبين أيبيريا وأميركا والعالم العربي أيضًا، وبالتالي لم يكن لتلك السياسة رصيد اقتصادي أو سياسي يُذكر»[10].

2- حكومتا سواريز وكالفو - سوتيلو (1977-1982)

في الأعوام الأخيرة لدكتاتورية فرانكو، أجّلت قرارات حاسمة عدة بسبب انهيار النظام، وكان أحدها إنهاء الاستعمار في الصحراء الإسبانية. وبالتالي، بعد وفاة فرانكو، كان على إسبانيا القيام بالمهام المختلفة، مثل التفاوض في شأن العلاقات الدبلوماسية في العالم وتنسيق سياستها المتعددة الأطراف وإضفاء الطابع الأوروبي على خيارات إسبانيا الاستراتيجية، فضلًا عن ضمها إلى المجتمع الأوروبي[11]. كما سمح الانتقال إلى الديمقراطية لإسبانيا بأن تتخذ مكانتها الكاملة في النظام الدولي.

---

(9) María Dolores Algora Weber, «La Cuestión palestina y el régimen de Franco,» in: Ignacio Alvarez-Ossorio and Isaías Barreñada, eds., *España y la cuestión palestina*, libros de la catarata (Madrid: Catarata, 2003), p. 42.

(10) Neila, p. 388.

(11) Ángel Viñas, «El lastre del pasado y la política exterior en la transición democrática,» in: Raanan Rein, ed., *España e Israel: Veinte años después* (Isla de la Cartuja: Fundación Tres Culturas del Mediterráneo; Madrid: Dykinson, 2007), p. 108.

كانت السياسة الخارجية الإسبانية الجديدة مبنية على التوجه الديمقراطي الذي شرعت الدولة في اتخاذه. وأثرت الأحزاب السياسية والبرلمان والرأي العام في تحديد المبادئ التوجيهية للدبلوماسية الإسبانية، على الرغم من أن الحكومة - وفقًا لدستور 1978 - تتحمل مسؤولية إدارة السياسة الخارجية. وعلاوة على ذلك، كان لرئيس الوزراء دور مركزي في ما يتعلق بتحديد أولويات كل مرحلة، متّبعًا في كثير من الأحيان نصائح نواة صغيرة من المستشارين. وأعطت الأغلبيات البرلمانية الكبيرة الرئيس مساحة واسعة للمناورة في تحديد هذه الأولويات وتنفيذها.

جمّدت إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل التي كان قد طرحها خوسيه ماريا دي أريلثا، وزير الخارجية في حكومة آرياس سالغادو، بسبب ما لها من آثار سلبية محتملة في العلاقات مع العالم العربي. عندما تولّى الحكم حزب اتحاد الوسط الديمقراطي، حاول الرئيس أدولفو سواريز إعادة صوغ سياسة فرانكو الخارجية. لكن دُفعت هذه السياسة الخارجية إلى الخلف في أعقاب الاضطرابات التي وقعت في سياسة إسبانيا الداخلية. في الأحوال كلها، يجب التأكيد أن «الهدف ذا الأولوية للحكومات الأولى في المرحلة الانتقالية كان التغلب على وضع الشؤون الخارجية الذي تركه فرانكو وتطبيع علاقات إسبانيا الدولية بهدف المضي قدُمًا نحو توسيع العلاقات الدبلوماسية وتحقيق توافق إسبانيا مع باقي أوروبا»[12].

ورث أدولفو سواريز - الذي كان متعاطفًا مع قضايا العالم الثالث ومدافعًا عن الحيادية - المبادئ التوجيهية العامة التي وُضعت في أثناء فترة حكم فرانكو، لكنه قرر أن يحرك العلاقات الإسبانية - الفلسطينية حتى تتكيف مع الوضع الدولي الجديد الذي اتسم بالاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية وأزمة الطاقة العالمية.

كان سواريز أول قائد أوروبي يستقبل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في 13 أيلول/ سبتمبر 1979. وعلى الرغم من المزاعم المتكررة بأن هذا

---

(12) Neila, p. 437.

القرار تأثر بالعامل الأمني[13]، إلا أنه في واقع الأمر لا يبدو أن الهجمات الإرهابية كانت عنصرًا مهمًا في تبني الحكومة الإسبانية هذا الإجراء. وربما كان الأهم من ذلك حاجة إسبانيا إلى ضمان الحصول على النفط العربي خلال فترة الاضطراب الشديد التي تلت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وساهمت العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الملك خوان كارلوس الأول والدول الغنية بالنفط في الخليج العربي بشكل حاسم في ضمان حصول إسبانيا على النفط في مرحلة حساسة بشكل خاص. وفي أثناء فترة رئاسة كالفو سوتيلو، اجتمع وزير الخارجية خوسيه بدرو وبيريز يوركا سرًا إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق شامير في نيويورك لتطبيع العلاقات، على الرغم من أن غزو إسرائيل للبنان، والأهم من ذلك مذبحة صبرا وشاتيلا، أوصلا قناة الاتصال هذه إلى طريق مسدودة.

3- حكومات غونزاليس (1982-1996)

بعد فوز حزب العمال الاشتراكي الإسباني في انتخابات عام 1982، وضع رئيس الوزراء فيليبي غونزاليس السياسة الخارجية الإسبانية على مسار جديد بشكل جذري، إلى جانب اشتراك إسبانيا التام في حلف شمال الأطلسي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية[14]. وأول مرة، أصبح لإسبانيا سياسة خارجية حقيقية تجاه منطقة البحر المتوسط التي «أصبحت المناطق الجغرافية التي أظهرت فيها الدبلوماسية الإسبانية أكبر طموحاتها، مع هدف مزدوج يتمثل في تدعيم مكانتها كقوة إقليمية وتعزيز الدفاع عن مصالحها الأمنية في منطقة المغرب العربي»[15].

كان هناك عدد من التيارات الأيديولوجية المختلفة داخل حزب العمال الاشتراكي الإسباني، لكن في النهاية ساد التيار الأوروبي الموالي للأطلسي، وهذا

---

(13) Florentino Portero, «Las Relaciones hispano-israelies,» *Araucaria*, vol. 10, no. 19 (2008), p. 184.

(14) Fernando Morán, *Una política exterior para España: Una alternativa socialista*, colección documento; 27 (Barcelona: Planeta, 1980); R. Mesa, *La Reivención de la política exterior española* (Madrid: CEC, 1985), and Antonio Remiro Brotons, *La Acción exterior del estado*, temas clave de la constitución española (Madrid: Tecnos, 1988).

(15) Miguel H. de Larramendi and Aurelia Mañé Estrada, eds., *La Política exterior española hacia el Magreb: Actores e intereses*, ariel ciencia política (Barcelona: Ariel, 2009), p. 9.

لم يكن يعني تخلي إسبانيا عن أهدافها المحايدة وتعاطفها مع قضايا العالم الثالث كما اتضح من موقفها تجاه القضية الفلسطينية، إذ أكد الرئيس غونزاليس دعمه لحل عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي في إطار قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي أثناء أول فترة للحكومة، قرر وزير الخارجية فرناندو موران تهميش المسألة الإسرائيلية، وهو القرار الذي اشترط أن تتخذ إسرائيل مبادرات إيجابية تجاه الفلسطينيين. عندما حل فرانسيسكو فرنانديز أوردونيز محل موران، جرى تسريع عملية التطبيع، واكتملت في 16 كانون الثاني/ يناير 1986، تزامنًا مع دخول إسبانيا إلى المجتمع الأوروبي. أتاح هذان الأمران لإسبانيا أن «تنفصل عن الفرانكونية ومن ثم عن سياسات فرانكو، مثل 'السياسة العربية' الخطابية الفارغة، وأن تتغلب على انعدام العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل»[16].

لإثبات أن عملية التطبيع هذه مع إسرائيل لن تكون لها آثار جانبية في القضية الفلسطينية، رُفع التمثيل الدبلوماسي لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في إسبانيا. وعلاوة على ذلك، أكد إعلان لاهاي «السياسة التقليدية للصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني» و«الدور المحوري الذي يجب أن تؤديه منظمة التحرير الفلسطينية في البحث عن حل شامل وعادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي». وبالتالي انضمت إسبانيا إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا واليونان، الدول التي كانت معروفة دائمًا بمواقفها المؤيدة للفلسطينيين. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1987، جدد اندلاع الانتفاضة الأولى التزام إسبانيا تجاه القضية الفلسطينية وأدى إلى شروع المنظمات غير الحكومية الإسبانية أول مرة في الانخراط في عدد من مشروعات التعاون في الأراضي المحتلة.

مع ذلك، أتاح الاعتراف بإسرائيل لإسبانيا أن تؤدي دور الوسيط في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. يرى الدبلوماسي إدوالدو ميرابيكس - السفير الإسباني السابق إلى إسرائيل بين عامي 2003 و2008 - أن هذا التطبيع بالذات هو الذي أتاح لإسبانيا أن تحظى بأهمية كبيرة في الشرق الأوسط، وفي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على وجه الخصوص، ومن ثم ترسيخ نفسها وسيطًا

(16) Miguel Ángel Moratinos and Bernardino León, «España y el proceso de paz de oriente *próximo en el* periodo 1975-1995,» in: Alvarez-Ossorio and Barreñada, eds., p. 107.

بين الأطراف المختلفة، واقتراح سلسلة من المبادرات المهمة داخل الاتحاد الأوروبي»[17]. تولّت إسبانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي أول مرة في كانون الثاني/ يناير 1989، فاستغلت الحكومة الإسبانية هذا الدور للترويج لإعلان مدريد الذي تخطى إعلان البندقية لعام 1980.

في سياق تميز باندلاع الانتفاضة وإعلان الدولة الفلسطينية في الجزائر العاصمة (27 حزيران/ يونيو 1988)، وافق المجلس الأوروبي على إعلان مدريد الذي دعا إلى «الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير، بكل ما ينطوي عليه ذلك»، وإلى تنظيم «مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة التي تُعد محفلًا مثاليًا للمفاوضات المباشرة بين الأطراف المختلفة المعنية (بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية)، بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم». وعلاوة على ذلك، تعارض هذا الإعلان تمامًا مع سياسات الأمر الواقع التي تطبقها إسرائيل ومع محاولاتها تغيير الوضع في الأراضي المحتلة من طرف واحد عن طريق الاستعمار وبناء المستوطنات.

لم يتأخر انعقاد المؤتمر الدولي. ففي الفترة بين 30 تشرين الأول/ أكتوبر و4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، بعد مرور بضعة شهور فقط على إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، استضافت مدريد مؤتمر الشرق الأوسط للسلام، تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. وعلى الرغم من تقديم مؤتمر مدريد على أنه نتيجة سياسة إسبانيا الخارجية، ينبغي عدم المبالغة في الحدث، نظرًا إلى أن الاتحاد الأوروبي أُبعد ليكون في خلفية عملية السلام ويؤدي دورًا ثانويًا مقارنة بدور الولايات المتحدة الأميركية. فضلًا عن ذلك، كانت الاختلافات كبيرة بين إطار التفاوض في مؤتمر مدريد والمواقف الأوروبية (كما لخّصت في إعلاني البندقية ومدريد). وبالتالي، لا بد من استنتاج أن بسبب عدم وجود أي استراتيجيا فاعلة مرافقة «لم يكن لإعلان البندقية والاستراتيجيات المعتمدة من المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأثير يُذكر في الصراع العربي - الإسرائيلي أو في أي تقارب بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»[18].

---

(17) Edualdo Mirapeix Martinez, «Factores que condicionan las relaciones hispano-israelíes,» in: Rein, ed., p. 27.

(18) Joel Peters, «Europe and the Middle East Peace Process: Emerging from the Sidelines,» =

كما ساعد مؤتمر مدريد في توثيق العلاقات بين إسبانيا وإسرائيل. ففي كانون الأول/ ديسمبر 1991، قام رئيس الوزراء غونزاليس بزيارته الأولى إلى إسرائيل، وفي السنة التالية، رد رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين الزيارة. في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، وقّع اتفاق أوسلو. وبعد مرور شهرين، قام الملك خوان كارلوس الأول بزيارته الأولى إلى إسرائيل، واستقبل وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، ياسر عرفات ويتسحاق رابين اللذين حازا جائزة أمير أستورياس (Premios Príncipe de Asturias) للتعاون الدولي. وضمت لجنة التحكيم وزيري الخارجية السابقين فرناندو موران ومارسلينو أوريخا.

لم يُتِح النظام الثنائي القطبية تنظيم مؤتمر مدريد للسلام فحسب، بل أدى أيضًا إلى مراجعة العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط. وكان مؤتمر برشلونة - الذي عقد في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 - علامة بارزة أخرى في السياسة الخارجية الإسبانية؛ إذ سلّط إعلان برشلونة الضوء على الحاجة إلى تحويل البحر المتوسط إلى مساحة للتعاون والسلام والأمن والرفاه من خلال الأمن السياسي والتعاون الاجتماعي الثقافي، على الرغم من أنه لم يولِ الاهتمام نفسه للمناطق الثلاث المختلفة، مع إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي[19]. أكد الإعلان أن هذا الرابط بين أوروبا والبحر المتوسط لم يمثل محاولة لاستبدال عملية أوسلو، بل لـ «المساهمة في نجاحها» من خلال تأييد «تطبيق اتفاقية سلام عادلة وشاملة ونهائية تستند إلى قرارات مجلس الأمن والمبادئ الواردة في رسائل الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام، بما فيها مبدأ 'الأرض مقابل السلام'. وعلى الرغم من أن في نهاية المطاف اعتبرت عمليتا أوسلو وبرشلونة عمليتين مترابطتين، إلا أنه في الحقيقة ومنذ البداية، سُمعت الأصوات الناقدة المحذرة من أن لانهيار مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية ربما تأثيرًا سلبيًا في بقاء المشروع الأورومتوسطي. ومع ذلك، لم تسُد «مدرسة الفكر التي زعمت

in: Stelios Stavridis [et al.], eds., *The Foreign Policies of the European Union's Mediterranean States and Applicant Countries in the 1990s* (Wiltshire: Macmillan Press, 1999), p. 301.

(19) Bichara Khader: *Europa y el mediterráneo: Del paternalismo a la asociación*, traducción de María Ferrán Permanyer, Antrazyt; 82. Serie mediterráneo (Barcelona: Icaria, 1995), and *Europa por el Mediterráneo: De Barcelona a Barcelona (1995-2009)*, Antrazyt; 304 (Barcelona: Icaria editorial; Madrid: Estudios de política exterior; Barcelona: Instituto europeo del mediterráneo, 2009).

أن أفضل طريقة لحماية المشروع الأورومتوسطي من اضطرابات الشرق الأوسط هي ضمان الفصل التام بينهما»[20].

في الإطار الجديد للتعاون الأورومتوسطي، وقّع الاتحاد الأوروبي معاهدات عدة مع دول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995 وقعت اتفاقية شراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وبدأ سريانها في الأول من حزيران/ يونيو 2000. أنشأت الاتفاقية منطقة تجارة حرة وتعاونًا اقتصاديًا موحدًا، وفتحت الأسواق والتداول الحر لرأس المال والحوار السياسي المنتظم. في أيار/ مايو 2004، وفي إطار سياسة الجوار الأوروبية، وقعت خطة عمل بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لـ «تعزيز الترابط السياسي والاقتصادي» وللسماح بـ «إمكانية مشاركة إسرائيل تدريجيًا في أهم جوانب سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه» ولـ «تعزيز نطاق التعاون السياسي وكثافته».

مما لا شك فيه أن مؤتمر مدريد وعملية برشلونة ساعدا في إبراز إسبانيا وترسيخ مكانتها ليس داخل أوروبا فحسب، بل في منطقة البحر المتوسط أيضًا. وأكد هذان الحدثان السياسة الخارجية الإسبانية الناضجة وكانا بمنزلة نقطة انطلاق لإسبانيا لتعزيز صورتها الدولية.

4- حكومتا أثنار (1996-2004)

مع وصول الحزب الشعبي إلى الحكم في عام 1996، لم تراجع إسبانيا سياستها الخارجية تجاه المنطقة، واستمر دعم القضية الفلسطينية كأحد الأعمدة الرئيسة لهذه السياسة في الشرق الأوسط، ويتجلى ذلك في حقيقة أن بين عامي 1994 و2001، كانت إسبانيا سادس أكبر مانح للسلطة الفلسطينية، لكن انهيار عملية أوسلو وهجمات 11 أيلول/ سبتمبر على وجه الخصوص تسببا في تحول موقف حكومة أثنار، ما أدى إلى اقتراب إسبانيا من وجهة النظر الإسرائيلية وابتعادها عن موقفها السابق المؤيد لفلسطين.

في أثناء الفترة الأولى لحكم أثنار، عُيّن الدبلوماسي ميغيل أنخيل موراتينوس مبعوثًا خاصًا للاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط

---

(20) Moratinos and León, p. 121.

(28 تشرين الأول/ أكتوبر 1996). ويمكن تفسير هذا التعيين باعتباره اعترافًا بدور إسبانيا في عملية السلام، كما رسّخ مكانة إسبانيا باعتبارها أحد الأصوات الأوروبية البارزة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية - الإسرائيلية. ضمت مهام المبعوث الخاص «إقامة اتصالات وثيقة مع جميع أطراف عملية السلام والحفاظ عليها»، من خلال «تقديم المشورة والمساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي كلما طلبتها أطراف معنية» و«عند الطلب، المساعدة في تطبيق الاتفاقات الدولية التي جرى التوصل إليها بين الأطراف المعنية»، مع الحرص على عد الصدام مع أعمال الدول الأعضاء ورئاسة الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي. أدّى موراتينوس دورًا مهمًا في بروتوكول الخليل (1997) ومذكرة واي ريفير (1999) (Wye River Memorandum) ومفاوضات طابا (2001)، خصوصًا في إنشاء مجموعة مدريد الرباعية (2002) واقتراح خريطة الطريق (2003)[21]. أراد الاتحاد الأوروبي أن يكون موقفه تجاه القضية الفلسطينية بمنزلة «اختبار للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وللتكامل بين الأوروبيين والأميركيين»[22].

في الوقت ذاته، جرى التركيز بشكل خاص على الحاجة إلى ضمان الامتثال لحقوق الإنسان. في «المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية» في حزيران/ يونيو 2000، اعتبرت حكومة أثنار أن حقوق الإنسان «من الركائز الأساس للسياسة الخارجية الإسبانية»، كما سلّطت «خطة السياسة الخارجية الاستراتيجية» في أيلول/ سبتمبر 2000 الضوء على فكرة أن على إسبانيا أن تطمح إلى ممارسة القيادة في هذا الجانب[23]. وباتباع هذا الخط، قال وزير الخارجية بيكي (Piqué) أمام مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في 22 آذار/ مارس 2001: «أود أن أعرب عن قلقي البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطرة التي تمارسها

(21) Miguel Ángel Moratinos, «El Cuarteto de Oriente Próximo: El papel de la Unión Europea y la implicación internacional en el conflicto,» in: Ignacio Alvarez-Ossorio, *Informe sobre el conflicto de Palestina: De los acuerdos de Oslo a la Hoja de Ruta*, encuentros; 4 (Madrid: Ediciones del oriente y del mediterráneo, 2003).

(22) Miguel Ángel Moratinos, «El triunfo del diálogo en Oriente Medio,» *El País*, 3/5/1999.

(23) Laura Feliu, *España y la promoción de los derechos humanos en el Mediterráneo (1996-2007): Propuesta de un modelo de análisis*, Documentos CIDOB. Serie Mediterráneo; n. 14 (Barcelona: CIDOB edicions generalitat de catalunya, oficina de promoció de la pau i dels drets humans, 2009), p. 27.

إسرائيل في الأراضي المحتلة». وفي الخطاب نفسه، دان بيكي سياسة إسرائيل الاستعمارية واستخدامها المفرط للقوة وعمليات الإعدام من دون محاكمة.

تميزت فترة الحكم الثانية لحكومة أثنار بتغيير موقفها تزامنًا مع انهيار مفاوضات كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى، ما أدى إلى انهيار عملية أوسلو. على الرغم من الأزمة الإنسانية الناجمة عن سياسة الحصار والعقاب الجماعي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية، شددت الحكومة الإسبانية هجماتها الكلامية على سلطة ياسر عرفات الفلسطينية التي اتهمتها بالتسامح المفرط مع العنف. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الحكومة الإسبانية «أكثر انتقادًا للقادة الفلسطينيين، منددة بفسادهم ومواقفهم غير الديمقراطية ومسؤوليتهم في ممارسة الإرهاب، كما أعربت عن مزيد من تفهّمها موقف إسرائيل»[24]. وبالتالي انفض هذا التوافق الثنائي الذي حافظ عليه حتى تلك اللحظة الطرفان الإسبانيان الرئيسان في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. واعتبارًا من تلك اللحظة، حظيت القضية الفلسطينية باهتمام أقل، وما عادت العنصر الرئيس لسياسة إسبانيا الخارجية في الشرق الأوسط.

في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، تحركت حكومة أثنار لتوثيق روابطها مع الولايات المتحدة، الأمر الذي أصبح واضحًا في رئاسة إسبانيا الثالثة للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2002. وفي عام 2003، أعلن أثنار عن دعمه للتدخل في العراق في قمة الأزور يوم 16 آذار/ مارس. وفضّل إعلان الرابط الأطلسي - الذي وقّعه بوش (الابن) وبلير وأثنار - «عملية سلام في الشرق الأوسط حيث يمكن لدولتين - إسرائيل وفلسطين - أن تتعايشا في سلام وأمن وحرية». على مدى الشهور التالية، دعمت الحكومة الإسبانية نهج الإدارة الأميركية الذي يتعيّن بموجبه أن يخضع استئناف عملية السلام لمكافحة الإرهاب والإصلاح الداخلي للسلطة الفلسطينية. وأكدت خريطة الطريق أنه «يمكن التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي عن طريق إنهاء العنف والإرهاب فحسب، وعندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحسم ضد الإرهاب ولديها الإرادة لإنشاء ديمقراطية فاعلة ومبنيّة على التسامح والحرية». وقام وزير الخارجية الإسباني آنا دي بالاثيو بزيارة المنطقة في مناسبات عدة

---

(24) Portero, «Las Relaciones hispano-israelíes,» pp. 186-187.

وحث ياسر عرفات على تطبيق خريطة الطريق وتفويض جزء من صلاحياته إلى رئيس الوزراء.

باختصار، يمكن تلخيص فترتي حكم أثنار بالآتي: «أثر الحزب الشعبي اليميني في الخطاب التقليدي لليمين المؤيد للعرب وأثبت أنه أكثر انتقادًا للفلسطينيين وأكثر تفهمًا للمصالح الإسرائيلية»[25]. وبالتالي هُمّشت القضية الفلسطينية من دون التأثير سلبًا في تطور العلاقات الثنائية بين إسبانيا وإسرائيل.

زاد أثنار بعد تنحّيه عن السلطة خطابه حدّةً تجاه الفلسطينيين وكثّف دفاعه عن المصالح الإسرائيلية. وفي عام 2010، كان من بين المروّجين لمبادرة أصدقاء إسرائيل التي كان جون بولتون أيضًا أحد مؤسسيها ومن رواد حركة المحافظين الجدد ومدافعًا بقوة عن الحروب الاستباقية. في مقالة نُشرت في 17 حزيران/ يونيو 2010 في صحيفة التايمز اليومية تحت العنوان: «إذا سقطت إسرائيل، سقطنا جميعًا»، زعم أثنار أن «إسرائيل تشكّل جزءًا أساسًا من الغرب. فبفضل جذوره اليهودية المسيحية، وصل الغرب إلى ما هو عليه اليوم. إذا انقلب العنصر اليهودي في هذه الجذور وضاعت إسرائيل، فسوف نضيع نحن أيضًا». وألمح أثنار أيضًا إلى الأهمية الجيواستراتيجية لإسرائيل بوصفها جدارًا يتصدى للإسلام: «تمثل إسرائيل خط دفاعنا الأول في منطقة مضطربة ومعرضة دائمًا لخطر الانحدار نحو الفوضى، وهي منطقة حيوية بالنسبة إلى أمن الطاقة لدينا بسبب اعتمادنا المفرط على نفط الشرق الأوسط، كما أنها منطقة تشكل خط المواجهة في الحرب ضد التطرف».

5- حكومتا رودريغيز ثاباتيرو (2004-2011)

بعد فوز حزب العمال الاشتراكي الإسباني في انتخابات عام 2004، تبنى رئيس الوزراء خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو «سياسة خارجية ملتزمة»، واعتبر أن الدفاع عن حقوق الإنسان من المكوّنات الأساس للسياسة الخارجية[26]. كانت

---

(25) Ana María Córdoba Hernández, «El Conflicto palestino-israelí visto desde España: Oscilaciones y tendencias de la opinión pública,» *Ámbitos*, no. 20 (2011), p. 168.

(26) Feliu, p. 27.

النقطتان الرئيستان في هذا الموقف الجديد: التزام إسبانيا بالتعددية وعودة الشرعية الدولية بعد غزو العراق. دعم ثاباتيرو العودة إلى المواقف التقليدية تجاه القضية الفلسطينية التي وصفها أنها «جوهر مشكلة المنطقة وسرطان العلاقات الدولية». وللتعامل مع هذا الوضع، قام بتعيين ميغيل أنخيل موراتينوس وزيرًا للخارجية ومنحه مساحة كبيرة للمناورة في عمله. استغل موراتينوس تجاربه وخبراته، إلا أن مرور الوقت أثبت أن ذلك لم يكن كافيًا لإحياء عملية السلام. وفي أثناء هذه الفترة، زاد التعاون الدولي المالي من أجل الأراضي المحتلة إلى حد كبير ليصل إلى 100 مليون يورو في عام 2010.

كانت عملية «أمطار الصيف» في غزة (صيف 2006) نقطة تحول في العلاقات الإسبانية - الإسرائيلية، حيث أعرب ثاباتيرو عن «إدانة شديدة للاستخدام المفرط للقوة» وحذّر من أن «صمتنا اليوم عن موضوع الشرق الأوسط ربما يجعلنا نندم غدًا». وعندما مثُل موراتينوس أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان في 19 تموز/ يوليو من العام نفسه، أعرب عن قلقه إزاء محنة غزة، قائلًا: إن «تدمير البُنى التحتية للمدنيين، كمحطة توليد الكهرباء، وعزل قطاع غزة يدفعانني إلى الخوف من أن هناك أزمة إنسانية خطرة على وشك الحدوث للشعب الفلسطيني الذي يعاني أصلًا العقاب الشديد. تهدف الحكومة الإسبانية إلى منع حدوث الأزمة الإنسانية في غزة وإلى العمل على حلها».

أمام هذا الوضع الجديد، اختارت إسبانيا العودة إلى النهج القديم الذي أتى بنتائج جيدة في الماضي. وركزت حكومة ثاباتيرو طاقاتها على إقامة عملية سلام جديدة. وقال موراتينوس في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 أيلول/ سبتمبر 2006: «من على هذه المنصة أدعو إلى تحالف حقيقي من أجل تحقيق السلام. هذه ليست مسألة محاولة إعادة استكشاف البحر المتوسط، لكنها مسألة الانتقال من الاتفاقات إلى الفعل السياسي والدبلوماسي. أقول 'نعم' لإقامة دولة فلسطينية سلمية وقابلة للحياة. 'نعم' لدعم الرئيس محمود عباس. 'نعم' لوقف العنف والإرهاب ضد إسرائيل. 'نعم' لإعادة تفعيل عملية مدريد التي بدأت منذ عشرين عامًا. 'نعم' لإعادة إحياء المحادثات بين سورية وإسرائيل. علينا أن نقول 'نعم' لوقف هذه المأساة. والطريقة الوحيد لحلها هي الفعل السياسي والدبلوماسي وليس العسكري».

لم تلق هذه المبادرة لعقد مؤتمر سلام جديد دعمًا يُذكر (دعمتها فرنسا وبلجيكا وإيطاليا). واضطرت إسبانيا إلى أن ترضى بتأييد (في اجتماع للمجتمع الأوروبي عقد في بروكسل في 14 و15 كانون الأول/ ديسمبر 2006) إعلان الشرق الأوسط الذي دعا أيضًا إلى الامتثال لخريطة الطريق: «يجب على الأطراف أن تتخذ خطوات فورية ملموسة لوضع حد لأعمال العنف كلها والنشاط الذي يتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك النشاط الاستعماري وبناء الحواجز على الأرض الفلسطينية، ما يشكل عقبة أمام تحقيق هذا الهدف. لن يعترف الاتحاد الأوروبي بأي تغيير في حدود ما قبل 1967 من دون اعتراف كلا الطرفين بها»[27]. وأظهرت الاستجابة المحدودة لهذه المبادرة فقدان السياسة الخارجية الإسبانية لنفوذها وعدم قدرتها على الدعوة إلى مبادرات خارج بروكسل وواشنطن.

كما كان متوقعًا، أثرت زيادة مشاركة إسبانيا في الدفاع عن القضية الفلسطينية في العلاقات الإسبانية - الإسرائيلية. وكما أشار السفير الإسباني في إسرائيل إودالدو ميرابيكس، فإن للطبيعة المركزية للصراع تأثيرًا سلبيًا: «تواصل التحولات والانعطافات في علاقاتنا الثنائية، يمنعها - من حيث السياسة والثقافة والاقتصاد - من المضي قدمًا كما هو الحال مع علاقاتنا مع الدول الأخرى وفقًا لمزاياها»[28].

بعد بدء عملية «الرصاص المصبوب» في غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2008، استقبل ثاباتيرو الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي استُجوِب بشراسة على المستوى الداخلي عن إدارته للأزمة. في الاجتماع دان الرئيس الإسباني «ردة الفعل المفرطة» لإسرائيل، إلا أنه حاول جاهدًا بعد ذلك أن يضمن عدم تدهور العلاقات الثنائية، مضيفًا أن «على المرء أن يتحدث بصراحة مع صديقه». وكما حدث في مناسبات سابقة، كانت هناك محاولات لتعويض الجمود الدبلوماسي للموقف عن طريق مساعدة اقتصادية جديدة لمعالجة الوضع الإنساني الكارثي (في هذه المناسبة، بلغ حجم المساعدة 5 ملايين يورو للأونروا).

(27) <http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/es/ec/92217.pdf>.

(28) Mirapeix Martinez, p. 27.

في 2 آذار/ مارس 2009، عُقد مؤتمر دولي في شرم الشيخ تحت عنوان «المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة»، حيث أعلن موراتينوس أن إسبانيا ستقدم مساهمة جديدة لسكان قطاع غزة بقيمة 180 مليون يورو لعامي 2009 و2010 (يخصص نصف المبلغ لإعادة بناء غزة ويخصص الباقي لمرتّبات مسؤولي السلطة الفلسطينية). ومن جديد أصبح واضحًا أن إسبانيا والاتحاد الأوروبي سيتحملان تكلفة العبء الثقيل للمساعدات الإنسانية الطارئة الآخذة في الزيادة بسبب محاولات إسرائيل تحويل القضية القومية الفلسطينية إلى مجرد «مشكلة إنسانية».

بعد زيارة ثاباتيرو الرسمية الأولى إلى إسرائيل في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2009، خففت الحكومة الإسبانية لهجتها تجاه إسرائيل وتبنّت نهجًا أكثر ليونة. وفي أثناء جلسة الرقابة البرلمانية الأسبوعية في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، زعم موراتينوس أن إسبانيا ينبغي «ألا تحكم» على إسرائيل بسبب عملية الرصاص المصبوب لأنه «أراد التطلع إلى المستقبل»، وربما لاستنتاجات التقرير المذكور «عواقب سلبية» في ما يتعلق باستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ورأى الوزير أن الضرر الناجم عن «الحروب والعنف وسفك الدماء» لا يمكن تسويته «بالنظر إلى الماضي».

في الوقت ذاته، شرعت حكومة ثاباتيرو في عدد من مبادرات المسار الثاني الدبلوماسية، التي تولت أغلبها مؤسسة الثقافات الثلاث في إشبيلية ومركز توليدو الدولي للسلام. وفي سياق سلسلة من الاجتماعات والمهام الحضيرية والتمهيدية، اجتمع الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي (ضما أطرافًا غير حكومية) بهدف «وضع الحلول والاقتراحات واختبار الاستجابات وإعداد الدبلوماسية الرسمية لتمهد الطريق لإجراء المفاوضات الرسمية»[29]. كما نظمت وزارة الخارجية الإسبانية عددًا من الاجتماعات المختلفة بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني، كمنتدى السلام العادل في الشرق الأوسط (14 كانون الأول/ ديسمبر 2007) وتحالف مدريد (22 تشرين الأول/ أكتوبر 2009)، إلا

(29) E. Cassinello, «El Próximo oriente y la diplomacia de segunda vía,» Paper Presented at: VII Seminario internacional sobre seguridad y defensa en el mediterráneo, conflictos regionales y estrategias de seguridad, fundación CIDOB, 2008, p. 7.

أن نتائج هذه الاجتماعات لم تكن إيجابية دائمًا، كما هو واضح في إلغاء الاجتماع الأول بسبب ضغط السلطات الإسبانية على المنظمات المختلفة المشاركة فيه، معلنة أن على هذه المنظمات دعم قمة أنابوليس[30].

6- حكومة راخوي (2011-2013)

بعد فوز الحزب الشعبي في الانتخابات، أكد رئيس الوزراء ماريانو راخوي موقف إسبانيا تجاه القضية الفلسطينية، داعمًا البحث عن حل متفاوَض عليه، لكن يمكن القول إنه تبنى نهجًا مخففًا إذا قارنا موقفه بردات الفعل المفرطة لثاباتيرو في أثناء فترتي الحكم السابقتين. في أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس محمود عباس إلى إسبانيا في كانون الأول/ ديسمبر 2012، أعلن راخوي تأييده لوجود «دولتين تتعايشان في سلام وأمن وازدهار» وأن حل الدولتين «فكرة تاريخية وتقليدية في إسبانيا وتدعمها الأغلبية العظمى من الشعب الإسباني والأحزاب السياسية كلها». وأضاف أنها أيضًا فكرة يرغب فيها «معظم المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي وتقريبًا كل دول أميركا الجنوبية والولايات المتحدة».

على الرغم من أن تأييد إسبانيا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، كما أكده في مناسبات عدة وزير الخارجية خوسيه مانويل غارثيا - مارغايو، إلا أن التعاون على تطوير الأراضي المحتلة شهد تراجعًا حادًا نتيجة الأزمة الاقتصادية، ليخفّض بنسبة 85 في المئة. وما عادت عملية السلام من أولويات الدبلوماسية الإسبانية نتيجة التغييرات الناجمة عن الربيع العربي وظهور أزمات إقليمية جديدة، كالحرب الأهلية في سورية وانتقال الصادم إلى السلطة في مصر.

يمكننا أن نستخلص أن هذا الوضع أدى إلى فقدان إسبانيا نفوذها في الساحة الدولية وما عادت تعتبر القضية الفلسطينية مسألة أساسية تستند إليها سياسة إسبانيا الخارجية في الشرق الأوسط. ابتعدت الدبلوماسية الإسبانية عن الأضواء، وأصبحت تدعم استئناف محادثات السلام تحت رعاية إدارة أوباما، لكن من دون

(30) Michael Warchawski, «Razones por las que no voy a participar en el foro social de Madrid por una Paz Justa en Oriente Medio,» (AlternativeNews.org, 14/12/2007), on the Web: <http://www.rebelion.org/noticia.php?id=60481>.

تبنّي أي مبادرات كبرى. خير مثال على هذا التوجه الجديد هو أن في أثناء زيارته إلى الأراضي المحتلة في نيسان/ أبريل 2013 غارثيا - مارغايو كان راضيًا بنقل الرسائل إلى السلطات الإسرائيلية في شأن تحرير مئات السجناء، وبالإصرار على الحاجة إلى وقف بناء المستعمرات في المنطقة (E1) حول القدس الشرقية.

حتى الآن، كان أهم تحد واجهه راخوي هو طلب السلطة الفلسطينية دخول الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. بعد مناقشات مكثفة، دعمت إسبانيا ترشيح فلسطين كعضوٍ مراقب في الجمعية العامة «من أجل الاتساق» مع السياسات السابقة. وبالتالي فُرِضت وجهة نظر وزارة الخارجية التي اعتبرت أن هذا الدعم لا يتفق مع المنهج المعتمد في العقود الأخيرة فحسب، بل إنه حيوي أيضًا إذا أرادت إسبانيا الحصول على الدعم العربي لترشّحها لمجلس الأمن. أما العنصر الآخر الضروري لفهم هذا الموقف، فكان الحاجة إلى حماية الاستثمارات الإسبانية في العالم العربي، خصوصًا في قطاعات النفط والغاز والاتصالات (وخط السكك الحديد العالية السرعة بين مكة والمدينة المنورة تحديدًا). وباختياره هذا الخيار، رفض راخوي ضغط بعض القطاعات من حزبه (وتحديدًا من خورخي موراغاس مدير الديوان الرئاسي، ومن رئيس الوزراء السابق خوسيه ماريا أثنار) الذي فضّل الامتناع عن التصويت.

ثانيًا: وجهة نظر إسبانيا في قضايا الصراع الرئيسة

بصفة عامة، التزمت أغلب حكومات إسبانيا، وبغضّ النظر عن ميولها السياسية، بالمبادئ التوجيهية نفسها في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولم تؤد إقامة العلاقات مع إسرائيل في عام 1986 أو دعم إسبانيا لتدخل الولايات المتحدة في العراق في عام 2003 إلى مراجعة التزام إسبانيا بحق الشعب الفلسطيني في تحقيق المصير وبحل الدولتين المتعايشتين في سلام وأمن كمعادلة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وضع إعلان لاهاي في 16 كانون الثاني/ يناير 1986 - الذي أقامت إسبانيا وإسرائيل على أساسه علاقات دبلوماسية - النقاط الرئيسة لسياسة إسبانيا تجاه القضية الفلسطينية بناءً على عدم قبول احتلال الضفة الغربية وغزة وضم القدس

الشرقية وعلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تحقيق المصير في دولة تضم الأراضي المحتلة منذ عام 1967. التزمت جميع حكومات إسبانيا بهذه المبادئ التوجيهية ودانت سياسات الأمر الواقع التي تنفذها إسرائيل، بما فيها مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات واستقدام المستوطنين.

في ما يتعلق بالاحتلال، ورد في إعلان لاهاي أن «الحكومة الإسبانية تؤكد صلاحية حظر التهديد أو استخدام القوة، ما يمنع الاعتراف بضمٍّ للأراضي بهذه الوسائل، ونتيجة ذلك، تكرر الحكومة الإسبانية أنها لا تعترف بأي إجراءات تهدف إلى ضم الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 أو التعديل الأحادي الجانب في طبيعة مدينة القدس أو وضعها، فهي المدينة التي يجب ضمان حرية الوصول إليها للجميع. في هذا السياق، ترفض إسبانيا سياسة بناء المستوطنات على الأراضي المحتلة وتدعو إلى تفكيكها كخطوة أولى نحو عودة أهلها».

كان إعلان لاهاي واضحًا أيضًا في موضوع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير: «ترى الحكومة الإسبانية أن حقوق الشعب الفلسطيني وتطلّعاته المشروعة يجب الاعتراف بها وضمانها، خصوصًا حقه في تقرير المصير. وفي الوقت ذاته، يجب أن تضمن جميع دول المنطقة حقها في الوجود السلمي داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليًا». كما أيّد الإعلان بشكل قاطع عقد مفاوضات بين العرب والإسرائيليين: «تُعرِب إسبانيا عن قناعتها بأن جميع الأطراف المعنية يجب أن تقبل جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خصوصًا قراري مجلس الأمن 242 و338 اللذين يجب أن يشكلا أساس البحث عن حل سلمي وعادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي. على هذا الأساس، وتحقيقًا لهذا الحل، يجب بدء عملية مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت رعاية دولية ملائمة، حيث يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تشارك كممثل عن الشعب الفلسطيني. وتأمل إسبانيا بعد دخولها إلى المجتمع الأوروبي، أن تتمكن من المساهمة بشكل أكثر فاعلية في تمهيد الطريق لحل شامل وعادل ودائم للصراع، وتتعهد بأن تبذل قصارى جهدها لضمان تحقيق هذا الهدف».

على مدى العقود القليلة الماضية، ناقشت حكومات إسبانيا - بشكل واضح - قضايا حساسة أخرى، مثل اللاجئين والجدار وحكومة حماس والعدالة الدولية.

- **اللاجئون:** لئن كان صحيحًا أن مواقف إسبانيا واضحة في شأن الاحتلال وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فإن الأمر لا ينطبق على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة كما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948؛ القرار الذي لم تصوت عليه إسبانيا لأنها لم تنضم إلى المنظمة حتى عام 1955. وأصبحت إسبانيا أحد أكبر المانحين للأونروا، لكنها لم تعرب عن دعمها لـ «حق العودة».

- **الجدار العازل:** إن بناء الإسرائيليين للجدار العازل بين الخط الأخضر والأراضي المحتلة مجرد مثال آخر على سياسات الأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل. ففي 9 تموز/يوليو 2004، أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن هذا الحاجز يتناقض مع القانون الدولي. وعلى الرغم من أن الحكم أوضح أن «إسرائيل ملزمة بإنهاء انتهاكها للقانون الدولي وبالوقف الفوري لأعمال بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها وبأن تفكك على الفور الهيكل القائم هناك» (الفقرة 163، 3 ب)، إلا أن الحقيقة هي أن الدول المشاركة في اتفاقية جنيف الرابعة، بما فيها إسبانيا، لم تتخذ أي تدابير لتصحيح الوضع، واكتفت بمجرد الإعلان عن إدانات خطابية. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسبانية ترى أن الحاجز «يتناقض مع القانون الدولي وحقوق الإنسان» (بحسب كلام وزير الخارجية في ذلك الحين، آنا دي بالاثيو)، إلا أن إسبانيا لم تمارس أي ضغط فاعل على إسرائيل لوقف البناء.

- **حكومة حماس:** بعد فوز حماس في انتخابات 2006، أصدرت وزارة الخارجية الإسبانية بيانًا تعرب فيه عن أملها في أن «الحكومة الجديدة ستتولى المسؤولية التاريخية التي أوكلها إليها الشعب الفلسطيني، وأنها ستلتزم بوضوح وحسم بقنوات التفاوض السلمي، متخلية عن العنف ومعترفة بدولة إسرائيل»، تماشيًا مع موقف اللجنة الرباعية. أعربت إسبانيا عن موافقتها على مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة، مسندة قرارها إلى أن وجود حماس على القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية منذ أيلول/سبتمبر 2004 منع إسبانيا قانونيًا من إقامة اتصالات مع قادة حماس. وبذلك أعطت الحكومة الإسبانية الانطباع بأنها تؤيد وجهة النظر الإسرائيلية التي تعتبر حماس - وليس الاحتلال - العقبة الوحيدة أمام تحقيق السلام. ولم تؤيد هذه السياسة المصالحة بين الفصائل

الفلسطينية، وفوق ذلك أثبتت أنها سببت «عواقب وخيمة على التطور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للفلسطينيين»[31].

- تغير قانون العدالة الدولية: يرد مبدأ العدالة الدولية في المادة رقم 23.4 من القانون الأساس للقضاء لعام 1985 الذي يحدد صلاحيات القضاء الإسباني للحكم على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والإرهاب الذي يرتكب في الخارج، حتى إذا ارتكبه مواطنون أجانب. في عام 2008، قبلت المحكمة الوطنية العليا في إسبانيا عددًا من الدعاوى القضائية ضد عدة مسؤولين إسرائيليين يُعتقد أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب. ولتفادي وقوع أزمة مع إسرائيل، أقرت حكومة ثاباتيرو القانون الأساسي رقم 1 لعام 2009 الذي حد من نطاق هذا المبدأ، بحيث أضحى على الضحايا أن تكون لهم صلات بإسبانيا. بعد إجراء هذا التعديل في القانون، قام الرئيس ثاباتيرو بجولته الرسمية الأولى في الشرق الأوسط، وشكره الرئيس شمعون بيريز شخصيًا على «عدم تطبيق الملاحقة القضائية على القادة الإسرائيليين - المدنيين منهم والعسكريين - الذين لم يفعلوا أي شيء إلا الدفاع عن حياة شعبهم»[32].

- الدولة الفلسطينية: في صيف عام 2009، طرح رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض خطة تهدف إلى إعلان الاستقلال في خلال فترة أقصاها عامان. وكانت خطة فياض مبنية على فكرة أن سيكون للإصلاحات والتنمية والحكم الجيد تأثير تحويلي من شأنه أن يهيئ الأوضاع اللازمة للاستقلال. أعربت بعض الدول الأوروبية عن دعمها لخريطة الطريق الفلسطينية هذه. وورد في بيان صادر عن الحكومة الإسبانية في 7 أيلول/ سبتمبر 2010 (الذي أدى إلى تحديث جديد للحالة الدبلوماسية للوفد الفلسطيني في مدريد) أن «إسبانيا تدعم مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي تهدف في الأساس إلى إقامة دولة

---

(31) Laurence Thieux and Jesús A. Núñez Villaverde, *La Cooperación española con el territorio palestino ocupado (1998-2008): ¿una contribución a la paz?*, cuadernos del iecah; 14 (Madrid: Instituto de estudios sobre conflictos y accion humanitaria (IECAH), 2010), p. 12.

(32) منذ بضعة شهور، ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية: أن «موراتينوس - الذي كان يُنظر إليه في إسرائيل بعدم ثقة وحتى بازدراء - أصبح أحد أهم عناصر المصالحة بين القدس ومدريد ... وهو من طرح في البرلمان الإسباني التشريع الذي يحد بشكل صارم من إمكانية اتخاذ مثل هذه الإجراءات في المستقبل، ما أدى إلى إبطال المحاكمة التي كانت قائمة في حينها»، انظر: هآرتس، 1/ 2/ 2009.

فلسطينية متصلة جغرافيًا ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة وتتعايش في سلام وأمن إلى جوار دولة إسرائيل»[33]. وفي عام 2012، عندما طلبت الحكومة الفلسطينية انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة، صوتت حكومة راخوي في الجمعية العامة لمصلحة الاعتراف بفلسطين كعضو مراقب. وفي ما بعد، صوتت إسبانيا أيضًا لمصلحة جعل فلسطين عضوًا في اليونيسكو.

ثالثًا: المجتمع الإسباني والقضية الفلسطينية

1- الرأي العام

أظهر المجتمع الإسباني على نحو تقليدي تضامنه ودعمه للقضية الفلسسطينية على الرغم من عدم وجود جالية فلسطينية كبيرة[34]. وتعتبر الأغلبية الساحقة من الإسبان أن الفلسطينيين هم الجزء الأضعف من المعادلة: أي شعب مضطهد يكافح لإعادة حقوقه وإقامة دولة مستقلة على أراضٍ تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. وتعززت هذه الصورة بعد انتفاضة 1987 التي أظهرت أن هناك طرفًا قويًا يحتل طرفًا ضعيفًا بالقوة ومن دون موافقته. وفي عام 2006، أجرى مركز بيو للبحوث دراسة بعنوان «آراء متضاربة في عالم منقسم» في بلدان أوروبية عدة، وكشفت أن 32 في المئة من الإسبان أعلنوا أنهم ينظرون إلى الفلسطينيين بشكل إيجابي، في حين أن 9 في المئة يؤيدون إسرائيل[35].

على مدى العقود الثلاثة الماضية، أظهر المجتمع الإسباني اهتمامًا متزايدًا بالشرق الأوسط، خصوصًا العالم العربي. وكشف التقرير السنوي لمعهد الشؤون الدولية والسياسة الخارجية عن زيادة تدريجية في اهتمام الإسبان بالشرق الأوسط، وزاد اهتمامهم من 26 في المئة في عام 1997 إلى 36 في المئة في عام 2002، ثم إلى 49 في المئة في عام 2006. وعلى الرغم من هذا البيانات، تسلّط الدراسات الضوء أيضًا على المفاهيم الخاطئة المتجذرة عند الإسبان في شأن الوضع على أرض الواقع، وعلى أن الإسبان يميلون إلى التأثر بحدسهم أكثر

---

(33) <http://www.embajadadepalestina.es/downloads/Declaracion_Palestina.pdf>.

(34) José Abu-Tarbush, «La Comunidad palestina en España,» in: Alvarez-Ossorio and Barreñada, eds., p. 217.

(35) (PRC, 2006: 24).

مما يتأثرون بالحقائق الموضوعية في ما يتعلق بالتعبير عن آرائهم[36]. وربما شجع الوضع غياب الأعمال الأكاديمية عن هذا الموضوع، الأمر الذي صحح جزئيًا عقب بدء عملية أوسلو[37].

مع ذلك خفّض هذا الاهتمام في الأعوام الأخيرة، وربما يرجع ذلك إلى أن الصراع أصبح متأصلًا ونتيجة ندرة الفرص للتوصل إلى أي اتفاق في فترة قصيرة. كما كشفت الدراسات التي أجراها مركز البحوث الاجتماعية عن تزايد أعداد الذين يلومون كلا الطرفين على فشل عملية السلام وإطالة أمد الصراع. فعلى سبيل المثال، في دراسة أخرى أجراها المركز عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، سُئل الناس من هو المسؤول عن الاشتباكات، وبينما قال ضعف العدد إنه خطأ الإسرائيليين وليس الفلسطينيين (18.8 في المئة مقارنة بـ 8.1 في المئة)، رأت الأغلبية الساحقة (45.7 في المئة) أن كلا الطرفين يتحمل المسؤولية[38].

وجد مقياس إلكانو (Elcano) أن حجم التعاطف مع القضية الفلسطينية أكبر وسط القطاعات اليسارية منه وسط القطاعات اليمينية. وفي هذا الصدد، يجب أن نتذكر الطريقة التي تحرك بها رئيس الوزراء السابق خوسيه ماريا أثنار تجاه مواقف مؤيدة لإسرائيل بشكل واضح بعد تنحيه عن السلطة. ويرى فلورنتينو بورتيرو - المدير السابق لمركز كاسا سيفاراد إسرائيل (Casa Sefarad-Israel) - أن خلال العقد الأخير، أظهر بعض القطاعات اليمينية المعنية «تعاطفًا غير مسبوق مع مشكلات إسرائيل لا يرجع بأي شكل من الأشكال إلى تعاطفها مع الصهيونيين، بل إلى إحساسها بالتضامن مع ديمقراطية معرضة للخطر»[39].

في ما يتعلق بالإعلام الإسباني، يمكننا القول إن على الرغم من تغطيته الواسعة لعملية السلام، إلا أنه وضع أهمية لا داعي لها على اندلاع العنف. ونتيجة ذلك، ساعد الإعلام الإسباني في تكريس الصور النمطية والكليشيهات

---

(36) (BRIE, 2005).

(37) Agustín Velloso, «La Bibliografía en español sobre el conflicto palestino,» in: Alvarez-Ossorio and Barreñada, eds., *España y la cuestión palestina*, and María José Vilar, «Una percepción desde España de la cuestión palestina. Aproximación a sus fuentes documentales y bibliográficas en español,» *Anales de historia contemporánea*, no. 19 (2003).

(38) (CIS, 2000).

(39) Portero, «Las Relaciones hispano-israelíes,» p. 190.

المرتبطة بالصراع. وفي الوقت ذاته، فشل الإعلام في توفير المساحة لأصوات المجتمع المدني الفلسطيني أو الإسرائيلي، الأمر الذي كان من شأنه أن يساعد في التصدي لهذه الصور النمطية. وبصفة عامة، لا توجد لدينا صورة ثابتة وراسخة للفلسطينيين، نظرًا إلى أن هذه الصورة تتغير مع مرور الوقت وحدوث تغييرات في المنطقة. انتقل الفلسطينيون من كونهم مسؤولين عن الأعمال الإرهابية في السبعينيات إلى كونهم ضحايا الاحتلال الإسرائيلي في الثمانينيات وشركاء في السلام في التسعينيات. كان لانهيار عملية أوسلو واندلاع الانتفاضة أثر سلبي، حيث أعادا ترسيخ الصور النمطية السلبية كلها التي اختزلت الفلسطينيين في كليشيه المتطرفين الذين يعارضون السلام[40].

2- المجتمع المدني والتضامن مع فلسطين

توجد في إسبانيا حركة ناشطة من الجمعيات التي لم تتردد في الإعراب عن دعمها القضية الفلسطينية كلما لزم الأمر[41]. وتولت منظمات وجماعات مختلفة عدة مهمة التوعية في العقود الأخيرة من خلال نشر الوثائق وتنظيم الحملات والخروج في تظاهرات ودعوة السياسيين والناشطين الفلسطينيين إلى إسبانيا ليشرحوا الوضع للشعب الإسباني. وفي كثير من الأحيان، تسبب عملهم المستقل من دون تنسيق في خفض فاعلية هذه الجمعيات. ومن بين قيودها الأخرى أنها دائمًا «تعظ المؤمنين بالفعل» وكان لمبادراتها آثار محدودة في ما هو أبعد من المتعاطفين مع القضية.

في مجال المجتمع المدني، يمكننا تحديد ثلاث مبادرات ذات أهمية خاصة: لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، ومجموعة المنظمات غير الحكومية من أجل فلسطين، وشبكة التضامن مع فلسطين ضد الاحتلال. وعلى الرغم من أنها تعمل منذ بضعة أعوام، إلا أن لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين أسستها رسميًا أكثر من عشر منظمات غير حكومية في عام 1991

---

(40) Ignacio Alvarez-Ossorio, «La Cuestión palestina en la prensa española,» in: Alvarez-Ossorio and Barreñada, eds., pp. 125-172.

(41) هناك مبادرات أخرى يقيمها المجتمع الدولي على المستوى الإقليمي، لكن أبرزها مكتب الاتصال الفلسطيني الأحمر في كتالونيا أو شبكة (MEWANDO) في اوسكادي.

بمشروعات على الأرض ومجموعات تضامن من مناطق إسبانية مختلفة[42]. تهدف اللجنة إلى تعزيز وجود المجتمع المدني الإسباني أمام المؤسسات الوطنية وفي المحافل الدولية[43]. أرسلت هذه الجماعة وفودًا إلى المنطقة للتعرف إلى الوضع القائم وإصدار تقارير لرفع وعي الرأي العام الإسباني وتوثيق العلاقات مع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والتقدمية التي تقيم مشروعات في مجالات الصحة والزراعة والمياه.

أما المبادرة الثانية فكانت تأسيس مجموعة المنظمات غير الحكومية من أجل فلسطين في عام 2001. «قامت المجموعة كتنسيق غير رسمي للمنظمات غير الحكومية من منظمة بلاتافورما 2015 (Plataforma 2015 y Más) واتحاد جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، وهي منظمات ناشطة «في مجال التعاون مع التنمية والتضامن مع الشعب الفلسطيني وتطبيق حقوقهم الثابتة». تتألف المجموعة من تسع منظمات موجودة في فلسطين منذ وقت طويل. وأقامت حوالى 100 مشروع تعاوني وإنساني في المجالات المختلفة، بما فيها الصحة والتعليم وحقوق الإنسان وحقوق السجناء والتنمية الريفية والتوعية النسائية والمياه والصرف الصحي. ومن بين مجالات عملها دعم السلام العادل وتسليط الضوء على تعزيز القانون الدولي وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والمساعدة في تقوية المجتمع المدني على المستوى المؤسسي في المنطقة. كما أنها تهدف إلى «الضغط على الحكومة الإسبانية لدعم العملية التي بدأها المجتمع المدني الإسباني والمجموعات البرلمانية من أجل فلسطين». تضم الأهداف الرئيسة لهذه الشبكة من المنظمات غير الحكومية:

- دعم إجراء عملية مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بعد 5 حزيران/ يونيو 1967؛

- الإيمان بأن السلام العادل والمستدام يمكن التوصل إليه تحت حماية المجتمع الدولي واحترام أحكام القانون الدولي فحسب؛

---

(42) Isaias Barreñada, «La Cooperación no gubernamental española con la población palestina,» in: Alvarez-Ossorio and Barreñada, eds., pp. 190-195.

(43) L. Sirvent Groen and J. M. Martín Carretero, «La Sociedad civil palestina y las redes de solidaridad internacional,» in: Rafael Escudero Alday, ed., *Segregados y recluidos: Los palestinos y las amenazas a su seguridad*, mayor; 284 (Madrid: Los libros de la catarata, 2008), p. 234.

- الاعتراف بقيمة التعاون كأداة للتضامن والمساهمة الاجتماعية والسياسية لحل الصراع.

هناك مبادرة مهمة أخرى هي شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين (RESCOP)، تتألف من 36 جمعية، وهي عضو في لجنة التنسيق الأوروبية من أجل فلسطين وحملتي «أوقفوا الجدار» و«مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها». وتُعد المبادرة «بنية مفتوحة ومرنة للعمل، أسست في آذار/ مارس 2005 وتتألف من منظمات من جميع أنحاء إسبانيا تعمل من أجل التضامن مع فلسطين في إطار مشترك وبمبادئ ومناهج متفق عليها بالإجماع لتوحيد الجهد والعمل معًا لتحقيق أهداف المبادرة». تضم أهدافها:

- مشاركة التجارب وتوحيد الجهد لمكافحة أهم التحديات الحالية التي يجب أن تتعامل معها حركة التضامن مع فلسطين؛

- ضمان الامتثال للقانون الدولي وحقوق الإنسان؛

- ممارسة الضغط وتعزيز الوعي في شأن القضية الفلسطينية، أي جعل الاحتلال مرئيًا وواضحًا. وتحقيقًا لهذه الغاية بدأت المنظمات في عدد من حملات التضامن المختلفة، كتلك التي أقيمت في مناسبة يوم النكبة ويوم الأرض.

تعاونت مجموعة المنظمات غير الحكومية من أجل فلسطين وشبكة التضامن ضد احتلال فلسطين بشكل وثيق مع المجموعات البرلمانية من أجل فلسطين التي أسست في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2004 وتتألف من أعضاء من الأحزاب السياسية كلها الممثلة في البرلمان. تشكلت هذه المجموعات بعد عقد الاجتماع الثاني بين منظمة التضامن مع فلسطين والأحزاب البرلمانية، وضم منسقوها أعضاء حزب العمال الاشتراكي الإسباني فطيمة أبورتو وجوردي بيدريت وليري إغليسياس. تدعم هذه المجموعة حل الدولتين وتؤيد عقد اتفاقية عادلة ودائمة تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل. تضم أهداف المجموعة تعزيز الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وضمان الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة. ومن أشكال نشاطها الرئيس: إرسال الوفود إلى المنطقة بهدف المساعدة في إيجاد حل سلمي للصراع، وعقد الاجتماعات بين

الطرفين والترويج للاجتماعات ولأنواع أخرى من النشاط الأخرى لنشر الوعي والمعلومات بين الرأي العام في شأن الوضع الحالي. وخلال أعوامها العشرة، نددت المجموعة بالاحتلال الإسرائيلي وانتهاكه القانون الدولي، فضلًا عن حصار قطاع غزة وبناء الجدار العازل. كما ناقشت المجموعة أيضًا احتجاز الناشطين الفلسطينيين، وتحتفل باجتماع برلماني في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام إحياءً ليوم التضامن مع فلسطين.

كان لعمل المجموعة نتائج إيجابية، لكنها كانت محدودة أيضًا بسبب عدم اشتراك جميع الأحزاب السياسية في نشاطها. وعلاوة على ذلك، بالكاد توجد مساحة للمناورة نظرًا إلى أن المبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومة والأحزاب المختلفة وأعمال المجموعة عادة تكون غير واضحة. فعلى سبيل المثال، بعد فوز حماس في انتخابات 2006، أرسلت المجموعة - بالتعاون مع شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين ولجنة الأونروا الإسبانية - بيانًا صادرًا عنها يقول: إن «نتيجة الانتخابات نتجت من عملية ديمقراطية تمت بامتثال حاسم للقانون، وهذا ما يجب على المجتمع الدولي احترامه من دون تحفظ لأنه يعكس إرادة الشعب الفلسطيني، وعلى المجتمع الدولي أيضًا مواصلة الحفاظ على التعاون مع الممثلين المنتخبين». ومع ذلك، أيدت الحكومة الإسبانية مبادرة عزل حماس. وفي مناسبات أخرى، تعرّض عمل المجموعة لانتقادات لاذعة من المنظمات المؤيدة لفلسطين، مثلما حدث عندما اختارت الحكومة الإسبانية أن تحد من الصلاحية الدولية في عام 2009، ولم يتحدث أي من المجموعة أو أعضائها عن هذا الإجراء. وبعد مؤتمر أنابوليس، انتقدت شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين المجموعة لـ «تشريع العمليات السياسية التي تشكل تواطؤًا ناشطًا مع جرائم الحرب الإسرائيلية».

خاتمة

إلى حد كبير، كانت سياسة إسبانيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط رهنًا بالجغرافيا السياسية، وبالتاريخ والجغرافيا أيضًا. وأتاح تعايش اليهود والمسيحيين والمسلمين في الأندلس على مدى 700 عام لإسبانيا أن تؤدي دور الوسيط بين العرب والإسرائيليين. وعلى نحو مماثل، إن موقع إسبانيا الجغرافي في جنوب

أوروبا [...] ساعدها في أن تكون قناة اتصال بين ساحلي البحر المتوسط الشمالي والجنوبي.

إذا ألقينا نظرة بأثر رجعي، يمكننا أن نتعقب خطًا متواصلًا منذ فترة التحول الديمقراطي لإسبانيا إلى يومنا هذا، مع بعض التقلبات الناجمة عن تغير الحكومات. وفي هذا الصدد، كانت أكبر التحولات على الأرجح هي تلك التي حدثت في أثناء الفترة الثانية لحكم أثنار (عندما تسبب موقف الحكومة الموالي للأطلسي في جلب المزيد من الانتقادات للسلطة الفلسطينية)، وفي أثناء الفترة الأولى لحكم ثاباتيرو (التي اتسمت بزيادة التشدد تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من أن ذلك لم يسفر عن قدر أكبر من النفوذ على أرض الواقع). يشكل التعاون الإسباني تجاه الأراضي المحتلة مقياسًا موثوقًا لالتزام الحكومات المختلفة، على الرغم من أن هذا الالتزام شهد تراجعًا حادًا منذ عام 2011، ما يمكن تحميل الأزمة الاقتصادية واستنفاد عملية أوسلو مسؤوليته.

في ما يتعلق بالجهات التي تدخلت في عملية صنع القرار، لا بد من أن نذكر أن وزارة الخارجية الإسبانية تمتعت بمساحة كبيرة للمناورة على الرغم من أنه كان لرؤساء الدولة المتعاقبين تأثير في المبادئ التوجيهية في مرحلة ما. خير مثال على ذلك هو كالفو سوتيلو الذي كان - على عكس سواريز - مؤيدًا لإقامة علاقات مع إسرائيل. وعلى نحو مماثل، كان رئيس الوزراء فيليبي غونزاليس مدركًا أن عليه حل هذه المسألة قبل أن تتمكن إسبانيا من الانضمام إلى المجتمع الأوروبي. وشغل أثنار أيضًا مكانة عالية من حيث تحديد السياسة الخارجية، خصوصًا بعدما أدت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر إلى تقوية الرابط الأطلسي. وبعدما تسلم ثاباتيرو الحكم، حاول أن يحدث تغييرًا في التحالفات الدولية من خلال إبعاد إسبانيا عن الولايات المتحدة الأميركية وتبني موقف تضامني مع القضية الفلسطينية، خصوصًا في أثناء فترة حكمه الأولى. وعلى عكس ذلك، ابتعد راخوي عن الأنظار واتبع المبادئ التوجيهية التي وضعت منذ انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية.

بالتالي كان دعم إسبانيا للقضية الفلسطينية بمنزلة عامل محفز لإبراز صورة إسبانيا على المستوى الدولي، كما عمل على تنشيط العلاقات الثنائية الإسبانية - العربية، بل إن إسبانيا عندما أقامت العلاقات مع إسرائيل أول مرة لم تتضرر كثيرًا

لأنها – من بين أسباب أخرى – حافظت على التزامها تجاه القضية الفلسطينية من خلال تأييد المبادرات المختلفة لمصلحة عملية السلام وإقامة دولة فلسطينية من داخل الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته، أصبحت العلاقات الإسبانية – الإسرائيلية وثيقة على مدى الخمسة وعشرين عامًا الماضية من دون أن تصبح إسبانيا رهينة تطورات عملية السلام أو انتكاساتها، وفقًا للمطالب الإسرائيلية[44].

من بين أبرز تناقضات سياسة إسبانيا الخارجية أن احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة وإجراءاتها التوسعية لم تؤثر سلبًا في العلاقات الثنائية بين إسبانيا وإسرائيل، نظرًا إلى أنها لم تعرقل تكثيف التعاون الثقافي والسياسي والاقتصادي الملحوظ تحديدًا في مجالات التجارة والتكنولوجيا (الأمن والبحوث والزراعة والطاقة والبيئة). وقد أصبحت هذه العلاقات أكثر قوة على الرغم من محاولات إسرائيل المستمرة لتغيير طبيعة الأراضي المحتلة عن طريق الاستعمار المكثف للضفة الغربية، وتهويد القدس الشرقية، وبناء الجدار العازل، وتضييق الخناق على قطاع غزة.

مراجع إضافية

Books

Abu-Tarbush, José. *Islam y comunidad islámica en canarias: Prejuicios y realidades*. La Laguna, Santa Cruz de Tenerife: Servicio de publicaciones, Universidad de La Laguna, 2002. (Estudios y ensayos; 24. Estudios y ensayos. Sociología; 4)

Agha, Hussein [et al.]. *Track-II Diplomacy: Lessons from the Middle East*. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003. (BCSIA Studies in International Security)

Alvarez-Ossorio, Ignacio. *El Proceso de paz de Oriente Medio: Historia de un desencuentro*. Madrid: Agencia Española de Cooperación Internacional, 1999. (Ediciones mundo árabe e islam, política árabe contemporánea)

(44) يمثل الفصل بين المسألتين مطلبًا قديمًا لإسرائيل، كما يوضح السفير الإسرائيلي السابق في إسبانيا فيكتور هاريل: «لتوثيق علاقاتنا أعتقد أن من المهم للغاية ألا نجعل علاقاتنا الثنائية رهنًا بالصراع مع الفلسطينيين. من المهم للغاية الفصل بين المسألتين كلما أمكن الأمر، مما سيساعد على تحسين 'صحة' علاقاتنا الثنائية» انظر: V. Harel, «Dos décadas de relaciones Israel-España: Más luces que sombras,» in: Rein, ed., p. 42.

Amirah Fernandéz, Haizam and Richard Youngs (eds.). *The Euro-Mediterranean Partnership: Assessing the First Decade.* Madrid: Real Instituto Elcano de Estudios Internacionales y Estratégicos, 2005.

Behrendt, Sven and Christian-Peter Hanelt (eds.). *Bound to cooperate: Europe and the Middle East.* Gütersloh: Bertelsmann Foundation Publishers, 2000.

Catalá Rubio, Santiago, José María Martí and David García Pardo (eds.). *Judaísmo, Sefarad, Israel: Actas del II Encuentro sobre Minorías Religiosas.* Cuenca: UNED, centro asociado cuenca: Ediciones de la universidad de Castilla-La Mancha, 2001. (Colección humanidades; 70. Colección estudios; 89)

Gillespie, Richard. *Spain and the Mediterranean: Developing a European Policy towards the South.* London: Palgrave Macmillan, 1999.

_______, Fernando Rodrigo and Jonathan Story (eds.). *Las Relaciones exteriores de la España democrática.* Madrid: Alianza, 1995. (Alianza Universidad)

Khader, Bichara. *Los hijos de Agenor: Europa y Palestina, desde las cruzadas hasta el siglo XXI.* Barcelopna: Bellaterra, 1999. (Biblioteca del islam contemporáneo, Serie Ibn Jaldún)

Portero, Florentino (ed.). *La Política exterior de España en el siglo XX.* Madrid: Asociación de historia contemporánea, Marcial Pons, 2003. (Ayer; 49)

Roy, Joaquín and Roberto Domínguez Rivera (eds.). *Las relaciones internacionales de la Unión Europea.* México: Universidad nacional autónoma de México; Universidad de quintana roo, 2001.

Sánchez Aroca, Izaskun [et al.]. *Evolución de la ayuda al desarrollo y la percepción de la ciudadanía española: Territorio palestino ocupado (TPO): Un diagnóstico desde los derechos humanos.* Madrid: Comité nacional UNRWA España, 2013.

Periodical

Núñez, J. «La Política mediterránea de España: Necesidad de un propósito de enmienda.» *Papeles de cuestiones internacionales*: no. 85, Spring 2004.

Document

Núñez, J. «Las Relaciones euro-mediterráneas tras la cumbre de Barcelona.» (Memorando del observatorio de política exterior española (OPEX), Fundación alternativas, 2005).

الفصل التاسع عشر

إيطاليا والفلسطينيون: تاريخ صداقة تلاشت

مريم أبو سمرة[*]

يقدم هذا البحث تحليلًا اجتماعيًا سياسيًا للعلاقات الفلسطينية - الإيطالية بدءًا من تبعات الحرب العالمية الثانية إلى يومنا الحالي؛ ويقترح أن التغييرات والتطورات في هذه العلاقات التزمت بأنماط التحول والأزمة التي ميّزت التاريخ السياسي لإيطاليا وفلسطين. يمكن القول إن التدقيق في هذه التحركات سيلقي الضوء على العملية الاجتماعية السياسية التي تميز مسارات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى مدى عقود من الزمن، كانت إيطاليا تُعتبر البلد الأوروبي الأكثر تعاطفًا مع فلسطين: مقاربة إيطاليا الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية لم تكن نتيجة جدول أعمال سياسي محدد فحسب، بل كانت أيضًا نتيجة الضغط المشترك الذي مورس على الهيئات من التضامن الشعبي الإيطالي والنشاط السياسي الفلسطيني (خصوصًا نشاط الاتحاد العام لطلاب فلسطين). منذ بداية التسعينيات، خضع الدعم السياسي الإيطالي للفلسطينيين لتحول تدريجي لكن راديكالي. وحاليًا يمكن اعتبار إيطاليا، في نواحٍ متعددة، أحد أقرب «الأصدقاء» الأوروبيين لإسرائيل[1]. وتكمن إعادة التموضع هذه، كما يجادل البحث، في

(*) أنا ممتنة لزوجي شريف غزال طبيلة لقراءته هذا البحث بمراحله المختلفة، وللمساعدة التي تلقيتها من جينيفر موغانام وسمير قيروطي وآندريا غلوتي.

(1) Stephanie Westbrook, «Why Israel Has no «Better Friend» than Italy,» (Electronic Intifada, 13 November 2013), on the Web: <http://electronicintifada.net/content/why-israel-has-no-better-friend-italy/12934> (Accessed 13/11/2013).

سببين رئيسين: الأول، التحول السياسي والاجتماعي في إيطاليا، فالعملية الطويلة والمستمرة من التكامل الثقافي والاقتصادي والسياسي في السياسات الليبرالية الجديدة العالمية والمشبعة في جدول أعمال الإمبريالية الجديدة، التي فرضت على الشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب، أنتجت إعادة تقويم راديكالي لسياسة إيطاليا الخارجية. وتلهم هذه المسارات السياسية سياسة إيطاليا منذ نهاية الحرب الباردة وجرى مساندتها عن طريق صوغ إطار عمل ثقافي مهيمن قادر على تفسير التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وتبريرها. في ما يخص الفلسطينيين على وجه التحديد، يحاول اللوبي الإعلامي القوي الذي يستغل الدعاية الثقافية، محو الدعم الجماهيري الذي كان الفلسطينيون يتمتعون به على المستوى الشعبي. الثاني، إن التغيرات البطيئة، لكن المتواصلة، في ممارسات المنظمات السياسية والرؤية السياسية، التي تبلورت في اتفاقات أوسلو، أحدثت تجزئة سياسية واجتماعية قامت بتهميش دور فلسطينيي الشتات في الصراع من أجل التحرر؛ لم تحبذ منظمة التحرير الفلسطينية، في نقلتها من حركة ثورية إلى جهاز شبيه بالدولة، الدبلوماسية على حساب النشاط الجماهيري فحسب، لكن، وقبل أي شيء، فإن التجزئة السياسية للمنظمة أثرت بشكل سلبي في النشاط الشعبي، ما أدى إلى شلل النشاط الاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إيطاليا.

يعرض البحث بشكل مبدئي نظرة عامة إلى المقاربة الدبلوماسية الإيطالية تجاه الشأن الفلسطيني، ويقدمها ضمن السياق الدينامي الوطني والإقليمي والعالمي الذي جاءت منه. ويقدم تحليلًا اجتماعيًا للنزعات والتحولات السياسية التي ميزت النشاط الفلسطيني في إيطاليا. وأخيرًا يحاول تقديم تصور لسيناريوات مستقبلية للعلاقات الفلسطينية – الإيطالية.

أولًا: المقاربة الإيطالية للقضية الفلسطينية

1- تحركات ما بعد الحرب العالمية الثانية

كي نفهم سياسة إيطاليا الخارجية في ما يخص القضية الفلسطينية، من الضروري تأطيرها ضمن المقاربة الإيطالية تجاه العالم العربي. وبهذا الخصوص من الضروري التركيز على المصالح السياسية والاقتصادية المتضمنة في أفعال

الدبلوماسية الإيطالية وخياراتها وتطورها وتغيرها: تحقيقًا لهذه الغاية، سيقدّم عرض موجز لخصوصية التحركات السياسية الوطنية والدولية في إيطاليا.

إن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهم بالنسبة إلى السياسة الإيطالية تاريخيًا؛ فمنذ توحيد إيطاليا، تحاول سياستها الخارجية الاستفادة من جوارها الجغرافي للإقليم كي تؤسس وجودًا اقتصاديًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما نظر إليه في محاولات لاحقة على أنه توسع استعماري مباشر لفرض نفسها كقوة في الإقليم. بعد الحرب العالمية الثانية، عادت المصالح إلى الظهور، والاهتمام السياسي والدور الاستفزازي الذي ميز عبر التاريخ مقاربة إيطاليا للشرق الأوسط، ما أثر بقوة في دبلوماسية إيطالية ونفوذها السياسي في أثناء فترة الحرب الباردة. في الواقع، وعلى الرغم من أن سياسة إيطاليا الدولية حجمت ولطفت بسبب تحركات الاستقطاب في خمسينيات القرن الماضي، بقيت المصالح في منطقة الشرق الأوسط على حالها من دون تغيير. وبعد خسارة المستعمرات الأفريقية، اضطرت إيطاليا إلى إعادة تفصيل استراتيجيات جديدة لتحافظ على وجودها في الإقليم. فبعد الحرب العالمية الثانية، كانت المقاربة الإيطالية تجاه الشرق الأوسط فاعلة وديناميةً إلى درجة أنها اعتُبِرت الجانب الوحيد الذي يعتد به في سياسة إيطاليا في الخمسينيات[2]. هذا لا يعني أن سياسة إيطاليا تجاه العالم العربي، خصوصًا تجاه القضية الفلسطينية، كانت متماسكة أو متسقة؛ إذ على الرغم من المصالح السياسية والاقتصادية الواضحة في المنطقة، كان اهتمام إيطاليا وتركيزها موجهين بشكل رئيس، وتقريبًا بشكل كلي، نحو الأطلسي وأوروبا؛ كانت إيطاليا تعي جيدًا مدى الصلة الوثيقة مع القارة العجوز بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة واستطاعت أن ترى ميزات التكامل الأوروبي، ما جعل إعادة تموضع إيطاليا بين القوى العظمى في دائرة الولايات المتحدة أولوية بالنسبة إليها[3].

---

(2) Francesco Perfetti, «Mediterraneo e Medioriente nella Politica Estera Italiana,» *La Comunità Internazionale*, Fasc. 2 (2011), p. 186.

(3) Antonio Varsori, «Europeismo e mediterraneità nella politica estera italiana,» in: Massimo De Leonardis, ed., *Il Mediterraneo nella politica estera italiana del secondo dopoguerra* (Bologna: Società editrice il Mulino, 2003), pp. 27-28.

في الخمسينيات أيضًا، كانت إيطاليا منهمكة في تحقيق الاستقرار والتعامل مع الديناميات الداخلية من أجل تشكيل استراتيجيا سياسية متماسكة تجاه الشرق الأوسط. كانت إيطاليا بلدًا يخضع لإعادة البناء. وبما أنها خسرت الحرب، كان عليها أن تُعيد تشكيل صورتها كبلد صلب وذي صدقية وعضو في حلف شمال الأطلسي[4]. وفي الوقت ذاته، كانت إيطاليا بيدقًا أساسًا لمصالح الاتحاد السوفياتي والكتلة الشيوعية، حيث كان الحزب الشيوعي الإيطالي الذي زادت جرأته وقوته بفعل التجربة الحزبية، الأكبر والأقوى في أوروبا[5]. وأثّر التعايش بين هاتين النواتين بشكل كبير في الخيارات السياسية الإيطالية طوال حقبة الحرب الباردة.

في الوقت الذي أراد الحزب الوسطي «المسيحي الديمقراطي» (Democrazia Cristiana (DC))، وهو أكبر الأحزاب الإيطالية الذي قاد الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية، أن يعطي أولوية للسياسات المؤيدة لأوروبا وسياسة خارجية بناء على مصالح الأطلسي، كان هناك لاعبون سياسيون واقتصاديون واجتماعيون يمارسون الضغط من أجل دور احترازي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى الخصوص، كانت القوى الاشتراكية والأحزاب العلمانية وحتى الجناح اليساري في الحزب المسيحي الديمقراطي مقتنعة بأنه يمكن للدور الإيطالي في العالم العربي أن يساهم في بروز «طريق ثالثة» في ثنائية الحرب الباردة[6]. كان المحرك الاقتصادي الخفي لهذه الخطة قد مثّل على نحو واسع من الأمانة الوطنية للوقود في إيطاليا (ENI)، ومؤسسها ورئيسها إنريكو ماتي الذي مارس ضغطًا لأجل سياسة خارجية مستقلة عن طريق التفاوض المباشر على الامتيازات النفطية المهمة في الشرق الأوسط[7] (وهو

(4) Pietro Pastorelli, *Il ritorno dell'Italia nell'Occidente: Racconto della politica estera italiana dal 15 settembre 1947 al 21 Novembre 1949*, studi e ricerche (Milano: LED, 2009), pp. 237-319.

(5) راجع على سبيل المثال: Aldo Agosti, *Storia del Partito comunista italiano: 1921-1991*, biblioteca essenziale Laterza, 29; storia contemporanea (Roma: GLF editori Laterza, 1999), and Palash Ghosh, «Green, White and Lots of Red: How Italy Got the West's Biggest Communist Party,» (International Business Times, 26 July 2013), on the Web: <http://www.ibtimes.com/green-white-lots-red-how-italy-got-wests-biggest-communist-party-1360089> (Accessed 15/11/2013).

(6) Perfetti, p. 189.

(7) Giorgio Galli, *Enrico Mattei: Petrolio e complotto italiano*, Saggi; 281 (Milano: Baldini =

أيضًا صاحب مبدأ أن يحصل البلد الذي يملك الاحتياطيات النفطية على 75 في المئة من الأرباح).

إن تحركات الحرب الباردة، والحاجة إلى ضمان استقرار داخلي في مرحلة دقيقة من إعادة الإعمار الوطني، والرغبة في البروز مجددًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط كقوة سياسية واقتصادية رائدة، كلها، كانت عوامل بدأت تؤثر في سياسة إيطاليا تجاه فلسطين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. رافق ذلك ظهور بعض النتائج المثيرة للجدل.

2- فترة الحرب الباردة

منذ ولادة إسرائيل، حاولت إيطاليا مواكبة أغلبية المجتمع الدولي (الغربي) عن طريق تأسيس علاقات ودية معها، لكن مقاربة الحزب الشيوعي الإيطالي المؤيدة للعرب، رأت الصراع الفلسطيني للتحرر ليس باعتباره محنة لمناهضة الاستعمار فحسب، بل أيضًا ثورة مناهضة للرأسمالية والإمبريالية. وفرض ذلك على الدبلوماسية الإيطالية التراجع عن استراتيجياتها السياسية الأصيلة التي تحفظ دور إيطاليا المتميز بكونه مترجمًا عن العالم العربي وصديقًا لإسرائيل[8]. وكانت حرب السويس (1956) أول أزمة تختبر قدرة إيطاليا على القيام بدور «الجسر» هذا. في تلك الحادثة، سعت الحكومة الإيطالية نحو «الحيادية الفاعلة»[9]. كانت مقاربة معتدلة لا تتحامل على العلاقات مع إسرائيل وبريطانيا وفرنسا، لكنها تضمن أيضًا علاقات بامتيازات اقتصادية مع مصر: في الشهور التي سبقت الحرب، تعاطت إيطاليا بدبلوماسية دينامية مع جميع الأطراف، وبرزت كوسيط نزيه في محاولة لها تجنب التصعيد العسكري. لكن حالما شُنّ الهجوم، أصبح من

= Castoldi Dalai, 2005), p. 127.

عن Enrico Mattei والامتيازات النفطية لـ ENI انظر أيضًا: Alberto Tonini, *Il sogno proibito: Mattei, il petrolio arabo e le «sette sorelle»*, storia delle relazioni internazionali; 7 (Firenze: Edizioni Polistampa, 2003).

(8) Perfetti, p. 192.

(9) Elena Biondi, «L'Italia durante la crisi di Suez: La Difesadella solidarietà atlantica ed europea,» *Storia politica e cooperazione internazionale*, no. 5 (2001), on the Web: <http://www.mariapalasinska.com/sanpietro/ita/anno1/n5/problemi/biondi.pdf> (Accessed 13/11/2013).

المستحيل على الدبلوماسية الإيطالية أن تحافظ على موقفها الأولي البعيد بصورة متساوية عن جميع الأطراف، ولم تتردد الحكومة في إدانة إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على تدخلها المسلح. في الوقت نفسه، شرعت بجهد دبلوماسي حاسم للتوسط بين الحكومتين الإنكليزية والفرنسية مع الحكومة الأميركية، حيث كانت الأخيرة ساخطة على القادة الأوروبيين لعدم استشارتها قبل هذا الهجوم[10]. إن الدور الوثيق كوسيط، الذي استطاعت إيطاليا أن تقوم به في هذا السياق، كان نجاحًا أساسيًا لمقاربة المسافة المتساوية البعد التي كانت الحكومة سعت إليها في هذا السيناريو السياسي العربي المعقد[11]. ومع ذلك، على الرغم من انتهاج إيطاليا في خمسينيات القرن الماضي سياسة حيادية ناجحة، فرض تطور الشأن الفلسطيني في الستينيات على الحكومة الإيطالية استراتيجيا سياسية أكثر تعقيدًا. إن ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت قادرة على حشد الدعم والتعاطف الجماهيري في العالم العربي والعالم الثالث، إضافة إلى الأحزاب اليسارية في البلدان الغربية، وكذلك قدرة الحركة الفلسطينية على فرض قضيتها كمسألة دولية وثيقة وليس مجرد شأن إقليمي، والتوتر الذي ميز العلاقات الإسرائيلية - العربية، كل ما سبق فرض على القوى السياسية الإيطالية التركيز على الشأن الفلسطيني وصوغ مقاربة واضحة تجاهه. مثّلت حرب 1967 نقطة تحول حرجة في هذا الخصوص: فالأزمة التي أدت إلى الهجوم الإسرائيلي على مصر والبلدان المجاورة والنقاش الذي أطلقته بين الأحزاب الإيطالية أظهرت الاختلافات والتشققات في السياسة الإيطالية. وأصبحت تلك الحرب التي كانت شأنًا دوليًا مهمًا، حدثًا محوريًا في التحرك الإيطالي الداخلي[12]. وسعت الحكومة التي كان يقودها آلدو مورو (الحزب المسيحي الديمقراطي)، نحو «مسافة واحدة حصيفة»[13]. فمع أنها اعترفت بحق إسرائيل في ضمان سلامتها، أصرّت على تدخل الأمم المتحدة من أجل حل سياسي للأزمة. كما اعترفت بحقوق اللاجئين الفلسطينيين

---

(10) عن الجهد الدبلوماسي الإيطالي انظر: Federica Onelli, *All'alba del neoatlantismo: La Politica egiziana dell'Italia (1951-1956)*, temi di storia; 205 (Milano, Italy: FrancoAngeli, 2013), pp. 116-130, and Matteo Romitelli, «L'Italia e la Crisi di Suez,» (BA Dissertation, University of Pisa, 1997).

(11) Perfetti, p. 192.

(12) Alessandro D'ascanio, «Lo Scacchiere mediorientale nella politica estera italiana. Il centrosinistra e la Guerra dei Sei Giorni» *Italia contemporanea*, no. 250 (2008), p. 122.

(13) المصدر نفسه، ص 123.

والحاجة إلى إيجاد حل دائم لمحنتهم. إن هذه المقاربة التي حاولت الاهتمام بالمقتضيات الإسرائيلية ومطالب العالم العربي، كانت النتيجة السياسية الحاجة إلى توسط بين المواقف المختلفة الممثلة في البرلمان الإيطالي. فقادة الحزب المسيحي الديمقراطي بإصرارهم على هذه المقاربة المعتدلة كانوا حريصين على ألا يعرضوا للخطر العلاقات في البعد الأميركي - الأطلسي من السياسة الإيطالية، ولهذا السبب كان دعم إيطاليا لإسرائيل في ضوء ارتباطاتها بالعالم الغربي. في الوقت نفسه، كان الحزب الشيوعي الإيطالي ومجموعات يسارية أخرى يتشاطران الاهتمام والقلق بخصوص الحقوق الفلسطينية، وتبنّيا موقفًا مؤيدًا للعرب بناء على تعاطفهما مع الحكومات العربية الجديدة المنضوية تحت الجناح السوفياتي. حتى الجناح اليساري من الحزب المسيحي الديمقراطي كان يعطي اهتمامًا أكبر للبلدان العربية والحقوق الفلسطينية، وأصر بشكل خاص على مسألة اللاجئين وضغط نحو مساهمة إيطالية كبيرة لوكالة الأونروا. كان إعلام الفاتيكان والإعلام الكاثوليكي في إيطاليا يعبّران عن قلقهما نحو اللاجئين الفلسطينيين، وأكدا في الوقت نفسه الحالة الاجتماعية السياسية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وشدّدا بالطبع على تدويل القدس. لم تستطع الحكومة تجاهل موقف ومصالح لاعب جوهري مثل الكرسي الرسولي؛ وفي الوقت نفسه لم تستطع تجاهل المصالح الاقتصادية للشركات، مثل الأمانة الوطنية للوقود (ENI) التي كانت خلال العقد السابق قد أسست علاقات اقتصادية جلية مع البلدان العربية وضغطت بحزم ضد أي موقف مؤيد لإسرائيل[14]. وعلى الرغم من محاولة صوغ موقف يمكن أن يتضمن مقتضيات السياسة الإيطالية كلها ومصالحها، لم تستطع الحكومة الإيطالية تجنب صدع أساس: مع الخط الحيادي الذي تبناه وزير الشؤون الخارجية فانفاني ودعمه رئيس الوزراء آلدو مورو، وحزب الاتحاد الاشتراكي (PSU) الذي كان يقوده بيترو نيني، وقسم لا بأس به من الإعلام الإيطالي والذين دافعوا عن موقف أكثر دعمًا لإسرائيل وعن الاصطفاف مع الحلفاء الأطلسيين. أصر نيني على الروابط الثقافية والأخلاقية التي كانت إيطاليا والغرب بشكل عام تتشاطرها مع إسرائيل. وقال إن طبيعة إسرائيل «الديمقراطية» وتقاليدها العمالية وماضيها المأساوي كانت

(14) Giampaolo Calchi Novati, «Mediterraneo e questione araba nella politica estera italiana,» in: Francesco Barbagallo, ed., *Storia dell'Italia repubblicana*, 3 Vols. (Torino: G. Einaudi, 1994-1997), vol. 2, tomo 1, p. 233.

عوامل أساسًا فرضت على إيطاليا الوقوف إلى جانب الدولة اليهودية[15]. قام نيني أيضًا بإلغاء قرار الاعتماد على الأمم المتحدة وأعطى أولوية لتدعيم التحالف الأطلسي. تواصل هذا الانقسام الذي ظهر مع حرب حزيران/ يونيو، في نقاش الشأن الفلسطيني، ما ميّز السياسة الإيطالية في الأعوام اللاحقة.

مع ذلك، وعلى الرغم من الاختلاف الداخلي، فإن رئيس الوزراء آلدو مورو كان قادرًا على أن يتبع سياسة متوازنة؛ إذ أوضح أن موقف إيطاليا لم يكن موقف مسافة واحدة مبهمًا، فهو تبنى الاقتراح الأميركي - اللاتيني الذي دعا إلى انسحاب عسكري إسرائيلي مشروط باعتراف العرب بدولة إسرائيل[16]. ومع ذلك، وفي نهاية الأزمة، كان على إيطاليا التلاقي مع الخطة الأميركية للسلام[17]، الأمر الذي أثّر سلبًا، إلى حد بعيد، في العلاقات الاقتصادية الإيطالية - العربية[18].

بينما شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي محاولات خجولة للقيام بدور استباقي في الشأن العربي - الإسرائيلي، شرعت إيطاليا في السبعينيات باتخاذ موقف أكثر حزمًا وتماسكًا ومؤيدًا للفلسطينيين. كانت حرب 1967 قد فرضت الوضع الفلسطيني كمسألة سياسية أساسية في الحلبة الدولية: فالحل المستدام للصراع العربي - الإسرائيلي كان أمرًا حاسمًا من أجل تجنب أي تصعيد في توتر الحرب الباردة في المنطقة[19]. علاوة على ذلك، كان ضمان الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أمرًا مهمًا على نحو خاص للمصالح والعلاقات الإيطالية. بناء على ذلك، كثفت إيطاليا جهدها والتزاماتها نحو السلام في الشرق الأوسط في السبعينيات. وفي أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973، أدّى رئيس الوزراء مجددًا دورًا مميزًا في التوسط بين اللاعبين الأهم

---

(15) D'ascanio, pp. 123-124.

(16) Perfetti, p. 193.

(17) عن حرب 1967 والدبلوماسية الإيطالية راجع على سبيل المثال: Daniele Caviglia and Massimiliano Cricco, *La Diplomazia italiana e gli equilibri mediterranei: La Politica mediorientale dell'Italia dalla guerra dei sei giorni al conflitto dello Yom Kippur (1967-1973)*, prefazione di Massimiliano Guderzo; postfazione di Antonella Ercolani, Università (Soveria Mannelli: Rubettino, 2006)

(18) أُغلقت قناة السويس وسُحبت التنازلات النفطية الممنوحة لـ ENI في سيناء.

(19) Ennio Di Nolfo, *Storia delle relazioni internazionali, 1918-1992*, Manuali Laterza; 44 (Roma: Laterza, 1994), pp. 1107-1108.

وفي دعم حل بنّاء على قرار الأمم المتحدة 242 الصادر في عام 1947[20]. صرح مورو بشكل واضح أن «الفلسطينيين لا يحتاجون إلى مساعدة بل إلى دولة»[21]. ووضع مسألة اللاجئين الفلسطينيين في قلب الجهد الدبلوماسي. قُدر جهد إيطاليا وسياستها الجريئة من جمع الدول العربية. ووضع ذلك الأسس لعلاقات أكثر ودية ميّزت العقد التالي. فبعد حرب 1973، روّجت إيطاليا لمبادرات جوهرية وفي كثير من الأحيان راديكالية لدعم الفلسطينيين وقضيتهم: دعت (إلى جانب فرنسا) إلى مشاركة عرفات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 1974، وأعلنت تعاطفها مع المحنة الفلسطينية، ليس من خلال البيانات والتصريحات فحسب، لكن أيضًا من خلال السماح بوجود منظمة التحرير الفلسطينية في إيطاليا وبشكل مبكر في عام 1974[22]. لم تشهد السبعينيات تأسيس علاقات رسمية بين إيطاليا ومنظمة التحرير الفلسطينية فحسب، بل شهدت أيضًا تزايدًا في العلاقات مع حركات المقاومة الفلسطينية المختلفة ووجودًا ملحوظًا في السياسة الإيطالية: كان بمقدور المجموعات والفصائل الفلسطينية تأسيس علاقات وتعاون مع الأحزاب الإيطالية اليسارية وحتى مع المجموعات غير المنضوية في البرلمان[23]. في الواقع، وخلال السبعينيات، فإن مطالب العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية التي جاءت عقب ثورة طلاب 1968، كانت قد وصلت إلى إيطاليا، حيث نسقت حركة الطلاب مع المجموعات اليسارية قواهما وأفعالهما من أجل تحقيق تغيير جذري في النظام: كانت القضية الفلسطينية تُعتبر رمز الصراع المناهض للإمبريالية. وكان التنسيق والدعم السياسيان مكفولين لمجموعات المقاومة الفلسطينية[24]. وأُكد مؤخرًا أن الحكومة الإيطالية كانت على علم بالوجود الضمني للفصائل الفلسطينية في إيطاليا، كما ثبت ذلك في الاتفاقية غير الرسمية معهم، في تلك الأعوام، المعروفة بـ «لودو مورو» (Lodo Moro)[25] التي منحت مجموعات

---

(20) Luca Riccardi, «Sempre più con gli Arabi. La Politica Italiana Verso il Medio Oriente dopo la guerra del Kippur (1973-1976),» *Nuova Storia Contemporanea*, vol. 10, no. 6 (2006), p. 58.

(21) المصدر نفسه، ص 61.

(22) Perfetti, p. 195.

(23) معهد فلسطين الدولي، المجتمع الفلسطيني في إيطاليا (عمان: المعهد، 2008)، ص 45-52.

(24) المصدر نفسه، ص 45-52.

(25) Davide Frattini, «Trattai io il lodo MoroMani libere a noi palestinesi,» (Intervista a Bassam Abu Sharif), *Corriere della Sera*, 14/8/2008, on the Web: <http://www.corriere.it/cronache/08_ =

فلسطينية محددة الحرية في تنسيق عملها على التراب الإيطالي (بما في ذلك عبور الأسلحة)، وفي الوقت نفسه وافقت الفصائل الفلسطينية على الامتناع عن إجراء أي عمل عسكري في البلاد. في خضم صدام سري ملطخ بالدماء بين الفصائل الفلسطينية المسلحة والأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية - في عام 1972 اغتال الموساد المفكر الفلسطيني وائل زعيتر على زعم أنه العقل المدبر للهجوم على الفريق الإسرائيلي في أولمبياد ميونخ[26] - سعت إيطاليا من خلال «لودو مورو» إلى ضمان ألا تنتقل التوترات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى الأراضي الإيطالية[27].

بلغت هذه الموجة من الدعم السياسي والشعبي ذروتها مع التزام إيطاليا بإعلان البندقية الصادر عن المجتمع الاقتصادي الأوروبي[28] في حزيران/ يونيو 1980، وهو الإعلان الذي دعا إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في الحكم الذاتي وحق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في مبادرات السلام[29]. انتقدت إسرائيل بشدة الإعلان «وسياسة الانفتاح» الإيطالية بشكل عام تجاه الفلسطينيين، ورحّب به العالم العربي. في هذا الخصوص، لوحظ أن على الرغم من كون السياسة الإيطالية تجاه القضية الفلسطينية خلال الستينيات والسبعينيات غامضة بشكل عام وغير قادرة على وضع مصالحها بشكل واضح في أي من الجانبين، فإنه كان لها خاصية استباق نمط سياسي سار عليه بشكل متتابع معظم حلفاء إيطاليا المهمين، وفي المقام الأول الولايات المتحدة التي اعترفت بعد وقت قصير بضرورة التغلب على المصاعب في علاقتها بالعالم العربي[30].

---

agosto_14/lodo_moro_sharif_a89227b4-69d2-11dd-af27-00144f02aabc.shtml>, and Aldo Cazzullo, = «Cossiga compie 80 anni: Moro?: Sapevo di averlo condannato a morte,» *Corriere della sera*, 28/7/2008, on the Web: <http://www.corriere.it/politica/08_luglio_08/cossiga_cazzullo_f6395d90-4cb1-11dd-b408-00144f02aabc.shtml> (Accessed 18/11/2013).

(26) جانيت فين براون، لأجل فلسطيني: تأبين وائل زعيتر (لندن: مؤسسة كيغان بول الدولية، 1984)، ص 1-3.

(27) Frattini, «Trattai io il Lodo Moro».

(28) صدر إعلان البندقية من الأعضاء التسعة في المجلس الأوروبي للمجتمع الاقتصادي الأوروبي.

(29) «Il Ruolo dell'Italia nella costruzione dell'Europa unita,» on the Web: <http://www.esteri.it/MAE/IT/Politica_Europea/Italia_in_UE/> (Accessed 19/11/2013).

(30) Perfetti, p. 195.

زاد الدعم السياسي الإيطالي الذي تمتع به الفلسطينيون في سبعينيات القرن الماضي في الثمانينيات مع رئيس الوزراء بتينو كراكسي (الحزب الاشتراكي PSI) ووزير الشؤون الخارجية جوليو أندريوتي (الحزب المسيحي الديمقراطي DC)، اللذين ناصرا القضية الفلسطينية بشكل علني.

أصر كراكسي وأندريوتي على شرعية المقاومة المسلحة، ودانا ممارسات إسرائيل في خطاباتهم واجتماعاتهم الرسمية. علاوة على ذلك، وضعا نقطة نظام في البرلمان في عام 1981 تمثلت بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًا وحيدًا للشعب الفلسطيني. وفي عام 1982 استُقبل عرفات «كرئيس دولة» في أثناء زيارة رسمية له إلى إيطاليا[31].

في عام 1983، وأول مرة في تاريخ جمهورية إيطاليا، تغير الائتلاف الحكومي، وما عاد الحزب المسيحي الديمقراطي يقود مجلس الوزراء: وعُيّن سكرتير الحزب الاشتراكي الإيطالي رئيسًا للحكومة. كانت خطة كراكسي تنص على اتباع سياسة مستقلة واستباقية في البحر المتوسط، محاولة بذلك تأكيد أن إيطاليا قوة معترف بها في الإقليم العربي من دون تهديد تحالفها مع الولايات المتحدة. والدعم الذي ضمنه كراكسي لعرفات والفلسطينيين قابله خطاب مطرد موالٍ للأطلسي، من أجل تقديم الحزب الاشتراكي الإيطالي كشريك سياسي موثوق به. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من انتقاد إسرائيل الدعم السياسي الإيطالي للفلسطينيين في الثمانينيات، ولأن العلاقات مع الدولة اليهودية كانت في بعض الأوقات غاية في التوتر، كان كراكسي قادرًا على تجنب أزمات دبلوماسية كبيرة وانشقاقات جذرية. في واقع الأمر، كان هذا الرجل الإيطالي المنادي بالدولانية قادرًا على الحفاظ على علاقات قوية مع إسرائيل، خصوصًا مع شمعون بيريز؛ إذ اعتبر كراكسي الذي ألهمه مشروع «اشتراكية متوسطية أوروبية»، أن ذلك السياسي الإسرائيلي وحزبه السياسي محاوران وشريكان صالحان[32].

---

(31) Matteo Gerlini, «Al centro del Mediterraneo o nell'occhio del ciclone? Iniziative di pace, rapporti transatlantici e terrorismo nell'Italia degli anni Ottanta,» in: Daniela Melfa, Alessia Melcangi and Federico Cresti, *Spazio privato, spazio pubblico e società civile in Medio Oriente e in Africa del Nord: Atti del convegno di Catania, 23-25 Febbraio 2006*, collana del dipartimento di studi politici; 6 (Milano: A. Giuffrè, 2008), pp. 515-519.

(32) Gerlini, «Al centro del Mediterraneo o nell'occhio del ciclone?,» pp. 515-519.

كان جوليو أندريوتي الذي رئس في الثمانينيات غرفة لجنة الشؤون الخارجية النيابية ومن ثم أصبح وزير الشؤون الخارجية، يتقاسم مع كراكسي مقاربته السياسية تجاه القضية الفلسطينية، حيث اعتقد أن الحل الدائم للصراع العربي - الإسرائيلي يكمن في مشاركة اللاعبين الإقليميين كافة والتزامهم: لذلك كانت وحدة النوايا العربية أمرًا ضروريًا لضمان السلام في المنطقة ويمكن لإيطاليا أن تتوسط من أجل التقاء القادة العرب في موقف أقل تصلبًا[33].

إن كانت اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية (1979) قد ضمنت مقاربة أميركية أكثر اعتدالًا تجاه الشرق الأوسط، وبالتالي السماح لإيطاليا بالقيام بمبادرة سياسية على نطاق أوسع في المنطقة، فإن موقف الحكومة الإيطالية المؤيد للفلسطينيين وتّر العلاقة السياسية مع إسرائيل، وفي بعض الأحيان هدد التحالف مع الولايات المتحدة[34]. هكذا كان الحال في عام 1985، عندما رفضت إيطاليا تسليم خاطفي سفينة أكيلي لاورو الفلسطينيين، فتدهورت العلاقات مع الولايات المتحدة إلى أزمة خطرة كان من الممكن لها أن تنعكس على تحالفات إيطاليا الدولية، وعُرفت هذه الأزمة بـ «أزمة سيغونيلا»، وهي الحادث الذي أطلق شرارة أزمة سياسية في الحكومة الإيطالية، على الرغم من أن أزمة سيغونيلا هذه يمكن اعتبارها نجاحًا للدبلوماسية الإيطالية، حيث فاقمت الصدع بين المواقف المؤيدة للفلسطينيين وتلك المؤيدة للإسرائيليين في ما يخص إدارة الحكومة للحوادث[35]. فبينما استطاع كراكسي استعادة ثقة البرلمان والبقاء على رأس الحكومة، بقي الاستقطاب بالنسبة إلى الشأن الفلسطيني بين القوى السياسية الإيطالية أمرًا راسخًا في السياسة الإيطالية منذ ذلك، وعاود الظهور في الأعوام اللاحقة.

كان بإمكان الخيارات السياسية الداعمة القضية الفلسطينية في الثمانينيات أن تحشد دعمًا وتضامنًا جماهيريًا واسعًا، خصوصًا بعد مجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982، الحدث الذي صدم الرأي العام الإيطالي والقوى السياسية، فخرج أكثر

---

(33) Matteo Gerlini, «Il Caso Achille Lauro e le sue conseguenze,» in: Ennio Di Nolfo, *La Politica estera italiana negli anni Ottanta*, Ricerche; Anni di Craxi (Venezia: Marsilio, 2007), p. 105.

(34) Perfetti, p. 195.

(35) Gerlini, «Al centro del Mediterraneo o nell'occhio del ciclone?,» p. 529.

من 80 ألف إيطالي إلى الشارع ليحتجوا ضد إسرائيل، يلفون رقابهم بالكوفية الفلسطينية[36]، بل إن الرئيس الإيطالي، في ذلك الحين، ساندرو برتيني دانها بشدة في خطابه إلى الأمة في مناسبة العام الجديد (1983)[37].

3- تحركات ما بعد الحرب الباردة والتطورات المعاصرة

تلك الموجة من الدعم الدبلوماسي والشعبي غير المسبوق التي بلغت ذروتها مع بدء الانتفاضة الأولى في عام 1987[38]، بدأت بالتلاشي وخضعت لتغيير تدريجي لكنه جذري في التسعينيات: سببت نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الدولي الثنائي القطبية أزمة طويلة لا يمكن ترميمها في الحزب الشيوعي، ما أثر في سياسة إيطاليا الخارجية[39]. كان على اليسار الإيطالي أن يخضع لتحوّل جذري كي يستطيع التأقلم مع النظام الليبرالي الجديد الذي كان يهيمن على الاقتصاد الدولي عقب الحرب الباردة. ففي التسعينيات، كان اليسار الإيطالي على ما يبدو مقتنعًا بأن «كل ما هو خارج مبادئ الديمقراطية الليبرالية فارغ أو غوغائي. وبما أن البلدان الرأسمالية المتقدمة يحكمها الوسط، اختارت هذه البلدان أن توجه نفسها باتجاه تعاون وسطي جديد»[40]. كان لهذا الاعتقاد المولود حديثًا وما تبعه من تغير سياسي أثر جلي في أصول السياسة الإيطالية في بداية التسعينيات كتغير جذري في نظام الأحزاب وتحركاتها، واعتُبر «الجمهورية الأولى»[41] وبداية

---

(36) معهد فلسطين الدولي، ص 49.

(37) خطاب الرئيس ساندرو برتيني إلى الأمة في العام الجديد، قصر كويرينال، 31 كانون الأول/ ديسمبر 1983، على الموقع الإلكتروني: <http://www.quirinale.it/qrnw/statico/ex-presidenti/Pertini/documenti/per_disc_31dic_83.htm> (Accessed 15/11/2013).

(38) معهد فلسطين الدولي، ص 54.

(39) Leopoldo Nuti, «Dagli euromissili alla fine della guerra fredda. La Politica estera italiana negli anni Ottanta,» *Italianieuropei*, 1/11/2004, on the Web: <http://www.italianieuropei.it/it/ie-online/item/800-dagli-euromissili-alla-fine-della-guerra-fredda-la-politica-estera-italiana-negli-anni-ottanta.html> (Accessed 15/11/2013).

(40) Aldo Tortorella, «The Left in Italy,» in: *Transform, 012007* ([Vienne: Transform! European Network, 2007]), on the Web: <http://transform-network.net/journal/issue-012007/news/detail/Journal/the-left-in-italy.html> (Accessed 14/11/2013).

(41) يجادل بعض المؤرخين والمحللين بأن مصطلحي «الجمهورية الأولى» و«الجمهورية الثانية» غير صحيحين من الناحية الرسمية: فترقيم الشكل الذي تتخذه الحكومات عادة ما يشير إلى تغير جذري، لكن في الحالة الإيطالية، لم يتغير شكل الحكومة بقدر ما تحول نظام الأحزاب. لكن هذين =

حقبة سياسية جديدة. إن التغييرات الكبيرة في هذا الخصوص يمكن تحديدها على أنها: تفكيك اثنين من أهم الأحزاب السياسية للجمهورية الأولى، الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الإيطالي؛ تحول النظام الانتخابي إلى نظام ثنائي القطب؛ الفوز الساحق في عام 1994 للحزب الوليد «قوة إيطاليا» (Forza Italia) الذي أسسه وقاده سيلفيو برلسكوني. تشكل حزب قوة إيطاليا المبني على أيديولوجية ليبرالية يمينية، من أعضاء سابقين من حزب (Pentapartito)[42]. ومنذ نشأته أدّى دورًا قياديًا في تحالفات يمين الوسط كلها في التاريخ الإيطالي المعاصر[43] وروّج لبرلسكوني بصفته شخصية سياسية بارزة.

إن نهاية «الجمهورية الأولى» وانتقال اليسار الإيطالي إلى الوسط، وظهور تحالف قوي من اليمين - الوسط يدور في فلك برلسكوني، أثرت كلها بشكل جذري في المقاربة الإيطالية تجاه الفلسطينيين: وازنت إيطاليا سياستها التقليدية المؤيدة للعرب عن طريق بناء علاقات أقوى مع إسرائيل ومنح دعم غير محدود تقريبًا للسياسات الأميركية الداعمة لإسرائيل إلى درجة جادل بعض الباحثين أن السياسة الخارجية في هذا الخصوص أصبحت منتدبة إلى الولايات المتحدة[44]. وفي الوقت نفسه، كان الانعطاف المؤيد لإسرائيل الخيار الاستراتيجي لبرلسكوني من أجل التغلب على نبذ القوى الأوروبية التقدمية الاجتماعية وذلك بتوثيق العلاقات مع إسرائيل والمجتمعات اليهودية في أوروبا[45].

لكن المقاربة الإيطالية تجاه الشرق الأوسط، وفلسطين على وجه التحديد،

= المصطلحين يُستخدمان بشكل شائع من جانب المحللين الإعلاميين والسياسيين، ويشيران في النقاشات الإيطالية إلى النقلة السياسية في بداية التسعينيات. انظر: Giorgio Galli, *I partiti politici italiani (1943-2004): Dalla Resistenza al governo del Polo*, BUR. Saggi (Milano: BUR, 2004).

(42) في الإيطالية، تعني 'Pentapartito' التحالف من خمسة أحزاب في وسط السياسة الإيطالية طوال عقد الثمانينيات.

(43) فُكّك حزب قوة إيطاليا في عام 2009 عندما انضم إلى تحالف شعب الحرية (Popolo delle Libertà – PdL) الذي كان يقوده برلسكوني. في عام 2013، فُكك PdL وأُعيد تأسيس حزب قوة إيطاليا.

(44) Alessandro Demurtas [et al.], *Italia, potenza globale?: Il Ruolo internazionale dell'Italia oggi* (Milano: Fuoco Edizioni, 2012), pp. 80-81.

(45) Sergio Romano, «Berlusconi: Il Rovesciamento delle priorità tradizionali,» *Affari internazionali*, 7/6/2006, on the Web: <http://www.affarinternazionali.it/articolo.asp?ID=143#sthash.E1957j8o.dpuf> (Accessed 18/11/2013).

تحولت بشكل كامل، خصوصًا بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وظهور الخطاب الاستشراقي في شأن الإرهاب العربي والإسلامي. وعززت الحكومات المختلفة التي قادها بالتناوب برلسكوني أو تحالف اليسار العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل: في الأعوام الخمسة عشر، كانت إيطاليا واحدة من أكبر ثلاث شريكات تجارية لإسرائيل. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى ازدياد طردي في التبادل الإيطالي - الإسرائيلي، حيث وصل إلى 3 مليارات دولار في عام 2006. نمت الصادرات الإيطالية إلى إسرائيل بمعدل 6.1 في المئة منذ عام 2005، وصعدت الصادرات الإسرائيلية إلى إيطاليا بمعدل 9.2 في المئة[46]. ودُعمت العلاقات الاقتصادية من خلال تعزيز التبادل الثقافي والتوافق السياسي مع المواقف الإسرائيلية والأميركية: أحد المواقف التي قدّرت جيدًا هو مصادقة إيطاليا على عضوية إسرائيل في الاتحاد الأوروبي[47]. وفي الختام، اهتزت علاقات الصداقة بالقرار الإيطالي في عام 2012 بالتصويت لمصلحة محاولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إقامة دولة فلسطينية والحصول على وضع عضو مراقب في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الإيطالي في ذلك الحين ماريو مونتي كان قد برر هذا القرار غير المتوقع كمحاولة لدعم السيد عباس على حساب حماس وضمان الشرعية الدولية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في تقدمه بمحادثات السلام، قُدّم الخيار الإيطالي في الإعلام الإسرائيلي على أنه خيانة ومحاولة لكسب الدعم المادي العربي (خصوصًا دول الخليج) من أجل التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة[48]. لكن التوتر بين إسرائيل وإيطاليا سرعان ما

---

(46) Mjriam Abu Samra, «Italy and the BDS Campaign,» *Al-Majdal*, no. 38 (Summer 2008), on the Web: <http://www.badil.org/en/article74/item/93-italy-and-the-bds-campaign> (Accessed 21/11/2013), and Ron Friedman, «Italy now Israel's 2nd Largest Trading Partner in Sci-Tech,» *Jerusalem Post*, 14/10/2010, on the Web: <http://www.jpost.com/Business/Business-News/Italy-now-Israels-2nd-largest-trading-partner-in-sci-tech> (Accessed 20/11/2014).

(47) راجع على سبيل المثال: «Berlusconi Says Israel Should be an EU Member,» *Telegraph*, 2/2/2010, on the Web: <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/israel/7133042/Berlusconi-says-Israel-should-be-an-EU-member.html> (Accessed 21/11/2014), and David Cronin, «Italy's New Foreign Minister Emma Bonino Wants Israel in EU,» (Electronic Intifada, 29 April 2013), on the Web: <http://electronicintifada.net/blogs/david/italys-new-foreign-minister-emma-bonino-wants-israel-eu> (Accessed 21/11/2014).

(48) Menachem Gantz, «Italian Betrayal,» (Ynet, 17 December 2012), on the Web: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4320934,00.html> (Accessed 21/11/2013).

حُلّ، وأعاد البلدان تأكيد قوة روابطهما السياسية والثقافية في الاجتماعات التي تعززت في أثنائها تعززت العلاقات الاقتصادية والعسكرية[49].

بُرّر الانعطاف المؤيد لإسرائيل والخيار بتعزيز التعاون الإيطالي والدعم لإسرائيل عن طريق إما تحالف الجناح اليميني وإما الجناح اليساري في السلطة في العقود المنصرمة، من حيث المصالح الاقتصادية، أو كذلك عن طريق استغلال خطاب الدين الأخلاقي والقرابة الثقافية مع إسرائيل «الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»[50]. ففي الإعلام خلال العقد الماضي، وفي النقاشات العلنية وحتى في البيانات السياسية، كثيرًا ما ألغي تسييس المحنة الفلسطينية وتصفيتها من خلال الخطاب المنحاز: تُقدّم القضية الفلسطينية غالبًا باعتبارها قضية إنسانية، بينما تظاهرات التضامن مع الحق الفلسطيني في العدالة والتحرر غالبًا ما كانت تعنون في وسائل الإعلام الجماهيرية باعتبارها معادية للسامية. توصف إسرائيل بشكل مستمر أنها ضحية الإرهاب العربي الهمجي غير المتمدن والمبرر، بينما يُهمّش الناشطون المؤيدون لفلسطين في الساحة السياسية[51].

أُدرج هذا النوع من الجدال بشكل سلس ومقصود ضمن نقاش «صراع الحضارات»[52] - الثنائية بين «نحن» الأخيار و«هم» أو «الآخر» الأشرار - وهو إطار ملائم لتبرير اتباع سياسة استعمارية جديدة في مناطق غير غربية. فإيطاليا أقرت بشكل كامل الإطار الإمبريالي الجديد الذي صيغت وفقه هذه السياسات والآلية الثقافية التي جعلت إسرائيل «نحن» والفلسطينيين «الآخر». دُفع بهذه الثنائية إلى أبعد من ذلك بعد انتصار حماس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام 2006: إن ربط الفلسطينيين مع «الإرهاب

(49) Westbrook, «Why Israel Has no «Better Friend» than Italy».

(50) راجع على سبيل المثال: «Berlusconi a Israele: Grazie di esistere,» *La Stampa*, 3/2/2010, on the Web: <http://www1.lastampa.it/redazione/cmsSezioni/politica/201002articoli/51860girata.asp> (Accessed 20/11/2014).

(51) راجع على سبيل المثال: Fiamma Nirenstein, «Il Coraggio di dire che l'antisionismo è antisemitismo,» *Il Giornale*, 24/1/2011, on the Web: < http://www.ilgiornale.it/news/coraggio-dire-che-l-antisionismo-antisemitismo.html> (Accessed 18/11/2014).

(52) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?,» *Foreign Affairs* (Summer 1993), pp. 22-49.

الإسلامي» أقرّ بشكل علني، وكانت هناك محاولات لتقزيم الصراع على أنه إطار ديني ثنائي[53]. هذا التشويه السياسي والدعاية الثقافية لم يُطعَن فيهما تقريبًا لفترة طويلة من الزمن، بسبب عجز المجتمع الفلسطيني الذي كان ناشطًا في وقت من الأوقات عن مجابهتهما. في الواقع، إن كان الفلسطينيون في إيطاليا في الستينيات والسبعينيات وإلى حد أقل في الثمانينيات قادرين على تأسيس شبكات متينة من العلاقات السياسية والتضامن الجماهيري، فإن النشاط السياسي الفلسطيني شهد في العقدين المنصرمين أزمة خانقة ميّزتها تجزئة اجتماعية شلّت قدرته على التأثير في المجتمع الإيطالي وحشد الدعم الشعبي.

ثانيًا: الوجود السياسي الفلسطيني في إيطاليا

الفلسطينيون هم من أكثر المجتمعات الأجنبية اندماجًا في إيطاليا. وصل أول الفلسطينيين إلى إيطاليا في خمسينيات القرن الماضي، ودخلت أمواج من الطلاب الفلسطينيين في الستينيات والسبعينيات[54]. وبعد قدومهم من الشتات الثاني بعد حرب 1967 واحتلال الضفة الغربية وغزة، انغمس هؤلاء الطلاب في النشاط السياسي، خصوصًا مع تأسيس الاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين في عام 1969[55]. كان هذا الاتحاد المنظمة الفلسطينية الرائدة في إيطاليا، ووضع الأساس لتأسيس اتحادات شعبية وقطاعية أخرى؛ حيث ضم الطلاب الفلسطينيين من الفصائل والحركات المختلفة والقادمين من أنحاء الوطن العربي كلها[56]. لم يسع الاتحاد إلى تأمين الدعم والمساندة للطلاب فحسب، بل أدى أيضًا دورًا سياسيًا جوهريًا، فقام ببناء علاقات وطيدة مع الحركات الشعبية الإيطالية والمنظمات الجماهيرية، مثل منظمة حركة الطلاب التي كان يقودها الفيلسوف ماريو كابانا، والأحزاب اليسارية مثل Unità Proletaria والحزب

(53) راجع على سبيل المثال: Miriam Abu Samra, «The Impact of 11/9 on Palestinian youth in Europe,» (Msc Dissertation, School of oriental and African Studies, 2009).

(54) من أجل الدراسات عن المجتمع الفلسطيني في إيطاليا، انظر: Pina Sodano, «La Diaspora transnazionale palestinese in europa: Studio comparato tra la comunità palestinese in Italia e in Svezia,» (Phd Dissertation, Università degli studi Roma Tre, 2013), and Caruso Carmen, *Nazionalità indeterminate: Voci della diaspora palestinese in Italia* (Soveria Manelli: Rubbettino, 2009).

(55) معهد فلسطين الدولي، ص 42.

(56) Carmen, p. 67.

الشيوعي، وبعض القوى أيضًا غير المنضوية في البرلمان، مثل Lotta Continua وPotere Operaio ومنظمات ماركسية ولينينية وماوية أخرى[57]. وفي السبعينيات، كان الطلاب الفلسطينيون محرك الدعم الجماهيري الإيطالي لقضيتهم: حيث نظموا المسيرات ونشروا ووزعوا مواد إخبارية ولوحات وكتيبات بشكل مستمر، وتمتعوا بعلاقات مثمرة وودودة مع مفكرين إيطاليين مهمين، مثل ألبرتو مورافيا، واستطاعوا تأسيس تبادل راسخ ومستمر مع المجموعات والحركات والأحزاب الإيطالية، حتى أن بعض ممثلي اليسار الإيطالي حضر الاجتماع الدولي العام الذي أقامه الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عمان في عام 1970 ومجلس منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في عام 1974[58]. هذا العمل السياسي المكثف مهد الطريق لإنجازات منظمة التحرير الفلسطينية المتلاحقة في تأسيس روابط مع الأحزاب الإيطالية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية الإيطالية - الفلسطينية[59]. لكن مع ذلك، دفع الفلسطينيون ثمنًا باهظًا للدعم الدبلوماسي والجماهيري الذي استطاعوا تحقيقه: بين السبعينيات والثمانينيات، اغتيل أربعة فلسطينيين في روما - وائل زعيتر (1972) وعضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية ماجد أبو شرار (1981) ونائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية كمال حسين والطبيب الفلسطيني نزيه مطر (1982)[60] - وفي عام 1976 ألقيت قنبلة مولوتوف على مقر الاتحاد العام لطلبة فلسطين في روما[61]. على الرغم من قدرة الطلاب على الحفاظ على دورهم المركزي كمولّدي التضامن بين الجماهير الإيطالية في أواخر السبعينيات، فإنهم، وفي الأعوام اللاحقة، ومع قطاعات المجتمع الفلسطيني كلها في الشتات، أجبروا

---

(57) معهد فلسطين الدولي، ص 45-48.

(58) مقابلة مع سمير قيروطي، صحافي وعضو سابق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين في إيطاليا، أجريت المقابلة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، ومقابلة مع عدنان أبو سمرة، عضو سابق في الاتحاد العام لطلبة فلسطين في إيطاليا، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

(59) معهد فلسطين الدولي، المجتمع الفلسطيني في إيطاليا.

(60) راجع على سبيل المثال: Eric Salerno, *Mossad base Italia: Le Azioni, gli intrighi, le verità nascoste*, la cultura; 680 (Milano: Il Saggiatore, 2010), and «Era un funzionario dell'OLP il palestinese assassinato,» *La Repubblica*, 16/1/1984, on the Web: <http://ricerca.repubblica.it/repubblica/archivio/repubblica/1984/12/16/era-un-funzionario-dell-olp-il-palestinese.html> (Accessed 22/11/2014).

(61) مقابلة مع عدنان أبو سمرة، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

على إعادة التنظيم وإعادة التفكير في نشاطهم ودورهم في ضوء حادثين رئيسين في التاريخ السياسي الفلسطيني: المغادرة القسرية من بيروت في عام 1982 اتفاق أوسلو في عام 1993. كلا الحادثين مثّل نقطة تحول جوهرية للفلسطينيين في الشتات. عندما غادرت منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، خسرت أجهزتها وأدواتها وتماسكها وفاعليتها وخضعت للبيروقراطية، ما أثر سلبًا في الاتحادات والمنظمات الشعبية، خصوصًا تلك في الشتات حيث تأكّل دورها بسرعة[62]. كانت هذه التحركات واضحة في إيطاليا أيضًا، حيث تراجع في أواخر الثمانينات، التفاعل السياسي للاتحادات والمجموعات الشعبية بشكل بطيء لأنه أوصل صوت القضية الفلسطينية، وبشكل رئيس، من خلال الوفد الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. إن تجزئة المجتمع الفلسطيني هذه وشل حركة النشاط الشعبي الفلسطيني تبلورا في توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993. أعطى الواقع الذي أوجده اتفاق أوسلو الصفة الرسمية لنقلة منظمة التحرير الفلسطينية من حركة ثورية تعمل لتحقيق التحرر والعدالة إلى جهاز شبيه بالدولة من أجل تأسيس دولة مصغرة[63] تعنى بالأرض والحدود وتمثيل الحقوق، فحرم ذلك الصراع من مبادئه الأساسية وقوّض بشكل تدريجي وحدة أهدافه. إن مأسسة خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، من إطار تحرري انتقالي إلى مشروع بناء دولة[64]، رسخت الانقسامات السياسية والجغرافية التي حولت الصراع الفلسطيني إلى صراع فردي ومحلي: شرّعت أوسلو تجزئة المجتمع الفلسطيني بتقسيمه إلى «تجمعات مختلفة» تملك، على ما يبدو، جداول عمل مختلفة، وفي الوقت نفسه نحّت أغلبية الشعب الفلسطيني عن عملية السلام[65]. هُمّش الفلسطينيون في الشتات وعزلوا عن صراعهم. وعندما أصبح الأمر جليًا، وعلى الرغم من الخطاب السائد، وهو أن السلام لن يتحقق، وجد الفلسطينيون في الشتات أنفسهم منفصلين عن مجتمعهم الخاص وعن حركاتهم إلى درجة

---

(62) Jamil Hilal, «PLO Institutions: The Challenge Ahead,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 1 (Autumn 1993), pp. 46-60.

(63) Alain Gresh, «The palestinians Dreams On,» *Le Monde diplomatique*, no. 149 (september 1998).

(64) Joseph Massad, «Oslo and the End of Palestinian Independence,» *Al-Ahram Weekly* (21 January 2010), on the Web: <http://weekly.ahram.org.eg/2010/982/re7.htm> (Accessed 5/9/2010).

(65) المصدر نفسه.

كبيرة، ولم يعلموا كيف يعيدون تنظيم أنفسهم. في إيطاليا، كان من أهم النتائج المقلقة لتلك التجزئة وانعدام استراتيجيا موحدة عدم قدرة الكادر الفلسطيني على تشكيل وتهيئة الأجيال الجديدة التي ولدت في إيطاليا كي تفهم وتشارك في قضيتها وتنمية روابطها الأصيلة مع فلسطين. هذه التحركات، إضافة إلى التغيرات السياسية والثقافية التي ميزت السياسة والمجتمع الإيطاليين في العقود الثلاثة الماضية، تفسر الانعطاف الإيطالي المؤيد لإسرائيل وعدم قدرة الفلسطينيين على مواجهته. لكن، على الرغم من الورطة الفلسطينية وتمتين العلاقات الإيطالية - الإسرائيلية في الأعوام القليلة الماضية الذي ترافق مع توقيع اتفاقات تجارية وعسكرية، ظهرت أمواج جديدة من النشاط الفلسطيني والدعم الإيطالي للقضية الفلسطينية. وقد أثر بعض الحوادث المأساوية الأخيرة في الاستعمار الصهيوني لفلسطين بشكل كبير في المجتمعين الإيطالي والفلسطيني في إيطاليا. فالهجوم الإسرائيلي على غزة في عام 2008، لـ (عملية الرصاص المصبوب) صُدم الرأي العام الإيطالي، ونزل الآلاف منهم ومن المسلمين العرب في إيطاليا إلى الشوارع[66]. وعلى نحو بطيء، بدأ مزيد من الأشخاص بإعادة التعبئة وتحدي الآلة الإعلامية المفروضة عليهم. كان الشعور العام بخصوص مقتل الناشط الإيطالي فيتوريو أريغوني في عام 2011 والصمت المؤسساتي المخجل في إيطاليا عقب هذا الحادث نقطة جوهرية أخرى لعودة النشاط الإيطالي لمجموعات وحركات التضامن. حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، على سبيل المثال، بدأت مؤخرًا تكسب دعمًا جماهيريًا أوسع مع انضمام المزيد من الإيطاليين إليها[67]، كما أن التطورات السياسية الأخيرة في المجتمع الفلسطيني مشجعة أيضًا. في الأعوام القليلة الماضية، حاول الجيل الجديد من الفلسطينيين إعادة تنظيم أنفسهم وإعادة الوحدة بشكل مبدئي بشكل حصري حول الرغبة في تقوية الروابط الثقافية وروابط الهوية مع بلدهم الأم، وكذلك تطوير وعي سياسي راسخ يضع تحقيق العدالة والتحرر والعودة في الجوهر.

---

(66) «Manifestazioni in tutta Europacontro l'offensiva israeliana a Gaza,» *La Repubblica*, 17/1/2009, on the Web: <http://www.repubblica.it/2009/01/sezioni/esteri/medio-oriente-48/manifestazioni-17gen/manifestazioni-17gen.html> (Accessed 21/11/2014).

(67) Abu Samra, «Italy and the BDS Campaign,» and Westbrook, «Why Israel Has no «Better Friend» than Italy».

مجموعة الشباب هذه، التي تتضمن طلابًا إيطاليين من أصل فلسطيني وطلابًا فلسطينيين من الوطن العربي ومن فلسطين التاريخية، ملتزمة بوضع استراتيجيات سياسية جديدة ومفهوم جديد للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على مستويين اثنين: في المجتمعين الإيطالي والفلسطيني، حيثما أمكن ذلك. ساهمت حماسة الشباب الفلسطيني إعادة إنعاش هيكلية واستراتيجية المجتمع الفلسطيني، وأحيت النقاش مع الجيل القديم، علمًا بأنه كان قد أدى في بعض الأحيان إلى مجابهة مباشرة. وتجري موازنة عدم ثقة الشباب بالمقاربات القديمة وتكرار الأفعال والخطاب والمؤسسات والمنظمات عن طريق محاولة الاستراتيجيات التقليدية للجيل القديم بأن تعيد إحياء آلية تحركها التي عفا عليها الزمن من خلال التمسك بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية (في إيطاليا وفلسطين) من أجل تحديد التوجهات السياسية. بقيامهم بذلك، يفشل «الحرس القديم» في الفهم التام لإمكاناتهم الثورية في المساهمة في إعادة وضع الاستراتيجيات والرؤية التي تأخذ في الاعتبار الحالة الفريدة لتجربة الشتات[68] وقدرتها على التأثير في الرأي العام الدولي. إن التحركات ضمن المجتمع الفلسطيني في روما ولازيو تعكس الأزمة العامة في الحركة الوطنية الفلسطينية - أزمة قيادة، أو حتى أسوأ من ذلك، أزمة رؤية واستراتيجيات.

مع ذلك، وبينما كان الفلسطينيون في إيطاليا يناضلون من أجل إعادة تموضعهم في فضاء سياسي واجتماعي جديد، تبقى الحقيقة أن نشاط المجتمع وتعبئة مجتمعات التضامن الإيطالية قوبلا بشكل إيجابي وأعاد بعض القوى السياسية تقديمها في النقاش العام.

في عام 2012، قدم نائبان من حركة النجوم الخمس، التي هي لاعب سياسي جديد فرض نفسه على المشهد الإيطالي في انتخابات عام 2013 عندما فازت بـ 25.5 في المئة[69] من الأصوات، مداخلات برلمانية، مخاطبَين فيها القضايا المتعلقة بفلسطين: أولها، في ذكرى اغتيال فيتوريو أريغوني، تذكرت

(68) يُستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى اغتراب الفلسطينيين، ويعبَّر عنه عالميًا بـ «دياسبورا» (Diaspora).

(69) «Elezioni Politiche 2013 - Camera: Liste e risultati per circoscrizione,» *La Repubblica*, 28/2/2013, on the Web: <http://www.repubblica.it/static/speciale/2013/elezioni/camera/riepilogo_nazionale.html> (Accessed 22/11/2014).

الحركة عمله في غزة من أجل الحقوق الفلسطينية وطلبت من البرلمان أن يحذو حذوه؛ واقترحت التزامًا إيطاليًا كبيرًا لتحقيق السلام في «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي»[70]. أما المداخلة الثانية فكانت أكثر صراحة، ومن الواضح أنها كانت نتيجة حملة المقاطعة التي أطلقت في إيطاليا في مناسبة بطولة كأس الأمم الأوروبية للشباب تحت 21 عامًا التي أقيمت في إسرائيل في حزيران/ يونيو 2013. طلب النائب عن حركة النجوم الخمس من وزير الرياضة الإيطالي أن يعبر عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في حفل الافتتاح المنوي إقامته في الخامس من حزيران/ يونيو في ذكرى حرب 1967[71]. في أيلول/ سبتمبر 2013، قدّم استجواب برلماني مستوحى أيضًا من حملة المقاطعة ضد شركة إيطالية تشترك ببناء سكة الحديد بين القدس وتل أبيب، من نائب عن Sinistra Ecologia e Libertà (SEL)، وهو حزب من الجناح اليساري للتحالف، يشير إلى انتهاكات الشركة الإيطالية للقانون الدولي ويطلب تدخل وزير الشؤون الخارجية[72].

لكن يبقى ذلك مجرد خطوات سياسية متقطعة ومعزولة، ولم تؤثر بشكل ملحوظ في الدبلوماسية الإيطالية؛ وفي الواقع، أعادت الحكومة مؤخرًا تأكيد تفضيل علاقاتها بإسرائيل وذلك من خلال تعزيز التبادل التجاري والتعاون العسكري. ومع ذلك، ينبغي ألا نقلل من أهمية تلك التحركات السياسية لأنها تكشف أثر النشاط في المستوى الشعبي والضغط الجماهيري على القوى السياسية.

خاتمة

حاولنا في هذا البحث إلقاء الضوء على أهم مراحل السياسة الإيطالية تجاه القضية الفلسطينية من خلال تقديم إطار تاريخي سياسي، من أجل وضع التحركات الوطنية والإقليمية والدولية في سياقها الصحيح الذي نشأت منه.

(70) Alessandro Di Battista Parliamentary Intervention in: Resoconto stenografico dell'Assemblea Seduta n. 9 di martedì 16 aprile 2013, on the Web: <http://www.camera.it/leg17/410?idSeduta=0009&tipo=stenografico#sed0009.stenografico.tit00140.int00310> (Accessed 22/11/2013).

(71) Manlio Di Stefano Parliamentary Intervention, in: Resoconto stenografico dell'Assemblea Seduta n. 20 di martedì 21 maggio 2013, on the Web: <http://www.camera.it/leg17/410?idSeduta=0020&tipo=stenografico#sed0020.stenografico.tit00060.int00070> (Accessed 22/11/2013).

(72) Arturo Scotto Parliamentary Interrogation, in: «Atti di Controllo e di Indirizzo Seduta,» (Atti Parlamentari, xvii legislature, Seduta del 24 Settembre 2013), on the Web: <http://documenti.camera.it/leg17/resoconti/assemblea/html/sed0083/leg.17.sed0083.allegato_b.pdf> (Accessed 22/11/2013).

قدّمنا أيضًا نظرة سوسيولوجية عامة إلى الوجود السياسي الفلسطيني في إيطاليا، ما يؤكد النقلة في مقاربة الشأن الفلسطيني، ويحدد باستخدام أنماط التحول وأنماط الأزمة للتاريخ السياسي الإيطالي والفلسطيني، الأسباب الرئيسة لإعادة التموضع الإيطالي: فمن ناحية أولى، عملية «التكامل» الثقافي والاقتصادي والسياسي في السياسات الليبرالية الجديدة العالمية التي ميزت السياسات الإيطالية الأحدث؛ ومن ناحية أخرى، أزمة الرؤية والاستراتيجيات السياسية لدى الفلسطينيين وتهميش الشتات الفلسطيني، وهذا ما تبلور بشكل حاسم بفعل اتفاق أوسلو.

أخيرًا، يتتبع البحث أحدث التطورات في النشاط السياسي الفلسطيني والحركات الشعبية في إيطاليا من أجل تحديد التحديات الرئيسة وتصور سيناريوات مستقبلية للعلاقات الفلسطينية - الإيطالية. وبينما تبقى المبادرات السياسية والجماهيرية الجديدة غير ناضجة، ولا تزال المصالح الاقتصادية الإيطالية على المستويين الإقليمي والدولي تكمن في «صداقة» وثيقة مع إسرائيل، يعطي الاهتمام المتجدد للقضية الفلسطينية الأمل لمقاربة إيطالية أكثر حسمًا لمصلحة سعي الفلسطينيين إلى العدالة.

الفصل العشرون

ألمانيا والقضية الفلسطينية
هيمنة «المسؤولية التاريخية»

موريل آسيبورغ(*)

كانت السياسات الألمانية في شأن القضية الفلسطينية محكومة بالمسؤولية التاريخية لألمانيا النابعة من الحروب العدوانية الألمانية وإبادة اليهود. وفي خلال العقود الأخيرة، تُرجمت هذه المسؤولية، أولًا وقبل أي شيء، إلى دعم ألماني قوي لإسرائيل وأمنها، بل أفضى الأمر إلى علاقات وثيقة بشكل أكبر بين الشعبين والحكومتين والاقتصادين في كلتا الدولتين. وعملت الحكومات المتعاقبة في الجمهورية الاتحادية - بصرف النظر عن اتجاهها السياسي ودرجات قوّتها - على تعميق العلاقات مع إسرائيل على المستويين السياسي والاجتماعي، إضافة إلى التجارة والعلم والثقافة والتعاون الأمني[1]. وكنتيجة لذلك، تُعتبر إسرائيل اليوم الدولة التي تتمتّع بالعلاقات الأوثق مع ألمانيا في الشرق الأوسط. كما أيدت الجمهورية الاتحادية إقامة علاقات أوروبية - إسرائيلية وثيقة وعملت لمصلحة

(*) ترجمة يزن الحاج.

(1) تعتمد هذه المساهمة بشكل قوي على: Muriel Asseburg and Jan Busse, «Deutschlands Politik gegenüber Israel,» in: Thomas Jäger, Alexander Höse and Kai Oppermann, Hrsg., *Deutsche Aussenpolitik: Sicherheit, Wohlfahrt, Institutionen und Normen*, 2nd ed. (Wiesbaden: VS, Verlag für Sozialwissenschaften, 2011), pp. 693-716, and Jan Busse, «Continuity and Change: Deconstructing German Foreign Policy toward the Middle East Conflict,» in: Edmund Ratka and Olga A. Spaiser, eds., *Understanding European Neighbourhood Policies: Concepts, Actors, Perceptions* (Baden-Baden: Nomos; Mèunchen: CAP, 2012), pp. 141-155.

تعميق شراكة إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي. ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين، قامت ألمانيا بتقديم دعم كبير لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تهدف، من بين أشياء أخرى، إلى تسوية عبر التفاوض للوصول إلى حل الدولتين كحل للمسألة الفلسطينية. وبينما كانت الحكومات الألمانية من بين أكبر المتبرّعين (الأوروبيين) للدولة الفلسطينية ومشروعات بناء المؤسسات، فإنها عارضت أيضًا الضغط على إسرائيل. ومع التقدّم الطفيف في عملية السلام والاستقلال الفلسطيني خلال العشرين عامًا الأخيرة، والمواجهات المسلحة بين إسرائيل وجيرانها، تزايدت مساءلة المواطنين الألمان لما أدركوه من الدعم المنحاز وغير المشروط الذي تمنحه حكومتهم إلى إسرائيل. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن السياسات الرسمية بقيت مرتبطة بماضي ألمانيا، وجدت برلين نفسها منخرطة بشكل أكبر في التيار الأوروبي السائد في شأن القضية الفلسطينية.

ستقدّم هذه الدراسة، **أولًا** نظرةً مقرّبة إلى الكيفية التي ساهم فيها ماضي ألمانيا النازي وانقسام ألمانيا في تشكيل المواقف والسياسات الألمانية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية. كما ستعمد، **ثانيًا** إلى تحليل العناصر الأساس لسياسات ألمانيا تجاه فلسطين كما تطوّرت منذ إعادة توحيد شطرَيْ ألمانيا. وستعمل، **ثالثًا** على اقتفاء بعض التنويعات في هذه السياسات في ظل حكومات ائتلافية مختلفة. و**رابعًا** نناقش ما إذا كنا نشهد حاليًا تعديلات طفيفة أو تغييرات جوهرية في مواقف ألمانيا. وستركز، **خامسًا** على الكيفية التي كان يتغير فيها الرأي العام الألماني ومناقشة سبب عدم ترجمة هذه التغيرات (أو ترجمتها إلى درجة ضئيلة جدًا) إلى المرحلة التي بلغتها السياسات الألمانية حتى الآن. وتختم، **سادسًا** بملخّصٍ ورؤية استشرافية.

أولًا: الظل المديد للمحرقة

تشكّلت السياسات الألمانية تجاه فلسطين، بدايةً وقبل أي شيء، بفعل ما يُسمّى عادةً «المسؤولية التاريخية» لألمانيا. ونبعت هذه المسؤولية من حربي ألمانيا العدوانيتين (الحربان العالميتان الأولى والثانية) والإبادة النازية لليهود الأوروبيين. وترجمت إلى دعم قوي لإسرائيل وسياساتها، كما كانت من بين الدوافع الأساس - أو ربما بالأحرى: الدافع الذي كان في مركز التصريحات

العامة للحكومات الألمانية (الغربية) - التي كانت خلف تكريس علاقات وثيقة أكبر مع إسرائيل. أما الدوافع الأخرى المرتبطة بالمصالح بشكل أكبر، مثل إعادة قبول الجمهورية الاتحادية ضمن المجتمع الدولي واندماجها في التحالف الغربي وادعائها التمثيل الأوحد لألمانيا خلال تنافسها مع الجمهورية الديمقراطية (الألمانية الشرقية)، فكان التركيز عليها أقل آنذاك، وإن كانت بالقدر ذاته من الأهمية، إنْ لم تكن أكثر أهمية من الدوافع السابقة[2]. ومع ذلك، ومنذ البداية، فإن هذا التأويل الشديد الخصوصية للمسؤولية التاريخية - مع تركيز شديد على دولة إسرائيل بدلًا من الشعب اليهودي - كان متعارضًا مع درس مهم آخر نابع من ماضي ألمانيا، هو أن ألمانيا ستسعى إلى سياسة السلام وستخدم السياسة الخارجية الألمانية، أولًا وقبل أي شيء، اعتناق القانون الدولي وحقوق الإنسان وتعميقهما.

حقيقةً، منذ اتفاقية لوكسمبورغ في عام 1952 - اتفاقية التعويضات الحربية التي تتعهّد ألمانيا فيها بدفع «تعويضات» لإسرائيل ومؤتمر الدعاوى اليهودية - وإقامة علاقات دبلوماسية بين الجمهورية الاتحادية الألمانية وإسرائيل في عام 1965، عملت الحكومات الألمانية (الغربية)، إضافة إلى عدد متزايد من المجتمع المدني وجماعات الضغط، على تعميق العلاقات مع إسرائيل على المستويَيْن الرسمي والاجتماعي، علاوة على مجالات التجارة والتعاون الأمني. وبذلك، وطوال فترة مهمّة من حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، كانت السياسة الخارجية الألمانية (الغربية) مركَّزة على إسرائيل بشكل أساس، بينما كان يجري التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إنسانية لا سياسية، وقضية لاجئين بدلًا من أن تكون قضية شعب يمتلك حق تقرير المصير.

لم يأت التغيير إلا بحلول سبعينيات القرن الماضي عندما حلّت القضية الفلسطينية في الديار الألمانية - مع الاعتداءات المدمّرة خلال دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ في عام 1972، والحظر العربي للنفط في أثر الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973، وخطف طائرة خطوط لوفتهانزا «لاندشات» (1977)، علاوةً على اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى ألمانيا. ونتيجة لذلك، حدث

---

(2) Markus A. Weingardt, «Deutsche Israelpolitik: Etappen und Kontinuitäten,» *Aus Politik und Zeitgeschichte*, no. 25 (2005), pp. 22-31.

تغير طفيف أول في الموقف الألماني (الغربي) في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وعلاقات الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية (قرارا الجمعية العمومية للأمم المتحدة 3236 3237 على الترتيب). فبينما صوّتت ألمانيا ضد القرار الذي يرفع تمثيل عضوية منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة (القرار رقم 3237)، امتنعت عن التصويت في شأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير (القرار رقم 3236)، بدلًا من التصويت ضده[3].

في المقابل، رفضت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تبني المسؤولية عن جرائم الرايخ الثالث ولم تُقِم علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. وبدأت علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ وقت مبكر، ورفعت درجة تمثيلها في برلين إلى سفارة في عام 1980، واعترفت رسميًا بالدولة الفلسطينية في عام 1988. كما دعمت النضال المسلّح لمنظمة التحرير ضد إسرائيل (علاوة على الإرهابيين اليساريين في ألمانيا الغربية المتحالفين معها). وبذلك، كان للسياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية بين أواخر الأربعينيات وأواخر الثمانينيات اتجاه مهم داخل ألمانيا تمحور حول ادعاء التمثيل الأوحد وعقيدة ألمانيا الغربية المسمّاة عقيدة هالشتاين التي منعت الدول الأخرى من إقامة علاقات دبلوماسية مع الشطر الألماني الآخر - وهي عقيدة جعلت معظم دول الجامعة العربية آنذاك يقطع علاقته الدبلوماسية مع الجمهورية الاتحادية[4]. ومع توحّد شطري ألمانيا، أصبحت سياسة الجمهورية الاتحادية في شأن القضية الفلسطينية - كما في كثير من حقوق السياسة دون مواجهة أي جدالات شعبية ملحوظة - هي المعبّر عن الموقف الألماني.

في النتيجة، إسرائيل اليوم هي الدولة التي تتمتّع بالعلاقات الوثيقة الأشد مع ألمانيا في الشرق الأوسط[5]، حيث أصبحت ثالث أهم شريك تجاري

---

(3) <http://unispal.un.org/unispal.nsf/9a798adbf322aff38525617b006d88d7/7219f7fe733b856485256236005a4700?OpenDocument>.

(4) Florence Gaub, «Der Nahe Osten im Spiegel sozialdemokratischer Werte,» in: Ursula Bitzegeio [et al.], eds., *Sozial - friedlich - global?: Außen- und Sicherheitspolitik heute: Leitperspektiven, Herausforderungen, Lösungswege* (Berlin; Münster: Lit Verlag, 2014), pp. 206ff.

(5) حتى عام 1996، كان التعاون للتنمية عنصرًا مهمًا في هذه العلاقات؛ وبعد ذلك، ما عادت =

لإسرائيل، على الأقل في ما يتعلق بالمستوردات(6). وبينما تُعد إسرائيل في المرتبة الـ 48 فقط على لائحة الشركاء التجاريين لألمانيا، إلا أنها أحد أهم الشركاء التجاريين لألمانيا في الشرق الأوسط، في المرتبة الرابعة بعد الدول النفطية الثرية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية وليبيا (تحتل فلسطين المرتبة 155، أي في آخر لائحة الشركاء التجاريين لألمانيا)(7). وكان التعاون في المجالين الاستخباري والعسكري، علاوة على مبيعات الأسلحة وصناعتها، ذا أهمية خاصة لكلتا الدولتين(8). وفي هذا السياق، استفادت إسرائيل من الأسلحة الألمانية، كالغواصات والأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ، عبر أسعار مخفَّضة أو من دون مقابل، بينما كان لدى ألمانيا اهتمام خاص بالتقنيات الحديثة، كالطائرات من دون طيار التي نشرتها في يوغسلافيا السابقة وأفغانستان(9). وعلى المستوى الحكومي أيضًا، توثّقت العلاقات بشكل أكبر. فمنذ عام 2008، عقدت الحكومتان استشارات حكومية متواصلة، بالتناوب بين برلين والقدس، ما يشير لا إلى العلاقات الوثيقة فحسب، بل كذلك إلى تعاون مكثَّف على الصعد

= إسرائيل تُعتبر بلدًا ناميًا وفقًا لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وحتى ذلك التاريخ، كانت مبالغ التعويض المقدرة بما يقارب ثلاثة مليارات مارك ألماني، التي اتفق على دفعها بحسب اتفاقية لوكسمبورغ، قد اكتملت. وفي عام 2001، أُنشئت مؤسسة بقرار من حكومة [غيرهارد] شرويدر يدفع بموجبها تعويضات عن معسكرات العمل القسري تقارب 5.1 يورو تدفعها الحكومة والقطاع الخاص بين عامي 2001 و2007. لتحليل تفصيلي انظر: Muriel Asseburg, «German-Israeli Relations: Achievements and Challenges for the Future,» (SWP Working Paper; FG. 6, 2005/03, Research Unit Middle East and Africa, Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, June 2005), on the Web: <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/arbeitspapiere/WP_03_Ass_June_2005_ks.pdf>.

(6) Figures for 2012, See: Germany Trade and Invest, «Wirtschaftsdaten kompakt. Israel,» (November 2013), on the Web: <http://www.gtai.de/GTAI/Content/DE/Trade/Fachdaten/MKT/2008/06/mkt20080612133207_159670.pdf>.

(7) Figures for 2012. See: Statistisches Bundesamt, «Außenhandel: Rangfolge der Handelspartner im Außenhandel der Bundesrepublik Deutschland,» (Wiesbaden, 2013), on the Web: <https://www.destatis.de/DE/ZahlenFakten/GesamtwirtschaftUmwelt/Aussenhandel/Handelspartner/Tabellen/RangfolgeHandelspartner.pdf? __blob=publicationFile>.

(8) Otfried Nassauer and Christopher Steinmetz, *Rüstungskooperation zwischen Deutschland und Israel*, BITS Research Report; 03.1 (Berlin: Berliner Informationszentrum für Transatlantische Sicherheit (BITS), 2003), on the Web: <http://www.bits.de/public/researchreport/rr03-1-1.htm>.

(9) Shlomo Shpiro, «Communicating Interests Across History: German-Israeli Security Cooperation,» in: Haim Goren, ed., *Germany and the Middle East: Past, Present, and Future*, World powers and the Middle East (Jerusalem: Hebrew University Magnes Press, 2003), pp. 305-331.

كلها. وإضافة إلى ذلك، كانت إحدى قصص النجاح الأساسية التي أثّرت بقوّة في المواقف تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بين الألمان، تعميق التبادل والتعاون الاجتماعييْن: في الخمسين عامًا الأولى منذ تأسيسها في عام 1969، شارك ما يقارب نصف مليون ألماني وإسرائيلي من الشباب في برامج تبادل شبابية[10]. وإضافة إلى ذلك، موّل عدد هائل من البرامج من الحكومة الألمانية بهدف تبادل وتعاون أكبر بين الفنانين ورجال الأعمال والعلماء وممثلي وسائل الإعلام ... إلخ، من الجانبين.

كما كانت الجمهورية الاتحادية أحد الأبطال الأساسيين وراء العلاقات الأوروبية - الإسرائيلية الوثيقة. وعلى هذا الصعيد، عمدت إلى تأييد إقامة علاقات خاصة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل - أقرتها مفوضية الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في تصريح إيسن في عام 1994[11]، الأمر الذي تعمّق، في النتيجة، في مجالات أخرى من التعاون. كما شجّعت برلين على رفع درجة تطوّر علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل الذي أُقر من حيث المبدأ في عام 2008، لكن لم ينفّذ حتى الآن بسبب حرب غزة في عامي 2008-2009[12].

ثانيًا: أساسيات السياسات الألمانية

في الإجمال، منذ توحيد شطري ألمانيا، كانت السياسات الألمانية تجاه القضية الفلسطينية محدَّدةً بدرجة عالية من الاستمرارية، بصرف النظر عن الحزب الذي يرئس الحكومة في بون أو برلين. ويمكن توصيف هذه الاستمرارية عبر العناصر الأساس الستة الآتية:

العنصر الأول، التزام قوي بوجود إسرائيل وأمنها. وشدّدت المستشارة أنغيلا ميركل على ذلك الالتزام من خلال الادعاء أن أمن إسرائيل كان عنصرًا من عناصر

(10) Koordinierungszentrum Deutsch-Israelischer Jugendaustausch, «Kurzinformationen,» (2011), on the Web: <http://www.conact-org.de/downloads/foerderung/Kurzinformationen_Jugendaustausch_2011.pdf>.

(11) European Council Meeting on 9 and 10 December 1994 in Essen, Presidency Conclusions, on the Web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/ec/00300-1.EN4.htm>.

(12) Benita Ferrero-Waldner, «The Offer on the Table,» *Haaretz*, 17/4/2009, on the Web: <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/the-offer-on-the-table-1.274284>.

مصلحة الدولة العليا raison d'état الخاصة بألمانيا (التي تُترجَم عادةً بأنها مصلحة قومية جوهرية)، وعبر الدفع لإدراج مثل هذه العبارة باعتبارها إحدى قضايا السياسة الخارجية القليلة المُدرَجة ضمن نصوص الاتفاقات الائتلافية المتعاقبة (المعادل الألماني لبرنامج الحكومة). إنها موجودة، بصرف النظر عن مدى غموضها[13]. وبناء على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، تبنّت المستشارة ميركل أيضًا فكرة «إسرائيل دولة يهودية» وطرحتها في نصوص الاتفاقات الائتلافية المتعاقبة - مجددًا، من دون تحديد ما يعنيه ذلك الأمر بالنسبة إلى حل الدولتين والأقلية الفلسطينية في إسرائيل وحقّ العودة وتوصيف دولة إسرائيل.

أصبح الالتزام بأمن إسرائيل حُجّة لتبرير التعاون الأمني الوثيق وصفقات الأسلحة مع إسرائيل منذ وقت مبكر - وإن تعارض مع القوانين الألمانية ونُظم التجارة (ودليل قوانين الإدارة الأوروبي المشابه) التي تحظر تصدير الأسلحة إلى مناطق نزاع أو إلى بلدان تُنتهك فيها حقوق الإنسان بشكل منهجي أو في حال استخدام هذا السلاح للقمع الداخلي[14]. وعلى سبيل المثال، يتعارض تصدير ست غواصات إلى إسرائيل (باعتبارها هدية بشكل جزئي) مع فيض كبير من التقارير في شأن ماضي عمليات تصدير بضائع (كيميائية) مزدوجة الاستخدام إلى عراق صدام حسين، التي صدّرت خلال الأعوام الماضية، وبرر هذا الأمر من وزير الخارجية آنذاك هانز ديتريش غينشر من خلال الادعاء أن «ما يسبح، لا مشكلة في شأنه»، أي إن هذه الغواصات لا يمكن استخدامها ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، لكنها، بالطبع، تمثل خطرًا في ما يخص التوازن العسكري في

---

(13) انتقد هذا الغموض الرئيس الألماني يواخيم غاوك خلال زيارته إلى إسرائيل في أيار/ مايو 2012، انظر: Bernd Ulrich, «Gauck's überflüssiger Satz,» *Die Zeit*, 30/5/2012, on the Web: <http://www.zeit.de/politik/deutschland/2012-05/gauck-merkel-israel-staatsraeson>.

(14) Ausführungsgesetz zu Artikel 26 Abs. 2 des Grundgesetzes (Gesetz über die Kontrolle von Kriegswaffen), 1961 (with changes in 1990, 2013), on the Web: <http://www.gesetze-im-internet.de/krwaffkontrg/__6.html>; «Politische Grundsätze der Bundesregierung für den Export von Kriegswaffen und sonstigen Rüstungsgütern,» (19 January 2000), on the Web: <http://www.bmwi.de/BMWi/Redaktion/PDF/A/aussenwirtschaftsrecht-grundsaetze,property=pdf,bereich=bmwi2012,sprache=de,rwb=true.pdf>, and «Council, Common Position 2008/944/CFSP of 8 December 2008, Defining Common Rules Governing Control of Exports of Military Technology and Equipment,» *Official Journal of the European Union*, 13/12/2008, on the Web: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32008E0944:EN:HTML>.

المنطقة، خصوصًا أنه يمكن تزويدها بسهولة بأسلحة نووية. كما إنها كانت (وهذه نقطة يجري التقليل من شأنها عادةً) إعانة حكومية جوهرية لصناعات المرافئ الألمانية الواقعة في أزمة، عدا عن أن الحكومات الألمانية كانت قد صدّرت أنواع المعدّات الحربية الأخرى كلها إلى إسرائيل، كقطع غيار الدبابات مثلًا التي يمكن استخدامها في النزاعات مع الدول المجاورة، علاوة على إمكانية استخدامها ضد الفلسطينيين. وبشكل عام، استند الموقف الألماني في شأن عمليات تصدير الأسلحة إلى إسرائيل إلى تأويلات لقوانينها ونُظمها الخاصة.

العنصر الثاني يتعلق بالقضية الفلسطينية ضمن إطار الاتحاد الأوروبي ومحاولة تأليف إجماع أوروبي على قضايا تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، وبطبيعة الحال، كانت السياسات الألمانية تتشكل دومًا عبر شركائها الأوروبيين. وابتداء من التسعينيات، أكّدت الحكومات الألمانية المتعاقبة - مثل نظيراتها الأوروبية - أن التسوية التي تقوم على حل «الدولتين» للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والسلام الشامل على الصعيد العربي - الإسرائيلي هي الضمانة الأفضل لأمن إسرائيل. وعلى هذا الصعيد، انخرطت في جهد لحل الصراع في المنطقة، قبل أي شيء، ضمن إطار مفاوضات مدريد المتعددة الأطراف، حيث رئست ألمانيا مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية في المنطقة (REDWG) في عمّان، وعملت من أجل تكامل في المنطقة ضمن سياق الشراكة المتوسطية - الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط[15]. وكلما ازداد تدهور الوضع في المنطقة، تعاظم شعور الأوروبيين (بمن فيهم الألمان) بالحاجة إلى الانخراط في التدخّل في الأزمة بدلًا من حل الصراع. ومنذ عام 2005، أرسلت المانيا بعثتين ضمن سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) (بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي EUPOL وبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الحدود EU BAM) الخاصة برفح إلى الأراضي الفلسطينية. وبينما كانت ألمانيا، لفترة طويلة، مناصرة لإسرائيل بشكل واضح في الطيف الأوروبي، فإنها وجدت نفسها، بعد إذ

(15) Muriel Asseburg, «Euro-Mediterranean Cooperation and Protracted Conflicts in the Region: The Israeli-Palestinian Predicament,» in: Muriel Asseberg and Paul Salem, eds., *No Euro-Mediterranean Community without Peace*, 10 Papers for Barcelona 2010; 1 (Paris: EU Institute for Security Studies and European Institute of the Mediterranean, 2009), pp. 13-27 (15ff), on the web: <http://www.iss.europa.eu/uploads/media/10Papers-01.pdf>.

تأثرت، من بين آخرين، بنظرائها الخمسة عشر في الاتحاد الأوروبي، منذ توسعته في عام 2004، أكثر قربًا من التيار الأوروبي السائد. وكانت قادرة، أحيانًا، على القيام بدور «الوسيط» بين المواقف الأكثر تطرّفًا للسويديين من جانب والتشيكيين من الجانب الآخر، على سبيل المثال. وكانت خلاصات المفوّضية الأوروبية في اجتماعها في كانون الأول/ ديسمبر 2009[16] التي شدّدت على أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغييرات في حدود 1967، بما فيها القدس، إلا إذا توافق عليها الجانبان، وهذه قضية لافتة. لم تقوّض ألمانيا هذه القرارات، بل حاولت التوسط بين القطبين المتعارضين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

عمدت ألمانيا ثالثًا إلى قبول الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها الوسيط ذا السلطة الأساس في الشرق الأوسط - مع قيادة الحكومة الأميركية وسيطرتها، من بين آخرين، على التصريحات والمقاربات السياسية لما سمّي رباعية الشرق الأوسط (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) التي باشرت أعمالها في عام 2002 - ما أدّى إلى اختزال دور ألمانيا والأوروبيين إلى أن يكون مكملًا للنشاط الأميركي. وفيما كانت حكومات أوروبية أخرى معارضة لهذه المقاربات، أحيانًا، كان الاتحاد الأوروبي ككل يقتفي خطوات الخط الأميركي في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، كانت ألمانيا أيضًا داعمة الجهد الحالي الذي يسعى من خلاله وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، إلى حث الأطراف المتنازعة إلى تسوية نهائية، أو على الأقل إلى اتفاق في شأن الخطوط العريضة، عبر نوع من الدبلوماسية التكميلية والمساعدة المالية والتقنية الإضافية إلى الفلسطينيين التي يُراد منها امتلاك تأثير سريع. وساهم هذا الأمر في رفع المساعدة الألمانية الثنائية إلى الفلسطينيين إلى ما يقارب 100 مليون يورو في عام 2013[17]. ومع ذلك، انحرف تركيز هذه المساعدات بشكل طفيف عن الخط

---

(16) Council of the European Union, «Council Conclusions on the Middle East Peace Process (08/12/2009),» (Delegation of the European Union to Israel, 2009), on the Web: <http://eeas.europa.eu/delegations/israel/press_corner/all_news/news/2009/20091208_01_en.htm>.

(17) في عام 2013 وصل المبلغ الإجمالي للدعم الألماني إلى الفلسطينيين (الثنائي والمتعدد الأطراف، أي عبر الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، والبنك الدولي) إلى ما يقارب 150 مليون يورو؛ وتساهم ألمانيا بنحو 20 في المئة من مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين. وزادت المساعدة الألمانية الثنائية بمقدار 14 مليون يورو تقريبًا عما كانت عليه في عام 2012: Website of the Federal =

الأميركي، حيث عمدت ألمانيا - كما شركاؤها الأوروبيون - بتركيز دعمها، من بين الآخرين، على المحافظة على تواصل مستمر لأراضي دولة فلسطينية مستقبلية مع حضور فلسطيني في المناطق المهدَّدة بشكل خاص بفعل التوسع الاستيطاني وسياسات الحكومة الإسرائيلية، أي، ما تُسمَّى مناطق - (ما يقارب نسبة 60 في المئة من أراضي الضفة الغربية) والقدس وقطاع غزة[18].

العنصر الرابع هو الرأي القائل إن التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية تحتاج، كي تتحقق، إلى مفاوضات ثنائية بين الجانبين، وأن الأطراف الثالثة (الولايات المتحدة أولًا)، لن يكون عليها، بالتالي، إلا القيام بدور لتسهيل العملية بدلًا من التوسط فيها أو موازنتها، على الرغم من التباينات الصارخة في القوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي النتيجة، وتوافقًا مع المقاربة الأميركية، رفضت برلين الخطوات كلها التي تُعتبَر أحادية لأنها ستُلحق ضررًا بعملية السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما عمليات البناء الاستيطاني من الجانب الإسرائيلي والجهد الساعي إلى التدويل، مثل اللجوء إلى الهيئات الأممية أو الملاحقة القانونية لدى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية، على سبيل المثال، من جانب السلطة الفلسطينية. وانتقدت الحكومة الألمانية مثل هذه الأفعال، وعملت، مع شركائها الأوروبيين والولايات المتحدة، على دفع السلطة الفلسطينية بشدة كي تتراجع عن خطوات مماثلة - خصوصًا في عامي 2011 و2012 في ما يتعلق بجهد السلطة الفلسطينية للانضمام إلى الأمم المتحدة كـ «دولة عضو» أولًا، ثم كـ «دولة غير عضو بصفة مراقب»[19]. وعلى أي حال، وحتى اليوم، أخفقت هذه المقاربة في إعطاء النتيجة المرجوّة. كما أن احتمالات النجاح في المستقبل ليست كبيرة أيضًا؛ إذ إن التباينات في القوة بين الجانبين صارخة جدًا، وعدم الثقة بين

Foreign Ministry: <http://www.auswaertiges-amt.de/DE/Aussenpolitik/RegionaleSchwerpunkte/ = NaherMittlererOsten/IsraelPalaestinensischeGebiete/ZukunftPalaestina/Uebersicht_node.html>.

(18) من خلال التواصل الشخصي للمؤلف مع مسؤولين رسميين في الحكومة الألمانية، في كانون الأول/ديسمبر 2013. أما في ما يتعلق بقطاع غزة، كان هذا المسعى، بالطبع، متعارضًا مع دعم الاتحاد الأوروبي لمقاربة «الضفة الغربية أولًا»، انظر أدناه للمزيد من التفصيل.

(19) Muriel Asseburg, «Palestine at the United Nations: Options, Risks and Chances of an Application for Full Membership and Recognition,» (SWP Comments; 19, Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, August 2011), on the Web: <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2011C19_ass_ks.pdf>.

الزعماء والشعبين على درجة عالية، وجماعات الفيتو لدى الجانبين كبيرة جدًا، عدا عن أنّ القادة المنتخبين شديدو الضعف والتردد (أو التذبذب) في الدفع إلى تسويات مؤلمة مطلوبة للخروج بنتائج.

العنصر الخامس هو رفض الضغط على إسرائيل، كما تكرّر الدول الأوروبية الأعضاء الأخرى كردة فعل على العمليات العسكرية أو الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي. وأشاد بهذا الموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك الذي وصف ألمانيا في عام 1999 بـ«السفير الطيب لإسرائيل في أوروبا»[20]. وعبّرت برلين بصراحة عن رفضها الضغط على إسرائيل بحجة أنه ستكون للمحفّزات الإيجابية آثار أكثر إيجابية في سياسات إسرائيلية، وستصبح إسرائيل أكثر عنادًا لو كان الأمر منوطًا بها. وبذلك، عملت ألمانيا، من جهة، على الضغط داخل الاتحاد الأوروبي ضد أي أمر يُمكن أن يُفهَم مقاطعة أو حظرًا ضد إسرائيل، كما عملت، في الماضي، ضد أي اشتراط للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل يكون مبنيًا على تطوّرات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. على سبيل المثال، في أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية «الدرع الواقية» في عام 2002، التي قامت إسرائيل فيها بإعادة احتلال مدن فلسطينية كبرى ودمّرت من بين أماكن أخرى، أجزاء كبيرة من مخيم جنين للاجئين، نجحت ألمانيا في الضغط ضد عقوبات كان الاتحاد الأوروبي سيفرضها على إسرائيل[21]. كما كانت حريصة على عدم اعتبار أن عرقلتها عملية تسليم الأسلحة ستبدو فعلًا عقابيًا - وتراجعت بسرعة عندما هددت إسرائيل بإلغاء بعض عقود الاستيراد من ألمانيا[22]. من جهة أخرى، دفعت ألمانيا باتجاه تعميق أكبر لعلاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل حتى في أثناء تجميد عملية تطوير العلاقات كردة فعل على حرب غزة في عامي 2008-2009، كما دعت بقوّة إلى محفّزات إيجابية لكلا الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني - مثل تلك التي أُعلن عنها في كانون الأول/ ديسمبر 2013 في مقرّرات اجتماع مفوضية

---

(20) Quoted in: Weingardt, p. 29, and «Staatsbesuch: Barak in Berlin,» *Der Spiegel*, 21/9/1999, on the Web: <http://www.spiegel.de/politik/deutschland/staatsbesuch-barak-in-berlin-a-42844.html>.

(21) من أجل أمثلة أخرى، انظر: Gaub, pp. 213 ff.

(22) Christoph Von Schult and Alexander Szandar, «Freundschaft ohne Waffen,» *Der Spiegel*, 29/4/2002, on the Web: <http://www.spiegel.de/spiegel/print/d-22213301.html>.

الاتحاد الأوروبي[23]. كما كانت ألمانيا داعمةً لانضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (انضمت فعلًا في عام 2010) وإلى مجموعة «الدول الأوروبية الغربية ودول أخرى» في الأمم المتحدة (فُعّل في كانون الثاني/ يناير 2014).

العنصر السادس هو الانخراط بقوّة في بناء الدولة الفلسطينية والمؤسسات منذ قيام السلطة الفلسطينية في عام 1994. وانضمت الجمهورية الاتحادية إلى شركائها الأوروبيين في دعم حق تقرير المصير الفلسطيني عبر توقيع إعلان البندقية في عام 1980[24]. وابتداء من التسعينيات، أصبحت داعمًا فاعلًا لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تشاركت ألمانيا مع رؤية الاتحاد الأوروبي لتسوية نهائية مستندة إلى حدود عام 1967، إضافة إلى تبادل أراضٍ باتفاق مشترك، مع القدس الشرقية عاصمةً للدولة الفلسطينية، وحل متَّفق عليه في شأن قضية اللاجئين بالاستناد إلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194. وكنتيجة لذلك، قدّمت ألمانيا دعمًا دبلوماسيًا وتقنيًا وماليًا ملحوظًا إلى جهد بناء الدولة الخاصة بالسلطة الفلسطينية، حيث تساهم في تحقيق واقع الدولتين. وفي الحقيقة، كانت من بين الداعمين الأوروبيين الأكثر سخاء في الجهد الثنائي والمتعدد الأطراف للفلسطينيين منذ ذلك الحين[25]. كما كانت ألمانيا الدولة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي التي فتحت مكتبًا تمثيليًا في أريحا، ثم نقلته لاحقًا إلى رام الله. وعندما تسلّمت ألمانيا رئاسة مفوضية الاتحاد الأوروبي

---

(23) في كانون الأول/ ديسمبر 2013، وعدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: «سيقدم الاتحاد الأوروبي حزمة جديدة من الدعم السياسي والاقتصادي والأمني الأوروبي لكلا الجانبين ضمن سياق اتفاق بصيغة نهائية. وفي حال حدوث اتفاق نهائي للسلام، سيقدم الاتحاد الأوروبي لإسرائيل وللدولة الفلسطينية الموعودة شراكة خاصة ذات امتياز، تتضمن دخولًا أكبر في الأسواق، وصلات ثقافية وعلمية وثيقة، وتسهيلًا للتجارة والاستثمارات علاوة على ترويج للعلاقات الخاصة بالأعمال. كما سيتم تعزيز الحوار السياسي والتعاون الأمني مع كلتا الدولتين. انظر: Council of the European Union, «Council Conclusions on the Middle East Peace Process, Foreign Affairs Council Meeting Brussels, 16 December 2013,» on the Web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/140097.pdf>.

(24) في هذا التصريح الذي وقّع في 13/ 6/ 1980، أقرت الدول التسع الأعضاء في الجماعة الأوروبية أول مرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، انظر الموقع الإلكتروني: <http://eeas.europa.eu/mepp/docs/venice_declaration_1980_en.pdf>.

(25) انظر الهامش رقم 17 ص 599 من هذا الكتاب.

في النصف الأول من عام 1999، قامت بإطلاق إعلان برلين الخاص بالاتحاد الأوروبي[26] الذي صرّح فيه الاتحاد الأوروبي أول مرة - بما يتعارض مع جمود عملية السلام في الشرق الأوسط واقتراب الفترة المتّفق عليها في اتفاق أوسلو من نهايتها - بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، بما فيها خيار الدولة الفلسطينية، بينما عمدت، في الوقت ذاته، على ثني الرئيس الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات عن إعلان الاستقلال. ولاحقًا، قامت بتقديم نوع من التوازن، حيث أكملت تعميق العلاقات مع إسرائيل وتعزيز العلاقات مع السلطة الفلسطينية. وفي عام 2010، أنشئ ما سُمّي اللجنة التوجيهية الألمانية - الفلسطينية، لتتماثل مع الاستشارات الحكومية بين إسرائيل وألمانيا. وفي عام 2012، وبينما قصّرت في الاعتراف بدولة فلسطين، عمدت ألمانيا إلى رفع مستوى التمثيل الفلسطيني إلى مستوى «بعثة دبلوماسية». ومع ذلك، بقي التفاوت بين مستويَيْ العلاقات صارخًا.

في أثناء صراع السلطة الفلسطيني الداخلي الذي تصاعد إلى قتال مسلّح في منتصف عام 2007، كانت ألمانيا مؤيدةً لمقاربة «الضفة الغربية أولًا». وبشكل مماثل لشركائها الأوروبيين، وبعد الانتصار الانتخابي لحركة حماس في عام 2006، انحازت برلين إلى جانب الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس وحركة فتح والتزمت بسياسة عزل حماس وإيقاف التواصل معها - وهي سياسة فرضتها إدارة الولايات المتحدة على أعضاء الرباعية بعد فوز حماس[27]. وبالتناغم مع شركائها الأوروبيين، أبدت الحكومة الألمانية، منذئذ، دعمًا كلاميًا للمصالحة الفلسطينية ولحكومة وحدة وطنية بقيادة محمود عباس. ومع ذلك، تعرقل هذا الدعم، علاوة

---

(26) European Council, «Presidency Conclusions, Berlin European Council, 24 and 25 March 1999,» (25 March 1999), on the Web: <http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/F6ED2F19B37DACCA85256F95007A259F>.

(27) Muriel Asseburg, ««Hamastan vs. Fatahland»: A Chance for Progress in the Middle East?,» (SWP Comments; 14, Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, July 2007), on the Web: <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2007C14_ass_ks.pdf>.

كانت أنغيلا ميركل، في زيارة إلى إسرائيل، في إثر الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006 مباشرة، صادقت بشكل كامل على خط السياسة الإسرائيلية تجاه حماس، وعمدت، بذلك، إلى تحديد مسبق لموقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي قبل أن يجري نقاش عقلاني. انظر: Naher Osten, «Merkel an Hamas: Israel anerkennen «ohne Wenn und Aber»,» *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 27/1/2006, on the Web: <http://www.faz.net/aktuell/politik/naher-osten-merkel-an-hamas-israel-anerkennen-ohne-wenn-und-aber-1305340.html>.

على الجهد لمواجهة التدهور السوسيو - اقتصادي الدراماتيكي في قطاع غزة والانقسام الجيوبوليتيكي للأراضي الفلسطينية، بشدة بسبب سياسة عدم التواصل مع حركة حماس وإخضاع التعاون مع الإسلاميين وفقًا للتطبيق الصارم لما سُمّي بمعايير الرباعية، أي، الاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقات (بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) والتعهّدات السابقة، بما فيها خريطة الطريق، والالتزام باللاعنف[28]. في مقابل هذه الخلفية، وبينما قامت الاستخبارات الألمانية بمساعدة الجهد المصري لتأمين صفقة تبادل سجناء بين إسرائيل وحماس في أواخر عام 2011، لم تعوّل برلين على نجاح الدفع نحو فك الحصار أو تنفيذ اتفاقية عام 2005 في شأن الحركة والدخول (أو صيغة معدَّلة منها). وكان أحد الأسباب الأساس لهذا التردد هو أن الأوروبيين عانوا صعوبات في إقناع إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية برفع الحصار في الوقت ذاته الذي نأوا فيه بأنفسهم عن التواصل مع حكومة الأمر الواقع في غزة. وفي نهاية المطاف، وبدلًا من دعم قيام حُكم ديمقراطي فلسطيني، ساهمت هذه السياسة في تعزيز الانقسام الجيوبوليتيكي وإضعاف الموقف الفلسطيني في المفاوضات وترسيخ وجود كيانين فلسطينيين يتّسمان بحُكم تسلّطي.

ثالثًا: تنويعات بين حكومات ائتلافية مختلفة

على الرغم من الاستمرارية في ما يخص الخطوط العامة للسياسة، كان ثمة تغييرات وانتقالات طفيفة في السياسة بين الحكومات الائتلافية الألمانية المختلفة. وفي هذا الموضوع، كان ثمة دور أساس أدته التنشئة الاجتماعية

(28) Quartet Statement, London, 30 January 2006, on the Web: <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/declarations/88201.pdf>.

يوافق الأوروبيون اليوم بشكل كبير على أن موقفهم من حماس لم يساعد بشكل كبير في المساهمة في المصالحة ومواجهة الوضع في قطاع غزة على نحو ملائم. وأرسلوا إشارات تفيد باستعدادهم للتعاون مع حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط تحت قيادة محمود عباس وفقًا لجوهر معايير الرباعية (بدلًا من المطالبة بموافقة صريحة). وتجاهل عدد من السياسيين الألمان (وأوروبيون آخرون) سياسة عدم التواصل والتقوا مسؤولين رسميين من حماس، على الرغم من بقاء هذه الاجتماعات سرية. ومع ذلك، وبالتعارض مع تصنيف حماس منظمة إرهابية في الاتحاد الأوروبي، لم تقم دول الاتحاد الأوروبي بمناقشة مسؤولين رسميين من حماس أو السلطة الفلسطينية في شأن الكيفية التي سيبدو فيها الدعم الأوروبي فعليًا إذا تحققت صفقة تشاطر السلطة مع الأطراف الفلسطينية الأساس.

السياسية ومصالح القادة الشخصية، خصوصًا المستشار ووزير الخارجية من الجانب الألماني، علاوة على العلاقات الفردية الشخصية بينهم وبين نظرائهم الإسرائيليين (والفلسطينيين). وكذلك، وضمن ائتلافات مختلفة، كانت مسألة «إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط» حاضرة مع مؤسسات حكومية مختلفة. فعلى سبيل المثال، وضمن ائتلاف الحزب الديمقراطي الاجتماعي - حزب الخُضر (1998-2005)، كان ملف «إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط» مع وزير الخارجية يوشكا فيشر، بينما كان القرار في شأن هذا الملف في أيام ائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي - الحزب الديمقراطي الاجتماعي (2006-2009) وائتلاف الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي - الحزب الديمقراطي الحر (2009-2013) بيد المستشارة أنغيلا ميركل. وسيستمر هذا الأمر في الائتلاف الحالي الذي يضم الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي - الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

ساهمت شخصيات مختلفة في إحداث بعض التغييرات في الخطاب والانخراط في ما يتعلق بإدارة الصراع وحلّه. على سبيل المثال، لم يكتف وزير الخارجية فيشر بالقيام برحلات دبلوماسية مكوكية بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 2002، بل بدأ أيضًا بالبحث عن وسيلة لتحقيق إدارة مستديمة للصراع والسلام في المنطقة. وبذلك، عرض «خطة النقاط السبع» على زملائه الأوروبيين، هذه الخطة التي قدّمت مخطّطًا لكيفية الوصول إلى تسوية الدولتين خلال عامين. وعلى هذا الأساس، اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في آب/ أغسطس 2002 على تصريح هلسنغر، المؤلف من ثلاث مراحل لحل الصراع تؤسّس لدولة فلسطينية وتحقّق اتفاقًا بصيغة نهائية. وجرى تبنّي هذا التصريح، آنذاك، من جانب الإدارة الأميركية ليصبح في ما بعد أساسًا لـ «خريطة الطريق» الخاصة بالرباعية في عام 2003[29]. وتغيرت المقاربة الشخصية تجاه إسرائيل بشكل ملحوظ مع قدوم المستشارة أنغيلا ميركل. وبالتعارض مع نشأتها

---

(29) Muriel Asseburg, «Die EU und der Friedensprozeß im Nahen Osten,» (SWP Studie; 28, Stiftung Wissenschaft und Politik, Berlin, July 2003), on the Web: <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/studien/S2003_28_ass.pdf>.

الاجتماعية في الجمهورية الديمقراطية، كان ثمة أهمية خاصة، بالنسبة إليها، لأن تقرّ بالتزامها بـ «المسؤولية التاريخية» لألمانيا، وبمحاربة معاداة السامية، وبحق إسرائيل في الوجود وبعلاقات ألمانية - إسرائيلية قوية[30]. وساهم هذا الأمر في رفع شأن أمن إسرائيل ليصبح عنصرًا من المصلحة القومية الألمانية، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية أيضًا، على الأقل خلال دورتها الأولى في الحكومة، وفي تبني خط الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بحماس والمسؤولية عن العنف في الأعوام 2006 و2008-2009، علاوة على رفض ما سُمّي بتقرير غولدستون[31].

على أي حال، وبمعزل عن هذه المسائل الشخصية، كانت التغيرات في السياسات الألمانية في شأن مسألة فلسطين مرتبطة بالتطورات في المنطقة، والسياسات الأميركية في الشرق الأوسط، والعلاقات عبر الأطلسي، عدا عن التنشئة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي بدلًا من أن تكون نتيجة قرارات وتخطيط سياسة مستقلة في برلين. ومن بين هذه التطوّرات، ما استلزمه توقف عملية أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية والمواجهات العنيفة المتكررة بين إسرائيل وجيرانها، علاوة على المواجهات الفلسطينية الداخلية، من تغييرات في السياسات الألمانية (والأوروبية). كما واجهت هذه التطوّرات صنّاع القرار الألمان مجددًا في شأن مسألة تحديد السياسات والمعايير التي يجب تحويلها إلى واقع ملموس انطلاقًا من «المسؤولية التاريخية»: التضامن مع دولة إسرائيل من جهة في مقابل دعم مستمر للقانون الدولي وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

في إيجاز، كانت مقاربات الحكومات والائتلافات الألمانية تجاه إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط محكومة بالاستمرارية. وبشكل خاص، أعطت الحكومات الألمانية الأولوية لعلاقاتها (وعلاقات الاتحاد الأوروبي) الثنائية مع إسرائيل على حساب عملية السلام في الشرق الأوسط والانخراط من أجل الاستقلال الفلسطيني والحل السلمي للصراع. وبشكل فعلي، حاولت الحكومات

---

(30) «Angela Merkel im Gespräch: Wir müssen sprachfähig sein über unsere Geschichte,» *Süddeutsche Zeitung*, 8/5/2010, on the Web: <http://www.sueddeutsche.de/politik/angela-merkel-im-gespraech-wir-muessen-sprachfaehig-sein-ueber-unsere-geschichte-1.943554>.

(31) Asseburg and Busse, p. 703 and 711, and «Luftangriffe auf Hamas: Merkel verteidigt Israels Gaza-Offensive,» *Der Spiegel*, 29/12/2008, on the Web: <http://www.spiegel.de/politik/ausland/luftangriffe-auf-hamas-merkel-verteidigt-israels-gaza-offensive-a-598703.html>.

الألمانية بناء علاقات أكثر قربًا مع إسرائيل في حقول السياسة كلها، وكانت مترددة في انتقاد إسرائيل بشكل صريح. وفي أغلب الأحيان، كان يجري تبني المواقف الإسرائيلية مباشرةً من طرف الحكومة الألمانية. كما كان دعم إسرائيل يأخذ الأولوية على حساب الدفاع الألماني والأوروبي عن قيم مثل القانون (الإنساني) الدولي. إضافة إلى ذلك، كان دعم الأشخاص في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ممن يتمسكون بعملية السلام، بصرف النظر عن خللها، يحتل الأولوية على حساب تكريس نظام فلسطيني ديمقراطي للحُكم - في ما يتعارض تمامًا مع الموقف الخِطابي للاتحاد الأوروبي الذي اعتبر تأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة أمرًا حاسمًا لإنهاء الصراع. ولم يعمل الأوروبيون الكثير أيضًا ضد النزعات التسلطية للسلطة الفلسطينية، بل ساهموا، بدلًا من ذلك، في تعزيز الانقسام السياسي بين الكيانين الفلسطينييْن - ما أفضى إلى عواقب لا تؤثّر في الديمقراطية الفلسطينية فحسب، بل أيضًا في إمكانية وجود تواصلية في أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية.

رابعًا: تحوّلات في المواقف والسياسات الألمانية

خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، كان ثمّة تغيرات صغيرة، لكن مهمّة، في السياسات الألمانية تجاه السياسات الإسرائيلية والفلسطينيين. إذ شهدنا، مثلًا، أن الحكومة الألمانية تقوم بانتقاد السياسات الإسرائيلية بشكل صريح، وبشكل علني أحيانًا، خصوصًا في مسألة سياسة الاستيطان. وفي الوقت ذاته، استمرت برلين في اقتفاء خط السياسة الأميركي. إن قضية سياسة المستوطنات الإسرائيلية وثيقة الصلة بالموضوع: بدأت المستشارة أنغيلا ميركل بالانتقاد العلني لهذه السياسة لكن بعد أن عمد الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى اعتبار هذه القضية عنصرًا أساسيًا في مقاربة إدارته الأولى لعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، قامت بانتقاد السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في مناسبة زيارة نتنياهو إلى برلين في آب/ أغسطس 2009[32].

(32) «Merkel fordert Israel zum Siedlungsstopp auf,» *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, 27/8/2009, on the Web: <http://www.faz.net/aktuell/politik/merkel-fordert-israel-zum-siedlungsstopp-auf-1843907.html>.

في الوقت ذاته، لم تحاول برلين منع إجراءات الاتحاد الأوروبي التي فهمت بشكل واضح باعتبارها عقابية للحكومة الإسرائيلية. كما كانت برلين، مثلًا، ضمن التيار السائد في الاتحاد الأوروبي في ما يخص تبنّيها في عام 2013 سياسة الاتحاد الأوروبي التي حظرت تمويل الكيانات والنشاط الإسرائيلي في حدود عام 1967[33]. وخسرت إسرائيل، بذلك، «سفيرها الطيب» ضمن الاتحاد الأوروبي. وفي أوائل عام 2014، تحوّلت ألمانيا لتصبح أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تطبّق هذه المعايير في اتفاقاتها الثنائية مع إسرائيل في مجال التعاون العلمي عبر تقديم فقرات خاصة بتحديد الأراضي[34]. كما شدّد مسؤولون حكوميون ألمان على أن المجموعة الثانية من المعايير الخاصة بالاتحاد الأوروبي قيد الإعداد في بروكسل، في ما يتعلق بتصنيف منتوجات المستوطنات، لم تعمل بها ألمانيا (حيث لا تُعرقل مفاوضات السلام الحالية)، لكنها لم تُعارضها كذلك. وبالنسبة إلى هذا الأمر، كانت الحُجّة الأساس الحاجة إلى حماية المستهلك[35]. وفي السياق ذاته، عمدت الحكومة الألمانية إلى نصح الشركات الألمانية بعدم الانخراط في أعمال في الأراضي المحتلة. وأدّى هذا، مثلًا، إلى أنْ تقوم شركة دويتشه بان الدولية، وهي من فروع شركة دويتشه بان (Deutsche Bahn)، بإلغاء مشاركتها في مشروع قطار سريع إسرائيلي يربط تل أبيب والقدس في عام 2011[36].

---

(33) «Guidelines on the Eligibility of Israeli Entities and their Activities in the Territories Occupied by Israel since June 1967 for Grants, Prizes and Financial Instruments Funded by the EU from 2014 Onwards (2013/C 205/05),» *Official Journal of the European Union*, 19/7/2013, on the Web: <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2013:205:0009:0011:EN:PDF>.

(34) Barak Ravid, «Germany Conditions High-tech, Science Grants on Settlement Funding Ban,» *Haaretz*, 23/1/2014, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.570071>.

وفعليًا، وفيما كان الاتفاق الثنائي في عام 1986 الذي أنشأ المؤسسة الألمانية - الإسرائيلية للبحث العلمي والتنمية قد حوى في الأساس بندًا في شأن تحديد الأراضي، رفضت الحكومة الإسرائيلية إدراج مثل هذا البند في أي اتفاقات ثنائية أخرى.

(35) تواصلات شخصية مع مسؤولين رسميين في الاتحاد الأوروبي وألمانيا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2013. وقارن كذلك بردّ الحكومة على استجواب برلماني في شأن منتوجات المستوطنات: Deutscher Bundestag, «Antwort der Bundesregierung,» (Drucksache; 17/13511, 15 May 2013), on the Web: <http://dipbt.bundestag.de/dip21/btd/17/135/1713511.pdf>.

(36) «Israel: Bahn steigt aus Schnellzugprojekt aus,» *Der Spiegel*, 1/5/2011, on the Web: <http://www.spiegel.de/wirtschaft/unternehmen/israel-bahn-steigt-aus-schnellzugprojekt-aus-a-759991.html>.

أما المجال الثالث الذي شهدنا فيه تحوّلًا في موقف الحكومات الألمانية، فهو قضية حل الصراع؛ فبينما كانت ألمانيا تؤكّد سابقًا أنّ نتائج المفاوضات يجب أن تُحدَّد عبر مفاوضات ثنائية مباشرة (انظر أعلاه)، بدأت بالاقتناع بأن الاتفاق الدولي على خطة ترسم خطوط نهاية العملية سيكون عاملًا مساعدًا في تحريك مفاوضات بنّاءة بشكل أكبر ومتّجهة إلى هدف محدَّد. وبذلك، وضمن صيغة E3 (ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا)، عمدت ألمانيا إلى عرض مثل هذه النطاقات في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في شباط/ فبراير 2011[37]. ومع ذلك، ينبغي عدم فهم هذا الأمر على أنه تحرّك ألماني نحو أي شيء ربما يشابه حلًا مفروضًا بشكل دولي بعد.

أخيرًا، ربما تكون الإشارة الأوضح لحكومة إسرائيل هي أن ألمانيا بدأت تفقد الصبر تدريجيًا في شأن السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وما يُمكن فهمه بكونه افتقارًا إلى الجدية في ما يخص الانخراط في عملية السلام في الشرق الأوسط، كان امتناع ألمانيا عن التصويت في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 2012 من أجل جعل فلسطين دولة بصفة مراقب غير عضو - وهي خطوة كانت تمثّل تحوّلًا في موقف ألمانيا مقارنة بما كان عليه قبل عام حينما صوّتت في مجلس الأمن ضد أن تصبح فلسطين دولة عضوًا، وجرى تأويلها على نطاق واسع باعتبارها مناصرة للفلسطينيين[38]. وأشارت، حتمًا، إلى ابتعاد عن التأويل السابق للحكومة الألمانية بالتزامها بالتوافق مع إسرائيل على الخطوط الأساس في السياسة. وفي الوقت ذاته، استمرت برلين في ثني السلطة الفلسطينية عن السعي إلى التدويل والملاحقة القانونية بدلًا من، أو بالتوازي مع، المفاوضات.

أتت تغييرات السياسة هذه ردة فعل، بشكل أساس، على السياسة والخطاب الإسرائيليَّيْن. وعلى الصعيدين الحكومي والرسمي الألماني، كان ثمة قدر كبير

---

(37) «Joint Statement of the United Kingdom, France and Germany on the Situation in the Middle East in the Security Council,» (18/2/2011), on the Web: <http://www.franceonu.org/france-at-the-united-nations/press-room/statements-at-open-meetings/security-council/article/18-february-2011-security-council>.

(38) Ralf Neukirch, «Affront aus Berlin,» *Der Spiegel*, 3/12/2012, on the Web: <http://www.spiegel.de/spiegel/print/d-89932541.html>, and Barak Ravid, «In Wake of Palestinian UN Vote: Merkel to Warn Netanyahu: Promote Peace Process or Face World Seclusion,» *Haaretz*, 5/12/2012, on the Web: <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/merkel-to-warn-netanyahu-promote-peace-process-or-face-world-seclusion.premium-1.482465>.

من الاستياء لدى نتنياهو وحكومته، وبشكل خاص، لدى شركاء نتنياهو في تحالفه اليميني. وترافق هذا مع قيام عملاء إسرائيليين باستخدام جوازات سفر أوروبية (كان هناك جواز سفر ألماني بينها) خلال احتمال قيامهم باغتيال شخصية من حركة حماس [محمود المبحوح] في دبي في كانون الثاني/ يناير 2010، علاوة على الإدراك الأوروبي لاستخدام غير متكافئ للقوّة ضد الناشطين في أسطول التضامن مع غزة في أيار/ مايو 2010[39]. وفي الأحوال كلها، وحتى الآن، لم يحدث أي تحوّل جوهري في السياسة الألمانية، ولم تصبح ألمانيا قوّة دفع باتجاه موقف أوروبي أشد صلابة. بل، اقتربت ألمانيا من تيار الموقف الأوروبي السائد.

خامسًا: موقف واضح/ الرأي العام الألماني

إن الصورة شديدة الاختلاف، مع ذلك، حين ننظر إلى الرأي العام في ألمانيا، فثمة هوّة واضحة ومتنامية بين مواقف المؤسسة السياسية في شأن فلسطين وإسرائيل وعملية السلام في الطرف الأول، والرأي العام في شأن هذه القضايا في الطرف الآخر. وفعليًا، على الرغم من العلاقات الألمانية - الإسرائيلية القوية لا على المستوى الرسمي فحسب، بل على المستوى الاجتماعي أيضًا، فإن تركيز الحكومة الشديد على المسؤولية التاريخية لألمانيا، إضافة إلى السياسات المناصرة لإسرائيل ما عادت مشتركة عند أغلبية السكان. وجاء هذا الأمر نتيجة عوامل عدة، مثل السياسات الإسرائيلية التي تكون معتمدة على الاستخدام المفرط للقوة، واستمتاع قسم من الألمان بالمواقف الكلاسيكية المعادية للسامية، وعدد متزايد من المهاجرين الذين لا يشعرون بأي مسؤولية عن الأخطاء التاريخية الألمانية، علاوة على أثر التنشئة الاجتماعية والسياسية عند جزء من الألمان في الجمهورية الديمقراطية الألمانية - إذ أنكرت حكومات ألمانيا الشرقية أي مسؤولية عن المحرقة والفاشية، ولم تُقم علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل[40].

(39) Asseburg and Busse, pp. 711 ff.

(40) Wilhelm Kempf, «Antisemitismus und Israelkritik: Eine methodologische Herausforderung für die Friedensforschung,» (Diskussionsbeiträge der Projektgruppe Friedensforschung Konstanz; no. 73, 2012), on the Web: <http://www.regener-online.de/books/diskuss_pdf/73.pdf>.

في استطلاع رأي تمثيلي في عام 2009، لم يعترف إلا 35 في المئة ممن سئلوا بـ «مسؤولية خاصة» لألمانيا تجاه إسرائيل، بينما رفض 60 في المئة مثل هذه المسؤولية. وضمن الجيل الأصغر، فإن عدد أولئك الرافضين لأي «مسؤولية خاصة» هو بنسبة تقارب 70 في المئة - أعلى، بحد ذاته - من نسبة 68 في المئة - بين الألمان الشرقيين. وإنكار وجود مسؤولية خاصة - بنسبة 72 في المئة - قوي بشكل خاص بين مقترعي حزب اليسار[41]. وكذلك، وبينما كان ثمة شريحة ثابتة نسبيًا (15-20 في المئة) من السكان تُبدي مواقف معادية للسامية، فإن النسبة المئوية للناس الذين يأخذون موقفًا نقديًا من إسرائيل تتزايد بشكل واضح[42]. كما تشير الاستبيانات بوضوح إلى أن أغلبية السكان الألمان تعتبر السياسيات الألمانية مناصرة لإسرائيل بشكل منحاز[43]. وفي الوقت عينه، تناقص قبول السياسات والمقاربات الأمنية لإسرائيل. فعلى سبيل المثال، اعتبر 73 في المئة من المشاركين في استبيان أُجري في نيسان/ أبريل 2002 أن عملية «الدرع الواقية» ليست مبرَّرة[44]. ووفقًا للاستبيان نفسه، يعتقد 85 في المئة من المشاركين أن تصدير الأسلحة إلى إسرائيل يجب خفضه، على الأقل إلى أن يصبح الوضع في الشرق الأوسط أكثر استقرارًا. وفي عام 2006، اعتبر 75 في المئة من المشاركين في الاستبيان أن العمليات العسكرية العدوانية في لبنان غير متكافئة وغير ملائمة[45]. كما توضّح مقدار التشويه الذي عانته صورة إسرائيل بين الألمان، في استبيان عام 2012، حيث وافق فيه 70 في المئة من المشاركين على

(41) «Umfrage: Jeder Zweite nennt Israel 'aggressiv',» *Der Stern* (14 January 2009), on the Web: <http://www.stern.de/politik/deutschland/stern-umfrage-jeder-zweite-nennt-israel-aggressiv-651466.html>.

(42) من أجل دراسة معمقة للرأي العام في ألمانيا وإسرائيل ومعظم اليهود الأميركيين:
Bertelsmann Stiftung, *Germans and Jews - United by their Past, Divided by their Present?* (Gütersloh: [s. n.], 2009), on the Web: <http://www.bertelsmann-stiftung.de/cps/rde/xbcr/SID-4E9F3175-1192C94B/bst/xcms_bst_dms_29584_29585_2.pdf>.

(43) First International Resources, «Attitudes Toward Jews and the Middle East in Five European Countries,» (Anti-Defamation League (ADL), May 2007), p. 32, on the Web: <http://www.adl.org/anti_semitism/Europe_Attitudes_Survey_May_2007.pdf>.

(44) Quoted in: Michael Wolffsohn and Thomas Brechenmacher, «Israel,» in: Siegmar Schmidt, Gunther Hellmann and Reinhard Wolf, eds., *Handbuch zur deutschen Aussenpolitik* (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2007), pp. 518.

(45) «Umfrage: Bundesbürger halten Israels Militäroffensive für unangemessen,» *Der Stern* (18 July 2006), on the Web: <http://www.stern.de/presse/vorab/stern-umfrage-bundesbuerger-halten-israels-militaer-offensive-fuer-unangemessen-565919.html>.

العبارة القائلة إن إسرائيل تسعى إلى مصالحها بلا رحمة، واعتبرها 59 في المئة دولة عدوانية، ولم يشعر إلا 16 في المئة منهم بقربهم من إسرائيل[46].

كما تميّز موقف الرأي العام الألماني أيضًا من موقف حكومته تجاه الدولة الفلسطينية؛ ففي استبيان أُجري في خريف 2011، ناصرت نسبة 86 في المئة حق الفلسطينيين في تقرير المصير، و76 في المئة لاعتراف ألماني بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة، وكانت هذه النسبة أكبر من النسبة المئوية في فرنسا (69 في المئة) والمملكة المتحدة (59 في المئة)[47]. وفي استبيان أُجري في عام 2012 في ألمانيا، دعمت نسبة 70 في المئة من المشاركين، نسبيًا أو بشدة، الجانب الفلسطيني في الصراع[48].

مع ذلك، وإلى اليوم، بينما تتأثّر مثل هذه المواقف بالتصريحات البرلمانية - على سبيل المثال، اقتراح جرى تبنّيه بالإجماع من البوندستاغ الألماني ينتقد طريقة إسرائيل في التعامل مع أسطول التضامن «مافي مرمرة» المتوجه إلى غزة في أيار/ مايو 2010، ويطالب بتحقيق مستقل ووضع نهاية لحصار غزة[49] - فإنها لم تساهم في توجيه السياسات الحكومية الألمانية. ويمكن إيجاد أسباب عدة لهذا الانعزال، لعل أهمها هو أن الانتخابات الألمانية، كقاعدة، لا يتّخذ القرار فيها بتأثير قضايا السياسة الخارجية، بل تركز الحملات الانتخابية على القضايا المحلية والسوسيو - اقتصادية. وهذا يعني أن المقترعين لن يتخذوا قرارهم بالاعتماد على موقف مرشّح أو حزب ما من القضية الفلسطينية، أي إن المواقف الشعبية لا تنتقل بسرعة إلى المنابر الحزبية أو الاتفاقات الائتلافية[50]. وإضافة إلى ذلك، ثمة

---

(46) Quoted in: Peter Münch, «Jerusalems falsche Politik,» *Süddeutsche Zeitung*, 29/5/2012, on the Web: <http://www.sueddeutsche.de/politik/bundespraesident-gauck-in-israel-jerusalems-falsche-politik-1.1368383>.

(47) «European Public Urges EU Leaders to Recognise Palestine,» (Avaaz.org, 11 September 2011), on the Web: <http://www.avaaz.org/en/palestine_poll/>.

(48) Kempf, p. 7.

(49) Deutscher Bundestag, «Antrag: der Fraktionen CDU/CSU, SPD, FDP und BÜNDNIS 90/ DIE GRÜNEN: Ereignisse um die Gaza-Flottille aufklären - Lage der Menschen in Gaza verbessern - Nahost-Friedensprozess unterstützen,» (Drucksache 17/2328, 30 June 2010), on the Web: <http://dipbt.bundestag.de/dip21/btd/17/023/1702328.pdf>.

(50) يكشف تحليل مقالات المتحدثين في شأن السياسة الخارجية لجميع الأحزاب الرئيسة وكانت =

تابوهات أشد في ألمانيا مقارنةً ببلدان أخرى. ويواجه بعض الحملات المتنامية في أوروبا، مثل حملة «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات» (BDS) أو مقاطعة منتوجات المستوطنات، صعوبات أكبر في ألمانيا، إذ إنها تبدو شديدة التذكير بشعار النازية «لا تشتروا من اليهود». وكذلك، لا ينجذب السياسيون إلى الانخراط في الأمر، إذ من السهل اعتبار منتقدي السياسات الإسرائيلية معادين لإسرائيل أو معادين للسامية[51]، وهذا مرتبط أيضًا بتفاوت صارخ بين جماعات ضغط رسمية وغير رسمية قوية مناصرة للحكومة الإسرائيلية، من ضمنها وكيل ميديا ألماني أساس هو سبرنغر فيرلاغ وجماعات ضغط ضعيفة مناصرة للفلسطينيين وحملة تضامن داخل ألمانيا. بل ولعل الأمر الأكثر أهمية، هو أن ثمة مصالح اقتصادية كبيرة في ألمانيا تعمل لمصلحة إسرائيل، من بينها التعاون المستمر على تطوير الأسلحة العالية التقنية وصناعات مرتبطة بها.

خاتمة واستشراف

انخرطت ألمانيا منذ البداية ثنائيًا وضمن إطار الاتحاد الأوروبي في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد وأوسلو والمساهمة في تسوية «حل الدولتين». وقامت بمساهمات بارزة في إدارة الصراع وبناء المؤسسات الفلسطينية، وفي تهدئة عواقب الصراع العنيف عبر وسائل من

= قد كُتبت قُبيل الانتخابات البرلمانية الألمانية عام 2013 أن على الرغم من أنها كلها تورد إسرائيل وتشدد معظمها على المسؤولية التاريخية لألمانيا للتضامن مع إسرائيل، فإن ممثلي حزب الخضر وحزب اليسار هما وحدهما من اقترحا مسارًا مختلفًا بشكل طفيف في ما يتعلق بسياسات ألمانيا تجاه فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط. كما لم يقترح أي منهم، بطبيعة الحال، تغييرًا أكثر جوهرية في المقاربة الألمانية. انظر المساهمة في: *Zeitschrift für Außen- und Sicherheitspolitik*, no. 6 (2013), pp. 145-197.

(51) انظر مثلًا: الاتهامات الموجهة إلى رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي زيغمار غابرييل حينما وصف الوضع في الخليل بأنه ممارسة لـ «الأبارتهيد»: «Israels Palästinenserpolitik: Gabriel erntet Kritik nach Apartheid-Vergleich,» *Der Spiegel*, 15/3/2012, on the Web: <http://www.spiegel.de/politik/deutschland/gabriel-vergleicht-israels-palaestinenser-politik-mit-apartheid-regime-a-821601.html>.

والاتهامات الموجهة إلى المتحدثة في شأن السياسية الخارجية في حزب الخُضر كيرستين مولر كردة فعل على الاستجواب البرلماني في شأن تصنيف منتوجات المستوطنات: Benjamin Weinthal, «Germany's Gift to BDS: The Slippery Slope of Labeling Israeli Products,» *Haaretz*, 5/6/2013, on the Web: <http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.527933>.

المساعدة الجوهرية للسكان الفلسطينيين. وفي الوقت ذاته، كان للالتزام القوي بأمن إسرائيل ودعم سياساتها الأولوية على حساب تحقيق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وخلال الأعوام القليلة الأخيرة، وفي مواجهة تردّد إسرائيل في الانخراط الجدي في عملية تقود إلى تسوية «حل الدولتين»، كانت برلين تتحرّك ببطء باتجاه التيار الأوروبي السائد: وبينما كان الالتزام الرمزي الألماني تجاه إسرائيل قويًا منذ بدايته، ما عادت الحكومة الفدرالية تتبنّى، آليًا، خطوط السياسة الإسرائيلية وتحديدات حاجاتها الأمنية. وبدلًا من التصرّف باعتبارها «السفير الطيب» لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي، توقفت عن كبح الاتحاد الأوروبي عن تبني التصريحات والقوانين التي تدعم مواقف الاتحاد الأوروبي في شأن تسوية «الدولتين»، علاوة على عدم شرعية الاحتلال وسياسات الاستيطان ضمن القانون الدولي - حتى لو فهمت هذه القوانين بكونها عقابية من جانب إسرائيل.

في الفترة الآتية، ما لم تحقّق المفاوضات نجاحًا في الجوهر لا في سيرورتها فحسب، لن يكون ثمة احتمال لتحقيق تسوية «حل الدولتين». وبدلًا من ذلك، سيكون واقع الدولة الواحدة الذي برز في إسرائيل وفلسطين خلال العقود الأخيرة، صعب الإلغاء والتجاهل. وهذا سيستلزم تحديًا أساسًا للأوروبيين بشكل عام، وللألمان بشكل خاص، في عمله لا ضد هدف تسوية الدولتين فحسب، بل كذلك ضد فكرة دولة يهودية. ولو كان في الإمكان تجنّب مثل هذا التطوّر، فإن المقاربة الدولية للتعامل مع المفاوضات يجب أن تتغير جوهريًا (وبشكل عاجل) - إلى دور وسيط فاعل يدفع الجانبين نحو اتفاق قابل للحياة، مدعوم لا من مبدأ المكافآت والعقوبات فحسب، بل من تدخل طرف ثالث أيضًا لتحقيق حل للصراع. وستواجه ألمانيا مثل هذه المقاربة مرة أخرى مع تحدّي اتخاذ القرار في شأن تأويل الدروس التي جرى تعلّمها من الماضي، وباعتباره (التحدي) سيقود سياساتها: دعم دولة إسرائيل وسياساتها أو الدفع نحو السلام وتطبيق القانون الدولي، حتى ضد سياسات حكومة إسرائيلية منتخَبة. وكما بات من الواضح، فإن المقاربة المستندة إلى الحقوق التي ستُرضي تطلّعات الشعبين وحاجاتهم هي وحدها التي ستقود إلى حل جوهري للصراع، وتضمن أمن إسرائيل بالتالي، لذا القرار الصحيح الواجب اتخاذه شديد الوضوح.

الفصل الواحد والعشرون

التضامن مع فلسطين: تقويم الوضع في بريطانيا

سارة كولبورن وهيو لاننغ

يصف كثيرٌ بريطانيا بالرافعة المركزية لحركة التضامن الدولية من أجل فلسطين، بينما يسميها معهد رويت[1] (Reut Institute)، وهو مركز أبحاث إسرائيلي، «محور حركة نزع الشرعية». ففي تعدد أنواع نشاط هذه الحركة، من مؤتمرات تشارك فيها الأحزاب السياسية إلى العمل النقابي الهادف، ومن إثارة النقاشات ضمن المؤسسات الدينية إلى نقل السجال إلى الشارع مع المتسوقين، يُنظر إلى قضية فلسطين على أنها «شأن عام»، يتنامى الدعم المرصود لها في المجتمع.

تحاول هذه الدراسة الاجابة عن الآتي: لماذا صارت فلسطين قضية مركزية في نظر فئة بريطانية ترفع راية محاربة الظلم والاضطهاد؟ وكيف أصبحت هذه الحركة «شأنًا عامًا»؟ كما تبحث هذه الدراسة في الأسلوب الذي اتبعته حملة التضامن مع فلسطين (Palestine Solidarity Campaign) (PSC) لتعزيز التضامن مع فلسطين وقضيتها في بريطانيا.

(1) «نظرة رويت هي صهيونية القرن الواحد والعشرين، التي تمنح الشعب اليهودي الحق في تقرير مصيره في دولة إسرائيل الآمنة والمزدهرة والديمقراطية». على الموقع الإلكتروني لمعهد رويت: <http://reut-institute.org/en/Publication.aspx?PublicationId=4109> (Accessed 20/11/2013).

أولًا: حملة التضامن مع فلسطين في بريطانيا

أُسّست حملة التضامن مع فلسطين للدعوة إلى منح الفلسطينيين حقوقها، بما فيها حقا تقرير المصير والعودة، ولمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكه القوانين الدولية. فالحملة منظمة مستقلة غير حكومية لا ترتبط بأي حزب سياسي، يأتي أعضاؤها من شرائح عدة في المجتمع البريطاني، لهم معتقداتهم الخاصة وينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، يتعاونون معًا ليحظى الشعب الفلسطيني بالعدالة التي يستحقها.

نمت حملة التضامن مع فلسطين لتضم آلاف الأعضاء في أكثر من أربعين فرعًا، تتعاون مع الطلاب والمجموعات الدينية ونقابات العمال، ومع منظمات ثقافية وسياسية ناشطة في بريطانيا وأوروبا، وعلى مستوى العالم[2].

ثانيًا: حملات في بريطانيا تضامنًا مع فلسطين

تمرّ حملة التضامن مع فلسطين في سلسلة إجراءات ونقاشات واستشارات مع فروعها وشركائها، لتحديد أولوياتها، بناءً على خبرتنا وعلى الدروس التي تعلّمناها.

1 - دعم فلسطين هو دعم للصراع ضد العنصرية

الحملة مبنية على مبادئ واضحة مناهضة للعنصرية، تعارض عنصرية إسرائيل وسياساتها في التمييز العنصري والتطهير العرقي، وكشف سياسات إسرائيل العنصرية جزء اساس من عملنا، إذ ننتهج سياسة واضحة محورها معارضو كل أشكال العنصرية، بما فيها معاداة السامية ومعادة الإسلام.

وتعزيز التضامن مع فلسطين يستدعي إيصال قضيتها إلى الرأي العام العالمي، وخصوصًا الرأي العام السياسي. فالتعاطف مع الفلسطينيين موجود، لكن الغائب هو الوعي الكافي بسياسات إسرائيل العنصرية، علمًا أن الاتفاقات الأمنية تعرّف

(2) عن حملة التضامن مع فلسطين. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.palestinecampaign.org/about/> (Accessed 20/11/2013).

التمييز العنصري بأنه «أي عمل يؤدي إلى إقامة وإدامة هيمنة مجموعة عرقية على مجموعة عرقية أخرى».

بناءً على ذلك، ترى الحملة أن مهمتها لا تقتصر على تصنيف إسرائيل وتسميتها وفضحها، بل تتجاوز ذلك إلى إثبات أنها - في واقع الحال - دولة عنصرية قولًا وعملًا، تطبّق التطهير العرقي بشكل يومي، وتُنشئ بنية تحتية مادية وقانونية مستندة بشكل شمولي إلى التمييز العنصري. ويستطيع ناشطو حملة التضامن مع فلسطين اتخاذ مواقف هجومية من خلال التركيز على عنصرية إسرائيل، وعلى توجهها الذي لا مفر منه نحو بناء دولة تمييز عنصري فعليّة، تُبقي الفلسطينيين تحت سيطرتها سجناء في أرضهم، يخضعون لقوانين مجحفة بحقهم، لأنهم فلسطينيون فحسب.

2- إجراءات مركزة وهادفة

اعتمدت الحملةُ «المقاطعةَ وسحبَ الاستثمارات والعقوبات» تكتيكًا فاعل جدًا، من أجل رفع مستوى الوعي لدى الجماهير، وتعزيز التضامن على المستويين المحلي والوطني، وأداةً لمضاعفة الضغط، فطورت الحملة أهدافها وشذّبتها على هذا الأساس. كما وجدنا أن جوهر نجاحنا الجوهري في مسعى «المقاطعة» يكمن في مرونتنا، وفي تكتيكنا الاستراتيجي. ففي عام 2001، أطلقت الحملة نشاطًا في بريطانيا دعا إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية (كانت حملة ضخمة أعيد إطلاقها في عام 2008[3])، وبدأت فروع الحملة توزيع منشورات في المتاجر الكبرى، داعية المتسوّقين إلى التأكد من بلد منشأ أي سلعة قبل شرائها. حظي هذا التحرك بدعم طيف واسع من المنظمات والمجموعات، بينها الديني مثل كويكرز[4] (Quakers) والميثوديون[5]

---

(3) «Boycott Israeli Goods (BIG) Campaign RELAUNCHED!,» (BDS Movement Freedom Justice Quality, 5 September 2008), on the Web: <http://www.bdsmovement.net/2008/boycott-israeli-goods-big-campaign-relaunched-193> (Accessed 20/11/2013).

(4) «بضائع المستوطنات: تهديد لمجموعات السلام الإسرائيلية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.bdsmovement.net/2008/boycott-israeli-goods-big-campaign-relaunched-193> (Accessed 20/11/2013).

(5) «Methodist Boycott of Goods from Illegal Israeli Settlements,» (Methodist Church in Britain), on the Web: <http://www.methodist.org.uk/who-we-are/views-of-the-church/methodist-boycott-of-goods-from-illegal-israeli-settlements> (Accessed 20/11/2013).

(Methodists) ويهود من أجل العدالة للفلسـطينيين[6] (Jews for Justice for Palestinians) (JfJfP) والمجلس العالمي لمسؤولية الشركات[7] (Ecumenical Council for Corporate Responsibility)، وبينها غير الحكومي كجمعية المعونة المسيحية[8] (Christian Aid).

وكما سنشرح لاحقًا في هذه الدراسة، كان للتصويت في مجلس نقابات العمال لمصلحة دعم حظر بضائع المستوطنات أثر كبير، إذ وقعت الأسواق التجارية تحت ضغط كبير مارسه المستهلكون الذين امتنعوا عن شراء منتجات صادرة عن مستوطنات إسرائيلية غير شرعية. وبدورها، ضغطت المحال التجارية على الحكومة البريطانية لإصدار توجيه في هذا الاطار. وفي عام 2009، أصدرت الحكومة البريطانية قرارًا ينص على الآتي: «يمكن للتجار وتجار التجزئة الاستعانة بملصق للإشارة إلى منشأ المنتج، إن كان مستوطنة إسرائيلية أو منتجين فلسطينيين، على الشكل الآتي: 'صنع في الضفة الغربية (محصول مستوطنة إسرائيلية)' أو 'صنع في الضفة الغربية (محصول فلسطيني)'»[9].

رحّب القائمون على الحملة بذلك ورأوه خطوة صغيرة لكن فاعلة، ولم يكتفوا بالدعوة إلى إلزامية وضع هذه الملصقات، بل طالبوا بحظر تسويق أي منتج آتٍ من المستوطنات. وقالت منظمة يهود من أجل العدالة للفلسطينيين (JfJfP): «بما أن حكومة المملكة المتحدة تعترف بشكل واضح بأن المستوطنات الإسرائيلية [في الضفة الغربية] غير شرعية، فإننا نستغرب السماح ببيع منتجاتها بشكل شرعي في أسواق المملكة المتحدة، لذا ندعو حكومة صاحبة الجلالة إلى منع بيعها؛ وطالما بقيت هذه السلع على الرفوف في مخازن التجزئة، فإننا

---

(6) «Campaign to Ban Israeli Settlement Goods,» (Jews For Justice For Palestinians (JFJFP)), on the Web: <http://jfjfp.com/?p=11942> (Accessed 20/11/2013).

(7) «Israeli Settlement Goods,» (Ecumenical Council for Corporate Responsibility), on the Web: <http://www.eccr.org.uk/module-htmlpages-display-pid-64.html> (Accessed 20/11/2013).

(8) «Take Action to Ban Israeli Settlement Produce from UK Markets,» (Christian Aid, July 2012), on the Web: <http://www.christianaid.org.uk/whatwedo/middle-east/take-action-to-ban-israeli-settlement-produce.aspx> (Accessed 20/11/2013).

(9) وزارة البيئة، شؤون الأغذية والريف، استشارة تقنية، وضع اللصاقات على المحاصيل التي تتم زراعتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://archive.defra.gov.uk/foodfarm/food/pdf/labelling-palestine.pdf> (Accessed 20/11/2013).

سنجدد دعوتنا المستهلكين لمقاطعتها»[10]. وبحسب ما أشارت حملة التضامن مع فلسطين في حينه، كان على الحكومة البريطانية أن تذهب أبعد من ذلك، وأن تسعى إلى «مقاضاة الشركات التي تقوم بتهريب منتجات المستوطنات بعد وسمها بملصقات مزوّرة. واتصل بنا أشخاص أعربوا لنا عن ضيقهم لأنهم اشتروا بضائع عليها ملصق 'محصول فلسطيني' اعتقادًا منهم أنهم يدعمون الاقتصاد الفلسطيني، ثم أدركوا متأخرين أنهم دعموا اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي»[11].

كان تأثير تلك الملصقات كبيرًا. ففي أسابيع قليلة، صار صعبًا العثور على أي منتجات صادرة عن المستوطنات في المحال التجارية. واعترف أصحاب بعض المتاجر بأنهم توقفوا عن تخزين بضائع منشؤها المستوطنات. ولا شك في أن خيارات المستهلك أدت دورًا مهمًا في نجاح حملة المقاطعة هذه.

تبع ذلك قرارٌ اتخذته مجموعة Coop الغذائية، التي تملك أكثر من ثلاثة آلاف متجر في البلاد، بألا تتعامل مع مورّدين يتعاملون مع المستوطنات الإسرائيلية، متخلّين بذلك عن تجارة يعادل حجمها 350 ألف جنيه استرليني[12].

توافق مسعى مجموعة Coop هذا، وتركيزها على شركات بعينها، عوضًا عن اقتصار سياستها الأخلاقية على عدم تخزين منتجات المستوطنات، مع تركيز القائمين على الحملة على استهداف شركات بعينها، كتلك التي صنّفت متواطئة[13] في الجرائم الإسرائيلية. فوفقًا لميثاق الأمم المتحدة، هذا التواطؤ انتهاكٌ لحقوق

---

(10) «Exec Statement on Settlement Goods,» (Jews For Justice For Palestinians (JFJFP), 15 December 2009), on the Web: <http://jfjfp.com/?p=8364> (Accessed 20/11/2013).

(11) «UK Issues New Guidance on Labelling of Food from Illegal West Bank Settlements,» *Guardian*, 10/12/2009, on the Web: <http://www.theguardian.com/world/2009/dec/10/guidance-labelling-food-israeli-settlements> (Accessed 20/11/2013).

(12) «توقف Coop عن تخزين البضائع من الشركات التي تتعاطى مع المستوطنات الإسرائيلية،» على الموقع الإلكتروني: <http://www.unitenow.co.uk/index.php?option=com_lyftenbloggie&view=entry&year=2012&month=05&day=07&id=101> (Accessed 20/11/2013).

(13) «التواطؤ بشكل عام يعني التورط في انتهاكات حقوق الإنسان، والذي تسببه شركة أو حكومة أو فرد أو مجموعة أخرى ... إلخ، ربما يكون احتمال التواطؤ في انتهاك حقوق الإنسان مرتفعًا على نحو خاص في المناطق ذات الحكم الضعيف و/ أو حيث تكون انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة على نطاق واسع؛ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، المبدأ الثاني. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.unglobalcompact.org/aboutthegc/thetenprinciples/principle2.html> (Accessed 20/11/2013).

الإنسان. نتيجة ذلك، خسرت فيوليا (Veolia) حزمة كبيرة من العقود، لا في بريطانيا وحدها، بل على المستوى العالمي أيضًا، في إثر حملات محلية ووطنية كشفت دورها في دعم الاحتلال الإسرائيلي؛ إذ نُظّمت حملات محلية وأُنشئت تحالفات واسعة هدفها الضغط على صنّاع القرار، كأعضاء المجالس المحلية، لمنعهم من منح فيوليا عقود استيراد، كما جُمّعت الموارد لتزويد الناشطين بالمعلومات المطلوبة. شارك موقع «تخلصوا من فيوليا» (Dump Veolia)، وهو موقع أنشأه ناشطو حملة التضامن مع فلسطين وغيرهم، في هذا المسعى، فكانت المعلومات التي أوردها موردًا حيويًا لعدد من الحملات المحلية[14]. وحُدّدت G4S[15] هدفًا للحملة، بسبب إمدادها السجون ونقاط التفتيش الإسرائيلية بأنظمة حماية، فطغى خلاف على اجتماع جمعيتها العامة العادية في حزيران/ يونيو 2013 بسبب ذلك[16].

عمّت الاحتجاجات بريطانيا في ذكرى يوم الأسير الفلسطيني في عام 2013، وتمت الاشارة إلى انتهاكات تحصل في السجون الإسرائيلية التي تستفيد من خدمات G4S. وقادت حملة التضامن مع فلسطين حملةً ضد هيئة الإذاعة البريطانية التي منحت G4S عقدًا أمنيًا[17]. وكانت شركة صوداستريم (Sodastream) أيضًا هدفًا لاحتجاجات أسبوعية أمام متجرها الرئيس في برايتون، ولاحتجاجات نصف شهرية في لندن.

حققت هذه الإجراءات مبتغاها، فشعرت فيوليا وG4S بالضغط الدولي، وحاولتا التملص من بعض عقودهما مع إسرائيل. كما أُجبرت آهافا (Ahava) على إغلاق متجرها الرئيس في لندن بعد احتجاجات نصف شهرية، «أضرّت بسمعتنا

---

(14) موقع «تخلصوا من فيوليا» (Dump Veolia): <http://www.dumpveolia.org.uk/> (Accessed 20/11/2013).

(15) هي شركة متعددة الجنسيات، بريطانية الأصل للخدمات الأمنية، تملك أكبر جيش خاص في العالم، يعمل فيها أكثر من 657 ألف موظف مقرها الرئيس في كرولي، جنوب لندن، ولها وجود في 125 دولة (المحرر).

(16) «G4S AGM Dominated by Controversy of Israel Prison Contracts,» (Palestine Solidarity Campaign, 7 June 2013), on the Web: <http://www.palestinecampaign.org/g4s-press-release/> (Accessed 18/12/2013).

(17) «ينبغي على هيئة الإذاعة البريطانية ألا تقوم بأعمال تجارية مع G4S»، على الموقع الإلكتروني: <http://act.palestinecampaign.org/petition/14>.

وأوجدت تغطية إعلامية سلبية»[18]، بحسب آهافا نفسها. وقال مدير متجر مجاور لمتجرها: «يسرني رحيل آهافا، وقد أثّرت فيّ حيوية الشارع. وقد تقدمت بشكوى إلى مالك العقار كما فعل الآخرون هنا، فالجميع يريد رحيلهم. كم أتمنى لو كانوا رحلوا منذ عامين»[19].

المقاطعة الثقافية مجال آخر، أحرز تطورًا مهمًا في مواجهة العنصرية الإسرائيلية، إذ رفضت شخصيات مهمة في المجتمع البريطاني التعامل مع إسرائيل بعد الاحتجاجات التي حصلت ضد بعض الشركات، مثل هابيما[20] (Habima)، نتيجة تحركات[21] الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل. تركز هذه الحملة على «المتواطئين في مساندة الاحتلال الإسرائيلي، وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية، من خلال صمتهم أو مشاركتهم الفاعلة في تبرير انتهاك إسرائيل القوانين الدولية وحقوق الإنسان أو التستر عليه أو تحويل الانتباه بشكل مقصود عنه». في الأعوام القليلة الماضية، ظهر جليًا الأثر الذي تركه عدد كبير من شخصيات المجتمع البريطاني، مثل ستيفن هوكينغز وإيلفيس كوستيلو، برفضهم أداء إسرائيل العنصري.

3- توسيع الدعم وتحديد «المضاعفات» الفردية الأساسية

ليس تنظيم حملة التضامن مع فلسطين الوفود إلى فلسطين شكلًا من أشكال السياحة السياسية، بل هو محاولة لبناء شبكة تتألف من أشخاص يملكون نفوذًا ويستطيعون إحداث تغيير في المجتمع. فحين يعود زائرو فلسطين منها، يمارسون نفوذهم بنشر المعلومات التي استقوها في شبكتهم وبمضاعفة دعم فلسطين.

(18) المتجر الرئيس لآهافا سيغلق بسبب التظاهرات، JTA، 21 أيلول/ سبتمبر 2011: <http://www.jta.org/2011/09/21/news-opinion/world/ahava-london-flagship-to-close-over-demonstrations#ixzz2ICyTSMKC> (Accessed 20/11/2013).

(19) Robyn Rosen, «Protests Drive Ahava Out of Covent Garden,» *Jewish Chronicle*, 31/3/2011, on the Web: <http://www.thejc.com/news/uk-news/47284/protests-drive-ahava-out-covent-garden> (Accessed 20/11/2013).

(20) «Protest at Habima Playing at the Globe,» on the Web: <https://www.facebook.com/media/set/?set=a.397385133638088.83162.127824130594191&type=1>.

(21) «PACBI Guidelines for the International Cultural Boycott of Israel,» (Palestinian Campaign for the Academic and Cultural Boycott of Israel, 20 July 2009), on the Web: <http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=1045> (Accessed 18/11/2013).

استهدفت الحملة قادة عماليين لغرض معين، وهو تغيير سياسة مجلس نقابات العمال. وعندما ثار ذاك الجدال العاصف في الجلسة العمومية لمجلس نقابات العمال في عام 2009، كان عدد من الحاضرين حينها قد زار فلسطين، ورأى بأم العين واقع الاحتلال الإسرائيلي، أو التقى أشخاصًا ذهبوا إلى هناك وعاينوا الواقع، لذا كانوا قادرين على مقاومة الضغط القوي الذي تعرضوا له لسحب قضية فلسطين من النقاش.

4- بناء التحالفات

كثيرًا ما ينوّه المشاركون في نشاط الحملة، الذين يصلون إلى بريطانيا، بالمستوى العالي الذي يتميز به نشاط حركة التضامن مع فلسطين. تقوم مجموعات متنوعة الاتجاهات، تتعامل مع جماهير مختلفة، بتأليف منظمات مناصرة للحقوق الفلسطينية، ما يصنع تنوّعًا رائعًا، وينتج تشكيلة واسعة من النشاط، ويفتح المجال لطيف واسع من المشاركين في ميادين متعددة، لكنه من المفيد أن تلتقي هذه المنظمات دوريًا للتشاور وتبادل الآراء.

ليس الهدف من «لقاءات الشركاء»، التي تنظمها حملة التضامن مع فلسطين، تصنيف النشاط ضمن فئات، بل الهدف تحديد الموضوعات والإجراءات والأولويات المشتركة لتعزيز التعاون على طريق وضع حد للتمييز العنصري الإسرائيلي. يشارك في هذه اللقاءات أكاديميون وحركات دينية ونقابات عمالية ومحامون ومجموعات ضغط. قد لا تكون فلسطين القضية الأساس في نظر عدد من تلك المجموعات وبعض الأفراد، لكن المشاركين يريدون العمل معًا لإحداث أثر.

ويتشابك الصراع ضد الاسلاموفوبيا مع نشاط حركة التضامن مع فلسطين، فالروابط التي أنشئت مع المجتمعات المسلمة روابط مهمة وحاسمة، تمامًا كما الروابط مع حملات السلام ومناهضة الحروب.

5- بناء حركات جماهيرية

لتفعيل التضامن مع الحقوق الفلسطينية، حدّدت حملة التضامن مع فلسطين الحاجة إلى بناء منظمة بهيكل تنظيمي معيّن، وفيها أعضاء وناشطون، ولها فروع

وموارد. ففروع الحملة أكثر من أربعين في أنحاء بريطانيا، تجتمع ثلاث مرات في العام، ويوفر الاجتماع السنوي العام منبرًا يستطيع جميع الأعضاء والفروع والمنتسبين مناقشة سياسة الحملة وتبادل الأفكار والمعلومات، والعمل سويًا لإنشاء حركة تضامن متماسكة.

أدركت حملة التضامن مع فلسطين، من خبرتها، أن ثمة حاجة إلى هذا التنظيم من أجل بناء حركة تضامن لا يمكنها النجاح إن حصلت عفويًا. فأعمال التضامن الفاعلة، مثل حشد التظاهرات الجماهيرية وتصعيد الضغط على الحكومة وإنشاء شبكات محلية وتنميتها، تستدعي استراتيجيا تنظيمية واضحة.

6- إقامة الحملات في العصر الحديث: التضامن والمقاومة في القرن الحادي والعشرين

أدت مواقع التواصل الاجتماعية دورًا حاسمًا في بناء الدعم، فوسائل الإعلام التقليدية لم تعر العهد الذي قطعه الفلسطينيون المضربون عن الطعام اهتمامًا إلا بعد حملات مستمرة في موقع تويتر، ومواقع اجتماعية أخرى، تقصدّت إثارة تلك القضية. وفي أثناء حرب إسرائيل على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، صار الفيسبوك أسهل وسيلة للتواصل الفوري مع الداعمين، ولنشر الأخبار عن التظاهرات المحلية والوطنية. في تلك الفترة، جمعت صفحة الحملة على الفيسبوك أكثر من 250 ألف متابع. لا شك في أن هذا أسلوب جيد لتحصيل دعم ديموغرافي واسع، لكن التحدي الدائم يكمن في تحويل أولئك الذين ينقرون زر (Like) إلى مؤيدين ناشطين. إلا أن مواقع التواصل الاجتماعية لا تؤدي عملها بمعزل عن عناصر أخرى في الحملة، فهي عنصر يتعاون مع عناصر أخرى لإنجاح الحملة. وأحد الأمثلة على ذلك الحملةُ الفاعلة على تويتر في شأن المضربين عن الطعام في عام 2012، والتي أقحمت القضية في وسائل الإعلام التقليدية، لكن رافقتها احتجاجات خارج السفارة الإسرائيلية ومقر الحكومة البريطانية.

7- مسؤولية حركة التضامن وحدودها

من السهل - بل من السهل جدًا - إطلاق الأحكام، ولكل مهتم بفلسطين آراؤه الخاصة. لكن مهمة حملة التضامن مع فلسطين توفير الدعم اللازم لطلب

الفلسطينيين نيل حريتهم، لا إصدار المراسيم وإسداء النصائح وإطلاق الأحكام. فهذا هو المعنى الحقيقي لتقرير المصير. ومن المهم جدًا أن نكرر هذه المبادئ في بريطانيا، انطلاقًا من مسؤوليتنا التاريخية والحالية عن معاناة الفلسطينيين. لذا، تحاول الحملة العمل مع أعرض القطاعات الممكنة من الأصوات الفلسطينية.

8- التغيير السياسي: الأفعال لا الأقوال

دورنا كحركة تضامن تحقيق التغيير، وهذا يعني تغيير سياسة الحكومة البريطانية. ممارسة الضغط السياسي لتحقيق إجراءات حكومية هو التحدي الأكبر الذي يواجهنا، نظرًا إلى دور بريطانيا التاريخي والحالي. ونحن نناشد الحكومة اتخاذ العمل على إنهاء حصار إسرائيل لغزة، ووقف تجارة الأسلحة مع إسرائيل، وفرض حظر على منتجات المستوطنات الإسرائيلية. ويعني ذلك تحميل إسرائيل مسؤولية انتهاكاتها حقوق الإنسان والقانون الدولي، ومطالبتها بإنهاء الاحتلال وتطبيق حق العودة، والتوقف عن مكافأة إسرائيل على سلوكها الإجرامي.

سعت حملة التضامن مع فلسطين، من خلال أعضائها وفروعها، إلى ممارسة الضغط على أعضاء البرلمان لدعم هذه المطالب، خصوصًا أن إلى جانبنا عدد كبير من النواب المستعدين لدعم الحقوق الفلسطينية بشكل علني.

المسيرة لتحقيق هذه الأهداف طويلة، والجهد المطلوب كبير. في عام 2012، قدّمت لجنة من كبار المحامين، موّلها مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث، توصيات ركزت على قضية السجناء الفلسطينيين. لكن اللجنة فشلت في إقرار هذه التوصيات، بالرغم من أنها لا يمكن أن توصف بـ «الثورية». فهذه التوصيات تتضمن تسجيل المقابلات مع السجناء بالفيديو، والسماح للأهالي بالحضور في أثناء التحقيقات، وإنهاء حبس الأطفال الانفرادي، ووقف إرسال السجناء الأطفال إلى سجون داخل الخط الأخضر[22]. وكانت هذه مطالب أساسية، لذا ساد اعتقاد بإمكان أن تلقى الدعم الكافي لإقرارها.

يشكل اللوبي البرلماني الداعم لفلسطين، والذي يجتمع مرة في كل عام بنهاية

---

(22) «Call for Action on Palestinian Child Prisoners,» (Palestine Solidarity Campaign, 26 June 2013), on the Web: <http://www.palestinecampaign.org/cimc1/> (Accessed 18/11/2013).

تشرين الثاني/ نوفمبر، فرصة مهمّة للناخبين كي يتواصلوا مع نوابهم، ويحشد دعمًا من مزيد من منظمات رئيسة، عامًا بعد عام، وبينها مجموعات دينية ونقابات عمالية ومجموعات تضامن أخرى، على طريق ممارسة مزيد من الضغط السياسي على الأحزاب لتغيير سياستها. وحزب العمال البريطاني أحد أهداف الحملة، إذ نعمل مع صنّاع الرأي في داخل الحزب والفروع والأعضاء والمنظمات التابعة له لإحداث تغيير في سياسته.

ثالثًا: نقابات العمال كحالة دراسة

في الأعوام القليلة الماضية، ارتقت فلسطين على جدول أعمال التضامن الدولي لنقابات العمال، بفضل العمل الدؤوب في داخل نقابات العمال، بما في ذلك النقاش المفتوح مع نقابات العمال، وبناء التحالفات للوصول إلى تبنّي مواقف مؤيدة لفلسطين من خلال نقابات العمال، وذلك عن طريق الفوز بالحجة. مع مرور الزمن، كان هناك مستويات رفيعة من التخطيط لبناء إجماع بالأغلبية، من خلال الإدراك أن إحدى الطرق الفاعلة لبناء التضامن مع فلسطين هو أن يسافر الناس إلى فلسطين، ويشاهدوا الوضع هناك بأنفسهم.

نظّمت حملة التضامن مع فلسطين عددًا من الزيارات لوفود من نقابات العمال، كان هدفها تشجيع المشاركين فيها على نصرة الحقوق الفلسطينية داخل نقاباتهم العمالية. أثمرت هذه الاستراتيجيا موجة من القرارات بشأن فلسطين، مُرّرت داخل نقابات العمال، مع انضمام جميع النقابات العمالية الرئيسة إلى حملة التضامن مع فلسطين، ونتج من ذلك جدال في مجلس نقابات العمال في عام 2009 في شأن استدعاء تقدمت به نقابة إطفاء الحرائق. كان الجدال خلف الكواليس عنيدًا، وتعرّض مندوبو نقابات العمال لضغوط هائلة كي لا يصوتوا لمصلحة الاستدعاء الذي دعا إلى مقاطعة منتجات المستوطنات. لكن المندوبين تشبثوا بموقفهم، وأقرّ القرار[23]. في عام 2010، أقرّ قرارٌ يذهب أبعد من ذلك، بدعوته مجلس نقابات العمال إلى «العمل بشكل وثيق مع حملة التضامن مع فلسطين، لتشجيع المنتسبين وأصحاب

(23) الاستدعاء 76 فلسطين، قرارات المجلس 2009، على الموقع الإلكتروني: <http://www. tuc.org.uk/about-tuc/congress/congress-2009/congress-decisions-2009> (Accessed 18/11/2013).

العمل وصناديق المعاشات التقاعدية بشكل فاعل على سحب استثماراتهم من الشركات التي تحقق ربحًا بالتجارة مع المستوطنات غير الشرعية والاحتلال وبناء الجدار، ومقاطعة بضائع تلك الشركات»[24]. وفي عام 2011، أقرّ أيضًا قرار بأغلبية ساحقة، يستنكر «القانون غير الديمقراطي الذي أقره الكنيست الإسرائيلي، والذي يحظر على الأفراد والمنظمات في إسرائيل الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل»، ويدعو «جميع النقابات، وفق هذا القانون، إلى مراجعة علاقاتها الثنائية مع جميع المنظمات الإسرائيلية، بما فيها الهستدروت»[25]. وبحلول الموعد التالي لاجتماع المجلس مجددًا في عام 2012، مُرّر استدعاء بالإجماع في شأن غزة يدعو إلى قيام وفد عن مجلس نقابات العمال بزيارة القطاع المحاصر[26]. لم يواجه الاستدعاء اعتراضًا، وغادر ممثلو نقابة عمال أصدقاء إسرائيل شرفة الزوار، حيث جلسوا يستمعون إلى النقاش، وبدا من وجوههم الشاحبة أنهم أدركوا فداحة الخسارة التي مُنيوا بها.

لا شكّ في أن هذا التحول التدريجي في سياسة نقابات العمال غاية في الأهمية. فمجلس نقابات العمال يمثل 6.5 مليون عامل في المملكة المتحدة، وأدّت نقابات العمال دورًا مركزيًا في الحركة المناهضة للتمييز العنصري، ودعمها هذا حول الصراع ضد عنصرية إسرائيل «شأنًا عامًا»، تمامًا كما فعل الدعم الآتي من المنظمات الدينية، ومن قطاعات أخرى في المجتمع المدني.

رابعًا: الحركة المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري من جنوب أفريقيا إلى إسرائيل

حثّ الصراع المناهض للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا الأجيال على الصراع ضد العنصرية وعلى التحرر والمساواة، ونشر فكرة استخدام المقاطعة

(24) المركب 18 فلسطين، قرارات المجلس 2010، على الموقع الإلكتروني: <http://www.tuc.org.uk/about-tuc/congress-2010/congress-decisions-2010> (Accessed 18/11/2013).

(25) الاستدعاء 71 السلام في الشرق الأوسط/وجنوب آسيا، قرارات المجلس 2011، على الموقع الإلكتروني: <http://www.tuc.org.uk/about-tuc/congress-2011/2011-congress-decisions> (Accessed 18/11/2013).

(26) الاستدعاء 76 - حصار غزة. قرارات المجلس 2012، على الموقع الإلكتروني: http://www.tuc.org.uk/sites/default/files/tuc-21430-f0.pdf (Accessed 18/11/2013).

وسيلة احتجاج وضغط، وشمل مجموعة واسعة من المنظمات والأفراد، بينها مجموعات دينية ونقابات عمال والطلاب، إلى جانب أفراد روّعهم الظلم والاضطهاد. استهدفت المقاطعة المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا منتجات وشركات معينة، وأتاحت للجميع تنفيذ إجراءات ملموسة. لذا، ليس المطلوب أن تكون ناشطًا ميدانيًا تشارك أسبوعيًا في الاحتجاجات (مع أن هذا كان مفيدًا!)، بل يكفي رفض شراء العنب من كايب، أو فتح حساب في مصرف باركليز. وبذلك، استطاع الجميع تأدية دور صغير، لكن مهم، في هذا الصراع، وشعر الجميع بالقدرة على «القيام بأمر ما»، ما مهّد الطريق لأشخاص لا يعيشون في جنوب أفريقيا كي يدعموا حركة المقاومة الناشطة هناك.

أدّى العمل الذي قام به الناشطون في نشر حركة المقاطعة إلى ممارسة ضغط على الحكومات، وإلى اتخاذ إجراءات حكومية، بينها فرض العقوبات. لم يتحقق الفوز على التمييز العنصري في جنوب أفريقيا خلال أسابيع قليلة، كما لم يكن امتلاك الاستراتيجيا الصحيحة كافيًا، واستغرق الأمر عقودًا من العمل الملتزم، على المدى الطويل، لإطاحة التمييز العنصري في ذلك البلد.

يعود ناشطو حملة التضامن مع فلسطين مرارًا إلى الحركة المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، يحللون القواسم المشتركة والمفارقات في الحركتين. وأثارت الحوادث الفارقة، مثل مجزرة شاربفيل، الوعي العام في شأن فظائع نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وكانت منطلقًا لدعم حركة التضامن ضد التمييز العنصري. وشهدنا الظاهرة نفسها في فلسطين مع حوادث مثل مجزرة جنين وحرب إسرائيل على لبنان في عام 2006 وحروبها على غزة في الأعوام 2008 و2009 و2012، وهجومها على سفينه «مافي مرمرة» وقارب «فيرست فريدوم» في عام 2010. وأحدثت هذه كلها موجات غضب من جرائم إسرائيل، وتواطؤ الحكومة البريطانية معها.

وكما هو حال الحملات المناهضة للتمييز العنصري في جنوب أفريقيا، يكون التضامن مع فلسطين أفعل، عندما يصل إلى جمهور أوسع، ويكون له وقع عالمي، خصوصًا أن الفلسطينيين يطالبون بحقوق أساسية وجوهرية، كالعدالة والتحرر وتقرير المصير، وهي قيم لها أثرها الكبير في الجمهور العريض.

خامسًا: وضع الرأي العام في بريطانيا

في عام 2011، تضمّنت مقالة نشرتها صحيفة جويش كرونيكل (Jewish Chronicle) نتائج استطلاعات رأي قام بها المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والبحوث، تفيد بأن المشاعر المؤيدة لإسرائيل في المملكة المتحدة انخفضت من 25 إلى 17 في المئة في عقد من الزمن، بينما بقي الدعم المقدّم للفلسطينيين ثابتًا عند 18 في المئة. وأظهرت مقارنة بين استطلاعين أجراهما المركز نفسه في عامي 2001 و2011 أن معظم الأشخاص لم ينحز إلى أحد الجانبين، مستنتجًا وجود «برود جماهيري عام تجاه إسرائيل والفلسطينيين على السواء، بناء على الأدلّة المقدمة إلى الكنيست»[27].

يجب معاينة نتائج استطلاع الرأي هذا ضمن سياقه الحقيقي. فقد أجرته شركة بريطانية مختصة في العلاقات العامة، تسعى إلى تهيئة «بيئة أكثر دعمًا لإسرائيل»، كما أجرته بصفتها «منظمة مجهولة لا يخضع معظم عملها للتدقيق والمساءلة»[28]. حدد المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والبحوث الحل بتحسين خبراء العلاقات العامة صورة إسرائيل، مع تقبّل حقيقة أن الجمهور البريطاني ما عاد مستعدًا، وعلى نحو متصاعد، لتحمّل انتهاكات إسرائيل ضد الفلسطينيين.

في مقابل ذلك، أصدر مركز بيو للبحوث، وهو مركز أميركي، استطلاع «مواقف بيو العالمية» في أيار/ مايو 2013، فأظهر أن 19 في المئة من البريطانيين تعاطفوا مع إسرائيل مقابل 35 المئة مع الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية تختلف كثيرًا عن إحصاء المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والبحوث، فإن النزعة هي ذاتها، والنتيجة واحدة مفادها حصول تحوّل في الرأي العام البريطاني في الأعوام العشرة الماضية، إلا أن إحصاء «بيو» أكد تزايد دعم

(27) Simon Rocker, «UK Support for Israel 'Declining',» *Jewish Chronicle*, 24/5/2013, on the Web: <http://www.thejc.com/news/uk-news/68033/uk-support-israel-declining> (Accessed 18/11/2013).

(28) Tom Mills [et al.], *The Britain Israel Communications and Research Centre: Giving Peace a Chance?* (Glasgow: Spinwatch, 2013), on the Web: <http://www.spinwatch.org/images/Reports/Spinwatch_report_The_Britain_Israel_Communications_and_Research_Centre_Giving_peace_a_chance_2013web.pdf> (Accessed 18/11/2013).

البريطانيين للفلسطينيين، ولم يرى تراجعًا في دعمهم لإسرائيل. وبشأن تأييد البريطانيين لإسرائيل، بيّن هذا الإحصاء أن 44 في المئة منهم أدلى بآراء غير مؤيدة، مقابل 34 في المئة أكدوا عدم تأييدهم لإسرائيل[29].

أكثر ما أزعج اللوبي الإسرائيلي في بريطانيا استطلاعات رأي أجرتها غلوبسبان (Globespan) لمصلحة هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)؛ إذ أشار آخرها، صدر في أيار/ مايو 2013، إلى أن إسرائيل واحدة من أربع دول ينظر إليها العالم نظرة سلبية، إلى جانب إيران وباكستان وكوريا الشمالية. وفي بريطانيا، النظرة إلى نفوذ إسرائيل سلبية بشكل ساحق، إذ ينظر 72 في المئة من البريطانيين بسلبية إلى إسرائيل، مقابل 14 في المئة فقط ينظرون إليها بإيجابية[30].

وفي خلاصة القول، على الرغم من اختلاف نتائج استطلاعات الرأي، وفقًا للجهة التي تقوم بالاستطلاع والأسئلة التي توجّه، فإن الاتجاه العام في بريطانيا واضح: دعم متزايد للحقوق الفلسطينية، وتراجع في نسبة تأييد إسرائيل. وسبب ذلك بديهي، فصور جرائم إسرائيل ومجازرها تؤثر في الرأي العام، خصوصًا في الشباب وفي شريحة أدركوا حقيقة الوضع في فلسطين، فالمبادئ الجوهرية في سلوك إسرائيل غير القانوني وانتهاكاتها حقوق الإنسان الفلسطينية يدفعان الناس نحو معارضة الظلم.

أظهرت أرقام بي بي سي تزايدًا في تصلب الرأي العام نحو إسرائيل، وترابطًا مع حملات ناشطي التضامن مع فلسطين على الأرض، في البلدات والمدن البريطانية. فقد نظّمت حملة التضامن مع فلسطين نشاطًا لبناء الدعم الجماهيري للفلسطينيين، من خلال توزيع المنشورات في الشوارع، والاحتجاجات خارج المتاجر الكبرى والأسواق التجارية لحث المتسوّقين على مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وعقد الاجتماعات والدعوة إلى تظاهرات ومسيرات، والضغط على

---

(29) «Despite their Wide Differences, Many Israelis and Palestinians Want Bigger Role for Obama in Resolving Conflict: Survey Report,» (Pew Research Center, 9 May 2013), on the Web: <http://www.pewglobal.org/2013/05/09/despite-their-wide-differences-many-israelis-and-palestinians-want-bigger-role-for-obama-in-resolving-conflict/> (Accessed 18/11/2013).

(30) استطلاع التقويمات في البلاد، 22 أيار/ مايو، أجري من GlobeSpan /PIPA، على الموقع الإلكتروني: <http://www.globescan.com/images/images/pressreleases/bbc2013_country_ratings/2013_country_rating_poll_bbc_globescan.pdf>.

المسؤولين، محليًا ووطنيًا، ما أنتج تحوّلًا لافتًا لمصلحة الاهتمام العام بالقضية الفلسطينية والتعاطي معها بشكل إيجابي. ربما تعتبر المجموعات المؤيدة لإسرائيل، مثل المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصالات والبحوث، هذه النتائج فشلًا لإسرائيل في إيصال رسالتها. أما بالنسبة إلى ناشطي التضامن، فالدافع هو القلق المتزايد من انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان الفلسطيني والقانون الدولي بشكل منهجي.

أشارت نتائج بيو إلى أن دعم البريطانيين لإسرائيل تراجع بشكل مثير بين الاستطلاعين اللذين أجريا في ربيع 2006 وربيع 2007، من 24 إلى 16 في المئة[31]، تحت تأثير حرب إسرائيل على لبنان في صيف 2006. مجددًا، ينتج كل ذلك من النشاط الداعم للحقوق الفلسطينية من التظاهرات الكبيرة التي انطلقت ضد مجزرة إسرائيل في جنين، وهجومها على قارب «فريدوم»، وحربها على غزة. سار أكثر من 200 ألف شخص تحت الثلج والمطر في كانون الثاني/ يناير 2009، في استعراض ضخم لدعم البريطانيين للحقوق الفلسطينية، على الرغم من الهجمات المتزايدة التي تتعرض لها حركة التضامن مع فلسطين في بريطانيا، تشنها عليها منظمات مؤيدة لإسرائيل، وعلى الرغم من التحيّز الإعلامي البريطاني إلى إسرائيل ضد فلسطين. في السفارة الإسرائيلية في لندن وحدها، وفقًا لآنشل بفيفر، «ثمة شخصان (أحدهما دبلوماسي والآخر موظف محلي) يعملان دوامًا كاملًا للمراقبة والرد على محاولات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات»[32].

وتحتكر بي بي سي التغطية الإخبارية التلفزيونية[33]، تحديدًا ببرنامجها

---

(31) «Despite their Wide Differences, Many Israelis and Palestinians Want Bigger Role for Obama,» on the Web: <http://www.pewglobal.org/2013/05/09/despite-their-wide-differences-many-israelis-and-palestinians-want-bigger-role-for-obama-in-resolving-conflict/> (Accessed 18/11/2013).

(32) Anshel Pfeffer, «BDS' Real Threat: Instilling Fear in Israelis,» *Haaretz*, 18/10/2013, on the Web: <http://www.haaretz.com/weekend/jerusalem-babylon/.premium-1.553086> (Accessed 20/11/2013).

(33) تصل أخبار بي بي سي إلى 81 في المئة من المملكة المتحدة كل أسبوع عبر المنصات المختلفة (التلفزيون والراديو والإنترنت). وبالإجمال، تلفزيون بي بي سي يمثل 73 في المئة من الاستهلاك الإخباري التلفزيوني. ويستخدم أكثر من 20 مليون متصفح بريطاني موقع أخبار بي بي سي كل أسبوع. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.palestinecampaign.org/publicconsultation/> (Accessed 20/11/2013).

الصباحي «اليوم على راديو 4»، لكن حركة التضامن مع فلسطين كشفت أمثلة فظيعة على تحيز بي بي سي إلى إسرائيل، وأجبرتها على الاعتذار مرات عدة بسبب معلومات مضللة وغير دقيقة تبثّها[34].

إن الدعم القوي مثير للاهتمام، نظرًا إلى خلفية المملكة المتحدة ودور الحكومات البريطانية المتتابعة وعلاقتها الوطيدة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية وقوة اللوبي المؤيد لإسرائيل. في أثناء تزعم توني بلير حزب العمال (وفي أثناء أخرى ايضًا)، كانت سياسة بريطانيا تقضي تقديم دعم غير المشروط لإسرائيل.

سادسًا: «نزع الشرعية» و«نازع الشرعية»

في عام 2010، أصدر مركز الأبحاث الإسرائيلي رويت تقريرين في شأن ما وصفه «شبكة نزعة الشرعية»: **التقرير الأول**، صدر في شباط/ فبراير، حلّل تزايد التضامن الدولي في عقب حرب إسرائيل على غزة في عام 2008/ 2009 (عملية الرصاص المصبوب). ودعا التقرير إلى الطعن في تزايد التضامن مع فلسطين، حتى لو تم ذلك عن طريق «أعمال تخريب»[35].

أما **التقرير الثاني**، صدر في كانون الأول/ ديسمبر، فركز على لندن فحسب، التي عرّفها بأنها «محور المحاور لشبكة نزعة الشرعية». خُصّصت خمس صفحات من التقرير لما وصف أنه «المحفّز الرئيس»، أي حملة التضامن مع فلسطين[36]. ومن المثير للاهتمام أن التقرير يقول إن إحدى نقاط القوة الرئيسة في حركة التضامن هي قدرتها على أن تكون شاملة حقًا، ويدحض ضعف زعم المنظمات الصهيونية بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل مطلوب من أجل الانضمام إلى

---

(34) «BBC Upholds Complaint about Settler Article,» (Palestine Solidarity Campaign, 19 November 2013), on the Web: <http://www.palestinecampaign.org/settlerarticle/> (Accessed 20/11/2013).

(35) «Building a Political Firewall Against Israel's Delegitimization Conceptual Framework,» (Reut Institute, March 2010), on the Web: <http://www.reut-institute.org/data/uploads/PDFVer/20100310%20Delegitimacy%20Eng.pdf> (Accessed 18/11/2013).

(36) «Building a Political Firewall against the Assault on Israel's Legitimacy London as a Case Study,» (Reut Institute, November 2010), on the Web: <http://www.reut-institute.org/data/uploads/PDFver/20101219%20London%20Case%20Study.pdf> (Accessed 18/11/2013).

«نادي مؤيدي إسرائيل»، بينما في الحقيقة أي شخص يدافع عن حقوق الإنسان الفلسطيني يتعرض للهجوم وينعت بأنه «نازع الشرعية». كما يشير التقرير بحسد إلى قدرة حركة التضامن على تبني نهج أوسع، يمكنه إشراك كل الذين يدعمون مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والعدالة.

ينصح مركز رويت بمواجهة هذا التهديد عن طريق «نزع الشرعية من نازع الشرعية»؛ أي اتخاذ الإجراءات من أجل «الاستفراد بنازعي الشرعية وتسميتهم وفضحهم» و«كشف معلومات عنهم بشكل منهجي، وعن نشاطهم ومنظماتهم التي يعملون من خلالها. والهدف هو تلفيق تهمة معاداة السلام أو معاداة السامية أو الترويج غير الشريف للمعايير المزدوجة لهم».

خصّص تقرير رويت فصلًا عن «حملة التضامن مع فلسطين ونقابات العمال - حالة دراسة»، وقام بتشويه «مواقف ونشاط» حملة التضامن مع فلسطين بشكل كبير، لكنه حدد على نحو صحيح أهمية ازدياد قوة الدعم لفلسطين وحملة التضامن مع فلسطين في نقابات العمال.

ومع أن هذا التقرير يحاول كشف الأمور، إلا أنه - ومثله كثير تصدره مراكز البحوث الإسرائيلية مثل مركز رويت - يوضح ببساطة السياسات المعتمدة بشكل منهجي ضد حركة التضامن مع فلسطين. فكثيرًا ما تُستخدم تكتيكات التشويه والتشهير لإسكات من يتحدثون علنًا ضد انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان. أحد الأمثلة على ذلك هو مقالة «معاداة السامية هي الأسود الجديد»، التي كتبها روب مارتشنت والتي زعمت أنه بدعمها حقوق الفلسطينيين وحملة التضامن من أجل فلسطين، «فإن حركة النقابات تقدم العون إلى أقدم أشكال العنصرية»[37]. وكتب هيو لانغ (Hugh Lanning)، رئيس حملة التضامن مع فلسطين، في ردّه على هذا التشويه غير الدقيق للنقابات ولحملة التضامن مع فلسطين: «شاهدنا تصاعدًا كبيرًا في التضامن الدولي كردة فعل على الجرائم المستمرة بحق الفلسطينيين. وبما أنه يصعب الدفاع عما لا يمكن تبريره، فإن أولئك الذين يدعمون إجراءات إسرائيل

---

(37) Rob Marchant, «Anti-Semitism Is the New Black,» *New Statesman* (18 October 2011), on the Web: <http://www.newstatesman.com/blogs/the-staggers/2011/10/psc-anti-union-israel-racism> (Accessed 18/11/2013).

يحاولون قلب الحقيقة رأسًا على عقب، من أجل تصوير من يدعمون الحقوق الفلسطينية أشخاصًا معادين للسامية»[38].

إلى ذلك، أوضح لاننغ أن «حركة التضامن الفلسطيني تلتزم دومًا مبادئ مناهضة العنصرية، لأسباب تتضمن بعدًا أخلاقيًا، لكن في الوقت نفسه تذهب إلى ما بعد ذلك... فإذا أردنا أن ننتقد بشكل منطقي الإجراءات العنصرية الإسرائيلية، من قوانين وممارسات تمييزية وتطهير عرقي واستعمار لفلسطين، فلا يمكننا بذلك من دون أن نكون منفتحين على النقد»[39].

توصي مراكز البحوث الإسرائيلية، مثل رويت، بالهجوم على «المحور» باعتباره أحد أفضل السبل للدفاع. لكن هذا «تكتيك ينبع من ضعف، لأن إسرائيل تفقد الحجة السياسية والأخلاقية. فلو أن إسرائيل تعتقد بأنها محقّة في عيون العالم، لكانت سعت إلى تبرير احتلالها وحصارها غزة وإقامة الجدار وبناء المستوطنات، لكنها لا تستطيع فعل هذا، لذلك ليس في يدها إلا الهجوم، بتشويه سمعة خصومها».

هناك نقاط ضعف مهمة في استراتيجيا تشويه سمعة الأشخاص الذين يدعمون الحقوق الفلسطينية. فالهجمات المفرطة على من يسمّون «نازعو الشرعية» يمكن أن تشتت الاهتمام عن حقيقة أن الدعوات للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات لا تقوم بها «عناصر هامشية» في المجتمع، بل تلقى دعمًا متزايدًا. إضافة إلى ذلك، هذه الهجمات اللاذعة قادرة على إبعاد الأشخاص الذين يناصرون إسرائيل. فالانتهاكات الحُبلى بالكراهية التي تلقاها الأكاديمي المعروف ستيفن هوكينغز، في عقب قراره بألا يُلقي كلمةً في مؤتمر في إسرائيل، تعرضت لانتقاد صحيفة دايلي إكسبرس، وهي صحيفة لا تُعرف في التأكيد بدعمها حقوق الفلسطينيين ومقاطعة إسرائيل. وفي مقالة نشرتها جويش كرونيكل، عنوانها «عندما تصبح المقاطعة شأنًا عامًا»، ينتقد جوناثن فريدلاند بحدة تكتيك تشويه السمعة، والهجوم على منتقدي إسرائيل بقوله: «يخطئ من يلجأ إلى قذف هوكينغز

---

(38) Hugh Lanning, «Supporting Palestine Is Supporting an Anti-Racist Struggle,» *New Statesman* (2 November 2011), on the Web: <http://www.newstatesman.com/blogs/the-staggers/2011/11/israel-psc-palestinian-anti> (Accessed 18/11/2013).

(39) المصدر نفسه.

بالشتائم الدنيئة. لكن، وفي الوقت نفسه، يخطئ من يستخدم لغة أكثر لباقة لتصوير هوكينغز كارهًا إسرائيل بالفطرة. فهو زار البلد أربع مرات، واستقبل على السجادة الحمراء في عام 2006. لكنه نال ما يكفيه من النقد. فعوضًا عن تعنيفه، على أولئك الذين يتمنون الخير لإسرائيل أن يتمعّنوا في ما تعنيه خطوة هوكينغز، فما لم تغير إسرائيل مسارها بإنهاء احتلال يبلغ عمره 46 عامًا هذا الأسبوع، فإن ما فعله هوكينغز سيتحوّل معيارًا. إن عالم الفيزياء العظيم هذا سمح لنا بأن نُلقي نظرةً على ثقب أسود تسكنه الشعوب المنبوذة في العالم، وتلك اللمحة وحدها توجب علينا أن نتراجع»[40].

لكن المشكلة الحقيقية في التركيز على شيطنة نازعي الشرعية تكمن، ببساطة، في أنها تتجاهل أحد أكبر القوى التي تقود معارضة سياسة إسرائيل أو نزع الشرعية عن إسرائيل، ألا وهي دولة إسرائيل نفسها. فتطهير الفلسطينيين عرقيًا في النقب أو القدس، واستخدام الفوسفور الأبيض في المناطق المدنية بغزّة، وإقرار مجموعة قوانين عنصرية صوت عليها الكنيست الإسرائيلي، تدابير تكشف حقيقة سياسة إسرائيل وإجراءاتها، ويرفع منسوب دعم الحقوق الفلسطينية. والتحدي الذي يواجهنا هو العثور على السبيل الأمثل لنزيد التفهم العام لعنصرية إسرائيل وسياساتها العنصرية.

ملاحظات ختامية

وصل الدعم الدولي للفلسطينيين أعلى مستوياته تاريخيًا، والتحدي الذي نواجهه الآن في حملة التضامن مع فلسطين يكمن في تحويل ذلك الدعم إلى تضامن فاعل، لبناء حركة متماسكة فاعلة، ولتحقيق التغيير، أي بناء التحالف الضروري لتحقيق التغيير السياسي.

نؤمن بأن دعم فلسطين هو دعم للصراع المناهض للعنصرية، ومبادئ مناهضة العنصرية هي دعامة تضامننا. فالقضايا الجوهرية، مثل العدالة والتحرر

(40) Jonathan Freedland, «When the Israel Boycott Goes Mainstream,» *Jewish Chronicle*, 7/6/2013, on the Web: <http://www.thejc.com/comment-and-debate/columnists/108363/when-israel-boycott-goes-mainstream> (Accessed 18/11/2013).

وحقوق الإنسان، تمس الأشخاص على المستوى الدولي، وتؤثر فيهم. وفي مدن مثل لندن، حيث يتمتع كثير من سكانها بالخبرة، بشكل شخصي أو من خلال عائلاتهم أو أصدقائهم، في صراعات أخرى ضد الاستعمار، هناك دعم غريزي للفلسطينيين في صراعهم لنيل حريتهم.

إننا نعتبر صراع حركة التضامن متممًا للصراع الذي يشنه الفلسطينيون لنيل حريتهم. ليس دورنا كناشطي تضامن تعليم الفلسطينيين كيف يناضلون لتحصيل حقوقهم، بل تقديم الدعم لمبدأ حق تقرير المصير الفلسطيني.

وكي يكون تضامننا أشد فاعلية، يجب أن تكون أفعالنا مركّزة على هدف. فنحن لا نريد من العالم أن يزور فلسطين فحسب، بل أن يتحول الجميع إلى مشاركين في الحملات من أجل الحقوق الفلسطينية. ونحتاج إلى بناء تحالفات مع كل الذين يشاركوننا تلك القيم الأساسية. فالتنظيم الفاعل والديمقراطي أمر حيوي كي نستمر في توسيع عملنا وتعزيز نفوذنا.

في الختام، إن التزامنا وتأكيدنا المبادئ الجوهرية - التحرر وتقرير المصير والعدالة - يمكّناننا من الاستمرار في بناء حركة التضامن مع فلسطين في بريطانيا. فالفلسطينيون في أمسّ الحاجة لذلك، ويستحقون هذا التضامن. وتقع على بريطانيا مسؤولية تاريخية في السعي إلى وقف معاناة الفلسطينيين. فما زالت إسرائيل تفلت من العقاب، بتواطؤ المجتمع الدولي، على جرائمها ضد الفلسطينيين. علينا تغيير هذا الأمر، وثمة فرصة للقيام بذلك عن طريق شن حملات فاعلة... من أجل فلسطين حرّة.

الفصل الثاني والعشرون

فرنسا وفلسطين
عندما يرتدي الثبات معنى الغموض

بارا ميكائيل

تعود علاقة فرنسا بفلسطين إلى قرون عدة مضت، إلى حملة نابليون بونابرت على مصر في عام 1798 حين دعا يهودها إلى النزول إلى الشوارع ورفع صوتهم، وزادت هذه العلاقة كثيرًا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ففي الفترة التي تلتها، فرض الانتداب البريطاني المباشر على العراق وفلسطين، في حين كان «حكم» سورية ولبنان من نصيب فرنسا. بيد أن الحقبة اللاحقة أوضحت المسألة أكثر، خصوصًا عندما وافقت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، حيث كانت فرنسا بين أشد المؤيدين لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، وسبب هذا الموقف هو خشية فرنسا من خسارة الدعم الأميركي لإعادة الإعمار فيها عقب الحرب العالمية الثانية إن هي صوتت ضد القرار. والحقيقة أن سجل فرنسا في اضطهاد اليهود مثبت في وقائع تاريخية عدة، و«قضية الضابط دريفوس» في نهاية القرن التاسع عشر هي الأكثر تعبيرًا عن هذا العداء. كما أن موقف الرأي العام الفرنسي تجاه اليهود نادرًا ما كان منفتحًا أو وديًا، وربما لا تزال هذه الحقيقة صحيحة إلى اليوم. ومبررات الدولة كانت على الدوام أقوى من أي اعتبار آخر لدى الشعب الفرنسي وممثليه السياسيين؛ إذ أدركت فرنسا، في عقب الحرب العالمية الثانية، أن وجود الدولة اليهودية في الشرق الأوسط يمثل فرصة لتجريب قدرتها على الهيمنة الإمبريالية في العالم العربي من

خلال أدوات أخرى. فعلى الرغم من قلة الأمثلة التي نلاحظ فيها تقاربًا قويًا بين المصالح الاستراتيجية لفرنسا وإسرائيل، ارتبط البلدان، في الأعوام العشرين التي أعقبت قيام دولة إسرائيل، بعلاقات ودّية وفهم متبادل لمصالحهما المشتركة. ولم يحدث الخلاف الذي أدى إلى سوء تفاهم كبير إلا مع اندلاع حرب حزيران/ يونيو 1967. وفعلًا، لا يزال كثير من مؤيدي إسرائيل يعتبرون فرنسا اليوم مثالًا لبلد اختار تبنّي سياسة «مؤيدة للعرب» بسبب إصرارها على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة. لكن تسليط الضوء على موقف فرنسا الحقيقي من القضية الفلسطينية يدل على وجود فجوة كبيرة بين ما تقوله فرنسا وما تفعله في الواقع.

أولًا: شهر العسل الفرنسي مع إسرائيل (1947-1967)

أُقيمت دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948، أي في اليوم نفسه الذي اندلعت فيه الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى. وكان موقف فرنسا من الصراع واضحًا؛ فهي ساندت إسرائيل وزوّدتها بالسلاح. وكانت فرنسا ترغب من خلال الروابط العسكرية والسياسية الوثيقة مع إسرائيل في إيجاد امتداد لها في العالم العربي، واعترافها (فرنسا) باستقلال سورية ولبنان جعلها تشعر بخسارة جزءٍ من هيبتها وقوتها في المنطقة. وفي حين أبقت قبضتها على بلدان المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، جعلتها الحسابات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تشعر بضرورة تعويض الأخطار التي تعرضت لها مصالحها في حقبة الاستقلال مع الإبقاء على وجود إقليمي قوي و/ أو روابط وثيقة مع البلدان التي ستدافع عن استراتيجيتها ومصالحها. ومن الواضح أن لدى إسرائيل ميزة أنها بلد غربي أُقيم في وسط بيئة عربية. ومن وجهة نظر فرنسا، هناك حليف طبيعي في العالم العربي سيواصل الدفاع عن النهج الفرنسي في المنطقة لمبررات «جوهرية» كهذه. فابتداءً بفنسنت أوريول (1947-1954) ومرورًا برينيه كوتي (1954-1959) وانتهاءً بشارل ديغول (1959-1969) لم يعتبر أي من هؤلاء الرؤساء، في تلك الفترة، أن العرب عمومًا والشعب الفلسطيني خصوصًا يحظيان بأفضلية على حساب الإسرائيليين. لكن من الواضح أن رئاسة ديغول أدت إلى تعديل في السياسة الفرنسية.

الجدير ذكره أن «العلاقة الخاصة» الفرنسية مع إسرائيل بلغت نقطة أدّت إلى

وجود تبِعات غير متوقعة. فتأميم عبد الناصر لقناة السويس في عام 1956، هدد في الواقع المصالح الفرنسية في مصر، حيث كانت فرنسا وبريطانيا العظمى تحققان أرباحًا ضخمة من الرسوم على السفن العابرة. وكان لقرار عبد الناصر تأثير مزدوج في المصالح الفرنسية. فمن الناحية المالية، كان لخسارة الرسوم أثر واضح في الفوائد التي يجنيها الفرنسيون من وجودهم في المنطقة، لكن الأكثر أهمية كان العواقب الرمزية لتأميم القناة. فمع خسارة المقار الرئيسة لشركة قناة السويس، خسرت فرنسا وجودًا رمزيًا قويًا في البلد، وبدت الأمور كما لو أنها طُردت من مصر بالمعنى الحرفي للكلمة. كما أن سماح فرنسا لعبد الناصر بالتصرف بهذه الطريقة من دون أي رد عليه سيعني أيضًا اعتراف باريس بخسارة كاملة للمنطقة، وسيكون ذلك بمنزلة أخبار سيئة وضارّة في وقت كانت فرنسا تواجه فيه مشكلات وحوادث شغب في مستعمرتها الجزائرية، وفي وقت لم يمضِ فيه على حصول المغرب وتونس على استقلالهما إلا أربعة شهور.

كان على فرنسا أن ترد، لكنها لم تكن تستطيع التهديد بإرسال قواتها إلى مصر لأنه سيُفسَّر كعدوان ومحاولة «استعمار» لمصر و/أو للحد من حقوقها السيادية. لذلك تعيّن عليها إيجاد طريقة لـ «استرداد» شركة قناة السويس. ونجحت في ذلك عبر التقرب من الإسرائيليين. وحصلت فعلًا، في إثر اجتماع سري مع مسؤولين إسرائيليين، على تعهد منهم بوضع خطة لاستفزاز مصر تقود إلى اندلاع حرب رسمية مصرية – إسرائيلية. وسارت الخطة وفق الطريق المرسومة. وأدت حرب السويس التي أعقبت بروتوكول سيفر (اتفاقية فرنسية – بريطانية – إسرائيلية) إلى غزو إسرائيل شبه جزيرة سيناء. وتبعت ذلك معارك عنيفة دفعت الفرنسيين والبريطانيين إلى إعلان نيتهما دخول مصر للتوسط بين المتحاربين. بيد أن ردات الأفعال القوية من الجانبين الأميركي والروسي أقنعت باريس ولندن بالعدول عن خطتهما كاملة. وكان على فرنسا وبريطانيا التراجع خطوة عن استراتيجيتهما إذا أرادتا تجنب المواجهة مع قوتي الحرب الباردة العظميين، ولا سيما أن كليهما اتخذ، بالصدفة، الموقف نفسه من التطورات المصرية. وأدركت واشنطن وموسكو أن إضعاف موقفي فرنسا وبريطانيا تجاه المصريين والإسرائيليين، سيدق المسمار الأخير في نعشهما في المنطقة، وستقود هزيمتهما مباشرةً إلى نهاية سياستيهما الإمبرياليتين هناك. ولن يعود

بمستطاعهما العودة مجددًا إلى تأثيرهما السابق ومواقعهما المهيمنة في المنطقة. بيد أن التاريخ كشف لاحقًا أنهما تعهدا للإسرائيليين بوعود ما زالت تبعاتها قائمة حتى الآن. والواقع أن إسرائيل لم توافق على استفزاز المصريين والمشاركة في حرب إلا بعد أن وعدتها فرنسا بمساعدتها على الشروع في برنامجها النووي، وأن جذور مشروع حيازة إسرائيل برنامجًا نوويًا عسكريًا يعود إلى حقبة الخمسينيات تلك. ولا داعي لذكر أن هذا «التفصيل» في التاريخ الحديث للمنطقة يبرز كأحد التطورات التي أحدثت أكبر الأثر في ميزان القوى في المنطقة. فلولاه لكانت إسرائيل على الأرجح أقل قدرة على التبجح بقوتها الإقليمية التي يعود الفضل فيها إلى موقعها النووي.

ساهمت فرنسا، في الأعوام التالية، على تزويد إسرائيل بالأسلحة. وبقيت علاقتهما وثيقة، بل إن قناعة باريس زادت بأنها تحتاج إلى إسرائيل كقناة لممارسة - أو الاعتقاد بقدرتها على ممارسة - نفوذ إقليمي. وبدأ الجنرال ديغول بوضع بعض القيود على هذا التوجه عقب وصوله إلى الرئاسة في عام 1959، بيد أن التغيير الحقيقي والعميق في العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية لم يحصل إلا في عام 1967، مع اندلاع الحرب.

ثانيًا: حرب 1967
وتأثيرها في العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية

كان نهج ديغول أقل «محبة بإسرائيل» من أسلافه. فآراؤه القومية القوية ورغبته في الانفتاح أكثر على البلدان العربية وإحجامه عن المشاركة بقوة في صراعات الشرق الأوسط، قادته إلى موقف حافظ فيه على علاقات جيدة مع إسرائيل من دون الإصرار على خصوصيتها بالنسبة إلى فرنسا. لكن الأعوام الأولى من رئاسته لم تسفر عن تشنج قوي في علاقاته بإسرائيل على الرغم من اتخاذه قرارات مثل الحد من مساهمة فرنسا في البرنامج النووي الإسرائيلي. لكن إسرائيل استمرت في الاستفادة من الدعم البريطاني في هذا البرنامج.

حصل التحول الحقيقي في العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية عقب اندلاع الحرب في 5 حزيران/ يونيو 1967؛ إذ أعلن ديغول في 3 حزيران/ يونيو، عندما

كانت الحرب تلوح في الأفق، حظرًا على تصدير السلاح إلى إسرائيل وسورية والأردن ومصر. لكن كان لإسرائيل قنوات أخرى لشراء السلاح، وتحديدًا الأميركية. فكان موقف ديغول تجاه إسرائيل مؤشرًا على أن ثمة شيئًا ما تغير في العلاقة، وبدا الأمر وكأن فرنسا ما عادت ملتزمة بالدفاع عن إسرائيل بالطريقة السابقة. ورفض ديغول دعمها لأنه اعتبر أن إسرائيل التي كانت أقوى من الدول العربية، هي التي بدأت القتال. وأوضح وجهة نظره عن القضية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 في مؤتمر صحافي عرض فيه آراءه بالصراع العربي - الإسرائيلي، حيث ذكر أن فرنسا كانت دائمًا واضحة بأنها ستلتزم بالدفاع عن إسرائيل، خصوصًا إذا كانت الدول العربية هي التي تبدأ القتال. وأشار أيضًا إلى الفتوحات الإقليمية لإسرائيل، ناعتًا إياها بالسياسات الاستعمارية التي لا تجلب إلا عواقب سلبية على الشعوب التي تواجهها. ولا يزال هذا المؤتمر يُذكر بسبب كلمات ديغول في وصف «اليهود» بأنهم «في جميع الأزمان شعب نخبوي، واثق من نفسه، ومتسلّط». والاتهام العام لفرنسا بأنها ستصبح بلدًا معاديًا للسامية يُفضِّل موقفًا «مؤيدًا للعرب» إنما نبع من هنا. ونذكر أن كلمات ديغول في هذا المؤتمر عكست اعتقاده بأنه كان على مؤسسي دولة إسرائيل، في نهاية المطاف، وضع سياسة تعطي أفضلية لمصالحهم ويمكن تبريرها من المنظور الإسرائيلي. والواقع أن ديغول كان ينظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي بمنظار سياسي، وقراره بالانسحاب من الجزائر إنما نتج من موقف عملي أكثر مما هو عن إيمان بحق تقرير المصير وحق الشعوب في اختيار انتمائها. ومع ذلك، تركت خيارات ديغول أثرًا كبيرًا في صراعات الشرق الأوسط. وتمسك ديغول بخياراته حيال الصراعات العربية - الإسرائيلية حتى لحظة تنازله عن السلطة. بيد أن هذه الخيارات تحديدًا ستجعل من المهم بالنسبة إلى خلفائه الإصرار على تمسكهم بمواكبة التطورات في الشرق الأوسط والمساهمة في فتح آفاقٍ أفضل للمستقبل. والواقع أن التوترات الإضافية لإسرائيل مع جيرانها في إثر حرب 1967 وبناء أواصر أكثر قوة مع الولايات المتحدة الأميركية جعل من الأهمية بالنسبة إلى الدول الأوروبية إظهار اهتمامها بالعالم العربي. وستتطور فرنسا بالتدريج، اعتبارًا من سبعينيات القرن الماضي، باتجاه مزيد من الوضوح في مواقفها من مستقبل الشرق الأوسط.

ثالثًا: من بومبيدو إلى ميتران
إصرار على حقوق الفلسطينيين

كانت سياسة الرئيس جورج بومبيدو تجاه العرب، في فترة رئاسته (1969-1974)، استمرارًا مباشرًا للسياسة التي دافع عنها سلفه. لكن ولايته اتسمت بحوادث عدة متعلقة بالشرق الأوسط؛ ففي 24 كانون الأول/ ديسمبر 1969 نجح كوماندوس إسرائيلي في تهريب خمسة قوارب عسكرية غير مسلحة من ميناء شيربورغ، حيث اعتبرت إسرائيل أن لها الحق في وضع يدها على سفنٍ دُفع ثمنها لكن لم تسلَّم لها بسبب حظر الأسلحة المفروض على الشرق الأوسط. وبما أن هذه الحادثة الصادمة أبرزت التواطؤ بين بعض السياسيين الفرنسيين والبعثة الإسرائيلية في باريس، أقال بومبيدو المتورطين من مناصبهم وأصر على إبقاء الحظر كما كان. وبعد شهرين، في شباط/ فبراير 1970، قرر بومبيدو تسليم مئة طائرة ميراج إلى ليبيا. وزاد قراره الاستياء الإسرائيلي من السياسة الخارجية الفرنسية. ورفض بومبيدو التراجع عن قراره، وفضّل حل قضاياه العالقة في شأن بيع القوارب لإسرائيل بالاتفاق على آلية التسديد. ومع ذلك، فإن عزوفه عن إقامة علاقات طيبة مع إسرائيل ما دامت تحتل أراضي عربية لا يعني أنه تراجع عن أي تدخل في المنطقة، بل على النقيض من ذلك، كان بومبيدو يؤمن بأهمية حوض المتوسط لفرنسا وأوروبا. كما آمن بضرورة الشروع في حوارٍ عربي - أوروبي، خصوصًا حين صار العرب مصدرين رئيسين للنفط. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أصدرت فرنسا، مع نظرائها الثمانية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إعلانًا مشتركًا يطالب بالانسحاب الإسرائيلي «من جميع الأراضي المحتلة» (استنادًا إلى قرار مجلس الأمن الدولي 242)، ويذكّر بضرورة الاعتراف بـ «الحقوق المشروعة للفلسطينيين». كما حدد شروط الشروع في الحوار الأوروبي - العربي. وبعد شهرين، في 24 كانون الثاني/ يناير 1974، ذكر بومبيدو في إحدى خطبه في بواتييه (فرنسا) بأن هناك شرطين رئيسين لحل أزمة النفط التي أثرت بعمق في مصالح مستوردي النفط: من جهة أولى، تنسيق أفضل بين منتجي النفط والمستهلكين على المستوى الدولي، ومن جهة أخرى، تنسيق أفضل بين الأوروبيين والعرب.

تابع خَلَف بومبيدو، فاليري جيسكار ديستان (1974-1981) سياسات سلفه نفسها في حوض المتوسط. وأدرك هو أيضًا أن مستقبل الطاقة وضرورة النأي

بالنفس عن التنافس الأميركي - السوفياتي في الشرق الأوسط يستدعيان من فرنسا ونظرائها الأوروبيين اتخاذ مبادرات خاصة بهم. ومع ذلك، من الضروري الإشارة إلى أن رئاسة ديستان حققت أهدافًا مهمة وإضافية في ما يتعلق بالفلسطينيين. وكانت أصوات عدة، في الدائرة القريبة من الرئيس، تؤيد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولذلك صوتت فرنسا، في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 لمصلحة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة. كما اعترفت بـ «الحقوق الثابتة للفلسطينيين في فلسطين»، إضافةً إلى حقهم بالاستقلال والسيادة الوطنية. وبعد أقل من عام، في تشرين الأول/ أكتوبر 1975، أعطى ديستان الضوء الأخضر لإقامة مكتب اتصال للمنظمة في باريس. ووافقت فرنسا لاحقًا على مقاطعة الشركات التي لها نشاط تجاري في إسرائيل، وهو قرار سيلغيه الرئيس الفرنسي التالي فرانسوا ميتران فور تسلمه السلطة في تموز/ يوليو 1981. وفي الإجمال، كان من السهل فهم شعور إسرائيل بالاستياء من المواقف الفرنسية تجاه القضايا المتعلقة بالعرب في نهاية سبعينيات القرن الماضي؛ فقرارات مثل رفض فرنسا تسليم أبو داود، أحد المسؤولين عن مجزرة ميونيخ في عام 1972، فضلًا عن الامتعاض الفرنسي حيال المعاهدة الإسرائيلية - المصرية في عام 1979، عمّقا الاستياء المذكور في نهاية المطاف. وأعطت فرنسا، في الواقع، انطباعًا بأنها تميل إلى إرادة العرب والفلسطينيين وسياساتهم، في حين تعطي اهتمامًا قليلًا جدًا للإسرائيليين ومطالبهم. بيد أن انتهاء رئاسة ديستان وخسارته الانتخابات التالية سيقود فرنسا إلى تغيير تدريجي لجزء من سياساتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعًا: من ميتران إلى شيراك مد وجزر في سياسة فرنسا حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لم تتخل فرنسا طوال ولايتي الرئيس فرانسوا ميتران عن استراتيجيتها في بناء علاقات حسنة مع الدول العربية، بل حافظ ميتران، في الواقع، على اعتقاده أن الدول العربية عمومًا والخليجية خصوصًا هي ضمانات جيدة لتطوير الآفاق الصناعية والتجارية لفرنسا. وأكد نهج بلده في التقارب مع منظمة التحرير

الفلسطينية، وأيد تمتين العلاقات مع سورية على الرغم من الحرب في لبنان (1975-1990).

كانت قرارات وخطوات كهذه قائمة على تصور ميتران لمصلحة فرنسا. لكن، كما أثبت الواقع، كان الرئيس الفرنسي الاشتراكي في أعماقه إلى حدٍ ما عديم الثقة بالعرب وتصوراتهم للمسائل السياسية. والأهم أنه لم يكن مقتنعًا تمامًا بأن القضية الفلسطينية، واعتماد وسائل عنيفة لمواصلة أهدافها السياسية، أمر جدير بالدفاع عنه أو النظر فيه. صحيح أن ميتران كان يدرك ضرورة الدفاع عن القضية الفلسطينية لأنها قضية مشروعة ولا يرغب في معارضة القانون الدولي، لكن كان في أعماقه لديه انجذاب غريزي نحو إسرائيل.

يمكن لمشاعر «المحب لإسرائيل» عند ميتران أن توضح لماذا قرر منح العلاقات الفرنسية - الإسرائيلية دفعة مهمة إضافية. فقد قام في آذار/ مارس 1982، بزيارة إسرائيل وكان بذلك أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل رسميًا. وكان خطابه في الكنيست مفعمًا بمدح إسرائيل، لكنه أيضًا كان طريقة للتذكير بضرورة قيام إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعوب المحيطة، بدءًا بالفلسطينيين. وأصر ميتران بانتظام، طوال فترة رئاسته، على التزام فرنسا بالدفاع عن أمن إسرائيل. وأقام أيضًا علاقات شخصية وثيقة مع بعض القادة السياسيين الإسرائيليين، بدءًا من رئيس الوزراء مناحيم بيغن. بيد أنه أبقى أيضًا على المرتكزات التي وضعها أسلافه. فانفتاحه على منظمة التحرير الفلسطينية وتفهمه الرسمي للادعاءات والمطالب الفلسطينية جلبا له أيضًا عداوات واضحة من إسرائيل. وكذلك الأمر رفضه دعم استراتيجية إسرائيل المعادية للمنظمة في لبنان بدءًا من حزيران/ يونيو 1982 ومساهمته في مساعدة قيادة المنظمة على الخروج من لبنان (1982)؛ إذ عرّضته زيارة ياسر عرفات إلى باريس في أيار/ مايو 1989 لنيران داعمي إسرائيل على الرغم من أن رئيس المنظمة صرح رسميًا في ذلك الوقت أن ميثاق المنظمة بات «لاغيًا» («caduc» بالفرنسية تعني عفا عليه الزمن). واعترفت المنظمة، قبل عام من ذلك، بقراري الأمم المتحدة 242 و338، ما عبَّد الطريق لزيارة عرفات الرسمية إلى فرنسا. وعلى الرغم من شكوكه الشخصية حيال القضية الفلسطينية، ساهم ميتران بشكل بارز في إعطاء الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى الدولي، حتى أنه شجع الإسرائيليين سرًا على الانفتاح على المنظمة

في أثناء زيارة دولة قام بها إلى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992. وكان الرئيس الفرنسي قادرًا دائمًا على المحافظة على التوازن وتجنّب حدوث توترات عميقة في علاقاته بإسرائيل، كونه يعرف أيضًا أن هذا هو ثمن تفادي الاتهامات بأنه يبالغ في تأييد الفلسطينيين. ومثّل مؤتمر مدريد في عام 1991 أيضًا دعمًا فرنسيًا مبنيًا على الاعتقاد بأن تحقيق السلام أمر ملح ومهم في الشرق الأوسط.

في المقابل، وفّرت ولايتا جاك شيراك الرئاسيتان (1995-2002 و2002-2007) حججًا لمن يتهمون فرنسا بتأييد العرب. وفعلًا، جرى أحد أكثر الحوادث أهمية في مسيرة الرئيس الفرنسي في تشرين الأول/ أكتوبر 1996؛ فبينما كان يزور القدس القديمة، غضب من تصرف رجال الأمن الإسرائيلي وهدد بقطع زيارته إلى إسرائيل صارخًا في وجه المسؤول الأمني الإسرائيلي: «هل تريدني أن أعود إلى طائرتي وأقفل عائدًا إلى فرنسا؟». فسّر مراقبون ومعلقون كثر هذه الحادثة كترجمة واضحة لمشاعر شيراك المعادية لإسرائيل و/ أو المؤيدة للعرب. والحقيقة هي أن شيراك، ومنذ قدومه إلى السلطة في عام 1996 أعرب فعلًا عن تعاطفه مع القضية الفلسطينية، وحاز اللقب غير الرسمي «صديق العرب»، لكن تصنيفه بهذه الطريقة أمر بعيد عن الدقة؛ ففي إحدى خطبه في عام 1991، أشار إلى المهاجرين في فرنسا (بمن فيهم العرب) وإلى «الضجيج والرائحة» التي ينشرون أينما عاشوا. ومن أوائل قراراته، في إثر تسلّمه الرئاسة، كان الاعتراف بمسؤولية الدولة الفرنسية عن ترحيل اليهود في أثناء الحرب العالمية الثانية، وهذا أمر كثيرًا ما طالب به ممثلو الجالية اليهودية ولم يوافق أي من أسلافه على النظر فيه. وكان شيراك قادرًا على منح الرضا للطرفين على الرغم من أن مواقفه حيال قضايا الشرق الأوسط أكدت استفزازه المتكرر للإسرائيليين ومواقفهم تجاه الفلسطينيين. وكون المستشارين المحيطين به هم من المؤيدين إلى حدٍ ما لعلاقات أشد قربًا مع البلدان العربية، وصداقته مع رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، إضافةً إلى معارضته غزو العراق في عام 2003، وترحيبه باستقبال عرفات في مشافي باريس بعد مرضه الأخير، كل ذلك كان حقائق أعطت الانطباع بأنه كان مدافعًا حقًا عن «القضية العربية» وعن مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم المشروعة. ولم يعارض شيراك قط، حتى عندما تعايش مع الحزب الاشتراكي، تحبيذ الحكومة إقامة روابط وثيقة مع البلدان العربية وإدانتها لموقف إسرائيل من الانتفاضة الثانية (2000)، أي

عندما كان أوبير فيدرين وزيرًا للخارجية (1997-2002). والواقع أن المواقف الفرنسية من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في ظل ولاية شيراك كانت متوازنة، إلى حدٍ ما، حين ننظر إليها من زاوية أوسع، حيث شددت باريس دائمًا على تمسكها بحلّ تفاوضي للصراع. لكن إقامة علاقات وثيقة مع الفلسطينيين، حتى في أوقات التوترات والقمع الإسرائيلي العنيف، وعدم قبول المطلب الإسرائيلي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، عززا الانطباع (المزيف) بأن فرنسا تؤيد العرب والفلسطينيين أكثر. كما أعطت مواقف دومينيك دو فيلبان، عندما كان وزيرًا للخارجية (2002-2004) وخطابه المعروف في الأمم المتحدة ضد غزو العراق (2003)، الانطباع بأن فرنسا مؤيدة بشكل غير مشروط للعرب عمومًا والدكتاتوريين منهم خصوصًا. وستبقى هذه الخصائص ملازمة للدبلوماسية الفرنسية حتى نهاية رئاسة شيراك في عام 2007. وستجعل الناس ينسون أن الحظر الفرنسي لارتداء الرموز الدينية في الأماكن العامة كان قانونًا أراد منه شيراك تحديدًا استهداف ارتداء الحجاب عند النساء المسلمات.

خامسًا: غموض ساركوزي تجاه القضية الإسرائيلية - الفلسطينية

توقع مراقبون كثر أن تبدي رئاسة نيكولا ساركوزي الرئاسية (2007-2012) حرصًا غير مشروط على الحفاظ على المصالح الإسرائيلية. وبُنِي هذا التوقع على حقيقتين رئيستين: الأولى أن لساركوزي أصولًا يهودية من جهة الأب، والثانية أنه تبنى سياسات هجرة متشددة ولهجة خشنة تجاه الشباب العرب القاطنين في الضواحي عندما كان وزيرًا للداخلية (2005-2007). لكن هذا التوقع لم يصبح حقيقةً واقعة فعلًا. فساركوزي كان، في نهاية المطاف، رئيسًا لديه نهج متوازن تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويجد انحيازه إلى الدول العربية عمومًا ودول الخليج خصوصًا تفسيره الأفضل في إدراكه أن لدى دول الخليج مالًا وفرصًا تجارية مفيدة جدًا لمستقبل الاقتصاد الفرنسي. وهذا يوضح لماذا فضّل ساركوزي، على سبيل المثال، إقامة صلات وثيقة وقوية مع دولة قطر، خصوصًا بعد اقتناعه عندما كان وزيرًا للداخلية بأن انتظار أجوبة سعودية عن مشروعاته الاستثمارية العاجلة يتطلب على الأرجح الكثير من الوقت.

أما على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، فمن الممكن فهم توجه ساركوزي خلال زيارته إلى الكنيست في حزيران/ يونيو 2007، أي بعد شهر واحد فقط من انتخابه رئيسًا لفرنسا. كان خطابه للمندوبين الإسرائيليين متوازنًا في الطريقة التي أصر فيها على التزام فرنسا بأمن إسرائيل، وكرس في الوقت نفسه جزءًا جيدًا من الخطاب للقضية الفلسطينية، وصرح أنه لا يمكن تحقيق السلام «من دون وقف تام ومباشر لكل المستوطنات والنشاط (الإسرائيلي)»، بل إن الأشد وقعًا على المراقبين كان موافقته على التصويت لمصلحة انضمام فلسطين إلى اليونيسكو في عام 2011؛ إذ أدت إلى خلافات قوية مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية. لكن ساركوزي لم يتعرض، في الحقيقة، لمخاطر كثيرة باتخاذ هذا القرار، على الرغم من كونه قرارًا جريئًا وجديرًا بالملاحظة. وخلال فترة رئاسته، أقام صلات طيبة ووثيقة مع المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا هو لوبي يهودي مؤيد لإسرائيل ويؤدي دور المراقب تجاه معاداة السامية والسياسات تجاه العرب والجالية اليهودية في فرنسا. كما كان ساركوزي حريصًا على الدفاع عن الاتحاد من أجل المتوسط، وهو خطة طموحة تهدف إلى تقوية الروابط والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط، بما فيه إسرائيل. وأثبت ساركوزي عبر الاتحاد المذكور أنه يريد تشجيع روابط أفضل بين إسرائيل والبلدان العربية. وأعطى، بتصويته لمصلحة فلسطين في اليونيسكو ضمانات بالعدالة للدول العربية. وفي الإجمال، هدف ساركوزي بذلك إلى الإصرار على موضوعيته وتفضيله العلاقات المتوازنة بين العرب وإسرائيل. كان خطابه قويًا ومتوازنًا، لكن أهدافه كانت قائمة على فهم عميق لمصالح فرنسا الخاصة، وهذا حال جميع من سبقوه. والفرق يكمن في أن ساركوزي، بسبب ادعائه المتواصل بأنه رجل أفعال والتزامه المعلن في الدفاع عن حقوق ومطالب أي جهة، بما فيها إسرائيل، أعطى انطباعًا بأن كل تصريح من تصريحاته ومواقفه ستتبعه إجراءات قوية ومهمة. لكنه، على أرض الواقع، لم يوصل الأمور إلى درجة يستطيع معها دفع الإسرائيليين والفلسطينيين إلى استئناف المفاوضات. وبالإجمال، نجد أن الرئيس الفرنسي كان متوازنًا بإنصاف، ولا سيما مقارنة بما توقعه منه أناس كثر. وعبّر نهجه تجاه منطقة الاتحاد من أجل المتوسط عن موقف ديغولي، وهذا تفسير منطقي لأن أحد أقرب مستشاريه كان هنري غينو، وهو سياسي معروف بآرائه القائمة على مبدأ السيادة. لكن على الرغم من محافظة ساركوزي على إرث رؤساء فرنسا السابقين

في المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، فإنه لم يُرد تحمل المزيد من المخاطر عبر الضغط على أطراف الصراع للتحرك الجدي نحو محادثات السلام. وإضافة إلى كون النجاح في مثل هذا المطلب ليس مضمونًا، فإنه سيضعه في مصاعب إضافية تجاه إدارة أوباما.

سادسًا: سياسات هولاند الناعمة تجاه مستقبل الفلسطينيين الصعب

سيكون من الخطأ الاعتقاد، مع انتخاب الرئيس فرانسوا هولاند في عام 2012، بأن ناخبيه رأوا أسبابًا للاعتقاد بحصول تغيير ممكن ومهم إزاء القضية الإسرائيلية – الفلسطينية. فالناخب الفرنسي في الواقع يقرر لمن يصوت بناء على قضايا محلية أولًا وأخيرًا. وانتُخب هولاند لأن الفرنسيين ضاقوا ذرعًا بسياسات ساركوزي المتغطرسة عمومًا. لكن الاستياء الشعبي الذي ولّده هذا الأخير دلل أيضًا على أن هولاند لم ينل إلا نصرًا ضعيفًا لم يتجاوز 51 في المئة من الأصوات.

إضافةً إلى ذلك، نادرًا ما كان الاشتراكيون أنصارًا أشداء للفلسطينيين. على العكس، يُظهر تاريخ الجمهورية الخامسة في المجمل أن الأحزاب اليمينية كانت عمومًا أكثر تأييدًا من الحزب الاشتراكي بكثير لحق تقرير المصير للفلسطينيين. وتأكدت هذه الحقيقة أكثر مع فرانسوا هولاند حتى الآن. وانفتاحه على المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا أمر لا يمكن أن يُحاسب عليه بالكامل؛ فالمشاركة في العشاء السنوي لهذه المؤسسة بات شرطًا لازمًا لأي زعيم سياسي. بيد أن مشكلة هولاند ربما تكمن في أنه، على الرغم من وعوده، لم يجر فعليًا أي تغيير في توجهات السياسة الفرنسية، لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي. وفي العودة إلى الأمور من زاوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، نلاحظ بسهولة أن زيارة هولاند إلى إسرائيل وخطابه في الكنيست في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 لم يقدما أي إشارة إلى اختلاف ذي دلالة مع سياسة ساركوزي. وكذلك الحال في زيارته إلى رام الله التي لم تقدم أي دليل عن احتمال مشاركة فرنسية قوية في المستقبل. وبدا كل شيء كما لو أن هولاند قرر النظر إلى آفاق الشرق الأوسط من خلال عدسة رئيسة واحدة، هي العدسة الإيرانية؛ فبينما يُحسب لفرنسا التصويت لمصلحة منح الفلسطينيين صفة «دولة مراقب» في اجتماع الأمم المتحدة في عام 2012، يتطلب الأمر مزيدًا من العزم

كي تصبح قادرة على إظهار التغيير وإثبات أنها قادرة على وضع أدواتها في خدمة السلام والإنجازات الإيجابية.

في الواقع، وعلى الرغم من أن فرنسا تفخر بكونها أحد اللاعبين الأكثر تأثيرًا في المستوى الدولي (باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن) وعلى المستوى الأوروبي، فإنها تحتاج إلى عمل المزيد إذا أرادت المساهمة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ومن السذاجة الاعتقاد أن القدرات الفرنسية تملك ما يكفي من القوة لإيجاد تضامن أوروبي مع أي استراتيجيا تروّج لها. فهناك ملفات كثيرة جدًا فشلت باستمرار في إيجاد إجماع أوروبي، ولا يوجد أي مبرر للاعتقاد أن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني سيشكل استثناءً. ومن المشكوك فيه أيضًا أن يمتلك الفرنسيون القدرة على إقناع الأميركيين بالانضمام إليهم في عملية السلام، ولا سيما أن الأميركيين ما زالوا مصممين على أنهم القادة في هذه القضية. ويعني ذلك أن بإمكان فرنسا إتاحة المجال لبعض الخطوط بالتحرك تدريجيًا، حيث تصبح آفاق مستقبل أفضل للفلسطينيين مضمونة. ليس سهلًا على فرنسا إعداد خريطة طريق واقعية، خصوصًا أن أي فرنسي يتحرك للتدخل في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يجب أن يضع في اعتباره المضاعفات المحتملة على الأرض الفرنسية. ففي فرنسا يعيش قرابة 6 ملايين عربي و600.000 يهودي. وأظهر الماضي القريب في عام 2002 أن كلتا الجاليتين تضم أفرادًا لديهم ردات أفعال قوية وحساسين تجاه أي تطور ذي معنى في المنطقة. وخلاصة القول، إنه ما زال لدى فرنسا رصيد يمكنها استثماره في قنوات أفضل. ويمكن لتوصيات رئيسة على ثلاثة محاور أن تهيئ لبداية حسنة لتجديد نهج فرنسا تجاه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني:

– على المستوى الوطني

• إقامة علاقات متكافئة مع زعماء اليهود والمسلمين ومع الجاليتين عمومًا. ففرنسا دولة علمانية لكن الحقيقة الدينية أمر واقع. وهناك تصور لدى عدد كبير من الشباب والمسلمين بأن فرنسا تفضّل إقامة علاقات مع ممثلي اليهود على حساب ممثلي المسلمين. والسبب الأساس في ذلك هو الفشل الحكومي في إرسال رسائل واضحة وصريحة إلى جميع مواطنيها. فإقامة علاقات متكافئة قوية

مع المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية والمجلس الفرنسي للجالية الإسلامية (الهيئة التي يفترض أنها تمثل الجوالي المسلمة) وتوسيع هذا النهج ليشمل جميع الزعماء البارزين والمحترمين للجوالي العربية والمسلمة في فرنسا سيوجد شعورًا قويًا بالإنصاف.

• بذل مزيد من الجهد لتطوير الضواحي: حيث يسكن كثير من أفراد الجوالي ذات الأصول العربية والمسلمة في الضواحي، إلى جانب أناس من ذوي الدخل المنخفض. وأوجدت هذه الحال سيناريوات متفجرة كما حدث في عام 2005 عندما اضطر رجال الشرطة إلى مواجهة حوادث شغب أعقبت موت شابين من أصول عربية وأفريقية. وتحتاج ضواحي باريس إلى خطة جدّية لتطوير البنية التحتية وإيجاد فرص عمل كي يصبح في الإمكان إيجاد شعور بالإنصاف خصوصًا في المناطق الأكثر امتعاضًا من السياسة الحالية. ومن الواضح أن التعاون مع ممولين ربما يُمكّنها من الوصول إلى نتائج أسرع وأفضل.

• نشر مقاربة موضوعية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج المدرسية. فالتطور يحصل بواسطة التعليم، ونظام التعليم الفرنسي يعاني نواقص كثيرة. وأخذ مسافة من صراعات الشرق الأوسط ونقل الحقائق بطريقة موضوعية لن يدفع الطلاب بالضرورة إلى التخلي عن حماسهم وروحهم النقدية. لكن من واجب الدولة أن توضح موقفها من القضية الإسرائيلية -الفلسطينية وأن تصر على أهمية مبادئ: مثل الحق في تقرير المصير والوقوف ضد العنف وتعزيز آفاق اجتماعية - اقتصادية أفضل لنزع فتيل العنف. ويمكن لفرنسا، في موازاة ذلك، فعل الكثير كي تصبح النقاشات وتبادل وجهات النظر أكثر تطورًا على المستوى الوطني. فالنقاش والتفاعل هما في الواقع شرط لانفتاح العقول والآفاق وتشجيع الجميع على التفكير في حلول سلمية واقعية.

- على المستوى الأوروبي

• تحتل فرنسا مكانة مهمة على المستوى الأوروبي، وتؤخذ وجهات نظرها عن القضية الإسرائيلية - الفلسطينية في الاعتبار من نظيراتها الأوروبيات. ومع أن هذا لا يعني أن باريس تستطيع بالضرورة جعل الأوروبيين يتبنون مواقفها، فإنه ما زال بإمكان الموقف الفرنسي أن يشجع على تنسيق أفضل لإشراكهم أكثر في

تطورات الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وليس على فرنسا بالضرورة الإتيان بخطة سلام جديدة، لكنها تستطيع لفت اهتمام نظرائها بضرورة تحويل تدخّلهم الاقتصادي إلى وجود ودور سياسي أقوى. فالعمل بشكل أفضل على القضية الإسرائيلية - الفلسطينية سيحقق الكثير من الانسجام في مواقف الفرنسيين والأوروبيين على حد سواء.

• دفع الأوروبيين إلى تنسيق أفضل مع الولايات المتحدة الأميركية في القضية الإسرائيلية - الفلسطينية. فلا تستطيع فرنسا إلا بصعوبة مشاركة الأميركيين بمفردها لكنها تستطيع بالتأكيد المساعدة في تشكيل موقف أوروبي مشترك قائم على فكرة إعادة الالتزام بالمحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا تحبذ واشنطن التدخل في هذا الملف، لكن لا يمكنها إلا أن تتقبل خطة يقترحها الأوروبيون بشكل مشترك. ويبقى أن نرى إن كانت هذه الخطة ستقود إلى محادثات جدية، لكن الاتحاد الأوروبي سيثبت على الأقل أنه ما عاد يقبل بدور ثانوي، وهذا سيعني بحد ذاته إشارة مهمة بالنسبة إلى الأميركيين.

• تشجيع المزيد من المناقشات واللقاءات بين الأوروبيين التي تتناول القضية الإسرائيلية - الفلسطينية. فللصراع الأكثر أهمية في الشرق الأوسط تداعيات على الأراضي الأوروبية نظرًا إلى أن أي تطور دراماتيكي في العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين يؤدي عمومًا إلى تظاهرات شعبية في أوروبا. ومن المهم للبلدان الأوروبية أن تشجع تنظيم لقاءات تجمع مشاركين أوروبيين وتمنحهم فرصة للقاء إسرائيليين وفلسطينيين يعيشون في الشرق الأوسط. ويمكن لفرنسا أن تقدم مساهمة مهمة هنا نتيجة خبرتها في تنظيم مناسبات تجمع مزيجًا من أناس مختلفين. وسيشكل هذا أيضًا فرصة لفرنسا ونظرائها الأوروبيين لإعادة النظر في سياسات التأشيرات وإعادة تحديد شروط دخول الفلسطينيين إلى أراضيهم.

- على مستوى الشرق الأوسط والمستوى الدولي

• كما ذكرنا سابقًا، على فرنسا أن تقوم بتنسيق أفضل مع نظرائها الأوروبيين عند التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية. لكن يجب تطبيق هذه الاستراتيجيا أيضًا مع روسيا والصين والبلدان الأخرى المعنية بقضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل اليابان والبرازيل والهند. ويحتاج الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني

إلى نهج متماسك تتعزز قوته بشكل كبير إذا توافر تنسيق أفضل بين الدول التي تُظهر اهتمامًا قويًا بالمنطقة. ومن الواضح أن القاطرة الأميركية تحتاج إلى جهد جماعي لإجبارها على تعديل توجهها. ويمكن فرنسا والاتحاد الأوروبي معًا تحقيق هذا الهدف بفضل العلاقات الجيدة التي تربطها بجميع الدول المذكورة.

• يمكن فرنسا أيضًا بناء علاقات أفضل و/ أو توضيح شروط علاقاتها بالدول العربية وبعض الدول المجاورة لها، خصوصًا تلك المعنية بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. ولا شك دول الخليج تقع ضمن هذه الفئة، وكذلك الأردن ولبنان، فضلًا عن إيران وإلى حد معيّن تركيا. فالإسرائيليون والفلسطينيون لن يوافقوا على السلام إلا عندما يشعرون بأن وجودهم ليس مهددًا. ولدى فرنسا إرث طويل من الصلات الوثيقة مع عدد كبير من هذه الدول، وحتى عند وجود توتر - كما في حال إيران - فذلك لا يعني بالضرورة أن الحلول بعيدة المنال. ويجب أن تقوَّم طبيعة علاقات فرنسا مع جميع هذه البلدان كل على حدة. لكن في الإجمال، تبقى باريس قادرة على الدفع باتجاه مناخ إقليمي من الثقة بفضل علاقاتها الطيبة مع عدد كبير من البلدان.

• أما إسرائيل، فتبقى من أقرب حلفاء فرنسا على الرغم من سوء الفهم التاريخي الذي سلّطنا عليه الأضواء آنفًا. فمن الممكن أن لا تتفق إسرائيل مع بعض توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، لكن لا يزال كلا البلدين يتحدث بعضه إلى بعض، ولديه حقول عدة من التعاون المشترك. ومن الواضح أن إسرائيل تنظر دائمًا باتجاه واشنطن أولًا وقبل كل شيء. وأي تغير كبير بالنسبة إلى حلفاء إسرائيل في المستقبل لن يأتي بالضرورة لمصلحة فرنسا على حساب الآخرين. فالقدرات الفرنسية تبقى متواضعة في الواقع مقارنة بتوقعات إسرائيل، ولا سيما من وجهة النظر العسكرية. لكن إسرائيل ربما تنظر إلى فرنسا كعضو أساس في الاتحاد الأوروبي، وهو الموقع الذي تستطيع فرنسا أن تأخذ فرصتها من خلاله وتحاول تحقيق التغيير. إن الطريق طويلة لتحقيق هذا الهدف، لكنه ليس بعيد المنال، فلدى فرنسا في الواقع قدرات كبيرة لا يحتاج الاستفادة منها إلا إلى امتلاك رؤية واضحة.

لا تزال فرنسا تملك رصيدًا مهمًا يمكن توظيفه في خدمة الإسرائيليين والفلسطينيين وجوارهما. مع ذلك، فإن تحقيق مزيدٍ من النجاح يتطلب من فرنسا

تصميمًا على التوجه صوب أفق خاص بها. ويعيدنا ذلك إلى عقدة الدونية التي يظهرها الفرنسيون تجاه الولايات المتحدة خصوصًا. لكن ما زال عدد كبير من أفراد الطبقة السياسية الفرنسية يدافع عن فكرة «التحالف الغربي» الذي يشمل فرنسا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. والسؤال هو كيف يمكن فرنسا أن تؤثر إذا تعيّن عليها الذوبان فجأة داخل هذا التجمع الواسع. ويمكن أن يقال الشيء نفسه في عزوف فرنسا عن معاقبة سياسات إسرائيل العدوانية في الأراضي الفلسطينية؛ فالفرصة لذلك موجودة لكن الخوف من إغضاب إسرائيل وأنصارها الموجودين في فرنسا أكبر. ينبغي ألا تفزع فرنسا من انتقاد إسرائيل عندما يتطلب الأمر ذلك، خصوصًا أن باريس صوتت لمصلحة ولادة هذه الدولة في عام 1947. وبالمثل، كلما ترددت أكثر في ترجمة مواقفها إلى أفعال في موضوع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، عززت الانطباع بوجود موقف ضعيف ومعايير مزدوجة يجب على فرنسا أن تستثمر رصيدها وتصبح أحد مهندسي الوصول إلى حل عملي ومستدام. وأي موقف آخر سوف يؤدي إلى فشل ذريع للسياسة والوجود الفرنسيين في المنطقة. وكثيرًا ما يردد الفرنسيون هذه العبارة Vouloir, c'est pouvoir: أي الإرادة هي القدرة، وعندما توجد الإرادة، تتوافر الوسيلة.

فهرس عام

- ت -

- ث -

- ج -

- ذ -

- ر -

- ش -

- ق -

- م -

- هـ -

- و -